

أحكام الفصول في أحكام الأصول

للقاضي أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي
المتوفى سنة 474 هـ

تحقيق ودراسة
أ.د. عمادان علي أحمد العربي

الجزء الأول

منشورات جامعة المرقب

بسم الرحمن الرحيم

أصل العمل :

رسالة حصل المحقق بها درجة الدكتوراه في أصول الفقه
من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر سنة 1976م

وبإشراف

أ. د عبد الغني محمد عبد الخالق - رحمه الله تعالى -

رئيس قسم أصول الفقه بكلية الشريعة والقانون - سابقا -

وقد تمت مناقشة الرسالة بعضوية كل من :

أ . د - السيد خليل الجراحي

أ . د - محمد أنيس عبادة

أحكام الفصول
في أحكام الأصول

رقم الإيداع : 2004/5978
دار الكتب الوطنية - بنغازي

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد
بنغازي - ليبيا

هاتف : 9090509 - 9096379 - 9097074

بريد مصور : 9097073

البريد الإلكتروني : nat_lib_libya@hotmail.com

I.S.B.N. 9959 - 27 - 004 - 1

الطبعة الأولى

2005

جميع الحقوق محفوظة

جامعة المرقب

هاتف : 031 629363

الخمس - الجماهيرية الليبية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين إمام المرسلين ، وخاتم النبيين وقائد الغر المحجلين ، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ، ورضي الله عن الأئمة المجتهدين ، ومن اهتدى بهديهم ، وعمل بسنتهم إلى يوم الدين .

أما بعد : فإنه لما أن حباني الله - جلت قدوته - بالانضواء تحت لواء جامعة الأزهر العريقة ، في رحاب كلية الشريعة والقانون العامة ، فأخذت منها شهادة الماجستير في أصول الفقه سنة 1971/70م جعلت أفكر في موضوع أصولي لنيل شهادة العالمية «الدكتوراه» في أصول الفقه ، وبما أنني مالكي المذهب : آثرت أن يكون موضوع رسالتي في أصول الفقه المالكي ، وبعد تفكير طويل : عقدت العزم على أن يكون موضوع بحثي : «أصول مذهب الإمام مالك وأثرها في انتشار الفقه الإسلامي» فوضعت خطة له ، وقدمتها للمشرف فوافق عليها كما وافق عليها رئيس قسم الأصول آن ذاك (فضيلة الأستاذ الشيخ عبد الغني محمد عبد الخالق) فقدمتها للكلية وبعد انقضاء مدة التسجيل ، فوجئت برفضه من مجلس الكلية ، بحجة أنه يوجد شبه بينه وبين موضوع آخر ، تقدم به طالب قبلي بعنوان : «فقه الإمام مالك» .

فجعلت أفكر ثانية في الموضوع الذي يكون محلاً لبحثي وبعد مدة طويلة رست بي سفينة التفكير على شاطئ بحر التحقيق الذي حوى في جوفه الجواهر النفيسة ، والآلئ الثمينة ، فجعلت أقدم رجلاً ،

و أواخر أخرى . فالجواهر كثيرة ، ولكن استخراجها ، واختيار أحسن أنواعها : يستدعي سباحاً قادراً ، وغواصاً ماهراً ، يستطيع الوصول إليها وانتقاء الأجود منها ، وبعد مدة طويلة قضيتها في بحث فهارس المخطوطات وكتب التراجم : وجدتها تذكر كتاب « إحكام الفصول في أحكام الفصول » لعلم من اكبر أعلام المذهب المالكي هو : الإمام أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي المولود سنة 403 هـ والمتوفى سنة 474 هـ فقررت أن يكون هذا الكتاب موضوع بحثي ، إذا وفقت في الحصول على نسخة له ، فأخذت أبحث عن أخباره ، وأتقصى أماكن وجوده ، حتى وجدت مقالاً للشيخ العابد الفاسي بمجلة معهد المخطوطات : المجلد الخامس لسنة 1959م بعنوان « خزنة القرويين ونواذرها » يقول فيه تحت رقم 45 : كتاب « إحكام الفصول في أحكام الأصول للقاضي أبي الوليد الباجي جزء ضخمة بخط أندلسي جيد ، من أحسن الكتب الصالحة لدراسة الفن ، كتب سنة 681 »⁽¹⁾.

فشددت الرحال إلى المغرب للإتيان به ، وحينما وصلت مدينة فاس : منعني صاحب المقال من تصويره ، بحجة أنه تراث خاص بهم ، وبعد محاولات كثيرة وصلت إلى مقابلة نائب وزير التعليم المغربي حصلت منه على إذن بتصويره ، فلما أتيت به للشيخ ، طلب مني أن أعطيه تعهداً بأن لا أقوم بطبعه ، فأعطيته ما أراد⁽²⁾ ، وصورت الكتاب ثم رجعت من مدينة فاس إلى مدينة الرباط ، وجعلت أبحث عن وجود نسخة أخرى للكتاب ، فوجدت نسخة ثانية بالمكتبة الملكية بالرباط ، صورت لي بكل سهولة ويسر . وعندما كنت بالمكتبة الوطنية بالرباط أبحث عن نسخة ثالثة : ذكر لي الشيخ إبراهيم الكتاني : أن له نسخة

(1) انظر مجلة معهد المخطوطات المجلد الخامس لسنة 1959م .

(2) وقد اشترطت عليه ألا أقوم بطبعته على نسخة القرويين .

بمكتبة « الأسكريال بأسبانيا » فسافرت إليها ، وقمت بتصويرها .

وبذلك اجتمعت عندي ثلاث نسخ للكتاب ، وتحقق لي ما كنت أرجوه من وجود موضوع يتعلق بأصول فقه المالكية ، يكون موضوع بحثي لنيل شهادة العالمية (الدكتوراه) .

ويرجع سبب اختياري لتحقيق هذا الكتاب إلى :

أولاً :

أن دراسة المخطوطات الإسلامية ، والآثار العلمية التي تركها أسلافنا الأولون ، وأئمتنا السابقون وإخراجها للناس — بعد تحقيقها - وتقويم نصها ، ليتبينوا منها عظمة هذا التراث لأتباع الدين الإسلامي الحنيف ، الذي بهر العالم بنوره ، وغمر الإنسانية جمعاء بجلاله ، وأسعد البشرية كلها بسعادة لم يسبقه إليها دين من الأديان السابقة كلها - : لمن أعظم الأعمال التي يقوم بها الدارسون ، ويسهر على تحقيقها الباحثون ، لاسيما إذا كان المخطوط في علم « أصول الفقه » ذلك العلم الذي ازدوج فيه العقل والسمع ، واصطحب فيه الرأي والشرع ، فآخذ من صفو الشرع والعقل سواء السبيل فلا هو تصرف بمحض العقول بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول ، ولا هو مبني على محض التقليد الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد⁽¹⁾ منبعه كتاب الله والسنة النبوية ، وغايته الوصول إلى الأحكام الشرعية التي هي مناط السعادتين الدنيوية والأخروية⁽²⁾ ، وفائدته إيجاد القدرة على استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية ، يكون المجتهد المفكر ، والفقيه المثمر : فأردت أن أساهم بعملتي هذا في إحياء هذا التراث العظيم .

(1) انظر المستصفي (1 / 3) بولاق .

(2) الإحكام للآمدي (1 / 5) صيح .

ثانياً :

رغبتي الصادقة في تزويد المكتبة الإسلامية بعمل علمي جديد يزيد من ثروتها العلمية ، يجد فيه الدارسون مادة أصولية خصبة تعينهم في دراسة هذا العلم ، وتمكنهم من حل بعض مشاكله المستعصية وحيث أنه لا جديد يمكن أن أقدمه ، أهم وأفيد مما تركه أئمتنا الأجلاء الذين وفقهم الله إلى قضاء أوقاتهم ، وإيلاء شبابهم ، وإنفاق أموالهم في خدمة العلم ، والتصنيف فيه ، حتى استكملوا بحثه ، ووضّحوا مسائله ، فلم يبق لمن جاء بعدهم - لاسيما في وقتنا الحاضر - سوى الجمع وكيفية العرض : لذلك عزمت على أن يكون تحقيق رغبتي هذه ، بتحقيق هذا الكتاب الذي ستفخر المكتبة الإسلامية بضمه بين نفائسها الكريمة ، وكنوزها الثمينة .

ثالثاً :

لما أن تفضل الله عليّ بأن أكون ضمن طلبة كلية الشريعة والقانون التي أخذت على نفسها عهداً بالمحافظة على التراث الإسلامي ونشره : رأيت أن ألزم نفسي بما التزمت به ، وأفرع وسعي في عمل يرفع من قيمتها - وهي مرتفعة - ويحقق رسالتها ، وهو تحقيق هذا الكتاب في أصول الفقه الذي هو من أهم دعائمها الأساسية .

رابعاً :

بما أني مالكي المذهب ، فإني أردت أن أخرج كتاباً يحتوي على بيان آراء علماء المالكية في المسائل الأصولية الذين لم تطبع كتبهم ،

وتعرض أكثرها للضياع : مثل القاضي أبي الفرج ، وأبي الحسن بن القصار وأبي بكر الأبهري ، وابن خويز منداد ، وإسماعيل القاضي ، وأبي بكر محمد ابن الطيب ، وعبد الوهاب البغدادي . وغيرهم من الأئمة الأعلام الذين كان لهم أكبر الأثر في خدمة علم الأصول ، وتهذيب مسأله . وحيث إن كتاب « إحكام الفصول » جامعاً لأقوالهم الأصولية ، ولما يعزى من ذلك إلى إمام دار الهجرة النبوية ، فإني اخترت أن يكون موضوع بحثي .

خامساً :

وحيث أن أبا الوليد الباجي - رحمه الله - من أكابر الأئمة الأعلام الذين ذاع صيتهم ، وعم نفعهم في شرق البلاد وغربها (في القرن الخامس الهجري) : فإني رأيت من الوفاء بحق هذا الإمام العظيم : أن أقوم بإخراج تراثه الأصولي ليعم نفعه المسلمين ، في الحاضر والمستقبل ، كما عم نفعه في الماضي .

هذه هي الأسباب التي دعنتني إلى اختيار هذا الموضوع في صورة مجمل .

منهج البحث

قسمت البحث في هذا الموضوع : إلى قسمين : قسم دراسي ، وقسم تحقيقي .

القسم الدراسي

يشتمل هذا القسم على مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة .

أما المقدمة

فجعلتها في عصر أبي الوليد الباجي (القرن الخامس الهجري) تحدث فيها عن الظاهرة السياسية ، فبينت ما كان عليه العالم الإسلامي في هذا العصر من التفرق والضعف السياسي في شرق البلاد وغربها بإيجاز ، ثم عرجت على الظاهرة العلمية فبينت أنه كان عصر تقدم علمي ، نمت فيه العلوم وازدهرت المعارف ، وذكرت نموذجاً من العلماء الذين نبغوا في هذا العصر .

وأما المبحث الأول : فجعلته في التعريف بالباجي ، ويشتمل على ستة مطالب :

تحدثت في المطلب الأول منه : على اسمه ونسبه ، فحققت : أنه أندلسي ، وفندت بالدليل قول ابن عساكر : أنه من القيروان ، وذكرت جملة من العلماء الذين يشاركونه في النسبة إلى قبيلة «تجيب» وبينت المدن التي أطلق عليها اسم «باجة» وإلى أيها نسب .

وفي المطلب الثاني : تحدثت عن مولده فرجحت بالدليل : انه ولد سنة 403 .

وفي المطلب الثالث : تحدثت عن أسرته ونشأته ، فتكلمت عن والده ووالدته واخوته ، وأبنائه وجده لأمه وخاله ، وبينت أنهم كانوا من

أهل الفضل والنبيل ، وأن نشأته الأولى كانت بين أفراد هذه الأسرة الكريمة .

وفي المطلب الرابع : من هذا المبحث : تكلمت على طلبه للعلوم ، فبينت فيه أن أول طلبه لها كان بالأندلس ، ثم رحل إلى المشرق سنة 426 فدخل مكة وبغداد والموصل والشام ومصر ، ودرس بكل هذه الأقطار على جهاذة العلماء في المشرق الإسلامي ، وكانت مدة إقامته ثلاثة عشر عاماً .

وفي المطلب الخامس : تحدثت عن مكانته العلمية ، ومنزلته بين علماء عصره ، فبينت أنه كان من جهاذة العلماء ، اعترف له عباقرة عصره ومن جاء بعدهم بالتفوق العلمي ، والنبوغ الفكري ، فأطلقوا ألسنتهم بالثناء عليه ، والتعظيم له ، وأثبت نموذجاً من أقوالهم فيه .

وفي المطلب السادس : تحدثت عن أدبه : فبينت أنه كان من المجيدين للأدب نظماً ونثراً ، وأثبت نماذج لذلك . وبه انتهت من الكلام على المبحث الأول .

أما المبحث الثاني : فقد خصصته للحديث عن شيوخه ، وأقرانه ، وتلاميذه ، وجعلته مشتملاً على ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : وخصصته للحديث عن شيوخه ، وقدمت لذلك بتمهيد بينت فيه أثر الشيخ في حياة تلميذه ثم ذكرت مجموعة من شيوخه الذين كان لهم أثر في حياته العلمية ، مرتبين على حسب حروف المعجم فترجمت لمن ذكرته منهم ترجمة تعطي صورة مجملية عن حياته ، وما تركه من آثار علمية .

المطلب الثاني : وخصصته للحديث عن أقرانه وقدمت له بتمهيد بينت فيه أثر القرين في حياة قرينه ، ثم ذكرت ثلاثة من أقرانه الذين

كانت له صلة بهم وهم الخطيب البغدادي ، وابن عبد البر ، وابن حزم ، وترجمت لهؤلاء الثلاثة .

المطلب الثالث : وخصصته للحديث عن تلاميذه وقدمت له بتمهيد بينت فيه : أن التلميذ أثر من آثار شيخه ، ودليل على عظمتة العلمية ، ولهذا كان التعريف به تعريفاً بأثر من آثار الشيخ . ثم ذكرتهم مرتبين على حسب حروف المعجم ، وترجمت لمن ذكر ترجمة يعرف بها - ولو بوجه عام ، إذ أن كتب التراجم لم تسعفني كثيراً بالنسبة لتلاميذه وبعض شيوخه ، ولهذا اعتمدت في ذكر بعضهم على مصدر واحد .

وبالانتهاء من الكلام على تلاميذه انتهى الكلام على المبحث الثاني .

المبحث الثالث : وخصصته للحديث عن حياته بالأندلس بعد رجوعه من المشرق ، ويشتمل على ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : وخصصته للحديث عن ثروته وصلته بحكام عصره فذكرت أنه كان أول رجوعه للأندلس مقلداً من دنياه ، ثم ولأه الحكماء القضاء والأمانات واستعملوه في الترسل بينهم ، وأجزلوا له العطاء حتى مات عن مال وافر .

المطلب الثاني : وخصصته لمناظراته ، وقدمت لذلك بتمهيد ذكرت فيه : أن المناظرة في سبيل إظهار الحق وإبطال الباطل : من الأمور التي يقرها الدين الإسلامي ويحث عليها ، ثم ذكرت نموذجاً من مناظراته ، فأثبت نص الرسالة التي رد بها على رسالة الراهب الفرنسي التي بعث بها إلى المقنن صاحب «سرقسطة» يدعوه فيها إلى اعتناق الدين المسيحي ، لما لهذه الرسالة من الأهمية .

المطلب الثالث : وخصصته للكلام عن وفاته وحققت أنه توفي سنة 474 ، وأبطلت قول من قال بخلاف ذلك ، وبذلك انتهى الكلام على المبحث الثالث .

المبحث الرابع : وخصصته للحديث عن آثاره العلمية ، وجعلته مشتملاً على مطلبين :

المطلب الأول : وخصصته للحديث عن آثاره العلمية بوجه عام ، فذكرت منها ثلاثين مؤلفاً ، أوردتها مرتبة على حسب حروف المعجم مشيراً إلى موضوع كل واحد منها ، مبيناً المطبوع منها والمخطوط والموجود منها والمفقود ، مصححاً نسبة كل واحد منها إليه بذكر كتب التراجم التي أوردته ، مشيراً إلى ما فيه خلاف في نسبته إليه .

المطلب الثاني : وخصصته للحديث عن كتاب « إحكام الفصول في أحكام الفصول » بوجه خاص ، فتحدثت فيه عن صحة نسبته لمؤلفه فأثبت ذلك بأدلة علمية .

ثم ذكرت نسخه وحددت مكان وجودها ووصفتها وصفاً كاشفاً لحقيقتها ومظهراً لواقعها .

ثم تحدثت عن مدى حاجته للتحقيق ، فبينت أن تحقيقه واجب محتم ، لأنه لا توجد منه نسخة كاملة يمكن الاستغناء بها ، والاستفادة منها ، وإنما مجموع نسخه يمثل صورة كاملة له - فلو ترك تحقيقه ، وفقدت نسخة منها لضاع الكتاب . -

ثم تحدثت عن قيمته العلمية ، فذكرت أنه من الكتب الفريدة في موضوعها لاسيما فيما يتعلق بأصول المالكية .

ثم تحدثت عن الكتب التي تأثر بها ، أو تأثرت به .

ثم عرضت محتوياته عرضاً موجزاً يعطي القارئ صورة مبسطة على ما حواه من موضوعات قيمة ، ومسائل نفيسة ، وبذلك ينتهي الكلام على المبحث الرابع .

الخاتمة :

وجعلتها في تاريخ نشأة أصول الفقه والطرق التي سلكها العلماء في التأليف فيه وأهم الكتب التي ألفت على كل طريقة ، وقصدت من وراء ذلك أن تكون هذه المسائل خاتمة للقسم الدراسي ومقدمة للقسم التحقيقي .

القسم التحقيقي :

سلكت في تحقيق كتاب « إحكام الفصول في أحكام الأصول » للقاضي أبي الوليد الباجي المنهج التالي :

1 - بعد إحضاري للنسخ الثلاثة التي حصلت عليها من المغرب وأسبانيا (الأولى من مكتبة القرويين ، تحت رقم (45) ، والثانية من المكتبة الملكية بالرباط وتحمل رقم (976) والثالثة من مكتبة « الاسكريال » بأسبانيا ، وتحمل رقم (1156) قمت بقراءتها قراءة فاحصة تبين لي من خلالها : انه لا توجد من بين هذه النسخ الثلاثة نسخة كاملة يمكن اعتمادها أصلاً للتحقيق ، بل أن مجموع النسخ الثلاثة يمثل الصورة الحقيقية للكتاب ، لذلك قمت بنسخ نسخة من مجموع النسخ الثلاثة فكنت أكتب من نسخة مكتبة « الاسكريال » فإذا ظهر لي اضطراب المعنى : رجعت لنسخة مكتبة القرويين ، ونسخة المكتبة الملكية فأكملت النقص منها - حتى انتهيت من نسخ الكتاب على هذه الصورة .

2 - بعد انتهائي من نسخ الكتاب ، وضعت رموزاً للنسخ الثلاثة التي

معي ، فرمزت لنسخة مكتبة القرويين بحرف (ق) ولنسخة المكتبة الملكية بحرف (م) ولنسخة مكتبة «الاسكريال» بحرف (س) ثم شرعت في مقابلتها بالنسخة التي نسختها من نسخة مكتبة الاسكريال ، وأتممت ما فيها من نقص من نسخة مكتبة القرويين ونسخة المكتبة الملكية . فإذا وجدت فرقاً بين النسخ : أشرت إليه بالهامش حتى أنهيتها بالمقابلة وبذلك تحققت من صحة النسخة التي جمعتها من النسخ الثلاثة ، وأنها تمثل الصورة الحقيقة لكتاب (إحكام الفصول في أحكام الأصول) إذا استثنينا بعض السقطات البسيطة التي يمكن استدراكها من سياق الكلام ، أو من كتب الأصول الأخرى .

3 - بعد العمل السابق قمت بنسخ الكتاب مرة ثانية فأثبت النص الصحيح ، أو الأكثر وضوحاً بالصلب مشيراً إلى غيره بالهامش واضعاً رمز نسخته .

4 - وضعت - في هذه النسخة - السقط بين حاصرين على هذه الصورة [] مشيراً بالهامش إلى النسخة التي سقط منها .

5 - أكملت في هذه النسخة السقط الذي تتفق فيه النسخ الثلاثة من كتب الأصول الأخرى متى ما وجدته فيها مشيراً إلى صفحة المصدر الذي اعتمدت في إكمال النقص عليه بالهامش - وقد استفدت في ذلك من كتاب «التبصرة للشيخ أبي إسحاق الشيرازي» كثيراً ، فإذا لم أجده في كتب الأصول : أكملته من سياق عبارته ، منبهاً على ذلك بالهامش .

6 - كتبت الكتاب بالطريقة الإملائية الحديثة لا على ما جرى عليه ناسخو النسخ من فصل الموصول ، أو وصل المفصول ، وإن كان له وجه يصح أن يحمل عليه ، إتباعاً للمتعارف عليه اليوم .

7 - قمت بتحقيق الهمزة في كل موضع يجوز تسهيلها فيه جرياً

على ما هو متعارف عليه اليوم من عدم التسهيل .

8 - قمت بتصحيح كل خطأ نحوي وجدته بالكتاب مع الإشارة إلى ذلك بالهامش في الغالب .

9 - قمت بربط المسائل الأصولية التي يذكرها المؤلف : بمطائنها في كتب الأصول ، مشيراً إلى الصفحة والجزء بالهامش في الغالب .

10 - حررت محل النزاع في المسائل التي أطلق المؤلف القول فيها في أغلب الأحيان .

11 - إذا كان في المسألة أقوال ، ولم يستوف المؤلف ذكرها : استوفيت ذكرها في الهامش إذا كانت الأقوال غير كثيرة ، فإذا كانت كثيرة : أحلت على المصادر التي ذكرتها .

12 - إذا ذكر قولاً ولم ينسبه لقائله : نسبته إليه متى ما استطعت ذلك .

13 - إذا خالف في مسألة رأي الجمهور : بينت ذلك بالهامش .

14 - إذا نسب قولاً لأحد العلماء : بحثت عن مدى صحة نسبة هذا القول لقائله ، فإن كانت النسبة صحيحة ذكرت المصادر التي يوجد القول فيها ، وإن كانت غير ذلك : ذكرت وجه الصواب بالهامش .

15 - خرجت الآيات القرآنية الواردة بالكتاب حسب رواية حفص وربطت أغلبها بكتب التفسير .

16 - قمت بتخريج الأحاديث والآثار الواردة بالكتاب ، مشيراً إلى أماكن وجودها في كتب السنة النبوية ، كلما وجدت إلى ذلك سبيلاً .

17 - خرجت الأشعار التي استشهد بها المؤلف ، وشرحت غريبها ، وربطتها بالمصادر التي ذكرتها .

18 - ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في صلب الكتاب ترجمة مختصرة ، ولم أترك منهم علماً لم أترجم له إلا من لم تسعفني كتب التراجم بذكره ، أو سقطت مني ترجمته سهواً .

19 - قمت بشرح الألفاظ اللغوية التي تحتاج إلى شرح ، وبينت أماكن وجودها في المصادر اللغوية .

20 - أشرت إلى آخر كل صفحة من نسخة مكتبة الأسكريال المرموز لها بحرف (س) ونسخة مكتبة القرويين الرموز لها بحرف (ق) في وسط الصلب بهذه الصورة (1 - س) . مثلاً .

21 - قمت بوضع فهرس عامة فوضعت فهرساً للمصادر ، وفهرساً للآيات القرآنية ، وفهرساً للأحاديث والآثار ، وفهرساً للأعلام ، وفهرساً للموضوعات . .

وقد رتبت فهرس الآيات القرآنية على حسب ورودها بالمصحف الشريف ورتبت فهرس المصادر ، وفهرس الأحاديث والآثار ، وفهرس الأعلام على حسب حروف المعجم .

هذه خلاصة ما قمت به من عمل في إعداد هذه الرسالة فإن كنت قد وفقت فما ذلك إلا من فضل الله وتوفيقه ، وإن كانت الأخرى فحسبي أني بذلت جهدي ، واستفرغت وسعي ، وقصدت الصواب ، والله قد عذر من بذل جهده ، واستفرغ وسعه في سهوه ، وتفضل عليه بأجر في قصده .

وأني لأضرع إلى الله العلي القدير : أن يجعل ثواب عملي هذا - بعد قبوله مني - في صحيفة والدي الكريم الذي كان ساعدي الأيمن في هذه الحياة فامتحنني الله بفقده بعد بدئي في إعدادي لهذه الرسالة ، فكان لذلك أكبر الأثر في تبلد ذهني وتحير تفكيري .

كما أضرع إليه أن يكلاً بعين الرعاية والتسديد والعون والتأييد :
رائد النهضة التحقيقية ، ومحى الطريقة السلفية أستاذي الكبير فضيلة
الشيخ عبد الغني محمد عبد الخالق الذي كان لي أكبر سند ، وخير مدد
خلال مدة البحث والتحقيق فجزاه الله عني خير الجزاء .

والحمد لله أولاً وأخيراً ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه وسلم .

عمران علي أحمد العربي

القاهرة في 26 من شهر رمضان المعظم سنة 1397 هـ .

19 من شهر سبتمبر سنة 1976 م .



القسم الدراهي

يشتمل هذا القسم على مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة ،
كالآتي :

المقدمة : في عصر الباجي .

المبحث الأول : في التعريف بالباجي .

المبحث الثاني : شيوخه وأقرانه وتلاميذه .

المبحث الثالث : في حياته بالأندلس بعد رجوعه من المشرق

المبحث الرابع : في بيان آثاره .

الخاتمة : في نشأة أصول الفقه ، وطرق العلماء

في التأليف فيه ، وأهم ما ألف فيه من الكتب .



المقدمة في عصر الباجي

وتشتمل على :

- 1 - تمهيد .
- 2 - الظاهرة السياسية .
- 3 - الظاهرة العلمية .

تمهيد :

إن من أهم الوسائل التي تمكن الدارس من معرفة العوامل التي أثرت في حياة الشخص العلمية : دراسة عصره الذي نشأ فيه ، وبين أفراد مجتمعه شباً وترعرع ، إذ الشخص مدني بطبعه ، يتفاعل مع ما يسود مجتمعه من الظواهر فيتأثر ويؤثر .

لذلك كان لازماً على كل باحث أراد أن يقوم بدراسة تراث علمي لشخص ما أن يقدم لذلك بدراسة لما يسود عصره من الظواهر - لاسيما الظاهرة السياسية والعلمية - حتى يكون على بينة من عوامل نبوغه الفكري وتفوقه العلمي ، إذ العالم ولد عصره كما يقولون .

والحديث عن عصر أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي المولود سنة 403 والمتوفى سنة 474 هـ يعني الحديث عن القرن الخامس الهجري إذ أن حياته امتدت من أوائل هذا القرن 403 إلى آخر الربع الثالث منه 474 جاب خلال هذه المدة بلاد المشرق والمغرب فعاصر زمن الفتنة ومعظم عصر ملوك الطوائف بالأندلس وبعض العصر الثاني لدولة بني العباس في المشرق .

لذلك فإنني سأقوم في هذه المقدمة بدراسة الظاهرة السياسية والعلمية لهذا العصر لما لهاتين الظاهرتين من أثر في حياته ، تاركاً القول عن الظاهرة الاجتماعية إذ من معرفة الظاهرتين السابقتين تعلم الظاهرة الاجتماعية ، لأن الناس في هذه الدنيا تبع لصنفين منهم : الأمراء والعلماء ، بصلاحهم يصلحون وبفسادهم يفسدون ، يدل لهذا قول رسول الله - ﷺ - :

« صنفان من أمتي إذا صلحا صلح الناس : الأمراء والعلماء »⁽¹⁾.

وقول ابن حيان⁽²⁾ « فإن آفة الناس مذ خلقوا في صنفين - كالمَلح - الأمراء والعلماء ، فلما تتنافر أشكالهم ، بصلاحهم يصلحون وبفسادهم يفسدون »⁽³⁾.

وحيث أن دراسة هاتين الظاهرتين دراسة مفصلة يخرجنا عن الغرض الأصلي ، إذ كل ظاهرة تصلح لأن تكون موضوع رسالة ضخمة ، لذلك فإني سأضطر إلى الإيجاز بدل الإطناب والتلميح بدل التصريح إذ الغرض من هذه الدراسة تصور حالة العصر بوجه عام .

الظاهرة السياسية

في القرن الخامس الهجري أصيب العالم الإسلامي بانقسام كبير ، حتى كأنه عقد انفرط ، أو صخرة تفتت ، لما ساد أرجاءه من التمزق السياسي جرياً وراء السلطة وطلباً للرئاسة .

1 - ففي الأندلس - مسقط رأس أبي الوليد ، وموطن نشأته - كان العصر عصر اضطراب وفتن ، تقشعر من سماعها الأبدان ، وتدمع الأعين وتفتت الأكباد حسرة وأسى على ذلك البلد الإسلامي الذي سالت عليه دماء المجاهدين الطاهرة الزكية ، فأخرجوا أهله من ظلمة الشرك والضلال ، إلى نور التوحيد والهدى وبنوا فيه حضارة إسلامية خالدة ، حتى أصبح في ذروة التماسك السياسي والتقدم الحضاري ، والازدهار العلمي في ظل حكم خلفاء أقوىاء أشداء : أمثال عبد الرحمن الناصر

(1) جامع بيان العلم وفضله (1/ 184) .

(2) هو أبو مروان حيان بن خلف بن حيان المولود سنة 377 والمتوفى سنة 469 . انظر ترجمته في دول الطوائف (ص/ 438) .

(3) البيان المغرب (3/ 254)

وابنه الحكم المستنصر وحاجبه المنصور بن أبي عامر⁽¹⁾، ضبطوا أموره في الداخل ، فقصوا بذلك على عوامل الفتنة ومظاهر التفرق والشقاق ، وجاهدوا في سبيل الله بعزائم صادقة ، فكسروا بذلك شوكة أعداء الإسلام في الخارج ، فدانت لهم رقابهم بالولاء حتى أعطوهم الجزية عن يد وهم صاغرون⁽²⁾.

ولكن لأمر أَراده الله خلف من بعدهم خلف ، أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات وراموا التفرق وانتهاك الحرمات ، فأخربوا بيوتهم بأيديهم وهدموا ما بنى أجدادهم من المجد بأنفسهم ، فأذاقهم الله الخزي في الحياة الدنيا على يد أعدائهم من عبدة الصليب ، ووصفهم معاصروهم - من المسلمين - بأشنع الأوصاف .

قال الفيلسوف الإسلامي أبو محمد بن حزم في وصف ما آلت إليه حال الأندلس في عصره : « وأما ما سألتكم من أمر هذه الفتنة ، وملابسة الناس بها ، مع ما ظهر من تربص بعضهم ببعض فهذا أمر امتحنا به نسأل الله السلامة وهي فتنة سوء أهلك الأديان إلا من وقى الله - تعالى - من وجوه كثيرة يطول لها الخطاب وعمدة ذلك أن كل مدبر أمر حصن من أندلسنا هذه - أولها عن آخرها - محارب لله ورسوله وساع في الأرض بفساد والذي ترونه عياناً من شنهم الغارات على أموال المسلمين التي تكون في ملك من ضارهم وإياحتهم لجندهم قطع الطريق على الجهة التي يقضون على أهلها ، ضاربون للمكوس والجزية على رقاب المسلمين ، مسلطون لليهود على قوارع طرق المسلمين ، في أخذ الجزية والضريبة من أهل الإسلام معتذرون بضرورة

(1) انظر عهد عبد الرحمن الناصر وابنه الحكم وحاجبه المنصور في المعجب (ص / 54 ، 59 ، 72) .

(2) اقتباس من الآية رقم 29 سورة التوبة .

لا تبيح ما حرم الله ، غرضهم في هذا استدامة أمرهم ونهيهم⁽¹⁾ .

والله لو علموا أن في عبادة الصليبان تمشية أمورهم لبادروا إليها ، فنحن نراهم يستعدون النصارى فيمكنونهم من حرم المسلمين وأبنائهم ورجالهم يحملونهم أسارى إلى بلادهم . . . وربما أعطوهم المدن والقلاع طوعاً ، فأخلوها من الإسلام ، وعمروها بالنواقيس ، لعن الله جميعهم ، وسلط الله عليهم سيفاً من سيوفه⁽²⁾ .

بيان هذه الفتنة التي يشير إليها ابن حزم : أن عبد الرحمن الملقب بالناصر بن الحاجب المنصور بن أبي عامر ، تولى بعد أخيه عبد الملك الوزارة لهشام المؤيد ابن الحكم المستنصر بن عبد الرحمن الناصر وكان هشام هذا ضعيفاً ليس له من الخلافة إلا اسمها ، أما الحكم الفعلي فكان لعبد الرحمن الناصر⁽³⁾ ، وقد كان له طموح في الخلافة ولم يكن يكتفي بالوزارة كأبيه وأخيه وإنما أراد أن يكون خليفة بعد هشام المؤيد فأرغمه على أن يعهد له بالخلافة من بعده وذلك سنة 399 ، فغضب لذلك بنو أمية وثار عليه محمد بن هشام المهدي⁽⁴⁾ يوم الثلاثاء 26 من جمادى الآخرة سنة 399 ، فخلع هشاماً وقبض على عبد الرحمن الناصر وقتله وصلبه ، فكان محمد هذا باعث الفتنة في الأندلس وموقد نارها الخامدة وشاهر سيفها المغمد .

ومن هذا الوقت بدأت نذر الانحلال السياسي تظهر في سماء الأندلس فبرزت - منذ ذاك التاريخ - أربع طوائف كل طائفة تسعى جاهدة

(1) انظر : تاريخ الإسلام السياسي (3 / 420) .

(2) انظر : نفط العروس المنشور في مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة في عدد ديسمبر سنة 1951 .

(3) انظر المعجب (ص 86) .

(4) انظر ترجمته وتفصيل أخباره في المعجب (ص / 88) .

لأخذ نصيبها من أسلاب السلطة .

1 - القبائل العربية - التي اضطهدت وأبعدت عن الحكم في عهد عبد الرحمن الناصر وابنه الحكم وحاجبه المنصور - وأبنائه من بعده - محاولة استرداد زعامتها ومكانتها القديمة .

2 - القبائل البربرية تحاول الاحتفاظ بمكانتها التي جعلها لها عبد الرحمن الناصر والمنصور بن أبي عامر من بعده .

3 - الفتيان الصقلية يحاولون أخذ نصيبهم من السلطة السياسية .

4 - بنو أمية يحاولون الإبقاء على خلافتهم المهددة بالسقوط .

بدأ الصراع على السلطة بين هذه الطوائف الأربعة تدفعهم إليه النزاعات القبلية ، والإطماع الشخصية في الرئاسة والحكم .

ففي قرطبة حاول بنو أمية - عبثاً - الاحتفاظ بالزعامة ولكنهم لم يستطيعوا الصمود كثيراً ، بسبب ما دبّ بينهم من الخلاف على السلطة فتولى الخلافة منهم : محمد بن هشام المهدي ، فسلیمان المستعين ، فهشام المؤيد ، فسلیمان المستعين للمرة الثانية⁽¹⁾ .

وفي سنة 407 انتهى عهد بني أمية بقرطبة وحل محلهم بنو حمود⁽²⁾ الذين استطاعوا الاحتفاظ بالسلطة فيها إلى سنة 417 حين استطاع بنو أمية استرجاع سلطاتهم على قرطبة ، فتولى الخلافة منهم عبد الرحمن بن هشام المستظهر ، فمحمد بن عبد الرحمن المستكفي ، فهشام المعتد بالله ، وبخلعه في سنة 422 اختفت قوة بني أمية من

(1) انظر تفصيل ذلك في المعجب (ص / 88) وما بعدها .

(2) انظر المعجب (ص / 90) .

الميدان نهائياً⁽¹⁾ وبقى الصراع بين القبائل العربية ، وقبائل البربر ،
والفتيان الصقالبة .

ففي قرطبة قامت دولة بني جهور بزعامة الوزير أبي الحزم
جهور بن محمد بن جهور ، ودام حكمهم لها من سنة 422 إلى 462
عندما استولى عليها ابن عباد⁽²⁾ .

وفي « أشبيلية » قامت مملكة بني عباد بزعامة القاضي أبي القاسم
محمد بن إسماعيل بن عباد سنة 414 ودام حكمها في عقبه إلى سنة
484 عندما احتلها المرابطون⁽³⁾ .

وفي « بَطْلْيُوس » أقام ابن الأفطس — محمد بن عبد الله بن
مسلمة — مملكة سنة 413 واستمر حكمها بيد الأندلسيين إلى سنة 488
عندما سقطت في يد المرابطين⁽⁴⁾ .

وفي « لَبْلَة » قامت دولة بني يحيى سنة 414 وكان أول حكامها
أبو العباس أحمد بن يحيى ، وقد استمرت دولة مستقلة إلى سنة 445
عندما استولى عليها ابن عباد⁽⁵⁾ .

وأقام بنو مزين دولة في مدينة « باجة » و « شلب » سنة 432 ودام
ملكهم لها إلى سنة 445 عندما انتزعها منهم ابن عباد وضمها إلى
مملكته⁽⁶⁾ .

(1) انظر تفصيل ذلك في المصدر السابق (ص / 105 إلى 111) . .

(2) انظر تفصيل ذلك في دول الطوائف (ص / 29) .

(3) انظر المعجب (ص / 148) ودول الطوائف (ص / 31) .

(4) انظر الحلة السيرة (2 / 96) والمعجب (ص / 127) ودول الطوائف (ص / 81) .

(5) انظر دول الطوائف (ص / 41) .

(6) انظر البيان المغرب (3 / 193) والحلة السيرة (2 / 186) .

وفي « طليطلة » أقام بنو ذي النون مملكة سنة 427 واستمرت يحكمها الأندلسيون إلى سنة 478 عندما سقطت في يد الأسبان⁽¹⁾.

وأقام بنو مناد مملكة في « غرناطة » سنة 403 ودام ملكهم لها إلى أن استولى عليها المرابطون سنة 483⁽²⁾.

وفي مدينة « قَرْمُونَة » أقام بنو برزال دولة سنة 404 واستمرت دولة مستقلة عن غيرها إلى أن استولى عليها ابن عباد وضمها إلى مملكته سنة 459⁽³⁾.

وفي مدينة « مورون » قامت دولة بني دمر سنة 403 وضمها ابن عباد إلى مملكته سنة 458⁽⁴⁾.

وفي مدينة « أركش » أقام بنو خزرون دولة سنة 402 واستمرت تحت سلطانهم إلى أن تغلب عليهم ابن عباد وضمها إلى مملكته سنة 461⁽⁵⁾.

وفي « رندة » أقام بنو يفرن دولة سنة 406 بقيادة هلال ابن أبي قررة اليفرني ، وقد استولى عليها ابن عباد سنة 457⁽⁶⁾.

وفي مدينة « المرية » أقام خيران العامري دولة سنة 405 وفي سنة 433 استولى عليها بنو صمادح التجيين ، وبقيت تحت حكمهم إلى أن

(1) انظر الذخيرة القسم الرابع المجلد الأول (ص / 110) وأعمال الأعلام (ص / 176) ودول الطوائف (ص 94).

(2) انظر الإحاطة (2 / 440) وتاريخ ابن خلدون (6 / 175).

(3) البيان المغرب (3 / 276 - 268) ودول الطوائف (ص / 148).

(4) أعمال الأعلام (ص / 239) ودول الطوائف (ص / 154).

(5) دول الطوائف (ص / 155).

(6) المصدر السابق (ص / 152).

استولى عليها المرابطون⁽¹⁾.

وفي مدينة «دانية» أقام مجاهد العامري دولة سنة 400 واستمر حكمها في يده وعقبه من بعده إلى أن استولى عليها المرابطون سنة 483⁽²⁾.

وأقام الفتيان الصقلية بقيادة مبارك ومظفر دولة في «بُلُسيَّة» سنة 400 واستمرت تحت حكمهم إلى سنة 457 عندما استولى عليها ابن ذي النون صاحب «طليطلة» وضمها إلى مملكته⁽³⁾.

وأقام هذيل بن عبد الملك بن رزين دولة في «شنتميرية» سنة 403 وقد بقيت مستقلة إلى سنة 497 ثم استولى عليها المرابطون سنة 497⁽⁴⁾.

هذا هو مجموع الدول التي قامت في البلاد الأندلسية منذ اندلاع الفتنة سنة 399 إلى أن استولى عليها المرابطون الواحدة تلو الأخرى فهي تمثل أبشع صور التفكك السياسي بين ملوك هذا العصر ، فقد كان منتزعوها لا هم لهم إلا توسيع ممتلكاتهم وبقاء حكمهم ساعين إلى تحقيق ذلك بكل الوسائل غير مراعين للتعاليم الإسلامية ، ولا القيم الأخلاقية ، ولا أريد أن أشير إلى ما حدث بينهم من الحروب والفتنة ، وإزهاق الأرواح ، واستباحة الأموال والحرمان ، لأن ذلك يخرجننا عن الاختصار إلى التطويل ، وإنما أشير إلى ما حدث بينهم من الارتواء في أحضان أعداء الإسلام من ملوك الأسبان ، ودفعهم الأموال الطائلة لهم

(1) أعمال الأعلام (ص / 210) وابن خلدون (4 / 162) والبيان المغرب (3 / 155) .

(2) ابن خلدون (4 / 164) والبيان المغرب (3 / 155) .

(3) انظر دول الطوائف (ص / 216) .

(4) البيان المغرب (3 / 181) وأعمال الأعلام (ص / 205) .

مقابل الاستعانة بهم على إخوانهم المسلمين ، تلك الأموال التي لو أنفقوها على الجهاد في سبيل الله ضد عدوهم المشترك : لكانت حالهم غير ما آلت إليه من استدلال النصارى لهم ، واستيلائهم على أراضيهم وأموالهم .

فقد دفع المعتمد بن عباد مبلغ خمسين ألف دينار من الذهب لملك قشتالة (أَلْفُنْسُو) السادس على أن يقوم بفتح «غرناطة» وتكون المدينة للمعتمد وذخائر القلعة الحمراء لملك قشتالة⁽¹⁾، واتفق معه مرة ثانية على أن يقوم «أَلْفُنْسُو» بمعاونته على أعدائه من أمراء المسلمين ، وإن يقوم بغزو المنطقة الجنوبية من مملكة «طليطلة» وتعهد له المعتمد بدفع جزية كبيرة وأعطاه ابنته «زائدة» لتكون له زوجة أو حظية حتى يضمن وده وإخلاصه ومساعدته له على إخوانه المسلمين «ملوك الطوائف»⁽²⁾.

ودفع المعتمد بن عباد للكنة «رأمون برنادج» أمير «برشلونة» عشرة آلاف مثقال من الذهب على أن يعينه بفرسانه على فتح «مرسية»⁽³⁾.

واتفق المأمون بن ذي النون صاحب «طليطلة» مع «فرناندو الأول» ملك قشتالة على العمل ضد ابن هود صاحب «سرقسطة» وتعهد له بدفع الجزية والإقرار بسيادته⁽⁴⁾، مما حدا بابن هود إلى التورط مع النصارى ، والارتقاء في أحضانهم ، فأرسل بأموال كثيرة ، وتحف

(1) دول الطوائف (ص / 63) .

(2) دول الطوائف (ص / 73) .

(3) أعمال الأعلام (ص / 160) ودول الطوائف (ص / 65) .

(4) البيان المغرب (3 / 278) .

طائلة إلى «فرناندو الأول» على أن يقوم بغزو مملكة «طليطلة» فاستشاط ابن ذي النون غضباً من ذلك وأرسل بأموال وتحف «لغرسية» ملك نافار ، وحرّضه على الإغارة على مملكة «سرقسطة»⁽¹⁾.

هذه جملة من الأحداث المؤسسية المحزنة التي قام بها بعض ملوك الطوائف الأقوياء في عهدهم ، محاولين بذلك القضاء على الممالك الإسلامية التي لم يستطيعوا القضاء عليهم بمفردهم قصدت بإثباتها تعزيز ما وصفهم به الفيلسوف ابن حزم الظاهري في أقواله التي أثبتناها فيما تقدم ، وهي تعطينا صورة واضحة عما كان عليه ملوك الطوائف من السقوط ، والارتقاء في أحضان أعدائهم الأسبان ، تلبية لرغبتهم في الملك ، ولو على حساب غيرهم من أخوانهم المسلمين ، وإني لا أجد وصفاً أصفهم به أصدق مما وصفهم به ابن الخطيب في قوله «... وذهب أهل الأندلس من الانشقاق والانشعاب والافتراق إلى حيث لم يذهب كثير من أهل الأقطار ، مع امتيازها بالمحل القريب ، والخطّة المجاورة لعباد الصليب ، وليس لأحدهم في الخلافة إرث ، ولا في الإمارة سبب ، ولا في الفروسية نسب ، ولا في شروط الإمامة مكتسب ، اقتطعوا الأقطار واقتسموا المدائن الكبار ، وجبوا العمالات والأمصار ، وجندوا الجنود وقدموا القضاة وانتحلوا الألقاب ، وكتب عنهم الكتاب الأعلام ، وأنشدتهم الشعراء ودونت بأسمائهم الدواوين وشهدت بوجوب حقهم الشهود ، ووقفت بأبوابهم العلماء وتوسلت إليهم الفضلاء ، وهم ما بين محبوب وبربري مجلوب ، ومجنّد غير محبوب ، وغفل ليس في السراة بمحسوب ما منهم من يرضي أن يسمى ثائراً ولا لحزب الحق مغائراً ، وقصارى أحدهم أن يقول : أقيم على ما بيدي حتى يتعين من

يستحق الخروج به إليه ، ولو جاء عمر بن عبد العزيز لم يقبل عليه ولا لقي خيراً لديه ، ولكنهم استوفوا في ذلك آجالاً وأعماراً ، وخلفوا آثاراً وإن كانوا لم يبالوا اغتراراً : من معتمد ومعتضد ومترتضي وموفق ، ومستكف ومستظهر ، ومستعين ومنصور ، وناصر ومتوكل كما قال الشاعر :

مِمَّا يُزْهِدُنِي فِي أَرْضِ أُنْدَلُسٍ أَسْمَاءُ مُعْتَضِدٍ فِيهَا وَمُعْتَمِدِ
الْقَابُ مَمْلُوكَةٍ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا كَالْهَرِّ يَحْكِي انْتِفَاحًا صَوْلَةَ الْأَسَدِ (1)

على ما وصف ابن الخطيب استمرار حال ملوك الطوائف بأسهم بينهم شديد وأعداؤهم - من الأسبان - يجمعون لهم العدد والعديد ، يستصرخهم داعي الجهاد وهم في غفلة عما يدبره عدوهم من أمر الاستيلاء على البلاد وقتل الرجال وأخذ الأموال ، وسبى النساء والأولاد ، لم يوقظهم من غفلتهم هذه إلا سقوط مملكة « طليطلة » في « يد ألفونسو » السادس ملك قشتالة في غرة صفر سنة 478 التي استمر حصاره لها تسعة أشهر ، وأهلها يستغيثون بأخوانهم المسلمين فلم يجدوا أذناً صاغية ولا قلباً واعية ، بل إن وفود ملوكهم كانت تفد على الطاغية الأسباني تدفع له الجزية خاطبة بذلك وده طالبة رضاه .

روى ابن بسام في الذخيرة أن وفداً من أهل « طليطلة » أتوا ملك قشتالة وهو يحاصر مدينتهم وطلبوا منه أن يعقد معهم صلحاً ، وحذروه بأنه إن لم يستجب لعقد الصلح فسيستجدون بأخوانهم ملوك الطوائف ، فسخر منهم الطاغية وأخرج لهم وفود ملوك الطوائف الذين جاءوا

(1) أعمال الأعلام (ص / 144) والمعجب (ص / 123) فقد أورد الشطر الثاني من البيت الأول بلفظ « سماع » والبيتان للشاعر الحسن بن رشيق القيرواني المتوفى سنة 463 على ما في الوفيات (2 / 85) .

يخطبون وده ، ويقدمون إليه الأموال ، فخرجوا من عنده يجرون ذيول الخيبة موقنين بسوء المصير⁽¹⁾ .

على هذه الحال كان موقف ملوك الطوائف حيال « أَلْفُسُو » المحاصر لمدينة « طليطلة » سوى عمر المتوكل ابن الأفطس الذي كان يسعى لجمع كلمة ملوك الطوائف وتوحيد صفوفهم ضد ملك قشتالة منذ أن بدأ بالإغارة على أراضي « طليطلة » فأرسل القاضي أبا الوليد الباجي يطوف بالأقطار الأندلسية ، صائحاً منذراً محذراً من عواقب الاختلاف والتفرق مهيباً بملوك الطوائف لنجدة « طليطلة » مؤكداً لهم أن ملك قشتالة سوف يقضي على دولهم الواحدة بعد الأخرى ولكنهم لم يأخذوا بنصحه⁽²⁾ .

ولما بدأ ضعف ملوك الطوائف أمام ملك قشتالة واضحاً ملموساً بعد استيلائه على مدينة « طليطلة » وتحقق من تخاذلهم ، وتفوقه عليهم أصبح يخاطبهم بلغة السيد ، ويتسمى في خطاباتة إليهم بالإمبراطور ، ويجاهر باحتقارهم والاستهانة بهم .

فمما يروى في ذلك : أنه قال لسفير المعتمد بن عباد إليه ، وهو يهودي يدعى بابن مشعل : « كيف أترك قوماً مجانيين تسمي كل واحد منهم باسم خلفائهم وملوكهم وأمرائهم : المعتضد والمعتمد والمعتصم والمتوكل والمستعين والمقتدر ، والأمين والمأمون وكل واحد منهم لا يسأل في الذب عن نفسه سيفاً ، ولا يرفع عن رعيته ضيماً ولا حيفاً ، قد أظهروا الفسوق والعصيان ، واعتكفوا على المغاني والعيدان ، وكيف

(1) انظر الذخيرة القسم الرابع المجلد الأول (ص / 129 - 130) .

(2) دول الطوائف (ص / 91) والحلة السيرة (2 / 98) ، وعمر المتوكل ابن الأفطس المتوفى

سنة 488 هو صاحب مملكة بطليوس .

يحل لبشر أن يقرّ منهم على رعيته أحدا ، وأن يدعها بين أيديهم سدا⁽¹⁾ .
كما أرسل إلى ابن عباد رسالة يطالبه فيها بتسليم مملكته إلى رسله
وقد كانت هذه الرسالة مليئة بالوعيد والتهديد والتوبيخ والتفريع⁽²⁾ .

تحقق ملوك الطوائف الخطر وأيقنوا أن السرطان الأسباني سيقضي
على جميعهم فندموا على ما حصل منهم واجتمعت كلمتهم على
الاستعانة بالمرابطين فأرسلوا إلى أمير المغرب يوسف بن تاشفين سفارة
من قضاة قرطبة وغرناطة وبطليوس ، فدعوه إلى الجهاد في سبيل الله
وتخليصهم من براثن ملك قشتالة فأجاب دعوتهم وحضر إلى الأندلس
بجنده والتقى مع الجيوش الأسبانية في موقعة « الزلاقة » المشهورة سنة
479 فهزمهم شر هزيمة⁽³⁾ ورجع إلى بلاده ، ثم أتى بعد ذلك غازياً
لهم ، فأخذ في الاستيلاء على ممالكهم الواحدة بعد الأخرى .

2 — على ما وصفنا كانت الظاهرة السياسية في بلاد
الأندلس - مسقط رأس أبي الوليد وموطن نشأته - .

أما في الشرق الذي ارتحل إليه طلباً للعلوم سنة 426 فهي
لا تختلف عن حالة الأندلس ، فقد طبعت فيه الحالة السياسية بطابع
الوهن والضعف ، حتى أصبح لا تربطه رابطة ولا تجمع شتاته كلمة .

فالبويهيون ازداد نفوذهم في الدولة العباسية حتى أصبحوا ينصبون
من أرادوا تنصيبه ، ويخلعون من أرادوا خلعه ويقتلونه أو يسملون عينيّه
فالخليفة العباسي - في عهدهم - ليس له في الخلافة سوى ذكر اسمه في

(1) نقلها صاحب الحلل الموشية (ص / 25 - 26) على ما في دول الطوائف (ص / 74) .

(2) انظر هذه الرسالة ورد ابن عباد عليها في دول الطوائف (ص / 76) .

(3) انظر تفصيل ذلك في المعجب (ص / 190) ودول الطوائف (ص / 177) وتاريخ بن
خلكان (7 / 112) .

خطبة الجمعة أو نقشه على النقود ، وحتى هذا لم يكن إلا لإعطاء حكمهم الصبغة الشرعية أمام الجمهور ولولا خوف ضياع نفوذهم السياسي لنقلوا الخلافة من العباسيين إلى العلويين⁽¹⁾.

ومما زاد الطين بلة : ما حصل بين زعمائهم من التنافس على السلطة مما أدى إلى وقوع حروب دامية بينهم كان لها أكبر الأثر في اضطراب الحالة السياسية واستقلال بعض البلاد عن الخلافة العباسية⁽²⁾.

ومن العوامل التي كان لها مفعولها في إضعاف الحالة السياسية واضطرابها ما كان يشيره الجند من الشغب وشق عصا الطاعة مستهدفين من وراء ذلك ابتزاز الأموال وجمع الثروات .

ففي سنة 419 ثار الجند على السلطان البويهبي « جلال الدولة » فنهبوا داره ودور أصحابه ، وحصروه في داره ومنعوا عنه الطعام والماء حتى استغاث بالخليفة القادر⁽³⁾ فأصلح بينهم ثم عادوا إلى الشغب مرة أخرى فاضطر جلال الدولة إلى بيع ثيابه وأثاث بيته وفرق ثمنها بينهم⁽⁴⁾.

ومن العوامل التي كان لها أكبر الأثر في الفوضى السياسية في المشرق قيام الشيعة بثورات كان من أثرها انتزاع كثير من البلاد التي كانت تخضع لسلطان الدولة العباسية في بغداد⁽⁵⁾.

(1) انظر نسب البويهيين وما كانوا يعتزموه من نقل الخلافة إلى العلويين في تاريخ الإسلام السياسي (3/ 36 - 65) .

(2) انظر المصدر السابق (3/ 284) وابن الأثير (8/ 126) .

(3) أحمد بن إسحاق بن المنذر الخليفة العباسي تولى الخلافة سنة 381 وطال عهده بها إلى أن توفي سنة 422 .

انظر : الأعلام للزركلي (1/ 32) .

(4) ابن الأثير (9/ 129 - 135) .

(5) تاريخ الإسلام السياسي (3/ 192) .

هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تمزق الوحدة الإسلامية في القرن الخامس الهجري فقامت دويلات متفرقة في جميع أنحاء بعد أن كانت جميع بلدانه خاضعة لحاكم واحد ، تجوب جيوشه الشرق والغرب رافعة لواء الإسلام مجاهدة في سبيله .

الظاهرة العلمية

على عكس الظاهرة السياسية - في القرن الخامس الهجري - كانت الظاهرة العلمية ، فقد ازدهرت العلوم في هذا القرن ازدهاراً كبيراً ، فكثرت التأليف وانتشرت المكتبات و أنشئت المدارس العلمية في مختلف البقاع من العالم الإسلامي ، ونمت المعارف المختلفة في التفسير والحديث وعلومه ، والأصول والفقه ، والخلاف والجدل ، والمنطق والفلسفة ، والنحو والصرف ، والبلاغة والأدب - شعراً ونثراً - والتاريخ والجغرافيا ، وغير ذلك من فروع العلم المختلفة لا فرق في ذلك بين شرق البلاد الإسلامية وغربها .

ففي الأندلس كانت الفتنة الكبرى التي غدت بعدها البلاد الأندلسية حبات متناثرة في متاهة الخلافات السياسية والمطامع الشخصية سبباً من أقوى أسباب النهضة العلمية التي شهدتها الأندلس في القرن الخامس الهجري ، فقد أصبح كل متغلب على قطر من الأقطار ، يسعى لتثبيت ملكه بكل الوسائل ، ومن تلك الوسائل التي لجأوا إليها تشجيع العلوم المختلفة ، فتنافسوا في ضم العلماء والأدباء والشعراء إلى حاشيتهم حتى أصبحت قصورهم منتديات علمية وأدبية ، تعقد فيها المناظرات العلمية

والمساجلات الشعرية ، بل إن من أمراء الأندلس من حاز نصب السبق في الأدب والشعر أمثال المقتدر بن هود ، والمعتمد بن عباد⁽¹⁾ .

فلما رأى الأندلسيون هذه الرغبة من ملوك الطوائف في تشجيع العلماء والأدباء تنافسوا في التأليف والتبحر في العلوم المختلفة واقتناء المخطوطات وتدييج المقالات الأدبية البليغة والقصائد الشعرية الرصينة إذ بالعلم تقضى حوائجهم ويكرم جوارهم ويحتلون المكانة اللائقة عند ذي السلطان⁽²⁾ ، على أن منهم من جعل الاشتغال بالعلم وسيلة للانقطاع عن الانغماس في الفتنة التي عمت البلاد في ذلك الوقت ، وما صاحبها من إراقة الدماء ، واستباحة الأموال والحرمان ، فكان هذا من أسباب ازدهار العلوم في غرب البلاد الإسلامية .

أما في الجزء الشرقي من الوطن الإسلامي فقد كان الخلفاء العباسيون وأمراء المقاطعات المستقلة عن مركز الخلافة ببغداد ، يشجعون على طلب العلوم المختلفة ، يقربون العلماء إليهم ويجزلون عطاءهم ويكرمون جوارهم ، أنشأوا المدارس العلمية في بغداد وبيسابور وهراة وأصبهان ورتبوا للتدريس بها أكابر العلماء⁽³⁾ .

تقدمت العلوم المختلفة وصار العلم ميداناً للتنافس بين جهابذة العلماء في تلك البلاد فمت العلوم وازدهرت المعرفة .

ومما أدى إلى ازدهار العلوم المختلفة : الخلافات المذهبية بين أهل السنة وغيرهم من الفرق الإسلامية فكانت تعقد المناظرات بين

(1) انظر دول الطوائف (ص / 283) .

(2) انظر دول الطوائف (ص / 424) .

(3) طبقات ابن السبكي (3 / 309 - 313) .

رؤساء الطوائف الإسلامية مما كان له أكبر الأثر في الحياة العلمية في القرن الخامس الهجري .

وقد نبغ في مختلف العلوم جماعة من الأئمة الأعلام الذين كان لهم الفضل الأكبر في تخليد التراث الإسلامي أذكر مجموعة منهم على سبيل المثال :

1 - أبو الطيب الطبري المتوفى سنة 450 وهو من شيوخ الباجي وسيأتي الحديث عنه في الحديث عن شيوخه .

2 - أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الصباغ المتوفى سنة 477 هـ كان - رحمه الله - فقيه العراقيين في وقته من أكابر أئمة المذهب الشافعي تولى التدريس بنظامية بغداد قبل أبي إسحاق الشيرازي من مؤلفاته « الشامل » في الفقه وقد ذكر علماء التراجم أنه من أجود كتب الشافعية وأصحها نقلاً وأثبتها أدلة ، و كتاب « تذكرة العالم والطريق السالم » و « العمدة » في أصول الفقه (1) .

3 - أبو بكر عبد الله بن أحمد المروزي الفقيه الشافعي المعروف بالقفال المتوفى سنة 417 هـ (2) .

4 - أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجبالي المتوفى سنة 498 هـ كان - رحمه الله - إماماً في الحديث والأدب له كتاب « تقييد المهمل » في جزأين ضبط فيه كل لفظ يقع فيه اللبس من رجال

(1) ترجمته في طبقات السبكي (3/ 230) وعبر النهي (3/ 278) وشذرات الذهب (3/ 355) وابن خلكان (3/ 217) .

(2) ترجم له ابن خلكان (3/ 46) والنهي في العبر (3/ 124) وابن السبكي في طبقات الشافعية (3/ 198) .

الصحيحين⁽¹⁾.

5 - أبو محمد عبد الله محمد بن السيد البطليوسي المتوفى سنة 521 هـ من مؤلفاته «التبیه على الأسباب الموجبة لاختلاف الأمة» وشرح الموطأ، كان - رحمه الله - عالماً بالآداب واللغات متقدماً في معرفتها وإتقانها وهو القائل :

أَخُو الْعِلْمِ حَيٌّ خَالِدٌ بَعْدَ مَوْتِهِ وَأَوْصَالُهُ تَحْتَ التُّرَابِ رَمِيمٌ
وَتُو الْجَهْلِ مَيِّتٌ وَهُوَ مَاشٍ عَلَى الثَّرَى يُظَنُّ مِنَ الْأَحْيَاءِ وَهُوَ عَدِيمٌ⁽²⁾

6 - أبو محمد علي بن حزم الظاهري المتوفى سنة 456 هـ وسيأتي الحديث عنه في أقران الباجي .

7 - أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المرسي الأندلسي المتوفى سنة 458 هـ من مؤلفاته «المحكم» في اللغة و «الأنيق» في شرح الحماسة في ست مجلدات و «المخصص» في اللغة وغيرها كثير⁽³⁾.

8 - ابن عبد البر النمري المتوفى سنة 463 هـ وستأتي ترجمته في أقران الباجي .

9 - أبو نصر علي بن هبة الله . . . والمعروف بابن مأكولا المتوفى

(1) - ترجمته في تذكرة الحفاظ (3/ 1233) والصلة (ص / 141) وبغية الملتبس (ص / 249).

(2) - ترجم له ابن فرحون في الديباج (ص / 140) وابن بشكوال في الصلة (1 / 282) والفتح بن خاقان (ص / 193) . قلائد العقبان .

(3) - ترجم له الذهبي في العبر (3 / 242) والقفصي في إثبات الرواة (2 / 225) وابن خلكان (330 / 3) .

سنة 487 هـ - وقيل غير ذلك - صاحب كتاب « المؤلف تكملة المختلف » . . سماه بذلك لأنه جمع فيه بين كتاب الدار قطني « المختلف والمؤلف » وكتاب الحافظ عبد الغني بن سعيد « مشته النسبة » وزاد عليهما⁽¹⁾ .

10 - أبو إسحاق الشيرازي المتوفى سنة 476 هـ وهو من شيوخ الباجي وستأتي الترجمة له .

11 - أبو محمد عبد الحميد بن محمد المغربي القيرواني المعروف بابن الصائغ المتوفى سنة 486 هـ كان - رحمه الله - أصولياً نظاراً جيد الفقه قوي العارضة ، له تعليق على المدونة⁽²⁾ .

12 - أبو عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الأزدي الحميدي المتوفى سنة 488 هـ وأصله من مدينة قرطبة من ربض الرصافة سكن جزيرة « مبروقة » وبها أخذ عن أبي محمد بن أحمد بن حزم الظاهري رحل من الأندلس سنة 448 هـ فحج واستوطن بغداد وبها أخذ عن أبي بكر الخطيب ، كان - رحمه الله - من أهل العلم والفضل من مؤلفاته « جذوة المقتبس » وله كتاب حسن جمع فيه بين صحيح البخاري ومسلم⁽³⁾ .

13 - القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد بن الحسين التغلبي البغدادي المتوفى سنة 422 هـ بمصر من

(1) ترجم له ياقوت في المعجم (15/ 102) وابن الأثير (10/ 128) والنهبي في العبر (3/ 317) وابن خلكان (3/ 305) .

(2) انظر ترجمته في المدارك (4/ 794) .

(3) تنظر ترجمته في الصلة (ص/ 560) .

مؤلفاته كتاب «التلقين» وكتاب «النصرة» لمذهب إمام دار الهجرة وكتاب «أوائل الأدلة» في مسائل الخلاف ، وكتاب «الإشراف» وغير ذلك⁽¹⁾.

هذه صورة مجملة عن النهضة العلمية في القرن الخامس الهجري ونموذج من علمائه ، بها ينتهي الكلام على عصر الباجي وما ساه من تفكك سياسي ، وتقدم علمي كان له أكبر الأثر في حياته العلمية .

(1) انظر ترجمته في الديباج (ص/ 159) والمملوك (4 / 691) ووفيات الأعيان (3 / 219) وشنرات الذهب (3 / 223) .



المبحث الأول في التعريف بالباجي

ويشتمل على ستة مطالب :

المطلب الأول : اسمه ونسبه .

المطلب الثاني : مولده .

المطلب الثالث : أسرته و نشأته .

المطلب الرابع : طلبه للعلوم .

المطلب الخامس : منزلته بين أهل عصره .

المطلب السادس : أدبه .

المطلب الأول

اسمه ونسبه

هو سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التَّجِيبِي الباجي الأندلسي (1).

فالتجيبى بضم التاء وفتحها ، وكسر الجيم والباء (2)، نسبة إلى قبيلة « تجيب » العربية بطن من بطون كندة ، سموا باسم جدتهم العليا « تجيب » بنت ثوبان بن سليم بن رها من بني مذحج امرأة الأشرس بن السكون ، كانوا يسكنون « كسر قلاقس » بوسط « حضرموت » (3).

قدم وقد منهم يضم ثلاثة عشر رجلاً على رسول الله - ﷺ - في

(1) مصادر ترجمته التي وقفنا عليها :

- 1 - نفخ الطيب (2 / 62) أو (1 / 353)
- 2 - قلائد العقبان (ص : 188).
- 3 - البيان المغرب (1 / 404).
- 4 - شذرات الذهب (3 / 333).
- 5 - طبقات المفسرين (1 / 304) للودادي.
- 6 - الديباج المنهب (ص / 120).
- 7 - الذخيرة القسم الثاني (1 / 80).
- 8 - وفيات الأعيان (2 / 408).
- 9 - فوات الوفيات (1 / 224).
- 10 - تاريخ بن كثير (12 / 122).
- 11 - النجوم الزاهرة (5 / 114).
- 12 - معجم الأدياء (11 / 249).
- 13 - هدية العارفين (1 / 397).
- 14 - ترتيب المدارك (2 / 802).
- 15 - الصلة (1 / 200).
- 16 - بغية الملتمس (ص / 777).
- 17 - تهذيب ابن عساكر (6 / 248).
- 18 - تذكرة الحفاظ (3 / 1179).
- 19 - رحلة الأندلس (ص / 460).
- 20 - قضاة الأندلس (95).
- 21 - شجرة النور (ص / 120).

- (2) انظر : صفة جريرة العرب للهمداني (ص / 88) ومعجم البلدان (2 / 16) وشرح الزرقاني على المواهب (4 / 50) والقاموس (1 / 275) وتاج العروس (1 / 194) ومعجم قبائل العرب (1 / 166) ونهاية الأرب (2 / 204) والحلة السبراء (2 / 79).
- (3) انظر المصادر السابقة واللباب (1 / 169) وعجالة المبتدئ ، وفضالة المنتهي (ص / 3).

السنة التاسعة من الهجرة يحمل صدقات أموالهم التي أوجبها الله عليهم ، فسر رسول الله بقدمهم سروراً عظيماً ، وأمر بلالا أن يكرمهم ، ويحسن إليهم مدة مقامهم ، وعندما أرادوا السفر أتوا رسول الله - ﷺ - فدعا لهم بخير ، وأجازهم بأفضل مما أجاز به بقية الوفود التي قدمت عليه وقال في حقهم - ﷺ - : « أَسْلَمُ سَأَلَمَهَا اللَّهُ ، وَغَفَارُ غَفَرَ اللَّهُ لَهَا ، وَتُجِيبُ أَجَابُوا اللَّهَ » (1) .

سكن جماعة منهم « مصر » وكانت لهم خطة تعرف باسمهم . ولما أن أذن الله لشمس الإسلام أن تطلع ولنوره أن يسطع على ربوع الأرض الأسبانية : كان من جملة جيش الإسلام الفاتح بقيادة موسى بن نصير وطارق بن زياد - رجل من « تجيب » يدعى « عميرة بن أبي المهاجر » فتكاثر نسل التجيبين بأرض الأندلس ، وأصبحت لهم بها ديار ، منها : « سَرَقُطَّة » و « الْمَرِيَّة » و « قلعة أيوب » و « بَطْلَيْوس » وهي موطن أجداد الباجي (2) .

وقد أصبح لهذه القبيلة شأن في العلم والسياسة فممن نسب إليها من العلماء إسحاق بن إبراهيم بن مسرة التجيبي أصله من مدينة « طليطلة » وسكن قرطبة طلباً للعلم ، وفاته سنة 325 (3) .

2 - أحمد بن عبد الرحمن بن عيسى بن إدريس التجيبي ، الصقلي المتوفى سنة 563 (4) .

3 - أبو جعفر أحمد بن محمد بن أبي القاسم التجيبي ، القرطبي

(1) انظر الفتح الكبير (1 / 184) .

(2) الحلة السبراء (2 / 78) .

(3) ترجم له ابن فرحون في الديباج : (ص / 97) .

(4) ترجمته في الديباج (ص / 47) .

المتوفى سنة 616⁽¹⁾.

4 - أبو نعيم إسحاق بن الفرات ، قال في حقه الشافعي - رحمه الله - « ما رأيت بمصر أعلم باختلاف الناس من إسحاق بن الفرات » وفاته سنة 204⁽²⁾.

5 - أبو محمد عبد الله بن هاشم بن موسر التجيبي المعروف بابن الحجام المتوفى سنة 346⁽³⁾.

6 - أبو عبد الله حرملة بن عبد الله التجيبي المصري صاحب الإمام الشافعي المتوفى سنة 243⁽⁴⁾ وغير هؤلاء كثير .

أما على مسرح السياسة فقد كانت لهم دولة بالمرية بقيادة بني صمادح من سنة 433 - عندما انفرط عقد وحدة المسلمين بالأندلس ، في متاهة النزعات القبلية والمطامع الشخصية - إلى أن انتزعها من أيديهم يوسف بن تاشفين سنة 484⁽⁵⁾.

كما أقاموا دولة في « سَرَقِسطَة » سنة 408 وقد كانوا يحكمونها - قبل استقلالهم بها - من قبل الحكومة المركزية في قرطبة ، وقد دام حكم التجيبين لمملكة « سرقسطة » إلى أن استولى عليها سليمان بن هود سنة 413⁽⁶⁾.

أما الباجي بفتح الباء وكسر الجيم فنسبة إلى مدينة « باجة » وهذا

(1) الديباج (ص / 97).

(2) الديباج (ص / 97).

(3) ترجمته في الديباج (ص / 136).

(4) انظر ترجمته في تاريخ بن خلكان (2 / 64) ، وبهامشه ثبت بمصادر ترجمته .

(5) انظر دول الطوائف (164) وكتاب ترصيع الأخبار (ص / 84).

(6) انظر دول الطوائف (ص / 264) وما بعدها والبيان المغرب (3 / 126) والحلة السيرة

(246 / 2).

الاسم يطلق على خمس مدن إسلامية⁽¹⁾ وهي :

1 - باجة القمح وهي مدينة بقرب تونس ، وإليها ينسب أبو محمد عبد الله بن محمد بن علي الباجي⁽²⁾ .

2 - باجة الزيت ، بأفريقية وإليها ينسب محمد بن معتوج⁽³⁾ .

3 - باجة من نواحي مصر ، في منطقة الفيوم .

4 - باجة أصبهان وإليها ينسب ، محمد بن الحسين المديني⁽⁴⁾ .

5 - باجة الأندلس وهي مدينة بغرب الأندلس تتصل بنواحي « ماردة » وإليها ينسب صاحبنا أبو الوليد انتقل أجداده من « بطليوس » إليها واستقروا بها وإليها ينسب ، ذهب إلى ذلك جمهور علماء التراجم⁽⁵⁾ .

وقال ابن بدران : إن والده من تجار القيروان ، وكان يختلف إلى الأندلس ، ويجلس إلى فقيه بها يقال له : أبو بكر بن شماخ ، وتعجبه طريقته ، فكان يقول : ترى أرى لي ابناً مثلك فلما أكثر من ذلك ، قال له ابن شماخ : إذا أردت أن ترزق ابناً مثلي : فاسكن قرطبة ، والزم أبا بكر محمد بن عبد الله القُبْري ، واخطب إليه ابنته ، فإن أنكحكها فعسى أن ترزق ابناً مثلي - قال : فقدم قرطبة ولزم أبا بكر القُبْري سنة وأظهر له الصلاح فأعجب بطريقته ثم خطب إليه ابنته ، فزوجه بها فجاءه منها أولاد : منهم المترجم له ، وابن آخر كان صاحب الصلاة « بسرْقْطة »

(1) انظر المشترك وضعاً ، والمختلف صقعا (ص / 33) باب باجة .

(2) انظر المصدر السابق والمعجم (3 / 27) واللباب (1 / 103) .

(3) معجم البلدان (2 / 27) .

(4) اللباب (3 / 185) .

(5) انظر المصادر التي أشرنا إليها في أول الترجمة .

وثالث كان من أدل الناس بأرض العدو في الغزو حتى أنه كان يعرف المكان في الليل بشم ترابه⁽¹⁾.

وقال الحافظ الذهبي في التذكرة : « قال الحافظ ابن عساكر : إن والد أبي الوليد الباجي كان أتى من مدينة «باجة» بالقيروان ، تاجراً يختلف إلى الأندلس ، وهذا أولى مما بدأنا به »⁽²⁾.

فالذي يؤخذ من النصين السابقين : انه من باجة القيروان والذي أرجحه : أنه من باجة الأندلس ، لأنه رأي جمهور علماء التراجم ويمكن توجيه كلام ابن عساكر : بأن والده ذهب إلى القيروان بعد استقرار أهله بباجة طلباً لرواج التجارة ، ثم رجع إلى الأندلس واستقر بباجة بعد زواجه ببنت القبري وبهذا نكون قد عملنا بالروايتين .

وأما الأندلس فنسبة إلى بلاد الأندلس التي افتتحها المسلمون سنة 92 بقيادة موسى بن نصير وطارق بن زياد .

(1) انظر تهذيب ابن عساكر : (249 / 6) .

(2) انظر تذكرة الحفاظ (3 / 1179) .

المطلب الثاني

مولده

اختلف المترجمون لحياة الإمام الباجي - رحمه الله - في تاريخ ميلاده على قولين :

فالذي عليه الجمهور : انه ولد يوم الثلاثاء 15 من ذي القعدة سنة 403 بمدينة «بطلوس» .

وقال ابن عساكر : إنه ولد سنة 404⁽¹⁾.

والراجح ما ذهب إليه الجمهور ، لأن له من الأدلة ما يعضده ويقويه ويجعل ما عداه غير منظور إليه .

فمِمَّا يرجح ما ذهب إليه الجمهور :

1 - ما جاء في الصلة عن أبي علي الغساني - وكان من تلاميذ الباجي الملازمين له - قال : « سمعت أبا الوليد الباجي يقول : « مولدي في ذي القعدة سنة ثلاث وأربعمائة »⁽²⁾ .

ومما لا شك فيه أن الشخص أعلم بتاريخ ميلاده من غيره .

2 - ومن ذلك - أيضاً - ما رواه ابن زغلون ، قال : « رأيت تاريخ ميلاده بخط أمه - وكانت فقهية أنه سنة 403⁽³⁾ .

وهذا من أقوى الأدلة على صحة التاريخ المذكور لميلاد أبي الوليد ، لأن شهادة النساء في هذا مقدمة على شهادة غيرهن لاسيما إذا كانت أمّاً ومع ذلك فقهية .

(1) انظر تهذيب ابن عساكر : (6/249) .

(2) انظر الصلة : (2/199) .

(3) انظر المصدر السابق : (2/249) .

3 - ومن ذلك - أيضاً - ما رواه ابن بشكوال في الصلة قال :
 « قرأت بخط القاضي محمد بن أبي الخير - شيخنا - قال : « توفي
 القاضي أبو الوليد الباجي « بالمرية » ليلة الخميس بين العشاءين وهي
 ليلة تسعة عشر من رجب سنة 474 ، ودفن يوم الخميس بعد صلاة
 العصر ، وصلى عليه ابنه أبو القاسم وولد يوم الثلاثاء 15 من ذي القعدة
 سنة 403⁽¹⁾ .

فمن هذه الأدلة القاطعة يتبين لنا بطلان ما ذهب إليه ابن عساكر ،
 وأنه بمفازة عن الصواب .

(1) انظر الصلة : (2 / 199) .

المطلب الثالث أسرته ونشأته

كان والده خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي من أهل الصلاح والتقوى ، والعفة والزهد في الدنيا - مع ما آتاه الله من البسطة في الرزق والجاه - فقد كان يكثر من الاعتكاف والصوم والتهجد بالليل ، يحب العلماء وأهل الفضل والنبل ، وهو وإن لم يكن من العلماء المشهورين إلا أن له في العلم نصيباً ، فقد روي أنه كان يجلس في حلقة ابن شماخ وتعجبه طريقته⁽¹⁾.

ولازم أبا بكر محمد بن عبد الله القبري سنة يدرس عليه العلم بقرطبة فأعجب القبري به وزوجه ابنته .

ونحن وإن لم نطلع على من ترجم له ، ونسبه لأهل العلم - إلا ما وجدناه في وصية أبي الوليد الباجي لولديه من وصفه له بالصلاح والتقوى ، وكثرة الاعتكاف ، والزهد في الدنيا ، وما ذكر ابن عساكر في سبب زواجه - إلا أننا نستنبط مما قاله ابن عساكر ، أنه كان من طلبة العلم الذين لهم القدرة على الفهم ، والتمييز بين الصحيح والسقيم من الأقوال ، والجيد والرديء من الأساليب⁽²⁾.

أما أمه فهي بنت الفقيه الزاهد أبي بكر محمد بن عبد الله القبري ، المعروف بالحصار⁽³⁾ ، وقد كانت فقهية عابدة ، صالحة⁽⁴⁾ ولم نعر على تصريح باسمها .

(1) انظر تهذيب ابن عساكر (6/ 249) .

(2) انظر تهذيب ابن عساكر (6/ 249) ووصية الباجي لولديه (ص / 30) .

(3) انظر الديباج (ص / 271) .

(4) انظر تهذيب ابن عساكر (6/ 249) .

ولأبي الوليد أربعة إخوة هم : علي وعمر و إبراهيم ومحمد . وقد وصفهم في وصيته لولديه بقوله : « فلم يكن في أعمامكما إلا مشهور بالحج والجهاد ، والصلاح والعفاف »⁽¹⁾.

وله ثلاثة أعمام هم : سليمان وعبد الرحمن وأحمد . وقد كانوا من أهل الخير والصلاح .

وأما أولاده فهما محمد وأحمد .

فأما محمد وكنيته أبو الحسن ، فقد مات قبله « بِسْرِقْطَةِ » ورثاه بمراثي شجية تأتي عند الكلام على شعره ، ولم أتمكن من العثور على ترجمة له حتى أستطيع أن أحكم بأنه من أهل العلم أم لا . إلا ما ذكره عياض في ترجمة أبيه من قوله وكان نبيلاً ذكياً⁽²⁾.

وأما أحمد وكنيته أبو القاسم فهو من العلماء المبرزين ، وبالأخص في علم الأصول ، حتى أذن له والده في إصلاح كتبه الأصولية ، تفقه على أبيه وخلفه في حلقاته بعد وفاته ، وأخذ عنه جملة من تلاميذ أبيه ، كان - رحمه الله - زاهداً في الدنيا تخلص عن تركة أبيه وهي كثيرة ، ورحل إلى المشرق ودخل بغداد والبصرة ثم استقر في بعض جزائر اليمن ، ثم حج فمات بجدة بعد رجوعه من الحج سنة 493 من مؤلفاته « معيار النظر » وكتاب « سر النظر » في الأصول و « البرهان على أن أول الواجبات الإيمان »⁽³⁾.

وأما جده لأمه : فهو أبو بكر محمد بن عبد الله بن موهب بن محمد التجيبي القرطبي المشهور بالحصار .

(1) انظر وصية الباجي (ص / 31) .

(2) انظر ترتيب المدارك (2 / 808) .

(3) انظر الديباج (ص / 40) .

كان رحمه الله من العلماء الزهاد ، وأخذ ببلده عن جلة العلماء ورحل إلى المشرق فصحب أبا محمد بن أبي زيد واختص به ، وكان القاضي بن ذكوان يقدمه على علماء وقته ، وكان الأصيلي يعرف حقه ويشني عليه من مؤلفاته شرح رسالة شيخه أبي محمد بن أبي زيد ، جرت بينه وبين فقهاء الأندلس مناظرات جرّت عليه سخط ابن أبي عامر فرحل إلى سبتة وأقام بها مدة ، ثم رجع إلى الأندلس مستخفياً فلما علم به ابن أبي عامر عفى عنه وعاش بقية حياته ممسكاً لسانه إلى أن توفي سنة 406⁽¹⁾.

وأما خاله فهو أبو شاكر عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن موهب القبري التجيبي من أهل العلم والصلاح والتقوى مشهود بفضله وعلمه .

مما تقدم يتبين لنا صحة ما قاله القاضي عياض في أسرة الباجي « وكان بيته بيت علم ونباهة »⁽²⁾.

وأنه عربي أصيل من جهة أبيه وأمه إذ كل منهما يرجع نسبه إلى قبيلة تجيب العربية التي شرفت ببناء رسول الله عليها .

بين أفراد هذه الأسرة وفي ربوع الأندلس الذي ساد مجتمعه التنافس العلمي في البحث والتأليف ، والتبحر في أنواع المعارف المختلفة فلا ذكر لخامل بين الأندلسيين ولا مكان له بينهم وإنما التقدير والاحترام ، والتبجيل والتعظيم ، لأهل المعرفة والفضل ، والذكاء والنبيل في هذا الجو العلمي العطر نشأ القاضي أبو الوليد تدفعه رغبة صادقة إلى طلب العلم والمعرفة - رحمه الله رحمة واسعة - .

(1) انظر الديباج (ص / 271) والصلة (ص / 497) .

(2) ترتيب الملارك (2 / 808) .

المطلب الرابع

طلبه للعلوم

اتجه القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي إلى طلب العلوم بهمة عالية ، ورغبة صادقة ، واجتهاد منقطع النظر فسعى لتحصيله بكل الوسائل ، وورد منابعه في غرب البلاد الإسلامية وشرقها فكانت ثقافته جامعة لشتى العلوم التي ازدهرت في القرن الخامس الهجري .

1 - بدأ حياته العلمية بالأندلس فدرس على جهابذة العلماء بقرطبة وقد كانت - رغم الفوضى السياسية التي حدثت بها أيام الفتنة - مهد الحضارة الإسلامية بالأندلس ، وموطن أكابر العلماء ، فدرس بها على مكي بن أبي طالب ، ويونس بن مغيث ، ومحمد بن إسماعيل ، وأبي بكر محمد بن الحسن بن عبد الوارث وغيرهم من فحول العلماء بها⁽¹⁾ .

وقد ركز أبو الوليد - أثناء دراسته بالأندلس - أكبر اهتمامه على دراسة الأدب وفنونه حتى أصبح يجيده نظماً ونثراً ، ولكنه مع ذلك لم يهمل العلوم الأخرى .

قال ابن بسام في الذخيرة : «نشأ أبو الوليد هذا وهمته في العلم تأخذ بأعناق السماء ، ومكانته من النشر والنظم تسامي مناط الجوزاء ، وبدأ بالأدب فبرز في ميادينه ، وحمل لواء منثوره وموزونه⁽²⁾ .

ولما انتشرت الفوضى السياسية في جميع أقطار الأندلس وعمت الفتنة مدنها عقد العزم على الرحيل في طلب العلم مُيمِّماً وجهه صوب المشرق الإسلامي بعزم صادق ، وإيمان قوي ، مودعاً الوطن والأصحاب

(1) وفيات الأعيان (1 / 224) والديباج (ص / 120) وترتيب المنار (2 / 802) .

(2) الذخيرة القسم الثاني المجلد الأول (ص / 80) .

وكله شوق وحنين إلى طلب العلم والتبحر في فنونه ، وذلك سنة 426⁽¹⁾.

وقد كانت رحلته هذه سبباً في انقطاعه لطلب العلوم الشرعية وإعراضه عن الاشتغال بالأدب وفنونه ، فقد كان أثناء مروره بالأقطار الإسلامية يتعرف عن أحوال الأدب فيها ، ومدى ميل الناس إليه ، فلمّا رأى كثرة اشتغالهم به نظماً ونثراً ، قرر في نفسه الإعراض عنه واشتغاله بعلوم الدين التي لا يجيدها إلا الخاصة من العلماء .

قال ابن بسام « . . . ولم تزل أقطار تلك الآفاق تراسله ، وعجائب الشام والعراق تغالظه ، حتى أجاب وشد الركاب ، وودع الأوطان والأصحاب ، فرحل سنة ست وعشرين⁽²⁾ فما وصل بلداً إلا وجده ملآن بذكره نشوان من قهوتي نظمه ونثره ، فمال إلى علم الديانة ، وقد كان قبل رحلته تولى إلى ظله ، ودخل في جملة أهله ، فمشى بقياس وبني على أساس⁽³⁾ .

2 - دخل أبو الوليد - رحمه الله - أول قدومه المشرق الحجاز ولزم بمكة أبا ذر الهروي يدرس عليه الفقه المالكي ، ويأخذ عنه الحديث وعلومه ، وقد لازمه أثناء مقامه بمكة ملازمة تامة يخدمه ، ويتلقى عنه العلم حتى أنه كان يسافر معه إلى «سروات بني شيباه⁽⁴⁾» أثناء سفره لأهله⁽⁵⁾.

(1) تذكرة الحفاظ (3/ 1179) والمبارك (2/ 802) .

(2) أي وأربعمائة .

(3) الذخيرة القسم الثاني المجلد الأول (ص/ 80) .

(4) المتحد وضعاً والمختلف صقعا (ص/ 244) باب السروات .

(5) تذكرة الحفاظ (3/ 1179) .

مما يدل على مدى حرصه على الاستفادة منه ، ومقدار منزلة شيخه عنده ، وقد قيل إن جميع نسخ البخاري الصحيحة بالمغرب من رواية الباجي عن أبي ذر الهروي ، أو من رواية أبي علي الصدفي المعروف بابن سكرة⁽¹⁾ .

وقد كان مقامه بالحجاز ثلاث سنوات حج فيها أربع حجج ، وسمع خلالها — إلى جانب أبي ذر — من المطويعي ، وابن محرز - وأضر بهم من العلماء .

3 - ارتحل أبو الوليد من الحجاز ميمماً وجهه صوب العراق فدخل بغداد ولزم فيها الشيخ أبا إسحاق الشيرازي يدرس عليه الأصول والجدل ، وقد كان أبو إسحاق من الأئمة المبرزين في هذا الميدان لا يشق له غبار ، حتى إنه كان ينييه شيخه في المناظرة في المسائل العلمية فقد روى الباجي أنه شاهد شيخه أبا إسحاق يناظر الداماغاني بحضرة الشيخ أبي الطيب الطبري شيخه⁽²⁾ .

ويظهر أن الباجي لازم شيخه الشيرازي مدة طويلة استفاد منه خلالها علماً كثيراً ، وتأثر به تأثراً كبيراً يبدو هذا واضحاً في كتابه «إحكام الفصول» فإن أسلوبه يشبه أسلوب شيخه في التبصرة وكثيراً ما ينقل عنه ويقول : قال شيخنا أبو إسحاق الشيرازي ، ورغم ملازمته للشيرازي مدة طويلة ، فإنه درس على الشيخ أبي الطيب الطبري فقه الشافعي والداماغاني والصيمري فقه أبي حنيفة ، وأبي الفضل بن عمرو - إمام المالكية في عصره - فقه مالك ، وأخذ عن أبي طالب عمر بن إبراهيم الزهري ، ومحمد بن عبد الله الصوري وغيرهم من

(1) نفح الطيب (2/ 70 - 71) .

(2) انظر هذه المناظرة في طبقات السبكي (4/ 245) .

الأئمة الأعلام بالعراق⁽¹⁾ وقد كانت مدة إقامته بالعراق ثلاث سنوات⁽²⁾.

4 - ودخل الموصل وبها أقام سنة يدرس العقلیات على أبي جعفر السمناني⁽³⁾.

5- ودخل الشام وبها أخذ الحديث عن أبي الحسن علي بن موسى الدمشقي المعروف بابن السَّمْسَار ، وأبو عبد الله محمد بن عبد الله الصوري وقد كان مقامه بالشام ثلاثة أعوام⁽⁴⁾.

6 - ودخل مصر وبها سمع من أبي محمد بن الوليد وغيره⁽⁵⁾.

وقد كانت إقامته بالمشرق نحو ثلاثة عشر عاماً طلب فيها العلم من منابعه في الحجاز ، والعراق والشام ومصر وقد كان خلال هذه المدة مثلاً للجد والمثابرة من أجل الوصول إلى قمة المجد العلمي لا يهاب في سبيل ذلك حر الصيف ، ولا برد الشتاء حكى « أن الطلبة كانوا يتناوبون مجلس أبي علي البغدادي وصادف أن كان يوم مطر ووحل ولم يحضر من الطلبة سواه ، فلما رأى الشيخ حرصه على الاشتغال ، وإتيانه في تلك الحال أنشده :

دَبَيْتَ لِلْمَجْدِ وَالسَّاعُونَ قَدْ بَلَغُوا حَدَّ النُّفُوسِ وَالْقَوَا دُونَهُ الْأَزْرَا
وَكَابَدُوا الْمَجْدَ حَتَّى مَلَّ أَكْثَرُهُمْ وَعَانَقَ الْمَجْدَ مَنْ وَافَى وَمَنْ صَبِرَا

(1) تذكرة الحفاظ (3/ 1179) .

(2) المدارك (2/ 802) .

(3) الديباج (ص / 120) والمدارك (2/ 802) .

(4) انظر المصدرين السابقين (ص / 120) والعبر (3/ 179) وتذكرة الحفاظ (3/ 1114).

(5) الديباج (ص / 120) والمدارك (2/ 802) .

لَا تُحْسِبِ الْمَجْدَ تَمَرًا أَنْتَ أَكَلُهُ لَنْ تَبْلُغَ الْمَجْدَ حَتَّى تَلْعَقَ الصَّيْرَ⁽¹⁾.
وقد كان له ما أراد فبلغ ذروة المجد العلمي والنبوغ الفكري فبرع
في الحديث وعلمه ورجاله ، وفي الفقه وغوامضه وخلافه ومسائله ،
والكلام ومضايقه⁽²⁾.

(1) نفخ الطيب (2 / 72) .

(2) تذكرة الحفاظ (3 / 1180) .

المطلب الخامس

منزلته بين علماء عصره

انتزع القاضي أبو الوليد الباجي - رحمه الله - الثناء من أقرانه ومن فحول العلماء بعده ، بما بلغه من المرتبة العليا ، والمكانة السامية في الفهم ، والحفظ و الإتقان ، ودقة التعبير وجمال التصوير واستقامة الدليل وقوة الحجة ووضوح العبارة ، فأطلقوا ألسنتهم بالثناء عليه مشيدين بما له من المنزلة والفضل بين أهل العلم والنبل .

1- قال في حقه أبو محمد عل بن حزم الظاهري : « لم يكون لأصحاب المذهب المالكي بعد القاضي عبد الوهاب مثل أبي الوليد الباجي »⁽¹⁾ .

فهذه الشهادة من ابن حزم الذي ناظره الباجي ، في كثير من المسائل أظهر فيها مخالفته للحق والصواب تدل دلالة واضحة على علو منزلته بين علماء عصره ، وهي - أيضاً - تعطينا صورة واضحة على ما كان عليه أسلافنا من حسن الخلق وصفاء الضمير فابن حزم - رحمه الله - وإن كان مخالفاً للباجي في آرائه لكنه لم يطرح إنصافه ، ولم ينسب التقصير إليه .

- فرحمهما الله رحمة واسعة - .

2- وكتب الوزير أبو محمد بن عبد البر⁽²⁾ على لسان مجاهد العامري أمير « داية » إلى المظفر⁽³⁾ « بيطليوس » في وصفه :

(1) الذخيرة القسم الثاني المجلد الأول (ص / 81) ونفع الطيب (2 / 69) .

(2) هو الأديب عبد الله بن يوسف بن عبد البر النمري كان من أهل الأدب البارع والبلاغة الرائعة والتقدم في العلم والذكاء توفي بعد الخمسين وأربعمائة . انظر ترجمته في الصلة (ص / 279) .

(3) هو محمد بن عبد الله حاكم بطليوس تولى الخلافة بعد أبيه سنة 433 وتوفي سنة 461 . انظر دول الطوائف (ص / 84-85) والمعجب (127) .

«... والفقيه الحافظ أبو الوليد الباجي غدي نعمتك ، ونشأة دولتك هو من أحاد عصره في علمه ، وأفراد دهره في فهمه ، وما حصل امرؤ من علماء الأندلس متفقهها على مثل حظه وقسمه وقد تقدم له بالمشرق صيت وذكر ، وحصل بجزيرتنا ولك فيه جمال وفخر فإنك إليك تنعطف أسبابه ، وعليك تلتقي وتلتف أرابه ، لكن شددت عليه يدي ، وجعلته علم بلدي يشاور في الأحكام ويهتدي به في الحلال والحرام ، قد ساهمتك به ، وشاركتك فيه ، كما تساهمنا وتشاركنا في الأحوال السلطانية والأمور الدنيوية» (1).

3 - وقال في حقه الحافظ أبو علي الصديقي : «ما رأيت مثل أبي الوليد الباجي ، وما رأيت أحداً على سمته وهيئته ، وتوقير مجلسه ولما كنت ببغداد قدم ولده أبو القاسم ، فسرت معه إلى شيخنا قاضي القضاة الشاشي فقلت له : أدام الله عزك هذا ابن شيخ الأندلس ، فقال : لعله ابن الباجي ، فقلت نعم ، فأقبل عليه» (2).

4 - وقال ابن ماکولا : «الباجي ذو الوزارتين أبو الوليد ، فقيه متكلم أديب شاعر .. وكان جليلاً رفيع القدر والخطر» (3).

5 - وقال ابن خلكان : «.. كان من علماء الأندلس وحفاظها» (4).

6 - وقال الفتح بن خاقان : «بدر العلوم اللائح ، وقطرها الغادي

(1) الذخيرة القسم الثاني المجلد الأول (ص / 82).

(2) الديباج (ص / 121) وتذكرة الحفاظ (3 / 1180) ونفح الطيب (2 / 74) وطبقات المفسرين للداودي (1 / 202) وقاضي القضاة الشاشي هو أبو بكر الشاشي المدرك (2 / 804).

(3) تذكرة الحفاظ : (3 / 1180) ونفح الطيب : (2 / 62) وتهذيب ابن عساكر : (6 / 249) وطبقات المفسرين للداودي (1 / 202).

(4) وفيات الأعيان (2 / 408).

الرائح ، وتبيراها الذي لا يزاحم ، ومنيرها الذي ينجلي به ليلها الأسحم ، كان إمام الأندلس الذي تقتبس أنواره ، وتنتجع نجوده وأغواره»⁽¹⁾ .

7 - وقال القاضي أبو بكر ابن العربي في معرض حديثه عن الفتنة التي اجتاحت أرض الأندلس ، وما فشا في الناس من التقليد المطلق لأقوال من سبقهم من العلماء تاركين النظر في الأدلة من الكتاب والسنة ، وما ترتب على ذلك من الجمود الفقهي قال : «... ولولا أن الله من بطائفة تفرقت في ديار العلم ، وجاءت بلباب منه كالقاضي أبي الوليد الباجي . . فرشوا من ماء العلم على هذه القلوب الميتة ، وعطروا أنفاس تلك الأمة الذفرة ، لكان الدين قد ذهب ، ولكن تدارك الله - سبحانه - ضرر هؤلاء ، بنفع هؤلاء»⁽²⁾ .

8 - وقال القاضي عياض : كان أبو الوليد - رحمه الله - فقيهاً نظاراً محققاً راوية محدثاً ، يفهم صيغة الحديث ورجاله ، متكلماً أصولياً ، فصيحاً شاعراً مطبوعاً ، حسن التأليف ، متقن المعارف وقوراً بهياً مهيباً ، جيد القريحة حسن الشارة⁽³⁾ .

هذه نبذة بسيطة مما قاله أهل عصره ومن جاء بعدهم من جهابذة العلماء تدلُّ دلالة واضحة على منزلة أبي الوليد الباجي العلمية ومكانته الدينية في القرن الخامس الهجري ، ومدى ما بلغه من التفوق العلمي والنبوغ الفكري .

(1) قلائد العقيان (ص / 189) .

(2) نقله ابن فرحون في الديباج (ص / 121) .

(3) ترتيب الملاك (2 / 803) .

المطلب السادس

أدبه

الأدب - شعراً ونثراً - كالملح في الطعام ، فكما أن الملح يحسّن الطعام ويجعله سائغاً لذيداً ، كذلك الأدب يجمّل الكلام ويجعله سائغاً مقبولاً عند سماعه ، لذلك كانت العرب تهتم به وتجعل له أسواقاً تجتمع فيها لسماع المنشور والمنظوم من فحول الشعراء ومصاقع الخطباء ، وتجعل الشعر ديواناً لأيامها ومظهراً لفضلها ومجدها ، وتعدّ الخطابة مكرمة من مكارمها ، فالقبيلة التي ليس لها شاعر يبرز مكارمها ، وخطيب يظهر محاسنها ويعدد مآثرها : خاملة الذكر مغمورة الصيت بينهم .

ولما جاء الإسلام - مبدداً لدياجير الشرك ، وظلمات الضلالة - أقرّ رسوله الكريم - ﷺ - الأدب بنوعيه - شعراً ونثراً - أنشد الشعر أمامه فسمعه وأصحابه بل كان عليه السلام يأمر حسناً وعبد الله ابن رواحة بقوله عندما يهجو شعراء الشرك الإسلام ورسوله .

لهذا اهتم العلماء بالأدب فقالوا الشعر البريء الذي لا محذور فيه ، واهتموا بجمعه وروايته ، وحفظ دواوينه ، يعبرون به عما تكنه قلوبهم من حب طاهر ، وما يجيش بنفوسهم من تقدير ووفاء لمن هو أهله ويروحون به عن أنفسهم عما يجدونه من اللوعة والأسى على فقد كريم عزيز لديهم ، إلى غير ذلك من الأغراض الشريفة السامية التي تتناسب وجلال قدرهم وعلو منزلتهم .

واشتغلوا بالمنثور منه ، فدجروا المقالات الأدبية الرائعة التي تنبئ على ذوقهم الأدبي الرفيع .

ومِمَّن اهتم بالأدب : القاضي أبو الوليد الباجي ، فقد كان شاعراً مطبوعاً جيد العبارة حسن النظم ، يصوغ المعاني في عقود بريقة لامعة ،

تدل على ذوقه الأدبي ونبوغه الشعري ، ولا غرو في ذلك فقد اهتم منذ صغر سنة بقراءة الأدب نثراً وشعراً فاستظهر دواوينه وجمع فنونه ، تذكى هذه الرغبة فيه وراثته نسب فقد كان خاله أبو شاكر من أكابر الشعراء وأبرز الخطباء في بلاد الأندلس .

قام برعاية ابن أخته - أبي الوليد الباجي - فأحسن توجيهه وأشرف على تعليمه في المرحلة الأولى من حياته ، حتى نبغ في الأدب نظماً ونثراً .

قال ابن بسام في الذخيرة⁽¹⁾ : « ... وبدأ بالأدب فبرز في ميادينه واستظهر أكثر دواوينه ، وحمل لواء منشوره وموزونه إلى أن قال « حتى جن الإحسان بذكره وغنى الزمان بغرائب شعره واستغنت مصر والقيروان بخبره عن خبره » .

فشهادة ابن بسام هذه تدلنا على أنه قال شعراً كثيراً وأنه من كبار الشعراء وفحول الأدباء .

جمع ابنه احمد شعره في مؤلف ، ولكننا لم نعلم عنه شيئاً ولم نر من شعره إلا ما أورده علماء التراجم في ترجمته وإليك نموذجاً من شعره ونثره :

شعره :

فمن قوله في الزهد :

إِذَا كُنْتُ أَعْلَمُ عِلْماً يَقِيناً بِأَنَّ جَمِيعَ حَيَاتِي كَسَاعَةٌ
فَلِمَ لَا أَكُونُ ضَئِيفاً بِهَا وَأَجْعَلُهَا فِي صَلَاحٍ وَطَاعَةٍ⁽²⁾

(1) القسم الثاني المجلد الأول (ص / 80) .

(2) انظر الذخيرة القسم الثاني المجلد الأول (ص / 82) ومعجم الأدباء (11 / 250) والملايك (4 / 807) .

وقوله :

تَبْلَغْ إِلَى الدُّنْيَا بِأَيْسَرِ زَادٍ فَإِنَّكَ عَنْهَا رَاحِلٌ لِمَعَادٍ
وَعُضٌّ عَنِ الدُّنْيَا وَزَخْرُفِ أَهْلِهَا جُفُونُكَ وَأَكْحَلُهَا بِطُولِ سِهَادٍ
وَجَاهِدْ عَنِ اللَّذَاتِ نَفْسَكَ جَاهِدًا فَإِنَّ جِهَادَ النَّفْسِ خَيْرُ جِهَادٍ
فَمَا هَذِهِ الدُّنْيَا بِدَارٍ إِقَامَةٍ فَيُعْتَدُ مِنْ أَغْرَاضِهَا بِعَتَادٍ
وَمَا هِيَ إِلَّا دَارُ لَهْوٍ وَفِتْنَةٍ وَإِنَّ قُصَارَى أَهْلِهَا لِنَفَادٍ (1)

وقوله :

يَا قَلْبُ كَمْ تُلْهِنِي كَاذِبًا أَوْ صَادِقًا عَنِ الْهُدَى جَائِرًا
تَشْغَلُنِي عَنْ عَمَلٍ نَافِعٍ فِي وَقْتِ أَلْقَاكَ لِي ضَائِرًا
أَحْرُبُ بِأَنْ تُسَلِّمَنِي نَادِمًا إِنْ لَمْ أَلْقَ رَبِّي لِي عَازِرًا
وَحَاقَ بِي مَا جَاءَ عَنْ رَبِّنَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا (2)

وقوله :

إِذَا كُنْتَ رَبِّي فِي طَرِيقِي صَاحِبًا وَتَخْلُفُنِي فِي الْأَهْلِ مَا دُمْتُ غَائِبًا
فَسَهْلٌ سَيِّلِي وَكَزُو عَنِّي شَرُّهَا وَشَرُّ الَّذِي أَلْقَاهُ فِي الْأَهْلِ آيِبًا (3)

وقوله :

الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدٌ مُعْتَرِفٍ بِأَنْ نَعْمَاهُ لَيْسَ تُحْصِيهَا
وَأَنَّ مَا بِالْعِبَادِ مِنْ نَقَمٍ فَإِنَّ مَوْلَى الْعِبَادِ مُوْلِيهَا

(1) أوردها ابن بسام في الذخيرة (ص / 87) .

(2) اقتباس من الآية 49 من سورة الكهف . انظر الذخيرة (ص / 87) .

(3) انظر الذخيرة (ص / 87) .

وَأَنْ شَكَرِي لِبَعْضِ أَنْعَمِهِ مِنْ خَيْرِ مَا نِعْمَةٍ يُولِيهَا⁽¹⁾
وقوله في قيام الليل :

قَدْ أَفْلَحَ الْقَانِتُ فِي جُنْحِ الدُّجَى يَتْلُو الْكِتَابَ الْعَرَبِيَّ النَّيِّرَا
فَقَائِمًا وَرَاكِعًا وَسَاجِدًا مُيْتَهَلًا مُسْتَعْبِرًا مُسْتَغْفِرَا
لَهُ حَنِينٌ وَشَهيقٌ وَبُكَاءٌ يَيْلُ مِنْ أَدْمَعِهِ تُرْبَ الشَّرَى
إِنَّا لِسَفَرٍ تَبْتَغِي نَيْلَ الْمَدَى فَفِي السُّرَى بُغْيَتَا لَا فِي الْكَرَى
مَنْ يَنْصَبِ اللَّيْلَ يَنْلُ رَاحَتَهُ عِنْدَ الصَّبَاحِ يَحْمَدُ الْقَوْمَ السُّرَى⁽²⁾

ومن قوله في الرثاء ، راثياً ابنه وأخاه⁽³⁾ :

رَعَى اللَّهُ قَبْرَيْنِ اسْتَكَاَنَا يَبْلَدَةً
هُمَا أَسْكَنَاهَا فِي السَّوَادِ مِنَ الْقَلْبِ
لَيْنٍ غِيَّاءَ عَنْ نَاطِرِي وَتَبَوَّاءَ
فُؤَادِي لَقَدْ زَادَ التَّبَاعُدُ فِي الْقُرْبِ
يَقْرُ لِعَيْنِي أَنْ أَزُورَ ثَرَاهُمَا
وَأُلْصِقُ مَكْنُونِ التَّرَائِبِ بِالتُّرْبِ⁽⁴⁾

(1) انظر الذخيرة (ص / 87) .

(2) أوردها ابن بسام في الذخيرة (ص / 88) وابن بدران في تهذيب تاريخ ابن عساكر (250 / 6) .

(3) في الذخيرة لابن بسام يرثي ابنه وكلك في معجم الأبياء وفي المملوك ليعاض ابنه وأخاه وهو الصواب لأنه ليس له من الأولاد إلا محمد وأبا القاسم وقد عاش أبو القاسم بعد موته والذي مات قبله محمد .

(4) لم يرد هذا البيت في الذخيرة ، وإنما انفردت به المملوك .

وَأَبْكِي وَأَبْكِي سَأُكِيهَا لَعْنِي
 سَأُنْجِدُ مِنْ صَحْبٍ وَأُسْعِدُ مِنْ سَحْبٍ
 فَمَا سَاعَدَتْ وَرُقُ الْحَمَامِ أَخَا أَسَى
 وَلَا رَوَّحَتْ رِيحَ الصَّبَا عَنْ أَخِي كَرْبٍ
 وَلَا اسْتَعَلَّتْ عَيْنَايَ بَعْلُهُمَا كَرَى
 وَلَا ظَمَيْتُ نَفْسِي إِلَى الْبَارِدِ الْعَذْبِ
 أَجْنُ وَيُثْنِي الْيَأْسُ نَفْسِي عَنِ الْأَسَى
 كَمَا اضْطَرَّ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَرْكَبِ الصَّعْبِ (1)

وله يرثي ابنه محمدا :

أَمْحَمَّدٌ إِنْ كُنْتَ بَعْلَكَ صَابِرًا صَبَرَ السَّلِيمُ لِمِثْلِهِ لَا يَسْلَمُ
 وَرَزَيْتُ قَبْلَكَ بِالنَّبِيِّ مُحَمَّدٍ وَلَرُزُوهُ أَهْمَى لِيَّ وَأَعْظَمُ
 فَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنِّي بِكَ لَاحِقٌ مِنْ بَعْدِ ظَنِّي أَنِّي مَتَقَلَّمُ
 لِلَّهِ ذِكْرٌ لَا يَزِلُّ بِخَاطِرِي مُتَصَرِّفٌ فِي صَفْوِهِ مُتَحَكِّمُ
 فَإِذَا نَظَرْتُ فَشَخْصُهُ مُتَخَيِّلٌ وَإِذَا أَصَخْتُ فَصَوْتُهُ مُتَوَهِّمُ
 وَيَكُلُّ أَرْضٍ لِي مِنْ أَجْلِكَ لَوْعَةٌ وَيَكُلُّ قَبْرِ عِبْرَةٍ وَتَرْنَمُ
 فَإِذَا دَعَوْتُ سِوَاكَ حَادٍ عَنْ اسْمِهِ وَدَعَاهُ بِاسْمِكَ مَقُولُ بِكَ مُغْرَمُ
 حُكْمُ الرَّدَى وَمَنَاهِجٌ قَدْ سَنَّتْهَا لِأُولَى اللَّهِ وَلِحِزْنٍ قَبْلُ مَتَمِّمُ (2)

(1) أورد هذه القصيدة القاضي عياض في المديار (4 / 807) وابن بسام في الذخيرة القسم الثاني المجلد الأول (ص / 85) وياقوت في معجم الأدياء (11 / 251) .

(2) يشير بذلك إلى مرثي متهم بن نويرة في أخيه مالك .

فَلَيْتَنُ جَزَعْتُ فَإِنَّ رَبِّي عَازِرٌ
وَمَنْ قَوْلُهُ يَصِفُ قَلَمًا :

وَأَسْمَرُ يُنْطِقُ فِي مَشْيِهِ
عَلَى سَاحَةِ لَيْلِهَا مُشْرِقٌ
وَشَبَّهْتُهَا بِبَيَاضِ الْمَشْيَبِ
يُخَالِطُ نُورَ سَوَادِ اللَّمَمِ (2)

وَمَنْ قَوْلُهُ يَمْدَحُ شَيْخَهُ أَبَا جَعْفَرِ السَّمْنَانِي :

يَا بَعْدَ صَبْرِكَ أَتَهْمُوا أَمْ أَتَجَلَدُوا
يَا أَيُّ سُلُوكٍ بَارِقٌ مَتَأَلَّقُ
فِي كُلِّ أَفْقٍ لِي عِلَاقَةُ خَلَّةٍ
مَا طَالَ عَهْدِي بِاللَّيَّارِ وَلَيْمًا
وَلَقَدْ مَرَرْتُ عَلَى الْمَعَاهِدِ بَعْلَمًا
فَأَسْتُجِلَّتْ مَاءُ اللَّفُوعِ لِيَنَّهُمْ
طَفِقْتُ تُسَابِقُنِي إِلَى أَمَدِ الصَّبَا
لَوْ كُنْتُ أَثْبَاتُ اللَّيَّارِ صَبَاتِي
لِلَّهِ أَيَّامَ الشَّبَابِ وَحُسْنَهَا
أَيَّامَ انْقِضَ لِلْمَرَّاحِ فُؤَادِي
أَتَقَنَّصُ الظِّمَامَاتِ فِي سُبُلِ الصَّبَا
حَتَّى عَلَا لِي الشَّيْبُ قَبْلَ تَحْلُمِ

هِيَاتَ عَنْكَ تَصَبَّرْ وَتَجَلَّدْ
وَشَمِيمٌ عَرَفَ عَرْكَهِ وَمُغَرَّدٌ
تَهْدِي الْهَلَى وَيَكُلُّ أَرْضَ تَهْدٍ
أَسَى مَعَاهِلَهَا أَسَى وَتَبَلَّدْ
لَيْسَ الْبَلَاةُ رَسْمُهَا الْمُتَابَدُ
فَتَابَعْتُ حَتَّى تَوَكَّرَى الْمُنْجِدُ
تِلْكَ الرِّبَا وَمِثَالُ شِلْوَى يَبْعُدُ
بَخِلَ الصَّافَا بِفَنَائِهَا وَالْجَلَمَدُ
وَعُصُونُهُنَّ الْمَائِسَاتُ الْمِيدُ
بَيْنَ الشَّبَابِ وَدِرْعُ بَرْدِي مُجَسَّدُ
فَيَصُيْلُهُنَّ لِي الْعِلْدَرُ الْأَسْوَدُ
وَأَبْرَ مَا سَبَقَ الْمَشْيَبُ الْمَوْلَدُ

(1) أوردها ابن بسام في الذخيرة القسم الثاني المجلد الأول (ص / 85).

(2) انظر الذخيرة القسم الثاني المجلد الأول (ص / 82).

وَحَجَبْتُ سِنَّ الْحِلْمِ فِي زَمَنِ الصَّبَا
وَسَقَيْتِي الدُّنْيَا زُعَاقَ خِمَارِهَا
مَا هَالَنِي صَعْبُ الْمَرِّ وَلَا أَلِي
أَسْتَقْرِبُ الْغَزْوَ الْبَعِيدَ بِهَمَّةٍ
أَسْرَى إِذَا اعْتَكَرَ الظَّلَامُ وَقَانِي
حَيْثُ انْقَطَعَتِ ظِلَّةُ السَّمَاحَةِ وَالْعُلَا
فَجَنَابُهُ لَا يُسْتَبَاحُ وَجَارُهُ
عَالِي مَحَلِّ النَّارِ فِي كَلْبِ الشَّتَا
هَذَا الشَّهَابُ الْمُسْتَضَاءُ بِنُورِهِ
وَبَصَرْتُ فَالْتَّاحَ السَّيْلُ الْأَقْصَدُ
وَسَعَى إِلَى مِنَ الْخُطُوبِ مُعْرِدُ
تَسْتَعِدُّ أَيَّامُ عِنْدِي يِعْدُ
أَذْنَى مَنَازِلِهَا أَلْسُهَا وَكُفْرَقْدُ
أَمَلٌ مَطَالِبُهَا الْعُلَا وَالسُّوْدُ
وَرَسَتْ قَوَاعِيهِ وَحَلَّ الْمَقُودُ
لَا يَهْتَضَمُ وَتَبْعُهُ لَا يَقْصَدُ
وَالْحَضِرُ يَضِيغُ لِغَيْرِهِ مُسْتَوْفِدُ
عَلِمُ الْهَلَى هَذَا الْإِمَامُ الْأَوْحَدُ (1)

هذا قليل من كثير مما قاله من القصائد الشعرية الرصينة في أغراض الشعر المختلفة .

نثره :

أما نثره فقد وقع اختيارنا على أن نقدم نموذجاً له تلك الوصية الرائعة الجميلة التي أوصى بها ولديه عندما بلغا سنَّ من يفهم الإرشاد والنصح مع ما فيها من الطول وهي :

« بسم الله الرحمن الرحيم »

« يا بني هذا كما الله وأرشد كما ووفقكما وعصمكما ، وتفضل

(1) انظر الذخيرة القسم الثاني المجلد الأول (ص / 83 - 84) .

عليكما بخير الدنيا والآخرة ، ووقاكما محذورهما برحمته .

إنكما لما بلغتما الحدَّ الذي قرب فيه تعيين الفروض عليكما ، وتوجه التكليف إليكما ، وتحققت أنكما قد بلغتما حد من يفهم الوعظ ، ويتبين الرشد ويصلح للتعليم والعلم : لزمني أن أقدم إليكما وصيتي ، وأظهر إليكما نصيحتي ، مخافة أن تخترمني منية ولم أبلغ مباشرة تعليمكما وتدريبكما وإرشادكما وتفهمكما ، فإن أنسا الله في الأجل ، فسيتكرر النصح والتعليم والإرشاد والتفهم « وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وعليه فليتوكل المتوكلون »⁽¹⁾ بيده قلوبكما ونواصيكمما .

وإن حال بيني وبين ذلك ما أتوقعه وأظنه من اقتراب الأجل وانقطاع الأمل ، فغيمًا أرسمه من وصيتي من نصيحتي ، ما إن عملتما به ثبتما على منهاج السلف الصالح ، وفزتما بالمتجر الرابع ، ونلتما خير الدنيا والآخرة ، وأستودع الله دينكما ودنياكما ، وأستحفظه معاشكما ومعادكما وأفوض إليه جميع أحوالكما وهو حسبي فيكما ونعم الوكيل .

واعلما أنه لا أحد أنصح مني لكما ، وأشفق مني عليكما وأنه ليس في الأرض من تطيب نفسي أن يفضل عليَّ غيركما ، ولا أرفع حالاً في أمر الدين والدنيا سواكما . وأقل ما يوجب ذلك عليكما أن تصيخا إلى قولي وتتعظا بوعظي ، وتتفهما إرشادي ونصحي ، وتتيقنا أنني لم أنهكما عن خير ولا أمرتكما بشر وتسلكا السبيل التي نهجتها وتمثلا الحال التي مثلتها .

واعلما أننا أهل بيت لم نخل بفضل الله ما انتهى إلينا منه من صلاح وتدين وعفاف وتصاؤن .

(1) اقتباس من الآية 88 من سورة هود والآية رقم 67 من سورة يوسف .

فكان بنو أيوب بن وارث عفا الله عنا وعنهم أجمعين ، جدنا سعد ، ثم كان بنو سعد سليمان وخلف وعبد الرحمن وأحمد وكان أوفر الصلاح والتدين والتورع والتعبد في جدكم خلف كان مع جاهه وحاله واتساع دنياه منقبضاً عنها ، متقللاً منها ، ثم أقبل على العبادة والاعتكاف إلى أن توفي - رحمه الله - ثم كان بنو خلف ، عما كما علي وعمر وأبوكما سليمان وعماكما محمد وإبراهيم فلم يكن في أعمامكما إلا مشهور بالحج والجهاد ، والصلاح والعفاف حتى توفي منهم على ذلك - عفا الله عنه وعنهم - وكأنني لاحق بهم ، ووارد عليهم ويصير ركامي إليكما فلا تأخذوا غير سبيلهم ، ولا ترضوا غير أحوالهم فإن استطعتما الزيادة فلا أنفسكما تمهدان ، ولها نتبينان ، وإلا فلا تقصرا عن حالهم .

وأول ما أوصيكمما به ما أوصى به إبراهيم بنه ويعقوب ﴿يَبْنِيْ إِنْ أَلَّهَ أَصْطَفَى لَكُمْ أَلْدِيْنَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾⁽¹⁾ وأنهاكما عما نهى لقمان لابنه وهو يعظه ﴿يَبْنِيْ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾⁽²⁾ . وأؤكد عليكما في ذلك وصيتي وأكررها ، حرصاً على تعلقكما وتمسككما بهذا الدين الذي تفضل الله تعالى علينا به فلا يعتزلكما عنه شيء من أمور الدنيا ، ابذلاً دونه أو واحكما فكيف بدنيا كما فإنه لا ينفع خير بعده الخلود في النار ولا يضر ضرر بعده الخلود في الجنة ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾⁽³⁾ فإن متما على هذا الدين الذي اصطفاه الله واختاره وحرماً ما سواه فأرجو أن نلتقي حيث لا تخاف فرقة ولا تتوقع إزالة

(1) سورة البقرة آية (2/132) .

(2) سورة لقمان (31/13) .

(3) سورة آل عمران (3/85) .

ويعلم الله تعالى شوقي إلى ذلك وحرصى عليه ، كما يعلم إشفاقى من أن تنزل بأحدكما قدم أو تعدل به فتنة فيحل عليه من سخط الله تعالى ما يحله دار البوار ، ويوجب له الخلود في النار ، فلا يلتقي مع المؤمنين من سلفه ، ولا ينفعه الصالحون من آباءه

﴿يَوْمًا لَا تَجْزَى وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَنْ وَالِدِهِ شَيْئًا إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِاللَّهِ الْغُرُورُ﴾ (1).

وتنقسم وصيتي لكما قسمين :

قسم فيما يلزم من أمر الشريعة أبين لكما منه ما يجب معرفته ويكون فيه تنبيه على ما بعده .

وقسم فيما يجب أن تكونا عليه في أمر دنياكما وتجريان عليه بينكما .

فأما القسم الأول : فالإيمان بالله عز وجل ، وملائكته وكتبه ورسله والتصديق بشرائعه فإنه لا ينفع مع الإخلال بشيء من ذلك عمل والتمسك بكتاب الله تعالى جده ، والمثابرة على تحفظه وتلاوته والمواظبة على التفكير في معانيه وآياته والامثال لأوامره والانتهاز عن نواهيه وزواجره .

روي عن النبي - ﷺ - أنه قال : « تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي كِتَابُ اللَّهِ - تَعَالَى - وَسُنَّتِي عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ » (2) .

(1) اقتباس من الآية 33 سورة لقمان .

(2) أخرجه مسلم في كتاب الحج باب حجة النبي - ﷺ - رقم (2941) [انظر شرح النووي على مسلم (8/413)] .

وقد نصح لنا - ﷺ - وكان بالمؤمنين رحيماً ، وعليهم مشفقاً ولهم ناصحاً ، فاعملاً بوصيته ، واقبلاً من نصحه ، وأثبتاً في أنفسكما المحبة له والرضى بما جاء به والاعتداء بسنته والانقياد له والطاعة لحكمه والحرص على معرفة سنته وسلوك سبيله فإن محبته تقود إلى الخير وتنجي من الهلكة والشر .

وأشرباً قلوبكما محبة أصحابه أجمعين وتفضيل الأئمة منهم الطاهرين أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم ونفعنا بمحبتهم .

وألزمنا أنفسكما حسن التأويل لما شجر بينهم واعتقاد الجميل فيما نقل عنهم فقد روي عن النبي - ﷺ - أنه قال : « لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَوَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَباً مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ » (1) . فمن لا يبلغ نصيف مده مثل أحد ذهباً ، فكيف يوازن فضله أو يدرك شأوه ؟ وليس منهم - رضي الله عنهم - إلا من أنفق الكثير .

ثم تفضيل التابعين ومن بعدهم من الأئمة والعلماء - رحمهم الله - والتعظيم لحقهم والاعتداء بهم والأخذ بهديهم والاعتفاء لآثارهم والتحفظ لأقوالهم واعتقاد إصابتهم .

وأقام الصلاة فإنها عمود الدين وعماد الشريعة وأكد فرائض الملة في مراعاة طهارتها ومراقبة أوقاتها وإتمام قراءتها وإكمال ركوعها وسجودها ، واستدامة الخشوع فيها والإقبال عليها ، وغير ذلك من أحكامها وأدائها في الجماعات والمساجد فإن ذلك شعار المؤمنين

(1) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة باب تحريم سب الصحابة رقم (2540) انظر شرح النووي على مسلم (4/ 1967) وابن ماجة في باب فضائل أصحاب رسول الله رقم (161) (57/ 1) .

وسنن الصالحين وسبيل المتقين .

ثم أداء زكاة المال لا تؤخر عن وقتها ولا يبخل بكثيرها ولا يغفل عن يسيرها ولتخرج من أطيب جنس ويأوفي وزن فإن الله تعالى أكرم الكرماء - وأحق من اختيار له - ولتعط بطيب نفس ، ويتيقن أنها بركة في المال وتطهير له وتدفع إلى مستحقها دون محاباة ولا متابعة هوى ولا هوادة .

ثم صيام رمضان فإنه عبادة السر وطاعة الرب ، ويجب أن يزداد فيه من حفظ اللسان ، والاجتهاد في صالح العمل ، والتحفظ من الخطأ والزلل ، ويراعى في ذلك ليلاليه وأيامه ويتبع صيامه قيامه ، وقد سن فيه الاعتكاف .

ثم الحج إلى بيت الله الحرام من استطاع إليه سبيلا ، فهو فرض واجب وقد روي عن النبي - ﷺ - أنه قال : « الْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ عِنْدَ اللَّهِ إِلَّا الْجَنَّةُ » (1) .

ثم الجهاد في سبيل الله إن كانت بكما قوة عليه ، أو عون من يستطيع أن ضعفتما عنه فهذه عمد فرائض الإسلام وأركان الإيمان . فحافظا عليها وسابقا إليها تحوزا الخير العظيم ، وتفوزا بالأجر العظيم ولا تضيعا حقوق الله فيها وأوامره بها ، فتهلكا مع الخاسرين وتندما مع المفرطين .

واعلمنا أنكما إنما تصلان إلى أداء هذه الفرائض والإتيان بما يلزمكما منها مع توفيق الله لكما بالعلم الذي هو أصل الخير ، وبه يتوصل إلى البر فعليكما بطلبه فإنه غني لطالبه وعز لحامله وهو مع هذا

(1) أخرجه البخاري في كتاب الحج باب العمرة رقم (1773) . انظر الجامع الصحيح (376/1) .

السبب الأعظم إلى الآخرة به تجتنب الشبهات وتصح القربات فكم من عامل يبعده عمله من ربه ويكتب ما يتقرب به من أكبر ذنبه .

قال الله - تعالى - : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾ (1)

وقال تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْمَلُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ (2)

وقال تعالى : ﴿ إِنَّمَا تَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ (3)

وقال تعالى : ﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾ (4)

والعلم سبيل لا يفضي بصاحبه إلا إلى السعادة ولا يقصر به عن درجة الرفعة والكرامة ، قليله ينفع وكثيره يعلى ويرفع ، كنز يزكو على كل حال ، ويكثر من الإنفاق ولا يغصبه غاصب ، ولا يخاف عليه سارق ولا محارب ، فاجتهدا في طلبه واستعذبا التعب في حفظه والسهر في درسه والنصب الطويل في جمعه وواظبا على تقييده وروايته ، ثم انتقلا إلى فهمه ودرايته وانظرا أي حالة من أحوال طبقات الناس تختاران ومنزلة أي صنف منهم تؤثرات ، هل تريان أحدا أرفع حالا من العلماء وأفضل منزلة من الفقهاء ؟ يحتاج إليهم الرئيس والمرءوس ويقتدي بهم الوضيع والنفيس ، يرجع إلى أقوالهم في أمور الدنيا وأحكامها ، وصحة عقودها ومبايعاتها وغير ذلك من تصرفاتها وإليهم يلجأ في أمور

(1) الكهف (18 / 99) .

(2) الزمر (39 / 10) .

(3) فاطر (35 / 28) .

(4) المجادلة (58 / 11) .

الدين ، وما يلزم من صلاة وزكاة وصيام وحلال وحرام ثم مع ذلك السلامة من التبعات والحظوة عند جميع الطبقات .

والعلم ولاية لا يعزل عنها صاحبها ولا يعرى من جمالها لا بسها وكل ذي ولاية وإن جلت ، أو حرمة وإن عظمت إذا خرج عن ولايته أو زال عن بلدته : أصبح من جاهه عارياً ومن حاله عاطلاً غير صاحب العلم فإن جاهه يصحبه حيث سار ويتقدمه إلى جميع الآفاق والأقطار ويبقى بعده في سائر الأعصار .

وأفضل العلوم علم الشريعة وأفضل ذلك لمن وفق أن يُجَوِّدَ قراءة القرآن ويحفظ حديث النبي - ﷺ - ويعرف صحيحه من سقيمه ثم يقرأ أصول الفقه فيتفقه في الكتاب والسنة ثم يقرأ كلام الفقهاء وما نقل من المسائل عن العلماء ويدرب في طرق النظر وتصحيح الأدلة والحجج فهذه الغاية القصوى والدرجة العليا .

ومن قصر عن ذلك فليقرأ بعد تحفظ القرآن ورواية الحديث المسائل على مذهب مالك - رحمه الله - فهي إذا انفردت أنفع من سائر ما يقرأ مفرداً في باب التفقه وإنما خصصنا مذهب مالك - رحمه الله - لأنه إمام في الحديث وإمام في الرأي وليس لأحد من العلماء ممن انبسط مذهبه وكثرت في المسائل أجوبته درجة الإمامة في المعنيين ، وإنما يشاركه في كثرة المسائل وفروعها والكلام على معانيها وأصولها : أبو حنيفة والشافعي وليس لأحدهما إمامة في الحديث ولا درجة متوسطة .

وإياكما وقراءة شيء من المنطق وكلام الفلاسفة فإن ذلك مبني على الكفر والإلحاد والبعد عن الشريعة ، وأحذركما من قرأتها ما لم تقرأ من كلام العلماء ما تقويان به على فهم فساده وضعف شبهه وقلة

تحقيقه ، مخافة أن يسبق إلى قلب أحدكما مالا يكون عنده من العلم ما يقوى به على رده ، ولذلك أنكر جماعة العلماء المتقدمين والمتأخرين قراءة كلامهم لمن لم يكن من أهل المنزلة والمعرفة به خوفاً عليهم مما خوفتكما منه ، ولو كنت أعلم أنكما تبلغان منزلة الميز والمعرفة والقوة على النظر والمقدرة لحضتكما على قراءته وأمرتكما بمطالعة لتحققا ضعفه وضعف المعتقد له وركاكة المعتز به ، وأنه من أقبح المخاريق والتمويهات ووجوه الحيل والخزعات التي يغتر بها من لا يعرفها ، ويستعظمها من لا يميزها ، ولذلك إذا حقق من يعلم عند أحد منهم وجده عاريا من العلم بعيداً عنه يدعي أنه يكتم علمه وإنما يكتم جهله وهو قيم عليه ، ويروم أن يستعين به وهو يعين عليه .

وقد رأيت ببغداد وغيرها من يدعي منهم هذا الشأن ، مستحقراً مستهجنأً مستضعفاً لا يناظره إلا المتبدئ وكفاك بعلم صاحبه في الدنيا مرموق مهجور ، وفي الآخرة مدحور مبثور . وأما من يتعاطى ذلك من أهل بلدنا فليس عنده منه إلا اسمه ولا وصل إليه إلا ذكره .

وعليكما بالأمر بالمعروف وكونا من أهله ، وانهيأ عن المنكر ، واجتنبأ فعله ، وأطيعا من ولاء الله أمركما ما لم تدعيا إلى معصية فيجب أن تمتنعا منها وتبذلا الطاعة فيما سواها ، وعليكما بالصدق فإنه زين وإياكما والكذب فإنه شين ، ومن شهر بالصدق فهو ناطق محمود ، ومن عرف بالكذب فهو ساكت مهجور مذموم ، وأقل عقوبات الكذاب ألا يقبل صدقه ، ولا يتحقق حقه ، وما وصف الله تعالى أحداً بالكذب إلا ذاماً له ولا وصف الله تعالى أحداً بالصدق إلا مادحاً له و مرفعاً به .

وعليكما بأداء الأمانة ، وإياكما والإلمام بالخيانة أديا الأمانة إلى من ائتمنكما ولا تخونا من خانكما « وأوفيا بالعهد إن العهد كان

مستولاً» (1) .

وأوفيا الكيل والوزن فإن النقص فيه مقت ، ولا ينقص المال ، بل ينقص الدين والحال .

وإياكما والعون على سفك دم بكلمة أو المشاركة فيه بلفظة فلا يزال الإنسان في فسحة من دينه ما لم يغمس يده أو لسانه في دم امرئ مسلم ، قال الله تعالى : ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ (2) .

واجتناب الزنا من أخلاق الفضلاء ، ومواقفته عار في الدنيا وعذاب في الآخرة قال الله - تعالى - : ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ (3) .

وإياكما وشرب الخمر فإنها أم الكبائر والمجرية على المآثم وقد حرمها الله تعالى في كتابه العزيز فقال عز من قائل : ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ (4)

وحسبكما بشيء يذهب العقل ويفسد اللب ، وقد تركها قوم في الجاهلية تكراً فإياكما ومقاربتها والتدنس برجسها ، وقد وصفها الله تعالى بذلك وقرنها بالأنصاب والأزلام فقال عز من قائل : ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ

(1) اقتباس من الآية 34 من سورة الإسراء .

(2) النساء 93 / 4 .

(3) الإسراء (17 / 32) .

(4) المائدة (5 / 92) .

تُفْلِحُونَ ﴿١﴾ .

فبين تعالى أنها من عمل الشيطان ، ووصفها بالرجس ، وقرن الفلاح باجتنابها ، فهل يستجيز عاقل - بصدق الباري في خبره - تبارك اسمه - ويعلم أنه أراد الخير لنا فيما حذرنا عنه منها - أن يقربها حين نهاه .

وياكما والربا فإن الله تعالى قد نهى عنه وتوعد بمحاربة من لم يتب منه ، قال عز من قائل : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (٢) .

وقال تعالى : ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَتِ﴾ (٣) ولا تأكلا مال أحد بغير حق .

وياكما ومال اليتيم فقد قال عز وجل : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتِمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ (٤) .

وعليكما بطلب الحلال واجتناب الحرام فإن عدمتما الحلال فألجأ إلى المتشابه .

وياكما والظلم ، فإن الظلم ظلمات يوم القيامة والظالم مذموم عند الخالق مبغض إلى الخلائق .

(١) المائدة (٩٠ / ٥) .

(٢) البقرة (١٧٧ / ٢) ، (١٧٨) .

(٣) البقرة (٢٧٦ / ٢) .

(٤) النساء (١٠ / ٤) .

وإياكما والنميمة فإن أول من يمقت عليها من تنقل إليه وقد روي عن النبي - ﷺ - أنه قال : « لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ نَمَّامٌ » (1).

وإياكما والحسد فإنه داء يهلك صاحبه ويعطب تابعه .

وإياكما والفواحش فإن الله تعالى حرم ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق (2).

وإياكما والغيبة فإنها تحبط الحسنات وتكثر السيئات وتبعد من الخالق ، وتبغض إلى المخلوق .

وإياكما والكبر فإن صاحبه في مقت الله متقلب وإلى سخطه منقلب .

وإياكما والبخل فإنه لاداء أدوا منه لا تسلم عليه ديانة ولا تتم معه سيادة .

وإياكما ومواقف الخزي وكل ما كرهتما أن يظهر عليكما فاجتنباه وما علمتما أن الناس يعيبونه في الملاء فلا تأتياه في الخلاء .

فإن بلغ أحدكما أن يسترعيه الله أمة بحكم أو فتوى فليمثل العدل جهده ويجتنب الجور وغدره ، فإن الجائر مضاد لله في حكمه كذاب عليه في خبره مغير بشريعته ، مخالف له في خليقته قال الله تعالى : ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (3).

(1) أخرجه مسلم من حديث همام بن الحارث في كتاب الإيمان باب غلط تحريم النميمة حديث رقم (105) انظر النووي شرح مسلم (1 / 101)

ورواه البخاري بلفظ « لا يدخل الجنة قتات » تحت رقم (5056) (4 / 75) .

(2) اقتباس من الآية 33 من سورة الأعراف .

(3) المائدة 49 / 5 .

وقد روي « أن الخلق كلهم عيال الله وأن أحب الخلق إلى الله أحوطهم لعياله »⁽¹⁾ وروي « مَا مِنْ أَمْرٍ اسْتَرَعَى رِعْيَةَ فَلَمْ يَحْطِهَا بِنَصِيحَةٍ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ الْجَنَّةَ »⁽²⁾.

وإياكما وشهادة الزور فإنها تقطع ظهر صاحبها وتفسد دين متقلدها وتخلد قبيح ذكره وأول من يذمه وينم عليه المشهود له .

وإياكما والرشوة فإنها تعمي عين البصيرة وتحط قدر الرفيع .

وإياكما والأغاني فإن الغناء ينبت الفتنة في القلب ويولد خواطر السوء في النفس .

وإياكما والشطرنج والنرد فإنه شغل البطالين ومحاولة المترفين يفسد العمر ، ويشغل عن الفرض ويجب أن يكون عمركما أعز عليكما وأفضل عندكما من أن تقطعاه بمثل هذه السخافات التي لا تجدي وتفسدها بهذه الحماقات التي تضر وتردي .

وإياكما والقضاء بالنجوم والتكهن فإن ذلك لمن صدقه مخرج عن الدين ومدخل له في جملة المارقين .

وأما تعديل الكواكب وتبيين أشخاصها ، ومعرفة أوقات طلوعها وغروبها ، وتعيين منازلها وبروحها وأوقات نزول الشمس والقمر بها ، وترتيب درجاتها للاهتداء به ، وتعرف الساعات وأوقات الصلوات بالظلال وبها ، فإنه حسن مدرك ذلك كله بعلم السحاب مفهوم قال الله تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ ﴾

(1) ذكره السيوطي في الجامع الصغير على ما في فيض القدير شرح الجامع الصغير حديث رقم (4135) (3/ 505) وذكره الألباني في ضعيف الجامع برقم (2946) .

(2) رواه البخاري بلفظ « ما من عبد استرعاه الله رعية فلم يحطها بنصيحة إلا لم يجد رائحة الجنة » حديث رقم (7150) انظر الجامع الصغير (4/ 296) .

وَالْبَحْرِ ﴿١﴾.

وقال عز من قائل: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (2).

وأما القسم الثاني: مما يجب أن تكونا عليه وتتمسكا به: فإن يلتزم كل واحد منكما لأخيه الإخلاص والإكرام، والمراعاة في السر والعلانية، والمراقبة في المغيب والمشاهدة، ويلتزم أكبر كما لأخيه الإشفاق عليه والمسارة إلى كل ما يحبه، والمعاضدة فيما يؤثره، والمسامحة لكل ما يرغبه، ويلتزم أصغر كما لأخيه تقديمه عليه، وتعظيمه في كل أمر بالرجوع إلى مذهبه والاتباع له في سره وجهره وتصويب قوله وفعله، وإن أنكر منه في الملاءم أو يريده أو ظهر إليه خطأ فيما يقصده فلا يظهر إنكاره عليه ولا يجهر في الملاءم بتخطئته، وليبين له ذلك على انفراد منهما، ورفق من قولهما، فإن رجع إلى الحق وإلا فليتبعه على رأيه، فإن الذي يدخل عليكم من الفساد باختلافكما أعظم مما يحذر من الخطأ مع اتفاقكما ما لم يكن الخطأ في أمر الدين فإن كان في أمر الدين فليتبع الحق حيث كان وليشابر على تصح أخيه وتسديده ما استطاع ولا يحل يده عن تعظيمه وتوقيره.

ولا يؤثر أحدكما على أخيه شيئاً من عرض الدنيا فيخل بأخيه من أجله ويعرض عنه بسببه أو ينافسه فيه.

ومن وسع عليه منكما في دنياه فليشارك بها أخاه ولا ينفرد بها دونه وليحرص على تسمير مال أخيه كما يحرص على تسمير ماله.

(1) الأنعام (98/6).

(2) يونس (5/10).

وأظهرها التعاضد والتواصل والتعاطف والتناصر حتى تعرفا به فإن ذلك مما ترضيان به ربكما وتغيضان به عدوكما .

وإياكما والتنافس والتقاطع والتدابير والتحاسد وطاعة النساء في ذلك فإنه مما يفسد دينكما وديناكما ويضع من قدركما ويحط من مكانكما ويحقر أمركما عند عدوكما ، ويصغر شأنكما عند صديقكما .

ومن أسدى منكما إلى أخيه معروفاً أو مكارمة أو مواصلة فلا ينتظر مقارضة عليها ، ولا يذكر ما أتى منها فإن ذلك مما يوجب الضغائن وبسبب التباغض ويقبح المعروف ويحقر الكبير ويدل على المقت والفساد ودناءة الهمة .

و إن أحدكما زل وترك الأخذ بوصيتي في بر أخيه ومراعاته فليتلاني الآخر ذلك بتمسكه بوصيتي والصبر لأخيه والرفق به ، وترك المقارضة له على جفوته ، والمتابعة له على سوء معاملته ، فإنه يحمد عاقبة صبره ويفوز بالفضل في أمره ، ويكون لما يأتيه أخوه كبير تأثير في حاله .

وأعلما أنني قد رأيت جماعة لم تكن لهم أحوال ولا أقدار أقام أحوالهم ورفع أقدارهم اتفاقهم وتعاضدهم وقد رأيت جماعة كانت أقدارهم سامية وأحوالهم نامية محق أحوالهم ووضع أقدارهم اختلافهم فاحذرا أن تكونا منهم .

ثم عليكم بمواصلة بني أعماكما وأهل بيتكما والإكرام لهم والمواصلة لكبيرهم وصغيرهم ، والمشاركة لهم بالمال والحال ، والمثابرة على مهاداتهم والمتابعة لزيارتهم ، والتعاهد لأموالهم والبر لكبيرهم والإشفاق على صغيرهم ، والحرص على نماء مال غنيهم والحفظ لعيبهم ، والقيام بحوائجهم دون اقتضاء لمجازاة ولا انتظار

مقارضة ، فإن ذلك مما تسودان به في عشيرتكما وتعظمان به عند أهل بيتكما .

وصلا رحمكما وإن ضعف سببها وقربا ما بعد منها واجتهدا في القيام بها .

وإياكما والتضييع لها فقد روي عن النبي - ﷺ - أنه قال : « مَنْ أَحَبَّ النَّسَاءَ فِي الْأَجَلِ وَالسَّعَةِ فِي الرِّزْقِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ » (1) وهذا مما يشرف به ملتزمه ، ويعظم عند الناس معظمه وما علمت أهل بيت تقاطعوا وتدابروا إلا هلكوا وانقرضوا ولا علمت أهل بيت تواصلوا وتعاطفوا إلا نموا وكثروا ، وبورك لهم فيما حاولوا .

ثم الجار عليكم بحفظه ، والكف عن أذاه ، والستر لعورته ، والإهداء إليه والصبر على ما كان منه فقد روي عن النبي - ﷺ - أنه قال : « لَا يُؤْمِنُ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارَهُ بَوَائِقَهُ » (2) .

وروي عنه - ﷺ - أنه قال : « مَا زَالَ جَبْرِيلُ يُوصِينِي بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُورُّهُ » (3) .

واعلموا أن الجوار قربة ونسب فتحبوا إلى جيرانكما كما تحببان إلى أقاربكما ، أرحيا حقوقهم في مشهدهم ومغيهم وأحسنوا إلى فقيرهم وبالغا في حفظ غيبتهم وعلموا جاهلهم .

ثم من علمتما من إخواني وأهل مودتي فإنه يتعين عليكم

(1) أخرجه البخاري بلفظ « من سره أن ييسط له في رزقه وأن ينسأ له في أثره فليصل رحمه » وفي رواية « من أحب أن ييسط له رزقه ... » .

انظر البخاري بحاشية السندي كتاب الأدب باب فصل صلة الرحم (4/ 49) .

(2) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب تحريم إيذاء الجار تحت رقم (46) (1/ 68) .

(3) أخرجه ابن ماجه في كتاب الأدب باب حق الجوار رقم (367) (2/ 1211) .

مراعاتهم وتعظيمهم وبرهم وإكرامهم ومواصلتهم ، فقد روي عن عبد الله ابن عمر أنه حدث عن النبي - ﷺ - أنه قال : « إِنَّ أَبْرَّ الْبِرِّ أَنْ يَصِلَ الرَّجُلُ أَهْلَ وَدَّ أَبِيهِ » (1).

ثم إخوانكما عاملاهم بالإخلاص والإكرام وقضاء الحقوق ، والتجافي عن الذنوب والكتمان للأسرار .

وإياكما أن تحدثا أنفسكما أن تنتظرا مقارضة ممن أحسنتما إليه وأنعمتما عليه فإن انتظار المقارضة تمسح الصنوعة ، وتعيد الأفعال الرفيعة ، وضيعة ، وتقلب الشكر ذمًا ، والحمد مقتًا .

ولا يجب أن تعتقدا معادة أحد ، واعتمدا التحرز من كل أحد ، فمن قصد كما بمطالبة أو تكرر عليكما بأذية فلا تقارضاه جهدكما والتزما الصبر له ما استطعتما ، فما التزم أحد الصبر والحلم إلا عز ونصر ، ومن بغى عليه لينصرنه الله وقد استعملت هذا - بفضل الله - مراراً فحمدت العاقبة واغتبطت بالكف عن المقارضة .

ولا تستعظما من حوادث الأيام شيئاً فكل أمر ينقرض حقيراً ، وكل كبير لا يدوم صغير ، وكل أمر ينقضي قصير . وانتظرا الفرج فإن انتظار الفرج عبادة ، وعلقا رجاء كما بربكما وتوكلا عليه فإن التوكل عليه سعادة واستعينا بالدعاء والتجئإ إليه في البأساء والضراء فإن الدعاء سفينة لا تعطب ، وحزب لا يغلب وجند لا يهرب .

وإياكما أن تستحيلا عن هذا المذهب أو تعتقدا غيره أو تتعلقا بسواه فتهلكا وتخسرا الدين والدنيا ، وربما دعوتما في شيء فنا لكما مع

(1) رواه البخاري في الأدب المفرد بلفظه وصححه الألباني في صحيح الأدب المفرد (1/ 29 - 41) ورواه مسلم بلفظ « إن أبر البر صلة الولد أهل أبيه » في كتاب البر والصلة والأدب حديث رقم (2552) (4/ 1979) .

الدعاء معرفة ، ووصلت إليكما مضرة فازدادا حرصاً على الدعاء ورغبة في الإخلاص والتضرع والبكاء فإن مانا لكما من المضرة بما سلف من ذنوبكما واكتسبتماه من سيئ أعمالكما ومع ذلك فالذي ألهمكما إلى الدعاء ووفقكما لا بد أن يحسن العاقبة لكما وقد نجاكما بدعائكما من الكثير وصرف به عنكما من البلاء الكبير .

وإذا أنعم عليكم ريكما بنعمة فتلقياها بالإكرام لها والشكر عليها والمساهمة فيها واجعلها عوناً على طاعته وسبباً إلى عبادته والحدز الحذر من أن تهينا نعمة ريكما فتترككما مذمومين وتزول عنكما ممقوتين .

روي عن النبي - ﷺ - أنه قال : « يَا عَائِشَةُ أَحْسِنِي جِوَارَ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى فَإِنَّهَا قَلٌّ مَا زَالَتْ مِنْ قَوْمٍ فَعَادَتْ إِلَيْهِمْ » (1) .

وإياكما أن تطغيكما النعمة فتقصرا عن شكرها أو تنسيا حقها ، أو تظنا أنكما نلتماها بسعيكما أو وصلتما إليها باجتهادكما فتعود نقمة مؤذية وبلية عظيمة .

وعليكما بطاعة من ولاه الله أمركما فيما لا معصية فيه لله تعالى فإن طاعته من أفضل ما تتمسكان به وتعتصمان به ممن عاداكما .

وإياكما والتعرض للخلاف لهم ، والقيام عليهم فإن هذا فيه العطب العاجل ، والخزي الآجل ولو ظفرتما في خلافتكما ونفذتما فيما حاولتما : لكان ذلك سبب هلاككما لما تكتسبانه من المأثم ، وتحدثان

(1) رواه ابن أبي الدنيا في كتاب الشكر بلفظ « يا عائشة أحسنى جوار نعم الله عليك » وضعفه الألباني في إرواء الغليل رقم (1961) .

وذكر السيوطي في الجامع الصغير بلفظ « أحسنوا جوار نعم الله » على ما في فيض القدير (191 / 1) برقم 255 .

على الناس من الحوادث والعظائم ، ثم من سعيتهما له ووثقتما به ، لا يقدم شيئاً على إهلاككما ، والراحة منكما فإنه لا يأمن أن تحدثا عليه ما أحدثتما له وتنهضان بغيره كما نهضتما به ، فالتزما الطاعة وملازمة الجماعة فإن السلطان الجائر الظالم أرفق بالناس من الفتنة وانطلاق الأيدي والألسنة فإن رابكما أمر ممن ولى عليكم أو وصلت منه أذية إليكما فاصبرا وانقبضا وتحيلا لصرف ذلك عنكما بالاستئزال والاحتمال والأجمال ، وإلا فاخرجوا عن بلده إلى أن تصلح لكما جهته وتعود إلى الإحسان إليكما نيته .

وإياكما وكثرة التظلم منه والتعرض لذكره بقبيح يؤثر عنه ، فإن ذلك لا يزيده إلا حنقاً وبغضة فيكما ورضى بأضراره بكما .

وابتدئا بعد سد هذه الأبواب عنكما بترك منافسة من نافسكما ومطالبة من طالبكما فإنه قد يبدأ بهذه المعاني من يعتقد أنه لا يتوصل منها إلى محذور ، ولا يتشبث منها بمكروه ، ثم يقضى الأمر إلى ما لا يريده ولا يعتمد من مخالفة الرئيس الذي يقهر من ناواه ويغلب من غالبه وعاداه وإن رأيتما أحداً قد خالف من ولى عليه أو قام على من أسند أمره إليه فلا ترضيا فعله وانقبضا عنه ، وأغلقا على أنفسكما الأبواب واقطعا بينكما وبينه الأسباب حتى تنجلي الفتنة وتنقضي المحنة .

وإياكما والاستكثار من الدنيا وحطامها وعليكما بالتوسط فيها والكفاف الصالح الوافر منها ، فإن الجمع لها والاستكثار منها مع ما فيه من الشغل بها والشغب بالنظر فيها : يصرف وجوه الحسد إلى صاحبها والطمع إلى جامعها والحنق على المنفرد بها فالسلطان يتمنى أن يزل زلة يتسبب بها إلى أخذ ما عظم في نفسه من ماله ، والفاسق مترصد

لخيائته واغتياله ، والصالح ذام له على استكثاره منه واحتفاله ، يخاف عليه صديقه وحميمه ، ويبغضه من أجله أخوه شقيقه ، إن منعه لم يعدم لائما وإن بذله لم يجد راضيا .

ومن رزق منكما مالا فلا يجعل في الأصول إلا أقله فإن شغبها طويل وصاحبها ذليل وليست بمال على الحقيقة إن تغلب على الجهة عدو حال بينه وبينها وإن احتاج إلى الانتقال عنها تركها أو ترك أكثرها .

ومن احتاج منكما فليجمل في الطلب فإنه لا يفوته ما قدر له ولا يدرك ما لم يقدر له ، وقد ذكر الله - تعالى - ما وعظ به العبد الصالح ابنه في مثل هذا فقال : ﴿يَبْنِيْ اِنَّهَا اِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِيْ صَخْرَةٍ اَوْ فِي السَّمٰوٰتِ اَوْ فِي الْاَرْضِ يٰٓاْتِ بِهَا اللّٰهُ اِنَّ اللّٰهَ لَطِيْفٌ خَبِيْرٌ﴾ (1) .

واجتنبوا صحبة السلطان ما استطعتما ، أو تحريا البعد منه ما أمكنكما فإن البعد عنه أفضل من العز بالقرب منه ، فإن صاحب السلطان خائف لا يأمن ، وخائف لا يؤمن ، ومسيء إن أحسن يخاف منه ، ويخاف ، بسببه ويتهمة الناس من أجله ، إن قرب فتن وإن أبعد أحزن ، يحسدك الصديق على رضاه إذا رضى ويتبرأ منك ولدك ووالدك إذا سخط ، ويكثر لائموك إذا منع ، ويقل شاكروك إذا شبع ، فهذه حال السلامة معه ولا سبيل إلى السلامة ممن يأتي بعده ، فإن أمتحن أحدكما بصحبته ، أو دعتة إلى ذلك ضرورة فليقلل من المال والحال ولا يغتب عنده أحدا ، ولا يطالب عنده بشرا ، ولا يعص له في المعروف أمرا ولا يستنزه إلى معصية الله تعالى ، فإنه يطلبه بمثلها ويصير عنده من أهلها ، وإن حظي عنده بمثلها في الظاهر فإن نفسه تمقته في الباطن .

ولا يرغب أحدكما في أن يكون أرفع الناس درجة وأتمهم جاها وأعلاهم منزلة ، فإن تلك حال لا يسلم صاحبها ، ودرجة لا يثبت من احتلها ، وأسلم الطبقات الطبقة المتوسطة ، لا تهتضم من دعة ولا ترمق من رفعة ، ومن عيب الدرجة العليا أن صاحبها لا يرجو المزيد ولكنه يخاف النقص والدرجة الوسطى يرجو الازدياد وبينها وبين المخاوف حجاب - فاجعلا بين أيديكما - درجة يشتغل بها الحسود عنكما ويرجوها الصديق لكما .

ولا يطلب أحدكما ولاية فإن طلبها شين وتركها لمن دعى إليها زين فمن امتحن بها منكما فلتكن حاله في نفسه أرفع من أن تحدث فيه بأوا أو ييدي بها زهوا وليعلم أن الولاية لا تزيده رفعة ولكنها فتنة ومحنة ، وأنه معرض لأحد أمرين : إما أن يعزل فيعود إلى حالته أو يسئ استدامة ولايته فيقبح ذكره ويثقل وزره وإن استوت عنده ولايته وعزله كان جديراً ، أن يستديم العمل فيبلغ الأمل أو يعزل لإحسانه فلا يحط ذلك من مكانه .

وأقلا ممازحة الإخوان وملاستهم والمتابعة في الاسترسال معهم ، فإن الأعداء أكثر ممن هذه صفته وقل من يعاديك ممن لا يعرفك ولا تعرفه .

فهذا الذي يجب أن تمتثلاه وتلتزماء ولا تتركاه لعرض ولا لوجه طمع فربما عرض وجه أمر يروق فيستنزل عن الحقائق بغير تحقيق وآخره يظهر من سوء العاقبة ما يوجب الندم حيث لا ينفع ، ويتمنى له التلافي فلا يمكن .

فإن فقدتما وصيتي هذه ونسيتما معناها : فعليكما بما ذكر الله تعالى في وصية لقمان لابنه فإن فيها جماع الخير وهي : ﴿يَبْنِيْ اَقِمِ

الصَّلَاةَ وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَأَغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ⁽¹⁾.

وإني لأوصيكما وأعلم أني لن أغني عنكما من الله شيئاً ﴿إِنْ أَحْكَمُ إِلَّا لِلَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾⁽²⁾ وهو حسبنا ونعم الوكيل⁽³⁾.

من هذه التحفة الرائعة الجميلة والوصية القيمة الجليلة التي تفيض بلاغة وأدبا ، وموعظة ونصحا ، نستطيع القول بأن القاضي أبا الوليد الباجي كان من كبار الأدباء ، وإن كان لم يشتغل بالتأليف فيه وانصرف عنه إلى الاشتغال بعلوم الشرعية ، التي هي في نظره أفضل ما يشتغل به ، ويثابر على تحصيله .

(1) لقمان (31 / 16 ، 17 ، 18) .

(2) سورة يوسف (2 / 67) .

(3) توجد هذه الوصية ضمن مجموع بمكتبة الاسكريال 732 يحتوي على عدة رسائل صغيرة وهي الرسالة الرابعة فرغ من نسخها في اليوم الثاني من شهر ذي الحجة سنة 749 وقد أحضرتها من أسبانيا عندما ذهبت إليها لإحضار الكتاب ، وعندما زرت أستاذي الفاضل الشيخ عبد الغني عبد الخالق ذكر لي أنها منشورة بمجلة المعهد المصري بملريد ، فأخذت في البحث عنها حتى وجدت في العدد الثالث لسنة 1955 المجلد الأول ، وأمرني بإثباتها في هذه الرسالة .



المبحث الثاني
في
شيوخه وأقرانه وتلاميذه

ويشتمل على ثلاثة مطالب :

- المطلب الأول : شيوخه .
- المطلب الثاني : أقرانه .
- المطلب الثالث : تلاميذه .

المطلب الأول

شيوخه

تمهيد :

للشيخ أكبر الأثر في تكوين تلميذه ، لاسيما إذا كان ممن قد منح عوامل التأثير من سلامة العقيدة ، وقوة الإيمان ، وغزارة العلم ، والاستقلال بالفهم ، وصحة التفكير ، وجمال التصوير ، والتواضع للطالبين ، والرفق بالمتعلمين ، ولين الجانب ومدارة الصاحب ، والصدق وحسن الخلق ، وقول الحق والنصيحة للخلق .

لذلك كان التعريف بالشيخ تعريفاً بأثر من أهم الآثار التي أثرت في الشخص ، وكان لها مفعولها في تكوينه العلمي .

وقد اصطفى أبو الوليد الباجي من الشيوخ أقطاب المعرفة ، وأعلام الصلاح والتقوى ممن جمعوا فضائل العلم فجعلوا رأسه التواضع ، وعينه البراءة من الحسد ، وأذنه الفهم ، ولسانه الصدق ، وحفظه الفحص ، وقلبه حسن النية ، وعقله معرفة الأشياء والأمور الواجبة ، ويده الرحمة ، ورجله زيارة العلماء ، وهمته السلامة وحكمته الورع ، ومستقره النجاة ، وقائده العافية ، ومركبه الوفاء ، وسلاحه لين الكلمة ، وسيفه الرضا وفرسه المداراة ، وجيشه محاوراة العلماء ، وماله الأدب ، وذخيرته اجتناب الذنوب ، وزاده المعروف ، وماءه الموادعة ، ودليله الهدى ، ورفيقه مصاحبة الأخيار .

فظهر أثرهم واضحاً في تكوينه العلمي وسلوكه الخلقي . فمن هؤلاء السادة الأبرار والأئمة الأخيار الذين اسطفاهم للأخذ عنهم والسماع منهم ، فأصاب الهدف وأحسن الاختيار :

1 - الشيرازي

الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف جمال الدين الشيرازي نسبة إلى شيراز وهي قسبة فارس ودار الملك بها⁽¹⁾. من أئمة المذهب الشافعي في وقته .

ولد بفيروزآباد سنة 393 على الأرجح⁽²⁾ وبها نشأ ، ثم دخل شيراز وقرأ الفقه على أبي عبد الله البضاوي ، وابن رامين . ثم دخل البصرة وبها قرأ الفقه على الجزري .

وفي سنة 415 دخل بغداد وقرأ على أبي الطيب الطبري ، ولازمه واشتهر به ، وصار أعظم أصحابه ومعيد درسه .

وقرأ الأصول على أبي حاتم القزويني .

وسمع الحديث ببغداد من أبي بكر البرقاني ، وأبي علي بن شاذان وغيرهما من الأئمة المشهورين .

وما زال يدأب في طلب العلوم ، وأنواع المعرفة ويكد ويجتهد : حتى صار أنظر أهل زمانه ، والمقدم على جميع أقرانه ، انتشر صيته في البلدان ، ورحل إليه من كل مكان .

تولى التدريس أولاً بمسجد باب المراتب ببغداد وبه درس عليه القاضي أبو الوليد الباجي علم الأصول والجدل ، فانتفع به وتأثر بأسلوبه تأثراً يظهر واضحاً في كتابه «إحكام الفصول في أحكام الأصول» ، فإنه كثيراً ما ينقل عنه ويقول : قال شيخنا أبو إسحاق الشيرازي . وبين رأيه في أغلب المسائل التي تعرض ليحثها . ثم انتقل إلى المدرسة النظامية

(1) انظر الباب : (221 / 2) .

(2) انظر تاريخ بن خلكان : (31 / 1) .

على شاطئ دجلة سنة 459 وبها استمر بيت العلم وينشر المعرفة إلى أن توفي سنة 476هـ .

ترك الشيخ أبو إسحاق آثاراً علمية تدل على جلال قدره وعظم شأنه . منها : « التنبيه » و « المذهب » في الفقه الشافعي و « النكت » في الخلاف ، واللمع وشرحه ، « والتبصرة » في أصول الفقه ، و « المعرفة » و « الملخص » في الجدل ، و « طبقات الفقهاء » و « نصح أهل العلم » وغير ذلك من المؤلفات القيمة النافعة في بابها (1) .

2 - العتيقي :

أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن منصور البغدادي المعروف بالعتيقي نسبة إلى بعض أجداده كان عتيقاً .

ولد ببغداد سنة 367 .

أخذ عنه أبو الوليد الباجي ببغداد وقال : وهو بغدادي تاجر لا بأس به .

وقال ابن ماكولا : « سمع الكثير ، وخرج على الصحيحين وكان ثقة متقناً » .

وأثنى عليه الأزهري ووثقه ، توفي - رحمه الله - سنة 441 (2) .

3 - الصميري :

أبو عبد الله الحسين بن علي بن محمد بن جعفر القاضي الحنفي المعروف بالصميري نسبة إلى نهر من انهار البصرة يقال له « الصيمر » ولد سنة 351 وسكن بغداد .

(1) ترجم له ابن السبكي في طبقاته : (4/ 215) وابن خلكان في الوفيات (1/ 29) وابن هداية الله الحسيني في طبقاته : (ص/ 170) وغيرهم .

(2) انظر تهذيب ابن عساكر (1/ 448) واللباب : (2/ 323) وترتيب المدارك (4/ 802) .

سمع من المعافا بن زكرياء ، وابن شاهين ، وأبي الحسن الدار قطني .

روي عنه الخطيب البغدادي ، والدامغاني وأبو الوليد الباجي ببغداد قال أبو الوليد الباجي في حقه « كان الصيمري » إمام الحنفية ببغداد ، قال : وكان قاضياً عاقلاً خيراً .

كان حسن العبارة جيد النظر ، ولي قضاء المدائن في أول أمره ، ثم ولي القضاء بربيع الكرخ ، ولم يزل قاضياً حتى توفي سنة 436(1) .

4 - الرَّحْوِي :

أبو بكر خلف بن أحمد بن خلف الأنصاري المعروف بالرحوي . من أهل « طليطلة » بالأندلس .

كان رجلاً فاضلاً ورعاً ، دعى إلى القضاء فأبى وهرب ، كثير الصدقة ثقة صدوقاً .

رحل إلى المشرق وروي عن أبي محمد بن أبي زيد ، وحدث عنه بكتبه .

سمع منه أبو الوليد الباجي وأبو القاسم الطرابلسي ، وأبو محمد الشارقي ، وأبو جعفر بن مغيث بالأندلس . توفي سنة 430(2) .

(1) انظر تهذيب تاريخ ابن عساكر : (4 / 344) واللباب : (2 / 255) وترتيب الملاك : (4 / 802) والشذرات : (3 / 256) .

(2) ترجمته في الديباج (ص / 113) والصلة (ص / 168) وترتيب الملاك (4 / 760) .

5 - أبو الطيب الطبري :

هو طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر الطبري نسبة إلى « طبرستان » وهي ولاية تشتمل على بلاد أكبرها « آمل »⁽¹⁾ .
ولد سنة 384 « بآمل طبرستان » .

تفقه ببلاده على أبي عبد الله الجرجاني ، وأبي سعيد الإسماعيلي والقاضي أبي القاسم بن كج .

ارتحل إلى نيسابور وأخذ على فقهاؤها ، ثم دخل بغداد فاستوطنها وبها أخذ عنه الباجي وأبو إسحاق الشيرازي ، والخطيب البغدادي وغيرهم .

ولي القضاء بربع الكرخ بعد موت القاضي الصيمري ، شرح مختصر المزني ، وصنف في الأصول والخلاف والجدل ، وكان - رحمه الله - من أكبر أئمة المذهب الشافعي في وقته ، قال عنه الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في طبقاته : « لم يفتر عقله ولم يتغير ، يفتي ويقضي ويحضر اللوائم ومجالس الولاية إلى أن توفي سنة 450⁽²⁾ » .

6 - أبو نر الهروي :

هو عبد⁽³⁾ بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عفير

(1) انظر الباب : (274 / 2) .

(2) انظر ترجمته في : طبقات الشافعية لابن هداية (ص / 150) ووفيات الأعيان (2 / 512) وطبقات ابن السبكي (5 / 12) وطبقات الشيرازي (ص / 106) والنجوم الزاهرة (5 / 63) والنهاية (12 / 79) .

(3) في المدارك للقاضي عياض (2 / 696) عبد الله بالإضافة ولكن هذا يخالف ما ذكره الحافظ الذهبي في التذكرة (3 / 301) والمقري في النفع (2 / 70) تحقيق محيي الدين ، والزرقاني في شرح المواهب (2 / 197) فقد جاء فيه « شيخه عبد بلون إضافة بن أحمد الهروي » .

الهروي أصله من مدينة « هراة » بخرسان وإليها نسب .

ولد سنة 355 أو 356 .

كان رحمه الله مالكي المذهب ، إماماً في الحديث حافظاً له ثقة ثبناً ، واسع الرواية متحرر كثير المعرفة بالصحيح والسقيم .

رحل إلى بغداد وأخذ عن الدارقطني وأبي بكر الباقلاني وأبي بكر بن فورك من أئمة أهل السنة .

رحل إلى الحجاز فجاور بمكة وتزوج من العرب ، وصار كبير مشيخة الحرم ، وبمكة لازمه أبو الوليد الباجي يسمع منه الحديث ويدرس عليه فقه مالك ويقوم بخدمته ويذهب معه لأهله بسروات بني شبابه .

روي عنه صحيح البخاري بإسناده وانتفع منه طيلة مقامه معه .

من مؤلفاته كتاب ضمنه أسماء من روي عنهم الحديث يشتمل على ثلاثمائة اسم ، وكتاب فيمن لقيه ولم يرو عنه شيئاً ، وله كتابه الكبير في المسند الصحيح المخرج على البخاري ومسلم ، وكتاب السنة والصفات ، وكتاب الجامع ، وكتاب الدواة ، وكتاب مسانيد الموطآت ، وكتاب فضائل مالك بن أنس ، وكتاب دلائل النبوة وغيرها من المؤلفات القيمة .

كان - رحمه الله - زاهداً في الدنيا متقللاً منها سالكاً طريق السلف الصالح ، توفي سنة 435⁽¹⁾ .

(1) انظر ترتيب الملارك (2/ 696) وشرح الزرقاني على المواهب (2/ 197) .

7 - أبو شاكِر :

هو عبد الواحد بن محمد بن موهب التجيبي المعروف بابن القبري من أهل قرطبة خال الباجي .

ولد سنة 377 ونشأ ببلده سمع من أبيه ومن أبي محمد الأصيلي ، وأبي حفص بن نابل ، وأبي عمر بن الحباب وغيرهم .

درس عليه ابن أخته « الباجي » بالأندلس علوماً مختلفة وكان من أهل العلم بالحديث ، والفقه والعربية والكلام ، والنظر والجدل على مذهب أهل السنة ، يجيد الشعر ويحسن الخطابة ، من أهل النبل والذكاء سريراً متواضعاً .

ولي المظالم « بشاطبة » والصلاة والخطبة ، والأحكام « ببلنسية » .
خرج من بلده قرطبة في الفتنة التي بدأت منذ سنة 299 ومن قوله في رثائها :

يَا لَيْتَ شِعْرِي وَالْأَيَّامُ تَجْمَعُنَا وَتَأْخُذُ الْبَيْنَ مَغْلُوباً فَصَفَعُهُ
فِي جَنَّةِ الْأَرْضِ أَعْنِي أَرْضَ قُرْطَبَةٍ فَكُلُّ شَيْءٍ بَدِيعٌ فَهِيَ تَجْمَعُهُ
أَسْتَوْدِعُ اللَّهَ أَهْلِيهَا فَإِنَّهُمْ كَالْمِسْكِ قَدْ مَلَأَ الْأَرْضَ تَضَوُّعُهُ

توفي - رحمه الله - بشاطبة سنة 456 وحمل إلى مدينة بلنسية فدفن بها (1) .

8 - ابن السَّمْسَارِ :

هو أبو الحسن علي بن موسى الدمشقي .

حدث عن أبيه وأخويه محمد وأحمد وعلي بن أبي العقب وأبي

(1) ترجمته في المنار (4 / 818) والصلة (ص / 384) وجدوة المقتبس (ص / 290) .

عبد الله بن مروان وغيرهم .

روى صحيح البخاري عن أبي زيد المروزي وانتهى إليه علو الإسناد بدمشق وبها أخذ عنه أبو الوليد الباجي .

قال الكتاني كان فيه تساهل ويذهب إلى التشيع . وفاته سنة 432(1) .

9 - ابن أبي درهم :

أبو الأصبع عيسى بن خلف بن عيسى المعروف بابن أبي درهم من أهل (وَشَقَّة) .

روى عن أبيه ومحمد بن علي بن شبل حاكم تطيلة وغيرهما .
سمع منه بالأندلس وحدث عنه بكثير من روايته . لم أقف على تاريخ وفاته(2) .

10 - السمناني :

أبو جعفر محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن محمود السَّمْنَانِي من سمنان العراق وإليها نسب ، مولده سنة 361 . كان أصولياً نظاراً ، متكلماً على مذهب الأشعري ، من أئمة المذهب الحنفي .

سكن بغداد وولي قضاء الموصل وبها درس عليه القاضي أبو الوليد علم الأصول وقد نقل عنه في كتابه الذي معنا كثيراً ، مما يدل على تأثره به واعتباره بأرائه .

(1) انظر عبر الذهبي (3/ 179) .

(2) انظر الصلة (ص/ 436) والمبارك (2/ 802) .

وقد ذكر ابن بسام - عند حديثه عن الباجي - في الذخيرة قال :
 « ودخل بغداد والحرمان قد كساه سراويل ورماه بطير أبايل ، وقاضي
 قضاتها السمناني ناصح الدين وتاج الإسلام : يباري القطر ، ويحلي ديباج
 الفقر ، فقلده معهود تحفيه ، وسقاه ماء أمانيه ونبهه من نوم فاقته ، وطيبه
 بجود أسرع في إفاقته ، واشتمل عليه اشتمالاً مع صون ماء وجهه عن
 إراقته ، وأناله ما أحسبه ، والله وأكسبه ، فاقتصر على نداءه ، واهتصر أفنان
 جنانه » (1).

ومما يدل على صحة ما قاله ابن بسام ما جاء من مدحه له بقصيدة
 منها :

حَيْثُ التَّقْتُ ظِيَّةُ السَّمَاةِ وَالْعُلَا وَرَسَتْ قَوَاعِدُهُ وَحَلَّ الْمُقَوِّدُ
 فَجَنَابُهُ لَا يُسْتَبَاحُ وَجَارُهُ لَا يَهْتَضَامُ وَتَبْعُهُ لَا يَقْصَدُ
 عَالِي مَحَلِّ النَّارِ فِي كَلْبِ الشِّتَا وَيَا لِحَضِيضٍ لَغَيْرِهِ مُسْتَوْقَدُ
 هَذَا الشُّهَابُ الْمُسْتَضَاءُ بِنُورِهِ عَلَّمَ الْهُدَى هَذَا الْإِمَامُ الْأَوْحَدُ (2)

وقد تقدمت القصيدة كاملة في الحديث عن أدبه .

سمع السمناني من نصر بن أحمد بن الخليل المرجي الموصلي
 والدارقطني ، وغيرهما . سمع منه أبو بكر الخطيب .

له مؤلفات قيمة في الفقه والأصول توفي سنة 444 هـ (3).

(1) انظر القسم الثاني المجلد الأول (ص / 155) .

(2) انظر المصدر السابق .

(3) انظر ترجمته في الباب (2 / 141) وتبيين كذب المفتري (ص / 259) والجواهر
 المضية (2 / 121) والأعلام (6 / 206) وشرح الزرقاني على المواهب (2 / 198)
 وانظر ترتيب المذكر (4 / 804) .

11 - ابن عمروس :

هو الفقيه المالكي الصالح الورع التقى الزاهد : أبو الفضل محمد بن عبد الله بن أحمد بن عمروس البزار البغدادي ، هذا الذي ذكره الخطيب البغدادي في تاريخ البغداديين ، وسماه الباجي في كتابه فرق الفقهاء : عبيد الله ، ذكر ذلك القاضي عياض في المدارك (ص/763) قال «والأول أثبت وأصح» (1) .

ولد - رحمه الله - في رجب سنة 372 .

درس على القاضي أبي الحسن بن القصار ، والقاضي عبد الوهاب البغدادي وحمل عنهما كتبهما ، وحمل ابن أبي زيد عنه إجازة .
سمع الحديث من ابن شاهين وكتب عنه .

قال الخطيب البغدادي في حقه : «أحد الفقهاء ببغداد» (2) وذكره أبو إسحاق الشيرازي فقال : «كان فقيهاً أصولياً» (3) .

درس عليه القاضي أبو الوليد الباجي بجامع المنصور ببغداد وكان صاحب حلقة المالكيين به . وقال في حقه : فقيه صالح ، وحدث عنه هو وأبو بكر الخطيب .

كان - رحمه الله - ثقة ديناً مشهوراً ، إليه انتهت الفتوى في الفقه بمذهب مالك ببغداد .

له تعليق حسن في الخلاف ومقدمة حسنة في أصول الفقه .

(1) المدارك (2/763) .

(2) انظر المصدر السابق (2/762) .

(3) المدارك (2/763) .

توفي - رحمه الله - سنة 452⁽¹⁾.

12 - الدامغاني

هو الفقيه الحنفي أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد الدامغاني .
نسبة إلى مدينة « دامغان » ببلاد « قرمس » .

كانت ولادته بالدامغان سنة 400 .

تفقه على أبي عبد الله الصيمري ببغداد ، وسمع الحديث من أبي
عبد الله محمد بن علي الصوري .

روى عنه عبد الوهاب الأنماطي وغيره .

درس عليه أبو الوليد ببغداد ، وكان من الأئمة الأعلام في مذهب
أبي حنيفة - رحمه الله - وحذاق المناظرين من أقران الشيخ أبي إسحاق
الشيرازي ، وبنبيه شيخه أبو عبد الله الحسين بن علي الصيمري في
مناظرة فحول العلماء .

روي القاضي أبو الوليد الباجي : أنه في وفاة زوجة الشيخ أبي
الطيب الطبري ، كان الناس مجتمعين لتسليته بالمسجد الذي يدرس فيه ،
وكان من جملة الحاضرين أبو عبد الله الصيمري رئيس الحنفية في وقته
فطلب الحاضرون من الشيخين الحديث في مسألة فقهية ينقلها الناس
عنهما ، فأجاب الطبري ، وقال الصيمري : « من كان له تلميذ مثل أبي
عبد الله لا يخرج إلى الكلام ، وهاهو حاضر ، من أراد أن يكلمه
فليفعل » .

فأناب عند ذلك الشيخ أبو الطيب تلميذه أبا إسحاق الشيرازي

(1) ترجمته في الملاك (2/ 762 — 63) والديباج (ص/ 273) وشجرة النور
(ص/ 105).

وجرت بينهما المناظرة⁽¹⁾.

توفي أبو عبد الله - رحمه الله - ببغداد سنة 478⁽²⁾.

13 - محمد بن الوليد :

هو أبو بكر محمد بن الوليد بن سعد بن بكر الأنصاري الأندلسي .

أصله من مدينة «قرمونة» ببلاد الأندلس .

سمع بالأندلس من ابن ثابت وأبي جعفر بن عون ، وأبي الحسن بن السماك .

رحل إلى المشرق فسمع من أبي ذر الهروي بمكة ، وسمع من أبي العباس الرازي وابنه وغيرهم .

استقر بمصر وبها أخذ عنه القاضي أبو الوليد الباجي وقال فيه :
شيخ صالح ثقة مصحح لكتبه كثير الرواية⁽³⁾.

14 - ابن حموش :

هو الفقيه المالكي أبو محمد مكّي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي .

أصله من القيروان وبها ولد سنة 355 .

نشأ بالقيروان وبها أخذ عن أبي محمد بن أبي زيد ، وأبي الحسن القابسي وأبي عبد الله الفراء اللغوي .

(1) انظر هذه المناظرة في طبقات ابن السبكي (4 / 245 - 256) .

(2) ترجمته في اللباب (1 / 486) وتاريخ بغداد (3 / 109) والجواهر المضيئة (2 / 92) والفوائد البهية (ص / 182) والمنظم (9 / 22) وتاريخ ابن الأثير (10 / 54) .

(3) ترجمته في ترتيب المدارك (4 / 700) وانظر الصلة (ص / 77) .

رحل إلى مصر سنة 377 وبها أخذ علم القراءات على أبي الطيب عبد المنعم بن عبيدة بن غلبون الحلبي نزيل مصر ، ولقي بها ابن الأذفوي . ثم رجع إلى بلده سنة 383 واستمر بها يقرئ إلى سنة 387 .

وفي سنة 387 رحل إلى مكة وبقي بها إلى سنة 390 حج فيها أربع حجج متوالية ، وسمع من : أبي القاسم السقطي ، وأبي الفضل بن أحمد بن عمران الهروي ، وأبي الحسن المطوعي . ثم رجع إلى بلده سنة 392 .

وفي سنة 393 رحل إلى الأندلس فدخل قرطبة ونزل جامع « النخيلة » عند باب العطارين ، ثم نقله المظفر بن أبي عامر إلى المسجد الجامع فجلس للإقراء ، وبه أخذ عنه القاضي أبو الوليد الباجي .

كان رحمه الله حافظاً لكثير من العلوم ورعا تقيا مجاب الدعوة له مؤلفات قيمة تدل على غزارة علمه وجلال قدره منها : « الهداية إلى بلوغ النهاية » في معاني القرآن سبعون جزءاً ، و « منتخب الحجة » لأبي علي الفارسي ثلاثون جزءاً . و « التبصرة » في القراءات خمسة أجزاء ، والموجز في القراءات جزءان . و « المأثور عن مالك في أحكام القرآن وتفسيره » عشرة أجزاء ، وكتاب « الرعاية لتجويد القراءة » أربعة أجزاء ، وكتاب اختصار أحكام القرآن أربعة أجزاء ، وكتاب « الكشف عن وجوه القراءات وعللها » وكتاب « الإيجاز في ناسخ القرآن ومنسوخه » جزء ، وكتاب « إيجاب الجزاء على قاتل الصيد في الحرم خطأ » على مذهب الإمام مالك ، وكتاب « مشكل المعاني والتفسير » خمسة عشر جزءاً وغير ذلك من المؤلفات القيمة النافعة .

توفي رحمه الله سنة 437(1) .

(1) ترجمته في الوفيات (5/ 274) وترتيب الملوك (4/ 737) وشجرة النور (ص / 107) والصلة (ص / 601) والديباج (ص / 346) والعبر (3/ 187) وأنبأ الرواة (3/ 313) وغيرها .

15 - ابن مغيث :

هو أبو الوليد يونس بن عبد الله بن مغيث المعروف بابن الصَّفار .
من أهل قرطبة وبها ولد سنة 338 .

نشأ في طلب العلم ، فسمع من ابن زرب وابن أبي زمنين ،
وزكريا بن بطلال وعبد الرحمن بن أحمد بن بقي بن مخلد وابن القوطية
وغيرهم .

تولى في دولة بني عامر الصلاة والخطبة بالمسجد الجامع وقضاء
الجماعة بقرطبة وجلس للتدريس بجامعها ، وفيه أخذ عنه القاضي أبو
الوليد . وقال عنه : « هو مشهور بالعلم » (1) .

كان - رحمه الله - متقدماً بين الفقهاء والأدباء .

قال فيه ابن حيان : « كان يونس من أكابر أصحاب ابن زرب
المتقدمين في بسط العلم ، وسعة الرواية ، وجودة الخطابة وبراعة الشعر ،
وأخر الخطباء المعدودين ، وأسند من بقى من المحدثين ، وأوسعهم
جمعاً وأعلامهم سنداً » (2) .

من مؤلفاته : كتاب الموعب تفسير الموطأ ، وجمع مسائل ابن
زرب وله مؤلفات في الزهد .

توفي رحمه الله سنة 429 (3) .

(1) انظر المدارك (4 / 740) .

(2) انظر المصدر السابق .

(3) ترجمته في تاريخ قضاة الأندلس (ص / 95 - 96) والمدارك (2 / 739) والصلة
(ص / 684) وشجرة النور (ص / 112) والديباج (ص / 360) .

المطلب الثاني

في أقرانه

كما أن للشيخ أثراً في حياة تلميذه ، كذلك للقرين أثر في حياة قرينه ، لاسيما في العصور الأولى التي كان فيها أهل العلم يتنافسون في البحث والتحصيل ، والتأليف والتدوين . وقديماً قيل :

«عَنِ الْمَرْءِ لَا تَسْأَلُ وَسَلَّ عَنْ قَرِينِهِ فَكُلُّ قَرِينٍ بِالمُقَارِنِ يَقْتُلِي»

لهذا كان التعريف بأقران الشخص تعريفاً بأثر من الآثار التي أثرت في تكوينه العلمي ، ونبوغه الفكري .

وإن التعريف بأقران أبي الوليد الباجي تعريفاً كاملاً يستدعي كتابة مجلدات لأن كل واحد منهم يصلح لأن يكون موضوع رسالة ضخمة تنوء بحملها السواعد القوية ، إذ أنه عاصر أقطاب العلم ، ونجوم المعرفة الذين يشار إليهم بالبنان ، ويتحدث بفضلهم على مرور العصور والأزمان .

فمن هؤلاء السادة :

1 - الخطيب البغدادي :

فهو أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، المولود - رحمه الله - سنة 392 .

نشأ بقرية «أدريجان» بالعراق ، وكان والده يخطب بجامعها فنشأ تنشئة دينية صالحة ، غرس في نفسه حب الفضيلة وحثه على سماع الحديث صغيراً ، فجلس لسماعه وسنه أحد عشر سنة .

سمع من أبي عمر بن مهدي الفارسي ، وأبي الحسن بن زرقية ، وأبي الفتح بن أبي الفوارس ، وهلال الحفار ، وغيرهم .

ثم رحل إلى البصرة وهو ابن عشرين سنة فسمع بها من أبي عمر الهاشمي وغيره .

ثم رحل إلى نيسابور فسمع بها من أبي بكر الحيري ، وأبي حازم العبدوي وغيرهما .

وسمع بأصبهان من أبي نعيم الحافظ .

وسمع بالدينور والري والكوفة ، وهمذان .

ثم دخل دمشق سنة 445 في طريقه إلى بيت الله الحرام فسمع بها من خلق كثير .

سمع منه أبو بكر البرقاني ، وأبو القاسم الأزهري وهما شيوخه .
وعبد العزيز بن أحمد الكتاني وهو من أقرانه .

تذبح مع القاضي أبو الوليد الباجي فسمع كل منهما من صاحبه .

من تلاميذه علي بن هبة الله المعروف بابن مأكولا ، وأبو بكر الطرطوشي وعبد الله بن أحمد السمرقندي ومحمد بن مرزوق الزعفراني ، وأبو بكر بن الخاضبة ومن لا يحصى كثرة .

كان - رحمه الله - متفوقاً في الحديث وعلومه معرفة وحفظاً ،
واتقاناً وضبطاً ، تفننا في أسانيده ، وعلماً بصحيحه من سقيم .

روي أنه حضر درس الشيخ أبي إسحاق الشيرازي فروي الشيخ
حديث من رواية بحر بن كثير السقاء ، ثم قال للخطيب : ما تقول فيه ؟

فقال : إن أذنت لي ذكرت حاله ، فأذن له الشيخ واعتدل في جلسته
كهية التلميذ أمام أستاذه والخطيب يتكلم في ذلك ، فلما فرغ ، قال

الشيخ أبو إسحاق هذا دارقطني عهدنا⁽¹⁾.

وحكي أن بعض اليهود أخرج كتاباً ، وادعى أنه كتاب رسول الله - ﷺ - بإسقاط الجزية على أهل خيبر وفيه شهادات الصحابة - رضي الله عنهم - وذكر أن خط علي فيه ، فلما عرض على الخطيب وتأمله ، قال : هذا باطل وزور ، لأن فيه شهادة معاوية ، وهو أسلم عام الفتح ، وخير فتحت قبل ذلك ، ولم يكن مسلماً في ذلك الوقت ، ولا حضر ما جرى ، وفيه شهادة سعد بن معاذ ومات في بني قريظة بسهم أصابه في أكحله يوم الخندق ، وذلك قبل فتح خيبر⁽²⁾.

لم يكن علم الخطيب مقتصراً على الحديث بل كان فقيهاً محققاً ، مؤرخاً ثقة ، أديباً بارعاً .

درس الفقه على أبي الطيب الطبري ، وأبي الحسن المحاملي ، وأبي نصر بن الصباغ ، فكان - رحمه الله - بحرراً لا ساحل له في جميع العلوم ، مع تواضع جم ، وأدب رفيع وزهد في الدنيا .

روي عن أبي الفضل بن عمر النسوي أنه قال : « كنت في جامع صور عند الخطيب ، فدخل عليه بعض العلوية وفي كفه دنانير ، وقال للخطيب : فلان يسلم عليك ويقول لك : اصرف هذا في بعض مهماتك .

فقال الخطيب لا حاجة لي فيه ، وقطب وجهه .

فقال العلوي : لعلك تستقله ، ونفص كفه على سجادة الخطيب ، فطرح الدنانير عليها ، وقال : هذه ثلاثمائة دينار ، فقام الخطيب محمراً

(1) انظر طبقات الشافعية (4/ 35) .

(2) انظر طبقات بن السبكي (4/ 35) .

وجهه وأخذ السجادة فصبب الدنانير على الأرض وخرج من المسجد»⁽¹⁾. ولما مرض استأذن الحاكم في توزيع تركته على الفقراء فأذن له ففرقها عليهم ، وإنما استأذنه في ذلك لأنه لا وارث له ، والحق في ثروته لبيت المال . وأوقف جميع كتبه على المسلمين وقد كانت ستون مصنفاً في علوم مختلفة ، تدل على غزارة علمه ، وجلال قدره ، ولو لم يكن له إلا تاريخ بغداد لكفاه شرفاً .

توفي - رحمه الله - سنة 462 ودفن بمقبرة باب حرب ببغداد بجوار قبر بشر الحافي⁽²⁾ .

2 - ابن حزم :

هو الفيلسوف الكبير ، والعالم الشهير ، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد ، مولى يزيد بن أبي سفيان .

أصل آبائه الأذنين من قرية « صفت ليشم » من إقليم « لبله » أول من دخل من أجداده الأندلس : جده خلف .

سكن والده قرطبة ، وبها ولد - أبو محمد - سنة 384 وفيها نشأ تحت رعاية والده الذي كان وزيراً للمنصور بن أبي عامر وابنه الحكم ، وكان من أهل العلم والنباهة ، فنشأ تنشئة صالحة وهيأه لأعلى المناصب ، وأشرف المراتب ، وحبب إليه دراسة الأدب نظماً ونثراً ،

(1) انظر المصدر السابق (4/ 34) .

(2) له ترجمة في طبقات السبكي (4/ 29) والنهاية (12/ 101) ووفيات الأعيان (1/ 92) وتهذيب ابن عساكر (1/ 398) وتذكرة الحفاظ (3/ 1135) وشنرات الذهب (3/ 311) وطبقات بن هداية (ص/ 164) وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص/ 435) .

وحثه على طلب العلوم صغيراً ، فنال منها حظاً وافياً .

تولى الوزارة لعبد الرحمن بن هشام بن عبد الجبار بن عبد الرحمن الناصر ، الذي تولى الخلافة بقرطبة في زمن الفتنة سنة 414⁽¹⁾ .

لم يطل عهد ابن حزم في الوزارة بل تخلى عنها اختياراً ، وتفرغ للبحث والتأليف ، وجمع السنن والآثار حتى أصبح من أعلام الأندلس المشهورين .

نبغ في الأدب واللغة والأصول والفقه ، والمنطق وغير ذلك من أنواع العلوم .

ولكن رغم فضل ابن حزم وتوفقه العلمي ، فإنه عرف بحدة لسانه ، وتشنيعه على الأئمة وأهل الفضل لعدم موافقتهم لرأيه والسير وراء أهوائه .

وسبب ذلك : أنه ترك المذهب الشافعي واتبع مذهب داود بن علي الظاهري ، وأفرط في القول بظاهر النصوص ، وأنكر القياس وتعليل الأحكام ، فخالف بذلك إجماع العلماء ، وقال بظاهريات أشاعها في بلاد الأندلس ، وحماها بحدة لسانه وقوة بيانه ، فلم يستطع علماء الأندلس إبطالها ، لعدم معرفتهم بطرق الجدل والمناظرة ، فتبعه العامة ، واغتر بأقواله من لم يكن له تحصيل علمي فذاع بينهم صيته ، ولمع في سماء الأندلس نجمه .

ولما قدم أبو الوليد الباجي من المشرق ، وذكر له العلماء ما عليه حال ابن حزم وما يقول به من إبطال القياس وفساد التعليل فذهب إليه في مدينة (ميروقة) وجرت بينهما مناظرات كانت سبباً في خروجه منها وتبين الناس ما في بعض أقواله من الزيف والضلال ، وقد أثبت الباجي

(1) انظر المعجب (ص/ 105) .

بعض هذه المناظرات في كتابه « فرق الفقهاء » (1).

جمع ما دار بينهما من المناظرات في مجلدين ضخمين ، ذكر لي الشيخ إبراهيم الكناني رئيس قسم المخطوطات بالخزانة العامة بالرباط : عندما كنت بالمغرب - أن الأستاذ محمد بن إبراهيم صاحب تحرير صحيفة بالمدينة المنورة ، ذكر له أن هذه المناظرات توجد عند ابن الشيخ التنبكتي بمكة .

وعندما قدمت إلى القاهرة ، وتقابلت مع الدكتور عبد الله الزائد - الذي كان يحضر رسالة - في ذاك الوقت - في ابن حزم . ذكرت له ما قاله لي الشيخ الكناني ، فأرسل للبحث عنها ، وبعد مدة أخبرني بأنها موجودة عند أبي تراب الظاهري ، الموظف بالإذاعة السعودية بجدة ، وأنه امتنع من تسليمها له .

ترك ابن حزم - رحمه الله - أثراً علمية نافعة لها قيمتها العلمية في المكتبة الإسلامية ، تدل على جلال قدره ، وعلو منزلته فمن ذلك : الإحكام في أصول الأحكام ، والمحلى وغيرهما من الكتب القيمة النافعة .

لم تكن لابن حزم رحلة إلى المشرق ، وإنما أخذ علومه في بلاد الأندلس وفي ذلك يقول :

أَنَا الشَّمْسُ فِي جَوِّ الْعُلُومِ مُنِيرَةٌ وَلَكِنَّ عَيْيَ أَنْ مَطْلَعِي الْغَرْبُ
وَكُوْنِي مِنْ جَانِبِ الشَّرْقِ طَالِعٌ لَجَدَّ عَلَيَّ مَا ضَاعَ مِنْ ذِكْرِي النَّهْبُ
وَلِي نَحْوُ أَكْثَافِ الْعِرَاقِ صَبَابَةٌ وَلَا غَرَوُ أَنْ يَسْتَوْحِشَ الْكِلْفُ الصَّبُّ

إلى آخر ما جاء في قصيدته التي تفيض شوقاً وحنيناً إلى بلاد

العراق التي كانت مهد العلم في المشرق الإسلامي .

توفي - رحمه الله - سنة 456⁽¹⁾.

3 - ابن عبد البر

هو العالم الكبير ، والمحدث الشهير الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر التَّمْرِي نسبة إلى النمر بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دعمى بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار ، فهو عربي أصيل⁽²⁾.

ولد - رحمه الله - بمدينة قرطبة بالأندلس سنة 368 حدث عنه بذلك طاهر بن مفوز قال : « أراينه أبو عمر بخط والده عبد الله » .

نشأ أبو عمر بقرطبة ، وكانت يومئذ مدينة العلم والفضل والحضارة والمجد ، مقر أكابر العلماء ، وقبله الدارسين يقصدها أهل العلم من كل مكان لما كان عليه أهلها من توقير العلماء وإكرام جوارهم وقضاء حوائجهم ، فأخذ بها عن : خلف بن القاسم بن سهل بن الدباغ الأندلسي المتوفى سنة 393 وعبد الوارث بن سفيان حبرون ، وعبد الله بن محمد بن عبد المؤمن المتوفى سنة 290 ، وأبو عبد الله محمد بن عبد الملك بن صيفون الرصافي ، والحسين بن عبد الله بن يعقوب البيجاني وغيرهم من جهابذة العلماء .

لم يرحل أبو عمر إلى المشرق الإسلامي ، وإنما تنقل في أرجاء

(1) ترجمته في طبقات الحفاظ للسيوطي (ص / 436) والمعجب (ص / 92) ووفيات الأعيان (3 / 325) ونفح الطيب (2 / 77) وتذكرة الحفاظ (3 / 1146) والعبر (3 / 293) وشذرات الذهب (3 / 299) والمغرب (1 / 354) وفي كتاب ابن حزم الظاهري للشيخ محمد أبي زهرة دراسة وافية عن حياته .

(2) الباب (3 / 326) .

بلاد الأندلس سكن «دانية» و «بلنسية» وتولى قضاء «أشبونة» .

أخذ عن أبي عمر - رحمه الله - الحافظ أبو علي الغساني ، وأبو علي الصدفي ، وأبو عبد الله الحميدي و سفيان بن العاص ، وغيرهم . وبعد رجوع الباجي من المشرق تدبج معه ، فأخذ كل منهما عن صاحبه .

لقد بلغ ابن عبد البر درجة من المعرفة بعلم الحديث ، لم يبلغها غيره من علماء الأندلس ، حتى أصبح يطلق عليه حافظ المغرب كما يطلق على الخطيب البغدادي حافظ المشرق ، مع ذلك فقد كان فقيهاً محققاً أديباً شاعراً له قصائد عصماء . فمن شعره يباهي بالعلم ويحض على طلبه .

إِذَا فَاخَرْتُ فَأَفْخَرُ بِالْعُلُومِ وَضَعُ مَا كَانَ مِنْ عَظَمِ رَمِيمٍ
فَكَمْ أَمْسَيْتُ مُطَرِّحاً بِجَهْلٍ وَعِلْمِي حَلَّ بِي بَيْنَ النُّجُومِ
وَكَاثِنٌ مِنْ وَزِيرٍ سَارَ تَحْوِي فَلَا زَمَنِي مُلَازِمَةُ الْغَرِيمِ
وَكَمْ أَقْبَلْتُ مُتَّبِداً مُهَاباً فَقَامَ إِلَيَّ مِنْ مَلِكٍ عَظِيمٍ
وَرَكِبَ سَارَ فِي شَرْقٍ وَغَرْبٍ بِذِكْرِي مِثْلَ عَرَفٍ فِي نَسِيمٍ⁽¹⁾

حقاً لقد تناقل أهل عصره ذكره ، ولا زال ينقله الخلف عن السلف ما دام في العالم من يقرأ آثاره العلمية النافعة . وهي كثيرة جداً منها : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد سبعون جزءاً يقوم الآن بتحقيقه الأستاذان : مصطفى بن أحمد العلوي ، ومحمد بن عبد الكبير البكري وقد أخرجاً منه أربعة أجزاء من مدة سنتين - حقق الله جهودهما - .

(1) انظر مقدمة التمهيد (1 / يد) .

ومنها الاستذكار ، ومنها جامع بيان العلم وفضله ، ومنها الاستيعاب ومنها : كتاب بهجة المجالس وغيرها من الكتب القيمة التي أحيت ذكره وخلدت مجده .

توفي - رحمه الله وطيب ثراه - بمدينة شاطبة سنة 463 بعد أن عاش 95 سنة قضاها في خدمة حديث رسول الله - ﷺ - أخذاً وعطاء تدويناً وتأليفاً⁽¹⁾ .

(1) ترجمته في : ترتيب الملاك (2/ 808) ووفيات الأعيان (7/ 66) ، والصلة (ص / 677) وطبقات الحافظ للسيوطي (ص / 432) والديباج (ص / 357) وتذكرة الحفاظ (3/ 1128) وشذرات الذهب (3/ 314) والعبر (3/ 355) وشجرة النور (ص / 119) وانظر الباب (3/ 326) .

المطلب الثالث

في تلاميذه

تمهيد :

التلميذ أثر من آثار الشيخ وغرس من غراسه المثمرة ، يحيى ذكره ، وينشر علمه : لذلك كان التعريف به من الأدلة التي يستدل بها على منزلة شيخه العلمية ومكانته الاجتماعية ، لاسيما في العصور الأولى التي كان فيها طالب العلم حراً طليقاً لا يربطه في طلب العلم قانون ، ولا يقيد حريته نظام ، يختار من الشيوخ من يطمئن لدينه وخلقه ، ويشق بعلمه وفهمه ، يشد إليه الرحال ، وينفق في سبيل الوصول إليه للتلقي عنه كل مرتخص وغال ، لهذا نرى الشيوخ متفاوتين في كثرة التلاميذ وقتلهم ، فبقدر ما يكون عليه الشيخ من الصفاة الحميدة ، والخصال السنية : يكون إقبال الطلبة عليه لأخذ العلم عنه ، والتأسي بما يكون عليه من صفات الجلال والكمال .

وقد كان القاضي أبو الوليد الباجي ممن أجمع أهل عصره على جلال قدره علماً وفضلاً ، ديناً وخلقاً ، فتوافد عليه طلاب العلم ورواد المعرفة للاعتراف من فيض علمه ، والارتواء من نمير معرفته . فكان - رحمه الله - يقابلهم بصدر رحب وخلق كريم ، فأثر في نفوسهم بعلمه وخلقه ، فكانوا خير خلف لأفضل سلف ، وهم خلق كثير وجم غفير ، أذكر في هذا المطلب منهم من تيسرت لي الترجمة له لتبين من خلال ذلك تأثيره في تلاميذه فمن هؤلاء :

1 . أبو القاسم أحمد بن إبراهيم بن محمد

المعروف بابن أبي ليلى من أهل « مِرْسِيَّة » من بلاد الأندلس مولده

كان - رحمه الله - عالماً بالأحكام وعقد الشروط بصيراً بالفتوى .

قال ابن بشكوال : كتب إلينا بإجازة ما رواه بخطه ، تولى القضاء بمدينة « شلب » في بلاد الأندلس وبها توفي فجأة سنة 514⁽¹⁾ .

2. أبو القاسم أحمد بن سليمان بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي الباجي الأندلسي « ابنه » .

كان - رحمه الله - عالماً فاضلاً متبحراً في علم الأصول والخلاف ، جلس للدرس مكان أبيه بعد وفاته وكان قد أذن له قبل وفاته في إصلاح كتبه الأصولية فتنبعا وأصلحها ، وأخذ عنه العلم بالأندلس جلة من تلاميذ أبيه كابي علي الصدي ، وأبي علي الغساني .

رحل إلى المشرق ودخل بغداد وأقام بها نحو سنتين ، ثم تحول إلى البصرة ، ثم استقر بإحدى جزر اليمن ، ثم حج ، وبعد منصرفه من الحج توفي بجدة سنة 493 .

من مؤلفاته : معيار النظر ، وسر النظر : في أصول الفقه ، والبرهان على أن أول الواجبات الإيمان وغير ذلك من المؤلفات النافعة القيمة⁽²⁾ .

3. أبو جعفر أحمد بن علي بن غزلون الأموي

من أهل مدينة (تطيلة) بالأندلس .

قال ابن بشكوال في الصلة : « روي عن القاضي سليمان بن خلف الباجي ، وهو معدود في كبار أصحابه وكان⁽³⁾ من أهل الحفظ والذكاء » .

(1) انظر ترجمته في الصلة (ص / 75) والديباج (ص / 44) .

(2) انظر ترجمته في الديباج (ص / 40) وشجرة النور (ص / 121) والصلة (ص / 71) .

(3) انظر الصلة (ص / 77) .

توفي سنة 520 و قيل 524 .

4. أبو العباس أحمد بن عبد الملك بن موسى بن عبد الملك بن أبي حمزة الأندلسي .

كان من بيت علم وأصالة ، وحسب وجلالة ، ومحدثاً راوية ، فقيهاً حافظاً ، ماهراً في علم العربية ، ذاكرةً للآداب ، مشرفاً على علم التاريخ .
أخذ عن الباقي ، وأبي هشام أحمد بن وضاح ، وسمع من لفظ أبي الحسن بن خلف بن بطلال شرحه صحيح البخاري ، وأجاز له أبو العباس بن عمر العذري ، وأبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر .
توفي - رحمه الله - سنة 533(1) .

5. أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني ، الجياني الأندلسي .
فالغساني نسبة إلى قبيلة غسان وهي قبيلة كبيرة باليمن ، وأما الجياني بفتح الجيم وتشديد الياء : فنسبة إلى مدينة « جيان » بالأندلس .
كان إماماً في الحديث رأس فيه أهل عصره ، وحاز قصب السبق على جميع أقرانه لمعرفة بصحيحه من سقيمه ولغته ، برع في إتقانه وضبطه ، حتى أنه لم يكن في عصره أتقن منه .

رحل إليه أهل العلم من كل قطر للأخذ عنه والسماع منه . ولم يكن له رحلة إلى المشرق ، وإنما كانت دراسته على شيوخ الأندلس فأخذ عن الباقي ولزمه مدة طويلة وعن ابن عبد البر وابن الحذاء وأبي العباس العذري وحاتم الطرابلسي وأبي عبد الله بن عتاب .

حدث عنه القاضي عياض وأجازه ، وأبي عبد الله بن فرحون ،

(1) انظر ترجمته في الديباج (ص / 51) .

وأبي الحسن بن هذيل ، وغيرهم كثير .

كان - رحمه الله - من جهابذة المحدثين ، وكبار العلماء المسندين حسن الحفظ جيد الضبط ، له معرفة بالغريب والشعر والأنساب .

من مؤلفاته : « تقييد المهمل وتمييز المشكل » في جزأين ضبط فيه كل لفظ يقع فيه اللبس من رجال الصحيحين ، وله تأليف في تسمية شيوخ أبي داود ، وتأليف في شيوخ النسائي ، وتأليف في قوله عليه السلام : « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق إلخ » .

كان مولده سنة 427 وتوفي سنة 498⁽¹⁾.

6. أبو علي الحين بن محمد بن فيرة بن حيون بن سكرة الصديفي

نسبة إلى قبيلة باليمن اسمها « الصدف » بطن من بطون حمير سموا باسم جدهم الأعلى صدف بن سهل بن عمرو بن قيس .

روي على الباجي « بَسْرُقْ سَطَّة » وأخذ عن أبي محمد بن عبد الله بن محمد بن إسماعيل ، وسمع « بيلنسية » من أبي العباس العذري وبالمرية من أبي عبد الله محمد بن سعدون المَقْرِي .

رحل إلى المشرق سنة 481 وحج من عامه ولقي بمكة أبا عبد الله الحسين بن علي الطبري ، وأبا بكر الطرطوشي وغيرهما . ثم أتى إلى البصرة فلقي بها أبا يعلي المالكي ، وأبا العباس الجرجاني وأبا القاسم بن شعبة وغيرهم .

وخرج إلى بغداد فسمع بواسطة من أبي المعالي محمد بن

(1) انظر ترجمته في شجرة النور (ص/ 123) وبغية الملتبس (ص/ 249) وتذكرة الحفاظ (3/ 1233) ووفيات الأعيان (2/ 180) والديباج (ص/ 105) والصلة (ص/ 144) وانظر الباب (2/ 381) و (1/ 320) .

عبد السلام الأصبهاني وغيره .

دخل بغداد في جمادى الآخرة 482 فأطال المقام بها خمس سنين كاملة — وهي يومئذ مهد العلم وقبلة الدارسين بالمشرق الإسلامي — فسمع بها من : أبي الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون - مسند بغداد في وقته - وأبي الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي ، وغيرهم من أئمة بغداد .

وفي جمادى الآخرة سنة 487 رحل إلى دمشق فسمع فيها من أبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي وأبي الفرج سهل بن بشر الأسفرائيني وغيرهما .

دخل مصر وبها سمع من القاضي الحسن بن علي الخلعي ، وأبي العباس أحمد بن إبراهيم الرازي .

دخل الإسكندرية وبها سمع من : أبي القاسم مهدي بن يونس الوراق ، وأبي القاسم شعيب بن سعيد وغيرهما .

بعد هذه الرحلة الطويلة التي جاب فيها بلاد المشرق العربي باحثاً عن العلم في مظانه آخذاً له على فحول العلماء وجهابذة المحدثين : رجع إلى بلاد الأندلس سنة 490 وقصد مدينة « مرسية » فاستوطنها وجلس للدرس بمسجدها ، فتوافد عليه طلاب العلم ورواد المعرفة من أنحاء بلاد الأندلس للأخذ عنه والسماع منه .

كان - رحمه الله - عالماً بالحديث وطرقه ، عارفاً بعلومه وأسماء رجاله ونقلته ، بصيراً بالمعدلين منهم والمجرحين ، حافظاً لمصنفات الحديث ، ذاكرة لمتونها وأسانيدها جيد الضبط حسن الحفظ .

قال القاضي عياض : « قال بن سكرة لبعض الفقهاء : « خذ

الصحيح فاذكر أي متن أردت ، أذكر لك سنده ، أو أي سند أردت أذكر لك متنه .

كتب بيده صحيح البخاري من رواية الباجي عن أبي ذر الهروي .
كان أبو علي الصدفي إلى جانب علمه عاملاً متواضعاً ، حليماً وقوراً زاهداً في الدنيا متقللاً منها ، تولى القضاء « بمرسية » مدة بسيطة ثم طلب إعفائه فأعفي ، وتفرغ لنشر العلم بين أهله ، وقد اعتمد عليه القاضي عياض ، والقاضي أبو محمد بن عيسى ، وأبو علي بن سهل ، وأجاز بن بشكوال وأبا الطاهر السلفي .

كان - رحمه الله - محباً لأهل الحديث معظماً لهم مدافعاً عنهم ، فمن قوله في ذلك :

قُلْ لِمَنْ يَنْكُرُ الْحَدِيثَ وَأَضْحَى عَائِباً أَهْلَهُ وَمَنْ يَدَّعِيهِ
أَبْعَلِمَ تَقُولُ هَذَا أَبْنُ لِي أَمْ بَجَهْلٍ فَالْجَهْلُ خُلِقَ السَّفِيهِ
أَيَّابُ الَّذِينَ هُمْ حَفِظُوا الدِّينَ مِنَ التُّرَهَّاتِ وَالتَّمْوِيهِ ؟
مولده سنة 452 وتوفي سنة 514(1) .

7. أبو القاسم خلف إبراهيم بن محمد القيسي(2)

من أهل « طليطلة » وسكن « دانية » روى عن القاضي أبو الوليد الباجي وعمرو المقرئ ، وكان متقناً لأحكام القرآن تالياً له مجيداً

(1) انظر ترجمته في السديج (ص/ 104) وشجرة النور (ص/ 128) والصلة (ص/ 144 - 146) وانظر الباب (2/ 236) .

(2) جاء في الباب (2/ 68) « القيسي بفتح القاف وسكون الياء بعدها سين ، هذه النسبة إلى قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل وإلى قيس بن عيلة بن مضر » وقد ذكر جماعة ممن نسبوا إلى الأول ، وجماعة ممن نسبوا إلى الثاني ، ولم يذكر صاحبنا في الفريقين .

لتجويده أقرأه للناس كثيراً .

توفي - رحمه الله - سنة 473⁽¹⁾ .

8. أبو القاسم خلف بن سليمان بن خلف بن محمد بن فتحون

من أهل «أوريولة» ببلاد الأندلس .

روى عن الباجي ، وأبي الحسن طاهر بن مفوز وغيرهما كان فقيهاً
أديباً شاعراً ، استقضى «بشاطبة» و «دانية» له كتاب في الشروط .

توفي - رحمه الله - سنة 505⁽²⁾ .

9. أبو داود سليمان بن أبي القاسم نجاح مولى هشام المؤيد

سكن «دانية» و «بلنسية» كان من جلة المقرئين وفضلائهم ،
عالمًا بأحكام القراءات ورواياتها ، وطرقها ، جيد الضبط حسن الخط ،
ثقة مأموناً فيما رواه .

روى عن أبي عمرو عثمان بن سعيد المقرئ ، وأبي عمر بن
عبد البر ، وأبي العباس العذري ، وأبي عبد الله بن سعدون وأبي شاكر
الخطيب .

وروي عنه خلق كثير وكان موصوفاً بالفضل والدين .

له مؤلفات كثيرة في معاني القرآن وغيره .

مولده سنة 413 وتوفي سنة 496⁽³⁾ .

10. أبو بحر سفيان بن العاص بن أحمد بن العاص بن عيسى بن

(1) انظر ترجمته في الصلة (ص / 171) ولم أر من ذكره غير ابن بشكوال .

(2) ترجمته في الصلة (ص / 173) .

(3) ترجم له ابن بشكوال في الصلة (ص / 203 - 204) .

عبد الكبير ابن سعيد الأسدي

أصله من « مريطر » بشرق الأندلس ، وسكن قرطبة .
 وروى عن ابن عبد البر ، وأبي العباس العذري ، وأبي الليث
 نصر بن الحسن السمرقندي وطاهر بن مفوز وغيرهم .
 وكان من أجلة العلماء وكبار الأدباء ضابطاً لكتبه ، صدوقاً في
 روايته .

قال ابن بشكوال في الصلة : (ص/230) « حدث عنه جماعة من
 شيوخنا وكبار أصحابنا واختلفت إليه فقرأت عليه وسمعت منه كثيراً من
 روايته ، وأجاز لي بخطه سائرهما غير مرة » .
 مولده سنة 440 وتوفي سنة 520(1) .

11 . أبو بكر عبد العزيز بن خلف بن عبد الله بن مدير الأزدي
 من أهل قرطبة .

روى عن أبيه وأبي العباس العذري ، وابن سعدون وغيرهم ، كان
 من أهل المعرفة والعلم والذكاء والفهم ، والنيل والفضل .
 توفي بمدينة « أركش » سنة 544(2) .

12 . أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد الخشني

نسبة إلى خشين ابن النمر ، يعرف بابن أبي جعفر من أهل
 « مرسية » بالأندلس .

روى بقرطبة عن أبي الوليد الباجي وابن عبد الله محمد بن سعدون

(1) انظر الصلة (ص / 230 - 231) .

(2) ذكره ابن بشكوال في الصلة (ص / 374) .

القروي رحل إلى المشرق لأداء فريضة الحج فسمع صحيح مسلم بن الحجاج من أبي عبد الله الحسين بن علي الطبري .

كان - رحمه الله - حافظاً للفقهِ على مذهب مالك متقدماً فيه على جميع أقرانه ، بصيراً بالفتوى ، عارفاً بالتفسير يؤخذ عنه الحديث ، انتفع طلاب العلم بصحبته وعلمه .

مولده سنة 447 وتوفي سنة 520 بمدينة « مرسية » بالأندلس⁽¹⁾.

13. أبو محمد عبد الله بن محمد بن دري التجيبي

المعروف بالرُّكْلِي - من مدينة « ركلة » ببلاد الأندلس . وإليها نسب .

قال ابن بشكوال : كان من أهل الأدب قديم الطلب سمع منه أصحابنا ووثقوه .

توفي سنة 503⁽²⁾.

14. أبو عبد الله محمد إبراهيم بن سعيد بن موسى الرعيني الأندلسي

من أهل « تطيلة » . والرعيني نسبة إلى ذي رعين من ملوك اليمن .

رحل إلى المشرق لأداء فريضة الحج فلقي أبا معشر الطبري بمكة وقرأ عليه القرآن بالروايات السبع وسمع بالإسكندرية من أبي الفتح السمرقندي وغيره ، وبعد رجوعه من رحلته سمع من القاضي أبو الوليد الباجي « بسرقسطة » بشرق بلاد الأندلس .

مولد سنة 443 توفي سنة 507⁽³⁾.

(1) ذكره ابن بشكوال في الصلة (ص / 294 - 295) وانظر الباب (1 / 446) .

(2) ذكره بن بشكوال في الصلة (ص / 391 - 392) .

(3) ترجمته في الصلة (ص / 569) وانظر الباب (2 / 31) .

15 . أبو عبد الله محمد بن سليمان بن خليفة بن عبد الواحد الأندلسي .

كان من أهل الذكاء والفهم ، والفضل والنيل مهتماً بسماع العلم من أكابر العلماء ، شرح الموطأ في أحد عشر جزءاً . وسمع منه الناس كثيراً من مؤلفاته ، فكان ثقة ضابطاً لما رواه ، تولى القضاء ببلده (مالقة) فأحسن السيرة ، وأقام العدل .
مولده سنة 410 توفي سنة 500(1) .

16 . أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن شيرين

من أهل « مجريق » بغرب الأندلس .
أخذ عنه كثيراً من روايته ومؤلفاته ، وصحبه واختص به .
كان رحمه الله من أهل العلم والمعرفة والفهم ، عالماً بالأصول والفروع .
تولى القضاء بمدينة « إشبيلية » فحمد الناس سيرته وأثنوا عليه ، ولم يزل قاضياً بها إلى أن توفي سنة 503(2) .

17 . أبو عبد الله محمد بن عبد العزيز بن أبي الخير بن علي الأنصاري

من أهل « سرقطة » .
روي عنه ببلده ، واختص به ، وكان عالماً بالفروع والأصول قارئاً للقرآن حسن الصوت به ، جميل العشرة كامل المروءة ، كثير البر بإخوانه وأصحابه .

من تلاميذه الذين أخذوا عنه : الحافظ أبو علي الغساني .

(1) ذكره بن بشكوال في الصلة (565 - 566) .

(2) ترجم له ابن بشكوال في الصلة (ص / 569) .

توفي - رحمه الله - سنة 518(1).

18. أبو بكر محمد بن عمر بن قطري الزبيدي

من أهل أشبيلية سمع منه بالأندلس ومن ابن سعدون ورحل إلى المشرق فسمع من أبي بكر الخطيب .

كان عالماً بالأصول والنحو ، أخذ عنه الناس بعد رجوعه من المشرق بأشبيلية إلى أن توفي بها سنة 511(2).

19. أبو الحسن محمد بن واجب بن عمر بن واجب القيسي

من أهل « بلنسية » بالأندلس .

روى عن أبي العباس العذري ، وأبي الليث السمرقندي .

تولى القضاء ببلاده فكان محبباً إلى أهلها رفيع القدر بينهم . قال ابن بشكوال : « كتب إلينا بإجازة ما رواه بخطه »

مولده سنة 446 وتوفي سنة 519(3).

20. أبو بكر محمد بن الوليد بن محمد بن خلف بن سليمان بن

أيوب الفهري الطرطوشي

أصله من مدينة « طرطوشة » بالأندلس ، وإليها نسب ويعرف بابن أبي رندقة(4).

ولد سنة 451 تقريباً ونشأ ببلده طرطوشة وبها درس الفرائض

(1) ترجم له ابن بشكوال في الصلة (ص / 573) .

(2) ذكره ابن بشكوال في الصلة (ص / 567) .

(3) ترجمته في الصلة (574) .

(4) بفتح الراء وسكون النون وفتح الدال والقاف . قال ابن فرحون في الديباج : (ص / 278)

« لفظة فرنجية سألت بعض الافرنج عنها ، فقال معناها : رد تعال » .

والحساب ، ثم انتقل إلى « أشبيلية » وبها درس الأدب على أبي محمد بن حزم الظاهري : ثم انتقل إلى مدينة « سرقسطة » وبها درس على الباجي مسائل الخلاف - وكان يميل لها - سمع منه الحديث ، وأجاز له .

وفي سنة 476 - بعد وفاة شيخه - سافر إلى المشرق فحج ودخل بغداد والبصرة ، فتفقه في بغداد بأبي بكر الشاشي ، وأبي أحمد الجرجاني وغيرهما من أئمة المذهب الشافعي ، وسمع بالبصرة من أبي علي التستري .

سكن الشام مدة ودرس بها فأخذ الناس عنه علماً كثيراً وبعد صيته هناك .

سكن الإسكندرية وامتحن في دولة العبيديين بالأخراج منها وألزم الفسطاط ، ومنع الناس من الأخذ عنه ، ثم عفي عنه فرجع إلى الإسكندرية وتزوج امرأة موسرة حسنت حاله بها ، ووهبت له داراً جعل أعلاها لسكناه وأسفلها مدرسة لطلبة العلم يقوم لهم بالتدريس فيها .

كان رحمه الله إماماً عالمياً عاملاً ، زاهداً ورعاً متقدماً في الفقه مذهباً وخلاقاً ، ذو نفس أبيّة ، متقللاً من الدنيا راضياً بالسير منها مجانباً للسلطان .

وهو القائل : إذا عرض لك أمران أمر دنيا وأمر أخرى ، فبادر بالأخرى يحصل لك أمر الدنيا والأخرى . وكان كثيراً ما ينشد :

إِنَّ اللَّهَ رَجَاءٌ فَطَنَّا طَلَّقُوا الدُّنْيَا وَخَافُوا الْفِتْنَا
فَكُورُوا فِيهَا فَلَمَّا عَلِمُوا أَنَّهَا لَيْسَتْ لِحَيِّ وَطَنًا
جَعَلُوهَا لُجَّةً وَاتَّخَذُوا صَالِحَ الْأَعْمَالِ فِيهَا سَفْنًا

كان رحمه الله صاحب نزهة مع طلبته يخرج معهم إلى البستان

فيقيمون الأيام المتوالية في فرحة ومذاكرة ومداعبة بما لا يقدر في كرامة أهل العلم بل يدل على سلامة صدر الشيخ وحسن خلقه .

ترك الطرطوشي آثاراً علمية قيمة تدل على نبوغه الفكري وتقدمه العلمي فمن ذلك : سراج الهدى وسراج الملوك ، وتعليقه في الخلاف وفي أصول الفقه وكتاب في البدع والمحدثات ، وكتاب في بر الوالدين وكان يفتي فيه - رحمه الله - بتحريم جبن الروم . توفي سنة 520⁽¹⁾ .

هذا قليل من كثير ، وغيض من فيض من تلاميذ القاضي أبي الوليد الباجي الذين درسوا عليه واستفادوا من علمه وكان له أكبر الأثر في حياتهم العلمية .

رحمهم الله وإياه رحمة واسعة .

(1) انظر ترجمته في السديج (ص / 276) والصلة (ص / 576) والوفيان (4 / 262) والمغرب (2 / 242) وحسن المحاضرة (1 / 192) والشنرات (4 / 62) ونفح الطيب (2 / 85) .



المبحث الثالث
في
حياته بالأندلس بعد رجوعه من المشرق

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : ثروته وصلته بالحكام .

المطلب الثاني : مناظراته .

المطلب الثالث : وفاته .

المطلب الأول

في ثروته وصلته بالحكام

1 - في سنة 439 تقريباً حنت نفس أبو الوليد الباجي إلى مسقط رأسه وموطن نشأته ، وتاقت إلى لقاء أهله وقرباته ، فقرر مغادرة المشرق الإسلامي إلى بلاد الأندلس ، بعد رحلة دامت ثلاثة عشر عاماً⁽¹⁾ تجول خلالها في مدن المشرق طالباً العلم من منابعه ، باحثاً عنه في مظانه ، متحملاً في سبيل تحصيله شغف العيش ومشاق الحياة ، حتى احتاج في سفره إلى القصد بشعره ، واستأجر نفسه مدة مقامه ببغداد لحراسة درب ، فكان يستعين بإجارته على نفقته ، وبضوئه على مطالعته⁽²⁾ .

ولما قدم الأندلس قصد إلى الجهة الشرقية منه ، فتردد بين « سرقسطة » و « بلنسية » و « دانية » وكان مقلداً في دنياه ضيقة حاله ، يضرب ورق الذهب للغزل والإنزال ، ليتحصل من ذلك على ما يسد به حاجته وتقوم به بنيته .

قال القاضي عياض : « حدثني بعض أصحابه : أنه كان حينئذ يخرج إلينا - إذا جئنا للقراءة عليه - وفي يده أثر المطرقة وصدأ العمل »⁽³⁾ .

استمر على هذه الحال يعمل بيده من أجل لقمة العيش ، حتى فشا علمه وظهرت تأليفه ، فعرف فضله وعظم جاهه ، فقربه الرؤساء وقد روه قدره ، فاستعملوه في الأمانات والقضاء⁽⁴⁾ وكان يصحبهم ، ويرسل

(1) انظر ترتيب المدارك (2 / 803) .

(2) انظر المصدر السابق (2 / 804) .

(3) المدارك (2 / 804) والديباج (ص / 220) .

(4) انظر تاريخ قضاة الأندلس (ص / 95) وترتيب المدارك (2 / 804) .

بينهم ، ويقبل جوائزهم وهم له على غاية البر والإحسان ، فاتسعت حاله وكثرت ثروته حتى مات عن مال وافر .

وقد كانت صلة الإمام الباجي برؤساء عصره سبباً في حقد بعض أهل عصره عليه ، حتى كثر القائل فيه من اجل ذلك⁽¹⁾ ، إذ أنهم يرون أن ما عليه حكام الأندلس من الشقاق والخلاف وسفك الدماء وإياحة الحرمات تستدعي الثورة عليهم والبعث عنهم .

أما الإمام الباجي فإن له نظرة في هذا الموضوع أشمل وأعمق فهو يرى أن طاعة السلطان الجائر الظالم : أرفق بالناس من الفتنة ، وانطلاق الأيدي والألسنة ، ما لم يكن في طاعته معصية الله . لأن في ذلك لزوم الجماعة واعتصام به مما قد يتعرض له من الوشاية والكيد من بعض الحاقدين الذين لا يخلو منهم زمان لاسيما في عصر ملوك الطوائف الذي كان يؤخذ فيه بالتهمة ويراق فيه الدم بالشبهة وقد جاء رأيه هذا واضحاً في وصيته لولديه حيث قال : « . . . وعليكما بطاعة من ولاه الله أمركما ، فيما لا معصية فيه لله - تعالى - فإن طاعته من أفضل ما تتمسكان به ، وتعتصمان به ممن عاداكما وإياكما والتعرض للخلاف لهما ، والقيام عليهم فإن فيه العطب العاجل والخزي الآجل ، ولو ظفرتما في خلافتكما ، ونفذتما فيما حاولتما : لكان في ذلك سبب هلاككما لما تكتسبا به من المآثم ، وتحداثه على الناس من الحوادث والعظام ، ثم من سعيتهما له ووثقتما به ، لا يقدم شيئاً على إهلاككما والراحة منكما فإنه لا يأمن أن تحدثا عليه ما أحدثما له وتهضمان بغيره كما نهضتما به . فالتزما الطاعة وملازمة الجماعة فإن السلطان الجائر الظالم ، أرفق بالناس من الفتنة وانطلاق الأيدي والألسنة »⁽²⁾ .

(1) انظر تاريخ قضاة الأندلس (ص/ 95) وترتيب المدارك (2/ 805) .

(2) انظر وصيته لولديه في ص 76 من هذا البحث .

على هذه الحال كانت صلة أبي الوليد الباجي بحكام عصره ، فهو لم يقدم عليهم متملقاً ، طالباً لما في أيديهم ، فقد رأينا أنه كان أول قلوبه الأندلس يعتمد على عمل يده ، يضرب ورق الذهب ، ويعقد الوثائق ولكنهم لما سعوا إليه وقربوه لم يتمتع ، لما يرى في ذلك من لزوم الجماعة وعدم الخروج عن الطاعة لمن أمر الله بطاعته ، بل إنه كان يرى أن قربه منهم ، ومعرفته لأحوالهم يمكنه من تقديم النصح إليهم وإرشادهم لما يجب عليهم إتباعه من اجتماع الكلمة ولم الشعث والوقوف صفاً واحداً ضد عدو الإسلام المشترك ، وقد فعل ذلك فطاف ببلاد الأندلس صائحاً منذراً من عواقب التفرق والخلاف ، مبيناً لهم خطر عدوهم عليهم ، حتى وافاه أجله وهو يطوف أقطار الأندلس محاولاً جمع كلمتهم ، وضم شتاتهم⁽¹⁾ تحت لواء كلمة الإسلام والجهاد في سبيله ضد ملك قشتاله الذي أصبح خطره يهدد البلاد الأندلسية⁽²⁾ . فبذل جهده ، واستفرغ وسعه ، وجاهد في ذلك مجاهدة كبيرة ولا عليه بعد ذلك أن يتحقق ما قصد إليه ، أو لم يتحقق ، فالأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى .

ولم تشغل القاضي أبا القاضي الوليد الباجي صلته بحكام عصره ، وتولية مناصب القضاء والأمانات ، والترسل بينهم للسعي في إصلاح ذات بينهم ، عن بت العلم ، ونشر المعرفة ، وتأليف الدواوين النفسية في الأصول والفقه والحديث والتفسير وغير ذلك من العلوم التي ألف فيها ، فقد بورك له في وقته ، فكان يجمع بين الإقراء والتأليف والعمل القضائي والسعي لإصلاح ذات البين فرحمه الله وغفر له .

(1) انظر دول الطوائف (ص / 111) والحلة السيرة (2 / 98) .

(2) انظر الحلة السيرة (2 / 98) ودول الطوائف (ص / 111) .

المطلب الثاني

في مناظراته

المناظرة في سبيل إحقاق الحق وإبطال الباطل ، وإزالة الشبه وتبيين وجه الصواب في المسألة : من الأمور التي حث عليها الدين الإسلامي ، إذا كان المناظر يقصد بمناظراته طلب الحق والدلالة عليه ، وكان من أهل العلم والمعرفة بما يناظر فيه . لهذا نجد الله سبحانه يأمر نبيه في محكم كتابه بقوله : ﴿... وَجَدِلْهُمْ بِلَاغٍ هِيَ أَحْسَنُ﴾ (1) .

وقد منع من المناظرة من لا علم له ولا تحقيق عنده ، فقال تعالى : ﴿هَآئِنَّمْ هَآؤُلَآءِ خَآجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (2) .

وقد كان الإمام الباغي سيد المناظرين في زمنه ، وإمام المحققين في عصره ، فقهياً نظاراً يجيد وضع الأدلة مواضعها ، وبصير بدفع ما يورده المخالف من الشبه التي لا تثبت أمام النظر الصحيح ، فكان يناظر - رحمه الله - في سبيل إظهار الحق وصواب الحكم ، ومدافعاً عن حوزة الدين الإسلامي ضد من لا يفهم كنه حقيقته ، وسر تعاليمه ، يندبه لذلك الرؤساء ، ويلجأ إليه العامة والعلماء . فمن مناظراته :

المناظرة الأولى مع الراهب الفرنسي

روي أن أحمد بن سليمان بن هود المتلقب بالمقتدر بالله صاحب مملكة «سرقسطة» بشرق الأندلس - الذي تولى حكمها بعد أبيه سنة 438 إلى أن توفي سنة 474⁽³⁾ وردت إليه رسالة من راهب فرنسي

(1) الآية 125 من سورة النحل .

(2) سورة آل عمران 3 / 66 وانظر القرطبي (4 / 108) .

(3) انظر دول الطوائف (ص / 282) .

يدعوه فيها إلى اعتناق الدين المسيحي ، والخروج عن الدين الإسلامي ، يحملها راهبان مسيحيان كلفا من طرف مرسلهما أن يشرحا لأحمد بن هود تعاليم الدين المسيحي ومزاياه وكان قد تكررت عليه رسائله ورسله قبل ذلك .

استقبل المقتدر الرسولين برفق وكياسة ، ولم يثر لما تضمنته رسالة الراهب من جرأة وتهجم صارخ على الدين الإسلامي ، بل لجأ إلى القاضي أبي الوليد الباجي الذي كان يعيش في كنفه « بسرقسطة » وطلب إليه أن يكتب على لسانه رداً يفند فيه ما جاء في رسالة الراهب من دعاوى ، ويبين ما تنطوي عليه هذه الدعاوى من بطلان وتناقض .

فأجابه لما طلب منه وكتب رداً مسهباً يفيض منطقاً وبلاغة ، فند فيه مزاعم الدين المسيحي بحجة قوية وبرهان واضح ، وشرح تعاليم الدين الإسلامي بعبارة واضحة مسهبة ، ودعا الراهب إلى اعتناق الإسلام ونوه له بمعجزة القرآن ، وروعته وعظمة أسلوبه وما تضمنه من الأحكام والأخبار الصادقة ، كل ذلك بعد تسفيه رأي رسولي ، وإفحامهما فيما قاما بشرحه إليه .

وإليك نص الرسالتين لتقف بنفسك على ما تضمنته كل واحدة منهما .

نص رسالة الراهب الفرنسي

إلى الصديق الحبيب الذي نؤمله أن يكون خليلاً مدانياً ، المقتدر بالله على دولة هذه الدنيا الملك الشريف من الراهب أَحَقَرُ الرهبان الراغب في الإنابة والإيمان ، بالمسيح أيشوع ابن الله سيدنا .

لما انتهى إلينا الأمير العزيز أمرك الرفيع في الدنيا ، وبصيرتك في تبين أحوالها المتغيرة : رأينا أن نراسلك وندعوك لتؤثر الملك الدائم

على الملك الزائل الفاني .

وإنك قد رأيت كتابنا إليك الذي راجعت عليه مراجعة نبيلة على حسب نظر أهل الدنيا ، ولم تكن بحسب مطلوبنا من المراجعة الروحانية ولذلك تراضى زماني بمراجعتك إذ توقعنا أن نتكلف تعباً لا نجني به ثمرة ، وحقاً إن القادر على الكل الذي اصطفى أوليائه قبل خلق العالم ، ولم يسبق في علمه هلاكهم ، قد أنار قلبك ، و أشعره للإيمان بالإله المسلم لك ، وهو الرحمن الرحيم ، الغفور الذي يهديك لمعرفته ، وليس يسعنا أن نتوانى عن الاجتهاد في تتميم هذه المصلحة بجميل معونته ، لتشارك معنا في ملكوته إن أثرت ذلك ولهذا الأمر أشخاصنا إليك من إخواننا من يورد عليك كلاماً إلا هيا على ما يوفقههم الله إليه ، ويشرحوا لديك حقيقة دين النصارى ويقرروا عندك معرفة المسيح سيدنا الذي لا ينبغي لنا الإيمان بأحد سواه ، ولا نترجى النجاة إلا به فهو الإله الذي اتخذ حجاباً على صورتنا لينقذنا بدمه الطاهر من هلكة إبليس ، ولقد كنا - أيها الملك الشريف - نريد كثيراً من هذا القول لولا ما نتوقعه من تألمك بسماعه ، وفي ذلك كله برهان الملة المسيحية وبيان جلالتها ، وإن الإحاطة بكنهها مما يعجز عنه إدراك الإنسان وملك الله تعالى أجل وأعظم من أن يدركه فهم الإنسان ، ويصل إليه بعلم الكلام ، إلا أن من آيات الله القادر على كل شيء ، أن يشرح صدر الآدميين ، ويدخل روح العلم في قلوبهم ليتمكن الإيمان من نفوسهم .

ولما كانت الدنيا من قبل معمورة بالضلال والعالم مدنساً بعبادة الأوثان : حسن عند الله القادر في آخر العهد أن يعيد الزمان جديداً ويستدرك الصلاح الذي فات العالم في آدم الوالد الأول وذلك أمر قد اهتدى إليه آباؤنا من قبل إبراهيم وإسحاق ويعقوب والأنبياء أفصحوا به من بعدهم ، وهو عهد من الله مؤكد قبل التوراة وبعد تنزيل التوراة ، أن

يكون الالتحام المقدس معلوماً ، وليس هذا مما تختص به مصاحفنا فقط ، بل هو منصوص في مصاحف اليهود والمخالفين لنا ببيان واضح ، وإن الشيطان اللعين الذي عرّض أهل هذه الدنيا للموت بحسده لآدم ، حاول تغيير هذه الملة المقدسة ، بعد إقبال الحواريين الذين هدوا أهل الأرض بالموعظة ، وبعد ظهور الشهداء الأصفياء على إيليس بالغبلة ، الذين هرقوا دماءهم في أقطار الأرض في ذات الله وفي سبيل شريعته المقدسة ، فلم يستطع أن يغري أهل الدنيا ويجعلهم على ضلالهم القديم من عبادة الأوثان ، فشبّه على بني إسماعيل في أمر الرسول الذي اعترفوا له بالنبوة فساق بذلك أنفساً كثيرة إلى عذاب الجحيم ، وقد كان فيما سلف من ذنوب إيليس وتضليله للعباد ما يلقيه العذاب الأليم يوم القيامة من الله سيدنا أيثوع المسيح ، وقد ضاعف تلك الذنوب بما أوبق فيه هذه الأمم العظيمة .

فاعتبر أيها الملك الشريف ، ولا تؤثر شيئاً على نجاة نفسك يوم الحكم والجزاء ، فإننا مخلصون في تخدم أمورك ومسارعون إلى تفديتك بنفوسنا ومتى قبلت قولنا وعملت برأينا ، وتقررت عندنا إجابتك إلى ما ندعوك إليه من قبول كلمة النجاة الدائمة التي نعرضها عليك : لم نتوقف عنك وعن اللحاق بك ، فتأمل أيها الحبيب ما يحق عليك تقديم العمل به ، والمسارة إليه ، واغتنب بما يدين به إخواننا في هذا القطر من الدعاء وجزيل الصفات الزاكية عنك ، وما منهم أحد رآك ولا شاهدك ، وإنما يتبرعوا بذلك رغبة في أن يهديك الله إلى مرضاته .

والسلام عليك أيها الحبيب من سيدنا المسيح الذي أذهب الموت وقهر الشيطان رحمة منه وبركة باستفادك من حبائل إيليس التي كنت فيها متورطاً إلى الآن ، ونسأل الله - الذي له القدرة والعظمة ، الذي من أجله خلق كل شيء ، ومن دونه لم يخلق شيء : أن يهديك ويثبت في

نفسك ما دعوناك إليه ، وحضضناك عليه وإن لم يظهر لك أيها الحبيب مراجعتنا بجوابك خوفاً على ما تضمنه كتابك من آفات الكتب ، فأودع ذلك إخواننا هؤلاء وأطلعهم على سرك وما يتمثل في نفسك ، ونحن نضرع إلى سيدنا أيشوع المسيح أن يتولى رعايتك ، ويتكفل بسلامتك ويهديك إلى دينه المقدس ويسعدك بالإيمان الصحيح به آمين .

رد القاضي أبي الوليد الباجي

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم .

العزة لله والصلاة على رسوله .

تصفحت أيها الراهب الكُتَبَ الوارد من قبلك ، وما قمت به من مودتك وأظهرته من نصيحتك ، وأبدأته من طويتك فقبلنا مودتك بما بلغنا من مكانتك عند أهل ملتك ، واتصل بنا من جميل إرادتك ، ونبهتنا - لعمر الله - بنصيحتك على ما يلزمنا من ذلك لك ، ولولا ما كنا نعتقد من بعد مستقرك وتعذر وصول كتبنا إليك : لكننا أحرى أن نأتي من ذلك ما يلزم ، ونسلك منه السبيل الأوجب ، ولكنك عندنا جديراً بعرض الحق عليك ، وإيصاله إليك ، فقد قرر لدينا من وصل من رسلك وأهل ملتك علينا ما تظهره من حرصك على الخير ورغبتك في الحق مما قوى رجاءنا في قبولك له وإقبالك عليه وأخذك به ، وإيابك إليه ، وقد كان ورد علينا قبل هذا اكتابك ، واقترن به من دعوى حامله المحال الذي كان يجب ألا يخاطب من له أقل حس بالإحساس ، أو يختلج بخاطر من له أدنى فهم ، من إحياء أموات ، وأعظم رفات فسألنا القول وأوليناه الإعراض والصفح ، وجاوبناك جواب من يعتقد ما ظهر منك وبلغنا عنك من خطرات الغفلة ، وأنتك أرسلتها دون تأمل

وأظهرتها دون تحصيل ولا تحقق ، مع ظنك أنه يجوز على ضعفاء المسلمين من ذلك ما يجوز على جماعتكم من تجويز فعال وتصحيح ما هو في غاية الإبطال فقصدنا الرفق والتأنيس لك ، وكان ذلك أفضل ما روجع به من ترجي عودته ، وتنتظر إجابته وفيأته فإنما يستعمل الإغلاظ لمن يتيقن عناده ، ويتبين إصراره ، ولم يرج انقياده ، ونحن نرجو أن نرفعك عن هذه المحطة ، ونخلصك من هذه الوصمة بفضل الله وعونه ، وتأييده ونصره .

ولما تكررت علينا رسائلك ووسائلك تعينت علينا مفاوضات فيما رضيناه من مسألتك ومعارضتك فيما اخترناه من منهجك في النصح الذي يجري إليه أهل الفضل وأمرنا الله به على السنة الرسل ، وكفنا عن معارضتك على ما استقبحناه من خطابك وسخطناه من كتابك : من سب الرسل الكرام ، والأنبياء المعظمين عليهم السلام ، وانحرفنا عن ذلك إلى أن نحذرك وننذرك فيما لم يبلغك علمه ، ولم يتحقق لديك حكمه ونبالغ في الرفق بك والتبيين لك على منهج الخطب والرسائل ، لا على طريق البراهين والدلائل ، مساعدة لك على مذهبك في كتابك ، وموافقة لك في مقصودك ، فعسى أن يكون أقرب إلى استمالتك ، وأبلغ في معارضتك ومعالجتك ، وإنا لنربأ بمثلك ، ونرفع قدرك عما استفتحت به كتابك من أن عيسى - ﷺ - ابن الله - تعالى - بل هو بشر مخلوق وعبد مربوب ، ولا يعدو عن دلائل الحدوث : من الحركة والسكون والزوال والانتقال ، والتغير من حال إلى حال ، وأكل الطعام والموت الذي كتب على جميع الأنام ، مما لا يصح على إله قديم ، ولا يمكن عند ذي رأي سليم ، ولو جوزنا كوته مع هذه الصفات والأحوال الحادثات إلاها قديماً : لنفينا أن يكون العالم أو شيء مما فيه محدثاً مخلوقاً لإله ، وليس في شيء مما ذكرنا من البشر ، والعالم وما فيه من

الحيوان والجماد من دلائل الحدوث غير ما في عيسى - ﷺ - .

وإن الله تعالى خلق عيسى - ﷺ - من غير أب كما خلق آدم - ﷺ - من تراب وقد حملت بعيسى أم ولم تحمل بآدم أنثى ، ولا ذكر فإذا لم يكن آدم إلها وهو الأب الأول بل هو مخلوق فعيسى أولى أن لا يكون إلها ، وهو من ذرية آدم وولده بل هو عبد مربوب ، وإن هذا لواضح لمن جهل معنى الحدوث ولم يميز الخالق من المخلوق .

وأما من نظر في شيء من أبواب العلم وأيد باعتبار وفهم :
 فعلامات الحدوث أوضح ودلائلها أصح من أن تخفى أو تشكل ، أو يمتري في أمرها من له من العلم أدنى محل .

وقد ظهر على أيدي سائر الرسل - عليهم السلام - من الآيات الواضحة والمعجزات الباهرة مثل ما ظهر على يد عيسى - ﷺ - وأكثر .

فلو جاز أن يدعى لعيسى - ﷺ - بشيء مما ظهر على يديه من إحياء ميت وإبراء أكمه وأبرص ، بأنه ابن الله تعالى : لجاز أن يدعى ذلك لإبراهيم لما ظهر على يديه من سلامته من النار بعد أن قذف فيها ولم ينج عيسى من عدد يسير من البشر راموا بزعمهم صلبه وقتله .

ولجاز أن يدعى ذلك لموسى - ﷺ - لما ظهر على يديه من قلب العصا حية وخلق البحر .

ولجاز أن يدعى ذلك لمحمد - ﷺ - لما ظهر على يديه من انشقاق القمر ونبع الماء من بين أصحابه وتسيح الحصى في يده وحنين الجذع إليه وغير ذلك من الآيات .

لكن الآيات لا تقتضي تجويز المحال ، وإحالة الجائز الممكن ،

إذا كان ربنا - تعالى - قديماً سبحانه أن يكون محدثاً أو مخلوقاً ، وكان من وجدت فيه دلائل الحدوث من الأكل والشرب والزوال والانتقال لا يكون إلا مخلوقاً مربوباً ، لم يدل لإحياء الموتى على يديه أنه إله معبود ، وإنما يدل ظهور ذلك على يد مدعي النبوة أنه نبي صادق ، لأن ما فيه من صفات الحدوث لا تحيل كونه نبياً .

ولو جاز أن يقال : إن عيسى - عليه السلام - هو الخالق لما ظهر من ذلك على يديه ، والمنفرد بفعله : لجاز أن نقول : إن آدم وإبراهيم وموسى ومحمداً وسائر الأنبياء - عليهم السلام - انفردوا بخلق ما ظهر من ذلك على أيديهم ، وأن جميعها من خلقهم ، وأنهم لذلك آلهة معبودون وذلك محال فلا خالق إلا الله ولا معبود إلا سواه ، وهؤلاء أنبياء مكرمون ورسول مولدون صدقهم الله تعالى بما ظهر على أيديهم من المعجزات التي لا يقدر عليها غيره ، ولا يصح أن يخلقها سواه .

وأمر الدنيا أحقر ، وشأنها أقدر وأنزر من أن يغتر بها ذو عقل ، أو يسكن إلى غرورها ذو لب ، وإنما هي دار اختبار واعتبار ، وليست بدار جزاء ولا قرار والسعيد من عمل فيها وتزود منها إلى دار المقام الذي لا ينفذ ، والنعيم الذي لا ينقضي بل يتأبد ، حيث ينفرد ربنا بالملك ، ويصير من أطاعه وأفرده بالعبادة وآمن برسله وكتبه إلى رضاه في دار النعيم ، ويصير من أشرك به وكفر بشيء من كتبه أو أحد من رسله إلى سخطه في دار الجحيم ، ونرجو أن الله تعالى ينجيكم بالإسلام منها ويسعدك بالانتقال إلى دين محمد - عليه السلام - .

وإن الله تعالى أنار قلوب جماعة المسلمين بالإسلام وأعزنا به وأكرمنا بإتباع محمد - ﷺ - ورَضِينَا له وخصنا بالقرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ، أفضل الكتب والخاتم لها ، والحاكم عليها والمصدق لها تضمن علم

الأولين والآخرين ، وأنار قلوب المؤمنين بالحق المبين نحمد الله على ما خصنا به ، وهدانا له ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

ويلزمنا الاجتهاد في النصح لك والرفق بك ، والحرص على أن تكون من جملة هذه الأمة المكرمة ومن أهل هذه الملة المعظمة ، الناسخة لجميع الملل ، والحاكمة على سائر الفرق ، فتفوز برضى رب العالمين ، وتنجو من سخطه وتنال ثوابه يوم الدين ، وتخلص من معرتك وتسعد في الدنيا بالكون من جملتنا ، وتحظى بالقرب من نفوسنا .

وأما ملكوت رب العالمين فهو المتفرد به تعالى لا ينبغي أن يشركه فيه طائع ولا عاص ، ولا بر ولا فاجر .

وإن أردت بذلك أن يكون من أطاعك في ملك الله تعالى ، فذلك حال من عصاه وحال أهل الدنيا والآخرة ، ولا يخرج أحد عن ملكه ولكنها ألفاظ تستعملها في غير مواضعها ، لأنك لا تعرف مقتضاها ولودنا أن الله بفضلله ييسر لك الهجرة إلينا والمشول لدينا ، فتسمع الكلام على حقيقته في معاني هذه الألفاظ وتفهم وجوهها واستعمالها على ترتيبها وتسمع الكلام الإلهي على الحقيقة ، كلام رب العالمين ، تولى حفظه ربنا عز وجل ، وطهر به ألسنتنا وقلوبنا ، فلا يمكن أحد تغييره ولا تبديله ولا صرفه عن وجهه ولا تحريفه ، فلو قرع سمعك منه سورة واحدة أو آية كاملة : لرجونا أن يكون ذلك مما ينور قلبك ، ويستولي على نفسك ، ويعود بك إلى الدين الأفضل والسبيل الأمثل : ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (1) .

وقد ورد محتملا كتابك فما أوردا إلا كلام البشر الذي جرت عادة

أهل الضعف بإيراده عند العجز والفشل ، والتبلد والخور ، مع التحير والانقطاع ، والاضطراب في الدعاوى والأقوال .

وإدعيا في أول الأمر من المحال قريباً مما ادعى الوارد قبلهما مع تكذيبهما له فيما نقل عنك ، ثم آلت حالهما إلى مثل ما آلت حاله إليه : من تكذيب أنفسهما وتكذيب المعين عنهما فيما نقل عنهما وترجمه من قولهما .

وعندنا من علم شريعتكم واختلاف أخباركم في ملتكم وما تورده كل طائفة من شبهكم في الأقاليم والإيجاد ، ومعنى اللاهوت والناسوت والجوهر وغير ذلك من تنميقات جهلائكم : ما لو أبدينا إليهما اليسير منه لحيهما وبهرهما ، وعلمنا أن عندنا من جملها وتفصيلها ما لم ينته إليه أحد من أهل ملتكم ، ولا وصل إلى تفريعه وتتبع معانيه ، أو لكم ولا أخركم لكننا أمرنا بالرفق بهما والإغضاء عليهما والتأنيس لهما وألنا لهما القول ، وأبدينا لهما نبذة خفيفة من الأمر مما لا تنفر منه نفوسهما ، ولا تتوجع من سماعه خواطرهما ، آخذين في ذلك بأدب الله تعالى في أمثالهما .

وقد رأينا ما في كتابك مما خالفت فيه جميع أهل ملتك ، فإنه ليس في فرق النصارى من يقول : إن المسيح لا ينبغي الإيمان بأحد سواه بل الإيمان بالأب عندكم واجب والأب لم يتحد بالناسوت عندكم ، وإنما أتحد بالابن فمن لم يؤمن بغير الابن كفر بالأب .

وقد تقدم في كتابك أن المسيح ابن الله وهذا نقض لقولك : إنه لا ينبغي الإيمان بغير المسيح الذي هو الابن .

ولو تتبعنا ما في كتابك من التناقض وفساد الوضع ومستحيل القول : لما سلم منه إلا اليسير الحقير لكننا - وفقنا الله وإياك - حملنا

ذلك على ما عهدناه من أهل ملتك من قلة العلم ، والبعد عن مقاصد المناظرة وترك المدارس والمحاور مع تمويهات لا تصح وتلفيقات لا تثبت ولا تنصر ، وأرجو أن يوفقك الله بإرشادنا لك إلى ترك التمويه والتعلق بالمغالطة والكذب ويعوضك علم الحقائق وصحيح المقاصد وأدب المناظرة التي تفضي بك إلى السبيل اللائحة والحقائق الواضحة .

وقد جرى من كلام الواردين من أصحابك الذين اخترتهم للنيابة عنك من هذا النحو ما أَتْبَعَهُ بالتحير والتبذل والإنكار له بعد الإقرار به ولوددنا أن تصير إلينا فنبلغ الغرض من تعليمك ، ونتمكن من تفهيمك ونبين لك من تحقيق الكلام وتحريره وتفصيله وترتيب الأدلة ومقتضاها ، وإحكام البراهين ومنتهاها : ما يزيل كل سخيفة من نفسك ويظهر من دنسها قلبك ، فتعاین الحق جلياً واضحاً ، والدين قوياً لائحاً على أن ملك الله تعالى أعظم من أن يحيط به فهم إنسان ، أو تستوعب صفاته بكلام أو بيان .

فمن عظمتة تعالى وقدرته وعزته : انفراده عن الإشارك والأنداد ، واستغناؤه عن الصاحبة والأولاد ما أتخذ الله صاحبة ﴿ مَا آتَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ ﴾ (1) تفرد بالخلق والإنشاء ، وكشف الضر والبلوى ، وبعث النبيين مبشرين ومنذرين فأخبروا عن ربنا بعظيم قدرته وعلو كلمته وإتمام مشيئته ، وبينوا شرائعه وأوضحوا براهينه وأمره ، كل ذلك بالكلام المبين والمنهج القويم والأدلة التي تضطر من تأملها إلى الحق ، وتنبك من خالفها إلى الشرك ولولا الكلام ما عرف الجائز من المحال ولا تبين الهدى من الضلال .

وما من نحلة ولا ملة إلا وهي تزعم أن نفوسها نيرة بما تعلمه
منشركة بما تعتقده ، وكذلك تقول البراهمة الذين يكذبون الرسل ،
والدهرية الذين يدعون الأزل ، والفلاسفة القائلون بقدم العالم ، والثوية
المثبتون لخلق النور والظلام ، فما أحد من هذه الفرق إلا وهو يدعي أن
نفسه أسكن إلى ما تعتقده ، وأوثق بما تنتحله ، وأنور بما يزعم أنه
يعلمه من نفوس مثبتي الرسل ومتبعي الكتب ، لكن وضع الكلام ونشره
وتمييزه ووصفه ، يعلن الحق ويثبت ويدحض الباطل وَيَمَحِّقُهُ .

وإن الله تعالى جعل الدنيا دار تكليف وفتنة ومحنة ليلبونا أينا
أحسن عملاً ، وجعل الآخرة دار ثواب وعقاب : ليشيب المؤمنين
المحسنين ويعذب الكافرين المشركين ، وجعل من أسباب الفتنة إبليس
اللعين وبعث النبيين يهدون إلى صراط مستقيم لئلا يكون للناس على الله
حجة بعد الرسل ، فهدى بالنبيين من شاء بفضله ، وخذل بإبليس من شاء
بعدله .

فأول الرسل إلى أهل الأرض أبونا آدم - عليه السلام - دعا إلى عبادة الله
وحده لا شريك له ولا ولد ، وكذلك الرسل بعده كلما نُسِيتْ شريعة
وتقادم عهدها : بعث الله رسولاً إلى أهل الأرض يجددها ويؤكددها إلى
أن بعث نبياً اسمه عيسى - عليه السلام - ، فدعا قومه إلى عبادة ربه ومنشئه
وخالقه فأمن به اليسير والعدد القليل الذين لم يطيقوا منعه ممن أَرَادَهُ مِنْ
أَعْدَائِهِ الكافرين المكذبين لما جاء به من قبله حتى رفعه الله إليه ،
واختاره لديه ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِنْ شُبِّهَ هُمْ﴾ (1) .

وقد بذل دمه - بزعمكم - حرصاً على استنقاذ الناس من الضلالة
فما آمن به إلا العدد اليسير ، وقد آمن بغيره من الأنبياء ممن لم يبلغ به

هذا المبلغ أمثال من آمن بعيسى ، فما توفي موسى - ﷺ - حتى آمن به العدد الكثير والجم الغفير ولا توفي محمد - ﷺ - حتى آمن به العدد العظيم الذي استحوذ به على البلاد وتغلب على الآفاق وأظهره الله تعالى على الدين كله ولو كره المشركون ثم استفتح بعده بإثر وفاته أصحابه بلاد الفرس على بعدها عن مكانه وتمكين سلطانها ، وعظم شأنها وقدرها واستفتحوا بلاد الشام وهي كانت أفضل بلادكم ومكان شريعتم ، وإليها ينتهي حجكم وعبادتكم ، فما صار لمن تزعمون أنه إلهكم - مع بذل دمه - إلا أقل مما صار للمؤمنين الآدميين من النبيين مع اعزاز الله لهم وحمايته إياهم .

ولو كان عيسى إلهاً قادراً لما احتاج إلى ذلك ولخلقهم مؤمنين ، ولو شاء الله ألا يعصي ما خلق الفتن ولا إبليس اللعين ، لكن الله تعالى خلق للجنة أهلاً ، للجنة بتوفيق الله تعالى يعملون ، وخلق للنار أهلاً للنار بخذلان الله تعالى يعملون ، ولو علم الغيب عيسى - ﷺ - لما بذل دمه طمعاً فيما لم يتم له ولا حصل له منه شيء .

فاعتبر أيها الراهب ضعف ما أنت عليه ، وفضل ما ندعوك إليه فعسى أن يوفقك الله ويهديك ، فتصير بعلم الله بكونك من جملتنا وفيئتك إلى ملتنا فقد بلغنا من إرادتك للخير ورغبتك فيه وحرصك عليه ما حرصنا به على إرشادك وهدايتك ورجونا سرعة انقيادك وإِثَابَتِكَ وما توفيقني إلا بالله عليه توكلت .

ومن أغرب ما تأتون به قولكم : إنه بذل دمه في خلاص العباد وكيف يكون للرب دم ؟ والدم من الأجسام المحدثه المخلوقة ؟ ولو حررتكم الكلام لنوهتم أنه دم الناسوت دون اللاهوت . وللزمكم أن تقولوا إن المصلوب هو الناسوت دون ابن الله تعالى لكنكم حققتم أن إلهكم

صلب ومات ، وهذه صفة لا تصح إلا على محدث مخلوق ، لأن الحياة القديمة لا يصح عدمها ، ولأن جاز هذا عليه ليجوزن على أيه - برعمكم - لأنه على صفة ابنه بل هو ، عند جماعة منكم . فكيف يكون إلهاً قديماً حياً فيما لم يزل ؟ من يجوز عليه الموت وعدمته حياته ؟ وكيف لم يذهب عن نفسه الموت ولم يقدر على دفعه عنه وأذهبه بزعمكم - على ما ذكرته في كتابك - ؟ وإن جاز أن يموت ويكون مع ذلك إلهاً ، فما يمنع على هذا أن يكون كل من رأينا أو سمعنا خبره قديماً لم يزلوا آلهة ، وإن كان لهم أب أو ماتوا وذهبت حياتهم وعدمت ؟ وهل يصح أن يبلغ هذا المبلغ من الجهل الواضح ، أو تجويز قلب الحقائق ودعوى المحال ، إلا من سقطت مقالته ، واستحكمت جهالته ، وعميت بصيرته ؟ فكيف يكون من هذه حاله يدعو إلى ما هو عليه ويندب إليه ؟ وهل يمكن أن يكون في المقالات المستحيلة ، أو المحال المرذولة ، أشد فساداً من هذه التلفيقات التي تخجل من يوردها ولا يكاد يصح تكليف من يجوزها ويعتقدها ؟

وإني لأعتقد أن مثل هذا لا يخفي عليك ، مع قلة المعرفة والبعد عن النظر في الأدلة لأن هذا ليس مما يدرك بدقيق النظر ولا يحتاج فيه إلى تأمل ، بل هو مما تناله أوائل العقول ، أو يدركه بديهية من له أدنى تحصيل ، وأظن أن الحامل لك على هذا أحد أمرين :

إما أنك لم تر في الشرائع غير ما قد نشأت عليه فاعتقدت أن سائر الشرائع تجري هذا المجرى في الاستحالة والفساد فرأيت أن تستمر على ما وجدت عليه سلفك ، إذ لم يظهر لك سبيل ما هو أفضل منه .

أو رأيت أنك قد نلت بهذا المحال عند جهال أهل ملتك منزلة

تكره أن تنحط عنها وتبعد منها إذا انتقلت إلى الدين الصحيح ، لعلكم أنك لا تنال درجة أدونهم منزلة في العلم ، فكيف بدرجة أعلامهم وأئمتهم وذوى التقدم منهم .

ومن طريف ما تأتون به وتضحكون سامعه منكم : قولكم إن عيسى ابن الله - تعالى عن ذلك - وتقولون إنه من ولد داود - عليه السلام - وهذا ثابت في إنجيلكم ومتلو في كتابكم .

وتزعمون أن جبريل إذ بشر مريم به قال لها : إنه يكون عند الله عظيماً ويكون اسمه ناشراً ويدعى بابن الله ويورثه الله ملك أبيه داود ، ولا تحملون ذلك على أن داود أبوه من قبل مريم ، لأنها لم تكن من ذرية داود ، وإنما تحملون على أنه أبوه من قبل يوسف النجار الذي تزعمون أنه كان زوجاً لمريم ، فإذا كان عيسى من ولد داود ، وداود عبد مخلوق وجد بعد أن لم يكن ومات بعد أن حيّس ، فكيف يكون عيسى الابن خالقاً داود أبيه وإلاّ هه ؟ وكيف يكون ابناً لداود المخلوق وابناً للإله الخالق ؟ وهل هذا إلا جهل بمعرفة الابن من الأب ، والقديم من المحدث والخالق من المخلوق ، ومن بلغ هذا الحد من الجهل لم يصح له اعتقاد شرع فكيف يدعو إليه ويتكلم عليه ؟ ولكن قلة التأمل وحب الظهور : يوجب التفريط ويورث التبذل والتحير نسأل الله العصمة .

وقد اختلف قولكم في الإيجاز الذي سميتموه التحاماً - اختلافاً لعله لم يبلغك - ولو كنت لدينا لأريناك في هذا من كلام متقدمي أهل ملتك ثم من تفريع المسلمين على ذلك ، ونتبع الحجاج لهم وعليهم بما لم يبلغه أحد منهم ، ولأسمعناكم من غرائب وعجائبه وتلفيقاته وتناقضه وفضائحه واضطراب رواة الأناجيل : ما يملأ سمعك ويطيّش له لبك ، لكن الكتب لا يتحمل التطويل ، لاسيما لمن لم يرد التأليف وإنما أراد

التقريب ، وخاف تحير من ورد عليه الإكثار من الشرح والتفسير .

وما أحد من أهل الملل وأتباع الرسل — ممن تقدم عيسى - عليه السلام - ولا ممن تأخر عنه - يقر بأنه وجد الالتحام الذي تدعونه في كتب ولا تنزيل ، ولا أخبر به نبي ولا رسول ، وقد أنزل ربنا في كتابه الكريم أن عيسى بَشَّرَ بنينا محمد - صلى الله عليه وسلم - فإما أن يكون علم هذا عندكم ، وإلا فقد كتبه أحباركم ، ومحوه من أناجيلكم ، فقد قرأناها معربة وعلمنا من اختلافها واضطرابها : ما دلنا على أنه قد دخلها التحريف والتبديل والزيادة والنقصان ومن ذلك ما في الإنجيل من رواية « متى » أن بين إبراهيم ويوسف الذي تزعمون أنه زوج مريم أربعين ولادة ، وفي رواية « لوقا » بين إبراهيم والمسيح خمسة وخمسون رجلاً ، ليس فيهم من أسماء الذين في رواية « متى » إلا عدد يسير ، ولا تكاد هذه الروايات تتفق في شيء ، والإيمان بها عندكم واجب على اختلافها لأن الإنجيل كتابكم وأصل شرعكم ، فكيف يصح لكم الإيمان بما يختلف ولا يتفق ويتباين ولا يتعاضد ؟

وكتابنا المحفوظ يحفظه الصغير والكبير ، ولا يمكن أحد الزيادة فيه ولا النقصان ، والذي يقرأ به من في أبعد المشرق هو الذي يقرأ به من في أبعد المغرب دون زيادة حرف ولا لفظة ولا اختلاف في حركة ولا نقطة .

وإني لأعجبُ أيها الراهب على ما ينقل إلينا من فضلك في قومك ، وتقدمك عند أهل ملتك ، لما يبدو من فرط غفلتك ، وعدم معرفتك فيما تضمنه كتابك : من أن إبليس اللعين يقدر أن يضل من شاء الله أن يهديه إلى الدين القويم ، مع قولنا أو قولك في كتابك : إن الله على كل شيء قدير ، فأى قدرة له إذا كان قد بذل دمه في نقض ما شرعه

إيليس وغيره من خلقه ، فلم يقدر على إصلاح ما أفسده ، ولا استرجاع ما أحدثه ، ولا تقويم ما عوجه ، وإيليس اللعين لم يبلغ فيما ناله من ذلك سفك دمه ، ولا تغيير حاله ولا تجسد لغير جسده ولا انتقل إلى غير ما كان عليه إن هذا لَمِمَّا كان يجب أن لا يجوز على أقل تلاميذك وأصغر أتباعك ، مما كان يجب أن لا يجوز على أضعف الناس علماً ، وأقلهم فهماً ، ولكن ليس هذا بأغرب من قولكم : إن إيليس عرض لعيسى - الإله بزعمكم - ورقى به أعلى جبل وأراه زهرة الدنيا وقال له : إن عبدتني ملكتك جميع هذا ، فلما سمع ذلك المسيح من كيد إيليس اللعين عاذ من شره واستجار من فتنه بصيام أربعين يوماً وأربعين ليلة فأمسك إيليس عنه .

فهل لمن جوز هذا على ربه ، وأخبر به عنه مسكة أو بقيت بينه وبين التمسك بالحقائق والديانة نسبة ؟ أليس الإله هو الخالق لإيليس والقادر على هلاكه متى شاء ، والمالك للأرض والسموات وما بينهما دون شريك ولا تمييز ؟ فكيف يخاف من هذه صفته بعض من خلقه أن يفتته ؟ أو كيف تحمل إيليس الأرض أو تظله السماء ، وهو يخاطب ربه ويدعوه إلى عبادته وبعد أن يشبه على ذلك ويملكه زينة الحياة الدنيا وهي ملكه ومن خلقه ؟ وربه يخاف فتنته ويستجير منه بالصيام ، وكيف يقول إنه يعاقبه في الآخرة بالعذاب الأليم ونار الجحيم ، وهو لا يستطيع أن يخلص نفسه منه ومن فتنته في الدنيا ؟ وهل قدرته في الآخرة إلا كقدرته في الدنيا ؟ وكيف تزعم أنه سلم من حبائل إيليس وخدعه وهو يخاف على نفسه ، ويحتاج إلى من يسلمه منه ؟ وهو القاهر والخالق لإيليس كيف شاء ، والمهلك له إذا شاء ؟ تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

وإن الله تعالى بلطفه وحكمته وعطفه ونعمته : بعث

محمداً - ﷺ - فختم به الرسالة وأكمل به النبوة وجعله آخر المرسلين ، وبعثه إلى جميع العالمين ، ففضله بهذه الدرجات الرفيعة وأبقى شريعته إلى يوم الدين ، وأكرمه بهذه الملة العظيمة بعثه على حين فترة من الرسل ، ودروس من السبل ، وجهل بالشائع وبعد عن معرفة الأديان والمذاهب - وقد دخل جميعها التبديل والتغيير ، وقد خالفت اليهود وسائر الملل عيسى بن مريم - ﷺ - وردت ما جاء به وأنكرت ما دعا إليه .

واختلف النصارى بعده على فرق كلها قد ضلت عن السبيل المستقيم ، والمنهج القويم ، وأظهرت من الجهالات ما تحيله العقول .

وعبدت المجوس نيرانها ، والثوية نورها وظلامها ، والعرب أصنامها وأوثانها ، وادعوا لله صاحبة الأولاد ، وجعلوا له الأشرار والأنداد - فابتعته الله من خير الأمم ، وهم بنو إسماعيل - ﷺ - من خيرة إسماعيل وهم قريش قطب العرب وأفصحها ألسناً وأخلصها عنصراً وأرجحها في معاني الدنيا عقلاً ، وأتقها إفهاماً وأشدّها دهاء وأعظمها غناء وأكرمها أخلاقاً وأجودها أكفا وأطيبها أعرافاً : فقام منفرداً فيهم يدعوهم إلى عبادة الرحمن وخلع الأوثان فخالفه في ذلك القريب والبعيد والعدو والصديق فاتاهم بالآيات المعجزات التي لا يصح فيها تمويه ولا تلبيس ولا تخييل ولا تحريف من انشقاق القمر بحضرة جميعهم من آمن به وكفر ، ممن غاب عنه ومن حضر .

ونبع الماء من بين أصابعه في قدح صغيرة حتى توضع منه العدد الكثير ، وتسبيح الحصى في يديه وجنين الجذع إليه ، وإطعام العدد الكثير من الطعام اليسير ، وري الجيش العظيم من الماء القليل الذي لا يكفي نفر اليسير ، وإبراء العيون بامرار اليد عليها وغير ذلك من

المعجزات التي لو شئنا أن نتبناها : لعظم بذلك الكتاب ، وخرجنا عما قصدنا من الاختصار ، وتتابع ذلك في مقامات جمة بمعاينة جميع الأمة والأخبار بالغيوب على وجه يباين التكهين ، والإتيان بقصص الماضي وذكر الأنبياء المتقدمين على حقيقة ما كانوا عليه مما لا يبلغه من أفنى عمره في تعلم ذلك ومدارسة أهل العلم به ، من غير أن يعلم مدارسة كتاب ولا مذاكرة أصحاب ، وقد علم أن مثل هذا لا يخفى لمن تناوله ، وإن رام ستره وكتمانه .

ثم أكرمه الله بالمعجز الذي فضله به على جميع النبيين والمرسلين وهو القرآن الذي هدى به الأنس والجن أجمعين .

قال الله تعالى : ﴿ قُلْ لِّإِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ (1) .

فهدى به العرب والعجم وجميع الأمم ، والعرب في ذلك الوقت أهل فصاحة وبيان ، وتباه في ذلك الشأن ، فلم يستطع أحد منهم على أن يأتي بسورة من مثله ، مع ما أحوجهم إليه خلافهم له من : سفك دمائهم ، وهتك أستارهم وأخذ أموالهم والاستيلاء على بلادهم وأموالهم وخروجهم عن أوطانهم ومفارقة أمهاتهم وأبنائهم وإخوانهم وأزواجهم وكان إتيانهم بسورة من مثله - لو استطاعوا ذلك - أسهل عليهم من تكلف الخوف والصبر على ألم الجراح ، فكيف بالصبر على جميع ما ذكرناه ، مع أنه نشأ معهم وبينهم ولم يتعلم ما تعلموه ولا لقي من لقوه ، ولا انفرد بالدرس دونهم والقراءة بينهم . فقد قرأ غيره ودرس ، وعلم وتعلم وكتب . وإلى زماننا هذا لم يستطع أحد أن يأتي بسورة من مثل

سوره ولا بآية من آياته ، وهذه أعظم معجزة على يد نبي ، لأن كل معجزة كانت قبله قد امتنعت مشاهدتها وانقضى وقتها ، وإنما ينقل إلينا ذكرها ونخبر عنها ، والخبر يدخله الصدق والكذب ، ولولا أن محمداً - ﷺ - أعلمنا بصحتها - وهو الصادق - لما وقع لنا العلم بوجودها ، ومعجز القرآن باق بين أظهرنا ودائم عندنا ، لا ينقطع وقته ولا ينقضي إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين .

ويدل في كل وقت وأوان على صحة ما جاء به محمد - ﷺ - من شريعته التي اختارها له أفضل الشرائع وأبينها حكمة وأوضحها أحكاماً وأتمها قواماً .

فأمرنا - ﷺ - بأن نؤمن بالله وحده لا شريك له ، ولا ظهير ولا ند ، ولا صاحبة ولا ولد ، ونؤمن بملائكته وكتبه ورسله ، وأن المسيح عيسى بن مريم عبد الله ورسوله ونؤمن بالبعث بعد الموت والحساب والثواب والعقاب ، وأن من آمن بمحمد - ﷺ - وبما جاء به : فلا بد له من الجنة ، وأن من كفر به أو بشيء مما جاء به : فإنه مخلد في النار .

وشرع لنا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والصيام والحج ، وجهاد من كفر ، وصلة الأرحام ، ورغب في التواضع والعدل ، والإحسان والبذل والتساوي في الحق ، وأداء الأمانة والصدق والتواضع والتعاطف والتعاون على البر والتقوى ، والأخذ بمحاسن الأخلاق في البر والجهر والزهد في الدنيا والتقل فيها ، والتجافي عنها والإنباز لها .

وحضنا على العلم وأوجه علينا وندبنا إليه وإلى الارتحال في طلبه والتتبع لدقيقه والاجتهاد في طلب صحيحه وتمييزه من سقيمه ، والنظر في أدلتها ووضعها مواضعها لدفع الشبه المعترضة عليها

والمعارضة لها وأعلمنا أن ذلك من أرفع أبواب شريعتنا وأفضل ما تصرف إليه هِمَمٌ أولي الفضل منا .

ونهاننا عن المنكر والفحشاء وإتباع الضلالة والأهواء ، والكبر والخيلاء ، والظلم والعدوان والكذب والبهتان .

وأخذ من ذلك كله في خاصة نفسه بأبلغ غابة : من أتعاب نفسه في العبادة وتكلف منها ما لم يستطع عليها غيره ممن عاصره وأتى بعده ، ووقايته لأصحابه بنفسه في الحروب وأوقات الشدائد ، واجتناب كل ما نهى عنه من المأثم وقبيح الأحوال ومذموم الخلال من حيث لو كان من أمة توارثوا الشرائع من أول الأزمان ثم لم ينتقلوا عنها ولا تبدلوا بها بل دونوا فيها الدواوين ، وصنفوا فيها التصانيف والتواليف ، وكثر فيها علماؤهم وأئمتهم ، وكثر الوارث لذلك عنهم ممن قطع عمره بقراءة ذلك وتدين كتبها وملازمة علمائها : لقصر عما ظهر منه من صحيح الأحكام ورفيع الأحوال والإصابة في الأقوال والأفعال والتصرف والزي والأكل والشرب ، والجلوس والمشي والأخذ والإعطاء وجميع الحركات والسكنات واللحظات وذلك كله مما يشهد عنه من فهم معانيه وتأهل في ذلك مقاصده وعرف وجه الصواب فيها أنه من عند الله الذي يوفق أنبياء ويرشد رسله وأوليائه ويشرع لهم الشرائع التي تشهد بصدقهم صحتها ، وتبين الحكمة في تفاصيلها وجمالها .

وكان - ﷺ - مع ذلك متقللاً من الدنيا مؤثراً غيره بها حين تعذرها ، ووقت الشح ييسرها ، مطرحاً لها معرضاً عنها حين إقبالها مع عظيم ما فتح عليه منها وبسط له فيها يبيتها في أهل ملته والمستحق لها من غيرهم ، لم يمنعهم انحرافهم عنه وتكذيبهم له من إتيانهم العدل ، وإنصافهم بالقول والفعل ، وكان حظه وحظ أهله وأقاربه من الدنيا وما

فتح عليه منها : أقل حظ ، لم يشبع هو وأهله من طعام ثلاثة أيام متوالية ولا لبس ولا ألبسهم إلا أخشن الثياب ولا سكن ولا أسكنهم إلا أدون المساكن ولا يدعي محالاً ولا يقول إنه يعلم الغيب إلا ما علمه الله تعالى .

فإن سأل عن غيب صرف علمه إلى الله تعالى ، ولا يدعي أنه يغفر ذنب أحد من أمته فإن سئل الدعاء دعا للسائل بالمغفرة وأعلمنا أنه لا يغفر الذنوب إلا الله ولا يؤاخذ بها سواه . يجالس العبد ، ويزور الضعيف ويرحم الصغير ويوقر الكبير .

لو جاز عليه - مع ذلك - الكذب : لجاز على موسى وعيسى وسائر الأنبياء فإننا لا نعلم صدقهم ولا خبرنا ما جاؤونا به من الحق مما جاءنا به الكاذبون والمتخيلون : من الباطل والكذب إلا بما ظهر على أيديهم من الآيات البينات ، وما أتى به محمد - ﷺ - أبين وأوضح وأتم وأبلغ .

ولو جاز لكم أن تقولوا : إن ما أتى به محمد من جملة التخیل : لجاز للدهرية والفلاسفة والبراهمة والثوية الذين يكذبون الرسل : أن يقولوا إن جميع ما جاء به موسى وعيسى وسائر الأنبياء - عليهم السلام - من ذلك الباب - وهو قولهم - ولما كذبتهم آياتهم ومعجزاتهم ، ووجب عليهم تصديقهم لزمكم وجميع الأمم تصديق محمد - ﷺ - فما جاء به أبين وأظهر وأعظم .

وإنك أيها الراهب - الذي نحرض على تخليصك من الضلالة - إن سمعت نصحنك لك ، وأطعنا فيما به أمرناك : وردت للآخرة في جملتنا من أتباع محمد - ﷺ - النبي المكرم فتسعد بشفاعته وتشرب من حوضه وتسكن الجنة معه .

ونحن نسأل الله تعالى أن لا يعدل بنا عن الطريقة المثلى ، ولا يصرفنا عن سبيل الهدى ، وأن يستقذك من مكائد إبليس التي أنت فيها متورط ، وبجباله متعلق ، وبخدعها متحير ، من تمادى عليها نال الشقوة وطول الحسرة في عرصة القيامة ويوم الندامة ، يوم لا ينفع نصح ، ولا يقبل عذر « يوم يعرض الظالم على يديه ويقول الكافر يا ليتني كنت تراباً »⁽¹⁾. ولا مستقر يومئذ إلا الجنة أو النار ، فمن آمن وعمل صالحاً فالجنة مأواه ومن جعل لله صاحبة أو ولداً : فدرك النار مشواه ، أعادنا الله منها ، وأماتنا على الإسلام المبعد عنها .

فلا يغرنك أيها الراهب حظوتك عند أهل ملتك ، ومكانتك في مكانك واستجلاب نفوسهم واستمالة قلوبهم : بألفاظ تزخرفها لا تعلم معانيها ، ولا تعرف حقيقة المراد بها ، ولا مقتضى القول فيها : من قولك الجواب الروحاني ، والكلام الإلهي وما أشبه ذلك من ألفاظ كبيرة سمعتها فنقلتها إلى موضعها ، واستعملتها على غير وجهها ، فإنك لو سئلت عن مقتضى ذلك : لأسلمك عدم معرفتك إلى العي والحصر ، والعجز عن التقدم والتأخر ، فإن استعمالك لها على غير وجهها : دليل على جهلك بها .

فإن قبلت نصحي ، وسمعت موعظتي : أخرجناك بعون الله من ظلمة الجهل إلى نور العلم ، ومن حيرة الشك إلى تيقن الحق ، وأريناك من طريق الاستدلال وتمييز البراهين والأمثال : ما يشرح صدرك ، وينور قلبك وتعلم به الحقائق ومعاني هذه الألفاظ التي أنت بها معجب ، وتخطئ في إيرادها على غير وجهها وتتيقن أنها من أقل أبواب الكلام وأضعف ما يتمسك به ذو الأحلام .

(1) اقتباس من الآية 27 سورة الفرقان والآية رقم 40 سورة النبأ .

وإن أبيت إلا الاستكبار والعتو والإصرار والغلو والإلحاد ،
والطغيان والعناد والعصيان : فإنك لن تعجز ربك ولن تنجو من ذنبك ،
وذنوب من اتبعك وضل بك .

والكلام بغير علم في الدين كذب وافك على رب العالمين ﴿وَمَنْ
أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أُولَٰئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمْ
وَيَقُولُ لَا شَهِيدَ هَٰؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى
الظَّالِمِينَ﴾ (1) .

فلا تؤثر على خلاص نفسك ، وخلاص من تبعك شيئاً من عرض
الدنيا وزخرفها ، فإنك لا ينفعك جهل من اغتر بك فيها يوم الورود على
ربك .

وقد أودعنا صاحبك الواردين علينا سرّاً وجهراً وبدءاً وعوداً ما
نعتقده مما أعزنا الله به من الإسلام وخصنا به من بين الأنام وأكرمنا به
من إتباع نبينا محمد - ﷺ - . ويا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا
وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً
من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون (2) . وتعالوا ندع أبناءنا
وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله
على الكاذبين (3) .

والله نسأل أن يهديك ويهدي بك من قبلك ، فتفوز بأجورهم ،
وتكون سبباً إلى استقادهم فأنت فيما بلغنا مطاع فيهم ، والسلام على

(1) هود 11 / 18 .

(2) اقتباس من الآية 64 من سورة آل عمران .

(3) اقتباس من الآية رقم 61 من سورة آل عمران .

من اتباع الهدى⁽¹⁾ .

المناظرة الثانية :

جرت هذه المناظرة بينه وبين بعض علماء عصره بالأندلس وذلك عندما قري عليه بمدينة «دانية» حديث المقاضاة في صلح الحديبية الذي أخرجه البخاري عن عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب - رضى الله عنه - قال : «لما اعتمر رسول الله - ﷺ - في ذي القعدة⁽²⁾ فأبى أهل مكة أن يدعوه يدخل مكة حتى قاضاهم على أن يقيم بها ثلاثة أيام ، فلما كتبوا الكتاب : كتبوا هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله ، قالوا : لا نقر لك بهذا ، لو نعلم أنك رسول الله ما منعناك شيئاً ، ولكن أنت محمد بن عبد الله فقال رسول الله - ﷺ - : أنا رسول الله وأنا محمد بن عبد الله ، ثم قال لعلي : امح رسول الله فقال علي : والله لا أمحوك أبداً فأخذ رسول الله الكتاب - وليس يحسن يكتب - فكتب : هذا ما قاضى عليه محمد . . . الحديث»⁽³⁾.

فتكلم القاضي أبو الوليد على الحديث ، وذكر قول من قال بظاهر لفظه ، فأنكر عليه أبو بكر بن الصائغ - من فقهاء دانية ومتقدمي المفتين بها -⁽⁴⁾ وكفره بإجازته الكتابة على النبي الأمي - ﷺ - وأن هذا تكذيب للقرآن ووافقه على ذلك من رأى رأيه من أهل الأندلس ، فأكثروا القول فيه ، وقبحوا عند العامة ما أتى به ، ورموه بأنه قال ذلك ليميز به على غيره ، ويتقرب به إلى عظماء بلده ليكرموه ، ويقدموه على غيره ، وبلغ

(1) زودني بهاتين الرسالتين الأستاذ إبراهيم الكناني رئيس قسم المخطوطات بالمكتبة الوطنية بالرباط وأصلهما بمكتبة (الاسكريال) تحت رقم 538 .

(2) أي سنة ست .

(3) انظر البخاري (2 / 56 - 57) سندي .

(4) انظر ترتيب الملاك (2 / 827) .

من إيدائهم له ، وإزرائهم به : أن قال شاعرهم :

بَرِئْتُ مِمَّنْ شَرَى دُنْيَا بِأَخِرَةٍ وَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَدْ كَتَبَا (1)

وضمن خطبائهم هذا البيت في خطبهم وأعلنوه على الناس من فرق أعواد المنابر . فجمعهم الأمير وعقدت بينهم مناظرة فاستظهر عليهم الباجي بما لديه من المعرفة بأحكام الكتاب والسنة ، ووضع الأدلة مواضعها وقال للأمير إن هذا لا ينافي القرآن بل يؤخذ من مفهومه ، لأن الله قيد نفى التلاوة والكتابة بما قبل نزول القرآن حيث قال : ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذَا لَأَزْتَابَ الْمُبْطُلُونَ﴾ (2) .

وبعد أن تحققت أميته ، وتقررت بذلك معجزته ، وأمن الارتياب في ذلك فلا مانع يمنع من أن يعرف الكتابة بعد ذلك من غير تعليم فتكون معجزة أخرى (3) .

وقد أرسل الباجي إلى علماء الأمصار يستظهر رأيهم فيما قال به فوافقه جمع منهم وجاءت كتبهم تحمل موافقة رأيه والثناء عليه والاعتراف بفضله وعلمه واللوم والتقريع لمن لم يفهم كلامه وشنع عليه .

فممن أجاب بتصويبه الفقيه محمد بن أحمد اللخمي فقد جاء في خطابه : ولا يجوز أن يؤدي إمام من أئمة المسلمين معروف خيره وفضله وصحة مذهبه وعلمه بالفقه والكلام ولا أن يطلق عليه بالتظليل والتبديع (4) .

(1) انظر فتح الباري (504 / 7) والمواهب (197 / 2) وترتيب الملوك (805 / 2) .

(2) الآية 48 من سورة العنكبوت وانظر حاشية الجمل على الجلالين : (379 / 3) والكشاف (360 ، 361) .

(3) انظر فتح الباري (503 / 7) وشرح الزرقاني على المواهب (197 / 2) والآلوسي (5 / 21) .

(4) انظر تهذيب تاريخ ابن عساكر (249 / 6) .

وقال جعفر بن عبد الجبار منتصراً له : « وما يستبدع ذلك - يعني الإجادة والصواب - من مثله لما وهبه الله من الفهم ، وكيف لا يكون كذلك وقد ارتحل إلى العراق فقرأ على الشيوخ الجلة من أئمة السنة » (1).

وقال الحسن بن علي التميمي المصري : وقفت على ما كتبه الفقيه الأجل شيخنا وكبيرنا الذي نفزع إليه في المشكلات ونعتمد عليه فيما دهمنا من أمور الناس ، ومعرفة توحيد خالقنا وصفاته التي بان بها عن جميع المخلوقات ، أدام الله للمسلمين توفيقه وتسديده ، وما من به عليهم منه من البصيرة والهداية من خطأ المخطئين وعمى العامين ، فلو نهضوا نحو الفقيه القاضي ليتعلموا منه أوائل المفترضات ومعرفة خالقهم وما خص جميع أهل السنة والإيمان : لكان بهم أخرى (2).

وورد كتاب من عبد الله بن الحسين البصري يقول فيه : « والفقيه القاضي قد انتشرت إمامته ، واشتهرت عدالته ، فلو سأل من حاول الرد والتضليل للفقيه القاضي : من قدم من شرق وغرب ، لشهد الكل بإمامته وحفظه للحديث ، ومعرفته للصحيح منه والسقيم ، وسائر علومه ، وأصول الدين وفروعه » (3).

وكتب أبو الفضل جعفر بن نصر البغدادي يقول : ولا يحل لأحد أن يعنفه فيما أتى به ، إذ هو إمام في المشرق والمغرب لاسيما بالعراق وإن أكثر البلاد لمفتقرة لعلمه بالصحيح من الحديث والسقيم ، فلو نهض كل من رد عليه ليتعلموا منه أوائل المفترضات لكان بهم أخرى ويزيلوا

(1) انظر تهذيب تاريخ ابن عساكر (6/ 249).

(2) انظر تهذيب تاريخ ابن عساكر (6/ 250).

(3) انظر تهذيب تاريخ ابن عساكر (6/ 250).

عن أنفسهم الحسد والبغي ، وإنما يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون» (1).

هذه مجموعة من ردود العلماء الذين رأوا صواب رأيه وأن ذلك لا يقدر في ظاهر القرآن .

وممن قال بجواز الكتابة والقراءة على رسول الله - ﷺ - الشعبي وأبو ذر الهروي وأبو جعفر السمناني وغيرهم (2) واستدلوا على ذلك بأدلة :

1 - ما أخرجه بن أبي شيبه وعمر بن شبة بن عبيدة بن زيد النميري المتوفى سنة 262 من طريق مجالد عن عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهزلي : « قال ما مات رسول الله - ﷺ - حتى قرأ وكتب قال مجالد : فذكرته للشعبي فقال صدق قد سمعت من يذكر هذا » (3).

2 - ما روي أن رسول الله - ﷺ - أمر معاوية أن يكتب للأقرع بن حابس وعيينة بن حصص ، فقال عيينة أتراني أذهب بصحيفة المثلث « فأخذ رسول الله الصحيفة فنظر فيها ، فقال قد كتب لك بما أمر لك » (4).

3 - ما ورد من الآثار الدالة على معرفته حروف الخط وحسن تصويرها : من ذلك قوله - ﷺ - لكتابه : ضع القلم على أذنك فإنه

(1) انظر تهذيب تاريخ ابن عساکر (6/ 250) .

(2) انظر الآلوسي (21/ 4) والقرطبي (13/ 352) .

(3) انظر فتح الباري (7/ 504) وشرح الزرقاني على المواهب (2/ 197) والآلوسي (21/ 5) .

(4) انظر شرح الزرقاني على المواهب (2/ 197) والقرطبي (13/ 352) .

أذكر لك⁽¹⁾.

وقوله لمعاوية : ألق الدواة وحرف القلم ، وأقم الباء وفرق السين ولا تعور الميم⁽²⁾.

واستدل المانعون بأدلة منها :

1 - ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنه - أنه قال : كان نبيكم - ﷺ - أمياً لا يكتب ولا يقرأ ولا يحسب قال الله - تعالى : ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ﴾⁽³⁾.

2 - ما روي عن ابن عمر - رضي الله عنه - أن النبي - ﷺ - قال : « إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب »⁽⁴⁾.

وأجابوا بضعف ما استدلل به المجوزون من الآثار وتأولوا قصة الحديبية بأن الإسناد فيها مجازي فأطلق كتب بمعنى أمر بالكتابة قالوا وعلى تقدير حملة على ظاهره لا يلزم من كتابه اسمه الشريف في ذلك اليوم و هو لا يحس الكتابة : أن يصير عالماً بالكتابة ، ويخرج عن كونه أمياً ، فإن كثيراً ممن لا يسحن الكتابة يعرف صور بعض الكلمات ويحسن وضعها بيده ، وخصوصاً الأسماء ولا يخرج بذلك عن كونه أمياً⁽⁵⁾.

وتعقبوا قول القاضي أبي جعفر السمناني : إن يده - عليه السلام - جرت بالكتابة وهو لا يحسنها فخرج المكتوب على وفق المراد ، فكان معجزة

(1) انظر فتح الباري (504/7) وشرح الزرقاني على المواهب (2/197).

(2) فتح الباري (507/7) وشرح الزرقاني على المواهب (2/197).

(3) انظر تفسير القرطبي (298/7).

(4) انظر المصدر السابق (298/7).

(5) انظر شرح الزرقاني على المواهب (2/198).

أخرى في ذلك الوقت خاصة . بأن هذا وإن كان ممكناً إلا أنه يناقض كونه أمياً لا يكتب⁽¹⁾ .

هذا مجمل رأي الفريقين وأدلتهم في هذه المسألة وقد ألف الباجي رسالة في هذا الموضوع سماها « تحقيق المذهب في أن رسول الله قد كتب »⁽²⁾ بين فيها المسألة وأوضح القول فيها⁽³⁾ .

هذه صور مبسطة على مناظرات الباجي التي كان يدافع فيها عن الحق ويدفع شبه المغرضين ممن لا علم عندهم ولا تحقيق لديهم وقد جمع ما جرى بينه وبين ابن حزم من المناظرات في مجلدين تقدم الكلام عليهما في ترجمة ابن حزم .

(1) انظر المصدر السابق (2 / 198) .

(2) انظر طبقات المفسرين للناودي (1 / 203) وترتيب المدارك (2 / 805) .

(3) انظر المسألة في شرح الزرقاني على المواهب (2 / 197) وفتح الباري (7 / 502) والآلوسي (21 / 4) والقرطبي (13 / 352) .

المطلب الثالث

في وفاته

بعد حياة طويلة مليئة بالكفاح والجهاد من أجل الحق وتحصيل العلوم ونشرها على طريق التعليم والتأليف والمناظرة : انتهى المطاف بالقاضي أبي الوليد الباجي وهو يجوب الأقطار الأندلسية داعياً حكامها للوقوف صفاً واحداً ضد عدوهم المشترك « ألفنسو السادس » ملك قشتالة : إلى مدينة « المرية » حيث وآفاه رائد المنون ليلة الخميس التاسع عشر من رجب - بين العشائين - سنة 474 هـ ، وصلى عليه يوم الخميس - بعد العصر - ابنه أبو القاسم ، ودفن بالرباط على شاطئ البحر هناك⁽¹⁾.

هذا الذي ذهب إليه جمهور علماء التراجم في تاريخ وفاته .

وذكر ابن فرحون في الديباج (ص/122) وياقوت في معجم الأدباء (249/11) أنه توفي سنة 494 .

ونقل الدكتور عبد الله الزائد بهامش رسالته : « ابن حزم الظاهري » عن الفتح المبين أنه توفي سنة 646⁽²⁾ .

هذه أقوال العلماء في تاريخ وفاته والراجح عندي ما ذهب إليه الجمهور لأن تحديدهم تاريخ وفاته باليوم والساعة : يدل على صحة ما ذهبوا إليه إذ من حفظ حجة على من لم يحفظ .

أما قول ابن فرحون وياقوت : فإننا نحكم بضعفه إذ لم نر من قال

(1) ترتيب المدارك (2/ 808) وطبقات المفسرين للبلادي (1/ 202) وتذكرة الحفاظ (3/ 1183) الطبعة الثالثة ووفيات الأعيان (2/ 409) وهدية العارفين (1/ 297) .
(2) انظر رسالة الدكتور عبد الله الزائد « ابن حزم الظاهري » (ص/ 23 هامش) .

بقولهما من علماء التراجم ، ولعل تاريخ وفاته أشتبه عليهما بتاريخ وفاة ابنه أبي القاسم المتوفى سنة 493 ، أو أنه تحريف حصل من الاشتباه الذي يقع كثيراً بين الأربع والسبعين والأربع والتسعين .

وأما ما ذهب إليه الأستاذ عبد الله الزائد نقلاً عن الفتح المبين فإنه تحريف ظاهر إذ لم يقل أحد بذلك حتى من نقل عنه .

رحمه الله وغفر له ، وسلام عليه يوم ولد و يوم مات و يوم يبعث حياً .



المبحث الرابع في بيان آثاره

ويشتمل على مطلبين :

- المطلب الأول : في بيان آثاره العلمية بوجه عام .
- المطلب الثاني : في إحكام الفصول في أحكام الأصول بوجه خاص .

المطلب الأول في آثاره العلمية بوجه عام

إن من أصح ما يستدل به على عظمة الشخص العلمية : ما يخلفه بعده من الآثار القيمة النافعة ، تحيى ذكره ، وتخلد اسمه ويصل إليه ثوابها ما قرأها الدارسون ، واستفاد بها الباحثون .

وقد كان القاضي أبو الوليد الباجي من العلماء العاملين الذين لم تشغلهم الدنيا بعرضها الزائل عن طلب العلم والتأليف فيه ، فقد كان يرى - رحمه الله - أن العلم أصل لكل خير ، غنى لطالبه وعز لحامله في الدنيا والآخرة ، لهذا اجتهد في طلبه ، واستعذب التعب في حفظه والسهر في درسه ، والنصب في تدوينه ونشره فترك آثاراً علمية قيمة جليلة ، جمعت بين الراوية والدارية ، والمعقول والمنقول ، فذلت على مكانته السامية في الحديث والتفسير ، والأصول والجدل والفقه والزهد ، وغير ذلك من أنواع المعرفة التي كان بها خبيراً وعلى التأليف فيها قديراً .

فمن هذه المؤلفات القيمة :

1. كتاب إحكام الفصول في أحكام الأصول .

الذي هو موضوع تحقيقنا وسيأتي الحديث عنه في المطلب الثاني .

2. اختلاف الموطآت :

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك (2/806) والبغدادى في هدية العارفين : (1/397) ومحمد مخلوف في شجرة النور : (ص/121) وابن فرحون في الديباج : (ص/122) والداودي في طبقات المفسرين : (1/294) والمقري في نفح الطيب : (1/355) والذهبي في تذكرة

الحفاظ : (371/3) .

ولا نعلم عنه شيئاً أكثر من هذا .

3. الاستيفاء :

شرح فيه موطأ الإمام مالك ، قال القاضي عياض عند حديثه على المنتقي : « وكان قد ابتدأ كتاباً قبله سماه الاستيفاء بلغ فيه الغاية ، لم يضع مثله » .

وهو لم يطبع قطعاً ، ولا أدري له مكاناً في مكتبات العالم ذكره عياض في المدارك : (806/2) وابن فرحون في الديباج : (ص/121) والبغدادى في هدية العارفين : (397/1) والداودي (في طبقات المفسرين : (204/1) والمقري في نفح الطيب : (355/1) والذهبي في تذكرة الحفاظ : (371/3) ومحمد مخلوف في شجرة النور : (ص/121) .

4. الإشارة :

في أصول الفقه ، كتاب مختصر أشار فيه لأهم المسائل الأصولية ، إشارة موجزة ، وهو كتاب مفيد في موضوعه ، لاغني لطالب هذا العلم عنه خصوصاً إذا كان من المبتدئين .

تقع نسخه المخطوطة في خمس عشرة ورقة من الورق المتوسط الحجم توجد نسخة منها بمكتبة الأزهر تحت رقم 170 أصول وهي نسخة مخرمة لا تمكن قراءتها إلا بصعوبة ، وتوجد نسخة منها بالمكتبة الوطنية بتونس تحت رقم 1200 بالمكتبة الأحمدية .

وقد طبعت الإشارة بمطبعة التلبيبي بتونس سنة 1368 بهامش حاشية الشيخ محمد بن حسين الهده على شرح الشيخ أبي عبد الله محمد

الحطاب المالكي المسمى «قرة العين» لورقات إمام الحرمين عبد الملك بن الشيخ أبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني . وقد وضعت بأسفل الشرح المذكور . وطبعتها في غاية الرداءة بها كثير من السقط المخل بالمعنى .

ذكر الإشارة للقاضي أبي الوليد الباجي : البغدادي في هدية العارفين : (397/1) وعياض في ترتيب المدارك : (807/2) وابن فرحون في الديباج : (ص/122) والمقري في نفح الطيب : (355/1) ومحمد مخلوف في شجرة النور (ص/121) والذهبي في تذكرة الحفاظ : (372/3) .

5. الانتصار لأعراض الأئمة الأخيار :

وموضوعه ظاهر من عنوانه فهو يتضمن الرد على ما يطعن به أهل البدع والضلال على الأئمة المشهود بفضلهم ومكانتهم .

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك : (807/2) ولم أر من ذكره غيره ولا أعلم عن نسخته شيئاً .

6. الإيماء :

في شرح موطأ الإمام مالك بن أنس ، وقد اختصره من شرحه المسمى بالمنتقى ، الآتي ذكره :

ذكره القاضي عياض في المدارك : (807/2) وابن فرحون في الديباج : (ص/121) والبغدادي في هدية العارفين : (397/1) والداودي في طبقات المفسرين : (204/1) والمقري في نفح الطيب : (304/1) والذهبي في تذكرة الحفاظ : (371/1) ولا أعلم عن أماكن وجوده شيئاً .

7. التبيين لمسائل المهتدين :

في اختصار فرق الفقهاء .

ذكره المقرئ في نفح الطيب : (355/1) والبغدادي في هدية العارفين : (397/1) .

وهو مخطوط ولا يعلم مكان وجوده .

8. تحقيق المذهب في أن رسول الله قد كتب :

ألفه عندما قال بظاهر حديث المقاضاة في صلح الحديبية من أن رسول الله - ﷺ - قد كتب بنفسه فاعترض عليه بعض العلماء ورموه بالزندقة .

ذكره ابن فرحون في الديباج : (ص/122) والداودي في طبقات المفسرين : (204/1) وابن بدران في تهذيب تاريخ ابن عساكر : (249/6) والقاضي عياض في ترتيب المدارك : (805/2) .

وهو مخطوط لا يعلم مكانه .

9. التسديد إلى معرفة طرق التوحيد :

في علم الكلام

ذكره ابن بدران في تهذيب تاريخ ابن عساكر : (248/6) وابن فرحون في الديباج : (ص/122) والبغدادي في هدية العارفين : (397/1) والقاضي عياض في ترتيب المدارك : (806/2) والداودي في طبقات المفسرين : (204/1) والحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ : (372/3) والمقرئ في نفح الطيب : (354/1) .

وهو مخطوط لم يطبع و لا أعلم عن مكان وجوده شيئاً .

10. التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الصحيح :

علم الرجال

ذكره عياض في المدارك : (806/2) وابن فرحون في الديباج :
(ص/122) والبغدادي في هدية العارفين : (397/1) ومحمد مخلوف في
شجرة النور الزكية : (121/1) وابن بدران في تهذيب تاريخ ابن عساكر :
(248/6) والموسوي في روضات الجنات : (83/4) والداودي في
طبقات المفسرين : (204/1) والمقري في نفح الطيب : (354/1) .
وهو مخطوط لم يطبع ولا يعلم مكان وجوده .

11. تفسير القرآن :

لم يتم تأليفه .

ذكره عياض في ترتيب المدارك : (807/2) والبغدادي في هدية
العارفين : (397/1) والداودي في طبقات المفسرين : (204/1) وابن
فرحون في الديباج : (ص/122) .
مخطوط ولا يعلم مكان وجوده .

12. تفسير المنهاج في طرق الحجاج :

في علم الجدل .

بهذا الاسم ذكره عياض في المدارك : (807/2) وسماه البغدادي
في هدية العارفين : (397/1) : سنن المنهاج وترتيب الحجاج ، وبذلك
سماه المقري في نفح الطيب : (354/1) والذهبي في التذكرة : (372/3)
وسماه الداودي في طبقات المفسرين : (204/1) تبين المنهاج . وقد
وجدت نسخة مخطوطة في المغرب عند صاحب مكتبة مكتوب على
آخر ورقة منها : كمل كتاب المنهاج في ترتيب الحجاج بحمد الله

وحسن عونه إلخ .

وفي أوله بعد البسملة : قال القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي - رضي الله عنه ونفعنا به - : « الحمد لله ناصر الحق ومتبعه ، وداحض الباطل ومبتدعه ، مبين الأدلة على السنة رسله ومظهر الأعلام على واضح سبله ، ليتذكر بها أولو الألباب ، ويتوصل بها إلى نهج الصواب ، ويلجأ إليها عند اعتراض الشبه ويتمسك بها عند تفرق السبل ، ويدعي إليها من ترجي إنابته ، ويستشهد بها على من تيقنت معاندته . . . إلخ » .

والذي يغلب على ظني أنه المشار إليه في كتب التراجم المتقدمة ، وإن اختلفوا في تسميته .

وهو كتاب متوسط الحجم يقع في ثلاث وثمانين ورقة ، كل ورقة تحتوي على ثمانية وعشرين سطرا وقد ألفه - رحمه الله - بعد كتاب إحكام الفصول الذي هو موضوع رسالتي ، والذي يدل على ذلك أنه يحيل عليه ، فكثيراً ما يقول : « وقد استوفينا القول على ذلك في كتابنا «إحكام الفصول في أحكام الأصول» . وهو كتاب فريد في نوعه ، مهم في موضوعه ، لا غنى لباحث عنه .

13 . كتاب الجرح والتعديل :

في علم رجال الحديث .

ذكره الداودي في طبقات المفسرين : (204/1) والحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ : (372/3) وهو مخطوط ولا أعلم مكان وجوده .

14 . كتاب الحدود :

في علم أصول الفقه .

وهو كتاب قيم يحتوي على مجموعة من التعريفات الأصولية ، وضعها وتناولها بالشرح والبيان يسهب في شرح بعضها ويختصر في شرح بعض ، وقد ينقل فيه تعريفاً عن بعض شيوخه أو أصحابه ، ثم لا يرتضيه فينقده نقداً علمياً سليماً .

توجد منه نسخة مخطوطة بمكتبة الاسكريال بضواحي مدريد بأسبانيا تحت رقم 1514 - 4 تقع في 22 ورقة من الحجم المتوسط كل صفحة تحتوي على 19 سطراً ، يرجع تاريخ نسخها إلى سنة 631 وبها خرم يتبدئ من الورقة 17 في أثناء كلامه على حد الاجتهاد ، وينتهي عند ابتداء كلامه على حد الرأي . ويبدو أن السقط نحو ورقة .

نشر هذا الكتاب في مجلة معهد المخطوطات التابع للجامعة العربية المجلد الثاني سنة 1954 ، وطبعه الدكتور نزيه حماد السوري الجنسية مخروماً سنة 1973 .

وقد جعل الشيخ الباجي ما فيه من الحدود في الفصل الأول من كتابه « إحكام الفصول في أحكام الأصول » تحت عنوان : « فصل في بيان الحدود التي يحتاج إليها في معرفة الأصول » مجردة عن الشرح . أما صحة نسبته إليه : فقد ذكره منسوباً إليه : القاضي عياض في ترتيب المدارك : (2/806) وابن فرحون في الديباج : (ص/122) والبغدادى في هدية العارفين : (1/397) والداودي في : طبقات المفسرين : (1/204) والمقري في نفح الطيب : (1/355) والحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ : (3/372) وقد رواه الحافظ أبو بكر محمد بن خير بن عمر الأشبيلي المتوفى سنة 575 هـ عن شيوخه بالسند المتصل إلى مؤلفه ، على ما ذكره الدكتور نزيه حماد في مقدمته له : (ص/17) .

15. كتاب سبيل المهتدين :

في الزهد والرقائق .

ذكره منسوباً إليه القاضي عياض في ترتيب المدارك : (807/2) والبغدادي في هدية العارفين : (397/1) والداودي في طبقات المفسرين : (204/1) والحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ : (372/3) ولا نعلم عنه شيئاً أكثر من هذا .

16. السراج في عمل الحجاج :

في مسائل الخلاف ، لم يتم .

ذكره القاضي عياض : (806/2) وابن فرحون في الديباج : (ص/121) والبغدادي في هدية العارفين : (397/1) والداودي في طبقات المفسرين : (204/1) والمقري في نفح الطيب : (355/1) ولا نعلم مكان وجوده .

17. سنن الصالحين :

في الزهد .

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك : (806/2) والبغدادي في هدية العارفين : (397/1) والداودي في طبقات المفسرين : (204/1) والحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ (372/3) والمقري في نفح الطيب : (355/1) .

ولا نعلم مكان وجوده . وهو بلا شك مخطوط .

18. سنن العابدين :

في الزهد .

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك : (806/2) والبغدادي في هدية العارفين : (397/1) والحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ : (372/3) ولا نعلم عنه شيئاً أكثر من هذا .

19. شرح المدونة :

في الفقه « لم يتم » .

ذكره ابن فرحون في الديباج : (ص/122) والقاضي عياض في ترتيب المدارك : (806/2) والداودي في طبقات المفسرين : (204/1) ولا نعلم شيئاً عن مكان وجوده .

20. كتاب فرق الفقهاء :

في التراجم .

ذكره القاضي عياض في المدارك : (827/2) في ترجمة ابن الصائغ حيث قال : « من فقهاء دانية ومتقدمي المفتين بها ، موصوفاً بالحفظ ، وله بها مع القاضي أبي الوليد الباجي أخبار ذكرها في كتاب الفرق » وذكره الداودي في طبقات المفسرين : (204/1) والحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ : (372/3) والبغدادي في هدية العارفين : (397/1) وابن فرحون في الديباج : (ص/122) وقال : « قال ابن هلال رأيته بالإسكندرية » .

21. كتاب فصول الأحكام :

في الفقه .

نسبه له البغدادي في هدية العارفين : (397/1) وقد بحثنا على نسخته فوجدنا منها أربعة ، نسختان في تونس بالمكتبة الوطنية إحداهما بالمكتبة الصادقية ، والثانية بالمكتبة الأحمدية سميت أولاهما في

الفهرس : « غرر المحاضرة ورعوس مسائل المناظرة » والثانية « فصول الأحكام وبيان ما مضى به العمل عند الفقهاء والحكام » الأولى ضمن مجموع تحت رقم 1125 وتقع في 18 ورقة ومسطرتها 25 سطراً والثانية ضمن مجموع تحت رقم 14819 وتقع في 23 ورقة ومسطرتها 30 سطراً . وتوجد النسخة الثالثة بدار الكتب المصرية باسم « شرح فصول الأحكام تحت رقم 120 أوراقها خمسون ورقة من الحجم الصغير مسطرتها 12 سطراً .

وهذه النسخ الثلاثة خالية من السماع . وفي أول صفحة منها بعد البسملة : « قال الشيخ القاضي الكبير سليمان بن خلف الباجي - رحمه الله تعالى ورضى عنه - : الحمد لله الذي لا يشتمل عليه زمان ولا يحيط به مكان إذ هو خالق الأماكن والأزمان ، استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً قالتا أتينا طائعين زينها للناظرين ، وجعل فيها رجوماً للشياطين ، فتبارك الله أحسن الخالقين . إلخ » .

والنسخة الرابعة توجد في « مكروفلم » بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية مصورة عن مخطوط مكتبة فيض الله رقمها 450/1 مكتوب على أولها بخط حديث « شرح فصول الأحكام وبيان ما مضى به العمل عند الفقهاء والحكام للقاضي أبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر » عدد أوراقها 53 ورقة مسطرتها 17 سطراً بها فهارس لما تضمنته من مباحث يقع في ثلاث صفحات . جاء فيها بعد البسملة والصلاة على النبي : « حدثنا الفقيه أبو محمد عبد الرحمن بن عتاب ، قال : حدثني أبو عبد الله محمد بن الحسين بن شماخ الغافقي - رحمه الله - قال : قال القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر - رضي الله عنه - : « الحمد لله الذي لا يشتمل عليه زمان ولا يحيط به مكان إذ هو خالق الأماكن والأزمان ... إلخ » . فالنسخ الثلاثة تثبت

الكتاب للباجي . والرابعة تثبته للقاضي عبد الوهاب البغدادي .

وبمقابلة النسخ لم أجد بينها فروقاً واضحة تصحح أنهما كتابان : أحدهما للقاضي عبد الوهاب والثاني للقاضي أبي الوليد ، فلم يبق أمامي إلا الترجيح . فرجعت إلى كتب التراجم فلم أر من نسبه - فيما تحت يدي من المصادر - للقاضي عبد الوهاب ، في الوقت الذي نسبه البغدادي في هدية العارفين للقاضي أبي الوليد وهذا يرجح نسبته إليه .

وبرجوعي إلى ترجمة أصحاب السند الذي جاء في النسخة الرابعة المنسوبة للقاضي عبد الوهاب وجدت أن القاضي عياض في المدارك : (830/2) ذكر أن أبا عبد الله محمد بن الحسن بن شماخ المتوفى سنة 459 له رحلة إلى المشرق لقي فيها القاضي عبد الوهاب وحمل عنه كتبه ورواها عنه أبو محمد عبد الرحمن بن عتاب المتوفى سنة 462 هـ . وهذا يرجح نسبته للقاضي عبد الوهاب .

فرجعت إلى الترجيح بتاريخ النسخ فوجدت أن النسخة المنسوبة للقاضي عبد الوهاب أقدم تاريخاً إذ أنها نسخت سنة 875 هجري وبقيّة النسخ نسخت بعد 1200 هـ .

وبعد هذا البيان فإن الذي يغلب على ظني أن الكتاب للقاضي عبد الوهاب البغدادي وأنه نسب إلى القاضي أبي الوليد الباجي خطأ وذلك لثلاثة أسباب :

السبب الأول : أنني لم أر أحداً من علماء المالكيين نسبه للقاضي أبي الوليد فلو كان له لذكروه لاسيما القاضي عياض الذي ذكر معظم مؤلفاته .

السبب الثاني : لقاء ابن شماخ للقاضي عبد الوهاب وحمله عنه كتبه ، وحمل ابن عتاب لها عنه وهما من العلماء الثقات .

السبب الثالث : قدم تاريخ النسخ المنسوبة للقاضي عبد الوهاب .

هذا وأناي لاعترف بأن الموضوع في حاجة إلى تحقيق أكثر فمرجو

الله أن يهيئ لنا من الظروف ما نستطيع فيه تحقيقه . إنه سميع مجيب .

22 . كتاب مختصر المختصر من مسائل المدونة : =فقه+

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك : (806/2) وابن فرحون

في الديباج : (ص/122) والحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ : (371/3)

والمقرئ في نفع الطيب : (533/1) ولا أعلم عنه شيئاً أكثر مما ذكرناه .

23 . كتاب مختصر مشكل الآثار :

اختصر فيه كتاب مشكل الآثار للإمام أبي جعفر أحمد بن

سلامة بن سلمة الأزدي المعروف بالطحاوي المتوفى سنة 321 ذكر ذلك

الشيخ يوسف بن موسى الحنفي في مقدمة كتابه الذي أختصره منه

وسماه المعتصر من المختصر فقد جاء فيه بعد حديث طويل على كتاب

مشكل الآثار للطحاوي ، حاصله : أنه إذا أراد طالب أن يقف على معنى

بعينه - في كتاب الطحاوي - لم يجد ما يستدل به على موضوعه إلا بعد

تصفح جميع الكتاب ، وإن ذهب إلى تحصيل بعض أنواعه افتقر في

ذلك إلى تحفظ جميع الأبواب ، قال : « فقصدت إلى جمع فوائده

والتقاط فرائده في مختصر ، وبقيت متردداً في جمعه بين الإقدام

والأحجام لصعوبة مدركه على مثلي مع قلة بضاعتي وكثرة مخالطتي

إلى أن ظفرت بمختصر الإمام الفقيه الحافظ : القاضي أبي الوليد الباجي

المالكي - رضي الله عنه - اختصر « كتاب مشكل الآثار » اختصاراً بديعاً

ضم كل نوع فيه إلى نوعه ، وألحق كل شكل منه بشكله ورتبه ترتيباً

حسناً ، حذف أسانيد الأحاديث وطريقها واختصر كثيراً من ألفاظه من

غير أن يخل بشيء من معانيه وفقهه ، يسهل على الطالب تحفظه ،

ويتيسر عليه فهمه وتفحصه ، فشكرت الله - تعالى - وتحققت أن الله - تعالى - منّ عليّ بإجابة دعائي ويسر عليّ ما عسر عليّ كثير من أمثالي ، فشمرت عن ساعد الاجتهاد وتيقنت بأن هذا لشيء يراد ، وعزمت أن أنقي خلاصته وأخلص نقاوته غير ملتزم حكاية ألفاظه بأعيانها . . . إلى أن قال : وسميته «المعتصر من المختصر»⁽¹⁾.

وقد ذكره كارل بروكلمان في تاريخ الأدب العربي (263/3) وأشار إلى أنه موجود مخطوط بالمتحف البريطاني تحت رقم 1569 . وقد أرسلت إليه وأحضرتة في مكرو فلم إلا أنني لم أتمكن من إخراجه على ورق إلى الآن .

24. مسألة اختلاف الزوجين في الصداق : «فقّه»

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك : (806/2) وابن فرحون في الديباج : (ص/122) والداودي في طبقات المفسرين : (204/1) .

25. مسألة غسل الرجلين : «فقّه»

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك : (806/2) وابن فرحون في الديباج : (ص/122) والداودي في طبقات المفسرين : (204/1) .

26. مسألة مسح الرأس : «فقّه»

ذكره ابن فرحون في الديباج : (ص/122) والداودي في طبقات المفسرين : (204/1) القاضي عياض في المدارك : (806/2) .

27. كتاب المقتبس من علم مالك بن أنس :

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك : (806/2) وابن فرحون

(1) انظر : المعتصر من المختصر : (1/3 - 4) طبعة حيدر آباد .

في الديباج : (ص/122) والداودي في طبقات المفسرين : (1/204) و
لا أعلم عنه شيئاً أكثر من هذا .

28. المنتقى شرح الموطأ :

اختصره من كتابه الاستيفاء من أحسن الكتب في مذهب مالك
شرح فيه أحاديث موطأ الإمام مالك وفرع عليها المسائل الفقهية تفريغاً
حسناً وهو مطبوع على نفقة السلطان عبد الحفيظ بمطبعة السعادة في
سبع مجلدات سنة 1332 ولم يعد طبعه .

ذكره المقرئ في نفح الطيب : (1/354) والقاضي عياض في
ترتيب المدارك : (2/806) وابن فرحون في الديباج : (1/121) و
البغدادى في هدية العارفين : (1/397) و الداودي في طبقات المفسرين :
(1/204) .

29. المذهب : «فقه»

اختصر فيه المدونة للإمام مالك بن أنس .

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك : (2/806) وابن فرحون
في الديباج : (ص/122) و الداودي في طبقات المفسرين : (1/204) .

30. الناسخ والمنسوخ :

أصول «لم يتم» .

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك : (2/806) و الداودي في
طبقات المفسرين : (1/204) وابن فرحون في الديباج : (ص/122) .
ولا أعلم عنه شيئاً أكثر من هذا .

هذا مجموع ما اطلعت عليه - فيما تحت يدي من المصادر - من
آثار القاضي أبي الوليد الباجي ، وهو عدد يدل دلالة واضحة جلية على

مدى اهتمامه بالتدوين والتأليف ، فلو وجدت جميعها لكان لها أثرها في المكتبة الإسلامية ولكن لأمر أراده الله فإن معظم مؤلفاته لا يعرف عنها شيء سوى أسمائها في كتب التراجم إذ أنه لم يحظ بالطبع منها سوى ثلاثة كتب هي «المنتقى» و «الإشارة» و «الحدود» .

أما المخطوط منها فإنه لم يوجد منه سوى : إحكام الفصول في أحكام الأصول الذي هو موضوع بحثي وتفسير المنهاج في طرق الحجاج ومختصر مشكل الآثار وفصول الأحكام - إن صحت نسبته إليه - ولا أعلم عن غير هذه شيئاً .

المطلب الثاني

في كتاب (إحكام الفصول في أحكام الأصول) بوجه خاص

الكلام في هذا المطلب على إحكام الفصول في أحكام الأصول من حيث تصحيح نسبته لمؤلفه ، وبيان نسخه ومدى حاجته للتحقيق ، وقيّمته العلمية والكتب التي تأثر بها أو تأثرت به ، ومحتوياته .

نسبته لمؤلفه :

إن تصحيح نسبة الكتاب لمؤلفه من أهم الأعمال التي يجب على كل باحث أن يقوم بها ، إذ أن كثيراً ما يحدث أن تنسب الكتب لغير مؤلفيها بسبب خطأ ناسخ أو اشتباه اسم أو غير ذلك من الأسباب التي توقع في الخطأ في هذا الموضوع .

لذلك رأينا أن نحقق نسبة هذا الكتاب للقاضي أبي الوليد الباجي حتى نستطيع أن نحكم به على مدى مكاتته الأصولية ، لأنه دليل عليها ، والدليل يجب البحث عن صحته حتى لا يقع الحكم باطلاً .

وبالبحث تبين لي أن نسبة هذا الكتاب للقاضي أبي الوليد الباجي صحيحة لا اشتباه فيها وذلك للأدلة الآتية :

الدليل الأول :

إجماع من تعرضوا لذكر كتبه من علماء التراجم المعتمد برأيهم في مثل هذا الشأن ، فقد ذكره منسوباً إليه القاضي عياض في ترتيب المدارك : (806/2) وابن فرحون في الديباج : (ص/122) والبغدادى في هدية العارفين : (397/1) ومحمد مخلوف في شجرة النور : (ص/121) وابن بدران في تهذيب تاريخ ابن عساكر : (248/6) وابن خلكان في الوفيات : (409/2) ومحمد باقر الموسوي في روضات الجنات (83/4)

والداودي في طبقات المفسرين : (204/1) والمقرئ في نفح الطيب :
(254/1) والحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ : (372/3) .

الدليل الثاني :

ما جاء على لسان الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي عند بيانه للكتب الأصولية للمذاهب الإسلامية ، التي اعتمد عليها في تأليف كتابه « البحر المحيط » المخطوط تحت رقم 20 بمكتبة الأزهر حيث قال في الورقة الثانية منه « . . . ومن كتب المالكية : على الجامع لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن مجاهد بن خويز منداد المالكي ، والتلخيص للقاضي عبد الوهاب ، والإفادة والأجوبة الفاخرة له ، والفصول لأبي الوليد الباجي ، والمحصول لابن العربي .

الدليل الثالث :

ما نقله عنه الإمام شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي المتوفى سنة 684 في كتابه تنقيح الفصول (ص/422) حيث قال : الفصل الثالث في ترجيحات الأخبار وهي إما في الإسناد أو المتن .

فالأول قال الباجي : يترجح بأنه في قصة مشهورة والآخر ليس كذلك أو لرواية أحفظ أو أكثر ، أو مسموع منه عليه السلام . . . إلخ .

وهذا كلام الباجي على ترجيحات الأخبار من جهة السند في كتابه إحكام الفصول .

الدليل الرابع :

ما جاء من تسميته له في كتابه المنتقى (262/4) عند حديثه عن النهي عن بيع الذهب بالذهب متفاضلاً : « . . . وقول معاوية ما أرى

بمثل هذا بأساً يحتمل أنه يرى القياس مقدماً على أخبار الآحاد ، على ما روي عن مالك وذلك لما يجوز على الراوي من السهو و الغلط .

والصواب تقديم خبر الواحد العدل ، لأن السهو والغلط يجوز فيه على الناظر المجتهد أكثر مما يجوز على الناقل الحافظ الفقيه ، وقد بينت ذلك في إحكام الفصول .

وما جاء من الإحالة عليه في كتابه تفسير المنهاج في طرق الحجاج حيث قال في معرض حديثه عن حجية الإجماع السكوتي : « وقال داود لا يكون حجة إلا إجماع عصر الصحابة خاصة بشرط أن يظهر قول جميعهم وقال أبو علي بن أبي هريرة إن كان القول من إمام فلا يكون حجة ، وإن كان من غير إمام فإنه يكون حجة ، لجواز أن يتركوا الرد عليه مخافة الافتيات على الإمام ، وقد دللنا على بطلان ذلك في كتاب أصول الفقه » (ص/12) .

وقال في موضع آخر - عند حديثه على أدوات الحصر - : « ... والذي يصح عندي من ذلك » إنما » وقد بينت ذلك في أصول الفقه بما فيه كفاية » (ص/13) .

نسخه :

بعد البحث والاستقراء لفهارس المخطوطات في علم الأصول بدور الكتب تحصلت على ثلاث نسخ لكتاب « إحكام الفصول في أحكام الأصول » للقاضي أبي الوليد الباجي :

الأولى : بمكتبة جامع القرويين بمدينة فاس تحت رقم 1392 .

الثانية : بالمكتبة الملكية بمدينة الرباط بالمغرب تحت رقم 976.

الثالثة : بمكتبة الاسكريال بأسبانيا تحت رقم 1156 .

تقع النسخة الأولى « نسخة القرويين » في 113 ورقة من الحجم المتوسط مسطرتها 27 سطراً كتبت بمداد أسود بخط أندلسي واضح في الأماكن السالمة من الرطوبة وتأثير السوس ، كتبها محمد بن أرقم النمري . وكان فراغه من نسخها في عشى يوم الخميس 29 من شهر ربيع الآخرة سنة 681 ولم أتمكن من الترجمة له .

يوجد في هذه النسخة نقص في كثير من المباحث يتضح للقارئ من خلال قراءته للكتاب ، إذ أننا أشرنا لذلك أثناء تحقيقنا لنص الكتاب ، وأذكر منها على سبيل المثال :

1 - باب ما يقع به التخصيص : في مسألة تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد من قوله : إن المسلمين أجمعوا على تخصيص آية الموارد إلى قوله : « من نصر قولهم » أي المانعين لتخصيص عموم السنة بالقرآن : ص 39 .

2 - باب أحكام أفعال النبي - ﷺ - عند كلامه على ما خرج عليه الفعل من شرط أو صفة ، من قوله : « أن طهارته كانت لتصحیح صلاته » . ص 58 إلى قوله : « يحتمل التأويل » عند كلامه على تعارض القول والفعل .

3 - باب النسخ من قوله في الدليل الثاني على أن القياس لا ينسخ : « على ترك القياس للخبر » إلى قوله في الإجماع : « الأمامية » أثناء بيانه استدلال من يقول : يستحيل إجماع الأمة على الخطأ من جهة العقل . ص 102 .

4 - في الإجماع من قوله أثناء استدلاله على أنه لا اعتبار بمخالفة العامي للإجماع : « العلماء فيها ، وأنه حق يجب إتباعه ص 112 إلى قوله : « من جهته العلماء » عند كلامه على أنه يجوز أن يكون بعض

المجمعين مقلداً . ص 114 .

5 - في إجماع أهل المدينة من قوله : « وقد سلم هذا أبو بكر الصيرفي : إلى قوله : « وطريقه بالمدينة التواتر » . ص 122 .

6 - من قوله في الترجيح السادس بين الأخبار من جهة الإسناد : « اختلفت الرواية عنه » ص 216 إلى قوله : « ترجيحات من جهة الأسانيد » ص 217 .

هذا قليل من كثير مما فيها من السقط . الذي نصصنا عليه أثناء تحقيقنا .

النسخة الثانية : (نسخة المكتبة الملكية)

تقع هذه النسخة في 119 ورقة من الحجم المتوسط ، ومسطرتها 24 سطرًا كتبت بمداد أسود بخط مغربي صعب القراءة كتبها عبد الله بن محمد بن عبد الجبار الشَّجْمَاسِي الأَرْنَطَاطِي ، وكان فراغه من نسخها في عشي يوم الجمعة الخامس والعشرين من صفر سنة 1124 ، وكادت أن تقضي عليها الرطوبة والسوس بها خروم منها :

1 - خرم من قوله « ثم المَفَصَّلُ ينقسم إلى قسمين » إلى قوله : « استحقاق العبد الدم والعقوبة من سيده شرعي ، وكون الأمر له صيغة لغوي ص/9 .

2 - من قوله : في إجماع أهل المدينة « وقد سلم هذا أبو بكر الصيرفي » إلى قوله : « بالمدينة طريق التواتر » ص 135 .

3 - من قوله في مفهوم الصفة : « ودليل آخر : أن تعليق الحكم على الصفة قديم ، ولا يؤثر مخالفة » إلى قوله : « وأما من قال منهم إن تعليق الحكم بالاسم العلم يقتضي نفيه عما سواه » ص 148 .

وتشاركها في هذا السقط ، والذي قبله نسخة القرويين .

4 - من قوله في سد الذرائع : « قوله تعالى : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا﴾ إلى قوله : « والدليل أيضاً على ما نقوله : ما روي عن النبي - ﷺ - أنه قال : « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » ص 193 . وتشاركها في هذا السقط نسخة القرويين .

النسخة الثالثة : = نسخة مكتبة الاسكريال+ .

تقع هذه النسخة في 92 ورقة مسطرتها 33 سطراً على صفحتها الأولى تهميشات لم أتمكن من قراءتها ، مكتوبة بخط أندلسي باهت لا تمكن قراءته في بعض صفحاتها ، سليمة من الرطوبة ، والسوس مبتورة الآخر تنتهي بقوله : « فصل : قد ذكرنا ما حضرنا مما يكثربه الترجيح » .

لم أتمكن من معرفة اسم ناسخها ولا من تاريخ نسخها لعدم وجود آخرها وبأولها اسم « محمد بن الأنصاري » ، قبله كلام لا يقرأ لا أدري أهو ناسخها أم لا . وبها بعض السقطات البارزة مثل :

1 - سقط في باب القياس أثناء كلامه على التعليل بالاختلاف من قوله : « حدث بعد رسول الله - ﷺ - » إلى قوله في التأثير : « دون شيء سواها » فالساقط منها : قياس التسوية والتعليل بالاسم ، والطرود . « ورقة كاملة » من آخر ص/160 إلى أول ص/163 .

2 - لا يوجد بها فصل الاستدلال بالعكس .

3 - من قوله في باب الاجتهاد « أما هم فاحتج من نصر قولهم « أي القائلين بأن كل مجتهد مصيب ص/182 » إلى قوله في إبطال التقليد : « قيل لهم أفلا علمتم هذا الاعتقاد والمذهب بالدليل ؟ ص 183 .

هذا هو وصف نسخه على وجه الإجمال ، بالنسبة لما فيها من سقط ، ويعلم تفصيله من قراءة الكتاب الذي تمكنا والحمد لله من إخراجها كاملاً من هذه النسخ الثلاث التي لا يمكن بحال من الأحوال أن يخرج كاملاً على نسخة واحدة منها ، ولا على نسختين . إذ لم تخل واحدة منها من نقص .

مدى حاجته للتحقيق :

من الوصف المتقدم لنسخ كتاب « إحكام الفصول في أحكام الأصول » تتضح حاجته للتحقيق . وأن القيام بتحقيقه واجب محتتم ، بل إن عدم تحقيقه يعتبر جريمة في حق المكتبة الإسلامية ، التي هي في أمس الحاجة إلى أن تضمه ضمن جواهرها الثمينة ونفائسها الغالية ، إذ أنه لا توجد له نسخة كاملة في مكتبة من المكتبات - فيما أعلم - يمكن الاعتماد عليها ، والاستفادة منها بمفردها ، وإنما مجموع نسخه الثلاث يكون نسخة كاملة ، فلو تأخر تحقيقه لبضع سنوات ، لتلاشت هذه النسخ أو بعضها ، وبذلك يضيع كنز من الكنوز العلمية الثمينة التي تجب المحافظة عليها وإخراجها في صورتها الأصلية صافية مهذبة مما قد أصابها من التشويه ، والتحريف ، لينتفع بها الدارسون ، ويجد فيها بغيتهم الباحثون ، من طلبة العلم ورواد المعرفة .

قيمه العلمية :

يعتبر كتاب « إحكام الفصول في أحكام الأصول » من الكتب القيمة النفيسة في علم أصول الفقه ، فهو لا غنى لباحث عنه ، لاسيما فيما يتعلق بأصول المذهب المالكي . فقد جاء شاملاً لجميع أقوال أئمة المذهب المالكي ممن عرفوا بالإجادة والإتقان في هذا الفن ، ولم تحظ كتبهم بالطباعة والنشر ، مثل أبي إسحاق إسماعيل بن إسحاق القاضي

المتوفى سنة 282 والقاضي أبي الحسن علي بن أحمد بن القصار
 البغدادي المتوفى سنة 298 وأبي تمام محمد علي بن محمد البصري ،
 والقاضي أبي الفرح عمر بن عمرو بن محمد بن عبد الله البغدادي
 المتوفى سنة 332 والشيخ أبي بكر محمد بن عبد الله الأبهري المتوفى
 سنة 329 وأبي عبد الله محمد بن أحمد بن مجاهد بن خويز منداد
 صاحب كتاب الجامع الذي اعتبره الزركشي أحد مصادر في أصول
 مذهب مالك ، والقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني صاحب
 الإرشاد والتقريب المتوفى سنة 403 هـ والقاضي أبي محمد
 عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي صاحب كتاب التلخيص ، وأوائل
 الأدلة المتوفى سنة 422 والقاضي أبي الحسن محمد بن المنتاب ، وأبي
 الفضل محمد بن عبد الله بن أحمد بن عمرو المتوفى سنة 452 وأبي
 عبد الله إسماعيل بن أبي أويس المتوفى سنة 226 والقاضي أبي بكر
 محمد بن عبد الله بن بكير التميمي البغدادي المتوفى سنة 305 ،
 وغيرهم .

لذلك يعتبر - في نظري - أعظم موسوعة في أصول الفقه يمكن
 الاعتماد عليها فيما نسب إلى المالكية من قول في المسائل الأصولية التي
 تناولها بالبحث ، مع عدم إغفاله لآراء علماء المذاهب الأخرى من
 الشافعية ، والحنفية ، والظاهرية ، والمعتزلة والشيعة .

يعرض المسألة ، ثم يستدل لما يراه صواباً عنده ، ويورد أدلة
 المخالفين ويناقشها بعبارة علمية دقيقة سلسلة بعيدة عن التعقيد اللفظي
 والتعصب المذهبي .

يستدل على دعواه بالكتاب والسنة وآثار الصحابة وإجماع الأمة
 والدليل العقلي الذي يسلمه العقل ويقره المنطق السليم .

يعتبر كتاب «إحكام الفصول في أحكام الأصول» أحسن كتاب في حجية خبر الواحد بقسميه : مسنداً ومرسلاً وحجية الإجماع وحجية القياس . وأحكام الاجتهاد والتقليد وأحكام الترجيح فقد أفاض مؤلفه القاضي أبو الوليد الباجي القول في ذلك إفاضة لم أرها لغيره من علماء الأصول .

وعلى العموم فرأيي في هذا الكتاب أنه من الكتب التي يعتز بها المسلمون وينتفع بها الدارسون لأصول الفقه على اختلاف طبقاتهم .

الكتب التي تأثر بها :

من الكتب التي تأثر بها القاضي أبو الوليد الباجي في كتابه «إحكام الفصول في أحكام الأصول» : كتاب «التبصرة» لشيخه أبي إسحاق الشيرازي «فالتبصرة» تعتبر أصلاً «لإحكام الفصول» في بعض المسائل التي تعرض لبحثها ، فقد كان الباجي يعتمد عليه في نقل آراء علماء المذهب الشافعي في المسائل التي تعرض الشيرازي لبحثها ، مع بيانه لرأي أستاذه في أغلب المسائل التي له فيها رأي ، فإن وافق رأيه أخذ به ، وإلا نقضه بالدليل الواضح البين .

فمثلاً نرى الشيرازي يقول : «إجماع أهل المدينة ليس بحجة» .

وري عن مالك - رحمه الله - أنه قال : «إجماعهم حجة» (1) .

فالشيرازي أطلق القول ولم يفصل ، وذهب يستدل على بطلان حجيته ، بينما نرى الباجي يفصل القول في هذه المسألة . فيبين أن إجماع أهل المدينة فيما طريقه النقل المتواتر حجة عند مالك مقدمة على أخبار الآحاد ، كمسألة الصاع والأذان وترك الجهر بالبسملة ، وغير

ذلك من المسائل التي أوردتها واستدل على ذلك .

وأما ما طريقه الاجتهاد والرأي ، فإن إجماع أهل المدينة فيه كإجماع غيرهم عند مالك ، ويؤيد ذلك بالدليل ويرد قول المغاربة من المالكيين القائلين بحجيته مطلقاً .

إلى غير ذلك من المسائل التي يخالف فيها شيخه .

وفي الوقت الذي نرى فيه كتاب إحكام الفصول متأثراً بغيره نرى غيره متأثراً به فقد ذكر الزركشي في مقدمة كتابه البحر المحيط المخطوط بمكتبة الأزهر رقم 20 في الصفحة الثانية منه أنه اعتمد عليه في أصول المالكية وقد رأينا نقله عنه في مسألة سد الذرائع وفي الاستحسان⁽¹⁾ ، وإجماع أهل المدينة⁽²⁾ .

كما نقل عنه القرافي في تنقيح الفصول باب الترجيح بين الأخبار⁽³⁾ وغير ذلك من الكتب التي نقلت عنه واستفادت منه .

محتوياته على وجه الإجمال :

بدأ الشيخ الباجي كتابه بمقدمة بليغة بين فيها السبب الذي دعاه إلى تأليفه ، وأنه التزم فيه طريقاً وسطاً تجنب فيه التطويل الممل ، والاختصار المجحف .

ثم عقد فصلاً لبيان الحدود التي يحتاج إليها في معرفة الأصول ، فذكر من ذلك ثمانية وسبعين حداً كتعريف « الحد » و « العلم » و « الاعتقاد » و « الرأي » و « الدليل » و « الدال » و « الإجماع » و

(1) البحر المحيط ج3 مبحث سد الذرائع والاستحسان .

(2) البحر المحيط ج 3 .

(3) تنقيح الفصول (ص/ 422) .

« القياس » وغيرها .

ثم عقد فصلاً تكلم فيه على معاني الأدوات التي يستعملها العلماء في كلامهم ، وتجري بين المتناظرين في مناظراتهم . وقد ذكر من ذلك ثلاثاً وعشرين أداة .

تكلم على محامل « ما » و « من » و « الباء » ولام الإضافة وغيرها من الأدوات . كل ذلك بإفاضة وتوسع ، وتمثيل لما ذكر . د

باب أقسام أدلة الشرع :

في هذا الباب قسم أدلة الشرع إلى ثلاثة أقسام :

1 - أصل :

وأدرج تحته الكلام على الكتاب ، والسنة والإجماع .

2 - معقول الأصل :

وأدرج تحته الكلام على لحن الخطاب ، وفحوى الخطاب ، والحصر ، ومعنى الخطاب .

3 - استصحاب الحال :

وتكلم فيه على استصحاب حال العقل .

ثم بدأ بالكلام على النوع الأول من أنواع الأصل وهو الكتاب .

فقسمه إلى حقيقة ومجاز .

ثم بدأ بالكلام على وجود المجاز في القرآن فبين أنه يوجد فيه كثيراً واستدل لما رآه وذكر رأي المخالفين في ذلك وأبطل أدلته .

ثم عقد فصلاً قسم فيه القسم الثاني من أقسام الكتاب

- الحقيقة - إلى قسمين : « مفصل » و « مجمل » .

وفي الفصل الثاني قسم المفصل إلى قسمين : « غير محتمل » و « محتمل » .

وبين أن غير المحتمل « النص » ففسر معناه ، وحكم بوجوده ، وأبطال قول من قال بعدم وجوده ، ومن قال بقله وجوده .

وفي الفصل الثالث : قسم القسم الثاني من أقسام المفصل وهو المحتمل إلى « ظاهر » و « عام » . وبين أن الظاهر يشمل الأوامر والنواهي وغيرهما مما يحتمل معنيين فأكثر هو في بعضها أظهر . وبين أنه إذا ورد لفظ ظاهر وجب حمله على ظاهره إلا أن يخصه دليل .

مسائل الأمر

بعد فراغه من التقسيمات السابقة شرع يتكلم على مسائل الأمر الذي هو القسم الأول من أقسام المحتمل وتناول بحثه في أربع وعشرين مسألة .

المسألة الأولى : وفيها بين أن للأمر صيغة تختص به في اللغة ، واستدل على ذلك وذكر قول القاضي أبي بكر الباقلاني : « ليس للأمر صيغة » وأورد دليله ، وناقشه .

المسألة الثانية : وفيها بين أن الإباحة ليست بأمر واستدل على قوله ، وأورد قول الكعبي : « الإباحة أمر » وأورد دليله ، وأبطله .

المسألة الثالثة : وفيها بين أن المندوب إليه مأمور به واستدل على قوله وأورد الرأي المخالف ومناقشته .

المسألة الرابعة : وفيها بين أن الأمر المجرد عن القرائن حقيقة في الوجوب ، وأورد رأي القاضي أبي بكر القائل بالوقف ، ورأي أبي الحسن بن المنتاب القائل بأنه حقيقة في الندب وأورد أدلة المذهبيين

وناقشها .

المسألة الخامسة : وفيها بين أن الأمر الوارد بعد الحظر يفيد الوجوب واستدل لمذهبه ، وأورد رأي القائلين بأنه يقتضي الإباحة وأدلتهم وناقشها .

المسألة السادسة : وبين فيها أن الأمر المجرد عن القرائن لا يقتضي التكرار ، وإنما هو موضوع لطلب الماهية ، وبين قول من قال إنه يفيد التكرار ، واستدل لقوله ، و أورد أدلة المخالف وناقشها .

المسألة السابعة : وفيها بين أن الأمر المعلق بشرط أو صفة لا يقتضي تكرار المأمور به بتكرر شرطه أو صفته ، وذكر قول أبي تمام البصري : يقتضي التكرار ، واستدل لمذهبه ، وأورد دليل المخالف وناقشه .

المسألة الثامنة : وفيها ذكر أن تكرار الأمر بالشيء يقتضي تكراره إذا لم يمنع من ذلك مانع ، وبين أن الصيرفي يقول بعدم التكرار ، وابن فورك يقول بالوقف ، واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

المسألة التاسعة : وبين فيها أن الشرع إذا ورد بالأمر بفعل من جملة أفعال مخير بينها كخصال الكفارة فإن الواجب منها واحد غير معين . وبين قول من قال : كلها واجبة ، واستدل لمذهبه وأورد أدلة الخصم وناقشها .

المسألة العاشرة : وفيها بين أن الأمر المطلق لا يقتضي الفور وذكر أن مذهب البغداديين من أصحاب مالك أنه يقتضي الفور واستدل لما ذهب إليه و أورد أدلة المخالفين وناقشها .

المسألة الحادية عشر : وخصصها للكلام على الواجب الموسع ،

وبين فيها أن جميع الوقت وقت للوجوب ، ولا يتعلق الوجوب بجزء منه معين ، وذكر المذهب القائل : بأن الوجوب يتعلق بأول الوقت وقول أصحاب أبي حنيفة : إن الوجوب يتعلق بالجزء الذي إذا ترك فيه المكلف الفعل كان أثماً ، وقول أبي الحسن الكرخي - من الحنفية - إن الصلاة المفعولة في أول الوقت تطوع ، وهي تسد مسد الفرض . واستدل لمذهبه ، وذكر أدلة المخالفين وناقشها .

المسألة الثانية عشر : وفيها بين أنه لا يجب قضاء الفوائت إلا بأمر جديد ، وذكر المذهب القائل : بأن المأمور به لا يسقط بفوات الوقت ، واستدل لمذهبه وذكر أدلة المخالفين وناقشها .

المسألة الثالثة عشر : وفيها بين أن الأمر بالفعل يقتضي أجزاء المأمور به ، واستدل على قوله ، وأبطل قول المعتزلة : الأمر بالشيء لا يقتضي أجزاء المأمور به .

المسألة الرابعة عشر : وفيها بين أن الأمر بالفعل لا يتناول المكروه منه ، وذكر ما ذهب إليه بعض المالكية ، وبعض الحنفية أن الأمر بالفعل يتناول ما يقع عليه الاسم وإن كان مكروهاً ، واستدل لمذهبه ، وذكر دليل المخالفين وناقشه .

المسألة الخامسة عشر : وفيها بين أنه إذا نسخ وجوب الأمر لم يجز الاحتجاج به على الجواز ، وبين أن بعض أصحاب الشافعي يقولون : إن نسخ وجوب الأمر لا يمنع من الاحتجاج به على الجواز ، واستدل لمذهبه ، وذكر دليل المذهب الثاني وناقشه .

المسألة السادسة عشر : وفيها بين أن الأمر لا يدخل في عموم أمره ، وذكر المذهب القائل : إن الأمر يدخل في عموم أمره ، واستدل لمذهبه و أورد أدلة المخالف وناقشها .

المسألة السابعة عشر : وفيها بين أن النبي - ﷺ - إذا أفرد بالخطاب ، فإنه يجب إتباعه فيما أفرد بالخطاب به إلا أن يدل الدليل على اختصاصه به ، وإن كان الظاهر إفراده بذلك الحكم من جهة اللفظ ومفهوم اللغة واستدل لذلك .

المسألة الثامنة عشر : وفيها بين أن المسافر والمريض مخاطبان بالصوم في حال السفر والمرض ، مخيران بينه وبين صوم غيره . وبين قول القاضي أبي بكر الباقلاني : المسافر مخاطب دون المريض . وقول الكرخي : غير مخاطبين . وإنما فرضهما صيام أيام آخر . واستدل لمذهبه وبين أدلة المخالف وناقشها .

المسألة التاسعة عشر : وفيها بين أن الحائض غير مخاطبة بالصوم حال حيضها ، وحكى عن بعض المالكية أنها مخاطبة ، واستدل لما رآه وأورد أدلة المخالف وناقشها .

المسألة العشرون : وفيها بين أن إطلاق لفظ الأمر يتناول الحر والعبد واستدل لمذهبه ، ورد قول ابن خويز منداد : إن الخطاب بالأمر لا يتناول العبد ، وذلك بإبطال أدلته .

المسألة الحادية والعشرون : وفيها بين إجماع الأمة على خطاب الكفار بالإيمان ، واختلافهم في خطابهم بفروع الديانات . فذهب إلى أنهم مخاطبون ، وحكى عن محمد بن خويز منداد : القول بعدم خطابهم واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة المخالف وناقشها .

المسألة الثانية والعشرون : وفيها بين أن الأمر يقع حقيقة على القول والفعل ، واستدل على دعواه هذه وناقش أدلة الجمهور القائلين : الأمر حقيقة في القول الطالب للفعل مجاز في غيره .

المسألة الثالثة والعشرون : وفيها بين أن الأمر بالشيء نهى عن

ضده من جهة المعني ، وبين قول المعتزلة : الأمر بالشيء ليس بنهي عن ضده ، واستدل لمذهبه ، وأورد دليل المعتزلة وناقشه .

وبالفراغ من الكلام على هذه المسألة أنهى الكلام على مسائل الأمر وانتقل إلى الكلام على النهي .

مسائل النهي :

وتحت هذا العنوان : بين أن النهي له صيغة تختص به ، وأنها إذا وردت متجردة من القرائن اقتضت التحريم ، ثم قسم النهي إلى نهى تحريم ونهى كراهة .

ثم عقد مسألة بين فيها : أن النهي عن الشيء يقتضي فساد المنهي عنه .

وحكي عن القاضي أبي بكر الباقلاني : أن النهي عن الشيء لا يقتضي فساد المنهي عنه . واستدل لمذهبه وأورد دليل المخالف وناقشه .

وبانتهاه من هذه المسألة : أنهى الكلام على ما يتعلق بالنهي وبه انتهى الكلام على القسم الأول من أقسام المحتمل ، وهو الظاهر بنوعيه الأمر والنهي . وانتقل إلى الكلام على القسم الثاني من أقسام المحتمل وهو العام .

ذكر العموم وأقسامه وأحكامه :

تناول هذا الموضوع في فصل ، واثنى عشرة مسألة :

ففي الفصل : بين أن للعموم ثمانية ألفاظ ومثل لكل واحد منها ، وبين الخلاف في الاسم المفرد إذا تعرّف بالألف واللام .

فذهب إلى أنه يفيد العموم ، واستدل لمذهبه ، وذكر أدلة من قال :

لا يفيد العموم وناقشها .

المسألة الأولى :

وفيهما بين أنه يجب حمل صيغ العموم على عمومها إلا ما خصه الدليل ، واستدل لمذهبه ، وذكر قول القاضي أبي بكر والقاضي أبي جعفر : ليس للعموم صيغة تقتضيه بمجردا ، فإذا وردت صيغة توقف فيها ، فلا تحمل على عموم ، ولا خصوص إلا بقرينة ، وأورد أدلتهم وناقشها .

ثم جعل فصلاً داخل هذه المسألة بين فيه أن أبا الحسن بن المنتاب المالكي : يرى انه يجب حمل صيغ العموم على أقل ما يتأوله اللفظ ، وأورد أدلته وناقشها .

المسألة الثانية :

وفيهما بين أن ألفاظ الجموع إذا تجردت عن الألف واللام لا تقتضي العموم ، وحكي عن بعض أصحاب الشافعي أنها تقتضي العموم واستدل لما رآه ، وأورد أدلة المخالف وناقشها .

المسألة الثالثة :

وفيهما بين أنه إذا ورد اللفظ العام وجب النظر فيه ولا يحمل على عمومه إلا إذا غلب على الظن تعريه من قرائن التخصيص ولا يحكم بذلك قبل النظر فيه ، وحكي عن أبي بكر الصيرفي أنه يحمل على العموم بوروده ، واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة الصيرفي وناقشها .

المسألة الرابعة :

وفيهما بين أنه إذا كان الخطاب المطلق بلفظ الجمع المذكر لم يدخل فيه النساء ، وحكي عن ابن خويز منداد أنهم يدخلن ، واستدل لما

رآه ، وأورد دليل المذهب الثاني وناقشه .

المسألة الخامسة :

وفيها بين خلاف العلماء في اللفظ العام بعد التخصيص هل هو مجاز في الباقي أم حقيقة ؟ فذكر في ذلك مذهبين :

المذهب الأول : العام بعد التخصيص مجاز في الباقي .

المذهب الثاني : لا يصير مجازاً وإن أبقى التخصيص منه واحداً .

ورأى أنه لا يصير مجازاً إذا بقي منه أقل مما يقع عليه اسم الجمع واستدل لما رآه وذكر أدلة المخالفين وناقشها .

المسألة السادسة :

وفيها بين أنه يجوز الاستدلال باللفظ العام بعد التخصيص ، وذكر المذهب الثاني الذي لا يجيز ذلك و استدل لمذهبه وأورد أدلة المخالف وناقشها .

المسألة السابعة :

وفيها بين أنه يجوز تخصيص اللفظ العام إلى أن يبقى منه واحد ، وذكر المذهب الثاني القائل بجواز تخصيصه إلى أن يبقى منه ثلاثة ، واستدل لمذهبه وأورد أدلة المذهب الثاني وناقشها .

المسألة الثامنة :

وفيها بين خلاف العلماء في أقل الجمع ، فحكى في ذلك مذهبين :

المنع الأول : أقل الجمع ثلاثة .

المنع الثاني : أقله اثنان ، واختاره واستدل له ، وأورد أدلة المذهب

الأول وناقشها .

المسألة التاسعة :

وفيهما بين أنه قد يرد أول اللفظ عاماً وآخره خاصاً ، ويحمل كل منهما على ما يقتضيه لفظه من خصوص أو عموم ، ويطرأ التخصيص على أحد اللفظيين فلا يوجب تخصيص الآخر ومثل لذلك .

المسألة العاشرة :

وفيهما بين أنه يجوز تأخير التخصيص عن وقت ورود اللفظ العام وحكي عن الصيرفي والأبهري والمعتزلة منع ذلك ، واستدل لمذهبه ، وأبطل أدلة المخالفين .

المسألة الحادية عشرة :

وفيهما بين أنه إذا تعارض لفظان خاص وعام : بنى العام على الخاص ، وبين بقية المذاهب في المسألة واستدل لرأيه وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

المسألة الثانية عشرة :

وفيهما بين أنه إذا تعارض الخبران وعلم التاريخ : عمل بالأحدث منهما ، فإن جهل التاريخ ولم يمكن الجمع بينهما تركا ورجع إلى سائر الأدلة .

فإن لم يوجد دليل في الحادثة كان المكلف مخيراً في الأخذ بأيهما شاء . وذكر قول من قال : يأخذ بالحظر ، وقول من قال : يأخذ بالإباحة واستدل لمذهبه .

وبالانتهاء من هذه المسألة أنهى الكلام على العام وشرع في الكلام على ما يقع به التخصيص للألفاظ العامة .

باب في أحكام ما يقع به التخصيص

وقد جعل الكلام على ذلك في عشر مسائل .

ففي أول الباب تكلم على التخصيص بأدلة العقل ، ورأى أنه يقع التخصيص بها ، واستدل لقوله وبين قول من أنكر التخصيص بأدلة العقل ، وأورد دليله وناقشه .

المسألة الأولى :

وفيها بين أنه يجوز تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد ونقل عن بعض المتكلمين المنع من ذلك ، وعن عيسى بن أبان المنع فيما لم يخص بدليل غير خبر الأحاد ، والجواز فيما خص بغير خبر الأحاد واستدل لمذهبه ، وذكر أدلة المخالفين وناقشها .

المسألة الثانية :

وفيها بين أنه يجوز تخصيص عموم السنة بالقرآن ، وذكر قول من لا يجيز ذلك ، واستدل لما رآه وذكر أدلة المخالف وناقشها .

المسألة الثالثة :

وفيها بين أنه يجوز تخصيص العموم بالقياس خفياً كان أم جلياً .

وحكي أن الجبائي لا يجيز التخصيص بالقياس الخفي ، وعن بعض أصحاب أبي حنيفة الجواز فيما خص فيه العموم بغير القياس الخفي ومنع ابتداء تخصيصه به ، واستدل لمذهبه وذكر أدلة المخالفين وناقشها .

المسألة الرابعة :

وفيها تكلم على التخصيص بفعل النبي - ﷺ - فذكر أن ما

يفعله - العلية - بياناً لمجمل يخص به العام لأن أفعاله بمثابة أقواله ومثل لذلك .

المسألة الخامسة :

وفيهما بين أنه إذا فعل بحضرة النبي - ﷺ - فعل يخالف نص العموم ، وأقر على ذلك : كان ذلك مخصصاً للفظ العام .

المسألة السادسة :

وفيهما تكلم على التخصيص بقول الصحابي ، فذكر أن من قال بحجتيه أجاز التخصيص به ، ومن لم يقل بحجتيه لم يجز به التخصيص .

المسألة السابعة :

وفيهما بين أنه لا يجوز التخصيص بمذهب الراوي ، ونقل عن الشافعي أنه يجوز التخصيص به ، واستدل لقوله .

المسألة الثامنة :

وفيهما بين أنه إذا أجمعت الأمة على أن العام مخصوص ، علم بإجماعها أنه وارد فيما عدا الذي أجمعت على إخراجها من اللفظ ، واستدل على ذلك : بأن الأمة لا تجمع على خطأ .

المسألة التاسعة :

وفيهما بين أنه يجوز تخصيص العموم بعادة المخاطبين .

المسألة العاشرة :

وفيهما تكلم على التخصيص بالسبب ، فبين أن الجواب ينقسم إلى قسمين : قسم غير مستقل بإفادة المعني ، وقسم مستقل بإفادة المعني .

فالقسم الذي لا يستقل يقصر على سببه ويعتبر به في عمومه وخصوصه .

وأما القسم الثاني وهو المستقل فذهب إلى أنه لا يقصر على سببه وإنما يعتبر بعموم لفظه ، وحكي عن بعض المالكية قصره على سببه واستدل لما رآه ، وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

وبهذه المسألة أنهى الكلام على ما يقع به التخصيص للفظ العام وشرع في الكلام على الاستثناء من اللفظ العام .

مسائل الاستثناء

بين في أول هذه المسائل الاستثناء الذي يقع به التخصيص ثم حصر القول فيه في فصل وثلاث مسائل :

الفصل :

وفيه بين أنه من شرط الاستثناء اتصاله بالمستثنى منه ، وحكي ما نقل عن ابن عباس من جواز تأخير الاستثناء عن المستثنى منه . واستدل لمذهبه ، وذكر أدلة المخالفين وناقشها .

المسألة الأولى :

وفيها قسم الاستثناء إلى ثلاثة أضرب : استثناء من الجنس ، واستثناء بعض الجملة ، واستثناء من غير الجنس ، ومثل لكل قسم من هذه الأقسام ، وبين أنه يجوز الاستثناء من غير الجنس واستدل على قوله ، وأورد قول من لا يجوز ذلك وأدلته وناقشها .

المسألة الثانية :

وفيها بين أنه يجوز استثناء أكثر الجملة . وحكي عن ابن الماجشون المنع من ذلك ، واستدل لمذهبه وذكر أدلة المخالف

وناقشها .

المسألة الثالثة :

وفيها بين أن الاستثناء المتصل بجمل من الكلام معطوف بعضها على بعض : يجب رجوعه إلى جميعها ، وحكى مذهب القاضي أبي بكر القائل بالوقف ، ومذهب القائلين بوجوب رجوعه لأقرب مذكور إليه ، ومثل لذلك واستدل لمذهبه ، وذكر أدلة المخالفين وناقشها .

وبالفراغ من هذه المسألة أنهى الكلام على ما يتعلق بالاستثناء وانتقل إلى الكلام على حكم المطلق والمقيد وجعل ذلك في فصلين :

الفصل الأول : وفيه بين أن التقييد يقع بثلاثة أشياء :

الغاية والشرط والصفة .

ومثل لذلك ، ثم بين أنه إذا ورد لفظ مطلق وورد من غير جنسه لفظ مقيد ، لا يحمل المطلق على المقيد ، وحكى عن القاضي عبد الوهاب أن مذهب مالك حمل المطلق على المقيد .

الفصل الثاني :

وفيه بين أنه إذا ورد لفظ حكم مطلق وورد من جنسه حكم مقيد متعلق بغير سببه : أن المطلق لا يحمل على المقيد إلا أن يدل القياس على تقييده ، فيحمل عليه من جهة القياس . وحكى عن بعض أصحاب الشافعي أنه يجب حمل المطلق على المقيد من جهة وضع اللغة ومعقول اللسان .

وبالانتهاء من الكلام على المطلق والمقيد انتهى من الكلام على القسم الأول من أقسام الحقيقة وهو المفصل ، بنوعيه « النص » و« المحتمل » .

و شرع في الكلام على القسم الثاني ، وهو المجمل ، وجعل الكلام فيه في بابين :

الباب الأول : في حكم المجمل .

الباب الثاني : في أحكام البيان وبدأ بالكلام على بيان حكم المجمل :

باب في بيان حكم المجمل

وقد جعل الكلام فيه في فصول ومسائل :

الفصل الأول :

وفيه بين أن آية الصلاة والزكاة⁽¹⁾ ، وآية الصوم⁽²⁾ ، وآية الحج⁽³⁾ وآية الربا⁽⁴⁾ عامة ، ولا يتوقف في الاحتجاج بها على بيان ، وحكي عن بعض المالكية أنها مجملة تفتقر في الاحتجاج بها إلى بيان ونقل عن القاضي عبد الوهاب أنها مجملة إلا آية الربا .

واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

الفصل الثاني :

وفيه تكلم على الأسماء العرفية : فبين وجه تسميتها بذلك ومثل لها ، وبين أن عرف الاستعمال يكون من ثلاثة أوجه : من جهة اللغة ومن جهة الشرع ، ومن جهة الصناعة . وبين أنه إذا ورد لفظ من الألفاظ العرفية حمل على ظاهر الاستعمال فيما ورد من جهته .

(1) سورة البقرة : 43 / 2 .

(2) سورة البقرة : 183 / 2 .

(3) سورة آل عمران : 97 / 3 .

(4) سورة البقرة : 275 / 2 .

المسألة الأولى :

وبين فيها أن آية السرقة عامة واستدل على ذلك وأورد دليل من قال بإجمالها وناقشه .

المسألة الثانية :

وفيهما بين : أن قوله - الطه - « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » وقوله : « لَا صِيَامَ لِمَنْ يُبَيِّتُ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ » ونحوه : عام واستدل على ذلك وأورد دليل من قال بإجماله وناقشه .

المسألة الثالثة :

وفيهما بين : أن قوله - تعالى - ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ ونحوه مما علق فيه الحكم على العين : من قبيل المفصل ، واستدل على ذلك وأورد دليل من قال بإجماله وناقشه .

ثم عقد باباً تكلم فيه على النقل من اللغة إلى الشرع ، فبين أنه لا يوجد في كلام العرب منقول من اللغة إلى الشرع . واستدل على ذلك ، وأورد دليل من قال بالنقل وناقشه .

ثم عقد مسألة بين فيها : أن جميع ما في القرآن عربي ، وليس فيه شيء من سائر اللغات ، وأورد قول من قال بوجود غير العربي في القرآن الكريم ، واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة المخالف وناقشها .

ثم عقد فصلاً تحدث فيه عن إثبات اللغة بالقياس ، فبين أنه لا تثبت اللغة بالقياس واستدل على ذلك وبين قول من قال : تثبت اللغة بالقياس ودليله وناقشه .

باب في أحكام البيان

تحدث في أول هذا الباب على ما يحتاج إلى البيان من أنواع

الكلام ، فبين أن الذي يحتاج إلى البيان هو المجمل ، لأنه لا يفهم المراد به من لفظه ، ومثل لذلك .

الفصل الأول :

وفيه بين أن فعل الرسول لا يحتاج إلى بيان في صحة الامتثال به ، وبين مبني قول القاضي أبي بكر الباقلاني ، والقاضي أبي جعفر السمناني : يحتاج إلى البيان .

المسألة الأولى :

وفيه بين أن البيان يقع بالقول والفعل ، والإشارة والرمز والكتابة وشاهد الحال ، وبين مذهب القائلين : لا يقع البيان بالفعل وناقشه .

المسألة الثانية :

وفيه بين : أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، ويجوز تأخيره عن وقت ورود الخطاب إلى وقت الحاجة ، وذكر مذهب المعتزلة المانعين لتأخير البيان عن وقت الخطاب . واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

المسألة الثالثة :

وفيه بين : أنه يجوز بيان المتواتر - قرآناً وسنة - بأخبار الأحاد سواء في ذلك ما تعم به البلوى ، وما لا تعم به البلوى .

وبين أن أهل العراق لا يجوزون ذلك ، فيما تعم به البلوى ، ويجوزون في غيره ، واستدل لمذهبه .

باب في أفعال النبي - ﷺ -

وفيه قسم أفعال النبي إلى قسمين :

القسم الأول :

ما يفعله بياناً لمجمل ، وبين أن هذا القسم حكمه حكم المبين في الوجوب والندب والإباحة .

القسم الثاني :

وما يفعله ابتداء وقسمه إلى قسمين :

القسم الأول :

مالا قرينة فيه نحو الأكل والشرب ، وبين أنه على الإباحة . وحكي عن بعض أصحاب مالك أنه يدل على الندب .

الفصل الأول :

وفيه بين اختلاف العلماء فيما فيه قرينة وعبادة من فعله - ﷺ - مما يفعله ابتداء ، وقرر أنها على الوجوب . وحكى قول ابن المنتاب القائل : بأنها على الندب ، وقول القاضي أبي بكر القائل بالوقف . واستدل لمذهبه وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

الفصل الثاني :

وفيه تكلم على ما خرج عليه الفعل من شرط أو صفة ، وبين أنه شرط في صحته .

الفصل الثالث :

وفيه تكلم على ما خرج عليه الفعل من زمان أو مكان ، وبين أنه ليس شرطاً في صحة الفعل . وبين قول من قال : إنه شرط في صحة الفعل ، واستدل لمذهبه وذكر أدلة المخالف وناقشها .

ثم عقد مسألة بين فيها أنه إذا تعارض الفعلان حملاً على وجه

يمكن معه العمل بهما ، ولا يسقط أحدهما بالآخر .

فإن تعارضاً على وجه لا يمكن معه الجمع بينهما ، وعلم التاريخ عمل بالأحدث منهما .

فإن جهل التاريخ تركا ورجع إلى سائر الأدلة .

ثم عقد مسألة تكلم فيها على تعارض القول والفعل : فبين أنه إذا تعارض القول والفعل ، ولم يمكن الجمع بينهما وجهل التاريخ ، تركا وعدل إلى سائر الأدلة .

وحكي عن ابن خويز منداد : أنه يقدم الفعل على القول . وعن أبي إسحاق الشيرازي : يقدم القول على الفعل . واستدل لمذهبه وذكر أدلة المخالفين وناقشها :

ثم عقد مسألة بين فيها أنه إذا فعل بحضرة النبي - ﷺ - فعل ولم يظهر منه إنكار له ، دل تقريره : أن الفعل جائز .

وبهذه المسألة أنهى الكلام في باب الأفعال ، وانتقل إلى الكلام في باب الأخبار .

باب الأخبار

تكلم في أول هذا الباب على حقيقة الخبر ، فبين أنه الوصف وذكر بأن هذا الحد يطرد وينعكس ، ثم ذكر تعريف القاضي أبي بكر : بأنه ما يدخله الصدق أو الكذب ، وتعريف بعض أهل اللغة : بأنه ما دخله الصدق والكذب ، ولم يرتض التعريفيين وناقشهما .

ثم عقد فصلاً قسم فيه الخبر من حيث الصدق والكذب إلى « صدق » و « كذب » وعرف الصدق والكذب ، وبين أنه ليس من شرط الصدق والكذب : أن يعلم المُخْبِرُ ذلك ويقصد إليه ، بل متى ما وصف

الموصوف على ما ليس به كان كاذباً ومتى ما وصفه على ما هو به كان صادقاً وإن لم يقصد إلى ذلك .

ثم عقد فصلاً قسم فيه الخبر من حيث التواتر وعدمه : إلى متواتر وآحاد .

ثم عقد فصلاً مثل فيه لخبر التواتر وبين فيه أنه يفيد العلم واستدل لذلك وأبطل قول السُّمْنِيَّةِ القائلة : بأن العلم لا يقع بمخبر أخبار التواتر ، ولا يقع علم أصلاً إلا عن الحواس .

ثم عقد فصلاً بين فيه أن العلم الحاصل من أخبار التواتر ضروري ، واستدل على ذلك ، وأبطل قول المعتزلة البغداديين : إن العلم الحاصل به نظري ، وذلك بعد إيراد أدلتهم ومناقشتها .

ثم عقد فصلاً بين فيه صفات أهل التواتر المعتبرة في قبول خبرهم ، وهي العقل ، واضطرارهم إلى علم ما أخبروا به ، وبلوغهم عدداً تحيل العادة تواطؤهم على الكذب - وبين وجه اشتراط هذه الأمور الثلاثة .

ثم عقد فصلاً بين فيه : أنه لا بد أن يزيد عدد أهل التواتر على أربعة وأورد قول ابن خويز منداد : إن خبر الواحد يقع به العلم وأوضح أن الخطأ دخل على القائلين بذلك . من جهة أن العلم بأخبار الآحاد معلوم وجوبه بالقطع واليقين ، وأما ما تتضمنه من الأخبار فمظنون ، فلم يتميز لهم العلم بوجوب العمل ، من العلم بصحته .

واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

ثم عقد مسألة بين فيها : أنه لا يعلم أقل عدد أهل التواتر وأنه لا سبيل إلى معرفته ، بل يجوز أن يقع العلم بخبر الخمسة ، ويجوز أن

لا يقع ، وأورد قول أبي عبد الرحمن صاحب أبي الهذيل العلاف : أنه يقع بخبر الخمسة إلى العشرين ، وبين دليله وأبطله .

وبذلك أنهى الكلام على خبر التواتر وانتقل يتكلم على خبر الآحاد . وجعل الكلام على ذلك في مسائل :

المسألة الأولى :

وفيها قسم خبر الآحاد إلى قسمين :

الأول : ما يقع العلم بمخبره بدليل .

الثاني : ما لا يقع العلم بمخبره .

ثم شرع يتكلم على ما يقع العلم بمخبره بدليل فبين أنه ستة أنواع :

1 - خبر الباري - تعالى - لأن الصدق من صفات نفسه .

2 - خبر من اظهر الله المعجزة على يده ، لأن المعجزة دليل على صدقه .

3 - خبر من اخبر عنه صاحب المعجزة أنه لا يكذب في خبره .

4 - أن يخبر مخبر بحضرة النبي - ﷺ - أنه قال قولاً أو فعل فعلاً . ولم ينكر عليه ، فإننا نعلم صدقه .

5 - أن يخبر شخص بحضرة جماعة من الصحابة بخبر يضيفه إلى مشاهدتهم وعلمهم ، ولا ينكر عليه أحد منهم ذلك .

6 - خبر الآحاد إذا تلقته الأمة بالقبول .

المسألة الثانية :

وفيهما تكلم على القسم الثاني من اخبار الآحاد وهو مالا يقع العلم بمخبره ، وقسمه إلى قسمين : «مسند» و «مرسل» .

ثم بدأ بالكلام على المسند فعرفه ، وبين أنه يجب العمل به بشروط في الناقل وشروط في المنقول . وبين قول من قال لا يجوز التعبد بخبر الآحاد ، ومن قال لا يجب العمل إلا بخبر اثنين ، ومن قال لا يجب العمل إلا بخبر أربعة ، واستدل لما رآه وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

المسألة الثالثة :

وفيهما بين أنه يجب العمل بخبر الواحد فيما تعم به البلوى وحكي عن متأخري أصحاب أبي حنيفة : أنه لا يجب العمل بخبر الواحد فيما تعم به البلوى .

واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

المسألة الرابعة :

وفيهما بين أن ترك الصحابي العمل بمرويه ، لا يمنع من وجوب العمل به . وحكي عن أصحاب أبي حنيفة : أنه لا يجب العمل به . واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

المسألة الخامسة :

وفيهما تكلم على إنكار المروي عنه الخبر ، فذكر أن المروي عنه لا يخلو : إما أن يتوقف فيه ، أو يُكذَّب الراوي عنه ، ويقطع أنه لم يحدثه .

فإن قطع أنه لم يحدثه ، فإنه لا يخلو : إما أن ينكر الحديث جملة أو يقول رويته ولكن لم أحدثه به .

فبين أن الصورة الأولى تبطل الاحتجاج بالخبر دون الثانية لثبوت الخبر من جهة المروي عنه ، لا من جهة الراوي .

ثم عقد فصلاً بين فيه أنه إذا نسى المروي عنه الحديث أو شك فيه : فإنه يقبل ، ولا يقدح فيه نسيانه وذكر عن الكرخي : أنه لا يقبل ، واستدل لقوله ، وذكر أدلة المخالف وناقشها .

وبذلك أنهى الكلام على القسم الأول من قسمي خبر الآحاد وهو المسند ، وانتقل إلى الكلام على المرسل .

فصل

في ذكر المرسل ووجوب العمل به

ذكر في هذا الفصل تعريف المرسل ، وبين اتفاق العلماء على أنه لا يجوز العمل بمقتضاه إذا كان المرسل له غير متحرز ، يرسل عن الثقة وغيرهم .

فأما إذا علم من حاله أنه لا يرسل إلا عن الثقة ، فبين أن جمهور العلماء : على العمل بموجبه .

وحكي عن بعض العلماء : أنه لا يجب العمل به ولا حجة فيه ، واحتج لمذهبه ، وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

ثم عقد فصلاً بين فيه أنه يجب العمل بما نقل من الأحاديث على وجه الإجازة ، ونقل عن أهل الظاهر القول بعدم جواز ذلك ، واستدل لمذهبه ، وأورد دليل المذهب الثاني وناقشه .

باب صفة العدالة

تكلم في هذا الباب على صفات الناقل للحديث ، فبين أنه يشترط فيه أن يكون عالماً بما سمعه يوم السماع ، بالغاً يوم الأداء وأن يكون

عدلاً ، وبين معنى العدالة ، وأنه لا يكتفي فيها بإظهار الإسلام ، وذكر أن العدالة عند أبي حنيفة : إظهار الإسلام ، وسلامة المسلم من فسق ظاهر .

واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة المخالف وناقشها .

ثم عقد فصلاً بين فيه : أنه يجوز العمل بخبر سمعه الراوي طفلاً ، إذا كان ممن يعقل ما سمع ، واستدل لمذهبه ، وأطبل قول من منع العمل به .

ثم عقد فصلاً ذكر فيه من لا يجب العمل بروايته ، فبين أن الذي يمنع من وجوب العمل بالخبر : الفسق وكثرة الغفلة والخطأ والسهو . إذا كان الراوي مشهوراً بذلك ، أو مجهول الحال .

ثم عقد فصلاً بين فيه معنى الجهالة التي توجب رد خبر الراوي .

ثم عقد فصلاً بين فيه : أن رواية الاثنين عن المجهول لا تنفي عنه الجهالة واستدل لقوله ، وأورد قول من قال : تنتفي جهالته براوية الاثنين عنه . وأورد أدلتهم وناقشها .

ثم عقد فصلاً تكلم فيه عن العدد الذي يقع به التعديل للراوي . فبين أنه يكفي في تعديل الراوي : الواحد .

وذكر قول من قال : لا يكفي في تعديل الراوي أقل من اثنين واستدل لمذهبه وأورد أدلة المخالف وناقشها .

ثم عقد فصلاً لبيان ما يقع به التعديل من الألفاظ ، فبين ما يحصل به التعديل عند مالك ، وعند الشافعي ، وعند القاضي أبي بكر ، واختار مذهب مالك . وهو أن التعديل يحصل بقول المزكي : فلان عدل رضى ، واستدل له - وبين أن مذهب القاضي أبي بكر يرجع لقول مالك .

ثم عقد فصلاً بين فيه أنه لا يجب استفسار المزكي عما صار به المزكي عنده عدلاً ، وبين قول من قال بوجوب استفساره ، واستدل لمذهبه و أورد دليل المخالفين وناقشه .

ثم عقد فصلاً بين فيه : أن رواية الثقة عن الراوي لا يقع بها التعديل له واستدل لما رآه وذكر رأي من يقول بوقوع التعديل بها ، وأورد دليله وناقشه .

ثم عقد فصلاً بين فيه : أن قول الراوي كل من أروى لكم عنه فهو عدل : تعديل لمن روي عنه .

ثم عقد فصلاً بين فيه : أن عمل الراوي براوية المروي عنه تعديل له . وذكر قول من قال ليست بتعديل : واستدل لمذهبه وأورد أدلة الخصم وناقشها .

ثم عقد فصلاً بين فيه أن الصحابة كلهم عدول لتعديل الله لهم ، فلا يسأل عن عدالتهم . وبين قول من قال : حالهم حال غيرهم في وجوب السؤال عن عدالتهم .

واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

وبذلك انتهى من الكلام على أحكام التعديل ، وانتقل إلى أحكام التجريح .

فصل في ذكر التجريح وأحكامه

ذكر في هذا الفصل أن تجريح الراوي من العدل يرد خبره ولا يشترط تعدد المجرحين ، ولا إلى بيان المعنى المجرَّح به .

وذكر عن الشافعي أنه يحتاج إلى بيان المعنى المجرَّح به .

واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة المذهب الثاني وناقشها .

ثم عقد فصلاً بين فيه : أن الأمة أجمعت على أن الكفر والفسق على وجه العمد يمنع من قبول الخبر والشهادة ، وبين خلاف العلماء في الفسق على وجه التأويل ، واختار أنه يمنع من قبول الخبر ، ووجوب العمل به ، وبين قول من قال لا يمنع من قبول الخبر ، واستدل لمذهبه ، وبين أدلة المخالفين وناقشها .

ثم عقد فصلاً بين فيه حكم اجتماع التجريح والتعديل ، وبه أنهى الكلام على صفة الراوي : وانتقل إلى الكلام على صفة الراوية وتناول ذلك في فصول :

الفصل الأول :

وفيه بين أن أقل ما يجب على راوي الحديث : أن يعلم أنه سمعه من فلان الثقة عنده ، فيخبر به على ما سمعه ، ولا يكفي في ذلك أن يكون حافظاً له .

وحكي عن الشافعي : أنه يجوز أن يحدث بالخبر يحفظه ، وأن لم يعلم أنه سمعه .

واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة المذهب الثاني وناقشها .

الفصل الثاني :

وفيه بين أنه يجوز للراوي أن يحدث بما أجز له من الأحاديث ، وحكى إجماع العلماء على ذلك واستدل على قوله .

الفصل الثالث :

وفيه بين أنه يجوز للراوي رواية أحد معنى الخبر إذا تضمن الخبر معنيين كل منهما مستقل عن الآخر غير مرتبط به . ولا يجوز ذلك إذا كان مرتبطاً .

وحكي عن بعض العلماء : المنع من ذلك على كل وجه ، وعن بعضهم الجواز على كل وجه .

واستدل لمذهبه ، و أورد أدلة المخالفين وناقشها .

الفصل الرابع :

وفيه بين : أنه تجوز رواية الحديث على المعنى إذا كان الراوي له عالماً حافظاً ، وعلم المقصود بالخبر علماً ييناً ، وأتى بلفظ مطابق للخبر .

وبين مذهب من لا ييجيز ذلك واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة المذهب الثاني وناقشها .

الفصل الخامس :

وفيه بين : أنه إذا قال الصحابي : أمر رسول الله - ﷺ - حمل على أنه سمعه منه . وحكي عن بعض أهل العلم : أنه لا يحمل على المسند إلا إذا بين سماعه من النبي - ﷺ - . واستدل لمذهبه في ذلك .

الفصل السادس :

وفيه بين : أنه إذا قال الصحابي : امرنا بكذا ، أو نهينا عن كذا والسنة كذا ، فإن الظاهر أنه أمر من الله ورسوله ، وأن السنة سنة رسول الله - ﷺ - .

وحكي عن الصيرفي وبعض أصحاب أبي حنيفة ودلود بن علي : أنه يجب الوقوف فيه لاحتمال أن يكون الأمر والناهي غير الرسول . واستدل لمذهبه و أورد أدلة المخالفين في ذلك وناقشها .

الفصل السابع :

وفيه بين أنه إذا قال الصحابي : كانوا يفعلون كذا وأضاف الفعل إلى زمن النبي - ﷺ - وذكره على وجه لا يخفى مثله عليه : وجب القضاء بأنه شرع ، وهو بمنزلة المسند ، وذكر قول من قال : ليس كالمسند واستدل لقوله ، وأورد دليل المذهب الثاني وناقشه .

وبذلك أنهى كلامه على باب الأخبار .

فصل

في أحكام النسخ والمنسوخ

في أول هذا الفصل بين أن النسخ في اللغة يطلق على معنيين :

الأول : الإزالة والإعدام . والثاني : النقل والتحويل .

وبين معنى النسخ في الشرع ، وأورد تعريف الشيخ أبي بكر بن فورك للنسخ وتعريف القاضي أبي الطيب الطبري وناقشهما .

الفصل الأول :

وفيه بين : أن من حكم النسخ والمنسوخ ، أن يكونا حكمين شرعيين ، وأن الرافع عن حكم العقل لا يسمى نسخاً .

الفصل الثاني :

وفيه بين أن النسخ جائز عقلاً وواقع سمعاً وذكر أن بعض المبتدعة تقول : بعدم جوازه .

واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

الفصل الثالث :

وفيه بين أن شرع من قبلنا شرع لنا إلا ما قام الدليل على نسخه ، وبين مذهب من يقول : شرع من قبلنا ليس بشرع لنا . واستدل لمذهبه ،

وأورد أدلة المذهب الثاني وناقشها .

الفصل الرابع :

وفيه بين أن النسخ لا يدخل نفس الخبر . فإذا تضمن الخبر حكماً جاز نسخه ، وذكر مذهب من يجوز نسخ الخبر ، ومذهب من يمنعه واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة المجوزين وناقشها .

الفصل الخامس :

وفيه بين جواز النسخ بالاثقل ، وحكى قول من منع من ذلك ، واستدل لمذهبه وأورد أدلة المانعين وناقشها .

الفصل السادس :

وفيه بين أنه يجوز نسخ التلاوة مع بقاء الحكم ، ونسخ الحكم مع بقاء التلاوة ، وبين قول من منع من نسخ الحكم مع بقاء التلاوة ، ومن منع من نسخ التلاوة مع بقاء الحكم . واستدل لمذهبه وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

الفصل السابع :

وفيه بين أنه يجوز نسخ العبادة قبل وقت فعلها . وحكى عن المعتزلة وبعض أصحاب أبي حنيفة : المنع من ذلك . واستدل لمذهبه ، وذكر أدلة المخالفين وناقشها .

الفصل الثامن :

وفيه بين اختلاف العلماء في نقص بعض الجملة هل هو نسخ أو لا ؟ فحكي في ذلك ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : نقص بعض الجملة أو شرط من شروطها ليس

بنسخ لجميعها .

المذهب الثاني : نقص بعض الجملة أو شرط من شروطها نسخ لجميعها .

المذهب الثالث : إن غير المنقوص حكم العبادة فهو نسخ لجميعها وإن لم يغير حكم العبادة ، فليس بنسخ لجميعها .
واختار القول الثالث واستدل له ، وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

الفصل التاسع :

وفيه بين أن الزيادة على النص ليست بنسخ ، إن لم تغير حكم المزيد عليه ، ونسخ إن غيرته . وذكر قول من قال : الزيادة نسخ مطلقاً : ومن قال : ليست بنسخ .

واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

فصل

في بيان ما يقع به النسخ وما يدخله النسخ

بين في هذا الفصل : أنه لا يوجد خلاف بين المسلمين في جواز نسخ القرآن بالقرآن ، والخبر المتواتر بالخبر المتواتر ، وخبر الآحاد بخبر الآحاد ، ونسخ الفعل بالفعل ، وأن النسخ يدخل في جميع أنواع الخطاب إذا استقر حكمه من النص والظاهر ، وفحوى الخطاب ولحنه .

ثم بين خلاف العلماء في نسخ القرآن بالسنة فحكى في ذلك أربعة مذاهب :

المذهب الأول : الجواز عقلاً وسمعاً . وهو مذهب الجمهور .

المذهب الثاني : المنع عقلاً وسمعاً : وحكاه عن ابن بكير من

المالكية .

المذهب الثالث : المنع عقلاً وحكاه عن الشافعي .

المذهب الرابع : الجواز عقلاً ، لكنه لم يرد به سمع وحكاه عن ابن

سريج .

واختار المذهب الأول واستدل له ، وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

الفصل الأول :

وفيه بين أنه يجوز نسخ القرآن للسنة ، وحكي عن الإمام الشافعي المنع من ذلك . واستدل لمذهبه .

الفصل الثاني :

وفيه بين أنه لا خلاف بين من يحتج بأخبار الآحاد في جواز نسخ أخبار الآحاد بعضها ببعض ، وضرب أمثلة لذلك .

ثم بين خلاف العلماء في جواز نسخ المتواتر من الكتاب والسنة بأخبار الآحاد فذكر في ذلك ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : المنع من ذلك عقلاً .

المذهب الثاني : جواز ذلك من جهة العقل إلا أنه لم يرد به شرع في زمن الرسول ولا بعده .

المذهب الثالث : جواز ذلك عقلاً ، وقد ورد به الشرع في زمن الرسول واختار القول الثالث ، واستدل له . وذكر دليل المخالف وناقشه .

الفصل الثالث :

وفيه بين : أن قول الصحابي لا يقع به النسخ . وبين خلاف العلماء

في قول الصحابي : « نسخت آية كذا » فذكر في ذلك مذهبين :

المذهب الأول : لا يقع به النسخ ذكر الناسخ أو لم يذكره .

المذهب الثاني : إن ذكر الناسخ وقع به النسخ ، وإلا فلا .

واختار أنه لا يقع النسخ بقوله ، وينظر فيما ادعى انه ناسخ ، فإن أمكن الجمع بينه وبين ما ادعى أنه منسوخ ، عمل بهما معاً ، وإلا أثبت النسخ . واستدل لما رآه وأورد دليل القائلين بالنسخ وناقشه .

الفصل الرابع :

وفيه بين : أن الإجماع لا يُنسخُ ولا يُنسخُ به .

الفصل الخامس :

وفيه بين أنه لا يصح النسخ بالقياس ، وحكي عن أبي القاسم الأنماطي : أنه يجوز النسخ بالقياس الجلي .

وعن بعض العلماء : أنه يجوز النسخ بكل ما يجوز به التخصيص .

وبالانتهاء من هذا الفصل أنهى الكلام على النوعين الأولين « الكتاب والسنة » من القسم الأول من أقسام أدلة الشرع . وهو « الأصل » وانتقل إلى الكلام في النوع الثالث « وهو الإجماع » .

القول في الإجماع وأحكامه

بدأ القول في الإجماع ببيان معناه في اللغة ، فبين أنه يطلق على معنيين : « العزم » و « الاتفاق » وبين مأخذ كل منهما .

الفصل الأول :

وفيه بين أن إجماع الأمة حجة شرعية ، وإن كان يجوز عليها الخطأ من جهة العقل ، واستدل على ذلك وأبطل قول من قال : يستحيل إجماع الأمة على الخطأ من جهة العقل . وبين أن الذي دل على عصمتها

من الخطأ السمع .

الفصل الثاني :

وفيه بين الأدلة الدالة على حجية الإجماع ، من الكتاب والسنة ،
فبين وجه دلالة الآيات والأحاديث التي استدلت بها ، ودفع الشبه التي
أوردها المخالف عليها .

وأورد أدلة النظام وناقشها بما أدى إلى إبطالها .

الفصل الثالث :

وفيه بين : أن إجماع الأمة لا يصدر إلا عن دليل سمعي أو
عقلي ، وأن إجماعها على ذلك وتلقيها له من جهتين :

أحدهما : أن يوقف النبي - ﷺ - الأمة على الحكم ، فتجتمع عليه
بتوقيفه .

الثاني : أن ينص على الحكم أو ينصب دليلاً عليه ، فتصير إلى
الإجماع لأجل النص أو الدليل .

الفصل الرابع :

وفيه بين أنه لا ينعقد الإجماع إلا باتفاق جميع المسلمين فيما
كلف العامة والخاصة معرفته ، وأما ما لا تكلف العامة معرفته من
دقائق الأحكام ، فلا يعتبر فيه بخلاف العامي .

وحكي عن القاضي أبي بكر : أنه يعتبر بخلاف العامي مطلقاً .
واستدل لمذهبه وأورد أدلة المذهب الثاني وناقشها .

الفصل الخامس :

وفيه بين أنه لا ينعقد الإجماع إلا باتفاق جميع العلماء . وحكي

عن ابن خويز منداد : أنه لا اعتبار بمخالفة الواحد والاثنين ، واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة المذهب الثاني وناقشها .

الفصل السادس :

وفيه بين أنه يجوز أن يكون بعض العلماء المجمعين مقلداً لأن الاعتبار في الإجماع باتفاق الأقوال ، لا باتفاق الأدلة .

الفصل السابع :

وفيه بين أنه لا ينعقد الإجماع مع مخالفة التابعي المعاصر للصحابة إذا كان من أهل العلم . وأورد قول داود بن علي : لا يعتبر بخلافه مع الصحابة ، واستدل لمذهبه و أورد أدلة داود وناقشها .

الفصل الثامن :

وفيه بين : أنه لا يشترط في حجية الإجماع انقراض العصر وذكر مذهب من اشترط في حجية الإجماع انقراض العصر . واستدل لمذهبه و أورد أدلة المخالفين وناقشها .

الفصل التاسع :

وفيه بين أن الإجماع السكوتي حجة ، وعزا القول بذلك إلى أكثر المالكية ، وحكي عن القاضي أبي بكر الباقلاني : أنه ليس بحجة واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة القاضي أبي بكر ومن وافقه وناقشها .

الفصل العاشر :

وفيه بين أن إجماع أهل المدينة فيما طريقه النقل المتواتر حجة شرعية مقدمة على خبر الآحاد ، وأما ما طريقه الاجتهاد ، فإن حال أهل المدينة فيه كحال غيرهم ، ورد قول من قال : إن إجماع أهل المدينة ليس بحجة مطلقاً .

وأبطل قول المغاربة من المالكية : إن إجماع أهل المدينة حجة فيما طريقه الاجتهاد . واستدل لما رآه بأدلة أزالت اللبس عن هذا الموضوع ، ووضحه بما لا يترك شبهة لمشتبه .

الفصل الحادي عشر :

وفيه بين أن إجماع أهل كل عصر - من أعصار المسلمين - حجة شرعية يحرم خلافها ، وحكي عن داود بن علي : أنه لا حجة في إجماع غير الصحابة ولا يحرم على الشخص مخالفة غير إجماعهم . واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة داود وناقشها .

الفصل الثاني عشر :

وفيه بين أن إجماع التابعين على أحد قولي الصحابة إجماع تثبت به الحجة ، ويحرم خلافه ، وذكر عن القاضي أبي بكر أنه لا يصير إجماعاً ، وخلاف الصحابة باق . واستدل لمذهبه وذكر أدلة المخالف وناقشها .

الفصل الثالث عشر :

وفيه بين : أنه إذا أجمع الصحابة على قولين لم يجوز إحداث قول ثالث ، وحكي عن المعتزلة أنه يجوز إحداث قول ثالث وأقوال أخرى . واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

الفصل الرابع عشر :

وفيه بين : أنه إذا قالت طائفة في مسألة بقولين ، متفقين وقالت طائفة أخرى فيها بقولين متفقين مخالفين لقولي الطائفة الأخرى : لم يجوز للشخص أن يقول في إحدى المسألتين بقول إحدى الطائفتين وفي المسألة الأخرى بقول الطائفة الأخرى . إذا صرحت الأمة بالتسوية

بينهما ، لأن الإجماع انعقد على التسوية ، فلا تجوز مخالفته . فإن لم تصرح الأمة بالتسوية بينهما : جاز له ذلك .

الفصل الخامس عشر :

وفيه بين : أنه يصح الإجماع على الحكم من جهة القياس ، وحكي عن محمد بن جرير الطبري : أنه لا يتأتى ولا يصح وجوده . وبين أن أهل الظاهر منعوا من ذلك لأن الإجماع لا يصدر إلا عن دليل ، والقياس ليس بدليل عندهم .

واستدل على مذهبه ، وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

الفصل السادس عشر :

وفيه بين أن الإجماع يثبت بخبر الواحد ، وحكي عن القاضي أبي بكر : أنه لا يثبت بخبر الواحد . واستدل لمذهبه ، وأورد دليل المخالف وناقشه .

وبهذا الفصل أنهى الكلام عن القسم الأول من أقسام أدلة الشرع وهو « الأصل » بأنواعه الثلاثة : الكتاب والسنة والإجماع .

وانتقل إلى الكلام في القسم الثاني من أقسام أدلة الشرع وهو « معقول الأصل » .

الكلام في معقول الأصل

بدأ في هذا القسم بالكلام على النوع الأول منه وهو لحن الخطاب فعرّفه ، وقسمه إلى قسمين :

مالا يتم الكلام إلا به ، ومثل له بقوله - تعالى - : ﴿ أَنْ أَضْرِبَ

بِعَصَاكَ الْبَحْرَ ۖ فَانْفَلَقَ ﴿١﴾ .

الثاني ما يستقل الكلام بدونه ومثله بقوله - تعالى - : ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ (2) . وبين أنه دليل شرعي يجري مجرى النص في جميع أحكامه .

الفصل الأول :

وفيه تكلم على القسم الثاني من معقول الأصل ، وهو فحوى الخطاب ، وعرفه بأنه ما يفهم من نفس الخطاب من قصد المتكلم ومثله بقوله - تعالى : ﴿فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفَى﴾ (3) فبين أن هذا اللفظ يفهم منه تحريم جميع أنواع الأذى للوالدين من جهة اللغة ومفهوم الخطاب ، وناقش قول الشافعي : إن هذا قياس جلي .

الفصل الثاني :

وفيه تكلم عن النوع الثالث من أنواع معقول الأصل وهو الاستدلال بالحصر فبين أن ألفاظ الحصر يدل ظاهرها على نفي الحكم عن غير المنصوص عليه ، ومثل لذلك ، وذكر قول من منع أن يكون اللفظ دالاً على نفي الحكم عن غير من نص عليه . واستدل لمذهبه ، وذكر أدلة المخالفين وناقشها .

ثم بين أن لفظ الحصر واحد وهو «إنما» وناقش أدلة من أثبت غيره .

فصل في حكم دليل الخطاب

(1) سورة الشعراء 63 / 26 .

(2) سورة يس 78 / 36 .

(3) سورة الإسراء 23 / 17 .

بين في هذا الفصل خلاف العلماء في حجية مفهوم الصفة فنقل عن طائفة من أصحاب مالك القول بحجيته ، ونقل عن القاضي أبي بكر ومن وافقه القول بعدم حجيته واختاره ، واستدل له ، وذكر أدلة المخالفين وناقشها .

الفصل الثاني :

وفيه بين أن تعليق الحكم بالشرط لا يدل على انتفائه عما عداه ، ونقل عن بعض أهل العراق وابن سريج : أنه يدل على انتفاء الحكم عما انتفى عنه الشرط . واستدل لمذهبه وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

الفصل الثالث :

وفيه بين أن تعليق الحكم بالغاية لا يدل على انتفائه عما بعد الغاية ، وحكي عن القاضي أبي بكر الباقلاني : أنه يدل على انتفاء الحكم عما بعد الغاية ، ومثل لذلك واستدل لمذهبه وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

وبذلك أنهى الكلام على دليل الخطاب . وانتقل إلى الكلام على النوع الرابع من أنواع القسم الثاني من أقسام أدلة الشرع « معقول الأصل » وهو : « معنى الخطاب » ويعني بذلك القياس .

القسم الرابع : معنى الخطاب « القياس » .

وقد بحثه في أربعة وثلاثين فصلاً :

الفصل الأول :

وفيه عرف القياس الشرعي بأنه : « حمل أحد المعلومين على الآخر في إثبات حكم أو إسقاطه بأمر يجمع بينهما » وبين وجه اختياره لألفاظ هذا التعريف ، وبين وجه المناسبة بينه وبين المعنى اللغوي .

الفصل الثاني :

وفيه رد على الفلاسفة قولهم : إن القياس لا يصح ولا يتم إلا من مقدمتين فصاعداً ، وذلك ببيان أن المراد بالقياس عند أهل النظر وفي مقتضى اللغة : إنما هو حمل أمر على أمر بوجه يجمع بينهما . واستدل لذلك .

الفصل الثالث :

وفيه بين إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء والمتكلمين وأهل القدوة على جواز التعبد بالقياس ، وأنه قد ورد السمع بالتعبد بالصحيح منه .

وحكي عن الشيعة والنظام وجماعة من معتزلة بغداد : استحالة التعبد به . وعن داود بن علي وابنه : جواز التعبد به من جهة العقل ، إلا أن الشرع ورد بحظره . واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة المانعين وناقشها .

الفصل الرابع : « في جهة العلم بوجوب التعبد بالقياس »

وفيه بين أن جهة العلم بوجوب التعبد بالقياس : السمع من الكتاب والسنة والإجماع .

وحكي عن الأصم والمريسي : أن جهة العلم بوجوب التعبد به العقل ، والسمع ورد بتأكيد إيجاب العقل .

واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

الفصل الخامس :

وفيه ذكر الأدلة على التعبد بالقياس من جهة السمع ، فاستدل على ذلك بالكتاب ، والسنة والإجماع ، فبين وجه دلالة ما استدل به من الآيات والأحاديث وقضايا الإجماع ، ودفع ما أورده المخالف عليها من

الشبه .

الفصل السادس :

وفيه بين ما جاء عن آحاد الصحابة من القول في العمل بالرأي ودفع ما أورده المخالف عليها من الاعتراضات ، ثم أورد شبه نفاة القياس التي تمسكوا بها من الكتاب والآثار فناقشها مناقشة علمية دقيقة فأبطل بعضها ، وأول البعض الآخر بما يتفق مع ما استدل به على صحة ما ذهب إليه .

الفصل السابع :

وفيه بين أنه يجوز إثبات الحدود والكفارات والمقدرات والأبدال بالقياس . ونقل عن أصحاب أبي حنيفة المنع من ذلك . واستدل لما رآه وأورد أدلة المذهب الثاني وناقشها .

الفصل الثامن :

وفيه بين : أنه يجوز إثبات الأصول بالقياس ، وحكي عن بعض أصحاب أبي حنيفة : المنع من ذلك . واستدل لمذهبه وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

الفصل التاسع :

وفيه قسم القياس إلى قسمين :

1 - قياس علة .

2 - قياس دلالة .

وبيّن وجه تقسيمه إلى هذين القسمين ، وإن كانا في الحقيقة قياس دلالة : فبين أن الأول علق الحكم فيه على العلامة تعليقه على العلة ،

وفي الثاني لم يعلق به ، وإنما جعل بمنزلة الدلالة .

ثم قسم قياس العلة إلى ثلاثة أقسام :

1 - جلي : وهو ما علمت علته قطعاً بنص ، أو فحوى خطاب ، أو إجماع .

2 - واضح : وهو ما علمت علته بضرب من الظاهر أو العموم .

3 - خفي : وهو ما ثبتت علته بالاستنباط .

وحكي عن القاضي أبي بكر الباقلاني أنه قال : القياس كله جلي قياس علة كان أو قياس دلالة ، وأضح صحة ما ذهب إليه في تقسيمه .

الفصل العاشر :

وفيه قسم قياس الدلالة إلى ثلاثة أضرب :

الضرب الأول :

أن يستدل بحكم من احكام الأصل موجود في الفرع ، على دخول الفرع في حكم الأصل .

الضرب الثاني :

أن يستدل بثبوت حكم يشاكل الحكم المختلف فيه في الفرع على إثبات الحكم المختلف فيه في الفرع .

الضرب الثالث :

قياس الشبه - وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه بينهما .

ثم بين أن قياس الشبه قياس صحيح يجوز الاستدلال به . وحكي

عن بعض أصحاب الشافعي : إنكار الاستدلال به . واحتج لمذهبه وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

الفصل الحادي عشر :

وفيه بين أن القاضي أبا بكر الباقلاني : أخذ بقول من قال إن القياس لا يحتاج إلى أكثر من تشبيه الشيء بالشيء على ما يقع بالنفس ، دون اعتبار معنى زائد على ذلك . ولم يرتض ذلك ، وبين أنه لا بد في القياس من دليل يدل على صحة العلة . واستدل لما رآه وأورد دليل المخالف وناقشه .

الفصل الثاني عشر :

وفيه بين أن العلة الواقعة صحيحة ، وحكي عن بعض أصحاب أبي حنيفة القول بطلانها . واستدل لمذهبه وأورد أدلة الحنفية وناقشها .

الفصل الثالث عشر :

وفيه بين أنه يجوز أن يعلل الأصل بعلتين لحكم واحد ، وحكي عن بعض العلماء عدم جوازه واستدل لمذهبه وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

الفصل الرابع عشر :

وفيه بين : أنه يجوز أن يعلل الأصل بعلتين إحداهما متعدية والأخرى واقفة ، ونقل عن بعض أصحاب الشافعي : القول بعدم جواز ذلك . واحتج لمذهبه ، وذكر أدلة المخالفين وناقشها .

الفصل الخامس عشر :

وفيه بين : أنه يجوز القياس على أصل مركب وفسر التركيب وهو : أن يقاس على أصل هو مسألة خلاف بين السائل والمسئول ،

ومثل لذلك ، ونقل عن أبي الفضل المالكي وأبي منصور الطوسي المنع من ذلك واستدل لمذهبه وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

الفصل السادس عشر :

وفيه بين : أنه يجوز القياس على فرع ثبت حكمه بالقياس ، فيجعل أصلاً لفرع آخر يقاس عليه بعله أخرى . وحكي عن بعض أصحاب الشافعي و أبي الحسن الكرخي من الحنفية : المنع من ذلك واستدل لمذهبه وذكر أدلة المخالفين وناقشها .

الفصل السابع عشر :

وفيه بين : أنه يجوز القياس على ما ورد به الخبر مخالفاً للقياس . وحكي عن القاضي عبد الوهاب البغدادي وأصحاب أبي حنيفة : المنع من ذلك . واستدل لمذهبه وذكر أدلة المخالفين وناقشها .

الفصل الثامن عشر :

وفيه بين : أنه يصح أن يجعل النفي علة للحكم ، وحكي عن القاضي أبي حامد المروزي - من أصحاب الشافعي - المنع من ذلك . واستدل لمذهبه و أورد أدلة المخالف وناقشها .

الفصل التاسع عشر :

وفيه بين : أنه يصح أن يكون الاختلاف علة للحكم ، وحكي عن بعض الفقهاء المنع من ذلك .

واستدل لمذهبه . وأورد دليل المذهب الثاني وناقشه .

الفصل العشرون :

وفيه بين : أنه يجوز أن يجعل الاسم علة للحكم . وحكي عن

بعض الشافعية المنع من ذلك ، وعن بعضهم المنع : إذا كان الاسم لقباً والجواز إذا كان الاسم مشتقاً .

واستدل لما رآه ، و أورد أدلة المخالف وناقشها .

الفصل الحادي والعشرون :

وفيه بين : أن طرد العلة شرط في صحتها ، وليس بدليل على صحتها . وحكي عن القاضي أبي الحسن بن القصار - من المالكية - وأبي بكر الصيرفي - من الشافعية - : أن طرد العلة دليل على صحتها .

واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

الفصل الثاني والعشرون :

وفيه بين اختلاف العلماء في معنى التأثير .

فنقل عن أبي الطيب الطبري وأبي إسحاق الشيرازي : أنه انتفاء الحكم لانتفاء العلة ، وأن من شرط العلة أن يبين لها تأثير في موضع ما .

وعن القاضي أبي بكر أن معناه : أن يغلب على ظن المجتهد أن الحكم حاصل عند ثبوتها لأجلها .

وذهب إلى أن التأثير دليل على صحة العلة وعدمه ليس بدليل على فسادها إذا دل على صحتها دليل آخر .

واستدل لمذهبه وذكر أدلة المذهب الأول وناقشها .

الفصل الثالث والعشرون :

وفيه بين : أنه لا تجوز المطالبة بالتأثير في الفرع على مذهب من

قال بوجوب التأثير .

ونقل عن بعضهم : أنه تجب المطالبة بالتأثير .

واستدل لما رآه وأورد أدلة الفريق الثاني وناقشها .

الفصل الرابع والعشرون :

وفيه بين : أنه لا يجوز تخصيص العلة وأن ذلك نقض لها يفسد عليتها .

وحكي عن أصحاب أبي حنيفة : أنه يجوز تخصيصها وليس ذلك بنقض لها . واستدل لمذهبه وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

الفصل الخامس والعشرون :

وفيه بين : أن التسوية بين الفرع والأصل لا تمنع النقض . وحكي عن بعض أصحاب أبي حنيفة ، أنه سؤال صحيح يدفع النقض وعن بعض أصحاب الشافعي : إن صرح بالحكم لم يدفع النقض ، وإن علل للتسوية : دفع النقض .

واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

الفصل السادس والعشرون :

وفيه بين : أنه ليس للمستدل أن ينقض علة السائل بما يقول هو به ولا يقول به السائل . واستدل لمذهبه ، وأورد قول من قال له ذلك وناقش أدلته .

الفصل السابع والعشرون :

وفيه بين : أن الكسر سؤال صحيح ، وأنه من أدق ما يجري بين المتناظرين ، وأن المحققين من أعلام الأصول اتفقوا على صحته وإفساد

العلة به .

ونقل عن أبي الفضل المالكي : أنه ليس بصحيح ، ولا يمنع من الاستدلال بالعلة .

واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة المخالف وناقشها .

الفصل الثامن والعشرون :

وفيه بين : أن القلب سؤال صحيح ، يوقف الاستدلال بالعلة ويفسدها . وحكي عن بعض أصحاب الشافعي القول بعدم صحته .

واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة المخالف وناقشها .

الفصل التاسع والعشرون :

وفيه بين : أن قلب التسوية صحيح ، وحكي عن القاضي أبي القاسم بن كج الدينوري عدم صحته .

واستدل لمذهبه ، وذكر أدلة المذهب الثاني وناقشها .

ثم بين أنه لا يصح أن يقلب القلب ، وحكي عن بعض أصحاب الشافعي : أنه يصح أن يقلب القلب ، واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة المذهب الثاني وناقشها .

الفصل الثلاثون :

وفيه بين : أنه إذا عورض خبر الواحد بالقياس قدم خبر الواحد وحكي عن القاضي أبي بكر : الوقف وعن بعض المالكية تقديم القياس على خبر الواحد .

واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

الفصل الواحد والثلاثون :

وبين فيه : أنه لا يجوز للسائل أن يعارض المسئول بعلّة منتقضة على أصله ، وحكي عن بعض أصحاب الشافعي جواز ذلك .
واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة المذهب الثاني وناقشها .

الفصل الثاني والثلاثون :

وفيه تكلم على الاستدلال بالأولى ، والاستدلال ببيان العلة والاستدلال بشهادة الأصول ، فبين أن هذه الأنواع الثلاثة من جملة القياس وإن لم يسمها علماء الأصول قياساً ، وسموها استدلالاً .

الفصل الثالث والثلاثون :

وفيه بين أن الاستدلال بالعكس استدلال صحيح ، وحكي عن القاضي أبي الحسن بن القصار وأبي حامد الاسفرايني : المنع من الاستدلال به .

واستدل لمذهبه ، وأورد دليل المذهب الثاني وناقشه .

الفصل الرابع والثلاثون :

وفيه بين : أنه لا يجوز الاستدلال بالقرآن ، وحكي عن ابن المواز أنه روي عن مالك الاستدلال به . قال وبه قال المزني والقاضي عبد الوهاب .

ومثل له ، واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة من جوز الاستدلال به وناقشها .

وبالانتهاء من الكلام على القرآن ، أنهى الكلام على القسم الثاني من أقسام أدلة الشرع وهو معقول الأصل . وانتقل للكلام على القسم الثالث وهو « استصحاب الحال » .

فصل في بيان الكلام في استصحاب الحال

بدأ هذا القسم بالكلام على حكم الأشياء في الأصل فبين أن حكمها قبل ورود الشرع على الوقف : ليست بمحظورة ، ولا مباحة وأنه مذهب جمهور المالكية .

وحكي عن القاضي أبي الفرج المالكي : أن حكم الأشياء في الأصل على الإباحة .

وحكي عن القاضي أبي بكر الأبهري : أن حكم الأشياء في الأصل على الحظر .

واستدل لمذهبه وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

الاستحسان

وجعل الكلام فيه في فصلين :

الفصل الأول :

وفيه بين : أن الاستحسان المحتج به عند المالكية : الأخذ بأقوى الدليلين . ومثل له بتخصيص بيع العرايا من النهي عن بيع الرطب بالتمر للسنة الواردة في ذلك .

الفصل الثاني :

وفيه تكلم على الاستحسان المردود ، فبين أنه الاستحسان من غير حجة ، ونسب القول به إلى بعض أصحاب أبي حنيفة ، ومثل له ، ثم استدل على بطلانه ، وأورد أدلة القائلين به وناقشها .

سد الذرائع

بين في هذا الفصل أن مالكا - رحمه الله - يمنع من كل عقد

ظاهرة الإباحة ويتوصل به إلى فعل المحظور . ومثل لذلك .

وحكي عن أبي حنيفة والشافعي إباحة الذرائع . واستدل لمذهبه .

فصل في حكم استصحاب الحال :

وفيه بين أن حكم استصحاب حال العقل دليل صحيح ، وأنه القسم

الثالث من أقسام أدلة الشرع وأن مذهب جمهور العلماء على القول به .

وحكي عن أبي تمام البصري من المالكية : القول بعدم صحته ،

واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة المخالف وناقشها .

ثم انتقل يتكلم على استصحاب حال الإجماع في موضع

الخلاف ، فبين أنه ليس بدليل .

وحكي عن المزني وأبي ثور وأبي بكر الصيرفي ومحمد بن

سحنون : القول به .

واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

فصل في الحكم بأقل ما قيل :

وفيه بين أن هذا الأصل له تعلق بالإجماع وتعلق باستصحاب

الحال ، فمن حيث وجوب العمل بأقل ما قيل في المسألة : متعلق

بالإجماع ، ومن حيث وجوب استصحاب حال الأصل فيما زاد على

المجمع عليه ، متعلق باستصحاب حال العقل .

ثم عقد فصلاً بين فيه أنه يجب الدليل على النافي كما يجب على

المثبت .

وحكي عن بعض الظاهرية : أنه لا يجب على النافي دليل واستدل

لمذهبه وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

مسائل الاجتهاد

فصل في حكم الاجتهاد :

وفيه بين أن الحق في فروع الديانات في واحد . وأنه مذهب مالك ، واستدل على ذلك : بأنه سئل مالك عن أصحاب النبي - ﷺ - فقال : « منخطئ ومصيب » .

وحكي عن القاضي أبي بكر الباقلاني : أن مذهب مالك : أن كل مجتهد مصيب وأن القاضي أبا بكر أخذ بذلك .

واستدل لمذهبه وأورد أدلة المذهب الثاني وناقشها .

فصل في إبطال تقليد العالم للعالم :

وفيه عرف التقليد ، وبين أن الأمة منقسمة إلى قسمين : علماء وعامة .

ثم بين أن العالم الذي كملت له آلة الاجتهاد لا يجوز له أن يقلد غيره خاف فوات الفرصة أم لا .

وحكي عن بعض أصحاب أبي حنيفة : أنه يجوز للعالم أن يقلد عالماً .

وحكي عن القاضي عبد الوهاب من المالكية وابن سريج من الشافعية : أنه يجوز للعالم أن يقلد عالماً إذا خاف فوات الحادثة .

وحكي عن محمد بن الحسن : أنه يجوز للعالم أن يقلد من هو أعلم منه .

ثم عقد فصلاً بين فيه : صفات المجتهد فبين أنه يجب أن يكون عارفاً بوضع الأدلة مواضعها من جهة العقل وطريق الإيجاب وطريق

المواضعة في اللغة والشرع ، عالماً بأصول الديانات وأصول الفقه ، عالماً بأحكام الخطاب من العموم والأوامر والنواهي ، والمفسر والمجمل والنسخ وحقيقة الإجماع . وغير ذلك من الصفات التي ذكرها .

ثم عقد فصلاً بين فيه الأدلة التي توجب على المجتهد العمل بما أداه إليه اجتهاده ، وتُحرَّمُ عليه الأخذ بقول غيره .

ثم عقد فصلاً بين فيه : أن فرض العامي الأخذ بأقوال العلماء واستدل على قوله .

ثم عقد فصلاً بين فيه : أنه يجب على العامي أن يسأل على حال من يريد أن يستفتيه . واستدل على ذلك .

ثم عقد فصلاً بين فيه أنه إذا لم يكن في المصر إلا عالم واحد ، فإن فرض العامي الأخذ بقوله ، وإن كان فيها علماء كان له الأخذ بقول أيهم شاء ، سواء كانوا متساوين في الفضل أو بعضهم أفضل من بعض .

وحكي عن بعض العلماء : أنه يجب عليه الأخذ بقول أفضلهم واستدل لمذهبه .

وبذلك أنهى الكلام على ما يتعلق بالاجتهاد والتقليد . ثم انتقل يتكلم على الترجيح ، وقد جعل الكلام عليه في موضعين :

الأول : ما يقع به الترجيح بين الأخبار .

الثاني : ما يقع به الترجيح بين المعاني .

ثم بدأ ببيان أن الترجيح بين الأخبار يراد لقوة غلبة الظن بأحد الخبرين عند تعارضهما ، وعدم إمكان الجمع بينهما . واستدل على ذلك بإجماع سلف الأمة على تقديم بعض أخبار الآحاد على بعض .

ثم عقد فصلاً بين فيه : أن الترجيح بين الأخبار يقع في موضعين :
في الإسناد ، وفي المتن . وعقد لذلك فصلين :

الفصل الأول :

في هذا الفصل تكلم على الترجيح بين الأخبار من جهة الإسناد
فذكر من ذلك أحد عشر ضرباً :

الترجيح براوية الخبر في قصة مشهورة ، وبحفظ الراوي وضبطه
وبكثرة الرواة ، وبسماع الخبر من رسول الله - ﷺ - وبرواية النقي أو
الإثبات على رواية من رواهما . ويكون الراوي هو صاحب القصة
والمتلبس بها و بإجماع أهل المدينة على العمل بأحد الخبرين ، وبشدة
تقصي الراوي للحديث وحسن نسقه وبسلامة أحد الإسنادين من
الاضطراب .

ومثل لكل هذه الأضراب ، وبين الخلاف فيما فيه خلاف منها ،
فحكى أن بعض أصحاب أبي حنيفة لا يرون الترجيح بكثرة الرواة
واستدل لمذهبه ، وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

ثم عقد فصلاً بين فيه أنه لا يصح الترجيح باختصاص راوي أحد
الخبرين بحكمه ، كرواية النساء حكماً يتعلق بالحيز ورواية الرجال
ضده ، أو عكسه ، فإنه لا تقدم رواية من يختص بالحكم .

وذكر أن بعض أصحاب أبي حنيفة يرجحون ذلك .

واستدل لمذهبه ، وأورد دليل المذهب الثاني وناقشه .

الفصل الثاني :

وفيه بين ما يقع به الترجيح بين الأخبار من جهة المتن ، فذكر من
ذلك أحد عشر ضرباً :

الترجيح بسلامة متن أحد الخبرين من الاختلاف والاضطراب ويكون ما تضمنه أحد الخبرين من الحكم منطوقاً به ، والآخر محتملاً ويكون أحد الخبرين مستقلاً بنفسه مستغنياً عن الضمير ، وباستعمال الخبرين في موضع الخلاف ، وبعدم الاتفاق على تخصيص الخبر ، ويقصد بيان الحكم بأحد الخبرين ، وتأثير أحد الخبرين في الحكم . وبالورود على غير سبب ، وبقضاء أحد الخبرين على الآخر في موضع من المواضع ويتغاير ألفاظ أحد الخبرين وتعدد عباراته وبنفي أحد الخبرين النقص عن أصحاب النبي - ﷺ - .

ومثل لجميع هذه الأضراب .

ثم عقد فصلاً بين فيه أنه إذا كان أحد الخبرين مثبتاً لحكم والآخر نافياً له ، فهما سواء .

وحكي عن القاضي أبي الحسن بن القصار والشيخ أبي إسحاق الشيرازي أن المثبت أولى من النافي .

واستدل لمذهبه ، وأورد دليل المذهب الثاني وناقشه .

ثم عقد فصلاً بين فيه أنه إذا تعارض خبران أحدهما حاضراً والآخر مبيحاً فهما سواء ، فلا يقدم أحدهما على الآخر .

وحكي عن أبي الحسن بن القصار : تقديم الحاضر على المبيح .

وروي عن بعض المالكية : تقديم المبيح على الحاضر .

واستدل لمذهبه وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

وبذلك أنهى الكلام على ما يقع به الترجيح بين الأخبار ، وانتقل إلى الكلام على ما يقع به الترجيح في المعاني .

فصل فيما يقع به الترجيح في المعاني

بين في هذا الفصل أن الترجيح في المعاني يقع بالتخصيص على إحدى العلتين ، وبعدم رجوع إحدى العلتين على أصلها بالتخصيص ، وبموافقة إحدى العلتين للفظ الأصل ، وباطراد العلة وانعكاسها ، وبشهادة كثرة الأصول للعلة ، وبرد أحد القائسين الفرع إلى أصل من جنسه ، وبتعدي إحدى العلتين ، وبعموم العلة لفروعها ، ويكون العلة منتزعة من أصل منصوص عليه ، ويقلة أوصاف العلة وحكي عن بعض أصحاب الشافعي أن قليلة الأوصاف وكثيرة الأوصاف سواء . وعن بعضهم تقديم كثيرة الأوصاف .

ويكون العلة مبقية على حكم الأصل . وحكي عن أبي إسحاق الشيرازي وأبي الحسن بن القصار تقديم الناقلة . وقد مثل لذلك كله .

ثم عقد فصلاً بين فيه أنه إذا تعارضت علتان إحداها حاضرة والأخرى مبيحة ، فإنهما سواء ، لا تقدم إحداها على الأخرى .

وحكي عن ابن القصار وأبي إسحاق الشيرازي وأبي الحسن الكرخي تقديم الحاضرة على المبيحة .

واستدل لمذهبه وأورد أدلة المخالفين وناقشها .

ثم عقد فصلاً بين فيه أنه إذا تعارضت علتان إحداها موجبة للحد والأخرى مسقطه له فهما سواء .

وحكي عن بعض أصحاب الشافعي ؟ أن المسقطه أولى .

واستدل لمذهبه وأورد دليل المخالف وناقشه .

ثم عقد فصلاً بين فيه أنه إذا تعارضت علتان إحداها موجبة للعتق والأخرى غير موجبة له فلا تقدم إحداها على الأخرى .

وحكي عن أبي إسحاق الشيرازي وبعض المتكلمين ؟ القول

بتقديم الموجبة للعتق .

واستدل لمذهبه وأورد أدلة المذهب الثاني وناقشها .

وبذلك انتهى الكتاب . رحم الله مؤلفه ، وجزاه عن العلم وأهله
خير ما يجازي به المخلصون العاملون .



الخاتمة

في

**نشأة أصول الفقه ، وطرق العلماء في التأليف فيه
وأهم ما ألف فيه من الكتب**

وضعتها في هذه الأمور كخاتمة للقسم
الدراسي ، وتوطئة للقسم التحقيقي من هذه الرسالة .

وتشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : في نشأة علم أصول الفقه .

**المطلب الثاني : في طرق التأليف فيه ، وأهم
الكتب التي ألفت على كل طريقة .**

المطلب الأول

في نشأة علم أصول الفقه

1 - في عهد رسول الله - ﷺ - كان مصدر التشريع الوحي بقسميه : المتلو منه وهو القرآن ، وغير المتلو وهو ما يلهم به رسول الله - ﷺ - من السنة النبوية المطهرة ، فلم يكن - ﷺ - بحاجة إلى وضع قواعد يسير عليها في تشريعاته ، وضوابط لا يتعداها في فتاواه و أقضيته ما دام الوحي ينزل عليه .

فقد كان - ﷺ - يجيب السائلين ، ويقضي بين المتخاصمين ، وينشئ ما تمس إليه الحاجة ، وتدعو إليه الضرورة من تشريعات : بما يوحي إليه من ربه - من قرآن كريم ، أو ما يلهم به من سنة - ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ (1) .

فإذا اجتهد في حكم حادثة لم يرد له فيها وحي : أقره الله على اجتهاده إن وافق وجه الصواب عند الله ، وإلا نزل الوحي بتخطئته كما في أساري بدر ، وإذنه للخلفين .

فإذا سئل بعض أصحابه - الذين اضطرتهم ظروف الدعوة لنشر الإسلام إلى الخروج عن المدينة - عن حكم حادثة : أفتى فيها بما فهمه بسليقته من كتاب الله ، فإن لم يجد الحكم في كتاب الله بحث عنه فيما حفظه من رسول الله - ﷺ - من الأحاديث ، فإن لم يجد ذلك في السنة : اجتهد رأيه غير غافل عن مقاصد الشرع الحكيم فيما شرعه للناس من أحكام ، حتى إذا التقى برسول الله - ﷺ - عرض عليه ما أفتى به ، فإن كان صواباً أقره عليه وإن كان خطأ بين له الحكم الصحيح في ذلك (2) ،

(1) النجم / 3 - 4 .

(2) انظر أصول الفقه للبرديسي (ص / 6) .

ولهذا فإن اجتهاد الصحابة في عصر النبي - ﷺ - راجع إلى الوحي أيضاً .

فأصول الفقه وقوانينه لم يكن موجوداً في عصر النبوة إذ لا حاجة إلى قواعده ما دام الوحي ينزل بحكم كل حادثة ، والرسول يبلغ ويبين ما أنزل إليه .

2 - أما الصحابة فكانوا أقدر الناس على فهم ما ورد في الكتاب والسنة وأعلمهم بمعرفة أسباب نزول القرآن وموارد السنة ، وأنفذهم بصيرة في أسرار التشريع ومقاصده ، لملازمتهم للرسول الأعظم ومصاحبتهم له ، مع ما طبعوا عليه من حدة الذهن وجودة القريحة ، وسمو الفهم ، وعلمهم بأسرار اللغة العربية التي ورد بها الكتاب والسنة ، فإذا دعتهم الحاجة إلى أن يصدرُوا حكماً في حادثة نزلت بهم : لجأوا إلى كتاب الله يتفهمون معناه ، ويبحثون عن أسباب نزوله ، حتى يصلوا إلى ذلك الحكم ، فإن لم يجدوا ذلك في كتاب الله لجأوا إلى سنة رسول الله - ﷺ - يبحثونها ، ويقلبون وجوه النظر فيها ، ابتغاء الوصول إلى حكم ما يريدون حكمه ، فإن لم يجدوا ذلك الحكم في سنة رسول الله - ﷺ - انتقلوا إلى النظر في الأشباه والأمثال مراعين في ذلك المصالح التي راعتها الشريعة الغراء في تشريع الأحكام ، فالمسألة المعروضة عليهم إذا لم يجدوا حكمها في الكتاب أو السنة ، ووجدوا ما يماثلها فيهما ، أو في أحدهما لوجود علة مشتركة بينها وبين ما يماثلها : عدّوا حكم المسألة المنصوصة إلى تلك الحادثة المعروضة التي تشابهها ، وهذا هو القياس ، وقد ذكر القاضي أبو الوليد الباجي - في إثباته حجية القياس - جملة كبيرة من أقيسة الصحابة وعملهم بالرأي إذن فالقياس معروف منذ عهد الصحابة وهو من أصول الفقه ، على أن عهد الصحابة لم يقتصر فيه العمل بالقواعد الأصولية على القياس ، بل إذا تبعنا أخبار

فقهاءهم نجدهم قد استخدموا القواعد الأصولية ، وساروا عليها في استنباطهم للأحكام .

فهذا عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - يقول : إن عدة الحامل المتوفى عنها زوجها وضع حملها من شاء باهله ، أن سورة النساء الصغرى نزلت بعد سورة النساء الكبرى⁽¹⁾ ، ويعني بذلك أن سورة الطلاق التي ورد فيها : ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾⁽²⁾ قد نزلت بعد سورة البقرة التي ورد فيها : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾⁽³⁾ .

فالآية الأولى تفيد أن عدة الحامل وضع حملها ، وآية البقرة تفيد أن عدة المتوفى عنها زوجها : أربعة أشهر وعشرة أيام ، سواء كانت حاملاً أو غير حامل .

وإزاء هذا التعارض أخذ ابن مسعود بآية الطلاق المتأخرة في النزول عن آية البقرة ، فاعتبر عدة الحامل المتوفى عنها زوجها وضع الحمل ، وهذا تقرير لقاعدة أصولية ، وهي التخصيص أو النسخ .

وفي الوقت الذي نجد فيه ابن مسعود يقول ذلك : نجد علي ابن أبي طالب يقول في عقوبة شارب الخمر « إذا شرب سكر ، وإذا سكر هذى ، وإذا هذى افتري ، فحدوه حد المفترى »⁽⁴⁾ . فهو يقرر بقوله هذا أن السكر ذريعة إلى الافتراء فيأخذ السكران حكم المفترى في العقوبة - ثمانين جلدة - وهذا تقرير لقاعدة أصولية وهي : سد الذرائع .

(1) أصول الفقه للبرديسي (ص / 7) وأصول الفقه لأبي زهرة (ص / 11) .

(2) سورة الطلاق الآية 4 .

(3) سورة البقرة الآية 234 .

(4) أصول الفقه للبرديسي (ص / 7) وأصول الفقه لأبي زهرة (ص / 11) .

وهكذا نرى أن بعض القواعد الأصولية نشأت أول ما نشأت في عصر الصحابة ، وأنهم ساروا عليها في استنباطهم وإن لم يصرحوا بذلك .

3 - أما التابعون فكانوا لا يقلون شأنًا عن الصحابة في فهم أسرار اللغة ، ومقاصد الشريعة ، فإذا عرضت لهم حادثة : بحثوا عن حكمها في كتاب الله ، فإن لم يكن ذلك : بحثوا عنه في سنة رسول الله - ﷺ - فإن لم يسعفهم البحث : حكموا فيها بفتاوى الصحابة ، فإن لم يجدوا ذلك في فتاوى الصحابة : نظروا في الأشباه والأمثال فحكموا فيها بمثل حكم ما يشابهها ويشاركها في علة الحكم ، فإن لم يجدوا ذلك : حكموا فيها بالمصلحة⁽¹⁾ . فاتسعت القواعد الأصولية في عهدهم أكثر مما كانت عليه في عهد الصحابة ، إلا أنها لم تبلغ الدرجة التي تجعل منها علماً مستقلاً⁽²⁾ .

4 - فلما جاء عصر تابعي التابعين والأئمة المجتهدين : اتسعت رقعة الدولة الإسلامية ، واختلط فيها العرب بالعجم ، فدخل اللغة العربية كثير من المفردات والأساليب غير العربية ، ففقدت الملكة اللسانية سلامتها ، وجدَّ من الحوادث ما لم يكن معروفاً حكمه في العصور السابقة . عند ذلك وجد الفقهاء أنفسهم في حاجة إلى وضع قواعد جديدة - غير القواعد المعروفة في العصرين السابقين - ليسيروا عليها في استنباط الأحكام من مصادرها الأصلية ، فأخذوا في وضع قواعدهم الأصولية ، معتمدين على ما قرره أئمة اللغة العربية ، و ما فهموه من روح الشريعة الإسلامية⁽³⁾ ، فازدادت القواعد الأصولية وضوحاً ، وتميزت

(1) أصول الفقه لأبي زهرة (ص / 11) .

(2) انظر أصول الفقه للبرديسي (ص / 8) .

(3) أصول الفقه للبرديسي (ص / 8) أصول الفقه لأبي زهرة (ص / 11) .

قواعد الاستنباط عند كل واحد منهم ، وظهرت على ألسنتهم بعبارات صريحة واضحة ، يشيرون في الحكم الفقهي إلى دليله ووجه الاستنباط منه والاستدلال به⁽¹⁾.

فالإمام مالك بن أنس - رحمه الله - يعمل بالكتاب والسنة وإجماع الصحابة والقياس والاستحسان الصحيح وسد الذرائع والمصالح المرسلة وإجماع أهل المدينة - فيما طريقة النقل المتواتر - ويضمن رسائله الدعوة إلى العمل به⁽²⁾.

وأبو حنيفة يحدد منهجه في الاستدلال بالكتاب والسنة وفتاوى الصحابة فيأخذ بما يجمعون عليه ويتخير بين آرائهم فيما يختلفون فيه ولا يأخذ برأي التابعين لأنهم رجال مثله ، ويأخذ بالقياس والاستحسان ويتوسع في مفهومه⁽³⁾.

وكل إمام من الأئمة المجتهدين له قواعد يسير عليها في استنباطه المسائل من أدلتها ، وإن كانت هذه القواعد الأصولية منشورة في كتبهم ، لا يجمع شتاتها مؤلف واحد .

وفي هذا العصر تكونت مدرستان :

مدرسة أهل الحديث بالمدينة المنورة ، وعلى رأسها الإمام مالك بن أنس الأصبحي المولود سنة 93 والمتوفى سنة 179 ، ولها أتباعها في البلاد الإسلامية الأخرى .

ومدرسة أهل الرأي بالعراق وعلى رأسها الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان المولود سنة 80 والمتوفى سنة 150 .

(1) انظر المصدر السابق (ص / 8) و أصول الفقه لأبي زهرة (ص / 12) .

(2) انظر رسالة مالك لليث بن سعد في ترتيب الملاك (1 / 64) .

(3) انظر أصول الفقه لأبي زهرة (ص / 12) .

امتازت مدرسة أهل الحديث بكثرة الرواية للحديث والأخذ به .
ومدرسة أهل الرأي : بالعمل بالقياس والاستحسان ، والإكثار منه .
وقد احتدم الخلاف بين المدرستين ، فكل فريق يطعن على طريقة الآخر .

فأهل الرأي يطعنون على أهل الحديث ويرمونهم بالجمود والخمول ، وأهل الحديث يرمون أهل الرأي بالإكثار من الرأي والاستحسان⁽¹⁾ .

وقد كان أهل الرأي على جانب كبير من قوة البحث والنظر والمجادلة ، فأسرفوا في الطعن على أصحاب الحديث وأثمتهم ، والخط من قدرتهم وقيمتهم⁽²⁾ .

فلما رأى ذلك الإمام الجليل والعالم الشهير عبد الرحمن بن مهدي المولود سنة 135 والمتوفى سنة 198⁽³⁾ : حز في نفسه هذا الاختلاف بين طائفتين عظيمتين من أهل العلم ، وخشي أن يكون لهذا الاختلاف أثره في الوحدة الإسلامية ، فأضحى يفكر في عالم يضم قواعد هذا العلم في كتاب يجمع شوارده ، ويقيّد أوابده ، ويحتكم إليه الفريقان في مناظراتهم ، وعند اختلاف وجهات نظرهم ، حتى تتحد الكلمة ، ويلتئم الشمل ، في خدمة الشريعة الإسلامية .

وحيث أن هذا العمل لا يستطيع القيام به أي شخص ، لصعوبة

(1) انظر مذكرة فضيلة شيخنا الدكتور عبد الغني عبد الخالق لطلبة الدراسات العليا (ص / 44) .

(2) انظر المصدر السابق (ص / 44) .

(3) تاريخ بغداد (2 / 64) ومناقب الشافعي للراوي (ص / 57) على ما في مذكرة الشيخ عبد الغني (ص / 44) .

مسلكه ، وبعد مدركه ، على من لا تكون له دراية بأسرار اللغة العربية ، ومقاصد الشريعة الإسلامية ، ومن لا علم له بطريقة الاستنباط عند الفريقين .

وكان الإمام الأجل أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب . . . بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف القرشي المطلبى المولود سنة 150 والمتوفى سنة 204 : كثير المناقب جم المفاخر اجتمع فيه من العلم بكلام الله وسنة رسول الله - ﷺ - وكلام الصحابة - رضي الله عنهم - وآثارهم واختلاف أقاويل العلماء وآرائهم ، ومعرفة أسرار اللغة العربية ، ومقاصد الشريعة الإسلامية : ما لم يكن عند غيره⁽¹⁾ ، أخذ عن الإمام مالك موطأه ، ودرس عليه ، وعلم منهجه في الاستنباط ، واطلع على فقه أصحاب الرأي و منهجهم في البحث : لذلك قصد إليه الشيخ عبد الرحمن بن مهدي ، وطلب منه أن يرتب قواعد أصول الفقه في كتاب جامع يعين ، على فهم حقائقه ، وإدراك دقائقه ، ويكون القدرة على الاستدلال بأدلة الشرع ، ويبان كيفية إثباتها للحكم ، ويقرب بين أهل الحديث وأهل الرأي ، ويكون بمثابة دستور سليم ، ومنزلة قانون قويم ، يحتكمون إليه ، ويعملون بموجبه ، فيرتفع الخلاف بينهم ويكون الجميع على بينة من حقيقة المذاهب التي يذهبون إليها وينافحون عنها⁽²⁾ .

فاستجاب - رحمه الله - لرغبة هذا الشيخ الصالح ، ووضع أول كتاب في الأصول هو « الرسالة العراقية » أو البغدادية ، التي وضعها بمكة أو ببغداد بطلب من عبد الرحمن بن مهدي ، ولما فرغ من تأليفها

(1) انظر تاريخ ابن خلكان (4/ 163) .

(2) انظر مذكرة فضيلة الشيخ عبد الغني عبد الخالق لطلبة الدراسات العليا كلية الشريعة (ص / 44) .

أرسلها له مع صاحبه الحارث بن سريج النقال المتوفى سنة 236⁽¹⁾، فقال عندما قرأها: « ما ظننت أن الله خلق مثل هذا الرجل »⁽²⁾.

ثم ألف الرسالة الثانية بمصر، وأملأها على كبار أصحابه وعلى رأسهم الربيع بن سليمان المرادي المتوفى سنة 270، وهي التي بقيت وتداولها الناس⁽³⁾.

تكلم الشافعي في هذه الرسالة على القرآن وبيانه، والسنة ومقامها منه، كما تكلم على الأوامر، وأنها تفيد الوجوب إذا تجردت عن القرائن، وتحدث عن النواهي، وتكلم على الناسخ والمنسوخ، والإجماع والقياس، والاستحسان والاحتجاج بخبر الواحد، وما يجوز الاختلاف فيه وما لا يجوز.

ولم يقف تأليف الشافعي في أصول الفقه على الرسالة بل ألف كتباً أخرى في موضوعات خاصة منه: فألف كتاب جماع العلم خاصاً بإثبات حجية الأخبار، وكتاب إبطال حجية الاستحسان الذي ألفه للرد على أبي حنيفة وأصحابه - رضي الله عنهم - في قولهم بحجية الاستحسان وتمسكهم به⁽⁴⁾.

من هذا العرض الموجز لنشأة أصول الفقه يتبين لنا جلياً أنه لم يدون فيه مؤلف مستقل قبل الإمام الشافعي - رضي الله عنه - وأنه جامع قواعده.

(1) انظر المصدر السابق (ص / 44).

(2) مرآة الجنان (2 / 18) على ما في مذكرة فضيلة الشيخ عبد الغني (ص / 45).

(3) أنظر أصول الفقه لأبي زهرة (ص / 13) ومذكرة فضيلة الشيخ عبد الغني (ص / 45).

(4) مذكرة فضيلة الشيخ عبد الغني عبد الخالق (ص / 41) وأصول الفقه للبرديسي (ص / 10).

قال ابن خلدون في مقدمته⁽¹⁾ «... وأول من كتب فيه الشافعي - رضي الله عنه - أملي فيه رسالته المشهورة تكلم فيها في الأوامر والنواهي والبيان والخبر والنسخ... إلخ» .

وقال الأسنوي : «... إن الركن الأعظم والأمر الأهم - في الاجتهاد - إنما هو علم أصول الفقه ، وكان إمامنا الشافعي - رضي الله عنه - هو المبتكر لهذا العلم بلا نزاع ، وأول من صنف فيه بالإجماع»⁽²⁾ .

وقال شيخنا فضيلة الأستاذ الكبير عبد الغني عبد الخالق : «... ولذلك نجد أن إمام الأئمة ، وعالم قریش بل الأمة ، الإمام الأجل المطلبي ، محمد بن إدريس الشافعي ، وهو بالإجماع واضع هذا العلم ، وأول من دون في ذلك الفن ، فحرر المباحث ، وحقق الدقائق ، وحل المشاكل ورتب المسائل ، ووضع الكتب النافعة والمصنفات الجامعة التي اشتملت على أعظم مسائله شأناً وخطراً ، وأعم قواعده فائدة وأثراً»⁽³⁾

من النصوص السابقة يتبين لنا أن جمهور العلماء على أن علم أصول الفقه لم يدون فيه شيء قبل الإمام الشافعي .

وحكي عن بعض الحنفية أن أول من ألف في أصول الفقه أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة والمتوفى سنة 182 ، وأن لأبي عبد الله محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة المتوفى سنة 187

(1) انظر صفحة 400 طبعة شقرون .

(2) انظر التمهيد (ص / 3 - 4) .

(3) انظر مذكرة فضيلة الشيخ عبد الغني عبد الخالق لطلبة السنة الأولى شعبة أصول الفقه بالدراسات العليا (ص / 40) .

تأليفات في أصول الفقه .

وقال الشيعة : إن أول من ألف في أصول الفقه أبو جعفر محمد بن علي الباقر ، وبعده ابنه أبو عبد الله الصادق ، صرح بذلك حسن الصدر في كتابه « الشيعة وفنون الإسلام »⁽¹⁾ .

والحق أن الإمام الشافعي - رضي الله عنه - هو أول من ألف فيه تأليفاً مستقلاً ، وهذا لا ينافي - في نظري - أن يكون للشيعة أو الحنفية أو المالكية : قواعد أملاها أئمتهم على بعض أصحابهم ، ولكنها لم تظهر في شكل مؤلف مستقل ، كرسالة الشافعي التي يتناقلها الخلف عن السلف إلى يومنا هذا فالإمام الشافعي : هو الذي سن هذه السنة فكان له ثوابها وثواب من عمل بها إلى يوم القيامة .

5 - تضافرت جهود العلماء - بعد الإمام الشافعي - على البحث في قواعد أصول الفقه والتحقيق لمسائله حتى تم نموه ، واستقرت قواعده ، وانحصرت مسائله في أواخر القرن الرابع ، وعلى امتداد القرن الخامس الهجري ، ففي هذه الفترة كتب علماء كل مذهب أصول مذهبهم ، وتركوها لمن بعدهم للشرح أو الاختصار .

(1) انظر أصول الفقه للشيخ أبي زهرة (ص / 14) وأصول الفقه للشيخ البرديسي (ص / 11).

المطلب الثاني

في بيان طرق العلماء في التأليف فيه

وأهم ما ألف على كل طريقة

للعلماء في بحوثهم الأصولية ثلاث طرق :

طريقة المتكلمين ، وطريقة الحنفية ، وطريقة المتأخرين :

1 - طريقة المتكلمين :

تتسم هذه الطريقة بالبحث عن تقعيد القاعدة على طريقة علم الكلام من غير التفات إلى موافقة فروع المذاهب لها ، أو مخالفتها إياها ، فما أيده العقول والحجج من القواعد أثبتوه ، وما خالف ذلك نفوه واستبعدوه ، وقلما يلتفت أصحاب هذه الطريقة إلى البحث عن الفروع المذهبية .

والمنتسبون إليها هم : المالكية والشافعية ، والحنابلة - من أهل السنة - والمعتزلة⁽¹⁾ .

فمن المالكية الذين كتبوا على هذه الطريقة :

ألف القاضي أبو الفرج عمر بن عمرو بن محمد بن عبد الله الليثي البغدادى المتوفى سنة 331 كتاب «اللمع في أصول الفقه» وهو مفقود لا وجود له (فيما أعلم) إلا في كتب التراجم⁽²⁾ .

ألف الشيخ محمد بن عبد الله الأبهري المتوفى سنة 395 كتاب

(1) انظر أصول الفقه للشيخ الخضرى (ص / 6) وأصول الفقه للبرديسي (ص / 12) .
ومقدمة ابن خلدون (ص / 400) .

(2) انظر الديباج (ص / 216) .

أصول الفقه لم يذكر علماء التراجم اسمه وألف كتاب « إجماع أهل المدينة » (1).

وألف تلميذه أبو تمام محمد بن أحمد البصري المالكي كتاباً في أصول الفقه لم يذكر علماء التراجم اسمه (2).

وألف القاضي أبو بكر محمد بن الطيب المتوفى سنة 403 كتابه « التقريب والإرشاد » وهو كتاب كبير قيم في أصول الفقه ينقل علماء الأصول المتأخرون عنه نقولات قيمة ، وقد اختصره أبو المعالي إمام الحرمين عبد الملك الجويني المتوفى سنة 478 في كتاب سماه « التلخيص » (3).

وقد كان للقاضي أبي بكر أكبر الأثر في أصول الفقه ، ولهذا كان يعرف بشيخ الأصوليين ، قرر هذه الحقيقة الزركشي في مقدمة بحره ، قال في معرض حديثه على صعوبة ما ألفه الأقدمون في أصول الفقه : « فلما جاء القاضيان العظيمان أبو بكر الباقلاني ، وعبد الجبار المعتزلي : وسعا العبارات ، وفكا الإشارات وفصلا الإجمال ، ورفعوا الإشكال ، واقتفى بآثارهم ، وساروا على لا حب نارهم » (4).

وألف أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مجاهد بن خويز منداد كتاب « الجامع في أصول الفقه » (5).

وألف القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر الثغلي البغدادي

(1) انظر الديباج (ص/ 216).

(2) انظر ترتيب المدارك (2/ 605) والديباج (ص/ 199).

(3) انظر ترتيب المدارك (2/ 601).

(4) انظر البحر المحيط رقم 20 بمكتبة الأزهر .

(5) انظر مقدمة البحر المحيط للزركشي ورقة 2 مخطوط بمكتبة الأزهر رقم 20 .

المتوفى سنة 422 كتاب «الإفادة» و كتاب «التلخيص» وكتاب «الأجوبة الفاخرة»⁽¹⁾.

وألف القاضي أبو الوليد الباجي : « كتاب إحكام الفصول في أحكام الأصول » و « الإشارة » و « الحدود »⁽²⁾.

هذه جملة من كتب المالكية التي ألفت على طريقة المتكلمين في مدة ثلاثة قرون الثالث والرابع والخامس : تناولت الكلام في الكتاب والسنة والإجماع والقياس ، والاستحسان والمصالح المرسلة وسد الذرائع وغيرها من مسائل هذا العلم .

الشافعية :

عكف علماء الشافعية أول الأمر على رسالة الإمام الشافعي فتناولوها بالشرح والتحليل .

شرحها أبو بكر محمد بن عبد الله الصيرفي المتوفى سنة 330⁽³⁾.

وأبو الوليد حسان بن محمد القرشي المتوفى سنة 346⁽⁴⁾.

وأبو بكر محمد بن عبد الله الشيباني المتوفى سنة 388⁽⁵⁾. والقفال

الكبير محمد بن علي الشاشي المتوفى سنة 365 وأبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني - والد إمام الحرمين - المتوفى سنة 438⁽⁶⁾.

(1) مقدمة البحر المحيط الورقة الثانية وترتيب الملارك (2 / 692) .

(2) انظر ترتيب الملارك (2 / 806) .

(3) مذكرة فضيلة الشيخ عبد الغني عبد الخالق (ص / 46) .

(4) المصدر السابق (ص / 46) .

(5) المصدر السابق (ص / 466) .

(6) المصدر السابق (ص / 46) .

وألف أبو العباس أحمد بن سريج المتوفى سنة 305 في الرد على عيسى بن أبان .

وألف إبراهيم بن أحمد المروزي صاحب المزني كتاب « العموم والخصوص » وكتاب « الفصول في معرفة الأصول »⁽¹⁾ .

وألف الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة 505 كتابه المستصفى وكتاب « المنحول » وكتاب « شفاء الغليل » والثلاثة مطبوعة⁽²⁾ .

وألف أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي المتوفى سنة 476 كتابه « التبصرة » وشرحها وكتاب « اللمع » وكتاب « الملخص »⁽³⁾ وقد حققت التبصرة ولم تطبع ، وأما اللمع فمطبوعة .

وألف إمام الحرمين عبد الملك الجويني المتوفى سنة 478 كتاب « البرهان »⁽⁴⁾ وألف سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي الآمدي المتوفى سنة 631 كتاب « الإحكام في أصول الأحكام » الذي انتقاه من كتاب « المستصفى » للغزالي و « البرهان » لإمام الحرمين و « العهد » للقاضي عبد الجبار و « المعتمد » لأبي الحسين البصري ، واختصر منه أبو عمر عثمان بن عمر بن الحاجب المالكي المتوفى سنة 646 كتابه « منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل » ثم اختصر منه كتابه مختصر المنتهى وهي مطبوعة⁽⁵⁾ .

(1) الفهرست (ص / 299) .

(2) انظر مقدمة ابن خلدون (ص / 401) ووفيات الأعيان (4 / 216) .

(3) انظر وفيات (1 / 29) .

(4) انظر مقدمة ابن خلدون (ص / 401) .

(5) انظر المصدر السابق (ص / 401) وأصول الفقه للخضري (ص / 7) .

وألف الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي المتوفى سنة 606 كتاب «المحصول» الذي انتقاه من كتاب البرهان لإمام الحرمين ، والعهد للقاضي عبد الجبار والمعتمد لأبي الحسين البصري ، والمستصفي للغزالي . وقد حقق جزءاً منه الدكتور طه فياض ، وهو مخطوط لم يطبع إلى الآن .

واختصره تاج الدين محمد بن الحسين الأرموي المتوفى سنة 656 في كتاب «الحاصل» ومنه انتقى ناصر الدين البيضاوي كتابه «منهاج الوصول» وقد حقق الحاصل الدكتور عبد السلام أبو ناجي تحت إشراف فضيلة الشيخ عبد الغني .

واختصره محمود بن أبي بكر الأرموي المتوفى سنة 682 في كتاب «التحصيل» وهو مخطوط .

واختصره أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي المالكي المتوفى سنة 684 في كتابه «تنقيح الفصول في اختصار المحصول» وهو مطبوع⁽¹⁾ .

هذه جملة من كتب الشافعية التي كتبت على طريقة المتكلمين :

المعتزلة :

كتب على طريقة المتكلمين من المعتزلة :

القاضي أبو الحسن عبد الجبار الهمداني شيخ المعتزلة المتوفى سنة 415 كتابه «العهد» وهو كتاب قيم حسبما يفهم من كلام الزركشي في مقدمة البحر المحيط⁽²⁾ ، فقد ذكر أن للقاضي عبد الجبار أثراً كبيراً في

(1) انظر مقدمة ابن خلدون (ص / 401) وأصول الفقه للخضري (ص / 7) وأصول الفقه للبرديسي (ص / 14) .

(2) انظر الورقة الثانية من مقدمة البحر المحيط رقم 20 مكتبة الأزهر وأصول الفقه للبرديسي (ص / 13) .

تطوير أصول الفقه ، وتوضيح مسائله وإزالة مشكله - وهو مخطوط لم يطبع ولا أعلم مكانه . .

وألف أبو الحسين محمد بن علي البصري المتوفى سنة 463 كتاب «المعتمد» وهو مطبوع⁽¹⁾.

2. طريقة الحنفية :

يراعى علماء المذهب الحنفي - رضي الله عنهم - في كتاباتهم الأصولية : تطبيق الفروع الفقهية على القواعد الأصولية فهم يقررون قواعدهم على مقتضى ما نقل عن أئمتهم من الفروع⁽²⁾.

قال العلامة ابن خلدون : «... ثم كتب علماء الحنفية فيه ، وحققوا تلك القواعد ، وأوسعوا القول فيها وكتب المتكلمون - أيضاً - كذلك إلا أن كتابة الفقهاء فيها أمس بالفقه ، وأليق بالفروع لكثرة الأمثلة منها والشواهد ، وبناء المسائل فيها على النكت الفقهية ، والمتكلمون يجرّدون صور تلك المسائل على الفقه ويميلون إلى الاستدلال العقلي ما أمكن ، لأنه أغلب فنونهم ، ومقتضى طريقتهم ، فكان لفقهاء الحنفية اليد الطولى من الغوص على النكت الفقهية ، والتقاط هذه القوانين من مسائل الفقه ما أمكن⁽³⁾.

لم يقتصر التأليف في علم الأصول على طريقة الحنفية : على

(1) انظر مقدمة ابن خلدون (ص / 401) وأصول الفقه للخضري (ص / 6) وأصول الفقه للبرديسي (ص / 13) .

(2) انظر مقدمة ابن خلدون (ص / 401) وأصول الفقه للخضري (ص / 6) وأصول الفقه للبرديسي (ص / 13) .

(3) انظر مقدمة ابن خلدون (ص / 400) وأصول الفقه لأبي زهرة (ص / 12) وأصول الفقه للبرديسي (ص / 15) وأصول الفقه للخضري (ص / 6) .

علماء الأحناف دون غيرهم ، بل سار في هذه الطريق بعض العلماء من المذاهب الأخرى : فمن الكتب التي ألفت على طريقة الحنفية :

« كنز الوصول إلى معرفة الأصول » لمؤلفه فخر الإسلام على ابن محمد البزدوي المتوفى سنة 482⁽¹⁾ وهو مطبوع مع شرحه لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري المتوفى سنة 730 في تركيا .

وأصول الجصاص أبي بكر أحمد بن علي المتوفى سنة 370⁽²⁾.

تأسيس النظر لأبي زيد عبيد الله بن عمر الدبوسي المتوفى سنة 430 .

أصول الكرخي أبي الحسن عبد الله بن الحسين بن دلهم المتوفى سنة 527⁽³⁾ .

أصول السرخسي لشمس الأئمة محمد بن أحمد السرخسي⁽⁴⁾ المتوفى سنة 483 وهو مطبوع .

هذه بعض الكتب التي كتبها متقدموا الأحناف على طريقتهم .

وكتب من متأخريهم - بعد أن سلك العلماء طريق الجمع بين طريقة الأحناف والمتكلمين - عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي المتوفى سنة 790 كتابه المعروف بالمنار وهو مطبوع وله عدة

(1) انظر أصول الفقه للخضري (ص / 9) وأصول الفقه للبرديسي (ص / 17) .

(2) انظر أصول الفقه للخضري (ص / 9) وأصول الفقه للبرديسي (ص / 17) .

(3) انظر المصدرين السابقين .

(4) انظر الباب (3 / 91) وأصول الفقه للبرديسي (ص / 17) و أصول الفقه للخضري (ص / 8)

شروح⁽¹⁾.

ومن العلماء الذين تأثروا بطريقة الأحناف وكتبوا على منوالها : جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي الشافعي المتوفى سنة 772 في كتابه « التمهيد » في قواعد الفقه الكلية ، المطبوع بمكة المكرمة .

وأحمد بن إدريس القرافي المالكي المتوفى سنة 684 في كتابه تنقيح الفصول⁽²⁾ ، وهو مطبوع .

أبو عبد الله محمد بن أحمد التلمساني في كتابه مفتاح الوصول في علم الأصول . وهو مطبوع .

3 . طريقة المتأخرين :

قلنا فيما تقدم أن علم أصول الفقه استكمل نموه في القرن الخامس الهجري وأن ما جاء بعد ذلك فهو دائر بين التلخيص والشرح ووضعه في قوالب مختلفة ، وقد نهج العلماء المتأخرون في تأليفاتهم طريقاً جمعوا فيها بين طريقة المتكلمين والحنفية ، حيث ساروا على أسلوب تحقيق القواعد الأصولية بالأدلة النقلية والعقلية ، وتطبيق ذلك على الفروع الفقهية وربطها بها⁽³⁾.

ومن أشهر الكتب التي ألفت على هذه الطريقة :

كتاب « بديع النظام الجامع بين البزدوي والإحكام » لمظفر الدين ابن أحمد بن علي الساعاتي المتوفى سنة 694 فهذا الكتاب جمع بين كتابين عظيمين هما أصول البزدوي الذي كتب على طريقة الحنفية ،

(1) انظر أصول الفقه للخضري (ص/ 9) وأصول الفقه للبرديسي (ص/ 17) .

(2) انظر أصول الفقه للبرديسي (ص/ 17) .

(3) انظر أصول الفقه للبرديسي (ص/ 18) .

والأحكام الذي كتب على طريقة الشافعية⁽¹⁾. وهو مطبوع .

«التنقيح» وشرحه «التوضيح» لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المتوفى سنة 747 وهو جامع لحاصل المحصول ، ومختصر ابن الحاجب وأصول البزدوي ، وقد وضعت عليه حواشي كثيرة منها كتاب التلويح على التوضيح لسعد الدين التفتازاني⁽²⁾.

كتاب «جمع الجوامع» لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي المتوفى سنة 771 وهو من أدق الكتب ، وذكر مؤلفه أنه جمعه من مائة مصدر وقد تولاه العلماء بالشرح ، فمن أعظم شروحه وأحسنها شرح جلال الدين المحلي وهو مطبوع عدة طبعات ، وشرحه الشيخ أحمد حلولو وقد طبع طبعة حجرية⁽³⁾.

كتاب التحرير لكمال الدين محمد بن عبد الواحد الشهير بابن الهمام المتوفى سنة 861 وشرحه تلميذه محمد بن محمد أمير الحاج الحلبي المتوفى سنة 875⁽⁴⁾.

كتاب «مسلم الثبوت» لمؤلفه محب الدين بن عبد الشكور المتوفى سنة 1119⁽⁵⁾.

وكتاب «إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول» لمؤلفه محمد بن علي بن عبد الله الشوكاني المتوفى سنة 1225 استعرض فيه مؤلفه أغلب الآراء المذكورة في المسألة الواحدة وهو

(1) انظر أصول الفقه للشيخ الخضري (ص/ 9) و أصول الفقه للبرديسي (ص/ 18) .

(2) انظر أصول الفقه للخضري (ص/ 9) و أصول الفقه للبرديسي (ص/ 18) .

(3) انظر أصول الفقه للخضري (ص/ 9) وأصول الفقه للبرديسي (ص/ 18) .

(4) انظر المصدرين السابقين .

(5) انظر أصول الفقه للبرديسي (ص/ 19) .

مطبوع عدة طبعات⁽¹⁾.

هذه كلمة موجزة مختصرة عن نشأة أصول الفقه وأهم المصادر التي كتبت فيه إلى عصرنا الحاضر الذي اتجهت فيه كلية الشريعة والقانون العامة ، إلى إحياء التراث العلمي ، الذي تركه أسلافنا الأوائل بتشجيع طلبة العلم على تسجيل موضوعات رسائلهم في تحقيق الكتب العلمية ، تحت رعاية أساتذة كرام نذروا نفوسهم لخدمة العلم وإحياء التراث ، فجزاهم الله خير الجزاء .

(1) أصول الفقه للبرديسي (ص / 19) .

أهم مراجع البحث

- 1 . الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب :
 محمد بن عبد الله بن سعيد اللوشي الغرناطي الأندلسي المتوفى
 سنة 776 .
 ط : القاهرة سنة 1904 - 1956 .
- 2 . أصول الفقه للخضري :
 الشيخ محمد الخضري .
 ط : دار الاتحاد العربي للطباعة .
- 3 . أصول الفقه للبرديسي :
 محمد زكريا البرديسي .
 ط : دار التأليف .
- 4 . أصول الفقه لأبي زهرة :
 الإمام محمد أبو زهرة .
 ط : دار الفكر العربي .
- 5 . أعمال الأعلام لابن الخطيب :
 محمد بن عبد الله بن سعيد اللوشي الغرناطي الأندلسي المتوفى
 سنة 776 .
 ط : بيروت سنة 1956 .
- 6 . أنباه الرواة للقفطي :
 أبو الحسن علي بن يوسف المتوفى سنة 646 .
 ط : دار الكتب .
- 7 . بغية الملتبس في تاريخ رجال الأندلس للضببي :
 أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضببي المتوفى سنة 599 .
 ط : الدار المصرية للتأليف والترجمة .

8. البيان المغرب في أخبار ملوك الأندلس والمغرب :

ابن عذاري المراكشي

ط : دار الثقافة ، بيروت .

9. تاريخ ابن خلدون المسمى بكتاب العبر :

عبد الرحمن بن خلدون المتوفى سنة 808 .

ط : بولاق .

10. تاريخ ابن الاثير :

علي بن أحمد بن أبي كرم المتوفى سنة 630 .

ط : الأهلية سنة 1303 هـ .

11. تاريخ الإسلام السياسي :

الدكتور حسن إبراهيم حسن .

ط : مكتبة النهضة المصرية .

12. البداية والنهاية لابن كثير :

الإمام المحدث أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير المتوفى سنة

774 .

ط : كردستان العلمية - الطبعة الأولى 1348 .

13. تاريخ بغداد : للخطيب البغدادي :

أحمد بن علي بن ثابت المتوفى سنة 463 .

ط : القاهرة سنة 1349 .

14. تاج العروس : للزبيدي :

السيد محمد مرتضى الزبيدي .

ط : دار ليبيا للنشر والتوزيع .

15. تذكرة الحفاظ :

محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة 748 .

ط : الهند ومصر .

16 . ترتيب المدارك :

أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي المتوفى سنة 544 .

ط : بيروت - تحقيق : الدكتور / أحمد بكير محمود .

17 . تهذيب تاريخ ابن عساكر :

عبد القادر بن أحمد بن مصطفى المعروف بابن بدران المتوفى سنة 1346 .

ط : الترقى بدمشق .

18 . جامع بيان العلم وفضله :

يوسف بن عبد البر النمري المتوفى سنة 463 هـ .

ط : المنيرية .

19 . الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي :

عبد القادر ابن محمد المتوفى سنة 775 هـ .

ط : حيدر آباد سنة 1332 .

20 . حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة :

جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة 911 هـ .

ط : عيسى الحلبي - تحقيق محمد إبراهيم أبو الفضل .

21 . الحلة السيرة لابن الأبار :

أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي المتوفى سنة 658 هـ .

ط : الشركة العربية للطباعة والنشر .

22 . دول الطوائف :

محمد عبد الله عنان .

ط : دار الكاتب العربي للطباعة والنشر . القاهرة .

23. الديباج المذهب :
إبراهيم بن علي بن فرحون المتوفى سنة 799 هـ .
ط : شقرون .
24. الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة (القسم الثاني . المجلد الأول)
أبو الحسن علي بن بسام المتوفى سنة 542 هـ .
ط : الهيئة المصرية العامة للكتاب .
25. روضات الجنات :
الميرزا محمد باقر الموسوي .
ط : دار المعرفة - بيروت .
26. شجرة النور الزكية :
محمد بن محمد مخلوف .
ط : دار الكتاب العربي - بيروت .
27. شذرات الذهب :
عبد الحي بن أحمد بن العماد المتوفى سنة 1089 هـ .
ط : القدس .
28. شرح الزرقاني على المواهب :
الإمام محمد بن عبد الباقي الزرقاني .
ط : المطبعة الأزهرية .
29. الصلة لابن بشكوال :
أبو القاسم خلف بن عبد الملك المتوفى سنة 578 هـ .
ط : الدار المصرية للتأليف والترجمة . القاهرة .
30. طبقات الحفاظ :
جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة 911 هـ .
ط : الاستقلال - تحقيق / علي محمد عمر .

31. طبقات الشافعية الكبرى :

عبد الوهاب بن علي السبكي المتوفى سنة 771 هـ .

ط : عيسى الحلبي - تحقيق / طناحي وعبد الفتاح محمد الحلو .

32. طبقات الشافعية :

أبو بكر بن هداية الله الحسيني المتوفى سنة 1014 هـ .

ط : دار الآفاق الجديدة - تحقيق / عادل نويهض .

33. طبقات المفسرين للسيوطي :

جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة 911 هـ .

ط : لايدن سنة 1839 هـ .

34. طبقات المفسرين :

شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي المتوفى سنة

954 هـ .

ط : الاستقلال .

35. العبر في خبر من غبر للذهبي :

شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان المتوفى سنة 748 هـ .

ط : الكويت .

36. الفتح الكبير في ضم الزيادات إلى الجامع الصغير :

الشيخ يوسف النبهاني .

ط : مصطفى الحلبي .

37. فتح الباري بشرح صحيح البخاري :

الإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة 852 هـ .

ط : مصطفى الحلبي .

38. فوات الوفيات :

محمد بن شاكرين أحمد الكلبي المتوفى سنة 764 هـ .

ط : السعادة - تحقيق / محمد محيي الدين عبد المجيد .

39. قضاة الأندلس :

أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن النباهي المالقي الأندلسي .
ط : دار الكاتب المصري .

40. قلائد العقيان :

الفتح بن خاقان .
ط : الجوائب بالاستانة .

41. اللباب في تهذيب الأنساب :

عز الدين بن الأثير الجزري المتوفى سنة 630 هـ .
ط : مكتبة المثنى .

42. المشترك وضعاً والمفترق صفحاً :

الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي .
ط : مكتبة المثنى ببغداد .

43. المعتصر من المختصر :

يوسف بن موسى الحنفي .
ط : دائرة المعارف العثمانية .

44. المعجب في تلخيص أخبار المغرب :

عبد الواحد المراكشي المتوفى سنة 647 هـ .
ط : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية تحقيق / محمد سعيد

العريان .

45. معجم الأدباء :

ياقوت بن عبد الله الحموي المتوفى سنة 626 هـ .
ط : دار المأمون .

46. معجم البلدان :

ياقوت بن عبد الله الحموي المتوفى سنة 626 هـ .
ط : السعادة .

47. مقدمة ابن خلدون :

عبد الرحمن بن خلدون المتوفى سنة 808 هـ .
ط : شقرون .

48. المنتظم لابن الجوزي :

عبد الرحمن بن علي المتوفى سنة 597 هـ .
ط : حيدر آباد بالهند سنة 1357 .

49. النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة :

أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي المتوفى سنة 874 هـ .
ط : دار الكتب المصرية .

50. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب :

أحمد بن محمد المقرئ التلمساني .
ط : الخشاب والطبعة التي حققها الشيخ محيي الدين .
51. نقط العروس لابن حزم :

علي بن حزم الأندلسي المتوفى سنة 456 هـ .
المنشورة بمجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة في عدد ديسمبر سنة 1951 م .

52. نهاية الأرب في التاريخ والأدب :

أحمد بن عبد الوهاب « النويري » المتوفى سنة 733 هـ .
ط : دار الكتب .

53. النهاية في غريب الحديث والأثر :

الإمام مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري المتوفى سنة 606 هـ .

ط : عيسى الحلبي .

54. هدية العارفين :

إسماعيل باشا البغدادي

ط : البهية / مكتبة المثنى ببغداد .

55. وفيات الأعيان :

أحمد بن محمد بن إبراهيم المعروف بابن خلكان المتوفى سنة

681 هـ .

ط : دار صادر - تحقيق / إحسان عباس .



قسم التحقيق

نص الكتاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

الحمد لله الذي أرشدنا إلى مناهج سبله ، وسدّدنا لمتابعة رسله ،
وبين لنا : ما أوجبه من عبادته ، وأوضح ما ألزمه من مفترض طاعته ،
وجعل لنا على شرائعه ذليلاً واضحاً ، وسهل لنا إليها سبيلاً لائقاً⁽¹⁾ ،
وأودع ذلك كتابه العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه
تنزيل من حكيم حميد⁽²⁾ .

وبين⁽³⁾ على لسان رسول - ﷺ - ما اشتبه من مشكلة ، وفسر ما
أبهم من مجمله ، وأوجب اتباع أوامره ، واجتناب محارمه وقرن ذلك
بطاعته في التنزيل فقال - تعالى - : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾⁽⁴⁾ .

وعصم جماعة المسلمين من مواقعة الزلل ، ونزههم عن الاتفاق
على الخطل⁽⁵⁾ ، ثم أمر⁽⁶⁾ باتباعهم ، وتوعد على مخالفتهم ،
فقال - تعالى - : ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ
غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾⁽⁷⁾ .
وأمر بالتفكر والاعتبار ، فقال - تعالى - : ﴿ فَاعْتَبِرُوا يَأَيُّهَا
الْأَبْصَارُ ﴾⁽⁸⁾ . رحمة بخلقه ، وتوسعة على عباده .

(1) عبارة : ق ، م : واضحاً لائقاً .

(2) اقتباس من الآية رقم 42 سورة فصلت / 40 وهو إشارة من المؤلف إلى أنه سيتحدث في
أحكام الكتاب .

(3) إشارة إلى أنه سيتحدث في أحكام السنة .

(4) الآية 59 من سورة النساء .

(5) الخطل : الخطأ في النطق والرأي . (أنظر المصباح 208 / 1) .

(6) عبارة س : أمرنا ، وما أثبتناه أولى ، لمناسبته لقوله : وتوعد .

(7) الآية 115 من سورة النساء ، وقد أشار بها إلى أنه سيتحدث في الإجماع .

(8) الآية 2 من سورة الحشر ، وهي إشارة إلى أنه سيتحدث في القياس .

وجعل للمجتهد في استنباط دينه - إذا أصاب حقيقة أمره ،
ومقصود حكمه - أجرين ، وعذر من بذل جهده ، واستفرغ وسعه ، في
سهوه ، وتفضل عليه⁽¹⁾ بأجر في قصده⁽²⁾ .

والحمد لله الذي جعلنا مؤمنين بالقرآن ، متبعين لآثار من مضى
ياحسان ، غير مبتدعين لجهالة⁽³⁾ ولا متمسكين بضلالة .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة من أفرد
بالعبادة ، وأخلص له الطاعة .

وصلى الله على محمد نبيه ، إمام المرسلين وخاتم النبيين ، وعلى
آله الطيبين .

وبعد : فإنك سألتني أن أجمع⁽⁴⁾ لك كتابا في أصول الفقه ،
يشتمل على جمل أقوال المالكيين ، ويحيط بمشهور مذاهبهم ، وبما
يعزى من ذلك إلى مالك - رحمه الله - ، وييان حجة [كل]⁽⁵⁾ طائفة ،
ونصرة الحق الذي أذهب إليه ، وأعوّل في الاستدلال عليه ، مع الإعفاء
من التطويل المضجر ، والاختصار المجحف : فأجبت سؤالك امتثالا
لأمره - تعالى - بالتبيين للناس ، وكشف الشبه والالتباس ، والله نسأله
التوفيق والتسديد⁽⁶⁾ .

* * *

(1) عبارة س : عليهم .

(2) اقتباس من قول الرسول : إذا اجتهد الحاكم فأصاب ، فله أجران . . . الحديث . وقد أشار
بذلك إلى أنه سيتحدث في أحكام الاجتهاد .

(3) في ق ، م : بجهالة .

(4) عبارة س : أكتب وهي صحيحة أيضاً .

(5) هذه اللفظة ساقطة من : م .

(6) مطموسة في : م .

فصل

في بيان الحدود التي يحتاج إليها في معرفة الأصول

1 - الحد : هو اللفظ الجامع المانع⁽¹⁾ . ومعنى ذلك : أنه يجمع المحدود على معناه فيمنع ما ليس منه أن يدخل فيه ، وما هو منه أن يخرج عنه .

2 - وحد العلم⁽²⁾ : معرفة المعلوم على ما هو به⁽³⁾ . والعلم المحدث ينقسم [إلى]⁽⁴⁾ قسمين : ضروري ونظري .

3 - فالضروري : ما لزم نفس المخلوق ، لزوما لا يمكنه الانفكاك عنه ، ولا الخروج منه⁽⁵⁾ . وهو يقع [للخلق]⁽⁶⁾ من ستة أوجه :

الحواس الخمس التي هي : حاسة البصر وحاسة السمع وحاسة الشم وحاسة الذوق وحاسة اللمس .

والسادس : ما علمه المخلوق ابتداء من غير إدراك حاسة من هذه الحواس ، كالعلم بحال نفسه ، من صحته وسقمه ، وفرحه

(1) عرفه الجرجاني في التعريفات ، ص / 73 بقوله : قول دال على ماهية الشيء . وأصل الحد في كلام العرب : المنع ، ومنه سمي السجن حدا ، لمنعه من يسجن من الخروج والحركة ، وقد ذكر الشيخ الباجي في كتابه الحدود ص / 24 أن هذا الحد يتناول : الحد ، وحدّ الحدّ ، وحد حد الحد ، إلى ما لا نهاية له ، لأن اسم الحد واقع على جميعها . فأنظره وانظر : الصحاح : (ص / 126) والمصباح (1 / 134) .

(2) مطموسة في : م .

(3) ورد هذا الحد في كتاب الإنصاف صفحة / 13 ، والتمهيد ص / 34 للباقلاني .

(4) ساقطة في : م .

(5) حدّه الباقلاني بقوله : ما لزم أنفس الخلق ، لزوما لا يمكنهم دفعه ، والشك في معلومه . انظر : الإنصاف ص / 14 .

(6) ساقطة من : ق ، م .

وحزنه ، وغير ذلك .

4 - والعلم النظري : ما أحتاج إلى تقدم النظر والاستدلال ووقع عقيبه⁽¹⁾ بغير فصل .

5 - [والاعتقاد : تيقن المعتقد من غير علم] .⁽²⁾

6 - والجهل : اعتقاد المعتقد على ما ليس به .

7 - والظن : (1 - ق) تجويز أمرين فَمَا زاد لأحدهما مزية على [سائرهما]⁽³⁾ .⁽⁴⁾

8 - وغلبة الظن : قوة أحد المجوزات على سائرهما⁽⁵⁾ .

9 - والشك : تجويز أمرين ، فما زاد ، لا مزية لأحدهما على سائرهما⁽⁶⁾ .

10 - والسهو : الذهول .

11 - [والعقل : العلم الضروري ، الذي يقع ابتداء ، ويعم

(1) جاء في المصباح المنير مادة (عقب) ما نصه : « قول الفقهاء : يفعل ذلك عقيب الصلاة ونحوه بالياء ، لا وجه له إلا على تقدير : محلوف ، والمعنى : في وقت عقيب وقت الصلاة ، فيكون عقيب صفة وقت » .

(2) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م . وقد ورد ذكره في كتابه : الحدود ص / 28 .

(3) هذه اللفظة ساقطة من : س .

(4) عرفه الجرجاني في التعريفات ص / 125 بأنه : الاعتقاد الراجح مع احتمال النقيض . انظر : شرح هذا التعريف ، وأقسام الظن في كتاب الحدود للمؤلف صفحة / 30 .

(5) لم يرد هذا الحد في كتاب الحدود للمؤلف .

(6) عرفه الجرجاني في التعريفات ص / 113 بأنه : « التردد بين النقيضين ، بلا ترجح لأحدهما عند الشك » .

العقلاء] (1) .

ومحله القلب ، خلافاً لأبي حنيفة ، في قوله : إن محله الرأس (2) .
والدليل على ذلك قوله - تعالى - : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا ﴾ (3) .

12 - والفقه : معرفة الأحكام الشرعية . (4)

13 - وأصول الفقه : ما [أثبت] (5) عليه معرفة الأحكام الشرعية .

14 - والدليل : ما صح أن يرشد إلى المطلوب (6) . وهو الدلالة ،
والبرهان والحجة ، والسلطان .

ومن أصحابنا من قال : إن الدليل إنما يستعمل فيما يؤدي إلى
العلم ، وأما ما يؤدي إلى الظن : فإنما هي أمانة .

(1) في : ق ، م والعقل : بعض العلوم الضرورية ، ومحله القلب . وما أثبتناه : هو الوارد في
كتاب الحدود . وقد نسب فيه ما ذكرته ق ، م للباقلاني . وعرفه ابن مجاهد بأنه : مادة
تعرف بها حقائق الأشياء . انظر : الحدود للمؤلف ، ص 31 .

(2) يتفرع على هذا الخلاف : خلافهم في من شج رأس شخص « موضحة » فأذهب عقله ،
ف عند مالك تلزمه دية العقل ، وأرشد الموضحة ، لأنه أتلّف عليه منفعة ليست في عضو
الشجرة ، وعند أبي حنيفة تلزمه دية العقل فقط ، لأنه لما شج رأسه ، وأتلّف عليه العقل
الذي هو منفعة في العضو المشجوج : دخل أرشد الموضحة في دية الرأس .

انظر : شرح الحدود للباجي ، ص / 34 .

(3) الآية 46 من سورة الحج ، وانظر : بقية الأدلة على هذه الدعوى في المصدر السابق ،
ص 34 ، وتفسير القرطبي (12 / 77) .

(4) انظر : المنهاج : (ص / 15) والحدود (ص / 35) للوقوف على شرحه لهذا الحد .

(5) في : ق م : ما أثبتت

(6) ورد في كتاب الحدود ، ص / 38 زيادة : الغائب عن الحواس ، وعرفه الباقلاني في
التمهيد ، ص / 38 بقوله : المرشد إلى معرفة الغائب عن الحواس وما لا يعرف
باطضرار ، وفي الإنصاف ، ص / 15 : بأنه ما أمكن أن يتوصل بصحيح النظر فيه : إلى
معرفة ما لا يعلم باضطرار .

وهذا ليس بصحيح ، لأن (1 - س) الأمانة قد تؤدي إلى العلم .

15 - والدال : هو الناصب للدليل (1) .

16 - والمستدلّ : هو الطالب للدليل . وقد يسمى بذلك المحتج بالدليل (2) .

17 - والمستدل عليه : هو الحكم وقد يقع على السائل أيضاً .

18 - والمستدل له : هو الحكم .

19 - والاستدلال : هو التفكير في حال المنظور فيه طلباً [للقوف على حقيقة حكم ما هو نظر فيه] (3) .

أو لغلبة الظن ، إن كان مما طريقه غلبة الظن (4) .

20 - [والبيان : الإيضاح] (5) .

21 - والهداية : الإرشاد (6) .

22 - والنص : ما رفع في بيانه إلى أبعد غاياته . مأخوذ من النص

(1) انظر : الإنصاف للباقلاني ، ص / 15 .

(2) عرفه الباقلاني في الإنصاف ، ص / 15 بأنه : الناظر في الدليل ، قال : واستدلّاه نظره في الدليل ، وطلبه به علم ما غاب عنه .

(3) عبارة : ق ، م : طلباً للعلم ، بما هو نظر فيه .

(4) عرفه الباقلاني في الإنصاف : (ص / 15) ، بقوله : هو نظر القلب المطلوب به ، علم ما غاب عن الضرورة ، والحس .

(5) عرفه الجرجاني في التعريفات ، ص / 41 ، بقوله : البيان إظهار المعنى ، وإظهار ما كان مستوراً قبله . وعبارة س : والبيان : الإيضاح ، والهداية ، وقد يكون بمعنى الإرشاد وقد يكون بمعنى التوفيق . وبالرجوع لكتاب الحدود ، ص / 41 ، ثبت عندنا ، أن ما في : ق ، م هو الصواب . إذ أنه أورد تعريفاً للبيان ، وتعريفاً للهداية .

(6) وتكون بمعنى التوفيق ، وعليه قوله تعالى : ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ .

في السير ، وهو أرفعه⁽¹⁾ .

23 - الظاهر : هو المعنى الذي يسبق إلى فهم السامع ، من المعاني التي يحتملها اللفظ⁽²⁾ .

24 - والعموم : استغراق ما تناوله اللفظ⁽³⁾ .

25 - والخصوص : أفراد بعض الجملة بالذكر⁽⁴⁾ . [وقد يكون : إخراج بعض ما تناوله العموم عن حكمه ، ولفظ التخصيص أبين فيه]⁽⁵⁾ .

26 - والمجمل : ما لا يفهم المراد به [من لفظه]⁽⁶⁾ ، ويفتقر في بيانه إلى غيره .

27 - والمفسر : ما فهم المراد به من لفظه ، ولم يفتقر في بيانه إلى غيره .

28 - والمحكم : يستعمل في المفسر ، ويستعمل في الذي لم ينسخ⁽⁷⁾ .

(1) معنى ذلك أن يكون اللفظ ، قد ورد على غاية ما وضعت عليه الألفاظ ، من الوضوح والبيان . انظر : الحدود للمؤلف ، ص / 42 ، والمصباح المنير ، مادة (نص) (277 / 2) .

(2) عبارة : س : الظاهر في الأقوال إلخ . . . وفي : ق ، م ما سبق إلى فهم سامعه معناه الذي وضع له ، ولم يمنعه من العلم به من جهة اللفظ مانع ، وما أثبتناه هو الوارد في كتاب الحدود للمؤلف ، ص / 43 .

(3) عبارة : ق ، م : استغراق الجنس .

(4) في ق ، م : تعيين بعض الجملة بالذكر . وما بالصلب موافق لما في كتابه الحدود ، ص / 44 .

(5) ما بين القوسين غير وارد في ق ، م . وقد أورده المؤلف في كتابه الحدود ، ص / 45 .

(6) لم ترد هذه الزيادة بالأصل ، وقد ورد ذكرها في كتابه الحدود ، ص / 45 .

(7) قال الباجي ، في كتابه الحدود ، ص / 47 : فإذا استعملناه - أي المحكم - في المفسر ، فقد تقدم معناه ، ويكون وصفنا له - حينئذ - بأنه محكم : أنه قد أحكم تفسيره وإيضاحه ، ووضعه ونظمه ، على ما قصد به من الإيضاح . وإذا قلنا : إن معناه الذي لم ينسخ ، فإن معناه : الممنوع من النسخ .

- 29 - والمتشابه : هو المشكل الذي يحتاج في فهم المراد به إلى تفكر ، وتأمل⁽¹⁾ .
- 30 - والمطلق : هو اللفظ الواقع على صفات ، لم يقيد ببعضها .
- 31 - والمقيد : هو اللفظ الواقع على صفات ، قد قيد ببعضها .
- 32 - والتأويل : صرف الكلام عن ظاهره إلى وجه يحتمله⁽²⁾ .
- 33 - والنسخ : إزالة الحكم الثابت بالشرع المتقدم بشرع متأخر عنه ، على وجه لولاه لكان ثابتاً .
- 34 - دليل الخطاب : تعليق الحكم بمعنى في بعض الجنس اسماً كان ذلك المعنى ، أو صفه⁽³⁾ .
- 35 - والحقيقة : كل لفظ بقى على موضوعه⁽⁴⁾ .
- 36 - والمجاز : كل لفظ تجوز به عن موضوعه⁽⁵⁾ .

(1) معنى وصفه بأنه : متشابه : أنه يحتمل معان مختلفة ، ويتشابه تعلقها باللفظ ، ولذلك أحتاج في فهم المراد منه إلى فكر وتأمل .

(2) مثال ذلك ، قوله - تعالى - : ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ ، فلفظ يتربصن ، ظاهره الخبر ، ويحتمل أن يراد به الأمر ، فحمل على الأمر ، لأننا وجدنا من المطلقات ، من لا يتربصن ، كالمطلقة قبل الدخول ، وخبر - الباري - لا يصح أن يقع بخلاف مخبره . انظر : الحلود (ص / 49) .

(3) عرفه في الحلود ، ص / 50 ، بأنه : قصر حكم المنطوق به على ما تناوله ، والحكم للمسكوت عنه بما يخالفه ، ويعرف هذا القسم عند الأصوليين : بمفهوم المخالفة أيضاً ، والباقي يرى أنه ليس بحجة .

(4) عرّف الشريف التلمساني في كتابه مفتاح الوصول : (ص / 75) الحقيقة ، بقوله : اللفظ المستعمل ، فيما وضع له .

(5) قال صاحب مفتاح الوصول (ص / 75) : المجاز : اللفظ المستعمل في غير ما وضع له ، لعلاقة بينه ، وبين ما وضع له .

37 - والأمر اقتضاء المأمور به بالقول ، على سبيل الاستعلاء والقهر⁽¹⁾ .

38 - والواجب : ما كان [في فعله ثواب و]⁽²⁾ في تركه عقاب من حيث هو ترك له ، على وجه ما . وهو الفرض ، وهو المكتوب . وقد عبّر بعض أصحابنا عن مؤكد السنن بالواجب ، وهذا تجوُّز في [عبارة]⁽³⁾ ، وليس بحقيقة .

39 - والمندوب إليه : هو المأمور به الذي في فعله ثواب ، وليس في تركه عقاب من حيث هو ترك له على وجه ما .

40 - والمباح : ما ثبت من جهة الشرع ألا ثواب في فعله⁽⁴⁾ ، ولا عقاب في تركه ، من حيث هو ترك له على وجه ما .

41 - والسنة : ما رسم ليحتذى [به]⁽⁵⁾ .

42 - والعبادة : هي الطاعة والتذلل لله باتباع⁽⁶⁾ ما شرع .

(1) في : ق ، م : اقتضاء الفعل بالقول على وجه الاستعلاء والقهر . وكلا التعريفين مخالف لمذهب الجمهور ، في تعريف الأمر ، إذ أنهم لا يشترطون - في الأمر - علوا ولا استعلاء ، وإنما اشترط الاستعلاء : أبو الحسين البصري ، وتبعه على ذلك بعض أهل السنة كالباجي في الحدود ، والإشارات ، وإحكام الفصول ، والرازي في المحصول .

انظر : الإشارات : (ص / 9) ، والحدود : (ص / 52) والمحصل : (ص / 348) ، والمعتمد : (ص / 49 / ج 1) ، والإيهاج : (2 / 3) ونهاية السؤل (2 / 5) .

(2) ما بين قوسين : ساقط من : س

(3) ساقطة من : ق .

(4) عبارة ق ، م : ما أعلم الفاعل له من جهة الشرع ألا ثواب الخ ما بالصلب ، وبهذا اللفظ ورد في المنهاج للباجي ، ص / 6 ، وعبارة الحدود ، ص / 54 ، موافقة لما في الصلب

(5) ساقطة من : س .

(6) عبارة ق ، م : بفعل ما شرع . عبارة المنهاج : بامثال أمره .

- 43 - والحسن : ما أمرنا بمدح فاعله⁽¹⁾ .
- 44 - والقبیح : ما أمرنا بذم فاعله⁽²⁾ . (2 - ق) .
- 45 - والظلم : التعدي⁽³⁾ .
- 46 - والجائز : يستعمل فيما لا إثم فيه ، وحدّه : ما وافق الشرع .
ويستعمل في العقود التي لا تلزم ، وحدّه : ما كان للعاقدة⁽⁴⁾ فسخه⁽⁵⁾ .
- 47 - والشرط : ما يعدم الحكم بعدمه ، ولا يوجد بوجوده .
- 48 - والخبر : الوصف للمخبر [عنه]⁽⁶⁾ .
- 49 - والصدق : الوصف للمخبر عنه ، على ما هو به .
- 50 - والكذب : الوصف للمخبر عنه ، على ما ليس به⁽⁷⁾ .
- 51 - والتواتر : كل خبر وقع العلم بمخبره ضرورة من جهة الخبر عنه⁽⁸⁾ .

52 - والآحاد : ما قصر عن التواتر⁽⁹⁾ .

- (1) عرفه الباقلاني في الإنصاف ، ص / 49 ، بأنه : ما وافق الأمر من الفعل .
- (2) عرفه الباقلاني في الإنصاف ، ص / 49 ، بقوله : ما وافق النهي من الفعل .
- (3) ذكر في المنهاج : (ص / 6) ، بعد تعريف الظلم : تعريف الجور ، فقال : والجور : العلول عن الحق . ولم يرد ذكر هذا الحد في كتابه الحدود .
- (4) في الأصل : للعاقل . وهو خطأ من الناسخ .
- (5) كالقراض والشركة . وقد ذكر الباجي في المنهاج (ص / 6) ، بعد هذا الحد : حدّ الصحيح والفساد ، فقال : الصحيح : ما اعتدّ به ، والفساد : ما لا يعتدّ به .
- (6) ساقطة من جميع النسخ ، وقد أثبتناها من كتاب الحدود ، ص / 60 .
- (7) لم يذكر هذا الحد في كتابه الحدود ، وقد ذكره في المنهاج ، ص / 6 .
- (8) عبارة ق ، م : من حيث هو خبر عنه . ولفظ عنه وارد في الحدود ، والمنهاج .
- (9) لم يرد ذكر هذا الحد في الحدود ، وقد ورد في المنهاج ، ص 6 .

- 53 - والمسند : ما اتصل بإسناده (1) .
- 54 - والمرسل : ما انقطع إسناده .
- 55 - والموقوف : ما وقف فيه على الراوي ، ولم يبلغ به النبي - ﷺ - (2) .
- 56 - والإجماع : اتفاق علماء العصر على حكم الحادثة .
- 57 - والتقليد : التزام قول (3) المقلد من غير دليل .
- 58 - والاجتهاد : بذل الوسع في طلب صواب الحكم (4) .
- 59 - والرأي : اعتقاد صواب الحكم الذي لم ينص عليه (5) .
- 60 - والاستحسان : اختيار القول من غير دليل ولا تقليد (6) .
- 61 - والذرائع : ما يتوصل به إلى محذور العقود ، من إبرام عقد أو حله .
- 62 - والقياس : حمل أحد المعلومين على الآخر في إثبات
-
- (1) أي من راويه إلى منتهاه . انظر : مقلمة ابن الصلاح ، ص / 39 .
- (2) قال في المنهاج : (ص / 6) : ما وقف على صحابي أو تابعي ، ولم يبلغ إلخ . . . ، ثم أورد تعريف الصحابي والتابعي فانظره .
- (3) عبارة ق ، م : حكم . وهي موافقة لعبارة في الحدود ، ص / 65 ، وعبارة المنهاج ، ص / 6 ، موافقة لما أثبتناه في الصلب من : س .
- (4) عبارة ق . م : بلوغ الغرض .
- (5) في ق ، م : استخراج حسن العاقبة ، وقد ذكر في كتابه الحدود ص / 65 ، أن هذا التعريف لابن خويز منلد ، وعرفه بما أثبتناه في الصلب ، مع زيادة لفظة : « ادراك » ، بعد قوله : اعتقاد .
- (6) في ق ، م : الأخذ بأقوى الدليلين ، وقد عزاه في الحدود (ص / 67) لابن خويز منلد ، وأورد عليه مناقشة طويلة ، فارجع إليها إن شئت .

الحكم [أ] أو إسقاطه ، بأمر يجمع بينهما (1) .

63 - والأصل - عند الفقهاء - : ما قيس عليه الفرع ، بعلة مستنبطة منه (2) .

64 - والفرع : ما حمل على الأصل ، بعلة مستنبطة منه .

65 - والحكم : هو الوصف الثابت للمحكوم فيه (3) .

66 - والعلة : هي الوصف الجالب للحكم .

67 - العلة المتعدية : هي التي تعدت الأصل إلى فرع .

68 - والعلة الواقفة : هي التي لم تتعد الأصل إلى فرع .

69 - والمعتل : هو المستدل بالعلة ، وهو المعتل أيضاً .

70 - والطرْد : وجود الحكم ، لوجود العلة .

71 - والعكس : عدم الحكم ، لعدم العلة .

72 - والتأثير : زوال الحكم ، لزوال العلة [في] (4) موضع ما .

73 - والنقض : وجود العلة ، وعدم الحكم .

74 - والكسر : وجود معنى العلة وعدم الحكم (5) .

(1) عرفه التلمساني في مفتاح الوصول ، ص / 185 ، بقوله : إلحاق صورة مجهولة الحكم ، بصورة معلومة الحكم ، لأجل أمر جامع بينهما يقتض ذلك الحكم .

(2) عبارة المؤلف في المنهاج ، ص / 7 : بعلة مستخرجة منه .

(3) عبارة س : به فيه . وعرفه في المنهاج ص / 7 ، بقوله : والحكم وصف ثابت للأمر المحكوم فيه عقلياً كان أم شرعياً . وأما عبارته في الحدود (ص / 72) ، فهي موافقة لما أثبتناه في الصلب .

(4) ساقطة من : م .

(5) في : س : «مع عدم» الحكم .

75 - والقلب : مشاركة الخصم للمستدل في دليله .

76 - والمعارضة : مقابلة الخصم للمستدل بمثل دليله ، أو بما هو أقوى منه .

77 - والترجيح : بيان [مزية⁽¹⁾] أحد الدليلين على الآخر .

78 - والانقطاع : عجز أحد المتناظرين عن تصحيح قوله⁽²⁾ .

* * *

(1) ساقطة من : س .

(2) في ق ، م : الانقطاع : العجز عن نصرته الدليل ، وقد عزاه الباجي في كتابه الحدود (ص / 79) إلى بعض شيوخه ، ولم يذكر اسمه .

فصل

في بيان الحروف التي تدور بين المتناظرين

- 1 - [من ذلك «مًا» : لها عشرة⁽¹⁾ مواضع ، ذكرها الرماني⁽²⁾ .
خمس منها تكون فيها اسما ، وخمس (2 - س) منها تكون فيها حرفا .

فأما الخمسة التي تكون فيها اسما :

- أ - فأحدها : أن تكون موصولة نحو قولك : ما أكلت الخبز⁽³⁾ .

- ب - والثاني : أن تكون موصوفة نكرة ، نحو قولك : مررت بما
خير منك ، وبما معجب لك ، قال الشاعر :

رُبَّمَا تَكَرَّهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ سِرُّ لَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ⁽⁴⁾

فليست هذه الموصولة ، لأن الموصولة معرفة ، وهذه نكرة بدليل
دخول «رب» عليها .

- ج - وتكون للتعجب ، نحو قولك : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا .

(1) ما بين القوسين غير واضح في : ق .

(2) هو : العالم النحوي ، أبو الحسن علي بن عيسى الرّماني ، نسبة إلى بلدة الرمان بمدينة واسط ، له في كل علم باع ، شرح كتاب ، سيبويه ، ومقتضب المبرد ، وأصول ابن السراج ، وله كتاب التفسير الكبير ، وغير ذلك . ولد سنة 297هـ ، وتوفي ببغداد سنة أربع وثمانين وثلاثمائة . انظر : ترجمته في : أنباء الرواة للقفطي : (2 ص 294) ، والكامل لابن الأثير (7 ص 166) ، وتاريخ بغداد (12/ 16) ، وابن خلكان (2/ 416) .

(3) أي الذي أكلته : الخبز . ونظيره ، قوله - تعالى - : ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾ .

(4) هذا البيت لأمية بن أبي الصلت ، وقبلة :

صَبَرَ النَّفْسَ عِنْدَ كُلِّ مَلَمٍ إِنْ فِي الصَّبْرِ حِيلَةُ الْمُحْتَالِ

أخرجه : ابن هشام في المغنى (2 ص 2) ، وسيبويه في الكتاب (1/ 270) .

د - وتكون للاستفهام نحو قولك : ما خبرك وما شأنك؟ (1) .
هـ - وتكون للجزاء ، نحو قولك : ما تفعل أفعل مثله .
وأما المواضع التي تكون فيها حرفاً :
أ - فأحدها : أن تكون نافية ، نحو قولك : ما رأيت زيدا ، وما في الدار أحد .

ب - وتكون كافة ، نحو قولك : إنما زيد منطلق ، كفت « إن » عن العمل ، وقال ابن نصر (2) : إن « ما » تدخل على « إن » للحصر والتحقيق (3 - ق) .

ج - وتكون مسلطة ، نحو قولك : حيثما تكن أكن . سلطت « حيث » على الجزاء (3) .

د - وتكون زائدة ، نحو قوله - تعالى - : ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ (4) ، و ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ (5) .

هـ - وتكون مغيرة ، نحو قوله - تعالى - : ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا

(1) في ق ، م : ما أحسن زيد وما خبرك وما شأنك .

(2) وردت هذه الكنية لرجلين من أكابر علماء المالكية : أحدهما : عبد الوهاب البغدادي ، الذي سأترجم له فيما بعد ، وثانيهما : أبو طاهر محمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر الذهلي الدوسي البصري البغدادي المالكي ، من أكابر علماء المالكية في عصره . اختصر تفسير الجبائي وله كتاب في الفقه ، أجاب فيه عن مسائل مختصر المزني ، ولد سنة تسع وسبعين ومائتين وتوفي سنة سبع وستين وثلاثمائة . انظر : ترجمته في الديباج لابن فرحون (ص 316) والظاهر أن الذي نقل منه الباجي هو القاضي عبد الوهاب .

(3) « حيث » قبل دخول « ما » عليها ، لا تصلح للشرط ولا للجزاء . فلما دخلت عليهما « ما » عملت فيهما .

(4) الآية 154 من سورة النساء ، و 14 من سورة المائدة .

(5) الآية 159 من سورة آل عمران .

بِالْمَلَنِيكَةِ ﴿١﴾ .

أصل «لو» : أن تكون دالة على [امتناع الشيء ، لامتناع غيره] (2) .
فلما دخلت عليها «ما» غيرتها عن موضوعها (3) ، فصارت للتحضيض .
وقد زاد ابن جني (4) : [وجهين] (5) :

أ - أحدهما : أن تكون مع الفعل بتأويل المصدر نحو قولك :
يسرني ما فعلت (6) ، والأظهر فيها أن تكون حرفا .

ب - والثاني : كونها عاملة على لغة أهل الحجاز ، وغير عاملة
على لغة بنى تميم ، إلا أنها في الجملة لا تقع إلا على ما لا يعقل .
وقد ذكر غيرهما أن «ما» تقع للتعظيم ، في قوله :

..... لأمر ما يسود من يسود (7) .

(1) الآية 7 من سورة الحجر .

(2) في ق : على وجوب الشيء لوجوب غيره .

(3) في ق : على وجوب الشيء لوجوب غيره .

(4) هو أبو الفتح عثمان بن جني ، كان أبوه روميا يونانيا مملوكا لسليمان بن فهد الأزدي ، فهو
أزدي بالولاء ، كان من أكابر علماء النحو ، له كتاب الخصائص وهو من أشهر كتبه . توفي
سنة اثنين وثلاثمائة ، وقيل : سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة ، وقيل : غير ذلك . انظر :
وفيات الأعيان : (246 / 3) وأنباه الرواة (335 / 2) ، والمغنى (1 / 402) .

(5) ساقطة س : م

(6) أي يسرني فعلك .

(7) عجز بيت لأنس بن مدركة الخثعمي ، و صدره :

عزمت على إقامة ذي صباح

ورد معزوا إليه : في الحيوان (81 / 3) ، والخزنة : (87 / 3) ، تحقيق هارون ، وشرح المفصل
(12 / 3) ، وهامش البيان والتبيين (302 / 2) ، كلها باللفظ نفسه ، وورد معزوا إليه في بهجة
المجالس (609 / 1) بلفظ : ذي صلاح ، ويبدو أنها محرفة ، وفي شرح ابن السيرافي لأبيات
سيبويه (207 / 1) بلفظ : شيء ما يسود . وانظر : الخصائص لابن جني (32 / 3) وشرح
ابن عقيل (71 / 1) وجمع الجوامع (191 / 1) للوقوف على محامل «ما» .

وتكون للتحقير ، والتصغير ، تقول : هذا له وجه ما ، أي : وجه ضعيف حقير .

2 - وأما « مَنْ »⁽¹⁾ فإنها عامة لمن يعقل ، ولها ثلاثة مواضع : الخبر ، والجزاء ، والاستفهام .

أ - فأما الخبر ، فنحو قولك : أَعْجَبَنِي مَنْ رَأَيْتَ .

ب - والجزاء ، نحو قولك : مَنْ يَأْتِنِي أَكْرَمُهُ .

ج - والاستفهام ، نحو قولك : مَنْ رَأَيْتَ ؟

هذا الذي ذكره القاضي أبو بكر⁽²⁾ .

وقد حكى أبو عبد الله الأزدي⁽³⁾ ، عن بعض النحاة : أن لمن⁽⁴⁾

(1) أورد هذه المعاني ابن هشام في المغنى (2/ 18) ، وابن السبكي في جمع الجوامع (1/ 192) . وقوله لمن يعقل : أي في الغالب .

(2) هو الفقيه المتكلم الأصولي النظار ، المالكي الثقة ، محمد بن الطيب ابن محمد بن جعفر الباقلائي - بفتح الباء - نسبة إلى الباقلي وبيعه . وفيات الأعيان (4/ 270) ، وورد في اللباب (1/ 112) قوله : « هذه النسبة إلى الباقلا وبيعه » . أ هـ .

من مؤلفاته : إعجاز القرآن ، والتمهيد ، مختصر التقرير ، والإرشاد ، والإنصاف ، وغيرها . وقد قيل : أنه كان لا ينام حتى يكتب خمساً وثلاثين ورقة في كل ليلة ، توفي سنة ثلاث وأربعمائة ، يوم السبت ودفن يوم الأحد لسبع بقين من ذي القعدة ، وصلى عليه ابنه الحسن ، ودفن في بيته ، بلرب المجوس ببغداد ، ثم نقل بعد ذلك إلى مقبرة باب حرب . انظر : شجرة النور الزكية ، ص / 92 ، والديباج (ص / 276) وترتيب المدارك (4/ 585) ، وتاريخ بغداد (5/ 379) ، وتبيين كذب المفتري ، ص / 217 ، والشذرات (3/ 178) .

(3) هو إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان بن المغيرة ابن حبيب ، بن المهلب بن أبي صفرة ، المقلب بنفطويه ، النحوي الواسطي ، كان عالماً بارعاً ، له في كل علم باع ، روي عن داود الظاهري ، له تأليف كثيرة ، ولد سنة أربع وأربعين ومائتين ، وتوفي يوم الأربعاء قبل طلوع الشمس سنة 320 . انظر : بغية الوعاة : (ص / 187) ، وتاريخ بغداد : (6/ 159) ، وأنباه الرواة : (1/ 176) ، ونزهة الألباء : (ص / 178) ، وابن خلكان : (1/ 47) .

(4) في ق ، م : لها .

موضعا رابعا ، وهو قولك : مررت بمن معجب لك ، فتكون نكرة ، لجواز أن تقول : رب من معجب لك لقيت .

3 - وأما « أي » ⁽¹⁾ ، فأنها تقع لمن يعقل ، ولما لا يعقل ، وهي من ألفاظ العموم .

وحكى القاضي أبو [بكر] ⁽²⁾ أن لها ثلاثة مواضع :

أ - الاستفهام ، نحو قولك : بِأَيِّهِمْ مَرَرْتُ .

ب - و[الجزاء ، نحو قولك : أَيُّهُمْ يَأْتِكَ إِيَّتِهِ] ⁽³⁾ .

ج - وبمعنى الذي ، نحو قولهم : جَاءَنِي أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ .

وزاد غيره من النحاة ، - مما حكاه الأزدی ⁽⁴⁾ - وجهين :

أ - أحدهما : أن تكون صفة ، نحو قولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ .

ب - والثاني : أن تكون بمعنى الحال ، نحو قولك : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَيِّ رَجُلٍ .

وقد يجوز فيها وجه سادس ، وهو أن تكون موصوفة ، نحو قولك : مررت بأي معجب لك .

4 - وأما « مِنْ » فلها خمسة مواضع ⁽⁵⁾ :

(1) انظر : المغنى (1/ 72) ، وجمع الجوامع (1/ 177) للوقوف على ما ذكره .

(2) ساقطة من : م

(3) ما بين القوسين : بياض في : م . وغير واضح في : ق .

(4) هو أبو عبد الله المتقدم .

(5) انظر : المغنى لابن هشام (2/ 14) ، وجمع الجوامع (1/ 192) وابن عقيل

(227/ 1) .

أ - أحدها : أن تكون لابتداء الغاية ، نحو قولك : سرت من البصرة إلى الكوفة⁽¹⁾ .

ب - والثاني : أن تكون لتمييز الجنس ، نحو قولك : [لقيت]⁽²⁾ من الناس خلقاً كثيراً .

ج - والثالث : أن تكون للتبويض ، نحو قولك : أكلت من مال زيد .

د - والرابع : أن تكون زائدة ، نحو قولك : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ⁽³⁾ .

هـ - والخامس : أن تكون أمراً من المِئْن - وهو الكذب - تقول : مِنْ يَا هَذَا .

5 - وأما «إلى» ، فموضوعة لانتهااء الغاية ، وتدخل حداً وهي في معنى الغاية⁽⁴⁾ .

واختلف الناس في دخول الحدّ في المحدود .

فذهبت طائفة : إلى أن «إلى» محتملة للأمرين ، وأنها مجملة غير مقتضية لأحدهما .

وذهبت طائفة : إلى أن ما بعدها إن كان جزءاً مما قبلها دخل فيه ، وإن كان من جنس آخر لم يدخل فيه .

والصحيح : أن الغاية لا تدخل في المحدود بنفس اللفظ ، وإن

(1) ومنه قوله - تعالى - ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ .

(2) بياض في : م .

(3) ومنه ، قوله - تعالى - ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾ .

(4) أي عند دخولها في الحد .

دخلت فيه بدليل آخر (1) .

وقد تكون «إلى» بمعنى «مع» ، قال الله - تبارك وتعالى - : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ (2) . معناه : مع أموالكم .

إلا أنها إذا وردت «إلى» حملت على موضوعها (3) ، ولم يجز نقلها إلى معنى «مع» إلا بدليل (4) (4 - ق) .

6 - وأما «حتى» : فلها أربعة مواضع :

أ - تكون جارة ، نحو قولك : جاء القوم حتى زيد .

ب - وتكون عاطفة ، نحو قولك : جاء القوم حتى زيد .

ج - وتكون ناصبة ، نحو قولك : سرت حتى أدخل المدينة .

د - وتكون حرف ابتداء ، نحو قول الشاعر :

فيا عجباً حتى كليبٌ تسبني كأن أباهاً نهشلٌ أو مجاشعٌ (5)

[ففي هذه المواضع حكم ما بعدها حكم ما قبلها . وأما إذا تعلق بالأمور والأفعال المثبتة ، نحو قولك : اضرب زيدا حتى يراجع الحق . فعند القاضي أبي بكر وكل من قال بدليل الخطاب أن يكون ما بعدها

(1) انظر : القرطبي : (6 / 86) و (2 / 327) .

(2) الآية 2 من سورة النساء ، وانظر : القرطبي (5 / 10) .

(3) وهو انتهاء الغاية زمنية ، نحو : ﴿اتَّبِعُوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ ، أو مكانية ، نحو : ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ .

(4) انظر : مبحث (إلى) في المغنى (1 / 70) ، وجمع الجوامع (1 / 172) .

(5) هذا البيت من قصيدة للفرزدق يهجو فيها جريرا ، فكلب رهط جرير ، ونهشل ، ومجاشع من أجداد الفرزدق ، وقد أورده ابن هشام في المغنى (1 / 114) ، وسيبويه في الكتاب (1 / 413) .

مخالفا لحكم ما قبلها .

وعندي أنه يجب أن تسوّى فيه ، ولا يحمل على قول فيه موافق إلا بدليل⁽¹⁾ .

7 - فأما « أم » فلها موضعان :

أ - أحدهما : السؤال عن معيّن ، نحو قولك : أزيّد عندك أم عمرو⁽²⁾ . وكأنك قلت : أيهما عندك .

ب - والثاني : أن تكون بمعنى « بل » ، تقول : هل رأيت زيدا أم عمرا ، وتقول العرب : « إنها لإبل أم شاء » .

وقال الشاعر الأخطل :

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتِ يَوَاسِطِ غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرَّبَابِ خِيَالاً⁽³⁾

[فإذا كانت للاستفهام : فحكم ما بعدها حكم ما قبلها وإذا كانت بمعنى بل ، فهي للنفس فيما قبلها ، وللإثبات فيما بعدها]⁽⁴⁾ .

8 - وأما « بل » : فلها ثلاثة مواضع :

أ - أحدها : أن تكون حرف عطف ، إعراب ما بعده كإعراب ما قبله ، نحو قولك : مَا هَذَا بَشَرًا بَلْ مَلَكًا⁽⁵⁾ .

(1) ما بين القوسين ورد بهامش س ولم يرد في ق ، م وقد أشار الناسخ لها وكتب لفظة صح .

(2) عبارة : س أزيد في الدار أم عمرو ، وما أثبتاه أولى ، لمراعاة آخر العبارة .

(3) قاله الأخطل التغلبي النصراني في هجاء جرير ، وقد ردّ عليه جرير بمثل قصيدته التي منها هذا البيت وزنا وقافية . وقد أورده ابن هشام في المغنى (1 / 62) ، وسيبويه في شواهد كتابه (1 / 484) .

(4) ما بين القوسين غير وارد في : ق ، م .

(5) في ، س : ما هنا بشرا بل ملكا ، وقد تقدم معناه . وهذه الزيادة لا معنى لها .

ب - والثاني : أن تكون لاستئناف الجمل ، نحو قوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُكَذِّبُونَ ﴿١﴾
[وهي ههنا لإثبات حكمين : أحدهما : نفي السجود .

والثاني : للإخبار عن تكذيبهم ، ويقتض ذلك أن الحكم الثاني ، اعظم ، وأبلغ في بابه من الأول ، والله أعلم وأحكم] (2) .

ج - والثالث (3) : أن تأتي في أول الكلام ، فإذا وليت اسما خفته ، قال الشاعر :

بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعْدٍ وَأَصْبَابٍ (4)

9 - فأما «أما» : فهي للاستئناف ، وتفسير الجمل ، نحو قولك :
أما زيدٌ فعالم ، وأصلها : «أن ما» ، أدغمت «أن» (5) فصارت : أما .

10 - فأما «إما» : فهي (6) بمعنى «أو» في أكثر مواضعها .

أ - فتكون للشك ، نحو قولك (7) : لقيت إما زيدا وإما عمرا ،
ولكنها أكثر في الشك من «أو» لأنها يبتدأ بها ، وتكرر .

(1) الآية 21 ، 22 من سورة الانشقاق رقم (84) . وانظر : القرطبي (19 / 279) .

(2) ما بين القوسين غير وارد في : ق ، م .

(3) في : ق ، م . والثاني ، وهو تصحيف .

(4) قاله رؤبه بن العجاج ، والشاهد فيه : حذف «رب» بعد «بل» ، وقد أخرجه المبرّد في المقتضب ، بلفظ : «وأصباب» ، وفي المغنى (1 / 103) بل بلد ملئ الفجاج قتمه ، وفي الخزانة (4 / 204) بلفظ المصنف نفسه ، و«الأصباب» جمع صيب ، وهو ما انحدر من الأرض .

(5) ساقطة من : م ، ق .

(6) في : ق ، م ، فأنها .

(7) عبارة ، س : «قولهم» .

- ب - وتكون للتخيير ، نحو قولك : كل إما السمك ، وإما اللبن .
- ج - وتكون للتقسيم⁽¹⁾ ، نحو قولك : إما أن يكون الإنسان حيا ، وإما أن يكون ميتا ، ولا يخلو الجسم أن يكون إما متحركا ، وإما ساكنا .
- د - وتكون للإيهام ، تقول : لقيت إما زيدا وإما عمرا ، إذا كنت عالما بما لقيته منهما ، وأردت أن تبهم ذلك على السامع ، وقد ذكر⁽²⁾ بعض النحاة ، أنها حرف عطف ، وهذا غلط لدخول حرف العطف عليها⁽³⁾ .

11 - وأما «أو» : فلها سبعة مواضع :

- أ - تكون للشك ، نحو قولك : رأيت زيدا أو عمرا .
- ب - وتكون للتخيير ، نحو قولك : كل السمك أو اشرب اللبن .
- ج - وتكون بمعنى الواو ، نحو قوله - تعالى - : ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾⁽⁴⁾ .
- د - وتكون لتساوي الجنسين ، فيما تتأوله من حظر أو إباحة ، كقوله - تعالى - : ﴿وَلَا تَطْغَوْا مِنْهُمَ إِثْمًا أَوْ كَفُورًا﴾⁽⁵⁾ .
- هـ - وتكون للتقسيم ، نحو قولك : لا يخلو الجسم من أن يكون

(1) عبارة : ق ، م «للتعميم» ، وهو تصحيف .

(2) عبارة ق ، م : حكى . وانظر : شرح ابن عقيل بحاشية الخضري : (2 / 65) ، والمغنى : (85 / 1) .

(3) عبارة س : معها .

(4) الآية 147 من سورة الصافات ، وانظر : القرطبي (15 / 130) وج 1 ص 463 . ففيه أن الواو في الآية بمعنى «بل» وقيل للشك .

(5) الآية رقم 24 من سورة الإنسان .

ساكناً ، أو متحركاً .

و - وتكون للإبهام ، نحو قولك : رأيت زيدا أو عمرا إذا كنت عالما بمن رأيت منهما ، ولم ترد أن تعنيه للسائل .

[وقد قيل ذلك في قوله - تعالى - : ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ (1) (2) .

ز - وتكون بمعنى « إلى أن » ، كقولك : لألزمك ، أو تقتضيني حقي . قال الشاعر :

فَقُلْتُ لَهُ : لَا تَبْكْ عَيْنُكَ ، إِنَّمَا نُحَاوِلُ مُلْكًا ، أَوْ نَمُوتَ فُعْذَرًا (3)

12 - وأما « أين » ، فسؤال عن مكان ، وهي تقتضي العموم في الأماكن .

13 - وأما « متى » : فسؤال عن زمان ، وهي تقتضي العموم في الأزمنة (4) .

14 - وأما « كيف » : فسؤال عن حال ، وهي تقتضي العموم في الأحوال :

أ - وقد تكون بمعنى « لِمَ » ، تقول : كيف تلومني ، وقد أكرمتك ؟ معناه (5 - ق) لِمَ تلومني ؟

(1) الآية 147 من سورة الصفات .

(2) ما بين القوسين ساقط من : س .

(3) هذا البيت من قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي ، صاحب المعلقة المشهورة : « قفا نبك . » ، يصف فيها رحلته إلى قيصر يستعديه على قاتلي أبيه ، وقد استشهد به سيبويه في الكتاب (1 / 427) وانظر : المعاني التي أوردها الباجي لـ « أو » في المغنى (1 / 63) ، وشرح ابن عقيل (2 / 64) ، وجمع الجوامع (1 / 176) .

(4) انظر : المغنى (2 / 21) .

ب - وتكون بمعنى «الباء» ، تقول : كيف تبيع هذا ، أي بأي ثمن تبعه ؟

15 - فأما «لام الإضافة»⁽¹⁾ ، فلها خمسة مواضع :

الملك ، والنسب ، والفعل ، والاختصاص ، [واليد والتصرف]⁽²⁾ .

أ - فالملك ، نحو قولك : الدار لزيد .

ب - والنسب ، نحو قولك : الابن لزيد .

ج - والفعل ، نحو قولك : القيام لزيد .

د - والاختصاص ، نحو قولك : البيت لله ، والحركة للحجر .

هـ - [وأما اليد ، والتصرف ، فنحو قولك : المال للوصي ، بمعنى

أن له فيه اليد والتصرف قال الله - تعالى - : ﴿وَلَا تَوْتُوا أَلْسَفَهَاءَ أَمْوَالِكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾⁽³⁾ فأضاف المال إلى الأوصياء ، لما كان لهم من القيام عليها ، والتصرف فيها .

و - وقد ترد هذه اللام بمعنى «في» ، قال الله - تعالى - : ﴿الْحَبْدُ

لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾⁽⁴⁾ .

يريد - والله أعلم - : ولم يجعل فيه (4 - س) عوجا .

ز - وقد تكون بمعنى «إلى» ، قال الله - تعالى - : ﴿وَالشَّمْسُ

تَجْرِي لِمْسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾⁽⁵⁾ [6] .

(1) في : ق ، م . أربعة ، وهي تصحيف ، وانظر : شرح ابن عقيل (1 / 228) .

(2) ما بين القوسين ، غير وارد في : ق ، م وانظر : المغنى (1 / 300) .

(3) الآية 5 من سورة النساء ، وانظر : القرطبي (5 / 27) .

(4) الآية الأولى من سورة الكهف ، وانظر : القرطبي (10 / 246) . والمغنى (1 / 307) .

(5) الآية 38 من سورة يس ، وانظر : القرطبي (15 / 29) والمغنى (1 / 206) .

(6) ما بين القوسين ساقط كله من : ق ، م .

16 - فأما « الباء » ، فلها [ستة]⁽¹⁾ مواضع :⁽²⁾

أ - أحدها : الحال ، تقول : خرج زيد بسلاحه ، أي متسلحا .

ب - والثاني : البدل ، تقول ذا بذنا⁽³⁾ .

ج - [والثالث : الممازجة ، نحو قولك : مزجت الماء باللبن .]⁽⁴⁾

د - والرابع : الإلحاق ، تقول : مررت بزيد .

هـ - والخامس : بمعنى « في » ، تقول : زيد بالشام ، أي : في الشام .

و - والسادس : أن تكون زائدة ، تقول : جاء زيد بنفسه .

وقد قال الشافعي : إنها للتبعيض ، ولم أر ذلك لأحد غيره من أهل اللسان ، وإنما اضطره إلى ذلك تجويز المسح ببعض الرأس في الطهارة ، وقد أفردنا لذلك كتابا⁽⁵⁾ .

17 - وأما « أن » المفتوحة المخففة ، فلها أربعة مواضع⁽⁶⁾ :

(1) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م . وفي س : خمسة .

(2) انظر : شرح ابن عقيل (228 / 1) ، وجمع الجوامع (179 / 1) والمغنى فقد أورد لها 14 معنى (147 / 1) .

(3) ومنه قوله - تعالى - : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ ﴾ .

(4) ما بين القوسين ساقط من : س .

(5) ليس من المعقول أن يخترع الشافعي ، الثقة المشهود له بالفضل في اللغة ، والفقه والأصول معنى للباء من أجل ترجيع مذهبه الفقهي في مسح بعض الرأس في الوضوء على أنه لو قال بذلك لكان قوله حجة مثل أبي عبيدة والأصمعي وغيرهما من أئمة اللغة ، فعبرة الباجي - غفر الله له - فيها تشنيع على إمام من أجل أئمة المسلمين ، بدعوى أنه لم ير ذلك لأحد غيره . وقد قال بذلك الأصمعي عبد الملك بن قريب المتوفى سنة 215 وأبو على الفارسي ، انظر : المغنى : (135 / 1) .

(6) انظر : مبحث « أن » في المغنى : (25 / 1) .

أ - أن تكون مخففة من الثقيلة ، نحو قوله - تعالى - : ﴿أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽¹⁾ . قال الشاعر :

فِي فِتْيَةٍ كَسِيُوفِ الْهِنْدِ ، قَدْ عَلِمُوا

أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ⁽²⁾

ب - وتكون ناصبة ، نحو قوله - تعالى - : ﴿وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾⁽³⁾ .

ج - وتكون بمعنى «أي» ، نحو قوله - تعالى - : ﴿وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَشُوا وَأَصْبِرُوا عَلَى الْهَيْكَمِ﴾⁽⁴⁾ .

د - وتكون زائدة ، نحو قوله - تعالى - : ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾⁽⁵⁾ .

18 - وأما «إِنْ» المكسورة المخففة⁽⁶⁾ ، فلها أربعة مواضع⁽⁷⁾ :

أ - تكون للجحد ، نحو قولك : إِنْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ .

(1) الآية 10 من سورة يونس ، انظر : القرطبي (313/8) .

(2) هذا البيت للشاعر العربي الأعشى «ميمون بن قيس بن جندل . . .» . كان عالماً بأنساب العرب وأخبارها ، توفي سنة سبع للهجرة وقد ورد هذا البيت في معلقته التي أولها :

ودع هريرة إن الركب مرتحل وهل تطيق وداعا أيها الرجل

عجزه بلفظ : «أن ليس يلدغ عن ذي الحيلة الحيل» ، ولفظ المؤلف نفسه ، أورده الصبان على الأشموني (346/1) ، وسيبويه في الكتاب (282/1) . وانظر : ترجمة الشاعر في الأغاني (104/9) .

(3) سورة النساء : آية 25 ، وانظر : القرطبي (271/2) .

(4) سورة ص : الآية 6 ، انظر : القرطبي (271/2) .

(5) الآية 33 / العنكبوت ، وانظر : (341/13) من تفسير القرطبي .

(6) عبارة : ق ، م : الخفيفة .

(7) انظر : المغني (21/1) .

ب - [وتكون زائدة ، نحو قولك : ما إِنْ في الدار أحد] (1) .

ج - وتكون للجزاء ، نحو قولك : إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ .

د - وتكون مخففة من الثقيلة ، نحو قوله تعالى - ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَمًا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ (2) .

19 - وأما « إِنْ » المكسورة المثقلة :

أ - فتكون للتوكيد ، نحو قولك : إِنْ زِيداً مُنْطَلَقٌ .

ب - وتكون بمعنى « نعم » ، نحو قوله - تعالى - : ﴿إِنْ هَذَا مِنْ لَدُنْكَ فَتُكْرِمُنَا﴾ (3) .

قال الشاعر :

وَيَقْلَنْ شَيْبٌ قَدْ عَلَاكَ ، وَقَدْ كَبِرُ
تَ فَقُلْتُ : إِنَّهُ (4)

[بمعنى نعم] (5) .

20 - فأما « الواو » ، فلها عشرة مواضع (6) :

أ - تكون للعطف بمعنى الجمع والاشتراك نحو قولك : رأيت زيدا وعمرا ، ولا تقتضي الترتيب ، وقال الشافعي : تقتضي الترتيب ، وقد

(1) ما بين القوسين غير مقروء في : ق .

(2) الآية 32 / يس .

(3) الآية 63 / طه .

(4) هذا البيت لعبد الله بن قيس الرقيات . أخرجه ابن هشام في المغنى (1 / 63) .

(5) هذه الزيادة غير واردة في : ق ، م . ويبدو أنها زيادة من الناسخ .

(6) انظر تلك المواضع في المغنى (2 / 30) ، وابن عقيل (2 / 61) وجمع الجوامع

(194 / 1) .

أفردنا الكلام معه في غير هذا الموضع (1).

ب - وقد تكون صلة ، نحو قوله - تعالى - : ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنَدَّيْنَهُ﴾ (2) ومعناه : نادينه .

ج - وتكون بمعنى «أو» نحو ، قوله - تعالى - : ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَتُكْلَثَ وَرُبْعَ﴾ (3) .

د - وتكون للحال ، نحو قوله - تعالى - : ﴿يَغْشَى طَائِفَةً مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ (4) .

هـ - وتكون للاستئناف ، نحو قولك : رأيت زيدا ، وعمرو منطلق .

و - وتكون للقسمة ، نحو قولك : والله لا فعلن .

ز - وتكون جواباً ، نحو قوله - تعالى - : ﴿وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ (5) .

ح - وتكون بمعنى «رب» ، قال الشاعر :

(1) بهذا قال : قطرب والريعي والفراء وثعلب وأبو عمرو الزاهد وابن هشام انظر : المغنى (2/22) .

وقد زعم خصوم الشافعي أنه أخذ الترتيب بين أعضاء الوضوء من الواو في قوله تعالى : ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ...﴾ الآية فشنعوا عليه ، ولم يكلفوا أنفسهم النظر فيما استند إليه الشافعي من الأدلة الموجبة للترتيب . وبرجوعنا إلى كتب التفسير والأم وجدنا أن القائلين بوجوب الترتيب ، ومنهم الشافعي ، قد استدلوا إلى أدلة منها :

1 - البدء بما بدأ الله به .

2 - مواظبة رسول الله - ﷺ - على ذلك ، وكذلك أصحابه بعده .

3 - إجماع السلف على ذلك ، فإنهم كانوا يتوضئون على حسب ما جاءت به الآية .

4 - تشبيه الوضوء بالصلاة من حيث أن كلا منهما فرض واجب فكما يجب الترتيب في الصلاة ، يجب في الوضوء .

5 - عدم مراعاة الأعضاء في ترتيبها الجسماني ، فإن الله ذكرها غير مرتبة حسب واقعها .

هذا ، وقد قال بوجوب الترتيب من المالكية : القاضي أبو بكر ، وهي رواية عن مالك . انظر : القرطبي (6/98) ، والرازي (11/154) ، والأم (1/25 ، 26) .

(2) الآية 103 من سورة الصافات .

(3) الآية 3 من سورة النساء .

(4) الآية 154 من سورة آل عمران ، وانظر : القرطبي (4/142) .

(5) الآية 142 من سورة آل عمران .

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ⁽¹⁾ .

ط - وتكون بمعنى «مع» ، نحو قولك : لَوْ تَرَكْتَ النّاقَةَ (6 - ق) وَفَصِيلَهَا لِأَرْضَعَتْهُ [معناه : مع فصيلها]⁽²⁾ .

ك - وتكون بمعنى «الباء» نحو قولك : ما زلت وعبد الله حتى فعل كذا . معناه : مازلت بعبد الله حتى فعله .

21 - وأما «الفاء» فلها ثلاثة مواضع⁽³⁾ :

أ - تكون عاطفة ، نحو قولك : رأيت زيدا فعمرا .

ب - وتكون جوابا ، نحو قولك : اثنتي فأكرمك .

ج - وتكون على مذهب أبي الحسن⁽⁴⁾ زائدة نحو قولك : أما [زيد]⁽⁵⁾ فمنطلق ، قال الشاعر :

فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزِعِي⁽⁶⁾

وهي عند النحويين للتعقيب في العطف ، وأما في الجواب ، فقد ذهب

(1) هذا البيت لعامر بن الحارث المعروف بجران العود ، وقد أورده بهذه الألفاظ : سيبويه (133/1) وص / 265 ، وشارح شواهده (133/1) والزمخشري في الكشف (277/3) ، وابن هشام في الشنور (ص / 265) والأشُموني (2/147) ، وشرح الكافية (ص / 254) ، ومن استشهد به من الأصوليين الغزالي في المستصفى (2/168) .

(2) ما بين القوسين غير وارد في : م .

(3) انظر : هذه المواضع في المغنى (1/139) وجمع الجوامع (1/182) .

(4) هو أبو الحسن الرماني .

(5) ساقطة من : ق ، م .

(6) هذا البيت للشاعر النمر بن تولب ، وقد أورده سيبويه (1/67) وابن يعيش في شرح المفصل (1/82) ، وشرح الأبيات لابن السيرافي (1/111) ، والمغنى (1/142) ، وصدّره :

لا تجزعي إن منفسا أهلكته

بعض أصحابنا : [إلى] ⁽¹⁾ أنها للتعقيب أيضاً وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ والدليل على ذلك ، قوله - تعالى - : ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾ ⁽²⁾ .
[ولأنك] ⁽³⁾ تقول : إذا دخلت مكة فاشتر لي عبدا فلا يقتضي ذلك التعقيب .

22 - وأما « ثم » ، فإنها تقتضي الترتيب ، والمهلة تقول : رأيت زيدا ، ثم عمرا ⁽⁴⁾ .

وقد تكون بمعنى « الواو » ، قال الله - تعالى - : ﴿ثُمَّ اللَّهُ شَهِدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ﴾ ⁽⁵⁾ .

وقال - عز وجل - : ﴿وَأَمِنْ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾ ⁽⁶⁾ .

[وقال الله - تعالى - : ﴿الَّذِي أُعْطِيَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾] ⁽⁷⁾ .

23 - وأما « لا » ، فلها ستة مواضع ⁽⁸⁾ :

أ - تكون عاطفة ، نحو قولك : دخل زيد لا عمرو .

ب - وتكون مؤكدة ، نحو قولك ⁽⁹⁾ : ما جاء زيد ولا عمرو .

(1) ساقطة من : ق ، م . وانظر : ابن عقيل وحاشيته (61 / 2) فانه لم يقيد بما ذكره الباجي .

(2) الآية 61 من سورة طه ، وانظر : القرطبي (211 / 11) وجه الدليل منها أن الإسحات لا يقع عقب الافتراء ، وإنما يتأخر إلى الآخرة . وقد رد ذلك بأنه لما كان متحقق الوقوع نزل منزلة الواقع . انظر : جمع الجوامع (183 / 1) .

(3) في : ق ، م : « ولا بك » وهو تصحيف .

(4) انظر : المغنى : (107 / 1) ، وجمع الجوامع : (181 / 1) .

(5) الآية 46 من سورة يونس .

(6) الآية 82 من سورة طه .

(7) الآية 50 من سورة طه ، وانظر : القرطبي : (204 / 11) .

(8) انظر : المغنى : (194 / 1) .

(9) في ق ، م قوله .

- ج - وتكون للنهي ، نحو قولك : لا تضرب زيدا .
- د - وتكون للنفي (5 - س) ، نحو قولك : لا رجل في الدار .
- هـ - وتكون للدعاء ، نحو قولك : لا يفضض الله فاك ، قال الشاعر :
- لَا يَبْعُدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُو سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ⁽¹⁾
- و - وتكون زائدة ، نحو قوله - تعالى - : ﴿لَيْلًا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ .

24 - وأما « إذن » :

- أ - فتكون جوابا ، نحو قولك إِذْنُ أَكْرَمَكَ .
- ب - وتكون صلة ، إذا كانت متوسطة ، ولهذا ، قال بعض أصحابنا فيما روي من قوله - ﷺ - : « إني إذن صائم »⁽²⁾ . إنه خبر عن صيام متقدم ، لا صيام ابتدأه لوقته⁽³⁾ .

(1) هذا البيت من شعر خريق بنت العبد أخت طرفة ، وهو أحد أبيات قالتها ترثي من مات من قومها ، وتعدد مآثرهم ، واستشهد به سيبويه في الكتاب : (4 / 1) .

(2) أخرجه بهذا اللفظ عن عائشة بنت طلحة ، عن عائشة أم المؤمنين : مسلم وأخرجه البيهقي ، والدارقطني بلفظ أصوم : انظر : مسلم : (809 / 2) .

والتلخيص الحبير : (189 / 1) ونصب الراية : (437 / 2) .

(3) انظر : المغني : (19 / 1 - 20) وجمع الجوامع : (175 / 1) .

باب

أقسام أدلة الشرع

الأدلة على ثلاثة أضرب : أصل ، ومعقول أصل ، واستصحاب حال .

فأما الأصل : فهو الكتاب ، والسنة ، والإجماع .

وأما معقول الأصل : فعلى أربعة أقسام : لحن الخطاب وفحوى الخطاب ، والحصر ، ومعنى الخطاب .

وأما استصحاب الحال : فهو استصحاب حال العقل .

إذا ثبت ذلك ، فالكتاب ينقسم قسمين : حقيقة ، ومجاز (1) .
 فأما المجاز : فذهب أكثر شيوخنا إلى أنه في القرآن ، وإليه ذهب
 أبو حنيفة والشافعي . وقال محمد بن خويز منداد (2) - من أصحابنا (3) - :
 لا يصح وجود المجاز في القرآن ، وبه قال داود بن علي (4) . والطريق
 إلى إثبات ذلك : الدليل ، والإيجاد .

فأما (5) الدليل : فهو أن القرآن نزل بلغة العرب ، والمجاز من أكثر
 شيء في كلامهم ، وأبين المحاسن في خطابهم ، وبه يَجْمَلُونَ (6)

- (1) عبارة س : حقيقة ، وأما المجاز ، فأما المجاز ، وهو تصحيف .
 (2) هو أبو بكر : محمد بن أحمد بن عبد الله بن خويز منداد ، الفقيه المالكي ، أخذ الفقه عن
 الأبهري ، له مؤلفات قيمة ، منها كتاب في الخلاف ، وكتاب في أصول الفقه ، عنه
 الزركشي من جملة المصادر التي اعتمد عليها في أصول المالكية عند تأليفه لكتابه البحر
 المحيط . انظر : ترتيب المدارك (3 / 606) وشجرة النور (ص / 103) وطبقات
 الشيرازي 142 ، والديباج : (ص / 168) .
 (3) عبارة س : من أصحابنا من يقول ، وهو تصحيف .
 (4) نسبة الشيرازي في اللمع لابن داود ، ونسبه الغزالي في المتخول للحشوية وابن السبكي في
 جمع الجوامع للرافضة ، وفي الإبهاج لأبي علي الفارسي ، وما ذهب إليه الباجي هو
 مذهب جمهور الأمة ، قال ابن السبكي : في الإبهاج : « ومن أنصف من نفسه ، ونفى
 العصبية عن كلامه ، أقر أن القرآن مشحون بالمجاز » . والحاصل أن للعلماء في هذه
 المسألة أربعة أقوال :

- 1 - الجواز مطلقا في القرآن وغيره .
 - 2 - المنع مطلقا وهو المنسوب لأبي علي الفارسي .
 - 3 - المنع في القرآن ، والجواز في غيره ، وهو المشهور عن ابن داود وابن خويز منداد
 وبعض الحنابلة .
 - 4 - المنع في القرآن والحديث ، والجواز في غيرهما .
- انظر : الإبهاج : (1 / 193) ، واللمع : (ص / 5) والمستصفي : (1 / 67) ، والمتخول :
 (ص / 75-76) ، والإحكام لابن حزم (1 / 413) وجمع الجوامع (1 / 158)
 والتبصرة : (ص / 183) .
- (5) في : ق ، م ، وأما .
 (6) في : ق ، م : يحلون . وهي صحيحة أيضا .

مخاطباتهم ويعدلونه من البديع بينهم ، فلا مانع يمنع من وجود ذلك فيه .
احتجوا بأن المجاز لموضع الضرورة ، والله يتعالى عن الضرورة .
والجواب : أنا لا نسلم ، بأنه لموضع الضرورة بل تستعمله العرب
والفصحاء ، مع القدرة على غيره ، وتراه أبلغ في المقاصد من اللفظ
الموضوع لذلك المعنى .

استدلوا : (7- ق) بأن القرآن كله حق ، ومحال أن يكون حقا ما
ليس بحقيقة .

والجواب : أن الحقيقة ليست من الحق بسبيل ، لأن الحق ضد الباطل ،
والحقيقة ضد المجاز ، وقد يؤتى بلفظ الحقيقة ، ويكون الخبر باطلا ، ويؤتى
بلفظ المجاز ويكون الخبر حقا . ألا ترى [أنك] ⁽¹⁾ لو أخبرت عن رجل
شجاع أنه في الدار ، فقلت : الأسد في الدار ، لكنت ⁽²⁾ صادقا ولم تأت
بالحقيقة ، لأن وصفنا للشجاع بأنه أسد مجاز . ولو أردت أن تخبر أن في
الدار رجلا ، ولم يكن فيها أحد ، فقلت : الرجل في الدار ، لكنت قد جئت في
اللفظ بالحقيقة ، لأنك استعملته فيما وضع له ، ولم تقل الحق .
إذا ثبت ذلك ⁽³⁾ ، فإنما وصفناه بالمجاز ، لأنه تجوز به عن
موضوعه ، وهو على أربعة أضرب ⁽⁴⁾ :

أحدها : أن تكون زيادة ⁽⁵⁾ ، نحو قوله - تعالى - : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ⁽⁶⁾ . وقوله - تعالى - : ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ ⁽⁷⁾ .

(1) ساقطة من : س

(2) عبارة س : لقد كنت ، وهي تصحيف .

(3) وهو : وجود المجاز في القرآن الكريم .

(4) هذا شروع في الدليل الثاني ، وهو : الإيجاد .

(5) عبارة س : زائدة ، وهي تصحيف .

(6) الآية 11 من سورة الشورى رقم 42 ، والمعنى : ليس مثله شيئا ، فالكاف زائدة .

(7) الآية 155 من سورة النساء رقم 4 و 13 من سورة المائدة رقم 5/ . وانظر : القرطبي (7/6)

- والثاني : النقصان ، نحو قوله - تعالى - : ﴿وَسَّغِلِ الْقَرْيَةَ﴾⁽¹⁾ .
 والثالث : التقديم ، والتأخير ، نحو قوله - تعالى - : ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ
 الْمَرْعَىٰ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ﴾⁽²⁾ .
 والرابع : [الاستعارة]⁽³⁾ ، نحو قوله - تعالى - : ﴿قُلْ بِئْسَمَا
 يَأْمُرُكُمْ بِهِمَٰةُ إِيْمَانِكُمْ﴾⁽⁴⁾ . وقوله - عز وجل - : ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ
 عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾⁽⁵⁾ .

(1) الآية رقم 82 من سورة يوسف رقم 12 / وانظر : القرطبي (9 / 245) .

(2) الآية رقم 4 ، 5 من سورة الأعلى رقم 87 / وانظر : القرطبي (20 / 17) والرازي (31 / 140) إذ الأصل والذي أخرج المرعى أحوى فجعله غثاء .

(3) ما بين القوسين ساقط من : م ، وقد مثل في كتابه الإشارات لهذا القسم بقوله - تعالى - :
 ﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة﴾ .

(4) الآية رقم 93 من سورة البقرة رقم 2 .

(5) الآية رقم 45 من سورة العنكبوت رقم 29 / .

فصل

إذا ثبت ذلك : فالحقيقة تنقسم قسمين : مفصّل ، ومجمل . فيقع الاستدلال بالمفصّل ، ولا يقع بالمجمل ، وإنما يقع بما يفسره ، لأنه لا خلاف⁽¹⁾ ، في أنه لا يجوز ، تأخير البيان عن وقت الحاجة .

فصل

[ثم المفصّل ينقسم إلى قسمين : غير محتمل ، ومحتمل .

فأما غير المحتمل : فهو النص [مأخوذ من النص في السير ، وهو أرفعه ، وقيل : مأخوذ من المنصة ، التي تحمل عليها العروس⁽²⁾ . ومعنى وصفنا له بأنه نص]⁽³⁾ : أنه لا يحتمل التأويل .

فالذي عليه جمهور الناس - من أصحابنا وغيرهم - أنه يوجد كثيرا .

وقال محمد⁽⁴⁾ بن اللبان الأصبهاني : لا يوجد النص أصلا . وقال أبو علي الطبري⁽⁵⁾ : يعز وجوده : ، فإن كان - فتحو قوله - تعالى - :

- (1) أي بين القائلين : بعدم جواز التكليف بما لا يطاق . وأما القائلون بجوازه ، فنحنهم يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، لأنه قسم منه . انظر : جمع الجوامع (1 / 98) .
- (2) انظر : المصباح المنير ، مادة (نص) (2 / 277) ، ومختار الصحاح : (ص / 662) .
- (3) ما بين القوسين : غير وارد في : ق . وفيها : فهو النص ، ومعنى ذلك أنه : أنه لا يحتمل التأويل الخ ...

(4) عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن البكري الوائلي ، فقيه شافعي ، توفي سنة 446 ترجم له ابن السبكي : (5 / 72) والزركلي : (4 / 266) .

(5) هو الحسن ، وقيل : الحسين بن القاسم الطبري ، فقيه شافعي ، له مصنفات مفيدة ، منها المحرر في النظر ، وهو أول كتاب صنف في الخلاف المجرد ، والإفصاح في مذهب الشافعي ، وغيرهما . والطبري : نسبه إلى طبرستان ، توفي سنة خمس وثلاثمائة ، وقيل : سنة خمسين وثلاثمائة . انظر : الوفيات (2 / 76) ، وطبقات الشيرازي (ص / 115) ، وطبقات السبكي (2 / 217) .

﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ﴾⁽¹⁾ و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾⁽²⁾ . وهذا غير صحيح ، لأنه ليس من شرط النص : أن لا يحتمل التأويل من جميع الوجوه ، وإنما من شرطه : أن لا يحتمل التأويل من وجه ما . فيكون نصا من ذلك الوجه ، وإن كان عاما أو ظاهرا أو مجملا من وجه آخر (2 - س) وذلك نحو قوله — تعالى — : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾⁽³⁾ . فهذا نص في الأربعة الأشهر ، وفي العشر وعام في الأزواج . فهذا النص إذ وجد وجب المصير إليه ، والعمل به إلا أن نجد ناسخا أو معارضا .

فصل

وأما المحتمل فعلى ضربين : ظاهر وعام . فالظاهر : كالأوامر ، والنواهي ، وغير ذلك مما يحتمل معنيين فزائدا ، هو في أحدهما اظهر ، فإذا ورد وجب حمله على ظاهره إلا أن يدل دليل على العدول عن ظاهره ، فيعدل إلى ما يوجبه الدليل .

(1) الآية رقم 1 من سورة الطلاق ، وكررت في سور أخرى كثيرا .

(2) الآية رقم 1 من سورة الإخلاص ، رقم / 112 / .

(3) الآية رقم 234 من سورة البقرة رقم 2 . وانظر : القرطبي : (3 / 173) .

[مسائل الأمر]

مسألة - 1

الأمر له صيغة تختص به⁽¹⁾ . هذا قول عامة أصحابنا ، وأصحاب أبي حنيفة ، والشافعي⁽²⁾ . وقال القاضي أبو بكر : ليس [للأمر]⁽³⁾ صيغة⁽⁴⁾ .

والدليل على ما نقوله : أن هذا إنما يؤخذ عن أهل اللسان وأرباب (8 - ق) هذا الشأن ، وقد قسموا الكلام أقساما ، فقالوا : أمر ، ونهي ، وخبر ، واستخبار⁽⁵⁾ .

فالأمر ، قولك : " افعل " .

والنهي ، قولك : " لا تفعل " .

والخبر ، قولك : " زيد في الدار " .

والاستخبار ، قولك : " أزيد في الدار ؟ " .

ولم يشترطوا في شيء من هذه المعاني قرينة ، تدل على المراد بها ، فدل ذلك على أن الصيغة لمجردها ، تدل على ذلك .

ودليل آخر : وهو أن السيد إذا قال لعبده : اسقني ماء فلم يسقه ،

(1) أي لغة . انظر : التبصرة للشيرازي (ص / 14) .

(2) الخلاف بين العلماء في مدلول الصيغة " افعل " إذ لا خلاف أن للأمر صيغة ، وإنما الذي فيه الخلاف ، هل تدل " افعل " على الأمر ، بلا قرينة ، أو لابد لهما في دلالتهما من قرينة . انظر : حاشية البناني (2 / 197) ، والمستقصى (1 / 24) ، والتبصرة (ص / 14) .

(3) بياض في : ق .

(4) وممن قال بذلك أبو الحسن الأشعري . انظر : المراجع المتقدمة .

(5) أي استفهام .

حسن من السيد لوم العبد وعقوبته ، ولو لم يفهم منه الأمر : لما حسن ذلك⁽¹⁾ .

فإن قيل : إنما⁽²⁾ حسن ذلك لأن العبد فهم المراد بقرينة اقترنت باللفظ من شاهد حال ، أو غير ذلك [ولو]⁽³⁾ لم تقترن⁽⁴⁾ به قرينة : لما حسن ذلك ، ألا ترى أنه إذا قال لعبده : البس هذا الثوب الجديد ، لم يكن ذلك أمرا ، ولم تحسن عقوبته على ترك ذلك ؟

فالجواب⁽⁵⁾ : أن ادعاءكم ههنا لقرينة⁽⁶⁾ تدل على كونه أمرا غير صحيح ، لأنه لو جاز لكم ذلك مع علمنا بعدم القرائن : لجاز لمدّع أن يدّعي المشاركة في الأسماء كلها فإذا بين له استعمال العرب للاسم ، على غير ما ادّعاء قال⁽⁷⁾ : إنما كان ذلك بقرينة . وإذا لم يجز هذا : لم يجز ما قلتموه ، لأن في ذلك إبطال اللغة ، والخروج عن كلام العرب .

وأما إذا قال لعبده : ألبس هذا الثوب الجديد ، فإنه محمول على الأمر ، إلا أن يدل دليل على غير ذلك من شاهد حال أو غيره . فإن قيل :⁽⁸⁾ استحقاق العبد العقوبة واللوم من سيده شرعي ، وكون الأمر له صيغة لغوي يجوز ثبوته قبل الشرع ، فلا يصح الاحتجاج بالشرع عليه .

(1) انظر : التبصرة للشيرازي (ص / 15) .

(2) عبارة ق : وإنما .

(3) ساقطة من : س .

(4) في الأصل : يقترن

(5) كثر ذكر هذه العبارة في كلام المصنف ، فمرة ترد مقترنة بالواو ، و مرة بالفاء ، وحيث أن

الصواب اقترانها بالفاء إذا تقدمتها أداة شرط لعدم صلاحية الجواب لمباشرة الأداة ، فإنني التزمت إثباتها بالفاء في كل موضع ترد فيه بعد أداة الشرط مكفيا بالتنبيه على ذلك في هذا المكان .

(6) عبارة س ههنا القرينة .

(7) في جميع النسخ : قالوا : وهو تصحيف .

(8) هنا انتهى السقط الموجود في م . والذي يبين أن أول القوس عند قوله : ثم المفصل (ص 315) .

فالجواب : أن العقل لم يخل قط من شرع ، و إنما ذكرنا ذلك مع وجود الشرع و تقريره أنه لا يستحق العبد عقوبة إلا بمخالفته أمره ، فإذا رأيناه استحق العقاب على تركه سقي الماء لسيده - إذا قال له : اسقني ماء - علمنا أن هذا أمر فبطل ما قدحوا به في الدليل .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن هذه الصيغة ترد والمراد بها الأمر ، و ترد والمراد بها التهديد ، نحو قوله - تعالى - : ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾⁽¹⁾ . وترد والمراد بها التعجب ، وغير ذلك من أنواع الكلام⁽²⁾ وليس حملها⁽³⁾ على بعض [هذه الوجوه]⁽⁴⁾ ، بأولى من حملها على سائرهما ، فوجب التوقف كما [يتوقف]⁽⁵⁾ في الأسماء المشتركة من قولنا : " لون وعين " .⁽⁶⁾

والجواب : أننا لا نسلم : أنها ترد لغير الأمر إلا لقرينه وتخالف اللون والعين ، ألا ترى أنه لو أمر عبده أن يصبغ الثوب لونا لم يستحق الذم بصبغه أي لون كان ، ولو أمره بفعله فتركه : لاستحق اللوم ، ولو كان الأمر بالفعل مشتركا بين الفعل والترك ، [وترك]⁽⁷⁾ ، لما استحق اللوم بتركه .

(1) الآية 40 من سورة فصلت رقم 41 .

(2) انظر : بقية المعاني التي ترد لها صيغة الأمر في الإحكام للآمدي (2 / 205) والابهاج (2 / 90) وجمع الجوامع (1 / 197) إذ لا داعي للإطالة بذكرها .

(3) في ق ، م : حملنا ، وهي مصحفة .

(4) ساقطة من : س

(5) هذه الزيادة صحيحة ، ولم ترد في : ق ، م .

(6) اللون يقع على الأبيض والأصفر وغيرهما من الألوان ، والعين تطلق على الباصرة ، والجارية ، والجاسوس ، والذهب ، والفضة .

(7) هذه الزيادة غير واردة في : ق ، م .

جواب ثان : وهو أنه لا يمتنع أن يتوقف في " اللون " لوقوعه على معان كثيرة ، ولا يجوز التوقف في لفظ⁽¹⁾ الأمر وإن جاز أن يراد به غير الأمر . ألا ترى أنه لو قال له : اضرب الحمار [لـ]⁽²⁾ وجب عليه امتثال أمره⁽³⁾ في ضرب البهيمة ، وإن كانت هذه اللفظة قد تقع على الرجل البليد .

جواب ثالث : وهو أن لفظة " اللون " من الألفاظ التي تتناول ما يقع (9-ق) تحتها من الحمرة ، والصفرة والسواد والبياض وغير ذلك من الألوان تناولا واحدا ، فإن أمره (7-س) بصبغ لون : فقد أمره بواحد مما يقع عليه هذا الاسم على وجه التخيير كما لو قال⁽⁴⁾ : اقتل مشركا ، وليس كذلك إذا قال : " افعل " فإن لفظة " افعل " موضوعة لاقتضاء الفعل ، دون اقتضاء تركه ، كما أن لفظة " فَعَلَ " موضوعة لإثبات الفعل⁽⁵⁾ ، دون نفيه .

احتجوا : بأن إثبات الصيغة للأمر ، لا يخلو : [إما]⁽⁶⁾ أن يكون بالعقل ، ولا مجال له في ذلك ، أو بالنقل ، ولا يخلو : أن يكون أحادا [فلا يقبل]⁽⁷⁾ في أصل من الأصول ، أو تواترا ، ولا أصل له لأنه لو كان لعلمناه كما علمتم ولما لم نعلمه دل على أنه لا أصل له فلا معنى لإثبات الصيغة .

(1) في الأصل : لفظة .

(2) غير واردة في الأصل ، وقد زدناها ، لوقوعها في جواب " لو " . انظر : بن عقيل : (2/129) .

(3) عبارة س : الأمر .

(4) عبارة س : لو قالوا .

(5) أي في الزمن الماضي .

(6) ساقطة من : ق .

(7) ما بين القوسين : ساقط من : س .

والجواب : أن هذا ينقلب عليكم في إثبات الاشتراك في لفظة "افعل" فإنه لا يخلو أن يكون بالعقل ، ولا مجال له فيه ، أو [ب⁽¹⁾] النقل ، ولا يخلو أن يكون أحادا فلا يجوز إثبات مسائل الأصول بأخبار الآحاد ، أو تواترا ، ولا أصل له لما ذكرتم فلا معنى لدعوى الاشتراك ، وكل جواب لكم عن هذا فهو جوابنا عما استدللتم به .

وجواب ثان : وهو أن هذا قد بلغنا من طريقين :

أحدهما : إجماع عقلاء العرب وأهل اللسان على ذم العبد لمخالفته هذه الصيغة . والثاني : اتفاق أهل اللغة - وهم الذين يؤخذ عنهم هذا الشأن - على التمييز بين الأمر والنهي .

مسألة - 2

إذا ثبت أن الأمر له صيغة تختص به ، فالذي عليه محققوا أصحابنا أن الإباحة ليست بأمر⁽²⁾ .

وذهب أبو الفرج⁽³⁾ - من أصحابنا - [إلى]⁽⁴⁾ أن الإباحة أمر وبه

(1) الباء ساقطة من : ق ، م .

(2) أي من حيث أنها إباحة ، أما القائلون بأن الإباحة أمر : فقد نظروا إلى أن الإباحة قد تتحقق في ترك الحرام ، وترك الحرام واجب ، والواجب مأمور به ، فتكون الإباحة مأمورا بها من هذه الحيثية ، فالحقيقة أن الخلاف بين الفريقين لفظي . انظر : الإحكام (1 / 64) وجمع الجوامع (1 / 82) ، والإبهاج (1 / 83) .

(3) هو القاضي عمر بن عمرو بن محمد بن عبد الله الليثي ، البغدادي المالكي ، أخذ فقه مالك : عن إسماعيل القاضي وغيره من المالكيين في عصره ، من مؤلفاته : كتاب الحاوي في فقه المالكية ، و اللع في أصول الفقه . توفي - رحمه الله - سنة 331 هـ . ترجمته في الديباج : (ص / 215) وشجرة النور : (ص / 79) وطبقات الشيرازي : (ص / 140) .

(4) ساقطة من : س .

قال البلخي (1) .

فإذا كان مراد من ذهب إلى ذلك : أن (2) المباح مأمور به بمعنى أنه مأذون في فعله وتركه (3) [وأن] (4) المباح لا ثواب في فعله ، ولا عقاب في تركه (5) : فذلك خلاف في عبارة ، وإن أراد أن الإباحة للفعل اقتضاء له على جهة الإيجاب أو الندب ، وإن فعل المباح أفضل من تركه : فذلك باطل .

والدليل على صحة ما نقوله : عِلْمُ كل عاقل من نفسه الفصل بين أن يأذن لعبده في الفعل وبين أن يأمره به ويقتضيه منه وأنه إن أذن له فيه : فليس بمقتض له .

ودليل آخر : وهو أن معنى الإباحة : تعليق الفعل المباح بمشيئة المأذون له في الفعل . ومعنى الأمر : اقتضاء الفعل من المأمور به ، والمطالبة به والنهي عن تركه على وجه ما هو أمر به .

احتجوا : بأن المباح مأمور به ، لأن من تركه الحرام (6) ، والحرام مأمور بتركه .

(1) هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمد الكعبي البلخي ، رأس طائفة من المعتزلة يقال لهم : الكعبية ، وإليها نسب ، وأما البلخي : فنسبة إلى بلخ إحدى مدن خراسان توفي سنة 318 هـ . ترجمته في : تاريخ بغداد : (9 / 384) ، وطبقات المعتزلة : (ص / 88) والعبر : (2 / 176) والملل والنحل (1 / 76) واللباب (1 / 101) .

(2) عبارة س : إلى أن .

(3) في ق ، م : وأنه وتركه . وهو تصحيف .

(4) لم ترد هذه اللفظة في جميع النسخ ، وقد زدناها لتصحيح العبارة .

(5) في جميع النسخ التي تحت يدي : لا ثواب في فعلهما ، ولا عقاب في تركهما . وهو تصحيف .

(6) أي أن من ترك المباح فعل الحرام .

والجواب : أن الحرام لم يؤمر بتركه - من حيث كان تركا للمباح ، وإنما أمرنا بتركه لكونه حراما في نفسه .

وجواب آخر : وهو أن هذا لو كان صحيحا : لوجب أن يكون المباح واجبا ، لأن ترك الحرام واجب ، وذلك باطل باتفاق .

مسألة 3-

المندوب إليه ، مأمور به ، عند محققي شيوخنا⁽¹⁾ كالقاضي أبي بكر [والقاضي أبي جعفر وعامة الفقهاء المتكلمين . وقال أبو محمد بن نصر⁽²⁾ : أنه مخرج على أصولنا ، في ذلك وجهان :

أحدهما : أن المندوب إليه ليس بمأمور به .

والثاني : أن المندوب إليه مأمور به⁽³⁾ .

وذكر عن الشافعي : أن المندوب إليه : ليس (7-س) بمأمور به⁽⁴⁾ .

(1) في ق ، م : أصحابنا

(2) هو : عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد بن الحسين بن هارون بن مالك . الفقيه المالكي ، وهو مشهور لدى العلماء بالقاضي عبد الوهاب البغدادي ، ولكن الباجي يذكره بكنيته ، وقد ذكرنا في ص 293 أن هذه الكنية وردت في كتب التراجم لرجلين من المالكية فارجع إليها ، من مؤلفاته : كتاب التلقين وكتاب المعونة ، وكتاب الإشراف ، وكتاب النصرة في مذهب إمام دار الهجرة . وكتاب أوائل الأدلة في مسائل الخلاف ، توفي ليلة الاثنين 14 صفر ، سنة اثنين وعشرين وأربعمائة هجرية ، وكان مولده في 17 شوال سنة اثنين وستين وثلاثمائة . انظر : شجرة النور (ص/103) ، والوفيات (2/389) ، وترتيب الملوك (3/691) .

(3) ما بين القوسين : غير وارد في ق ، م . والذي فيهما : عند محققي أصحابنا كالقاضي أبي بكر ، ومحمد بن نصر ، وغيرهما . و ذكر عن الشافعي . الخ .

(4) نسبه ابن الحاجب في المختصر ، والآملي في الإحكام : للكرخي وأبي بكر الرازي من الحنفية ، ونسب الآملي القول الأول للقاضي أبي بكر الباقلاني وبعض الشافعية . انظر : المختصر : (2/5) ، والإحكام : (1/61) .

والدليل على ما نقوله : اتفاق الأمة ، على أن كل مندوب إليه من الصوم ، والصلاة ، والحج : طاعة ، وأنه مفارق لكونه مباحا . ولا بد أن يكون طاعة ، لكونه مأمورا به .

ومحال أن يكون طاعة لجنسه ، لأنه قد يكون من جنسه ما ليس بطاعة .

ولا يكون طاعة ، لكونه مرادا للمطاع ، لأنه قد يريد⁽¹⁾ المباح .

ولا يكون طاعة لكونه عالما به ، لأنه قد يعلم المعاصي .

ولا يكون طاعة لوعده عليه بالثواب لأنه لو أمر المكلف بالعبادة ، ولم يعده عليهما بالثواب ، لكان امتثاله للأمر طاعة . وأيضا ، فإن طاعة المؤمن الذي [يؤمر]⁽²⁾ بالكفر طاعة⁽³⁾ ، وإن لم يثب عليها .

فلم يبق إلا ما قلناه⁽⁴⁾ . ولذلك يقولون : فلان مطاع الأمر . قال الله - تبارك وتعالى - : ﴿ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي ﴾⁽⁵⁾ .

وقال الشاعر :

وَلَوْ كُنْتُ ذَا أَمْرٍ مُطَاعٍ لَمَّا بَدَأَ تَوَكُّنٌ مِنَ الْمَأْمُورِ فِي حَالِ أَمْرِكَ⁽⁶⁾
فثبت بهذه الجملة ما قلناه .

(1) في س : يوجد ، وهو تصحيف .

(2) وردت في جميع الأصول التي تحت يدي ، بلفظ " يوافي " وما أثبتته هو الموافق لسياق العبارة - والله أعلم - .

(3) أي لغة ، وعدم حصول الثواب عليها ، لأنها ليست طاعة شرعية .

(4) وهو أن المندوب إليه ، مأمور به . انظر : الإحكام : (1 / 62) .

(5) الآية رقم 90 من سورة طه . وانظر : القرطبي (11 / 632) .

(6) لم أقف على قائل هذا البيت فيما تحت يدي من المصادر ، وقد أورده الأمدي في كتابه الإحكام : (1 / 62) .

مسألة - 4

إذا ثبت أن لفظة " افعل " تدل بمجردها على الأمر [وثبت أن الأمر⁽¹⁾، يدخل تحته الإيجاب ، والندب⁽²⁾ : فإنه يدل بمجرده على الإيجاب ، وإنما يصرف إلى الندب بقرينة تقتزن به . وبه قال القاضي أبو محمد ، والشيخ أبو تمام⁽³⁾ ، و غيرهما - من أصحابنا - وهو مذهب الفقهاء .

وقال القاضي أبو بكر : يتوقف ولا يحمل على أحد محتمليه⁽⁴⁾ .
إلا بقرينة تدل على المراد⁽⁵⁾ .

والدليل على ما نقوله : قوله تعالى - : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾⁽⁶⁾ . فتوعد بالعذاب الأليم على مخالفة أمره وذلك دليل واضح على وجوب أمره⁽⁷⁾ .
ودليل ثان : وهو قوله - تعالى - : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ وَبَلَّ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾⁽⁸⁾ . فذم على ترك امتثال أمره .

(1) ما بين القوسين ساقط من : م .

(2) في س : والإيجاب . ولا معنى لزيادة الواو .

(3) هو : الفقيه المالكي : علي بن محمد بن أحمد البصري . كان جيد النظر ، حسن الكلام ، له تأليف كثيرة ، منها كتاب في الخلاف يسمى نكت الأدلة ، وآخر في أصول الفقه ، لم يذكر علماء التراجم اسمه ، انظر : ترجمته في : الديباج (ص / 199) والمشارك (2 / 605) .

(4) في جميع النسخ : محتمليه والصواب : محتملاته لأن الأمر يرد لمعان كثيرة .

(5) في هذه المسألة أقوال أخرى ، لا أرى داعياً للإطالة بذكرها ، فارجع إليها في نهاية السؤل (2 / 13) ، وأحكام الأملي (2 / 10) والمستصفي (1 / 65) وجمع الجوامع (1 / 375) .

(6) الآية رقم 63 من سورة النور .

(7) انظر : المحصول (ص / 377) والتبصرة (ص 21) .

(8) الآيتين 48-49 من سورة المرسلات .

ودليل ثالث : وهو قوله - تعالى - لإبليس : ﴿مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ (1) فوبّخه على ترك امتثال الأمر . فإن قيل : إنما ذمّه وعاقبه على مخالفة أمر [قد] (2) قارنه ما يدل على الوجوب .

فالجواب : أن هذا عدول عن الظاهر بغير (3) دليل ، لأن ظاهر هذه الآية يدل (4) على تعليق هذا الحكم بالظاهر من الأمر فمن ادعى قرينة زائدة : وجب عليه الدليل (5) .

ودليل رابع : وهو قوله - تعالى - : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنَا قُلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَّعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ (6) - إلى قوله - سبحانه - : ﴿قَدِيرٌ﴾ . فعاتبهم وهددهم (7) على ترك امتثال الأمر بالقول ، فدل ذلك على أن الوجوب متعلق بالقول ، دون القرائن .

والدليل على ذلك : من جهة السنة ، ما روي عن النبي - ﷺ - أنه قال : «لولا أن أشقّ على أمتي لأمرتهم بالسواك ، عند كل وضوء» (8) .

(1) الآية 12 من سورة الأعراف .

(2) ساقطة من : ق .

(3) في س : لغير .

(4) في الأصل : تدل .

(5) انظر : هذين الدليلين في : شرح الأسنوي و الإبهاج على المنهاج للبيضاوي (2/ 17) والمحصول (ص / 377) والتبصرة للشيرازي (ص / 22) .

(6) الآية رقم 38 ، 39 من سورة التوبة .

(7) في ق : و تهددهم .

(8) الحديث أخرجه بهذا اللفظ : مالك في الموطأ (1/ 66) ، والبخاري (1/ 159) بحاشية السندي ، بلفظ : عند كل صلاة . و مسلم في باب السواك حديث رقم 42 ج 1 ص 220 ، وانظر : الفتح الكبير (3/ 177) ، والتلخيص الحبير (1/ 62) .

وهذا يدل على وجوب الأمر⁽¹⁾ . وإلا لم يشق ذلك عليهم ، مع جواز تركه .

دليل ثان : وهو ما روي عن النبي - ﷺ - أنه قال لأبي⁽²⁾ لما دعاه - وهو في الصلاة - فلم يجبه : « مَا لَكَ دَعَوْتُكَ فَلَمْ تُجِبْ ؟ أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَ اللَّهِ - تعالى - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ »⁽³⁾ ،⁽⁴⁾ .

فإن عتبه وتوبيخه [له]⁽⁵⁾ على ترك إجابته ، دليل⁽⁶⁾ (11 - ق) على أن مجرد الأمر يقتضي الوجوب .

والدليل على ذلك من جهة الإجماع : أن الأمة في جميع الأعصار مجمعة على الرجوع في وجوب العبادات ، وتحريم المحرمات : إلى قوله - تعالى - : ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكَاةَ﴾⁽⁷⁾ . وإلى قوله

(1) أي على وجوب امتثال الأمر .

(2) في ق : لأبي بكر ، وهو خطأ .

(3) الآية رقم 24 من سورة الأنفال رقم 8 .

(4) اختلف العلماء فيمن توجه إليه خطاب رسول الله ﷺ فنذهب بعضهم إلى أن المخاطب بذلك هو : أبو سعيد الخدري ، وقد نقل ذلك البيضاوي في الدليل الخامس من الأدلة التي ساقها على إفادة " افعل " للوجوب . وقد تبع في ذلك الإمام الرازي . وذهب فريق آخر : إلى أن المخاطب بذلك ، هو أبو سعيد بن المعلّي ، وممن قال بذلك ، البخاري ، والأنسوي على المنهاج . وذهب فريق ثالث : إلى أن المخاطب بذلك هو : أبي بن كعب . وممن ذهب إلى ذلك الباجي و القرطبي و الرازي في تفسيره ، و الألوسي ، ولم ينسبه الشيرازي إلى أحد . انظر : / فتح الباري (9 / 223) و (3 / 125) و / المسند (2 / 412) ، و القرطبي (1 / 109) و الألوسي (1 / 169) و الرازي (4 / 359) ، و ليس في ذلك تناقض لا مكان تعدد القصة .

(5) ساقط من : س .

(6) في الأصل : الدليل .

(7) الآية 43 من سورة البقرة

— تعالى — : ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَ﴾⁽¹⁾ ، ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾⁽²⁾ . فثبت بذلك اتفاقهم على أن ظاهر الأمر الوجوب⁽³⁾ .

فإن قالوا : إن الأمة أجمعت على ذلك لقرائن اقترنت بها ، دلت⁽⁴⁾ على الوجوب .

فالجواب : أن القرائن ، إنما تكون من صاحب الشرع ، ونحن نرى اليوم الأمة مجمعة على الرجوع إليها ، في الوجوب مع عدم القرائن .

وجواب آخر : وهو أن الذي نقل⁽⁵⁾ لفظ الأمر فقط .⁽⁶⁾ والعادة جارية بنقل المقصود ، ولو كانت القرائن دالة على الوجوب ، لكان الاهتمام بنقلها أولى ، والحرص على حفظها أكثر ، فلما لم تنقل : علمنا أنهم [إنما]⁽⁷⁾ رجعوا في ذلك إلى مجرد الألفاظ .

أما هم⁽⁸⁾ ، فاحتج من نصر [قولهم]⁽⁹⁾ في ذلك : بأن لفظ الأمر لو كان يدل على الوجوب بمجردة ، لوجب إذا صرف إلى الندب بقرينة أن يكون ذلك مجازا لا حقيقة⁽¹⁰⁾ .

والجواب : أن هذا ليس بصحيح ، لأن اللفظ إنما يستغنى عن قرينة

(1) الآية 32 من سورة الإسراء .

(2) الآية 188 من سورة البقرة رقم 2 / .

(3) عبارة س : على الوجوب .

(4) عبارة س : ودلت ، ولا معنى لزيادة الواو .

(5) في س : ينقل .

(6) من قوله : على الإيجاب ص 325 إلى هنا ساقط من : م .

(7) ساقطة من : م .

(8) أي القائلون بالوقف .

(9) ساقطة من : م .

(10) لأن المراد به معين حكمه . وهو الوجوب ، فإذا استعمل في غيره ، كان مجازا .

فيما شهر بالاستعمال فيه ، ويفتقر إلى قرينة فيما عرفه أن يستعمل في غيره أكثر ، كالغائط الذي هو حقيقة في المطمئن من الأرض ، ومجاز في قضاء الحاجة ثم مع ذلك يفتقر إلى قرينة في استعماله في حقيقته ، ولا يفتقر إلى قرينة في استعماله في مجازه ، وإنما ذلك بحسب عرف الاستعمال .

احتجوا أيضا : بأن لفظ الأمر إذ ورد حسن فيه الاستفهام ، فلو كان اللفظ موضوعا للوجوب ، لقبح فيه الاستفهام (1) .

ألا ترى أنه لو قال : رأيت إنسانا ، لقبح أن يسأله ، هل رأيت هذه البهيمة ، أو رأيت حمارا ؟ ولحسن أن يسأله هل رأى ذكرا أو أنثى ؟ .

والجواب : أن الاستفهام حسن في هذا على معنى إزالة اللبس ، وما عسى أن يراد باللفظ ، وهذا كما يقول الرجل : وطئت الجارية ، فيحسن أن يسأله هل أراد الوطء الذي هو الجماع أو الوطء بالرجل (2) ؟ ثم لو أطلق اللفظ : لحمل (3) على الجماع .

وكذلك لو قلت لرجل : إني اليوم صائم ، لحسن أن يقول لك : صائم عن الطعام والشراب ، أو [عن] (4) غيرهما ؟ لجواز أن يريد ذلك باللفظ ، وإن كان لفظ الصوم إذا أطلق ، فإنما يفهم منه الإمساك عن الأكل والشرب ، وليس كذلك إذا قال : رأيت إنسانا ، فإنه يقبح أن يستفهم ، هل رأى حمارا ؟ لأن الإنسان ، لا يقع بوجهه على الحمار (5) ، فبطل ما تعلقوا به .

(1) لأن المأمور به حكمه معين ، والمعين لا يستفهم عنه .

(2) عبارة م : هل أراد باللفظ الجماع ، أو الوطء بالرجل .

(3) في س : لم يحمل . وهو تصحيف .

(4) ساقطة من : س .

(5) أي على وجه الحقيقة .

فصل

وذهب أبو الحسن بن المنتاب⁽¹⁾ ، المالكي : [إلى]⁽²⁾ أن الأمر ، يحمل على الندب بمجردة ، وإليه ذهب أبو الفرج⁽³⁾ .

وحكى القاضي أبو محمد عن الشيخ أبي بكر الأبهري⁽⁴⁾ : [أن أوامر الباري تعالى على الوجوب ، وأوامر النبي ﷺ على الندب ، دون تفصيل]⁽⁵⁾ . والمشهور عنه ما قدمناه ، من أن ظاهره الوجوب ، وقد تقدمت أدلتنا في ذلك .

ومما يدل على ذلك أيضا ، ما روي أن بريرة⁽⁶⁾ [عتقت]⁽⁷⁾ تحت زوجها مغيث⁽⁸⁾ - وكان عبدا - فاختارت نفسها ، فقال لها (11 - ق) رسول الله ﷺ : « لَوْ رَاجَعْتِهِ » ، فقالت : أتأمرني يا رسول الله ؟ ، فقال :

(1) هو القاضي : أبو الحسن محمد بن عبد الله بن المنتاب ، فقيه مالكي ، كان حافظا نظارا ، تفقه على إسماعيل القاضي ، وولي قضاء مدينة رسول الله ، من قبل المقتدر بالله ، الخليفة العباسي ، انظر : شجرة النور (ص 77) وطبقات الشيرازي (ص / 166) وإرشاد الفحول باب العموم (ص / 101) .

(2) ساقطة من : ق ، م .

(3) انظر : جمع الجوامع : (1 / 375)

(4) هو : محمد بن عبد الله الأبهري ، إمام المالكية في عصره ، حدث عنه جماعة ، منهم القاضي أبو القاسم التنوخي ، وأبو محمد بن نصر ، وتفقه على أبي بكر بن الجهم ، والقاضي أبي الفرج وابن المنتاب ، وابن بكير . له تصانيف كثيرة : منها شرح المختصرين : الكبير ، والصغير : لابن عبد الحكم ، وإجماع أهل المدينة ، لم ينجب العراق بعد إسماعيل القاضي مثله ، ولد قبل 290 وتوفي ببغداد سنة خمس وتسعين وثلاثمائة . وعمره نيف وثمانون سنة . انظر : الديباج (258) وشجرة النور (ص / 91)

(5) ما بين قوسين ، ساقط من : ق ، م . وانظر : جمع الجوامع : (1 / 376) .

(6) هي : مولى أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - كانت مولى لبعض بني هلال ، فكاتبوها ثم باعوها من عائشة واشترطوا ولاءها . فقال الرسول « إنما الولاء لمن اعتق » انظر : الاستيعاب (4 / 242) ، والإصابة (4 / 245) .

(7) ساقطة من : ق ، م .

(8) انظر : ترجمته في الإصابة (3 / 451) باب مغيث .

« لا ، إنما أنا شافعٌ »⁽¹⁾ فقالت : لا حاجة لي فيه .

ففرق رسول الله بين الأمر و[بين]⁽²⁾ شفاعته ﷺ ومعلوم أن إجابة النبي ﷺ فيما شفع فيه مندوب إليه ، فعلم أنها أرادت بذلك ، مطلق الأمر الذي يقتضي الوجوب .

أما هم : فاحتج من نصر قولهم ، بأن الندب أقل ما يجب صرف الأمر إليه ، ليكون أمرا ، وقد علم أن الواجب ، هو ما لحق الوعيد والذم بتركه - من حيث هو ترك له - على وجه ما . وذلك لا يجب بنفس الأمر وإنما يجب بمعنى يزيد على الأمر . فثبت أن الأمر بمجرده موضوع للندب دون الإيجاب .

والجواب : أن اللغة إنما تثبت⁽³⁾ بالنقل لا بالنظر والاستدلال . وهذا استدلال وقياس ، فلا تثبت به اللغة .

وجواب ثان : وهو أن لفظة " افعل " ⁽⁴⁾ تستعمل في المباح ويريد المبيح فعل المباح ، وإذا كان⁽⁵⁾ ذلك⁽⁶⁾ : وجب حمله - على أصلكم - على الإباحة دون الندب والوجوب ، لأن ذلك أقل ما يجب صرف لفظة " افعل " إليه ، وأما الندب إلى الفعل والإثابة على فعله فليس يفهم من لفظه ، ولما لم يجب حمله على الإباحة بطل استدلالكم .

وجواب ثالث : وهو أنه إذا لم يجب حمل الأمر المطلق على

(1) الحديث أخرجه ابن ماجة : (1 / 670) والبخاري : (3 / 274) ، والشافعي في اختلاف الحديث المطبوع بهامش الأم : (7 / 33) .

(2) لم ترد هذه الزيادة في : س .

(3) عبارة ، ق : ثبتت

(4) في ق ، م : فعل ، وهو تصحيف .

(5) في س : وإن .

(6) أي وإذا ثبت ذلك ، وهو استعمال " افعل " في المباح وإرادة المبيح ، فعل المباح .

الوجوب ، لأنه ليس فيه تحريم تركه ، لم يجب حمله على الندب ، لأنه ليس فيه إطلاق تركه .

وأما من ذهب إلى أنه يقتضي الندب من جهة الشرع⁽¹⁾ ، فاستدل في ذلك : بما روي عن النبي ﷺ أنه قال : « إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا » .⁽²⁾

قالوا : فعلق الأمر بمشيئتنا واستطاعتنا ، وألزمنا الانتهاء : فوجب حمل الأمر على الندب ، والنهي على الوجوب .

والجواب : أن هذا الخبر من أخبار الآحاد فلا يوجب العلم وإثبات هذه المسألة طريقه العلم ، لا غلبة الظن .

وجواب ثان : وهو أن قوله - ﷺ - : « فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » ، لا يدل على الندب ، كما لا يدل قوله - تعالى - : « فَأَتُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ »⁽³⁾ [ب⁽⁴⁾] أن يكون تقوى الله غير واجب ، لأن الأمة مجمعة على وجوبه . وكذلك قوله - تعالى - : « وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا »⁽⁵⁾ . ولا خلاف في وجوبه .

(1) وهو قول أبي بكر الأبهري . انظر : الإبهاج : (17/2) .

(2) أخرجه البخاري : (258/4) ومسلم : (1130/4) و : (974/2) وأحمد : (580/2) والبيهقي : (326/4) . وانظر : نصب الراية : (3/3) والتلخيص الحبير (1/227) وتفسير الطبري : (11/110) .

(3) الآية 16 من سورة التغابن رقم 64 .

(4) ساقطة من : س .

(5) الآية 97 من سورة آل عمران .

مسألة - 5

إذا وردت لفظة " افعل " بعد الحظر⁽¹⁾ : فقد ذهب أبو الفرج ، وأبو تمام و أبو محمد بن نصر ، ومحمد بن خويز منداد : إلى أنها تقتضي الإباحة⁽²⁾ وهو [ظاهر]⁽³⁾ مذهب الشافعي⁽⁴⁾ .

[وذكر القاضي أبو محمد أن من متأخري أصحابنا من يقول : إنها تقتضي الوجوب ، وأنه مذهب الأصوليين]⁽⁵⁾ ، وهو الصحيح عندي . وبه قال : أبو الطيب الطبري وأبو إسحاق الشيرازي⁽⁶⁾ .

والدليل على ما نقوله : أننا قد أجمعنا على أن لفظ الأمر إذا تجرد عن القرائن ، اقتضى الوجوب وهذا لفظ الأمر متجرد عن القرائن فاقتضى الوجوب ، كالمبتدأ .

فإن قالوا : إن تقدم الحظر قرينة تدل على الإباحة .

[فالجواب : أن تقدم الحظر لو كان دليلاً على الإباحة]⁽⁷⁾ :

(1) أي : والحال أنها متجردة عن القرائن الدالة على المراد . وهذه المسألة متفرعة على أن صيغة " افعل " للوجوب ، فالخلاف فيها بين القائلين : بأن الصيغة تفيد الوجوب . انظر : الإبهاج ، مع نهاية السؤل (2 / 26 - 27) وجمع الجوامع (1 / 378) والإحكام : (2 / 27) .

(2) وإليه ذهب ابن الحاجب . انظر : المنتهى (ص / 71) ، ونهاية السؤل مع الإبهاج (2 / 27) وقيل بالوقف ، وقيل يفيد الندب . انظر : جمع الجوامع (1 / 378) .

(3) ساقطة من : س .

(4) نقله عنه ابن التلمساني في المعالم ، وعبد العزيز بن عبد الجبار الكوفي ، والأصبهاني في شرح المحصول و الباقلاني في مختصر التقريب ، على ما في الإبهاج لابن السبكي (ص / 2 / 27) .

(5) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(6) انظر : التبصرة : (ص / 32) والإبهاج : (2 / 26) .

(7) ما بين القوسين ساقط من : م .

لاستحالة أن يجيء بعده غير الإباحة .

وجواب ثان : (12 - ق) : وهو أن القرينة إنما هي ما يبين⁽¹⁾ معنى اللفظ وذلك يكون فيما يوافق المعنى المفسر ويمائله ، ولا يكون بما يضاده ويخالفه فلا يكون الحظر قرينة تدل على الإباحة ، لأنه مضاف للإباحة ومناف لها .

وجواب ثالث : وهو [أن]⁽²⁾ لفظة " افعل " إذا وردت بعد الحظر ليس فيها أكثر من انقضاء وقت الحظر وذلك لا يدل على انتفاء الوجوب بعده .

يدل على ذلك قوله - تعالى - : ﴿ فَإِذَا أَدْنَسَخَ الْأَشْهُرُ الْحَرَّمَ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾⁽³⁾ .

[وقوله - تعالى - : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ أَهْدَىٰ مَجَلَّتُمْ ﴾]⁽⁴⁾ .

ودليل ثان : وهو أنه لا خلاف⁽⁵⁾ أن النهي بعد الأمر يقتضي الحظر ، ولا يغيره تقدم الأمر فكذلك الأمر بعد النهي .

أما هم : فاحتج من نصر قولهم بأن الظاهر من هذا الأمر⁽⁶⁾ أنه

(1) في س : تبين .

(2) ساقطة من : س .

(3) الآية 5 من سورة التوبة . انظر : هذه الأدلة في التبصرة (ص / 32) والقرطبي : (8 / 72)

(4) الآية 196 من سورة البقرة ، وهي غير واردة في : ق ، م . وتقديرها : فإذا بلغ الهدى محله : فاحلقوا ، فقد رفع حظر الحلق المدلول عليه بالنهي الوارد في أول الآية . انظر : القرطبي (2 / 359) .

(5) أي بين القائلين : بأن الأمر الوارد بعد الحظر ، يفيد الوجوب ، وأما القائلون بأنه يفيد الإباحة ، فقد اختلفوا في الحظر الواقع بعد الأمر ، فمنهم من قال : يفيد الإباحة ، ومنهم من قال : يفيد التحريم ، ولا تأثير لتقدم الأمر عليه . انظر : الإيهاج ونهاية السؤل (2 / 28) .

(6) أي الذي تقدم عليه الحظر .

قصد به رفع الجناح فيما حظره عليه ، يدل على ذلك : أن السيد إذا منع عبده من فعل شيء ثم قال له : افعله ، كان المعقول من هذا الخطاب إسقاط التحريم دون غيره .

والجواب : أننا لا نسلّم ما ذكره بل الظاهر أنه قصد الإيجاب لأن اللفظ موضوع للإيجاب والمقاصد تعلم بالألفاظ ، ولأن هذا نسخ للحظر⁽¹⁾ . والحظر قد ينسخ بإيجاب وينسخ بإباحة وليس⁽²⁾ حمله على أحدهما بأولى من حمله على الآخر ، فيتعارض الاحتمالان⁽³⁾ ويبقى اللفظ على الوجوب .

مسألة - 6

الأمر المجرد⁽⁴⁾ لا يقتضي التكرار⁽⁵⁾ في قول عامة أصحابنا .
[وحكاية القاضي أبو محمد عن مالك ، وبه قال أبو تمام]⁽⁶⁾ ، وبه قال :
أبو الطيب الطبري و أبو إسحاق الشيرازي⁽⁷⁾ .

وقال بعض أصحاب الشافعي : يقتضي التكرار⁽⁸⁾ . وبه قال - من

(1) عبارة س : وأن هذا ينسخ الحظر .

(2) عبارة س : فليس .

(3) في م : الاحتمالين . وهو خطأ نحوي .

(4) أي عن القرائن الدالة على المرة ، أو التكرار .

(5) أي ولا يقتضي المرة ، وإنما هو موضوع لطلب الماهية من غير تقييد بمرة ولا تكرار ، وإن كانت المرة ضرورية من حيث أنه لا يمكن إدخال الفعل في الوجود بدونها لا من حيث أنه موضوع لها بالذات . انظر : الإبهاج ونهاية السؤل (2 / 29) والمنتهى لابن الحاجب (ص / 67) والإحكام (2 / 143) والمنخول (ص / 108) .

(6) ما بين القوسين : غير وارد في : ق ، م .

(7) انظر : التبصرة (ص / 35) وجمع الجوامع (1 / 379 - 380) .

(8) أي المستوعب لزمن العمر ، بشرط الإمكان . انظر : المصادر السابقة .

أصحابنا - : محمد بن خويز منداد وأبو الحسن بن القصار⁽¹⁾ .

والدليل على ما نقوله : أن قوله [صَلَّ ، أمر وقوله]⁽²⁾ : صَلَّ خير [عنه]⁽³⁾ ثم ثبت وتقرر أن قوله " صَلَّ " لا يقتضي التكرار فكذلك قوله : « صَلَّ » .

ودليل ثان : وهو أن من حلف ليفعلن⁽⁴⁾ كذا ، برَّ بفعل مرة واحدة ، فلو كان [الأمر]⁽⁵⁾ يقتضي التكرار ، لما برَّ إلا باستدامة الفعل .
وكذلك : لو وكل وكيلًا⁽⁶⁾ على طلاق امرأته ، لاقتضى ذلك طلاقة واحدة ، فلو كان الأمر يقتضي التكرار : لكان له أن يطلق ما يملكه الزوج من الطلاق .

فإن قال قائل : مقتضى اللفظ في اللغة - فيما ذكرتم من اليمين والتوكيل على الطلاق - التكرار وإنما تركنا مقتضى اللفظ بالشرع ويجوز أن يكون اللفظ⁽⁷⁾ في اللغة يقتضي أمرا ، ثم يقرر الشرع فيه غير مقتضاه فيحمل على ذلك .

فالجواب : أن الأمر في اليمين والوكالة محمول على موجب اللغة

(1) هو القاضي علي بن أحمد البغدادي المالكي ، المعروف بابن القصار تفقه بالأبهرى ، وتفقه عليه أبو ذر الهروي ، وعبد الوهاب البغدادي كان أصوليا نظارا ، له كتاب في الخلاف ، لا يعرف للمالكيين مثله . توفي سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة . انظر : شجرة النور (ص / 92) والديباج (199) وترتيب الملوك : (2 / 602) .

(2) ما بين القوسين ساقط من : س .

(3) ساقطة من : ق ، م .

(4) في ق ، م : ليفعل .

(5) ساقطة من : س .

(6) في س : وكيله .

(7) في س : اللفظة .

والشرع ورد فيهما بامتنال موجب اللغة ، ولهذا لو قيد كل واحد منهما بما⁽¹⁾ يقتضي التكرار ، لحمل على التكرار وهو أن يقول : والله لأفعلنّ كذا أبدا أو⁽²⁾ طلق ثلاثا ، فبطل ما تعلقوا به .

أما هم⁽³⁾ ، فاحتج من نصر قولهم في هذه المسألة : بما روي عن النبي ﷺ أنه قال في شارب الخمر : « اضربوه »⁽⁴⁾ ، فكرر عليه الضرب ، ولو لم يكن مقتضى الأمر التكرار لما كرروا⁽⁵⁾ الضرب .

والجواب : أنهم حملوا اللفظ على التكرار لقريئة اقترنت باللفظ من شاهد الحال لأنهم علموا أن قصده : الردع والزجر وأن ذلك لا يحصل إلا بالتكرار (13 - ق) للضرب ، وخلافنا في الأمر المتجرد من القرائن .

استدلوا أيضا : بأن مطلق الأمر يقتضي إيقاعه في جميع الأوقات لأنه لا تخصص فيه ببعض الأزمان دون بعض ، فصار بمنزلة قوله : افعل ذلك أبدا ، ويكون ذلك في الأزمان بمنزلة قوله تعالى ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾⁽⁶⁾ . في الأعيان .

و الجواب : أن هذا غلط ، لأنه إذا قال : اضرب زيدا فلم يذكر الزمان بلفظ توحيد [ولا تشية]⁽⁷⁾ ولا جمع ، معرّفا ولا منكرا فيدعى فيه

(1) عبارة س : ما .

(2) ساقطة من : س .

(3) أي القائلون : بأن الأمر المجرد يفيد التكرار .

(4) أخرجه البخاري في باب حد شارب الخمر (4 / 171) ، سندي وأبو داود في كتاب الحدود (2 / 476) والحاكم ، والنسائي على ما في التلخيص الحبير : (4 / 75) .

(5) في ق ، م : كرر .

(6) الآية 5 من سورة التوبة . وانظر : القرطبي (8 / 72) .

(7) ما بين القوسين : ساقط من : س .

العموم ، وإنما اقتضى الدليل إيقاعه في وقت غير معين .

استدلوا بأن قالوا : اتفق أهل اللغة على أن مطلق لفظ النهي يقتضي [التكرار والدوام ، واتفقوا أيضا على أن مطلق الأمر رافع لموجب⁽¹⁾] النهي : فوجب أن يكون الأمر [يقتضي⁽²⁾] التكرار ، وإلا كان الأمر رافعا لبعض موجب النهي لا لجميعه .

والجواب : أن الفرق بين الأمر والنهي أنه لو حلف أن لا يفعل الشيء لم يبرّ إلا باستدامة الترك أو تكراره ولو حلف ليفعلن ، لبرّ بفعل مرة واحدة ، ومع ذلك فإنه رافع لموجب قوله : والله لا فعلت .

استدلوا : بأن الأمر بالفعل ، يقتضي الفعل والاعتقاد ثم ثبت وتقرر : أن الاعتقاد يجب تكراره بإطلاق اللفظ فكذلك الفعل .

والجواب : أن هذا يبطل بقوله : أفعل كذا مرة واحدة فإنه يجب عليه تكرار الاعتقاد ولا يجب عليه تكرار الفعل ، فبان الفرق بينهما والله أعلم⁽³⁾ .

(1) ساقط من : س .

(2) ساقطة من : م .

(3) لم يذكر الباجي جميع أقوال العلماء ، في هذه المسألة . وحيث أن مهمتنا هي التحقيق لا الشرح والبيان ، فإننا نحيل القارئ للوقوف على جميع الأقوال في المصادر التالية :
نهاية السؤل والإبهاج (2/ 29) ، والمنخول (ص / 108) ، والإحكام (2/ 143) ،
وجمع الجوامع (2/ 379) .

مسألة - 7

إذا علق الأمر بشرط أو صفة : فإنه لا يقتضي تكرار الفعل بتكرار الصفة⁽¹⁾ . وبه قال : ابن نصر - من أصحابنا - وإليه ذهب القاضي أبو بكر ، والقاضي أبو جعفر ، وأبو إسحاق الشيرازي ، وأبو الطيب الطبري .

وقال أبو تمام ومحمد⁽²⁾ وجماعة من أصحاب الشافعي : يقتضي التكرار .

والدليل على ما نقوله : [أنه]⁽³⁾ إذا ثبت ما ذكرناه من أن الأمر المطلق العاري من الشرط : لا يقتضي إلا فعل مرة واحدة . فيجب إذا قيد بصفة ألا يقتضي إلا فعل مرة واحدة ، لأن لفظ الشرط لا يؤثر في تكثير الفعل ، وإنما يؤثر في حال إيقاعه وهو أن قوله : اضرب زيدا يقتضي ضربه على كل حال . وقوله : اضرب زيدا قائما ، يقتضي إيقاع الضرب به على هذه الحال دون غيرها .

و دليل ثان : وهو أنه لو قال لو كي له : طلق زوجتي فقط : لاقتضى ذلك طلبة واحدة كما لو قال : طلق زوجتي إن شئت فإن ذلك يقتضي طلبة واحدة .

(1) الخلاف في هذه المسألة متفرع على الخلاف فيما يفيد الأمر المجرد ، فمن قال : إن الأمر المجرد يفيد التكرار : قال بإفادته ذلك إذا قيد بشرط ، أو صفة من باب أولى ، وأخرى .

ومن قال : إن الأمر المجرد لا يقتضي التكرار : اختلفوا في المقيد بشرط أو صفة ، فمنهم من قال لا يقيد لفظا ولا قياسا ، ومنهم من قال : يقيد لفظا ، ومنهم من قال يقيد قياسا . ومنهم من فرق بين المقيد بالشرط ، والمقيد بالصفة . فقال بإفادته التكرار في المقيد بالصفة دون المقيد بالشرط . انظر : الإبهاج : (2/ 34) والإحكام : (2/ 19) والتبصرة : (ص / 41) والمحصول : (2/ 443) .

(2) المراد ابن خويز منداد .

(3) ساقطة من : س .

ودليل ثالث : وهو أن حكم المقيّد بصفة واحد⁽¹⁾ فيما يعود إلى التكرار في الأمر والخبر ، وهو أن المخبر إذا قال : زيد يضرب عمرا صادق في خبره إذا ضربه مرة واحدة ، [و كذلك إذا قال : زيد ضرب عمرا قائما ، كان صادقا - أيضا - إذا وقع الضرب مرة واحدة]⁽²⁾ . وكذا الأمر .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن الحكم إذا وجب تكرره لتكرّر علته : وجب تكرره⁽³⁾ لتكرّر شرطه ، لأن الشرط كالعلة .

والجواب : أن العلة دلالة تقتضي الحكم فتكرّر بتكررها ، والشرط ليس بدلالة على الحكم ، ألا ترى أنه لا يقتضيه وإنما هو مصحح له ، فبان الفرق بينهما .

استدلوا : بأن أوامر الله - تعالى - المعلقة بالشرط⁽⁴⁾ كلها تتكرّر بتكرّر (15 - ق) شروطها : كقوله - تعالى - : ﴿... إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾⁽⁵⁾ فدل على أن ذلك مقتضى اللفظ .

والجواب : أن في أوامره - تعالى - المعلقة بالشرط ما لا يقتضي التكرار كالأمر بالحج .

وجواب ثان : وهو أن أوامر الشرع اقترنت بها⁽⁶⁾ قرائن تقتضي التكرار من الإجماع و القياس وغيرهما ؛ وليس فيما اختلفنا فيه دلالة

(1) في الأصل واحدة وهو تصحيف .

(2) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(3) عبارة س : تكراره .

(4) عبارة ق ، م : بالشروط .

(5) الآية 9 من سورة الجمعة رقم 62 .

(6) في س : به .

تقتضي التكرار فبقي على ظاهره .

استدلوا : بأن النهي المعلق بشرط يقتضي التكرار ، كذلك الأمر .

والجواب : أن القاضي أبا بكر - رحمه الله - قد سوى بينهما فلا نسلم ، وإن سلمنا فإن الأمر يخالف النهي ، ألا ترى أن الأمر [المطلق] (1) لا يقتضي التكرار ، والنهي المطلق يقتضيه ؟ وقد بينا الفرق بينهما قبل هذا فأغنى عن الإعادة (2) . وبالله التوفيق .

مسألة - 8

تكرار الأمر (3) بالشيء يقتضي تكرار المأمور به عند جماعة شيوخنا ، وهو الظاهر من مذهب مالك - رحمه الله - وإليه ذهب عامة (4) أصحاب الشافعي .

وقال أبو بكر الصيرفي (5) : لا يقتضي التكرار .

وقال أبو بكر بن فورك (6) : لا يحمل على تأكيد ولا تكرار

(1) ساقطة من : ق ، م .

(2) انظر : إجابته على الدليل الثالث من أدلة القائلين بأن الأمر المطلق يفيد التكرار (ص / 338) .

(3) أي بدون فصل بين الأول والثاني ، بحيث يقعا متعاقبين ، وأن يكون قابلا للتكرار .

(4) في س : جماعة . وانظر : التبصرة : (ص / 41) والإحكام (2 / 31) ونهاية السؤل (2 / 40) .

(5) هو : محمد بن عبد الله الصيرفي ، فقيه شافعي ثقة ، له مصنفات في أصول الفقه وغيره . توفي سنة ثلاثين وثلاثمائة . انظر : طبقات الشيرازي (ص / 111) وطبقات ابن السبكي (3 / 186) ، والفهرست / 213 ، ووفيات الأعيان (3 / 337) .

(6) وبه قال : أبو الحسن البصري . انظر : فواتح الرحموت (1 / 391) ، والإحكام للآملي (2 / 172) ، وتيسير التحرير (1 / 361) . وابن فورك هو : محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني ، أصولي متكلم . توفي سنة ست وأربعمائة . انظر : وفيات الأعيان (1 / 488) وطبقات ابن السبكي (4 / 127) ، وأنباء الرواة (3 / 110) .

إلا بدليل⁽¹⁾ .

والدليل على ما نقوله : أن كل واحد من اللفظين يقتضي الفعل إذا انفرد ، فإذا اجتمعا وجب أن يكون كل واحد [منهما]⁽²⁾ مقتضيا لما كان مقتضيا له لأنه لم يتغير عما كان عليه .

ودليل ثان : وهو أن كل واحد من اللفظين ورد بصيغة الآخر يفيد ما يفيد الآخر ، فوجب أن يقتضي ما [لا]⁽³⁾ يقتضيه الآخر .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن أوامر الله - تعالى - قد تكررت ولم تقتضي التكرار للفعل .

والجواب : أننا لم نترك تكرار الفعل هناك لأن تكرار الأمر لا يقتضيه ، وإنما تركناه هناك⁽⁴⁾ لدلائل منعت منه .

استدلوا : بأن اللفظ الثاني ، يحتمل الاستئناف ، ويحتمل التأكيد فلا نوجب⁽⁵⁾ فعلا مستأنفا بالشك .

والجواب : [أن هذا يبطل بلفظ الأمر]⁽⁶⁾ ، فإنه يحتمل الوجوب ويحتمل الندب ، ثم يثبت⁽⁷⁾ الوجوب بالشك . وكذلك اللفظ العام يحتمل الكل ، ويحتمل البعض ، ومع ذلك فإننا نحمله على إستغراق الجنس بالشك .

(1) يعني أنه يتوقف فيه . انظر : شرح الأسنوي على المنهاج (2/ 40) .

(2) ساقطة من : ق ، م .

(3) ساقطة من : س .

(4) في ق ، م : هنا .

(5) في س : يجب وهو تصحيف .

(6) ما بين القوسين : غير مقروء في : ق .

(7) عبارة س : ثم ثبت .

وجواب آخر : وهو أننا لا نسلم أن هذا إثبات فعل بالشك ، وإنما هو بالظاهر وغلبة الظن .

استدلوا : بأن السيد إذا قال لعبده : أسقني . فكرر ذلك لم يقتض التكرار ، فكذلك ههنا .

والجواب : أننا لا نسلم هذا ، إلا أن يكون في الحال ما يدل على قصد التأكيد .

فصل

هذا إذا كان اللفظ الثاني كاللفظ الأول نحو قولك : اضرب زيدا [اضرب زيدا]⁽¹⁾ .

وههنا معان تدل : على أن الثاني غير الأول دون خلاف ، وذلك أن يكون الفعل [الأول]⁽²⁾ من غير جنس الثاني نحو قولك : اضرب زيدا اعطه درهما . أو أن يكون الفعل الثاني في غير العين [الأولى]⁽³⁾ ، نحو قولك : اضرب زيدا اضرب عمرا [أو أن يعطف أحد الفعلين على الآخر نحو قولك : اضرب زيدا واضرب زيدا ، لأن]⁽⁴⁾ أهل اللغة [قد]⁽⁵⁾ قالوا : إن الشيء لا يعطف على نفسه . ومن ذلك أيضا : أن يرد تكرار الأمر بعد امتثال موجب الأمر الأول فإن هذا لا خلاف أنه يحمل على الاستئناف ، لأنه لا (15-ق) فائدة في التأكيد به .

(1) ما بين القوسين : ساقط من : س .

(2) بياض في : ق .

(3) ما بين القوسين : بياض في : ق .

(4) ما بين القوسين : ساقط من : س .

(5) ساقطة من : م . وانظر : جمع الجوامع (1 / 389) والإحكام (2 / 32) فقد ذكر أن الخلاف جار في مسألة العطف .

ومما يحمل على التأكيد ولا يجوز أن يراد به الاستئناف : أن يكون امتثال الأمر الأول يمنع من وقوع مثله بعده نحو قولك : اقتل زيدا [اقتل زيدا]⁽¹⁾ فإن هذا يحمل على التأكيد ، وكذا قولك : اعتق عبدي ، اعتق عبدي⁽²⁾ .

باب

اعلم⁽³⁾ أن المخير فيها من الأفعال ، يجب أن يكون حكمها واحدا في الوجوب أو الندب أو الإباحة ، فإن لم يكن كذلك لم يصح التخيير⁽⁴⁾ .

مسألة - 9

إذا ثبت ذلك ، فالأفعال المخير فيها على ضربين :

- 1 - ضرب يجوز الجمع بينهما ، كالإطعام [والعتق]⁽⁵⁾ .
- 2 - وضرب لا يصح الجمع بينهما ، كالتأجيل والتعجيل بمنى⁽⁶⁾ .

(1) لاستحالة ذلك عادة . وما بين القوسين ساقطة من : ق .

(2) لاستحالة ذلك شرعا .

(3) في س : اعلّموا .

(4) إذ لا تخيير بين واجب وغير واجب ، لتنافي أحكامهما . فالواجب يستحق تاركه العقاب ، والذم ، وغير الواجب لا يستحق تاركه العقاب والذم .

(5) في جميع النسخ التي تحت يدي ، "والصوم" ، وهو تصحيف ، لأن التخيير في كفارة اليمين ، بين الإطعام والكسوة والعتق ، ولا يجزئ فيها الصوم إلا بعد عجز المكلف عن الإتيان بالأصناف المذكورة - في الآية الكريمة - قبله . انظر : القرطبي (6/275) .

(6) لأنه يؤدي إلى التناقض ، فالمعجل لا يكون في اليوم الثالث بمنى ، والمؤجل يكون في اليوم الثالث بمنى ، فلو قلنا : بالجمع بينهما ، للزم على ذلك اجتماع النقيضين ، وهو أن يكون الشخص الواحد ، في الوقت الواحد موجودا بمنى وغير موجود وذلك مستحيل .

فإذا ورد الشرع بالأمر بفعل من جملة أفعال مخير فيها على سبيل الوجوب ، فإن الواجب منها واحد غير معين⁽¹⁾ . وبه قال عامة الفقهاء⁽²⁾ .

وقال محمد بن خويز منداد : كلها واجبة وإلى⁽³⁾ هذا ذهب أصحاب أبي حنيفة⁽⁴⁾ .

والدليل ، على ما نقوله : إجماع الأمة على أنه إذا جمع بينها⁽⁵⁾ لم تكن كلها واجبة ، وإذا تركها كلها لم يستحق العقاب على ترك جميعها ، فثبت بذلك أن بعضها ليس بواجب ؛ لأنها لو كانت كلها واجبة لاستحق العقاب على ترك جميعها كالصوم ، والصلاة ، والحج .

فإن قيل : فما أنكرتم أن يكون الواجب جميعها قبل الفعل ، فإذا فعل المكلف واحدا منها ، خرج الباقي⁽⁶⁾ عن الوجوب ، قيل له : هذا

(1) معنى كونه غير معين : أن متعلق الوجوب هو القدر المشترك بين الخصال المخير بينها ، ولا تخيير فيه ، وإنما التخيير بين أفرادها ، ولا وجوب فيها . انظر : الإبهاج : (1 / 56) فقد ذكر بحثا نفيسا في تحقيق هذا الموضوع .

(2) انظر : الإحكام : (1 / 94) وجمع الجوامع : (1 / 175) ومختصر ابن الحاجب (1 / 235) .

(3) في س : ولهذا .

(4) نسبه ابن الحاجب ، والبيضاوي ، وابن السبكي : إلى المعتزلة . والتحقيق أن الخلاف بين الفريقين لفظي ، لأن القائلين بوجوب جميعها قالوا : أنه لا يجوز للمكلف ترك جميعها ، ولا يجب عليه أن يفعل الجميع بل متى ما فعل واحدا منها سقط عنه الوجوب . انظر : جمع الجوامع : (1 / 177) والإبهاج (1 / 54) . وابن الحاجب (1 / 235) .

وفي المسألة قولين آخرين : فقليل الواجب منه معين عند الله وهو ما يعرف بقول التراجم لأن الأشاعرة يروونه على المعتزلة ، والمعتزلة يروونه على الأشاعرة . وقيل الواجب ما يختاره المكلف . انظر : المصادر السابقة .

(5) في س : بينهما .

(6) في س : الثاني . وهو تصحيف .

باطل ، لأن الأفعال إذا كانت واجبة لم يخرج بعضها عن الوجوب بفعل بعض كالصلاة والصوم والحج ، لما كانت كلها واجبة لم يبطل بفعل بعضها وجوب سائرهما .

ودليل ثان : وهو أن الله خير بين أمور حرم الجمع بينها ، وأمر بكل واحد منها منفردا ، [فأمر⁽¹⁾] الولي أن يعقد لموليته⁽²⁾ مع كفاء لها بدلا من الآخر ، وأمر من إليه الحل والعقد أن يعقد لكل واحد ممن يصلح للإمامة عند الحاجة إلى ذلك وحرم عليه العقد لاثنين ، وأمر الناكح أن ينكح أي الأختين شاء ، ونهاه عن الجمع [بينهما]⁽³⁾ ، فلو كان الأمر على وجه التخيير يقتضي إيجاب جميع المخير فيه ، لكان المكلف عاصيا إذا ترك بعض ذلك ، ولما أجمعت الأمة على فساد هذا الإلزام بطل ما تعلقوا به⁽⁴⁾ .

ودليل ثالث : وهو أن الواجب إنما يكون عندهم واجب قبل وقوعه ، [وإنما يسمى واجبا حين وقوعه]⁽⁵⁾ وبعده مجازا واتساعا . فإذا خير المكلف في تزويج [موليته]⁽⁶⁾ بأي⁽⁷⁾ أكفائها (13- س) شاء ، وجب عليه ذلك كله قبل وقوعه ، وحرم عليه الجمع بين ذلك أيضا قبل وقوعه ، فقد كلفه الجمع بين الضدين ، وهذا تكليف المحال .

(1) غير مقروء في : ق .

(2) في الأصل : لوليته ، وما أثبتناه هو الصواب .

(3) ساقطة من : م .

(4) القائلون بوجوب الكل قالوا : إن الوجوب تعلق بكل واحد منها بخصوصه ، على وجه الاكتفاء بواحد منها . انظر : جمع الجوامع : (1/ 177) .

(5) ما بين القوسين : ساقط من : م . وفي ق : وإنما سمى إلخ .

(6) في الأصل : وليته ، وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه .

(7) في : ق ، م : لأي .

فإن قيل : ليس في هذا تكليفا لمحال لأن الذي أوجب عليه ، غير الذي حرّم عليه . وذلك أنه أوجب⁽¹⁾ عليه أن يزوج موليته من كل كفاء لها ولم يحرم عليه ذلك ، وإنما حرّم عليه أن يجمع بين كفؤين في التزويج . فالذي حرم عليه ، غير ما أوجب⁽²⁾ .

قيل له : هذه حيرة عظيمة لأنه إذا أوجب عليه أن يزوجه من [كل]⁽³⁾ كفاء لها ، وأراد امتثال ذلك لم يصل إليه [إلا]⁽⁴⁾ بعقد نكاحها مع كل واحد منهم .

و محال أن يزوجه (17- ق) من كل كفاء لها ولا يعقد نكاحها مع كل واحد [منهم]⁽⁵⁾ ، كما يستحيل أن يهب زيدا عشرة دراهم ، ولا تشتمل الهبة على كل درهم⁽⁶⁾ منها .

أما هم : فاحتج من نصر قولهم ، بأنه لو كان بعض المخير فيه هو الواجب و كلها متساو عند الله في تعلق⁽⁷⁾ المصلحة به ، لوجب أن يكون قد أوجب ما له صفة الوجوب ، وأسقط وجوب مثله ، وذلك ممتنع في حكمته .

والجواب : أنه لا صفة للواجب عند الله ، تقتضي⁽⁸⁾ وجوبه ، فدلّوا على هذا إن كنتم قادرين .

(1) في س : واجب . وهو تحريف .

(2) في س : أوجبه .

(3) ساقطة من : ق ، م .

(4) ساقطة من : س .

(5) ساقطة من : ق ، م .

(6) في : م . كل واحد .

(7) في س : لتعلق .

(8) في الأصل : يقتضي .

وجواب ثان : و هو أنه لا يمتنع في حكمته - تعالى - أن يوجب ما له صفة الوجوب لتعلق المصلحة به ويسقط وجوب مثله .

وجواب ثالث : أنه إذا جاز أن ينوب بعض المخير فيه ، عن سائرهِ في الامتثال ، جاز أن ينوب عنه في الوجوب .

استدلوا⁽¹⁾ : بأنه لو كان الواجب من الأفعال المخير فيها واحداً بغير⁽²⁾ عينه : لوجب أن لا يتعين للمكلف إلا بالفعل له مع نية الوجوب ، ولو جاز أن يتعين للباري لعلمه بما يفعله المكلف منها ، وإذا كان متعيناً للباري الواجب منها ، وجب أن يكون سائرُها عنده ليست بواجبة ، وأن لا يجزئ عن المكلف غير ذلك الواجب ، ولو كان كذلك : لكان الباري - تعالى - قد خير بين واجب وغير واجب ، ومجزر وغير مجزر ؛ وذلك مما أجمعت الأمة على بطلانه .

والجواب : أن المأمور به وإن تعين وجوبه بالفعل والنية فهو قبل ذلك : غير مفعول ولا منوي وجوبه ، وليس إذا علم الباري [أنه]⁽³⁾ يفعله وينويه ؛ مما يوجب أن يكون الآن واجبا متعبداً به ، كما لا يجب لأجل ذلك أن يكون مفعولاً منوياً ، فسقط ما قالوه .

وجواب [ثان]⁽⁴⁾ : وهو أن ما قلتموه يبطل بمن⁽⁵⁾ وجبت عليه رقبة ، وعنده رقاب ، فإن الواحدة منها يتعين وجوبها بالعق⁽⁶⁾ ، والنية ، ولا يُقال : إن التي علم الله عتقها هي الواجبة لعلمه بها ، وأن سائر

(1) في : ق ، م : واستدلوا .

(2) في س : من غير .

(3) ساقطة من : س ، وعبرة ق ، م : يفعله المكلف وينويه .

(4) ساقطة من : م .

(5) في س : ممن . وهو خطأ .

(6) في ق ، م : بالعين وهو تصحيف .

الرقاب غير مجزئة لو أعتقها ، وأن الباري - تعالى - لما خيرَه بين جميع الرقاب التي عنده قد خيرَه بين واجب [وغير واجب]⁽¹⁾ وإذا لم يلزم هذا ؛ بطل ما قلتموه .

وجواب [ثالث]⁽²⁾ : وهو أن الباري - تعالى - قد علم الواجبة ، وعلم أنها هي التي تفعل وبها يؤدي الغرض ، فقلوه - مع ذلك - وأن غيرها لا يجرىء محال .

فصل

إذا ثبت ذلك ، فإن فعل واحدا منها ، كان [هو]⁽³⁾ الواجب⁽⁴⁾ أيها فعل .

فإن فعلها كلها فلا يخلو : أن يفعل أولها وهو ينوي أن يفعل سائرها ، أو يفعل أولها وهو ينوي [به]⁽⁵⁾ أداء فرضه دون سائرها ، فإن قصد بذلك أداء فرضه كان هو الواجب على ما تقدم . وإن⁽⁶⁾ قصد فعل جميعها : كان الواجب أعلاها وأكثرها ثوبا . وإذا ترك الكل ولم يفعل شيئا [منها]⁽⁷⁾ ، فقد قال بعض شيوخنا : إن العقاب⁽⁸⁾ يكون على ترك

(1) ما بين القوسين : ساقط من : ق ، م .

(2) ساقطة من : س .

(3) ساقطة من : م .

(4) من حيث سقوط الواجب به ، لا من حيث أنه هو الواجب بعينه ، لأن ذلك يخالف مذهب المؤلف ، انظر : جمع الجوامع (1 / 84) وما بعدها .

(5) ساقطة من : س .

(6) في ق ، م : فإن .

(7) ساقطة من : س .

(8) أي : إن عوقب .

أدناها ، لأنه لو فعله ، لبرئت به الذمة⁽¹⁾ .

مسألة - 10

الأمر المطلق⁽²⁾ : لا يقتضي الفور⁽³⁾ وإليه ذهب القاضي أبو بكر والقاضي أبو جعفر⁽⁴⁾ . وحكى (18- ق) محمد بن خويز منداد : أنه مذهب المغاربة من المالكيين ، وبه قال أبو الطيب الطبري ، وأبو إسحاق الشيرازي⁽⁵⁾ .

وذهب البغداديون - من أصحابنا - : إلى أنه على الفور ، وبه قال أصحاب أبي حنيفة⁽⁶⁾ .

والدليل على ما نقوله : أن لفظة " افعل " ليست بمقتضية للزمان - إلا بمعنى أن الفعل لا يقع إلا في زمان - ، وذلك كاقترانها للمكان⁽⁷⁾ والحال ، ثم ثبت وتقرر : أن له أن يفعل الأمور به على الإطلاق في أي

(1) هذا إذا كانت متفاوتة ، فإن تساوت فالثواب أو العقاب على واحد منها . انظر : جمع الجوامع (1 / 180) .

(2) أي الذي لم يقترب بما يفيد الفور ولا التراخي .

(3) أي ولا يقتضي التراخي ، وإنما هو موضوع لطلب الماهية الكلية الصادقة بالفور والتراخي ، والخلاف في هذه المسألة بين القائلين بعدم إفادة الأمر المطلق : التكرار .

(4) هو : محمد بن أحمد بن محمود السمناني ، كان فقيها متكلماً على مذهب الأشعري ، سكن بغداد ، وولي القضاء بالموصل ، وفيها درس عليه أبو الوليد الباجي ، ولم يزل قاضياً بها حتى توفي سنة أربع وأربعين وأربعمائة . و" السمناني " - بكسر السين وسكون الميم - : نسبة إلى سمنان ، قرية في العراق . انظر : الباب (2 / 141) .

(5) انظر : الإبهاج (2 / 36) ، والتبصرة (ص / 48) .

(6) انظر : الإبهاج (2 / 36) ، وجمع الجوامع (1 / 202) ، والمستصفى (2 / 4) ، وأصول السرخسي (1 / 26) ، فقد بين فيه أن جمهور الحنفية رأيهم كراي الجمهور . وإنما الذي انفرد به الكرخي .

(7) في س : المكان .

مكان شاء ، وعلى أي حال شاء ، فكذاك له أن يفعله في أي زمان شاء .

فإن قيل : فيجب إذا كان (14 - س) محتملا لكل واحد من الأزمنة - أن لا يتعلق [ببعضها] ⁽¹⁾ إلا بدليل وهذا يخرجكم إلى القول بالوقف ⁽²⁾ .

قيل له : إن ما قلته يبطل بالمكان والحال ، فإن الأمكنة والأحوال ⁽³⁾ يقتضيها الأمر اقتضاء واحدا ولا يخرج ذلك إلى القول بالوقف ، فكذاك الزمان .

فإن قال قائل : إن ⁽⁴⁾ الأمر إذا ورد فإنما يقتضي فعلا واحدا ، والفعل الواحد لا يقع في زمانين ، وقد أجمعت الأمة على أنه إن فعله في أول الوقت : برئت ذمته وأدى المأمور به ، فيجب أن يكون [ما بعده غير مأمور به] .

قيل له : تقلب هذا وتقول : إذا فعله متراخيا : فقد أدى المأمور به ، فيجب أن يكون ⁽⁵⁾ المتقدم غير مأمور [به] ⁽⁶⁾ ، فإن لم يلزم هذا ، لم يلزم ما قلته .

وجواب ثان : وهو أن الأمر بالفعل الواحد لا يقتضي فعلا معيناً وإنما يقتضي فعلا واحداً من الجنس ، وذلك لا يختص به زمان دون

(1) ساقطة من : س .

(2) هو أحد الأقوال في هذه المسألة ، فقيل : يتوقف لعدم معرفة ما يقتضيه الأمر من الفور أو التراخي ، وقيل : للاشتراك اللفظي . انظر : الإيهاج : (36 / 2) .

(3) في ق ، م : الحال .

(4) في ق ، م : فإن .

(5) ما بين القوسين : ساقط من : س .

(6) ساقط من : س .

زمان ، كما لو قال : صلّ ركعة واحدة في هذا اليوم من أوله إلى آخره ،
لكان مخيرا في أن يفعل ذلك في أيّ الأوقات شاء ، ولم يوجب كونه
فعلا واحدا تقديمه⁽¹⁾ في أول النهار ، فكذا في مسألتنا مثله .

دليل ثان : وهو أن الخبر عن الفعل ، لا يتضمن توقيت وقوعه ،
وتعجيله ، بحيث يكون المخبر كاذبا في خبره ، إن تأخر الفعل .
وكذلك الحَالْفُ ليقومَنَّ أو ليفعلنَّ : لا يقتضي يمينه تعجيل الفعل ،
حتى يكون حاثا بتأخيرهِ ، فكذا الأمر .

أما هم : فاحتج من نصر قولهم ، في هذه المسألة : بأن لفظ الأمر
اقتضى⁽²⁾ إيجاب الفعل وكونه لازما : فوجب⁽³⁾ تقديمه ، كما أنه لما
اقتضى وجوب الاعتقاد ، وجب تقديمه .

والجواب : أنه لم نوجب⁽⁴⁾ تقديم الاعتقاد لجوبه وإنما أوجبناه
لدليل ، فإن أريتمونا دليلا على وجوب تقديم الفعل : صرنا إليه
والترمناه .

وجواب ثان : وهو أن ما استدلوا به يبطل بالفعل المؤقت ، فإنه
يجب [تقديم]⁽⁵⁾ اعتقاد فعله ولا يجب تقديم فعله .

استدلوا على ذلك أيضا : بأن الأمر يقتضي إيقاع الفعل ولا بد
للفعل من زمان يقع فيه ، ولا ذكر له في اللفظ بتقديم ولا تأخير ،
والأفعال تختلف باختلاف الأوقات فتكون في وقت طاعة وفي وقت

(1) في س : تقلمه .

(2) في ق ، م : اقتضاء .

(3) في س : يوجب .

(4) في الأصل : يوجب .

(5) ساقطة من : س .

معصية ، فلا يجوز إيقاع الفعل في وقت إلا بدليل ، وقد أجمع الكل على جواز إيقاعه⁽¹⁾ عقب الأمر ، فمن ادعى جوازه بعد ذلك وجب عليه الدليل .

والجواب : أن الذي اقتضى كون الفعل قرينة في الوقت الأول : تناول الأمر له ، وقد (19- ق) بينا أن تناوله للشاني والثالث ، كتناوله للأول ، فوجب أن يكون أيضا قرينة .

استدلوا أيضا : بأنه إذا لم يفعل المأمور به حتى مات لم يخل : أن لا يعصي بذلك فيخرج الفعل الواجب عن أن يكون واجبا ويلحق بالنوافل ، أو يعصي فلا يخلو : أن يعصي بعد الموت ، أو يعصي إذا غلب على ظنه أن يفوته .

ولا يجوز أن يعصي بعد الموت ، لأنه ليس بوقت تكليف ، ولا يجوز أن يعصي بالموت ، لأن الموت ليس من فعله ، ولا يجوز أن يعصي إذا غلب على ظنه فوات الفعل ، لأنه قد يخترم فجأة فلا يغلب على ظنه فواته .

فإذا بطلت هذه الأقسام كلها ، لم يبق إلا أن يكون عاصيا⁽²⁾ بتأخيره ، عن أول وقت يتلو الأمر ؛ وهذا معنى الفور .

والجواب : أن هذا يبطل ، بقضاء رمضان ، وما يجوز تأخيره من العبادات ، إذا دل الدليل على التأخير - عندكم - فإن هذا التقسيم موجود فيه ، ومع ذلك فإنه يجب على التراخي .

وجواب آخر : وهو أن - من أصحابنا - من قال : لا يعصي إذا

(1) في س : إيقاع .

(2) في ق ، م : عاما . وهو خطأ .

مات مع العزم على فعله ، كما لا يعصي إذا مات قبل فعل الظهر وقبل انقضاء وقتها ، إلا أن يغلب على ظنه الفوات . ألا ترى أن الوصية كانت واجبة قبل نسخها ، فكان⁽¹⁾ وجوبها متعلقاً بهذا المعنى ، فلو اخترم فجأة لم يأنم بتركها ثم لم يدل ذلك على انتفاء وجوبها .

استدلوا : بأنه لو لم يتعلق الأمر بالوقت الأول : لتعلق بوجه⁽²⁾ مجهول ، وذلك لا يجوز ، كما لا يجوز تعليقه بالوقت المجهول .

والجواب : أن فيما ذكره لا يمكن امتثال الأمر ، وههنا يمكن امتثاله . يبين ذلك أنه لا يجوز أن يكلف بإيقاع⁽³⁾ (15- س) الفعل في عين⁽⁴⁾ مجهولة ، ويجوز أن يكلف إيقاع الفعل في أحد الأعيان على وجه التخيير .

فصل

إذا ثبت ذلك⁽⁵⁾ ، فإن للواجب⁽⁶⁾ على التراخي ، حالة يتعين⁽⁷⁾ وجوبه فيها ، وهو إذا غلب على ظن المكلف ، فواته . ويجري هذا مجرى [إباحة تعزيز الإمام الجاني ، وتأديب المعلم الصبي]⁽⁸⁾ . إذا لم يغلب على ظنه هلاكه ، وتحريمه إذا غلب على ظنه .

(1) في ق ، م : وكان .

(2) في س : بوقت . وهو خطأ .

(3) في س : إيقاع

(4) في ق ، م : غير . وهو خطأ .

(5) وهو كون الأمر المطلق لا يقتضي الفور ، ولا التراخي .

(6) في س ، م : الواجب .

(7) في س : يتغير .

(8) عبارة ق ، م : إباحة التعزيز للإمام ، وتأديب الصبي .

مسألة - 11

أجمعت الأمة : على أن الواجب الموسع وقته إذا فعل في أول الوقت ، سقط الفرض ، ثم اختلفوا بعد ذلك في وقت وجوبه .

فقال أصحاب الشافعي : إنه يجب في أول الوقت وإنما ضرب آخره توقيتاً للأداء⁽¹⁾ . وتميزا له من القضاء .

وقال أصحاب مالك - رحمه الله - : إن جميع الوقت ، وقت للوجوب⁽²⁾ .

وقال المتأخرون من أصحاب أبي حنيفة : لا يجب بأول الوقت ولا وسطه ، وإنما يجب بالوقت الذي إذا تركه كان آثماً⁽³⁾ .

وكان الكرخي⁽⁴⁾ يقول : إن الصلاة [المفعولة]⁽⁵⁾ في أول الوقت

(1) نسبة هذا القول إلى أصحاب الشافعي - رحمه الله - غير صحيحة بل القائل به : هم بعض المتكلمين ، ولم يعرف قائله بالاسم . انظر : الإبهاج ونهاية السؤل : (1 / 62 ، 63) . وأصحاب هذا القول يقولون : إذا فعلت العبادة في أول الوقت كانت أداء ، وإلا كانت قضاء . وأما الشافعية : فإنهم يقولون بما يقول به الجمهور .

(2) وهو مذهب جمهور العلماء من الفقهاء والمتكلمين ، ممن يقول بالواجب الموسع ، ومعنى هذا ، أن الإيجاب يتعلق بأول وقت الفعل ، ولكن الوجوب موسع ، فالمكلف مخير بأن يوقع الفعل في أي جزء من أجزاء الوقت المحدد له . وقد انقسم القائلون بهذا ، فبعضهم يشترط العزم على الفعل في الجزء الذي لم يفعل فيه المكلف ، وبعضهم لم يشترط . انظر : المختصر لابن الحاجب (1 / 241) ، والإبهاج (1 / 62) .

(3) وهو الجزء الأخير من الوقت ، فإن فعله المكلف في غيره ، كان تعجيلاً ، وقد اختلف النقل عن أصحاب هذا القول ، فبعضهم قال : يكون فرضاً ، وبعضهم قال : يكون نفلاً يسقط به الفرض . وأما جمهور الحنفية فإنهم يقولون : إن سبب الوجوب هو الوقت الذي يليه أداء الفعل ، وإلا فآخر الوقت الذي يسع الفعل . انظر : أصول السرخسي (1 / 31) .

(4) هو : أبو الحسن عبيد الله بن الحسين الكرخي . انتهت إليه رئاسة العلم في أصحاب أبي حنيفة . ولد سنة ستين ومائتين ، وتوفي سنة أربعين وثلاثمائة . انظر : طبقات الشيرازي : 142 ، والفهرست : 208 والعبر : 275 / 2 .

(5) في س : المعقولة . وهو تصحيف .

تطوع ، وهي تسدّ مسدّ الفرض ، وتارة كان يقول : هي مراعاة⁽¹⁾ .

والدليل على صحة ما ذهب إليه أصحابنا : أن آخر الوقت ، ليس بأن يكون وقتا لوجوبه ، بأولى من وسطه [وأوله]⁽²⁾ لجواز أداء الصلاة فيه ولو لم يكن أول الوقت وقتا للوجوب : لم يصح أداء الصلاة فيه ، كما لا يصح أداء الظهر قبل الزوال⁽³⁾ .

أمّا هم فاحتج من نصر قولهم : بأن أول [الوقت]⁽⁴⁾ لو كان وقتا للوجوب : لأثم المكلف (20 - ق) بتأخير الصلاة عنه ، فلمّا [أن]⁽⁵⁾ علمنا أن تأخير الصلاة عن أول الوقت لا يَأْثُم به⁽⁶⁾ المكلف : علمنا أنه ليس بمحل للوجوب⁽⁷⁾ .

والجواب : أن هذا يبطل بقضاء رمضان والكفارة ، فإنه لا يَأْثُم لتأخيرهما عن أول وقت الإمكان ، وهو من أوقات الوجوب .

وجواب ثان : وهو أن جواز التأخير لا يدل على انتفاء الوجوب ، ألا ترى أن جواز ترك بعض المأمور به على وجه التخيير لا يدل على انتفاء الوجوب .

وجواب ثالث : وهو أن ما قلتموه . يوجب إخراج الوقت عن كونه

(1) بمعنى أن المكلف : إذا بقي على صفة التكليف فهي فرض ، وإلا فهي نفل . وهذا المنهج يعرف بمنهج المراعاة . انظر : حاشية السيد على شرح العضد (1 / 242) .

(2) في الأصل : وآخره ، وهو خطأ .

(3) أورد هذا الدليل وما بعده الشيرازي في التبصرة (57) .

(4) ساقطة من : س .

(5) ساقطة من : س .

(6) في ق ، م : بها .

(7) عبارة م : ليس على الوجوب .

موسعا وقد وسّعه الله لما في تضيقه من الحرج على الناس ، وإلزامهم ترك تصرفاتهم⁽¹⁾ و معائشهم⁽²⁾ بمراعاة أول الوقت ، فرفع الله - تعالى - الحرج عن عباده بتوسعة وقت الوجوب . هذا⁽³⁾ الذي ذكره جملة أصحابنا في هذه المسألة .

وحكى أبو إسحاق الشيرازي⁽⁴⁾ عن الكرخي ، أن الوجوب يتعلق بوقت غير معين ، وأنه يتعين بالفعل .

وهذا آخر الأقوال كلها على ما ذكرناه من مذاهب أصحابنا - رضي الله عنهم - .

مسألة - 12

لا يجب قضاء الفوائت إلا بأمر ثان . وبهذا قال القاضي أبو بكر وشيخنا القاضي أبو جعفر وابن خويز منداد⁽⁵⁾ .

وقال بعض أصحاب الشافعي : يسقط المأمور به بفوات الوقت ، ولا يحتاج في القضاء إلى أمر ثان⁽⁶⁾ .

(1) في س : تصرفهم .

(2) الأوضح عدم همزها لأنها من عاش فميتها زائلة و بذلك قرأ السبعة . وقيل من عيش فميتها أصلية فتهمز وبها قرأ أبو جعفر الملني ، والأعرج . انظر : المصباح : (2 / 92) والصحاح مادة "عيش" .

(3) في س : وهذا .

(4) انظر : الإبهاج ونهاية السؤل (1 / 64) .

(5) وهو مذهب الجمهور من أهل السنة والمعتزلة . راجع الإحكام للآمدي (2 / 166) ، وجمع الجوامع (1 / 382) .

(6) وهو مذهب الحنابلة ، واختاره القاضي عبد الجبار ، وأبو الحسين البصري من المعتزلة وجمهور الحنفية . راجع تيسير التحرير (2 / 200) والإحكام للآمدي (2 / 166) وفواتح الرحموت (1 / 88) .

والدليل على ما نقول : أن الأمر المؤقت (22 - م) مخصوص بإيقاعه في ذلك الوقت ، وليس بأمر بإيقاعه في غيره ، ولا إيقاع مثله في غير ذلك الوقت ، ولا تخيير⁽¹⁾ بينه وبين مثله ، وتعليق الفعل بوقت معين كتعليقه بشخص معين ، وقد أجمعنا⁽²⁾ على أن الفعل المأمور به في شخص معين ، لا يجب قضاؤه في شخص آخر ، فكذلك الفعل⁽³⁾ المتعلق بوقت معين .

أمّا هم : فاحتج من نصر قولهم ، بأن الفرض نفس الفعل فلا معتبر بالوقت⁽⁴⁾ .

والجواب : أن هذا يبطل بالقربة في مكان معين ، وشخص معين ، فإن المقصود منه الفعل ، ومع ذلك ، فإنه لا يجب قضاؤه في شخص آخر ولا في مكان آخر .

استدلوا : بأنه لما ثبت وجوب الفعل : لم يجز إسقاطه ، بمضي الوقت ، كما لا يجوز إسقاط الدين المؤجل بمضي الأجل .

والجواب : أن التأجيل لم يدخل في الدين لإسقاط الدين وإنما دخل لتأخير المطالبة فإذا انقضى الأجل حلت المطالبة ، وليس كذلك الأمر بالعبادة . [في وقت معين فإنه إنما تضمن فعل تلك (16- س) العبادة في ذلك الوقت خاصة ، ولا يتضمن فعلها]⁽⁵⁾ في وقت آخر ،

(1) في س : ولا يخير .

(2) في ق ، م : اجتمعنا .

(3) في س : الوقت . وهو خطأ .

(4) في س : بالقول . وهو تصحيف .

(5) ما بين القوسين : كله ساقط من م .

وعبرة ق : في وقت متعين .

فيحتاج إيجاب القضاء في وقت آخر إلى أمر مجدد .

وجواب ثان : [وهو أن الدين لا يسقط بفوات العين ، ولذلك لم يسقط بفوات الوقت ، وليس كذلك العبادة فإنها تسقط بفوات العين فوجب أن تسقط بفوات الوقت] (1) .

مسألة - 13

الأمر بالفعل يقتضي أجزاء المأمور به (2) . ومعنى ذلك : [أنه] (3) إذا فعل المكلف ما أمر به ، فقد امتثل الأمر وسقط عنه فرضه .

وقال بعض المعتزلة (4) : الأمر بالشيء لا يقتضي أجزاء المأمور (20 - ق) به . والدليل على صحة ما ذهبنا إليه : أن الفعل لزمه بالأمر على وجه الوجوب ، فإذا فعل ما أمر به : زال الأمر وبرئت الذمة .

أما (5) هم فاحتج من نصر قولهم : بأن كثيرا من العبادات أمر الإنسان بفعلها ثم لا تجزئه : كالمضي في الحج الفاسد ، فدل ذلك على

(1) في س : وهو أن الذي لا يسقط بفوات العين ، فوجب أن يسقط بفوات الوقت . وهو كلام غير مستقيم ، فالصواب : ما أثبتاه في الصلب ، من : ق ، م .

(2) الخلاف في هذه المسألة مبني على القول بأن الأجزاء ، سقوط القضاء . فالجمهور يقولون : إن الأمر يدل على براءة الذمة عند فعل المأمور به ، كما يدل على شغلها به عند الأمر .

وأبو هاشم والقاضي عبد الجبار يقولان : إن الأمر لا يدل على براءة الذمة - إذا فعل المأمور به ، وإنما استفيدت البراءة من دليل خارجي . وأما على القول بأن الأجزاء : الأداء الكافي لسقوط التعبد به : فإنه لا خلاف في أن الأمر يدل على براءة الذمة إذا فعل المأمور به ، كما يدل على شغلها به عند الأمر .

(3) ساقطة من : م .

(4) هما القاضي عبد الجبار ، وأبو هاشم . انظر : الإيهاج : (1 / 117) .

(5) في س : وأما .

أن الإجزاء : يفتقر إلى دليل غير الأمر .

والجواب : أن المضي في الحج الفاسد لم يجب بالأمر بالحج ، وإنما اقتضى الأمر بالحج : فعل الحج على صفات وشروط لو فعله عليها : لكان مجزئاً فلما أدخل المأمور ببعض شروط الإجزاء : لم يجزه ذلك الحج ووجب عليه المضي في فاسده بأمر آخر ، ألا ترى أن من العبادات ما أمر بها ولم يأمر بالمضي في فاسدها : كالصلاة والطهارة . فإذا ثبت ذلك : فالأمر بالمضي في الحج الفاسد دليل على إجزاء المضي فيه وأنه متى فعل ذلك برئت ذمته من المضي [فيه]⁽¹⁾ ، وبقي عليه امتثال الأمر بالحج على الشرط⁽²⁾ المأمور به .

مسألة - 14

الأمر بالفعل لا يناول المكروه منه⁽³⁾ .

وذهب بعض أصحاب أبي حنيفة وبعض أصحابنا إلى أن الأمر بالفعل يتناول ما يقع عليه الاسم وإن كان مكروهاً⁽⁴⁾ . والدليل على ما نقوله : أن المكروه منهي عنه ، والنهي عن الفعل يقتضي تركه ، والأمر به يقتضي فعله فيستحيل أن يكون الأمر يتناول المكروه⁽⁵⁾ لأنه بمنزلة أن يقول : الأمر بالفعل يقتضي فعل المنهي عنه . وقد ثبت النهي عن

(1) ساقطة من : س .

(2) عبارة ق ، م : الشرائط .

(3) أي لا يتعلق بالماهية المتحققة في ذلك الجزئي . فالمراد بالتناول في كلامه التعلق والمراد بالمكروه : المكروه لذاته لا لوصفه . انظر : جمع الجوامع : (1 / 94) .

(4) انظر : أصول السرخسي (1 / 64) فقد حكى ذلك عن أبي بكر الرازي .

(5) لتأدية إلى التناقض ، إذ لا يكون الشيء الواحد مفعولاً متروكاً في وقت واحد . انظر : جمع الجوامع : (1 / 94) .

الطواف مع الحدث ، [فكيف يحدث وهو منهي عنه⁽¹⁾ ، وكيف يجب وهو منهي عنه .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن نفس الطواف مأمور به⁽²⁾ ، لأن الأمر يتناوله . والكراهة ، والنهي يتعلقان بترك الطهارة ، فصار المأمور به غير المنهي عنه .

والجواب : أنكم قد أحلتم السؤال لأنه إن كان الطواف بالبيت على غير طهارة لا⁽³⁾ يتناوله النهي ، وإنما يتناول ترك الطهارة فلا معنى لقولكم : إن الأمر يتناول المكروه من الفعل .

وجواب ثان : وهو أن النهي إنما يتناول الطواف على غير طهارة ، لا ترك الطهارة يدلك على ذلك أنه لو تركت الطهارة ولم يجب عليه الطواف : لما كان منهيًا عن ترك الطهارة ، ولو تنفل الطواف على غير طهارة : لكان قد أتى⁽⁴⁾ ما نهى عنه .

وجواب ثالث : وهو أنه لا يجوز أن يقال : إن الطواف على غير طهارة حسن مأمور به وترك الطهارة له قبيح منهي عنه . كما لا يجوز أن يقال : أن السجود للأوثان والنيران حسن مأمور به ، وأن قصد⁽⁵⁾ الأوثان به : هو القبيح المنهي عنه .

(1) ما بين القوسين ساقط من : س .

(2) في قوله - تعالى - : ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ .

(3) في ؟ : ولا . وهو تصحيف .

(4) في س : أتم وهو تصحيف .

(5) في س : قصده .

مسألة - 15

إذا نسخ وجوب الأمر : لم يجز أن يحتج به على الجواز . قاله القاضي أبو بكر ، والقاضي أبو محمد بن نصر⁽¹⁾ .

وقد ذهب بعض أصحاب الشافعي - رحمه الله - : إلى جواز ذلك⁽²⁾ .

والدليل على صحة ما ذهب إليه أصحابنا : أن الأمر الواجب يقتضي وجوب الفعل ، وأن يستحق بتركه العقاب ، وهذا ضد الجواز لأن الجائز : ما جاز فعله وتركه وذلك إنما يكون مباحا أو مندوبا إليه .

فإذا ثبت أن معنى الجواز مناقض⁽³⁾ لمعنى الوجوب : استحال أن يكون أحدهما (21 - ق) من مقتضى الآخر .

أما هم ، فاحتج من نصر قولهم : بأن في ضمن إيجاب الشيء الندب إليه ، فإذا رفع وجوبه : بقي الندب ، ومقتضى الندب : [الجواز]⁽⁴⁾ .

والجواب عنه ما تقدم .

(1) ما ذهب إليه الباغي هنا من أنه إذا نسخ وجوب الأمر ، لم يجز أن يحتج به على الجواز : مخالف لما ذهب إليه في كتابه (الإشارة) فقد جاء فيه : " إذا نسخ وجوب الأمر : جاز أن يحتج به على الجواز ، وقال بعض أصحابنا : لا يجوز ذلك . -

والدليل على جوازه : أن الأمر الواجب يقتضي وجوب الفعل ، ومحال أن يكون واجبا ويكون مع ذلك محظورا : فثبت أن الوجوب يتضمن الجواز " ثم قال : " ومعنى الجائز في هذا الوجه : ما وافق الشرع . فإذا نسخ وجوبه خاصة : بقي على حكمه في الجواز " انتهى من الإشارة ص 14 . ولم نقف على تاريخ تأليفه لكنايه حتى تتمكن من معرفة القول الذي رجع عنه . وما ذهب إليه هنا موافق لقول الشيخ أبي إسحاق الشيرازي . انظر : التبصرة (92) وقد قال بقوله في الإشارة الإمام الرازي في المحصول (546) . وانظر : المستصفى (1/ 73) والمنخول ص 118 .

(2) انظر : المصادر السابقة وجمع الجوامع : (1/ 249) .

(3) في س : متناقض .

(4) ساقطة من : م .

مسألة - 16

الأمر لا يدخل في الأمر (1) .

وقد قال بعض أصحاب الشافعي : يدخل في الأمر (2) .

والدليل على ما نقوله : أنه (3) استدعاء للفعل فلا يدخل المستدعي فيه كالشفاعة .

ودليل ثان : وهو أن السيد إذا قال لعبده : اسقني ماء ، لم يفهم [منه (4)] وقوع السيد تحت الأمر ، ولا يجب عليه اللوم والتوبيخ (17 - س) بترك الفعل المأمور به ، فثبت أنه غير متوجه إليه .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن الأمر بالشيء يقتضي الإخبار عن وجوبه في الشرع ، فكان بمنزلة ما لو قال : هذه العبادة واجبة (5) .

والجواب : أن هذا الأصل غير مسلم ، وإن سلمنا فالفرق بينهما أن قوله : هذه العبادة واجبة إخبار والخبر يجوز أن يدخل فيه المخبر ، والأمر استدعاء للفعل (6) ، فلا يجوز أن يدخل فيه المستدعي ؛ ألا ترى أن المخبر يجوز أن يفرد نفسه [بالإخبار عنها ، والأمر لا يجوز أن يفرد نفسه (7)] بالأمر لها .

(1) وإليه ذهب الشيرازي والبناني في حاشيته على جمع الجوامع . وقد قصر المصنف الخلاف على الأمر ، والحق أن الخلاف جار في الأمر والخبر .

انظر : التبصرة (69) ، وجمع الجوامع : (2 / 231) ، والمستصفي : (2 / 88) .

(2) انظر : المصادر السابقة .

(3) أي الأمر .

(4) هذه اللفظة ساقطة من : م .

(5) هذا الدليل مبني على أن المخبر داخل في خبره . انظر : حاشية البناني على الجلال المحلي (1 / 204) .

(6) في س : الفعل .

(7) ما بين القوسين ساقط من : م .

مسألة - 17

إذا أفرد النبي ﷺ بالخطاب بالأمر⁽¹⁾ : فإن الظاهر إفراده بذلك الحكم من جهة اللفظ ومفهوم اللغة إلا أن الشرع قد ورد بالأمر بإتباعه⁽²⁾ والإقتداء به⁽³⁾ ؛ فوجب إتباعه فيما أفرد بالأمر به ، إلا أن يدل الدليل على اختصاصه به⁽⁴⁾ .

والدليل على ذلك أن الصحابة - رضي الله عنهم - كانت [تتمثل⁽⁵⁾] أفعاله فلو جاز أن ينفرد بجميع الأحكام : لما جاز أن يستتوا بأفعاله حتى يسألوه ، وفي علمنا باستئانهم به وإقتدائهم بفعله⁽⁶⁾ : دليل على ما قلناه .

ودليل ثان : وهو ما روي أن امرأة سألت أم سلمة عن القبلة للصائم ، فقال لها - ﷺ - : « هَلَّا أَخْبَرْتَهَا أَنِّي أُقْبِلُ وَأَنَا صَائِمٌ »⁽⁷⁾ .

ولو كان ما يفعله ظاهره الاختصاص به : لما كان لأم سلمة⁽⁸⁾ أن تخبرها بذلك .

(1) كما في قوله - تعالى - : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ ﴾ .

(2) أي في قوله - تعالى - : ﴿ فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيُّ الْأَمِّيَّ الَّذِي يَأْمَنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبَعُوا لِعَلِّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ .

(3) أي في قوله - تعالى - : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ ﴾ .

(4) كقوله - تعالى - : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ ﴾ .

(5) في الأصل : تمثل .

(6) أي بلون أن يسألوه .

(7) أخرجه النسائي ، وابن حبان وصححه على ما في تخريج أحاديث البيضاوي لابن الملقن مجموع 172 بمكتبة الأزهر ، والتلخيص الحبير (2/ 195) .

(8) أم المؤمنين هند بنت أبي أمية تزوجها رسول الله - ﷺ - بعد موت زوجها أبي سلمة في شوال سنة أربع ، وتوفيت في ذي القعدة سنة تسع وخمسين وصلى عليها أبو هريرة ودفنت بالبقيع . انظر : الطبقات الكبرى لابن سعد (8/ 86) .

مسألة - 18

المسافر والمريض مخاطبان بالصوم⁽¹⁾ ، مخيران بينه وبين صوم غيره .

وقال القاضي أبو بكر [والقاضي أبو جعفر⁽²⁾] : المسافر مخاطب دون المريض⁽³⁾ .

وروي عن الكرخي أنه قال : المسافر والمريض⁽⁴⁾ غير مخاطبين بالصوم في رمضان وإنما فرضهما صيام أيام آخر ، فإن صام رمضان : ناب عن فرضهما كمؤدي الزكاة قبل الحول⁽⁵⁾ .

والدليل على ما نقوله : أن المسافر لو صام أثيب على فعله⁽⁶⁾ وناب صومه عن فرضه فلو كان غير مخاطب بصومه لما كان مثابا في فعله ، ألا ترى أن الحائض لما كانت غير مخاطبة بالصوم : لم يجزئ عن فرضها ولم يكن في ذلك ثواب .

(1) أي في حال السفر ، والسفر وما يفعلانه عند زوال العذر : فهو قضاء . انظر : التبصرة : (ص / 62) .

(2) ما بين القوسين غير وارد في : ق ، م .

(3) عبارة س : المسافر ، والمريض مخاطب دون المريض . وهي غير مستقيمة . انظر : الإبهاج : (1 / 84) فقد نقل عن القاضي أبي بكر القول بوجوب الصوم على المريض ، وأما المسافر فإن الواجب عليه صوم أحد الشهرين ، إما الحاضر ، أو آخر غيره . وقد نقل عن الشيخ أبي إسحاق الشيرازي : أن الخلاف في هذه المسألة : لفظي لأن تأخير الصوم حال قيام العذر : جائز بلا خلاف والقضاء بعد زواله : واجب بلا خلاف . انظر : الإبهاج : (1 / 84) .

(4) عبارة م : المريض والمسافر .

(5) انظر : التبصرة : (ص / 62) وانظر : الشرح الكبير لمتن خليل للشيخ أحمد الدردير : (502 / 1) .

(6) عبارة س : صومه .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن صوم رمضان لو كان واجبا على المسافر : لما جاز له تركه .

والجواب : أن هذا يبطل بمن خير بين أشياء واجبة فإنه له ترك كل واحد منها ، ولا يدل على ذلك انتفاء الوجوب ، ويبطل بما وسع وقته من العبادات - أيضا - .

مسألة - 19

الحائض غير مخاطبة بالصوم⁽¹⁾ .

وذهب بعض أصحابنا إلى أنها مخاطبة (22 - ق) بالصوم⁽²⁾ .

والدليل على ما نقوله : أنها لو صامت : لم تؤد بذلك فرضا ولا أجراً ذلك عما وجب عليها من الصيام ، وقد بينا أن الأمر بالشيء يتضمن إجزاءه⁽³⁾ وموجب الأمر بامتناله ، فلو كانت الحائض مخاطبة بصوم رمضان : لوجب إذا صامت أن يسقط بذلك فرض الصوم ومقتضي الأمر ، وفي إجماعنا على بطلان ذلك [دليل⁽⁴⁾] على ما قلناه .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن الحائض يجب عليها قضاء صوم رمضان ولا يجب عليها قضاء الصلاة ، [فلو كان الصوم لا يجب عليها : لم يجب القضاء كما [لا⁽⁵⁾] يجب قضاء الصلاة]⁽⁶⁾ .

(1) أي في وقت الحيض .

(2) القائل بهذا القاضي أبو بكر . انظر : الإبهاج : (1 / 84) .

(3) انظر : ص (359)

(4) ساقطة من : م .

(5) ساقطة من : ق .

(6) ما بين القوسين ساقط من : م .

والجواب أنكم إن⁽¹⁾ أردتم بقولكم : قضاء رمضان ، أنه على سبيل البدل من أيام الحيض فلا نسلم ، وإن أردتم بذلك : أنه صوم وجب عليها بشرط حيضتها في رمضان ، فذلك صحيح والوجوب إنما تعلق⁽²⁾ بسائر أيام السنة على التأخير لا بأيام رمضان بدليل أجزاء تلك الأيام ، دون أيام رمضان .

وجواب ثان : وهو أننا قد اتفقنا على أن القضاء يجب بأمر ثان غير أمر الأداء وهذا يبطل أن يدل وجوب القضاء على وجوب الأداء ، لتعلق كل منهما بأمر يختص به⁽³⁾ .

مسألة - 20

إطلاق لفظ الأمر يتناول الحر والعبد⁽⁴⁾ .

وقال ابن خويز منداد : لا يتناول العبد⁽⁵⁾ .

والذي يدل على صحة ما قلناه : أن صلاح الخطاب للعبيد كصلاحه للأحرار فليس توجهه للأحرار بأولى من توجهه للعبيد .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن منافع العبد⁽⁶⁾ مستحقة لمالكه

(1) في ق ، م : إذا

(2) في ق ، م : يعلق .

(3) في م : يخصه .

(4) وهو منذهب جمهور العلماء ، ومحل الخلاف إذا لم توجد قرينة تدل على تناوله له ، أو عدم تناوله ، وإلا عمل بمقتضاها كما هو الظاهر من كلام المؤلف . وانظر : جمع الجوامع : (1/ 427) و المستصفي : (2/ 72) والإحكام : (2/ 74) و التبصرة : (ص/ 71) .

(5) وقال أبو بكر الرازي : يتناوله فيما يتعلق بحقوق الله ، دون حقوق الأدميين . واعلم أن خلافهم في تناوله له لغة ، وأما شرعا فإنه متناول له اتفاقا . انظر : حاشية البناني على الجلال المحلى : (1/ 427) .

(6) في س : العبيد .

فلا يجوز أن يتناوله الأمر المطلق ، لأن ذلك منع لسيده من التصرف فيه .

والجواب : أن سيده إنما يملك تصرفه فيه على وجه مخصوص ولا يملك منعه من⁽¹⁾ عبادة ربه .

[و]⁽²⁾ جواب ثان : وهو (18 - س) أنه لو كان ما ذكرتموه يمنع أن يتوجه إليه الأمر المطلق : لمنع أن يتوجه إليه الأمر الخاص وهذا باطل باتفاق الأمة .

مسألة - 21

لا خلاف بين الأمة أن الكفار مخاطبون بالإيمان⁽³⁾ . واختلفوا في فروع الديانات : كالصوم ، والصلاة ، والحج⁽⁴⁾ .

فعندنا : أنهم مخاطبون بذلك⁽⁵⁾ ، وهو الظاهر من مذهب مالك . وقال ابن خويز منداد : هم غير مخاطبين بذلك⁽⁶⁾ .

والدليل على ما قلناه : قوله - تعالى - : ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمِ الْمَسْكِينِ وَكُنَّا نَحْوُضُ

(1) في س : عن .

(2) ساقطة من : م .

(3) وكذلك العقوبات ، والمعاملات . انظر : المستصفي : (1 / 58) وجمع الجوامع : (1 / 233) والإبهاج : (1 / 111) .

(4) أي كل ما يعتبر الإسلام شرطاً في صحته .

(5) أي أداء ، واعتقاداً . وهو مذهب الجمهور .

(6) وهو مذهب علماء سمرقند من الحنفية . وفي المسألة أقوال أخرى : فقليل أنهم مخاطبون بالنواهي دون الأوامر ، وقليل مخاطبون بغير الجهاد ، وقليل إن المرتد مخاطب دون الكافر الأصلي . انظر : المصادر السابقة والتبصرة : (ص / 76) .

مَعَ الْحَافِظِينَ وَكُنَّا نَكْذِبُ بِيَوْمِ الدِّينِ ﴿١﴾ .

فأخبر - تعالى - : أن العذاب حقّ عليهم بترك الصلاة والإطعام ولغو القول والخوض ، وأورد ذلك تحذيرا للمؤمنين من مواجهة مثل ذلك .

دليل ثان : وهو قوله - تعالى - : ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ (2) .

[و (3)] دليل ثالث : وهو قوله - تعالى - : ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ (4) .

ودليل رابع : وهو إجماع الأمة على أن الكافر معاقب على قتل الأنبياء وتكذيب الرسل (5) .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأنه لا يصح منه (23 - ق) التقرب بالعبادات إلى الله - تعالى - مع مقامه على الكفر ، فاستحال بذلك أمره [بها (6)] .

والجواب : أن هذا غلط لأن المحدث [لا يصح منه التقرب

(1) الآيات : 42 ، 43 ، 44 ، 45 ، 46 من سورة المدثر .

(2) الآية 68 من سورة الفرقان .

(3) ساقطة من : س .

(4) الآيتان : 6 ، 7 من سورة فصلت .

(5) هذا الدليل في غير محل النزاع ، لأن من كذب الرسل غير مؤمن وقد ذكر في أول المسألة : بأنه لا خلاف بين الأمة في خطابهم بالإيمان . وانظر : الإبهاج : (1 / 111) .

(6) ساقطة من : س .

بالعبادات إلى الله - تعالى - مع مقامه⁽¹⁾ [على حدثه ، وهو⁽²⁾] مأمور بفعل الصلاة مع كونه محدثا ، وإن كان لا يصح منه فعلها ، ولكنه لما كان له سبيل إلى⁽³⁾ إزالة المانع منها : صح أن يؤمر بها فكذلك الكافر .

استدلوا : بأن العبادات لو كانت واجبة على الكفار : لوجب عليهم قضاؤها إذا أسلموا كما يجب ذلك على تارك الصلاة - المسلم .

والجواب : أن القضاء يجب بأمر ثان ولذلك وجبت الجمعة [على المكلفين⁽⁴⁾] ، ولم يجب عليهم قضاؤها⁽⁵⁾ .

مسألة - 22

إذا قال الصحابي : أمرنا رسول الله - ﷺ - بكذا ، [ونہانا عن كذا]⁽⁶⁾ : وجب حملة على الوجوب .

وقال أبو بكر بن داود⁽⁷⁾ : من قال إنه [لا]⁽⁸⁾ يحمل على الوجوب

(1) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(2) ما بين القوسين ساقط من جميع النسخ التي تحت يدي ، وقد زدناه استنباطا من سياق العبارة إذ أن الكلام لا يستقيم بلونه .

(3) في ق ، م : من ، وهو تصحيف ظاهر .

(4) ما بين القوسين ساقط من : س .

(5) هذا الجواب غير ناهض ، لأنه لو وجب عليهم قضاؤها : لوجب بأمر ثان . والحق أن القضاء لم يجب عليهم : لأن الإسلام يجب ما قبله ، ولذلك لم يجب عليهم قضاؤها إذ لو وجب عليهم : لكان في ذلك حرج ، ومشقة ، فرفع ذلك عنهم ترغيبا لهم في الإسلام .

(6) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(7) هو محمد بن داود الظاهري فقيه ، أديب شاعر ، جلس للدرس مكان أبيه وهو صغير السن فاستفاد الناس من علمه . توفي سنة 297 هـ . ترجمته في طبقات الشيرازي (ص/ 175) و الفهرست (ص/ 217) ووفيات الأعيان (3/ 390) .

(8) ساقطة من : س .

حتى ينقل إلينا لفظه ، فهو كلام صحيح .

وحكى شيوخنا عن داود - أيضا - : أنه لا يحمل على الوجوب إلا بنقل لفظ الأمر .

والدليل على ما نقوله : أن معرفة الأمر والنهي من غيرهما : طريقه اللغة ، والصحابة - رضي الله عنهم - من أهل اللسان وأرباب البيان ، وإذا وجب الرجوع في كون الكلمة أمرا أو غير أمر إلى زهير⁽¹⁾ والنابغة⁽²⁾ وامرئ القيس⁽³⁾ : فبأن يرجع في ذلك إلى أبي بكر وعمر وعثمان وعلي - رضي الله عنهم - أولى وأحرى .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن الناس اختلفوا في الأمر فمنهم من جعل المندوب إليه مأمورا به ، فإذا نقل اللفظ وحمل على الوجوب : لم نأمن من أن يكون قد ندب النبي - ﷺ - إلى أمر فاعتقد السامع أن ذلك أمر فرواه على حسب اعتقاده ، فلم يجوز حمله على الوجوب .

والجواب : أن هذا إن منع من حمل قوله : « أمرنا رسول الله بكذا » على الوجوب لما ذكرته⁽⁴⁾ : وجب أن يمنع من حمل روايته : قال رسول الله - ﷺ - « افعل » على الوجوب لجواز أن يعتقد [أن]⁽⁵⁾ الأمر لمجرد يقتضي الندب ، وقد كانت مع لفظة « افعل » قرينة تدل على الندب ، فترك نقلها - لأن مجرد الأمر عنده يدل على الندب - استغناء

(1) هو حكيم الشعراء في الجاهلية : زهير بن أبي سلمة المزني المضري . انظر : ترجمته في الأغاني (10 / 288) وجمهرة الأنساب (ص / 25-47) .

(2) أبو أمامة ، أو أبو تمامة زياد بن عمرو بن معاوية ... النيباني . ترجمته في الأغاني : (9 / 162-177) بولاق ، والشعر والشعراء : (1 / 157) .

(3) بن حجر بن عمرو الكلبي من أهل نجد . انظر : ترجمته في الشعر والشعراء : (1 / 105) .

(4) عبارة م : على الوجوب بكنا لما ذكرته .

(5) ساقطة من : س .

عنها ، فإن لم يجب التوقف في هذا الوضع : لم يجب ما قلته .
 وجواب ثان : وهو أن كون الأمر يشتمل على الوجوب والندب
 طريقه اللغة ، والرجوع في مثله إليهم .

مسألة - 23

[الأمر]⁽¹⁾ يقع حقيقة على القول ، والفعل ، وإليه ذهب أكثر
 أصحاب الشافعي .

وقال ابن خويز منداد : الأمر لا يطلق على الفعل ⁽²⁾ حقيقة ، وإليه
 ذهب أصحاب أبي حنيفة ⁽³⁾ .

والدليل على ما نقوله : قوله - تعالى - : ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَى
 بَيْنَهُمْ﴾ ⁽⁴⁾ وقوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ
 يَذْهَبُوا﴾ ⁽⁵⁾ . وقال الشاعر :

فَقُلْتُ لَهَا أَمْرِي إِلَى اللَّهِ كُلِّهِ
 وَإِنِّي إِلَيْهِ فِي الْإِيَابِ لَرَاغِبٌ

(1) ساقطة من : ق ، م .

(2) في س : على القول . وهو تصحيف .

(3) وهو من مذهب جمهور الأصوليين . وخلاصة القول في هذه المسألة : أنه بعد أن اتفق جميع
 الأصوليين على أن لفظ الأمر حقيقة في القول الطالب للفعل : اختلفوا في إطلاقه على غيره
 إطلاقاً حقيقياً . فالجمهور على أنه لا يطلق على غير القول إطلاقاً حقيقياً ، وذهب بعض
 الفقهاء : إلى أنه حقيقة في القدر المشترك بين القول والفعل ، مجاز فيما عداهما ، وقيل إنه
 مشترك لفظي بينهما ، وقيل : إنه مشترك لفظي بين القول والفعل والشأن والشيء والصفة ،
 وهو من مذهب أبي الحسين . انظر : جمع الجوامع : (1 / 366) والإحكام : (2 / 3)
 والإبهاج : (2 / 4) و إرشاد الفحول : (ص / 80) .

(4) الآية 38 من سورة الشورى .

(5) الآية 62 من سورة النور .

[والمراد به الفعل] (1) .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأنه لو كان الأمر حقيقة في الفعل كما هو في القول : لوجب أن يتصرف في الفعل فيقال : أمر يأمر كما يقال ذلك في القول .

والجواب : أن هذا قياس في اللغة ، و[ذلك] (2) لا يجوز .

وجواب ثان : وهو (19 - س) أنه لو كان لفظ الأمر في الفعل (24 - ق) مجازاً منقولاً عن القول : لوجب أن يكون تصريفه كتصريفه ، لأن ما يستعمل فيه لفظ غيره على سبيل المجاز : جرى عليه في موضع الاستعارة من التصريف ما يجري عليه فيما وضع له ، ولما لم يتصرف (3) هذا اللفظ في الفعل : علمنا أنه ليس بمنقول من القول إليه .

وجواب ثالث : وهو أن من الأفعال ما لا يتصرف ، وإن كان (4) حقيقة ، كقولنا : "ليس ، وعسى" ، وقولنا : "يدع" بمعنى يترك لا ينطق منه بالماضي ، وإنما ذلك بحسب ما نطقت به العرب في ذلك كله .

استدلوا : بأنه [لَمَّا] (5) لم يستعمل في أنواع الأفعال وإنما يستعمل في جملتها : علمنا أنه مجاز ، ولذلك لا يقال في الأكل : إنه أمر ، وفي المشي : إنه أمر ، وفي غير ذلك من أنواع الأفعال ، وإن (6) قيل في جنس الفعل إنه أمر .

(1) ساقط من : س .

(2) ساقطة من : س .

(3) في س : يصرف .

(4) في ق ، م : كانت .

(5) ساقطة من : ق ، م .

(6) في س : فإن . وهو تصحيف .

والجواب : أنا لا نسلم أنه لا يقال في أنواع الأفعال : [إنها]⁽¹⁾ فعل ، إنها أمر ، بل يقال للماشي : ما أمرك ، وما شأنك ؟ وكذلك في سائر أنواع الأفعال .

وجواب ثان : وهو أن هذا ينتقض بالحال ، فإن هذه اللفظة تقع على جملة أفعال الإنسان دون تفاصيلها ، وأنواعها ، ولم يجب لأجل ذلك أن تكون مجازا ، بل اتفقنا على أنها حقيقة .

مسألة - 24

الأمر⁽²⁾ بالشيء نهى عن ضده⁽³⁾ من جهة المعنى⁽⁴⁾ ، وعليه عامة الفقهاء .

وقالت المعتزلة : الأمر بالشيء ليس بنهي عن ضده⁽⁵⁾ .

والدليل على ما قلناه : أن من أمر زيدا بالقيام فإن ذلك يتضمن نهيه عن الاضطجاع ، لأنه يستحيل أن يكون مضجعا مع امتثال أمره في القيام والأمر على سبيل الوجوب والإلزام إذا عري عن التخيير : اقتضى تحريم ترك الفعل المأمور به ، وهذا معنى كونه نهيا عن ضده .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأنه لما كانت صيغة الأمر غير صيغة النهي : استحال أن يكون الأمر بالشيء نهيا عن ضده .

(1) ساقطة من : ق ، م .

(2) النَّفْسُ

(3) إذا كان له ضد واحد ، أو أضاده إذا كان له أضاد .

(4) وأما من جهة اللفظ فقد اتفق الجميع على أن صيغة الأمر غير صيغة النهي .

(5) وقيل أن الأمر بالشيء نفس النهي عن ضده ، وقيل أن أمر الوجوب نهى عن الضد بخلاف

أمر الندب . انظر : تفصيل ذلك : في جمع الجوامع : (385 / 1) والإبهاج : (77 / 1) .

والإحكام (24 / 2) .

والجواب : أنا لا نقول : إن صيغة الأمر هي صيغة النهي وإنما
نقول : إن الأمر بالشيء يقتضي : النهي عن ضده من جهة المعنى على ما
بيّناه .

مسائل النهي

النهي له صيغة تختص به⁽¹⁾ ، فإذا وردت متجردة عن القرائن : اقتضت التحريم⁽²⁾ .

والنهي نهى تحريم ، ونهى كراهة . وقد تقدم الكلام في هذا كله في أبواب الأمر ، فأغنى عن الإعادة⁽³⁾ .

مسألة

النهي عن الشيء يقتضي فساد المنهي عنه⁽⁴⁾ ، وبهذا قال القاضي أبو محمد ، وجمهور أصحابنا ، [وأصحاب أبي حنيفة ، والشافعي وبه قال الشيخ أبو بكر بن فورك⁽⁵⁾] .

وقال القاضي أبو بكر وأبو عبد الله الأزدي والقاضي أبو جعفر السمناني وأبو بكر القفال - من أصحاب الشافعي رحمهم الله : إن النهي

(1) وهي : القول الطالب للترك دلالة أولية . انظر : نهاية السؤل : (2 / 48) .

(2) ترد صيغة النهي : للتحريم ، والكراهة ، والإرشاد ، والدعاء ، وبيان العاقبة ، والتقليل والاحتقار ، والاياس . وقد اختلف فيما تقيده عند تجردها من القرائن . فالجمهور على أنها حقيقة في التحريم ، وقيل للكراهة وقيل حقيقة فيهما ، وقيل لأحدهما ولا نعرفه . انظر : تفصيل ذلك في جمع الجوامع : (1 / 390) وما بعدها وانظر : نهاية السؤل : (1 / 48) .

(3) لم يتحدث عن النهي فيما تقدم ، إلا عرضا .

(4) أي مطلقا صرح بذلك الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في اللمع (ص / 14) سواء أكان النهي في العبادات أم في المعاملات ، وسواء أكان لذات المنهي عنه ، أم لجزئه ، أم لوصف خارج عنه لازم له أو غير لازم وهل الفساد مستفاد من اللغة ، أو من الشرع وجهان لم يصرح الباجي بوجهة نظره ولكن الذي يؤخذ من أدلته أن الفساد من جهة اللغة .

(5) ما بين القوسين ساقط من : س .

لا يقتضي فساد المنهي عنه⁽¹⁾ .

والدليل على ما نقوله : أن النبي - ﷺ - قال : « مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ »⁽²⁾ .

ومعنى رد فاسد يقال : ردَّ فلان على فلان في تأليفه ، إذا أفسد ذلك [عليه]⁽³⁾ .

ودليل ثان : وهو النهي عن الشيء ينفي الإباحة [له]⁽⁴⁾ والأمر به ، ولا دليل في الشرع يدل على إجزاء الفعل وصحته (25 - ق) غير الإباحة ، والأمر به ، وذلك [مناف]⁽⁵⁾ للنهي : فوجب لذلك دلالة النهي على فساد المنهي عنه .

فإن قيل : إن خبر الله - تعالى - عن إباحة الفعل يدل على صحته . قيل له : إن الخبر عن إباحة [الله]⁽⁶⁾ الفعل ، [لا]⁽⁷⁾ يتضمن الإباحة له .

ودليل ثالث : وهو أن النهي من الباري - تعالى - إذا ورد في بيع أو نكاح أو هبة : اقتضى ذلك منع التملك وإبطاله ، فدلَّ على فساد [العقد]⁽⁸⁾ المنهي عنه ، [وكونه غير حال محل الصحيح]⁽⁹⁾ .

(1) انظر : التبصرة : (ص / 98) ومختصر ابن الحاجب : (2 / 95) والإيهاج : (2 / 48) .

(2) أخرجه أحمد في مسنده ، ومسلم على ما في الفتح الكبير (3 / 213) وأورده الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في التبصرة : (ص / 99) وانظر : اللباب شرح الشهاب : (ص / 69) .

(3) ساقطة من : س . وانظر : المصباح (1 / 240) مادة رد .

(4) ساقطة من : س .

(5) ساقطة من : ق ، م .

(6) ساقطة من : ق ، م .

(7) ساقطة من : س .

(8) ساقطة من : ق ، م .

(9) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

دليل رابع : وهو اتفاق الأمة على الاستدلال بالنهي الوارد في القرآن والسنة على فساد المنهي عنه ، وكونه غير حال محل الصحيح ، من ذلك استدلالهم على فساد عقد الربا بقوله - تعالى - : ﴿... وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾⁽¹⁾ ، وبني النبي - ﷺ - عن بيع الذهب بالذهب متفاضلا⁽²⁾ .

واحتجاج [ابن]⁽³⁾ عمر في تحريم نكاح المشركات وفساده بقوله - تعالى - : ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ﴾⁽⁴⁾ .
واستدلالهم على فساد بيع الغرر : بالنهي عنه⁽⁵⁾ .

وفساد نكاح الأمهات ، والبنات ، والجمع بين الأختين في النكاح : بالنهي الوارد في ذلك⁽⁶⁾ .

وأما هم فاحتج من نصر قولهم : بأنه لو كان موجب النهي ومقتضاه - في اللغة - فساد المنهي عنه : لوجب أن تكون كل (20 - س) قرينة أخرجته عن ذلك ، فقد أخرجته عن الحقيقة إلى المجاز ، ولوجب أن يكون النهي عن الصلاة في الدار المغصوبة والذبح بالسكين المغصوبة : مجازا لا حقيقة .

والجواب : أن المجاز ما تجوز به عن موضوعه ، واستعمل على غير وجهه ، وإذا كان مقتضى النهي فساد المنهي عنه ، ودل الدليل في

(1) الآية 278 من سورة البقرة .

(2) حديث النهي عن بيع الذهب بالذهب متفاضلا أخرجه مسلم في باب الربا (3 / 1208) .

(3) ساقطة من : م ، ق .

(4) الآية 221 من سورة البقرة .

(5) انظر : ذلك في الموطأ : (4 / 243) ، شرح الباجي والبخاري : (2 / 17) .

(6) وهو قوله تعالى : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ﴾ إلى آخر الآية 23 من سورة النساء .

موضع على صحته فلم ينقل عن موضوعه⁽¹⁾ ولا استعمل في غير وجهه وإنما دلّ الدليل على إبطال بعض أحكامه ، كما أن النهي إذا اشتمل على أشياء ثم أخرج⁽²⁾ منها بعضها : لم يخرج ذلك عن الحقيقة إلى المجاز لإبطاله بعض أحكامه . فبطل ما تعلقوا به .

(1) عبارة س : فلم يستعمل في غير موضعه .

(2) في ق : استخرج .

ذكر العموم وأقسامه وأحكامه

قد ذكرنا⁽¹⁾ أن المحتمل على ضربين : ظاهر ، وعموم ، وقد تكلمنا على الظاهر⁽²⁾ ، والكلام ما هنا في العموم .

فصل

اعلم أن للعموم ثمانية ألفاظ :

- 1 - لفظ الجمع⁽³⁾ كالْمُسْلِمِينَ والمُؤْمِنِينَ والأَبْرَارَ والفَجَّارَ .
- 2 - ولفظ الجنس : كَالْحَيَوَانَ والإِبِلَ والنَّاسَ .
- 3 - والألفاظ الموضوعية للنفي نحو قولك : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ .
- 4 - والألفاظ المبهمة "كَمَنْ" فيمَنْ يعقل و"مَا" فيما لا يعقل و"أَيُّ" فيهما ، و"أَيْنَ" فِي الْمَكَانِ ، و"مَتَى" فِي الزَّمَانِ ، وهذان وهؤلاء .
- 5 - والأسماء الموضوعية للاستيعاب : كَالْكُلِّ وَالْجَمِيعِ وَالْعَمُومِ⁽⁴⁾ وَالشُّمُولِ وَالْإِسْتِيعَابِ [وَالْإِسْتِيفَاءِ]⁽⁵⁾ .
- 6 - [وَضَمِيرُ التَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ نَحْوُ أَتَمَّا وَأَنْتُمْ ، وَعَلَيْكُمَا وَعَلَيْكُمْ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ .
- 7 - وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ .

(1) أي في أول كلامه على القسم الأول من أقسام أدلة الشرع .

(2) أي في مباحث الأمر والنهي .

(3) في س : الجميع . وهو تصحيف .

(4) في ق ، م : والعول . وهو تصحيف .

(5) ساقطة من : م .

8 - والاسم المفرد إذ تعرّف بالألف واللام⁽¹⁾ وهو على ضربين :
فإن علم أنه أريد به العهد حمل عليه .

وإن لم ترد معه قرينة تدل على العهد ، فقد اختلف أصحابنا فيه
فذهبت طائفة : إلى أنه إذا ورد عاريا (26 - ق) من القرائن حمل على
الواحد ، وبه قال الجبائي⁽²⁾ .

وذهبت طائفة : إلى أنه يحمل على العموم واستغراق الجنس وهو
الصحيح وبه قال أبو اسحاق الشيرازي⁽³⁾ .

والدليل على ذلك : أن قولنا رجل يقع حقيقة لكل واحد من
الجنس ، فإذا دخلت الألف واللام ولم تقتض إلا العهد أو استغراق
الجنس ، ولم يكن ثمّ عهد نعلمه ، ولا فائدة تصرف إليها الألف واللام :
وجب حملها على استغراق الجنس ، لأن ترك ذلك مبطل لفائدة الكلام
وموضع الألف واللام و حمل الكلام على ما فيه فائدة أولى .

ودليل ثان : وهو أن دخول الألف واللام يفيد التعريف بلا خلاف
بين أهل اللسان وذلك على ضربين :

(1) عبارة ق ، م فيما بين قوسين : وضمير التثنية والجمع ، نحو قولك : أنتم وأنتم ، وعليكما
وعليكم ، وما جرى مجراه ، والاسم المفرد إذا كان فيه الألف واللام ، وما أضيف إلى
شيء من هذه الأقسام ، والاسم المفرد إذا دخل عليه الألف واللام ، وهو على ضربين .
وفي س : والاسم المفرد إذا تعرف بالألف واللام ، وما أضيف إلى شيء من هذه الأقسام ،
وضمير التثنية ، والجمع ، نحو قولك : أنتم ، وأنتم وعليكما وعليكم ، وهو على
ضربين .

ونظرا لاضطراب العبارتين فإننا اضطررنا إلى التلفيق حتى تستقيم العبارة .

(2) نسبه في المعتمد لابنه أبي هاشم ، ونقل عن الجبائي القول بموافقة الجمهور . انظر :
المعتمد : (244 / 1) .

(3) انظر : التبصرة : (ص / 113) وجمع الجوامع : (1 / 413) والإبهاج : (2 / 60) ،
والمستصفي : (2 / 18) .

إما أن يراد به تعريف [الواحد من]⁽¹⁾ الجنس وتمييزه من مثله وذلك لا يكون إلا لعهد بين المتخاطبين⁽²⁾ .

والثاني : أن يراد به تمييز الجنس من غيره من الأجناس ، وذلك لا يكون إلا باستيعابه ، فإذا لم يمكن العهد لم يكن بدّ من حمله على العموم .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن الواحد إذا عرف بالعهد وقع [على⁽³⁾] الرجل حقيقة ، وما وقع على الواحد لا يجوز أن يقع حقيقة على الجنس .

والجواب : أن هذا يبطل "بطائفة" فإنها تقع على الواحد حقيقة وعلى الجماعة حقيقة .

وجواب ثان : وهو أن لفظ رجل – لا توجب الاستيعاب ، وإنما يوجب ذلك الألف واللام ، لأنها تعرف بالاستيعاب أو العهد⁽⁴⁾ ولا خلاف في ذلك . فإذا لم يكن ثمّ عهد يعلم : اقتضت الاستيعاب والعموم .

استدلوا : بأن الألف واللام لا تفيد أكثر من تعريف النكرة فإذا كانت النكرة لا تقتضي إلا واحداً ، فكذلك ما عرف بالألف واللام .

والجواب : أن هذا يبطل باسم الجمع إذا دخل عليه الألف واللام ، فإنه لا يقتضي أكثر من التعريف ومع ذلك فإن المعروف يقتضي

(1) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(2) في س : المتخاطبين .

(3) في جميع النسخ عليه ، وهو تصحيف .

(4) في س : والعهد .

استيعاب الجنس ، والمنكر منه لا يقتضيه .

وجواب ثان : وهو أن دخول الألف واللام لا يفيد أكثر من التعريف كلام صحيح إلا أن التعريف يكون على ضربين : بالعهد ، أو باستغراق الجنس ، فإذا لم يكن تمّ عهد وجب تعريفه باستغراق الجنس .

استدلوا : بما روى عن ابن عباس⁽¹⁾ - رضي الله عنهما - أنه قال في قوله - تعالى - : ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴿⁽²⁾ » لن يغلب عسر يسرين⁽³⁾ .

قالوا : فلو لم يكن العسر الثاني هو الأول : لم يجز ذلك .

والجواب : أن هذه حجة لنا ، لأن العسر الأول (21 - س) لما دخلت عليه الألف واللام : حكم فيه باستغراق الجنس ، ولذلك قال : إن الثاني هو الأول ، واليسر الذي [لم تدخل]⁽⁴⁾ فيه الألف واللام : لم يحكم للفظ الأول فيه باستغراق الجنس ، ولذلك قال : إن الثاني غير الأول . فثبت ما قلناه .

مسألة - 1

إذا ثبت ذلك : فهذه الألفاظ موضوعة للعموم ، فإذا وردت وجب حملها على عمومها إلا ما خصه الدليل ، هذا قول جمهور أصحابنا :

(1) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي القرشي حبر هذه الأمة ، توفي - رحمه الله - سنة 68 وعمره 71 سنة ودفن ببلخ مسجده بالطائف ، ترجمته في طبقات الشيرازي : (ص / 48) والإصابة : (2 / 330) .

(2) الآيتان 5 ، 6 من سورة الانشراح .

(3) أخرجه البخاري (10 / 341) فتح الباري . والحاكم في المستدرک على ما في الفتح الكبير : (3 / 37) .

(4) ساقطة من : ق ، م .

كالقاضي أبي محمد والقاضي أبي الحسن ، والشيخ أبي تمام وغيرهم⁽¹⁾ ، وهو مذهب عامة الفقهاء - وهو قول مالك - رحمه الله⁽²⁾ .

وقال القاضي أبو جعفر : (27 - ق) ليس للعموم صيغة تقتضيه بمجردا وإذا وردت هذه الألفاظ لم يجز حملها على العموم ولا غيره إلا بقرينة تدل على المراد بها⁽³⁾ .

[وقد صرح الشيخ أبو بكر بن فورك : بالقول بالعموم⁽⁴⁾ ، فقال في أصول الفقه : (إذا ورد اللفظ : تؤمل وَطُلِبَتْ أدلة الخصوص ، فإذا عدمت : حمل على العموم) ، وحكى ذلك عن أبي العباس⁽⁵⁾ .

والدليل على ذلك : قوله - تعالى - : ﴿ إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ ﴾ قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطًا ﴿⁽⁶⁾ .

وجه الدليل منها : أن إبراهيم - عليه السلام - حملها على العموم وأشفق من ذلك ، ولا يجوز أن يكون اقترنت باللفظ قرينة العموم ، لأن ذلك يمنع التخصيص⁽⁷⁾ .

(1) في جميع النسخ : وغيرهما . وهو خطأ .

(2) انظر : الإحكام للآمدي : (39 / 2) والمعتمد : (209 / 1) واللمع (ص / 15) والمنتهى لابن الحاجب : (ص / 75) والتبصرة : (ص / 104) وجمع الجوامع (209 / 1) .

(3) نسبه الشيرازي في التبصرة : (ص / 104) إلى الأشعرية ، ونسبه الآمدي في الإحكام : (39 / 2) ، وأبو الحسين في المعتمد : (209 / 1) إلى المرجئة .

(4) أي في كتابه أصول الفقه .

(5) ما بين القوسين ساقط من : س .

(6) الآيتان 31 ، 32 من العنكبوت .

(7) أي وقد خص منها امرأة لوط حيث قال : إِلَّا امْرَأَتُهُ . فلو كانت فيه قرينة : لكان ذلك تناقضاً .

دليل ثان : وهو أنه لما نزل⁽¹⁾ قوله تعالى - : ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرِدُونَ﴾⁽²⁾ . قال ابن الزبيري⁽³⁾ : " والله لأخصمن محمدا " فجاء إلى رسول الله ﷺ فقال [له]⁽⁴⁾ : قد عبد المسيح وعبدت الملائكة أفيدخلون النار ؟ فأنزل الله - تعالى - : ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾⁽⁵⁾ .

وجه الدليل من ذلك : أنه احتج على النبي بعموم اللفظ وهو من أهل اللسان ، ولم ينكر ذلك عليه النبي ﷺ وإنما أجيب بالتخصيص .

ودليل [ثالث]⁽⁶⁾ وهو : ما روي أن عثمان بن مظعون⁽⁷⁾ أنشد :

" أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ "

فقال : صدق وأنشد :

" وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ " ⁽⁸⁾

(1) في س : نزلت .

(2) الأنبياء 98 .

(3) هو عبد الله بن الزبيري بن قيس بن علي . كان من أشد الناس على رسول الله بلسانه وسيفه ، وكان من أشعر الناس ، وأبلغهم ، أسلم عام الفتح بعد أن هرب إلى نجران يوم الفتح ، ثم اعتذر إلى رسول الله ﷺ فقبل ذعره ، شهد مع رسول الله ﷺ ما بعد الفتح من المشاهد .

انظر : الاستيعاب (1 / 90) .

(4) ساقطة من : ق ، م .

(5) الأنبياء 101 . وانظر : القرطبي (11 / 342) .

(6) ساقطة من : ق ، م .

(7) هو الصحابي الجليل عثمان بن مظعون بن حبيب بن وهب الجمحي من السابقين إلى الإسلام هاجر الهجرة . كان رحمه الله ورعا تقيا زاهدا مات سنة اثنتين للهجرة وهو أول من دفن في البقيع . انظر : أسد الغابة : (3 / 385) .

(8) البيت للشاعر ليبد بن ربيعة أخرجه ابن ماجه عند ذكر رسول الله ﷺ : « أصلق كلمة قالها الشاعر كلمة ليبد : أَلَا كُلُّ شَيْءٍ » (2 / 1336) ونظر : خزنة الأدب (1 / 334) والأغاني (9 / 98) .

فقال كذب نعيم الجنة لا يزول .

ولو لم يكن قول الشاعر اقتضى العموم لما جاز تكذيبه .

دليل رابع : وهو اتفاق الصحابة ، وأهل اللغة على القول بالعموم ، ولذلك كانوا يستدلون [به]⁽¹⁾ في كل ما يرد عليهم من الأمر والأخبار ، ولا يرجعون فيه إلا إلى مجردة وظاهره ، وعلى ذلك عملوا في قوله - تعالى - : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾⁽²⁾ .

وفي قوله - تعالى - : ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾⁽³⁾ .

وفي قوله - تعالى - : ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾⁽⁴⁾ .

[وقوله تعالى - : ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾⁽⁵⁾] ⁽⁶⁾ . وقوله ﷺ : « لَا تُنَكِّحُ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتِهَا ، وَلَا خَالَتِهَا »⁽⁷⁾ .

فإن قيل إن هذه الآيات والأخبار : لم تحمل على عمومها بمجردة وإنما حملت على ذلك بقرائن اقترنت بها .

قلت : هذا خطأ لأن الصحابة تُحَاجُّ بعضها بعضاً ، وتطالبها

(1) ساقطة من : م .

(2) الآية 11 من سورة النساء .

(3) النور رقم 2 .

(4) البقرة 278 .

(5) المائدة 95 .

(6) ما بين القوسين غير وارد في ق ، م .

(7) الحديث أخرجه مالك في الموطأ : (2/ 532) ، والبخاري (3/ 245) سندي ومسلم في كتاب النكاح حديث 5 (2/ 1028) وله طرق أخرى .

بالعموم ، ولا ينكر ذلك أحد منها ، ولذلك روي عن عمر⁽¹⁾ أنه قال لأبي بكر في شأن أهل الردة بحضرة الصحابة : « كَيْفَ تَقَاتِلُهُمْ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا » (2) فطالبه واحتج عليه بالعموم ، ولم ينكر ذلك أحد من الحاضرين ولا سأله أبو بكر ، ولا أحد منهم هل شاهد من النبي ﷺ قرينة تدل على العموم ، وإنما قال له : « إِنْ مَنَعَ الزَّكَاةَ مِنْ جُمْلَةٍ الْحَقُّ » .

وجواب آخر : وهو أنه لو لم يدل (28 - ق) اللفظ على العموم وإنما دلت عليه القرائن : لوجب أن تنقل القرائن لأنها هي المقصودة [و⁽³⁾] التي فيها الحجة ويعول في الاستدلال عليها دون الألفاظ التي لا فائدة فيها ، ولما رأيناهاهم يحتجون بألفاظ العموم ويعولون عليها : علمنا أن [معنى⁽⁴⁾] العموم مستفاد منها .

دليل خامس : وهو أن صحة [دخول⁽⁵⁾] الاستثناء في هذه الألفاظ دليل على استغراقها للجنس نحو قوله : « اقتلوا المشركين إلا المعاهدين » ، ومعنى الاستثناء : أن يخرج من الخطاب ما لولاه لدخل فيه .

(1) في س : ابن عمر وهو سبق قلم من الناسخ . وعمر هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب المتوفى سنة 23 .

انظر : ترجمته في : طبقات الشيرازي : (ص / 38) ، وأسد الغابة : (4 / 145) .

(2) أخرجه البخاري في باب وجوب الزكاة : (1 / 243) ومسلم في كتاب الإيمان : (1 / 53) ، واللفظ لمسلم . وانظر : تخريج أحاديث البيضاوي 32 / أ مخطوط بمكتبة الأزهر رقم 172 .

(3) ساقطة من : ق ، م .

(4) ساقطة من : س .

(5) هذه اللفظة ساقطة من : ق ، م .

يدل على ذلك (22 - س) قوله تعالى - : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾⁽¹⁾ فلولا حكم الاستثناء : لكان حكم الخمسين حكم الألف كلها ، فثبت بذلك أن إطلاق اللفظ يتناول الكل .

فإن قيل : إنما صحَّ الاستثناء لجواز تناول اللفظ له ، [لا]⁽²⁾ لأنه متناول له .

قلنا له : يبطل بألفاظ النكرة نحو قولك : رأيت رجالا لا يجوز أن تقول : رأيت رجالا إلا بني تميم وإن كان هذا اللفظ يجوز أن يتناولهم .

فإن قيل : لو كان اللفظ لاستغراق الجنس لوجب إذا قال : اقتلوا المشركين إلا فرقة ، أن يجب قتل [جميع]⁽³⁾ المشركين للأمر⁽⁴⁾ بقتلهم ، ولا يجوز قتل أحد منهم لأن الفرقة يصح أن تقع على كل أحد منهم ، وهذا محال .

والجواب : أن هذا غير صحيح⁽⁵⁾ لأنه يجوز أن يعدل عن الظاهر من العموم إلى التخصيص بدليل ، ونحن نعلم أنه لا يجوز أن يستثنى جميع المستثنى منه فإذا قال : إلا فرقة علمنا أنه لم يرد بالفرقة الجميع ، وإنما أراد البعض ، فيكون هذا قرينة يعدل بها عن العموم إلى الخصوص .

وجواب ثان : وهو أن قولنا : [إلا]⁽⁶⁾ فرقة نكرة والنكرة لا تقتضي

(1) العنكبوت 14 .

(2) ساقطة من : س .

(3) ساقطة من : س .

(4) عبارة الأصل نحو الأمر . وهو تصحيف .

(5) في ق ، م غلط .

(6) ساقطة من : س .

العموم على ما سنذكره .

دليل سادس : وهو أن العادة مستقرةٌ على أن ما دعت إليه الحاجة كانت النفوس به ألَهَجُ ، وإليه أسرع ، وألفاظ العموم واستغراق الجنس مما تدعو الحاجة إليه ، لأنه مما يتصرف في الكلام فيبعد بمستقر العادة أن لا يكون له ألفاظ يتفاهمون بها مع شدة حاجتهم إليها .

دليل سابع : وهو أنه لا يخلو اللفظ المدعى للعموم أن يكون موضوعا للعموم ، أو للخصوص ، أو مشتركا بينهما .
وقد بطل القول بالخصوص بيننا وبينكم .

ولا يجوز أن يكون مشتركا بينهما لأنه لا يخلو : أن يكون على المراد به دليل ، أو لا دليل على ذلك .

[ويستحيل أن لا يكون على ذلك دليل لأنه لا يصح أن يعلم حينئذ خصوص ولا عموم]⁽¹⁾ .

ويستحيل أن يكون عليه دليل لأنه لا يخلو : أن يكون الدليل لفظا أو قرينة تقترن به من شاهد الحال .

ويستحيل أن يكون لفظا ، لأنه إن كان لفظا يستغرق الجنس فقد سلموا أن للعموم صيغة في بعض الألفاظ ، وإن كان ذلك اللفظ ليس بموضوع للعموم : احتاج إلى لفظ ثان يعلم به ، واحتاج الثاني إلى ثالث ، واحتاج الثالث إلى رابع ، وهكذا إلى غير غاية ، وهذا باطل باتفاق .

ويستحيل أن يكون ما يدلّ على المراد من العموم شاهد⁽²⁾ الحال ،

(1) ما بين القوسين ساقط من : س .

(2) في س : شاهد .

لأننا⁽¹⁾ نحن لا نشاهد الحال فنعلم المراد بذلك من خصوص أو عموم ولا تنقل⁽²⁾ إلينا قرائن شاهد الحال ، ولا نقل إلينا [في]⁽³⁾ شيء من الآيات (29 - ق) والأخبار : أن هذه محمولة على العموم بدليل شاهدناه اضطرنا إلى ذلك ، وهذا يؤدي إلى : ألا نعلم اليوم عاما من خاص وإذا⁽⁴⁾ بطلت هذه الأقسام كلها ، لم يبق إلا أن يكون اللفظ بمجرد مقتضي العموم والاستغراق .

[ودليل ثامن : وهو قولنا "بَعْضٌ" نقبض قولنا "كُلٌّ" ، فلذلك يعد أهل اللغة مناقضة - قول القائل : أعط بعض القوم جميعهم ، ولو كان ظاهر الجمع لا ينافي البعض : لما كان في ذلك مناقضة ، كما لا يعدون من المناقضة : أعط بعض القوم أكثرهم ، وأعط جميع القوم كلهم ، وإذا كان ظاهر لفظ الجميع مناقضا للفظ البعض : استحال أن يتناول ظاهر لفظ الجميع البعض .

ودليل تاسع : وهو أن أهل اللغة إذا أرادوا الاستيعاب : فزعوا إلى لفظ الكلّ والجميع . وعلى ذلك ورد قوله - تعالى - : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَكُ كُلُّهُمْ أَسْجُودًا ﴾⁽⁵⁾ فلو كانت هذه الألفاظ مشتركة بين البعض ، والكل لما فزعوا إليه عند الحاجة إلى الاستيعاب والعموم ، كما لا يفزعون إلى ذكر " اللون " عند الحاجة إلى تحقيق لون الحمرة ، لما كان اللون مشتركا بين الحمرة وغيرها من الألوان]⁽⁶⁾ .

(1) عبارة س : لأننا .

(2) في ق ، م : ينقل .

(3) ساقطة من : س .

(4) في س : فإذا .

(5) الحجر 30 .

(6) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأنه لا يخلو إثبات صيغة العموم من أن⁽¹⁾ يكون بالعقل ، أو بالنقل . ولا يجوز إثباتها بالعقل لأنه لا مجال له في إثبات اللغات . ولا يجوز أن يكون بالنقل ، لأن النقل تواتر وآحاد . ولا تواتر فيه - لأنه لو كان لعلمناه كما علمتم ، ونقل الآحاد لا يقبل في مسائل الأصول : (22 - س) فبطل إثباتها .

والجواب : أن هذا ينقلب عليكم في إثبات الاشتراك بين العموم والخصوص في هذه الألفاظ .

وجواب ثان : وهو أنا قد علمنا ذلك بالأدلة التي ذكرناها قبل هذا .

استدلوا : بأن هذه الألفاظ ترد والمراد بها العموم ، وترد والمراد بها البعض . فلا يجوز حملها على أحد محتملاتها إلا بدليل كاللون لما احتمل البياض والسواد ، وغير ذلك من الألوان لم يجز حمله على أحدها إلا بدليل .

والجواب : أن هذا يبطل بالظاهر فإنه يرد والمراد به ما هو ظاهر فيه ، ويرد والمراد به ما هو محتمل له ، ثم يحمل على ظاهره دون محتمله بغير دليل .

وجواب ثان : وهو أن اللون⁽²⁾ يتناول الحمرة ، والسواد وغيرهما⁽³⁾ تناولا واحدا ، ليس هو في بعضها أظهر منه في سائرهما ، ولذلك وجب التوقف فيه ، وليس كذلك فيما عاد إلى مسألتنا فإن لفظ العموم في استغراق الجنس أظهر بدليل ما تقدم .

(1) في ق ، م : بأن .

(2) عبارة م : وهو أنه يتناول .

(3) في س : وغيرها . وهو خطأ .

استدلوا : بأن هذا اللفظ لو كان يقتضي استغراق الجنس لما حسن فيه الاستفهام ، وقد أجمعنا على حسن الاستفهام فيه ، فثبت أنه لا يقتضي بمجرد استغراق الجنس .

والجواب : أنه يحسن السؤال لأنه محتمل للبعض ، كما يحسن السؤال في الظاهر لكونه محتملا لغير ظاهره .

استدلوا : بأن هذا اللفظ لو كان موضوعا للعموم : لما جاز تخصيصه من الكتاب بالسنة⁽¹⁾ والقياس ، لأنه إسقاط ما ثبت بالقرآن وذلك لا يجوز بالسنة ، والقياس ، كما لا يجوز النسخ بهما .

والجواب : أن هذا يبطل بالظاهر ، فإنه يجوز العدول عن ظاهر الكتاب بدليل السنة ، والقياس ، وإن كان في ذلك إسقاط ما تناوله لفظ الكتاب ، فكل⁽²⁾ جواب لكم عن هذا فهو جوابنا على⁽³⁾ ما ألزمتموه .

وجواب ثان : وهو أن النسخ إسقاط اللفظ ، فلم يجز إلا بمثله أو بما هو أقوى منه ، والتخصيص بيان معنى اللفظ ، فجاز بالسنة والقياس كتأويل الظاهر .

فصل

هذا قول عامة شيوخنا إلا ما حكيناه عن أبي بكر محمد بن الطيب ، [وأبي جعفر السمناني]⁽⁴⁾ .

(1) في ق : والسنة . وهو تصحيف .

(2) في ق ، م : وكل .

(3) في س : عما .

(4) ما بين القوسين غير وارد في : ق ، م .

وقال أبو الحسن بن المنتاب⁽¹⁾ المالكي : يجب حمل هذه الألفاظ على أقل ما يتناوله اللفظ⁽²⁾ [وبه قال أبو العباس بن سريج]⁽³⁾ . وكل دليل ذكرناه على أصحاب الوقف فهو دليل عليهم .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن أقل الجمع ثلاثة ، ولا شك في أن ذلك المقدار مراد باللفظ ، وما زاد على ذلك مشكوك فيه ، فلا يحمل اللفظ عليه - إلا بدليل .

والجواب : أن قوله [إن]⁽⁴⁾ الثلاثة متيقنة ، دعوى لا دليل عليها لأن الذي يقتضي حمل اللفظ على الثلاثة يقتضي حمله على ما زاد (30 - ق) ، وهو أن اللفظ موضوع للجمع ، وليس في اللفظ ما يختص بالثلاثة فيحمل عليها ، وإنما يحمل على الجنس كان ثلاثة أو أكثر من ذلك .

وجواب آخر : وهو أنا لا نسلم أن الثلاثة متيقنة لأن التخصيص يطرأ على العموم حتى يبقى أقل من ثلاثة ، فبطل ما قالوه .

استدلوا : بأن لفظ الجمع لو اقتضى العموم لوجب إذا ، قال : لفلان عندي دراهم ، [أن لا يقبل منه ثلاثة دراهم ، ولما أجمعنا على أنه يقبل منه ثلاثة دراهم]⁽⁵⁾ : علمنا أن اللفظ محمول على أقل ما يتناوله .

(1) تقدمت ترجمته : ص 330

(2) وبهذا قال : أبو هاشم ، ومحمد بن شجاع الثلجي ، ووجهتهم أن أقل ما يتناوله اللفظ متحقق وما زاد عليه مشكوك فيه فلا يحمل عليه اللفظ إلا بدليل . انظر : التبصرة 104 ، 105 وإرشاد الفحوص (ص 115) وجمع الجوامع : (2/ 412) .

(3) غير وارد في : ق ، م .

(4) ساقطة من : ق ، م .

(5) ما بين القوسين ساقط من : س .

والجواب : أن هذا يعارضه أنه إذا قال لو كي له : من دخل الدار فأعطه درهما وجب عليه أن يدفع إلى كل داخل في الدار درهما ، ولو ثبت ما قلته⁽¹⁾ لم يدفع إلا إلى ثلاثة فقط ، وهذا باطل باتفاق .

جواب ثان : وهو أن قوله : دراهم نكرة ، ولا يحمل على استغراق الجنس إلا المعرفة ، ولو قال له عندي الدراهم [وحلف]⁽²⁾ لم يحمل على العموم ، لأنه قد علم من جهة العرف معرفة قطع أنه لم يرد استغراق الجنس ، فكان ذلك قرينة تدل على التخصيص ، وقد قيل إن يمينه دليل على أنه لم يرد العموم ، فوازنه [من مسألتنا أن يرد لفظ العموم ومعه قرينة تدل على التخصيص] .

مسألة - 2

أسماء الجموع⁽³⁾ إذا تجردت عن الألف واللام لم تقتض العموم .
 وذهب بعض أصحاب الشافعي إلى أنها تقتضي العموم⁽⁴⁾ .

والدليل على ما نقوله : أن الاسم المنكر لو كان يقتضي الجنس (24 - س) كله لما كان نكرة ، لأن الجنس كله [معروف]⁽⁵⁾ ، ولهذا لا يسمى نكرة إذا دخله الألف واللام .

(1) في س : ما قلناه . وهو تصحيف .

(2) لم ترد هذه اللفظة بالأصل ويبدو أنها ساقطة من الناسخ إذ لا يستقيم الكلام بدونها ، والدليل على سقوطها قوله : وقد قيل إن يعينه دليل على أنه لم يرد العموم .

(3) الخلاف في الجمع المنكر في الإثبات ، وأما في النفي فإنه يفيد العموم اتفاقا . انظر : مختصر ابن الحاجب (2 / 104) وجمع الجوامع (2 / 224) حاشية العطار .

(4) وبه قال : الجبائي ، ونسب إلى طائفة من الأحناف . انظر : كشف الأسرار (2 / 1) وتيسير التحرير (1 / 205) والتبصرة ص 117 .

(5) في س : معرف .

احتجوا : بأنه يصح استثناء كل واحد من الجنس من هذا اللفظ فدلّ هذا على أنه يقتضي جميع الجنس .

والجواب : أنا لا نسلم فإنه⁽¹⁾ لا يصح الاستثناء من اسم الجمع [إذا تجرد عن الألف واللام]⁽²⁾ ، [إذا كان نكرة]⁽³⁾ فإذا قال كلهم رجال إلا زيدا لم يجز⁽⁴⁾ .

مسألة - 3

اللفظ العام⁽⁵⁾ إذا ورد وجب النظر فيه ، فإذا غلب على الظن تعريه من القرائن حمل على عمومه ، ولا يحكم بذلك قبل النظر فيه ، ولا قيل أن يغلب على الظن تعريه من قرائن التخصيص ، هذا الظاهر من قول أصحاب الأصول [والفهاء]⁽⁶⁾ . وقال أبو بكر الصيرفي : يحمل على العموم بوروده⁽⁷⁾ .

والدليل على ما نقوله : أن الذي اقتضى العموم تجرد هذه الصيغة مما يخصها لأنها إذا وردت غير متجردة من دلائل التخصيص ، لم تقتض العموم ، ولا يعلم⁽⁸⁾ تجردها عما يخصها إلا بالنظر ، ولا يجوز اعتقاد عمومها قبل النظر والبحث . يدل على ذلك : أن الشهادة لما كانت

(1) في ق ، م : بأنه . وهو تصحيف .

(2) ما بين القوسين ساقط من : س .

(3) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(4) أي على وجه الحقيقة انظر : التبصرة (ص / 117)

(5) في ق ، م : العلم . وهو تصحيف .

(6) ساقطة من : ق ، م .

(7) انظر : الإبهاج : (2 / 86) .

(8) في س : نعلم .

بينة عند التجرد عن⁽¹⁾ الفسق لم يحكم بها بينة قبل البحث عن حالها
فكذلك هاهنا .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن اللفظ موضوع للجنس فوجب
اعتقاد موجهه قبل النظر ، كأسماء الحقائق لما كانت موضوعاً لما
وضعت له من الأعيان وجب اعتقاد موجهها في الحال ؛ كذلك هاهنا .

والجواب : أننا لا نسلم ، فإن أسماء الحقائق لا تحمل على
حقائقها إلا بعد التأمل وتعريفها عن⁽²⁾ القرائن التي تصرفها عن
حقائقها (31 - ق) .

استدلوا : بأن هذا يؤدي إلى التوقف أبداً ، لأنه إذا نظر فخفي عليه
دليل التخصيص : جوز أن يدرك في النظر الثاني ما خفي عليه في الأول
وهكذا أبداً .

والجواب : أن هذا يبطل بطلب النص ، فإنه يجوز للعازم⁽³⁾ بأول
وهلة أن يجده في الثاني .

ويبطل بالسؤال عن عدالة الشهود ، فإنه يجوز أن يظهر له في الثاني
من حال الشاهد ما لم يظهر في الأول ، ولا يؤدي شيء من ذلك إلى
التوقف أبداً .

استدلوا : بأنه حال سماع اللفظ لا بد له من اعتقاد ، ولا يجوز له
أن يعتقد الخصوص لأنه لم يدل عليه دليل ، فلم يبق إلا أن يعتقد
العموم .

(1) في ق ، م : من .

(2) في س : من .

(3) عبارة ق ، م : فإنه يجوز له .

والجواب : أنه يعتقد العموم إن تجرد عن [قرائن]⁽¹⁾ التخصيص .

استدلوا : بأن اللفظ عام في الأعيان والزمان ، ثم يجب حمله على العموم في الأزمان وإن جاز أن يرد عليه النسخ ، فكذاك يجب⁽²⁾ حمله على العموم في الأعيان وإن⁽³⁾ جاز عليه التخصيص .

والجواب : أن هذا غلط لأن الأمر بالفعل ، لا يقتضي التكرار فلا يجوز أن يقال : إنه عام في الأزمان .

وجواب ثان : وهو أن الذي يتوقع من النسخ أمر طارئ ، والأمر بالعبادة معلوم بثبوته مستقر فلا يجوز أن أوقف المستقر لمتوقع ، ليس كذلك العام فإنه لم يثبت عمومه إلا بعد تعريه من القرائن ، وإنما يطلب معرفة تعريه من القرائن ليعلم المراد باللفظ ، فافترقا .

فإن قالوا : لا فرق بينكم وبين القائلين⁽⁴⁾ بالوقف وقد أنكرتم عليهم .

فالجواب : أن الفرق بيننا وبينهم واضح ، وذلك أننا إذا لم نجد في الأصول ما يوجب التخصيص حملناه على العموم ، وأهل الوقف يقفون فيه أبدا ، فبان الفرق بين القولين⁽⁵⁾ .

مسألة - 4

إذا كان الخطاب المطلق بلفظ الجمع المذكر : لم يدخل فيه النساء

(1) ساقطة من : ق .

(2) في ق : لا يجب . وهو تصحيف .

(3) في س : ولو .

(4) في س : القرائن . وهو تصحيف .

(5) في س : القرائن . وهو تصحيف .

عند [القاضي أبي محمد]⁽¹⁾ وجماعة شيوخنا⁽²⁾ .

وقال ابن خويز منداد وداود : يدخلن فيه .

والدليل على ما نقوله : أن للواحدة⁽³⁾ والاثنتين ، والجميع أسماء تخصهن دون الرجال نحو قولك مؤمنة ومؤمندان ، ومؤمنات ، فإذا كان كذلك ، كنّ مخصوصات بلفظ التأنيث ، والرجال مخصوصين بلفظ التذكير ، ولذلك قال - تعالى - : ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾⁽⁴⁾ الآية ، فخاطب كل فريق باللفظ الموضوع له .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأنه إذا أراد الجمع بين الرجال والنساء عبر عنهن بعبارة الرجال ، فإذا كان اللفظ يصلح للرجال⁽⁵⁾ فقط ، ويصلح⁽⁶⁾ للرجال والنساء⁽⁷⁾ : وجب حمله على عمومهم عند من قال بالعموم .

[و]⁽⁸⁾ الجواب : أن لفظ التذكير موضوع للمذكر خاصة ، ولذلك قال أهل العربية : إن الواو في الجمع تدل على خمسة أشياء : الجمع (25 - س) والسلامة ، ومن يعقل ، والرفع ، والتذكير . وإنما يدخل النساء

(1) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(2) انظر : الإحكام : (74 / 2) ونهاية السؤل : (71 / 2) وجمع الجوامع : (428 / 1) فإنهم ذكروا أن الخلاف في هذه المسألة في لفظ الجمع الذي فيه وصف يناسب النساء كالمسلمين . وأما الجمع الذي لا يوجد فيه هذا الوصف فلا يدخلن فيه اتفاقاً .

(3) في ق ، م : الواحد .

(4) الآية 35 من سورة الأحزاب .

(5) أي بالوضع .

(6) في س : وصلح .

(7) أي بالحمل والاستعمال .

(8) ساقطة من : ق ، م .

في ذلك على وجه التبع بقرينة تدلّ على ذلك ، تغليبا للمذكر على المؤنث ، لا أنه في الأصل موضوع⁽¹⁾ له ، وهذا لا يمنع⁽²⁾ من حملة عند تعريه من القرائن على أصله ، ومقتضاه دون سواه ، ألا ترى أن لفظ الجمع المخصوص بمن يعقل : يصح أن يراد به من يعقل وما لا يعقل - إذا قصد الإخبار عنهما بدليل بين المراد به ، فإذا أطلق بغير قرينة : (32 - ق) لم يدخل فيه ما لا يعقل ، فكذلك في مسألتنا [مثله]⁽³⁾ .

مسألة - 5

ذهب كثير من أصحابنا وأصحاب الشافعي وأبي حنيفة : إلى أن اللفظ العام إذا خص⁽⁴⁾ بدليل عقلي ، أو شرعي ، أو استثناء متصل به أو منفصل عنه فإنه يصير مجازا ، وبه قالت المعتزلة⁽⁵⁾ ، [وعيسى بن أبان]⁽⁶⁾ .

وذهب جماعة من شيوخوا [كأبي تمام وغيره]⁽⁷⁾ : إلى أنه لا يصير مجازا وإن أبقى التخصيص منه واحدا⁽⁸⁾ .

(1) في س : موضع . وهو تصحيف .

(2) في س : لا يجمع . وهو تصحيف .

(3) ساقطة من : س .

(4) وأما العلم المراد به المخصوص ، فلا خلاف بينهم في أنه مجاز . انظر : الإبهاج : (81 / 2) وحاشية البناني على الجلال المحلي : (4 / 2) .

(5) القائل بهذا من المعتزلة : أبو علي الجبائي ، وابنه أبو هاشم . انظر : الإبهاج : (80 / 2) .

(6) ما بين القوسين غير وارد في ق ، م .

(7) ما بين القوسين غير وارد في ق ، م .

(8) وإليه ذهب جمهور الأحناف ، والحنابلة وكثير من الشافعية وفي المسألة أقوال أخرى لا داعي للإطالة بذكرها . فانظرها في جمع الجوامع (5 / 2) ، والإبهاج : (80 / 2) ، وفواتح الرحموت : (311 / 1) والإحكام للأمدي : (52 / 2) .

وعندي أن التخصيص والاستثناء لا يخرجانه عن الحقيقة إلى المجاز إلا أن يبقى منه أقل مما يقع عليه اسم [الجمع]⁽¹⁾ فيصير مجازا .

والدليل على ما نقوله : أن هذا اللفظ يصلح للكثير والقليل ، وهو موضوع لكل واحد منهما ، وإنما نحمله على عمومته عند تعريه من القرائن وإذا اقترنت به قرينة التخصيص : كان حقيقة في ذلك ، لأنه لم ينقل من مسمى إلى غيره ، وإنما أوقعه على بعض ما كان واقعا تحته ، مما يصلح أن ينطلق عليه . ألا ترى أنك تقول [في التشية]⁽²⁾ : الزيدان فينطلق [هذا]⁽³⁾ على زيد وزيد ، ثم تقول : زيد فتسقط قرينة التشية⁽⁴⁾ فينطلق اللفظ على أحدهما ، ثم هو مع ذلك حقيقة في الاثنين وحقيقة في الواحد .

دليل ثان وهو : أن أهل اللغة قسموا الكلام أقساما فقالوا : إن الأسماء المفردة موضوعة للواحد ، وأن التشية موضوعة للاثنين ، وإن اسم الجمع موضوع للجماعة . واختلفوا فيما وضع له اسم الجمع : فقال قوم : الاثنين فما زاد .

وقال قوم : الثلاثة فما زاد ، ولم يقل أحد منهم إن اسم الجمع موضوع للجنس دون الثلاثة والخمسة والستة .

دليل ثالث : وهو أن أهل اللسان قد جعلوا ضربا من الجموع لأقل⁽⁵⁾ العدد ، وقالوا إنه من الثلاثة إلى العشرة ، وهذا⁽⁶⁾ الضرب على

(1) في ق ، م : الجميع .

(2) ما بين القوسين ساقط من : س .

(3) ساقطة من : م .

(4) في س : التشية . وهو تصحيف .

(5) في س : لأصل . وهو تصحيف .

(6) في ق ، م : وذلك .

أربع صيغ : أَفْعُلْ ، وَأَفْعِلَّةٌ ، وَفِعْلَةٌ ، وَأَفْعَالٌ ، فلو كان شيء من هذه الألفاظ الموضوعية للعشرة ، يصير مجازاً بإخراج التخصيص والاستثناء منها بعض العشرة : لما جاز أن يقال إنها موضوعة للثلاثة إلى العشرة كما لا يقال : إنها موضوعة للواحد إلى العشرة ، لأن التخصيص والاستثناء إذا لم يبق من العشرة إلا واحدا صار لفظ الجمع فيه مجازاً .

أما هم فاحتج من نصر قولهم في هذه المسألة : بأن اللفظ موضوع لاستغراق الجنس فإذا خص صار مستعملاً في غير ما وضع له فصار مجازاً كاستعمال الأسد في الرجل الشجاع ، [واستعمال⁽¹⁾] الحمار في الرجل البليد .

والجواب : أنا لا نسلم أنه صار مستعملاً في غير ما وضع له بل هو موضوع له ، ولكنه في استغراق الجنس أظهر فحمل على ظاهره .

وجواب ثان : وهو أن وصف الشجاع بالأسد مجاز لأنه غير واقع تحت هذه التسمية ، وليس كذلك في مسألتنا ، فإن الثلاثة دراهم واقعة تحت قولنا : الدراهم وهذه الصيغة موضوعة لها .

فصل

فإذا خص إلى أن يبقى منه أقل من الجمع صار مجازاً في الاستثناء والتخصيص .

والدليل على ذلك : أن هذا اللفظ الذي هو لفظ الجمع لا يجوز أن يقع على الواحد حقيقة ولذلك فرق أهل اللغة بين الأسماء المفردة ، وأسماء التثنية ، وأسماء الجموع ولم يقل أحد من أهل اللسان : إنَّ (33 - ق) الرجال اسم ينطلق على الواحد حقيقة .

(1) ساقطة من : س .

مسألة - 6

يجوز أن يستدل باللفظ العام بعد التخصيص ولو لم يبق [منه]⁽¹⁾ إلا ما يقع عليه مجازاً⁽²⁾ . وقال [عيسى بن أبان]⁽³⁾ وأبو ثور⁽⁴⁾ : إذا خُصَّ العموم لم يصح الاحتجاج به⁽⁵⁾ .

والدليل على ما نقوله : أن الباقي بعد التخصيص من اللفظ العام واقع تحت التسمية ، والتسمية متناولة له ، فصح الاستدلال به كما لو لم يخص .

دليل ثان : وهو أنه معلوم بإطلاق الاسم أن ما يقع تحته مراد ، وما خرج منه بالتخصيص فمعلوم أنه غير مراد (26 - س) بالاسم ولولا التخصيص : لعلمنا أنه مراد به ، فخرج بالتخصيص وبقي الباقي يعلم أنه مراد بالاسم ، فلم تبطل الدلالة فيه ، ولم يكن للوقوف فيه وجه .

(1) ساقطة من : ق ، م .

(2) وإليه ذهب الآملي وابن السبكي والبيضاوي ، وهو منذهب الفقهاء . انظر : الإبهاج : (85 / 2) ، والإحكام : (85 / 2) .

(3) في ق ، م : إبان بن عيسى . وهو خطأ والصواب ما في الصلب . وهو الفقيه الحنفي عيسى بن أبان بن صدقة المتوفى سنة 220 وقيل 221 هـ كان - رحمه الله - من أهل الحديث ، ثم غلب عليه الرأي . انظر : ترجمته في : طبقات الشيرازي : (ص / 137) ، والجواهر المضيئة : (1 / 401) والفهرست : (ص / 205) .

(4) هو أبو اليمان إبراهيم بن خالد الكلبي ، البغدادي ، من فقهاء التابعين بالعراق ، كان - رحمه الله - ثقة مأمونا ، توفي في صفر سنة 246 هـ . انظر : ترجمته في طبقات الشيرازي : (ص / 92) ، ووفيات الأعيان : (1 / 26) ، وتاريخ بغداد : (6 / 65) على ما بها مش الوفيات .

(5) انظر : الإبهاج : (85 / 2) ، والإحكام : (65 / 2) . وفي المسألة أقوال أخرى .

[و⁽¹⁾] دليل ثالث : وهو إجماع الصحابة على التسوية لفاطمة - رضي الله عنها - أن تستدل بقوله - تعالى - : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾⁽²⁾ وإن كان قد خص منه الكافر والعبد والقاتل⁽³⁾ . وكذلك تعلق سائر الصحابة بالعمومات المخصوصة .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأنه إذا صار مجازا بالتخصيص لحق بسائر المجازات التي لا يصح أن يعلم بظاهر اللفظ المراد بها .

والجواب : أن هذا غلط لأن ما تجوز به في هذا الباب داخل تحت اللفظ ، ومعلوم كونه مرادا بالاسم العام ، وما تجوز به في غير هذا الباب : فليس بواقع تحت اللفظ ، نحو قولنا في البليد : حمار ، وفي الشجاع أسد .

وجواب ثان : وهو أنه لا يمتنع الاستدلال بالمجاز إذا عرف معناه نحو الاستدلال بقوله - تعالى - : ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَايِبِ﴾⁽⁴⁾ .

مسألة - 7

يجوز تخصيص اللفظ العام إلى أن يبقى منه واحد في قول أكثر الناس⁽⁵⁾ .

(1) ساقطو من : ق ، م .

(2) النساء 11 .

(3) عبارة م : العبد ، والكافر ، والقاتل .

(4) النساء 43 والمائدة 6 .

(5) وإلى ذلك ذهب شيخه أبر إسحاق الشيرازي في التبصرة (ص / 126) وانظر : الإبهاج :

(2 / 82) وجمع الجوامع : (2 / 4) والإحكام للآمدي (2 / 81) للوقوف على بقية

الأقوال في هذه المسألة .

وقال أبو بكر القفال⁽¹⁾ : يجوز تخصيصه إلى أن يبقى منه ثلاثة ثم لا يصح التخصيص بعد ذلك .

والدليل على ما نقوله : أن التخصيص معنى يخرج من اللفظ العام ما لولاه لدخل فيه ، فجاز أن يطرأ على اللفظ العام إلى أن يبقى منه واحد كالاستثناء .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن اسم الجمع لا يستعمل فيما دون الثلاثة فحمله عليه إسقاط له ، فلا يصح إلا بما يصح النسخ .

والجواب : أن هذا قد يجوز على وجه التجوز ، يدل على ذلك قوله - تعالى - : ﴿وَلَيْكَ مُبْرَأُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾⁽²⁾ وإنما أراد به عائشة - رضي الله عنها - .

[وقد⁽³⁾] قال - تعالى - : ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾⁽⁴⁾ وإنما أراد نعيم⁽⁵⁾ بن مسعود الأشجعي .

وجواب ثان : وهو أن ما استدلوا به ينتقض بالاستثناء فإنه يجوز عندهم أن يستثنى من اللفظ العام حتى يبقى منه واحد ، وإن كان اللفظ

(1) هو الإمام محمد ، بن علي ، بن إسماعيل ، القفال الكبير الشاشي مفسر لغوي شاعر أصولي ، من أكبر أئمة المذهب الشافعي ، توفي رحمه الله سنة ستين وثلاثمائة . انظر : شذرات الذهب (3 / 51) ، والعبر : (2 / 328) ، ووفيات الأعيان : (3 / 338) ، وطبقات الشافعية (3 / 200) .

(2) النور 26 ، وانظر : القرطبي (12 / 221) .

(3) ساقطة من : ق .

(4) آل عمران 173 .

(5) بن عامر بن أنيف بن ثعلبة الأشجعي ، وهو الذي أوقع الخلف بين قريظة وغطفان ، وقريش يوم الخندق وخذل بعضهم عن بعض . مات رحمه الله في خلافة عثمان ، وقيل قتل في واقعة الجمل . انظر : أسد الغابة : (5 / 33) .

العام لا يستعمل في الواحد .

مسألة - 8

أقل الجمع⁽¹⁾ ثلاثة عند أكثر أصحابنا [وبه قال أبو تمام البصري ، والقاضي أبو محمد بن نصر]⁽²⁾ ، وهو المشهور عن مالك - رحمه الله⁽³⁾ . -

وقال عبد الملك بن الماجشون⁽⁴⁾ : أقل الجمع اثنان ، وإليه ذهب القاضي أبو بكر ، والقاضي أبو جعفر السمناني ، وحكاه بن خويز منداد عن مالك وحكاه أيضا عنه محمد بن الطيب ، وهو الصحيح عندي⁽⁵⁾ .

والدليل على ما نقوله : أجماع أهل اللغة على صحة إجراء اسم الجمع ، وكناياته (34 - ق) على الاثنين كإطلاقه على الثلاثة وقد ورد به القرآن قال الله - تعالى - في قصة موسى وهارون - عليهما السلام - : ﴿فَاذْهَبَا بِغَايَتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾⁽⁶⁾ وإنما هما اثنان .

وقال - تعالى - : ﴿وَدَاوُدَ وَسَلَمَةَ إِذْ تَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ

(1) أي جمع القلة : انظر : الإبهاج : (2 / 76) .

(2) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(3) وهو مذهب ابن عباس ، والشافعي ، وأبي حنيفة ، وإليه ذهب الشيرازي في التبصرة : (ص / 128) .

(4) أبو مروان بن عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون فقيه مالكي ثقة كان - رحمه الله - مفتي المدينة في عصره ، توفي سنة 212 هـ . ترجمته في : شجرة النور : (ص / 56) والديباج : (ص / 153) ووفيات الأعيان (3 / 166) ، وأدب الشافعي تحقيق شيخنا عبد الغني عبد الخالق (ص / 111) هامش .

(5) وهو المنقول عن عمر ، وزيد بن ثابت . انظر : الإبهاج : (2 / 76) .

(6) الشعراء 15 .

نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴿١﴾ .

وقال - تعالى - : ﴿وَهَلْ أَتَيْكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ ﴿١﴾ إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغِي بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ﴾ (2) .

وقال - تعالى - : ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ (3) .

وقال - تعالى - : ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ (4) .

يقال للرجل الواحد من الجماعة ، والفرقة طائفة .

يدلك على ذلك قوله - تعالى - في الآية : ﴿فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ (5) ، وما ورد من ذلك في القرآن والشعر أكثر من أن يحصى .

ودليل ثان : وهو اتفاق أهل اللغة واللسان على أن المخبر يقول عن نفسه وآخر معه : قلنا وفعلنا فتقع كناية الجمع على الاثنين . وروى مثل هذا عن الخليل (6) ، وسيبويه وأنشدا :

(1) الأنبياء 78 .

(2) ص 38 / 21 ، 22 .

(3) التحريم 4

(4) الحجرات 9 .

(5) الحجرات 10 .

(6) هو أبو عبد الرحمن بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي نسبة إلى فراهيد بطن من بطون الأزد . ولد سنة 100 هـ وتوفي سنة 170 هـ وقيل 175 هـ ترجمته في وفيات الأعيان : (2 / 248) وإنباه الرواة : (1 / 341) وأما سيبويه : فهو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر إمام النحو في عصره توفي سنة 180 هـ وقيل 177 - 161 و194 هـ . ترجمته في الوفيات (3 / 463) وإنباه الرواة : (2 / 346) .

"وَمَهْمَهَيْنِ قَدْفَيْنِ مَرَّتَيْنِ ظَهَرَا مِمَّا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنِ" (1)
 أما هم : فاحتج من نصر قولهم : بأن أهل اللغة قالوا : الأسماء
 على ثلاثة أضرب : أحاد وثنية ، وجمع : فالأحاد نحو قولك : رجل ،
 وزيد ، وعمرو . والثنية نحو قولك : الرجلان ، والزيدان [والعمران] (2) .

والجمع نحو قولك : الرجال ، والمسلمون ، والزيدون ، فيجب أن
 تكون الثنية ليست بجمع ، كما أن الواحد ليس بجمع .

والجواب : أن العرب لم تقل إن لفظ الجمع لا يقع على الاثنين ،
 وإنما أرادوا أن لفظ الاثنين لا يقع على الجمع (3) ، وذلك لا يمنع من
 وقوع لفظ الجمع (4) على الاثنين ؛ ألا ترى أنهم قالوا : (27 - س) إن
 أَفْعُلُ ، وَأَفْعَالُ ، وَأَفْعِلَةٌ ، وَفِعْلَةٌ : امثلة للجمع في أقل العدد العشرة فما
 دون ذلك ، وإن كان اسم الجمع الذي ينطلق على أكثر العدد ينطلق
 أيضا على العشرة فما دونها .

استدلوا : بأن السابق إلى فهم السامع من قولك : رجال وناس
 وفعلوا : الثلاثة (5) فما زاد دون الاثنين ، فصار الاسم مختصا بها .

والجواب : أن هذا موضع الخلاف ، وليس السابق إلى فهم السامع
 ما ذكرتم بل السابق إلى فهم العربي : الاثنان فما زاد ، وإن سبق ذلك إلى

(1) البيت لخطام المجاشعي ، وأورده سيويه في كتابه : (1 / 241 ، 2 / 202) والمهمه
 المكان القفر ، والقنف بفتح الذال : البعيد ، ومرتين ثنية مرت ، وهو المكان الذي لا نبات
 فيه ، والترس ، من آلات الحرب . ويستشهد النحاة بهذا الرجز : على جواز ثنية المضاف
 إلى المثنى إذا كان يغني عن ثنية الجمع . انظر : المصدر السابق ، والقرطبي : (5 / 73) .

(2) غير واردة في : س .

(3) في الأصل : على الجميع . وهو تصحيف .

(4) في الأصل : الجميع .

(5) في ق ، م : وجعلوا الثنية . وهو تصحيف .

فهم من ليس من أهل اللسان فإن ذلك ليس بلازم لأهل العربية .

استدلوا : بما روي عن ابن عباس أنه احتج على عثمان - رضي الله عنهما - في الأخوين يحجبان الأم ، من الثلث إلى السدس بقوله - تعالى - : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾⁽¹⁾ . [قال]⁽²⁾ : « وليس الأخوان إخوة في لسان قومك » ، فقال عثمان : « لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَنْقُضَ أَمْرًا كَانَ قَبْلِي ، وَتَوَارَثَهُ النَّاسُ ، وَمَضَى فِي الْأُمُصَارِ »⁽³⁾ .

والجواب : أن هذا الخبر حجة [لنا]⁽⁴⁾ ، لأن عثمان - رضي الله عنه - زعم : أن الإخوة قد حكم فيهم بالاثنتين ، ومضى على ذلك العمل [فإنه]⁽⁵⁾ لا يمكنه نقضه ، وهذا معنى الإجماع ، ولو لم يكن إجماعاً لجاز نقضه .

وجواب ثان : وهو أنه قد روي عن زيد بن ثابت أنه قال : « الأخوان إخوة »⁽⁶⁾ .

مسألة - 9

إذا ثبت ما قلناه من أحكام العموم : فإنه قد يرد أول اللفظ عاما وآخره خاصا ، وأوله خاصا وآخره عاما (35 - ق) ويحمل كل واحد

(1) النساء 11

(2) ساقطة من : م .

(3) أخرجه الرازي في تفسيره : (9 / 206) وابن كثير : (1 / 459) والطبري : (4 / 118) وانظر : القرطبي : (5 / 72) .

(4) ساقطة من جميع النسخ .

(5) ساقطة من : ق ، م .

(6) أخرجه ابن كثير في تفسيره : (1 / 459) ، والفخر : (10 / 206) والقرطبي : (5 / 72) .

منهما على ما يقتضيه لفظه من خصوص أو عموم ، ويطرأ التخصيص على أحد اللفظين فلا يوجب ذلك تخصيص الآخر . فمن (1) ذلك قوله (2) تعالى - : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ إلى أن قال - تعالى - بعد ذلك : ﴿وَيُعُولُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ (3) فأول الآية عام في كل مطلقة ، رجعية كانت أو بائة ، [وآخر الآية خاص في الرجعية دون البائن . وقوله - تعالى - : ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ (4) . فأول اللفظ خاص (5) ، وآخره عام ؛ وإنما كان ذلك لأن كل لفظ محمول على مقتضاه غير معتبر لسواه .

مسألة - 10

يجوز تأخير التخصيص عن وقت ورود اللفظ العام ، [وإليه ذهب أكثر أصحابنا وقال بعض أهل العراق وأبو بكر الصيرفي وأبو بكر الأبهري والمعتزلة : لا يجوز تأخير ذلك عن وقت ورود اللفظ العام] (6) .

والدليل علي ما نقوله : قوله - تعالى - في قوم لوط : ﴿إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ﴾ (7) . وإنما أراد الكفار خاصة ، ولم يبين ذلك حتى قال إبراهيم : ﴿إِنِّ فِيهَا لُوطًا﴾ قالوا خُبْ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا لَنَنْجِيَنَّهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا أَمْرَأَتُهُ كَانَتْ مِنَ

(1) في س : فبين . وهو تصحيف .

(2) في س : بقوله .

(3) البقرة : 228 .

(4) الطلاق : 1 .

(5) ما بين القوسين ساقط من : س .

(6) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(7) العنكبوت : 31 ، 32 .

الْغَيْرِينَ ﴿١﴾ [ويدل على ذلك قوله - تعالى - : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْخَبُوا بَقَرَةً﴾⁽¹⁾ وإنما أراد بقرة معينة .

ويدل على ذلك قوله - تعالى - : ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ ثم يبين له بعد ذلك جبريل : أوقاتها وأحكامها⁽²⁾ .

دليل ثان وهو : أن التخصيص قد يدخل على الأعيان وعلى الأزمان ، ثم ثبت وتقرر أن تخصيص الأزمان يجوز أن يتأخر عن وقت الخطاب ، فكذا تخصيص الأعيان . فإن قال قائل : إنما يجوز تخصيص الأزمان إذا بين لنا عند الأمر بالعبادة أن نفعلمها إلى أن ينسخها عنا ، [وإلا لم يجز النسخ]⁽³⁾ .

فالجواب : أنه يجب عليهم إجازة مثله في تأخير تخصيص الأعيان ، بأن يقول : اقتلوا المشركين : إلا أن أبين لكم من لا يجوز قتله ، ولا فرق بين الموضعين⁽⁴⁾ .

وجواب آخر : وهو أن اشتراطهم الإعلام بالنسخ حين الأمر بالعبادة في جواز النسخ باطل ، كما بطل أن يشترط في جواز إسقاط التكليف [بالموت]⁽⁵⁾ وذهاب العقل الإعلام بذلك حين الأمر بالعبادة .

أما هم فاحتج من نصر قولهم في هذه المسألة : أنه إذا خاطبهم باللفظ العام والمراد به الخاص وأخر تخصيصه كان ذلك بمنزلة أن

(1) البقرة : 67 / 2 .

(2) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م ، ورقم الآية 43 من سورة البقرة .

(3) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(4) في م : المؤمنين . وهو تصحيف .

(5) هذه اللفظة ساقطة من : س .

يقول [لهم]⁽¹⁾ : اقتلوا المشركين ، والمراد به لا تقتلوا المشركين ، ويقول : حرمت عليكم أمهاتكم ، والمراد به إيمانكم .

والجواب : أن ما ذكره : لا يجري على المراد به حقيقة ولا مجازا وليس كذلك فيما عاد إلى مسألتنا ، لأن اللفظ العام يصلح أن يراد به الكل ، ويصلح أن يراد به البعض .

[و]⁽²⁾ استدلوا بأن اللفظ العام إذا أخر تخصيصه منع ذلك صحة الاعتقاد لأن ظاهر اللفظ يقتضي اعتقاد العموم وهو ضد المراد الواجب اعتقاده .

والجواب : أنا لا نسلم أن الواجب اعتقاد خصوصه (38 - س) ولا عمومه ، وليست المنازعة إلا في ذلك .

وجواب ثان : وهو أن الواجب اعتقاد جواز⁽³⁾ تركنا وموجب اللفظ فيكون عاما ، وجواز ورود التخصيص عليه فيكون خاصا ، إلا أن كونه عاما أظهر ، فيجب اعتقاد امتثاله على عمومه إلى⁽⁴⁾ أن يرد التخصيص .

وجواب ثالث : وهو أن هذا يبطل بتخصيص الأزمان ، فإنه يجوز أيضا ورود التخصيص عليه ، وإذا ورد اللفظ المقتضى للتكرار⁽⁵⁾ وجب اعتقاد وجوبه في عموم الأزمان وإن كان مخصوصا عنده ، فكان إطلاق اللفظ⁽⁶⁾ يمنع صحة الاعتقاد فكل⁽⁷⁾ جواب (36 - ق) لكم عن

(1) ساقطة من : ق ، م .

(2) غير واردة في : ق ، م .

(3) عبارة ق ، م : جواز اعتقاد .

(4) في ق ، م : إلا .

(5) في ق ، م : التكرار . وهي صحيحة .

(6) في ق : الأمر وهو تصحيف .

(7) في ق : وكل .

تخصيص الأزمان : فهو جوابنا عن تخصيص الأعيان .
استدلوا بأن تأخير التخصيص يجعل ما ورد منه⁽¹⁾ بمنزلة ما لم
يرد من حيث لا يمكن أن يعتقد فيه خصوص ولا عموم .
والجواب : أن هذا يبطل بتخصيص الأزمان [فإن]⁽²⁾ هذا المعنى
موجود [فيه]⁽³⁾ ومع ذلك فقد جوزتم تأخيره عن وقت الأمر بالعبادة .
وجواب ثان وهو : أنه إنما يجب على المكلف اعتقاد عموم اللفظ
إلا أن يرد تخصيص ، كما يجب عليه اعتقاد عموم الأزمان إلا أن يرد
تخصيص⁽⁴⁾ .

مسألة - 11

إذا تعارض لفظان : خاص وعام بني العام على الخاص .
هذا قول عامة أصحابنا [كالقاضي أبي محمد ، وأبي تمام
وغيرهما]⁽⁵⁾ سواء كان العام متقدماً على الخاص ، أو متأخراً عنه⁽⁶⁾ أو
كان العام متفقاً عليه والخاص مختلفاً فيه [وذلك مثل ما روي عن النبي -
ﷺ - أنه قال : « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ »⁽⁷⁾ فكان هذا عاماً في القليل ،
والكثير⁽⁸⁾ .

(1) في ق ، م : عنه وهو تصحيف .

(2) ساقطة من : ق ، م .

(3) ساقطة من : م .

(4) أي نسخ .

(5) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(6) في س : عليه .

(7) أخرجه مالك في الموطأ : (1 / 270) وانظر : التلخيص الحبير : (2 / 165) .

(8) انظر : جمع الجوامع : (2 / 43) والتبصرة : (ص / 158) .

وروي عنه - ﷺ - أنه قال : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَّةٌ » (1) فكان هذا عاما في الكثير دون القليل فبنيت العام منهما على الخاص (2) .

وقال القاضي أبو بكر والقاضي أبو جعفر : يتعارض الخاص وما قابله من العام .

وقال أصحاب أبي حنيفة (3) : متى تقدم الخاص نسخه العام المتأخر ، وكذلك إذا كان العام متفقا عليه والخاص مختلفا فيه وجب تقديم العام [المتفق] (4) عليه .

والدليل على ما نقوله : أن الخاص أقوى من العام لأن الخاص يتناول الحكم بخصوصه على وجه لا احتمال فيه ، والعام يتناوله على وجه محتمل ، فكان الخاص أولى .

ودليل ثان : وهو أن هذه الأدلة إنما (5) وردت للاستعمال وإذا بنينا العام على الخاص استعملنا الخبرين جميعا ، وإذا قدم العام على الخاص كان ذلك استعمالا لأحدهما .

ودليل ثالث يختص بأبي حنيفة وهو : أن تخصيص العموم بأدلة العقول جائز وإن تقدمت على العموم فكذاك مسألتنا .

(1) أخرجه البخاري : (1 / 251) ، ومسلم : (7 / 53) ، ومالك في الموطأ بمعناه : (1 / 274) وانظر : نصب الراية : (2 / 384) ، والتلخيص الحبير : (2 / 168) .

(2) ما بين القوسين غير وارد في ق ، م .

(3) انظر : جمع الجوامع : (2 / 42) ، والتقريب والتحبير (2 / 242) وكشف الأسرار : (1 / 292) .

(4) ساقطة من : س .

(5) في س : إذا وهو تصحيف .

فإن قال [قائل]⁽¹⁾ : أدلة العقول لا يصح نسخها ، وأدلة الشرع يصح نسخها فإذا ورد العام بعد الخاص نسخه .

فالجواب : أن الخاص المتقدم متيقن ، ونسخه بما ورد من اللفظ العام غير متيقن ، فإن كان ما قلموه مانعا لنسخ أدلة العقول⁽²⁾ باللفظ العام ، فهذا⁽³⁾ أيضا مانع لنسخ اللفظ الخاص باللفظ العام .

وأیضا فإنه لا فرق عند أهل اللسان بين قولك : لا تعط زيدا حقه ، وأعط الناس حقوقهم ، وبين⁽⁴⁾ قولك : أعط الناس حقوقهم ، ولا تعط زيدا حقه . كما لا يفرق أهل النظر بين تقدم دليل العقل على اللفظ العام ، وبين تأخره عنه فاستويا .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن اللفظ العام إذا تناول الجنس بعمومه⁽⁵⁾ : كان كعدة ألفاظ تناول كل واحد منها⁽⁶⁾ واحدا من الجنس ، ثم ثبت أن ما ورد اللفظ به خاصا في كل واحد منها⁽⁷⁾ ثم ورد ما يضاده بألفاظ خاصة نسخه ، كذلك في مسألتنا .

والجواب : أنه لو كان تناول اللفظ العام لجميع الجنس كإفراد كل واحد منه بلفظ يخصه : لكان بمنزلة في المنع من التخصيص بالقياس ولما بطل هذا بالإجماع : بطل ما قالوه .

(1) ساقطة من : س .

(2) في س : إزالة وهو خطأ .

(3) في ق ، م : ففيهما .

(4) في ق ، م : الفعل . وهو تصحيف .

(5) في س : لعمومه .

(6) في ق ، م : منها .

(7) في ق ، م : منها .

استدلوا : بأن العام المتفق على استعماله أقوى من الخاص المختلف فيه ، فوجب تقديمه عليه .

والجواب : أنا لا نسلم أنه متفق على استعماله في القدر الذي يقابله من الخاص .

وجواب ثان : وهو أنهم ناقضوا في هذا ، فإنهم⁽¹⁾ قضوا بالنهاي عن (37 - ق) أكل السمك (29 - س) الطافي وإن كان مختلفا فيه على ما روي من قوله ﷺ : « أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَانِ [وَدَمَانِ]⁽²⁾ »⁽³⁾ وإن كان مجمعا عليه⁽⁴⁾ .

[احتجوا بقوله - تعالى - : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾⁽⁵⁾ .

وهذا التعارض اختلاف ، فدل على أنه ليس من عند الله .

قلنا : لا نسلم أن بينهما اختلافا ، بل هما متفقان عند البناء والترتيب ، على أن مثل هذا الاختلاف لو دلّ على أنهما ليس من عند الله لوجب أن يكون مثل ذلك في الآيات إذا تعارضت ، ولما أجمعت الأمة على أن ذلك لا يعدّ اختلافا في الآيات لإمكان البناء ،

(1) في ق ، م : بأنهم .

(2) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(3) أخرجه ابن ماجه حديث رقم 3218 والحاكم ، والبيهقي عن ابن عمر على ما في الفتح الكبير : (1 / 54) ، والتلخيص الحبير (1 / 26) .

(4) أي أنهم قضوا بالنهاي عن أكل الحيتان الطافية ، على الحديث الذي أباح أكل جميع الحيتان سواء أكانت طافية أو غير طافية . انظر : فتح القدير : (8 / 65) وحاشية ابن عابدين : (6 / 307) .

(5) النساء 82 .

[ف] (1) كذلك في الأخبار [2] .

استدلوا بأن أدلة الشرع فروع لأدلة العقل ، ثم البناء في أدلة العقل لا يجوز فكذلك أدلة الشرع .

والجواب : أن البناء في أدلة العقل لا يمكن ، لأنها لا تحتل التأويل فهي بمنزلة نصين تعارضا ، وفي مسألتنا أحد اللفظين يحتل التأويل وأن يكون المراد به بعض ما تناوله ، فجاز فيه البناء كالأيتين .

استدلوا : بأن الشهادتين إذا تعارضتا أطرحتا (3) فكذلك الخبران .

والجواب : أن الشهادتين إذا أمكن الجمع بينهما : لم تسقط واحدة منهما فهما بمنزلة الخبرين .

مسألة - 12

إذا تعارض الخبران على وجه لا يمكن الجمع بينهما ، [فإن علم التاريخ عمل بالأحدث منهما ، وإن جهل التاريخ رجع إلى سائر أدلة الشرع] (4) ، فإن عدم ذلك كان الناظر مخيرا في أن يأخذ بأيهما شاء .

وقال أبو بكر الأبهري ، وبعض أصحاب الشافعي : يأخذ بالحظر . وقال أبو الفرج المالكي وداود : يأخذ بالإباحة .

والدليل على ما نقوله : أنه إذا لم يكن في العقل حظر ولا إباحة وتعارض الخبران تعارضا لا يمكن الجمع بينهما ، ولم يمكن ترجيح أحدهما على الآخر ، ولا استعمال أحدهما على وجه النسخ ، وعدمت

(1) غير واردة في الأصل .

(2) ما بين قوسين ساقط من : ق ، م .

(3) انظر : المصباح : (17 / 2) مادة طرح .

(4) ما بين القوسين ساقط من : س .

أدلة الشرع على تلك الحادثة ، ولم يكن بد من ترك الحادثة لا حكم فيها ، أو التخيير بين الحظر والإباحة . ولا يجوز ترك الحادثة لا حكم فيها مع ورود الشرع : فلم يبق إلا أن يحكم فيهما بالتخيير .

ودليل ثان وهو : أن الخبرين المتعارضين⁽¹⁾ ، يجوز أن يكون أحدهما ناسخا للآخر ، ويجوز أن يردا⁽²⁾ على وجه التخيير بين الحكمين ، ويجوز أن يكون أحدهما مختص بعين ، والآخر مختص بأخرى . فإذا عدم الطريق إلى معرفة الناسخ والمنسوخ ، وعدم الطريق إلى معرفة اختصاص كل واحد منهما بعين من الأعيان : لم يبق إلا التخيير بينهما .

واختلف القائلون بالأخذ بالمبيح : فذهب أكثرهم : إلى أن أصل الأشياء على الإباحة من جهة العقل [فإذا لم يرد شرع يوجب نقلها وجب إبقاؤها على أصلها]⁽³⁾ .

وكذلك قال من قال [يأخذ]⁽⁴⁾ بالحاضر : إن الأشياء في العقل على الحظر إلا أن يرد شرع بالإباحة ، وسنبين الكلام معهم في هذا الأصل آخر الكتاب إن شاء الله .

(1) في س : المتفاوضين : وهو تصحيف .

(2) في ق ، م : يرد . وهو تصحيف .

(3) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(4) ما بين القوسين ساقط من : س .

فصل

وأما داود⁽¹⁾ وأكثر أصحابه فقد وافقونا على أنه لا حظر في العقل ولا إباحة ، وزعم أن أصل الأشياء على الإباحة بالشرع لقوله - تعالى - : ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾⁽²⁾ فإذا تعارض الخبران رجع إلى هذه الإباحة التي قررها الشرع .

وهذا ليس بصحيح ، لأن الآية المبيحة عنده هي من جملة العمومات المبيحة لا فرق بينها وبين غيرها ، وليست هي أن تكون أصلاً بأولى من سائرها . فإذا عارضتها آية حظر ، فلا يخلو أن تكون عامة مثلها ، أو أخص منها ، أو أعم منها .

فإن كانت عامة مثلها : فقد وقع التعارض بينهما ، فيجب أن يسقطا على أصله ، وإن كانت أخص منها : وجب عندنا أن يؤخذ بالحاضرة لصحة بناء [العامة]⁽³⁾ المبيحة عليها ، (38 - ق) وإن كانت الحاضرة أعم منها وجب الأخذ بالمبيحة لصحة بناء العامة الحاضرة عليها⁽⁴⁾ .

وعند داود في هذه الوجوه كلها : تسقط الآيتان على نحو ما يفعل في سائر الآيات المتعارضة ، فلا معنى لما ذهب إليه . هذا الذي ذكره أصحابنا عن داود وهو المشهور عنه .

(1) أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصبهاني ولد بالكوفة 202 هـ وتوفي سنة 270 هـ ببغداد . ترجمته في : وفيات الأعيان : (2 / 255) والفهرست (ص / 216) ، وطبقات السبكي : (2 / 42) .

(2) البقرة 29 .

(3) ساقطة من : ق .

(4) في ق ، م : عليه .

وحكى عنه بعض من كان يميل إلى قوله⁽¹⁾ : أن مذهب داود أن الخاصين إذا تعارضا وكان أحدهما موافقا لمعنى لفظ عام وارد قبله أو بعده⁽²⁾ : سقط اللفظ الخاص ، الموافق للفظ العام ، وبني العام على الخاص المخالف له لأن اللفظ الخاص الموافق للفظ العام قد دخل في جملة العام وبطل حكمه ، فلم يبق (30 - س) إلا لفظ عام يعارض لفظا خاصا ، فيجب أن يبنى العام على الخاص .

وهذا أيضا ليس بصحيح لأن اللفظ الخاص الموافق للعام لا يجب إبطال حكمه ، بل يجب إثبات حكمه واستعمال فائدته ، وذلك أن اللفظ العام لورود مفردا لجوزنا أن يخرج التخصيص من اللفظ العام ما يقابل اللفظ الخاص ويكون ذلك تخصيصا ، فإذا ورد اللفظ الخاص الموافق لمعنى اللفظ العام : امتنع هذا التجويز ، ولا يمكن إبطال هذا اللفظ الخاص [وما يقابله من العام إلا بالنسخ ، فأما التخصيص فلا يصح فيه ، فإذا عارض اللفظ⁽³⁾ الخاص]⁽⁴⁾ لفظ خاص : كانا على ما قدمناه قبل هذا من الأخذ بأحدهما ، أو العدول عنهما إلى أدلة غيرهما ، أو التخيير⁽⁵⁾ فيهما بمنزلة ما لم يوافق العام أحدهما .

استدل في ذلك بأن قال : [إن]⁽⁶⁾ اللفظ الخاص لا بد أن يكون ناسخا فيكون ما عارضه منسوخا أو يكون مخصصا فيحكم به على العام

(1) عبارة ق ، م أقواله .

(2) في س : وبعده . وهو تصحيف .

(3) في ق ، م : فإذا عارض عارض ولا معنى لهذه الزيادة بل أن وجودها لا تستقيم معه العبارة .

(4) ما بين القوسين ساقط من : س .

(5) في ق ، م : والتخيير .

(6) ساقطة من : س .

المعارض له ، ولا يتم ذلك إلا بإبطال اللفظ الخاص الموافق للعام .

والجواب : أن ما ذكره ليس بصحيح لأن اللفظ الخاص المعارض للعام يصح أن يكون ناسخا أو مخصصا على ما قال ، ويصح أن يكون منسوخا ، لجواز أن يرد قبل اللفظ الخاص المعارض له فينسخ به ، وإذا احتمل الأمرين : وقع التعارض بينه وبين ما يجوز أن يكون ناسخا له أو منسوخا [به]⁽¹⁾ ، ولم يكن استعمال أحدهما أولى من استعمال الذي عارضه .

(1) ساقطة من : ق ، م .

باب في أحكام ما يقع من التخصيص

التخصيص يقع بأدلة العقول⁽¹⁾ ، هذا قول كافة الناس⁽²⁾ .

والدليل على ذلك : أن الشرع لا يجوز أن يرد مخالفا لما علم بالعقل فإذا⁽³⁾ ورد اللفظ عاما فيما تعلم⁽⁴⁾ صحته بالعقل ، وفيما تعلم استحالته بالعقل : علم أنه مقصور على ما علمت صحته بالعقل .

دليل ثان : وهو أنه إذا جاز الانصراف عن ظاهر الخطاب [إلى المجاز بدليل العقل : جاز تخصيص العام به إذا كان اللفظ حقيقة فيما بقي بعد التخصيص]⁽⁵⁾ ، وكان ذلك أولى .

[استدل من أنكر ذلك : بأن دليل العقل متقدم على ورود السمع ، ومحال تقدم الخصوص ، على اللفظ المخصوص .

والجواب : أن ذلك جائز ويكون مخصصا للفظ العام إذا وجد فلا نسلم ما ادعوه]⁽⁶⁾ .

(1) في س : العقل .

(2) أي المعتقد بقولهم ، فلا ينافي أن هناك شلونا منعوا من ذلك . وسيأتي للمؤلف الرد عليهم . وانظر : جمع الجوامع : (16 / 2) والإحكام للآملي (98 / 2) ، ومختصر ابن الحاجب (147 / 2) .

(3) في ق ، م : وإذا .

(4) في س : يعلم .

(5) ما بين القوسين ساقط من : س .

(6) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

مسألة - 1

يجوز تخصيص [عموم]⁽¹⁾ القرآن بخبر الواحد - وهذا قول جماعة أصحابنا : [كالقاضي أبي محمد وأبي تمام وغيرهما وجماعة]⁽²⁾ أصحاب الشافعي⁽³⁾ .

وقال بعض المتكلمين لا يجوز .

وقال عيسى بن أبان : ما خص بدليل⁽⁴⁾ جاز تخصيصه بأخبار الآحاد ، وما لم يخص بدليل لا يجوز أن يتبدأ تخصيصه [بأخبار الآحاد]⁽⁵⁾ .

والدليل على ما نقوله : (39 - ق) [إن المسلمين أجمعوا على تخصيص [آية]⁽⁶⁾ المواريث ، بقوله - ﷺ - : « لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ »⁽⁷⁾ .

وأجمعوا على تخصيص قوله - تعالى - : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ

(1) ساقطة من : س .

(2) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(3) وهو منذهب الجمهور . انظر : الإبهاج : (108 / 2) ، وجمع الجوامع : (27 / 2) ، والتبصرة : (ص / 134) ، والإحكام للأملي : (102 / 2) .

(4) أي قطعي كالعقل . انظر : جمع الجوامع : (17 / 2) وقال الكرخي : إن خص بمنفصل جاز تخصيصه ، وإلا فلا ، وتوقف القاضي أبو بكر . انظر : الإحكام (102 / 2) وجمع الجوامع : (18 / 2) وأصول السرخسي : (141 / 1) .

(5) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(6) ساقطة من : س .

(7) أخرجه البخاري : (170 / 4) سندي ، ومالك في الموطأ : (519 / 2) ومسلم : (1233 / 3) .

مِنَ النِّسَاءِ ﴿١﴾ بقوله - ﷺ - : «لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا خَالَتِهَا» (٢).

واحتج أبو بكر - رضي الله عنه - على فاطمة - رضي الله عنها - بقوله - ﷺ - : «نَحْنُ مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةً» (٣). ولم ينكر ذلك عليه . وهذا تخصيص لعموم القرآن بخبر الواحد فدل على جواز ذلك .

فإن قيل قد رد عمر حديث فاطمة بنت قيس (٤) : أن النبي لم يجعل لها نفقة ولا سكنى لما خالف قول الله - تعالى - : ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾ (٥) وقال : «لَا نَدْعُ قَوْلَ رَبِّنَا لِقَوْلِ امْرَأَةٍ» .

والجواب : أنه إنما ردّ خبرها - لأنه ظن بها سوء ضبط (٦) لما روته ، ولذلك قال : «امرأة لا ندري أصدقت ، أم كذبت» ، وكلامنا فيما يصح من الأخبار ، وروي عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال : «سمعت رسول الله - ﷺ - يقول لها : السكنى والنفقة» (٧) .

(١) النساء 3 .

(٢) أخرجه البخاري : (١/ 254) ، ومسلم : (٢/ 1029) ، ومالك في الموطأ : (٣/ 300) المنتقى واللفظ لمسلم .

(٣) بهذا اللفظ أخرجه النسائي في سننه الكبرى على ما في فتح الباري (٨/ 185) وأخرجه البخاري بلفظ لا نورث ما تركناه صدقة . انظر : فتح الباري (١٥/ 6) وانظر : تخريج أحاديث البيضاوي (٣٣/ أ) .

(٤) ابنة خالد الأكبر صحابية جليلة . انظر : ترجمتها في الاستيعاب (٤/ 373) .

(٥) الطلاق 6 ، وحديث فاطمة بنت قيس أخرجه مسلم في كتاب الطلاق باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها (٢/ 1114) . وانظر : نصب الراية : (٣/ 272) فقد أورد جميع طرقه ، وأشار إلى جميع من أخرجه .

(٦) في م : ظن . وهو تصحيف .

(٧) أخرجه مسلم : (٣/ 1119) . وانظر : نصب الراية : (٣/ 273) .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن القرآن مقطوع به ، وخبر الواحد غير مقطوع به ، فلا يجوز ترك المقطوع [به]⁽¹⁾ لغيره ، كالإجماع لا يترك بخبر الواحد .

والجواب : أن خبر الواحد وإن كان مظنوناً إلا أن وجوب العمل به مقطوع بصحته بدليل يوجب العلم ، فكان حكمه وحكم ما قطع بصحته سواء في وجوب (21 - س) العمل به .

وجواب ثان : وهو أن الكتاب مقطوع بوروده ، فأما مقتضاه من العموم فغير مقطوع به ، لجواز أن يراد به غير ما تناوله خصوص السنة ، والخاص من السنة لا يحتمل غير ما يتناوله⁽²⁾ . ويبين صحة هذا : أنه لو قطع بعموم الآية : لقطع بكذب الخبر ، وهذا لا يقوله أحد ، ويخالف ما ذكره من الإجماع إذا عارضه خبر الواحد [بأن]⁽³⁾ الإجماع لا احتمال فيما تناوله ، والخبر يحتمل أن يكون منسوخاً ، فقدمنا الإجماع عليه ، وهاهنا عموم القرآن محتمل لما يقتضيه ، وخصوص السنة غير محتمل ، فقدم خصوص السنة .

استدلوا : بأن تخصيص عموم القرآن بخصوص⁽⁴⁾ السنة ، إسقاط بعض ما يقتضيه القرآن بالسنة ، وذلك لا يجوز كنسخ القرآن بالسنة .

والجواب : أن النسخ إسقاط لموجب القرآن ، فلم يجز إلا بمثله والتخصيص بيان ما أريد بالقرآن ، فجاز بالسنة كتأويل الظاهر .

(1) ساقطة من : س .

(2) قي س : لا يجب غير ما تناوله . وهو تصحيف .

(3) في م : فإن .

(4) في م : يخصص .

مسألة - 2

يجوز تخصيص عموم السنة بالقرآن⁽¹⁾ .

ومن الناس من قال : لا يجوز ذلك .

والدليل على ما نقوله : قوله - تعالى - ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾⁽²⁾ .

ودليل ثان وهو : أن هذا لفظ خاص عارض لفظا عاما ، فوجب أن يخص به ، دليله : إذا كانا من الكتاب .

ودليل ثالث [وهو]⁽³⁾ : أن الكتاب مقطوع بطريقه ، وخبر الواحد غير مقطوع بطريقه ، ثم ثبت وتقرر أنه يجوز تخصيص الكتاب بالسنة فبأن يجوز تخصيص السنة بالكتاب أولى .

أما هم فاحتج⁽⁴⁾ من نصر قولهم : بقوله - تعالى - ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾⁽⁵⁾ .

والجواب أن هذا محمول على ما يفتقر إلى البيان ، ويجوز أن يراد به الإظهار ، يدلك على ذلك : أنه علقه على جميع [القرآن ، والذي]⁽⁶⁾

(1) وإليه ذهب جمهور العلماء : انظر : جمع الجوامع : (2/ 17) والإحكام : (2/ 101) وابن الحاجب : (2/ 149) .

(2) النحل 89 .

(3) ساقطة من : س .

(4) ما بين القوسين ساقطة من : ق . وبه ينتهي السقط الذي أوله : إن المسلمين أجمعوا . في ص : 422 .

(5) النحل 44 . وانظر : الألوسي : (14/ 214) والقرطبي (10/ 109) .

(6) بياض في : ق .

يفتقر إليه جميع القرآن هو الإظهار⁽¹⁾ .

مسألة - 3

يجوز تخصيص العموم بالقياس [الجلي والخفي]⁽²⁾ ، هذا هو المحفوظ عن [القاضي أبي محمد وأبي تمام]⁽³⁾ وأكثر أصحابنا وأصحاب الشافعي⁽⁴⁾ .

[وقال بعضهم : لا يجوز ذلك بالقياس الخفي وبه قال الجبائي]⁽⁵⁾ .

وقال بعض أصحاب أبي حنيفة : « إن خص العموم بغير القياس الخفي جاز تخصيصه به ، ولا يجوز أن يبدأ تخصيص العموم » [به]⁽⁷⁾ .

ودليلنا : أنه دليل ينافي بعض⁽⁸⁾ ما شمله العموم بصريحه فوجب

(1) أي وأما التخصيص فلا يحتاج إليه جميعه .

(2) بياض في : ق .

(3) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(4) وهو مذهب الجمهور . انظر : جمع الجوامع : (18/2) .

(5) تبع أبو الوليد الباجي في نسبة هذا القول إلى الجبائي شيخه أبا إسحاق الشيرازي ونقله ابن السبكي في جمع الجوامع ، وقد عقب على ذلك الجلال المحلى بأن الجبائي يقول بالمنع مطلقا وبه قال البيضاوي والأمدني وابن الحاجب ونقلوا التفصيل الذي ذكره الباجي عن ابن سريج . انظر : التبصرة : (ص/140) ونهاية السؤل ، والإبهاج : (2/112) والإحكام : (2/109) ، والمختصر : (2/153) .

(6) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(7) القائل بهذا عيسى بن أبان . وقال الكرخي : إن خص بمنفصل جاز ، وإلا فلا وتوقف القاضي أبو بكر . انظر : المصادر السابقة .

(8) ما بين القوسين بياض في : ق .

أن يخصّ به كاللفظ الخاص (1) .

ودليل ثان : أن العلة معنًى [النطق] (2) ، فإذا كان النطق الخاص بخص به ، فكذلك العلة التي هي (3) معناه .

دليل ثالث : أن ما [ذكرناه جمع] (4) بين دليلين ، فكان أولى من إسقاط أحدهما . كالنطق الخاص والنطق العام .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن القياس فرع للعمومات والنصوص ، لأنه لا بد للقياس من أصل ينتزع منه معناه ويرد إليه ، فلو جوزنا تخصيص العموم به : لا اعتراضنا بالفرع على أصله .

والجواب : أن هذا ينتقض بتخصيص اللفظ العام بالقياس الجلي والواضح ، وينتقض بتخصيصه بالقياس الخفي بعد أن خص بغيره ، فإن هذا المعنى موجود فيه وقد جوزتموه .

وجواب ثان : أننا إذا ابتدأنا تخصيص اللفظ العام بالقياس الخفي لم نكن معترضين به على أصله لأن العام [المخصوص] (5) ليس بأصل للقياس المخصّص ، وذلك نحو (6) تخصيصنا قوله - تعالى - : ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (7) : بقياس الأرز على البر ، [فيحرم] (8) به بعض

(1) أي من الكتاب والسنة .

(2) بياض في : ق .

(3) فيس : في .

(4) ما بين القوسين بياض في : ق .

(5) ساقطة من : س .

(6) في ق ، م : ونحو ذلك .

(7) البقرة 275 .

(8) عبارة س : فنحرم .

البيع ، لأن هذه الآية المخصوصة ليست بأصل لهذا القياس .

استدلوا : بأن القياس إنما يطلب به [علم⁽¹⁾] الحكم فيما لم يرد نطق به ، ولو نطق بحكمه : لم يحتج إلى القياس ، وما دخل تحت العموم مما يخرج القياس منطوق بحكمه ، فالقياس إذا عارضه بمثابة معارضته للنص على العين الواحدة ، فلم يجوز تخصيص العموم به .

[و⁽²⁾] الجواب : أنه يبطل بالقياس الجليّ ، ويبطل بتخصيص العموم المخصوص بالقياس الخفي .

وجواب ثان : وهو أنه ليس كل ما دخل تحت العموم منطوقاً⁽³⁾ به [كالنطق بالعين الواحدة]⁽⁴⁾ . يدل على ذلك : أنه يجوز تخصيص العموم بدليل العقل ، ولا يجوز ذلك في النطق بالعين الواحدة .

استدلوا بما روي عن النبي - ﷺ - أنه قال لمعاذ⁽⁵⁾ : « بِمَ تَحْكُمُ؟ قَالَ : بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى (32 - س) قَالَ : فَإِنْ لَمْ تَجِدْ⁽⁶⁾ ؟ قَالَ : فَيَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ قَالَ : فَإِنْ لَمْ تَجِدْ ؟ قَالَ : أَجْتَهُدُ رَأْيِي » .

فأقره على الحكم بالاجتهاد إذا لم يجد في الكتاب ، وكل ما دخل تحت العام ، فحكمه موجود في الكتاب .

(1) في ق ، م : على . وهو تصحيف .

(2) ساقطة من : ق ، م .

(3) في ق ، م : بمنطوق .

(4) ما بين القوسين بياض في : ق .

(5) أبو عبد الرحمن معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الخزجي توفي سنة 17 هـ وقيل : 18 هـ . ترجمته في : الإصابة (3 / 426) وطبقات الشيرازي : (ص / 45) .

(6) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله : (2 / 56) بمعناه وأورد له طرقاً كثيرة ، وألفاظاً مختلفة .

والجواب : أنه يجب على نفس هذا الاستدلال ألا يجوز لمعاذ أن يحكم مع وجود اللفظ العام من القرآن ، بالخبر المتواتر وهذا باطل باتفاق .

وجواب ثان وهو : أن ما يخرج القياس من اللفظ العام ليس في كتاب الله ، كما أن ما تخرجه السنة من عمومها ليس من كتاب الله .

مسألة - 4

(40 - ق) أفعال النبي - ﷺ - منها ما يقع⁽¹⁾ موقع البيان للحكم ، ومنها ما يفعله ابتداء . فما كان منها⁽²⁾ يقع موقع البيان : خص به العام ، لأن أفعاله بمثابة أقواله [وبهذا قال القاضي أبو محمد .

وحكى عن بعض الناس أنه قال : يحمل ذلك على اختصاص فعله به ، وتوجه القول إلى أمته⁽³⁾ . وهذا مثل ما روي عنه ﷺ أنه نهى عن استقبال القبلة واستدبارها لغائط أو بول . ورآه⁽⁴⁾ عبد الله بن عمر قاعدا لحاجته مستقبلا بيت المقدس [من]⁽⁵⁾ على ظهر بيت لحفصة⁽⁶⁾ ، فكان

(1) في س : تقع .

(2) في س : منه .

(3) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م . وانظر : الإحكام لابن حزم : (4 / 40) .

(4) في م : ورواه . وهو تصحيف .

(5) ساقطة من : س .

(6) أخرجه أحمد ومسلم عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال - ﷺ - : « إذا جلس أحدكم لحاجته ، فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها » . انظر : نيل الأوطار : (1 / 9) . وابن عمر هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب المتوفى سنة 73 وقيل غير ذلك . ترجمته في الوفيات : (3 / 28) وأسد الغابة : (3 / 227) والإصابة : (4 / 107) وغيرها . وأما حفصة فهي أم المؤمنين بنت عمر بن الخطاب توفيت - رحمها الله - سنة 45 هـ وقيل غير ذلك . انظر : الإصابة : (4 / 273) وبهامشها الاستيعاب : (4 / 268) .

هذا الفعل مخصصا لخبر النهي وحمل على الصحارى والقفار . [وعلى هذا دلّ نص القرآن قال الله - تعالى - : ﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَكُمْ عَنْهُ﴾⁽¹⁾ .

مسألة - 5

إذا فعل بحضرة النبي - ﷺ - فعل يخالف موجب [نص]⁽²⁾ العموم : كان ذلك مخصصا له ، لأن النبي - ﷺ - لا يقرُّ على المنكر ، فإذا فعل بحضرته ولم ينكره : علم أنه ليس بمحذور ، وأنه مخصص لعموم الحظر⁽³⁾ .

مسألة - 6

اختلف أصحابنا في قول الواحد⁽⁴⁾ من الصحابة إذا لم يعلم له مخالف :

فمنهم من ذهب إلى أنه حجة تقدم على القياس .

وقال بعضهم : ليس بحجة أصلا .

فمن قال إنه حجة : أجاز التخصيص به .

(1) هود 88 . وما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(2) في ق : بعض .

(3) أي في حق الفاعل وأما غيره : فإن ثبت قوله : حكمي على الواحد حكمي على الجماعة : رفع حكم العام عن الباقي ، فيكون نسخا إن خالف الفاعل جميع ما دل عليه العام ، ويكون تخصيصا إن خالف في فرد من أفراد العام .

هنا ويشترط للتخصيص بتقريره - ﷺ - أن يكون قادرا على الإنكار ، وأن لا يعلم اعتقاد الفاعل لذلك الفعل . انظر : الإبهاج : (2/ 116) والمختصر : (2/ 150) ، والمحصول : (817) .

(4) في م : واحد .

ومن قال ليس بحجة : لم يجز التخصيص به⁽¹⁾ .

مسألة - 7

لا يخص العموم بمذهب الراوي⁽²⁾ . مثل ما روى ابن عمر عن النبي - ﷺ - أنه قال : « الْمُتَّبَاعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا »⁽³⁾ ، وقال : « التفرق بالأبدان خاصة » فذهب الشافعي إلى أنه يخص به العموم⁽⁴⁾ .
ومنع من ذلك مالك - رحمه الله - .

والدليل على صحة قوله : أن لفظ العموم حجة لأنه من ألفاظ الرسول - ﷺ - ، والصحابي قد⁽⁵⁾ يورد التخصيص برأيه ، فلا يجوز رد ألفاظ الرسول وصاحب الشرع برأي رآه الصحابي .

فإن قيل : إذا لم يقل الصحابي هذا من رأي : وجب أن يحمل على أنه عن توقيف⁽⁶⁾ .

قيل له : وإذا لم يقل الصحابي إنه عن توقيف⁽⁷⁾ : وجب أن يحمل

(1) انظر : الإحكام : (107 / 2) .

(2) بهذا قال الشيرازي في التبصرة : (ص / 154) والآمدي في الإحكام (107 / 2) وعزاه إلى الشافعي في الجديد . وهو مذهب الجمهور . انظر : إرشاد الفحول : (ص / 142) وجمع الجوامع : (21 / 2) .

(3) أخرجه مسلم : (3 / 1163) والبخاري : (2 / 12) ومالك في الموطأ (5 / 55) واللفظ لها . وانظر : نصب الراية : (4 / 2) .

(4) وقيل إن كان الراوي صحابيا خصص ، وإلا فلا ، وقيل إن مذهب الصحابي الذي لم يروي العام يخص بخلاف مذهب راويه . انظر : جمع الجوامع : (2 / 21) والإبهاج : (2 / 120) .

(5) في س : فقد .

(6) في ق ، م : توقف . وهو تصحيف .

(7) في ق ، م : توقف . وهو تصحيف .

على أنه من رأيه ، وهذا ليس ببعيد ، لأن الصحابي : يعتقد جواز تخصيص العموم بالقياس .

مسألة - 8

إذا أجمعت الأمة على أن العام مخصوص : علم بإجماعها أنه وارد فيما عدا الذي أجمعت الأمة على إخراجها من اللفظ⁽¹⁾ ، لأنه لا يصح أن تجمع على خطأ ، فإذا أجمعت على أن ما وقع تحت العام خارج منه : وجب القطع على خروجه منه ، وجوزنا أن يكون ذلك تخصيصا ، وجوزنا أن يكون نسخا .

مسألة - 9

يجوز تخصيص العموم بعادة المخاطبين . وبه قال : ابن خويز منداد ، لأن اللفظ إذا ورد حمل على عرف التخاطب⁽²⁾ في الجهة التي ورد منها ، وسنبين ذلك بعد هذا إن شاء الله .

[وقال القاضي أبو محمد : إن كان العرف من جهة الفعل لم يقع به التخصيص مثل أن يقول : « حرمت عليكم اللحم وعاداتهم أكل لحم الضأن ، وإن كان العرف من جهة التخاطب وقع به التخصيص مثل أن يقول : حرمت عليكم ركوب الدواب فيختص بما يستعمل فيه هذا اللفظ دون ما وضع له⁽³⁾] .

(1) أي كإجماعهم على أن العبد لا يرث المخصص لآية الموارث وإجماعهم على أن العبد مثل الأمة في تصريف حد الجلد . انظر : المحصول : (814) .

(2) في س : المخاطب . وهو تصحيف .

(3) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

مسألة - 10

هذا الكلام في اللفظ العام الوارد ابتداء ، فأما الوارد على سبب فإنه على ضربين : غير مستقل بنفسه ، ومستقل بنفسه .

فأما غير المستقل بنفسه : مثل : أن يسأل النبي - ﷺ - (33 - س) عن بيع الرطب بالتمر فقال : « أَيْنُقْصُ الرُّطْبُ إِذَا جَفَّ ؟ قَالُوا نَعَمْ . قَالَ : فَلَا إِذَا » (1) فهذا يقصر على سببه ، ويعتبر به في خصوصه وعمومه .

والضرب الثاني : أن يكون الجواب مستقلاً بنفسه ، وذلك نحو أن يسأل رسول الله ﷺ عن بئر بضاعة (2) فقال : « خَلَقَ اللَّهُ الْمَاءَ طَهُورًا لَا يُنْجِسُهُ شَيْءٌ » (3) (41 - ق) . فهذا الجواب مستقل بنفسه .

واختلف أصحابنا في حمله على عمومه ، أو قصره على سببه . فروي عن مالك الأمران جميعاً (4) .

وأكثر أصحابنا العراقيين على أنه يحمل على عمومه ، كما سماعيل

(1) أخرجه ابن ماجة : (20 / 2) والشافعي في الرسالة : (ص / 332 ، 547) ومالك في الموطأ : (624 / 2) والترمذي : (348 / 2) وأحمد في مسنده وابن حبان في صحيحه ، والحاكم في المستدرک على ما في نصب الراية (4 / 41) وانظر : التلخيص الحبير : (8 / 3) وتخريج أحاديث البيضاوي (36 / أ) .

(2) هي بئر في مكة تلقى فيها الحيض ، والنتن ، وجيف الكلاب .

(3) بهذا اللفظ أخرجه الرافع الكبير على ما في التلخيص الحبير : (1 / 14) ، وقال ابن حجر : لم أجده هكذا ، وقال ابن عبد البر : أنه لا يثبت بهذه الصيغة ، ورواه ابن ماجة بلفظ « إن الماء طهور . . . » والطبراني في المعجم الأوسط ، على ما في الفتح الكبير : (3 / 250) بلفظ الماء طهور لا ينجسه شيء . انظر : نصب الراية : (1 / 94) .

(4) انظر : الإبهاج : (2 / 117) ، واللمع : (ص / 21) ، والمستصفى (2 / 21) والمحصل : (ص / 851) .

القاضي⁽¹⁾ والقاضي أبي بكر وابن خويز منداد وغيرهم ، وهو الصحيح عندي⁽²⁾ .

والدليل على ذلك : أن الأحكام متعلقة بلفظ صاحب الشرع دون السبب ، لأنه لو ابتدأ عليه السلام - من غير سؤال فقال : « الخراج بالضمان » ، « والماء طهور لا يُنجسه شيء » : لوجب تعليق الحكم به .
فإن قيل : إنما ثبت الحكم بالسؤال .

قيل هذا خطأ ، لأنه لو ثبت الحكم بالسؤال : لوجب إذا انفرد الجواب ألا يثبت به حكم ، وفي علمنا بخلاف ذلك بطلان ما ذهبتم إليه .

دليل ثان : وهو أنه لا خلاف أن الاعتبار بمقتضى الخطاب وما يخرج عليه من الصيغ والصفات والأحوال دون الأسباب . وذلك لو أن سائلا سأل⁽³⁾ فقال : أيحل الانتشار بعد الجمعة ؟ وتحل الصلوات⁽⁴⁾ الخمس ؟ ويحل التنقل⁽⁵⁾ لمن دخل المسجد ؟ والاصطياد للمحرم ؟ لقليل له : الانتشار مباح ، والصلوات الخمس واجبة ، والتنقل مندوب

(1) هو : أبو إسحاق ، إسماعيل بن إسحاق بن زيد الجهظمي الأزدي البصري . فقيه مالكي ثقة ، محقق نشأ بالبصرة ، واستوطن بغداد من أسرة آل حماد الشهيرة ، على يده انتشر مذهب مالك - رحمه الله - بالعراق ، ولد سنة 200 هـ وتوفي سنة 282 هـ . انظر : الديباج (ص / 92) ، وشجرة النور : (ص / 65) ، والمبارك : (3 / 167) .

(2) وهو مذهب الجمهور . هنا ومحل الخلاف في هذه المسألة إذا لم توجد قرينة العموم ، أو الخصوص ، وإلا عمل بمقتضاها اتفاقا . انظر : الإبهاج : (2 / 117) .

(3) عبارة س : وذلك أن سائلا لو سأل . ولا معنى لزيارة (أن) .

(4) في ق ، م : الصلاة .

(5) في ق ، م : النقل .

إليه ، والاصطياد محرم على المحرم ، ولحمل⁽¹⁾ ذلك على موجب خطابه لا على سببه⁽²⁾ .

دليل ثالث وهو : أنه لو كان مقتضى اللفظ العام الخارج على سبب خاص [يوجب]⁽³⁾ قصره عليه : لوجب أن يقصر قوله - تعالى - : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾⁽⁴⁾ على صاحب المجن ، أو⁽⁵⁾ سارق رداء صفوان⁽⁶⁾ لأنه سبب وروده .

ولو جب أن تقصر آية الظهار على سلمة بن صخر⁽⁷⁾ ، فإنه سبب ذلك الحكم .

ولو جب أن تقصر آية اللعان على هلال بن أمية⁽⁸⁾ . وغير ذلك

(1) في ق ، م : ويحمل .

(2) في ق ، م : سيئه . وهو تصحيف .

(3) ساقطة من : ق .

(4) المائدة 41 .

(5) عبارة س : وسارق .

(6) هو صفوان بن أمية بن خلف القرشي الجمحي ، كان من المؤلفة قلوبهم ثم حسن إسلامه . مات رحمه الله سنة اثنين وأربعين بمكة . انظر : اسد الغابة : (3 / 59) .

(7) اختلفت الروايات فيمن نزلت آية الظهار : ف قيل إن المظاهر أوس بن الصامت ، وقيل صخر بن سلمة ، وقيل سلمة بن صخر البياضي .

والمظاهر منها : قيل خولة بنت ثعلبة ، وقيل خولة بنت الصامت ، وقيل خولة بنت دليج . وقيل غير ذلك . والذي عليه الجمهور أن المظاهر أوس بن الصامت والمظاهر منه خولة بنت ثعلبة . انظر : القرطبي : (17 / 27) والرازي : (29 / 249) وابن العربي : (4 / 1734) والألوسي : (2 / 28) .

(8) الأنصاري الواقفي شهد مع رسول الله - ﷺ - أحنا وبدرا وتخلف عن غزوة تبوك ، ثم تاب فقبل الله توبته . ترجمته في أسد الغابة : (5 / 66) .

مما لا خلاف في حمله على عمومه⁽¹⁾ .

أما هم فاحتج من نصر قولهم في هذه المسألة : بأنه لما كان الحكم المتعلق بعين واحدة يجب قصره عليها دون ما عداها لأنه قد تكون المصلحة في اختصاص الحكم بها دون غيرها وهذا المعنى موجود في قصر العام على سببه الخاص : وجب⁽²⁾ إلحاقه به .

والجواب : أن هذا يمنع من حمل فرع مسكوت عن حكمه⁽³⁾ على أصل منصوص على حكمه ، لأن المصلحة قد تكون في اختصاص الحكم بالأصل المنصوص عليه ، فإن لم يجب [هذا]⁽⁴⁾ لم يجب ما قلتموه .

وجواب ثان : وهو أن الحكم المعلق⁽⁵⁾ بالعين الواحدة ليس له ما يعديه إليها ، ليس كذلك فيما عاد إلى مسألتنا فإن اللفظ العام يعديه إلى غير السبب .

استدلوا بأن قالوا : إذا اعتبرتم اللفظ العام دون ما خرج عليه من سبب خاص . فما أنكرتم من جواز قيام دليل على تخصيص ما خرج عليه السبب ، كما جاز تخصيص ما عداه ، وهذا متفق على فساده فوجب قصره على سببه .

والجواب : أنه إذا ورد مبتدأ فخص منه بقدر⁽⁶⁾ السؤال : لم يكن

(1) انظر : الإيهاج : (2/117) .

(2) في الأصل : فوجب .

(3) في م : عنه على أصل .

(4) ساقطة من : م .

(5) في ق : المتعلق .

(6) في س : ما قابل .

في ذلك وجه من وجوه الإحالة ، وإذا ورد على سبب خاص وخص منه ما قابل السبب خرج عن يكون جوابا وذلك لا يجوز لأنه - ﷺ - محال أن يسأل عن (42 - ق) [حكم⁽¹⁾] حادثة فيجيب عن غيرها ولا يجيب عنها .

وجواب ثان : وهو [أنه]⁽²⁾ لا خلاف بين الأمة أنه لا يجوز إخراج ما تناوله السبب من اللفظ العام بالتخصيص .

استدلوا : بأنه لو لم يجب قصر اللفظ العام⁽³⁾ على سببه لم يكن لنقل السبب فائدة .

والجواب : أن يقال لهم : لم قلتم ذلك ؟ ويطالبون بتصحيحه .

وجواب ثان : وهو أن فائدة ذلك معرفة أسباب التنزيل ، والسير (34 - س) ، والقصص ، والآباء ، وهذا كما فعل في مظاهرة سلمة ابن صخر ، وملاعنة هلال بن أمية ، وإن لم يقصر شيء من ذلك على سببه .

وجواب ثالث وهو : أنه إنما نقل السبب لئلا يخرج المجتهد - بالقياس - من اللفظ العام : ما تناوله السؤال والسبب ، وليعلم أن ذلك مراد باللفظ على كل حال ، ولو لم ينقل⁽⁴⁾ : لجاز أن يخرج ذلك المعنى الذي ورد فيه الحكم بتخصيص القياس له ، وهذا وجه صحيح لنقل السبب فبطل ما تعلقوا به من هذا الوجه .

(1) ساقطة من : ق ، م .

(2) مطموسة في : ق .

(3) في م : ما تناوله اللفظ من السبب العام

(4) في ق ، م : يتصل .

مسائل الاستثناء

قد مضى الكلام في التخصيص ، والكلام هاهنا في الاستثناء من اللفظ العام ، وهو على ضربين : استثناء يقع به التخصيص واستثناء لا يقع به التخصيص .

وحقيقة الاستثناء الذي يقع به التخصيص : كلام ذو صيغ مخصوصة ، دال على أن المذكور فيه ، لم يرد باللفظ الأول .

فصل

ومن شرط الاستثناء اتصاله بالمستثنى منه⁽¹⁾ ، هذا الذي عليه جماعة الناس .

وروي عن ابن عباس أنه كان يجيز تأخير الاستثناء عن المستثنى منه⁽²⁾ .

والدليل على [صحة]⁽³⁾ ما ذهب إليه الجمهور : أن أهل اللغة لا يستعملون الاستثناء في الكلام إلا متصلا به ، ويستقبحون تأخير عنه ولا يجعلونه مفيدا ، لأن القائل إذا قال : رأيت الناس ، ثم قال بعد حول : إلا زيدا لم يفد بذلك ، وما ليس بمفيد من الكلام مطرَحٌ .

احتج من⁽⁴⁾ ذهب إلى هذا : بما روي عن النبي ﷺ أنه قال : « والله

(1) أي عادة فلا يضر انفصاله بعباس أو سعال ، أو نحوه ، وهو من ذهب الجمهور . انظر : الإيهاج : (89/2) وإرشاد الفحول (ص/130) وجمع الجوامع : (2/10) ، والإحكام : (84/2) والمستصفى : (2/165) .

(2) نسب إلى ابن عباس في هذه المسألة ثلاثة أقوال : فقليل يصح أبدا ، وقليل إلى سنة ، وقليل إلى شهر . انظر : المصادر السابقة .

(3) ساقطة من : ق ، م .

(4) في س : لمن .

لَاغْزُونٌ قُرَيْشًا» ثم سكت ساعة ثم قال : «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» (1) .

والجواب أن النبي ﷺ قد قيل له : «وَلَا تَقُولَنَّ لِشَأْيٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ﴿٢٠﴾ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ» (2) . فإن كان النبي [أُنْسِي] (3) قول ما أمر به إثر يمينه ، فاستدرك بعد حين وأتى بما أمر به : جاز ذلك ، لقوله - تعالى - : «وَأَذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ» (4) لا على معنى حل اليمين ، [وأن يخرج من جملتها] (5) بعض ما تناولته . ويحتمل أيضا أن يكون نوى ذلك حين اليمين (6) ، ثم أظهر نيته بعد حين .

فإن قيل كيف خفي هذا عن ابن عباس ، وهو من أهل اللسان ؟
قيل عن هذا جوابان :

أحدهما : أن الرواية لا تصح عنه بهذا (7) .

الجواب الثاني : إن صحت فإنه محمول على اعتقاد الاستثناء مع اليمين ، ويخبر عن اعتقاده بعد مدة (8) هذا لمن يجوز الاستثناء بالنية .

(1) أخرجه أبو داود من حديث عكرمة ، وقال أسنده غير واحد عن عكرمة عن ابن عباس ، وأخرجه ابن عباس مسندا على ما في تخريج أحاديث البيضاوي لابن الملحق لوحة 22 ب مجموع 172 .

(2) سورة الكهف 23 ، 24 .

(3) في س : الشيء . وهو تصحيف .

(4) سورة الكهف 24

(5) في ق : جملة . وهو تصحيف .

(6) ما بين القوسين ساقط من : م .

(7) قال الشوكاني في إرشاد الفحول : ومن قال : بأن هذه المقالة لم تصح عن ابن عباس ، لعله لم يعلم بأنها ثابتة في مستدرك الحاكم ، وقال صحيح على شرط الشيخين بلفظ : «إِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ عَلَى يَمِينٍ فَلَهُ أَنْ يَسْتَنِي إِلَى سَنَةٍ» وقد روى عنه هذا غير الحاكم . . . إلى أن قال فالرواية عن ابن عباس قد صحت ، ولكن الصواب خلاف ما قاله . انظر : إرشاد الفحول : (ص/ 130) .

(8) انظر : الإبهاج : (2/ 82) وقد أخرج القرافي ابن عباس من الخلاف في هذه المسألة ، وجعل خلافه في التعليق على مشيئة الله خاصة ، كمن حلف وقال : إن شاء الله . انظر : إرشاد الفحول : (ص/ 130) والتبصرة (ص/ 167) .

مسألة - 1

إذا ثبت ذلك فالاستثناء على ثلاثة أضرب : استثناء من الجنس واستثناء بعض الجملة ، واستثناء من غير الجنس ، فالاستثناء من الجنس نحو قولك (43 - ق) رأيت الناس إلا زيدا ، وأخذت الدراهم إلا درهما .

واستثناء بعض الجملة نحو قولك : رأيت زيدا إلا يده ، ولا يقال في مثل هذا : إنه استثناء من الجنس لأن الاستثناء من الجنس هو أن يستثنى [منه]⁽¹⁾ ما أحاده الجنس ، مثل المستثنى منه .

وأما استثناء بعض الجملة فهو : إخراج⁽²⁾ بعض الجملة ، وليست أحادها مثل ما استثنى منها .

وأما الاستثناء من غير الجنس فنحو قول الشاعر :

وَبَلَدٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ⁽³⁾

فهذا ليس فيه تخصيص ، لأنه لا يخرج من الجملة بعض ما تناولته .

(1) ساقطة من : س .

(2) في ق ، س : أن تخرج .

(3) وذلك لأن اليعافير ، وهي نوع من الظباء ، والعيس وهي الإبل البيضاء ، ليست من جنس المستثنى منه ، وهو الأنيس لأنه بمعنى الإنسان . والبيت معزو للشاعر العربي " عامر بن الحارث " المعروف بجران العود ، وقد أخرجه سيبويه في الكتاب (1 / 365) وابن هشام في شذور الذهب (ص / 265) وورد في شرح الأشموني (2 / 147) ، والخزانة : (4 / 121) . وانظر : المحصول : (ص / 769) وإرشاد الفحول : (ص / 168) ، والإحكام للآمدي : (2 / 86) .

وعندي أنه يجوز⁽¹⁾ ، [وبه قال القاضي : أبو محمد]⁽²⁾ .

وقال محمد بن خويز منداد : إنه لا يجوز . وبه قالت طائفة من أصحاب الشافعي⁽³⁾ .

والدليل على ذلك قوله - تعالى - : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً ﴾⁽⁴⁾ والخطأ لا يقال فيه : للمؤمن أن يفعله ، ولا ليس له أن يفعله لأنه ليس بداخل تحت التكليف .

ودليل ثان : وهو قوله - تعالى - : ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ ﴾⁽⁵⁾ وليست التجارة من جملة الباطل .

وقال النابغة :

" وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا نَّاسِئِلَهَا عَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ " (35 س)
 " إِلَّا الْأَوَارِيُّ لَأَيًّا مَا أَبَيَّنْهَا وَالنُّؤْيُ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ " (6)
 فاستثني الأواري من أحد .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن الاستثناء مأخوذ من ثبت فلانا

(1) وبه قال : القاضي أبو بكر .

(2) مابين القوسين غير وارد في : ق ، م .

(3) من هذه الطائفة أبو بكر الصيرفي . انظر : إرشاد الفحول (ص / 128) والإحكام : (2 / 85) والمحصل : (ص / 767) والمستصفي (2 / 168) .

(4) سورة النساء 92 .

(5) سورة النساء 29 .

(6) ورد في كتاب سيبويه : (1 / 364) وفي شرح المفصل : (2 / 80) ، والخزانة : (4 / 5) والمحصل : (ص / 769) والإحكام للأملي : (2 / 87) . والأواري جمع آرى وهي محابس الخيل ، واللاى : البطء . انظر : هامش الكتاب : (1 / 364) .


عن رأيه وثبت عنان الدابة إذا حرفتها . وقيل : مأخوذ من ثبت الخبر بعد الخبر ، وهذا لا يوجد إلا فيما دخل في الكلام حتى يشبهه عن القول الأول ويشني فيه الخبر على القول الأول⁽¹⁾ .

والجواب : أن في الاستثناء من غير الجنس : معنى الصرف أيضا لأنه إذا قال : ليس في الدار رجل إلا الظباء ، فقد صرف الخبر عن الرجل إلى الظباء ، وهذا وجه صحيح من الاستثناء .

مسألة - 2

ذهب عبد الملك بن ماجشون : إلى أنه لا يجوز استثناء أكثر الجملة ، وتابعه على ذلك القاضي أبو بكر في أحد قوليه ومحمد بن خويز منداد وابن درستويه⁽²⁾ .

وقال أكثر أصحابنا : إن ذلك جائز [وبه قال القاضي أبو بكر]⁽³⁾ وهو الصحيح⁽⁴⁾ .

والدليل على ذلك قوله تعالى - : ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾⁽⁵⁾ . ثم قال : ﴿فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾  إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ⁽⁶⁾ ولا بد أن يكون في

(1) انظر : المصباح المنير : (1 / 94) .

(2) انظر : الإحكام : (2 / 88) . وابن درستويه هو : عبد الله بن جعفر المولود 285 والمتوفى سنة 347 . ترجمته في الوفيات : (3 / 44) وأنبأ الرواة : (2 / 113) .

(3) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م . وهو أحد القولين عن القاضي أبي بكر .

(4) وإليه ذهب أكثر أصحاب الشافعي ، وأكثر الفقهاء والمتكلمين . انظر : الإحكام : (2 / 88) وجمع الجوامع : (2 / 14) ، والتبصرة : (ص / 173) واللمع (ص / 22) .

(5) سورة الحجر 42 . وانظر : القرطبي : (10 / 28) .

(6) ص 82 / 38 - 83 .

أحدها استثناء الأكثر (1) من الجملة .

ومن جهة المعنى : أن الاستثناء موضوع ليخرج من الكلام ما لولاه لوجب تناوله [له] (2) ، وهذا يصح في القليل والكثير ، كال تخصيص ، وقد أنشد في ذلك أصحابنا :

أَدُوا الَّتِي نَقَصَتْ تِسْعِينَ (3) مِنْ مِائَةٍ ثُمَّ ابْعَثُوا حَكَمًا بِالْحَقِّ قَوًّا (4)
أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن أهل اللغة يستقبحون أن يقول
الإنسان : لي عندك ألف درهم إلا تسع مائة وتسعة وتسعين (5) .

والجواب : أنهم وإن كانوا يستقبحونه إلا أن الأحكام (6) (44 -
ق) تثبت به ، ونحن لا نمنع أن يكون من مستقبح الكلام ، وإنما
نختلف في ثبوت الحكم به ، لأنه لو قال [لك] (7) : لي عنده عشرة دراهم
إلا أربعة لكان من مستقبح الكلام ، ولكن لا يمنع ذلك من تعلق الحكم
به ، وكذلك إذا قال [له] (8) : إني بعثك هذه الدار إلا خمسة أسداسها
حكمتنا (9) عليه ببيع سدس . فبطل ما تعلقوا به .

(1) في ق ، م : من الأكثر .

(2) ساقطة من : س .

(3) في ق ، م : خمسين . وهو تصحيف .

(4) لم أقف فيما تحت يلي من المصادر على قائله ، وقد استشهد به الأملي في الإحكام :
(89 / 2) .

(5) في ق ، م : تسعون . وهو خطأ نحوي .

(6) عبارة س : يستقبحونه ، فالأحكام .

(7) ساقطة من : س .

(8) ساقطة من : س .

(9) في ق ، م : لحكمتنا .

مسألة - 3

الاستثناء المتصل بجمل من الكلام معطوف بعضها على بعض :
يجب رجوعه إلى جميعها عند جماعة أصحابنا⁽¹⁾ .

وقال القاضي أبو بكر : فيه بمذهبه في الوقف [وبه قال القاضي
أبو جعفر]⁽²⁾ .

وقال المتأخرون من أصحاب أبي حنيفة والمعتزلة : يرجع إلى
أقرب مذكور إليه⁽³⁾ .

ومثل ذلك ، قوله - تعالى - : ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا
هُمَّ شَهْدَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ۝﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا⁽⁴⁾ .

والدليل على ذلك أن المعطوف بعضه على بعض بمنزلة المذكور
جميعه باسم واحد ، ولا فرق عندهم بين من قال : اضرب زيدا وعمرا
وخالدا ؛ وبين من قال : اضرب هؤلاء الثلاثة . وإذا كان ذلك [كذلك]⁽⁵⁾
واتفق على أن الاستثناء المذكور عقب جملة باسم واحد راجع إلى

(1) وهو مذهب أصحاب الشافعي . انظر : المحصول : (ص / 776) والإحكام (2 / 90)
والتبصرة : (ص / 177) .

(2) ما بين القوسين غير وارد في : ق ، م .

(3) وفي المسألة أقوال أخرى : ف قيل إن سيق لغرض واحد ، وإلا رجع إلى الأخيرة ، وقيل
إن كان العطف بالواو عاد إلى الكل ، وإلا رجع إلى الأخيرة ، وقيل مشترك بين عوده
للكل ، وعوده للأخيرة . ومحل الخلاف في الجمل التي لم توجد فيها قرينة تعين رجوع
المستثنى ، وإلا عمل بمقتضاها قولاً واحداً سواء أكان راجعاً إلى الكل ، أم إلى الأولى أم
إلى الأخيرة . انظر : جمع الجوامع : (2 / 18) والإبهاج مع نهاية السؤل (2 / 97)
والإحكام : (2 / 90) والمعتمد : (1 / 264) .

(4) سورة النور 4 - 5 . انظر : القرطبي : (12 / 171) .

(5) ما بين القوسين ساقطة : ق ، م .

جميعها ، وجب أن يكون في مسألتنا مثله .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن الاستثناء كلام غير مستقل بنفسه ولو استقل وانفرد بنفسه لم يجب رده إلى شيء مما تقدم ، وإنما وجب رده إلى ما قبله ليكون مفيدا ، وفي رده لما يليه من الجمل ما يستقل [به]⁽¹⁾ بنفسه ، فلم يجب رده إلى غير ذلك من الجمل .

والجواب : أن لا نسلم أنه حمل على ما تقدم ليكون مفيدا ، وإنما حمل على ذلك لأن هذا مقتضاه في اللغة كالاسم العام .

وجواب آخر : وهو أنه لو وجب ما قلتموه : لوجب أن يكون الاستثناء بمشيئة الله غير راجع إلى جميع الجمل المتقدمة ، [لأ]⁽²⁾ ن قصره على أقربها إليه يجعله مفيدا .

وجواب آخر وهو : أن هذا يوجب أن يقال في ألفاظ العموم بأقل ما تحتمله ، لأن حملها عليه يجعلها مفيدة [وإن]⁽³⁾ لم يجب هذا لم يجب ما قلتموه .

استدلوا : بأن إطلاق (62 - س) الكلام [قبل ورود الاستثناء متيقن فإذا ورد الاستثناء تيقن تعلقه بالجملة التي تليه فلا تخرج سائر الجمل عما تيقن من إطلاقها إلا بدليل .

والجواب : أنا لا نسلم أن شيئا من الجمل التي يتعقبها الاستثناء متيقن إطلاقها وإن تيقن ذلك قبل ورود الاستثناء ، ألا ترى أن الجملة التي يتصل بها الاستثناء تيقن إطلاقها قبل ورود الاستثناء ، فلما ورد

(1) ما بين القوسين ساقطة : ق ، س .

(2) ما بين القوسين ساقطة : س .

(3) في س : فإن .

الاستثناء خرجت عن حكم الإطلاق سائر الجمل⁽¹⁾.

وجواب آخر : وهو أن هذا يبطل بالاستثناء بمشيئة الله فإننا قد اتفقنا على رجوعها إلى جميع الجمل وإن وجد هذا المعنى فيها .

(1) ما بين القوسين يوجد بدله في ق ، م : بغير استثناء من الجملة الأولى متيقن ، فلا يجوز أن يخرجها عما يقتضيه إطلاقه إلا ييقن والذي يتيقن رجوع الاستثناء إلى الجماعة التي تليه فوجب صرف الكلام إلى الذي يليه عن إطلاقه ، وبقي الباقي على حكمه .
والجواب : أنا لا نسلم أن إطلاق الجمل على الأول متيقن مع اتصال الاستثناء لآخر الجمل ، وهو عندنا بمنزلة أن يتصل بكل جملة .

فصل

ومما يتصل بالعام والخاص : المطلق والمقيد و نحن نبين حكمه :
التقييد يقع بثلاثة أشياء⁽¹⁾ : الغاية والشرط والصفة .

فالغاية نحو قوله - تعالى - : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ إلى قوله - : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾⁽²⁾ .

فقيّد القتال بإعطاء الجزية ، فلم يتناول ما بعد الغاية .

والشرط نحو قولك : من جاءك من الناس فأعطه درهما ،
قصرت⁽³⁾ هذا (45 - ق) الحكم على من جاءك من الناس ، ولولا
التقييد لتعلق بكل الناس .

والصفة نحو قولك : أعط المؤمنين القرشيين درهما ، قيّدت
الإعطاء⁽⁴⁾ بالصفة ، ولولاها : لتناول كل مؤمن . فإذا ورد لفظ مطلق
ومقيد ، فلا يخلو أن يكونا من جنس واحد أو من جنسين مختلفين .
فإن كانا من جنسين مختلفين فالمشهور من أقوال العلماء⁽⁵⁾ : أن المطلق
لا يحمل على المقيد ، وذلك أن اعتبار العدالة في الشهود لا يوجب
اعتبار الإيمان في الرقبة⁽⁶⁾ .

(1) انظر : جمع الجوامع : (2 / 30) .

(2) التوبة 29 .

(3) في س : فضرب ، وهو تصحيف .

(4) عبارة ق : العطاء .

(5) عبارة ق ، م : فلا خلاف .

(6) انظر : التبصرة : (ص / 223) .

[وقد حكى القاضي أبو محمد أن مذهب مالك في هذا : حمل المطلق على المقيد وأخذ ذلك من رواية رويت عن مالك أنه قال : عجت من رجل عظيم من أهل العراق يقول : « إن التيمم إلى الكوعين » ف قيل له : إنه حمل ذلك على آية القطع . فقال : « وأين هو من آية الوضوء » . وهذا الذي حكاه القاضي أبو محمد ، تأويل غير مسلم ، لأنه يحتمل أن يريد حملة عليه بقياس يقتضي ذلك وعلة جامعة بينهما وإنما خلافا في حمل المطلق على المقيد بمقتضى اللغة دون دليل يجمع بينهما⁽¹⁾ .

وإن كانا من جنس واحد فلا يخلو أن يكون سببهما من جنس واحد أو من جنسين مختلفين .

فأما إذا كان سببهما واحد فنحو⁽²⁾ أن يقيد كفارة القتل بالإيمان في موضع ، ويطلق في موضع آخر فهذا يحمل كل ضرب منهما على عمومته ، لأنه لا تنافي بينهما ، ولو حمل المطلق على المقيد لكان هذا من باب دليل الخطاب وسيرد الكلام عليه في موضعه ، وأنه ليس بدليل فيقع التخصيص به .

وقد اختلف كلام القاضي أبي بكر في ذلك في التقريب [وقال القاضي أبو محمد : يحمل المطلق على المقيد]⁽³⁾ .

(1) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(2) في ق ، م : فيجوز .

(3) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

فصل

فأما إذا ورد لفظ حكم مطلق ، وقد ورد من جنسه حكم مقيد إلا أنه متعلق بغير سببه ، وذلك نحو⁽¹⁾ أن يقيد الرقبة بالإيمان في القتل ، ولا يقيدها في كفارة الأيمان والظهار ، فقد اختلف الناس في ذلك .

فالذي⁽²⁾ عليه محققو أصحابنا ، كالقاضي أبي بكر والقاضي أبي محمد وغيرهما⁽³⁾ ، ومحققو أصحاب الشافعي كأبي الطيب وأبي إسحاق الشيرازي وغيرهما : أن المطلق لا يحمل على المقيد ، إلا أن يدل القياس على تقييده فيلحق بالمقيد قياسا وبه [قال القاضي أبو جعفر]⁽⁴⁾ .

وقال بعض أصحابنا ، وأصحاب الشافعي : [يجب]⁽⁵⁾ حمل المطلق على المقيد من جهة وضع اللغة ، ومعقول اللسان ، والدليل على ما نقوله أن الحكم المطلق ، غيرا لحكم المقيد ، وإطلاق المطلق⁽⁶⁾ يقتضي نفي التقييد عنه ، كما أن تقييد المقيد يقتضي نفي الإطلاق عنه ، فلو وجب تقييد المطلق ، لأن من جنسه ما هو مقيد : لوجب إطلاق المقيد لأن من جنسه ما هو مطلق . وهذا باطل بإجماع .

فإن قال قائل : حمل المطلق⁽⁷⁾ على المقيد يقتضي تخصيصه ، وتخصيص العام جائز ، وحمل المقيد : على المطلق يقتضي إبطال

(1) في ق ، م : يجوز . وهو تصحيف .

(2) في س : والذي .

(3) عبارة ق ، م : كالقاضي أبي بكر وغيره .

(4) ما بين القوسين غير وارد في : ق ، م . وانظر : ما نقله عن شيخه أبي الطيب وأبي إسحاق في : التبصرة : (ص / 227) .

(5) ساقطة من : ق ، م .

(6) في س : المقيد .

(7) في ق ، م : المطلق ز وهو تصحيف .

تقييده ، وفائدته فافترق الأمران .

فالجواب⁽¹⁾ : أن حمل المطلق على المقيد يبطل فائدة (37 - س)
العموم ، ويوجب التخصيص بغير دليل ، ونحن وإن أجزنا تخصيص
العموم فبدليل وكذلك نجبر تقييد المطلق بدليل فاستويا .

ودليل آخر : وهو أن المطلق ، والمقيد إذا وردا في حكمين
متعلقين بسببين مختلفين ، بمنزلة خبرين : أحدهما خاص والآخر عام
وردا في حكمين مختلفين ، فيجب حمل كل واحد منهما على عموميه أو
خصوصه ولا يعتبر أحدهما بالآخر .

أما هم فاحتج من نصر قولهم في ذلك : بأن موجب اللسان
يقتضي حمل المطلق على المقيد لأن أهل اللغة يكتفون بالتقييد للشيء
عن تكرار تقييده وتقييد مثله اختصارا ، وعلى هذا ورد قوله - تعالى - :
﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ
وَالْأَمْوَالِ﴾⁽²⁾ والمراد [به]⁽³⁾ : ونقص من الأموال ، ونقص من الأنفس .
وقوله - تعالى - : ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ (46 - ق) والذَّاكِرَاتِ⁽⁴⁾
تقديره : [و]⁽⁵⁾ الذَّاكِرَاتِه .

وقول الشاعر :

نَحْنُ بِمَا عَيْنُنَا وَأَنْتَ بِمَا عَيْنُكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ⁽⁶⁾

(1) في ق ، م : نوجب .

(2) سورة البقرة : 154 .

(3) ساقطة من : ق ، م .

(4) سورة الأحزاب 35 . وانظر : القرطبي : (13 / 185) .

(5) ساقطة من : م .

(6) نسبة سيويه في الكتاب : (1 / 38) لقيس بن الخطيم الأنصاري .

وتقديره : نحن بما عندنا راضون ، وأنت بما عندك راض .

والجواب : أن فيما ذكره من الآيات ، والشعر ، لو لم يقدر الحذف المقدر : لبطلت فائدة الكلام ، فلذلك حمل عليه ، ليس كذلك فيما عاد إلى مسألتنا فإن حمل المطلق على إطلاقه : يصح معه الكلام ويستقل بنفسه ، فلا معنى لتقييده إلا بدليل .

استدلوا أيضا : بأن القرآن بأسره بمنزلة كلمة واحدة ، وإذا قيد الحكم في موضع ، تقيد أمثاله في غيره ، وإن تعلق بسبب مخالف له .

والجواب : أن هذا خطأ ، لأن الباري - سبحانه - : قد أخبر أن القرآن قصص وآيات وسنن وأحكام ، ومنه حظر وإباحة وخاص وعام [وأمر]⁽¹⁾ ، ونهي ، ومقيد [ومطلق]⁽²⁾ ومجمل [ومبين]⁽³⁾ . فكيف يكون هذا بمثابة كلمة واحدة ؟ .

وجواب آخر : [وهو]⁽⁴⁾ أن هذا لو أوجب حمل المطلق على المقيد : لأوجب حمل المقيد على المطلق . [فإذا]⁽⁵⁾ لم يجب هذا لم يجب ما قلتموه .

وجواب ثالث : وهو أن هذا يوجب حمل ألفاظ العموم كلها على الخصوص ، لأنه قد خص بعضها ، وحمل ألفاظ الأمر على الندب لأن بعضها ورد على وجه الندب ، ويوجب اعتقاد جميعها ناسخا لأن منها ناسخا ، وجميعها منسوخا لأن منها منسوخا ، وهذا ظاهر البطلان .

(1) ساقطة من : جميع النسخ .

(2) ساقطة من : جميع النسخ .

(3) ساقطة من : جميع النسخ .

(4) ساقطة من : س .

(5) في ق ، م : وجواب . وهو تصحيف .

باب في بيان حكم المجلد

قد ذكرت أن الحقيقة على ضربين ، مفصل ، ومجلد ، وقد مضى الكلام في المفصل ، والكلام ها هنا في المجلد . وجملته أن المجلد ما لا يفهم المراد به من لفظه ، ويفتقر في البيان إلى غيره ، نحو قوله - تعالى - : ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾⁽¹⁾ فهذا لا يفهم المراد بالحق من نفس اللفظ ولا بد [له]⁽²⁾ من بيان يكشف عن معنى الحق وجنسه وقدره فإذا ورد : وجب اعتقاد وجوب الحق إلى أن يرد بيان المجلد فيجب امتثاله في وقته .

فصل

وقد اختلف أصحابنا في قوله - تعالى - : ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾⁽³⁾ . و﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾⁽⁴⁾ ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾⁽⁵⁾ و﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾⁽⁶⁾ .

فذهب قوم من أصحابنا إلى أنها مجملة⁽⁷⁾ لا يصح الاحتجاج بها ويحتاج إلى بيان يعلم [به]⁽⁸⁾ المراد بها⁽⁹⁾ .

(1) سورة الأنعام 142 .

(2) ساقطة من : س .

(3) سورة البقرة 43 .

(4) سورة البقرة 183 .

(5) سورة آل عمران 97 .

(6) سورة البقرة 275 وانظر : القرطبي 3 / 347 .

(7) بناء على أنها منقولة من اللغة إلى الشرع لأنها تحتاج إلى بيان المعنى الجديد الذي نقلت إليه . والقول بعدم الإجمال مبني على أنها غير منقولة .

(8) ساقطة من : س .

(9) انظر : التبصرة : (ص / 207) ، والإبهاج : (1 / 181) .

وقال ابن نصر : كلها مجملة إلا قوله - تعالى - : ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (1) . وبه قال : أبو إسحاق الشيرازي (2) .

وقال قوم منهم محمد بن خويز منداد : هي عامة فتحمل على عمومها إلا ما خصه الدليل ، وهو الصحيح عندي .

والدليل على ما نقوله : أن كل لفظ من هذه الألفاظ معلوم في اللغة وقوعه على جنس مخصوص ، [فالصلاة عبارة في اللغة عن الدعاء وهو في الشرع واقع على نوع من الدعاء مخصوص] (3) ، فإذا قال : ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (4) كان امثاله بذلك الدعاء المخصوص ، وبما ثبت من القرائن المقترنة به في الشرع (5) ، فمن ادعى على ذلك زيادة فعلية [الدليل] (6) .

وكذلك قوله - تعالى - : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ (7) . [الصيام] (8) في كلام العرب : هو الإمساك . وهو في الشرع : واقع (38 - س) على نوع منه ، (47 - ق) فيقع الامتثال فيه على ما وقع عليه اسم الصوم في عرف الشرع ، إلا ما خصه الدليل . وكذلك سائر الألفاظ ، فكان ذلك بمنزلة قوله - تعالى - : ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ (9) في باب العموم ، لكونه

(1) البقرة 275 .

(2) انظر : التبصرة : (ص / 207) .

(3) ما بين القوسين ساقط من : م . وعبارة ق : فالصلاة في اللغة عبارة الخ .

(4) سورة البقرة 43 .

(5) عبارة ق : المقترنة من الشرع .

(6) هذه اللفظة ساقطة من : س .

(7) سورة البقرة 183 .

(8) ساقطة من : س .

(9) سورة التوبة 5 .

معلوم الجنس وبهذه الخاصية يتميز من المجمل ، فإن المجمل غير معلوم الجنس وذلك مثل قوله - تعالى - : ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ (1) فإن الحق غير معلوم [الجنس] (2) .

أما هم فاحتج من نصر قولهم في هذه المسألة : بأن الصلاة عبارة عن الدعاء في أصل كلام العرب ، وهي في الشرع واقعة على أفعال : لا ينطلق عليها الدعاء ، فكان المراد بقوله - تعالى - : ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (3) غير مفهوم من اللفظ فعاد ذلك بإجماله .

والجواب : أن الصلاة هي الدعاء على ما كانت عليه في أصل اللغة ، ولكنه جرى عرف استعماله في الشرع على دعاء مخصوص ، على (4) وجه مخصوص فيجب [حمله] (5) عليه إلا ما خصه الدليل ، وليس تخصيص الشرع منه لنوع من الجنس مما يوجب إجماله .

ألا ترى أن لفظ الدابة واقع في اللغة على كل ما دبّ ودرج ، ثم جرى عرف الاستعمال لهذه اللفظة في اللغة على نوع منه ، ثم لم يعد ذلك بإجمالها .

(1) سورة الأنعام 142 .

(2) هذه اللفظة ساقطة من : س .

(3) سورة البقرة 43 .

(4) عبارة س : وعلى .

(5) ساقطة من : م .

فصل في بيان الأسماء العرفية

معنى قولنا أسماء عرفية : أن تكون اللفظة موضوعاً لجنس في أصل اللغة ، ثم يغلب عليها⁽¹⁾ عرف الاستعمال في نوع من ذلك الجنس ، نحو قولنا " دابة " فهذا اسم كان موضوعاً في الأصل لكل ما دب ودرج ، ثم غلب عليه [عرف]⁽²⁾ الاستعمال لمطلقه في البهيمة ذات الأربع .

وكذلك قولنا : " صلاة " هي في أصل اللغة موضوعاً في الدعاء ، ثم استعملت في الشرع في الدعاء بقرائن ومعان مخصوصة .

وكذلك " الصوم " هو⁽³⁾ الإمساك ، ثم استعمل في إمساك عن معنى مخصوص في وقت مخصوص .

وكذلك الحج هو : القصد في أصل اللغة ، ثم غلب عليه عرف الاستعمال بالقصد إلى موضع مخصوص ، في وقت مخصوص ، على وجه مخصوص .

وأما البيع فإنه باق على أصله ومستعمل على الوجه الذي وضع له .

وكذلك الربا إلا أنه يدخله التخصيص على حسب ما يدخل ألفاظ العموم ، ولم يستعمل في بعض ما يقع عليه في أصل اللغة دون بعض .

(1) في ق ، م : عليه . وهو تصحيف .

(2) هذه اللفظة ساقطة من : ق ، م .

(3) في ق ، م : وهو .

فصل (2)

إذا ثبت ذلك : فإن عرف الاستعمال يكون من ثلاثة أوجه : أحدها من جهة اللغة ، نحو استعمالنا " الدابة " لذوات الأربع وما أشبه ذلك .

والثاني : من جهة الشرع : نحو استعمالنا : الصلاة والصوم والحج والزكاة على حسب ما ورد به الشرع .

والثالث : من جهة الصناعة نحو استعمال أهل النظر : " متكلما " فيمن يناظر في أصول الديانات ، واستعمال أهل الدواوين " الزمام " في الكتاب الجامع لما يجمعه ، واستعمال أهل الإبل " الزمام " لخطام الناقة ، وغير ذلك مما لأهل كل صناعة عرف وعادة فيه ، فيحمل لفظ كل طائفة على عرفها وعادتها .

فصل (3)

إذا ثبت ذلك⁽¹⁾ : فإذا ورد لفظ من الألفاظ العرفية حمل على ظاهر الاستعمال (48 - ق) فيما ورد من جهته ، فإذا ورد من جهة الشرع : حمل على ظاهر الاستعمال في الشرع ، وإن ورد من جهة اللغة : حمل⁽²⁾ على ظاهر الاستعمال في اللغة ، وإن ورد من جهة صناعة : حمل على ظاهر الاستعمال عند أهل تلك الصناعة .

(1) وهو أن عرف الاستعمال يكن من ثلاثة أوجه .

(2) عبارة س : يحمل .

مسألة - 1

قوله - تعالى - : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾⁽¹⁾ ذهب قوم من أصحابنا : إلى أنه مجمل⁽²⁾ . وذهب المحققون إلى أنه عام⁽³⁾ .

والدليل على ذلك : أن السرقة معلوم جنسها ، واليد معلومة والقطع معلوم ، هذه كلها معلومة الأجناس⁽⁴⁾ ، ومتى كان الجنس معلوما ، تميز عن المجمل ، ودخل في حد العام كقوله - تعالى - : ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾⁽⁵⁾ .

احتج من ذهب إلى الإجمال (39 - س) : بأن قوله - تعالى - : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ يقتضي قطع كل سارق سرق ، وقد ورد الشرع باعتبار نصاب وحرز ، وذلك لا يفهم من ظاهر اللفظ .

والجواب : أن هذا يبطل بقوله - تعالى - : ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾⁽⁶⁾ فإنه يقتضي الاستيعاب ، ثم ورد الشرع باعتبار الذكورة⁽⁷⁾ والبلوغ وذلك لا يفهم من ظاهر اللفظ ، ولم يعد ذلك بإجماله .

فإن قالوا : فإن قوله - تعالى - : ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾⁽⁸⁾ يصح فيه

(1) سورة المائدة 38 .

(2) وإليه ذهب بعض الحنفية . انظر : جمع الجوامع : (2 / 36) وإرشاد الفحول : (ص / 149) .

(3) وهو مذهب الجمهور : انظر : جمع الجوامع : (2 / 36) والإحكام : (2 / 118) ، والإبهاج : (2 / 135) .

(4) عبارة ق ، م : من الأجناس .

(5) سورة التوبة 5 .

(6) سورة التوبة 5 .

(7) في س : الذكور .

(8) سورة التوبة 5 .

تعليق الاسم على المشترك الذي يثبت⁽¹⁾ الحكم فيه ، لأن التخصيص : ورد [في بعض الأعيان ، فيبقى ما ثبت فيه الحكم يصح تعليق الحكم به]⁽²⁾ ، وليس كذلك فيما عاد إلى مسألتنا ، فإن التخصيص ورد في صفات وشروط من حرز ونصاب ، فلا يصح تعليق الاسم على المراد باللفظ .

والجواب : أن هذا خطأ ولا فرق بين الموضعين ، لأن التخصيص بالأعيان : لا يحتاج إليه لتقييد الحكم ، [كما أن التخصيص بالصفات لا يحتاج إليه لتقييد الحكم]⁽³⁾ ، وإنما يحتاج [للتعيين]⁽⁴⁾ ، ليعلم ما لم يُرد باللفظ ، والاسم يصح تعليقه وإيقاعه على من خصت صفاته ، لأن من سرق من حرز نصابا يصح أن يقال [فيه]⁽⁵⁾ : سارق حقيقة ، كما يقال في الحربي البالغ كافر حقيقة ، ولا فرق بين الموضعين .

مسألة - 2

وقد ادعى بعض أصحاب أبي حنيفة⁽⁶⁾ الإجمال في قوله - ﷺ - : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ »⁽⁷⁾ . وقوله - عليه السلام - : « لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ

(1) في س : ثبت .

(2) ما بين القوسين غير واضح في : ق .

(3) ما بين القوسين ساقط من : س .

(4) في س : المعنيين . وهو تصحيف .

(5) في س : فيها . وهو تصحيف .

(6) نسبه في التبصرة : (ص / 213) إلى أبي عبد الله البصري ، وأما جمهور الأحناف فإنهم يقولون بعدم الإجمال . انظر : التقرير والتحجير (1 / 116) والإحكام : (2 / 117) .

(7) أخرجه البخاري في كتاب الحيل : (4 / 202) ورواه في أول العتق ، وفي أول الهجرة وفي أول النكاح ، ومسلم : في باب قول النبي عليه السلام « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » والترمذي في باب الجهاد ، وأبو داود في الطلاق ، والنسائي في الطهارة ، وابن ماجه في الزهد على ما في فتح الباري : (10 / 12) والتلخيص الحبير (1 / 54) ونصب الراية (1 / 301) وتخريج أحاديث البيضاوي لابن الملقن 22 ب .

يَبَيَّتُ الصَّيَّامَ مِنَ اللَّيْلِ»⁽¹⁾ وقوله - عليه السلام - : «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطُهُورٍ»⁽²⁾ ، وغير ذلك مما شاكلة⁽³⁾ ، وذهب إلى ذلك القاضي أبو بكر ، [والقاضي أبو جعفر]⁽⁴⁾ وبعض أصحابنا .

[وذهب أكثر أصحابنا]⁽⁵⁾ ، وأصحاب الشافعي : إلى أنها غير مجملة⁽⁶⁾ . وبه قال : أبو إسحاق الشيرازي⁽⁷⁾ ، وهو الأولى عندي .

والدليل على ذلك : أن هذا مفهوم بعرف التخاطب قبل ورود الشرع ، أنه [إذا]⁽⁸⁾ قال : " لا عمل إلا برضى زيد " لم يرد به نفي العمل بعد وقوعه ، وإنما أراد به نفي الانتفاع به ، وكونه محتسبا له .

وكذلك إذا قالوا : إنما العالم من عمل بعلمه . أرادوا به العالم الذي ينتفع بعلمه⁽⁹⁾ . هذا مفهوم من تخاطبهم وتجاوبهم قبل ورود الشرع فيجب حمله إذا ورد على عرف اللغة . هذا إذا كان اللفظ ليس له عرف في الشرع ، فإذا كان له عرف في الشرع اقتضى هذا المعنى ، واقتضى

(1) أخرجه مالك في الموطأ : (1/ 288) ، والترمذي : (2/ 117) انظر : التلخيص الحبير : (2/ 188) ، وتخریج أحاديث البيضاوي 24 ب رقم 172 الأزهر .

(2) أخرجه الدارقطني من رواية عائشة وضعفه ، وأخرجه الطبراني في الأوسط من حديث عيسى بن سيدة بلفظ « لا صلاة إلا بوضوء » على ما في تخریج أحاديث البيضاوي لابن الملكن 24 ب رقم 172 بمكتبة الأزهر . وانظر : التلخيص الحبير : (1/ 129) ، وفيض القدير : (6/ 430) . والإحكام : (2/ 117) .

(3) أي مما علق فيه النفي على صفة . انظر : التبصرة : (ص/ 213) .

(4) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(5) ما بين القوسين ساقط من : س .

(6) في ق ، م : محتملة .

(7) انظر : التبصرة : (ص/ 213) .

(8) ساقطة من : س .

(9) في ق ، م : به .

معنى آخر وهو نفي الفعل الشرعي جملة ، لأن الذي يشاهد من الفعل ليس بشرعي .

ومما يدل على ذلك أن النبي - ﷺ - إذا قال : « لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ » فلا يجوز أن يظن (49 - ق) به نفي الفعل مع مشاهدته ، وإنما يراد به نفي كونه شرعياً ، لأن الصوم إذا أطلق في الشرع : حمل على الصوم الشرعي على ما قدمناه . فإذا نفاه صاحب الشرع توجه نفيه إلى الصوم الشرعي .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن قوله - ﷺ - : « لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ »⁽¹⁾ : يحتمل أن يريد⁽²⁾ به نفي الإجزاء ، ويحتمل أن يريد به نفي الكمال ، وإذا احتمل الأمرين جميعاً دخله الإجمال⁽³⁾ ، ووجب التوقف حتى يرد البيان ، لأنه لا يجوز ادعاء العموم في المضرات ، [التي لم يظهر لها لفظ]⁽⁴⁾ .

والجواب : أن من أصحابنا من قال : يجوز ادعاء العموم في المضرات [المذكورة]⁽⁵⁾ ، وإن لم يقل به على الإطلاق ، فعلى هذا القول لا نسلم .

وجواب ثان : وهو أنه يحمل على ظاهر اللفظ وإن احتمل المعنيين كما ذكرت إلا أن نفي الإجزاء [أظهر فيه لأن ظاهر اللفظ

(1) هذه اللفظة ساقطة من : س .

(2) في ق ، م : يراد .

(3) في س : الإجماع . وهو تصحيف .

(4) ما بين القوسين ساقط من : م ، ق .

(5) ساقطة من : ق ، م .

يقتضي نفي الفعل جملة ، ونفي الإجزاء⁽¹⁾ في معناه .

وجواب ثالث : وهو أننا قد بينا أن الصوم إذا ورد من جهة صاحب الشرع وجب حمله على الصوم الشرعي ، إلا أن يدل دليل على العدول به عن الظاهر فيعدل به ، فإذا نفي الصوم حمل على نفي الصوم الشرعي ، وهذا أولى لأنه لا يحتاج إلى إضمار⁽²⁾ وحمل اللفظ على نفي الكمال يحتاج إلى إضمار⁽³⁾ ولا يثبت إلا بدليل مع استقلال اللفظ بغير ضمير .

مسألة - 3

وقد ألحق بعض أصحاب أبي حنيفة بالمجمل قوله - تعالى - : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَتُكُمْ﴾⁽⁴⁾ .

وقوله : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيَّةُ﴾⁽⁵⁾ و ما أشبه ذلك⁽⁶⁾ .

وهذا غير صحيح بل هو من جملة المفصل (40 - س) المفهوم [المراد به]⁽⁷⁾ من جهة عرف التخاطب ، وعادة أهل اللسان ، وإن كان مجازا في الأصل لتعليق التحريم بالأعيان ، والمراد به تحريم الأفعال في الأعيان ، إلا أن اللفظ إذا استعمل فيما هو مجاز فيه وكثر ذلك لحق

(1) ما بين القوسين ساقط من : س .

(2) في س : الإضمار

(3) فيق ، م : إضماره .

(4) سورة النساء 23 . وانظر : الألوسي : (4 / 249) .

(5) سورة المائدة 4 / 5 .

(6) أي من كل ما علق فيه الحكم على العين . والقائل بهذا من الحنفية : الكرخي ، وأبو عبد الله البصري . انظر : الإحكام : (2 / 115) والتبصرة (ص / 201) وكشف الأسرار : (2 / 106) والمعتمد : (1 / 333) .

(7) في س : والمراد ، ولفظ " به " ساقط من : ق ، م .

بالمفصل لأن معنى قولنا مفصل : ما يفهم المراد به من لفظه ، ولا يفتقر في بيان ذلك إلى غيره ، وقد يستعمل اللفظ في بعض ما وضع له في أصل اللغة ، فيغلب ذلك عليه ، حتى يكون المفهوم [منه .⁽¹⁾] نحو قوله - تعالى - : ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾⁽²⁾ وغير ذلك .

[فإذا ثبت ذلك فمفهوم من لغة العرب : أن التحليل والتحريم إذا علق أحدهما على عين]⁽³⁾ من الأعيان : فهم من ذلك تعلقه بالفعل المقصود فيه ، ولا ارتياب أن من قال لعبده : حرمت عليك الخبز والطعام ، فإنه يفهم منه تحريم أكله لأنه الفعل المقصود منه . ومن قال له : حرمت عليك الفرس ، فهم منه تحريم ركوبه ، ولو قال [له]⁽⁴⁾ : حرمت عليك الجارية ، فهم منه تحريم الوطاء ، وإذا فهم المراد من اللفظ : خرج من جملة المَجْمَل ، ولحق بالمفصل .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن التحريم علق في هذه الآية على العين ، والعين لا يتعلق بها الإباحة ولا التحريم ، فبطل أن يكون المراد بالتحريم ما علق عليه ، ووجب التوقف حتى يرد البيان .

والجواب : أن التحريم وإن علق على العين ، إلا أن⁽⁵⁾ المفهوم منه عند أهل اللسان : تحريم المقصود من العين ، وإذا فهم معنى الخطاب [منه]⁽⁶⁾ : بطل حكم الإجمال .

(1) ساقطة من : س .

(2) سورة النساء 43 والمائدة 6 .

(3) ما بين القوسين ساقط من : س .

(4) هذه اللفظة ساقطة من : س .

(5) عبارة س : فإن المفهوم الخ .

(6) ساقطة من : س .

باب

(50 - ق) ومما يتصل بهذا الباب : ما اختلف فيه أهل الأصول من أن من الأسماء منقولا من اللغة إلى الشريعة .

فذهب الجمهور من أهل السنة ، والمحققون [من الفقهاء] ⁽¹⁾ إلى أنه ليس في كلام العرب منقول ⁽²⁾ .

[وذهب المعتزلة والخوارج ، وطوائف من متأخري المتفقهة - ممن لا قوام له بهذا الباب - إلى أن في الأسماء] ⁽³⁾ منقولا من اللغة إلى الشرع ⁽⁴⁾ .

والدليل على ما نقوله : قوله - تعالى - : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ ⁽⁵⁾ . وقوله - تعالى - : ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ ⁽⁶⁾ وقوله - تعالى - : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ ﴾ ⁽⁷⁾ ، وغير ذلك من الآيات التي يكثر تعدادها قد أخبر فيها أن الخطاب لم يتوجه إلا بلسان العرب ، وهذا خلاف ما يدعونه من الأسماء الشرعية التي ليست بعربية .

ومما يدل على ذلك : أن النبي ﷺ لو نقل أسماء من اللغة إلى

(1) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(2) وعلى رأس هؤلاء القاضي أبو بكر الباقلاني . انظر : الإبهاج : (1 / 180) والمحصل : (ص / 216) .

(3) ما بين القوسين ساقط من : س .

(4) ممن قال بهذا الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في التبصرة : (ص / 204) فقد جاء فيها قوله : " الوضوء ، والصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج : أسماء منقولة من اللغة إلى معاني وأحكام شرعية ، إذا أطلقت - حملت على تلك الألفاظ والمعاني . انتهى .

(5) سورة الزخرف 3 .

(6) سورة الشعراء 195 .

(7) سورة إبراهيم 4 .

الشرع - وهو مما طريق إثباته العلم - لوجب أن ينقل إلينا نقلا تقوم به الحجة ، ويقطع العذر ، ولما لم ينقل ذلك من طريق تواتر ولا آحاد : بطل أن يكون وقف عليه ، وبطل ما ادّعوه من ذلك .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن الإيمان موضوع - في [أصل] (1) اللغة - للتصديق ثم قال تعالى - : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ (2) وأراد به (3) الصلاة إلى بيت المقدس [فقد سمي الصلاة إلى بيت المقدس] (4) إيمانا .

والجواب : أن هذا غلط بل أراد به إيمانهم بالله ، وقيل إن المراد به تصديقهم بالصلاة إلى بيت المقدس ، فبطل ما تعلقوا به .

واحتجوا (5) : في ذلك : بما روي عن النبي ﷺ أنه قال : « الْإِيمَانُ بَضْعٌ وَسَبْعُونَ خَصْلَةً ، أَعْلَاهَا شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَدْنَاهَا إِمَامَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ » (6) .

فقد سمي هذه الأفعال إيمانا في الشرع ، وإن كان الإيمان في اللغة : هو التصديق خاصة .

والجواب : أن المراد به أن [خصال] (7) الإيمان أو شرائع الإيمان : بضع وسبعون خصلة ، فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه ،

(1) هذه اللفظة ساقطة من : س .

(2) سورة البقرة 143 . وانظر : القرطبي : (2 / 144) .

(3) في الأصل : بها .

(4) ما بين القوسين ساقط من : س .

(5) في س : وإن احتجوا . وهو تصحيف .

(6) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان (1 / 82) باب عدد شعب الإيمان .

(7) في س : خصائل .

كقوله تعالى - : ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾⁽¹⁾ ، وأراد أهل القرية .

وجواب ثان : وهو أن هذا من أخبار الآحاد فلا يصح الاحتجاج به فيما طريقه العلم .

وجواب ثالث : وهو أن من شيوخنا من قال : إن المراد بالخبر أن الإيمان هو التصديق بأن⁽²⁾ هذه الخصال مشروعة ؛ فبطل ما تعلقوا به .

احتجوا بما ورد في القرآن من ذكر الصلاة والصوم والحج والزكاة . فقالوا : الصلاة في أصل كلام العرب الدعاء ، يدل على ذلك قول الأعشى :

وَقَابَلَهَا الرِّيحُ فِي دِنِّهَا وَصَلَّى عَلَى دِنِّهَا وَأَرْتَسَمَ⁽³⁾

بمعنى دعا ، ثم نقل في الشرع (41 - س) إلى ركوع ، وسجود واستقبال قبله .

قالوا والحج هو : القصد ، يدل على ذلك قول الشاعر :

وَأَشْهَدُ مِنْ عَوْفٍ حُلُولًا كَثِيرَةً يَحْجُونَ بَيْتَ الزَّبْرِقَانِ الْمَزْعُفَرِ⁽⁴⁾

يعني يقصدون ، ثم نقل ذلك في الشرع إلى إحرام ووقوف بعرفة وطواف وسعي .

(1) سورة يوسف 82 .

(2) في ق ، م : فإن .

(3) البيت للأعشى من قصيدة يصف فيها الخمر وقبله :

وصهباء طاف يهوديها وأبرزها وعليها ختم

أورده ابن منظور في اللسان : (14 / 464) والقرطبي : (2 / 195) والرازي في المحصول : (ص / 224) .

(4) نسبه في اللسان (2 / 226) للمخيل السعدي وقد استشهد به ابن السبكي في الإبهاج : (1 / 181) والقرطبي : (2 / 165) .

وقالوا : والصوم في كلام العرب الإمساك ، يدل على ذلك قول الشاعر :

خَيْلٌ صَيَّامٌ وَخَيْلٌ غَيْرُ صَائِمَةٍ تَحْتَ الْعَجَاجِ وَأُخْرَى تَعْلِكُ اللَّجْمَا⁽¹⁾

قالوا ثم نقل (51 - ق) في الشرع إلى ترك الأكل والجماع في النهار دون الليل .

قالوا : والزكاة في كلام العرب هو : النماء ، يدل على ذلك قولهم : فلان زكا ماله إذا نما ، ثم نقل في الشرع إلى إخراج بعض المال .

والجواب : أنه ليس في هذه الألفاظ شيء نقل عن موضوعه في اللغة إلى غيره ، وإنما غلب عليه عرف الاستعمال الشرعي في بعض ما وضع له ، وذلك أن " الصلاة " هي الدعاء ، إلا أنها استعملت في الشرع [في]⁽²⁾ دعاء مخصوص [على وجه مخصوص]⁽³⁾ ، تقترب بها شرائط مخصوصة .

فأما أن ينقل إلى غير ما وضع له في اللغة فغير مسلم ، لأن ذلك يخرج عنه أن يكون عربيا ، وأن يكون ﷺ تكلم بغير لسان قومه . وقد

(1) هذا البيت للناطقة النيباني . أورده القرطبي في تفسيره : (253 / 2) وابن السبكي في الإبهاج : (181 / 1) .

(2) في س : وفي . وهو تصحيف .

(3) ما بين القوسين ساقط من : س .

قال - تعالى - : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾ (1) .

وأما " الحج " فهو القصد عل ما كان عليه في أصل اللغة ، إلا أنه استعمل في الشرع : في القصد إلى موضع مخصوص ، تقترب به شروط مخصوصة .

وكذلك " الصوم " وهو الإمساك إلا أنه ورد الشرع بالإمساك عن معاني مخصوصة ، في وقت مخصوص .

وإما إخراج المال ، فإنه يسمى زكاة لمعنيين : أحدهما أن إخراج المال على هذا الوجه يؤدي إلى نمائه وزيادته ، فسمي ذلك زكاة لأنه يؤدي إلى الزكاة ، وهذا معروف في كلام العرب ، أن يسمى الشيء تجوزاً باسم ما يؤدي إليه ، أو يجاوره ، أو يتعلق به ، كما سموا العصير خمراً إذا قصد به الخمر ، وسموا الشجاع موتاً ، لأنه به يكون الموت .

قال الشاعر :

يَأْيَهَا الرَّكِيبُ الْمُزْجِي مَطِيَّتُهُ سَائِلُ بَنِي أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ
وَقُلْ لَهُمْ بَادِرُوا (2) بِالْعُذْرِ وَالتَّمَسُّوا وَجْهًا يُنْجِيكُمْ إِنِّي أَنَا (3) الْمَوْتُ (4)

وقد قيل : إنه يسمى بذلك ، لأن الذي يخرج زكاة المال ونماؤه ، فيقال : فلان يخرج زكاة ماله أي نماءه ، فعلى هذا يكون اللفظ حقيقة ، وليس كذلك ما يدعونه من نقل الألفاظ إلى غير ما وضعت له من تسميتهم الصلاة والصوم إيماناً فإن ذلك ليس من أنواع الإيمان ، فينطلق

(1) سورة إبراهيم 4 . وانظر : القرطبي : (9/340) .

(2) في ق : يأخلوا .

(3) في ق : أنى لنا .

(4) البتان لروشد بن كثير الطائي وقد أورد الأول منهما ابن يعيش في المفصل (5/95) وأوردهما القرطبي في تفسيره : (2/239) .

عليه اسم الإيمان حقيقة .

مسألة

عندنا أن جميع ما في القرآن عربي ، وليس فيه من سائر اللغات شيء⁽¹⁾ .

وذهب بعض من يتعاطى الأدب : إلى أن في القرآن ما ليس في لغة العرب⁽²⁾ ، " كمشكاة "⁽³⁾ ، و " سندس "⁽⁴⁾ [وإستبرق]⁽⁵⁾ وما أشبه ذلك .

والدليل على ما نقوله : قوله - تعالى - : ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا﴾⁽⁶⁾ . وما قالوه يخرج⁽⁷⁾ عن أن يكون عربيا .

والدليل على ذلك قوله - تعالى - : ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَجَمِيًّا

(1) وهو قول الشافعي ، وابن جرير الطبري ، والقاضي أبي بكر وأبي إسحاق الشيرازي ، وابن السبكي انظر : الرسالة : (ص 4 فقرة 127) و (ص / 41 فقرة 132) وتفسير الطبري : (1 / 11) وجمع الجوامع (1 / 326) والتبصرة (ص / 187) .

(2) وبهذا قال ابن الحاجب في المختصر : (1 / 170) والغزالي في المستصفى : (1 / 68) ومحل الخلاف بين الفريقين في غير الأعلام والتراكيب ، أما الأعلام فواقعة اتفاقا ، وأما التراكيب فغير واقعة اتفاقا انظر : تفسير القرطبي : (1 / 68) .

(3) الكوة في الحائض غير النافذة . انظر : القرطبي : (12 / 257) .

(4) السندس مارق من الديباج ، والإستبرق ما غلظ منه . انظر : التفسير الكبير للإمام الرازي . (30 / 53) .

(5) ساقطة من : س .

(6) سورة الشورى 5 .

(7) في س : يخرجوه .

لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَاتُهُ ۖ ءَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ ﴿١﴾ أَي هَلَّا كَانَ بِلِسَانٍ واحد ، وبلغة واحدة ؟ وهذا أبين في الدلالة على ما ذكرناه .

والدليل على ذلك [أيضا] (2) قوله - تعالى - : ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يِقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ (3) . ولو كان فيه أعجمي : لتسرع القائلون بهذا ، أو بعضهم أن يقولوا : وفيه أعجمي بلغة سلمان (4) وغيره .

أما هم فاحتج من نصر قولهم بأن قالوا : وجدنا في كتاب الله - تعالى - ألفاظا غير معروفة البناء ولا الاشتقاق فثبت أنها غير [عربية] (5) .

والجواب : أن هذا غير صحيح ، لأنه يصح (52 - ق) أن تكون هذه الكلمة منفردة (42 - س) بنائها ، فإن في ألفاظ العرب ألفاظا كثيرة لم يأت على بنائها غيرها ، وقد أجمعوا على أنها عربية ، وكذلك من (6) أهل اللغة من ينكر الاشتقاق جملة ، فلا يصح احتجاجكم به إذ (7) لا سبيل إلى إثبات شيء من ذلك .

(1) سورة فصلت 42 .

(2) ساقطة من : س .

(3) سورة النحل 103 .

(4) هو أبو عبد الله سلمان الفارسي ، أصله من بلاد فارس من قرية يقال لها " جي " كان رقيقا فاشتراه رسول الله - ﷺ - من قوم من اليهود وأعتقه . توفي رحمه الله سنة 35 هـ وقيل غير ذلك . انظر : الاستيعاب : (2 / 634) .

(5) بياض في : س .

(6) في س : فمن .

(7) في ق ، م : أو . وهو تصحيف .

وجواب⁽¹⁾ ثان : وهو إن ما أنكرتم أن يكون وزن " إستبرق " " اِسْتَفْعَلَ " وسمي به الحرير الأبيض ، كما سمي الرجل يزيد ويشكر والحمى : " أَفْكَلٌ " .

احتجوا بأن النبي ﷺ لما كان مبعوثا إلى العرب والعجم : وجب أن يكون في ألفاظه ، وألفاظ القرآن الذي أتى به : من لغة العرب ، والعجم .

والجواب : أن هذا يوجب أن يكون في القرآن من جميع اللغات من الزنجية ، والبربرية ، والتركية ، والنبطية⁽²⁾ وهذه جهالة ممن صار إليها ، لأنه لا ينكر المخالف من ألفاظ القرآن بقدر عشر اللغات ، وإنما ينكر منه ، ألفاظا يسيرة ، فلا يصح⁽³⁾ ما تعلق به .

احتجوا بأن " إستبرق " معروف في لغة الفرس ، و " مشكاة " في لغة الحبش ، وهذا دليل على ما قلناه .

والجواب : أن اللفظة الفارسية : " إستبره " بالهاء لا بالقاف فلا نسلم ، ولو ورد في سائر اللغات [إستبرق]⁽⁴⁾ ، لم يمتنع لذلك أن يكون من العربية ، لأنه يجوز أن يكون وفاقا بين العرب ، والعجم ، كلفظ سخت⁽⁵⁾ ومرمر وغير ذلك ، فثبت ما قلناه .

(1) في ق ، م : جواب .

(2) انظر : التبصرة : (ص / 197) .

(3) عبارة م : فبطل .

(4) ساقطة من : س .

(5) في ق ، م : شخت . ولم أعرف لها معنى .

فصل

اختلف الناس في إثبات اللغة⁽¹⁾ من جهة القياس⁽²⁾ ، فالذي عليه محققو أصحابنا كأبي بكر وغيره : أن ذلك لا يجوز ، [وبه قال أبو جعفر السمناني]⁽³⁾ ، وعليه جمهور أصحاب الشافعي⁽⁴⁾ .

وقال أبو تمام⁽⁵⁾ وابن القصار : يجوز إثبات اللغة بالقياس⁽⁶⁾ .

والدليل على ما نقوله : أن اللغة العربية هي : ما نطقت به العرب ، واستعملته في موضعه ، فما استعملناه في غير ما استعملته فليس بعربي ، وإن كان مقيسا عليه ، لأنه مستعمل على غير ما استعملته العرب .

ودليل آخر وهو : أننا متى رأينا العرب قد استعملت " أدْهَمَ " في جسم أسود لأجل السواد⁽⁷⁾ الموجود به ، لم يخل : أن توقفنا العرب على أن هذا الاسم مقصور على هذه العين دون غيرها ، أو على جميع

(1) عبارة س : اللغات .

(2) الخلاف بين العلماء في الأسماء الموضوعة للمعاني المخصوصة ، الدائرة مع الصفات الموجودة فيها وجودا أو عدما كلفظ الخمر ، فإنه اسم للمسكر المعتصر من العنب ، وهذا الاسم دائر مع الإسكار وجودا وعدما ، فهل يقاس عليه التبيذ لمشاركته له في وصف الإسكار ، فيسمى خمرا ؟ أم لا ؟ . وأما أسماء الأعلام وأسماء الفاعلين ، والمفعولين ، وأسماء الصفات فإنه لا يجري القياس فيها اتفاقا . وانظر : الإبهاج : (3 / 24) فقد نقل عن القاضي أبي بكر القول : بجريان القياس في اللغة .

(3) ما بين القوسين غير وارد في : ق ، م .

(4) انظر : الإبهاج : (3 / 24) ، والمتحول : (ص / 72) .

(5) في م : ابن التمام . وهو تصحيف .

(6) وبه قال ابن أبي هريرة والشيرازي في التبصرة ، واللمع ، وابن سريج . انظر : التبصرة :

(ص / 472) واللمع : (ص 6 ، 55) والإحكام (1 / 53) ، والمستصفي : (1 / 331) ،

وفواتح الرحموت (1 / 185) .

(7) في س : المراد . وهو تصحيف .

جنسها دون سائر الأجناس ، أو على كل شيء وجد به السواد ، أو يعدم التوقيف على شيء جملة .

فإن وجد التوقيف على قصر الاسم على تلك العين ، فلا خلاف بأنه لا يجوز أن يتعدى به إلى غيرها ، وإن وجد التوقيف على قصر الاسم على جنس تلك العين⁽¹⁾ : لم يجز أن يتعدى الجنس ، ولا أن يقتصر على بعضه .

وإن وجد التوقيف على إجراء ذلك الاسم على كل شيء وجد به السواد : علم إثبات ذلك بالنص ، لا بالقياس .

وإن⁽²⁾ عدم التوقيف على قصر [التسمية]⁽³⁾ جملة : علم جريان [ذلك]⁽⁴⁾ الاسم على تلك العين خاصة ، [و]⁽⁵⁾ وجب التوقف في غيرها .

فإن قال قائل : عدم التوقيف على قصر التسمية على العين يقوم مقام إطلاق الاسم على [كل]⁽⁶⁾ من وجد به [السواد] .

قيل له : بل عدم التوقيف على إطلاق الاسم على كل من وجد به⁽⁷⁾ السواد يقوم مقام التوقيف على القصر ، وهذا أولى ، لأن الله أعلمنا : بأن اللغة ما نظقت به العرب ، دون ما لم تنطق به ولم تصرح

(1) عبارة س : على قصر التسمية على جنس العين .

(2) في س : فإن .

(3) ما بين القوسين ساقط من : س .

(4) هذه اللفظة ساقطة من : م .

(5) ساقطة من جميع النسخ والصواب إثباتها .

(6) ساقطة من : س .

(7) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

بجريان الاسم عليه ، لأنه يجوز أن يجري ذلك الاسم على السواد في تلك العين لمعنى فيها ، لا لمجرد وجود السواد بها (53 - ق) .

وجواب آخر : وهو أنه لو جاز جريان الاسم على [غير]⁽¹⁾ تلك العين مع عدم التوقيف على ذلك : لجاز أيضا إطلاق التسمية على من لم يوجد به السواد مع عدم إطلاقهم لذلك .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن وضع اللغة : وضع حكمي⁽²⁾ صحيح ، والأسماء إذا⁽³⁾ وضعت لإفادة المعاني فيجب أن تقتضيها حيث وجدت ، و إلا بطلت فائدة المواضعة ومعنى الدليل .

والجواب : أن هذا بأن يكون⁽⁴⁾ حجة عليكم أولى من أن يكون حجة لكم ، لأن وضع التسمية إن أفاد إجراء الاسم حيث وجدت الصفة أغنى ذلك عن القياس لثبوت التسمية بالمواضعة .

وجواب ثان : وهو أنه يجوز أن يكون الاسم مقصورا على إفادة تلك الصفة في ذلك العين وذلك الجنس ، فلا يجوز أن يتعدى بالتسمية إلى غير الجنس إلا بتوقيف .

احتجوا : بأن العرب أجرت⁽⁵⁾ الأسماء على مسميات قد عدت وانقضت ، ونحن نجري اليوم التسمية⁽⁶⁾ على أمثالها قياسا على لغتها فنسمي الرجل الذي نشاهده اليوم : رجلا قياسا على ما أسمته العرب في

(1) هذه اللفظة ساقطة من : م .

(2) في س : حكم .

(3) في س : فغنما .

(4) عبارة م : أن هذا يكون . وعبرة ق : أن هذا أن يكون . والصواب ما أثبتناه .

(5) في س : أخذت . وهو تصحيف .

(6) في ق ، م : التسميات .

وقتها رجلا وكذلك سائر المسميات .

والجواب : أن هذا غير صحيح ، بل هذا كله غير مقيس - لأن العرب أجرت⁽¹⁾ اسم الرجل على من حصلت له هذه البنية المخصوصة في سائر الأعمار والأعصار والبلدان ، ولم تخص بذلك زمنا ولا وطنا ولذلك ما توجه به الخطاب من النبي - ﷺ - إلى أمته في عصره ، ونحن نجريه اليوم على أهل عصرنا : على معنى النص ، لا على معنى القياس .

احتجوا : بأننا قد نستعمل اللفظ في غير ما وضع له على سبيل المجاز ، والاتساع ، ونسمي ذلك عريبا ، ولغويا ، فبأن يجري الاسم على من وجد به المعنى الذي لأجله كانت التسمية عند العرب ويكون ذلك عريبا : أولى وأحرى .

والجواب : أن هذا بأن يكون حجة لنا ، أولى وأحرى ، لأنه لو صحّ القياس في اللغة : لوجب إذا سمينا [الرجل الشجاع : أسدا لموضع الجرأة ، أن يكون ذلك حقيقة فيه ، لوجود معنى التسمية]⁽²⁾ ، ولما أجمعنا على أن ذلك ليس بحقيقة : علمنا انتفاء القياس في اللغة ، وأن إجراء⁽³⁾ الاسم حيث وجدت المعاني - إذا [عدمنا]⁽⁴⁾ التوقيف على أن هذه التسمية موضوعة لكل من وجدت فيه هذه الصفة - ليس من لغة العرب .

(1) في س : أخذت . وهو تصحيف .

(2) ما بين القوسين ساقط من : س .

(3) في س : جرى .

(4) في جميع النسخ التي تحت يدي : علمنا . والصواب ما أثبتناه لموافقة لأول كلامه .
انظر : ص 193 .

وجواب ثان وهو : أن المجاز إنما هو من باب التشبيه [قد]⁽¹⁾ اختصر فيه [حرف]⁽²⁾ التشبيه ، والعرب قد استعملت ذلك في لغتها وكثر ذلك في كلامها ، كالحذف ، والزيادة ، والتأكيد ، فأدرنا مثل ذلك في القياس ، حتى نسلم .

احتجوا : بأن القياس يجوز في الشرع ، فبأن يجوز في اللغة أولى وأحرى .

والجواب : أن القياس إنما جاز في الشريعة لأن صاحب الشرع أطلق ذلك ولولم يطلقه لم يجز القياس في الشرع ، ولم يكن ما ثبت بالقياس شرعياً ، وليس كذلك فيما عاد إلى مسألتنا ، فإن العرب لم تطلق القياس في اللغة ، ولو أطلقت⁽³⁾ : لم يصح أيضاً لأن اللغة العربية إنما كانت عربية لاختصاصها بالعرب ، واستعمالها لها لا لأذنها في النطق⁽⁴⁾ بها . ألا ترى أنها لو أذنت في النطق بكلام العجم والفرس : لم يصر بذلك عربياً ، فثبت ما قلناه (45 - ق) .

(1) ساقطة من : ق ، م .

(2) ساقطة من : س .

(3) في س : أطلقت .

(4) في س : بالنطق .

باب

في أحكام البيان

الذي يحتاج من أنواع الكلام إلى بيان هو المجمال ، لأنه لا يفهم المراد من لفظه ، فيفتقر إلى البيان ، ليعلم به المراد وذلك نحو قوله - تعالى - : ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا﴾ (1) . فالسلطان هاهنا : القتل ، ويجوز أن يكون أخذ الدية ، وغير ذلك فيحتاج إلى بيان يعلم به ما نيّة السلطان (2) .

فصل

وأما (3) فعل الرسول - ﷺ - فلا يحتاج إلى بيان في صحة الامتثال . وقال القاضي أبو بكر [والقاضي أبو جعفر] (4) : يحتاج إلى بيان ، وهذا مبني على أن أفعاله على الوجوب ، فإذا حملت على ذلك بتعريفها من القرائن : كانت بمنزلة أوامره التي لا تفتقر إلى بيان في وجوب امتثالها .

هذا فيما كان مبتدأ . وأما إذا ورد لفظ (5) نحو قوله - ﷺ - : «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا

(1) سورة الإسراء 33 .

(2) قال ابن عباس : السلطان الحجة ، و قال مالك : السلطان أمر الله في أرضه . وقال الضحاك والشافعي وأشهب : السلطان إن شاء عفا ، وإن شاء قتل ، وإن شاء أخذ الدية . وقيل غير ذلك انظر تفسير ابن العربي : (3/ 196) .

(3) في س : فأما .

(4) ما بين القوسين غير وارد في : ق ، م .

(5) عبارة ق ، م : وأما ما ورد له لفظ .

مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ إِلَّا بَحَقَّهَا» ، ثم قتل القاتل ، والزاني المحصن⁽¹⁾ :
كَانَ ذَلِكَ بَيَانًا لِلْحَقِّ الْمَجْمَلِ [في الخبر] .

وكذلك قوله - تعالى - : ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾⁽²⁾ ثم
أخرج زكاة الزرع ، كان ذلك بَيَانًا لِلْحَقِّ الْمَجْمَلِ⁽³⁾ في الآية ، ولا
يحتاج في كونه بَيَانًا له إلى دليل ، لأن الظاهر إذا أخرجه باسم الحق
وكان يصلح بَيَانًا للمجمل ، أنه بَيَانًا لِلْحَقِّ الْمَجْمَلِ ، فيجب أن يكون
حكم البيان حكم المبين في الوجوب وغيره .

مسألة - 1

والبيان يقع بالقول تارة ، ويقع بالفعل والإشارة والرمز والكتابة
وشاهد الحال وإقرار صاحب الشرع على الفعل .

وذهب قوم : [إلى]⁽⁴⁾ أنه لا يجوز أن يقع البيان للمجمل بالفعل ،
لأن من حق (44 - س) البيان أن لا يتأخر ، والفعل يقع متصلا
ومنفصلا من الخطاب⁽⁵⁾ .

وهذا غلط ، لأن تأخير البيان يجوز عن وقت الخطاب على ما نبينه
من بعد إن شاء الله .

وأیضا فإنه لا يمتنع أن يكون من الأفعال ما يتعقب التلاوة ويظهر
معه ما يعلم به قصده إلى بيان المراد ، فلا يكون متأخرا .

(1) في ق : والمحصن . وهو تصحيف .

(2) الأنعام 142 .

(3) ما بين القوسين ساقط من : س .

(4) ساقطة من : ق ، م .

(5) هذا القول منقول عن أبي إسحاق الإسفراييني وأبي الحين الكرخي . انظر التبصرة :
(267) والإحكام للآمدي : (24 / 3) .

مسألة - 2

لا خلاف بين الأمة أنه لم يرد في الشرع تأخير البيان عن وقت الحاجة إلى تنفيذ الفعل⁽¹⁾ . واختلف في تأخير البيان عن وقت الخطاب :

فذهب أكثر أصحابنا : إلى جواز ذلك كالقاضي أبي بكر وأبي تمام وابن نصر وابن خويزمنداد ، ورواه القاضي ابن بكير⁽²⁾ عن مالك ، [وبه قال القاضي أبو جعفر]⁽³⁾ ، وإليه ذهب المحققون من أصحاب الشافعي كابن سريج⁽⁴⁾ وأبي سعيد الاصطخري⁽⁵⁾ وأبي علي بن أبي هريرة⁽⁶⁾ وأبي علي الطبري⁽⁷⁾ ، والقفال وشيخنا القاضي أبي الطيب ،

(1) أي أنه لم يقع . انظر الإيهاج : (2 / 139) وأصول السرخسي : (2 / 30) والمنتقى : (1 / 7) ، والإحكام : (3 / 28) والمنتقى لابن الحاجب (ص / 103) .

(2) هو القاضي أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الله بن بكير التيمي ، البغدادى المالكي ، من تلاميذ القاضي إسماعيل . توفي سنة 305 هـ . ترجمته في الديباج : (ص / 243) ، وشجرة النور : (ص / 78) .

(3) ما بين القوسين غير وارد في : ق ، م .

(4) أبو العباس أحمد بن سريج ، فقيه شافعي توفي سنة 306 هـ ترجمته في تاريخ بغداد : (4 / 287) ، ووفيات : (1 / 49) ، وطبقات الشيرازي : (ص / 108) .

(5) هو القاضي الحسن بن أحمد بن يزيد الاصطخري نسبة إلى قرية اصطخر في بلاد فارس ، ولد سنة 244 وتوفي سنة 328 هـ ترجمته في الفهرست : (ص / 213) ، وطبقات الشيرازي : (ص / 111) وشنرات الذهب : (2 / 312) ، وتاريخ بغداد (7 / 268) ، والوفيات : (2 / 74) .

(6) القاضي الحسن بن الحسين بن أبي هريرة المتوفي سنة 345 هـ . ترجمته في : طبقات الشيرازي : (ص / 111) ووفيات الأعيان (2 / 75) وطبقات ابن السبكي : (2 / 169) .

(7) الحسن ، وقيل الحسين بن القاسم الطبري نسبة إلى " طبرستان " وهي ولاية في بلاد العجم ، توفي على الأرجح سنة 350 هـ ترجمته في طبقات الشيرازي : (ص / 115) وطبقات ابن السبكي : (2 / 217) والوفيات : (2 / 76) .

وابن إسحاق (1) .

وقالت المعتزلة : لا يجوز تأخير البيان عن وقت الخطاب ، وذهب إليه من أصحابنا أبو بكر الأبهري ، وبه قال : كثير من أصحاب أبي حنيفة (2) ، وأبو إسحاق المروزي (3) ، وأبو بكر الصيرفي من أصحاب الشافعي .

والدليل على ذلك : قوله - تعالى - : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ (4) . وثم للتراخي .

ودليل ثان : وهو أن البيان إنما يحتاج إليه المكلف : لإيقاع الفعل على وجه ما أمر به ، كما يحتاج إلى القدرة والآلة في إيقاعه لكونه مكلفا به ، فلو لم يؤمر به : لم يحتاج إلى البيان ، ولا إلى القدرة والآلة ، ولذلك لا يحتاج إليها من ليس بمكلف ، وإذا كان ذلك كذلك ، وجاز (5) (55 - ق) تأخير القدرة والآلة عن وقت الخطاب إلى وقت التلبس بالفعل - لأن ذلك لا يخل بأداء الفعل - جاز ذلك أيضا في البيان .

(1) انظر التبصرة : (ص / 217) .

(2) وأما جمهورهم فإنهم يقولون بجواز تأخير البيان . انظر أصول السرخسي (2 / 139) وفي المسألة أقوال أخرى فارجع إليها في التبصرة : (ص / 217) والإبهاج : (2 / 139) وجمع الجوامع : (2 / 69) .

(3) إبراهيم بن أحمد المروزي . قال صاحب اللباب : هذه النسبة إلى مرواشاهاجان بخرسان ، خرج إلى مصر وبها توفي سنة 340 هـ ترجمته في طبقات الشيرازي : (ص / 112) ، والفهرست : (ص / 212) والوفيات (1 / 26) ، وانظر اللباب : (3 / 199) .

(4) سورة القيامة 18 - 19 .

(5) في س : وكان .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن خطاب العربي بالمجمل الذي لا يفهم معناه ، بمنزلة خطاب الفارسي بالعربية أو العربي بالفارسية ، وقد أجمعنا على استحالة ذلك ، فكذلك في ما عاد إلى مسألتنا .

والجواب : أنا لا نسلم ، فإنه يجوز عندنا أن يخاطب العربي بسائر اللغات إذا أشعر بأن المخاطب له بذلك عليم حكيم ، وأن له في الخطاب مرادا وأنه سيبين مراده ، وعلى هذا كان - ﷺ - يخاطب من ليس من أهل العربية ويترجم له . فبطل ما تعلقوا به .

وجواب آخر : أن العربي إذا خوطب بالأعجمية ، لم يفهم شيئا منها ، والعربي إذا خوطب بقوله : ﴿وَأَتَوْا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ (1) : اعتقد وجوب الحق ، وإن لم يكن يدري قدره .

وجواب ثالث : وهو أنه لا فائدة في خطاب العربي بالفارسية ، ثم نبين له ذلك بالعربية في الحين ، لأن مخاطبته ابتداء بالعربية تغني (2) عنه ، وقد جوزتم مثل هذا في البيان ، فدل ذلك على افتراقهما .

فإن قالوا : فإذا جوزتم ذلك ، فجوزوا خطاب الميت والمعدوم . فالجواب : أنا نجوز خطابهم بشرط إفهامهم إذا صاروا إلى حد من يصح إفهامه ، كما نجوز ورود المجمل بشرط أن يرد بعده بيانه فأما استدامة تعريه من البيان فلا يجوز ذلك .

وقد فرّق بعض أصحابنا بين : خطاب العربي بالفارسية ، وبين خطاب الميت ، وهو (3) أن العربي يعلم : أن مخاطبه يقصده بالخطاب وأن له غرضا صحيحا ينتظر بيانه ، وهذا متعذر في الميت ، والمعدوم .

(1) سورة الأنعام 6 / 141 .

(2) في س : يغني .

(3) في س : فإن .

استدلوا بأنه لو جاز تأخير البيان : لم يأمن الرسول من احترام
المنية قبل بيانه للأمة وفيه تضييع البيان ، وهو ⁽¹⁾ غير جائز .

والجواب : أن هذا غير صحيح ، لأن النبي - ﷺ - إذا أخر البيان
عن وقت الخطاب : فإنما يؤخره بعد أن يؤمر بتأخيره إلى وقت
الحاجة ، فإن احترم قبل ذلك لم يلزمه بيانه ولم يلزم الأمة إنفاذه من
جهة السمع ، وإنما يحمل حينئذ على أصول الشرع بالقياس .

استدلوا : بأنه لو جاز تأخير البيان عن وقت الخطاب : لجاز
للنبي - ﷺ - تأخير البلاغ عن الله - تعالى - فيما أرسل به وذلك محال
لأنه قد قيل له : ﴿بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ ⁽²⁾ .

والجواب : أن هذا غير صحيح لأن تأخير البلاغ جائز في صفته إذا
أمر بذلك ، أو خير فيه ، فبطل ما تعلقوا به .

إذا ثبت ذلك فإنه يجوز تأخير البيان في بعض المرات وتقديم بعضه ،
وذلك نحو أن يقول : ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ ⁽³⁾ ثم يبين جنس
الحق ، ولا يبين قدره إلى وقت الحاجة إلى إخراجها وامثال الأمر فيه .

مسألة - 3

يجوز بيان مجمل [أي] ⁽⁴⁾ القرآن ، والمتواتر من سنن
الرسول - ﷺ - : بأخبار الآحاد ، سواء كان ذلك فيما تعم به البلوى ، أو
فيما لا تعم به البلوى .

(1) في س : وهنا .

(2) سورة المائدة 67 .

(3) سورة الأنعام 142 .

(4) ساقطة من : س .

وقال أهل العراق : إن ما كان من ذلك تعم به البلوى فلا يجوز أن يبين مجمله بأخبار الآحاد ، وما لا تعم [به] ⁽¹⁾ البلوى وإنما يخص الأئمة والحكام والفقهاء (56 - ق) فإنه [يجوز بيانه بأخبار] ⁽²⁾ الآحاد .

والدليل على صحة ما نقوله : أن ما تضمنه المجمع من أحكام الشرع ، [أمر تختلف فيه فرائض] ⁽³⁾ المكلفين ، فيوجب على بعضهم فيه العلم والعمل ، وعلى بعضهم العمل دون العلم [وإذا كان كذلك] ⁽⁴⁾ لم يمتنع ⁽⁵⁾ أن يرد اللفظ المجمع متواترا فيجب على الكل العلم بوروده ، ثم يبين مراده [بالخبر المتواتر فيلزم عند] ⁽⁶⁾ ذلك : العلم والعمل به ، ويبين ذلك تارة بأخبار الآحاد ، فيكون فرض من [يتلقى الأخبار عن الآحاد] ⁽⁷⁾ العمل دون العلم ، وفرض من يتلقاه عن الرسول - ﷺ - : [العلم والعمل] ⁽⁸⁾ جميعا فثبت ما ⁽⁹⁾ قلناه .

(1) ساقطة من : س .

(2) ما بين القوسين يياض في : ق .

(3) ما بين القوسين يياض في : ق .

(4) عبارة س : ذلك .

(5) ما بين القوسين يياض في : ق .

(6) يياض في : ق .

(7) يياض في : ق .

(8) في س : العلم والعلم .

(9) يياض في : ق .

باب

أحكام أفعال النبي ﷺ

السنة الواردة عن النبي - ﷺ - : [على ثلاثة أضرب : أقوال⁽¹⁾] ، وأفعال ، وإقرار .

فأما الأقوال : فقد تقدم القول فيها مع القول في الكتاب ، والكلام هاهنا في الأفعال ، وهي تنقسم [على]⁽²⁾ قسمين :

أحدهما : ما يفعله بيانا لمجمل [في]⁽³⁾ الكتاب ، أو السنة [فهذا حكمه حكم المبيّن في]⁽⁴⁾ الوجوب والندب والإباحة .

والثاني : ما يفعله ابتداء وهو : على ضربين : [أحدهما : ما لا قرينة فيه]⁽⁵⁾ نحو الأكل والشرب والمشي واللباس ، فهذا يدل على الإباحة .

وقد [ذهب بعض أصحابنا إلى أنه]⁽⁶⁾ يدل على الندب كالمشي في نعلين والأكل باليمين والابتداء في التنعل [باليمين وغير ذلك . وهذا]⁽⁷⁾ غير صحيح لأن الندب إنما حصل في صفة الفعل لا في نفس الفعل ، [لأنه ليس بمندوب إلى]⁽⁸⁾ الأكل فإذا أكل كان مأمورا بإيقاعه على هذا

(1) بياض في : ق .

(2) ساقطة من : س .

(3) ساقطة من : ق ، م .

(4) ما بين القوسين بياض في : ق .

(5) بياض في : ق .

(6) بياض في : ق . وانظر إرشاد الفحول : (ص / 31) فقد ذكر أن القاضي أبا بكر نقل القول بالندب .

(7) ما بين القوسين بياض في : ق .

(8) بياض في : ق .

الوجه (1) .

[فصل]

والضرب الثاني⁽²⁾ ما فيه قرابة ، وعبادة . وهذا قد اختلف الناس فيه .

فالذي⁽³⁾ عليه [أكثر أصحابنا : أنه على الوجوب]⁽⁴⁾ كابن القصار وأبي بكر الأبهري وابن خويز منداد وغيرهم ، [ورواه أبو الفرج عن مالك]⁽⁵⁾ . ومن أصحاب الشافعي : ابن سريج والاصطخري وابن خيران⁽⁶⁾ .

وقال بعض أصحاب الشافعي : إنها على النذب⁽⁷⁾ ، وإلى ذلك ذهب - من أصحابنا - ابن المنتاب⁽⁸⁾ ، وغيره .

وقال أهل العراق وطائفة من أصحاب الشافعي [والقاضي أبو بكر - من أصحابنا - إنها على الوقف]⁽⁹⁾ . [وبه قال القاضي أبو

(1) انظر الإبهاج : (2/ 172) .

(2) ما بين القوسين بياض في : ق .

(3) في ق ، م : والذي .

(4) بياض في : ق .

(5) غير وارد في : ق ، م .

(6) أبو علي الحسن بن صالح بن خيران من عظماء المذهب الشافعي ببغداد . توفي سنة 320 هـ ترجمته في الشذرات : (2/ 287) وتذكرة الحفاظ : (3/ 19) وتاريخ بغداد : (8/ 53) .

(7) نقله القاضي أبو بكر عن القفال وهو المنسوب إلى الشافعي انظر الإبهاج : (2/ 172) .

(8) ما بين القوسين بياض في : ق .

(9) ما بين القوسين بيان في : ق .

جعفر⁽¹⁾ .

والذي أذهب إليه : أنها على الوجوب حتى يدل الدليل على غير ذلك ، وثبوت وجوبها من جهة⁽²⁾ السمع⁽³⁾ .

والدليل على ذلك قوله — تعالى — : ﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾⁽⁴⁾ والإتباع [له يكون في أقواله ، وأفعاله]⁽⁵⁾ .

فإن قيل : فإن⁽⁶⁾ إتباعه إنما يحصل بأن يفعل واجبا ما فعله واجبا ، [ويفعل ندبا ما فعله على وجه]⁽⁷⁾ الندب ، وإذا كان كذلك : لم يبق من ظاهر هذا الفعل أنه فرض أو ندب ، [فيصح الإتباع له فيه .

والجواب]⁽⁸⁾ : أن هذا يبطل بإتباعه في الأقوال ، لأن إتباعه فيها إنما يحصل [بأن يمثل الندب على وجه الندب]⁽⁹⁾ ، والإيجاب على وجه الإيجاب ، ثم مع ذلك إذا عري عن القرائن : [حملناه على الوجوب بحكم الشرع]⁽¹⁰⁾ ، كذلك في مسألتنا مثله .

(1) ما بين القوسين غير وارد في : ق ، م .

(2) ما بين القوسين بيان في : ق .

(3) وقيل إنها على الإباحة ، وقيل إنها على الحظر في حقنا . انظر المستصفي : (2 / 49) والإيهاج : (2 / 172) والتبصرة : (ص / 261) .

(4) سورة الأعراف 158 / 7 .

(5) بياض في : ق .

(6) في ق : م : إن .

(7) بياض في : ق .

(8) بياض في : ق .

(9) بياض في : ق .

(10) بياض في : ق .

وجواب (46 - س) [ثان⁽¹⁾] : أن الأمر لنا بإتباعه [يقضي الوجوب ، فإذا علمنا]⁽²⁾ أن الفعل مندوب : كان ذلك قرينة تدل على : الندب⁽³⁾ . فإذا [عري عن القرائن]⁽⁴⁾ : اقتضى إطلاقه الوجوب⁽⁵⁾ .

كما أن قوله : « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي »⁽⁶⁾ : يقتضي الوجوب (57 - ق) ثم قد يدل الدليل على أن بعض أفعاله [في الصلاة]⁽⁷⁾ على الندب ، و[لا]⁽⁸⁾ يمنع ذلك من حمل سائر أفعاله في الصلاة على الوجوب .

والدليل على ذلك قوله - تعالى - : ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾⁽⁹⁾ . فتوعد على مخالفة أمره ، والأمر قد بينا أنه [يقع]⁽¹⁰⁾ على القول والفعل⁽¹¹⁾ .

ودليل ثالث وهو : قوله - تعالى - : ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ

(1) ساقطة من : س .

(2) بياض في : ق .

(3) في س : الوجوب . وهو تصحيف .

(4) عبارة س : عن ذلك .

(5) بياض في : ق .

(6) أخرجه البخاري في باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة : (1 / 117) سنن أبي داود ، وانظر سبل السلام : (1 / 163) .

(7) ساقطة من : ق ، م .

(8) ساقطة من : س .

(9) سورة النور 63 .

(10) ساقطة من : س .

(11) انظر ص 124

أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ⁽¹⁾ . وهذا ورد فيمن تخلف عن غزوة " أحد " ولم يتأسَّ بالنبي ﷺ في حضورها ، فتوعد على ذلك بقوله : ﴿لَمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ ، وهذا إنما [يستعمل]⁽²⁾ عند الوعيد كما يقول : « لا يترك الصلاة من يؤمن بالله واليوم الآخر » . يريد بذلك أن تركها من أفعال الكفر ، وأفعال من لا يؤمن بالله .

والدليل على ذلك من جهة الإجماع : رجوعهم إلى قول عائشة - رضي الله عنها - لما اختلفوا في وجوب الغسل من التقاء الختانين فقالت عائشة : فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ « فَاعْتَسَلْنَا »⁽³⁾ فعملوا على فعله في ذلك والتزموه واجبا .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن هذا الفعل قد يفعل ندبا وواجبا ، وليس في صورة⁽⁴⁾ الفعل ما يدل على الوجوب ولا على الندب ، فيجب التوقف حتى يعلم الوجه الذي فعل عليه . وأيضا فإنه يجب عليه ما لا يجب علينا ، ويجب عليه ما يحظر علينا ، فلا يجب⁽⁵⁾ الإقدام على شيء من ذلك ، إلا بعد التبين .

والجواب : أننا⁽⁶⁾ لو تركنا ومقتضى العقل : لكان الأمر ما ذكرتم ، ولكنه ورد الأمر بوجوب إتباعه على الإطلاق ، فيجب أن نتبعه في كل

(1) سورة الأحزاب 21 . وانظر القرطبي : (14 / 155) .

(2) في س : بست ، وبعدها بياض .

(3) أخرجه مالك في الموطأ : (1 / 46) وابن ماجه (1 / 199) وانظر تخريج أحاديث البيضاوي لابن الملحق لوحة 27 ونصب الراية (1 / 84) .

(4) في س : ضرورة . وهو تصحيف .

(5) في س : يجوز .

(6) في س : أنه .

شيء إلا ما خصه الدليل .

احتج من حمل (1) أفعاله على النذب بقوله - تعالى - : ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (2) واللام إنما تستعمل فيما للإنسان فعله ، لا فيما يجب عليه .

والجواب : أن هذا غلط - لأنه يقول : لك أن تفعله على الوجه الذي ادعيت في "المباح" ، فأما في المندوب إليه فلا لأن المندوب إليه عليه فعله على وجه ما [، وتركه منهي عنه على وجه ما] (3) ، فظاهر الآية لا يقتضي ما يدعونه .

وجواب ثان وهو : أن اللام قد تستعمل بمعنى : الوجوب فيما لا يسوغ فيه "على" يقال : [قد آن لك] (4) أن تتقي الله ، والمراد (5) بذلك الوجوب ، فبطل ما تعلقوا به .

قالوا : النبي ﷺ يفعل الواجب ويفعل النذب وأكثر أفعاله النذب ، لأنه لا يأخذ إلا بأفضل الأشياء وأرفعها .

والجواب : أن هذا يبطل بأوامره ، فإنه قد يأمر بالنذب ويأمر بالواجب ، ويحمل أمته على أفضل الأحوال والطرق ، ومع ذلك فإنها محمولة على الوجوب .

(1) في ق ، م : جعل .

(2) سورة الأحزاب : 21 .

(3) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(4) عبارة ق ، م : يقال : أنى لك .

(5) في ق ، م : فالمراد .

فصل

إذا ثبت ذلك ، فما خرج عليه الفعل من صفة أو شرط : فهو شرط في ذلك الفعل إلا ما خصه الدليل ، إذا كان ذلك كله من القرب نحو ما روي عنه ﷺ أنه اعتكف وهو صائم⁽¹⁾ .

والدليل على ذلك : أن الحكم إذا علق على صفة ونقلت معه ، فإن الظاهر أن لها تأثيراً في الحكم على الوجه الذي نقلت عليه⁽²⁾ وإلا بطلت⁽³⁾ فائدة نقلها ، فإذا نقل أنه اعتكف وهو صائم كان الظاهر أن صيامه كان لتصحيح اعتكافه ، وتبييناً لنا أن هذا جنس الاعتكاف الشرعي ، كما أنه لما روي عنه أنه⁽⁴⁾ صلى طاهراً ، كان الظاهر (58 - ق) ﷺ [أن طهارته كانت لتصحيح صلاته .

فصل

فأما ما خرج عليه من زمان أو مكان ، فليس بشرط في صحة ذلك الفعل ، [ولا مغيراً له ، وبه قال : القاضي أبو بكر والقاضي أبو جعفر .
وقال ابن خويز منداد : ذلك كله شرط في صحة الفعل]⁽⁵⁾ والدليل على ما نقوله : أنه (47 - س) لو لزمنا اعتبار الزمان لوجب أن لا يصح لنا فعل ، لأن الزمن الذي فعل فيه الرسول ﷺ قد انقضى

(1) راجع صفة اعتكافه - عليه السلام - في البخاري (1 / 344) حاشية السندي .

(2) عبارة م : إليه .

(3) في ق ، م : بطل . وهو تصحيف .

(4) عبارة ق : أنه إذا صلى .

(5) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

وزهب ، فبطل ما عولوا [عليه]⁽¹⁾ .

ودليل ثان : وهو أن الاعتبار بالأفعال والمراعى فيها : ما كان من وجوه القرب ، فأما ما لا مدخل له في القرب فلا يكون شرطاً في الفعل كنزول المطر وطيران الطائر وأمثال ذلك .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن اعتبار وقت الحج ، ومكانه مجمع عليه ولم يكن ذلك [إلا]⁽²⁾ لأن الأفعال منه ﷺ وجدت فيها .

والجواب : أن تلك لم يثبت اعتبارها⁽³⁾ ، لأن [فعل]⁽⁴⁾ النبي ﷺ كان فيها ، وإنما وجب اعتبارها : لورود الأمر بذلك ، ونحن لا نمنع منه على هذا الوجه .

استدلوا : أنه إذا وجب متابعتة في الفعل ، ثم فعل⁽⁵⁾ في غير المكان ، والزمان ، كان ذلك مخالفة .

والجواب : أنه لا يعتبر أحد - في إتباع من يقتدى به - الزمان والمكان ، ولذلك يقال : فلان متبع لآثار الصالحين ، ولسنة النبي ﷺ وإن أوقع أفعاله في غير الزمان ، والمكان الذي أوقعوا أفعالهم فيه⁽⁶⁾ .

(1) ساقطة من : م .

(2) ساقطة من : س .

(3) في س : باعتبارها .

(4) ساقطة من : م .

(5) في م : قبل .

(6) في م : فيها .

مسألة

إذا تعارض الفعلان على وجه يمكن الجمع بينهما : حملاً على وجه يصح استعمالهما به ، ولم يسقط أحدهما (66 - م) بالآخر كالخبرين ، مثل ما روي [عن ابن⁽¹⁾] بحينة عن النبي ﷺ : « أنه صلى بهم الظهر فقام في الركعتين الأولين لم يجلس ، فقام الناس معه حتى إذا قضى الصلاة وانتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس فسجد سجدتين قبل أن يسلم ثم سلم »⁽²⁾ .

وروى أبو هريرة : أن رسول الله ﷺ انصرف عن اثنتين فقال له ذو اليدين⁽³⁾ : « أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ » فقال رسول الله ﷺ : « أصدق ذو اليدين ؟ فقال الناس : نعم . فقام رسول الله ﷺ فصلّى اثنتين⁽⁴⁾ آخرين ثم سلم ، ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع⁽⁵⁾ » فجمعنا بين الخبرين ، فجعلنا السجود في النقص قبل السلام وفي الزيادة بعد السلام ، ولم نسقط أحد الخبرين لأن استعمالهما أولى من إسقاط أحدهما .

(1) في الأصل أبو لحينه والصواب ما أثبتناه وهو عبد الله بن مالك وبحينة أمه ، توفي في ولاية مروان على المدينة ، وقد كانت من سنة 54 إلى 58 هـ . ترجمته في تهذيب التهذيب : (5/ 381) وفتح الباري (4/ 354) .

(2) أخرجه الأئمة الستة في كتبهم على ما في نصب الراية : (2/ 166) والتلخيص الحبير (2/ 3) ، واللفظ للبخاري : (1/ 212) سندي .

(3) في م : فقال له رسول الله . وهو خطأ . وذو اليدين هو : عمير بن عبد عمرو بن فضله ، وقيل عمرو بن عبد . انظر كشف الأسرار : (3/ 60) ، والإصابة : (1/ 486) وسمي بذو اليدين لأنه كان يشغل بكلتا يديه .

(4) في س : اثنتين .

(5) أخرجه البخاري : (1/ 212) ، ومسلم : (1/ 402) ، واللفظ له . وانظر نصب الراية : (2/ 168) ، والتلخيص الحبير : (2/ 3) .

فصل

فإذا تعارض على وجه لا يمكن الجمع بينهما ، وعلم التاريخ أخذنا بالأحدث ، لما روي عن ابن عباس : « كُنَّا نَأْخُذُ بِالْأَحْدَثِ فَلَا أَحْدَثَ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ »⁽¹⁾ ولأنهما من فعله ﷺ . فإذا ثبت بينهما التعارض على وجه لا يصح الجمع بينهما ، فإن جهل الأول والآخر ، تركا وعدل إلى سائر الأدلة .

مسألة - 1

وهذا حكم القول ، والفعل إذا تعارضا .

وذهب محمد بن خويز منداد : إلى أن الفعل يقدم على القول .

وذهب بعض أصحاب الأصول : إلى أن القول يقدم على الفعل وبه قال أبو إسحاق الشيرازي⁽²⁾ .

والدليل على ما نقوله : أن كل واحد منهما ورد من جهة صاحب الشرع واقتضى الوجوب فلم نقدم أحدهما على الآخر كالخبرين أو الفعلين .

احتج من ذهب إلى تقديم الفعل [على القول]⁽³⁾ : بأن القول ﷺ⁽⁴⁾ يحتمل التأويل والتخصيص والفعل لا يحتمل ذلك ، فوجب أن يكونا بمنزلة النص والعام ، والظاهر في تقديم ما لا يحتمل التأويل على ما

(1) أخرجه مالك في الموطأ : (2/ 48) و (1/ 249) ، ومسلم : (2/ 784) بلفظ : « وكانوا يأخذون . . . »

(2) انظر التبصرة : (ص / 269) .

(3) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(4) من أول القوس الذي في ص 211 إلى هنا ساقط من : ق .

يحتمله .

والجواب : أن هذا خطأ — لأن القول إذا احتمل التأويل أو التخصيص : لم يقع بينه وبين الفعل تعارض ، وإنما يكون معارضا له إذا لم يحتمل⁽¹⁾ إلا وجه المعارضة فقط ، فبطل ما تعلقوا به .

وأیضا فإن هذا الذي ذكره حكم القول المحتمل مع القول الذي ليس بمحتمل ، فلا معنى لقولهم : بتقديم الفعل على القول إذا تعارضا .

احتجوا : بأن مشاهدة الفعل أكد⁽²⁾ في البيان ، لأن للفعل من الهيئات⁽³⁾ ما لا يمكن أن يعبر عنه بالكلام ، فكانت المشاهدة فيه أقوى ، وأكد⁽⁴⁾ .

والجواب : أنا لا نسلم فإنه ما من شيء من الأفعال والهيئات إلا ويعبر عنه بالقول ، ولهذا كان (48 - س) - ﷺ - يبين⁽⁵⁾ ، ويشرع تارة بالقول وتارة بالفعل .

واحتج من ذهب إلى تقديم القول على الفعل : بأن الأخذ بفعله إطراح لقوله ، والأخذ بقوله ليس بإطراح⁽⁶⁾ لفعله ، لأنه يحمل على : اختصاصه به ، فوجب أن يكون الأخذ بالقول أولى .

والجواب : أن الأخذ — أيضا — بالفعل ، (68 - م) ليس بترك

(1) في س : يحصل .

(2) في س : أكثر ، وهو تصحيف .

(3) في س : من البيان . وهو تصحيف .

(4) في س : أخرى .

(5) في ق ، يصير .

(6) في م : اطراحا .

للقول ، لأنه يجوز أن يقصر [القول على] (1) من توجه إليه دون سائر الأمة .

وجواب آخر : وهو أن فعله إذا خرج منخرج البيان ، يتعدى إلى إثبات الفعل على غيره ، فيستحيل اختصاصه [به] (2) كما يستحيل اختصاص أوامره به .

واحتجوا بأن الأصل في القول تعديه إلى غيره ، لكونه خطاباً منه ، والفعل يحتاج في تعديه وجريانه مجرى القول في ذلك إلى دليل ، فكان القول أولى .

والجواب : أن القول يحتاج في لزوم المخاطب إلى دليل وشرع كما يحتاج امثالنا لفعله ووجوب ذلك على المكلفين : إلى دليل وشرع فلا فرق بين الموضوعين .

احتجوا : بأن أقواله متقدمة على أفعاله ، ولذلك قدمنا [ما روي] (3) من قوله - ﷺ - : « لَا تُرْفَعُ الْأَيْدِي إِلَّا فِي سَبْعَةِ مَوَاطِنَ » (4) على فعله ورفع يديه في حال الركوع .

والجواب : أن هذا لا حجة فيه ، لأنه يجوز أن يعلم التاريخ وأن الأمر متأخر عن الفعل ، ولهذا صار إليه من اقتدى بالأمر .

(1) بياض في : م .

(2) ساقطة من : ق .

(3) ساقطة من : ق .

(4) جزء حديث أخرجه الطبراني في معجمه على ما في نصب الراية (1 / 390) وتمامه : حين يفتح الصلاة ، وحين يدخل المسجد الحرام فينظر إلى البيت ، وحين يقوم على الصفا ، وحين يقوم على المروة ، وحين يقف مع الناس بعرفة ويجمع ، والمقامين حين يرمي الجمرة . وانظر التلخيص الحبير : (1 / 251) .

مسألة - 2

في الإقرار

وإذا فعل بحضرة النبي - ﷺ - فعل ، ولم يظهر منه نكير : دلّ على جوازه نحو ما روي عنه - ﷺ - أنه سلم من اثنتين فقال له ذو اليمين : « أقصرت الصلاة ، أم نسيت يا رسول الله »⁽¹⁾ فلم ينكر عليه - ﷺ - الكلام في الصلاة ليفهم الأمام معنى السهو - وأقره على ذلك ، فدل على جوازه وصحته .

وكذلك إن فعل في زمنه فعل يشيع ويظهر ولا يخفى مثله دلّ ذلك على إباحته ، نحو ما كان الصحابة يقتنون الخيل في زمنه - ﷺ - ويشيع ذلك فيهم ، ولا يخرج أحد منهم زكاتها ، ولم ينكر ذلك عليهم النبي - ﷺ - فدلّ ذلك : على أنه لا زكاة فيها⁽²⁾ .

والدليل على ذلك : أن ما ليس بجائز منكر ، ولا يجوز للنبي - ﷺ - أن يرى المنكر أو يعلم أنه يفعل ثم لا ينكره ، لأن في ذلك إلباساً على الأمة ، وإيهاماً لإباحة المنكر ، وتركاً للبيان ، والنبي - ﷺ - : مأمور⁽³⁾ بالبيان والبلاغ . فثبت ما قلناه⁽⁴⁾ .

(1) انظر ص 213 .

(2) انظر المسألة رقم 5 ص 192 .

(3) في س : فمأمور .

(4) في س : قلناه .

باب

أحكام الأخبار (59 - ق)

حقيقة الخبر : الوصف . وهذا هو الصحيح ، يطرد وينعكس وبه قال : القاضي أبو جعفر السمناني .

وقال القاضي أبو بكر وغيره من شيوخنا ، وسائر المتكلمين من أهل الأصول حده : " ما دخله الصدق أو الكذب " (1) وهذا ليس بصحيح لأنه أنكر دخول " أو " في الحدود لأنها - عنده - من حروف الشك .

وذهب بعض أهل العربية إلى أن حد الخبر : ما دخله الصدق والكذب . وهذا أيضا غير صحيح ، لأن ذلك يخرج الخبر عن وجود الباري عن أن يكون خبرا ، لأنه لا يدخله الكذب ، ويخرج الخبر عن اجتماع الضدين عن الخبر لأنه لا يدخله الصدق .

فصل

إذا ثبت ذلك ، فإنه ينقسم إلى (2) قسمين : صدق وكذب .

فالصدق هو : الوصف للمخبر عنه على ما هو به ، والكذب هو : الوصف للمخبر عنه على ما ليس به . وليس من شرط الكذب والصدق أن يعلم المخبر ذلك ويقصد إليه ، بل متى وصف الموصوف على ما ليس به كان كاذبا [، وإن لم يقصد ذلك] (3) ، وإذا وصف الموصوف على ما هو به : كان صادقا ، وإن لم يقصد ذلك .

(1) أي لذاته . انظر الإبهاج ونهاية السؤل : (2/ 183) وإرشاد الفحول : (ص / 37) .

(2) في ق ، م : على .

(3) ما بين القوسين ساقط من : م .

والدليل عليه قوله - تعالى - : ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (١) لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يُخْتَلَفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَذِبِينَ (١) .

مسألة

إذا ثبت ذلك فالخبر (٢) ينقسم إلى قسمين : خبر تواتر ، وخبر آحاد .
 فخير التواتر : كل خبر وقع العلم بمُخْبَرِهِ ضرورة من جهة الإخبار به .
 [وحد خبر الآحاد - عند أهل الأصول - : ما لم يقع العلم بمُخْبَرِهِ ضرورة من جهة الإخبار به] (٣) ، وإن كان الناقلون له جماعة (٤) .

فصل

فالخبر المتواتر نحو الإخبار عن وجود مكة وبغداد وخرسان - مما يعلم ذلك من جهة الخبر ضرورة ، و الإخبار عن ظهور محمد بن عبد الله - ﷺ - وأن القرآن نجم من جهته ، وتحدى به العرب .
 وقالت السَّمْنِيَّةُ - من الأوائل (٥) - : لا يقع العلم بمُخْبَرِ (٦) أخبار

(١) سورة النحل 38 / 39 .

(٢) أي الخبر الذي هو صدق .

(٣) ما بين القوسين ساقط من : س .

(٤) أي إذا لم يبلغ حد التواتر . انظر الإبهاج : (2 / 196) .

(٥) السمنية بفتح السين ، وضم الميم ، قوم من عبدة الأصنام . وقد نسب هذا القول إليهم ابن السبكي في الإبهاج كما نسب إليهم الأسنوي والغزالي . ونسبه أبو إسحاق الشيرازي إلى البراهمة ، وذكر اليزدوي في المسألة قولاً ثالثاً : وهو أن خبر التواتر يفيد الظمانية . انظر الإبهاج : (2 / 182) ، والبصرة : (ص / 316) ، والمستصفى (1 / 132) وكشف الأسرار : (2 / 362) .

(٦) في س : بخبر .

التواتر ، ولا يقع علم أصلا إلا عن الحواس .

والدليل على ما نقوله : أننا نجد أنفسنا عالمة " بالصين " و " الهند " و " خرسان " و " الري " و " همدان " علما لا يمكننا الشك⁽¹⁾ فيه ولا الارتياب ، كما نعلم⁽²⁾ ما تدركه الحواس ، ولو جاز لقائل أن ينكر العلم بذلك بعد تواتر الخبر : لجاز لآخر أن ينكر العلم المدرك بالحواس وإذا بطل ذلك ، بطل ما قالوه .

ودليل آخر وهو : أنه لو لم يقع العلم عند خبر التواتر عن البلاد النائية : لما سلكت السبل ولا تقطع السفر ، لأنه لا يجوز أن يتكلف سفر الشهر والسنة في طلب بلد لا يعلم وجوده ويجوز عدمه ، ولذلك لا نجد أحدا يتكلف سلوك طريق لا يعلم منتهاه ولا غايته .

أما هم فاحتج من نصر قولهم في ذلك : بأن ما علم ضرورة لا يجوز أن يتفق العقلاء على إنكاره ، كما لا يجوز أن يتفقوا على أن الأرض فوقنا والسماء تحتنا .

والجواب : أن من ينكر⁽³⁾ العلم بمخبر أخبار التواتر عدد يسير يصح على مثلهم إنكار ما هم مضطرون إليه ، ولا يصح أن يوجد⁽⁴⁾ منهم عدد يبلغ حد التواتر .

وجواب ثان : وهو أن " السوفسطائية "⁽⁵⁾ تنكر العلم بمدرك

(1) في س : التشكك .

(2) فس : نعقل .

(3) في س : أنكر .

(4) في ق ، م : يؤخذ . وهو تصحيف .

(5) قوم يقدحون في الحسيات ، والبديهيات ، وهم ثلاث طوائف : اللاإرادية ، والعنادية ، والعندية . انظر مذاهبهم في المواقف : (ص / 29) .

الحواس فإن كان إنكاركم⁽¹⁾ للعلم بمخبر⁽²⁾ أخبار التواتر يقدر في العلم به : فإن إنكارهم⁽³⁾ للعلم (60 - ق) بمدر ك الحواس يجب أن يقدر في صحة العلم به ، وإذا بطل ذلك بطل ما عولتم عليه .

فصل

إذا ثبت ذلك فإن العلم يقع به ضرورة⁽⁴⁾ .

وقال البغداديون من المعتزلة : إن العلم الواقع به نظري⁽⁵⁾ .

والدليل على ما نقوله : أن العلم بمخبر أخبار التواتر - يقع لمن لا يحس النظر والاستدلال ، فلو كان نظريا لما وقع لمن لا يحس النظر والاستدلال .

ويدل على ذلك أيضا : أن ما علم بالدليل يصح أن يقرأ عليه الشك وتعرض⁽⁶⁾ فيه الشبهات ، ولما رأينا العلم بمخبر أخبار التواتر ، لا تقرأ عليه الشبهات ولا يعرض⁽⁷⁾ عليه الشك ، بطل أن يكون علما نظريا .

فإن قال قائل : ما أنكرتم أن يكون العلم بمخبرها علم استدلال

(1) في ق ، م : انكالا هم . وهو تصحيف .

(2) في س : بمجرد . وهي مطموسة في : ق .

(3) في س : انكاركم . وهو تصحيف .

(4) وهو مذهب الجمهور سواء أكان ذلك في الحاضر أو في الماضي . انظر الإيهاج : (166/2) .

(5) نسبته صاحب التبصرة إلى البلخي من المعتزلة ، وبه قال : الدقاق وأبو الحسين البصري . انظر الإيهاج : (166/2) ، والتبصرة : (318) وجمع الجوامع : (75/2) .

(6) عبارة س : وتعرض .

(7) عبارة الأصل : يعترض .

ولم يجز الشك فيه ، ولم تعرض فيه شبهة ، ولم يقع تقصير في النظر لأن الله - تعالى - جمع همم سامعية - من العقلاء - على النظر فيه وصرفهم عن الاعتراض⁽¹⁾ عنه ، ولم تخطر الشبهة ببال أحد منهم ولا شغلهم ، ما يؤدي إلى التقصير ، فلذلك اشترك العقلاء في معرفة مخبرها؟

فالجواب : أن وجودنا أنفسنا غير ناظرين ولا طالبين للعلم بذلك مع حصول العلم يبطل⁽²⁾ ما قلتم .

وجواب آخر : وهو أنه لو جاز هذا لجاز أن يقال : إن العلم الواقع عن درك الحواس علم نظر واستدلال ، وإن لم يشك فيه شك ، ولم تعرض⁽³⁾ [فيه]⁽⁴⁾ شبهة لما قلتموه ، فإن مروا على ذلك : تركوا أدلتهم⁽⁵⁾ ، وإن أبوه لم يجدوا فيه فصلا .

أما هم فاحتج من نصر قولهم في ذلك : بأنه لو جاز أن يعلم باضطرار ما لا يدرك بالحواس ، ولا يدرك بأوائل العقول : لجاز أن يدرك بالحواس ما لا يعلم اضطرابا ، وهذا تخليط : لأنه لو وجب العكس (50 - س) في ذلك : [لوجب إذا علم بضرورة العقل ما لا يدرك بحاسة أن يدرك بالحاسة ما لا يعلم بضرورة العقل]⁽⁶⁾ ، ولوجب أن يوجد حادث ليس بشيء إذا وجد شيء ليس بحادث ، وهذا باطل باتفاق .

(1) عبارة س : الاعتراض .

(2) في الأصل : فبطل . وهو تصحيف .

(3) في م ، ق : تعترض .

(4) ساقطة من : م ، ق .

(5) في ق : دينهم . وهو تصحيف .

(6) ما بين القوسين ساقط من س .

استدلوا : بأن العلم لا يقع بأخبارهم إلا [بعد حصولهم]⁽¹⁾ على صفات معتبرة فيهم فثبت أنه علم مكتسب .

والجواب : أن هذه الصفات وإن كان يختص وقوع العلم بخبر من وجدت فيه ، إلا أن وقوع العلم لنا لا يفتقر إلى اعتبارنا هذه الصفات فيهم ، بل يقع لنا العلم بخبرهم وإن لم يعلم وجود بعض هذه الصفات [فيهم]⁽²⁾ من كونهم مضطرين إلى ما أخبروا به [وغير ذلك من صفاتهم]⁽³⁾ ، وإنما ذلك على حسب ما أجرى الله به العادة⁽⁴⁾ .

فصل

في ذكر صفات أهل التواتر المعتبرة في وقوع العلم بخبرهم

اعلم أن لأهل التواتر صفات ثلاثا متى اجتمعت [فيهم]⁽⁵⁾ وقع العلم بخبرهم ، ومتى عدت أو بعضها : لم يقع العلم بخبرهم . أحدها : العقل .

والثانية : أن يضطروا إلى علم ما أخبروا⁽⁶⁾ عنه .

والثالثة : أن يبلغوا عددا كل من بلغه و وجد فيه الوصفان المتقدمان وقع العلم بخبره⁽⁷⁾ .

(1) ساقط من : م ، ق .

(2) هه اللفظة ساقطة من : ق ، م .

(3) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(4) عبارة ق : العادة به .

(5) ساقطة من : م .

(6) عبارة س : أخبرونا .

(7) انظر إرشاد الفحول : (ص / 41 - 42)

وإنما شرطنا كونهم عقلاء : لعلنا بأن المجانين والمنتقصين ومن لا عقل له : لا يقع لنا العلم [بمخبر]⁽¹⁾ خبرهم فيما يخبرون عنه ولو كثروا ، وهذا أمر يشهد به الوجود .

وإنما شرطنا كونهم مضطرين إلى ما أخبروا عنه : أننا نجد أنفسنا غير مضطرة إلى علم (61 - ق) ما يخبرنا عنه العدد الكثير والجسم الغفير ، إذا لم يضطروا إلى صدق ما أخبروا (2) به ، وإن كانوا [قد] (3) بلغوا حد التواتر ، ولذلك لم يقع لنا العلم بما نقلته اليهود - لعنوا - والنصارى من صلب المسيح - عليه السلام - وإن كانوا عددا كثيرا ، ولو أخبرنا بعضهم عن أمر اضطروا إليه : لوقع لنا العلم بما أخبروا به ضرورة .

وإنما شرطنا أن يكونوا على عدد كل من بلغه وقع العلم بخبرهم إذا تقدم فيهم الوصفان الأولان ، لأن ما جرت به العادة واستقرت عليه لا يختلف ، ومتى ثبت حكم [بـ]⁽⁴⁾ بعض الجنس : ثبت [بـ]⁽⁵⁾ سائره ألا ترى أن النار لما جرت العادة بوقوع الإحراق عند مجاورة جزء منها ، وقع الإحراق عند مجاورة سائر أجزائها ، وهكذا سائر ما وقع بالعادة [ولا تعليل في هذا الباب كله ، إلا ما أجرى الله به العادة]⁽⁶⁾

فصل

إذا ثبت ذلك فلا بد أن يزيد هذا العدد على الأربعة خلافا

(1) ساقطة من : م ، س .

(2) عبارة ق ، م : أخبروك . وهو تصحيف .

(3) ساقطة من : م .

(4) ساقطة من : س .

(5) ساقطة من : س .

(6) ما بين القوسين ساقط من : م .

لأحمد⁽¹⁾ ، وابن خويز منداد وغيرهما في قولهم : إن خبر الواحد يقع به العلم⁽²⁾ . ﷺ [فإذا حقق على بعضهم قال : إنه يقع به العلم الظاهر الذي لا يقطع على مغيبه فإن كان هذا فالخلاف في العبارة ، لأن العلم لا يتعلق بالظاهر دون الباطن ، وإنما يتعلق بالشيء على ما هو به لا يصح فيه غير ذلك .

قال القاضي أبو الوليد - رحمه الله - : والذي عندي أن الغلط إنما دخل على هذه الطائفة : من أن العلم بأخبار الآحاد معلوم وجوبه بالقطع واليقين ، وأما ما يتضمنه من الأخبار فمظنون ، فلم يتميز [لها]⁽³⁾ العلم بوجوب العمل من العلم بصحة الخبر .

وقد قال أبو تمام البصري : إن مذهب مالك في أخبار الآحاد أنها توجب العمل دون العلم ، وعلى ذلك فقهاء الأمصار والآفاق ، وبه قال جماعة من أصحابنا - القاضي أبو الحسن والقاضي أبو محمد والقاضي أبو الفرج والقاضي أبو بكر محمد بن الطيب والشيخ أبو بكر الأبهري وسائر أصحابنا إلا من ذكرناه . وبه قال أصحاب الشافعي ، وأصحاب أبي حنيفة ، وعامة العلماء⁽⁴⁾ .

(1) هو أبو عبد الله أحمد بن محمد . . بن حنبل الشيباني الملود سنة 164 والمتوفى سنة 241 من الكتب التي ترجمت له : وفيات الأعيان : (1/ 63) وتهذيب ابن عساكر : (2/ 28) .

(2) أي مطلقا احتفت به قرائن أم لا . انظر إرشاد الفحول : (ص / 43) وما ذهب إليه الباغي مذهب جمهور العلماء . وقال بعضهم أنه يفيد علما استدلاليا وقال بعضهم : ما تلقته الأمة يفيد العلم دون غيره وفرق بعض علماء الحديث بين قوي السند وضعيفه فالقوي يفيد العلم بخلاف غيره . انظر التبصرة : (ص / 323) ، والإحكام لابن حزم (1/ 107) وجمع الجوامع : (2/ 152) والإبهاج : (2/ 197) .

(3) في الأصل : لنا . وهو تصحيف .

(4) ما بين القوسين جميعه ساقط من : م .

وانظر المستصفى : (1/ 145) والإحكام : (2/ 40) وجمع الجوامع : (2/ 152) ، والتبصرة : (323) ، والمنتهى لابن الحاجب : (ص / 51) وإرشاد الفحول : (ص / 43) .

والدليل [على ذلك] (1) : علمنا أن الواحد والاثنين يخبرونا عما شاهدوه واضطروا إليه ، فلا يقع لنا العلم بصدقهم ، ولذلك لا يقع للحاكم العلم بخبر أحد المتداعيين ولا بد أن أحدهما صادق ولو كان العلم يقع بخبر الواحد : لوجب أن يضطر إلى صدق [الصادق منهم وكذب الكاذب ، وكذلك فلا يقع لنا العلم بشهادة الشهود على الزنا ، وإن كانوا مضطرين إلى ما أخبروا به ، ولو وقع العلم بخبرهم : لوجب أن يعلم صدقهم من كذبهم ، ويضطر إلى ذلك ، ولما لم يعلم ذلك ، ولم يقع العلم بخبرهم : كانت الزيادة على هذا العدد شرطاً فيمن (2) [يقع] (3) العلم بخبرهم .

ومما يدل على ذلك : أن الحاكم يطلب التزكية للشهود على الزنا ، فلو وقع العلم بخبرهم ضرورة : لما احتاج أن يطلب التزكية التي (4) تثبت غلبة الظن ، لأنه يستحيل أن يقع له العلم بما أخبر به الشهود (51 - س) ويطلب غلبة (5) الظن من تلك الجهة .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأنه لو لم يوجب العلم لما أوجب العمل به ، إذ لا يجوز العمل بما لا يعلمه ، ولهذا قال الله - تعالى - : ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (6) .

والجواب : أنه لا يمتنع أن يجب العمل بما لم يقع به العلم

(1) ما بين القوسين ساقط من : م .

(2) في الأصل : فيما .

(3) ساقطة من : س .

(4) في س : توجب .

(5) في س : عليه .

(6) سورة الإسراء 36 / 17 .

كشهادة الشهود وقول المفتي وترتيب القياس ، فإنه يجب العمل بذلك كله وإن لم يقع به العلم .

احتجوا بأن هذه الأحاديث على كثرتها لا بد أن يكون فيها صحيح ولا يجوز أن تكون [كلها كذبا فوجب أن]⁽¹⁾ يكون الصحيح ما اشتهر وعرفت عدالة رواته .

والجواب : أن هذا يبطل [باختلاف العلماء في عصر]⁽²⁾ واحد في حكم حادثة ، فإننا نعلم أن في بعض الأقاويل الحق ولا يجوز أن تكون [كلها]⁽³⁾ باطلا ، ولا سيما إذا استوعبت الأقوال القسمة ، ثم مع ذلك فلا يقطع على عين الحق .

فصل

وذهب النظام⁽⁴⁾ : إلى أنه يقع العلم بخبر الواحد إذا قارنته قرائن إن عري عنها لا يقع العلم به⁽⁵⁾ .

والدليل على بطلان قوله : أننا نجد أنفسنا غير عالمة بشيء مما أخبرنا عنه الواحد والاثنين ، وإن اقترنت به القرائن التي ادّعاها .

ومما يدل على ذلك : أن الحاكم يرى المدعي باكيا لا طما

(1) ما بين القوسين غير واضح في : ق .

(2) ما بين القوسين غير واضح في : ق .

(3) ساقطة من : س .

(4) هو : زعيم الطائفة النظامية من المعتزلة : أبو إسحاق إبراهيم بن يسار المتوفى سنة 221

وقيل 222 . انظر ترجمته في : الفرق بين الفرق (ص / 113) وتاريخ بغداد (6 / 97)

وطبقات المعتزلة : (ص / 49) .

(5) وإلى هذا ذهب : إمام الحرمين ، والآمدي ، والغزالي ، والبيضاوي والرازي . انظر

المستصفى : (1 / 136) ، والإحكام : (2 / 32) والإبهاج : (2 / 183) .

[وجهه]⁽¹⁾ ويدعي الظلم على خصمه⁽²⁾، ولا يقع له (62 - ق) بدعواه العلم .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن الإنسان إذا أقر على نفسه بالقتل : علمنا صدقه ، وكذلك إذا رىء مشقق الثياب يلطم⁽³⁾ ، ويدعو بأبنته : علمنا أن أباه مات . وكذلك القوابل تقول الواحدة منهن : قد ولدت المرأة ذكرا أو أنثى : فيقع لنا العلم بصدقها .

وهذا الذي ذكره ليس بصحيح : لأن هذا نفس الخلاف بيننا وبينهم ، وقد جعلوه دليلا .

وأیضا فإننا نجد أنفسنا عارية مما ادعوه من هذا العلم ، لأنه قد يقر⁽⁴⁾ على نفسه بالقتل من لم يقتل ، وقد علمنا من يقتل نفسه ابتداء ، وقد شوهد من القوابل من تكذب في هذا الباب ، ومن الفجار من ادعى موت أبيه وإنما يقع بهذا كله غلبة الظن ، فبطل ما تعلقوا به .

مسألة

لا نعلم⁽⁵⁾ أقل عدد أهل التواتر ، ولا سبيل لنا إلى معرفته⁽⁶⁾ بل يجوز أن يقع العلم الضروري بخبر الخمسة ، ويجوز أن

(1) ساقطة من : ق ، م .

(2) في ق ، م : على خصمه الظلم .

(3) في س : ويظم ، وهو تحريف .

(4) في ق ، م : أقر .

(5) في س : يعلم .

(6) هنا ما يجب أن يعول عليه في هذه المسألة إذ هو رأي جمهور علماء الأصول . وفي المسألة أقوال أخرى : بلغت أحد عشر قولاً لا أرى داعياً للإطالة بذكرها فارجع إليها إن شئت في إرشاد الفحول : (ص / 42) ، والتبصرة : (ص / 220) ، والمستصفي : (1 / 88) والإحكام : (2 / 25) ، وتيسير التحرير : (3 / 234) والإبهاج : (2 / 190) .

لا يقع ولا طريق لنا إلى أن نقطع على أنه يقع العلم بخبرهم ، إلا لو أخبرنا أربعة عن [أربعة]⁽¹⁾ : عن خبر تساوت⁽²⁾ أحوالهم في الاضطرار إليه ، فلم يقع لنا العلم بمخبرهم⁽³⁾ ، وأخبرنا خامس قد ساواهم في الاضطرار إلى ذلك ، فوقع لنا العلم بصدقهم ، وهذا يتعذر علينا تتبعه ، فلا يقطع به ، ولا نقطع⁽⁴⁾ على أنه لا يقع العلم بمخبرهم لأنه إذا أخبرنا خمسة عن معنى من المعاني ، فلم يقع لنا العلم بخبرهم : جوزنا أن يكون⁽⁵⁾ فيهم مقلد وظان : فيجب التجويز والتوقف .

فإن قال قائل : فيجب إذا أخبركم ستة أو عشرة عن مخبر فوقع لكم العلم به أن تقطعوا على أنه أقل عدد أهل التواتر .

قيل : لا يجب هذا لأننا نجوز أن يكون فيهم واحد مقلد ، فلا يؤثر خبره في جملة أهل التواتر ، وإنما يقع العلم بخبر سائرهم .

فإن قال قائل : فما أنكرتم أن يكون الأربعة لا يقع العلم بخبرهم لاختلاف أحوالهم ولأن منهم المقلد ؟

فالجواب : أن هذا خطأ ، لأنه لا يتفق في العادة أن يكون كل أربعة شهدوا⁽⁶⁾ لا بد أن يكون فيهم ظان ومقلد ، فقد كان يجب أن يقع العلم ببعض⁽⁷⁾ من شهد من أهل هذا العدد إذا تساوا في العلم ، وأن يعلم⁽⁸⁾

(1) ساقطة من : س .

(2) في س : تتساوى .

(3) في س : بخبرهم .

(4) في ق : يقطع .

(5) في ق : على أن يكون .

(6) في ق : أشهدوا . وهو تصحيف .

(7) في س : ينتقص : . وهو تصحيف .

(8) في س : علم .

الحاكم إذا لم يقع له العلم بخبرهم : أن فيهم ظانا ومقلدا ، فلا يجيز شهادتهم ، وفي بطلان ذلك دليل على صحة ما قلناه .

فصل

وقال أبو عبد الرحمن صاحب أبي الهذيل العلاف : العلم يقع بخبر الخمسة إلى العشرين إذا كانوا معصومين⁽¹⁾ . وهذا غلط لأن اشتراط العصمة في الخبر المتواتر غير صحيح لأننا نعلم أنه لو أخبرنا أهل " قسطنطينية " لما اضطروا⁽²⁾ إلى معرفته : لوقع لنا العلم بخبرهم ، فبطل اعتبار العصمة (52 - س) .

وأیضا فإنه يتفق أن يخبرنا الأربعة المعصومون عن أمر اضطروا إليه ، فلا يقع لنا العلم بخبرهم [مع كونهم معصومين فلا تأثير للعصمة في العلم بخبرهم]⁽³⁾ .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : [ب]⁽⁴⁾ أن الأمة مجمعة على الشك في خبر الأربعة ، وعدم العلم بصحته : فوجب أن تكون الحجة في خبر خمسة الأولياء .

والجواب : أن الأمة لم تجمع على الشك في خبر الأربعة ، بل النظام وأحمد بن حنبل وابن خويز منداد يقولون : إن العلم يقع بخبر الواحد .

(1) انظر الإبهاج : (2 / 191) فقد نسب لمن نسب له الباجي ولم يصرح باسمه ، ونسبه الشوكاني في إرشاد الفحول : (ص / 42) لأبي الهذيل العلاف .

(2) في ق : اضطروا .

(3) مابين القوسين ساقط من : س .

(4) ساقطة من : س .

وأيضاً فإن الأمة لو أجمعت على أن العلم لا يقع [بخبر]⁽¹⁾ الأربعة : لم يكن في ذلك إجماع على أن العلم يقع بخبر (63 - ق) الخمسة ، كما أن إجماعها على أن العلم لا يقع بخبر الاثنین لا يدل على أن العلم يقع بخبر الثلاثة والأربعة .

وأيضاً فإنه لو سلم [لك]⁽²⁾ ذلك فإن الأمة لم تجمع على اعتبار العصمة فلم ادعيت ذلك ؟

فإن قال قائل : كيف يصح لكم أن تدعوا علم الضرورة بخبر التواتر وأنتم لا تعلمون قدر عددهم معينا .

فالجواب : أنه لا يمتنع ذلك ، كما نعلم أن من الطعام والشراب ما يقع به الشبع والريّ وإن لم نعلم قدر ذلك ، ونعلم أن من الأمارات ما نعلم به خجل الخجل ووجل الوجل ، وإن لم يعين ذلك فثبت ما قلناه .

(1) هذه اللفظة ساقطو من جميع النسخ التي تحت يدي .

(2) ساقطة من : س .

مسألة

في ذكر الخبر الذي يقع العلم بمخبره بدليل

قد ذكرنا أن الخبر ينقسم إلى قسمين : خبر متواتر وخبر آحاد .
وقد مضى الكلام في خبر التواتر ، والكلام هاهنا في أخبار الآحاد⁽¹⁾ وهي تنقسم قسمين أيضا : قسم يقع به العلم ، وقسم لا يقع به العلم⁽²⁾ .

فأما ما يقع العلم بصحته من أخبار الآحاد ، فإن العلم يقع به بدليل ، وهو ستة أضرب :

أحدها : خبر الباري - تعالى - لأن الصدق من صفات نفسه⁽³⁾ .
والثاني : خبر من ظهرت على يده المعجزات ، لأن المعجزة دليل على صدقه .

والثالث : إذا أخبر من ظهرت المعجزات على يده أن فلانا لا يكذب في خبره فإنه يعلم صدقه ولو جاز أن يكذب لكان المخبر عن صدقه كاذبا . وهكذا لو أخبر⁽⁴⁾ ذلك أيضا عن آخر أنه لا يكذب لعلمنا صدقه ، ولهذا علمنا صدق الأمة فيما أجمعت عليه لأن من ظهرت على

(1) أي من حيث العلم بها ، وأما ما تفيده من العلم أو الظن ، فقد تقدم الكلام فيه .

(2) في س : العلم به .

(3) الصديق من صفات الكمال ، والكذب من صفات النقص ، فلو لم يكن خبر الباري يفيد الصديق : للزم أن يكون المخلوق أكمل من الخالق في بعض الصور ، وهذا باطل باتفاق .
انظر الإبهاج : (2/ 184) .

(4) أي المخبر بصدقه .

يده المعجزات⁽¹⁾ أخبرنا عن صدقها .

والرابع : أن يخبر مخبر بحضرة النبي - ﷺ - أنه قال أو فعل فعلا ، فلا ينكر⁽²⁾ عليه النبي - ﷺ - فإننا نعلم صدقه فيما أخبر به عنه - ﷺ - لأنه لا يقره على الكذب .

والخامس : أن يخبر رجل بحضرة جماعة من الصحابة بخبر يضيفه إلى مشاهدتهم ، [وعلمهم ولا ينكر أحد منهم ذلك ، فإنه يعلم صدقه فيما أخبر به عنهم وأضافه إلى مشاهدتهم]⁽³⁾ لأن العادة جارية : أن من أخبر بخبر وأضافه إلى مشاهدة عدد كثير بحضرتهم ، فإن أكثرهم أو كلهم يتسرع إلى تكذيبه والرد عليه ، وهذا مما يعلم بمستقر العادة .

والسادس من أخبار الآحاد : إذا تلقته الأمة⁽⁴⁾ بالقبول⁽⁵⁾ . [ولم يثبت القاضي أبو محمد في أخبار الآحاد ما وقع العلم بمخبره بالدليل ، وجعل أخبار الآحاد ما لم يقع العلم بمخبره بوجه]⁽⁶⁾ .

مسألة

وأما ما لا يوجب العلم من أخبار الآحاد فعلى ضربين : أحدهما مسند ، والثاني مرسل .

(1) في ق : المعجزة .

(2) لعل صواب العبارة : فلم .

(3) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(4) في ق ، م : الأئمة .

(5) انظر حاشية البناني على الجلال المحلي : (152/2) .

(6) ما بين القوسين ساقين ساقط من : ق ، م .

فأما المسند : فهو ما اتصل بإسناده بالنبي - ﷺ - ويجب العمل به بشروط في الناقل ، وشروط في المنقول ، ستيين بعد إن شاء الله (1) .

وأنكر العمل بخبر الواحد جماعة من أهل البدع منهم الجبائي (2) والرافضة ، وطائفة من أهل الظاهر كالقاساني (3) واختلفوا في ذلك . فذهبت طائفة منهم إلى أنه لا يجوز ورود التعبد به .

وقالت طائفة أخرى : يجوز ورود التعبد به من جهة العقل إلا أنه لم يرد به شرع .

والذي يدل على جواز [ورود] (4) التعبد به : أن الذي يشترط في صحة (5) التكليف بيان الطريق إلى العلم بما وجب على المكلف وإذا كان ذلك كذلك ، لم يمتنع أن يكلفنا - تعالى - في بعض الأحكام العلم والعمل ، وفي بعضها العمل دون العلم ، وعلى ذلك ورد كثير من الشرع نحو التعبد لنا بما نطق به القرآن ، وتواتر به الخبر عن النبي - ﷺ - مما يجب علينا [العلم ، و] (6) العمل به [مع تعبد به (61 - ق) لنا بشهادة الشاهدين والمرأتين إذا كان ظاهرهم العدالة ، فيجب علينا العمل

(1) الجمهور على وجوب العمل به سمعا ، وقال أحمد بن حنبل والقفال وابن سريج وأبو الحسين : دل على ذلك العقل مع السمع .

(2) التحقيق أن الجبائي لا يمنع العمل بخبر الواحد المقابل للمتواتر ، وإنما يمنع العمل بما انفرد به الواحد . انظر الإبهاج : (2 / 197) .

(3) محل النزاع بينهم في غير الأمور النبوية ، والفتوى ، والشهادة ، وأما في هذه الأمور فقد اتفق الجميع على وجوب العمل به . انظر الإبهاج مع نهاية السؤل : (2 / 197) ، وجمع الجوامع : (2 / 131) .

(4) ساقطة من : س .

(5) عبارة س : صحته . وهو تصحيف .

(6) ساقطة من : س .

بها،⁽¹⁾ وإن جوزنا الكذب على كل واحد منهم (53 - س) وعلى جميعهم ، كما ورد التعبد بالمصير إلى ما أفتى به النبي - ﷺ - مما⁽²⁾ يجب علينا العمل به والعلم بصحته ، مع التعبد لنا بالمصير إلى فتوى العالم بعده ، وإن جوزنا عليه الخطأ والسهو . وكما ورد التعبد للمتخاضمين بالمصير إلى حكم النبي - ﷺ - والعلم بصحة ما حكم به ، مع تعبد له بالمصير إلى حكم الحاكم بعده ، وإن لم يعلم صحة ما حكم به ،⁽³⁾ وإذا كان ذلك كذلك وجاز التعبد بهذا كله - وإن كان منه ما يجب به العلم والعمل ، ومنه ما يجب به العمل دون العلم - فكذلك في مسألتنا مثله . وأيضا فإنه لا [يمتع]⁽⁴⁾ أن يعلم الباري - تعالى - : أن المصلحة في أن يتعبدنا بما لا يقع لنا به العلم⁽⁵⁾ ، ويوجب علينا العمل به ، ويكون ذلك أبلغ في المصلحة من تعبد به بما يقع به العلم .

فإن قالوا : ما أنكرتم أن يكون الفرق بين العمل بالشهادة وبين العمل بخبر الآحاد أن العمل بموجب الخبر غير معلوم بنص ولا إجماع ، والعمل بموجب الشهادة معلوم بالنص والإجماع ؟

فالجواب : أن هذا غلط لأن كلا منا معكم في التجويز للورود بالتعبد⁽⁶⁾ ، وهذا اعتراض من يجيز التجويز ويمنع ورود الخبر به .

وجواب آخر : وهو أن العمل بخبر الآحاد وارد من طريق معلوم

(1) ما بين القوسين ساقط من : س .

(2) في س : لما . وهو تصحيف .

(3) ما بين القوسين ساقط من : س .

(4) مطموسة في : ق .

(5) في ق ، م : العلم به .

(6) عبارة س : لورود التعبد .

صحته ، كالشهادة وإن اختلف طريق وجوب العمل بهما⁽¹⁾ ، على أن أكثر الناس يقولون : إن العمل بخبر⁽²⁾ الآحاد ثبت بالنص ، وإجماع السلف فبطل ما قالوه .

فإن قالوا : الفرق بين الشهادة والخبر أن ما ثبت بالخبر هو قول النبي - ﷺ - وذلك معلوم صحته ، فيجب أن لا ينقل إلا بطريق معلوم ، والذي ثبت بالشهادة إقرار من عليه الحق وذلك يثبت بطريق مضمون ، لأنه يصح أن يقرّ على نفسه بغير الحق ، فلذلك جاز أن ينقل بطريق مضمون .

فالجواب : أنه قد ثبت من قولكم إن الحكم تارة يتعلق بمضمون يجوز فيه الكذب ، وتارة بمعلوم لا يجوز فيه الكذب ثبت بذلك⁽³⁾ أن الحكم يتعلق تارة بخبر متواتر يقطع بصحته ، وتارة بخبر آحاد لا يقطع بصحته .

جواب ثان : وهو أن الشهادة قد يثبت⁽⁴⁾ بها ما يقع العلم به من مشاهدة القتل والزنى وشرب الخمر والمباينة وغير ذلك ، ويصح الحكم بها في [كل]⁽⁵⁾ هذا فكان يجب أن لا يصح الحكم بها فيما ثبت العلم به .

فإن قالوا : إن هذا كله يقبل الإقرار فيه ، فلذلك صح أن تقبل الشهادة فيه .

(1) في ق ، م : بها .

(2) عبارة س : إن العمل بأخبار .

(3) عبارة ق ، م : من ذلك .

(4) عبارة س : ثبت .

(5) ساقطة من : س .

فالجواب : أن الشهادة قد تقبل فيما لا يقبل الإقرار فيه كالشهادة على جنایات الأطفال والمجانين والمنتقصين وأمثال ذلك . ويقال لمن أجاز منهم العمل بخبر الاثنين : هذا يبطل بخبر الاثنين ، فإنه يقوم مقام ما يقع به العلم ، ولا يقع⁽¹⁾ به العلم .

فإن قالوا : الفرق بين الشهادة والخبر أن الشهادة إنما يلزم الحكم بها للمشهود عليه ، والخبر يلزم الحكم به للجميع فافترق الأمران .

فالجواب : أن هذا غير صحيح ، لأن الشهادة قد ثبت بها الحكم على العدد الكثير الذين هم أكثر من عدد (60 - ق) العلماء وأخبار الأحاد يجب العمل بها على العلماء خاصة . فبطل ما تعلقوا به .

باب

القول في أن التعبد قد ورد بوجوب العمل بخبر الأحاد

ذهب القاساني⁽²⁾ ، وغيره من القدرية : إلى أنه لا يجوز العمل بخبر الأحاد⁽³⁾ .

وقال أبو علي الجبائي : لا يجوز العمل إلا بخبر اثنين فصاعدا .

وقال غيره من القدرية : لا يجوز العمل إلا بخبر أربعة .

(1) في ق ، م : يقوم . وهو تصحيف .

(2) أبو بكر محمد بن إسحاق القاساني نسبة إلى بلدة قاسان عند قم من تلاميذ داود بن علي ، إلا أنه خالفه في مسائل كثيرة من الأصول والفروع فقد ألف كتابا في الرد عليه في إبطال القياس . انظر ترجمته في طبقات الشيرازي : (ص / 176) وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه : (3 / 1147) ، وحاشية التفتازاني على العنقد : (2 / 58) .

(3) إما لعدم الدليل ، وهو رأي القاساني ، والرافضة ، وابن داود ، وإما لقيام الدليل على أنه غير حجة ، وهو رأي جماعة من المتكلمين ، وإما لأن الدليل العقلي قام على المنع من العمل به . انظر الإبهاج : (2 / 197) ، والتبصرة : (ص / 328) .

والذي عليه سلف الأمة - من الصحابة ، والتابعين والفقهاء - أنه يجب⁽¹⁾ العمل به .

والدليل على ذلك : إجماع الصحابة على صحة العمل [به]⁽²⁾ .

ثم أخذ عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وغيره [به]⁽³⁾ في مجمع من الصحابة ، ولم يحفظ من أحد إنكار عليه ، ولا تخطئة له في فعله . فمن ذلك :

ما روي عنه أنه قال في قصة الجنين : « أَذْكَرُ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - فِي الْجَنِينِ شَيْئًا » فقام إليه حمَل بن مالك بن النابغة فقال : « كُنْتُ بَيْنَ جَارَيْتَيْنِ - يعني بين ضرتين - فَضَرَبْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِمِسْطَحٍ فَأَلَقْتُ جَنِينًا مَيِّتًا ، فَقَضَى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - بِغُرَّةٍ » فقال عمر : « لَوْ لَمْ نَسْمَعْ بِهَذَا لَقَضَيْنَا فِيهِ بِغَيْرِ هَذَا »⁽⁴⁾ .

وأيضاً فإن عمر كان لا يرى توريث المرأة من دية زوجها ، فلما أخبره الضحاك⁽⁵⁾ : بأن رسول الله - ﷺ - كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي⁽⁶⁾ من ديته ، رجع عن ذلك وورث المرأة الدية ورغب عما كان

(1) في ق ، م : يجوز .

(2) ساقطة من : .

(3) ساقطة من : ق ، م .

(4) أخرجه البخاري : (15 / 274) وابن عبد البر في الاستيعاب : (1 / 376) والقرطبي في أفضية الرسول : (ص / 16) . وحمل هو أبو نضلة ... الهذلي ذكره مسلم بن الحجاج فيمن روى عن النبي - ﷺ - من أهل المدينة . انظر ترجمته في الاستيعاب والإصابة (1 / 366) .

(5) أبو سعيد بن سفيان بن عوف بن كعب . الكلبي ولاء رسول الله - ﷺ - على من أسلم من قومه . انظر ترجمته في الاستيعاب : (2 / 741) والإصابة (2 / 206) .

(6) ترجمته في الاستيعاب : (1 / 138) .

عليه (1) .

وتظاهرت الأخبار عنه أنه قال في جزية (2) المجوس : « ما أدري ما أصنع في أمرهم » وقال : « انشد الله امرءاً سمع فيهم شيئاً إلا رفعه إلينا » فقال له عبد الرحمن بن عوف : « أشهد لسمعت رسول الله - ﷺ - يقول : سُنُّوْا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ » (3) وأخذ عند ذلك الجزية منهم وأقرهم على دينهم .

ورجع عمر وعثمان وغيرهما من الصحابة : إلي خبر عائشة - رضي الله عنها - في التقاء الختانيين : « فَعَلَّتهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - فَاغْتَسَلْنَا » (4) .

وقضى عثمان في السكنى بخبر فريعة (5) بنت مالك بعد أن أرسل إليها وسألها (6) .

وثبت عن علي أنه كان يقبل أخبار الآحاد ويستظهر علي رواتها باليمين ، فقال في الخبر الصحيح عنه : « كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ بِمَا شَاءَ مِنْهُ ، وَإِذَا حَدَّثَنِي عَنْهُ غَيْرُهُ اسْتَحْلَفْتُهُ فَإِذَا

(1) أخرجه ابن ماجه : (883 / 2) والخطيب البغدادي في كتابه الفقيه والمتفقه : (138 / 1) والترمذي : حديث رقم : (2101) .

(2) في ق ، م : دية . وهو تصحيف .

(3) أخرجه مالك في الموطأ : (178 / 1) والبخاري في باب الجزية والموادعة مع أهل الحرب : (76 / 4) .

(4) أخرجه ابن ماجه : (199 / 1) وانظر نصب الراية : (82 / 1) .

(5) بن سنان ، صحابية جليلة شهدت بيعة الرضوان مع من بايع رسول الله - ﷺ - . انظر الاستيعاب : (1903 / 4) .

(6) حديث فريعة أخرجه ابن ماجه : (654 / 1) ، والترمذي والشافعي والطبراني وإسحاق بن راهويه في مسانيدهم على ما في نصب الراية : (263 / 3) . وانظر الأحكام : (175 / 2) .

حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ ، وحدثني أبو بكر - وصدق أبو بكر - فقال : « قال رسول الله ﷺ : « مَا مِنْ عَبْدٍ يَصِيبُ ذَنْبًا » (1) ، وساق الحديث ، وإنما كان يستظهر بالإيمان على بعض من حدثه ليسوق (2) لفظ النبي - ﷺ - كما حدثه (3) ولا يرويه على المعنى (4) .

ورجع ابن عمر عن المخابرة بعد الدهر الطويل إلى خبر رافع ابن خديج (5) .

وكان زيد (6) يرى : أن الحائض لا تصدر حتى يكون آخر عهدها الطواف بالبيت ويخالف في ذلك ابن عباس ، ف قيل له : إن ابن عباس سأل فلانة الأنصرية : هل أمرها رسول الله - ﷺ - بذلك ؟ فأخبرته (7) ، فرجع زيد يضحك ويقول لابن عباس : « ما أراك إلا قد صدقت » (8)

(1) أخرجه أحمد في مسنده ، وأصحاب السنن الأربعة بلفظ "يُذنب" على ما في الفتح الكبير : (166/3) .

(2) في ق ، م : يسوق .

(3) في ق ، م : يحدثه .

(4) انظر الإحكام : (175/2) .

(5) حديث النهي عن المخابرة أخرجه البخاري : (47/2) سندي ، وابن ماجه ، والدارقطني ، وأبو داود على ما في فتح الباري : (406/5) ومسلم في كتاب البيوع باب النهي عن المحاقلة والمزانية . انظر نصب الراية (4/180) ورافع بن خديج : هو أبو عبد الله بن رافع بن عدي الأنصاري الخزرجي توفي في عهد عبد الملك بن مروان بالمدينة : (من 54 - 58) ، ترجمته في الاستيعاب : (2/479) ، وتهذيب التهذيب : (3/229) .

(6) هو أبو سعيد ، وقيل أبو عبد الرحمن زيد بن ثابت بن الضحاك ، قدم المدينة وعمره احد عشر سنة ، وبها توفي سنة 45 ، وقيل 51 وقيل 55 . ترجمته في الاستيعاب : (2/537) وتهذيب التهذيب : (3/399) .

(7) في ق ، م : فأخبره .

(8) أخرجه الخطيب البغدادي في كتابه الفقيه والمتفقه : (1/140) ، وانظر مسلم : (2/965) والإحكام : (2/175) . وأبو سعيد هو سعد بن مالك . . . الخلدري الخزرجي الأنصاري المتوفى سنة 74 . ترجمته في تهذيب التهذيب (3/479) والإصابة : (4/89) .

ورجع عما كان عليه .

ومن ذلك : ما شهر عن أبي سعيد الخدري : أنه روى لابن عباس حديثاً في الربا ، فروى⁽¹⁾ له غيره ، فقال أبو سعيد : « والله لا (66 - ق) أواني وإياك سقف بيت واحد » ، ثم رجع ابن عباس إلى حديث أبي سعيد في الربا⁽²⁾ .

ومن ذلك أيضاً ، ما روي عن أنس قال : « كنت أسقي أبا عبيدة وأبا طلحة ، وأبي بن كعب : شرباً من فضيخ إذ أتانا آت فقال : إن الخمر قد حرمت فقال أبو طلحة : « قم يا أنس إلى هذه الجرار فاكسرها » قال : « فقممت إلى مهراس لنا فضربتها بأسفله حتى تكسرت »⁽³⁾ .

[ومن ذلك أيضاً : ما روي عن أبي الدرداء ، من أنه لما باع معاوية شيئاً من أواني ذهب وورق بأكثر من وزنه فقال له أبو الدرداء : « سمعت رسول الله - ﷺ - نهى عن ذلك » فقال له معاوية : « لا أرى بذلك بأساً » فقال أبو الدرداء من يعذرني من معاوية أخبره⁽⁴⁾ عن رسول الله - ﷺ -

(1) في ق : قد روى .

(2) حديث أبي سعيد في الربا أخرجه البخاري : (21 / 2) سنن ومسلم : (3 / 1208) . وانظر كتاب الفقيه والمتفقه (؟ / 140) ، والإحكام : (2 / 175) .

(3) أخرجه مالك في الموطأ : (3 / 155) وانظر الإحكام للأمامي (2 / 175) . وأنس هو ابن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد النجاري الأنصاري وخادم رسول الله - ﷺ - المتوفى سنة 91 وقيل غير ذلك ، ترجمته في الإصابة : (1 / 71) وأما أبو عبيدة فهو عامر بن عبيد الله بن الجراح الفهري المتوفى سنة 18 . ترجمته في الإصابة (4 / 131) وأما أبو طلحة فهو زيد بن سهل النجاري المتوفى سنة 31 . وقيل في تاريخ وفاته غير ذلك . ترجمته في الإصابة (1 / 566) . وأما أبي فهو : ابن كعب بن قيس النجاري الأنصاري المتوفى على الأرجح سنة 22 . انظر الإصابة : (1 / 19) .

(4) في س : أخبرني . وهو تصحيف .

ويخبرني عن رأيه ، لا أسألك بأرض أبدا⁽¹⁾ وعلى ذلك كان التابعون لهم بإحسان - رضي الله عنهم - .

قال الشافعي وغيره : وجدنا علي بن الحسين⁽²⁾ يعول على أخبار الأحاد .

وكذلك محمد بن علي⁽³⁾ ، وجبير بن مطعم⁽⁴⁾ ، ونافع بن جبير وخارجة بن زيد⁽⁵⁾ ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن⁽⁶⁾ ، وسليمان بن

(1) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م . وحديث النهي عن التفاضل في بيع الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، أخرجه البخاري : (21 / 2) ومسلم (3 / 1210) وقد نسبت هذه القصة إلى عبادة بن الصامت ، ونسبها الآملي في الإحكام : (2 / 175) إلى أبي الدرداء ولا تناقض لإمكان تعددها وأبو الدرداء هو عمير بن ثعلبة وقيل ابن زيد وقيل ابن عامر توفي - رحمه الله - سنة 31 وقيل غير ذلك . انظر ترجمته في طبقات الشيرازي : (ص / 47) والاستيعاب (2 / 1227) . وأما معاوية فهو ابن أبي سفيان . . . القرشي الأموي توفي - رحمه الله ورضي الله عنه - على الأرجح سنة 60 هـ . ترجمته في أسد الغابة : (4 / 385) وتهذيب التهذيب : (10 / 207) .

(2) هو أبو الحسن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب . رضي الله عنهم جميعا - قال في حقه الزهري : « ما رأيت قرشيا أفضل منه » ولد سنة 38 وتوفي - رحمه الله - سنة 94 وقيل غير ذلك . انظر ترجمته في الوفيات : (3 / 266) ، وطبقات الشيرازي : (ص / 63) وعبر الذهبي (1 / 111) .

(3) بن الحسين بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنهم - فقيه تابعي ثقة . توفي رحمه الله - سنة 114 وقيل غير ذلك . انظر طبقات الشيرازي (ص / 64) .

(4) أبو محمد . . . بن عدي القرشي ، النوفلي - توفي بالمدينة سنة 57 أو سنة 59 . ترجمته في الاستيعاب : (1 / 222) .

(5) أبو زيد بن ثابت الأنصاري أحد الفقهاء السبعة بالمدينة المتوفى سنة 99 وقيل 100 هـ . انظر ترجمته في الوفيات : (2 / 223) .

(6) بن عوف الزهري ، تابعي ، مدني ، أحد الفقهاء السبعة بمدينة رسول الله - ﷺ - توفي سنة 94 هـ وقيل سنة 104 هـ . انظر ترجمته في طبقات الشيرازي : (ص / 64) .

يسار⁽¹⁾ وعطاء بن يسار ، ومجاهد .

وكان سعيد بن المسيب يقول : « أخبرني أبو سعيد الخدري عن النبي - ﷺ - في الصرف » فيثبت حديثه⁽²⁾ ، ولا يجوز أن يكون في مسائل الشرع مسألة [إجماع]⁽³⁾ عن السلف والخلف أثبت ولا أبين من هذه .

فإن قالوا : ما أنكرتم أن يكون من رويتم عنه العمل بأخبار الأحاد لم يعمل بها وحدها ، وإنما عمل بها لأخبار أخرى ضاهتها ، أو مقاييس قارنتها ، أو غير ذلك من الأدلة ؟ .

فالجواب : أننا [قد]⁽⁴⁾ نقلنا عن عمر أنه قال : « لولا هذا⁽⁵⁾ لقضينا فيه⁽⁶⁾ برأينا »⁽⁷⁾ .

[وروي عن ابن عمر أنه رجع إلى خبر رافع بن خديج ، وعن الصحابة أنهم رجعوا إلى خبر عائشة]⁽⁸⁾ .

وجواب آخر : وهو أنه بالطريق الذي به علم رجوع الأمة إلى أي^(55 - س) القرآن والخبر المتواتر والإجماع والقياس ، هو الطريق الذي به علمنا رجوعهم إلى هذه الأخبار ، لا إلى شيء سواها .

(1) هو أبو أيوب سليمان بن يسار ، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة تابعي جليل توفي سنة 107 هـ وقيل غير ذلك . ترجمته في الوفيات : (2/ 399) .

(2) وهو قوله : « الدينار بالدينار ، والدرهم بالدرهم . . الخ » . أخرجه البخاري : (21/ 2) .

(3) ساقطة من : س .

(4) ساقطة من : س .

(5) عبارة ق : هذه .

(6) في ق ، م : فيها .

(7) انظر تخريج الآثار الواردة في هذه الصفحة فيما تقدم .

(8) مابين القوسين ساقط من : س .

ولأننا إذا وجدناهم يتكرر عملهم بأخبار⁽¹⁾ الآحاد ولا يظهر معها ما يمكن أن يقال رجعوا إليه ، وقع لنا العلم بأنهم رجعوا إليها دون غيرها .

ومما يدل على إجماعهم على العمل بأخبار⁽²⁾ الآحاد : إجماع الكل على أن الصحابة كانوا⁽³⁾ أعلم منا بالمتواتر من أخبار الرسول - ﷺ - لقرب العهد ، والتدين بالسنن⁽⁴⁾ ، والحرص عليها وأنهم أوعى⁽⁵⁾ لها وأحفظ لمعانيها ، وقد ثبت عنهم مناشدة بعضهم بعضا الحديث ، ولا يجوز أن يناشدوهم⁽⁶⁾ المشهور المستفيض لأن ذلك موجود معلوم عند الكل ، كما لا يجوز أن [يطلبوا]⁽⁷⁾ الأخبار [على]⁽⁸⁾ أن الصلوات المفروضة خمس ، وأن الشهر المفروض صومه رمضان ، فلم يبق إلا أن يطلبوا أخبار الآحاد ، فإذا رويت لهم عملوا بها .

ومما يدل على وجوب العمل بخبر الواحد : ما ظهر عن الرسول - ﷺ - من إنفاذه لأمرائه وسعاته على الصدقات وحل العقود ، وتقرير الأمور الدينية ، من ذلك : تأميره لأبي بكر الموسم⁽⁹⁾ ، وإنفاذه سورة " بَرَاءة " مع علي ، وتوليته عمر على الصدقات ، وتوليته معاذ⁽¹⁰⁾ على جهة من اليمن ، ومن ذلك إنفاذه عثمان بن عفان إلى أهل مكة رسولا ،

(1) في م : بخبر .

(2) في م : بخبر .

(3) في ق : كانت .

(4) في ق : بالسبق . وهو تصحيف .

(5) في ق : أرعى .

(6) في ق ، م : يناشدهم .

(7) في س : يطلقوا . وهو تصحيف .

(8) في الأصل : عن .

(9) أي موسم الحج .

(10) في جميع النسخ معاذ .

ومؤديا عنه . ومن ذلك توليته على الصدقات ، والجباية : قيس بن عاصم⁽¹⁾ (67 - ق) ومالكا بن نويرة⁽²⁾ والزبرقان بن بدر⁽³⁾ ، وزيد بن حارثة ، وعمرو بن العاص ، وعمرو بن حزم ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبا عبيدة ، فلو لم يجب العمل بخبر الواحد : لما جاز لرسول الله - ﷺ - إيفاد أمير واحد في شيء من ذلك .

فإن قالوا : إنما أنفذ الآحاد في أخذ الصدقات ، لأنه كان قد قدم الجماعة في إعلامهم صحة ذلك ، ثم أنفذ الآحاد للقبض .
فالجواب : أنه قد لزمهم الدفع⁽⁴⁾ إليه لقوله : أمرني رسول الله بالقبض .

وجواب آخر : وهو أنه⁽⁵⁾ ليس كل ثابت عنه إنما أنفذه في قبض الصدقات ، بل استتاب في الأحكام والتعليم .

فإن قالوا : فيجب قبول خبر الواحد في التوحيد ، وإعلام النبوة وما طريقه العلم لأن رسله أيضا قد كانوا ينفذون بذلك إلى أهل النواحي .
فالجواب : أن هذا غلط ، لأنه إنما⁽⁶⁾ كان ينفذ رسله بأحكام

(1) أبو علي . . . بن سنان بن خالد التميمي ، كان - رحمه الله - عاقلا حليما ، قيل للأحنف بن قيس : ممن تعلمت الحلم ؟ قال : من قيس بن عاصم . ترجمته في أسد الغابة : (219 / 4) وتهذيب التهذيب : (399 / 8) .

(2) ابن حمزة بن شلاد . . . اليربوعي التميمي المتوفى في خلافة أبي بكر . ترجمته في أسد الغابة : (369 / 4) .

(3) ابن امرئ القيس بن خلف السعدي ، توفي في خلافة معاوية . انظر الإصابة : (543 / 1) .

(4) في ق ، م : الرفع . وهو تصحيف .

(5) في ق ، م : أن .

(6) في ق ، م : أن .

الشرعية بعد انتشار الدعوة ، وإقامة الحجة ، وكيف يقول رسوله : إن رسول الله يخبركم في الزكاة بكذا⁽¹⁾ وهم لا يعرفون الله ورسوله .

دليل رابع : وهو اتفاقنا على وجوب العمل بقول المفتي ، وإخباره بحكم الله - تعالى - تارة عن كتاب ، وتارة عن سنة ، وتارة عن قياس ، وهذا يدل على ما قلناه .

دليل خامس : ومما يدل على ذلك إجماع الأمة على روايتها والجمع لها ، ولا فائدة في ذلك غير العمل بها .

فإن قيل هذا يبطل بأخبار الضعفاء [فإن الأمة قد أجمعت على نقلها ، ولا يجوزون العمل بها .

فالجواب : أن الأمة لم تجمع على نقل أخبار الضعفاء⁽²⁾ بل قد منع من نقلها : شعبة ومالك ويحيى بن سعيد القطان⁽³⁾ وغيرهم من الأئمة ، ومن جوز نقلها فإنما رواها لوجهين :

أحدهما : أن يطلب منها عن طريق صحيح فيعمل به .

والثاني : أن يعلمها فتميز⁽⁴⁾ له من الصحيح الذي نقله الثقات ، فيعمل بما نقله الثقات ، ويترك العمل بما لم يروه الثقات وليس كذلك في مسألتنا ، فإنه لو لم يجب العمل بأخبار الآحاد : لما جاز نقلها ، لأنه لا فائدة فيها .

(1) في س : كنا .

(2) ما بين القوسين ساقط من : س .

(3) هو الفقيه التابعي الملقب ، التميمي ، البصري المتوفى سنة 198 . ترجمته في طبقات الشيرازي : (ص / 66) ، وتهذيب التهذيب (11 / 216) ، وأدب الشافعي تحقيق شيخنا عبد الغني عبد الخالق (ص / 37) هامش .

(4) عبارة س : أن يعلمه فيتميز له .

أما هم فاحتج من نصر قولهم في ذلك بقوله - تعالى - : ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾⁽¹⁾ وقوله : ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾⁽²⁾ .

والجواب : أن هذا يعود عليكم - أيضا - لأن إنكاركم العمل بخبر الواحد : قول في الدين بغير علم .

والثاني : أننا لا نسلم أنه قول بغير علم ، بل هو معلوم بفعل الرسول - ﷺ - وإجماع الصحابة .

[و⁽³⁾] جواب ثالث : أن هذه الآية لو دلت على إبطال العمل بخبر الواحد ، لدلت على إبطال العمل بخبر الاثنين ، والثلاث والأربع وشهادة الشاهدين ، ويجب على هذا (56 - س) إبطال القول⁽⁴⁾ بالقياس .

استدلوا في ذلك بما روي عن النبي - ﷺ - : أن ذا اليمين أخبره عن سلامه من اثنتين فلم يعمل به حتى [سأل أبا بكر وعمر .

وما روي من رد أبي بكر خبر المغيرة بن شعبة في توريث الجدة حتى⁽⁵⁾] وافقه على ذلك : محمد بن مسلمة⁽⁶⁾ .

وما روي أيضا من رد أبي بكر ، وعمر - رضي الله عنهما - خبر

(1) سورة الإسراء 36 .

(2) سورة البقرة 169 .

(3) ساقطة من : ق ، م .

(4) في ق : الحكم .

(5) ما بين القوسين ساقط من : س .

(6) أخرجه مالك في الموطأ : (237 / 6) . وانظر ترجمة المغيرة بن شعبة بن أبي عامر . . .

الثقفي في الإصابة : (452 / 3) ومحمد بن مسلمة . . . الحارثي الأنصاري المتوفى سنة

43 في المصدر السابق : (383 / 3) .

عثمان - رضي الله عنه - فيما رواه من استئذان الرسول - ﷺ - في رد الحكم بن [أبي] (1) العاص ، وطالباه بمن يشهد معه (2) .

وكذلك أيضا رد عمر خبر أبي موسى في الاستئذان حتى روى [ذلك] (3) معه أبو سعيد الخدري (4) .

وردت عائشة : خبر ابن عمر (68 - ق) في تعذيب الميت ببكاء أهله عليه (5) .

قالوا : ولا يجوز أن يكون ردهم لمعارضة القياس [له] (6) ، لأن عندكم أن الخبر مقدم على القياس ، ولا يجوز أن يردوه (7) لإيهام الرواة لأنهم (8) ردوا خبر المشهور بالثقة - كعثمان ، وأبي موسى - ولا يجوز أن يردوها استظهارا كما لا يجوز [رد] (9) شهادة الشاهدين ، وترك الحكم

(1) ساقطة من : ق ، م .

(2) حكى ابن حجر في الإصابة : (1 / 345) أن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس القرشي ، الأموي ، عم عثمان بن عفان رضي الله عنه - ووالد مروان بن الحكم ، كان سيء الخلق فنفاه رسول الله - ﷺ - من المدينة إلى الطائف ، وأن عثمان ذكر لأبي بكر وعمر أنه استأذن رسول الله في ترجيعه إلى المدينة فأذن له فلم يقبلا منه ذلك ، وطالباه بمن يشهد معه ، وبقي الحكم بالطائف إلى أن تولى عثمان الخلافة فرجع إلى المدينة وبها توفي . انظر الإصابة : (1 / 345) والإحكام للآدمي : (2 / 176) .

(3) ساقطة من : م ، س .

(4) خبر أبي موسى أخرجه مالك في الموطأ باب الاستئذان : (7 / 283) والبخاري : (4 / 89) ومسلم : (2 / 1694) ، والترمذي : (4 / 175) .

(5) أخرجه مالك في الموطأ : (2 / 27) ومسلم : (2 / 638) .

(6) ساقطة من : ق ، م .

(7) في س : يرده .

(8) في س ، م : ولأنهم .

(9) ساقطة من : م ، س .

بها استظهارا . فلم يبق إلا أن يردوها لأن العمل بها غير واجب .

والجواب : أن هذا غلط لأننا قد بينا فيما سلف عمل هؤلاء بخبر الواحد ، فيجب أن يحمل ردهم لها على غير التدين بتركها ، وقد يترك حكام المسلمين في كثير من الأوقات العمل بشهادة الشاهدين ، لعل عارضة توجب ذلك ، ويترك العالم العمل بموجب القياس ، ولا يدل شيء من ذلك على تحريم العمل به .

وأما توقف النبي - ﷺ - في خبر ذي اليدين فهو لأمر : سبب ذلك (1) أنه أخبره وحده [بذلك وسبق إليه وحده وخلفه جمع عظيم وجم غفير فبعد في نفسه - ﷺ - أن يستدرك هذا] (2) وحده سهوا ذهب على جماعتهم والعادة تمنع من ذلك فكان أقرب إلى الخطأ ، فلما صدقوه تيقن سهوه وسجد (3) له .

وجواب آخر : وهو أن النبي - ﷺ - سأل غير ذي اليدين ، لا رادا لخبره ، ولكنه ليقوى في نفسه خبره مع وجود (4) ذلك وتمكنه منه ، ونحن لا نمنع أن يسأل من بلغه خبر عن النبي - ﷺ - من طريق صحيح : من يرجو عنده علم ذلك ليقوى في نفسه ، ولكنه إذا انفرد : وجب عليه العمل به ، ولعله لو لم يكن مع النبي - ﷺ - غير ذي اليدين : عمل بخبره .

وجواب ثالث : وهو أن هذا حكم في أعيان مخصوصة ، وإبطال عمل عليهم ، وهذا يجري عندهم مجرى الشهادة ، وليس من الخبر في .

(1) عبارة ق : سبب ذلك لأجل أنه أخبره .

(2) ما بين القوسين ساقط من : س .

(3) في م : وجلس . وهو تصحيف .

(4) في س : وجوده .

شيء ، ويجب على أبي علي⁽¹⁾ : أن لا يعمل بخبر الاثنين ، لأن الذي أخبره - ﷺ - ذو اليدين وأبو بكر وعمر ، وهذا [يقضي]⁽²⁾ بفساد ما قالوه .

وأما تعلقهم برد أبي بكر لحديث المغيرة في توريث الجدة فإنه لم يرده وإنما توقف فيه ليعلم هل ثبت حكمه أم نسخ أو لغير ذلك من المعاني [التي]⁽³⁾ لا يجب علينا معرفة أعيانها .

ويجوز أن يتوقف ليعلم أن الذي عند غيره مثل الذي عنده وليجد من يخبره بمثل ما أخبره المغيرة ليقوى⁽⁴⁾ في نفسه ، ولعله لو لم يخبره به المغيرة لحكم به . ويمكن أنه⁽⁵⁾ توقف فيه مع العزم على العمل به لئلا يتسامح الناس والرواة في مثل ذلك كما كان علي - رضي الله عنه - يستحلف المخبر له لهذا⁽⁶⁾ ، مع أن المشهور من مذهب أبي بكر - رضي الله عنه - قبول خبر الواحد ، ولذلك روي [عنه]⁽⁷⁾ أنه حكم في قصة ، فأخبره بلال أن النبي - ﷺ - اختصم إليه فيها ، فقضى فيها بخلاف قضاء أبي بكر فرجع أبو بكر عن ذلك القضاء ، فتجاوز وجوب العمل به إلى وجوب نقض الحكم .

[أما ما تعلقوا به من رد أبي بكر وعمر لخبر عثمان]⁽⁸⁾ فهذا يجري

(1) أي الجبائي .

(2) في م : يقتضي . وهو تصحيف .

(3) ساقطة من : م .

(4) عبارة ق : فيقوى .

(5) عبارة م : أن .

(6) عبارة س : بهذا .

(7) ساقطة من : س .

(8) ما بين القوسين ساقط من : س .

مجرى الشهادة لأنه حكم في شخص معين ، ويجوز أن يكونا توقفا عن الحكم فيه لما بين عثمان وبين الحكم من القرابة ، وما كان فيه - رضي الله عنه - من الميل إلى أقاربه والكلف بهم ، فأحبا نفى الظنة عنه .

وأما تعلقهم بخبر أبي موسى في الاستئذان فلا حجة (69 - ق) فيه لجواز أن يكون عمر - رضي الله عنه - أراد إرهاب الناس وزجرهم⁽¹⁾ عن الإقدام على الحديث ، لا سيما وأبو موسى قد روى الخبر وجعله حجة لفعله ، وقد قال عمر - رضي الله عنه - : « إني لم أتهمك ، ولكن⁽²⁾ خشية أن يقول⁽³⁾ الناس على رسول الله - ﷺ - وقد يسوغ للإمام إظهار التوقف في مثل هذا ، إذا أداه اجتهاده إلى (57 - س) تخويف من اتهمه⁽⁴⁾ بالإقدام⁽⁵⁾ على الحديث⁽⁶⁾ .

مسألة - 1

يجب العمل بخبر الواحد فيما تعم به البلوى . هذا قول أكثر أصحابنا ، وأصحاب الشافعي - رحمه الله -⁽⁷⁾ .

وقال المتأخرون من أصحاب أبي حنيفة : لا يجوز العمل بخبر

(1) عبارة س : ورجوعهم وهو تصحيف .

(2) عبارة س : لكن بسقوط الواو .

(3) عبارة س ، م : يقول . وهو تصحيف .

(4) في م : أئمتهم ، وهو تصحيف .

(5) عبارة ق : من الإقدام .

(6) انظر الاحكام للأمدى (2 / 169 - 177) فقد أورد معظم ما أورده الباجي من الأدلة والمناقشات .

(7) وهو مذهب الجمهور . انظر التبصرة : (ص / 339) ، والمستصفي (1 / 171) ، واللمع : (ص / 40) .

الواحد فيما تعم به البلوى . وذهب إليه محمد بن خويز مندداً⁽¹⁾ .

والدليل على ما نقوله : أنه لا يمتنع أن يعلم الباري - تعالى - المصلحة في تكليف الأمة العمل بخبر الواحد فيما تعم به البلوى فيتعبنا⁽²⁾ به ، وإن كان طريقه غلبة الظن ، كما تعبنا بالقياس فيما تعم به البلوى ، وإن كان طريقاً إلى غلبة الظن .

ودليل ثان : وهو ورود أخبار الآحاد فيما تعم به البلوى كالوضوء من مس الذكر [والسهو في الصلاة]⁽³⁾ وسجود التلاوة والعمل في الوضوء وغير ذلك . فلو وجب بيان ذلك على طريقة توجب العلم : لوجب أن يعلم من دين الرسول - ﷺ - آخر⁽⁴⁾ الحكمين بثبوت الوضوء من مس الذكر أو نفيه ولم يقع فيه التنازع . على أن أصحاب أبي حنيفة قد ناقضوا في ذلك وأجازوا الوضوء بالنيذ وإعادة الوضوء من القهقهة في الصلاة⁽⁵⁾ بخبر الواحد .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن ما تعم به البلوى لا يليق به الرسول إلا إلقاء شائعا ذائعا ، ويتلقاه الصحابة على ذلك فلا يقبل فيه خبر الواحد لأن من حقه التواتر .

والجواب : أن هذا غلط لأنه لا يمتنع أن يؤخذ عليه إلقاؤه على هذا الوجه ، فيعلم - تعالى - المصلحة في ذلك للمكلفين .

(1) أي من المالكية ، وإليه ذهب أبو الحسن الكرخي من متقدمي الحنفية . انظر تيسير التحرير : (3/ 112) ، وأصول السرخسي : (1/ 368) والإحكام : (2/ 198) .

(2) في س : فتعبنا .

(3) ما بين القوسين ساقط من : م .

(4) في ق ، م : أحد .

(5) مستدلين بقول الرسول - عليه السلام - : « ألا من ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلاة جميعاً » . انظر فتح القدير : (1/ 51) .

وجواب [آخر]⁽¹⁾ : وهو أنه إذا جاز أن يتعبد فيها بالقياس ويُخلى ذلك الحكم النبي - ﷺ - من النطق أصلاً مع كونه مما تعم به البلوى : فبأن يقتصر فيه على خبر⁽²⁾ الواحد ويخليه من الإشاعة والإذاعة : أولى وأحرى .

مسألة - 2

إذا روى الصحابي الخبر وترك العمل به : لم يمنع ذلك من وجوب العمل به⁽³⁾ .

وقال أصحاب أبي حنيفة : لا يجب العمل به⁽⁴⁾ .

والدليل على ما نقوله : أن خبر النبي - ﷺ - إذا ورد وجب على الصحابي وغيره امتثاله ، إلا أن يدل دليل على نسخه وليس إذا تركه تارك مما يسقط فرضه عمن بلغه ، ولذلك استدللنا [بخبر ابن عباس]⁽⁵⁾ في أن الأمة إذا أعتقت تحت عبد خيرت : [بما روى ابن عباس أن عائشة اشترت بريرة ثم أعتقتها ، وكان زوجها عبداً فخيرها رسول الله - ﷺ -]⁽⁶⁾ وإن كان مذهب ابن عباس : أن يبيع الأمة طلاقها .

أما هم فاحتج من نصر قولهم في هذه : بأن الصحابي لا يجوز أن

(1) ساقطة من : م .

(2) في ق : الخبر .

(3) لم يقيد الشيخ أبو إسحاق الشيرازي بالصحابي بل جعل الخلاف في عمل الراوي بخلاف مرويه ، سواء أكان صحابياً أم غير صحابي . انظر التبصرة : (ص 367) ، والإبهاج : (214/2) وكتاب الفقيه والمتفقه : (142/1) .

(4) انظر تفصيل مذهب الأحناف في كشف الأسرار : (63/3) .

(5) ما بين القوسين ساقط من : س .

(6) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م . والحديث أخرجه البخاري (274/3) سندي .

يتعمد مخالفة النبي - ﷺ - لأن مخالفته فسق والصحابة ينزهون⁽¹⁾ عن ذلك ، فيحمل ترك استعماله للخبر : على أنه قد علم نسخه .

والجواب : أن هذا غير صحيح ، لأنه يجوز⁽²⁾ أن يتركه سهواً وغلطاً ونسياناً ، ويجوز أن يتأول فيه تأويلاً غير صحيح ، ويجوز أن يتركه لأنه رأى غيره أولى منه مما لو بلغنا لم نقدمه عليه فلا يصح ما تعلقوا به .

مسألة - 3

إذا روى الراوي الخبر فأنكره المروي عنه ، فإن ذلك على ضربين : أحدهما أن يتوقف فيه ويشك . والضرب الثاني أن يكذب الراوي ويقطع أنه لم يحدثه ، وذلك أيضاً على ضربين :

أحدهما أن يجحد راوية الحديث جملة ، فهذا يمنع من الاحتجاج بالخبر ويوقف أمره ، لأن من رواه : قد أنكره⁽³⁾ وهو عدل وقوله لم أروه مقبول ، وقول الراوي عنه : قد رويته يوجب تفسيقه ويبطل حديثه ، فعلى الوجهين لا يصح الاحتجاج بالخبر .

والضرب الثاني أن يقول : قد رويته ، إلا أنني لم أحدثه به . فهذا لا يمنع من الاحتجاج لصحة⁽⁴⁾ الخبر من جهة المروي عنه لا من جهة الراوي ، لأن روايته من جهة الراوي تبطل ما تقدم .

(1) في ق ، م : منزهة .

(2) في ق ، م : لجواز .

(3) في ق ، م : أنكر .

(4) في ق : بصحة .

فصل

والقسم الثاني : أن ينسى المروي عنه الحديث أو يشك فيه فلا يعلم هل رواه أم لا .

فهذا ذهب جمهور الفقهاء من أصحاب مالك وأبي حنيفة والشافعي إلى قبوله⁽¹⁾ .

وذهب الكرخي وغيره من متأخري أصحاب أبي حنيفة : إلى أنه لا يقبل ، وأن هذا موجب لرد الخبر⁽²⁾ .

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه : أنه إذا كان حين روايته للخبر ممن يقبل خبره ويعمل به : لم يؤثر ذلك في نسياته ، كما لا يؤثر في استعمال الخبر موته ، ولا زوال عقله بإغماء [أو جنون]⁽³⁾ أو غير ذلك (58 - س) .

ودليل آخر : أنه إذا كان الراوي عنه ثقة عدلاً مأموناً فالظاهر صدقه ، وأنه لا يروي إلا ما سمع ، ولو حملته⁽⁴⁾ أمانته أن يحدث بما لم يسمع : لنقص ذلك كونه عدلاً ، فيجب أن يكون إنكار المروي عنه الحديث ، بمنزلة ذكره له ، لأنه يجوز أن ينسى ولم يقطع بأنه لم يحدثه ، وإنما يشك⁽⁵⁾ في ذلك .

ودليل ثالث : وهو اتفاق الكل على أن المروي عنه إذا أنكر زيادة

(1) انظر الإحكام : (1 / 195) ، والتبصرة : (365) ، والمستصفي (167) .

(2) وهي رواية عن أحمد بن حنبل . انظر المصادر السابقة وكشف الأسرار (3 / 60) وفوائد الرحمة : (2 / 170) .

(3) ساقطة من : م .

(4) في جميع النسخ التي تحت يدي : حملت ، ولعل الصواب حملته .

(5) في ق ، م : شك .

لفظة في الحديث : وجب قبولها من العدل ، فكذاك جميع الحديث .
فإن قالوا : الأمران عندنا سواء .

قيل : [مثل⁽¹⁾] هذا ركوب ما لا نعلم أحدا [قال⁽²⁾] به ولو جاز هذا⁽³⁾ : لجاز أن يبطل الحديث المعرب إذا قال الراوي لا أعلم أنني حدثت به معربا .

احتجوا في ذلك : بأن شهود الأصل إذا أنكروا الشهادة لم يصح العمل بشهادة شاهد الفرع .

والجواب : أنه لا يمتنع أن يعتبر في الشهادة ما لا يعتبر في الخبر ، ألا ترى أنه يعتبر فيها الحرية والذكورة والعدد ، ولا يعتبر شيء من ذلك في الخبر .

و جواب آخر : وهو أن الشاهد إنما يشهد⁽⁴⁾ بالشهادة عند الحكم ولا يعمل بها قبل أدائها عنده ، فإذا نسي الشهادة قبل أن يؤدي عند الحكم : لم يجز الحكم بها ، ووزانه أن ينسى المخبر الخبر قبل أن يحدث به ، فلا يجوز أن يعمل به ، وليس كذلك في مسألتنا ، فإن المخبر بالخبر يخبر به كل أحد ، ويعمل به من سمعه [منه⁽⁵⁾] فوزانه أن ينسى الشاهد الشهادة بعد أدائها عند الحكم ، فإنه يحكم بها .

قالوا : الراوي إذا نسي الخبر حرم عليه العمل بموجبه وعمل غيره تبع لعمله ، فإذا حرم عليه حرم على غيره .

(1) ساقطة من : س .

(2) ساقطة من : س .

(3) في ق ن م : ذلك .

(4) في س : شهد .

(5) ساقطة من : س .

والجواب : أنا لا نسلم ، بل يجب عليه أن يعمل به إذا نسيه وأخبره العدل أنه قد أخبره به .

وجواب آخر : وهو أنه لا يمتنع - إن سلمنا لكم - أن يكون عمل غيره تبعاً لعمله ، وأن يحرم عليه ولا يحرم على غيره ، ألا ترى أن حكم الحاكم تبع لشهادة الشاهد ، ويحرم على الشاهد شهادة (71 - ق) الزور ، ولا يحرم على الحاكم العمل بها⁽¹⁾ .

فصل

في ذكر المرسل ووجوب العمل به

والضرب الثاني من أخبار الآحاد - المرسل - : وهو ما انقطع إسناده فأخل فيه بذكر بعض رواته⁽²⁾ . ولا خلاف أنه لا يجوز العمل بمقتضاه إذا كان المرسل له غير متحرز يرسل عن الثقات وغيرهم⁽³⁾ .

فأما إذا علم من حاله أنه لا يرسل إلا عن الثقات : فإن جمهور الفقهاء على العمل بموجبه كإبراهيم النخعي⁽⁴⁾ وسعيد بن

(1) أي إذا لم يعلم بأنها شهادة زور .

(2) المرسل عند علماء الأصول أعم من المرسل عند علماء الحديث . فالمحدثون يخصصونه بما سقط منه الصحابي ، وأما ما سقط منه راو قبل التابعي فمنقطع ، وما سقط منه راويان ، فمعضل ، وعند الأصوليين يشمل كل هذه الأقسام . الإبهاج : (2 / 222) .

(3) انظر الإحكام : (2 / 112) ، والمستصفي : (1 / 107) ، والإبهاج (2 / 223) ، والتبصرة : (351) ، وجمع الجوامع (2 / 104) .

(4) هو أبو عمران إبراهيم بن يزيد النخعي أحد الأئمة المشهورين توفي سنة 96 هـ وقيل 95 هـ . ترجم له بن سعد : (6 / 270) ، وابن خلكان (1 / 25) .

المسيب⁽¹⁾ والحسن البصري⁽²⁾ والصدر الأول كلهم ، وبه قال : مالك وأبو حنيفة وسائر أصحاب الحديث من المتقدمين وقال القاضي أبو محمد : هو مذهب متقدمي أصحابنا ، وهو الذي نصره القاضي أبو الفرج وبه قال أبو تمام⁽³⁾ .

وذهبت طائفة من المتأخرين : إلى أنه لا يجب العمل به ولا حجة فيه ، وعليه أكثر المتكلمين ، وبه قال من أصحابنا القاضي أبو بكر [وهو ظاهر مذهب القاضي أبي إسحاق⁽⁴⁾ إسماعيل بن إسحاق والشيخ أبي بكر ابن الجهم⁽⁵⁾ ، والشيخ أبي بكر الأبهري . وبه قال القاضي أبو جعفر⁽⁶⁾ .

والدليل على ما نقوله : إجماع الصدر الأول على ذلك ، ومن بعدهم من التابعين . قال محمد بن جرير الطبري : إنكار المرسل⁽⁷⁾

(1) أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن . . . بن مخزوم القرشي ، المدني ولد لستين مضتا من خلافة عمر وتوفي سنة 91 هـ وقيل غير ذلك . انظر الوفيات : (2/ 375) ، وتهذيب التهذيب : (4/ 84) ، والطبقات الكبرى لابن سعد : (5/ 119) .

(2) أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري من سادات التابعين ، وكبرائهم بالبصرة ، ولد لستين بقيتا من خلافة عمر ، وتوفي بالبصرة سنة 110 هـ . ترجمته في طبقات ابن سعيد : (7/ 156) وتهذيب التهذيب : (2/ 263) ، والوفيات : (2/ 69) وميزان الاعتدال (1/ 527) .

(3) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(4) هو إسماعيل القاضي تقلعت ترجمته .

(5) هو الفقيه المالكي محمد بن أحمد بن الجهم المعروف بالوراق المروزي ، من تلاميذ القاضي إسماعيل ، توفي سنة 329 هـ . ترجمته في الديباج : (ص / 244) وشجرة النور : (ص / 78) .

(6) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(7) في ق ، م : المراسيل .

[بدعة]⁽¹⁾ ظهرت بعد المائتين⁽²⁾ .

ومما يؤيد ما قاله⁽³⁾ : كثرة رواية عبد الله بن عباس عن الرسول - ﷺ - حتى أن مسنده من أكبر⁽⁴⁾ مسانيد الصحابة ، وقد ثبت بخبره : أنه لم يسمع من النبي - ﷺ - إلا نحواً من سبعة أحاديث ، وسائر حديثه كله لا يذكر فيه اسم المخبر له عن الرسول - ﷺ - ولذلك روي [عن النبي]⁽⁵⁾ - ﷺ - : « لَا رِبَا إِلَّا فِي النَّسِيبَةِ »⁽⁶⁾ فلما روجع فيه قال : حدثني به أسامة .

وروي عن النبي - ﷺ - : « أنه لم يزل يلبي حتى رمي جمرة العقبة »⁽⁷⁾ ثم قال في حديث آخر : حدثني به أخي الفضل بن عباس .
وروي ابن عمر : [أخباراً تارة يرويها عن النبي - ﷺ - و]⁽⁸⁾ تارة يرويها عن أبيه عن النبي - ﷺ - .

(1) ساقطة من : م .

(2) دعوى ابن جرير هذه غير مسلمة فقد ثبت عن الصحابة - رضي الله عنهم - مباحثة ابن عباس ، وابن عمر ، وأبي هريرة فيما يرسلونه ، حتى أسند كل واحد منهم ما حدث به . وقال محمد بن سيرين الأنصاري المتوفى سنة 110 هـ : « لا تأخذوا بمراسيل الحسن وأبي العالية فإنهما لا يباليان ممن أخذنا » . انظر التبصرة : (ص / 352) والإحكام : (204 / 1) . ومقدمة البخاري لشيخنا عبد الغني عبد الخالق فإنه قد حقق هذا الموضوع .

(3) في س : قالوه .

(4) من ق : من أكثر . وفي م : أكثر من .

(5) ساقط من : س .

(6) أخرجه البخاري : (285 / 5) والشوكاني في نيل الأوطار : (202 / 5) وابن كثير : (329 / 1) وانظر الإحكام : (204 / 1) .

(7) أخرجه الأئمة الستة على ما في نصب الراية : (65 / 3) .

(8) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

وأبو هريرة روى⁽¹⁾ عن النبي - ﷺ - : « مَنْ أَصْبَحَ جُنْبًا فِي رَمَضَانَ فَلَا صَوْمَ لَهُ »⁽²⁾ فلما ذكر له رواية عائشة ، و أم سلمة قال : حدثني به الفضل بن عباس ، وروي عن البراء بن عازب أنه قال : « مَا كُلُّ مَا نَحْدُثُكُمْ بِهِ سَمِعْنَاهُ مِنَ النَّبِيِّ - ﷺ - ، وَلَكِنْ سَمِعْنَا بَعْضَهُ ، وَحَدَّثْنَا أَصْحَابُنَا يَبْعُثُهُ إِلَّا أَنَّا (59 - س) [لَا نَكْذِبُ] »⁽³⁾ .

وكان عمر بن الخطاب يتناوب هو وجار له النبي - ﷺ - فإذا غاب عمر : نزل جاره وأخبره بأحكام النبي - ﷺ - ذلك [اليوم]⁽⁴⁾ ، ولم يرو عمر عن جاره ذلك كلمة واحدة بل أخباره كلها يرويها عن النبي - ﷺ - .

وأما ظهور ذلك عن⁽⁵⁾ التابعين : فمن ذلك ما روي عن إبراهيم النخعي [أنه]⁽⁶⁾ قال : « إِذَا قُلْتُ حَدَّثَنِي فَلَانٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ فَهُوَ حَدَّثَنِي ، وَإِذَا قُلْتُ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ فَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ غَيْرٍ وَاحِدٍ عَنْهُ »⁽⁷⁾ .

وروى عنه الأعمش⁽⁸⁾ قال : « كُنْتُ إِذَا اجْتَمَعَ عِنْدِي عَلَى الْحَدِيثِ

(1) في ق ، م : يروى .

(2) أخرجه البخاري : (1 / 329) ومسلم : (2 / 779) وكذلك حديث عائشة وأم سلمة . وانظر التلخيص الحبير (2 / 202) والإحكام : (2 / 79) .

(3) ما بين القوسين ساقط من : م . وانظر جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر : (2 / 60) فقد أخرج هذا الأثر والإحكام : (2 / 179) .

(4) ساقطة من : م .

(5) في الأصل : على .

(6) ساقطة من : م .

(7) أخرجه الأملي في الإحكام : (2 / 179) .

(8) هو أبو محمد سليمان بن مهران الأسدي الكوفي الإمام المشهور ولد سنة 60 وقيل 61 ، وتوفي سنة 148 وقيل غير ذلك . ترجمته في الوفيات : (2 / 400) وتهذيب التهذيب : (4 / 222) والطبقات الكبرى لابن سعد : (6 / 342) .

أَرْبَعَةٌ تَرَكْتُهُمْ وَأَسْنَدَتْهُ⁽¹⁾ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ . وَقِيلَ لَهُ : [لَمْ]⁽²⁾ لَا تَسْنَدُ الْحَدِيثَ ؟ .

فَقَالَ : « [قَدْ]⁽³⁾ حَدَّثَنِي بِهِ جَمَاعَةٌ فَعَنْ أَيِّهِمْ أُسْنِدُهُ ؟ »⁽⁴⁾

وَرَوَى عَنْ عَطَاءٍ⁽⁵⁾ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي كِفَارَةِ الْيَمِينِ أَيْفَرَقَ بَيْنَهَا⁽⁶⁾ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ . فَقَالَ [لَهُ]⁽⁷⁾ مُجَاهِدٌ : كَانَ يَقْرَأُ عَبْدُ اللَّهِ⁽⁸⁾ ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَابَعَاتٍ﴾⁽⁹⁾ . فَقَالَ : « فَهِيَ إِذْنٌ مُتَابَعَاتٍ » فَقِيلَ إِرْسَالُ مُجَاهِدٍ وَرَجَعَ إِلَيْهِ .

وَرَوَى هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ أَبَاهُ عُرْوَةَ كَانَ عِنْدَ عُمَرَ ابْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، فَاخْتَصَمَ إِلَيْهِ رَجُلَانِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا : أَخَذْتُ أَرْضًا مِيتَةً جَرٍ [دَاءٍ]⁽¹⁰⁾ فَحَزَّتْهَا (72 - ق) فَجَاءَ هَذَا فَزَرَعَ فِيهَا فَقَضَى بِهَا عُمَرُ لِلَّذِي عَمَرَهَا . قَالَ عُرْوَةُ فَقُلْتُ : « لَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، بَلْ هِيَ لِلَّذِي

(1) فِي س : فَأَسْنَدَتْهُ .

(2) سَاقِطَةٌ مِنْ : س .

(3) سَاقِطَةٌ مِنْ : س .

(4) لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْأَثَرِ فِيمَا تَحْتَ يَدَيَّ مِنَ الْمَصَادِرِ .

(5) أَبُو مُحَمَّدٍ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَّاحٍ سَيِّدُ التَّابِعِينَ عِلْمًا وَعَمَلًا وَإِتْقَانًا فِي زَمَانِهِ بِمَكَّةَ ، وَلَدَ عَلَى الْأَرْجَحِ سَنَةَ 27 وَتُوفِيَ سَنَةَ 114 وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ . انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ : (199 / 7) وَمِيزَانِ الْأَعْتِدَالِ (70 / 3) وَالْوَفِيَّاتِ : (261 / 3) وَطَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ : (386 / 2) .

(6) فِي ق ، م : يَنْهَن .

(7) سَاقِطَةٌ مِنْ : م .

(8) يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ . انْظُرِ الْقُرْطُبِيَّ : (283 / 6) وَالرَّازِيَّ : (70 / 12) .

(9) سُورَةُ الْمَائِدَةِ 5 / 89 .

(10) سَاقِطَةٌ مِنْ جَمِيعِ النُّسخِ .

حازها . قال رسول الله ﷺ « مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ » (1) .

فقال لعروة : « أتشهد أن رسول الله ﷺ قضى له ؟ » فقضى بها عمر (2) للذي حازها ، وترك رأيه لأجل مرسل عروة .

ولو تتبع أخبار الفقهاء السبعة ، وسائر أهل المدينة ، والشاميين [والكوفيين] (3) ، والبصريين : لوجدت أئمتهم كلهم قد أرسلوا الحديث ورووه مرسلا وأخذوا به .

دليل ثان : ومما يدل على ذلك إجماع الناس على نقل المرسل إلى اليوم ، ولا فائدة في نقله وروايته والاشتغال (4) به : إلا العمل بموجبه . وبهذه الطريقة أثبتنا العمل بأخبار (5) الآحاد المسندة .

فإن قال قائل : [فهذا يبطل بأخبار الضعفاء والمتروكين فإنها تروى

(1) أخرجه مالك في الموطأ : (28 / 6) ، وأحمد ، وأبوداود ، والترمذي على ما في التلخيص الحبير : (54 / 3) والفتح الكبير : (151 / 3) عن سعيد بن زيد بزيادة « وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ » .

وانظر ترجمة أبو المنذر هشام بن عروة بن الزبير القرشي المولود سنة 61 والمتوفى على الأرجح سنة 146 في : تهذيب التهذيب : (48 / 11) ووفيات الأعيان : (80 / 6) .
وترجمة أبيه أبو عبد الله عروة بن الزبير بن العوام المولود سنة 22 أو 26 والمتوفى سنة 93 أو 94 في الوفيات : (255 / 3) وطبقات ابن سعد : (178 / 5) وتهذيب التهذيب : (180 / 7) .

وترجمة أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم ... المولود سنة 61 أو 63 والمتوفى سنة 101 في تهذيب التهذيب : (475 / 7) ، والشنرات : (119 / 1) وتاريخ الإسلام : (164 / 4) .

(2) في ق : فقضى عمر بها .

(3) ما بين القوسين ساقط من : م .

(4) في ق ، م : والاستعمال . وهو تصحيف .

(5) في س : بخبر .

وتنقل وتكتب⁽¹⁾ في الكتب ، ومع ذلك فلا يجب⁽²⁾ العمل بمتضمنها .

فالجواب : أن هذا باطل لأن أكثر المتورعين والفضلاء لا يروى عن الضعفاء ، وقد روي عن مالك - رحمه الله - أنه سأله عبد الرزاق⁽³⁾ أن يحدثه بحديث فقال : « قد رويته ولا أحدثك به » . فسأله مسلم بن خالد الزنجي⁽⁴⁾ أن يحدثه به فقال : « لَوْ كُنْتُ مُحَدِّثًا بِهِ لَحَدَّثْتُهِ وَلَكِنْ لَا أُحَدِّثُ بِهِ لِأَنَّ رَاوِيَهُ لَمْ يَكُنْ عِنْدَنَا بِذَلِكَ »⁽⁵⁾ .

وقال شعبة : « لِأَنَّ أَرْزَنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُحَدِّثَ عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ »⁽⁶⁾ . وكذلك سائر الأئمة إذا ثبت عندهم تضعيف رجل رموا بحديثه ، إلا أحادا من المحدثين لا تثبت بهم حجة .

وجواب ثان : وهو أن خبر الضعيف إذا روي فأكثر العلماء يبين

(1) في م : وتكتب ، وتنقل .

(2) ما بين القوسين ساقط من : س .

(3) هو : أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني من أئمة الحديث المشهورين ، كانت ولادته سنة 126 ونوفي سنة 221 . ترجمته في تهذيب التهذيب : (6/310) ووفيات الأعيان : (3/216) ، وميزان الاعتدال : (2/609) .

(4) ابن فروة المخزومي شيخ الإمام الشافعي عنه اخذ الفقه قيل أن يلقي مالكا . كان مفتي مكة بعد ابن جريج . توفي سنة 177 هـ . انظر ترجمته في : طبقات الشيرازي : (ص/71) وتهذيب التهذيب : (10/128) .

(5) في س : بذلك .

(6) جاء في ميزان الاعتدال وتهذيب التهذيب بلفظ : « لِأَنَّ يَزْنِي الرَّجُلَ الْخ » وفي رواية أخرى : قال شعبة : « لِأَنَّ أَشْرَبَ مِنْ بُولِ حِمَارٍ أَحَبُّ الْخ » .

وشعبة هو : أبو بسطام بن الحجاج العتكي الأزدي كان - رحمه الله - من أئمة الحديث توفي سنة 160 . وأما أبان بن أبي عيَّاش فهو : أبو إسماعيل فيروز مولى عبد القيس البصري ، عله علماء رجال الحديث من الضعفاء . توفي سنة 138 . وقيل غير ذلك . انظر ميزان الاعتدال (1/10) وتهذيب التهذيب : (4/338) ، (1/98) ، ووفيات الأعيان : (2/469) والطبقات الكبرى لابن سعد : (7/280) .

ضعفه ، ويقرن به رده فيجوز لذلك ، وليس كذلك الخبر المرسل فلم أر⁽¹⁾ أحدا من العلماء روى حديثا مرسلا وذكر أنه لا يؤخذ به لأنه مرسل - فبطل ما تعلقوا به .

ومما يدل على ذلك أيضا أننا قد اتفقنا على أن التعديل يقع بخبر الواحد ومن عدله إمام من الأئمة فهو عدل ، ولا يحتاج المعدل إلى كشف معنى العدالة ، فإذا علم من حاله أنه لا يحدث إلا عن ثقة ولا يرسل إلا عن عدل ، كان إرساله عنه بمنزلة أن يقول : إن هذا زيد قد رويت [عنه]⁽²⁾ هذا الحديث وهو ثقة مأمون . [ولا]⁽³⁾ خلاف أنه لو قال ذلك : كان تعديلا للراوي ، فكذلك إذا ترك ذكره وعلم أنه لا يترك ذكر راويه إلا لتوثيقه .

فإن قالوا : هذا ليس بصحيح ، لأنه يجوز أن يكون عنده ثقة ، وعلم غيره من حاله ما لم يعلم هو ، فيجب أن يذكره ليعلم حاله من جهة غيره .

فالجواب : أن هذا باطل بما إذا ذكره وقال : هو⁽⁴⁾ عدل رضي فإنه تعديل له عندكم ، وإن كان يجوز أن يعتقد التعديل بما لا يقع به التعديل عند غيره ، ومع ذلك ، فإنه لا يجب عليه إظهار معنى التعديل عنده اكتفاء بظاهر عدالة المزكى ، وحمل أمره على الصواب .

وكذلك الشهود بصحة العقود يقبل قولهم في ذلك من غير استفصال ، وإن جاز أن يعتقدوا الصحة فيما لا يصح عند غيرهم .

(1) في ق ، م : تر .

(2) ساقطة من : م .

(3) في ق ، م : فلا .

(4) في س : هنا .

وجواب ثالث : وهو [أنه]⁽¹⁾ إذا كان المعروف (60 - س) من حاله أنه لا يرسل إلا عن الأئمة كمالك والثوري⁽²⁾ وشعبة وجب قبول خبره ، لأنه لا سبيل إلى تعديل هؤلاء ، ولا إلى تجريحهم .

ودليل رابع - يختص به الشافعي - وهو : أنه (73 - ق) إذا علم من حال الراوي أنه لا يرسل إلا عن الثقات : وجب قبول خبره ، كما قبلنا جميعا خبر سعيد بن المسيب إذا أرسله لما علمناه⁽³⁾ من حاله .

فإن قال : [إن]⁽⁴⁾ مراسيل سعيد بن [المسيب]⁽⁵⁾ [اختبرتها فوجدتها كلها مسندة .

قيل له هذا غلط لوجوه أحدها : أن من مراسيل⁽⁶⁾ سعيد بن المسيب ما لا يوجد مسندا بوجه . منها : النهي عن بيع اللحم بالحيوان⁽⁷⁾ .

وجواب ثان : وهو أنه إن كان وجد مرسل سعيد في معنى من المعاني مسندا عند غيره ، وعمل بمتضمن الخبر لكونه مسندا ، فلم

(1) ساقطة من : س .

(2) هو أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري نسبة إلى ثور ابن عبد مناة - على الصحيح - المتوفى سنة 160 أو 161 أو 162 ترجمته في تهذيب التهذيب : (4/ 111) وأدب الشافعي تحقيق شيخنا عبد الغني عبد الخالق : (ص / 60) هامش ، واللباب : (1/ 244) .

(3) في ق ، م : علمنا .

(4) ساقطة من : م .

(5) ساقطة من : م .

(6) ما بين القوسين ساقط من : س .

(7) أخرجه مالك في الموطأ : (5/ 28) والشافعي ، وأبو داود في المراسيل على ما في نيل الأوطار : (5/ 315) .

يعمل بمرسل⁽¹⁾ سعيد في معنى الخبر ، وإنما عمل بالمسند الذي وافقه ، فلا فائدة في استثناء مراسيل سعيد بن المسيب [دون]⁽²⁾ غيرها لأنها⁽³⁾ وغيرها سواء ، لأنه إنما التزم المسند لا المرسل . وإن كان وجد لسعيد حديثاً أرسله مسنداً عند غيره ، ووجد له حديثاً آخر مراسلاً ، فأخذ به لأجل أنه قد وجد من مراسيله مسنداً ، فهذا غلط لأن هذا يوجب عليه الأخذ بمراسيل جميع الأمة ، لأنه ليس في الرواة من لا يوجد شيء من مراسيله مسنداً ، وهذا من [أ]⁽⁴⁾ ضعف ما يتعلق به من أنكر القول بالمراسيل ، لأنه لا فرق بين سعيد وغيره ، إذا علم منه التحرز والتحفظ .

وأيضاً : فإنه لو وجب علينا الحكم⁽⁵⁾ بأن جميع مراسيل سعيد مسندة لأننا قد وجدنا منها مسنداً ، لوجب علينا إذا صدقنا زياداً في خبر [للدليل دل عليه من غير العدالة لوجب]⁽⁶⁾ أن نصدقه في سائر أخباره ، [ولو لم يدل الدليل على صحتها]⁽⁷⁾ ، وهذا باطل باتفاق .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن إرسال الحديث يؤدي إلى الجهل بعين راويه ، ومحال العلم بعدالته مع الجهل بعينه ، وقد أجمعنا أنه لا يجوز قبول الخبر إلا عمن عرفت عدالته ، فوجب لذلك كونه غير مقبول .

والجواب : أن هذا يبطل بإجمال معنى التعديل ، فإنه يؤدي إلى

(1) في ق : بمسند ، وهو خطأ .

(2) غير واردة في : س ، ق .

(3) في س : لأنه .

(4) الألف ساقطة من : م .

(5) في م : لا يوجب الحكم علينا .

(6) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(7) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

الجهل بنفس التعديل ، وقد أجمعنا على صحة التعديل به إذا قال : هو عدل رضى ولم يبين معنى العدالة عنده .

وجواب ثان وهو : أنه⁽¹⁾ ليس من شرط معرفة العدالة : المعرفة⁽²⁾ بالعين ، ألا ترى [أنه]⁽³⁾ لو أخبرنا الصادق أنه حدثه عدل لعلمنا عدالته ، وإن لم نعلم عينه .

وجواب ثالث : وهو أن هذا يبطل بالإجماع فإننا نعلم أنه لم يصدر إلا عن دليل صحيح ، فنعلم [صحة]⁽⁴⁾ الدليل⁽⁵⁾ ، وإن كنا لا نعلم عينه .

وكذلك إذا قال الشهود : عقد فلان مع فلانة عقد نكاح صحيح ، وعقد بيع صحيح ، حكمنا بصحة العقد ، وإن لم نعلم عينه فكذلك في مسائلتنا مثله .

احتجوا بأن العدل لو سئل عن أمر أرسل عنه فلم يعدله : لم يجب العمل بخبره إذا لم يكن معروف العدالة ، فكذلك حاله إذا أمسك عن ذكره وتعديله ، لأنه مع الإمساك عن ذكره غير⁽⁶⁾ معدل فوجب أن لا يقبل الخبر عنه .

والجواب : أن هذا غير مسلم ، لأنه إذا علم من حاله أنه لا يرسل

(1) في س : أن .

(2) في ق ، م : المعروفة .

(3) ساقطة من : م .

(4) ساقطة من : س .

(5) في س : التعديل . وهو تصحيف .

(6) عبارة ص : عن ذكر غيره . وهو تصحيف .

[إلا⁽¹⁾] عن الثقات عنده : كان تركه لذكره تعديلا له وتوثيقا لروايته ، ولذلك لما علم من الحاكم أنه لا يحكم إلا بشهادة الثقات عنده فإذا حكم بشهادة شاهدين : علمنا توثيقه لهما ورضاه بهما ، ولذلك لو قال : لا أرسل إلا عن ثقة ثم أرسل عمن علم منه خلاف [ذلك لكان المرسل فاسقا كاذبا .

احتجوا بأن إرسال الراوي للخبر وترك ذكر من حدثه به إذا علم من⁽²⁾ حاله أنه لا يرسل إلا عن ثقة أكثر ما فيه أنه ثقة عنده ، وبمثابة أن يقول : حدثني العدل الثقة ، ولا يجب علينا تقليده فيه ، لأنه يجوز أن نعرفه بالفسق⁽³⁾ ، ونطلع من حاله على ما لو اطلع عليه المحدث : لأسقط خبره .

والجواب : أن هذا يبطل به إذا قال : حدثني زيد العدل الثقة فإنه يجب عليه⁽⁴⁾ تقليده في ذلك ، ولا يستفصل⁽⁵⁾ معنى العدالة والثقة عنده ، وإن جاز أن يعلم⁽⁶⁾ من حاله ما هو عدالة عنده أنها ليست بعدالة ، ويبين للمعدل بالأدلة أنها ليست بعدالة ، ولا معنى يوجب التزكية [له]⁽⁷⁾ .

وجواب ثان : وهو أن باب الأخبار مبني على⁽⁸⁾ صحة التقليد في

(1) ساقطة من : ق ، م .

(2) ما بين القوسين ساقط من : س .

(3) في س : يعرفه بالفسق .

(4) في ق ، م : علينا .

(5) في ق : يستعمل . وهو تصحيف .

(6) في ق ، م : نعلم .

(7) ساقطة من : ق .

(8) في س : عن .

الرواية (61 - س) ولذلك نقلد الراوي في قوله : حدثنا فلان ونقلده في توثيقه إذا قال : هو ثقة ، ونقلده في تفسيقه إذا قال هو فاسق . فبطل ما تعلقوا به .

احتجوا بأننا قد أجمعنا على أن شهادة شهود الفرع على شهادة [شهود]⁽¹⁾ الأصل لا تغني عن ذكر شهود الأصل ، ولا يكفي عن تعديلهم بنقل شهادتهم ، فذلك لا يكفي في تعديل الراوي لإرسال الخبر عنه .

والجواب : أن هذا غير صحيح ، لأننا لا نعلم علة جامعة فيينوا⁽²⁾ وجه الجمع بينهما حتى يصح الجمع ، ولا سبيل إلى ذلك .

وجواب آخر : وهو أنه لو وجب حمل الرواية على حكم الشهادة فيما ذكرتم : لوجب أيضا على الحاكم إذا حكم بشهادة الشهود⁽³⁾ أن لا يصح تسجيله حتى يسمي الشهود وَيُحْلِيهِمْ ، ولما أجمعنا على أنه يجوز ذلك للحاكم ويدل قبوله لهم وقوله : حكمت بشهادة العدل الرضى على عدالة من شهد عنده وقطع بقوله ، ولا يعتبر في ذلك حال شهادة شهود الفرع ، على شهادة شهود الأصل : جاز أيضا أن لا يعتبر ذلك في باب الرواية بل هي أبعد ، لأنها من باب الخبر ، وما ألزمنكم من باب الشهادة ، وإذا لم يجب ذلك في الشهادة لأجل ما قلتموه [فيها]⁽⁴⁾ : فبأن لا يجب ذلك في الرواية ونقل الأخبار أولى وأحرى .

(1) ساقطة من : س .

(2) في ق ، م : فنثبت .

(3) في س ، ق : شهود .

(4) ساقطة من : س .

وجواب ثالث : وهو أن باب الشهادة أضيق ولذلك تعتبر⁽¹⁾ فيه الذكورة والحرية ، وتعتبر⁽²⁾ فيها ألفاظ لا تعتبر في الرواية فلا يمتنع أيضا أن يعتبر فيها ذكر شاهد الأصل ، وإن لم يعتبر ذلك في الرواية .

وكذلك : فقد أجمعنا على أن شهود الأصل لو أنكروا الشهادة لم يصح الحكم⁽³⁾ بشهادة شاهد الفرع ، ولو أنكر المروي عنه الخبر لجاز الأخذ بخبر الراوي عنه ، فبان الفرق بينهما .

قالوا : لو⁽⁴⁾ أوجب ما قلتموه الفرق⁽⁵⁾ بين الرواية والشهادة⁽⁶⁾ وترك التسمية للراوي : لأوجب ذلك [أيضا]⁽⁷⁾ الفرق بينهما في اعتبار العدالة ، ولما لم يجب ذلك : لم يجب ما قلتموه .

والجواب : أن يقال لهم لم⁽⁸⁾ قلتم ذلك ؟ وما دليلكم [عليه]⁽⁹⁾ ؟ بينوه لنا .

وجواب ثان : أن يقال لهم لو لزم ما قلتموه : لوجب إذا جمعنا بينهما في باب تسمية المنقول عنه : للزم أن يجمع بينهما في اعتبار الذكورة والحرية وإنكار المنقول عنه ، ولما لم يلزم هذا لم يلزم ما قلتموه .

(1) في ق ، م : يعتبر .

(2) في ق ، م : يعتبر .

(3) في ق ، م : العمل .

(4) في م : ولو أوجب .

(5) في س : من الفرق ، ولا معنى لزيادة "من" .

(6) عبارة ق ، م : بين الشهادة والرواية .

(7) ساقطة من : س .

(8) في م : لو .

(9) ساقطة من : م .

وجواب ثالث وهو : أن الإجماع منع من إجازة ذلك في الشهادة ، ولم يمنع من تجويزه في الرواية كما منع من تجويز العنينة (75 - ق) في الشهادة ، ولم يمنع من تجويز ذلك في الرواية .

وجواب رابع : وهو أن الشهادة يتعلق بها حق المشهود عليه لأن له أن يعرف باسم الشاهد ليطعن فيه ، ويرد شهادته عليه⁽¹⁾ ، فلذلك لزم ذكر الشهود عليه ألا ترى أنه إذا استقر الحكم عليه لم يحتج إلى ذكر الشهود [و]⁽²⁾ لأنه يجوز أن يعتبر في حال الشهود - معاني غير العدالة من : ألا يكون والد المشهود له ، ولا ولدا ، ولا صديقا ملاطفا ، ولا يكون عدوا للمشهود عليه ، وغير ذلك مما يراعيه⁽³⁾ الناقل لروايته لأن الذي يراعى [في]⁽⁴⁾ الناقل العدالة⁽⁵⁾ فقط ، فإذا أخبر أنه قد روى عن عدل : لم يحتج إلى معنى زائد من ذكره .

فصل

يجب العمل بما نقل على وجه الأجازة ، وبه قال عامة العلماء⁽⁶⁾ . وقال أهل الظاهر : لا يجوز العمل به . وأجازوا المناولة وأن يكتب إليه⁽⁷⁾ المجيز : إن الكتاب الفلاني والديوان الفلاني - بعدد من ذلك - من روايتي عن فلان وفلان ، فارو ذلك عني ، إذا كان ذلك كتباً

(1) في ق ، م : عنه .

(2) ساقطة من : س .

(3) يرى عنه . وهو تصحيف .

(4) ساقطة من : ق .

(5) في ق ، م : للعدالة . وهو تصحيف .

(6) انظر كلامه في : ص 582 .

(7) في س : له .

مسماة مما روى⁽¹⁾ .

والدليل على ما نقوله : أن من كتب إلى غيره أن ديوان الموطأ أو غيره من الكتب المعلومة العين رويته عن زيد أو عن عمرو فاروه عني إذا صح عندك ، فإنه يحتاج في ثبات الكتاب عنده إلى نقل الثقة ، ثم يحتاج في تصحيح كتاب الموطأ : والحكم بأنه مماثل لأصل الشيخ (62 - س) الذي أجازه له : إلى نقل ثقة أيضا ، فتحصل⁽²⁾ له الرواية عنه بعد ثبات ذلك عنده من طريقين ، ويحتاج أن يجتهد في عدالة كل طائفة من الناقلين إليه ذلك⁽³⁾ . وإذا قال له مشافهة : ما صح عندك من حديثي فاروه عني ، لم يحتاج في ذلك إلا إلى إخبار ثقة بأن هذا الخبر رواه المخبر له عن فلان ، ولا يحتاج إلى الخبر عن إجازته [له]⁽⁴⁾ . ثم ثبت وتقرر أن في النوع الأول يصح تحديثه⁽⁵⁾ به ، فبأن يصح هاهنا أولى وأحرى .

أما هم فاحتج من نصر قولهم في هذه المسألة بأن قالوا : إنه إذا أجاز له أن يروي عنه فلم يخبره ولم يحدثه فإذا روى عنه بعد ذلك : فهو كاذب والكذب لا يحل .

والجواب : أن هذا [ينتقض به]⁽⁶⁾ إذا كتب إليه : ارو عني الموطأ ، فإنه لم يحدثه ومع ذلك فإنه يجوز عندكم أن يقول : حدثنا وأخبرنا⁽⁷⁾ ،

(1) عبارة ق ، م : إذا كان مجازا .

(2) في ق ، م : فيتحصل .

(3) في ق ، م : ذاك .

(4) ساقطة من : س .

(5) في ق ، م : بحديثه .

(6) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(7) في س : أرنا ، وهو تصحيف .

وهذا عين الكذب ، لأن إطلاق حدثنا لا يفهم منه إلا المشافهة بالخبر⁽¹⁾ والمخاطبة به . وكذلك - أيضا - ينتقض به إذا ألف كتابا وقال لك ارو[ه]⁽²⁾ عني ، فإنه أيضا لم يحدثك بشيء ولم يخبرك به [وإنما أمرك بروايته]⁽³⁾ ومع هذا⁽⁴⁾ فإنك قد أجزت الرواية بهذا الوجه .

وجواب ثان : وهو أنه إذا أطلقنا الرواية بالإجازة العامة فإننا نأمره بالصدق وهو أن يقول : أجازني فلان ، وليس الكلام في هذا الباب في صفة روايته ، وما يجب⁽⁵⁾ أن يتلفظ به الراوي من جهة الإجازة ، وإنما الكلام في وجوب العمل به ، ولا سبيل إلى الطعن فيه .

استدلوا : بأن هذا بمنزلة خبر المجهول العين والعدالة . وهذا تخليط ممن صار إليه ، لأنه لا يجوز أن يقال فيمن يسمى بالاسم والنسب⁽⁶⁾ وهو مشهور العين⁽⁷⁾ والعدالة : أنه بمنزلة المجهول العين والعدالة ، ولهم في هذا الباب تخاليط يبين للعوام قلة تحصيل قائلها ، فلذلك أضربنا عن ذكرها (76 - ق) .

(1) في جميع النسخ التي تحت يدي : بالأخبار .

(2) الضمير ساقط من : س .

(3) ما بين القوسين ساقط من : س .

(4) في ق ، م : كذلك .

(5) في س : يجوز

(6) في س : وبالنسب .

(7) في س : بالعين .

باب في صفة العدالة

قد ذكرنا أنه يجب العمل بخبر الواحد بشروط في الناقل ، وشروط في المنقول ، والكلام⁽¹⁾ هاهنا في صفات الناقل .

فأما صفات⁽²⁾ الناقل للحديث فهو :

أن يكون عالما بما سمعه يوم السماع .

بالغا يوم الأداء⁽³⁾ .

عدلا - والعدل هو : من عرف بأداء الفرائض ، وامتنال ما أمر به ، واجتناب ما نهى عنه مما يثلم الدين أو المروءة . فمن كانت هذه حاله فهو عدل ، وهذا مذهب مالك والمشهور من مذهب الشافعي⁽⁴⁾ .

وقال أبو حنيفة : العدالة إظهار الإسلام فقط وسلامة المسلم من فسق ظاهر ، فمتى أخبرنا⁽⁵⁾ مظهر للإسلام⁽⁶⁾ لا نعرفه وجب قبول خبره⁽⁷⁾ .

(1) في ق : فالكلام .

(2) في ق ، م : صفة .

(3) عبارة ق ، م : بالغا عالما يوم الأداء .

(4) انظر التبصرة : (ص / 362) وإرشاد الفحول : (ص / 45) والإبهاج مع نهاية السؤل : (2 / 206) ، والإحكام (1 / 178) .

(5) في س : اختبرنا .

(6) في س : الإسلام .

(7) انظر التبصرة : (ص / 362) وكشف الأسرار : (3 / 20) فقد قيد قبول خبر المستور الحال بالقرون الثلاثة : الأولى لظهور العدالة فيهم ، وذهب شمس الأئمة السرخسي إلى أنه لا تقبل رواية مستور الحال مطلقا ما لم تعرف عدالته . انظر أصول السرخسي : (1 / 370) ، وانظر مختصر ابن الحاجب : (2 / 64) .

والذي يدل على ما نقوله : إجماع الكل على أنه لا يكفي - في عدالة المفتي - إظهار الإسلام وكونه عالما ، وأن الواجب⁽¹⁾ على المستفتي : اعتبار حال المفتي والسؤال عن طريقته وأمانته وكذلك في مسألتنا مثله . فإن قيل [إن]⁽²⁾ المستفتي مقلد للمفتي لأنه لا سبيل له إلى العلم بصحة ما أخبره به ، فوجب غلبة الظن⁽³⁾ في حاله لتسكن نفسه إلى قوله ، وليس كذلك حال العالم مع المخبر فإنه كامل الآلة يتمكن من الوصول إلى العلم بطريق الحكم بما أخبر به من [غير]⁽⁴⁾ جهة خبره ، فسقط عنه الاجتهاد فيه .

والجواب : أن ما ذكرتموه بالعكس أولى ، لأنه إذا كان له آلة الاجتهاد : فإن فرضه البحث والطلب ، والعامي يجب⁽⁵⁾ [أن يسقط عنه البحث عن حاله]⁽⁶⁾ كما يسقط عنه البحث عن الدليل .

وجواب ثان : وهو أن ما ذكرتموه لو أسقط البحث عن حاله لأسقط اعتبار العدالة ، وهذا [ما]⁽⁷⁾ اتفق على بطلانه . وأيضا فإن هذا يبطل به إذا كان الخبر لا يرويه إلا ذلك الراوي ، فكان يجب على قولهم أن لا يقبل فيه إلا رواية من عرفت عدالته .

أما هم فاحتج من نصر قولهم في هذه المسألة : بما روي [من

(1) في ق ، م : الجواب . وهو تصحيف .

(2) ساقطة من : س .

(3) في ق ، م : النظر .

(4) ساقطة من : س .

(5) في س : فيجب .

(6) ما بين القوسين ساقط من : س .

(7) ساقطة من : م .

عمل⁽¹⁾ النبي - ﷺ - بخبر الأعرابي في رؤية الهلال من غير اختبار لعدالته بغير الإسلام⁽²⁾ .

والجواب : أنا⁽³⁾ لا نعلم أنه لم يتقدم علم النبي (63 - س) - ﷺ - به وبعдалته ، فلا نسلم ما قلتم .

وجواب ثان : وهو أنه - ﷺ - يجوز أن ينزل عليه الوحي بعدالته [وتصديقه .

وقد زعم قوم أن النبي - ﷺ - إنما قبل خبره لأنه أخبر بذلك ساعة أسلم ، وكان في ذلك الوقت طاهرا من كل فسق بمثابة من علم إسلامه حين بلوغه ، وإسلام من هذه حاله عدالة ، فإذا تناول أمره لم يعلم بقاؤه على العدالة ، هذا قول بعض أهل العلم .

وأیضا فإن هذا الخبر من أخبار الآحاد ، فلا تثبت به مسائل الأصول⁽⁴⁾ التي طريقها العلم .

استدلوا : بأن الصحابة - رضوان الله عليهم - عملوا⁽⁵⁾ بأخبار العبيد والنساء واعتمدوا في العمل بأخبارهم على ظاهر الإسلام .

والجواب : أن هذا غير صحيح لأنهم لم يقبلوا خبر أحد ممن

(1) ما بين القوسين ساقط من : س .

(2) أخرجه أبو داود في باب شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان والنسائي في باب قبول شهادة الرجل الواحد على هلال رمضان والترمذي في باب الصوم بالشهادة ، وابن ماجه : في باب الشهادة على رؤية الهلال . انظر نصب الراية : (2 / 443) ، ونيل الأوطار : باب ما يثبت به الصوم ، والفطر : (4 / 258) .

(3) في ق ، م : أنه .

(4) ما بين القوسين ساقط من : س .

(5) في ق ، م : عملت .

ذكرتم إلا بعد اختبار حاله والعلم بسداده واستقامة مذهبيه .

استدلوا : بأن من بلغ وأسلم مقطوع بعدالته في ذلك الوقت فيجب إيقاؤه⁽¹⁾ على هذا الحكم حتى يعلم منه ما يزيل عدالته (77 - ق) .

والجواب أن هذا غلط لأننا لا نقطع أيضا بعدالة [من ابتدأ الإسلام ومن بلغ مسلماً]⁽²⁾ دون اعتبار أحواله ، لأننا نجوز كونه متمسكا بغصب في يده ومقيما على أمر محرّم عليه فلا يسلم ما⁽³⁾ ادعوا [عليه]⁽⁴⁾ .

فصل

يجوز العمل بخبر سمعه الراوي طفلا إذا كان ممن يعقل ما سمع⁽⁵⁾ .

وقد زعم قوم : أنه لا يجوز العمل بخبر من تحمله طفلا غير بالغ ، وإن كان ضابطا مميزا لما سمعه .

والدليل على ما نقوله : أنه إذا عقل ما رواه وكان في حال الأداء كامل الشروط والعدالة : جاز قبول خبره ووجب العمل به ، ولا يبطل خبره نقص⁽⁶⁾ بعض شروط الأداء يوم التحمل كالشاهد يتحمل⁽⁷⁾ الشهادة وهو غير مرضي الحال ثم يؤديها في حال العدالة ، فإن ذلك لا يخل بصحة شهادته ، كذلك في مسألتنا مثله .

(1) في ق ، م : بقاؤه .

(2) ما بين القوسين غير مقروء في : ق .

(3) في ق ، م : فيما .

(4) ساقطة من : ق ، م .

(5) انظر الأحكام : (1 / 178) والمختصر : (2 / 61) .

(6) في ق : نقض .

(7) في س : يحمل .

ومما يدل على ذلك إجماع الصحابة وغيرهم من التابعين على قبول خبر ابن عباس وابن الزبير⁽¹⁾ والحسن والنعمان بن بشير وأنس ومحمود بن الربيع والعمل به ، ولم ينقل عن واحد منهم ردُّ حديث واحد من هؤلاء ، ولو كان منهم ردُّ ذلك : لنقل في مستقرَّ العادة .

فصل

ويعتبر في حال الأداء : البلوغ . لإجماع الأمة على أنه لا يجوز قبول خبر الأطفال .

ومما يدل على ذلك : أنه لا رغبة [له]⁽²⁾ في الصدق لشواب ولا رغبة عنه خوف العقاب ، وهذه دون حال الفاسق⁽³⁾ المِلِّيَّ لأن [الفاسق المِلِّيَّ مع فسقه : يخاف العقاب ويرجو الثواب ، فإذا كان خبر]⁽⁴⁾ الفاسق غير مقبول ، فبأن لا يقبل خبر هذا أولى وأحرى .

(1) هو أبو خبيب عبد الله بن الزبير بن العوام ، وابن أسماء بنت أبي بكر ولد بعد الهجرة ، واستشهد بمكة سنة 73 هـ . ترجمته في الوفيات (74/3) ، وتهذيب التهذيب : (212/5) .
وأما الحسن : فهو سبط رسول الله - ﷺ - وابن علي بن أبي طالب المتوفى على الأرجح سنة 50 وقيل 49 هـ - رحمه الله ورضي عن جميع آل بيت نبيه - . انظر تهذيب التهذيب : (290/2) ووفيات الأعيان : (65/2) وتهذيب ابن عساكر : (199/4) والاستيعاب بهامش الإصابة : (369/1) .

وأما النعمان بن بشير فهو أبو عبد الله . . . بن ثعلبة الخزرجي الأنصاري ولد في السنة الأولى من الهجرة ، فهو أول مولود للمسلمين - من الأنصار - بعد الهجرة ، توفي - رحمه الله - سنة 65 أو 66 هـ . ترجمته في أسد الغابة : (559/3) ، وتهذيب التهذيب (477/10) .

وأما محمود بن الربيع فهو أبو نعيم . . . بن عمرو بن زيد الخزرجي الأنصاري المتوفى سنة 99 هـ . ترجمته في الإصابة : (386/3) وتهذيب التهذيب : (63/10) .

(2) ساقطة من : م .

(3) أي الذي ينتسب إلى فرقة من الفرق التي وصف أهلها بالفسق كالخوارج مثلاً .

(4) ما بين القوسين ساقط من : س .

ومما يدل على ذلك أيضا : أن إقراره على نفسه غير مقبول فبأن لا يقبل قوله على الشريعة أولى وأحرى ، ولا يلزم ذلك العبد لأنه مقرر على غيره لا على نفسه .

فصل

في ذكر ما لا يعتبر في صفة المخبر

ليس من شرط المخبر أن يكون فقيها ، وإنما من شرطه أن يضبط ويعي ما سمع .

والدليل على ذلك ما روي عن النبي - ﷺ - أنه قال : « نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتي فَوَعَاهَا » (1) فشرط (2) أن يعيها .

[وقال ﷺ] (3) : « فَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ » (4) . وليس من شرطه أن يعرف بمجالسة العلماء ومكاثرتهم ، ولا أن يكون مكثرا من الحديث ، بل إذا روى حديثا واحدا وكان عدلا : وجب العمل به لأن الصحابة [قد] (5) كانت تأخذ بخبر من لم يرو غير ذلك الخبر ، وتحكم به ، [وكذلك] (6) قد أجمع الناس عليه إلى اليوم وأخذوا (7) برواية الصحابي إذا لم يرو غير حديث واحد .

(1) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله : (2/ 46) والترمذي ، والحاكم ، وابن عساكر على ما في فيض القدير : (4/ 27) و (6/ 284) .

(2) في ق ، م : فاشترط .

(3) ما بين القوسين غير وارد في : ق ، م .

(4) تمام الحديث المتقدم .

(5) ساقطة من : ق ، م .

(6) ساقطة من : م .

(7) في ق : فأخذوا .

فصل

في ذكر من لا يجب العمل بروايته

الذي يمنع من وجوب العمل بالخبر ثلاثة معان :
أحدها : أن يكون الراوي فاسقا ، أو كثير الغفلة والخطأ والسهو ، مشهورا بذلك أو مجهولا .

فأما الفسق فالأصل فيه قوله - تعالى - : ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ (1) .

وروي عنه - ﷺ - أنه قال : «يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عَدُولُهُ» (2) وهذا إجماع الأمة .

فصل

وأما من عرف بكثرة السهو والغلط وتتابع من جهته فلا يجب الاحتجاج (64 - س) بخبره لأنه لا يغلب على الظن صدقه ولا صحة خبره (78 - ق) .

فصل

في بيان معنى الجهالة التي توجب رد خبر الراوي

الجهالة المؤثرة في هذا الباب :

أن لا يعلم [حال] (3) الراوي في عدالته وإن علم اسمه ونسبه لأن

(1) سورة الحجرات 6 . وانظر القرطبي : (313 / 16) .

(2) أخرجه ابن عبد البر على ما في إرشاد الفحول : (ص 59) .

(3) ساقطة من : م .

الاعتبار بالعدالة لا بالنسب [والاسم]⁽¹⁾ ، ولو جهل اسمه ونسبه⁽²⁾ وعرفت عينه وعدالته إما بالإشارة إليه ورؤيته⁽³⁾ أو بإضافته إلى صناعة أو أمر يتميز به : لوجب أن يحتج بخبره إذا علمت فيه شروط العدالة ، لأن الذي جهل من حاله غير مؤثر⁽⁴⁾ في باب العدالة .

فصل

ذهب جمهور أصحاب الحديث : إلى أن الراوي إذا روى عنه واحد فقط ، فإنه مجهول ، وإذا روى عنه اثنان فزائدا فهو : معلوم قد⁽⁵⁾ انتفت عنه الجهالة برواية الاثنين [عنه]⁽⁶⁾ .

وهذا ليس بصحيح عند المحققين من أصحاب الأصول⁽⁷⁾ ، لأنه قد تروي⁽⁸⁾ الجماعة عن الرجل لا يعرفون حاله ولا يخبرون⁽⁹⁾ شيئا من أمره ويحدثون بما رواوا عنه . ولا تخرجه روايتهم عنه⁽¹⁰⁾ عن الجهالة ، إذا لم يعرفوا عدالته .

(1) ساقطة من : س .

(2) في س : وصفته . وهو تصحيف .

(3) عبارة س : أو رؤيته .

(4) في س : مدين .

(5) في س : وقد .

(6) ساقطة من : م . وانظر التقريب في أصول الحديث للنووي المطبوع مع شرح الكرماني : (ص / 13) ، والكفاية : (ص / 150) .

(7) انظر ابن الحاجب : (2 / 64) .

(8) في س : يروي .

(9) أي لا يعلمون : انظر المصباح : (1 / 174) .

(10) عبارة س : تخرجهم روايته . وهو تصحيف .

ومما يدل على ذلك أيضا : أنه قد يعرف⁽¹⁾ من لم يرو عنه راو
 كحمزة بن عبد المطلب⁽²⁾ ومصعب بن عمير وخبيب وعاصم بن
 [أبي]⁽³⁾ الأفلح ، فلو كانت رواية الاثنين شرطا في المعرفة : لوجب أن
 يكون هؤلاء مجهولين ، وفي علمنا ببطلان ذلك دليل على ما قلناه .

أما هم فاحتجوا في ذلك : بأن الراوي عنه بمنزلة المزكي ، ولو
 زكاه واحد لم تثبت⁽⁴⁾ بذلك عدالته حتى يزكيه اثنان ، فيجب أن يعتبر
 الاثنان في الرواية عنه .

والجواب : أننا لا نسلم فإن الرواية عنه ليست بتعديل له ولا إعلام
 بحاله ، ولا إخراج له من خيز المجهولين ، لأن الراوي إذا قال
 [للراوي]⁽⁵⁾ : أخبرني زيد ، فليس فيه أكثر من الإخبار بأن زيدا أخبره ،
 وكذلك الجماعة إذا رووا عنه ولم يخبروا بشيء من حاله ، ولو كان ذلك
 بمنزلة التزكية : لكفى فيه عندنا واحد⁽⁶⁾ فبطل ما قلموه .

(1) في س : تعرف .

(2) بن هاشم عم رسول الله - ﷺ - استشهد في غزوة أحد . ترجمته في : طبقات ابن سعد :
 (8/3) .

وأما مصعب : فهو أبو عبد الله بن هاشم بن عبد مناف القرشي استشهد في غزوة أحد . انظر
 ابن سعد : (3/116) ، وأسد الغابة : (4/369) .

وأما خبيب : فهو ابن عدي ، بن مالك ... الأوسي الأنصاري استشهد في عهد رسول الله -
 ﷺ - . ترجمته في الإصابة : (1/418) .

وأما عاصم : فهو ابن ثابت بن أبي الأفلح ... الأنصاري ، استشهد في عهد رسول الله - ﷺ -
 انظر ترجمته في الإصابة (2/244) .

(3) ساقطة من : ق ، م . والصواب إثباتها . انظر الإصابة : (2/244) .

(4) في م : لم يثبت .

(5) ساقطة من : ق ، م .

(6) في م : واحد عندنا .

فصل

ومما تثبت به الجهالة أيضا : أن يروى الخبر عن شخص فيسمى باسم يشترك فيه ثقة وضعيف ، ولا نعلم⁽¹⁾ هل هو عن الثقة أو عن الضعيف ، لاشتراكهما فيمن روى [عنه ومن روى عنهما مثل : أن يروي عن عبد الكريم أحد الرواة ، فيحتمل أن يكون عبد الكريم المعلم⁽²⁾ وهو ضعيف ، أو عبد الكريم الجزري⁽³⁾ وهو ثقة ، فهذا باب من الجهالة يوجب التوقف إلى أن يبين من الراوي للخبر ؟ لجواز أن يكون الراوي للخبر الضعيف ، فلا يجوز]⁽⁴⁾ الأخذ به .

فصل

في ذكر العدد الذين يقع بهم التعديل للراوي

التعديل فيه فصلان : أحدهما عدد المزكين ، والثاني صفة التعديل .

فأما عددهم : فاختلف أهل العلم فيه⁽⁵⁾ .

فقال كثير من الفقهاء : لا يقبل في تعديل المخبر أقل من اثنين⁽⁶⁾ .

(1) في ق ، م : يعلم .

(2) هو : أبو أمية بن قيس المعلم البصري المتوفى سنة 127 هـ . وقد عده علماء الرجال في الضعفاء . انظر تهذيب التهذيب : (376 / 6) وميزان الاعتدال : (2 / 646) .

(3) أبو سعيد بن مالك الجزري من العلماء الثقات في زمن التابعين . انظر الميزان : (2 / 645) ، وتهذيب التهذيب : (6 / 373) .

(4) ما بين القوسين ساقط من : س .

(5) في س : فيهم . وهو تصحيف .

(6) ورجحه الرازي ونقله الآملي وابن الحاجب عن الأكثرين . انظر نهاية السؤل : (2 / 211) ، ومختصر ابن الحاجب : (2 / 64) وإرشاد الفحول : (ص / 58) .

وقال أكثر أهل العلم : يكفي في ذلك الواحد العدل . وهو الصحيح⁽¹⁾ .

والدليل على ذلك : أن هذا خبر من عدل ، فوجب أن يعمل به كإخباره عن (79 - ق) أفعال الرسول - ﷺ - وأقواله .

[أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن هذا إثبات حكم في عين ، وكل ما ثبت به⁽²⁾ حكم في عين مخصوصة كان من باب الشهادة ، والشهادة لا يقبل فيها واحد]⁽³⁾ .

والجواب : أن هذا غير صحيح لأنه قد يثبت⁽⁴⁾ الحكم في شخص معين ويكون طريق ذلك الخبر لا الشهادة كأفعال النبي - ﷺ - المختصة به ، وما خص من الأخبار - بالأدلة - على من ورد فيه ولم يتعد إلى غيره ، فلو كان ذلك من باب الشهادة لاختصاصه بمعين⁽⁵⁾ : لوجب أن لا يثبت إلا بما تثبت⁽⁶⁾ به الشهادة .

وجواب ثان : أنها لو كانت من باب الشهادات : لم تثبت إلا عند الحاكم لأن هذا من شرط الشهادات ، ولم يسمعها⁽⁷⁾ إلا في مجلس نظره كتجريح الشهود وتعديلهم ، ولما أجمعنا [على]⁽⁸⁾ أن هذا يحكم به غير

(1) وبه قال القاضي أبو بكر . انظر المختصر : (2 / 64) والإحكام : (1 / 185) ، والتقريب للنووي : (ص / 12) .

(2) في س : له ..

(3) ما بين القوسين غير واضح في : م .

(4) في ق ، م : ثبت .

(5) في ق : بمعنى .

(6) في ق : ثبت . وهو تصحيف .

(7) في س : تستعملها .

(8) ساقطة من : ق .

الحاكم : بطل أن يكون من باب الشهادات .

وجواب ثالث : وهو أنه لو كان من باب الشهادات : لوجب أن لا يثبت عن المعدل والمجرح إلا بطريق الشهادة وهو أن يشهد على شهادته اثنان ، [ويشهد]⁽¹⁾ على كل واحد منهما اثنان ، وهكذا إلى أن يصل إلينا ، ولا يقبل في نقل ذلك امرأة ولا عبد ، ولما أجمعنا⁽²⁾ على أنه لا يعتبر بشيء من ذلك في تجريح⁽³⁾ المخبرين وتعديلهم (65 - س) بطل أن يكون ذلك من باب الشهادة⁽⁴⁾ .

فصل

إذا ثبت ذلك فإنه يصح التجريح⁽⁵⁾ والتعديل في أصحاب الحديث من المرأة والعبد ، لأننا قد بينا⁽⁶⁾ أن [طريق]⁽⁷⁾ ذلك كله طريق الخبر لا طريق الشهادة .

فصل

في ذكر ما يقع به التعديل من الألفاظ

مذهب مالك - رحمه الله - أن التعديل يكون بأن يقول المزكي : فلان عدل رضى .

(1) ساقطة من : س .

(2) في ق ، م : اجتمعنا .

(3) الجرح .

(4) في س : الشهادات .

(5) في س : الجرح .

(6) في س : شرطنا .

(7) ساقطة من : س .

وقال الشافعي : يلزمه أن يقول : عدل مقبول الشهادة عليّ ولي⁽¹⁾ .

وقال القاضي أبو بكر : إن كل لفظ يخبر به عن العدالة والرضى ، صح التعديل به⁽²⁾ . وهو نفس مذهب مالك ، وإنما اختار مالك لفظ العدالة والرضى ، لما ورد في القرآن بهما [قال]⁽³⁾ الله - تعالى - : ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾⁽⁴⁾ . وقَالَ : ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾⁽⁵⁾ .

وقال بعضهم : يكفي في ذلك أن يقول : لا أعلم إلا خيرا .

والدليل على ما نقوله : أن المزكي إنما يقصد تثبيت عدالته ، فيجب أن يأتي بألفاظ مطابقة للمعنى المقصود - وهي : العدالة ، والرضى ، وقول الشافعي : مقبول الشهادة عليّ ولي غير صحيح لأن قوله : مقبول الشهادة يحتمل أن يكون إخبارا عما تقدم⁽⁶⁾ ، ويحتمل أن يكون تزكية ، فيجب أن يتحرى - ما ليس بمحتمل من الألفاظ .

وأیضا فإن قوله : مقبول الشهادة عليّ ولي - ليس بصحيح لأنه قد يكون عدلا ولا تقبل عليه ولا له لسبب بينهما ، أو لأنه لا يقبل في مثل ذلك الحكم ، فكان ما ذهب إليه مالك أولى .

(1) انظر الإبهاج : (2 / 210) ، والكفاية : (ص / 145) .

(2) انظر إرشاد الفحول : (ص / 58) .

(3) ساقطة من : ق .

(4) سورة الطلاق 2 . وانظر القرطبي (18 / 158) والرازي : (30 / 34) .

(5) سورة البقرة رقم 281 . وانظر الألوسي : (3 / 58) .

(6) في س : يقدم . وهو تصحيف .

فصل

اختلف الناس في استفسار المزكي لما صار به المزكى عنده عدلا .
فذهب الجمهور من الناس على أن ذلك ليس بواجب ، وأنه يكتفي
بقوله : عدل رضى إذا كان ممن يعرف التعديل والتجريح⁽¹⁾ .

وقالت طائفة : لا بد أن يبين ما صار به [عنده]⁽²⁾ عدلا ، والأول
هو الصحيح⁽³⁾ .

والدليل على ذلك : أننا لا نرجع في التعديل إلا إليه (80 - ق)
[وإذا كان الأمر]⁽⁴⁾ كذلك : وجب حمل أمره في التزكية على السلامة
وما تقتضيه حاله⁽⁵⁾ التي أوجبت الرجوع إلى قوله .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن ما يقع به التعديل أمر مختلف
فيه ، طريقه الرأي والاجتهاد ، فيجوز بذلك أن يعدله بما لا يقع به
التعديل عند غيره .

والجواب : أن حمل أمره على السلامة لعدالته وحسن ظاهره
أولى . ولعلمه⁽⁶⁾ بما يقع به التجريح⁽⁷⁾ والتعديل ، فلو عدلنا من هذه

(1) وإليه ذهب الإمام الرازي وإمام الحرمين . انظر الإبهاج مع نهاية السؤل : (209 / 2)
ومختصر ابن الحاجب (65 / 2) وإرشاد الفحول : (ص / 60) والكفاية : (ص / 146) .

(2) ساقطة من : ق ، م .

(3) وقيل لا يجب بيان السبب فيهما ، وقيل يجب بيان سبب الجرح . انظر إرشاد الفحول :
(ص / 60) ، والإبهاج مع نهاية السؤل : (209 / 2) ومختصر ابن الحاجب : (65 / 2) ،
والإحكام : (185 / 1) ، وجمع الجوامع : (163 / 2) .

(4) ما بين القوسين غير مقروء في : ق ، م .

(5) في ق : حالة .

(6) في ق : ولعله .

(7) في س : الجرح .

صفته ، واضطررنا أن نسأل عنه العامي : لاستفسرناه عن حاله ، ولو وجب ما قلتم : لوجب إذا شهد شاهدان بأن زيدا باع عمرا بيعا صحيحا ، أو أنكحه إنكاحا صحيحا ، أو أجره إجارة صحيحة : أن يستفسر عن ذلك كله ، فلا يقبل قوله فيه إلا بأن يبين لاختلاف الناس في صحة العقود ، وإن لم يجب هذا لم يجب ما قلتموه⁽¹⁾ .

فصل

رواية الثقة عن الراوي لا يقع بها التعديل . هذا مذهب أكثر العلماء .

وقال بعضهم : يقع بها التعديل⁽²⁾ .

والدليل على ما نقوله : أن روايته عنه ليست⁽³⁾ بخبر عن صدقه ، [ولا]⁽⁴⁾ إخبار بعدالته ، ولا دليل على ذلك ، وقد يكون له [في]⁽⁵⁾ حديثه عنه أغراض⁽⁶⁾ ، ولذلك نجد الثقات رووا عن الكذابين والضعفاء والمجهولين ، إلا أن يعلم من حال الراوي : أنه لا يرى إلا عن ثقة ،

(1) عبارة ق ، م : كما لم يجب ما قلتموه . وهو تصحيح .

(2) وقيل إن روى عنه من لا يروي على غير العدل فهي تعديل ، و إلا فلا وقيل إذا عمل بمنلول ما أخبر به ولم يمكن حمله على الاحتياط ولا على العمل بدليل آخر : فهي تعديل .

انظر الإبهاج مع نهاية السؤل : (2/ 210) وإرشاد الفحول (ص / 59) والإحكام : (1/ 186) ، ومقدمة علوم الحديث لابن الصلاح : (ص / 100) والكفاية : (ص / 150) .

(3) في الأصل : ليس .

(4) ساقطة من : س .

(5) ساقطة من : س .

(6) في ق : اعتراض . وفي س : أغراض بالعين المهملة . والصواب ما أثبتناه .

فيكون ذلك بمنزلة التزكية له .

احتجوا : بأن الثقة إذا علم منه الضعف ، فلم يبين ذلك كان غاشا في الدين ، وهذا لا يجوز أن يحمل على الثقة .

والجواب : أنه إذا لم يلتزم لنا أنه لا يروي إلا عن ثقة فليس ذلك بغش في الدين ، لأنه التزم [لنا]⁽¹⁾ النقل ولم يلتزم لنا ثقة من ينقل عنه وقد وكل ذلك إلى اجتهدنا ونظرنا .

فصل

إذا قال الراوي : كل من أروي لكم عنه فهو عدل : فإن روايته تعديل لمن روى عنه ، لأنه لو روى بعد ذلك عمن ليس بعدل عنده : لكان كذبا ، ويجب أن يحمل⁽²⁾ العدل على الصدق .

فصل

عمل الراوي برواية المروي⁽³⁾ عنه : تعديل له ، هذا قول عامة العلماء .

وقد قال بعض (66 - س) الناس ممن شذ : أنه ليس بتعديل .
والدليل على ما نقوله : أن العدل⁽⁴⁾ إذا روى لنا الخبر وأخبرنا أنه يعمل به ، أو علمنا أنه عمل بمتضمنه لأجله : كان ذلك تعديلا منه لمن أخبره به ، كما أن الحاكم إذا حكم بشهادة الشاهد : كان ذلك بمنزلة أن

(1) ساقطة من : س .

(2) في س : حمل .

(3) في س : الراوي . وهو تصحيف .

(4) في س : للعدل .

يخبرنا بعدالته عنده ، ولو جاز أن يعمل الراوي بخبر من ليس بعدل عنده : لما كان عدلا في نفسه ، لأنه لا خلاف بين المسلمين : في أنه لا يجوز العمل بخبر من ليس بعدل .

فإن قيل : يجوز أن يعتقد أن العدالة ظاهر الإسلام ، ولو بين لنا هذا لم تثبت عدالته عندنا .

والجواب : أنه لو لزم هذا في عمله بخبره ، للزم أيضا في قوله " عدل رضى " وقد بينا أنه غير لازم .

فصل

الصحابة كلهم عندنا عدول لتعديل الله - تعالى - لهم وإخباره عن طهارتهم ، وتفضيل النبي - ﷺ - لهم فلا يحتاج إلى السؤال عن حالهم⁽¹⁾ ، ولا إلى البحث عن عدالتهم .

وقال قوم - من المبتدعة - : حالهم في وجوب السؤال عن عدالتهم : حال غيرهم من [الأمة]⁽²⁾⁽³⁾ .

والدليل (81 - ق) على ما نقوله : أن تعديل المعدل لهم إنما يخبرنا عن صحة ظواهرهم ، لأنه لا يعلم بواطنهم ، وإذا أخبرنا الباري عن عدالتهم ، فهو أبلغ ، لأنه يخبرنا عن صحة ظواهرهم وبواطنهم ، وقد أخبرنا عن عدالتهم - تعالى - بقوله : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ

(1) في س : عنهم .

(2) ساقطة من : م .

(3) وقيل عدول إلى حين الفتنة ، وقيل إلا من قاتل عليا ، وقيل من شهر بالصحة والملازمة فهو عدل لا يبحث عنه بخلاف من لم يستشهر بذلك . انظر إرشاد الفحول : (ص / 61) ، والمختصر : (67 / 2) والإحكام : (187 / 1) والذي عليه سلف الأمة وجمهور خلفها ما مشى عليه الباجي . انظر الكفاية : (ص / 93) .

لِلنَّاسِ»⁽¹⁾ . وقوله - تعالى - : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾⁽²⁾ فلنا⁽³⁾ من هذه الآية دليلان :

أحدهما : أنه جعلهم أمة فاضلة لأن الوسط : الفاضل .

والثاني : أنه قال - تعالى - : ﴿لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ فجعلهم الشهاداء على الناس ، ومعلوم أن المراد به غيرهم ، ولم يجعل الناس شهداء عليهم ، فلا تطلب الشهادة من الناس بعدالتهم ، لأن نص الكتاب قد منع من ذلك ، وإنما يطلب ذلك من الرسول - ﷺ - وقد أخبر عن عدالتهم بما روي عنه من قوله - ﷺ - : « أَصْحَابِي كَالْتَّجُومِ بِأَيِّهِمْ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ »⁽⁴⁾ .

وقوله - ﷺ - « خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ »⁽⁵⁾ .

وقوله - ﷺ - : « لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَتَفَقَّ

(1) سورة آل عمران 110 . انظر القرطبي : (4/ 170) .

(2) سورة البقرة 142 . وانظر القرطبي : (2/ 140) .

(3) في ق ، م : قلنا .

(4) أخرجه ابن عبد البر في كتابه جامع بيان العلم وفضله : (2/ 96) . وأخرجه الدارقطني ، والبزاز ، وابن حزم في رسالته : إبطال القياس والتقليد على ما جاء في تخريج أحاديث البيضاوي لابن الملقن . انظر المجموع 172 عام ، لوحة 34 بمكتبة الأزهر . وانظر إرشاد الفحول (ص/ 61) ، ومختصر ابن الحاجب : (2/ 67) والكفاية (ص/ 95) . وفيه مقال للعلماء .

(5) أخرجه الخطيب البغدادي في الكفاية : (ص/ 95) وأورده القرطبي في تفسيره : (2/ 170) وابن الحاجب في المختصر : (2/ 67) والشوكاني في إرشاد الفحول : (ص/ 61) .

أَحَدَكُمْ مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مَدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ» (1) .

ومما يدل على ذلك : أن العدالة إنما تعلم بالأعمال الصالحة ولا (2) عمل أفضل من أعمال أصحاب النبي - ﷺ - [الذين هجروا أوطانهم وأهاليهم وبذلوا أموالهم إتباعاً له] (3) ورغبة (4) في نصرته . وإنفاق الأموال وهجر الأوطان ، وقتل الآباء والأولاد والنزاهة عن المعاصي ، فإن لم تقع العدالة بهذا فلا تصح العدالة من أحد .

أما هم [فاحتجوا] (5) : بأن الحروب الواقعة بينهم ، وسفك الدماء وإخراب الديار ، قد أخرج بعضهم عن العدالة ، فيجب السؤال عن حال الراوي حتى يعلم أنه سلم من ذلك .

والجواب : أن هذا غير (6) صحيح لأن أحداً من المسلمين لم ينسب إليهم مالا يحتمل التأويل ، وكل من سفك منهم دماً أو فعل فعلاً : فإنه (7) فعله على وجه التأويل والاجتهاد ، وهو يرى أن فرضه ذلك ، فلا يخلو في ذلك من أجر أو أجرين ، وإنما يقع التفسير والتجريح : بما لا يحتمل التأويل ولا يسوغ (8) فيه الاجتهاد ، فبطل ما تعلقوا به .

(1) أخرجه مسلم : (4 / 1967) والخطيب في الكفاية : (ص / 95) . وانظر جمع الجوامع : (2 / 157) وإرشاد الفحول : (ص / 61) .

(2) في ق ، م : فلا .

(3) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(4) في ق ، م : والرغبة .

(5) ساقطة من : م .

(6) في م : ليس .

(7) في ق ، م : فإنما .

(8) في ق : يتسوغ .

فصل في ذكر التجريح وأحكامه

قد ذكرنا فيما تقدم أحكام التعديل وعدد المعدلين والكلام - هاهنا - في أحكام التجريح وعدد المجرحين .

التجريح من العدل : يرد خبر المجرِّح لأن طريقه الخبر وما كان طريقه الخبر - يكفي فيه قول الواحد العدل ويعمل به ، ولا يحتاج إلى أن يبين المعنى الذي جرحه [به]⁽¹⁾ إذا كان عدلا عالما بما يقع التجريح به⁽²⁾ .

وروي عن الشافعي أنه يحتاج إلى بيان المعنى : المجرِّح⁽³⁾ .

والدليل على ما نقوله : أنه إذا كان المجرِّح عدلا رضى عالما بما يقع به التجريح : فإنه يجب حمله على الصحة والإصابة فيما جرح (67 - س) به ، لأن في كشفه عن معنى الجرح⁽⁴⁾ اتهاماً له ونقضا⁽⁵⁾ لما بنينا⁽⁶⁾ عليه أمره من الرضى به ، والتصديق له . وقد بينا الكلام في ذلك في باب التعديل ، ولا فرق بين الموضعين⁽⁷⁾ .

(1) ساقطة من : ق .

(2) عبارة س : به الجرح .

(3) انظر الإبهاج : (211/2) ومقدمة علوم الحديث : (ص / 96) وإرشاد الفحول : (ص / 60) ، ومختصر ابن الحاجب : (65/2) والكفاية : (ص / 178) .

(4) في س : التجريح .

(5) في س : نقضا .

(6) في س : بنى .

(7) انظر ص 568 .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن التعديل إنما يقع بالظاهر من حاله و[أنه]⁽¹⁾ لا يعلم إلا خيرا ، وليس كذلك التجريح⁽²⁾ فإنه لا [يكون إلا بما]⁽³⁾ يعلمه (82 - ق) منه ، ويقطع به عليه ، ولذلك قدم الجرح على التعديل .

والجواب : أنه لا فرق بينهما فإن التعديل لا يصح أيضا⁽⁴⁾ إلا بأن يعلم منه من ظاهر الحال ما يصح تعديله به ، والتجريح⁽⁵⁾ لا يصح إلا بأن يعلم منه ما يصح التجريح به⁽⁶⁾ ، فلو وجب استفساره عن التجريح⁽⁷⁾ : لوجب استفساره عن التعديل ، وقد اتفقنا على بطلان ذلك .

وإنما قدم الجرح على التعديل : لأنه ادعاء⁽⁸⁾ زيادة علم وهذا معتبر في غير ما يصح التجريح به .

فصل

أجمعت الأمة على أن الكفر يمنع قبول الخبر والشهادة وكذلك الفسق على وجه العمدة ، فأما الفسق على التأويل مثل فسق أهل البدع

(1) ساقطة من : س .

(2) في س : الجرح .

(3) ما بين القوسين ساقط من : ق .

(4) عبارة م : أيضا لا يصح .

(5) في س : والجرح .

(6) في س : الجرح به .

(7) في س : الجرح .

(8) في ق : ادعى

وغيرهم فاختلف فيه :

فذهب الشافعي وطائفة من أصحاب الحديث : إلى أنه لا يقع به التجريح⁽¹⁾ ولا يمنع قبول الخبر ووجوب العمل به⁽²⁾ .

وذهبت طائفة من العلماء : إلى أنه يمنع من ذلك ، وهو الصحيح⁽³⁾ .

والدليل على ذلك قوله - تعالى - : ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَ كُذْرٌ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ﴾⁽⁴⁾ فعلق حكم رد الخبر على الفسق ، ومتى علق الحكم على صفة كان الظاهر أنها علة فيه .

ودليل آخر وهو : أن الفسق من جهة المتعمد أخف من الفسق المتأول عند بعض شيوخنا لأنه ليس فيه أكثر من ارتكاب المحظور في الفعل [المحرم ، من شرب خمر أو زنى أو غيره ، والفسق بالتأويل فيه ارتكاب محظور في الفعل]⁽⁵⁾ ، وارتكاب محظور في الخطأ في النظر والاستدلال ووضع الأدلة غير موضعها ، فكان أشد من الفسق المتعمد ، ثم ثبت وتقرر أن الفسق المتعمد يجرح الراوي ويمنع وجوب العمل بخبره ، فبأن يثبت الجرح بالفسق من جهة التأويل ، أولى وأحرى .

فإن قيل ما أنكرتم أن تكون⁽⁶⁾ العلة في [رد]⁽⁷⁾ خبره اعتماده

(1) في ق ، م : الجرح .

(2) في س : بهم . وانظر الإبهاج (2/ 208) فقد نقل عن الشافعي قوله « أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطائية من الراضة لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقهم » ، وانظر الكفاية : (ص / 194) .

(3) انظر المختصر : (2/ 62) .

(4) سورة الحجرات 6 .

(5) ما بين القوسين ساقط من : س .

(6) في س : يكون .

(7) ساقطة من : م .

المعصية ؟

فالجواب : أنه لو كان ما ذكرتم علةً في ردّ خبره : لوجب أن لا يرد الخبر بكفر الكافر لأنه لا يتعمد الكفر ، وإنما يقع فيه من جهة التأويل ، ولوجب أيضاً أن يمنع تعمد⁽¹⁾ الصغيرة من قبول خبر الراوي ، وذلك باطل بإجماع ، وإذا بطل ما ذكرتموه : ثبت أن العلة - في ذلك - هو الفسق .

احتجوا : بأن الفاسق⁽²⁾ المتأول معتقد للتدين⁽³⁾ ومتعمد للصدق والتحرز⁽⁴⁾ من الكذب : فوجب قبول خبره بخلاف المتعمد للفسق .

والجواب : أنه لو صح ما ذكرتموه⁽⁵⁾ لوجب قبول خبر اليهود والنصارى والمجوس ، لأنهم معتقدون للتدين ، ومعتقدون للصدق والتحرز من الكذب ، وإن لم يجب هذا ، لم يجب ما قلتم .

احتجوا : بأن هذا إجماع الصحابة لأنهم قبلوا خبر الفساق بالتأويل⁽⁶⁾ كعلي - رضي الله عنه - في قبوله خبر الخوارج⁽⁷⁾ وشهادتهم ، وغيرهم .

(1) في الأصل اعتماد . والصواب ما أثبتناه . انظر المصباح المنير : (2/79) .

(2) في س : الفسق .

(3) في ق : للتدين .

(4) في ق : التحرز .

(5) في ق ، م : ذكرتم .

(6) في ق ، م : بتأويل .

(7) هم الذين خرجوا عن علي بعد التحكيم في موقعة صفين . وهم فرق كثيرة . انظرها في

الفرق بين الفرق للبغدادى : (ص / 16 ، 54)

والجواب : أن هذا خطأ⁽¹⁾ ، ولا نسلم أن عليا - رضي الله عنه - قبل شهادة واحد منهم ، ولا خبرهم في شيء من الأشياء ، وما كان يجري [بينه]⁽²⁾ وبينهم - من التصادق - فبشروط منهم لأنهم كانوا مالكين لأنفسهم ، غير داخلين في حكمه .

وجواب آخر : وهو أننا لو سلمنا لكم قبول علي - رضي الله عنه - لشهادة (83 - ق) الفاسق المتأول ، فمن أين لكم أن جميع الصحابة قد أجمعت معه على ذلك ؟ وما أنكرتم من أن دعوى الإجماع في ذلك لا تصح⁽³⁾ لأن الخوارج وقتلة عثمان من أهل العصر وهم يرون أنفسهم عدولا ، ولو اعتقدوا في غيرهم الفسق لم يقبلوا خبره بوجه ، كما أنهم كانوا يقتلون ويكفرون من يعتقدون⁽⁴⁾ فيه مخالفتهم ، فلا سبيل إلى تحصيل الإجماع في هذه المسألة .

فصل

إذا اتفق التجريح⁽⁵⁾ والتعديل : فلا يخلو أن يكون التجريح مثل التعديل فزائدا عليه ، أو أقل منه .

فإن كان عدد المجرحين مثل عدد المعدلين أو أكثر [مساوين لهم في (68 - س) العدالة -]⁽⁶⁾ فلا خلاف في تقديم التجريح ، هذا الذي ذكره القاضي أبو بكر .

(1) في م : غلط .

(2) ساقطة من : س .

(3) في س : لا يصح .

(4) في ق ، م : يعتق .

(5) في س : الجرح .

(6) ما بين القوسين ساقط من : س .

ورأيت لبعض [أصحابنا]⁽¹⁾ الفقهاء : أنه إذا تساوى الجرح والتعديل ، لم⁽²⁾ يقدم أحدهما . وإن كان عدد المعدلين أكثر : فالذي عليه أكثر الناس أن الجرح مقدم أيضا .

وذهبت طائفة إلى أن التعديل مقدم⁽³⁾ . وهذا من باب الترجيح بكثرة الرواة وسيرد في بابه .

فإن قال قائل : فلم قلت أن الجرح مقدم ؟ .

قليل له : لإجماع الأمة على ذلك ، ولا يلزمنا إيراد دليل [على]⁽⁴⁾ الإجماع .

وأیضا فإن المجرَّح يصدق المعدل فيما أخبر به من صلاح حاله ويزيد علما على ما علمه المعدل [من خبره]⁽⁵⁾ ، وزيادة العدل مقبولة .

ولأننا إذا عملنا⁽⁶⁾ بالجرح لم نردّ شهادة المعدل ، وإذا عملنا بالتعديل ، رددنا شهادة المجرَّح ، فكان قبول الشهادتين [من المعدلين]⁽⁷⁾ أولى .

(1) ساقط من : س .

(2) في س : أن يقدم . والقائل بهذا ابن شعبان من المالكية . انظر جمع الجوامع : (2 / 164) .

(3) انظر ما ذكره في هذه المسألة في : الكفاية : (ص / 177) وجمع الجوامع : (2 / 164) والإحكام : (1 / 185) .

(4) ساقطة من : س .

(5) ما بين القوسين ساقط من : س . وفي م : من خبر .

(6) في س : علمنا ، ومطموسة في : ق .

(7) ما بين القوسين ساقط من : س .

فصل

هذا قول جميع أصحابنا في هذه المسألة . وعندني أنها تحتاج إلى تفصيل : [وذلك أن هذا الحكم الذي حكيناه إنما يثبت في قول المعدل : " عدل رضى " ، ويقول المجرح : فاسق قد رأيتَه يشرب خمرًا]⁽¹⁾ ، فهاتان الشهادتان لا تنافي بينهما .

فأما إذا قال المجرح⁽²⁾ : رأيتَه - أمس - يشرب⁽³⁾ خمرًا ، وقال المعدل : ما فارقتني أمس ، وقد كنا في الجامع مصليين ، فهاتان الشهادتان متعارضتان ، وفي قبول أحدهما - رد الأخرى . ففي تقديم الجرح في هذا الموضع نظر ، ولعل من ساوى بين الجرح والتعديل - من أصحابنا - إنما ساوى بينهما في مثل هذا ، والله أعلم⁽⁴⁾ .

الفصل الثاني

قد ذكرنا أن الكلام في فصلين : فصل في صفة الراوي ، وفصل في صفة الرواية . وقد تقدم الكلام في الفصل الأول ، والكلام هاهنا في الفصل الثاني وهو : الرواية وأحكامها :

وذلك أن أقل ما يجب على الراوي للحديث أن يعلم أنه سمعه⁽⁵⁾

(1) ما بين القوسين ساقط من : س .

(2) في س : الجارح .

(3) في س : شرب .

(4) انظر إرشاد الفحول : (ص / 60 ، 61) .

(5) عبارة ق : يعلم ما سمعه ، وعبرة م : أن يعلم ما سمعه .

من فلان الثقة [عنده]⁽¹⁾ فيخبر به على ما سمعه منه ، ولا يكفي في ذلك أن يكون حافظاً له وإن لم يعلم أنه رواه⁽²⁾ . هذا قول جمهور الفقهاء .

وقد روي عن الشافعي - في الرسالة - : أنه يجوز أن يحدث بالخبر لحفظه ، وإن لم يعلم أنه سمعه⁽³⁾ .

والدليل على ما نقوله : أن المحدث بما يحفظ من الكتاب ، ولا يعلم ممن سمعه مُقدِّمٌ على ما لا يأمن أن يكون كاذباً لأنه إذا حدث عمن لا يتحقق أنه سمع منه⁽⁴⁾ لم نأمن كونه كاذباً في حديثه عنه ، ولا فرق بين المحدث بما لا نأمن كونه كاذباً ، وبين المحدث بالكذب ، في أن الجميع محذور (84 - ق) .

احتجوا : بأن حفظه لما في كتابه يقوم مقام علمه بعين من سمعه منه ، وقد أجمعنا على أنه لو علم المسموع منه ، لجاز له أن يرويه فكذاك إذا حفظه من كتابه .

والجواب : أن هذا خطأ لأنه إذا علم أنه قد سمعه من زيد ، فرواه عنه آمن [من]⁽⁵⁾ الكذب ، وإذا لم يعلم وحفظه من كتابه ثم رواه عن زيد : لم يأمن الكذب ، فبان الفرق بين الموضعين .

وأيضاً فإن الإرسال أقوى من هذا وقد أنكره⁽⁶⁾ لأن المرسل يقلد⁽⁷⁾

(1) ساقطة من : م .

(2) عبارة ق : إن يعلم أنه رواه . وعبارة م : أن يعلم أنه رواه .

(3) انظر الرسالة : (ص / 373) .

(4) في س : معه . وهو خطأ .

(5) ساقطة من : م .

(6) انظر كلام الشافعي على المرسل في الرسالة : (ص / 63) .

(7) في ق ، م : أقلد .

فيه المرسل ، الذي علم من حاله أنه لا يرسل إلا عن الثقات ، كما نقلد⁽¹⁾ في جنس العدالة ، وفي مسألتنا ، نعمل بما لا نقلد⁽²⁾ فيه ثقة ولا نعلم هل رواه عن ثقة ، فإذا⁽³⁾ لم يجوز عند الشافعي الأخذ بالمرسل⁽⁴⁾ ، فبأن لا يجوز هذا أولى وأحرى .

فصل

يجوز للراوي : أن يحدث بما أجز له ، ولا خلاف في ذلك بين سلف الأمة وخلفها⁽⁵⁾ .

والدليل على ذلك - من غير الإجماع : أن المحدث إذا قال : أجازني فلان وناولني هذا الكتاب ، صادق ، والصدق - في الحديث - جائز على أي وجه كان .

فإن قيل : فكيف يجب أن يكون لفظ المحدث ؟

(1) في ق ، م : أقلد .

(2) في ق ، م : يعمل بما لا يقلد .

(3) في س : إنا .

(4) في س : المراسيل .

(5) دعواه الإجماع غير صحيحة ، فقد قال ابن السبكي في الإبهاج : (220 / 2) : " . . . وأما الرواية بالإجازة : فقد اختلف العلماء فيها ، والذي استقر عليه العمل ، وقال به جماهير أهل العلم - من المحدثين وغيرهم - القول بتجوز الإجازة ، وإباحة الرواية بها . وخالفهم جماعة منهم : إبراهيم بن إسحاق الحربي ، وأبو محمد عبد الله الأصبهاني الملقب بابن الشيخ ، وهو راوية عن الشافعي ، واختاره القاضي الحسين ، والماوردي - من أصحابنا - وقال : لو صحت الإجازة لبطلت الرحلة " وانظر الكفاية : (ص / 446) ومقدمة ابن الصلاح ص / 150 والإلماع (ص / 88) .

قيل له : قد⁽¹⁾ قال قوم يقول : حدثني وأخبرني .

والأولى عندنا : أن يبين [ذلك]⁽²⁾ ، فيقول : أخبرنا أو حدثنا منأولة . أو أخبرنا⁽³⁾ أو حدثنا - إجازة ، يرفع⁽⁴⁾ الإبهام .

فإن قال قائل : فما فائدة قول المحدث : قد أجزت لك أن تروي عني هذا الكتاب ، أو قد أجزت لك أن تروي [عني]⁽⁵⁾ ما صح عندك من حديثي ؟

قيل له : فائدة ذلك أنه إذا قال لك ذلك العدل ، الرضى أو كاتبك به أو ناولك (69 - س) إياه : علمت أن ذلك الكتاب - الذي ناولك إياه - مما يتيقن سماعه من راويه⁽⁶⁾ ، وأنه غير شاك فيه ولو لم يناولك إياه : لما علمت هذا .

وكذلك تعلم أنه غير شاك - في حديثه - إذا قال لك : ما صح عندك [من]⁽⁷⁾ حديثي فاروه عني ، لأنه يجوز أن يطرأ [على الراوي الشك في حديثه أو بعضه فيمنع منه ، فإذا أجاز ذلك ارتفع اللبس .

وقد يجوز أيضا أن يعتقد الراوي في الحديث : ألا يحدث به - لعله فيه عنده - فلا يجوز أن تروى عنه⁽⁸⁾ ، حتى يأذن فيه لهذا المعنى .

(1) في س : وقد .

(2) ساقطة من : ق .

(3) في س : وأخبرنا .

(4) في س : لرفع .

(5) ساقطة من : م .

(6) في س : رواه .

(7) ساقطة من : س .

(8) ما بين القوسين ساقط من : س .

فصل

إذا تضمن الخبر معنيين - كل واحد منهما مستقل بنفسه ، وغير مرتبط بالآخر : جاز للراوي رواية أحد المعنيين دون الآخر كالخبرين .

وإن كان المتروك نقله - من الخبر - شرطاً في صحة الحكم أو بيانا له ، أو ما لا يتم إلا به : فلا يجوز نقل سائر الخبر دونه .

وقال بعض أصحاب الأصول : لا يجوز ذلك على [كل] ⁽¹⁾ وجه . وقال بعضهم : يجوز ذلك على كل وجه ⁽²⁾ .

والدليل على ذلك : أن رواية بعض الخبر وترك نقل ما لا يخل بالمعنى : بمنزلة ترك أحد خبرين متضمنين لعبادتين مختلفتين لأن ترك الآخر لا يخل بمعنى المنقول ، ولا خلاف في جواز ذلك .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن ذلك قطع للخبر ، وبتر ⁽³⁾ له وتغيير يؤدي إلى : إحالة معناه ، ويجوز أن يكون الراوي يعتقد فيه : أن المتروك لا يخل بالمعنى لمذهب له في ذلك ، وغيره يستفيد من تلك الزيادة - المتروك نقلها - خلاف ما ذهب إليه .

والجواب : أن هذا غلط ، لأنه إن جُوزَ ذلك . وكان ⁽⁴⁾ مما فيه متعلق (85 - ق) لم يجز ذلك ، وإنما يجوز ذلك : فيما لا تعلق ⁽⁵⁾ له بما [رواه] ⁽⁶⁾ ولا إخلال له في تركه بمعناه .

(1) ساقطة من : س .

(2) انظر مختصر ابن الحاجب : (2 / 72) . والإحكام : (1 / 197) .

(3) في س : ونبذ .

(4) في س : أو كان .

(5) في س : يتعلق .

(6) ساقطة من : ق ، م .

فصل

تجوز رواية [الراوي]⁽¹⁾ الخبر على المعنى دون اللفظ ، إذا كان الراوي له عالما حافظا وعلم المقصود⁽²⁾ بالخبر علما يينا وأتى بلفظ⁽³⁾ مطابق للفظ الخبر ، هذا مذهب أكثر الفقهاء والمحدثين - المتقدمين⁽⁴⁾ - .

وقد قال بعض الفقهاء ، ومتأخري أصحاب الحديث : لا يجوز⁽⁵⁾ أن ينقل الحديث إلا بألفاظه . وقد روي مثل هذا عن مالك . وأراه أراد به من الرواة : من لا علم له بمعنى الحديث ، وقد نجد الحديث [عنه]⁽⁶⁾ في الموطأ - تختلف ألفاظه ، اختلافا يينا ، وهذا يدل على أنه يجوز للعالم : النقل على المعنى .

ولا خلاف بين الأمة : أنه لا يجوز للجاهل نقل الحديث على المعنى⁽⁷⁾ .

والذي يدل على جواز ذلك للعالم - فيما لا يشكل مثل أن يُبدل جلس

(1) هذه الزيادة غير واردة في : س .

(2) في ق ، م : المقصد .

(3) في ق ، م : باللفظ .

(4) انظر التبصرة : (ص 370) ، والمستصفي : (1/ 168) والإحكام (1/ 193) والإبهاج : (2/ 226) والكفاية : (ص 308) ومقدمة ابن الصلاح : (ص 191) .

(5) وهو اختيار أبي بكر الرازي من الحنفية ، وبه قال ابن سيرين وجماعة من السلف . انظر الكفاية : (ص 265) والإحكام : (1/ 193) ، ومختصر ابن الحاجب : (2/ 70) ، وجمع الجوامع : (2/ 171) للوقوف على بقية الأقوال في هذه المسألة .

(6) ساقطة من : م .

(7) انظر جمع الجوامع : (2/ 171) والمختصر : (2/ 70) .

بقعد ، وتكلم بقال ، وما أشبه ذلك - : أن من سمع شهادة النبي - ﷺ - على حق من الحقوق ، ولا يثبت إلا ببلد العجم ، وعند حكاهم ، وسلاطينهم ، وأمره بإبلاغهم عنها : فإن⁽¹⁾ الواجب عليه أن يؤديها إليهم بلغتهم .

ومما يدل على ذلك : أن الحديث ليس مما تُعبدنا بتلاوته كالقرآن فیراعي⁽²⁾ ألفاظه ، وإنما تعبدنا بامثاله والعمل به ونقله إلى من بعدنا لهذا المعنى لا لتلاوته ، فإذا نقل المعنى [إليهم]⁽³⁾ فقد حصل المقصود .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن الشرع قد ورد بمعان كثيرة وجب فيها اعتبار اللفظ : كالأذان والإقامة والتشهد ، وإذا جاز ذلك : جاز أن يكون المطلوب - أيضا - من الحديث لفظه ومعناه جميعا .

والجواب : أن هذا غلط لأنه لو أخذ علينا - في الحديث - مراعاة اللفظ : لوجب أن يوقفنا عليه توقيفا يقطع العذر⁽⁴⁾ ، ويثبت الحجة : كالأذان والتشهد ، وفي عدم التوقيف على ذلك دليل على أن نقل اللفظ غير مطلوب .

وجواب آخر : أن التشهد والأذان وغير ذلك مما ذكرتم ، لا يجوز أن يتعبد بها على غير لغة العرب ، وليس كذلك أوامره ونواهيه ، فقد أمرنا أن نبليغها⁽⁵⁾ إلى العجم بلغاتهم - فكان تبليغها بلغة العرب أولى وأحرى .

احتجوا : بما روي عن النبي - ﷺ - أنه قال : « نَصَّرَ اللَّهُ أُمَّرَأَ سَمِعَ

(1) في ق ، م : وأن .

(2) في س : فيراعي .

(3) ساقطة من : م .

(4) في س : الغر .

(5) في س : نبليغ .

مَقَالَتِي فَوَعَاها ، فَأَدَّها كَمَا سَمِعَها فَرُبَّ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهِ» [فأوجب ذلك على غير الفقيه] (1).

والجواب : أنه أوجب ذلك على غير الفقيه دون الفقيه وإلا فلا فائدة في هذا (2) التعليل ، ولذلك (3) رواية هذا الخبر قد رَوَاهُ بالمعنى (4) ، فَرَوَى بعضهم : «نَضَرَ اللهُ» وروى بعضهم : «رَحِمَ اللهُ» ، وغير ذلك من ألفاظه .

[وجواب ثان : أنه إذا أداه على معناه ، فقد أداه ولذلك ينقله الفارسي إلى الفارسي ، ويعبر عنه بلسانه ، ويكون ممن أداه كما سمعه (70 - س) فالاعتبار في ذلك - بالمعنى دون اللفظ] (5) .

فصل

إذا قال الصحابي : أمر رسول الله - ﷺ - بكذا . فالذي عليه جملة أهل العلم : أنه يحمل على أنه سمعه منه . وقالت طائفة : لا يدخل في المسند إلا بعد أن يبين فيه سماعه من النبي - ﷺ - لأنه يجوز أن يكون سمعه منه ، ويجوز أن لا يسمعه منه (6) .

(1) ما بين القوسين ساقط من : س .

(2) في ق ، م : لهذا .

(3) في ق : وكذلك . وهو تصحيف .

(4) في س : على .

(5) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(6) نقله ابن السبكي عن داود الظاهري وبعض المتكلمين . انظر التبصرة : (ص / 360) ، وجمع الجوامع : (2 / 173) والإبهاج مع نهاية السؤل : (2 / 216) ومختصر ابن الحاجب (2 / 68) ، والإحكام : (1 / 189) .

والدليل على ما نقوله : أن من قال ذلك ممن عاصر النبي - ﷺ -
وصح له لقاءه ، والتلقي عنه : حمل ذلك على أنه سمعه منه لأنه
الظاهر ، وحمل ذلك على أن غيره أخبره به [عنه⁽¹⁾] يحتاج إلى دليل ،
لأنه خلاف الظاهر .

فصل

إذا قال الصحابي : أمرنا بكذا ، أو نهينا عن كذا ، والسنة كذا⁽²⁾ ،
فإن الظاهر أنه أمر (86 - ق) [من الله ورسوله وأن السنة سنة رسول
الله - ﷺ - هذا قول أكثر أهل العلم [وقد نصّ عليه أبو تمام⁽³⁾⁽⁴⁾ .

وقال قوم - من أصحاب أبي حنيفة⁽⁵⁾ ، والصيرفي ، وداود : يجب
الوقوف فيه ، لجواز أن يكون الأمر والنهي غير الرسول - ﷺ - .

والدليل على ما بدأنا به : أن الصحابي إذا قال : أمرنا بكذا : فإنما
يقصد الاحتجاج ، وإثبات شرع بتحليل أو تحريم ، وقد ثبت أنه
لا يجب ذلك بأمر غيره - ﷺ - : فوجب أن يحمل على ظاهره .

ودليل آخر : وهو أنه لو [قال⁽⁶⁾] : رخص لنا في كذا لرجع إلى
رسول الله - ﷺ - فكذا إذا قال : أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا ، ولا فرق

(1) ساقطة من : م .

(2) عبارة سن : ونهينا ، والسنة .

(3) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(4) انظر الإبهاج مع نهاية السؤل : (2 / 216) والتبصيرة : (ص / 356) والإحكام :
(1 / 190) ، وابن الحاجب : (2 / 69) .

(5) منهم أبو الحسن الكرخي : انظر المصادر السابقة ، وأصول السرخسي (1 / 380) ،
وتيسير التحرير : (3 / 68) ، والكفاية : (ص / 591) .

(6) ساقطة من : س .

بينهما .

استدلوا : بأن السنة قد تطلق والمراد بها سنة النبي - ﷺ - وتطلق والمراد بها سنة غيره .

والدليل على ذلك قول علي - رضي الله عنه - في الخمر : « جَلَدَ النَّبِيُّ - ﷺ - فِي الْخَمْرِ وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ ، وَجَلَدَ عُمَرُ ثَمَانِينَ وَكُلُّ سَنَةٍ » (1) فأطلق السنة على فعل النبي - ﷺ - وعلى فعل غيره .

وروي عنه أنه قال - ﷺ - : « عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ » (2) .

والجواب : أن عليا - رضي الله عنه - أراد بالسنة سنة النبي - ﷺ - لأن الزيادة على الأربعين والأربعين : إنما ذهب [إليها] (3) بتقدير فعل النبي - ﷺ - لأن النبي - ﷺ - لم يثبت عنه أنه قدر الضرب - في زمنه - تقديرا منفردا بالأربعين ، كتقدير حد الزنا ، والقذف وإنما قدر [ما] (4) ضرب شارب الخمر ، وكانوا يضربون بالأيدي والنعال ، فمنهم من قدره بثمانين ، ومنهم من قدره بأربعين ، ولذلك أفتى علي أن يضرب ثمانين - في زمن عمر - . ومعنى قوله : إن ذلك سنة : أن كل واحد ذهب في تقديره إلى ذلك الضرب (5) .

(1) أخرجه مسلم باب حد شارب الخمر : (3/ 1332) ، وابن ماجه : (2/ 288) ، وابن حجر العسقلاني في بلوغ المرام : (4/ 30) والشوكاني في نيل الأوطار : (7/ 314) .

(2) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله : (2/ 182) وأحمد في مسنده . انظر ترتيب المسند : (1/ 88) ، وأبو داود ، والدارمي على ما في تخريج أحاديث البيضاوي رقم 172 عام بمكتبة الأزهر .

(3) ساقطة من : م .

(4) ساقطة من : م .

(5) أي إلى تقدير ذلك الضرب الذي كان في زمن الرسول .

وجواب آخر : وهو أن هذا مقيد ، وكلامنا في السنة المطلقة .
وأما قوله - ﷺ - : « عَلَيكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي » ، فإن ذلك مقيد بالإضافة إلى أبي بكر وعمر ، وكلامنا في مطلق لفظ السنة ، وحكم المطلق خلاف حكم المقيد .

قالوا : ولأن الصحابي (98 - م) قد يجتهد في الحادثة فيؤديه اجتهاده إلى حكم ، ويضيف ذلك إلى رسول الله - ﷺ - لأنه مقيس على ما سمع منه ، وإذا كان ذلك : لم يجز أن يجعل ذلك سنة مسندة ، كما لو قال : هذا حكم الله لم يجز أن يجعل⁽¹⁾ بمثابة نص القرآن .

والجواب : أن هذا يقتضي أنه إذا قال : سنة رسول الله - ﷺ - : لا يكون أيضا حجة⁽²⁾ ، لجواز أن يقول ذلك قياسا ، وهذا باطل باتفاق .

وجواب ثان : [وهو]⁽³⁾ أنه وإن جاز أن يسمى ما استنبط من قوله - ﷺ - سنة ، إلا أن الظاهر من السنة ما حفظ عن الرسول - ﷺ - واللفظ يجب أن يحمل على الظاهر لا على المحتمل كألفاظ العموم .

فصل

فإن قال الصحابي : كانوا يفعلون كذا ، وأضاف الفعل إلى [زمن]⁽⁴⁾ رسول الله - ﷺ - وذكره على وجه لا يخفى مثله عليه ولا ينكره : وجب

(1) في م : أن نجعله .

(2) في م : حجة أيضا .

(3) ساقطة من : م .

(4) ساقطة من : س .

القضاء بأنه شرع ، وهو بمنزلة المسند⁽¹⁾ .

وقد قال⁽²⁾ بعض أصحاب أبي حنيفة : ليس كالمسند⁽³⁾ .

والدليل (71 - س) على ذلك : [أنه إن كان]⁽⁴⁾ من الأفعال التي تكررت - في زمنه - ﷺ - وكان لا يستتر به ولا يخفى عنه ، فإن الظاهر [أنه]⁽⁵⁾ علمه ، فإذا لم يغير : صار [ذلك]⁽⁶⁾ كالمسند .

ودليل آخر : وهو أنه [إنما]⁽⁷⁾ يضاف الفعل إلى عصر النبي - ﷺ - لفائدة ، وهو : أن يكون حجة على مخالفه ، ولا يكون ذلك إلا بأن يعلم به النبي - ﷺ - فيقر عليه .

استدلوا : بأنهم [قد]⁽⁸⁾ كانوا يفعلون في عهده - ﷺ - ما لا يكون مسنداً إليه ألا ترى أنهم لما اختلفوا في التقاء الختانين قال بعضهم : « كُنَّا نُجَامِعُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - وَتَكْسَلُ وَلَا نَغْتَسِلُ »⁽⁹⁾ فقال [له]⁽¹⁰⁾

(1) أي كقول عائشة - رضي الله عنها - : « كانوا لا يقطعون بالشئ التافه » . انظر مختصر ابن الحاجب : (69 / 2) والإحكام (191 / 1) والإيهاج : (217 / 2) ، والتبصرة : (ص / 358) والكفاية : (ص / 593) .

(2) هنا ينتهي السقط من : ق وأوله في : ص 588 . عند قوله : من الله ورسوله .

(3) انظر المصادر السابقة ، والتقرير والتحبير : (264 / 2) ، وتيسير التحرير : (70 / 3) .

(4) في جميع النسخ التي تحت يدي : أن من الأفعال التي ، ونظرا لعدم استقامة العبارة : زدنا ما بين القوسين .

(5) ساقطة من : م .

(6) ساقطة من : س .

(7) ساقطة من : م .

(8) ساقطة من : م .

(9) أخرجه أحمد في مجمع الزوائد : (1 / 266) وانظر نصب الراية : (1 / 81) والتبصرة : (ص / 358) .

(10) ساقطة من : س .

عمر : أو علم النبي بذلك فأقرَّكُمْ؟ فقال : لا .

وقال جابر : « كُنَّا نَبِيعُ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ - عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ » (1) .

والجواب : أن التقاء الختاتين ، كان لا يجب به (2) الغسل - في أول الإسلام - فكانوا يجامعون (3) ولا يغتسلون ، ثم نسخ ذلك فكان مفعولا في زمن النبي - ﷺ - بعد الأمر [به] (4) .

وأما حديث جابر : فالمراد به أمهات الأولاد . في غير ملك اليمين - وذلك جائز .

وأیضا : فإن هذه أفعال يمكن أن تخفى عن النبي - ﷺ - وإنما كلامنا فيما لا يصح أن يخفى عليه (5) ، لظهوره واتشاره .

(1) أخرجه ابن ماجه حديث 2517 وأحمد بن حنبل : (14 / 161) ترتيب المسند ، وانظر التبصرة : (ص / 358)

وجابر هو : أبو عبد الله أو أبو عبد الرحمن بن عبد الله بن عمرو . . . الخزرجي السلمي المتوفى سنة 73 أو 77 . انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب : (2 / 42) .

(2) في ق : منه .

(3) في س : لا يجامعون .

(4) ساقطة من : س .

(5) في س : عنه .

فصل في بيان أحكام النسخ والمنسوخ

النسخ في اللغة - على معنيين :

أحدهما : الإزالة والإعدام من قولهم : نسخت الشمس الظل إذا أزالته وأعدمته .

والثاني : بمعنى النقل من قولهم : نسخت الكتاب إذا نقلت ما فيه (1) .

ومعناه في الشرع : إزالة الحكم الثابت بالشرع المتقدم بشرع متأخر عنه [على وجه] (2) لولاه لكان (3) ثابتا .

والنسخ - في الحقيقة - هو : حكم الباري - تعالى - بإزالة العبادة المتقدمة بالخطاب .

والناسخ هو : الباري - تعالى - وهو المزيل لتلك العبادة - التي تقدم أمره بها - . وإن سمي الخطاب ناسخا فعلى [سبيل] (4) المجاز والاتساع ، وإنما الخطاب الوارد بذلك دليل على النسخ (5) .

والمنسوخ به هو : الحكم الذي نسخ به الأول ، وربما سموه ناسخا مجازا واتساعا .

والمنسوخ هو : الحكم الأول .

(1) انظر المصباح : (270/2) ، وإرشاد الفحول : (ص/162) .

(2) ما بين القوسين ساقط من : س .

(3) في م : كان .

(4) ساقطة من : م .

(5) في ق : على أن النسخ .

[وقال الشيخ أبو بكر بن فورك⁽¹⁾ : حد النسخ : هو بيان انقضاء مدة العبادة]⁽²⁾ .

وقال القاضي أبو بكر⁽³⁾ : حد النسخ هو بيان انقضاء مدة العبادة الواردة باللفظ⁽⁴⁾ العام .

وهذا غير صحيح⁽⁵⁾ لأن الأمر بالفعل - عنده - لا يقتضي التكرار وإذا قرنه بقرائن تقتضي التكرار - في كل زمان - ثم نهى عن فعله في بعض الأزمان ، فلم يبين انقضاء مدة العبادة وإنما أزال بعض ما أوجبه الشرع المتقدم .

[وإن كانت تلك القرائن بلفظ العموم في الأزمان ، ثم ورد بعد ذلك بيان انقضاء مدتها : كان ذلك تخصيصا ، ولم يكن نسخا كاللفظ الخاص يخرج من اللفظ العام بعض ما يتأوله فإن ذلك لا يكون نسخا وإنما يكون تخصيصا . والفرق بينهما : أن التخصيص ينبى : أن ما أخرجه - من اللفظ العام - غير مراد به كالاستثناء ، والنسخ مزيل لما قد ثبت حكمه ومعلوم أنه مراد باللفظ المتقدم - المنسوخ حكمه]⁽⁶⁾ .

ومما يبطل به أيضا : أن النسخ بمعنى البيان ليس بمعلوم - في

(1) هو محمد بن الحسن بن فورك ، بضم الفاء ، وسكون الواو وفتح الراء الفقيه الشافعي المتوفى سنة 406 هـ . ترجمته في الوفيات : (4/ 472) وعبر الذهبي : (3/ 95) ، وشذرات الذهب (3/ 181) ، واتباه الرواة : (3/ 110) ، واللباب : (2/ 445) .

(2) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(3) في س ، ق : أبو الطيب . وهو خطأ لأن هذا الحد منقول عن القاضي أبي بكر . انظر الإبهاج : (2/ 146) .

(4) في س : بلفظ .

(5) في ق : خطأ .

(6) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

كلام العرب - وإنما هو بمعنى الإزالة ومعنى النقل .

فصل

من حكم الناسخ ، والمنسوخ : أن يكونا حكمين شرعيين فأما الناقل عن حكم العقل والساقط⁽¹⁾ بعد ثبوته وتقضيئه : فلا يسمى ناسخا ولا منسوخا . ولذلك لم تسم⁽²⁾ العبادات الشرعية من الصلوات وغيرها والخطاب المحرم لما لم يكن في العقل حراما⁽³⁾ (87 - ق) : بأنهما ناسخان⁽⁴⁾ لحكم العقل ولا يوصف الموت ولا العجز - عن أداء الفرائض - بأنه ناسخ .

فصل

كافة المسلمين : على القول بجواز النسخ⁽⁵⁾ .

وذهبت طائفة - من المبتدعة⁽⁶⁾ - : إلى أن النسخ لا يجوز ، وبه قالت العنانية من اليهود .

والذي يدل على ما نقوله : علمنا بصحة تحريك الجسم بعد

(1) في س : العاقل ، أو الساقط . وهو تصحيف .

(2) في ق : يسم .

(3) في ق ، م : حرما . وهو تصحيف .

(4) في ق ، م : نافعان . وهو تصحيف .

(5) أي ووقوعه . انظر الإيهاج مع نهاية السؤل : (2 / 145) ، وجمع الجوامع : (2 / 88) ، والإحكام : (2 / 166) ، وكشف الأسرار : (3 / 157) والتبصرة : (ص / 272) ، واللمع : (ص / 30) والإرشادات : (ص / 61) والمستصفي : (1 / 111) .

(6) هم غلاة الروافض ، ونسبه في التبصرة إلى أبي مسلم الأصبهاني وبعض اليهود والصحيح أن أبا مسلم يقول بجواز النسخ ووقوعه ويسمى ذلك تخصيصا فالخلاف بينه وبين الجمهور لفظي راجع إلى التسمية . انظر المصادر السابقة والتبصرة : (ص / 272) ، واللمع : (ص / 30) ، وإرشاد الفحول : (ص / 162) ، والمختصر : (2 / 188) .

تسكينه (70 - س) وتفريقه بعد جمعه ، وإماتته بعد إحيائه ، وليس في الأمر بالشيء⁽¹⁾ بعد النهي عنه : إلا ما في تحريك الجسم بعد تسكينه وتبييضه بعد تسويده ، من متابعة للشيء تقتضيه في عين واحدة ، وإذا كان ذلك كله من جملة المَجَوِّز : وجب أن يكون الأمر بالشيء بعد النهي عنه من جملة المَجَوِّز أيضا .

ومما يدل على ذلك مما يختص المنتسبين إلى المسلمين : إجماع الأمة وإطباقها : على أن النبي - ﷺ - إما أن يكون ناسخا بشرعه شرع من تقدمه أو ناسخا لبعضه ومتعبدا في الباقي بأجر ابتدأ به . ويأن لا⁽²⁾ يكون متبعا فيه لمن قبله من الرسل - صلوات الله على جميعهم - على ما بيناه فيما بعد لأنه لا خلاف [أنه]⁽³⁾ قد أبيع في شرعنا [ما قد]⁽⁴⁾ حرم في شرع من الشرائع المتقدمة ، وحرم فيه ما أبيع في شرع من الشرائع المتقدمة .

ومما يدل على ذلك قوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾⁽⁵⁾ .

ولا يخلو أن يريد بذلك : تبديل التلاوة ويحظر كتبها⁽⁶⁾ وتلاوتها والصلاة بها [أو]⁽⁷⁾ تبديل الحكم الثابت بها بعد استقراره ، وأي الأمرين

(1) في س : الشيء .

(2) في س : ويأن .

(3) ساقطة من : م .

(4) ساقطة من : م . .

(5) سورة النحل 101 .

(6) انظر المصباح المنير مادة " كتب " : (183 / 2) .

(7) ساقطة من : س .

كان : ثبت به (1) النسخ .

فإن قالوا : إنما أراد بذلك أنه يبدل [آية] (2) مكان آية - يريد إنزالها [فلا ينزلها ، وينزل آية أخرى] (3) بدلا منها فيسد ما أنزله مسدّا ما لم ينزله .

والجواب : أن هذا بعيد من التأويل : لأن ما لم ينزله لا يصح فيه التبديل ، ولا يقال : إن الثانية بدل من الأولى ونحن لا علم [لنا] (4) بما أراد أن ينزل .

ويدل على ذلك : قوله - تعالى - : ﴿... قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾ (5) ولم يقولوا ذلك : إلا لشيء سمعوه ثم بدل لهم بغيره .

فإن قالوا : إنما قال - تعالى - : ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا﴾ وهذا يقوله القائل : فيما [قد] (6) لا يقوله ، وذلك كقول القائل : إذا فعلت كذا ، قال زيد كذا ، وقد لا يفعله بمعنى لو فعلته لقال .

والجواب : أن هذا حجة عليكم لأن هذا لا يقال : فيما يستحيل فعله ، لا يقال : إذا جمعت بين الضدين قام زيد وإنما يقال ذلك فيما يصح فعله ، فبان بذلك صحة النسخ ، وجوازه .

ومما يدل على ذلك قوله - تعالى - : ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ

(1) في ق ، م : بها .

(2) ساقط من : ق ، م .

(3) عبارة س فيما بين القوسين : أنه ينزلها بدلا منها .

(4) ساقطة من : س .

(5) سورة النحل 101 .

(6) ساقطة من : ق ، م .

حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ⁽¹⁾ وذلك إخبار بأنه حرم عليهم ما كان حلالاً لهم من قبل وهو النسخ الذي نذهب إليه .

أما هم فاحتجوا في ذلك : بأن الأمر بالفعل بعد النهي عنه بقاء⁽²⁾ وذلك مستحيل على الله - تعالى - .

والجواب : أن النسخ هو إزالة الحكم الثابت بالشرع المتقدم بشرع متأخر عنه - على ما بيناه .

والبداء معناه⁽³⁾ وحقيقته : استدراك علم ما كان خافياً مستترا ممن بدا له العلم به بعد خفائه عليه ، فلذلك⁽⁴⁾ يقال بدا الفجر إذا ظهر ، وبدا الكوب ومنه قوله - تعالى - : ﴿وَبَدَأَ لَهُمْ مِنْ آلَهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾⁽⁵⁾ . وليس أحدهما من معنى الآخر في شيء - لأن الأول لا يوجب لله - تعالى - صفة (88 - ق) مستحيلة ، لأنه حين أمره بالفعل - عالم⁽⁶⁾ بأنه سينهى عنه ، وعالم بما يؤول⁽⁷⁾ إليه الحال فيه . والذي يبدو له الأمر بعد أن يعلم به : جاهل به قبل أن يبدو له ، والله - تعالى - منزّه عن ذلك .

[و⁽⁸⁾] إن أردتم بالبداء : الإزالة على ما نقوله في النسخ : فلا يمنع من معناه ويكون الخلاف في العبارة .

(1) سورة النساء رقم 160 .

(2) البداء ظهور الشيء بعد خفائه .

(3) عبارة س : فمعناه ، وعبارة م : حقيقته ومعناه . وانظر الإحكام : (2 / 164) .

(4) في ق ، م : ولذلك .

(5) سورة الزمر 45 .

(6) في س : علم .

(7) في ق ، م : تحول . وهو تصحيف .

(8) ساقطة من : م . ومطموسة في : ق .

فإن قالوا : فلا فائدة في أن يأمر الباري - تعالى - بالفعل⁽¹⁾ ثم ينهى عنه قبل وقت فعله وهذا⁽²⁾ من جملة العبث واللغو والباري منزّه عن ذلك .

فالجواب : أن يقال لهم : من أين قلتم أنه من جملة العبث واللغو؟ دلوا على هذا إن كنتم قادرين .

وجواب ثان : وهو أنه لا يمتنع أن تكون الفائدة - فيه - تكليف المكلف العزم على الفعل - في وقت العبادة - واعتقاد وجوبه⁽³⁾ .

(1) عبارة ق ، م : في أن يأمر بالفعل الباري - تعالى - .

(2) لعل صواب العبارة : لأن هذا .

(3) انظر الأدلة التي أوردها الباجي في التبصرة : (ص / 272) .

فصل

اختلف المتكلمون والفقهاء في أن النبي - ﷺ - متعبد بشريعة من قبله من الرسل :

فذهبت طائفة - من أصحابنا وأصحاب الشافعي وأبي حنيفة : إلى [أن] (1) النبي - ﷺ - غير متعبد بشريعة أحد من الأنبياء قبله وأن شريعته - بجملتها - ناسخة لجميع شرائع من تقدم من الأنبياء إلا الإيمان وحده (2) ، وإلى هذا ذهب القاضي أبو بكر ، [والقاضي أبو جعفر ، وأبو تمام البصري] (3) .

وذهبت (73 - س) طائفة أخرى - من أصحابنا ومن سائر المذاهب - : إلى أن شريعة من قبله من الأنبياء شريعة له إلا ما قام الدليل [على نسخه] (4) .

[قال أبو الوليد - رحمه الله -] (5) : وهذا هو الأظهر عندي (6) وقد

(1) ساقطة من : ق .

(2) الخلاف بين العلماء في تعبد - عليه السلام - بشرع من قبله من الأنبياء في موضعين : أحدهما : هل كان متعبدا قبل البعثة بشرع أحد من الأنبياء قبله أم لا ؟ فلذهب بعضهم إلى أنه كان متعبدا . وذهب بعضهم إلى أنه غير متعبد ، ومن هؤلاء أبو الحسين البصري ، وطائفة من المتكلمين وتوقف الغزالي والقاضي عبد الجبار .

الثاني : تعبد بشرع من قبله بعد البعثة . فالقائلون بأنه غير متعبد بشرع من قبله قبل البعثة : نفوا ذلك بعد البعثة أيضا ، والمثبتون ، والمتوقفون اختلفوا ، فذهبت طائفة إلى أنه متعبد ، وذهبت طائفة أخرى إلى أنه غير متعبد .

انظر كشف الأسرار : (212 / 3) ، والإبهاج : (181 / 2) وجمع الجوامع : (204 / 2) ، والتبصرة : (ص / 310) والمعتمد : (2 / 899) .

(3) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(4) ساقطة من : ق .

(5) ما بين القوسين غير وارد في : ق ، م .

(6) وبذلك قال شيخه أبو إسحاق الشيرازي . انظر التبصرة (ص / 310) .

تعلق به (1) مالك [في مواضع :

منها ما ذكر في العتبية : أن الرجل يزوج أمته - البكر - ولا يستأمرها لقوله - تعالى - : ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَجَجٍ﴾ (2) ولم يذكر الاستئمار (3) وبه أخذ .

وفائدة هذه المسألة : أنه متى ثبت حكم في شريعة أحد الرسل - عليهم السلام - بنص قرآن أو خبر صحيح - عن نبينا - عليه السلام - : وجب علينا العمل به ، إلا أن يدل الدليل على نسخه (4) .

والدليل على ما نقوله : قوله - تعالى - : ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَقْتَدَةً﴾ (5) فقد أمره (6) بإتباعهم - صلى الله عليهم وسلم - فيجب ذلك في كل ما ثبت عنهم ، إلا ما قام الدليل على المنع منه .

فإن قيل : المراد به التوحيد والدليل عليه : أنه أضاف ذلك إلى الجميع والذي يشترك الجميع فيه هو : التوحيد ، فأما الأحكام الشرعية : فإن الشرائع فيها مختلفة فلا (7) يمكن إتباع الجميع فيها .

فالجواب : أن اللفظ عام فيجب حمله على عموميه إلا ما خصه الدليل ، وليس إذا قام الدليل على اختلافهم في حكم أو أحكام يسيرة :

(1) في ق ، م : بذلك .

(2) سورة القصص : 27 .

(3) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(4) أي وأما ما ثبت على السنة أخبارهم ، ورهبانهم : فإنه لا يجب علينا العمل به .

(5) سورة الأنعام رقم 91 .

(6) في س : وأمر .

(7) في س : ولا .

مما يمنع إطلاق لفظ الاتفاق عليهم - في الشريعة - إذا كان حكمهم إقتداء بعضهم ببعض ، ولذلك يقال في المسلمين - اليوم - إنهم مقتدون بمن تقدم من الصحابة وتوفي في عصر النبي - ﷺ - متبعون لهم ، وقد نسخت بعد موتهم أحكام يجب مخالفتهم فيها .

وقد روي عن ابن عباس - رضي الله عنه - أنه سئل : عن السجدة - في سورة "ص" فقال : «أَمِرَ بِهَا دَاوُدُ - ﷺ - وَهُوَ مِمَّنْ أُمِرَ نَبِيُّكُمْ - عليه السلام - بِالْإِقْتِدَاءِ بِهِ» (1) فجعل ذلك حجة في إتباعه في السجود .

ودليل آخر : وهو قوله - تعالى - : ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ الآية إلى قوله - تعالى - : ﴿وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ (2) .

ومما يدل على ذلك ما روي عن النبي - ﷺ - أنه قال : «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيَصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ : ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾» (3) فاحتج بذلك (89 - ق) نبينا - ﷺ - وأرانا تعلق الحكم اللازم لنا بهذه الآية ، وإنما خوطب بها موسى - عليه السلام - .

ومما يدل على ذلك : أن شريعة محمد - ﷺ - ناسخة لشريعة من

(1) ورد أن رسول الله - ﷺ - سجد في سورة "ص" وقال : «سجلها داود توبة ونسجلها شكرا» وأثر ابن عباس هذا أخرجه القرطبي : بلفظ : «توبة نبي ، ونبيكم ممن أمر أن يقتلي به» .

انظر القرطبي : (15/ 185) والجصاص : (5/ 255) ونصب الراية : (2/ 180) ، وفتح الباري : (3/ 206) للوقوف على ما جاء في سجدة "ص" .

(2) سورة الشورى 13 .

(3) سورة طه 13 . والحديث أخرجه مالك في الموطأ (1/ 26) والبخاري ومسلم في باب وقوت الصلاة بغير لفظ الموطأ . انظر نصب الراية (2/ 162) والفتح الكبير : (3/ 242) .

قبله ، ولا يصح ذلك إلا بأن⁽¹⁾ يكون الأمر قد سبق إلينا بإتباعهم حين بعثهم - صلوات الله عليهم - إما لقرينة⁽²⁾ قارنت الأمر ، وإما لأن الأمر يقتضي التكرار ، وإلا لم يكن ذلك نسخا في حق أحد⁽³⁾ ممن تبع النبي - ﷺ - أو عاصره⁽⁴⁾ وإذا ثبت توجه الأمر إلينا على السنة سائر الرسل ، وصح عندنا حكم من أحكامهم بنص قرآن ، أو سنة من النبي - ﷺ - ، ولم نجد في شريعة محمد - ﷺ - نسخها وجب علينا إتباع ذلك الحكم ، والتدين به - لتقدم الأمر به ، وعدم النسخ له .

أما هم فاحتج من نصر قولهم بقوله - تعالى - : ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾⁽⁵⁾ . فدل على أن كل واحد منهم ينفرد بشرع لا يشاركه فيه غيره .

والجواب : أن مشاركتهم في بعض الأحكام لا تمنع من أن يكون لكل واحد منهم شرعة تخالف شرع غيره ، كما أن مشاركتهم في التوحيد لا تمنع انفراد كل واحد منهم بشرعية تخالف شريعة غيره .

وجواب ثان : وهو أن هذه الآية إنما نزلت في الخبر عن اليهود ، فأمر - عليه السلام - أن يحكم بينهم بما أنزل [الله]⁽⁶⁾ ، ونهي عن أن يتبع أهواءهم ، ثم عقب ذلك بقوله - تعالى - : ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً

(1) في ق ، م : أن .

(2) في ق ، م : بقرينة .

(3) عبارة ق ، م : في دين آخر .

(4) عبارة س : وعاصره .

(5) سورة المائدة 50 ، وانظر القرطبي : (6 / 221) والرازي : (12 / 12) فقد ذهب إلى أن شرع من قبلنا ليس يشرع لنا إلا في أصول الديانات .

(6) ساقطة من : ق ، م .

وَمِنْهَا جَاءَ (1). فالظاهر : أن شريعة النبي - ﷺ - ما أنزل الله ، ولم تخص (2) ما أنزل عليه دون غيره ، وأن شريعتهم إتباع أهوائهم ، وهذا إخبار عن أهل الكتاب دون رسلهم .

احتجوا : بأنه لو كان شرعهم شرعا لنا : لوجب علينا إتباع كتبهم ، وتحفظ أقاويلهم ، ولما لم يجب ذلك : دلّ على أن شرعهم لا يلزمنا (74 - س) .

والجواب : أننا إنما نجعل شرعهم شرعا لنا : فيما ثبت بخبر الله - تعالى - أو خبر رسوله - ﷺ - وإتباع ذلك وتبعه واجب .

وأما كتبهم [وأقاويلهم - التي لا تثبت - فليست بشرع لنا] (3) ، فلا يلزمنا تحفظها ولا النظر فيها ، بل قد منع منها .

احتجوا (4) بأن العبادات في الشرائع مختلفة ، فلا يمكن إتباع الجميع فيها (5) فسقطت .

والجواب : أنه إنما يجب المصير - منها - إلى ما لم يثبت فيه اختلاف ، وما اختلف فيه من ذلك عمل بالمتأخر منها كما نفعل ذلك في شرعنا .

احتجوا : بأن كل شريعة من الشرائع مضافة إلى قوم وهذه الإضافة تمنع من مشاركة غيرهم لهم فيها .

(1) سورة المائدة 50 .

(2) في ق ، م : تخصص .

(3) ما بين القوسين مطموس في : م .

(4) في ق : واحتجوا .

(5) في ق : منها .

والجواب : أنه لا يمتنع أن يضاف ذلك إليهم ، بمعنى أنهم أول من خوطب بها ، فعرف الشرع بهم وأسند إليهم .

ويحتمل أن يضاف إليهم : بمعنى أنهم متعبدون بجميعه وغيرهم يشاركونهم في بعضه .

وجواب آخر : وهو أنه لو صح هذا ، وكان [لنا] ⁽¹⁾ مانعا [من] ⁽²⁾ التعبد بشيء من شرائعهم : لكان مانعا من أن نتعبد بالتوحيد ، وتصديق الرسل - لأنه من جملة ما تعبدوا به وأضيف إليهم ، ولوجب - أيضا - أن يكون مانعا لهم من إتباعنا على شرائعنا .

احتجوا : بأنه لو كان النبي - ﷺ - متعبدا بشريعة من قبله : لوجب أن لا يقف في "الظهار" و"اللعان" انتظارا للوحي - لأن هذه الحوادث أحكامها في (90 - ق) التوراة ظاهرة .

والجواب : أنه إنما توقف طلبا ⁽³⁾ للوحي ، لأن التوراة مغيرة مبدلة ، فلم يمكن الرجوع إلى ما فيها ، فانتظر الحكم من جهة الوحي .

وجواب آخر : وهو أنه إن كان توقف في بعض الأحكام ، فقد عمل ببعضها - من الرجم ، وصيام [يوم] ⁽⁴⁾ عاشوراء ، وغير ذلك [فبطل اعتراضهم بهذا] ⁽⁵⁾ .

(1) ساقطة من : ق ، م .

(2) ساقطة من : س .

(3) في ق ، م : طالبا .

(4) ساقطة من : ق ، م .

(5) ما بين القوسين بياض في : م .

فصل

ذهب الجمهور من الفقهاء والمتكلمين : إلى أنه لا يجوز دخول النسخ في الأخبار .

وذهبت طائفة : إلى تجويز ذلك⁽¹⁾ .

والصحيح من ذلك : أن النسخ لا يدخل نفس الخبر ولكن إن ثبت به حكم جاز نسخ ذلك الحكم .

والدليل عليه : أن النسخ هو : إزالة ما ثبت⁽²⁾ بالشرع المتقدم بشرع متأخر عنه ، وإذا أخبر عن أمر من الأمور ، أنه سيكون ، ثم نسخ ذلك بأن لا يكون : فإن ذلك الخبر - الأول - كذب وهذا محال في صفة الباري - تعالى - .

ومما يدل على ذلك - أيضا - أن النسخ : إنما هو إزالة الأحكام الثابتة بالشرع المتقدم . والمخبر بأن سيقوم زيد : ليس فيه حكم ثابت فيصح نسخه ، وإنما فيه الصدق بأن وجد ما أخبر بوجوده ، وإن لم يوجد دخله الكذب لعدم ما أخبر بوجوده ، وليس هذا من النسخ بسبيل .

(1) إذا كان الخبر بمعنى الأمر ، أو النهي : فلا خلاف في جواز نسخه وكذلك لا خلاف في نسخ لفظه .

وأما مدلوله : فإن كان مما لا يتغير كقولنا : العالم حادث : فهذا لا يجوز نسخه اتفاقا ، وأما إذا كان مما يتغير كالخبر عن وجوب الحج : فهو محل الخلاف . فمذهب المتكلمين ومنهم أبو هاشم : المنع واختاره ابن الحاجب . وذهب القاضي عبد الجبار ، وأبو عبد الله البصري ، وأبو الحسين ، والإمام الرازي ، والآملي : إلى الجواز مطلقا .
وفصل بعضهم فقال : إن كان مدلوله مستقبلا جاز ، وإلا فلا واختاره البيضاوي .

انظر جمع الجوامع : (2 / 86) وإرشاد الفحول : (ص / 165) والإبهاج مع نهاية السؤل : (2 / 157) والإشارات : (ص / 65) .

(2) في س : ذهب وهو خطأ .

احتجوا : بأن النسخ يقع في الأوامر بأن يستدل بالنهي الوارد بعد الأمر على أن المنهي عنه لم يرد بالأمر الأول ولا دخل تحته ، وهذا بعينه موجود في الخبر - إذا أخبرنا عن وجود عبادة في المستقبل - ثم يخبر أن تلك العبادة غير واجبة بعد مدة ، فيعلم أن أول وقت سقوط العبادة هو : آخر غاية [وجوبها] (1) .

والجواب : أن مثل هذا في الأوامر والنواهي : ليس بنسخ فلا يسلم ما قلتم . وكذلك - أيضا - الآخر ليس بناسخ للأول لأنه لا تنافي بينهما فلم يزل بأحدهما حكم الآخر ، فلا معنى [فيهما] (2) لناسخ ولا منسوخ .

فصل

قد اتفق القائلون بجواز النسخ : على أنه يجوز نسخ العبادة بمثلها وبأخف (3) منها .

واختلفوا في جواز النسخ بما هو أثقل منها :

فأجازه جمهور الفقهاء والمتكلمين [وبه قال - من أصحابنا - أبو تمام] (4) .

ومنع منه قوم (5) . [حكى ذلك أبو تمام عن داود] (6) .

(1) ساقطة من : س .

(2) ساقطة من : س .

(3) في ق ، م : أخف .

(4) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(5) نسبه الجلال المحلي لبعض المعتزلة ، ونسبه الشوكاني ، والشيرازي وابن السبكي في الإبهاج لبعض الظاهرية . انظر جمع الجوامع : (2 / 82) وإرشاد الفحول : (ص / 165) ، والتبصرة : (ص / 280) ، ونهاية السؤل : (2 / 157) ، والإبهاج : (2 / 154) .

(6) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

والذي [يدل على جوازه : أنه ليس لشيء من هذه العبادات]⁽¹⁾ صفة - في العقل - تقتضي التعبد بها ، وأن الباري⁽²⁾ - سبحانه - يتعبد من ذلك بما شاء ، وقد يشاء⁽³⁾ نسخ العبادة بمثلها وبما هو أخف منها وبما هو أثقل [منها]⁽⁴⁾ فمن ادعى إحالة إرادته لذلك : كان بمنزلة من ادعى إحالة [ابتداء]⁽⁵⁾ التعبد بذلك ، وهذا باطل باتفاق .

ومما يدل على ذلك : علمنا بأنه قد حرم - على المكلفين (75س) أشياء ، وأوجب عليهم أفعالا ، وكان بقاؤهم على حكم العقل [في ألا يجب عليهم شيء ، ولا يحرم عليهم]⁽⁶⁾ مما تدعو إليه نفوسهم : أيسر وأخف ، وإذا جاز أن يكون ابتداء العبادات [شاقا]⁽⁷⁾ مزيلا للأخف : جاز مثل ذلك في النسخ .

احتج المانعون من ذلك عقلا : بأن الله - سبحانه - أرأف بعباده ، وأنظر بهم منهم لأنفسهم ، وذلك يقتضي تخفيف محنتهم والتعطف عليهم ، والنسخ بالأشق : تغليظ وضد الرحمة والتخفيف .

والجواب : أنه لو سلمنا لكم ، وجوب رحمته [لجميعهم]⁽⁸⁾ والتخفيف عنهم لاستحالة - على تعليلكم - أن يكلفهم ابتداء ما فيه المشقة ، (91 - ق) ويحرم عليهم ما فيه التخفيف ، لأن في ذلك مشقة

(1) ما بين القوسين غير مقروء في : م .

(2) في س : وهو أن الباري .

(3) في س : شاء .

(4) ساقطة من : س .

(5) ساقطة من : س .

(6) في ق ، م : في سقوط الإيجاب منهم لما يشق عليهم ، وتحريم .

(7) في جميع النسخ التي تحت يدي : للباقي . وهو تصحيف .

(8) ساقطة من : س .

وتشديدا للمحنة وضدا للتخفيف⁽¹⁾ والرحمة [على قولهم]⁽²⁾ .

وجواب آخر : وهو أن هذا يوجب : أن لا يعقب الله أحدا - من خلقه - مرضا بعد صحة ، ولا عمى بعد بصر ، ولا قفرا بعد غنى ، لأن ذبك كله ضد التخفيف ، والرحمة [عندكم]⁽³⁾ .

فإن قالوا : يفعل ذلك - تعالى - ليشيهم ويعوضهم بما هو أجدى وأنفع .

قيل لهم : فكذلك⁽⁴⁾ - أيضا - نسخ الخفيف⁽⁵⁾ بالأثقل ليعوضهم : [أفضل من يسر الخفيف عليهم]⁽⁶⁾ .

واستدل في ذلك من منعه شرعا بقوله - تعالى - [7] : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾⁽⁸⁾ ونسخ الشيء بما هو أثقل منه عسر .

والجواب : أنه لا يصح التعلق بهذه الآية ، لأنها واردة في أمر صيام رمضان ، وذلك يقتضي قصره على سببه⁽⁹⁾ ، على أحد قولي مالك⁽¹⁰⁾ .

(1) في س : التخفيف .

(2) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(3) ساقطة من : ق ، م .

(4) في ق ، م : وكذلك .

(5) في الأصل : التخفيف .

(6) غير مقروءة في : ق ، وفي : س : عليك .

(7) ما بين القوسين ساقط من : م .

(8) سورة البقرة 184 .

(9) في س : سنته . وهو تصحيف .

(10) انظر التخصيص بالسبب ص 433 .

وإن سلمنا - على القول الثاني - فإننا نقصرها عليه بدليل ما قدمنا (1) .

استدلوا بقوله - تعالى - : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ۗ ﴾ (2) . وقد علم أنه أراد أن يأتي بحكم هو خير لنا من الحكم المرفوع ، والخير لنا هو العمل بالأخف دون الأثقل .

والجواب أننا لا نسلم أن الخير لنا ما كان أخف ، وإنما الخير لنا ، ما كان ثوابه أكثر ، ويجوز أن يكون ثواب [الأثقل] (3) أكثر ، ويتفق أن يتعلق بمصلحتنا : تعبدنا به دون الأخف .

وقد زعم [قوم] (4) : أنه يجوز ذلك من جهة العقل إلا أن الشرع لم يرد به .

وهذا غلط : لأنه قد وجد ذلك في الشرع ، لأنه (5) - ﷺ - قد أمر هو والمؤمنون : بترك قتال المشركين ثم أمروا بقتالهم ، وتكلف نصب الحرب معهم ، والتعرض للقتل وألم الجراح .

وكذلك نسخ التخيير بين الفدية و الصيام لرمضان : بإلزام الصوم [واحتامه] (6) .

وقد نسخ تحليل الخمر بالتحريم ، وتحريم نكاح المتعة بعد إطلاقه .

(1) أي من الأدلة في هذه المسألة .

(2) سورة البقرة 105 .

(3) في جميع النسخ : الأصل وهو تصحيف .

(4) ساقطة من : س .

(5) في س : ولأنه .

(6) ساقطة من : ق ، م .

ونسخ جواز تأخير الصلاة عند الخوف إلى وقت الأمن . ونسخ
صيام يوم عاشوراء : بصيام رمضان .

ومنه نسخ صلاة الحضر - وكانت ركعتين - بأربع ركعات .

فصل

إذا وردت التلاوة متضمنة حكما واجبا علينا - من تحريم أو فرض
أو غير ذلك من العبادات ، وأمرنا بتلاوتها فإن فيها حكمين - أحدهما :
ما تضمنته من العبادة ، والثاني ما ألزمناه من حفظها وتلاوتها ، وذلك
بمثابة ما لو تضمن الخبر حكمين من صوم وصلاة .

فإذا ثبت ذلك : جاز نسخ تلاوة الآية وبقاء حكمها الذي تضمنته ،
وجاز نسخ الحكم وبقاء تلاوتها .

وقال قوم : لا يجوز رفع حكم الآية دون حظر التلاوة .

وزعم قوم : أنه لا يجوز نسخ التلاوة مع بقاء الحكم ، وإن جاز أن
ينسخ الحكم وتبقى التلاوة⁽¹⁾ .

والذي يدل على صحة نسخ الحكم مع⁽²⁾ بقاء التلاوة هو : وجوده
كثيرا في القرآن : من نسخ التخيير بين الصوم والفدية ، بانحتمام الصوم ،
ونسخ الوصية للوالدين والأقربين ، ونسخ تقديم الصدقة عند مناجاة
الرسول - ﷺ - ونسخ التبرص للمتوفى عنها زوجها حولا كاملا ، بأربعة
أشهر وعشر ، مع بقاء حكم التلاوة في ذلك كله .

استدلوا في ذلك بأن قالوا : نسخ الحكم مع بقاء التلاوة تجويز

(1) انظر الإبهاج : (2/ 155) وإرشاد الفحول : (ص/ 166) .

(2) في م : وبقاء . وهي صحيحة أيضا .

وجود الدليل (76 - س) مع انتفاء المدلول عليه وذلك باطل .

والجواب : أن هذا غلط لأنه إنما تدل⁽¹⁾ على الحكم (92 - ق) مع تعريبها من النسخ ، فإذا ورد النسخ ، خرجت عن أن تكون دليلاً ، فلم يجب ما قلتم .

فصل

ومما يدل على جواز نسخ التلاوة مع بقاء الحكم : وجود ذلك - أيضاً - كثيراً ، وذلك ما تظاهرت⁽²⁾ به الأخبار من نسخ تلاوة آية الرجم مع بقاء حكمها⁽³⁾ .

ومنها ما روي عن عائشة أنها قالت : « كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ : عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ ثُمَّ نُسِخَ ذَلِكَ بِخَمْسٍ »⁽⁴⁾ .

أما هم فاحتج من أبي ذلك⁽⁵⁾ : بأن الحكم تبع للتلاوة وثبوته تبع

(1) في ق : يدل .

(2) في س : تظاهرت .

(3) روي عن سعيد ابن المسيب قال : « لما صلد عمر من الحج وقدم المدينة خطب الناس فقال : أيها الناس قد سنت لكم السنن ، وفرضت لكم الفرائض ، وتركتم على الواضحة ثم قال : إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم ، أن يقول قائل : لا نجد حدين في كتاب الله ، فقد رجم رسول الله - ﷺ - ورجمنا ، والذي نفسي بيده لولا أن يقول الناس : زاد عمر في كتاب الله : لكتبها ييلي » الشيخ والشيخة إذا فارجموهما البتة . أخرجه مالك في الموطأ : (ص 241) ، والبخاري (160 / 15) فتح الباري . وانظر نيل الأوطار : (249 / 7) وتخريج أحاديث البضاوي : (26 / ب) ، والإيهاج : (156 / 2) ، وقد حدث ما توقعه عمر - رضي الله عنه - فقد أنكر الرجم بعض المتقدمين من الخوارج ، ورأيت من الشيوخ المتأخرين من ينكره ، نسأل الله له المغفرة ، وأن لا يؤاخذنه عن زلته هذه . إن لم يكن قد رجع عن رأيه .

(4) أخرجه مسلم ، والنسائي ، وأبو داود على ما في نيل الأوطار : (115 / 7) . ونصب الراية : (118 / 3) .

(5) في س : من ذلك .

لثبوت⁽¹⁾ التلاوة ، فإذا ارتفعت التلاوة : وجب ارتفاع الحكم .

والجواب : أنا لا نسلم أن ثبوت الحكم تبع للتلاوة ، بل كل واحد منها [حكم]⁽²⁾ مستقل بنفسه ، يجوز أن يبقى مع نسخ الآخر .

فصل

يجوز نسخ العبادة قبل وقت الفعل على الوجه الذي أمر بها ، [وبه قال القاضي أبو محمد وبه قال : أبو تمام وحكاه عن مالك]⁽³⁾ وعلى ذلك أكثر الفقهاء والمتكلمين⁽⁴⁾ .

وقالت المعتزلة : لا يجوز ذلك . وذهب إليه بعض أصحاب أبي حنيفة ، وأبو بكر الصيرفي - من أصحاب الشافعي⁽⁵⁾ - .

والدليل على ذلك : قوله - تعالى - في قصة إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - : ﴿يَبْنِي إِلَيَّ أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْنُكَ فَأَنْظُرْ مَاذَا تَرَى﴾ قَالَ يَتَأَبَّتْ أَفْعَلُ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ⁽⁶⁾ فأمر بذبح إسماعيل أو إسحاق⁽⁷⁾ ، ثم نهى عن ذلك قبل وقت الفعل وفداه بذبح عظيم ، ولا فصل بين جواز ذلك في شرع إبراهيم وشرع كل نبي .

(1) في ق ، م : مع .

(2) ساقطة من : م .

(3) مابين القوسين ساقط من : ق ، م .

(4) انظر الإبهاج : (2 / 151) ، والإحكام : (2 / 171) ، والتبصرة (ص / 282) .

(5) القائل بهذا من الحنفية : هو أبو الحسن الكرخي . انظر تيسير التحرير : (3 / 187) ،

والمعتمد : (1 / 406) ، والمستصفى : (1 / 112) ، واللمع : (ص / 31) .

(6) سورة الصافات 102 .

(7) اختلف العلماء في المأمور بذبحه . فالذي عليه جمهور الصحابة والتابعين وبه قال مالك :

أنه إسحاق . وقيل إنه إسماعيل وبه قال بعض الصحابة والتابعين . انظر القرطبي :

(15 / 99) وما بعدها .

وقد اختلف المعتزلة في الجواب عن هذه الآية ، فقال فريق منهم : إنما أمر بالذبح على سبيل الامتحان والاختبار وكان القصد منه العزم على الفعل .

والجواب : أن الباري - تعالى - يعلم السرائر وما يكون من إبراهيم قبل أن يكون ، فلا يجوز عليه ما ذكروه .

وجواب ثان : وهو أنا⁽¹⁾ لو سلمنا لكم أنه أمره⁽²⁾ بذبحه على وجه الاختبار : لكان - أيضا - قد نهاه عن ذبحه على وجه الاختبار ، فقد نهى عما أمر به قبل وقت الفعل .

وجواب ثالث : وهو أنه لو لم يجب عليه الفعل : لم يصح منه العزم على فعله على سبيل الوجوب ، ولا اعتقاد لزومه كما لا يصح منه : أن يعلم وجوب ما ليس بواجب .

وأجاب آخرون بأن قالوا : أمره بالذبح ولكنه⁽³⁾ منعه من إنفاذه بأن جعل صفحه عنقه نحاسا⁽⁴⁾ .

وهذا باطل ، ولا سيما على مذهب⁽⁵⁾ المعتزلة : فإنه تكليف ما لا يطاق وذلك خروج عندهم عن الحكمة ، وإن جاز هذا ، جاز أن يكلف الأعمى : تنقيط المصاحف ، والمقعد : السعي والطيوان .

وجواب ثان : وهو أن الباري تعالى - عندهم - لا يأمر إلا بما فيه

(1) في ق ، م : أنه .

(2) في س : أمر .

(3) في م : ولكن .

(4) قال أبو عبد الله القرطبي : « وهذا كله جائز في قدرة الله - تعالى - لكنه يفتقر إلى نقل صحيح ، فإنه أمر لا يدرك بالنظر ، وإنما طريقه الخبر الصحيح » . انظر : (15 / 102) .

(5) في س : مناهب .

المصلحة للمكلف ، ولا يجوز أن يمنع - عندهم - المكلف ما فيه المصلحة .

وأجاب آخرون منهم : بأنه إنما أمره بالاضطجاع ، ومقدمات الذبح ، [لا بنفس الذبح]⁽¹⁾ .

وهذا مخالف للنص لأنه - تعالى - قال : ﴿يَبْنِيْ اِيَّيْ اَرَى فِي الْمَنَامِ اَنِّيْ اَذْبَحُكَ﴾⁽²⁾ ولم يذكر مقدمات الذبح .

وجواب آخر : وهو أنه - تعالى - قال : ﴿اِنَّ هَذَا هُوَ الَّذِيْ اَلْمُيْنُ﴾⁽³⁾ ولو لم يأمره إلا بمقدمات الذبح - من الاضطجاع وغيره : لما كان فيه بلاء مبین .

وجواب ثالث : وهو أن هذا التأويل خلاف إجماع السلف⁽⁴⁾ .

وأجاب آخرون : بأنه أمره بالذبح ، وأن إبراهيم ذبح إسماعيل أو⁽⁵⁾ إسحاق - صلوات الله عليهم - ولكنه كلما قطع موضعا (93 - ق) التحم موضع .

ولا خلاف بين القائلين بهذا أن [إسحاق]⁽⁶⁾ لم يكن بهذا مذبوحا ، وإن اختلفوا في كون إبراهيم ذابحا .

والجواب : أن هذا خلاف ما تقتضيه الآية ، لأن ظاهرها : أنه لما

(1) ما بين القوسين ساقط من : س .

(2) سورة الصافات 102 .

(3) سورة الصافات 106 .

(4) إذ أن سلف الأمة مجمعون على أن المأمور به إبراهيم : هو الذبح ، لا مقدماته .

(5) في م : وإسحاق . وهو خطأ .

(6) في جميع النسخ التي تحت يدي : إبراهيم . وهو خطأ .

تله للجبين ، نودي ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ وفدى ، ولو كان قد ذبح لقال : فلما أنفذ الأمر ، أو فلما ذبح .

وجواب ثان : وهو أنه قال - تعالى - : ﴿وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾⁽¹⁾ ولو كان إبراهيم قد ذبح : لما احتاج إلى (77 - س) الفداء ، ولا معنى للفداء مع إنفاذه للذبح .

[ومما يدل على ذلك - أيضا - ما استدل به بعض أصحابنا من الحديث المتفق على صحته - حديث الإسراء - وفيه : أن الله - تعالى - فرض على نبيه - ﷺ - خمسين صلاة ، فأتى على موسى - ﷺ - فقال : «راجع ربك فإن أمتك لا تطيق»⁽²⁾ فراجع محمد - ﷺ - ربه إلى أن فرضها خمسا ، وهذا نسخ للزائد على الخمس قبل وقت فعلها]⁽³⁾ .

ومما يدل على ذلك - أيضا - : أن النسخ إنما هو إزالة الحكم الذي ثبت بالخطاب المتقدم ، وإذا خرج وقت العبادة فلا يخلو : أن يكون فعل العبادة في وقتها أو لم يفعلها ، فإن كان فعلها فلا يحتاج إلى النسخ لأن المأمور به امتثله ، وإن لم يفعلها : فلا يصح فيها النسخ - أيضا - لأنه لا يقول [له]⁽⁴⁾ : لا تفعل أمس كذا ، لأن الفعل فيما مضى : غير داخل تحت التكليف⁽⁵⁾ ، فعله ولا⁽⁶⁾ تركه ، فلا يصح النسخ إلا [قبل]⁽⁷⁾ وقت فعل العبادة ، وأما إسقاط مثل تلك العبادة في المستقبل : فليس بنسخ

(1) سورة الصافات 107 .

(2) أخرجه البخاري في باب حديث الإسراء : (2 / 326) سندي .

(3) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(4) ساقطة من : س .

(5) في ق ، م : التكلف . وهو تصحيف .

(6) في ق ، م : وتركه .

(7) ساقطة من : س .

نفس المأمور به ، وإنما [هو] (1) إسقاط لمثلها ، فثبت ما قلناه .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن الباري - تعالى - إنما أمرنا بالفعل ، وإنما (2) يأمرنا به : لأن فعله في تلك الحال حسن ، وإذا نهانا عن فعله ، فإنما ينهانا (3) عنه : لأن فعله في ذلك الوقت قبيح . فإذا قال لنا : صلوا عند زوال الشمس دلنا ذلك : على حسن الصلاة في ذلك (4) الوقت ، وإذا قال لنا : لا تصلوا عند زوال الشمس : دلنا ذلك على قبح الصلاة في ذلك الوقت ، وهذا تناقض .

والجواب : أن هذا خطأ ، لأن الأمر بالفعل لا يدل على حسنه ولا النهي عنه يدل (5) على قبحه ، وإنما يدل على حسن الفعل : أن يؤمر بمدح فاعله ، ويدل على قبحه : أن يؤمر بدم فاعله ، وإذا أمرنا بالفعل ولم (6) نؤمر بمدح فاعله : لم يكن حسنا ، فلا نسلم هذا الوصف .

وجواب ثان : وهو أنه لا يمتنع - على تسليم قولكم - أن يكون الأمر بالفعل يدل على حسنه بشرط أن لا ينهى عنه والنهي عنه يدل على قبحه ما لم يؤمر به .

استدلوا : بأن الباري - تعالى - لا يجوز عليه البداء ، وإذا قلنا إنه نسخ الحكم قبل وقت الفعل : جوزنا عليه البداء ، لأنه بمنزلة أن يقول : افعل ، لا تفعل .

(1) ساقطة من : م

(2) في س : فإنما .

(3) في س : نهانا .

(4) في م : في تلك .

(5) في س : لا يدل . وهو خطأ .

(6) في ق : فلم .

والجواب : أنا لا نسلم أن هذا بدء ، لأن البدء قد حددناه - فيما تقدم - وحده : « استدراك علم ما كان خافيا عمن بدا له العلم بعد خفائه » . وليس كذلك في مسألتنا ، فإن الباري - تعالى - قد علم حين أمر بالفعل ، أنه سينهى عنه - قبل وقت الفعل ، فلا يكون هذا بدء .

جواب ثان : وهو أنه لا يمتنع أن يعلم الباري - تعالى - المصلحة : في أن يأمر بالفعل حين الأمر [به]⁽¹⁾ ، ويعلم المصلحة في النهي عن الفعل حين النهي⁽²⁾ عنه ، ولو استدأ الأمر به : لكان في ذلك مفسدة للمكلف .

وقولهم : إنه بمنزلة : افعل لا تفعل [غير صحيح لأنه إذا قال : افعل لا تفعل]⁽³⁾ لم يتخلل ذلك زمن يصح فيه العزم على الفعل ، فلا فائدة فيه ، وإذا نسخ الفعل قبل وقت العبادة فقد تخللها وقت يصح فيه العزم على الفعل ، فبان الفرق بينهما .

فصل

ذهب أكثر الفقهاء ، والمتكلمين : إلى أن نقص بعض الجملة ، أو شرط من شروطها : ليس بنسخ (94 - ق) لجميعها وإنما هو نسخ لما نقص منها⁽⁴⁾ .

وقال بعض الناس : هو نسخ للجميع⁽⁵⁾ .

(1) ساقطة من : س .

(2) في ق : نهى .

(3) ما بين القوسين ساقط من : م .

(4) وإليه ذهب جمهور الشافعية : انظر الإحكام (2 / 197) والتبصرة (305) .

(5) وإليه ذهب الغزالي . انظر المستصفى : (1 / 116) والإحكام (2 / 197) .

وقد ذهب القاضي أبو بكر إلى تفصيل ذلك فقال : إذا كان المنقوص يغير العبادة الباقية فيجعلها مجزئة ، بعد أن كانت غير مجزئة : فإنه يكون نسخا ، نحو أن ينسخ من أربع ركعات الظهر ركعتين ، فإنه يكون نسخا لجميع الصلاة لأنه جعل الركعتين : صلاة مجزئة وعبادة تامة بعد أن لم تكن⁽¹⁾ كذلك .

وإن كان البعض لا يغير حكم المنقوص⁽²⁾ منه ، فلا تكون نسخا⁽³⁾ للعبادة - نحو أن ينسخ ستر العورة من الصلاة ، أو وقوف المأموم عن يمين الإمام - وهذا هو الصحيح⁽⁴⁾ .

والدليل على ذلك أن معنى النسخ هو : «إزالة الحكم الثابت (78 - س) بالشرع المتقدم ، بشرع متأخر عنه» وهاتان الركعتان قد تقدم ورود الخطاب بأنهما بانفرادهما ليسا عبادة ، واستقر ذلك وثبت . فإذا ورد بعد ذلك خطاب وشرع بأنهما عبادة تامة فإن ذلك نسخ لجميعها⁽⁵⁾ .

احتج من لم ير ذلك نسخا : بأن النسخ إزالة العبادة المتقدمة ، والعبادة⁽⁶⁾ هاهنا : باقية ثابتة ، وإنما تعلقت الإزالة ببعضها ، فلا يجوز أن يقال : إن جميعها نسخ .

والجواب : أن هذا غلط ، لأن النسخ إنما يتوجه في الحقيقة إلى

(1) في ق : يكن .

(2) في ق ، م : النقص لا يغير حكم المنقوص .

(3) في س : ناسخا .

(4) وبذلك قال الاملي . انظر الإحكام : (2 / 197) .

(5) في ق ، م : الممنوع منها . وهو تصحيف .

(6) في س : فالعبادة .

الأحكام دون الأعيان ، فإذا قيل : نسخ الصوم ، فإنما نسخ وجوبه ، وإذا قيل : نسخت الركعتان من الأربع فإن معناه : أنه قد أسقط وجوب الركعتين الأخريين ، ونسخ من الركعتين الأوليين عدم إجزائهما بانفرادهما ، فالنسخ يتعلق بالركعتين [الساقطتين]⁽¹⁾ على وجه ، وبالركعتين [الباقيتين]⁽²⁾ على وجه آخر هو : عدم الإجزاء .

فصل

اختلف الناس في الزيادة في النص هل هي نسخ ؟ أم لا ؟ فقال أهل العراق : الزيادة في النص نسخ⁽³⁾ .

وقال أصحاب الشافعي وأكثر أصحابنا - [كأبي تمام]⁽⁴⁾ - : الزيادة في النص ليست⁽⁵⁾ بنسخ⁽⁶⁾ .

وقال القاضي أبو بكر [والقاضي أبو جعفر]⁽⁷⁾ وأبو الحسن بن القصار : إن الزيادة إذا غيرت حكم الم زيد عليه فجعلته غير مجزئ بعد أن كان مجزئاً : وجب أن يكون نسخاً ، مثل ما زيد في صلاة الحضر وكانت ركعتين ، فجعلت أربعاً وصارت الركعتان غير مجزئة بعد أن

(1) ساقطة من : ق ، م .

(2) ساقطة من : ق ، م .

(3) انظر كشف الأسرار : (3/ 192) ، والإحكام : (2/ 193) والتبصرة : (ص/ 299) ، والمعتمد : (2/ 437) ، وأصول السرخسي : (2/ 82) .

(4) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(5) في س : بنسخ ليس .

(6) وإليه ذهب أبو علي الجبائي ، وجماعة من المتكلمين . انظر كشف الأسرار : (3/ 192) .

(7) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

كانت مجزئة ، فإن هذا يكون نسخاً⁽¹⁾ .

وإن كانت الزيادة لا تغير حكم المزيد ، ولا تخرجه من الأجزاء إلى ضده لم تكن نسخاً - مثل أن تضاف⁽²⁾ إلى الخمس صلوات صلاة سادسة ، أو إلى⁽³⁾ شهر رمضان شهر آخر . أو يقال : جلد الزاني مائة وعشرون - بعد أن كان مائة .

والدليل على أن الزيادة المغيرة لحكم المزيد نسخ لحكم النص : أن الزيادة على الحكم التي هذه حالها تجعله⁽⁴⁾ إذا فعل منفرداً عنها - بعد وجوبها - غير واجب ولا مجزئ ، وقد كان - قبل وجوبها - فرضاً شرعياً متعبداً به ، فيجب لذلك أن تكون نسخاً للحكم - من حيث غيرته وجعلته غير متعبداً به .

ودليل ثان⁽⁵⁾ : وهو⁽⁶⁾ أن الزيادة مع المزيد عليه إنما يجب - جملة⁽⁷⁾ - بالخطاب الثاني ، وما كان وجب بالخطاب الأول قد سقط واستؤنف جملة ، فرض ثان [بخطاب ثان]⁽⁸⁾ : فوجب كون هذه الزيادة نسخاً .

فإن قيل : لا يكون نسخاً - لأن المزيد عليه يفعل على الوجه الذي

(1) وبه قال بعض أصحاب الشافعي ، وإليه ذهب الغزالي والقاضي عبد الجبار من المعتزلة . انظر كشف الأسرار : (3/ 192) .

(2) في ق : يضاف .

(3) في ق : وإلى .

(4) في ق ، م : يجعله .

(5) في ق ، م : ثالث .

(6) في س : وهي .

(7) في ق ، م : حملة . وهو خطأ .

(8) ما بين القوسين ساقط من : س .

كان يفعل عليه من قبل .

فالجواب : (95 - ق) أنه لا معتبر بنسخ جنسها وصورتها وإنما المعتبر بإزالة حكمها الثابت بالنص المتقدم ، فإذا صح ذلك وكانت الزيادة مزيلة للأجزاء الثابت بالنص المتقدم : كان ذلك نسخا .

وجواب آخر : وهو أنا لا نسلم أن المزيد عليه يفعل على الوجه الذي كان يفعل عليه قبل الزيادة ، لأن المزيد عليه : قد كان يفعل على الانفراد [فيكون مجزئاً ، وهو الآن يفعل على الانفراد]⁽¹⁾ فلا يكون مجزئاً .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن النسخ - في اللغة - هو الرفع والأزالة ، ثم خص في الشرع : ببعض ما تناوله الاسم فقيل : هو " رفع الحكم الثابت بالنص " وهذه الحقيقة لا توجد فيما زيد فيه ، لأن الحكم الثابت بالنص باق كما كان لم يزل ، ولم يرتفع وإنما لزمته زيادة ، فلم يكن [ذلك]⁽²⁾ نسخا .

يدلك عليه : أنك لو كتبت سطرا ، ثم كتبت بعده سطرا آخر ، لم يكن ذلك نسخا للأول .

والجواب : أن هذا خطأ ، لأنه وإن سلمنا هذا الحد على ما فيه من التناقض : فإن الزيادة على العبادة إذا جعلتها غير مجزئة بعد أن كانت مجزئة ، وجعلتها بعض جملة بعد أن كانت جملة ، فقد أزيلت [الزيادة]⁽³⁾ حكمها وغيرها : فوجب أن تكون نسخا . وأما زيادة السطر

(1) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(2) ساقطة من : ق ، م .

(3) ساقطة من : ق ، م .

على ما تقدم : فلم يغير حكمه ، ولا جعله⁽¹⁾ غير مجزئ بعد أن كان مجزئاً .

استدلوا : أن الناسخ ما لم يمكن الجمع⁽²⁾ بينه وبين المنسوخ - في اللفظ - وهامنا لو جمع بين الزيادة والمزيد عليه : صح ، ووجب الجمع بينهما ، فدل ذلك على أن ذلك ليس بنسخ .

والجواب : أنا لا نسلم أن الناسخ لا يصح أن يجمع (79 - س) بينه وبين المنسوخ في اللفظ⁽³⁾ ، وهو إذا فرض عليه صلاة ركعتين ، ثم قال له : صل ركعتين وركعتين ، فإن لم تفعل ذلك لم تجزك صلاة ركعتين : فإن هذا يكون نسخاً .

استدلوا : بأن من حكم النسخ أن يتناول الناسخ ما يتناول⁽⁴⁾ المنسوخ ، وفي مسألتنا لم⁽⁵⁾ يتناول ذلك ، وإنما تناول زيادة عليه .
والجواب : أنا لا نسلم هذه الدعوى ، وليس ما ذكره شرطاً في كونه نسخاً .

وجواب ثان : وهو أن الزيادة المغيرة للمزيد عليه قد تناولت المنسوخ ، وأخرجته عن الأجزاء⁽⁶⁾ بعد أن كان مجزئاً ، ولا اعتبار بتناوله للفظ ، وإنما الاعتبار بتناول المعنى .

(1) في س : جعلته .

(2) عبارة ق ، م : ما لم يكن من الجمع .

(3) في ق ، م : لفظ .

(4) بياض في : م ، وفي ق : تناول .

(5) في س : فلم

(6) في س : الأخرى . وهو تصحيف .

فصل

والدليل على أن زيادة ضرب عشرين على الثمانين ، أو زيادة صلاة على الصلوات الخمس ليس بنسخ خلافا لأصحاب أبي حنيفة⁽¹⁾ : أن هذه الزيادة لا تغير حكم المزيد [عليه]⁽²⁾ ولا تجعله بعد أن كان مجزئاً غير مجزئ . ألا ترى أنه [لا يجب عليه]⁽³⁾ - إذا أراد إكمال⁽⁴⁾ المأمور به : إعادة ضرب الثمانين ، ولا إعادة خمس صلوات بخلاف ما لو أمر بالظهر أربعاً فصلّى ركعتين ، ثم أراد الإتمام ، فلا بد أن يتدئ الأربع ركعات⁽⁵⁾ من أولها ، وهذا يدل على الفرق بين الموضعين ويبين⁽⁶⁾ : أن زيادة العشرين على الثمانين⁽⁷⁾ ليس بنسخ لها ، لأنه لم يزل حكمها ثابت .

فإن قالوا : ما أنكرتم أن يكون⁽⁸⁾ ناسخاً ، لأن الثمانين لا توصف بعد الزيادة بأنها حد كامل ، ولا يحل اعتقادها حداً كاملاً ، وقد كانت - قبل الزيادة - توصف بذلك ، فقد أزيل حكمها الثابت لها بالخطاب المتقدم ، فوجب أن يكون ذلك نسخاً .

فالجواب : أن ما ذكرتم من إمتاع الوصف [للثمانين]⁽⁹⁾ بأنها حد

(1) انظر تيسير التحرير : (218/3) والتلويح : (318/2) .

(2) ساقطة من : ق .

(3) ما بين القوسين ساقط من : م وفي س : عليهما . وهو تصحيف .

(4) في س : كمال .

(5) عبارة س : الأربع الركعات .

(6) في س : ويبين .

(7) في س : على الثمن . وهو تصحيف .

(8) عبارة ق ، م : من أن يكون .

(9) ساقطة من : س .

كامل : يوجب نسخ الوصف (96 - ق) والتسمية ، لا نسخ الأجزاء (1) .

وأما منع الزيادة من اعتقاد المكلف أن الثمانين هي جميع الحد : فإن ذلك صحيح ، إلا أنه لا يوجب ذلك النسخ . ألا ترى أن من افترض عليه الصوم والصلاة - فقط - : وجب عليه أن يعتقد أنها جميع شرائع الإسلام ، ثم إذا شرع بعد ذلك الحج والزكاة لم يجوز أن يعتقد أن جميع شرائع الإسلام الصوم والصلاة - فقط - ثم لا يقال بعد ذلك : نسخ الصوم والصلاة بزيادة (2) الحج [والزكاة] (3) وإضافتهما إليهما . فبطل ما تعلقوا به .

احتج من نصر قولهم : بأن النسخ ، يغير الحكم عما كان عليه ، وقد وجد التغيير بالزيادة لأنه (4) إذا زاد في حد القذف عشرين - فقد صارت (5) الثمانون بعض الواجب ، وكانت (6) جميع الواجب . وكان يتعلق به (7) رد الشهادة ، وصار لا يتعلق به رد الشهادة . فثبت أنه نسخ .

والجواب : أنا لا نسلم هذا الحد في النسخ .

وجواب ثان : وهو أن هذه الزيادة لم تغير حكم المزيد [عليه] (8) وإنما أبقتة على حاله : مجزئاً كما كان ، وورد الأمر بإضافة معنى آخر إليه من جنسه ، وذلك لا يكون نسخاً ، كما لو أضيفت دراهم إلى دراهم

(1) في س : الأخرى . وهو تصحيف .

(2) في س : زيادة وهو تصحيف .

(3) ساقطة من : س .

(4) في س : إليه .

(5) في ق : صار .

(6) في ق ، م : وكان .

(7) في س : بها .

(8) ساقطة من : س .

أخرى في كيس لم تقل : نسخت الدراهم التي في الكيس .

وأما [قولهم]⁽¹⁾ إنه [كان]⁽²⁾ جملة ، وصار بعضها ، وكان رد الشهادة يتعلق به ، ولا يتعلق الآن به : فإنه يبطل [بالأمر]⁽³⁾ بالصوم بعد الأمر بالصلاة ، فإن الصلاة كانت جميع الواجب ، ويتعلق بها استحقاق الثواب⁽⁴⁾ وقبول الشهادة ، وقد عريت من ذلك كله ولا تسمى⁽⁵⁾ نسخا .

ويبطل [به]⁽⁶⁾ - أيضا - إذا أسقط⁽⁷⁾ بعض الثمانين في حد القذف ، فإنه قد تغير حكمه ، ولا يكون ذلك نسخا عندهم .

احتجوا : بأن التقدير - في اللغة - موضوع للمنع من الزيادة فإذا وردت الزيادة : أفادت إيجاب⁽⁸⁾ ما كان ممنوعا وهذه⁽⁹⁾ حقيقة النسخ ، وهو : أن يجعل ما كان محظورا واجبا .

والجواب : أن هذا خطأ - بلا خلاف بيننا وبينكم ، لأن التقدير بالعدد : لا يقتضي منع الزيادة إلا عند القائلين بدليل الخطاب ، وقد اتفقنا على إبطاله .

(1) يياض في : م .

(2) يياض في : م .

(3) يياض في : م .

(4) في س : ثوب .

(5) في ق ، م : يسمى .

(6) ساقطة من : ق ، م .

(7) في ق ، م : سقط .

(8) في : م إيجاب أفاد .

(9) في س : وهذا .

وجواب ثان : وهو أنه يبطل به إذا نقص من المائة عشرين ، فإن تقدير الحد بمائة يقتضي : إيجاب إتمامها⁽¹⁾ ، والمنع من النقص منها ، ثم ينقص منها : فلا يجب إتمامها ، ويجوز النقص منها ولا يكون ذلك (80 - س) نسخا .

فصل

وعلى هذا الذي ذكرنا : يجب أن يكون " الشرط " إذا زيد في العبادة ، مثل⁽²⁾ أن تفرض الصلاة ، ويستقر حكمها دون طهارة ثم تفرض الطهارة شرطا في صحة الصلاة ، فإن ذلك يكون نسخا .

وأما ما ورد بعد ذلك من الزيادة التي هي نقص من معنى المزيد عليه ، مثل زيادة الترتيب والموالاتة [في الطهارة]⁽³⁾ ، واشترط⁽⁴⁾ الإيمان في الرقبة ، مما يكون مقيدا⁽⁵⁾ بصفة من صفات المزيد عليه : فإن هذا إن كان ورد بعد أن علم استقرار الوضوء ، وعلم إجزاؤه من غير موالاتة ولا ترتيب ، وعلم إجزاء الرقبة التي ليست بمؤمنة : فإن هذا يكون⁽⁶⁾ نسخا ، وهو من باب النقص ، لا من باب المزيد .

وإن ورد متصلا بالخطاب ، أو قبل أن يعلم استقرار أجزائه ، كان ذلك تخصيصا .

(1) في ق ، م : تمامها .

(2) في ق ، م : قبل .

(3) ساقطة من : س .

(4) أو الشرط .

(5) في ق ، م : تقييدا .

(6) في س : لا يكون .

فصل

في بيان ما يقع به النسخ وما يدخله النسخ

لا خلاف بين الأمة : في جواز نسخ القرآن بالقرآن ، (97 - ق) والخبر المتواتر بالخبر المتواتر ، وخبر الآحاد بخبر الآحاد ، ونسخ الفعل بالفعل . ويدخل النسخ في جميع أنواع الخطاب - إذا استقر حكمه - من النص والظاهر وفحوى الخطاب ولحنه .

واختلف الناس في جواز نسخ القرآن بالسنة المتواترة .

فذهب أكثر الفقهاء وأهل العلم : إلى جوازه من جهة العقل والسمع جميعا ، وقد وجد ذلك . [وبه قال : القاضي أبو الفرج ونسبه إلى مالك .

وقال ابن بكير - من أصحابنا - لا ينسخ القرآن إلا القرآن⁽¹⁾ .

وقال الشافعي : لا يجوز ذلك من جهة العقل⁽²⁾ .

وقال أبو العباس بن سريج : يجوز ذلك من جهة العقل ، ولكنه لا يوجد⁽³⁾ .

(1) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(2) انظر جمع الجوامع : (48 / 2) فقد جاء فيه : قال الشافعي : « وحيث وقع بالسنة فمعها قرآن » . وانظر الرسالة : (ص / 108) ، والإيهاج : (2 / 158) فقد حقق مذهب الشافعي في هذه المسألة وفي جواز نسخ السنة بالقرآن ، وحاصل قوله : أن الشافعي يقول إذا نسخ القرآن بالسنة فلا بد أن يكون مع السنة قرآن يعضدها ، وإذا نسخت السنة بالقرآن فلا بد أن تكون معه سنة تعضده . وانظر التبصرة : (ص / 286) والمستصفي : (1 / 124) .

(3) نقله عن القاضي أبو بكر في مختصر التقريب على ما في الإيهاج (2 / 158) وفي المسألة قول آخر وهو جواز نسخ القرآن بالسنة مطلقا متواترة أو آحادا . انظر جمع الجوامع : (2 / 48) .

والدليل على جوازه : ما علم من تساوي حال القرآن والسنة المتواترة : في وجوب العلم والقطع على الحكم الثابت بهما وكل من عند الله ، فإذا جاز نسخ القرآن بالقرآن : جاز نسخ القرآن بالسنة المتواترة الموجبة للعلم ، لأنه ليس في نسخه بها : وجه [من وجوه] ⁽¹⁾ الإحالة .

فأما من أحال ذلك - من جهة العقل - فقد احتج : بأنه ⁽²⁾ لو نسخ القرآن بالسنة : لارتفع دليل النبوة .

وهذا خطأ : لأن الثابت الرسم منه أنه [آية] ⁽³⁾ معجزة بل آية الدين وحدها .

وجواب آخر : وهو أنه لو نسخ القرآن كله بالسنة ⁽⁴⁾ لم يرتفع دليل النبوة ، لأن دليل النبوة هو : أنه ظهر من جهته وأعجز الأمة الإتيان بمثله ، فنسخه - بعد ذلك - لا يبطل الدليل . كما أن قتل ناقة صالح - عليه السلام - : لم يبطل دليل نبوته .

وكذلك فإن عصا موسى - عليه السلام - قد رجعت إلى ما كانت عليه ، والبحر قد رجع إلى ما كان عليه - بعد أن انفلق ، ثم لم يبطل ذلك معجزة موسى - ﷺ - وكون ذلك دليلاً على نبوته .

وجواب ثالث : وهو أن لزوم الحكم بالآية ليس فيه دليل على النبوة ، وإنما الدليل [على النبوة] ⁽⁵⁾ : في النظم ، والفصاحة والبلاغة وما تضمنته من علم الغيب .

(1) ما بين القوسين ساقط من : س .

(2) في س : بأن .

(3) ساقطة من : س وعبارتها : أنه معجز .

(4) في س : السنة .

(5) ساقط من : س .

يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ : أَنَّ الْأَحْكَامَ تَثَبَّتْ بِأَقْوَالِ النَّبِيِّ - ﷺ - وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مُعْجَزًا ، وَلَا يَدُلُّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى نُبُوْتِهِ .

وَاسْتَدْلُوا : بِأَنَّ نَسْخَ الْقُرْآنِ بِالسَّنَةِ ، يُوْجِبُ الْاِرْتِيَابَ بِالنَّبِيِّ - ﷺ - وَاتِّهَامَهُ بِالْاِفْتِرَاءِ عَلَى اللَّهِ - تَعَالَى - .

وَالْجَوَابُ : أَنَّ هَذَا خَطَأٌ ، لِأَنَّهُ لَوْ مَنَعَ هَذَا مِنْ نَسْخِ الْقُرْآنِ بِالسَّنَةِ : لَمَنَعَ مِنْ نَسْخِ الْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ ، وَقَدْ أَخْبَرَ بِذَلِكَ - تَعَالَى - بِقَوْلِهِ : ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَارًا ءَايَةً وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنْزِلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (1) .

وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ هَذَا لَا يَمْنَعُ مِنْ نَسْخِ الْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ : وَجِبَ الْأَيْمَنُ مِنْ نَسْخِ الْقُرْآنِ بِالسَّنَةِ .

وَكَانَ يَجِبُ أَيْضًا - عَلَى اتِّبَاعِ هَذَا التَّعْلِيلِ - أَنْ لَا يَتَعَبَّدَ بِذَبْحِ الْبَهَائِمِ ، وَحَمْلِ الدِّيَةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ ، فَإِنَّ هَذَا كُلَّهُ مِمَّا ارْتَابَتْ بِهِ الْبِرَاهِمَةُ (2) ، وَجَعَلَتْهُ حُجَّةً فِي إِيْطَالِ النُّبُوَةِ .

فصل (3)

وَدَلِيلُنَا عَلَى ثُبُوتِ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ - خِلَافًا لِابْنِ سَرِيْجٍ فِي تَجْوِيْزِهِ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ ، وَقَوْلِهِ : إِنَّهُ (4) لَمْ يَرِدْ بِهِ شَرْعٌ أَنْ قَوْلُهُ - ﷺ - : «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لِّوَارِثٍ» (5) (81 - س)

(1) سورة النحل رقم 101 .

(2) هم فرقة من الهنود يكلنون الرسل .

(3) بياض في : م .

(4) في ق ، م إن لم .

(5) أخرجه ابن ماجه : (2 / 90) والترمذي على ما في الفتح الكبير : (1 / 323) والجلال

المحلى : (2 / 78)

نسخ قوله - تعالى - : ﴿الْوَصِيَّةُ لِلْأُولَادَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ (1).

فإن قال : لا نسلم أنه منسوخ بهذا الخبر ، بل يجوز أن يكون هذا قد نسخ حكمه بمعنى آخر ، ورد هذا الخبر مؤكدا ومنبئا (2) عن ذلك الناسخ .

فالجواب : أن هذا غلط ، لأننا إذا جوزنا نسخ القرآن بالسنة ، ورأينا آية منسوخة وخبراً في معنى (98 - ق) الناسخ لها : وجب حمله على أنه الناسخ بحكم الظاهر ، وإنما يتأول ذلك : من يحيل ذلك من جهة العقل .

وجواب آخر : وهو أنه لو جاز أن يقال هذا في نسخ القرآن بالسنة مع وجوده والقول بجوازه : لجاز أيضاً لآخر أن ينفي أن في القرآن ناسخاً للقرآن - أيضاً - وإن وجد ما يصح أن يكون ناسخاً وفي اتفاقنا على بطلان (3) ذلك ، دليل على ما قلناه .

ومن ذلك - أيضاً - قوله - عليه السلام - : « الْبُكَرُ بِالْبُكَرِ جَلْدُ مِائَةٍ ، وَتَغْرِيْبُ عَامٍ ، وَالثِيْبُ بِالثِيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ » (4) نسخ (5) قوله - تعالى - : ﴿وَالَّتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْرِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ

(1) سورة البقرة : 179 . وانظر القرطبي : (243 / 2)

(2) في س : ومينا .

(3) عبارة ق : يطل .

(4) جزء حديث رواه عن رسول الله - ﷺ - عبادة ابن الصامت . وأوله « خلنوا عني خلنوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلا الخ » أخرجه ابن ماجه : (852 / 2) ومسلم على ما في نصب الراية (330 / 3) وانظر نيل الأوطار : (249 / 7) .

(5) في ق ، م : ونسخ .

أَلَمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ هُنَّ سَبِيلًا ﴿١﴾ .

احتج من منع ذلك بقوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَأَنْتَ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلَهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَائِي نَفْسِي إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ ﴿٢﴾ .

والجواب : أننا نقول : بموجب هذه الآية ، لأنه ليس للنبي - ﷺ - أن ينسخ آية ولا حكما من تلقاء نفسه ، وإنما يرد عليه وحي بتحليل ما حرمه القرآن أو تحريم ما أحله القرآن ، فيعبر (3) عن ذلك الوحي بعبارة .

وجواب آخر : وهو أن هذا إنكار على من طالبه بأن (4) يأتي بقرآن غير هذا [القرآن] (5) ، أو يبدله بقرآن - أيضا - ولم يطالبوه بتغيير الأحكام ، فأمره الباري - تعالى - أن يخبرهم : أنه ليس للنبي - ﷺ - ، ولا لأحد من البشر تبديله . وليس هذا من معنى نسخ حكمه في شيء .

استدلوا : بقوله - تعالى - : ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ (6) فأخبر - تعالى - أنه هو الناسخ دون نبيه - ﷺ - وأنه هو الآتي بخير منها دون نبيه - ﷺ - ، وعقب ذلك بقوله : ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ، ولو كان هو - ﷺ - الناسخ : لكان هو القادر

(1) سورة النساء 15 .

(2) سورة يونس 15 .

(3) في ق ، م : فيبين .

(4) في س : أن .

(5) ساقطة من : ق ، م .

(6) سورة البقرة 105 .

على النسخ⁽¹⁾ ، فثبت بذلك : أنه لا يجوز نسخ القرآن بالسنة .

والجواب : أن النبي - ﷺ - (لا ينسخ بسنته شيئا - في الحقيقة - وإنما يبين بسنته)⁽²⁾ : أن الله قد أزال حكم الآية ، فالنسخ - على الحقيقة - مضاف إلى الله - تعالى - سواء كان النسخ بالقرآن ، أو بالسنة ، وهو القادر على إفهامنا إزالة حكم كلامه ، فبطل ما تعلقوا به .

استدلوا أيضا من هذه الآية بقوله - تعالى - : ﴿ نَأْتِي بِخَيْرٍ مِّنْهَا ﴾ . فدل بذلك⁽³⁾ على أن الناسخ : يكون قرآنا مثلها ، أو خيرا منها .

والجواب : أن هذا باطل ، لأن القرآن : لا يكون بعضه خيرا من بعض ، وإنما [أراد]⁽⁴⁾ : أن التعبد - لنا بالحكم الناسخ خير من التعبد بالحكم المنسوخ ، وذلك بأن يكون العمل أخف والثواب مثله ، أو⁽⁵⁾ يكون العمل مثله والثواب - على الناسخ - أجزل . ولا يقتضي⁽⁶⁾ ذلك : أن يكون من جنسه .

وقد يقول القائل : لا آخذ منك الثوب ، إلا وأعطيتك خيرا منه . وهو يريد أن يعطيه عينا أو ربحا⁽⁷⁾ ، فليس في ظاهر [هذا]⁽⁸⁾ الخطاب ما يدل على أنه يأتي بقرآن .

(1) في ق : الناسخ .

(2) عبارة س : لا تنسخ سنته شيئا في الحقيقة وإنما تبين سنته .

(3) في س : ذلك .

(4) ساقطة من : س .

(5) في ق ، م : ويكون .

(6) في الأصل : يغض .

(7) الربع محلة القوم ومنزلهم . انظر المصباح : (231 / 1) .

(8) ساقطة من : ق .

قالوا : فقد قال تعالى : ﴿ نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ۗ ﴾⁽¹⁾ . ولا يجوز أن تكون السنة خيرا من القرآن ، ولا أجزل ثوبا . لأن - لنا - في القرآن أجر التلاوة وثواب العمل بحكمه ، وثواب الاستدلال به على [صدق]⁽²⁾ الرسول - ﷺ - وليس لنا في السنة⁽³⁾ إلا ثواب العمل بحكمها فقط .

والجواب : أنه لا يمتنع أن يثيب الله - تعالى - على العمل بالسنة : أكثر مما يثيب على [تلاوة الآية]⁽⁴⁾ والاستدلال بها ، والعمل بموجبها .
وجواب ثان : وهو أننا إنما نناظر على نسخ نفس الحكم وتبقيّة التلاوة ، والاستدلال بالآية .

فإن قالوا : لم تفرق الأمة بين جواز نسخ التلاوة ونسخ الحكم الثابت بالتلاوة .

فالجواب : أن هذا غلط ، لأن من أهل الأصول من جوز نسخ حكم الآية بالسنة دون الآية .

وجواب ثالث : وهو أنه لم يقل : نأت بخير منها ناسخا ونأت⁽⁵⁾ بخير منها (82 - س) غير ناسخ . بل يجوز أن يتدئ - سبحانه - إعطاء⁽⁶⁾ المكلف أمورا توفي على الخير فيما نسخ عنه من نعم متجددة⁽⁷⁾ ، لا ضرر فيها .

(1) سورة البقرة 105 .

(2) ساقطة من : س .

(3) في س إلا في السنة . وهو تصحيف .

(4) ما بين القوسين ساقط من : س .

(5) في ق : وقد يأت .

(6) في ق ، م : بإعطاء .

(7) في س : تجله . وهو تصحيف .

ويجوز أن يتدنه بعبادات آخر مستأنفات مثبتة بقرآن⁽¹⁾ يكون ثوابها أعظم ، من ثواب المنسوخ .

فإن قالوا : لما قال الله - تعالى - عقب قوله - تعالى - : ﴿ نَأْتِي بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾⁽²⁾ دلّ على أنه : تمدح⁽³⁾ بكونه قادرا على أن ينسخ حكم الآية ، بآية فيها من البلاغة ، والإعجاز : ما لا يقدر عليه سواه .

والجواب : أنه - تعالى - لم يحصر القدرة على نظم القرآن من غيرها . ويحتمل أن يكون تمدح بانفراده بالقدرة على النسخ : بقول رسول مؤد مبلغ⁽⁴⁾ ، يظهر هو - تعالى - المعجزات على يديه ولا يقدر⁽⁵⁾ على هذا غيره .

فإن قالوا : إن ظاهر قوله يقتضي : أنه تمدح⁽⁶⁾ بالقدرة على ما سلف من القول ، ويدل على ذلك : أن العربي إذا قال : « لا يقتل منا بنو فلان رجلا إلا قتلنا منهم اثنين ألم تعلم أننا قادرون » اقتضى ذلك كونهم قادرين على الأخذ بالثأر .

فالجواب : أن هذا غير صحيح لقيام الدليل : على أن كلامه⁽⁷⁾ غير مقدور ولا مفعول فوجب صرف الكلام عن ظاهره .

(1) في ق : لقرآن .

(2) سورة البقرة 105 .

(3) في ق : يمدح .

(4) عبارة ق : هو مبلغ .

(5) في ق ، م : والقادر .

(6) في ق : يمدح . وهو تصحيف .

(7) في س : كلامهم . وهو تصحيف .

وجواب ثان : وهو أننا إذا حملنا هذا اللفظ على الظاهر : فإنه يقتضي : أنه قادر على الإتيان بمثلها وخير منها ، وليس في الكلام ما يدل على أن هذا هو الناسخ .

ويجوز أن يكون الناسخ غير المثل والخير ، فبطل ما تعلقوا به .

فصل

عندنا يجوز : نسخ القرآن للسنة⁽¹⁾ ، وبه قال : عامة شيوخنا .

وقال الشافعي : لا يجوز ذلك⁽²⁾ .

والدليل على ذلك : ما قدمناه ، من جواز نسخ السنة للسنة والقرآن [للقرآن]⁽³⁾ . وكذلك يجوز نسخ القرآن للسنة .

ومما يدل على ذلك : اتفاق الجميع على أن الرسول - ﷺ - : لو أتى بلفظ يوجب نفي حكم سنة متقدمة⁽⁴⁾ لوجب كونه ناسخا بها ، لمضادة حكمه لحكمها وبهذا يعلم الناسخ والمنسوخ .

وكذلك إذا أنزل القرآن بنفي حكم السنة وإزالتها : وجب كونه ناسخا لها .

وقال الشافعي : إنه يجوز أن يرد القرآن بنفي حكم ثابت بالسنة ولكنه لا يقع النسخ به ، حتى يكون مع القرآن سنة يقع النسخ بها⁽⁵⁾ .

وهذا غلط : لأنه لو جاز أن يقال هذا في القرآن إذا ورد بنفي حكم

(1) في س : بالسنة . وهو تصحيف .

(2) انظر الرسالة : (ص 108) ، والإبهاج : (2/158) ، وجمع الجوامع : (2/48) .

(3) ساقطة من : س .

(4) مطموسة في : ق .

(5) انظر الرسالة : (ص 108) وجمع الجوامع : (2/48) وإرشاد الفحول : (ص 168) .

ثابت بالسنة : لجاز أن يقال في السنة إذا وردت بنفي حكم ثبت بالسنة ويؤدي ذلك إلى : أن لا يعلم ناسخ جملة ، وإن لم يجب هذا لم يجب ما قلموه .

ودليل ثالث : وهو أن رتبة القرآن أرفع من رتبة السنة وقد بينا من قبل نسخ القرآن بالسنة فلأن يجوز نسخ السنة بالقرآن (100 - ق) أولى وأحرى .

وروي عن ابن سريج أنه كان يجيز ذلك إلا أنه زعم أن ذلك لم يرد في الشرع⁽¹⁾ .

ومما ورد - من ذلك - : تقرير القرآن لوجوب صلاة الخوف لوقتها ، بعد أن كانت السنة وردت بتأخيرها إلى حين زوال الخوف .

ومنه قوله - تعالى - : ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾⁽²⁾ بعد أن ثبت - بالسنة - التوجه إلى : بيت المقدس .

ومن ذلك قوله - تعالى - : ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكُفَّارِ﴾⁽³⁾ بعد أن قرر الرسول - ﷺ - في العهد ، والصلح رد المسلمين إليهم⁽⁴⁾ .

فصل

لا خلاف بين من يحتج بخبر الأحاد في جواز نسخ أخبار الآحاد

(1) انظر الإبهاج مع نهاية السؤل : (2/ 159) والإحكام : (2/ 183) وإرشاد الفحول : (ص/ 168) .

(2) سورة البقرة 148 .

(3) سورة الممتحنة 10 .

(4) انظر ما يتعلق بصلح الحديبية في البخاري : (2/ 41) سندي والمواهب اللدنية : (2/ 179) .

بعضها ببعض .

ومما يدل على ذلك : ما ورد في الشرع من إباحة الانتباز بعد حظره ، وحظر المتعة بعد إباحتها⁽¹⁾ .

وأما نسخ القرآن والسنة المتواترة بأخبار الأحاد : فقد اختلف في ذلك .

فذهبت طائفة : إلى المنع من ذلك عقلاً⁽²⁾ .

[وجوزت ذلك طائفة من جهة العقل]⁽³⁾ وقالت : لم يرد به شرع في زمن الرسول - ﷺ - ولا بعده⁽⁴⁾ .

وذهبت طائفة : إلى أنه قد ورد به شرع في زمن الرسول - ﷺ - وهو الصحيح⁽⁵⁾ .

والدليل على ذلك : ما ظهر من تحول أهل قباء بخبر الآتي وقد كانوا يعلمون استقبال بيت المقدس : من دين النبي - ﷺ - ضرورة .

فإن قالوا : يجوز أن يكون مع خبر ذلك الآتي⁽⁶⁾ ، خبر غيره ، ممن يوجب خبرهم العلم .

(1) انظر الآثار المتعلقة بالانتباز في : نيل الأوطار : (322 / 7) والمتعلقة بالمتعة : (268 / 6) .

(2) حكى ذلك القاضي أبو بكر في مختصر التقريب على ما في الإبهاج : (161 / 2) وإليه ذهب ابن الحاجب في المختصر : (195 / 2) وانظر التبصرة : (ص / 286) .

(3) يياض في : م .

(4) وهو رأي الأكثر . انظر الإبهاج : (161 / 2) وجمع الجوامع : (79 / 2) .

(5) وبه قال القاضي أبو بكر في مختصر التقريب ، وانظر الإحكام للأمدي : (181 / 2) والتبصرة : (ص / 268) والإحكام لابن حزم : (4 / 107) ، والإبهاج : (161 / 2) ، وجمع الجوامع : (48 / 2) .

(6) عبارة س : أن يكون ذلك مع خبر الآتي ، وهو تصحيف .

فالجواب : أن هذا غلط ، لأنه لو جاز أن يقال هذا في مسألتنا هذه لجاز أن يقال : إن كل خبر من أخبار الآحاد عملت به الصحابة ، لم يعمل به حتى قارنته أخبار أوجب العلم . وفي هذا إبطال العمل بأخبار الآحاد (1) .

استدل من منع ذلك من جهة العقل : بأن حكم القرآن والخبر المتواتر : ثابت معلوم ، وخبر الواحد موجب مضمون [غير معلوم ، (2)] ولا يصح رفع معلوم وتركه : [بمضمون (3) غير معلوم] (4) . وهذا ينتقض (5) بأمرين :

أحدهما اتفاقنا وإيأهم على صحة ورود التعبد بالزوال عن حكم العقل المعلوم في إيجاب مالا يوجبه ، وتحريم مالا يحرمه بخبر الواحد المضمون .

والجواب الآخر : بأن (6) قوله : إن ثبوت الحكم بالقرآن أو الخبر المتواتر معلوم ، غير مسلم ، لأنه مع ورود خبر الآحاد [برفعه] (7) غير متيقن ثبوته ولو تيقن ثبوته : لقطع بكذب الخبر الوارد برفعه .

إذا ثبت ذلك : فإنه لا يجوز ذلك بعد الرسول - ﷺ - للإجماع على ذلك ، لا من جهة فرق بينهما .

(1) عبارة م : للعمل بخبر .

(2) ساقطة من : س .

(3) في م : مضمون .

(4) ما بين القوسين ساقط من : ق .

(5) في ق : منتقض .

(6) في ق : أن .

(7) ساقطة من : س .

فصل

قول الصحابي : لا يقع به النسخ ، لأنه مذهب وليس بحجة ، وما ليس بحجة فلا يزيل حكما ثبت بحجة ، ولا ينسخ - أيضا - لأنه لم يثبت به حكم فيزال⁽¹⁾ .

فأما إذا قال الصحابي : نسخت آية كذا : فذهب القاضي أبو بكر [والقاضي أبو جعفر]⁽²⁾ : إلى أن هذا لا يقع به النسخ ذكر الناسخ أو لم يذكره .

وقال غيرهما⁽³⁾ : إن ذكر الناسخ وقع به النسخ ، وإن لم يذكره لم يقع⁽⁴⁾ .

وقال آخرون : يقع به النسخ على كل حال .

[قال القاضي أبو الوليد - رحمه الله -]⁽⁵⁾ : وأبين الأقوال عندي في ذلك : قول القاضي أبي بكر : إنه لا يقع النسخ بقوله وينظر فيما أورده من الناسخ - فإن أمكن الجمع بينه وبين ما ادعى أنه منسوخ استعملنا جميعا ، وإن لم يمكن ذلك أثبت النسخ (101 - ق) وأقر .

والدليل على ذلك : أن هذا قول واحد من الصحابة - وقد بينا أن الظاهر من مذهب مالك : أنه لا حجة فيه بمجرد ، وإذا أمكن الجمع بين الخبرين : كان أولى من إسقاط أحدهما على وجه النسخ لأن كل

(1) في ق : قرآن ، وهو تصحيف .

(2) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(3) في الأصل : غيره

(4) في جميع النسخ التي تحت يدي : إن ذكر الناسخ لم يقع به النسخ ، وإن لم يذكره وقع النسخ . ولعل الصواب ما أثبتناه .

(5) ما بين القوسين غير وارد في : ق ، م .

واحد من الخبرين حجة ، فلا يجوز إسقاطه لقول ليس بحجة .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن الصحابي أعلم بالتأويل ومراتب التنزيل ، فإذا أخبر أن إحدى الآيتين ناسخة للأخرى وجب أن يحكم بقوله ويصار إليه .

والجواب : أنه لو وجب هذا لكونه أعلم بالتأويل ومراتب التنزيل : لوجب أن يكون قوله - في جميع الأحكام الشرعية - حجة لهذا المعنى ، ولما أجمعنا على أنه يجوز خلافه في أحكام الشريعة - مع ما ذكرتم : جاز في مسألتنا مثله .

وجواب آخر : وهو أنه يجوز أن يقول هذا لرأي⁽¹⁾ رآه ، وقد أجمعنا على أنه ليس بمعصوم ، فيجب النظر في الوجه الذي [له]⁽²⁾ قاله ، كما يجب النظر في الدليل الذي له ثبت الحكم .

فصل

لا يصح أن يقع النسخ " بالإجماع " لأن الإجماع لا يصدر إلا عن دليل ، فإذا أجمعت الأمة على إزالة حكم ثبت بالكتاب أو السنة كان ذلك دليلاً على ثبوت دليل وقع النسخ به .

ولا يجوز أن ينسخ الإجماع⁽³⁾ - لأن الإجماع ليس بدليل ، إنما هو صادر عن الدليل الذي ثبت به الحكم من الكتاب أو السنة ، ولا يجوز رفع [حكم]⁽⁴⁾ الكتاب والسنة بعد النبي - ﷺ - وانقطاع الوحي ،

(1) في س : الرأي .

(2) ساقطة من : س .

(3) في جميع النسخ : بالإجماع . وهو تصحيف .

(4) ساقطة من : ق .

فلا يصح لذلك نسخ الإجماع⁽¹⁾⁽²⁾ .

فصل

اتفقت الدهماء من الفقهاء ، وأصحاب الأصول : على أنه لا يصح النسخ بالقياس⁽³⁾ .

وقال أبو القاسم الأنماطي⁽⁴⁾ : يجوز النسخ بالقياس الجلي⁽⁵⁾ .

وهذا ليس بخلاف : لأن القياس الجلي - عنده - مفهوم الخطاب وذلك ليس بقياس - في الحقيقة - وإنما يجري مجرى النطق .

وقالت طائفة شاذة : إنه يجوز النسخ بكل ما يقع به التخصيص .

وهذا فيه تفصيل : وذلك أن القياس على ضربين : قياس منصوص على علة ، وقياس غير منصوص على علة .

فأما المنصوص على علة ، فمثل أن يقول : حرمت عليكم الخمر لأجل ما فيها من الشدة ، والنهي عن ذكر الله ، وعن الصلاة ، ولو قال فيمن أعتق شِقْصاً⁽⁶⁾ [له]⁽⁷⁾ من عبده : يقوم عليه لأنه⁽⁸⁾ أعتق شِقْصاً له

(1) في جميع النسخ : بالإجماع . وهو تصحيح .

(2) انظر الإبهاج : (2/163) والإحكام للآمدي : (2/189) .

(3) انظر الإحكام للآمدي : (2/190) والإبهاج مع نهاية السؤل (2/163) ، والمختصر : (2/199) .

(4) هو : عثمان بن سعيد بن بشار ... الأحول الأنماطي نسبة إلى بيع الأنماط وهي الفرش . من أئمة المذهب الشافعي ، على يده انتشر مذهب إمامه ببغداد . توفي سنة 288 هـ ترجمته في الوفيات : (3/241) وتاريخ بغداد : (11/292) ، وطبقات السبكي : (2/52) ، وانظر الباب : (1/91) .

(5) انظر الإحكام : (2/190) ، وجمع الجوامع : (2/80) .

(6) الشقص : الطائفة من الشيء . انظر المصباح المنير : (1/234) .

(7) ساقطة من : ق ، م .

(8) في ق ، م : لأجل أنه .

في مملوك . فهذا يجوز أن ينسخ به مع التعبد بالقياس ، ويرفع به حكم تحليل الأنبذة ، التي فيها الشدة ، والنهي عن ذكر الله لأنه بمنزلة : الاسم الشامل لكل ما فيه تلك العلة ، ولا فرق في ذلك بين أن ينص الرسول - ﷺ - على العلة⁽¹⁾ بنطق وبين أن يعلم ذلك من قصده⁽²⁾ ، عند ذكره بعض ما نهى عنه . وذلك نحو قوله - عليه السلام - : « لَا يَقْضِي الْقَاضِي وَهُوَ غَضْبَانٌ »⁽³⁾ وقد اتفق على أنه علم من قصده أنه نهى عن ذلك : لأن الغضب يمنع من استيفاء حجة الخصمين ، فيجب أن يكون كل أمر قاطع عن ذلك بمثابته .

والضرب الثاني من القياس : ما استنبطت علته ، وهذا الذي لا يجوز أن ينسخ به .

والدليل على ذلك ما قدمناه من وجوب فساد القياس إذا عارض النص . وقد اجمع على أنه لا يجوز النسخ [يما ليس]⁽⁴⁾ بدليل .

ومما يدل على ذلك : إجماع الصحابة (102 - ق) . [على ترك القياس للخبر ، واشتহার قول الأئمة - منهم - : « لَوْلَا هَذَا لَقَضَيْنَا فِيهِ بِرَأْيِنَا وَكِدْنَا أَنْ نَقْضِي فِيهِ بِرَأْيِنَا » . وما ثبت عن جميعهم : من طلب⁽⁵⁾

(1) عبارة ق ، م : أن ينص الرسول - ﷺ - .

(2) عبارة س : يقصده .

(3) معنى حديث أخرجه البخاري في كتاب الأحكام ، باب هل يقضي الحاكم ، أو يفتي المفتي وهو غضبان : (4 / 236) والمقلدي في العملة : (4 / 436) وابن حجر في بلوغ المرام : (4 / 120) ، ومسلم : (3 / 1342) ، والترمذي : (2 / 396) . كلهم بلفظ « لَا يَحْكُمُ الْحَاكِمُ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ » . وانظر المعتصر من المختصر : (2 / 2) . وابن ماجه : (2 / 776) .

(4) ما بين القوسين ساقط من : س .

(5) في س : تطلب .

الأحكام من النصوص ، والأخبار ، فإذا لم يجدوا ذلك ، عدلوا إلى القياس .

ومما يدل على ذلك : أن العلة المستخرجة من شرطها أن تكون موافقة للنص ، ويشهد لها . فإذا نقضها النص : بطلت ، وكان الأخذ بالنص أولى ، فلا يجوز لذلك : نسخ النص بالقياس المستتبطة العلة .

فصل

إذا ثبت ذلك ، فإن العلة المستتبطة على ضريين :

أحدهما : أن تستتب من خطاب متأخر عن الخطاب المعارض لها ، فهذا قد كان يجوز أن يرد الشرع بنسخها للخطاب المتقدم وإنما يمنع من ذلك الشرع .

والضرب الثاني : أن تكون العلة مستخرجة من خطاب متقدم على الخطاب المعارض لها : فهذا يستحيل أن يرد شرع بنسخها للخطاب المتأخر عنها ، لأن المفهوم من العلة المستتبطة : تحريم المباح بذلك الخطاب ، ثم يرد الخطاب المنسوخ بعد العلة الناسخة بالإباحة فيجتمع الحظر والإباحة في حكم واحد [في حال واحدة]⁽¹⁾ ، وذلك يمنع التكليف⁽²⁾ .

(1) ما بين القوسين ساقط من : م .

(2) بيانه : أن الحظر يمنع من الفعل ، والإباحة تجيزه ، ويستحيل أن يكون الشيء الواحد في الشخص الواحد ، في الوقت الواحد جائز غير جائز .

القول في الإجماع وأحكامه

الإجماع - في كلام العرب - على معنيين :

أحدهما : العزم على الشيء من قولك : أجمعت على فعل كذا وكذا ، إذا عزمتم على تنفيذه ، وإمضائه .

والثاني : عبارة عن الاتفاق⁽¹⁾ على القول ، والفعل المجمع⁽²⁾ عليه ، وذلك مأخوذ : من اجتماع الشيء ، وانضمام بعضه ، إلى بعض .

فإذا قلت : أجمعت الأمة على الحكم ، فإنه يحتمل الأمرين جميعاً : [أحدهما]⁽³⁾ : أنها عزمتم على إنفاذه . والثاني : أنها [اتفقت]⁽⁴⁾ على القول به وتصويبه .

فصل

إذا ثبت ذلك : فإن إجماع الأمة ، حجة شرعية وإن⁽⁵⁾ كان يجوز الخطأ عليها من جهة العقل ، كما يجوز على سائر الأمم من اليهود ، والنصارى . إلا أن الشرع قد ورد بأن هذه الأمة قد خصت بأنها : لا تجمع⁽⁶⁾ على خطأ . هذا قول أكثر الأمة .

(1) في جميع النسخ التي تحت يدي . الإجماع ، والصواب الاتفاق ، انظر المصباح المنير : (118 / 1 ، 119) ، ومختار الصحاح : (ص / 110) ، والإبهاج : (230 / 2) ، والإحكام : (100 / 1) .

(2) في س : المجتمع .

(3) ساقطة من : م .

(4) في جميع النسخ : أجمعت . ولعل الصواب ما أثبتناه .

(5) في م : وإذا . وهو تصحيف .

(6) في س : تتجمع .

وذهبت طائفة : إلى أنه يستحيل إجماعها على الخطأ ، وأن ذلك معلوم من جهة العقل .

والدليل على ما ذهبنا إليه : إجماع سائر الملل على المحال فاليهود قد أجمعت : على تكذيب عيسى ، ومحمد - ﷺ - في ادعائهما : نسخ شريعة موسى - ﷺ - .

[والنصارى - أيضا - قد أجمعت : على القول بالتثليث ، وأجمعت على تكذيب محمد - عليه السلام - في النبوة .

وأجمعت اليهود⁽¹⁾ والنصارى : على صلب عيسى بن مريم - عليه السلام - وهذا كله باطل ، ولا فرق - في العقل - بين المسلمين واليهود والنصارى ، وإنما ميزهم⁽²⁾ في ذلك السمع .

استدل من ذهب إلى ذلك : بأن العقل قد أحال عليهم الاجتماع على الكذب وافتعاله ، فكذاك يحيل إجماعهم على اعتقاد الباطل .

والجواب : أن هذا يبطل باليهود والنصارى ، فإنه يستحيل على جميعهم⁽³⁾ افتعال الكذب والإجماع عليه ، وقد وجد منهم الإجماع على اعتقاد الباطل .

استدلوا بأن الله - تعالى - : لا يجوز أن يخلي زمانا من أزمة التكليف - من حجة تقوم بالحق ، فإذا علم من ختام النبوة وفساد ما تقول⁽⁴⁾ [الإمامية⁽⁵⁾ من عصمة الإمام المنصوص عليه لإقامة

(1) ما بين القوسين ساقط من : س .

(2) ميزتهم .

(3) في س : جمعهم .

(4) انتهى السقط الموجود في : ق والذي يبدأ من ص 643 .

(5) هم فرقة من فرق الشيعة .

الدين⁽¹⁾ : وجب أن تكون الحجة في الإجماع ، ولو جوزنا إجماع الأمة على خطأ : لبطل التكليف .

والجواب : أن هذا التعليل يوجب أن لا تجمع⁽²⁾ اليهود [ولا]⁽³⁾ النصراني : على باطل - أيضا - لئلا يبطل التكليف في الفترة .

وجواب ثان : وهو أن الحجة تبقى بعد اختتام النبوة - في أدلة العقول والسمع المنقول وما استنبط⁽⁴⁾ منه .

فصل

إذا ثبت ذلك فالذي⁽⁵⁾ يدل على أن الأمة لا تجمع⁽⁶⁾ على خطأ من جهة السمع - خلافا للإمامية والنظام⁽⁷⁾ أمران : الكتاب ، والسنة .

فالذي يدل على ذلك من الكتاب قوله - تعالى - : ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ

(1) في ق : لأداء الدين .

(2) في م : يجتمع .

(3) ساقطة من : س .

(4) في ق : يستنبط .

(5) في ق ، م : فإن الذي .

(6) في ق ، م : لا تجتمع .

(7) في جميع النسخ التي تحت يدي : الجبائي . وهو خطأ ، لأن الجبائي لم يعرف عنه خلاف في هذه المسألة ، وإنما الذي خالف فيها الخوارج ، والشيعية ، والنظام من المعتزلة وقد صرح بذلك الشيخ أبو إسحاق في التبصرة : (ص / 373) والبيضاوي في المنهاج : (2 / 33) ، والأملي في الأحكام : (1 / 103) . ومما يدل على أنه خطأ تصريحه به في (ص / 662 ، 664) .

والجبائي هو أبو علي محمد بن عبد الوهاب . . . المعتزلي الجبائي نسبة إلى قرية "جبى" بالبصرة ، ولد سنة 235 وتوفي سنة 305 . ترجمته في الباب : (1 / 255) ، والوفيات : (4 / 267) ، وطبقات المعتزلة : (ص / 80) ، والشذرات : (2 / 241) .

الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولَّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿١﴾ .

ووجه الاستدلال من الآية : أنه - تعالى - توعد على اتباع غير سبيل المؤمنين [وذلك يقتضي كونه آمرا باتباع سبيل المؤمنين]⁽²⁾ من وجهين : أحدهما : أن العربي إذا قال لمن تلزمه طاعته : إن اتبعت غير سبيل زيد عاقبتك : فهم منه أنه قد أوجب عليه اتباع سبيل زيد .

والثاني : أنه إذا علم⁽³⁾ أن المكلف لا بد أن يكون مأمورا باتباع سبيل - مع بقاء التكليف - ولا سبيل إلا سيلا : سبيل المؤمنين ، وغير سبيل المؤمنين ، [وقد نهى عن غير سبيل المؤمنين]⁽⁴⁾ ، فقد أمر⁽⁵⁾ باتباع سبيل المؤمنين ، لاستحالة خلوه من السيلين ، مع بقاء التكليف . فإن قالوا : ما أنكرتم أن يكون توعد على إتباع غير سبيلهم فيما به صاروا مؤمنين ، دون غيره من سبيلهم⁽⁶⁾ فيكون محصول ذلك : الأمر بالإيمان - فقط - ؟

فالجواب : أن هذا خطأ ، لأننا قد دللنا على صحة القول بالعموم⁽⁷⁾ ، فنحن نحمل ذلك على [كل]⁽⁸⁾ سبيل المؤمنين إلا ما خصه

(1) سورة النساء 114 .

(2) ما بين القوسين ساقط من : س .

(3) في س : إذا كان علم . ولا معنى لزيادة " كان " .

(4) ما بين القوسين ساقط من : س .

(5) في س : أمرنا . وهو خطأ .

(6) في س : سبيله .

(7) أي في مباحث العموم .

(8) ساقطة من : س .

الدليل (1) .

وجواب ثان : وهو أن حمل الآية على ما ذكرتموه : يخرجها عن أن تكون مفيدة ، لأن وجوب الإيمان : معلوم من غير الآية وحمل الآية على فائدة تستفاد (2) منها - مع إمكان ذلك - أولى وأحرى .

فإن قالوا : فإن ظاهر الآية يقتضي ما ذكرنا ، لأن الحكم متى علق على صفة كان الظاهر أن تلك الصفة علة لذلك الحكم (3) فلما أمرها هنا - بإتباع سبيل المؤمنين ، ووصفهم بالإيمان : كان الظاهر أن الأمة إنما توجه إلى إتباعهم فيما به صاروا مؤمنين .

فالجواب : أن هذا غلط ، لأن إدخال الاسم في الآية إنما ورد على وجه التعريف للسبيل . ألا ترى أنه لو قال : قد أمرتك بإتباع سبيل الملائكة والنبیین : لم يفهم منه إتباعهم فيما به صاروا (4) ملائكة ونبیین ، فبطل ما تعلقوا به .

وجواب آخر : وهو أننا (5) لو سلمنا لهم ماذكروا : لكان ذلك حجة لنا ، لأنه إذا أمرنا بإتباع سبيل المؤمنين [فيما به صاروا مؤمنين] (6) ، وكان ذلك علة في وجوب إتباعها ، وكانت سائر سبيلهم

(1) في س : إلا على ما خصه الدليل .

(2) في ق : يستفاد .

(3) في س : عليه ذلك . وهو تصحيف .

(4) في س : صاروا به .

(5) في ق : أنا .

(6) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

سبيلا للمؤمنين : وجب علينا إتباعها⁽¹⁾ أيضا .

وجواب ثالث : وهو أنه لو صح ما قالوه : لم يكن فرق بين أن يأمرهم بإتباع واحد من المؤمنين ، وبين أن يأمرهم بإتباع سبيل جماعتهم ، وظاهر القول يقتضي : وجوب إتباع سبيل (103 - ق) لهم مختصة بجماعتهم .

فإن⁽²⁾ قال قائل : ظاهر⁽³⁾ الخطاب [لا]⁽⁴⁾ يقتضي إتباع كل سبيل المؤمنين ، لأن السبيل اسم واحد منكر ، وبمثابة القول " رجل وملك " في أنه اسم واحد يثنى ويجمع ، وذلك يوجب أن يكون قد أمر بإتباع سبيل واحدة من سبلهم⁽⁵⁾ .

والجواب : أن هذا غير مسلم ، بل هو معروف بالإضافة إلى المؤمنين .

وجواب ثان : وهو أن هذا غلط لأن النهي - في النكرة - يقتضي استغراق الجنس ، ألا ترى أنه لو قال له : ما لقيت⁽⁶⁾ رجلا لفهم منه أنه لم يلتق ما يقع عليه الاسم . ولو قيل له : لا تكلم رجلا لفهم منه النهي عن تكليم كل من يقع عليه هذا الاسم ، فكذلك إذا قال : لا تتبع سبيلا لغير المؤمنين ، فهم منه النهي عن إتباع سبيل لغيرهم جملة ، فكل سبيل

(1) في ق ، م : إتباعهما .

(2) في ق ، م : وإن .

(3) عبارة ق : فإن ظاهر .

(4) ساقطة من : س .

(5) في م : إتباعه . وهو خطأ .

(6) في م : رأيت .

لغيرهم حرام إتباعها⁽¹⁾ ، فلا بد من إتباع⁽²⁾ كل سبيل لهم .

سؤال آخر لهم ، فإن قال قائل : فإن لفظة المؤمنين تحتمل جميعهم ، وتحتمل (86 - س) بعضهم ، فما أنكرتم أن⁽³⁾ يريد فرقة من المؤمنين ؟

فالجواب : أننا قد بينا - في باب القول بالعموم - أن الظاهر من لفظ العموم : أنه موضوع لاستغراق الجنس إلا أن يخصه الدليل .

وجواب آخر : وهو أننا لو سلمنا القول بالوقف لم يلزم - أيضا - لأن اللفظ إذا كان محتملا للعموم وللـبعض وكان فيه الأمر بالإتباع والوعيد على المخالفة ، ولم يبين مع ذلك أن المراد به الأمر بإتباع فريق منهم : دلّ ذلك على أنه أراد إتباع جميعهم ، لأنه لو أراد البعض منهم مع بقاء الأمر : لبيّنه وميزه ، ولو لم يجب حمل ذلك على البعض - لأنه لم يبيّنه - ولا على الكل : لبطلت فائدة الأمر والوعيد . وذلك باطل باتفاق .

وجواب ثالث : وهو أنه لا يخلو أن يكون أراد بذكر المؤمنين جميعهم أو البعض منهم ، فإن كان أراد جميعهم دون البعض : فهو ما نقول وإن كان أراد البعض منهم ، ولم يميزه لنا : وجب لا محالة⁽⁴⁾ [إتباع سبيل جميعهم ، وتحريم مخالفتهم ، لأننا إذا أوجبنا]⁽⁵⁾ إتباع سبيل الكل ، وتحريم مخالفته : تيقنا أن ذلك البعض المراد داخل في الكل ،

(1) في م : إتباعه .

(2) في ق : إيقاع . وهو تصحيف .

(3) في ق : لمن . وهو تصحيف .

(4) في ق ، م : لا حالة . وهو تصحيف .

(5) ما بين القوسين ساقط من : س .

ومتى عدلنا عن ذلك : لم نعلم إتباع الطائفة التي أمرنا باتباعها .

سؤال ثالث : وهو أن ظاهر الآية يقتضي اتباع سبيل المؤمنين دون غيرهم ، ممن ليس بمؤمن ، وفي جماعة المصلين ، من ليس بمؤمن ممن أخرجه عن الإيمان تأويل ، ومنهم من يستبطن الكفر وإنكار النبوة والتوحيد ، وأنتم⁽¹⁾ لا تعرفون المؤمنين بأعيانهم . وإذا كان ذلك كذلك : لم يجز لكم جعل إجماع المؤمنين حجة ، لأنكم لا تعرفونهم ولا تعلمون جميعهم .

والجواب : أنه - تعالى - إذا أمرنا باتباع المؤمنين ، وكان في المصلين من ليس بمؤمن ، ولم يكن لنا سبيل إلى تمييزه : وجب علينا إتباع جميع الأمة ، لأننا حينئذ نعلم أن فيهم المؤمنين الذين أمرنا بإتباعهم ، فإذا اختلفوا على⁽²⁾ طائفتين : لم يلزمنا إتباع إحدى الطائفتين لأننا لا نعلم المؤمنين في أي الجهتين هم .

وجواب ثان : وهو أنه⁽³⁾ إذا أمرنا بإتباع المؤمنين ، وعلمنا أنه (104 - ق) لا طريق إلى التمييز بين من يعتقد الإيمان ، وبين من لا يعتقد - ممن يظهره - : علمنا أنه إنما أمرنا باتباع من يظهر الإيمان ، لأن العلم بالاعتقاد لا طريق لنا إليه ، فلا يصح تكليفنا أن يتعلق به .

سؤال رابع : فإن قالوا : ما أنكرتم من أن تكون الآية لا تدل على وجوب إتباع سبيل الأمة ، لأجل أنه - تعالى - لم يجرد الوعيد على إتباع غير سبيل المؤمنين ، حتى ضم إلى ذلك : مشاقة الرسول فقال - تعالى - : ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ

(1) في س : فأنتم .

(2) في س : عن .

(3) في ق ، م : أننا .

سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ⁽¹⁾. وهذا لا يقتضي أن يكون المنفرد باتباع غير سبيل المؤمنين : مستحقاً للوعيد⁽²⁾.

فالجواب : أن ما ذكرته دليل : على وجوب إتباع سبيل المؤمنين لأنه - تعالى - لما توعد⁽³⁾ على ترك الأمرين جميعاً : علم أنهما واجبان لأنه لا يتوعد⁽⁴⁾ على ترك الواجب وغير الواجب ، ولذلك لا يجوز أن يقول من ظلم وأحسن ، عاقبته . ومن سرق وصلى : أصليته⁽⁵⁾ النار .

فإن قالوا : إنما توعد على اتباع غير سبيلهم إذ ضامه مشاقة الرسول - ﷺ - : لعلمه - سبحانه - بأنهم لا يتفق لهم سبيل ، تضامها⁽⁶⁾ مشاقة الرسول - ﷺ - [وهو سبيل حق وصواب]⁽⁷⁾ . وليست هذه حال السبيل التي ليس معها مشاقة⁽⁸⁾ الرسول - ﷺ - .

فيقال لهم : ما قلتموه من هذا خطأ ، لأنه لا يجوز أن يتبع غير سبيلهم : إلا من هو مخالف للرسول ، لأنه - عليه السلام - أمر عن الله - تعالى - : باتباع سبيلهم ، فمحال كون المتبع لغير سبيلهم ، غير مشاق للرسول .

وجواب آخر : وهو أنه لو تصور ذلك : لم يجز ما قالوه ، لأن الله - تعالى - أنزل هذا الوعيد ، والتحذير من شقاق الرسول - ﷺ - ومخالفة

(1) سورة النساء 114 .

(2) في ق ، م : مستحق الوعيد .

(3) في س : توعدله .

(4) في ق : لا توعد .

(5) في س : صليته .

(6) في س : يضامها .

(7) عبارة م : ويعني سبيل المؤمنين . وفي ق : ويعني سبيل حق ، وصواب .

(8) في ق ، م : شقاق .

المؤمنين على وجه⁽¹⁾ التفخيم والتعظيم ، لشأن الرسول - ﷺ - والمؤمنين ، ولو علم أن من سبيل المؤمنين ما هو باطل ، إذا لم تقارنه مشاقة الرسول - ﷺ - : لم يطلق الوعيد على إتباع غير (87 - س) سبيلهم ، ولا كان في ذلك تعظيم لهم ، و لكنوا - في ذلك - بمثابة اليهود والنصارى وأهل كل ملة .

وجواب ثالث : وهو أنه ليس هذا بأولى من قول من قال : إنه لا وعيد [له]⁽²⁾ على شقاق الرسول : إلا بأن تقترن به مخالفة المؤمنين فأما إذا انفرد شقاؤه⁽³⁾ : لم يكن خطأ . وهذا باطل باتفاق .

وجواب رابع : وهو اتفاق أهل اللسان على أن مثل هذا الكلام إذا خرج مخرج التعظيم : فإنه وعيد على مخالفة من ذكر فيه منفردا ومجتمعاً ، وأن القائل⁽⁴⁾ إذا قال : إن المتبع لغير سبيل الملائكة والنبين⁽⁵⁾ ، وغير سبيل الفقهاء ، والصالحين : مذموم عاص ، فإنه يفهم منه المنع⁽⁶⁾ من مخالفة كل فرقة .

وكذلك لو قال : نهيتك عن سبيل الظالمين ، والجاهلين على وجه الذم لطريقة⁽⁷⁾ الفريقين ، والتحذير من إتباعه⁽⁸⁾ : فهم منه تحريم سبيل

(1) في م : جهة .

(2) ساقطة من : س .

(3) في س : له مشاقته .

(4) في م : وإن قال القائل . وهو تصحيف .

(5) في ق ، م : والبشر .

(6) في س : المنع منه .

(7) في ق ، م : بطريقة . وهو تصحيف .

(8) في س : إتباعها .

كلتا⁽¹⁾ الطائفتين ، مقارنا لسبيل الأخرى ومنفردا عنها .

فإن قالوا : كيف يصح أن يعلموا أن القول قول جميع⁽²⁾ المؤمنين وأنهم معتقدون [له]⁽³⁾ ، وكل واحد منهم يجوز عليه الكذب فيما يخبر به عن اعتقاده ، ولا طريق لنا إلى العلم بصدقه ، وإذا لم يكن لنا (105 - س) طريق إلى العلم باعتقادهم : لم يجب علينا إتباعهم فيه ؟ .

فالجواب : أن هذا خطأ ، لأننا وإن لم نعلم صدق كل واحد [منهم]⁽⁴⁾ فيما أخبر به عن نفسه ، إلا أننا نعلم - ضرورة - إذا أخبرنا جميعهم عن قول ودين لهم : أن فيهم قائلين بذلك ، وصادقين فيما أخبروا به عن اعتقادهم ، وإن لم نعرفهم⁽⁵⁾ بأعيانهم ، كما نعلم أن أهل [جانبى]⁽⁶⁾ بغداد ، إذا أخبرونا عن رؤية⁽⁷⁾ وسماخ : فإن منهم صادقين فيما أخبروا به . فإن كان القول الظاهر منهم⁽⁸⁾ معلوما ضرورة أنه قول لهم ، أو لبعضهم : وجب كونه سيلا لهم ، ولزم إتباعه ، وإن جاز أن يكون منهم نفر⁽⁹⁾ يبطنون خلاف ما يظهرون ، فلا اعتبار بما لم يظهر منهم .

وجواب آخر : [وهو أن الله - عز وجل - : لا يأمرنا باتباع سبيل باطنة للمؤمنين ، لأنه يستحيل ذلك في التكليف لأنه لا طريق لنا إلى معرفتها ، فيجب أن تحمل أوامره : على ما يصح تكليفه ، وهو اتباع ما

(1) في س : كل . وهو خطأ .

(2) في س : لجميع .

(3) ساقطة من : ق ، م .

(4) ساقطة من : ق ، م .

(5) في م : يعرفوهم . وفي ق : يعرفهم .

(6) ساقطة من : ق ، م .

(7) في م : رواية .

(8) في س : منه .

(9) عبارة ق ، م : فيهم فقد . وهو تصحيف .

ظهر منهم . ولذلك إذا قال الرجل لابنه : اتبع سبيل فلان الصالح وفلان العالم ، فإنما يعني بذلك : ما ظهر من أفعاله وورعه ، لا ما أبطنه مما لا سبيل إلى العلم به⁽¹⁾ .

فإن قالوا : فإن لم يعلم أن القول الظاهر منهم⁽²⁾ قول لجميعهم جوزنا أن يكون فيهم من لا يقول به ، وإذا جاز أن يكون قولاً لبعضهم : لم نقطع على صحته ، وإذا لم نعلم صحته : لم يجب إتباعه .

فالجواب : أنه لا يستدل على أن الإجماع صواب لوجوب إتباعه ، لأنه لا يمتنع أن يلزمنا الله - تعالى - اتباع مخطئ في قول أو فعل وإنما نستدل على أن المجمعين مصيبون⁽³⁾ : بدليل غير وجوب الإتيان وسنيينه من بعد .

وجواب آخر : وهو أنه لا يمتنع أن يعلم الله - سبحانه - : أن القول الذي تطبق الأمة على إظهاره⁽⁴⁾ ، ويقول به جميعهم : لا يكون إلا حقاً ، وإن كان فيهم من لا يعتقد ، وأن ما يظهر من البعض منهم يكون تارة حقاً ، وتارة غير حق ولا صواب . فلذلك أمرنا باتباع سبيلهم فيما ظهر اتفاقهم عليه .

فإن قال قائل : ما أنكرتم أن يكون ظاهر الآية : [مقتضياً لإيجاب]⁽⁵⁾ اتباع سبيل جميع المؤمنين من أهل عصر النبي - ﷺ - إلى

(1) ما بين القوسين عبارة ق ، م . وفي س : وجواب آخر : وهو أن الله لا يأمر بإتباع سبيل من أظهر الصلاح ، والورع ، ولم يظهر باطنه للمؤمنين ، لأنه يستحيل ذلك في التكليف ، بأنه لا طريق لنا إلى معرفتها ، فيجب أن تحمل أوامره على ما يصح تكليفه ، وهو إتباع ما ظهر منهم ، ولذلك إذا قال الرجل لابنه : اتبع سبيل الصالحين فإنما يأمره بإتباع سبيل من أظهر الصلاح ، والورع ، ولو لم يأمره إلا بإتباع من أبطنهما لما كان له سبيل إلى امتثال أمره ، فكذلك في مسائلنا مثله .

(2) في ق ، م : الظاهر هو منهم .

(3) في ق : محققون ، وفي م : محققون .

(4) في ق ، م : اشتهاره .

(5) في ق ، م : مقتضياً أن لا يجافى . وهو تصحيف .

آخر أعصار المسلمين ، [وذلك يوجب كون الأمر بإتباعهم أمر لأهل
أعصار المسلمين دون [سائر]⁽¹⁾ من قبلهم .]⁽²⁾

فالجواب : أن قوله : « المؤمنين » يتناول قوما موجودين على
صفات مخصوصة ، وأهل دين مخصوص ، دون سائر من سيخلق
ويوجد ويوصف إذا خلق : بأنه مؤمن . وإذا كان كذلك⁽³⁾ : لم يدخل في
[ظاهر هذا]⁽⁴⁾ الخطاب [معدوم ، ولا موجود ليس بمؤمن]⁽⁵⁾ ، فوجب
لذلك أن يكون من بعد الصحابة مأمورا - بهذه الآية - باتباع كل سبيل
أجمعوا عليها ، لأنهم هم الذين كان الاسم متناولا لهم - حقيقة - حين
نزول الآية ، وسقط بذلك ما قالوه .

فإن قالوا : [فإن]⁽⁶⁾ هذا يمنع من الاحتجاج بإجماع يحصل بعد
عصر الصحابة .

قيل لهم : لا يثبت بهذه (88 - س) الآية على هذا القول إلا
الاحتجاج بإجماع عصر الصحابة فقط ، وإنما يثبت الاحتجاج بإجماع
سائر⁽⁷⁾ الأعصار بدليل آخر .

والجواب الآخر : أنه لما نهى عن إتباع سبيل غير المؤمنين : وجب
(106 - ق) - لا محالة - أن يكون في ضمن هذا الكلام أمر باتباع سبيل

(1) ساقطة من : م .

(2) ما بين القوسين ساقط من : س .

(3) في س : كان لم يدخل . ولا معنى لزيادة كان .

(4) في ساقطة من : م .

(5) في جميع النسخ التي أعتمد عليها : معلوم ليس بمؤمن ، ولا موجود . وهو تصحيف ظاهر .

(6) غير واردة في : م . وفي ق : قالوا بهذا .

(7) عبارة س : الاحتجاج في سائر الأعصار . وهو خطأ .

المؤمنين ، ويستحيل أن يأمر - تعالى - باتباع [سبيل]⁽¹⁾ جميع المؤمنين إلى آخر القرون ، لأننا لا نعرف سبيل آخر القرون ، وأنهم موافق لسبيل أولهم ، ولو كان كذلك : لم يلزم هذا التكليف - للإتباع - أحدا ، لأن آخر القرون لا يعلمون أنهم آخر القرون ، ولا يعلم ذلك إلا بقيام القيامة عليهم ، فلا يلزمهم إتباع الإجماع ، إلا بعد موت جميعهم ، وذلك وقت لا يصح [فيه]⁽²⁾ التكليف ، وهذا يؤدي إلى إبطال فائدة الآية⁽³⁾ : فوجب حمل الآية على فائدة وتكليف صحيح ، وهو ما قلناه أولا⁽⁴⁾ .

ومما يدل على صحة الإجماع [أيضا]⁽⁵⁾ قوله - تعالى - : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾⁽⁶⁾ .

ومما يدل على ذلك قوله - تعالى - : ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾⁽⁷⁾ .

(1) ساقطة من : س .

(2) ساقطة من : م .

(3) في س : الأمة . وهو تصحيف .

(4) انظر الأحكام للآمدي : (1 / 103) فقد ذكر أن هذه الآية تمسك بها الشافعي رضي الله عنه في حجية الإجماع . وانظر التبصرة (ص / 373) .

(5) غير واردة في : ق ، م .

(6) سورة البقرة 143 ووجه دلالتها : أن الله - سبحانه - وصف الأمة بكونهم وسطا ، والوسط هو العدل ، وبهذا يكون قد عدلهم وجعلهم حجة على الناس في قبول أقوالهم ، ولا معنى لكون الإجماع حجة سوى كون أقوالهم ، حجة على غيرهم . انظر القرطبي : (2 / 140 - 141) ، والإحكام : (1 / 108) .

(7) سورة آل عمران 110 ، ووجه الدليل منها أن الألف واللام إذا دخلت على اسم الجنس ، أفادت العموم ، ومقتضى صدق الخبر بذلك : أمرهم بكل معروف ، ونهيهم عن كل منكر فإذا أمروا بالمعروف كان خلافه منكرا . ولا معنى لحجية الإجماع إلا هذا . انظر الإحكام : (1 / 109) والقرطبي : (2 / 170) .

وقوله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ (1). وغير ذلك من الآي مما يكثر تعداده. وفيما ذكرناه (2) - من ذلك - كفاية (3).

ذكر ما يدل على صحة الإجماع من جهة الخبر

قد ذكرنا أن الإجماع يثبت من وجهين: أحدهما الكتاب، والآخر السنة. وقد ذكرنا دليل الكتاب.

ومما يدل على ذلك من جهة السنة: ما روي من الأخبار المتظاهرة المتواترة المعنى عن رسول الله - ﷺ - في صحة الإجماع، ونفي الخطأ (4) عن أهله ووجوب إتباعهم، وتعظيم القول والشأن في مفارقتهم، وكون الرواة لذلك من جلة الصحابة المشهورين. فمنهم عمر (5)، وعبد الله بن مسعود (6)، وأبو سعيد الخدري، وأنس بن مالك، وعبد الله بن عمر (7)، وأبو هريرة

(1) سورة آل عمران: 103 ووجه الدليل منها: أن الله نهى عن التفرق، ومخالفة الإجماع تفرق، فكان داخلا في عموم النهي ولا معنى لحجية الإجماع إلا هنا. انظر الأحكام: (111/2)، والقرطبي: (158/2).

(2) في ق: ذكرنا.

(3) انظر هذه الآيات التي أوردتها في: الأحكام للآمدي: (103/1 - 112) والتبصرة (ص 373 - 377).

(4) في س: الخطاب. وهو تصحيف.

(5) هو أبو حفص أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بن نفيل، بن عبد العزى العلوي المتوفى سنة 23. ترجمته في: طبقات الشيرازي (ص 38) وأسد الغابة (4/145) وطبقات ابن سعد (3/265).

(6) وأما ابن مسعود فهو أبو عبد الرحمن... بن غافل بن حبيب الهذلي من أكابر فقهاء الصحابة، توفي بالمدينة سنة 32 ترجمته في: طبقات ابن سعد: (3/150) وطبقات الشيرازي: (ص 43) وغيرهما.

(7) بن الخطاب - رضي الله عنهما - من فقهاء الصحابة المشهورين. توفي بمكة سنة 73 وقيل غير ذلك. ترجمته في الوفيات (3/28) وطبقات ابن سعد (4/142) وتهذيب التهذيب (5/328) والإصابة (4/107) وأسد الغابة (3/227).

- (1) ، وحذيفة بن اليمان⁽²⁾ ، وغيرهم ممن روى ذلك عن النبي - ﷺ - نحو قوله : « لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى خَطَا »⁽³⁾ .
- « لَمْ يَكُنْ اللَّهُ بِالَّذِي يَجْمَعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ »⁽⁴⁾ .
- « سَأَلْتُ اللَّهَ أَلَّا تَجْتَمِعَ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ فَأَعْطَانِيهَا »⁽⁵⁾ .
- « مَنْ سَرَّهُ بِحُبُوحَةِ الْجَنَّةِ فَلْيَلْزَمْ الْجَمَاعَةَ ، فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تُحِيطُ مِنْ وَرَائِهِمْ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ وَهُوَ مِنَ الْاِثْنَيْنِ أَبَعْدُ »⁽⁶⁾ .
- وقوله : « يَدُ اللَّهِ عَلَى الْجَمَاعَةِ وَلَا يُبَالِي اللَّهُ شُدُودَ مَنْ شَذَّ »⁽⁷⁾

- (1) وأما أبو هريرة فهو : عبد الرحمن بن صخر أو ابن غنم ، اللوسي ، اليماني المتوفى سنة 57 وقيل غير ذلك . انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (12 / 266) فقد ذكر خلافا كبيرا في اسمه واسم أبيه .
- (2) وأما حذيفة بن اليمان : فهو أبو عبد الله بن سحل بن جابر . . . العيسي المتوفى - على الأرجح - سنة 36 . انظر ترجمته في الإصابة (1 / 37) وبهامشها الاستيعاب (1 / 277) وتهذيب التهذيب (2 / 219) .
- (3) أخرجه ابن ماجه (2 / 1303) والترمذي : (4 / 466) والخطيب البغدادي في كتابه الفقيه والمتفقه : (1 / 167) كلهم بلفظ " على ضلالة " . وانظر التبصرة (ص / 378) فقد أورده الشيرازي بلفظ المؤلف وتخريج أحاديث البيضاوي رقم 172 بمكتبة الأزهر ، والإبهاج مع نهاية السؤل (2 / 239) .
- (4) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم : (2 / 26) والترمذي (4 / 466) بلفظ أن الله لا يجمع . . . وابن ماجه : (2 / 1303) بلفظ " أمتي لا تجتمع " وانظر الأحكام : (1 / 112) والتبصرة : (ص / 378) .
- (5) أورده بهذا اللفظ الآمدي في الإحكام : (1 / 112) .
- (6) أخرجه الخطيب البغدادي في كتابه الفقيه والمتفقه : (1 / 163) والقضاعي في شهاب الأخبار : (ص / 83) ، وانظر الإحكام : (1 / 112) .
- (7) أخرجه القضاعي في شهاب الأخبار (ص / 44) والترمذي على ما في اللباب بلفظ " مع الجماعة " وأخرجه الخطيب البغدادي عن ابن عباس في كتابه الفقيه والمتفقه : (1 / 162) وانظر الإحكام : (1 / 112) .

و«لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ حَتَّى يَظْهَرَ أَمْرُ اللَّهِ» (1).

و«لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ لَا يَضُرُّهُمْ خِلَافَ مَنْ خَالَفَهُمْ إِلَّا مَا أَصَابَهُمْ مِنْ لَأْوَاءٍ» (2).

«مَنْ خَرَجَ عَنِ الْجَمَاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ قَيْدَ شِبْرِ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً» (3).

إلى أمثال هذه الأخبار وما هو بمعناها مما يطول ويكثر تتبعها وهذه أخبار ظاهرة في الصحابة ، والتابعين ، وسائر أعصار المسلمين إلى وقتنا هذا ، لا يدفع ذلك أحد من أهل النقل والسير ممن وافق الملة ومن خالفها ، وعلى أن سلف الأمة وخلفها : تعلق بها واحتجت بأحاديثها في فروع الديانات ، فوجب لذلك قيام الحجة بها لمعنيين .

أحدهما : أن هذه الآثار - مع ما ذكرنا من ظهورها - وإن اختلفت ألفاظها ، فإنها متواترة على المعنى ، وأنا نعلم بمجموعها ضرورة أن النبي - ﷺ - (107 - ق) قد قال في أمته قولاً هذا معناه ، وأنه قاصد به إلى تعظيم شأن أمته ، ومدحها بهذه الصفة ، ونفي الخطأ والضلالة عنها ، ولزوم إتباعها ، وإن كنا لا نعلم صدق راوي كل واحد منها . وذلك لا يخرجنا عن العلم ضرورة بأنه (4) قد قال قولاً هذا معناه .

(1) أخرجه الحاكم في المستدرک على ما في الجامع الصغير : (395 / 6) فيض القدير وإسعاف الطلاب (ص / 159) وانظر الإحكام (1 / 112) . والبخاري (4 / 263) سندي .

(2) أخرجه ابن ماجه على ما في الجامع الصغير ، وانظر فيض القدير : (6 / 396) والإحكام (1 / 12) والألواء : الشدة ، وضيق المعيشة . انظر النهاية : (4 / 221) .

(3) أخرجه الخطيب البغدادي في كتابه الفقيه والمتفقه : (1 / 163) وانظر الإحكام : (1 / 112) وإرشاد الفحول : (ص / 69) .

(4) في ق ، م : فإنه .

وبمثل هذا [يعلم] (1) تعظيم [النبي] (2) - ﷺ - للجلة من صحابته ،
وقرأته وإن لم نعلم قولاً معيناً قاله في واحد (3) منهم ، وبه علمنا فصاحة
سحبان [وائل] (4) ، وعي باقل ، وشجاعة علي وخطابة زياد ، وسخاء
حاتم (5) .

والثاني : العدول عن دعوى علم الاضطراب بصحة (6) هذه الأخبار
والقول : بأنها - مع كثرتها وظهورها - معلومة بضرب الاستدلال ، وهو
علمنا بشهرتها وكثرة روايتها من الصحابة والتابعين ، وتلقيهم (7) لها
بالقبول في كل عصر ، دون إنكار منكر لها ، إلى حين ظهور النظام (8) ،
فإنه أول من أحدث الخلاف في ذلك ، ولو سبقه غيره - من المسلمين -
إلى (89 - س) ذلك : لوجب - في مستقر العادة - ذكره ، وإذا ثبتت
الرواية وظهورها دون [مخالف فيها ، ولا معارض لها : ثبت بذلك

(1) ساقطة من : س .

(2) ساقطة من : م .

(3) في س : أحد .

(4) غير واردة في ق ، م .

(5) سحبان وائل : هو ابن زفر بن وائل الوائلي ، خطيب يضرب به المثل في البيان ترجمة في
الأعلام (1 / 358) وأما بانل : فهو الأيادي جاهلي يضرب بعيه المثل في العي : انظر
الأعلام (1 / 138) وأما زياد : فهو أمير من الدهاة من أهل الطائف اختلف في اسم أبيه
ف قيل عبد الثقفي وقيل أبو سفيان الأعلام : (1 / 340) وأما حاتم : فهو أبو علي بن
عبد الله بن سعد بن الحرج الطائي يضرب المثل بجوده انظر الأعلام : (1 / 200) .

(6) في س : لصحة .

(7) في م : وتلقيها .

(8) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار النظام ، كان ينظم الخرز بسوق البصرة ولهذا عرف
بالنظام ، وإليه تنسب الفرقة النظامية من المعتزلة : انظر ترجمته في الفرق بين الفرق
للبنغادي (ص / 113) والإبهاج : (2 / 233) والتصريح بالنظام هنا يدل على أن ذكر
الجبائي في أول المسألة خطأ من النسخ .

صحتها⁽¹⁾ والعلم بصدق روايتها⁽²⁾ من طريقين :

أحدهما : أنه لو [لم]⁽³⁾ يعلموا بثبوتها ، وقيام الحجة بها ، لاختلّفوا فيها ، وتوقعوا أو أكثرهم الاعتراض عليها ، لأن هذه هي العادة فيما لم تقم الحجة به من الأخبار ، ولم تعلم صحتها ، لا سيما إذا احتج بها ، وعمل بموجبها لأجلها ، ولذلك⁽⁴⁾ وقع الاختلاف منهم في أخبار الآحاد المحتج بها في فروع الديانات ، وإذا كان ذلك كذلك وجب - بحكم مستقر العادة - العلم بصحة هذه الأخبار .

والثاني : علمنا بأن رواة هذه الأخبار إنما رووها واحتجوا بها في أصل مقطوع به⁽⁵⁾ ، وأنهم يقضون بها على الكتاب والسنة ، والعادة موضوعة على أنه لا يجوز أن يقع التسليم من الجميع بخبر يثبت به أصل معلوم ونفس الخبر غير معلوم ، لأنه متى لم يكن الخبر معلوما فبأن لا يعلم متضمنه أولى ، والعادة جارية بتسرع الناس أو أكثرهم⁽⁶⁾ : إلى الإنكار على من أثبت ما طريقه القطع واليقين : بما لا يقع به العلم ، ولما سَلِمَتْ هذه الأخبار من هذا الاعتراض : علم - بذلك - صحتها وصدق ناقلها .

فإن قال قائل : ما أنكرتم من أنه لم يخل عصر من أعصار الصحابة والتابعين من منكر لهذه الأخبار وقادح فيها ؟

(1) ما بين القوسين غير مقروء في : ق .

(2) في س : روايتها .

(3) ساقطة من : س .

(4) في س : وبذلك .

(5) في ق : مقطوع به على الله - تعالى - .

(6) في س : وأكثر . وهو تصحيف .

فالجواب : أنه لو كان ذلك لوجب في مستقر العادة : نقل الخلاف في ذلك وظهوره ، وأن ينقل نقل مثله ، حتى يعلمه القائلون بالإجماع والمخالفون لهم ، لأن الخلاف في هذا الباب في عظم شأنه وجلالة قدره : مما (1) تلهج النفوس [ينقله] (2) ، وتثابر (3) على حفظه وروايته .

ومما يبين ذلك أنه لما خالف النظام فيه - مع خموله وقلته في نفوس الناس ، وبعده عن الفضلاء ونقله الأخبار ، ومناذتهم له وتنزههم عن نقل خبره - : نقل خلافه ، فلو وقع فيه خلاف عن أحد الجلة من الصحابة أو التابعين أو الفقهاء المشهورين بالفقه والعلم : لكانت النفوس إلى نقل خلافه أميل ، وتحمله ونشره ألهج .

فإن قالوا : نراكم تحتجون على (108 - ق) صحة الإجماع بالإجماع وفي صحته خولفتم .

فالجواب : أننا إنما استدللنا على صحة الإجماع بالخبر ، واستدللنا على صحة الخبر وثبوته : بتلقي الأمة [له] (4) بالقبول ، والعمل بموجبه وبهذه الطريقة : علمنا كذب من ادعى معارضة القرآن ، ونص النبي - ﷺ - : على نبي أو إمام بعده ، وغير ذلك مما لو كان صحيحاً : لوجب ظهوره (5) ، وأن ينقل نقل مثله .

فإن قال قائل : فإذا كانت العادة في نقل الأخبار وردّها غير واجب ثبوتها ولزومها وإنما يجري بحسب ما يوقعه الله ويحدثه ولا يستحيل

(1) في س : حتى .

(2) ساقطة من : ق ، م .

(3) في س : ويثابر .

(4) هذه اللفظة ساقطة من جميع النسخ ، وقد زدناها لعدم استقامة العبارة بدونها .

(5) في س : لوجب ذلك ظهوره . وهو تصحيف .

تغيرها⁽¹⁾ في العقل ، فمن أين لكم أن عادة السلف ومن بعدهم : لم تكن على خلاف ما هي اليوم عليه في⁽²⁾ نقل الأخبار وقبولها وردها ، ووجوب اختلافهم فيما لم تقم به الحجة منها ، ولعل عادتهم بخلاف ما تجري به العادة⁽³⁾ اليوم في ذلك كله ؟ .

فالجواب : أنا نعلم بالضرورة أن عادتهم وعادة من قبلهم ما ذكرناه ، وأن حالهم وحال من قبلهم ، وحالنا في ذلك متساوية ، كما نعلم - ضرورة - أن عادتهم في وقوع العلم ضرورة بخبر⁽⁴⁾ التواتر : عادتنا ، كذلك⁽⁵⁾ شبعهم عند تناول الطعام ، وريهم عند تناول الماء ، وغير ذلك مما جرت به العادات .

فإن قيل : ما أنكرتم أن يكونوا⁽⁶⁾ عملوا بموجب هذه الأخبار لشيء قارئها ، لا لأجلها ؟ .

فالجواب : أنه إذا لم يظهر شيء عملوا به في ذلك سوى هذه الأخبار : علمنا أنهم عملوا بذلك لأجلها ، إذ لو كان هناك شيء رجعوا إليه : لوجب ظهوره ونقله .

وجواب آخر : أن العادة لم تجر بأن يحتج في أمور توجب العلم بخبر لا يوجب ، وأن يظهر بينهم⁽⁷⁾ الاحتجاج به وهو⁽⁸⁾ مما لم تقم به

(1) في م : بغيرها . وهو تصحيف .

(2) في س : وفي . وهو تصحيف .

(3) في س : العادة به .

(4) في ق ، م : المتواتر .

(5) في س : وكذلك .

(6) في الأصل يكون . وهو خطأ .

(7) في س : عنهم .

(8) في س : وهذا .

الحجة ، ولا ينكره منكر ، وقد ظهر (90 - س) احتجاجهم بالأخبار المروية في الإجماع : فوجب أن يكون ثابتا معلوما .

فإن قال قائل : فإذا كانت هذه الأخبار مما قد قامت بها الحجة عند الصحابة - ولذلك احتجوا بها ووقع التسليم منهم لها - فما بالهم لم يذكروا [للتابعين الحجة المصححة لها ، ويذكرها⁽¹⁾ التابعون لمن بعدهم لتقطع بذلك شبهة المخالف فيها ؟ .

فالجواب : [2] أنه لا يجب عليهم ذلك⁽³⁾ ، لأنهم علموا أن التابعين يعلمون - بمستقر العادة - أن التسليم لمثل هذا الخبر لا يحصل إلا بعد قيام الحجة به ، فعولوا على علمهم بهذه⁽⁴⁾ العادة ، وكان ذلك عندهم أحوط ، وأبلغ في قطع الخلاف من ذكر الطريق الذي قد علموا صحته لأنه يجوز أن يكون الطريق الذي يثبت به ذلك : يتأول ، وينازع فيه .

وجواب [ثالث]⁽⁵⁾ : وهو أنه يحتمل أن يكونوا علموا قصد النبي - ﷺ - في الأمر باتباع إجماع الأمة : بأمارات وتكريرات ، فأمسكت عن نقل تلك الأسباب وعولت - في ذلك - على علم التابعين وأهل كل عصر بموجب العادة .

(1) في الأصل : ويذكره .

(2) ما بين القوسين ساقط من : س .

(3) في ق ، م : بذلك . وهو مصحفة .

(4) عبارة ق ، م : فعلوا على ذلك علمهم . وهي مصحفة .

(5) ساقطة من : م .

ذكر اعتراضهم على هذه الأخبار من جهة التأويل

فإن قالوا : فإن معنى قوله - ﷺ - : « لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَجْمَعْ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ » : أن الله لا يجمعهم (109 - ق) على ذلك ، وقد علمنا أن ذلك منتف عن الباري - تعالى - وليس فيه دلالة على أنهم لا يجتمعون على ضلالة .

فالجواب : أن هذا الخبر وحده ليس هو جميع الحجة في ثبوت الإجماع ، وهناك أخبار أخرى لا يمكن حملها على هذا التأويل الذي ادعيت ولا يقع العلم بما اختلفت فيه هذه الأحاديث ، وإنما يقع العلم بما اتفقت عليه .

وجواب آخر : وهو أنه إذا علم بدليل ، [أو] ⁽¹⁾ بضرورة [أن] ⁽²⁾ قصد النبي - ﷺ - بهذه الأخبار تفخيم [أمر] ⁽³⁾ الأمة ، وتعظيم شأنهم ، لم يجز حملها على غير ما علم من قصد النبي - ﷺ - بالتأويل .

وجواب ثالث : وهو أنه إذا نفى أن يجمعهم الله - تعالى - على ضلالة فقد نفى إجماعهم أيضا ⁽⁴⁾ ، كما أنه إذا نفى أن يحييهم الله - تعالى - فقد نفى حياتهم .

وجواب رابع : وهو أن حمل القدري الخبر على ما ادّعاه ، يبطل فائدة التخصيص لأن الباري - تعالى - لا يجمع أمة من الأمم على ضلال ⁽⁵⁾ ولا يجمع اثنين على ضلال ، فما فائدة تخصيص جميع أمة محمد

(1) ساقطة من : س .

(2) ساقطة من : م .

(3) ساقطة من : م .

(4) في ق ، م : اجتماعهم .

(5) في م : على ضلالة .

بذلك ؟

وجواب خامس : وهو أن الألفاظ المروية في ذلك [« أمتي »]⁽¹⁾ لا تجمع على ضلالة .

فإن قالوا : إنما أراد - ﷺ - بنفي الضلال عنها⁽²⁾ ، [نفي]⁽³⁾ اجتماعها على الكفر ، لأن الضلال إذا أطلق فإنما يتناول الكفر .

فالجواب : أن الذي يقتضيه الضلال - في كلام العرب - الذهاب عن الغرض والأمر المقصود حقا كان ذلك أو باطلا ، يقال : ضل فلان عن الطريق ، وضل سعي فلان : إذا أخطأ الغرض⁽⁴⁾ الذي قصده⁽⁵⁾ وهذا وصف كل مبتدع في الدين ، ومنحطئ للحق الذي أمر به ، ومن ذلك قوله - تعالى - : ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾⁽⁶⁾ .

وجواب آخر : [وهو]⁽⁷⁾ أنه إنما قصد بذلك ، تفخيم شأن الأمة ومدحها بهذه الصفة وتمييزها من الآحاد الذين قد علم من [حالهم]⁽⁸⁾ أنهم⁽⁹⁾ لا يكفرون .

وجواب ثالث : وهو أن في أكثر الأخبار « لا تجتمع أمتي على

(1) ساقطة من : س .

(2) في س : الضلالة عليها .

(3) ساقطة من : ق ، م .

(4) في ق ، م : النفع . وهو تصحيف .

(5) انظر المصباح المنير : (9/2) .

(6) سورة الضحى 7 وانظر القرطبي : (20/96) . فقد جاء فيه " ضالا " أي غافلا عما يراد بك من أمر النبوة .

(7) ساقطة من : س .

(8) ساقطة من : م .

(9) في ق : أنه . وهو تصحيف .

خطأ». واسم الخطأ متناول للصغائر والكبائر ، وواقع - أيضا - على السهو والنسيان .

[فإن⁽¹⁾] قالوا : إنما أراد بذلك نفي الخطأ عن الأمة فيما تشهد به يوم القيامة على الأمم .

فالجواب : أن هذا تخصيص بغير دليل .

وجواب آخر : وهو أن هذا التأويل يبطل فائدة تخصيص أمة محمد - ﷺ - لأن سائر الأمم قد تجتمع على صواب في أمور ، فلو أريد به إجماع أمة محمد - ﷺ - على صواب في بعض الأمور دون بعض : لم يكن في ذلك تفضيل لها ، ولا فرق بينها وبين غيرها .

وجواب ثالث : وهو أن الخطأ منتف عن آحاد الأمة ، وسائر الأمم في الآخرة ، لعلمهم الحق ضرورة ، فهذا يبطل [أيضا]⁽²⁾ فائدة التخصيص .

وجواب رابع : وهو أن قوله - ﷺ - : « مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ قَيْدَ شِبْرٍ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ »⁽³⁾ يبين أن ذلك في الدنيا ، لأن الآخرة (91 - س) ليست بدار تكليف .

فإن قالوا : كيف يجوز أن يقصد النبي - ﷺ - بذلك تعظيم الأمة ، وفيها الفاسق ، والفاجر ، والمخطئ .

(1) ساقطة من : س .

(2) ساقطة من : م .

(3) أخرجه الخطيب البغدادي من حديث علي بن عاصم : في كتابه الفقيه والمتفقه : (163 / 1) والآمدي في الأحكام : (112 / 1) وأبو إسحاق الشيرازي في التبصرة : (ص / 378) .

فالجواب : أنه لما⁽¹⁾ مدح الجميع منهم فيما اتفقوا عليه دون ما اختلفوا فيه ، وأثنى عليهم بالاتفاق دون الاختلاف : فالفاسق⁽²⁾ ممدوح بما أصاب فيه ، والمؤمن الظاهر موسوم (110 - س) بما جناه واقتصره .

وجواب آخر : وهو أنه إنما قصد بذلك مدح⁽³⁾ المؤمنين المبرئين من الذنوب ، الذين يعتد بقولهم في الخلاف والإجماع ، والأخبار⁽⁴⁾ عن صواب قولهم الذي وافقهم الفساق عليه ، غير أنهم لما لم يكونوا متميزين ، ومعروفين بأعيانهم : جعلنا إجماع الأمة حقا وصوابا وحجة ، لعلنا بأن⁽⁵⁾ فيهم المؤمنين الذين قصد⁽⁶⁾ مدحهم ، وفرض أتباعهم .

أما هم فاحتج من نصر قولهم - في هذه المسألة - : بما روي في القرآن من التحذير للأمة عن الارتداد والفسوق والعصيان ونهيهم عن الخطأ ، وأن يقولوا على الله ما لا يعلمون ، والتقدم بين يدي الله ورسوله - ﷺ - وغير ذلك من الأوامر والنواهي المتوجهة إلى جميع الأمة . وهذا دليل على صحة وقوع ذلك منهم ، وإلا لم يكن للنهي معنى إذا علم أن ذلك لا يقع منهم .

والجواب : أن هذا غلط ، لأن النهي عن الفعل على هذا الوجه ، لا يدل على وقوعه ، ألا ترى أنه قد نهى الأمة عن ذلك ، وإن كان فيها من لا يقع منه ، كالنبي - ﷺ - وكالإمام المعصوم - عند المحتج بهذا من

(1) في ق ، م : إنما .

(2) عبارة ق ، م : فأهل الفسق .

(3) في م : مديح .

(4) في م : على الأخبار

(5) في م ، ق : أن .

(6) في س : يقصد .

الشيعة - وأيضا [فإنه] (1) قد نهى النبي - ﷺ - عن الشرك فقال (2) : ﴿لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (3) وقال أيضا : ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ (6) . وقال في قصة نوح : ﴿إِنِّي أَعْظُمُكُمْ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ (7) .

و جواب آخر : وهو أننا لا نحيل الخطأ عليها من جهة العقل فيلزمنا هذا السؤال ، وإنما [نحن] (8) نحيل ذلك لورود الشرع [به] (9) .

احتجوا : بما روي عن النبي - ﷺ - أنه قال : «بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا وَسَيُعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ» (10) . وقوله - ﷺ - : «خَيْرُكُمْ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ يَفْشُو الْكَذِبُ حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيُخْلِفُ وَاسْتَحْلِفَ ، وَيَشْهَدُ وَمَا اسْتَشْهَدُ» (11) .

- (1) ساقطة من : م .
- (2) في س : وقال .
- (3) سورة الزمر 62 .
- (4) سورة الإسراء 36 .
- (5) ساقطة من : م .
- (6) سورة المائدة 50 .
- (7) سورة هود 46 .
- (8) ساقطة من : ق ، م .
- (9) بياض في م .
- (10) أخرجه ابن ماجه (1320/2) ومسلم والترمذي والطبراني على ما أنخرجه ابن ماجة (294/1) بلفظ : «إِنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ ...» ولفظ المؤلف أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (119/2) .
- (11) أخرجه الحاكم في المستدرک وأحمد في مسنده على ما في النسخة والقرطبي : (170/4) والخطيب البغدادي بمعناه . انظر كتاب الفقيه عند أحمد والترمذي في باب ما جاء في لزوم الجماعة رقم (2191) «أَوْصِيَكُمْ بِأَصْحَابِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ يَفْشُو الْكَذِبُ وَاسْتَحْلِفَ ، وَيَشْهَدُ الشَّاهِدُ وَلَا يَسْتَشْهَدُ» وقال : حسن صحيح غريب في تعليقه على المشكاة : «الحديث بكماله إما صحيح أو حسن»

القسم الأول : الأصل / النوع الثالث : الإجماع

وقوله - عليه السلام - « لَا تَقُومُ السَّاعَةُ ⁽¹⁾ إِلَّا عَلَى شِرَارِ خَلْقِهِ » ⁽²⁾.
وقوله : « لَتَرْكَبَنَّ سَنَنٌ مِّنْ قَبْلِكُمْ [شِبْرًا يَشْبِرُ ، وَذِرَاعًا يَذِرَاعُ] » ⁽³⁾
وَالجواب : أن هذه الأخبار لا تعلق في شيء منها ، لأن قوله :
« وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ » دلالة على أنه لا بد من وجود طائفة هادية
متمسكة ⁽⁵⁾ بالحق .

وقوله - ﷺ - : « حَتَّى يَفْشُو الْكَذِبُ ، وَيَظْهَرَ الزُّورُ » ⁽⁶⁾ : إخبار عن
تَوَرُّدِ ذَلِكَ وَكَثْرَتِهِ ⁽⁷⁾ ، وَلَيْسَ يَخْبِرُ عَنْ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى ذَلِكَ .

وقوله : « لَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا عَلَى شِرَارِ خَلْقِهِ » إخبار عن كثرة
م ، وان الخطأ فيهم أكثر منه في غيرهم ، وإنما غني بذلك :
م ومعظمهم ، ولم يخبر عن إجماعهم . وقوله : « لَتَرْكَبَنَّ سَنَنٌ
كَمْ » : إخبار عن وقوع ذلك من الأحاد وليس بإخبار عن
على ذلك .

ب آخر : وهو أن هذه الأخبار ، لا يجوز حملها على إجماع

في مسنده برقم (3727) ومسلم في كتاب الفتن برقم (2949) عن
ود كلاهما بلفظ : « لَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا عَلَى شِرَارِ النَّاسِ » . وانظر :
رحه فيض القدير : (417/6) .
ل من : ق ، م .

(2054) والترمذي : (321/3) وابن ماجه : (1322/2) وأحمد
ترتيب المسند . وانظر البخاري (62/25) كرماني .

أعصار الأمة على الخطأ ، لأننا نشاهد الأمر بخلاف ذلك . ومخبر النبي ﷺ - : لا يجوز أن يكون بخلاف خبره .

وجواب ثالث : وهو أنه لا يجوز حمل هذه الأخبار على جميع الأمة ، لأن قوله - صلى (92 - س) الله عليه وسلم - : « لَتَرْكِبُنَّ سُنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ » يقتضي : ركوب سننهم في النصرانية واليهودية (111 - ق) والمجوسية ، وهذا يستحيل اجتماعه⁽¹⁾ في جميع الأمة ، وإنما يكون كل صنف منه⁽²⁾ في آحاد الأمة .

وجواب رابع : وهو أنه يقال لمن استدل بذلك من الرافضة⁽³⁾ : هل يدخل الإمام المعصوم في جملة المخاطبين بهذه الأخبار ؟

فإن قالوا نعم : تركوا قولهم ، وإن قالوا : هو مستثنى من الأمة قيل لهم : ما أنكرتم أن يستثنى معه⁽⁴⁾ جماعات كثيرة ؟ [و]⁽⁵⁾ ما الدليل على إفراذه بهذا التخصيص ؟ ولا جواب لهم عن ذلك .

(1) في ق : إجماعه . وهو تصحيف .

(2) في ق ، م : منهم وهو تصحيف .

(3) قوم من الشيعة وهم طوائف متعددة . انظر للوقوف عليها : الفرق بين الفرق للبغدادي : (ص / 15) .

(4) في ق : منه . وهو تصحيف .

(5) ساقطة من : ق ، م .

فصل

إذا ثبت أن الإجماع⁽¹⁾ حجة شرعية : فإنه لا يصدر إلا عن دليل سمعي أو عقلي ، ويكون إجماعها⁽²⁾ على ذلك وتلقيها له من وجهين : أحدهما : أن يوقف - ﷺ - الأمة أو أكثرها على الحكم فيُجمَعُ عليه بتوقيفه .

والثاني : أن ينص على الحكم ، أو ينصب دليلا عليه ، فتصير إليه لأجل النص أو الدليل .

والذي يدل على صحة الإجماع - من جهة التوقيف - : علمنا بصحة نقل العدد الكثير للصدق ، واجتماع الجماعة على ذلك ، وتوفر دواعيها [عليه]⁽³⁾ ، لاسيما إذا كان في ذلك غرض ديني ، أو دنيوي⁽⁴⁾ فإنه معلوم بمستقر العادة : كونهم أسرع إلى نقله والاجتماع عليه . وأما علمها⁽⁵⁾ بموجب النصوص والأدلة والقياس : فمما⁽⁶⁾ يدل عليه علمنا بكونها متعبدة بالعمل⁽⁷⁾ بموجب النصوص والأدلة وما جرت العادة به وفطرت الأمة عليه من توفر الدواعي والهمم على طلب الأدلة ، والمصير إلى موجبها : رجاء ثواب الله - تعالى - بالعمل بها وخوف عقابه في ترك ذلك والخلاف عليه ، فإذا علم ذلك من حالهم ، وكانت الأدلة على

(1) في س : إجماع الأمة .

(2) في م : إجماعا .

(3) ساقطة من : س .

(4) في س : دنيوي .

(5) عبارة س : وإنما علمنا . وهو خطأ .

(6) في ق ، م : مما .

(7) في م : بالعلم . وهو تصحيف .

الحق ، ووجوه الاجتهاد منصوبة لهم ، وبهم الحاجة إلى العمل بموجبها : وجب صحة وجودهم لها ، واتفاقهم على [صحة]⁽¹⁾ متضمنها وكان ذلك أتم تأتيا من اجتماع الكفار على الإلحاد والكفر .

وأیضا فإن تأتي⁽²⁾ ذلك أيسر من تأتي إجماعهم⁽³⁾ على حضور الجمع والأعياد ، واجتماعهم على صوم شهر بعينه ، وصلاة بعينها وحضور الموسم⁽⁴⁾ في موضع بعينه . وهذا أيضا - في غالب العادة : بمثابة إجماعهم على أكل ما يحتاجون إليه ، والتداوي بما يرجون فيه الشفاء وشرب الماء عند الظمأ ، وأكل الخبز عند الجوع .

فصل

الذي دل عليه السمع : صحة إجماع [جميع]⁽⁵⁾ الأمة ، ووجوب إتباعها . وقد ثبت أن الأمة خاصة وعامة ، فيجب اعتبار إجماع العامة والخاصة⁽⁶⁾ فيما كلفت الخاصة والعامة : معرفة الحكم فيه ، وذلك أن الأحكام على ضربين :

أحكام يجب على العامة والخاصة معرفتها ، كوجوب الصلاة والحج والصيام وتحريم الأمهات والأخوات والقتل والسرقة ، وغير ذلك مما يستوي في وجوب العلم به - الخاص العام ، فهذا يعتبر فيه إجماع الخاصة والعامة .

(1) ساقطة من : س .

(2) في س : نأي . وهو تصحيف .

(3) في س : اجتماعهم .

(4) أي موسم الحج .

(5) ساقطة من : س .

(6) عبارة س : الخاصة ، والعامة .

والضرب الثاني من الأحكام : ما ينفرد بعلمه الحكام والأئمة والفقهاء ، كأحكام المدبر والمكاتب ودقائق أحكام الطلاق والظهار والوديعة والرهن والجنايات والعيوب ، وغير ذلك من الأحكام التي (1) لا تعلمها العامة ، ولكنها مجمعة على التدين بما أجمع عليه (112 - ق) * [العلماء فيها ، وعلى أنه حق يجب إتباعه ويحرم خلافه ، فهذا لا يعتبر فيه بخلاف العامة . وبه قال عامة الفقهاء (2) وقد قاله القاضي أبو بكر . وقال - أيضا - يعتبر بخلافهم ، ولا يكون إجماع العلماء دون العامة حجة (3) .

والدليل على ما نقوله : اتفاق الأمة في سائر الأعصار (93 - س) على تحريم مخالفة العامة على العلماء (4) ، وإجماعهم على أنه لا يجوز للعامة مخالفة العلماء ، وأن ذلك يجرحهم ، ويؤثمهم ، ويعلم أن الحق في جنبه العلماء ، وإذا ثبت ذلك استحال أن يعتد بخلافهم ، مع علمنا أن الحق مع العلماء ، وأن العامة مخالفة للحق وعادلة عنه .

ودليل ثان : وهو أن العامي ، لا يلزمه الاجتهاد في هذه الأحكام ، ولا يجوز أن يعمل باجتهاده فيها ، ولا يجوز أن يعمل به غيره فلا مدخل له في الإجماع والخلاف ، وهو بمنزلة الصبي والمجنون الذي لا اعتبار بخلافه .

فإن قالوا : فالصبي (5) و المجنون [الذي لا اعتبار

(1) في ق ، م : الذي .

(2) انظر الإبهاج مع نهاية السؤل : (230 / 2) والإحكام : (101 / 1) والمختصر : (29 / 2) وإرشاد الفحول : (ص / 63) .

(3) انظر جمع الجوامع : (177 / 2) والإحكام : (115 / 1) .

(4) في جميع النسخ التي تحت يدي : العلماء على العامة .

(5) في س : فإن الصبي .

بخلافه⁽¹⁾ غير مكلف⁽²⁾ ، والعامي مكلف .

قيل له : لا فرق (126 - م) بينهما ، لأن العامي أيضا غير مكلف بهذا الباب من العلم بأحكام دقائق الشريعة .

ودليل ثالث : [وهو]⁽³⁾ أن العامة يلزمهم⁽⁴⁾ اتباع العلماء فيما ذهبوا إليه ، ولا يجوز لهم مخالفتهم ، فكانوا بمنزلة أهل العصر الثاني مع [من]⁽⁵⁾ تقدمهم : في أنه لا يعتبر بخلافهم ، بل حال أهل العصر الثاني [أفضل]⁽⁶⁾ ، لأنهم من أهل العلم والاجتهاد ، ثم ثبت وتقرر أن أهل العصر الثاني لا يعتبر بخلافهم ، فبأن لا يعتبر بخلاف⁽⁷⁾ العامة أولى وأحرى .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بقوله - تعالى - : ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾⁽⁸⁾ . قالوا فالوعيد إنما وقع على مخالفة سبيل المؤمنين ، ومن خالف سبيل العلماء ، فلم يخالف سبيل المؤمنين وإنما خالف سبيل بعض المؤمنين .

والجواب : أن المراد به العلماء بدليل أن العامة متوعة على

(1) ما بين القوسين ساقط من : س .

(2) في س : مكلفين .

(3) ساقطة من : س .

(4) عبارة م : يلزمها .

(5) ساقطة من : س .

(6) ساقطة من : س .

(7) في م : بخلافهم .

(8) سورة النساء رقم 114 .

مخالفة العلماء ، وعلى أن مخالفة العامة للعلماء في غالب الحال لا يتفق .

فصل

لا ينعقد الإجماع إلا باتفاق العلماء جملة ، فإن شذ منهم واحد لم يكن إجماعاً ، هذا قول عامة العلماء ، [وبه قال أبو تمام]⁽¹⁾ وذهب ابن خويز منداد : إلى أن الواحد والاثنين لا اعتبار به⁽²⁾ .

والدليل على ما نقوله : قوله - تعالى - : ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾⁽³⁾ وقد وجد الاختلاف .

ومما يدل على ذلك [ما ثبت]⁽⁴⁾ أن أبا بكر - رضي الله عنه - خالف الصحابة في قتال مانعي الزكاة ، وكان الحق معه ، ولم ينكر عليه أحد ذلك ، فثبت أنه إجماع برجوع الجماعة [إليه]⁽⁵⁾ وتسويغه الخلاف لهم .

وخالف ابن مسعود ، وابن عباس في مسائل من الفرائض جميع الصحابة فلم ينكروا عليهما .

ومما يدل على ذلك : أن العقل يُجَوِّزُ الخطأ على جميع العلماء وعلى بعضهم ، ومقدار ما ورد به الشرع : عصمة جميعهم ، وبقي الباقي

(1) ما بين القوسين غير وارد في : ق ، م .

(2) وقيل يضر خلاف الثلاثة وقيل إذا بلغوا عدد التواتر ، وقيل تضر مخالفة من خالف إن ساغ الاجتهاد في مذهبه . انظر جمع الجوامع (2/ 178) والإبهاج مع نهاية السؤل : (2/ 230 ، 231) والإحكام : (1/ 120) .

(3) سورة الشورى 10 .

(4) ما بين القوسين ساقط من : س .

(5) ساقطة من : س .

على أصل جواز الخطأ .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بقوله - ﷺ - « مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ قِيدَ شِبْرٍ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ⁽¹⁾ الْإِسْلَامِ » .

والجواب : أن المراد به : أن يفارق الجماعة بعد انعقاد الأجماع ،
وحينئذ تكون جماعة ويكون قولها إجماعا ، فأما قبل انعقاد الإجماع
فإنما هو خلاف .

استدلوا بأن خبر الجماعة أولى من خبر الواحد ، والاثنين ، فكذلك
قولها أولى .

والجواب : أن خبر الجماعة يوجب العلم ولو كانوا غير علماء
وليس كذلك قولهم ، فلا خلاف في أنه لا يوجب العلم . وكذلك
- أيضا - فإن خبر الجماعة من الكفار : يوجب العلم ، وقول جميع
الكفار لا يوجب العلم ، فبطل ما تعلقوا به .

قالوا : قد⁽²⁾ أجمعت الصحابة على الإنكار على الواحد قوله فيما
يخالف الجماعة ، وذلك يدل على أنه لا يعتد بخلافه ، وذلك [أنهم]⁽³⁾
أنكروا على ابن عباس تحليل المتعة . وأنكرت عائشة - رضي الله عنها -
على زيد بن أرقم⁽⁴⁾ : ما قاله في بيع العرض إلى أجل ، ثم يشتريه بثمن
(94 - س) آخر إلى أجل قبل القبض⁽⁵⁾ .

(1) في س : دين .

(2) في س : وقد .

(3) ساقطة من : م .

(4) بن زيد بن قيس بن النعمان بن ثعلبة الأنصاري - صحابي جليل ، توفي - رحمه الله -
بالكوفة سنة 68 ، انظر الاستيعاب (1 / 557) والإصابة (1 / 560) .

(5) وهو ما يعرف عند الفقهاء ببيع العينة .

وأنكروا على أبي طلحة قوله : « إن البرد لا ينقض الصوم »⁽¹⁾ .

والجواب : أن هذا غلط ، لأن ما أنكر على ابن عباس ، وزيد من ذلك ، إنما أنكر عليه لمخالفته للنص⁽²⁾ ، والنص حجة يجب اتباعها .

وأما خبر (127 - م) أبي طلحة ، فيجوز أنه أنكر ذلك عليه لتقدم إجماعه مع الجماعة على خلاف ذلك ، هذا إن ثبت عن أبي طلحة .

وجواب آخر : وهو أن أكثر ما في هذا اعتقاد جميع الصحابة خطأه⁽³⁾ في مخالفتهم ، وذلك ليس بحجة مع خروجه عن المنكرين .

استدلوا : بأنه يجب ترك قول الواحد إذا خالف الجماعة ، لأنه لا يعلم صدقه فيما أخبر به عن اعتقاده ، ولا يجوز الاعتراض على قول [ومذهب]⁽⁴⁾ قد علم وثبت : بما لا يعلم هل هو قول لآخر⁽⁵⁾ أم لا ؟

والجواب : أن هذا غلط ، لأن المعتبر في حجة الإجماع : ما يظهر لا ما يبطن ، ولو كلفنا العمل بباطن كل واحد من الأكثرين : لكلفنا ما لا طريق لنا إلى العلم به ، فبطل ما عولوا عليه .

وجواب آخر : وهو أن الجماعة - أيضا - لا تعلم صدق جميعهم فيما أخبروا به عن أنفسهم ، فيجب أن لا ينعقد الإجماع بقولهم .

استدلوا : بما روي عن النبي - ﷺ - أنه قال : « عَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ

(1) أخرجه الطحاوي (2/114) في مشكل الآثار عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: مطرت السماء بردا فقال لنا أبو طلحة : ناولوني من هذا البرد ، فجعل يأكل وهو صائم ، وذلك في رمضان ، فقلنا: أتناكل البرد وأنت صائم؟ فقال: « إنما هو برد نزل من السماء نطهر به بطوننا وإنه ليس بطعام ولا بشراب » . فأتيت رسول الله ﷺ فأخبرته ذلك فقال : « خذها من عمك » .

(2) في م : النص .

(3) في س : خطأ .

(4) ساقطة من : م .

(5) في س : لأحد .

الْأَعْظَمَ ، وَمُلَازِمَةُ الْجَمَاعَةِ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ وَهُوَ مِنَ الْاِثْنَيْنِ أَبْعَدُ⁽¹⁾ .

والجواب : أنه إنما أراد بذلك الشاذ عن الإجماع بعد انعقاده والخارج عنه⁽²⁾ بعد لزومه .

ويجوز - أيضا - أن يريد بذكر الجماعة : لزوم طاعة الإمام وشق عصا المسلمين - في الخلاف - عليه .

وقوله - ﷺ - : « وَهُوَ مِنَ الْاِثْنَيْنِ أَبْعَدُ » أراد النهي عن السفر للواحد ، [ولذلك قال : ⁽³⁾ « وَالثَّلَاثَةُ رَكْبٌ » . . .] .

فصل

إذا ثبت ذلك : فلا مدخل للكافر⁽⁴⁾ في الإجماع والخلاف ، سواء كان كفره بتأويل أو غيره ، منتسبا كان إلى الإسلام⁽⁵⁾ أو غير منتسب ، لأن حال العامي⁽⁶⁾ أصلح من حاله وأفضل ، ثم ثبت وتقرر أن العامي لا اعتبار بقوله ، فبأن لا يعتبر بأقوال الكفار - أولى وأحرى .

(1) أخرجه الخطيب البغدادي في كتابه الفقيه والمتفقه : (1 / 163) والحاكم في المستدرک ، والترمذي ، وأحمد في مسنده على ما في الفتح الكبير (1 / 464) وانظر كشف الأسرار : (3 / 245) .

(2) في س : عنهم . وهو تصحيف .

(3) ساقطة من : س .

(4) في س : الكافرين .

(5) في س : السلم . وهو تصحيف .

(6) في جميع النسخ : العاصي . وهو تصحيف .

فصل

ويجوز أن يكون بعض العلماء المجمعين مقلداً أو ظاناً⁽¹⁾ ومخمناً ، وينعقد بقوله مع سائر العلماء الإجماع ، لأن الاعتبار باتفاق الأقوال ، لا باتفاق الأدلة ، لأنه لو صار إلى الحكم بدليل يخالف الدليل الذي صار إلى الحكم^{(2)*} (114 - ق) من جهته العلماء لانعقد⁽³⁾ بذلك الإجماع ، لوجود الاتفاق ، ولا يجوز للعالم أن يتبع سائر العلماء على القول تقليداً ، لأن فرضه النظر والاجتهاد ، ولو تبعهم لانعقد الإجماع بذلك على ما قدمنا .

ولا يجوز أن يكون العلماء كلهم متفقين على الحكم عن ظن وتخمين لأن ذلك يكون إجماعاً على خطأ ، والأمة لا تجمع⁽⁴⁾ على خطأ .

فصل

إذا عاصر التابعي الصحابة ، وخالفها قبل انعقاد الإجماع وكان من أهل العلم : فإنه لا ينعقد الإجماع بمخالفته . هذا⁽⁵⁾ قول أكثر أهل العلم . وقال داود : لا يعتبر بخلاف التابعي مع الصحابة⁽⁶⁾ .

والدليل على ما ذهبنا إليه : أن السمع الدال على صحة الإجماع وفرض إتباعه - من السنة ، والكتاب - إنما دلّ على أن إجماع جميع

(1) في س : وظاناً .

(2) هنا ينتهي السقط الموجود في ق : وأوله في ص 676.

(3) في ق ، م : لا ينعقد ، وهو تصحيف .

(4) في ق ، م : لا تجتمع .

(5) في س : وهذا .

(6) انظر نهاية السؤل وبهامشه سلم الوصول : (3 / 937) ، والإحكام (1 / 123) وجمع الجوامع : (2 / 179) .

المؤمنين حجة ولا خلاف أن التابعي أحد المؤمنين وأحد العلماء ، وربما كان عنده من العلم ما لم يكن عند كثير من الصحابة ، فإذا خالف الصحابة في قول : كان ما اتفقت عليه قولاً لبعض المؤمنين ، فلا يتناوله الدليل على صحة الإجماع .

ومما يدل على ذلك - أيضاً - إجماع الصحابة والتابعين (95 - س) الموجودين معهم ، على تسويغ⁽¹⁾ التابعي الخلاف للصحابة والاعتبار بقوله ، وكذلك قلّد علي - رضي الله عنه - شريحا⁽²⁾ الحكم⁽³⁾ ، ولم يقلده ليحكم بتقليد ، وإنما قلده ليحكم برأيه ، وما يؤديه إليه إجهاده ، وكذلك فإن كثيرا من أصحاب عبد الله كعلقمة⁽⁴⁾ والأسود⁽⁵⁾ : كانوا يفتون مع وجود الصحابة .

وكذلك سعيد بن المسيب ، والحسن البصري ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن وسالم بن عبد الله⁽⁶⁾ ، وغيرهم من التابعين : كانوا يفتون ، ويخوضون - مع الصحابة - في العلم ، ولا ينكر ذلك منكر ، فثبت اعتبار قولهم في الإجماع والخلاف .

(1) في س : تصويغ . وهو تصحيف .

(2) هو : أبو أمية بن الحارث المتوفى سنة 80 وقيل غير ذلك . ترجمته في : طبقات الشيرازي : (ص / 80) ووفيات الأعيان : (2 / 460) وطبقات ابن سعد : (6 / 131) .

(3) في س : للحكم .

(4) هو الفقيه الكوفي علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي المتوفى سنة 62 . انظر طبقات الشيرازي : (ص / 79) وطبقات ابن سعد : (6 / 86) .

(5) أبو عبد الرحمن الأسود بن يزيد بن قيس النخعي بن أخي علقمة من فقهاء الكوفة المشهورين ، قالت في حقه عائشة - رضي الله عنها - : « ما بالعراق رجل أكرم عليّ من الأسود » توفي سنة 75 . انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (6 / 70) وطبقات الشيرازي (ص / 79) .

(6) هو الفقيه التابعي أبو عمر أو أبو عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب المتوفى سنة 106 . انظر تهذيب التهذيب : (3 / 437) .

ومما يدل على ذلك : اتفاق الصحابة على الاعتداد بقول عبد الله بن الزبير وعبد الله بن عباس والحسن والحسين وصغار الصحابة ، ومن أسلم بعد الفتح مع المهاجرين الأولين ، ولم يعتبر في ذلك بالفضيلة⁽¹⁾ ، ولو اعتبر بذلك⁽²⁾ : لما اعتد أحد بخلاف [صغار]⁽³⁾ الصحابة مع جلتها ، ولا اعتد بخلاف من أسلم بعد الفتح [مع]⁽⁴⁾ قول السابقين إلى الإسلام ولا اعتد بخلاف الأنصار مع اتفاق أقوال المهاجرين ، [وفي]⁽⁵⁾ علمنا باتفاق الأمة على تسويغ⁽⁶⁾ ذلك كله ، وترك مراعاة الفضيلة : دليل على اعتبار قول التابعي مع أقوال الصحابة .

أما هم فاحتج من نصر قولهم بقوله - تعالى - : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾⁽⁷⁾ فجعل الصحابة شهداء على الناس .

والجواب : أن هذا الخطاب لجميع الأمة ممن صحب النبي - ﷺ - ومن يأتي بعد ، فهم شهداء على سائر الأمم .

وجواب ثان : وهو أنه ليس في كونهم شهداء على الأمة ، ما يدل على وجوب تقليد الأمة لهم ، لأن المشهود عليه لا يتبع الشاهد في المستقبل وإنما الشهادة تتعلق بفعل ماض .

(1) في س : في الفضيلة .

(2) في س : في ذلك .

(3) ساقطة من : س .

(4) ساقطة من : س .

(5) ساقطة من : س .

(6) في س : تصويغ . وهو تصحيف .

(7) سورة البقرة رقم : 142 / 2 .

وجواب ثالث : وهو أنه يحتمل أن يراد به وجوب إتباعهم فيما أجمعوا عليه قبل بلوغ التابعي حد الاجتهاد (110 - ق) .

استدلوا : بما روي عن عائشة أنها قالت لأبي سلمة : « مَثْلُكَ يَا أَبَا سَلَمَةَ مِثْلَ الْفُرُوجِ يَسْمَعُ ⁽¹⁾ الدَّيْكَةَ تَصْرُخُ فَيَصْرُخُ مَعَهَا ⁽²⁾ » وذلك إنكار منها عليه مناظرة عبد الله بن عباس والصحابة ، والدخول معهم في الاجتهاد .

والجواب : أن هذا لم تقله عائشة على سبيل الإنكار عليه ، وإنما قالت ذلك متعجبة منه ، ومداعبة له ، حينما سألها عن الغسل من الثقاء الختانيين ، وهو صغير السن ، لأنه كان يناوئ ذوي الأسنان ومن بلغ حد ⁽³⁾ الاجتهاد ، قبل أن يبلغ ذلك الحد .

يدل على ذلك : أنه ناظر ابن عباس في عدة المتوفى عنها زوجها الحامل ، وقال أبو هريرة : « قولي مثل قول ابن أخي ⁽⁴⁾ » يعني أبا سلمة ابن عبد الرحمن .

فصل

ذهب أكثر الفقهاء والمتكلمين : إلى أن الإجماع يصير حجة عقب انعقاده ، ولا يعتبر فيه انقراض ⁽⁵⁾ العصر ، ولا يجوز اشتراطهم عدم

(1) في ق : يستمع ، وفي م : تسمع .

(2) أخرجه مالك في الموطأ : (1 / 46) والترمذي : (1 / 72) وابن ماجه (1 / 199) .

(3) في س : حلود .

(4) أخرجه مالك في الموطأ : (2 / 590) ، وابن ماجه : (1 / 653) ، وانظر التبصرة : (ص / 409) .

(5) في س : انعقاد . وهو تصحيف .

الرجوع عما أجمعوا عليه⁽¹⁾ .

وزهب بعض أصحاب الشافعي - رحمه الله - ، وأبو تمام - من أصحابنا - ، والجبائي : إلى أن الإجماع لا يصير حجة إلا بانقراض العصر⁽²⁾ .

والدليل على ما نقوله : أن السمع قد دل على أن ما أجمعت عليه الأمة : حق وصواب يجب إتباعه ، ويلحق الوعيد بمخالفته على ما بيناه من قبل⁽³⁾ ، وإذا ثبت ذلك ، ووجدنا⁽⁴⁾ جميع الأمة قائلة بقول قد اتفقت عليه ، وجب لحجة السمع : القطع على صوابها ، ويحرم الخلاف عليها ، لأن بقاءهم لا يخرجهم عن كونهم أمة النبي - ﷺ - (96 - س) ومجموعة على القول ، وليس انقراضهم قولاً لهم ولا مصيراً للقول إجماعاً ، لعلنا بأنهم قد أجمعوا قبل الانقراض بل لا يصح منهم⁽⁵⁾ الإجماع ، إلا مع البقاء ، ومع الموت لا يقع منهم إجماع ولا اختلاف .

فإن قيل : ما أنكرتم من أن اتفاقهم لا يسمى إجماعاً : حتى ينقرض العصر عليه⁽⁶⁾ ؟

(1) انظر نهاية السؤل وبهامشه سلم الوصول : (3 / 929) ، وجمع الجوامع : (2 / 181) والإحكام : (1 / 130) والمختصر (2 / 38) .

(2) وبه قال ابن فورك وأحمد بن حنبل . انظر الإحكام : (1 / 130) والمعتمد : (2 / 538) ، وفرق بعضهم بين الإجماع السكوتي وغيره . فاعتبر انقراض العصر في الأول دون الثاني وبه قال : أبو إسحاق الأسفرائيني ، والقاضي عبد الجبار ، واختاره الأمدي وقيل إن كان مستنده قياساً وبه قال إمام الحرمين . انظر المصادر السابقة والتبصرة : (ص / 399) والإيهام : (2 / 262) وإرشاد الفحول : (ص / 74) .

(3) انظر كلامه في حجة الإجماع .

(4) في ق : وجدنا .

(5) في ق : معهم .

(6) في س : عنه .

فالجواب : أن ذلك لا يخلو : أن يثبت لغة ، أو شرعا . ولا يكون⁽¹⁾ انقراض العصر إجماعا من جهة اللغة ، لأن أهل اللغة متفقون على أن كل مجمعين⁽²⁾ على قول ، أو فعل : فإنهم يوصفون بأنهم مجمعون قبل موتهم ، ولا يوصفون بذلك إذا ماتوا . ولا يكون ذلك ثابتا من جهة الشرع ، لأنه ليس في الشرع الذي ثبت به⁽³⁾ الإجماع ذكر للعصر .

ومما يدل على ذلك : أن حجة الإجماع ، لا يخلو⁽⁴⁾ أن تثبت بانقراض العصر ، أو بالاتفاق ، أو بانقراض العصر والاتفاق . ولا يجوز أن تكون حجة بانقراض⁽⁵⁾ العصر ، لأن ذلك يوجب أن يكون قول المتخلفين حجة عند انقراض العصر .

ولا يجوز أن تكون حجة لاتفاق القول وانقراض العصر : لأن كل واحد منهما إذا لم تثبت به الحجة بانفراده ، فإنه⁽⁶⁾ لا تثبت به حجة بإضافته⁽⁷⁾ إلى ما لا تثبت به حجة ، ولأن اتفاق قولهم لا يصح وجوده حال موتهم ، فلم يبق إلا أن تثبت الحجة بالاتفاق ، وذلك موجود مع بقاء المجمعين ، ومعدوم بعد موتهم وانقراضهم .

ومما يدل على ذلك : أن السمع إنما دل على صحة الإجماع

(1) في جميع النسخ : فلا يكون .

(2) في ق : مجمعين .

(3) في س : له .

(4) في س : لا تخلو .

(5) في ق : انقراض .

(6) في الأصل : فإنها .

(7) في الأصل : بإضافتها . وهو خطأ .

وثبوت حجتيه ، ولم يخص من ذلك ، ما انقرض (116 - ق) عليه العصر كما لم يخص أهل عصر بعينه ، ولا أن يكون إجماعاً من جهة النص دون الرأي ، فمن شرط فيه انقراض العصر بغير حجة : كان كمن شرط فيه أهل عصر بعينه ، وإذا لم يجب ذلك ، لم يجب ما قلتموه⁽¹⁾ .

فإن قيل : إنما وجب اعتبار انقراض أهل العصر : لجواز رجوعهم ، أو رجوع بعضهم عن القول الذي اتفقوا عليه إلى غيره ، فإذا انقرضوا أمن ذلك .

فالجواب : أنه لا اعتبار برجوع من رجع عن ذلك ، إذا دل الدليل على أن ما أجمعوا عليه حق .

فإن قيل : إنما وجب الاعتبار بانقراض العصر ، لأنه لا يؤمن مع بقاءه أن يكونوا اتفقوا عن ظن ، وتخمين بغير دليل ، فإذا انقرض العصر ، تبين أنهم لم يجمعوا إلا عن دليل .

فالجواب : أنه لا يجوز أن تجمع الأمة عن ظن وتخمين : لأن ذلك يكون إجماعاً على خطأ ، وقد ورد السمع بالمنع من ذلك .

ويجوز أن يكون بعضهم يقول ذلك عن تخمين ، وظن بغير دليل ، ولكنهم يكونون مصيبين في موافقة الحق ، ومخطئين في التقليد مع كونهم من أهل الاجتهاد .

وجواب آخر : وهو أنه إن لم يؤمن مع بقائهم⁽²⁾ أن يكون كل واحد منهم قال ذلك من غير⁽³⁾ دليل : لم يؤمن ذلك بعد موتهم

(1) في ق : ما قالوه .

(2) في س : نقلهم . وهو تصحيف .

(3) في س : من غيره .

وانقراضهم .

ومما يدل على ذلك : أنه لو وجب اعتبار انقراض العصر : لوجب أن لا ينعقد ، وينبرم إجماع أبداً ، لأنه إذا لم ينبرم وينعقد إلا بانقراض جميع أهل العصر ، وقد علمنا أن جميع الصحابة لا ينقرضون حتى يحدث من التابعين جماعة - وقد بينا فيما تقدم أنه يجوز خلاف التابعين للصحابة⁽¹⁾ ، وهذا يوجب أن لا ينعقد إجماع الصحابة إلا بانقراض عصر التابعين ، وهذا حكم التابعين مع تابعي التابعي - وهذا يمنع من انعقاده جملة ، فبطل ما قالوه .

أما هم فاحتج من نصر قولهم بقوله - تعالى - : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾⁽²⁾ .

وقد علم (97 - س) أنهم إنما جعلوا شهداء على غيرهم ، ولم يجعلوا شهداء ولا حجة على أنفسهم .

والجواب : [أنه]⁽³⁾ لو كان في هذه الآية دليل على الإجماع أو تعلق به⁽⁴⁾ : لكانت حجة لنا ، لأنها تقتضي أن يكونوا شهداء على الناس وحجة عليهم أيام حياتهم ، فيما يدينون به من الحق ، وينكرونه من الباطل ، ويقىمون الشهادة عليهم بذلك في الآخرة ، وذلك يدل على صواب ما أجمعوا عليه قبل الانقراض ، وكذلك الرسول شهيد عليهم في حياته ، ومقيم للشهادة في الآخرة ، وقوله حجة ثابتة في حياته .

(1) أي في كلامه على مخالفة التابعي للصحابة .

(2) سورة البقرة 142 .

(3) ساقطة من : ق .

(4) في س : عنه .

وجواب آخر : وهو أنه ليس في قوله - تعالى - ﴿لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾⁽¹⁾ : دليل على أنه لا يحرم عليهم ترك ما أجمعوا عليه لأنهم إذا اتفقوا على القول قبل انقراضهم ، فقد شهدوا بأنه حق ، وأن ما خالفه باطل ، فقد قالوا إذن : إن مخالفهم عليه⁽²⁾ مبطل ، وذلك شهادة منهم عليه بالخطأ ، وبمثابة أن يقولوا : إن رجعنا عن الحق الذي اتفقنا عليه : فإنما نرجع إلى باطل نخالفه ، فلم يجوز لأجل ذلك - الخروج (117 - ق) عما أجمعوا عليه قبل انقراضهم ، وصارت الآية بأن تدل على ما قلناه أولى .

استدلوا : بأنه لو لم يعتبر انقراض العصر : لحرم على المجمعين - مع بقاء عصرهم - وعلى كل واحد منهم ، الرجوع عن ذلك القول ، وهذا باطل ، لأن كل واحد منهم إذا انفرد بالقول من جهة الرأي : ساغ [له]⁽³⁾ الرجوع عنه إلى قول غيره من جهة الرأي - أيضا - .

والجواب : أننا لا نسلم أن لجميعهم أو لواحد منهم الرجوع عن القول المجتمع عليه بعد انعقاد الإجماع ، بل ذلك يحرم⁽⁴⁾ عليهم وهو نفس الخلاف .

وأما إذا انفرد كل واحد منهم بالقول من جهة الرأي والاجتهاد فإنه يجوز له الرجوع عن ذلك القول ، برأي آخر ، لأن ذلك القول : يجوز أن يكون خطأ ، ويجوز أن يكون صوابا ، وليس كذلك فيما عاد إلى مسألتنا ، فإنه إذا انعقد الإجماع على القول : قطعنا على القول بصحته

(1) سورة البقرة 142 .

(2) في س : مع . وهو تصحيف .

(3) ساقطة من : ق .

(4) في ق : محرم .

وأن الحق فيه فلا يجوز الرجوع عنه .

استدلوا أيضا على صحة قولهم : بأن أقصى حال الأمة ، أن يكون كقول النبي - ﷺ - ، وقد ثبت أن قوله لا يثبت ولا يستقر حكمه إلا بعد موته ، وكذلك سبيل قول الأمة .

والجواب : أن هذا خطأ ، لأن قول النبي - ﷺ - [ثابت] (1) مستقر ، لازم صحته في حياته ، كما أنه حجة بعد وفاته ، ولكننا نجوز في حياته ورود النسخ عليه ، لاستمرار الوحي ، فإذا توفي : أمن ذلك ، لانقطاع الوحي ، وكذلك أيضا حجة الإجماع ثابتة في حياة المجمعين ، في وقت قد انقطع فيه الوحي ، فلم يجز الرجوع عنه .

استدلوا : بأن الأمة إذا (2) اتفقت مع بقاء عصرها ، فهي وكل واحد منها في مهلة النظر ، ومن هذه حاله غير مستقر القول : فوجب لذلك اعتبار انقراض العصر .

والجواب : أننا لا نسلم أنها في مهلة النظر ولو علمنا أنهم أو بعضهم في مهلة النظر والروية : لما كان ذلك إجماعا ، وإنما يكون قولهم إجماعنا : إذا حكموا بصحته وصاروا إليه .

وجواب آخر : وهو أنه لو كانوا (3) في مهلة النظر : لما استقر قولهم بالموت ، ولا حصل إجماع ، ألا ترى أنهم لو صرحوا بأنه لم يستقر لهم مذهب ، وأنهم في مهلة النظر ، ثم ماتوا على ذلك : لم ينعقد بموتهم إجماع .

(1) ساقطة من : ق .

(2) في س : قد . وهو خطأ .

(3) في جميع النسخ : " كان " .

استدلوا أيضا على ذلك : بأنه لو لم يعتبر انقراض العصر : لوجب أن يصير إجماعا مع بقاء أهل العصر ، وموت مخالفينهم ، ولما (98 - س) لم يكن ذلك إجماعا : ثبت أنه يعتبر انقراض أهل العصر .
والجواب : أن ممن لا يعتبر انقراض العصر من يقول : تصير المسألة إجماعا بموت المخالف ، فلا نسلم ذلك .

ومنهم من يقول : لا تصير إجماعا ، لأن الميت في حكم الحي الباقي والباقون من مخالفينهم هم بعض الأمة ، وإنما يكونون جميع⁽¹⁾ الأمة فيما يحدث بعدهم فيتفقون عليه ، وليست هذه حالهم فيما يتفقون عليه ، فإنه قد وجد إجماع المؤمنين [على الحكم]⁽²⁾ .

وجواب ثان : لو لزمنا هذا للزمكم إذا انقرض أهل العصر ومات المخالف لهم ، مع انقراض العصر : أن ينعقد الإجماع ، فإن⁽³⁾ لم يلزم هذا : لم يلزم ما قلتموه (118 - ق) .

استدلوا بأنه لو لم يجب اعتبار انقراض العصر : لم يجز أن تتفق الأمة على قول بعد الاختلاف فيه وإطلاقها الذهاب إلى كل واحد من القولين ، ولما ساغ الاتفاق بعد الاختلاف ، والمنع من الاجتهاد بعد إباحته : وجب اعتبار انقراض العصر .

والجواب : أن اتفاقها بعد تقرر الاختلاف : لا يكون إجماعا عند كثير من شيوخنا ، وحكم ذلك الاختلاف باق . وبهذا قال القاضي أبو بكر ، فلا يصح ما قلتم⁽⁴⁾ .

(1) في س : يكون جمع . وهو تصحيف .

(2) ما بين القوسين ساقط من : س .

(3) في س : وإن .

(4) انظر الإحكام : (2 / 142) ومختصر ابن الحاجب (2 / 43) .

وجواب آخر : على قول من لا يرى هذا - : وهو أن اختلافهم على قولين أو ثلاثة : يبين أن الحق في واحد منها ، فإذا اتفقوا - بعد ذلك عينوا الحق في ذلك الذي اتفقوا⁽¹⁾ عليه ، فحرم الرجوع إلى الآخر ، ولم يلزم على هذا شيء مما ادعيتم ، فبطل ما قالوه .

فصل

قول الصحابي والإمام إذا ظهر بحيث [يعلم أنه]⁽²⁾ يعم سماعه المسلمين ، واستقر على ذلك ولم يعلم له مخالف ، ولا سمع له بمنكر : فإنه إجماع وحجة . وبه قال أكثر أصحابنا المالكيين كأبي تمام [وغيره]⁽³⁾ والقاضي أبو الطيب وشيخنا أبو إسحاق وأكثر أصحاب الشافعي - رحمة الله عليهم - .

وقال القاضي أبو بكر : لا يكون⁽⁴⁾ إجماعاً . وبه قال داود وأخذ به شيخنا القاضي أبو جعفر السمناني⁽⁵⁾ .

والدليل على ما نقوله : أن العادة جارية مستقرة على أنه لا يجوز أن يسمع العدد الكثير والجسم⁽⁶⁾ الغفير الذين لا يصح عليهم التواطؤ والتشاعر : قولاً يعتقدون خطأه وبطلانه ثم يمسك جميعهم عن إنكاره

(1) في س : اختلفوا . وهو خطأ .

(2) ما بين القوسين ساقط من : س .

(3) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(4) في س : لا يجوز . وهو تصحيف .

(5) وهو قول الشافعي في أحد النقلين عنه ، وإليه ذهب الغزالي ، والإمام وأتباعه . وفي المسألة أقوال أخرى فانظرها في الإبهاج : (2 / 54) . وإرشاد الفحول : (ص / 74) والتبصرة : (ص / 415) والمستصفى (1 / 121) واللمع : (ص / 49) والمنحول : (ص / 318) ومختصر ابن الحاجب : (2 / 37) .

(6) في س : الجمع .

وإظهار خلافه ، بل أكثرهم يتسرع [إلى]⁽¹⁾ ذلك ويتسابق⁽²⁾ إليه فإذا ظهر قول وانتشر وبلغ أقاصي الأرض ولم يعلم له⁽³⁾ مخالف : علم أن ذلك السكوت رضا منهم [به]⁽⁴⁾ وإقرار عليه لما جرت عليه العادة .

فإن قالوا : يجوز أن يكون الواحد والاثنان منهم مخالفا ، ولكنه ترك إنكار ذلك ، فإن الواحد ، والاثنين⁽⁵⁾ يجوز عليه ترك إنكار المنكر مع اعتقاد أنه منكر وأنه يجب إنكاره ، لكنه تركه عاصيا أو خائفا .

فالجواب : أن هذا إن لزمنا لزمكم ، لأن الواحد أيضا يجوز عليه أن يكذب في قوله فيظهر خلاف ما يبطن ، ويجوز أن يظهر ذلك خوفا فيجب أن لا نقول⁽⁶⁾ بصحة الإجماع حتى يعلمنا الله ما في قلوبهم .

وكذلك أيضا : فإن أكثرهم يقولون عن غير دليل .

وجواب آخر : وهو أن هذا خلاف الظاهر وادّعاء أمر بغير دليل ، والأصل ما ذكرناه ، لأن الأولى بالصحابة وأهل الفضل ومن أثنى الله عليهم بأنهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر : أنهم لا يتركون إنكار المنكر مع علمهم بوجوب ذلك عليهم مع ما علم من حالهم أنهم كانوا لا يتقون ولا يخافون أحدا في ذلك ، وكان بعضهم يرد على بعض ويرشد بعضا ، ولم يحفظ (99 - س) عن أحد منهم أنه خاف في ذلك ولا هاب ولا رهب . و[يدل]⁽⁷⁾ لذلك : ما روي عن محمد بن مسلمة أنه

(1) ساقطة من : ق .

(2) عبارة ق : ويسابق .

(3) في س : أنه .

(4) ساقطة من : ق .

(5) عبارة س : الاثنان والواحد .

(6) في ق ، م : يقولوا .

(7) هذه اللفظة ساقطة من جميع النسخ .

قال لعمر - رضي الله عنه - : «ولو ملت لقومناك» فقال عمر : «الحمد لله الذي جعلني في أمة إذا ملت قوموني» فبطل ما قالوه .

وجواب آخر : وهو أن الخوف لا يمنع من إظهار الخلاف والتنبيه على الجور والظلم عند الخلوة بمن يأمنه الخائف ويسكن إليه ، كما لا يمنع ذلك اليهود ، (119 - ق) ولا النصارى : من إظهار شبههم⁽¹⁾ وتكذيب نبينا - ﷺ - مع خوفهم .

وكذلك أيضا لا يمنع الخوف من السلطان الجائر : أن يتحدث الناس بجوره وظلمه وإنكار ما هو عليه من سوء طريقته ، فبطل ما قالوه .

دليل آخر : وهو أن ما قلموه يمنع صحة الإجماع جملة ، فإنه لا تعلم مسألة تعلم⁽²⁾ فيها أقوال جميع علماء الصحابة ولا خمسين منهم ، فلو لم يكن إجماع إلا ما حصلت فيه جميع أقوالهم : لم ينعقد إجماع جملة .

فإن قيل : يعلم⁽³⁾ ذلك بالخبر عنهم ، كما يعلم اليوم إجماع أصحاب الشافعي على مسألة ، وأصحاب مالك على مسألة ، مع كثرتهم⁽⁴⁾ وافتراقهم .

فالجواب : أن ذلك أيضا لا يعلم اليوم من حال [أصحاب]⁽⁵⁾

(1) في س : سنتهم .

(2) عبارة ق : نعلم .

(3) عبارة ق : نعلم .

(4) في س : كونهم . وهو تصحيف .

(5) ساقطة من : س .

مالك والشافعي إلا بما ذكرنا : أن يقول بعضهم قولاً ويظهر ويشتهر⁽¹⁾ ويسكت الباقيون ، ولا فرق بين الموضعين .

ودليل ثالث : وهو أن السأكت - إذا انتشر القول - لا يخلو أن يكون سكت لأنه لم يجتهد ولم ينظر في تلك الحادثة ، أو يكون سكت لأنه بعد⁽²⁾ في مهلة النظر ، أو يكون سكت مع علمه ببطلان القول الظاهر ، أو يكون سكت إقراراً منه بصحته ورضاً به⁽³⁾ .

ولا يجوز أن يكون سكت⁽⁴⁾ لأنه لم يجتهد ولم ينظر : لأن العادة جارية عند ظهور مقالة وتجدها⁽⁵⁾ بتوفر العلماء على النظر والحرص على الاجتهاد في حكمها ، وتأمل صحتها من سقمها ، فيستحيل أن تنقرض أعمار السامعين ، ولم ينظروا في حكم تلك الحادثة الطارئة المتجددة ، مع ما جرت به العادة⁽⁶⁾ من لهج النفوس بمثلها ، لأن هذا نقض⁽⁷⁾ ما جرت به العادة .

ويستحيل أيضاً أن يكون سكت لأنه في مهلة النظر ، لأن العادة جارية بأن العدد الكثير والجسم الغفير ، إذا شغفوا⁽⁸⁾ بحكم حادثة وتوفرت همهم عليها : فلا بد من استنباط علتها ، وإظهار حكمها . وأيضاً فإن الناس مختلفو الطباع فلا بد أن يكون فيهم صاحب البديهة

(1) عبارة س : وينتشر .

(2) في س : يعد .

(3) عبارة س : منه .

(4) عبارة ق : أن يسكت .

(5) في س : مقالة يعلم ، ويحلدها . وهو تصحيف .

(6) عبارة ق : والعادة به .

(7) في س : بعض . وهو تصحيف .

(8) في س : أشغفوا .

الذي يسرع إليه ظهور الأمور والأحكام .

ولا يجوز أن يكونوا⁽¹⁾ كلهم قد اتفقوا على أنه لم⁽²⁾ يظهر لأحد منهم حكم هذه الحادثة لأن ذلك خلاف ما جرت به العادة .

وأيضاً فإن النظر لا يكون أكثر من مدة العمر ، فإذا⁽³⁾ انقضت أعمارهم وذهبت آثارهم ولم يسمع لأحد منهم خلاف في تلك الحادثة : فلا معنى للتعلم بكونهم في مهلة⁽⁴⁾ النظر .

وأيضاً فإنهم لو كانوا في مهلة النظر : لوجب بجري⁽⁵⁾ العادة أن يقول واحد منهم : لم يبن [لي]⁽⁶⁾ هذا القول ، ولم أعلم صحته وإن هذه المسألة مشككة .

ولما لم يسمع منهم شيء من ذلك : وجب حمله على رضاهم وتسليمهم .

ويستحيل أن يكونوا⁽⁷⁾ تركوا الرد⁽⁸⁾ [عليهم]⁽⁹⁾ مع علمهم ببطلان قول القائل ، لأن ذلك نقض العادة - على ما بيناه - ، وأيضاً فإن ذلك إجماع منهم على الخطأ ، فلم يبق إلا أن يكونوا سكتوا رضا منهم

(1) في س : يكون .

(2) في ق : على أن لم . وهو تصحيف .

(3) في جميع النسخ : فقد . وهو تصحيف .

(4) في جميع النسخ : مدة .

(5) في م : لمجرى .

(6) ساقطة من : ق .

(7) في ق : يكون .

(8) في س : الرجوع . وهو تصحيف .

(9) ساقطة من : ق .

بحكمه وتصديقا منهم بقوله .

دليل رابع : وهو أن المعلوم بجري العادة ، وما نشاهده من حال⁽¹⁾ الناس ، وما جبلوا عليه (100 - س) : أن من قال بمقالة في محفل وجماعة مدعين بذلك العلم متأهلين للتصدر فيه ، وكان كل الجماعة أو أكثرها⁽²⁾ أو واحد منها مخالفا له فيما قاله (120 - ق) فإن العادة جارية بأنه لا بد من مناقضته فيما قال ، ومخالفته فيه ، وإظهار الإنكار عليه ، والتشكك فيه إن⁽³⁾ لم يتقدم له فيه نظر ، والتخرص⁽⁴⁾ في صدقه ، بل ربما رام مخالفته من يعتقد صدقه وصواب حكمه ، تحكما للجدل ، وطلبا للمجاراة ، والمباحثة ، وإذا ثبت ذلك : وجب المصير إلى ما قلناه .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن سكوت الساكت عن القول لا يدل على الرضا به ، ولا على أنه مذهب له ، لأنه قد يسكت⁽⁵⁾ عن إنكار القول في فروع الديانات لاعتقاده أن كل مجتهد مصيب فسكت لاعتقاده أن مخالفه غير آثم⁽⁶⁾ بل هو مأجور فيه ، وإذا احتمل هذا : لم يجب حمله على الرضا به .

والجواب : أن هذا غير صحيح ، لأننا لا نسلم أنه كان في الصحابة من اعتقد أن كل مجتهد مصيب ، فدلوا على هذا إن كنتم قادرين .

(1) في ق : أحوال .

(2) في س : وأكثرها .

(3) في ق : وإن لم يتقدم .

(4) عبارة س : والتخرص في النظر صدقه .

(5) في س : سكت .

(6) في ق : مأثوم .

وجواب آخر : وهو أن العادة جارية بالمناقضة والمخالفة لمن قال بغير قوله وإن اعتقد أنه مصيب ، كما أنكم تناقضوننا ، وتخالفوننا في مسائل تعتقدون أن كل مجتهد فيها مصيب ، ولا يمنعكم ذلك من إظهار مخالفتنا ، وعلى ذلك استقرت العادة ، فلا يجوز ادعاء نقضها .

قالوا : يجوز أن يكون الساكت سكت لما يخاف فيه من الضرر على الأمة ، ولذلك قال أبو هريرة : «لَوْ حَدَّثْتُكُمْ بِكُلِّ مَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - لَقَطَعْتُمْ هَذَا الْبُلْعُومَ» (1) .

وقال ابن عباس لما قيل له في إنكار العول؟ : «هَلَّا قُلْتُهُ وَعُمَرُ حَيٌّ» : «هَبْتُهُ وَكَانَ رَجُلًا مَهِيًّا» (2) .

والجواب : أن هذا خطأ لأن المعروف من الصحابة أنهم كانوا يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ولا يخافون في الله لومة لائم ، ولا يجوز أن يخافوا في إظهار الحق مضرة ، مع كونهم متناصرين على إظهاره ، ولذلك ظهر منهم مخالفة بعضهم بعضا ، ورد بعضهم على بعض ، ولم يخافوا من ذلك مضرة ، وقول أبي هريرة لا يعترض على المعلوم المقطوع به ، ولو سلمنا ذلك لحمل على أنه سمع من النبي - ﷺ - : ذكر قوم بشر بأعيانهم وأسمائهم من أهل الفتنة ممن علم أنه لا يعتصم منهم فخاف من ذلك ، ولا يجوز أن يحمل على أنه قد سمع شرائع وأحكاما من النبي - ﷺ - خاف من ذكرها ونقلها ، ولو جاز ذلك : لجاز - أيضا - أن يسمع غيره من النبي - ﷺ - أحكاما كثيرة ، وشرائع وآيات من القرآن وسورا ، يخاف من إيرادها ونقلها ، وفي هذا

(1) لم أتمكن من تخريج هذا الأثر .

(2) أخرجه الجصاص في تفسير آيات الأحكام : (1/ 353) ، (2/ 23) والشيرازي في التبصرة : (ص/ 418) .

إبطال ما قالوه .

وجواب آخر : وهو أن هذا لو لزمنا للزمكم ، لأنه يجوز أن يكون في القائلين أيضا من يضمم⁽¹⁾ خلاف ما يظهر مخافة ، ويقول ما لا يعتقده مساعدة ، وهذا يبطل القول بالإجماع .

فصل

إذا ثبت ذلك فإنه متى علم من الساكتين الرضا بالقول والتصويب له بنطق أو إشارة أو شاهد حال أو قصد⁽²⁾ بالخطاب أو سكوت : كان ذلك إجماعا ، ويحصل العلم به⁽³⁾ بالنقل عن الأمة من وجه يحجج⁽⁴⁾ .

ولو علم أن [من]⁽⁵⁾ المسلمين ، المعتبر بهم في الإجماع - في دار الحرب وفي جزيرة من الجزائر - عالما لم يكن⁽⁶⁾ له في هذه الحادثة قول يوافق ما قالته : (101 - س) الجماعة (121 - ق) لم يحصل الإجماع [إلا]⁽⁷⁾ بموافقتها لها .

(1) عبارة س : يبطن .

(2) عبارة س : وقصد .

(3) في ق : وبه العلم .

(4) في ق : نحج .

(5) ساقطة من : س .

(6) في س : تكن .

(7) ساقطة من : س .

فصل في ذكر إجماع أهل المدينة

قد أكثر أصحاب مالك - رحمه الله - في ذكر إجماع أهل المدينة والاحتجاج به ، وحمل ذلك بعضهم على غير وجهه ، فشنع به المخالف عليه وعدل عما قرره - في ذلك - المحققون من أصحاب مالك - رحمه الله (1) .

وذلك أن مالكا إنما عوّل على أقوال أهل المدينة وجعلها حجة فيما طريقه النقل ، كمسألة الأذان ، وترك الجهر بسم الله الرحمن الرحيم ومسألة الصاع ، وترك إخراج الزكاة [من الخضروات] (2) ، وغير ذلك من المسائل التي طريقها النقل ، واتصل العمل بها في المدينة على وجه لا يخفى مثله ، ونقل نقلا يحج ويقطع العذر ، فهذا نقل (3) أهل المدينة عنده [في ذلك] (4) حجة مقدمة على خبر الآحاد ، وعلى أقوال سائر البلاد ، الذين نقل إليهم الحكم في هذه الحوادث أفراد الصحابة وآحاد التابعين (5) . * [وقد سلم هذا أبو بكر الصيرفي ، وخالف فيه بعض أصحاب الشافعي ، وأصحاب أبي حنيفة (6) .

فقال بعضهم : بنفي وجود هذا الخبر جملة ، وقد بينّا وجوده .

(1) انظر الإحكام لابن حزم : (202 / 3) .

(2) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(3) في س : المقل .

(4) ساقطة من : س .

(5) انظر ترتيب المدارك للقاضي عياض : (1 / 67) وإرشاد الفحول (ص / 73) . فقد نقل

ما قاله الباجي عن القاضي عبد الوهاب .

(6) انظر تيسير التحرير : (3 / 244) والإبهاج : (2 / 242) والإحكام للآمدي (1 / 124)

ونهاية السؤل وبهامشه سلم الوصول : (3 / 878) .

وقال بعضهم : ليس بحجة وإن وجد . والكلام معهم في وجه الاحتجاج به : وذلك أنه إذا كان المؤذن يؤذن بالأمس بالمنار أذاناً على صفة قد⁽¹⁾ علم جميعهم أنه الأذان الذي فارقههم عليه النبي - ﷺ - ثم أذن من الغد مؤذن فأمسك الجميع عن الإنكار عليه ، والإخبار عنه بأنه غير شيئاً من الأذان : فإنه بمنزلة أن يقولوا : إن هذا هو الأذان الذي أذن به بالأمس ، ولو قاله بعضهم أو نطق به الجزء الأول منهم : لكان تواتراً لقطع العلم به ، ولذلك من دخل المدينة ولا علم له بموضع قبر النبي - ﷺ - فاسترشد عن المسجد والقبر ، فأرشده رجل أو اثنان إلى القبر ، ولم ينكر عليه ذلك بمحضر جماعة من أهل المدينة : وقع له العلم بأن الذي أرشده إليه : هو قبر النبي - ﷺ - ولو لم يقع العلم بذلك إلا لمن أخبره جماعة أهل المدينة : لعدم العالمون بذلك ، فإن هذا مما يتعذر وجوده .

وأما مسألة الصاع فأبين في التواتر من أن تحتاج إلى تمثيل أو برهان أو دليل .

فهذا وما شابهه هو الذي احتج به مالك من إجماع أهل المدينة⁽²⁾ وطريقه بالمدينة طريق التواتر ، ولا يجوز أن يعارض الخبر المتواتر بخبر الآحاد ، فاحتجاج مالك بأقوال أهل المدينة على هذا الوجه ، ولو اتفق أن يكون لسائر البلاد نقل يساوي نقل المدينة - في مسألة من المسائل لكان أيضاً حجة ومقدماً على أخبار الآحاد ، وإنما نسب هذا إلى المدينة لأنه موجود فيها دون غيرها .

والضرب الثاني : من أقوال أهل المدينة : ما نقلوه من سنن رسول الله -

(1) في جميع النسخ التي تحت يدي : هنا . وهو خطأ . والصواب ما أثبتناه .

(2) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

ﷺ - من طريق الآحاد ، أو (1) ما أدركوه بالاستبصار (2) والاجتهاد ، فهذا لا فرق فيه بين علماء المدينة وعلماء غيرهم في أن المصير منه إلى ما عضده الدليل والترجيح . ولذلك خالف مالك في مسائل عدة أقوال أهل المدينة .

هذا مذهب مالك في هذه المسألة [وبه] (3) قال : محققو أصحابنا كأبي بكر الأبهري وغيره ، وبه قال القاضي أبو بكر وابن (4) القصار وأبو تمام ، وهو الصحيح .

وقد ذهب جماعة ممن ينتحل مذهب مالك ممن لم يمعن النظر في هذا الباب : إلى أن إجماع أهل المدينة حجة فيما طريقة الاجتهاد . وبه قال أكثر المغاربة .

والدليل على أن هذا (102 - س) ليس بإجماع يحتاج به : أن العقل لا يحيل الخطأ على الأمة ، ولولا ورود الشرع بتصويب المؤمنين : لم نقطع على صوابهم فيما أجمعوا عليه ، ولم يرد شرع بتصويب أهل المدينة دون غيرهم ، والإخبار عن عصمتهم ، ولا سبيل إلى نقل ذلك ، وإنما ورد الشرع بتفضيل الصحابة وتنزيههم ، وقد خرج [من أ] (5) جلتهم جماعة عنها كعلي بن أبي طالب (6) وطلحة (7)

(1) في ق ، م : وما .

(2) في م : من الاستبصار .

(3) ساقطة من : م ، س .

(4) في جميع النسخ : ابن وهو خطأ .

(5) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(6) أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب المتوفى سنة 40 . ترجمته في طبقات ابن سعد : (12 / 6) وأسد الغابة : (3 / 16) .

(7) وأما طلحة فهو ابن عبيد الله بن عفان القرشي التميمي المتوفى سنة 36 . ترجمته في الإصابة : (229 / 2) .

والزبير⁽¹⁾ وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر⁽²⁾ وسعد بن أبي وقاص وحذيفة وأبي عبيدة ومعاذ بن جبل وعبادة بن الصامت⁽³⁾ ، ومن لا يحصى كثرة من أفاضل الصحابة وأئمتهم - رضي الله عنهم - ولا فضيلة توجد في جملة الصحابة إلا ولهؤلاء المذكورين فيها أوفر حظ وأعلى رتبة ، فإن كان إجماع أهل المدينة حجة على هؤلاء ، كان إجماع هؤلاء أيضا حجة على أهل المدينة ، ولا فرق بين الموضوعين .

ومما يبين صحة ما ذهبنا⁽⁴⁾ إليه - في ذلك إن شاء الله - أن مالكا - رحمه الله - لم يحتج بذلك إلا في المواضع التي طريقها النقل فاحتج [بها]⁽⁵⁾ على أبي يوسف⁽⁶⁾ في صحة (122 - ق) الوقف وقال له : « هذه أوقاف رسول الله - ﷺ - وصدقاته ينقلها الخلف عن السلف ، فرجع أبو يوسف عن موافقة أبي حنيفة في ذلك إلى موافقة مالك .

(1) وأما الزبير فهو ابن العوام بن خويلد بن أسد القرشي المتوفى سنة 36 . ترجمته في : الإصابة (1 / 545) .

(2) هو أبو اليقضان ... بن عامر ، بن مالك العنسي المتوفى سنة 37 في موقعة صفين . ترجم له ابن سعد في طبقاته : (6 / 14) وانظر أسد الغابة (4 / 47) .

وأما سعد بن أبي وقاص واسمه مالك بن أهيب ... بن عبد مناف يكنى أبا إسحاق . وفاته سنة 55 . ترجم له ابن سعد في طبقاته (6 / 12) .

(3) وأما عبادة فهو أبو الوليد بن قيس الخزرجي الأنصاري المتوفى سنة 34 . انظر الإصابة : (2 / 268) .

(4) في س : ذهب .

(5) ساقطة من : س .

(6) هو يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة . انظر ترجمته في : طبقات الشيرازي : (ص / 182) ، والفهرست : (ص / 203) ، والجواهر المضية (ص / 220) .

وناظره في الصاع - أيضا - فاحتج عليه⁽¹⁾ مالك بنقل أهل المدينة "للصاع" وأن الخلف عن السلف نقل⁽²⁾ : أن هذا الصاع الذي كان على عهد رسول الله - ﷺ - لم يتغير ولم يتبدل⁽³⁾ ، فرجع أبو يوسف إلى مذهب مالك في ذلك .

وناظر مالك بعض من احتج عليه في الأذان ، بأذان بلال⁽⁴⁾ في الكوفة فقال مالك : ما أدري ما أذان يوم ولا أذان صلاة ، هذا مسجد رسول الله - ﷺ - يؤذن فيه من عهده إلى اليوم ، ولم يحفظ عن أحد إنكار على مؤذن فيه ، ولا نسبته⁽⁵⁾ إلى تغيير ، وهذا لعمرى : من أقوى الأدلة ، ومما [لا]⁽⁶⁾ يعارض بأخبار الآحاد ، لأن الأذان في مسجد رسول الله - ﷺ - : أمر متصل في وقت كل صلاة ، [وأهل المدينة]⁽⁷⁾ هم اليوم الذين كانوا بالأمس وعلموا صفة الأذان ، فإذا أذن مؤذن اليوم ولم ينكر أحد أذانه ولا نسبه إلى تغيير : علم أن أذانه اليوم ، كأذانه بالأمس ، لأنه يستحيل أن يغير الأذان فيتفق العدد الكثير والجم الغفير على [ترك]⁽⁸⁾ الإنكار عليه ، ولو جاز أن يتفقوا على هذا : لجاز أن يتفقوا على ترك التكذيب لمن بذل قبر رسول الله - ﷺ - ، وغير مسجده ، وعدل بالناس إلى غيره ، وأخفى كثيرا من مذهبه ، وإذا استحال ذلك استحال هذا

(1) في س : عليهم .

(2) عبارة م : الخلف ينقل عن السلف . وعبرة ق : الخلف عن السلف ينقل .

(3) عبارة ق ، م : لم يغير ، ولم يبدل .

(4) هو أبو عبد الله بن رباح مؤذن رسول الله - ﷺ - ومولى أبي بكر ، توفي سنة عشرين وقيل غير ذلك . انظر الاستيعاب : (1 / 178) .

(5) في س : نسبه .

(6) ساقطة من : ق .

(7) ساقطة من س .

(8) ساقطة من : س .

أيضا .

ويستحيل - أيضا - أن يتفق العدد الكثير والجم الغفير : على نسيان الأذان من وقت صلاة إلى وقت صلاة ، فثبت بذلك : أن الأذان الذي كان فيه بالأمس هو الأذان الذي كان فيه اليوم ، إذ⁽¹⁾ لم يظهر منكر إلى أن [وصل]⁽²⁾ إلى زمن مالك .

وقد روى إسماعيل بن أبي أويس⁽³⁾ - رحمه الله - [عن مالك]⁽⁴⁾ بيان قوله : « الأمر المجتمع عليه عندنا » . فقال إسماعيل بن أبي أويس : سألت⁽⁵⁾ خالي مالكا عن قوله في الموطأ : « الأمر المجتمع عليه عندنا » ففسره لي . فقال :

« أما قلولي الأمر المجتمع [عليه]⁽⁶⁾ عندنا الذي لا اختلاف فيه ، فهو مالا اختلاف فيه قديما ، ولا حديثا .

وأما قلولي : الأمر المجتمع عليه : فهو الذي اجتمع عليه من أرضى من أهل العلم ، واقتدي به ، وما اخترته وإن كان فيه بعض الخلاف .

وأما قلولي : الأمر عندنا ، وسمعت بعض أهل العلم ، فهو : قول من أرتضيه ، وأقتدي به ، وما اخترته من قول (103 - س) بعضهم » .

(1) في جميع النسخ : إذا والصواب ما أثبتناه .

(2) ساقطة من : م .

(3) هو أبو عبد الله ... بن عم الإمام مالك وابن أخته وزوج ابنته سمع من أبيه وخاله وسمع منه إسماعيل القاضي ، وابن حبيب ، وابن وضاح ، خرج عنه البخاري ومسلم ، توفي على الأرجح سنة 226 . انظر ترجمته في السديج : (92) وطبقات الشيرازي : (149) وترتيب الملوك : (1/ 369) وشجرة النور : (56) والعبر : (1/ 396) .

(4) ساقطة من : م .

(5) في م : سمعت . وهو تصحيف .

(6) ساقطة من : س .

هذا [معنى] (1) قول مالك دون لفظه ، وتنزيل مالك لهذه الألفاظ على هذا الوجه وترتيبها مع تقاربها في الألفاظ : يدل على تجوزه (2) في العبارة ، وأنه يطلق لفظ الإجماع ، وإنما يريد به ترجيح ما يميل إليه من المذهب على أنه لم يحفظ عنه من طريق ولا وجه : أن إجماع أهل المدينة - فيما طريقه الاجتهاد - حجة عنده (3) ، وقد يورد الفصل في كتابه وإن لم يكن قائلاً به ، ولكن على معنى : أن يورد أقاويل (4) الناس وجمل الكلام (5) .

فصل

إجماع أهل كل عصر حجة (123-ق)

الذي عليه سلف الأمة وخلفها - إلا من شذ منهم - : أن إجماع أهل كل عصر من أعصار المسلمين حجة يحرم خلافها .

(1) ساقطة من : م .

(2) في ق ، م : ما تجوزه .

(3) في ق : عنه . وهو تصحيف .

(4) في ق : أقول .

(5) في ق ، م : الأحكام .

وقال داود : أن الإجماع الذي يحرم خلافه : إجماع الصحابة فقط ،
دون إجماع المؤمنين في سائر الأعصار (1) .

ودلينا : قوله - تعالى - : ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۚ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (2) .

وقد بينا وجه الاحتجاج على وجوب اتباع [سبيل] (3) المؤمنين (4)
وإذا ثبت أن غير الصحابة يشارك الصحابة (5) في هذا الاسم : وجب أن
يثبت لهم هذا الحكم ، إلا أن يدل الدليل على اختصاص الصحابة [به] (6) .

فإن قيل : إن تسميتهم بالمؤمنين مشتق من الإيمان ، وذلك
لا يكون إلا من موجود في وقت ورود الخطاب ، ومن يأتي بعدهم
فليس بمؤمن حقيقة ، فلا يتناوله الخطاب .

فالجواب : أن هذا قول يوجب أن لا يكون إجماع الصحابة حجة
إذا مات بعضهم كسعد بن معاذ (7) وحمزة وجعفر (8) ومصعب بن عمير
(1) انظر الأحكام للأملی : (1 / 117) والتبصرة : (382) والمستصفی : (1 / 189) ،
والإيهاج : (2 / 231) ، والإحكام لابن حزم : (4 / 147) وكتاب الفقيه والمتفقه
(1 / 169) .

(2) سورة النساء رقم 114 .

(3) ساقطة من : س .

(4) انظر كلامه في أول الإجماع .

(5) في ق ، م : الصحابي .

(6) ساقطة من : س .

(7) هو أبو عمر بن النعمان بن امرئ القيس ، بن عبد الأشهل المتوفى سنة خمس ، بعد أن
حكم في بني قريضة . انظر ترجمته في طبقات ابن سعد : (3 / 420) .

(8) بن عبد المطلب بن هاشم ، استشهد في غزوة مؤتة سنة ثمان . انظر ترجمته في طبقات
ابن سعد : (3 / 420) .

وسعد بن الربيع⁽¹⁾ - رضي الله عنهم أجمعين - ممن استشهد من المهاجرين ، لأن الباقيين بعدهم هم بعض المؤمنين .

وكذلك [فإنه]⁽²⁾ يجب أن لا يعتبر في الإجماع : من آمن وحسن إسلامه بعد نزول الآية ، لأنه لم يكن حين ورود الآية من المؤمنين ولما أجمعت الأمة على خلاف هذا : بطل ما تعلقوا به .

ومما يدل على ذلك : أن مخالف سبيل الصحابة موصوف بأنه مخالف لسبيل المؤمنين : فوجب تناول الظاهر من الوعيد لمخالفته سبيل الصحابة وسبيل التابعين .

فإن قيل : فإن مخالف التابعين مخالف لبعض المؤمنين ، لأن من مات من الصحابة في حكم الموجود .

قيل لهم : وكذلك المخالف للصحابة⁽³⁾ في زمن التابعين ليس بمخالف لجميع المؤمنين ، وإنما هو مخالف لبعض المؤمنين ، لأن التابعين موجودون ، وهم من المؤمنين ، ومن تقدم من الصحابة ممن مات في أول الإسلام واستشهد من جملة المؤمنين وهم في حكم⁽⁴⁾ الباقيين ولم يحصل إجماعهم .

ومما يدل على ذلك من جهة الآثار :

(1) ابن عمرو ، بن أبي زهير ... الخزرجي الأنصاري ، استشهد في غزوة أحد . انظر طبقات ابن سعد : (2/43) والاستيعاب (2/34) .

(2) غير واردة في : ق ، م .

(3) في س : للصحابي .

(4) في س : أحكام . وهو تصحيف .

ما رواه عمر عن النبي - ﷺ - أنه قال : « أَكْرَمُوا أَصْحَابِي ، وَخَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ يَفْشُو الْكَذِبُ حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لِيَحْلِفَ وَمَا اسْتَحْلَفَ وَيَشْهَدُ وَمَا اسْتَشْهَدَ فَمَنْ سَرَهُ بِجُبُوحَةِ الْجَنَّةِ : فَلْيَلْزِمِ الْجَمَاعَةَ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ وَهُوَ مِنَ الْاِثْنَيْنِ أَبْعَدُ » (1) .

وروي عنه - عليه السلام - : أنه كان يقول : « لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ » (2) .

وروي عنه - عليه السلام - أبو هريرة : « لَا يَزَالُ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ عَصَابَةٌ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ خِلَافَ مَنْ خَالَفَهُمْ * [إِلَّا مَا أَصَابَهُمْ مِنَ اللَّأَوَاءِ] » .

وروي أيضا أنه قال : « لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ (104 - س) ظَاهِرِينَ عَلَى مُخَالَفِهِمْ » (3) حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ ، وَحَتَّى يَظْهَرَ الدَّجَالُ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ » .

وهذه أخبار كلها متواترة على المعنى ، وأن كل عصر من الأعصار الذي (4) توجد فيه أُمته لا يخلو من قائم (5) فيها بالحق ، فثبت ما قلناه .

أما هم فاحتجوا : (124 - ق) بأن العقل لا يدل على نفي الخطأ عن المجمعين من الصحابة ومن بعدهم من الأمة ، وإنما يدل على ذلك

(1) أخرجه الخطيب البغدادي في كتابه الفقيه والمتفقه : (1/163) . وانظر تخريجه في ص 671 .

(2) تقدم تخريجه . وانظر فيض القدير : (6/395) .

(3) ما بين القوسين ساقط من : م .

(4) في س : التي .

(5) في م : قام . وهو تصحيف .

السمع ، وكل سمع ورد : فهو مقتض (1) لنفي ذلك عن الصحابة ، لأنه خطاب للمواجهة فلا (2) يدخل فيه المعدوم .

والجواب : أنا نستدل على صحة الإجماع (3) بقوله - تعالى - : ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (4) . وهذا ليس بخطاب للمواجهة .

وجواب آخر : وهو أنه لو كان كل خطاب مواجهة يتعلق بالصحابة : لوجب أن يكون (5) أكثر الفرائض وجميع الأحكام والعبادات (6) والأمر بالجهاد وغير ذلك : مختصا بهم دوننا ، لأن ذلك كله ورد بخطاب المواجهة .

وجواب ثالث : وهو أن هذا خلاف إجماع المسلمين فكلهم قد [احتج بخطاب المواجهة] (7) من الصحابة وغيرهم ، وألزم ذلك التابعين ومن بعدهم .

استدلوا بما روي عن النبي - ﷺ - أنه قال : «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمْ أَقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ» (8) ولم يقل ذلك فيمن بعدهم ، ففارقت حالهم حال من سواهم .

والجواب : أن الإحتجاج بهذا الحديث يوجب إتباع كل واحد منهم

(1) في س : منقض .

(2) في س : ولا .

(3) في س : إنما يستدل على الإجماع .

(4) سورة النساء 114 .

(5) في س : تكون .

(6) في ق : وجميع العبادات والأحكام .

(7) ما بين القوسين غير واضح في : ق .

(8) تقدم تخريجه ص 572 .

بانفراده ، وذلك لا يجوز باتفاق .

وجواب آخر : وهو أن هذا الخبر لو صح ودل على أن إجماع الصحابة حجة : فإنه لا يدل على أن إجماع غيرهم ليس بحجة ، كما أنه لو قال : أصحابي مؤمنون ، لم يدل ذلك على أن سائر الأمة - ممن ليس من الصحابة - ليسوا بمؤمنين .

استدلوا على ذلك : بأن الصحابة مضوا على السلامة والتمسك بالدين ، ولم يختلفوا ولم يؤثم بعضهم بعضا ، وليس هذه حال من بعدهم ، لأنهم اختلفوا وتشاجروا ، فوجب ان لا يكون قولهم حجة .

والجواب : أنه قد جرى بين الصحابة من الاختلاف والتشاجر من أواخر زمن عثمان إلى آخر أيام معاوية - رضي الله عنهما - ما قد عرف ، وكلهم - مع ذلك - متمسك بالدين ، فيجب لأجل ذلك - عندك - أن لا يكون إجماعهم حجة ، وهذا باطل باتفاق .

وجواب آخر : وهو أننا لا نقول إن [قول]⁽¹⁾ التابعين حجة ، فيما اختلفوا فيه ، وإنما يعتد به حجة فيما اتفقوا عليه ، فزال ما تعلقتم به من الاختلاف .

استدلوا : بأن الصحابة لكثرة لقاءها للرسول - ﷺ - وسماع الوحي⁽²⁾ والتنزيل ومعرفة أسبابه : [أقرب]⁽³⁾ إلى معرفة الحق والمراد بالقول من التابعين الذين ليس لهم هذا الحظ .

والجواب : أنكم تحيلون إجماع الصحابة على حكم من جهة

(1) ساقطة من : م .

(2) في س : الوعي . وهو تصحيف .

(3) ساقطة من : س .

الاجتهاد ، وإنما تجعلون الإجماع حجة فيما طريقه النقل ، وما علم قصده ضرورة لا نظرا واستدلالا ، فلا معتبر⁽¹⁾ باختصاص الصحابة بما قلتم ، لأن التابعين والصحابة في فهم النص الذي لا يحتمل التأويل على حد سواء .

وجواب آخر : وهو أن هذا الذي قلتموه يجعل قول الواحد من الصحابة حجة ، لأنه أقرب إلى معرفة الحق والمراد بالقول لمشاهدته⁽²⁾ الرسول - ﷺ - وسماعه للوحي والتنزيل ، فإن لم يجب أن يختص واحد من الصحابة بهذا الحكم لهذا المعنى : لم يجب أن يختص به جميعهم .

وجواب ثالث : وهو أننا لم نجعل إجماع الصحابة حجة من حيث علمت مقاصد الرسول - ﷺ - (105 - س) ، لأن ذلك يثبت لبعضها⁽³⁾ ، وإنما جعلناه حجة : لأن الصادق - ﷺ - : أخبر عن عصمتها فيما أجمعت⁽⁴⁾ عليه (125 - ق) ووصفهم بصفة موجودة في التابعين من الإيمان : فكان حكمهم حكم التابعين في ذلك .

استدلوا بما روي عن النبي - ﷺ - أنه قال : « خَيْرُكُمْ قَرْنِي الَّذِينَ بُعِثَ فِيهِمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ »⁽⁵⁾ الخبر .

والجواب : أنه ليس في كونهم خيرا منهم ما يدل على قبول قولهم دون غيرهم ، وإنما يدل على كثرة ثوابهم ، كما أن قولنا : أبو بكر خير من عمر : لا نريد به أنه يقبل قوله دون قول عمر ، وإنما نريد به : أن

(1) في س : فمعتبر . وهو تصحيف .

(2) في س : المشاهد به . وهو تصحيف .

(3) في م : بعضها . وهو تصحيف .

(4) في م : اجتمعت .

(5) أخرجه مسلم على ما في الفتح الكبير : (99 / 1) .

ثوابه - عند الله - أكثر من ثواب عمر . وكذلك - أيضا - فليس وصف قرنه (1) - ﷺ - بأنهم (2) خير ممن بعدهم : مما يدل على وقوع العصيان والخطأ من القرن (3) الذين بعدهم ، كما أن قولنا : أبو بكر خير من عمر - رضي الله عنهما - : لا يدل على وقوع الخطأ والبعد عن الصواب في الأحكام من عمر . فبطل ما تعلقوا به .

فصل

إذا اختلف (4) الصحابة - رضي الله عنهم - على قولين وأجمع التابعون على أحدها : فإن ذلك يكون إجماعا ثبت به الحجة (5) . هذا قول كثير من أصحابنا . وبه قال - من أصحاب الشافعي - أبو علي بن خيران وأبو بكر القفال (6) .

وقال القاضي أبو بكر : [والقاضي أبو جعفر] (7) : لا يصير إجماعا ، وخلاف الصحابة باق . وبه قال : [أبو تمام وابن خويز منداد - من أصحابنا] (8) ، ومن أصحاب الشافعي : أبو بكر الصيرفي وأبو علي ابن أبي هريرة وأبو علي الطبري وأبو حامد المروزي (9) .

(1) في ق : قوله . وهو تصحيف .

(2) في س : بأنه .

(3) في م : القرائن . وهو تصحيف .

(4) في ق ، م : اختلفت .

(5) عبارة ق : الحجة به .

(6) انظر الإحكام للأمني : (1 / 394) ، والإبهاج : (2 / 251) والتبصرة (402) .

(7) ما بين القوسين غير وارد في : ق ، م .

(8) في جميع النسخ : أبو تمام من أصحابنا وابن خويز منداد .

(9) هو القاضي أحمد بن بشير بن عامر ، من أعلام المذهب الشافعي ، توفي سنة 362 .

انظر ترجمته في الفهرست : (ص / 214) ، وطبقات الشيرازي : (ص / 114) ، وطبقات

السبكي : (2 / 82) ، والوفيات (1 / 52) .

والدليل على صحة ما نقوله : قوله - تعالى - : ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ
الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا
تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (1) .

فتوعد على مخالفة المؤمنين ، والمؤمنون حقيقة (2) [هم] (3) : من
وجد دون من عدم ، ولا يجوز أن يكون المراد به : من كان وعدم ، لأن
ذلك - أيضا - يمنع من انعقاد إجماع الصحابة بموت (4) بعضهم كحمزة
وجعفر وعبد الله بن رواحة (5) وزيد بن حارثة (6) وعثمان بن مظعون
وغيرهم ممن توفي في بدء الإسلام ، وهذا مما لا اعتبار به بلا خلاف .

فإن قالوا فإن خلاف التابعين فيما تقدم فيه خلاف : ليس ياتباع
غير سبيل المؤمنين ، وإنما هو إتباع غير سبيل (7) [بعض] (8) المؤمنين ،
لوجود الخلاف المتقدم من بعضهم ، وليس كذلك حال من تقدم من
المسلمين ، فإن هؤلاء لم يظهر منهم خلاف ، ولم يكن لهم في الحكم
مذهب ، فلم يعتد بهم في خلاف ولا إجماع .

(1) سورة النساء 114 .

(2) في س : حقيقتهم .

(3) هذه الزيادة غير واردة في : س .

(4) في ق ، م : لموت .

(5) بن ثعلبة بن امرئ القيس الأكبر . . . الخزرجي الأنصاري ، توفي رحمه الله في غزوة مؤته
في السنة الثامنة للهجرة النبوية .

انظر ترجمته في أسد الغابة : (3/ 156) والاستيعاب : (3/ 898) .

(6) أبو أسامة بن شراحيل الكلبي - مولى رسول الله - ﷺ - استشهد في غزوة مؤته سنة 8 .
انظر الاستيعاب : (1/ 455) ، والإصابة : (1/ 563) .

(7) في م : سبيل غير .

(8) ساقطة من : م .

فالجواب : أن هذا غلط ، لأنه ليس وجود الخلاف شرطاً في نفي الإجماع ، وإنما الشرط فيه : أن يوجد من العلماء من لا يقول به ألا ترى أن بعض الصحابة إذا لم يظهر خلافاً ولا وافقاً أو لم يكن له مذهب في المقالة : فإنه لا يكون إجماع الباقيين⁽¹⁾ حجة ، كما لا يكون حجة إذا أظهروا الخلاف ، فإذا⁽²⁾ ثبت أن⁽³⁾ من مضى من الصحابة : لا يمنع من صحة الإجماع إذا لم يكن له قول في الحادثة : وجب أن لا يمنع من صحة الإجماع - أيضاً - [إذا كان له فيها قول]⁽⁴⁾ ، وإن كان مذهبه مخالفاً لمذهب من بقي .

قالوا فإننا⁽⁵⁾ نقول بموجب هذه الآية ، وذلك أن الصحابة قد أجمعت على صحة الذهاب إلى كلا القولين وهم المؤمنون ، فالمحرم للذهاب⁽⁶⁾ إلى أحدهما : متبع غير سبيل المؤمنين ، فإذا⁽⁷⁾ لم يكن بد من إتباع سبيل (126 - ق) إحدى الطائفتين ، فاتباع سبيل الصحابة أولى وأحرى لفضيلة الصحابة وميزتها بالعلم والدين ومعرفة أسباب الأحكام (106 - س) .

والجواب : أننا⁽⁸⁾ لا نسلم أن الصحابة سوغت الذهاب إلى كل واحد من القولين ، على الإطلاق ، فهذا مبني على مذهبه في أن كل

(1) في س : الناس . وهو تصحيف .

(2) في س : وإذا .

(3) في م : بأن .

(4) ما بين القوسين ساقط من جميع النسخ . وقد زدناه لعدم صحة العبارة بكونه .

(5) في س : فإننا .

(6) في س : الذهاب .

(7) في ق ، م : وإذا .

(8) في س : أنا .

مجتهد مصيب بل كل واحدة⁽¹⁾ من الطائفتين : علمت أن الحق الذي أمرت بإتباعه ، لا يخرج عن⁽²⁾ هذين القولين ، وحظرت الاجتهاد في غيرهما وغلب على ظنها أن الحق الذي أمرت به هو في قولها دون قول الطائفة الأخرى ولم نعلم ذلك علما تقطع به ونؤثم⁽³⁾ مخالفه ، فإذا أجمع التابعون على أحد القولين : وجب القطع على صحته ، [كما أن الصحابة إذا أجمعت على قول ، وجب القول بصحته]⁽⁴⁾ .

قالوا : فإن الصحابة قد أجمعت على أن لا ينكر على قائل بكلا القولين ، والتابعون قد أجمعوا على الإنكار على قائل أحدهما ، فقد تعارض الإجماعان .

والجواب : أن الطائفة المحقة⁽⁵⁾ من الصحابة إنما توقفت على الإنكار على الطائفة الأخرى : لأنها لم تقطع على خطأها ، وإنما كان ذلك غلبة⁽⁶⁾ ظن ، ولا يجوز إنكار قول ولا فعل إلا بعد القطع والعلم بأنه خطأ . فإذا أجمع التابعون على أحد⁽⁷⁾ القولين قطع بصحته ووجب الإنكار على القائل بخلافه ، كما أن الحاكم بالقياس لا يجوز أن ينكر عليه [الحكم به مع عدم النص ، فإذا وجد النص - بعد ذلك - مخالفا له :

(1) في س : واحد .

(2) في ق ، م : من .

(3) في س : يؤثم .

(4) ما بين القوسين ساقط من : م .

(5) في ق : المحققة . وهو تصحيف .

(6) في ق : عليه . وهو تصحيف .

(7) في س : خطأ . وهو تصحيف .

وجب الإنكار عليه⁽¹⁾ .

ودليل آخر : بأن التابعين لو ابتدأوا إجماعاً على حكم : لكان ذلك حجة ، فكذاك سيبلهم فيما سبق فيه الجواب .

ودليل ثالث : وهو أن أهل العصر إذا اختلفوا على قولين ثم أجمعوا بعد ذلك على أحدهما : كان ذلك إجماعاً صحيحاً وحجة قاطعة ولم يعتبر الخلاف المتقدم - [وهذا الذي اختاره الشيخ أبو تمام]⁽²⁾ - فكذاك في مسألتنا .

فإن قيل : إن إجماع الصحابة بعد اختلافها⁽³⁾ لا يصح أن يوجد .

فالجواب : أن هذا غلط ، لأنه قد وجد بحيث لا يمكن دفعه وذلك أنهم اختلفوا في إمامة أبي بكر - رضي الله عنه - * [ثم أجمعوا على صحتها ، واختلفوا في إمامة الأنصار ثم اجمعوا على خلاف ذلك .

واختلفوا في قتال مانعي الزكاة]⁽⁴⁾* ثم أجمعوا على وجوب ذلك ومسائل كثيرة من أمثال هذه .

وجواب آخر : وهو أن هذه الدعوى بينة البطلان مع القول بأن الإجماع يصدر عن القياس ، وذلك أن الناظرين في القياس ، لا يجوز - في مستقر العادة - أن يقع لهم العلم بموجب الحكم دفعة واحدة وفي وقت واحد مع اختلاف أغراضهم ودواعيهم وأوقات نظرهم ، ولعه [أن]⁽⁵⁾ يحكم أحدهم قبل أن يتدبّر الآخر النظر ، وإلى أن يقع العلم

(1) ما بين القوسين ساقط من : س .

(2) ما بين القوسين غير وارد في : ق ، م .

(3) في ق ، م : على مسألتنا . وهو تصحيف .

(4) ما بين القوسين ساقط من : س .

(5) ساقط من : س .

لِلناظر ، فهو متوقف ، ويخالف بتوقفه الحاكم بما استتبط من القياس ونظر فيه من الدليل ، ولا⁽¹⁾ ينكر [المتوقف]⁽²⁾ على الحاكم حكمه لتجوز أن يكون الحق فيه ، ولا ينكر عليه الحاكم توقفه ، لأن قول الحاكم بانفراده ليس بحجة ، ثم لا يمنع ذلك من صحة إجماعه مع الحاكم ، وتحريمهم المخالفة بالتوقف⁽³⁾ وإظهار الخلاف .

استدلوا بأن أحد الفريقين إذا انقرض⁽⁴⁾ (127 - ق) وبقي الفريق الآخر : لا يصير إجماعا ، فكذلك⁽⁵⁾ هاهنا .

والجواب : أننا لا نسلم ، بل يصير [إجماعا]⁽⁶⁾ ، ولو نزلت اليوم نازلة مما قد اختلف فيه الناس ، وأجمع العلماء على أحد القولين : لكان⁽⁷⁾ إجماعا فلا فرق .

فصل

إذا اختلف⁽⁸⁾ الصحابة في حكم على قولين : لم يجز إحداث قول ثالث . هذا قول كافة أصحابنا [كأبي تمام وغيره وقول]⁽⁹⁾ أصحاب الشافعي .

(1) في ق : فلا .

(2) ساقطة من : ق .

(3) في س : المخالف بالتوقيف .

(4) في ق : انقرضوا . وهو تصحيف .

(5) في ق : وكذلك .

(6) لا تقرأ في : ق .

(7) في س : كان .

(8) في ق ، م : اختلفت .

(9) عبارة ق ، م : هذا قول كافة أصحابنا ، وأصحاب الشافعي . وانظر التبصرة (411) والإحكام : (1/ 384) .

وذهبت المعتزلة : إلى انه يجوز إحداث قول [ثالث]⁽¹⁾ وأقوال غير القولين ، وبه قال أهل الظاهر ، ورأيت أبا الطيب يحكيه عن بعض أصحاب أبي حنيفة⁽²⁾ .

والدليل على ما (107 - س) نقوله : أنهم إذا أطبقوا على القولين فإنهم قد عينوا لنا أن الحق متردد بينهما ، وأجمعوا على أن الحق لا يكون في غيرهما . فالقائل بغيرهما قائل بما قد أجمعت الصحابة على بطلانه وتحريم القول به .

فإن قالوا : لا نعلم أنها إذا أجمعت على قولين فقد حرمت خلافهما وأيقنت أن الحق في أحدهما .

فالجواب : أنه لو جاز هذا لجاز أن يقال : إنها إذا أجمعت على قول واحد ، لا نعلم⁽³⁾ تحريمها لخلافه ، وتيقنها أن الحق فيه وإذا⁽⁴⁾ لم يجز هذا : لم يجز ما قلتموه .

أما هم فاستدلوا : بأن الله - تعالى - : إما أوجب علينا اتباع حجة الإجماع ،

(1) ساقطة من : ق .

(2) انظر المعتمد : (505 / 2) فقد نسب هذا القول إلى الظاهرية ، واما قول المعتزلة فهو موافق لمذهب الجمهور . وانظر تيسير التحرير : (250 / 2) ، وكشف الأسرار : (3 / 234) والإحكام لابن حزم : (4 / 516) وقيل إن لزم عليه رفع ما أجمعوا عليه لم يجز ، وإلا جاز . مثال الأول : إذا مات شخص وخلف جدا وإخوة ، ذهب بعض العلماء إلى اشتراكهما في المال ، وذهب الباقيون إلى سقوط الإخوة بالجد فلو قال قائل بإسقاط الجد بالإخوة : لم يجز لأنه رافع لأمر مجمع عليه مستفاد من القولين السابقين .

ومثال الثاني : قيل يحل أكل متروك التسمية سهوا وعمدا ، وقيل لا يحل لا سهوا ولا عمدا ، فالقول بالحل في السهو دون العمد جائز . انظر الإبهاج : (2 / 246) .

(3) في ق : لا يعلم .

(4) في س : وإن .

وإذا⁽¹⁾ اختلفوا على قولين : فلا إجماع لهم - في ذلك - يجب اتباعه .

والجواب : أن هذا غلط ، لأنهم قد أجمعوا على تحريم ما عدا القولين ، [و]⁽²⁾ على أن ما خالفهما باطل .

استدلوا : بأن الصحابة إذا اختلفت على قولين : فقد أطبقوا على أن المسألة مسألة اجتهاد ، فيجب على العالم أن يقول فيها بما يؤديه إليه اجتهاده .
والجواب : أن هذا خطأ ، لأنهم إنما أجمعوا على أن المسألة مسألة اجتهاد في⁽³⁾ تعيين أحد القولين والقول به ، فأما إحداث قول ثالث فلا .

وجواب آخر : أن الأمة إذا أجمعت على القول الواحد من جهة الاجتهاد فقد أطلقت للعالم أن يقول فيها باجتهاده ولم تطلق له مخالفة ما أجمعت عليه ، فكذلك⁽⁴⁾ في مسألتنا مثله .

استدلوا : بأن مسروقا أحدث في الحرام⁽⁵⁾ ، قولاً زائداً على أقوال جميع السلف فلم ينكر ذلك عليه .

وهذا باطل من وجوه :

أحدهما : أن هذا معنى لا يجوز أن ينسب إلى مسروق - مع فضله

(1) في ق ، م : فإذا .

(2) ساقطة من : س .

(3) في ق : وفي .

(4) في س : كذلك .

(5) أي في قول الرجل لزوجته : أنت عليّ حرام فمسروق يرى أنه لا شيء عليه في ذلك ويقول قال : الشعبي وربيعة وأصبع . وانظر القرطبي : (9/180) فقد أنهى الأقوال في هذه المسألة إلى ثمانية عشر قولاً .

وأما مسروق فهو : أبو عائشة بن الأجدع بن مالك الهمداني الفقيه الكوفي التابعي ، توفي سنة 63 . انظر طبقات الشيرازي : (ص/79) وتهذيب التهذيب : (10/109) .

- بخبر آحاد .

وجواب ثان : وهو أن مسروقا ممن عاصر الصحابة ويعتد بخلافه معها فلا يجوز أن يقال : إنه خالف الإجماع وهو واحد من أهل الإجماع .

وجواب ثالث : وهو أنه يجوز أن يكون قال ذلك قبل استقرار الإجماع ، [وهو واحد من أهل الإجماع]⁽¹⁾ وقد علم أن من الصحابة من لم يقل في ذلك مقالا يوافق ولا يخالف .

مسألة

إذا قال الصحابة في مسألتين : قولين متفقين ، وقالت طائفة أخرى فيهما قولين متفقين مخالفين لقولي الطائفة الأخرى ، فلا يخلو : أن تصرح الأمة بالتسوية بين المسألتين أو لا⁽²⁾ تصرح بذلك .

فإن صرحت بذلك : لم يجز لأحد أن يقول في إحدى المسألتين بقول إحدى الطائفتين ، وفي المسألة الأخرى بقول الطائفة الأخرى ، لأن الإجماع قد انعقد على التسوية بينهما فمن⁽³⁾ فرق بينهما : فقد خالف إجماع الأمة (128 - ق) [وقد نص على ذلك الشيخ أبو تمام .

فإن لم تصرح⁽⁴⁾ بالتسوية بينهما : فقد قال القاضي أبو بكر - من أصحابنا - : إنه يجوز أن يفتي في إحدى المسألتين بقول إحدى الطائفتين ، وفي المسألة الأخرى بقول الطائفة الأخرى وبه قال شيخنا

(1) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(2) في س : وإلا . وهو تصحيف .

(3) في الأصل : ومن .

(4) ما بين القوسين غير واضح في : ق .

أبو جعفر وشيخنا القاضي أبو الطيب⁽¹⁾ .

وذهب بعض أصحاب أبي حنيفة : إلى أن ذلك لا يجوز والدليل على ما نقوله : أن المفتي بذلك إنما خالف في كل واحدة من المسألتين بعض المؤمنين ولم يخالف جميع المؤمنين وذلك مباح مطلق .

فصل

يصح الإجماع على الحكم من جهة القياس . هذا قول كافة الفقهاء⁽²⁾ [وقد نص على جواز ذلك : أصحابنا أبو تمام وغيره]⁽³⁾ .

وذهب [محمد]⁽⁴⁾ بن جرير الطبري⁽⁵⁾ : إلى أن ذلك لا يجوز لأنه لا يتأتى ولا يصح [وجوده]⁽⁶⁾ ، ولو وجد : لكان دليلا .

وقال أهل الظاهر : [هذا]⁽⁷⁾ لا يجوز لأن الإجماع (108 - س) دليل ، ولا يجوز أن يصدر إلا عن دليل ، والقياس عندهم ليس بدليل .

والذي يدل على ذلك : أنه إذا ثبت أن القياس دليل⁽⁸⁾ لله - تعالى - يجب العمل به ، وأن الأمة مأخوذة بوجوب المصير إليه : وجب لذلك

(1) انظر الإبهاج : (248 / 2) ، والتبصرة : (ص / 414) . واللمع : (ص / 220) .

(2) انظر المستصفى : (1 / 196) ، والإبهاج : (2 / 261) والإحكام : (1 / 239) ، والتبصرة : (396) .

(3) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(4) ساقطة من : ق ، م .

(5) هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري المتوفى سنة 310 هـ . انظر ترجمته في : أنباه الرواة : (3 / 91،90) ، وتاريخ ابن الأثير : (6 / 170) ، وتاريخ بغداد : (2 / 162) وغيرها من كتب الرجال .

(6) ساقطة من : ق .

(7) ساقطة من : س .

(8) في ق : دين . وهو تصحيف .

صحة إجماعها⁽¹⁾ من جهته كما يصح⁽²⁾ إجماعها من جهة النص .

فإن قالوا : يستحيل وقوع الإجماع من جهة القياس ، لاختلاف الأمة في الذكاء والفتنة والنظر والسرعة في الاستدلال مع كثرة العدد ، ولا يتفق في العادة اتفقهم على معنى واحد من جهة الاستنباط .

فالجواب : أن ما ذكرتموه يمنع⁽³⁾ اتفاقهم من جهة القياس على الفور ، فأما مع التراخي وإمعان النظر وتكرار التأمل ، فإنه لا يمنع⁽⁴⁾ ذلك .

وجواب آخر : [وهو]⁽⁵⁾ أنه لو امتنع الإجماع على القياس لما ذكرتم : لوجب أن يمتنع إجماع الأمة على القول بالتوحيد والنبوة لأن ذلك لا يدرك بالنص ، وإنما يدرك بدقيق الاستدلال ، وبما هو أخفى من الأدلة الشرعية ، وإذا لم يستحل هذا : لم يستحل ما قلتموه .

وكذلك فإن أهل الكفر والضلال : قد أجمعوا مع توفر عددهم واختلاف أغراضهم على الإلحاد والتكذيب بالحق ، لشبهة باطلة ، ولم يستحل ذلك ، فبأن لا يستحيل إجماع الأمة على الحكم من جهة القياس أولى وأحرى .

ومما يدل على ذلك إجماع الأمة على تقديم أبي بكر - رضي الله عنه - من جهة الاجتهاد فمنهم من قال : رضي⁽⁶⁾ رسول الله - ﷺ -

(1) في س : إجتماعها .

(2) في ق : يجوز .

(3) في الأصل : يمتنع . وهو خطأ .

(4) في الأصل : يمتنع .

(5) ساقطة من : ق .

(6) في س : نصبه .

للصلاة وهي عماد الدين ، ومن رضيهِ رسول الله - ﷺ - لدينا : وجب أن نرضاه لدينا (1) .

ومنهم من احتج بقوله - ﷺ - : « إِنْ تَوَلَّوْهَا أَبَا بَكْرٍ تَجِدُوهُ قَوِيًّا فِي دِينِ اللَّهِ ضَعِيفًا فِي بَدَنِهِ » . ومنهم من رضيهِ فعقد له .

وكذلك أجمع المسلمون في غزوة مؤتة : على تأمير خالد بن الوليد من جهة الاجتهاد ، وأقرهم على ذلك رسول الله - ﷺ - وصوبه من رأيهم .

استدلوا : أن الأمة (2) في كل عصر لا تخلو من ناف للقياس ومحرم له : فكيف يصح أن يتفق على ماهي مختلفة فيه ؟ .

والجواب : أنا لا نسلم أن في الصحابة من خالف في وجوب العمل بالقياس ، [يبين ذلك إجماعهم على العمل به في أهم أمور الشريعة وهي الإمامة في تقديم أبي بكر وعثمان - رضي الله عنهما -] (3) .

استدلوا : بأن القياس يجوز على أهله الخطأ والصواب وإجماع الأمة صواب مقطوع (129 - ق) عليه ، فكيف يجوز أن تجمع على قياس ؟

والجواب : أن القائسين يجوز عليهم الخطأ والإصابة للحق متى انفردوا بالقول وكانوا بعض الأمة ، فإذا كانوا كل الأمة : أمن الخطأ عليهم بالتوقيف على نفي ذلك عنهم ، فبطل ما قالوه (4) .

(1) انظر الطبقات الكبرى لابن سعد : (3 / 183) وتاريخ الإسلام السياسي : (1 / 28) .

(2) في س : وهو تصنيف .

(3) مابين القوسين ساقط من : ق ، م .

(4) في س : قاه وهو تصنيف .

استدلوا : بأن تجويز إجماع الأمة على الحكم من جهة القياس يقتضي إبطال الإجماع ، وذلك أنها إذا أجمعت على الحكم من جهة القياس ، فقد أجمعت على أن للقياس فيه مجالا ، فيجب⁽¹⁾ أن يحل لمن بعدهم أن يذهب إلى خلاف قولهم باجتهاد وقياس يخالف اجتهادهم . وهذا يبطل حجة الإجماع .

والجواب : أن هذا خطأ ، لأن الأمة إذا أجمعت على قول ، لم يجز لمن بعدهم أن يقولوا بموجب قياس يخالف قولهم ، وإنما يجوز له القول بقياس يوافق موجهه⁽²⁾ القياس الذي أجمعت عليه .

استدلوا أيضا : بأنه قد ثبت أن الإجماع أصل يقاس عليه وينتزع منه ويرد إليه كالنص . فلو اتفق لهم إجماع من جهة القياس لم يجز الانتزاع منه والقياس عليه ، لأن القياس لا يكون إلا منتزعا والمنتزع لا يجوز الانتزاع منه ، وإنما ينتزع من النص .

والجواب : (109 - س) أن أقل ما يلزمكم في هذا : أن يصح الإجماع من جهة القياس ، ولا يصح القياس عليه ، فيصح هذا لارتفاع علة المنع .

وجواب آخر : وهو أنا لا نسلم أنه لا يجوز القياس على حكم فرع ثبت بقياس بل ذلك جائز صحيح واجب العمل به ومتى ثبت تحريم التفاضل في الأرز بعلة الطعم [أو الاقتيات]⁽³⁾ أو الكيل قياسا على البر : لم يمتنع حمل العدس على الأرز بعلة أخرى غير علة التفاضل في البر الجامعة بين الأرز والبر .

(1) في س : يجب .

(2) في س : لموجه ، ولا معنى لزيادة اللام .

(3) ساقطة من : ق .

فصل

اختلف القائلون بصحة الإجماع : هل يثبت بأخبار الآحاد أم لا ؟
فذهبت طائفة : إلى أنه يثبت بأخبار الآحاد .

وقالت طائفة من أهل الأصول : إنه لا يثبت بأخبار الآحاد . وبه قال القاضي أبو بكر وشيخنا القاضي أبو جعفر . والأول هو الصحيح (1) .

والدليل على ذلك : أن هذا طريق إثباته الخبر ، وما كان طريق إثباته الخبر ، ولم يتعبد (2) بتلاوته : فإنه يصح ثبوته بخبر الآحاد كقول الرسول - ﷺ - .

ودليل آخر : وهو أن قول الرسول - ﷺ - دليل مجمع على صحته ، والإجماع مختلف فيه ، فإذا صح أن يثبت قول الرسول - ﷺ - بأخبار الآحاد : فبأن يجب ذلك في الإجماع أولى وأحرى .

احتج من نصر قولهم : بأن كل قائل بالإجماع يرى ترك ظاهر القرآن والسنة المتواترة : بالإجماع ، ولا يجوز ترك معلوم بمظنون .

والجواب : أنكم تجيزون ترك المعلوم من ظاهر الكتاب بالمظنون من أخبار الآحاد .

فإن قيل : هذا غلط لأننا إنما نعمل في نقل الراوي للسنة : بقول الراوي ، ويجوز أن يكون ذلك من قبل الرسول - ﷺ - ويجوز أن يكون

(1) انظر نهاية السؤل وبهامشه سلم الوصول : (3 / 932) والإبهاج : (2 / 263) ، وجمع الجوامع : (2 / 179) .

(2) في س : ينعقد . وهو تصحيف .

من قبله ، ولم نوجب⁽¹⁾ العمل بقول الراوي بحجج العقول وإنما أوجبنا ذلك بالشرع الوارد بذلك في فروع الديانات التي يجوز الاجتهاد في مثلها وليس معنا سمع ، ولا إجماع في وجوب إثبات الإجماع بخبر الواحد فنصير⁽²⁾ إليه .

والجواب : أنا - أيضا - (130 - ق) نجابكم بمثله فنقول : إنه إنما يجب العمل بموجب الإجماع بقول الراوي ، ويجوز أن ينعقد به الإجماع ، ويجوز أن لا ينعقد . إلا أن الشرع لما ورد بالعمل بأخبار الآحاد عاما : حمل على عمومته إلا أن يخص دليل .

(1) في س : يوجب .

(2) في ق : فيصير .



الكلام
في
معقول الأصل

الكلام في معقول الأصل

قد تقدم (1) أن أقسام الأدلة : أصل ، ومعقول أصل [واستصحاب حال] (2) ، وقد مر الكلام في الأصل والكلام هاهنا في معقول الأصل ، وهو على أربعة أقسام : لحن الخطاب ، وفحوى الخطاب ، والاستدلال بالحصص ، ومعنى الخطاب .

فأما لحن الخطاب : فهو الضمير الذي لا يتم الكلام إلا به وهو مأخوذ من اللحن ، وهو ما يبدو من عرض الكلام (3) . قال الشاعر :

مَنْطِقٌ صَائِبٌ وَتَلَحَّنُ أَحْيَانًا وَخَيْرُ الْحَدِيثِ مَا كَانَ لَحْنًا (4)

وهو على ضربين :

أحدهما : ما لا يتم الكلام إلا به نحو قوله - تعالى - : ﴿أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَأَنْفَلَقَ﴾ (5) معناه : فضرب فانفلق .

وقوله : ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ (6) ، معناه : فحلق ففدية من صيام أو صدقة أو نسك .

(1) في ق : ذكرنا .

(2) ما بين القوسين ساقط من جميع النسخ ، وهو وارد في أول تقسيمه للأدلة .

(3) قال في المصباح المنير : (213/2) لحن له لحن قلت له قولاً فهمه عني وخفي على غيره ، وفهمت من لحن كلامه ، فحواه ومعارضه بمعنى .

(4) نسبه الزبيدي في تاج العروس : (331/9) للشاعر مالك بن أسماء الفزاري . وانظر اللسان : (265/17) والأساس (ص/850)

(5) سورة الشعراء : 63 .

(6) سورة البقرة 195 وانظر القرطبي : (360/2) .

فهذا حجة مقطوع بها تجري مجرى [النص]⁽¹⁾ في إثبات الحكم ،
وتخصيص العام ، ونسخ المتقدم عليه وغير ذلك من أحكام النص⁽²⁾ .

والثاني : ما يتم الكلام دونه نحو قوله - تعالى - : ﴿ قَالَ مَنْ يُحْيِ
الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴿ (3) فهذا
يحتمل أن يراد به : يحيي العظام على ظاهر اللفظ ، ويحتمل أن يراد به
يحيي أصحاب العظام إلا أنه لا يجوز تقدير هذا الضمير لاستقلال هذا
الكلام بنفسه (110 - س) إلا بدليل والواجب حَمْلُ الكلام على ظاهره
لاستغنائه بنفسه .

(1) ساقطة من : س .

(2) في س : النطق .

(3) سورة يس : 77 ، 78 وانظر القرطبي : (15 / 59) .

فصل

والقسم الثاني من معقول الأصل⁽¹⁾ : فحوى [الخطاب]⁽²⁾ وهو ما يفهم من نفس الخطاب من قصد المتكلم⁽³⁾ بعرف اللغة . نحو قوله - تعالى - ﴿فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفِي﴾⁽⁴⁾ فهذا يفهم [منه]⁽⁵⁾ - من جهة اللغة - : المنع من الضرب والشتيم .

ومنه قوله - تعالى : ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾⁽⁶⁾ فنص على القنطار ونبه على ما دونه ، ونص على الدينار ونبه على ما فوقه ، [هذا الذي عليه جمهور المتكلمين والفقهاء من أصحابنا وغيرهم . وبه قال القاضي أبو محمد⁽⁷⁾].

وقال الشافعي : إن هذا قياس جلي⁽⁸⁾ ، [وبه قال أبو تمام البصري⁽⁹⁾].

والذي ذكره⁽¹⁰⁾ ليس بصحيح ، يدل على ذلك :
أن قوله - تعالى - : ﴿فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفِي﴾ يفهم منه المنع من

(1) في س : الخطاب . وهو تصحيف .

(2) ساقطة من : س .

(3) في س : المتكلمين .

(4) سورة الإسراء 23 وانظر القرطبي : (10 / 238).

(5) ساقطة من : ق .

(6) سورة آل عمران 74 .

(7) ما بين القوسين ساقط من : ق .

(8) انظر الإبهاج : (1 / 237).

(9) ما بين القوسين ساقط من : ق .

(10) في ق ، م : ذكره .

الضرب من لا يعلم القياس ولا مواقعه ولا كيفيته ممن يفهم اللسان العربي ، ولو كان ذلك من جهة القياس : لما صحّ أن يعلمه إلا من يعلم القياس وجهة الاستنباط للعلة وحمل الفرع على الأصل ، بعد الجمع بينهما لعلة مؤثرة في الحكم .

ومما يدل على ذلك : أننا نجد أنفسنا عالمة عند سماع هذا اللفظ بالمنع من الضرب والشتم للوالدين⁽¹⁾ : من قَبْلِ النظر والاستدلال وتحكيم القياس والاجتهاد في العلة ، فلو كان ذلك من جهة القياس : لوجب أن لا يقع لنا العلم بسماع الخطاب حتى يقصد استنباط العلة وحمل الفرع على الأصل ، ولما (131 - ق) وجدنا أنفسنا عالمة بالمراد عند ورود الخطاب : علمنا أن ذلك من جهة اللغة دون القياس .

احتجوا : بأن التأيف في اللغة غير موضوع للضرب والشتم فوجب أن يكون المنع من ذلك معلوماً عن طريق المعنى والقياس .

والجواب : أن هذا غلط لأننا⁽²⁾ لا نقول : إن لفظ التأيف موضوع للضرب في اللغة ، وإنما نقول : إنه يفهم ممن نطق به على هذا الوجه : المنع مما زاد على التأيف من الأذى ، ولو لم يرد⁽³⁾ التعبّد بالقياس : لوجب الحكم بهذا كما يجب الحكم بالمنصوص عليه ، ولذلك يسمع اللفظ الجماعة فيفهمون منه المراد : دون استعمال قياس كما يفهمونه⁽⁴⁾ من المنصوص [عليه]⁽⁵⁾ .

(1) عبارة س : من الضرب للوالدين ، والشتم .

(2) في ق ، م : لأننا .

(3) في ق ، م : ولو لم يكن يرد ، ولا معنى لزيادة يكن .

(4) في ق ، م : يفهمون .

(5) ساقطة من : س .

فصل

والقسم الثالث من أدلة المعقول : الاستدلال بالحصر وبه قال :
عامة العلماء إلا من لا يعبأ بقوله . ويدل على بطلان قوله : عرف
التخاطب ، والمعروف من لسان العرب .

فصل

ألفاظ الحصر يدلُّ [ظاهرها] (1) : على نفي الحكم عن غير المنصوص
عليه - وذلك نحو قوله - تعالى - : ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحْدٌ ﴾ (2) .
وقوله - ﷺ - : ﴿ إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَتَقَى ﴾ (3) .

فظاهر هذا اللفظ يدلُّ على أن غير المعتق لا ولاء له وإن كان
يجوز أن يرد هذا اللفظ لتحقيق الحكم في المنصوص عليه ، لا لنفيه عن
سواه نحو قولك : إنما النبي محمد ، وإنما الكريم يوسف ، إلا أن
الظاهر في الكلام هو الأول .

وقد منع قوم من شواذ المتكلمين : أن يكون هذا اللفظ لنفي
الحكم عن غير من نص عليه .

والدليل على ما نقوله : ظاهر الاستعمال في كلام العرب : من
ذلك قوله - ﷺ - : ﴿ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ﴾ (4) وإنما قصد به نفي عمل

(1) ساقطة من : ق .

(2) سورة النساء 170 .

(3) أخرجه مالك في الموطأ : (2/ 781) والبخاري : (2/ 85) سندي ، ومسلم . على ما
في : تلخيص الحبير (2/ 213) ، والفتح الكبير (1/ 436) .

(4) أخرجه جميع أئمة الحديث ما عدا مالكا في الموطأ على ما في تخريج أحاديث
البيضاوي (22/ ب) . وفتح الباري : (10/ 12) وتلخيص الحبير : (1/ 54) .

من لا نية له .

وقوله - الطبراني - : « إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » . وقد علم انه قصد به : نفي الولاء عن غير المعتق⁽¹⁾ . وقول القائل : إنما الكريم يوسف - ففي نحو هذا المعنى هو (111 - س) - وذلك أنه نفي عن غير يوسف : مثل الكرم الذي أثبت له يوسف ، وإن كان لا يمتنع من أن يكون له كرم ما . وفي [نحو]⁽²⁾ هذا المعنى : لا كريم إلا⁽³⁾ يوسف ، ولا فتي إلا علي ، ولا سيف إلا ذو الفقار ، وإن كان⁽⁴⁾ « لا » من حروف النفي بلا⁽⁵⁾ خلاف في ذلك .

احتجوا : بأنه يجوز أن يتصل بهذا اللفظ إثبات الحكم لغير⁽⁶⁾ المنصوص عليه مثل أن يقول : « إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » ولمن وهب⁽⁷⁾ ، ولو كانت « إنما » تنفي الولاء عن غير الْمُعْتَقِ : لما جاز أن يتصل بها إثبات الولاء لغير المعتق ، كما أنه لما كان قولك : ما رأيت زيدا ، ينفي الرؤية عن زيد ، لم يجر أن يتصل به كلام يثبت الرؤية لزيد . فتقول : ما رأيت زيدا [رأيت زيدا]⁽⁸⁾ . فلما جوزنا أن يتصل بقوله - وَاللَّهُ - : « إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » كلام يثبت به الولاء لغير المعتق : علم أن قوله : « إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ » ، لا ينفي الولاء عن غير المعتق .

(1) ساقطة من : س .

(2) في الأصل : معتق .

(3) في س : لا يوسف . وهو تصحيف .

(4) في ق : كانت .

(5) في س : فلا .

(6) في م ، لغير .

(7) في س : ذهب .

(8) ما بين القوسين ساقط من : س .

والجواب : أن هذا غير صحيح ، لأننا قد أجمعنا على أنه لو قال : لا ولاء [إلا]⁽¹⁾ لزيد : أن ذلك نفى للولاء عن غيره ، ثم يجوز مع ذلك أن يقول : لا ولاء إلا لزيد وعمرو ، ولا يخرج بذلك قولك : لا ولاء إلا لزيد عن أن ينفي به الولاء عن غير زيد ، فبطل ما تعلقوا به .

وجواب آخر : وهو أن قولك رأيت زيدا : لا يقتضي رؤية غيره وإنما يقتضي : رؤية زيد فقط ، فإذا قلت : ما رأيت زيدا نفيت رؤية زيد (132 - ق) فقط ، فالذي تناوله الإثبات ، هو الذي تناوله النفي ولا بد أن يكون أحد الخبرين كذبا ، وليس كذلك في مسألتنا ، فإنك إذا قلت : إنما الولاء لزيد ، فقد أثبت الولاء لزيد خاصة ونفيته عن عدد كبير وجسم غفير يتناولهم النفي على وجه العموم⁽²⁾ فإذا أضفت إلى زيد غيره ، فقد نفى من المنفي⁽³⁾ عنهم الولاء : من يصح أن يتعلق المنفي به ، ويكون للإثبات متعلق ، غير متعلق النفي فصَحَّ الكلام - وهذا كما تقول : اقتلوا المشركين ، فيحمل على جميعهم ثم يجوز أن يتَّصل به إلا النساء والصبيان وأهل الكتاب ، ويدخله التخصيص - أبدا - ما كان للفظ الأمر متعلق ، ولا يجوز أن يدخله التخصيص حتى يرفع جميع اللفظ⁽⁴⁾ لأنه لا يبقى للفظ الأمر متعلق ، فبأن الفرق بينهما .

فصل

إذا⁽⁵⁾ ثبت ذلك : فلفظ الحصر واحد وهو : « إنما » .

(1) ساقطة من : س .

(2) في س : العدم . وهو تصحيف .

(3) في ق : النفي . وهو تصحيف .

(4) في ق ، م : المر . وهو تصحيف .

(5) في ق ، م : فإذا .

وذهب ابن نصر ، وجماعة [من] ⁽¹⁾ شيوخنا : إلى أن ألفاظ ⁽²⁾ الحصر أربعة :

إنما وقد بيناه وذلك في قوله - تعالى - : ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ ⁽³⁾ .

والألف واللام التي لاستغراق الجنس ، في قولك : البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه .

والإضافة ، في قوله - ﷺ - : «تَحْرِيمُهَا التَّكْسِيرُ ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ» ⁽⁴⁾ وبهذا قال : القاضي أبو الطيب وأبو إسحاق الشيرازي .

[وقد ورد لمالك : ما يدل على أن لام «كي» عنده من حروف الحصر .

قال أبو الوليد ⁽⁵⁾ والذي عندي : أن لفظ الحصر واحد وهو : «إنما» وإلى هذا ذهب القاضي أبو بكر والقاضي أبو جعفر .

والدليل على ذلك : أن هذه الألفاظ جملة ما تقتضي تعليق الحكم

(1) ساقطة من : س .

(2) في س : لفظ .

(3) سورة البقرة : 195 / 2 وانظر الألوسي : (84 / 2) والقرطبي (308 / 2) ولم يظهر لي وجه الحصر في الآية ولعل الباجي تكلم على «إنما» في تفسيره للآية استطرادا فقد ذكر علماء التراجم أن له تفسيراً للقرآن الكريم .

(4) أخرجه أبو داود في الصلاة باب تحريم الصلاة وتحليلها ، والترمذي في باب مفتاح الصلاة الطهور ، وابن ماجه (101 / 1) وأحمد ، والدارقطني ، والبيهقي من حديث علي ابن أبي طالب قال : قال رسول الله - ﷺ - : «مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها الخ» انظر نصب الراية : (307 / 1) وتلخيص الحبير (216 / 1) .

(5) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

بمن⁽¹⁾ علّق عليه ، ولا تقتضي نفيه عمن سواه لأنه إذا قال : البينة على المدعى أكثر ما فيه أنه أثبت جنس البينة في جنبه⁽²⁾ المدعى ، وليس للمدعى عليه هاهنا ذكر يثبتها له أو ينفيها عنه ، وإنما هذا من باب دليل الخطاب ، لأنه لا فرق بين أن تقول : [الزكاة في سائمة الغنم ، أو تقول :]⁽³⁾ في سائمة الغنم الزكاة . أو تقول : البينة على المدعى ، أو تقول : على المدعى البينة من جهة المعنى . وقد قالوا : إن قوله - ﷺ - : « فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ الزَّكَاةُ »⁽⁴⁾ مِنْ بَابِ الْأَسْتِدْلَالِ [بدليل]⁽⁵⁾ الخطاب ، لا من (112 - س) باب الحصر .

استدلوا : بأن قوله - ﷺ - : « الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدْعَى »⁽⁶⁾ ، قد أثبت جميع جنس البينة في جنبه المدعى فلم تبق [منه]⁽⁷⁾ بينة تكون في جنبه⁽⁸⁾ المدعى عليه ، وهذا معنى الحصر .

والجواب : أن هذا يبطل ، بقوله - ﷺ - : « فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ الزَّكَاةُ » ، فقد جعل جميع الزكاة في السائمة ، ولا يقال إنه من باب الحصر .

(1) في ق ، م : نص .

(2) في ق : في حقه .

(3) ما بين القوسين ساقط من : س .

(4) هذا جزء من حديث رواه الفقهاء والأصوليون بالمعنى ، وأخرجه مالك في الموطأ : (260 / 1) بلفظ : « وفي سائمة الغنم إذا بلغت أربعين شاة شاة » .

وأخرجه البخاري ، وأبو داود على ما في تخريج أحاديث البيضاوي لابن الملحق : (23 / ب) رقم 172 .

(5) ساقطة من : س

(6) أخرجه الترمذي وابن عساكر والبيهقي في السنن على ما في الفتح الكبير : (20 / 2) .

(7) ساقطة من : س .

(8) في ق : جهة .

وجواب آخر : وهو أن الذي يقتضيه اللفظ : أن جميع أنواع
 البيانات تصح⁽¹⁾ في جنبته ، وليس في ذلك دليل على انتفاء أمثالها عن
 جنبه المنكر ، ولا جرى له ذكر . فدلوا على هذا إن كنتم قادرين .

(1) في س : يصح .

فصل

في حكم دليل الخطاب⁽¹⁾

اختلف الناس في هذا الباب :

فذهب الجمهور - من أصحابنا - إلى القول بدليل الخطاب ، وهو أن تعليق الحكم على الصفة يدل على انتفاء ذلك الحكم عمن لم توجد⁽²⁾ فيه نحو قوله - تعالى - : ﴿ فَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾⁽³⁾ فدل ذلك على أنه : لا يجوز إخراج رقبة كافرة .

ونحو قوله - ﷺ - : « فِي سَائِمَةِ الْغَنِمِ الزَّكَاةُ » يدل ذلك : على انتفائها عن المعلوفة⁽⁴⁾ .

وجاوز ذلك بعض أصحابنا كابن خويز منداد وابن القصار : إلى أن تعليق الحكم على الاسم يدل : على انتفائه عمن عدا ذلك الاسم⁽⁵⁾ .

وبالأول قال : أكثر أصحابنا وأصحاب الشافعي وبه قال أبو الحسن الأشعري [واختاره القاضي أبو محمد ونسبه إلى مالك وبه قال : أبو تمام وأبو الفرج]⁽⁶⁾ .

(1) أي مفهوم المخالفة .

(2) في س : لا يوجد .

(3) سورة النساء 91 .

(4) يرى المالكية وجوب الزكاة في السائمة ، والمعلوفة قال الشيخ خليل بن إسحاق : « وإن معلوفة » انظر الخرشي (2/ 148) . والشرح الكبير (1/ 432) قال الشيخ الدسوقي : « والتقيد بالسائمة في الحديث لأنه الغالب في مواشي العرب فهو لبيان الواقع » .

(5) وبه قال الدقاق ، والصيرفي ، وبعض الحنابلة ، انظر نهاية السؤل وبهامشه سلم الوصول : (2/ 206) وجمع الجوامع : (1/ 254) .

(6) ما بين القوسين ساقط من ق ، م .

وقال أبو العباس بن سريج وأبو بكر القفال والقاضي أبو بكر والقاضي أبو جعفر : إن تعليق الحكم بالاسم والصفة : لا يدل على انتفاء الحكم عن عداهما ، وهو الصحيح عندي .

والدليل على ذلك أن تعليق الحكم بالصفة بمثابة تعليق الخبر بها ، ثم ثبت وتقرر أنه لو قال : خرج⁽¹⁾ الأسود أو الأبيض أو قتل الرجل الطويل أو أكرم زيد : لا يدل ذلك ، على انتفاء هذا الحكم عن عدا المذكور .

ومما يدل على ذلك : اتفاق أهل اللغة على أن [الغرض]⁽²⁾ بإثبات الأسماء الأعلام والأسماء⁽³⁾ التي هي النعوت : تمييز من له الاسم ممن ليس له ، سواء كان مقيدا⁽⁴⁾ بصفة كقولك : أسود وأبيض وقاتل ، أو لقبا محضا كقولك : زيد وعمرو وخالد ، فلو دل تعليقه بالصفة على المخالفة : لوجب أن يدل تعليقه باللقب على المخالفة . وفي العلم بفساد ذلك دليل على ما قلناه .

فإن قالوا : هذا إثبات لغة بالقياس ، وهذا لا يجوز .

فالجواب : ليس الأمر كما ظننتم ، لأننا قد علمنا أن قصد أهل اللغة بوضع الأسماء التمييز للمسمى⁽⁵⁾ سواء كانت ألقاباً أو غيرها ، وادعيتم أنتم : أن الاسم المشتق من الصفة⁽⁶⁾ يقتضي تعليق الحكم به نفيه

(1) في س، م خرج .

(2) ساقطة من : ق .

(3) في س : من الأسماء .

(4) في س : مقيد .

(5) في ق : للمسألة . وهو تصحيف .

(6) في ق : المتعلق بالصفة .

عمن سواه . فكما يحتاج مدعى ذلك في الاسم اللقب إلى توقيف ، كذلك مدعى ذلك في الاسم المشتق .

* [دليل آخر : أن تعليق الحكم على الصفة قد يرد ولا يؤثر مخالفة في الحكم بين ما وجدت فيه تلك الصفة وبين ما عدت فيه . فقد يرد ذلك على معنى التنبيه قال الله - تعالى - : ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ﴾⁽¹⁾ ، ولا خلاف أنه لا يجوز قتلهم إذا أمن الإملاق و إنما معنى ذلك على معنى التنبيه ، لأنه إذا لم يجز قتلهم مع الإملاق ، : فَبِأَن لا يجوز مع عدمه أولى .

وقيد يرد على معنى المبالغة في استحقاق ذلك الحكم ، قال - تعالى - : ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾⁽²⁾ فهذا على معنى أنه أحق بالعقاب لا على معنى أنه من لم يتبين له الهدى وشاق الرسول : أنه لا تكون هذه صفته⁽³⁾ . (113 - س) وإذا كان هذا يرد لهذه الوجوه : لم يجز أن يجعل دليلاً على المخالفة .

ومما يدل على ذلك : ما روي عن عروة⁽⁴⁾ بن الزبير أنه قال : قلت لعائشة أم المؤمنين - رضي الله عنهما - وأنا يومئذ حديث السن : « أريت

(1) سورة الإسراء : 31 .

(2) سورة النساء 114 .

(3) محل النزاع بين القائلين بمفهوم المخالفة ، والنافين له : إذا لم يظهر لتخصيص المذكور بالحكم فائلة ، سوى نفي الحكم عن غيره ، وأما إذا ظهرت لتخصيصه بالذكر فائلة ، فالكل يقول : بعدم حجتيه .

انظر جمع الجوامع : (1 / 245) .

(4) ابن العوام تابعي جليل أحد فقهاء المدينة السبعة ولد سنة 22 وتوفي سنة 94 . انظر ترجمته في : طبقات الشيرازي : (ص / 58) ووفيان الأعيان (3 / 255) وطبقات ابن سعد : (5 / 178) .

قول الله - عز وجل - : ﴿إِنَّ الْصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾⁽¹⁾ قالت عائشة : « كلا يا ابن أخي ، لو كان كما قلت لكان : فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما » . فهذه عائشة وهي من أهل اللسان لم تحكم للمسكوت عنه بضد حكم المنطوق ، واعتذر عروة عن اعتقاده⁽²⁾ ذلك بحدائثة سنه ، وأنه لم يكن فقه بعد .

وإذا كان هذا طريقه اللغة : وجب أن يرجع فيه إلى قول عائشة ، والله أعلم وأحكم .

ومما يدل على ذلك أيضاً : ما رواه الشيباني⁽³⁾ عن عبد الله بن أبي أوفى⁽⁴⁾ قال : « نهى رسول الله - ﷺ - عن الجر الأخضر . قلت⁽⁵⁾ : أنشرب في الأبيض ؟ قال : لا »⁽⁶⁾ .

فوجه الدليل منه : أنه نص على الأخضر ، وأفرده بالنهي ثم ذكر ابن أبي أوفى : أن حكم الأبيض حكمه وهو من أهل اللسان ولو صح التعلق بدليل الخطاب : لوجب له بالمخالفة وأن لا يعلق بالجر الأخضر خاصة فيما رواه عن النبي - ﷺ - [(7)] .

(1) سورة البقرة : (158) وانظر القرطبي : (2/178) .

(2) في الأصل : ما اعتقد .

(3) هو أبو إسحاق سليمان بن فيروز الشيباني المتوفى سنة 121 وقيل 138 وقيل غير ذلك . انظر فتح الباري : (2/161) وتهذيب التهذيب (4/197) .

(4) اسم أبي أوفى علقمة بن خالد بن الحارث بن أسيد الأسلمي ، توفي عبد الله - على الأرجح - سنة 86 . انظر أسد الغابة (3/121) والاستيعاب : (3/870) .

(5) في س : ملك . وهو تصحيف .

(6) أخرجه البخاري في كتاب الأشربة : (4/323) سندي ، وفتح الباري (12/161) .

(7) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

وأما من قال منهم : إن تعليق الحكم بالاسم العلم يقتضي نفيه
عمن سواه ، فإن هذا يمتنع عن مناظرته [وقد قال القاضي أبو
محمد⁽¹⁾ : إنا⁽²⁾ نعلم بالضرورة من موضوع كلام العرب غير ذلك .

ومما يدل على ذلك : علمنا بحاجة العرب أن يخبروا عن مخبر
واحد لا يزيدون عليه ، كما يحتاجون إلى أن يخبروا عن مخبرين
جماعة فلو قلنا إنا⁽³⁾ متى أخبرنا عن زيد بالخروج كان في ذلك إخبار
عن غيره بترك الخروج : لا يمتنع أن يكون في لغة العرب ما يخبر به عن
مخبر واحد ، ولا بد للعرب في مستقر العادة من وضع لفظ للإخبار عن
الواحد مع حاجتها إلى ذلك وسلامة الحال وارتفاع الموانع وبهذه
الطريقة : أثبتنا وضعها للعموم [صيغة⁽⁴⁾] ، فثبت ما قلناه .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بما روى أن يعلى⁽⁵⁾ بن أمية قال
لعمر - رضي الله عنه - : « أذن الله - تعالى - للخائف في التقصير فما لنا
نقصر ونحن آمنون » .

فقال عمر : « عجبت مما عجبت منه ، فسألت عن ذلك
النبي - ﷺ - فقال : « صَدَقَ اللهُ بِهَا عَلَيْكُمْ فَأَقْبِلُوا صَدَقَتَهُ »⁽⁶⁾ .

(1) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(2) في ق ، م : لأننا .

(3) في ق ، م : أنا .

(4) ساقطة من : س .

(5) أبو صفوان بن أبي عبيدة بن همام التميمي الحنظلي قتل سنة ثمان وثلاثين بصفين .
انظر الاستيعاب : (4/ 1585) .

(6) أخرجه مسلم : (5/ 196) شرح النووي وابن ماجه : (1/ 339)

انظر تلخيص الحبير : (1/ 58 ، 59) .

[قال]⁽¹⁾ فوجه الدليل من هذا : أنهم فهموا منه دليل الخطاب وأنه إذا أُرخص للخائف في التقصير كان غيره بخلافه .

والجواب : أن هذا غلط عليهم وذلك أنهم فهموا تقصير الصلاة للخائف المسافر وبقي المسافر الآمن لم يرد فيه حكم علموه فوجب لهم أن يطلبوا الدليل من جهة النص ، فإن عدموه الحقوه بأشبه الأصليين به . ولسنا نقول إذا أنكرنا دليل الخطاب : أننا نوجب للمسكوت عنه حكم المنطوق به ، وإنما يكون بمنزلة (134 - ق) من لم يرد له ذكر في الشرع ، فيحتاج في إثبات حكمه إلى دليل مستأنف .

وجواب ثان : وهو أن الصلاة الكاملة ، قد وردت بلفظ عام في حق كل أحد ، فخرج المسافر الخائف بالتخصيص الذي سمعه عمر ، ويعلى - رضي الله عنه - فطلبوا⁽²⁾ أن يحملا المسافر الآمن على حكم باقي اللفظ [العام]⁽³⁾ ، وهذا طريق صحيح في الاستدلال لا من جهة دليل الخطاب .

استدلوا : بأن تعليق الحكم بالصفة ، وذكر الصفة في الكلام لا معنى له إلا أن يريد المتكلم : (114 - س) الخلاف بين تلك الصفة وغيرها ، وإلا كان لغوا ذكر الصفة ، وإذا كان كذلك : ثبت دليل الخطاب .

والجواب : أن هذا يبطل بتعليقه بالأسماء فإنه أيضاً لا فائدة فيه إلا تعليقه بالاسم ، ومع ذلك فإنه لا يقتضي مخالفة المسكوت عنه .

وجواب آخر : وهو أن هذا غلط في الاستدلال ، وذلك أنكم

(1) ساقطة من : ق .

(2) في ق : وطلبوا .

(3) ساقطة من : س .

تتوصلون إلى العلم بمعنى الكلام وما وضع له في أصل التخاطب بالحاصل من فائدته ، وهذا عكس⁽¹⁾ الواجب وقلبه ، لأن العلم بفائدة الكلام : يجب أن يكون⁽²⁾ بعد العلم بمعنى الخطاب في مواضع اللغة وهذا تخليط ظاهر .

وجواب ثالث : وهو أن لتعليق الحكم بالصفة فوائد أخرى غير ما ذكرت⁽³⁾ ، وذلك أنه لو قال : في الغنم الزكاة لوجب بحكم القول بالعموم إخراج الزكاة من السائمة ، والمعلوفة ، فإذا قال : « في سائمة الغنم الزكاة » وجب⁽⁴⁾ ⁽⁵⁾ على أهل الاجتهاد النظر والاستدلال في إثبات مثل هذا الحكم للمعلوفة ، أو نفيه عنها ، وفي هذا غرض صحيح وتعريض لشواب جزيل ورفع للذين أوتوا العلم درجات - وهو مرتفع - عند النص على وجوب الزكاة في المعلوفة ، [أو]⁽⁶⁾ انتفائها عنها .

وفائدة أخرى : وهو أنه إذا قال : « في الغنم الزكاة » : جاز أن يخص السائمة بالقياس ، وإذا قال : « في سائمة الغنم الزكاة » لم يجز للمجتهد إسقاط الزكاة عنها بضرب من القياس .

واستدلوا : بما روي عن النبي - ﷺ - [أنه]⁽⁷⁾ أنزل عليه - لما استغفر للمنافقين : ﴿ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾

(1) في س : أعكس وهو تصحيف .

(2) في ق : تكون .

(3) في ق : ذكرتم .

(4) في س : ويجب

(5) في س : ويجب

(6) ساقطة من : س

(7) ساقطة من : س

سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ هُمْ ﴿١﴾ فقال — ﷺ — : «لَأَزِيدَنَّ عَلَى السَّبْعِينَ» (2) فعقل من الخطاب : أن ما زاد على السبعين بخلافها (3) .

والجواب : أن هذا صحيح لا شك فيه ، وذلك أن السبعين قد نص له - ﷺ - : أنه لا يغفر للمنافقين [بها] (4) وما زاد على السبعين في حكم المجوز ، يجوز أن يغفر لهم ويجوز ألا يغفر لهم [بها] (5) ، وليس في ذلك دليل على أنه لا بد أن يغفر لهم ونحن نقول في قوله - ﷺ - : «فِي سَائِمَةِ الْغَنِمِ الزَّكَاةُ» : أن السائمة معلوم وجوب الزكاة فيها ، وأن المعلوفة يجوز ذلك فيها . فبطل ما تعلقوا به .

[على أنه - ﷺ - قد فهم من المراد أنه لا يغفر لهم جملة ، لأن مثل هذا الخطاب إنما خرج مخرج الإيأس والقطع من الطمع ، وذلك كقول القائل : اشفع لزيد أو لا تشفع فلو شفعت له ألف مرة : لم أشفعك فيه ، فإن المفهوم من هذا اللفظ أنه لا يشفع فيه أصلاً .
فإن قيل : فما فائدة الزيادة على ذلك .

قيل : لا يمتنع أن يكون - ﷺ - شفع للمنافقين وإن علم أنه لا يشفع فيهم استئلاً لأحيائهم وأولادهم ورفقاً بهم ، لأنه (6) معلوم ميل النفس إلى من ألح في حاجتها ورغب فيما يعود لمنافعها] (7) .

(1) سورة التوبة 81 وانظر القرطبي : (219/8) .

(2) الحديث أخرجه البخاري على ما في القرطبي : (219/8) .

(3) في س : بخلافهما ، وهو خطأ .

(4) ساقطة من : س .

(5) ساقطة من : س .

(6) في الأصل : لأنهم . وهو تصحيف .

(7) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

استدلوا بما روي عن الصحابة أنهم قالوا : « الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ » (1) منسوخ بما روي : « التِّقَاءُ الْخِتَانَيْنِ مُوجِبٌ لِلْغُسْلِ » (2) .

والجواب : أن هذا من أخبار الآحاد التي لا يقع العلم بها (3) ولا تثبت بها اللغة فيما طريقه العلم .

وجواب آخر : وهو أنه لا خلاف في العدول عن ظاهر [هذا] (4) اللفظ ، لأنه إنما أراد [به] (5) نسخ حكم ، ألا ماء إلا من الماء ، وهذا لو ثبت بقوله « الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ » : لم يكن نسخا ، وإنما يكون منعا من حكم دليل الخطاب (135 - ق) يبين ذلك : أنه إذا ورد التخصيص على اللفظ العام لم يقل : إنه نسخ له ، وإنما هو منع من دليل العموم فيما (115 - س) يتناوله اللفظ الخاص .

وكذلك قوله - تعالى - : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ ﴾ (6) لا يجوز أن يقال : إنه منسوخ بإجماع المسلمين (7) على أنه لا يجوز أن تقتلهم مع أمان الإملاق ، فبطل ما تعلقوا به .

وكذلك فلا يجوز إذا قال : اقتل زيدا ، ثم قال : اقتل عمرا أن يقال : هذا نسخ لقتل زيد ، وإنما هو إضافة لقتل عمرو إلى قتل زيد .

(1) أخرجه بهذا اللفظ ابن ماجه عن أبي أيوب : (1 / 199) وانظر تخريج أحاديث البيضاوي : (27 / ب) .

(2) أخرجه ابن ماجه (1 / 199) والشافعي في مسنده ، ومالك في الموطأ (1 / 46) وانظر تخريج أحاديث البيضاوي : (27 / ب) رقم 172 مكتبة الأزهر .

(3) في ق : لا يقع بها العلم .

(4) ساقطة من : س .

(5) ساقطة من : ق .

(6) سورة الإسراء 31 .

(7) في س : من المسلمين .

فصل

تعليق الحكم بالشرط : لا يدل على انتفائه عمّا عداه . وبهذا قال القاضي أبو بكر ، وجمهور المنكرين للدليل الخطاب .

وقال بعض أهل العراق ، وأبو العباس بن سريج : إنه يدل على انتفاء الحكم عن انتفائه عنه الشرط⁽¹⁾ .

والدليل على ذلك : [علمنا بأنه لا يمتنع ثبوت الحكم لشرطين مختلفين ، ولذلك جاز⁽²⁾ أن يقول القائل : إذا قام زيد فأكرمه وإذا أعطاك درهماً ، وإذا لقيك راكباً ، وإذا جاز تعليق الحكم بشروط كثيرة فأكثر ما في تعليقه⁽³⁾ بأحدها : كونه علامة على ثبوت الحكم ، وذلك لا يمنع من كونه علامة كالعلامة الشرعية .

ومن الدليل⁽⁴⁾ على ذلك : أن القائل إذا قال : من جاءك فأعطه درهماً ، فقد نص على إعطاء الجائي ومن لم يأت فلم يذكره بإعطاء ، ولا منع ، فهو بمنزلة أن يقول : أعط الجائي درهماً ، وقد دللنا على أنه إذا قال : أعط الجائي درهماً ، فإن ذلك لا يقتضي منع من ليس بجاءٍ ، فكذلك إذا قال : من جاءك فأعطه درهماً .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن⁽⁵⁾ فائدة وصفنا له بأنه شرط :

(1) الخلاف بين القائلين بمفهوم الخطاب ، والنافين له : في دلالة أداة الشرط على انتفاء المشروط عند انتفاء شرطه ، وأما انتفاء المشروط عند انتفاء الشرط وثبوته عند ثبوته ، ودلالة الأداة على الوجود فهو محل اتفاق بين الجميع . انظر الإبهاج مع نهاية السؤل (1 / 240) .

(2) في س : ما جاز . و لا معنى لزيادة « ما » .

(3) في س : تعليقها .

(4) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(5) في س : أن .

أن ينتفي الحكم بانتفائه ، وأن صحّ أن يوجد الشرط مع عدم الحكم كالشروط العقلية .

والجواب : أن هذا خطأ لأنه لو كان ما ذكرتموه صحيحاً لاستحال أن يشترط⁽¹⁾ في حكم واحد صفات كثيرة ، لاستحالة ذلك في الشروط العقلية .

وجواب آخر : وهو أن فائدة ذلك أن يكون معناه : انه أحد⁽²⁾ ما يشترط في ثبوت هذا الحكم ولذلك إذا قال الرجل لامرأته : إن دخلت الدار فأنت طالق ، كان هذا شرطاً في وقوع الطلاق ، ثم لا يدل ذلك على انتفاء الطلاق بغير دخول الدار .

فصل

تعليق الحكم بالغاية : لا يدل على انتفائه عما بعد الغاية .

وذهب القاضي أبو بكر : إلى أنه يدل على انتفاء الحكم عما بعد الغاية ، وإلى هذا [ذهب شيخنا القاضي أبو جعفر السمناني]⁽³⁾ وأكثر أصحاب أبي حنيفة⁽⁴⁾ .

وذهب بعض المنكرين لدليل الخطاب : إلى أنه لا يدل على ذلك . وهو صحيح .

والدليل على ما نقوله : قوله - تعالى - ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا

(1) في س : يشترط .

(2) في ق : أخذ . وهو تصحيف .

(3) ما بين القوسين ساقط من : س .

(4) انظر تيسير التحرير : (1 / 100) .

بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشَدَّهُ»⁽¹⁾ . وبعد أن يبلغ أشده فهذا أيضاً حكمه .

ومن ذلك قوله - تعالى - : ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾⁽²⁾ وإذا طهرن ، فلا يقربن أيضاً حتى يتطهرن .

ومما يدل على ذلك : أنه إذا قال القائل : اضرب زيدا حتى يجلس ، فقد تناول نطقه الأمر [بالضرب]⁽³⁾ في حال القيام ، وحال الجلوس لم⁽⁴⁾ يذكرها بالأمر بالضرب ولا بالمنع من ذلك ، ويصح إلحاقها بحال القيام⁽⁵⁾ ويصح التفريق بينهما ، وهو بمنزلة أن يقول : اضرب زيدا قائماً فالذي يتناول⁽⁶⁾ أمره حال القيام وأما حال الجلوس : فلم يتناولها الأمر بالضرب ولا بالمنع منه . وقد أجمعنا على أنه لو قال : اضرب زيدا قائماً لم يدل ذلك على المنع من ضربه في حال الجلوس وكذلك إذا قال اضرب زيدا حتى يجلس .

[ومما يدل على ذلك : أنه يجوز (116 - س) تعليق الحكم بغايات⁽⁷⁾ كثيرة مثل أن يقول : لا تكلم زيدا حتى يعطيك درهما وحتى يعطيك فرساً وحتى يبدأك بالكلام . وإذا جاز ذلك : بطل أن يحكم بنفي الحكم عما بعد الغاية ، وبهذه الطريقة استدللنا : على نفي الحكم عمن

(1) سورة الإسراء 34 .

(2) سورة البقرة 220 .

(3) ساقطة من : س .

(4) في س : فلم .

(5) في ق ، م : القياس .

(6) في س : تناول .

(7) في س : بعبارات . وهو تصحيف .

انتفى عنه الشرط⁽¹⁾ .

احتج القاضي أبو بكر : بأن⁽²⁾ أهل اللغة ، قد وقفونا على ما يقوم مقام نصهم - على أن ذكر الغاية « بحتى » و « إلى » وما يجري مجراهما : (136 - ق) يدل على أن ما بعدها ، بخلاف ما قبلها وذلك أنهم متفقون على أن القول : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ ﴾⁽³⁾ و : ﴿ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾⁽⁴⁾ و : ﴿ حَتَّى يَطْهَرْنَ ﴾⁽⁵⁾ كلام غير تام ولا مستقل بنفسه ، وأنه لا بد فيه من إضمار ، وأن المضممر في الكلام الثاني : هو المظهر في الأول⁽⁶⁾ المتقدم ، وهو قوله فلا تحل له ، والمضممر في قوله - تعالى - : ﴿ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾⁽⁷⁾ فتحل له ، ولم لم يقدر هذا في الكلام لصار قوله : ﴿ فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ لغوا لا فائدة فيه .

والجواب : أنا لا نسلم أن في قوله - تعالى - : ﴿ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾⁽⁸⁾ مضمراً ، بل الكلام يتناول⁽⁹⁾ هذه المدة التي تناولها اللفظ ، وما بعد ذلك فموقوف على الدليل ، ولو جاز لقائل أن يدعي في هذا ضميراً تتم به الفائدة : لجاز لآخر أن يدعي في قوله - ﷺ - : « فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ الزَّكَاةُ » : ضميراً آخر تتم به فائدة الكلام ، وهو : ولا زكاة في غير السائمة ، وإن لم يجب هذا لم يجب ما قلتموه .

(1) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(2) في س : أن .

(3) سورة التوبة 29 .

(4) البقرة : 230

(5) سورة البقرة 220 .

(6) في س : الأولى : ولفظ « في » ساقط من : ق .

(7) ما بين القوسين ساقط من : س .

(8) سورة البقرة 230 .

(9) في ق : متأول لهذه المدة ، وهو تصحيف .

وجواب آخر : وهو أن ما بعد الغاية بمنزلة ما قبل الشرط وذلك إذا قلت : أعط زيدا درهماً إن جاءك : فهم منه وجوب⁽¹⁾ العطاء بعد المجيء ، وما قبل المجيء فموقوف على الدليل . وكذلك إذا قال : لا تعط زيدا حتى يجيء [يفهم منه : المنع من العطاء حتى يجيء]⁽²⁾ وما بعد المجيء فموقوف على الدليل يجوز أن يطلق على العطاء ، ويجوز أن يمنع منه لمعنى آخر . وهو كما تقول : لا تطأ الحائض حتى تطهر ثم ليس حصول الطهر دليلاً على إباحة الوطء ، لجواز حصول الأحرام وسائر وجوه التحريم . فبطل ما قالوه .

استدل : بأن الاستفهام يقبح لمن قال : لا تعط زيدا درهماً حتى يقوم ، أن يقال له : فإذا قام أعطيه⁽³⁾ ؟ ووجه قبحه : أنه مفهوم من الخطاب .

والجواب : أن هذا غير صحيح ، لأنه يحسن⁽⁴⁾ الاستفهام لجواز أن يمنع مانع آخر ، كالإحرام الذي يمنع بعد الطهر من الوطء .

ولأنه⁽⁵⁾ يجوز أن يحرم عليه [العطاء]⁽⁶⁾ قبل الغاية ويكل ما بعد الغاية إلى اجتهاده ، كما أنه إذا علق الحكم بصفة فقد نص [له]⁽⁷⁾ على ثبوت الحكم معها ووكل الحكم مع عدمها إلى اجتهاد المكلف .

(1) في ق ، م : وجه .

(2) ما بين القوسين ساقط من : س .

(3) في س : أعطه .

(4) في ق : ليس يحسن .

(5) في س : ولا يجوز . وهو تصحيف .

(6) في جميع النسخ : المنع . وهو تصحيف .

(7) ساقطة من : س .

استدل : بأن الغاية نهاية الحكم ، وكذلك غاية كل شيء نهايته والسبب الذي ينتهي إليه ، وينقطع عنده فلو كان ما بعد الغاية مثل ما قبلها : لخرجت بذلك عن أن تكون غاية لتساوي الحال بين ما قبلها وما بعدها ، ولذلك لم يحسن أن يقول قائل : اضرب المذنب حتى يتوب ، وهو يريد : اضربه وإن تاب ، لأنه إذا أراد أن يضربه - أيضاً - مع توبته : لَعَا - في كلامه - بغاية لا فائدة فيها .

والجواب : أن هذا خطأ⁽¹⁾ - لأن معنى قولنا : إنه غاية لما نص عليه من هذا الحكم ولهذا المعنى ، ولا يمتنع أن يثبت حكم آخر بمعنى آخر ، كما تقول في الشرط⁽²⁾ : إنه شرط - أيضاً - لثبوت ذلك الحكم [ثم لا يمتنع أن يرد شرط آخر لثبوت ذلك الحكم]⁽³⁾ لأن هذه كلها علامات للحكم .

وجواب ثان⁽⁴⁾ : أنه لا فرق بين أن تقول : اضربوا المشرك⁽⁵⁾ [حتى يترك الشرك ، وبين أن تقول : اضربوا المشرك]⁽⁶⁾ ، لأجل الشرك : في أن المفهوم منه أن الشرك هو (137 - ق) الموجب لضربه وهو علتة ، ثم لا يمتنع أن يثبت الضرب مع عدم تلك العلة إذا قال : اضربوا المشرك لأجل الشرك ، وكذلك⁽⁷⁾ إذا قال : اضربوا المشرك حتى لا يشرك ، لأنه

(1) في س : لا يصح .

(2) في ق : الشروط . وهو تصحيف .

(3) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(4) في س : ثالث . وهو تصحيف .

(5) في س : المشركين . وهو تصحيف .

(6) ما بين القوسين ساقط من : س .

(7) في ق : كذلك .

[لا⁽¹⁾] يمتنع أن يثبت بعد الإيمان معنى آخر يضرب له⁽²⁾ .

يدل على صحة هذا التمثيل : إذا قال لا تقربوا الحائض [حتى
تطهر فهم منه ما يفهم من قوله : لا تقربوا الحائض]⁽³⁾ لأجل الحيض ،
ثم إذا زال الحيض في الموضعين : صح أن يبقى المنع من قربها لإحرام
وغير ذلك من علل المنع . فثبت ما قلناه .

(1) ساقطة من : س .

(2) في ق : به .

(3) ما بين القوسين ساقط من : س .

فصل

والقسم الرابع : معنى الخطاب وهو القياس .

وإن كان [اسم]⁽¹⁾ القياس يجري على أكثر أنواع الاستدلال من جهة المعنى⁽²⁾ ، إلا أن العرف قد جرى بين أهل الجدل : بإطلاق القياس على نوع مخصوص من الاستدلال ، وهو ما حرر لفظه .

فصل

فأما القياس : فهو حمل أحد المعلومين على الآخر في إثبات حكم ، أو إسقاطه⁽³⁾ بأمر يجمع بينهما .

والدليل على صحة المعنى فيه قول العرب : فلان يقاس إلى فلان في فضله وهذه⁽⁴⁾ وسمته ، وفلان لا يقاس إلى فلان في كرمه وجوده . ويقولون : قس هذا الثوب بهذا لتعرف⁽⁵⁾ تساويهما في الجودة والحسن⁽⁶⁾ .

وإنما قلنا « بأمر يجمع بينهما » ، ولم نقل : « بأمر يوجب الجمع بينهما » ، لأن القياس الفاسد لا توجب علته الجمع بين الفرع والأصل فلو قلنا : بأمر يوجب الجمع بينهما لخرج القياس الفاسد من جملته وذلك فاسد⁽⁷⁾ .

ومما يدل على أن اسم القياس يشتمل على الصحيح والفاسد قول

(1) ساقطة من : س .

(2) في م : المنع . وهو تصحيف .

(3) عبارة س : وإسقاطه .

(4) في ق ، م : هديه .

(5) في ق : ليعرف .

(6) انظر المختار الصحاح : (2/ 965) وتاج العروس (4/ 227) .

(7) بيانه أن التعريف موضوع لتمييز المعرف ولا يحصل هذا الغرض إلا إذا كان شاملاً لجميع أفرادها ، مانعاً من دخول غيرها فيه .

أهل اللسان : هذا قياس صحيح [وهذا قياس] ⁽¹⁾ باطل ، كما يقولون :
نظر فاسد ونظر صحيح .

وإنما قلنا : « هو حمل معلوم على معلوم ، في إيجاب بعض
الأحكام لهما أو ⁽²⁾ إسقاطه عنهما » : لأنه لو جمع جامع بين معلومين
لم يوجب فيهما [حكما] ⁽³⁾ ولم ينفه عنهما : لما كان قائسا ، وإنما
يكون ⁽⁴⁾ مشبهاً .

فصل

وقد زعمت ⁽⁵⁾ الفلاسفة : أن القياس لا يصح ، ولا يتم ⁽⁶⁾ من مقدمة
واحدة ، ولا يكون عنها نتيجة وإنما ينبنى القياس من مقدمتين فصاعداً ،
إحداهما : قول القائل : كل حي قادر ، والثانية : كل قادر فاعل .

والمقدمة عندهم : مقال موجب شيئاً لشيء ، أو سالب شيئاً عن
شيء . فالموجب كقولنا : كل حي قادر . والسالب كقولنا : كل حي ليس
بميت .

وهذا ليس من القياس بسبيل ، ولا له به تعلق ، وذلك أننا بينا ، أن
القياس - عند أهل النظر ، وفي مقتضى اللغة - : إنما هو حمل أمر على
أمر ، بوجه يجمع بينهما فيه ويسوي ⁽⁷⁾ بينهما في الحكم لأجله ، وقد دللنا

(1) ما بين القوسين ساقط من : س .

(2) في س : وإسقاطه .

(3) ساقطة من : ق .

(4) في ق : كان .

(5) في س : ذهب .

(6) في ق ، م : لا يتم ، ولا يصح .

(7) في س : يستوي .

على ذلك ، وإذا كان ذلك : وجب أن يكون ما قالوه - ليس من القياس بشيء ، وإنما هو : ضم قول إلى قول يقتضي : أمراً من الأمور ، هو⁽¹⁾ موجب ضم القولين ومقتضاه ، من غير حمل شيء على شيء ، ولا قياسه عليه ، وما سموه نتيجة فإنما هو موجب ضم أحد القولين إلى الآخر .

ومما بين ذلك ، اتفاقنا نحن وهم على أن قولنا : زيد (138 - ق) حي ، يقتضي : أنه ليس بميت ، وينتج منه : سلب الموت عنه ، ومع ذلك فليس بقياس .

ومما يدل على ذلك : أنه قد تنتج⁽²⁾ لنا القسمة الصحيحة للأمر العام شيئاً معلوماً ، من غير أن تكون القسمة المنتجة من مقدماتهم ولا معدودة⁽³⁾ في مقاييسهم وذلك أننا إذا قلنا : الوجود قسمان : قديم علم كل سامع : أن القسم الآخر ليس بقديم (118 - س) وينتج هذا من جهة القسمة ، وتحديد أحد القسمين ، وهذا بين في فساد ما ذهبوا إليه ، ولولا من يعتني⁽⁴⁾ بجهالاتهم من الأغمار⁽⁵⁾ والأحداث : لنزهدنا كتبنا⁽⁶⁾ من ذكر الفلاسفة ولكن قد نشأ أغمار ، وأحداث جهال : عدلوا عن قراءة الشرائع ، وأحكام الكتاب ، والسنن ، إلى قراءة الجهالات من المنطق⁽⁷⁾

(1) في س : وهو .

(2) في س : ينتج ، وهو تصحيف .

(3) في س : معدوداً

(4) ف س : تغير .

(5) جمع غمر وهو الرجل الذي لم يجرب الأمور . انظر المصباح المنير (2 / 543) والأحداث جمع حدث وهو صغير السن ، انظر المصباح (1 / 151) .

(6) في ق : كتابنا .

(7) انظر وصية الباجي لولديه لتقف على رأيه في دراسة المنطق والفلسفة (ص / 35) من مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد . والمثبت نصها بالقسم الدراسي لهذا الكتاب .

واعتقدوا صحتها ، وعولوا⁽¹⁾ على متضمنها — دون أن يقرأوا أقوال خصومهم من أهل الشرائع الذين أحكموا هذا الباب ، وحققوا معانيه ، وغرّ بهم⁽²⁾ الملحدة مثل الكندي⁽³⁾ والرازي⁽⁴⁾ وغيرهما الذين يترجمون كتبهم بأقوال تغر من لا علم له بكتبهم وأقوالهم ، ومذاهبهم فيقولون : إنا ثبت صانعاً يفعل الطبائع في الأجسام ، ثم الطبائع بعد ذلك ، تفعل العلل ، [والأعراض]⁽⁵⁾ والأمراض فسهلوا على الأغمار باب الكفر ، وجعلوا لهم سترا وجنة عن عوام الناس ، ومن لا خُبْر⁽⁶⁾ له بما تؤول إليه أقوالهم ولو أن هؤلاء الممتحنين بهذه الطريقة : تصفحوا كتاب الله ، وسنة رسوله وأقوال المتكلمين من المسلمين والفقهاء : لبان لهم بأدنى⁽⁷⁾ نظر الحق وتبين لهم الصدق . والله المستعان .

فصل

أجمع⁽⁸⁾ الصحابة ، والتابعون ، ومن بعدهم من الفقهاء والمتكلمين ، وأهل القدوة : على جواز التعبد بالقياس ، وأنه قد ورد

(1) في ق : وعدلوا وهو تصحيف .

(2) في ق : وعدتهم .

(3) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق الكندي الملقب بفيلسوف العرب وفاته سنة 252 . انظر ترجمته في : أخبار الحكماء : (ص / 241) وعيون الأنبياء : (1 / 207) وتاريخ الفلسفة العربية : (1 / 64) والفهرست : (ص / 255).

(4) هو أبو بكر محمد بن زكرياء المتوفى على الأرجح سنة 313 . انظر ترجمته في وفيات الأعيان : (5 / 157) وتاريخ الحكماء : (ص / 271) وعبر النهي : (2 / 150) والشذرات : (2 / 263).

(5) ساقطة من : س .

(6) في س : و لا خبر .

(7) في ق : بادي .

(8) في ق : اجتمع .

التعبد بالصحيح منه⁽¹⁾ .

وقالت الشيعة ، وإبراهيم النظام ، وجماعة من المعتزلة البغداديين : إن التعبد به محال ، وأنه غير جائز ورود الشرع به .

وقال داود ، وابنه : يجوز ورود التعبد به من جهة العقل ولكن الشرع لم يرد بإطلاقه ، وقد ورد بحظره⁽²⁾ .

والدليل على ما نقوله : أنه ليس في التعبد بالقياس وجه من وجوه الإحالة ، يعلم بالضرورة⁽³⁾ ، من تجويز الجمع بين الضدين وكون الجسم الواحد ، في وقت واحد : في مكانين ، وكون الخبر الواحد صدقاً كذباً وغير ذلك مما تعلم⁽⁴⁾ استحالته بالضرورة⁽⁵⁾ .

ولا وجه من وجوه الإحالة المعلومة بالنظر والاستدلال : من كون القديم محدثاً ، والمحدث قديماً وقلب الأشياء عن حقائقها ، وإخراج الأشياء عن صفات أنفسها . وما لم يكن فيه وجه من وجوه الإحالة وجب أن يكون جائزاً .

أما هم ، فاختلفوا في جهة المنع من جهة العقل : فقال النظام ، وجماعة ممن قال بوجوب الأصلح في باب الدين : إن الله لما لم يتعبد خلقه بالقياس ، بل منع منه : عَلِمْنَا بذلك ، أن منعه وحظره هو الأصلح

(1) انظر جمع الجوامع : (204 / 2) ، والإبهاج : (5 / 3) ونهاية السؤل وبهامشه سلم الوصول : (9 / 4) والمستصفي : (234 / 2) وفواتح الرحموت : (310 / 2) .

(2) التحقيق أن داود ابن علي لا ينكر من القياس : إلا القياس الخفي وأنّ الذي ينكر القياس هو ابن حزم الظاهري . انظر جمع الجوامع : (204 / 2) .

(3) في جميع النسخ : بضرورة .

(4) في جميع النسخ : يعلم .

(5) في جميع النسخ : بضرورة .

وأن إطلاقه مفسدة لهم ، وضرر عليهم ، ولا يجوز على الباري - تعالى - إفساد⁽¹⁾ خلقه .

وأول ما يجب أن يجاب به : المطالبة بالدليل على وجوب فعل المصلحة على الباري - تعالى - ، وقد (139 - ق) بينا الكلام في هذا في أصول الديانات .

ثم يقال لهم - على تسليم القول بالأصلح : إن هذا إنما يثبت لكم بعد أن تبينوا أن الباري - تعالى - منع⁽²⁾ خلقه من القياس ولم يتعبد لهم به ، ثم حينئذ تعلمون أنه هو الأصلح وإنما مخالفتنا لكم في جواز التعبد فإن لم تعلموا [منع التعبد به إلا بعد العلم بان الأصلح هو المنع منه ، ولم تعلموا]⁽³⁾ أن الأصلح في منعه إلا بعد العلم [بالمنع]⁽⁴⁾ : إستحال [حينئذ]⁽⁵⁾ علمكم بأحد⁽⁶⁾ الأمرين ، ثم يقال لهم : ما أنكرتم أن يعلم الباري - تعالى - المصلحة في تعبد⁽⁷⁾ الأمة بالقياس ، فيما تعبد لهم فيه [بالقياس ، ويعلم المصلحة في التعبد بالنص]⁽⁸⁾ فيما تعبد لهم فيه بالنص ، كما قد تعبد في بعض الأحكام بنص القرآن ، وفي بعضها بنص السنة ، لما علم من المصلحة في التعبد بكل (119 - س) واحد منهما بما تعبد به .

(1) في ق : استفسار ، وهو خطأ .

(2) في ق : أن منع . ولا معنى لزيادة « أن » .

(3) ما بين القوسين ساقط من : س .

(4) ساقطة من : س .

(5) ساقطة من : ق ، م .

(6) في ق ، م : لأحد .

(7) في س : تعبد .

(8) ما بين القوسين ساقط من : س .

فإن قالوا : لو كان الحكم بالقياس مصلحة : لكان حسنا ، فإذا نهى عن الحكم به فيما أمر فيه⁽¹⁾ بالحكم بالنص : كان نهيه قد تناول الحسن وذلك مستحيل على الباري - تعالى - .

فالجواب : أن هذا يبطل بالسنة الواردة من طريق الأحاد ، فإنه قد أمر بالحكم بها ما لم يمنع من ذلك نص قرآن أو إجماع ، ومنع من الحكم بها إذا عارضها الكتاب ، أو الإجماع⁽²⁾ ، ولم يجب لذلك أن يقال : إن نهيه قد تناول الحسن ، وكذلك في مسألتنا [مثله]⁽³⁾ .

[وجواب ثان : وهو أن الحكم بالقياس ، إنما يحسن فيما علم الباري - تعالى - : أن الحكم به فيه مصلحة ، ويقبح فيما علم الباري : أن الحكم به ، مفسدة فإذا نهى عنه فقد نهى عن القبيح ، كما أنه من أباح لغيره أخذ ثوب من ماله ، لما فيه من المنفعة ، ورفع الضرر : يسحن منه أن يمنعه من أخذ مثله إذا كان فيه مضرة للأخذ]⁽⁴⁾ .

استدل من أحال أن يكون التعبد بالقياس مصلحة ، في ذلك - : بأن العبادات مبنية على المصلحة وحوش⁽⁵⁾ العباد ، إلى الطاعة ، واجتناب المعصية ، وذلك أمر لا سبيل إلى معرفته إلا بتوقيف علام الغيوب وإنما طريق القياس غلبة الظن فلا مدخل له في المصالح .

والجواب : أن يقال لهم لم قلتم أولاً : أنه يستحيل على

(1) في . ق ، م : به .

(2) في الأصل : والإجماع .

(3) ساقطة من : ق .

(4) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(5) جاء في القاموس المحيط : « حاش الصيد ، جاءه من حواليه ليصرفه إلى الجبال » انظر

تاج العروس : (4 / 303) .

الباري - تعالى - التكليف إلا للاستصلاح ؟ وما دليلكم عليه ؟

وجواب آخر : وهو انه لا يمتنع أن يكون المقصود بالتعبد الاستصلاح ، ويعلم⁽¹⁾ المصلحة في ترك النص على العبادة ، ويكل ذلك إلى اجتهاد المكلف ، كما وكل تعيين الإمام ، والقاضي ، والسعاة ، وأصحاب الجزية⁽²⁾ : إلى اجتهاد المكلف ، وعدل عن النص على ذلك ، لِمَا علم فيه [من]⁽³⁾ المصلحة في ترك النص عليه .

فإن قالوا : إذا لم يكن القياس موصلاً إلى العلم ، والقطع لأن⁽⁴⁾ موجه هو حكم الله - تعالى - : كان القائس مقدماً على الحكم بغير علم .

فالجواب : أن الذي يجب في حكم التكليف الذي⁽⁵⁾ يصح معه الفعل ، أو الترك : أن يكون المكلف عالماً بما كلفه ، أو في حكم العالم به ، وممن يصح منه الوصول إلى معرفته ، وإذا كان ذلك كذلك : فلا فرق بين أن يقول لنا - تعالى - : حرمت عليكم التفاضل في البر - في صحة امثال الفعل ، وتركه - ، وبين أن يقول : حرمت عليكم التفاضل في البر لأنه مقتات جنس ، فقيسوا عليه كل مساو له في صفته ، فكل الأمرين يصح امثاله وتركه . وكذلك إذا دلنا بغير القول والنص فقال : متى حرمت [عليكم]⁽⁶⁾ الخمر ، وبيع البر متفاضلاً . فقد علقنا حكم التحريم على معنى فيه ، وكلفتكم الاجتهاد في طلب ذلك المعنى الذي

(1) في س : وتعلم .

(2) في ق ، م : الحرب .

(3) ساقطة من : س .

(4) في ق : فإن .

(5) في س : هو الذي ، ولا معنى لزيادة الضمير .

(6) ساقطة من : س .

علقت التحريم عليه ، وأمرتكم باعتبار⁽¹⁾ حاله (140 - ق) بالتقسيم والنظر في الأصول ، وأسقطت⁽²⁾ عنكم المأثم في خطأ⁽³⁾ ذلك المعنى الذي علقت عليه الحكم ، وجعلت لكم على اجتهدكم أجراً ، وأن أصبتموه جعلت⁽⁴⁾ لكم أجرين للاجتهد والإصابة . والغرض الذي أوجبه⁽⁵⁾ عليكم هو : الاجتهاد في طلب ذلك المعنى .

وإذا ثبت ذلك : فالاجتهاد أمر متيقن يقطع الإنسان بوجوده من نفسه ، ووقوعه منه ، فلا معنى لقولهم⁽⁶⁾ : إن القائس مقدم على الحكم بغير علم . وهذا كالشاهدين اللذين يجب علينا الاجتهاد في عدالتهما والحكم بأقوالهما إذا غلب على ظننا صدقهما ، وإن⁽⁷⁾ جاز أن يكونا كاذبين عند الله ، ولا نأثم بذلك ولا نكون مفرطين ، لأننا (120 - س) لم نكلف [معرفة صدقهما ، وإنما كلفنا الاجتهاد في عدالتهما والاجتهاد]⁽⁸⁾ في عدالتهما أمر يتيقنه⁽⁹⁾ المكلف من نفسه ، فلا يصلح أن يقال فيه : إنه مقدم على الحكم بما لا يعلم⁽¹⁰⁾ أنه حكم [الله]⁽¹¹⁾

(1) في ق : اعتبار .

(2) في س : وأسقط .

(3) في س : حض . وهو تصحيف .

(4) في س : جعلنا .

(5) في س : أوجبت .

(6) في ق : بقولهم .

(7) في س : ولو .

(8) ما بين القوسين ساقط من : س .

(9) في س : تيقنه .

(10) في ق : نعلم .

(11) ساقطة من : ق ، م .

والذي ذهب إليه القاضي أبو بكر في أن كل مجتهد مصيب لا يلزم أيضاً عليه ما ذكرتم . لأنه إذا اجتهد - على قوله - فقد أدى الواجب الذي عليه ، وعلم ذلك ، فلا يقدم على الحكم إلا⁽¹⁾ بعلم ، فبطل ما قالوه .

[فإن قالوا : ما وجه المصلحة في التعبد بالقياس . ؟

قيل لهم : هذا قولكم : وجه المصلحة لا يعلم إلا بنص .

وجواب آخر : وهو أن يقال لهم : وتحريم القياس لا يكون - عندكم - إلا لمصلحة ، فما وجهها ؟ وما وجه المصلحة في صوم رمضان وصلاة الظهر أربعاً ، والمغرب ثلاثاً ، والصبح ركعتين ؟ ولا سبيل لهم إلا ذكر مصلحة في شيء من ذلك⁽²⁾ .

استدلوا على إحالة التعبد بالقياس : بأن القائسين قد اتفقوا على أن القياس لا يصح إلا بعلّة⁽³⁾ مدلول على صحتها بنص ، أو استدلال بتأثير ، أو تقسيم ، أو غير ذلك . قالوا ومحال تعليق الحكم على علة هي : طعم ، أو شدة ، لأن العلة في التعبد بالعبادة هي المصلحة فلو نص على العلة لنص على المصلحة ، دون الطعم ، والشدة ، ولو ذكر أن العلة هي المصلحة : لم يمكن⁽⁴⁾ القياس عليها ، لأنه لا يعلم كونها مصلحة في غير ما ورد النص به⁽⁵⁾ .

والجواب : أننا لا نسلم تعليق الحكم بالمصلحة ، فدلوا عليه إن كنتم قادرين .

(1) في س : لا .

(2) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(3) في ق : على علة .

(4) في س : يكن ، وهو تصحيف .

(5) في ق : بالنص .

وجواب ثان : [وهو]⁽¹⁾ أنه لا علة لشيء من الأحكام الشرعية في الحقيقة ، لأن العلة ما ثبت الحكم بشبوتها ، وانتفى بانتفائها وإنما هذه أمارات ، وعلامات ، وإن سميت عللاً ، فعلى سبيل المجاز والاتساع لأنها قد تنتفي ويبقى الحكم⁽²⁾ ، ولا يستحيل أن يجعل ما ليس بعلة للحكم دليلاً [عليه]⁽³⁾ ، كالمحدث الذي يدل على الفاعل وإن لم يكن علة⁽⁴⁾ لوجوده ، فلا يمتنع على هذا أن يجعل الطعم علامة⁽⁵⁾ لتحريم التفاضل في البيع ، والشدة المطربة علامة على تحريم الشراب .

وجواب ثالث : وهو [أن]⁽⁶⁾ اعتلالكم يقتضي ألا يرد شرع بتعليل حكم . وقد ورد ذلك ، في القرآن والسنة . قال الله - تعالى - : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾⁽⁷⁾ .

وقال - تعالى - ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ﴾⁽⁸⁾ .

وقال الرسول - ﷺ - : « إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ لِأَجْلِ الدَّافَةِ »⁽⁹⁾ .

وجواب رابع : انه إذا جاز تعليق الحكم على الأسماء والأعيان من

(1) ساقطة من : ق .

(2) في ق : لأنه قد ينتفي ، ولا يبقى الحكم . وهو تصحيف .

(3) ساقط من : س .

(4) في س : علمه . وهو تصحيف .

(5) في س : علة . وهو تصحيف .

(6) ساقطة من : س .

(7) سورة الحشر 7 .

(8) سورة التوبة 28 .

(9) أخرجه مسلم : (3/1561) ومالك في الموطأ : (2/485) وانظر تخريج أحاديث البيضاوي : (1/35) رقم 172 بمكتبة الأزهر .

غير ذكر المصلحة ، فما أنكرتم من جواز تعليق الحكم على العلة من غير ذكر المصلحة .

استدلوا على إحالة⁽¹⁾ التعبد بالقياس : بأن أفعال الباري - تعالى - وتعبده بما تعبد به : مبني على (141 - ق) الحكمة التي لا بد أن يكون إلى معرفتها سبيل ، وتعليق [تحریم البيع متفاضلاً]⁽²⁾ بالطعم وتحریم الشراب بالشدة المطربة : لا طريق لنا إلى تَعْرِفِ وجه الحكمة والمصلحة فيه ، وليس تعليق الحكم على هذه الصفة بأولى من تعليقه على سائر صفات البرِّ والشراب ، لأنه ليس بين هذه الصفة ، وبين [هذا]⁽³⁾ الحكم تعلق يعقل ، ولذلك صح وجودها قبل ورود الشرع ، وبعد النسخ مع عدم هذه الأحكام⁽⁴⁾ ، ومن حكم الدليل : أن لا يعرى عن مدلوله .

والجواب : أن هذه العلل الشرعية ، إنما هي أمارات للحكم بتقرير الشرع ، وورود التعبد بذلك وتدل⁽⁵⁾ على المصلحة - في الجملة - مع تسليم القول بالمصالح كما أن الحكم إذا علق على الاسم العلم أو المشتق : كان الاسم علامة لذلك الحكم بتقرير الشرع . ويدل ورود التعبد به : على كون المصلحة به في الجملة ، لا على عين⁽⁶⁾ المصلحة فلا فرق بين المعاني (120 - س) والأسماء في هذا الباب ، ولا فرق بينهما - أيضاً - في أن المعاني لا تنفك من الأحكام التي علقت عليها ،

(1) في ق : إياحة . وهو تصحيف .

(2) عبارة س فيما بين القوسين : التحريم متفاضلاً .

(3) ساقطة من : س .

(4) في ق : مع هذه عدم الأحكام . وهو تصحيف .

(5) في س : يدل .

(6) في ق : غير . وهو تصحيف .

[مع بقاء الشرع على ما استقر عليه]⁽¹⁾ سواء كانت منصوفاً عليها ، أو ثابتة بفحوى خطاب ، أو باعتبار ، [أو]⁽²⁾ تأثير ، أو تقسيم ، أو غير ذلك من الأدلة على صحة العلل ، كالأسماء إذا علقت عليها الأحكام⁽³⁾ . فأمّا قبل ورود الشرع ، أو بعد ورود النسخ⁽⁴⁾ : فإنها تجري في ذلك ، مجرى الأسماء التي لا يتعلق بها حكم قبل ورود الشرع ، وينتفي عنها بعد النسخ ، ولا يدل ذلك على استحالة تعليق الحكم عليها مع ورود الشرع به . وأما أدلة العقول : فإنه لا يصح أن تعرى [عن]⁽⁵⁾ مدلولاتها لوجه هي في العقل عليه . بخلاف الأسماء والمعاني التي لا تكون أدلة إلا بالتوقيف⁽⁶⁾ على ذلك .

استدلوا : بأنه لو جاز أن يجعل بعض صفات الأصل علة ، لم يكن بأن تكون علة للحكم [بـ]⁽⁷⁾ أولى من غيرها من الصفات ، وهذا يوجب تكافؤ الأدلة .

والجواب : أن هذا خطأ ، لأن الصفة المتعلقة بالحكم ، لم تكن علامة عليه من حيث كانت صفة للأصل وإنما كانت علامة عليه بتقرير الشرع والاستدلال ، كما تصير علة بالنص على [أنها]⁽⁸⁾ علة ، وكما يصير الاسم علامة للحكم إذا علق به ، وإن جاز أن يكون للمسمى

(1) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(2) ساقطة من : س .

(3) في ق : بالأحكام .

(4) في س : الشرع . وهو تصحيف .

(5) ساقطة من : ق .

(6) في س : بتوقيف .

(7) ساقطة من جميع النسخ .

(8) ساقطة من : س .

تسميات⁽¹⁾ كثيرة ، ولا يجوز أن يقال : ليس بعض تسميات المسمى بأن تكون علما على الحكم بأولى من غيرها ، وعلى أنه يجوز أن يتقاوم وصفان في تعلقهما بالحكم فيثبت⁽²⁾ الحكم الواحد في الأصل لعلتين⁽³⁾ أو أكثر من ذلك .

استدلوا : بأن الحاكم بالقياس يخبر عن الله أنه حرم النبيذ للشدة المطربة ، وأنه حرم التفاضل في البر للطعم والاقتيات ولا يجوز الإخبار عن الباري - تعالى - بالقياس⁽⁴⁾ .

والجواب : أننا إنما نخبر عن ذلك كله بأخبار الله لنا به إذا دلنا على صحة القياس ، وتعبدنا به ، وأمرنا أن نحكم بموجبه وجعل العلة التي يستدل بها⁽⁵⁾ : علامة لنا على الحكم ، من تحليل أو تحريم ، فكل⁽⁶⁾ قانس على الوجه الذي أبيح له القياس : يخبر⁽⁷⁾ عن الله - تعالى - بما جعل له من الأدلة على الحكم ، وأمره بالإقتداء بها ، كما يخبر عن الله⁽⁸⁾ - تعالى - : بما ظهر على لسان رسوله (142 - ق) ﷺ ، من السنة التي أمر باتباعه فيها ، [ومن أفعاله]⁽⁹⁾ التي جعلها علامة على إباحة الفعل لنا وإطلاقه⁽¹⁰⁾ ، أو على وجوبه ، فمتى

(1) في س : تسمية وهو تصحيف .

(2) في س : فثبت .

(3) في ق ، م : بعلتين .

(4) في ق ، م : بقياس .

(5) في ق : عليها .

(6) في س : وكل .

(7) في ق ، م : مخبر .

(8) عبارة ق ، م : كما يخبر عنه .

(9) ما بين القوسين غير واضح في : ق .

(10) في س : على إباحة الفعل وإطلاقه ، أو إطلاقه . وهو تصحيف .

نهانا - ﷺ - عن التفاضل في البر ، ودلّ الدليل على أن المعنى الذي جعل علماً على التحريم في التفاضل هو الطعم والاقتيات : وجب المصير إلى ما دلّ عليه الدليل ، وكان بمنزلة أن يقول : حرمت عليكم التفاضل في البر ، لأنه مطعوم مقتات .

فإن قيل : لو كانت العلة هي الطعم والاقتيات : لنصّ عليها بدليل⁽¹⁾ نصه على البر ، وكان ذلك أولى من نصه على البر لأنه - ﷺ - إنما بعث مبيناً ولم يبعث ملغزاً .

فالجواب : أن هذا غلط ، لأنه لا يمتنع أن يعلم الباري - تعالى - المصلحة في ترك إظهار العلة والعلامة التي علق عليها الحكم ، وانه لو أظهرها : لكان في ذلك مفسدة ، ويجري هذا على قول القائلين بوجوب الأصلح ، كما علم المصالح في إجمال الألفاظ في بعض المواضع ، وقد كان قادراً على تفصيل ما اجمل وتبينه ، وقد فعل [ذلك]⁽²⁾ - ﷺ - حيث نهى عن ادخار لحوم الأضاحي ثم قال - بعد ذلك - : « إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ لِأَجْلِ الدَّافَةِ » ، وأيضاً فقد وكل اختيار الأئمة إلى الأمة ، مع القدرة على النص عليهم ، ووكل أرش الجنایات (122 - س) ، وقيم المتلفات ، ونفقات الزوجات ، ومتعة المطلقات ، وجزاء الصيد ، وقيمة المثل والاجتهاد في جهة القبلة إلى المكلفين ، مع القدرة على النص على جميع ذلك كله . ويحتمل أيضاً أن يكل ذلك : إلى اجتهاد المجتهد ليحصل له الأجر باجتهاده في طلب علة الحكم .

(1) في ق : فدل . وهو تصحيف .

(2) ساقطة من : ق ، م .

استدلوا : باتفاق القائمين على أنه لا بد من إثبات علة للحكم⁽¹⁾ وأنه لا سبيل لنا إلى إثبات العلة ، لأنه لا يخلو : أن يكون طريق العلم بثبوتها : النص ، أو الإجماع ، أو قضية العقل ، أو القياس فإذا⁽²⁾ لم يكن في ثبوتها : نص ، ولا إجماع ، ولا قضية عقل ، ولم يجز أن تثبت بقياس لها على علة أخرى ، لأن القياس لا يثبت بالقياس : لم يكن إلى العلم بمعرفتها سبيل .

والجواب : انه ليس كل الأحكام تثبت بنص ، أو إجماع ، أو قضية عقل ، بل منها ما يثبت : بفحوى الخطاب ومفهومه ، وما يثبت بضرب من الظاهر⁽³⁾ ، واقتداء بفعل الرسول - ﷺ - فلا يمتنع أن تثبت هذه [العلة]⁽⁴⁾ بضرب من الظاهر ، أو التأثير والتقسيم ، وشهادة الأصول ، وأن يجعل ذلك⁽⁵⁾ دليلاً لنا على الحكم وطريقاً إلى معرفته ، وإذا لم يدل الدليل على صحة العلة : أبطلنا ذلك القياس .

وجواب آخر : وهو أن إبطالكم للقياس⁽⁶⁾ لا يخلو : أن يكون بنص ، أو توقيف غير محتمل ، أو بإجماع ، أو بقضية عقل ، أو بقياس وقد علم أنه لا نص في ذلك ، ولا إجماع ، ولا قضية عقل . فلم يبق إلا أن تنفوه بقياس ، وهذه مناقضة .

وجواب ثالث : وهو أنه لا يمتنع أن تثبت علة القياس بضرب من القياس داخل في جملة القياس ، كما نعلم أننا نعلم صحة النظر ، بضرب

(1) في ق ، م : الحكم .

(2) في س : واذا .

(3) في س : الظواهر .

(4) ساقطة من : س .

(5) في س : وأن تجعل دليلاً .

(6) في س : القياس .

من النظر ، داخل في جملة النظر .

[استدلوا على إحالة التعبد بالقياس : بإجماع الأمة على أن قصد الخطأ واعتماده : محرم محذور وأن الإقدام على الحكم بما لا يؤمن أن يكون خطأ وغير حكم الله - تعالى - : محذور قبيح بحكم⁽¹⁾ الدين . وكل قائل فإنه [حاكم]⁽²⁾ بما لا يأمن من أن يكون خطأ فوجب أن يكون محظوراً .

والجواب : أن هذا خطأ . لأن القائل ليس بمتعمد للخطأ وإنما يقصد الإصابة ، ويجتهد في طلب الحق على قدر أنواع القياس من جلي وواضح وخفي ، كما يجتهد في الحكم المنصوص ، والظواهر والعمومات والمشكل . ولا يجوز أن يقال : إن الحكم بذلك لما لم يؤمن الخطأ فيه ، ووضع الدليل غير موضعه : وجب أن يكون بمنزلة من تعمد الخطأ ، ووضع الحكم غير موضعه ، وقد فرق الشرع بين من تعمد ، وبين وقوعه من غير قصده ، فأجازوا لمن خفيت عليه أخته من الرضاعة في الأمة : أن يتزوج ، وإن لم يأمن أن تكون المتزوجة أخته وحظروا عليه ذلك مع العلم بأنها أخته .

وأجازوا لمن رأى لبنا يباع أن يشتريه ، وأن جوزوا أن يكون نجساً أو مماساً⁽³⁾ لا يجوز شريه من الألبان وحظروا ذلك مع علمه .

وأوجبوا العمل بخبر الواحد ، وأن جوزوا عليه الكذب ، وحظر ذلك مع العلم بكذبه . فبطل ما تعلقوا به في ذلك .

وجواب آخر : وهو أن الأدلة قد نصبت له على صحة العلل فإذا

(1) في الأصل : وحكم . وهو تصحيف .

(2) ساقطة من جميع النسخ ، وقد زدناها لتوقف صحة العبارة عليها .

(3) في الأصل : ومما .

وضع الأدلة موضعها : علم أنه قد أصاب الحق الذي قد أمر به و أمن الخطأ ، وإن أخطأ في وضع الأدلة وترتيبها ، فليس بمانع من صحة القياس ، كما لا يمنع الخطأ في أصول الديانات : من صحة النظر ، والاستدلال فيها . فبطل ما تعلقوا به⁽¹⁾ .

استدلوا : بأن العلل الصحيحة ما تستقل⁽²⁾ (123 - س) بوصف واحد كالعلل العقلية ، ولما كانت العلل (143 - ق) الشرعية لا تستقل بوصف واحد : وجب⁽³⁾ أن تكون باطلة .

والجواب : أن أقل ما في هذا أنكم تجيزون القياس بالعلة المستقلة بوصف واحد ، وفيه إثبات القياس .

وجواب آخر : وهو أن هذه الأقيسة ليست بموجبة - كالعلل العقلية ، وإنما هي أمارات ، ودلالات ولا يتمتع أن تكون العلامة ذات أوصاف على سبيل الموافقة والمواضعة .

ومن أصحابنا من أجاب عن ذلك : بأن العلة إنما هي اجتماع هذه الأوصاف ، واجتماع الأوصاف ليس بأوصاف ، وإنما هو وصف واحد فبطل ما تعلقوا به .

استدلوا : بأن أحكام الشرع لم ترد على بناء القياس العقلي المتفق على صحته ، لأن قضيته توجب أن يكون كل متساويين ومتماثلين فحكمهما واحد ، وأن كل مختلفين فحكمهما مختلف ، فما خالف هذه الطريقة : علم فساد ، وقد ثبت أن الشرع قد ورد بالتسوية بين حكم

(1) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(2) في س : وما يستقل .

(3) في ق : فوجب .

المختلف في الصفة⁽¹⁾ والمعنى والمخالفة بين حكم المتفق فيهما : وذلك انه فرق⁽²⁾ بين حكم المني⁽³⁾ ودم الحيض في إعادة الصلاة وسوى بينهما في وجوب⁽⁴⁾ الغسل ، وفرق بين المذي والبول والمني في الغسل ومخرجها⁽⁵⁾ واحد . وحرم النظر إلى شعر المرأة ، وأباحه إلى وجهها . وسوى بين قاتل الصيد عمداً وخطئاً ، وفرق بينهما في قاتل النفس . وسوى بين أشياء مختلفة : فأوجب الكفارة بالقتل ، والظهار والوطئ في الصيام . وهي أمور مختلفة ، قالوا : وكل هذا يدل على بطلان الأمثال والمعاني .

والجواب : أن هذا خطأ ، لأن الصفات التي هي علامات للأحكام لم تكن كذلك لأنفسها ، وإنما هي كذلك بالتوقيف والمواضعة ، فإذا ثبت كونها علة للحكم مع التعبد بالقياس : جاز تعلق الحكم بها في كل ما وجدت فيه ، وإن اختلف ذلك في أحكام وصفات أخرى ، ولو ورد النص بمثل هذا ، وذلك أن تقول : فرضت الصلاة على المكلف لصح بلا خلاف . وإن دخل تحته الطويل ، والقصير⁽⁶⁾ ، والأنثى ، والذكر والأسود والأبيض .

وأما الجواب عن تفصيل ما ذكره من التفرقة بين المتفق في الصفة ، والتسوية بين المختلف : فإن هذه أحكام وردت بالنص والإجماع ، ولا يدعي لشيء من ذلك علة معلومة ، وليست كل الأحكام

(1) في ق ، م : في الصحة . وهو تصحيف .

(2) في س : انهم فرقوا .

(3) في ق ، م : خروج .

(4) في س : وصف . وهو تصحيف .

(5) في الأصل : مخرجها . وهو خطأ .

(6) في س : القصير ، والطويل .

معللة ، وإنما يعلل منها : ما دلت الشريعة على تعليله . وأما العلل الشرعية - فإنها مبنية على ما يدل عليه الدليل الشرعي فبطل ما تعلقوا به .

وجواب ثالث : وهو أن علل القياس علل شرعية [مبنية]⁽¹⁾ على ما بنيت عليه أصول الشريعة ، ودلت عليه النصوص ، فإذا دلت النصوص على هذه الأحكام المختلفة ، أو المتفقة⁽²⁾ - على ما تقرر في الشرع - صار ذلك أصلاً في الشرع ، فما وفق بينه الشرع صار متفقاً ، وإن كان في غير الشرع مختلفاً ، وما خالف بين أحكامه الشرع : كان مختلفاً ، وإن كان في الأصل متفقاً ، ثم يرد القياس بعد ذلك [بحمل]⁽³⁾ المسكوت (144 - ق) على المنطوق به على ما قرره الشرع .

استدلوا على إحالة التعبد بالقياس : بأنه مؤد إلى ما لا يصح دخوله تحت التكليف من إلزام الأحكام المتضادة ، وما ليس في الوسع والطاقة ، وذلك أنه قد يتردد الفرع بين أصليين محلل ومحرم ، ويجب تشبيهه⁽⁴⁾ بكل واحد منهما ، لشبهه لهما ، وذلك يوجب أن يكون حلالاً وحراماً .

والجواب : أنه لا يصح (124 - س) ذلك ، وهذه دعوى تحتاج إلى دليل ، ولا بد عندنا من ترجيح لأحد الشئيين على الآخر ، لأن الله لم يجعل شهماً إلا في أصل واحد أمر بالحاقه به ، ومتى لم يجد المجتهد ترجيحاً لأحد الأصلين على الآخر : علم تقصيره ، وخطؤه .

(1) ما بين القوسين ساقط من : س .

(2) في ق : والمتفقة .

(3) ساقطة من : ق . وعبارتها : بعد ذلك في المسكوت .

(4) في س : لتشبيهه .

هذا قول جماعة من شيوخنا ، [وبه]⁽¹⁾ قال أبو إسحاق الشيرازي⁽²⁾ وابن القصار ، فلا يصح ما قالوه .

ومن شيوخنا من قال : إذا⁽³⁾ استويا في شبه الأصلين : كان المجتهد مخيراً بينهما⁽⁴⁾ .

ومنهم من قال : يغلب الحظر على الإباحة ، وبه قال أبو بكر الأبهري .

ومنهم من قال : تغلب الإباحة على الحظر . وبه قال أبو الفرج المالكي .

فلا يلزم ما ذكره⁽⁵⁾ على شيء من هذه الأقاويل .

(1) ساقطة من : س .

(2) انظر التبصرة (ص / 404) .

(3) في س : فإذا .

(4) في ق : فيهما .

(5) في ق ، م : ذكرته .

فصل

في جهة العلم بوجوب التعبد بالقياس

ذهب أكثر الفقهاء والمحصلون لعلم هذا الباب ، إلى أن جهة العلم بوجوبه ، والتعبد به : السمع من الكتاب ، والسنة وإجماع سلف الأمة ، دون دلالة العقل⁽¹⁾ .

وقال بعض الفقهاء : يجب المصير إليه من جهة العقل والسمع قد ورد بتأكيد إيجاب العقل ، ولو لم يرد لاكتفى بإيجاب العقل لذلك ، وبه قال الأصم⁽²⁾ ، والمريسي⁽³⁾ .

والذي يدل على ما نقوله : علمنا بأن العلل العقلية مؤثرة في أحكامها بأنفسها ، وأنه يستحيل⁽⁴⁾ أن توجد غير موجبة لأحكامها يدل على ذلك : أن الحركة لما كانت علة في كون المتحرك متحركاً استحال أن توجد⁽⁵⁾ في وقت من الأوقات ، وشخص⁽⁶⁾ من الأشخاص ولا يكون متحركاً ، فلو كان التفاضل في البر علة في تحريم البيع : لاستحال أن

(1) الخلاف في هذه المسألة بين القائلين بجوازه ووقوعه انظر الإيهاج مع نهاية السؤل : (5/3).

(2) هو أبو بكر عبد الرحمن بن كبسان شيخ ابن عليه و أحد كبار المعتزلة المتقدمين من طبقة أبي الهذيل العلاف . انظر ترجمته في لسان الميزان : (3/427) .

(3) هو أبو عبد الرحمن بشر بن غياث بن عبد الكريم المريسي ، بكسر الميم والراء نسبة إلى مريس قرية بمصر ، أخذ الفقه عن أبي يوسف وغلب عليه الكلام على طريقة المعتزلة وإليه تنسب الطائفة المريسية من المرجئة ، توفي سنة 218 .

انظر طبقات الشيرازي : (ص/138) والجواهر المضية : (1/164) ووفيات الأعيان : (218/1).

(4) في س : يستحد . وهو تصحيف .

(5) في ق : يوجد .

(6) في ق : أو شخص .

يرد شرع بإباحته ، ولو جب أن لا يقف تحريم ذلك على الشرع ، وفي إجماع الأمة على جواز ورود الشرع بإباحته : دليل على أنه لا يجوز أن يجري مجرى العلل العقلية ، وأنه لا يثبت ذلك إلا بسمع .

دليل ثان : وهو أن العلل العقلية لا تكون إلا معنى واحداً والعلل الشرعية تكون ذات أوصاف كثيرة فثبت أنها غير جالبة للحكم بأنفسها ، لأن كل وصف منها يوجد ولا يجلب الحكم .

فإن قيل : إن الصفات المختلفة ليست علة للحكم إنما اجتماعها علة للحكم واجتماعها صفة واحدة .

قيل لهم : فأوجب⁽¹⁾ لهذا أن تكون العلل العقلية ، اجتماع صفات مختلفة ، بان اجتماعها صفة [واحدة]⁽²⁾ ، فإن لم يجز هذا لم يجز ما قلموه .

وجواب آخر : وهو أن اجتماع هذه المعاني ليس [بمعنى]⁽³⁾ معقول ولا شيء ، وما كان حكمه هذا : فلا يجوز أن يجعل علة ، فبطل ما اعترضوا به .

دليل ثالث : ومما يدل على فساد ما قالوه⁽⁴⁾ : أنه لو كان حكم قياس الشرع⁽⁵⁾ ، وحكم (145 - ق) القياس العقلي واحداً : لم يكن لإضافة أحدهما إلى الشرع ، والآخر إلى العقل معنى ، وكلما أضيف كل واحد منهما إلى غير ما أضيف إليه الآخر : علم أن حكمهما مختلف .

(1) في الأصل : فأوجبوا .

(2) ساقطة من : س .

(3) ساقطة من ق ، م .

(4) في ق ، م : قالوا .

(5) عبارة س : قياس حكم الشرع .

فإن قيل : إنما وجب⁽¹⁾ إضافة الشرعي إلى الشرع⁽²⁾ وتخصيصه بهذه التسمية إليه : لأن الشرع هو [الذي]⁽³⁾ أوجبه ، ولأنه يعلم به حكم شرعي دون عقلي ، ولذلك نسب إلى الشرع .

فالجواب : أن هذا كله نقض لقولكم : إن العقل يدل على وجوب القياس الشرعي ، وعلى طريق علته وعلى أنها موجبة للحكم ، فإن كان كذلك فهو عقلي لا يحتاج [إلى]⁽⁴⁾ سمع ، وقولكم : إنه سمعي ، وأن السمع⁽⁵⁾ أوجبه ، نقض له .

فإن قيل : فإن علومكم العقلية مبنية على علم الحس بالضرورة ومع ذلك فلا تسمون علومكم الكسبية بأنها حسية⁽⁶⁾ ، ولا ضرورية (125 - س) فكذا نحن نبني القياس الشرعي على القياس العقلي ، ولا نسميه عقلياً .

فالجواب : أننا فعلنا ذلك - لأن العلوم النظرية لا تثبت من طريق الحس والضرورة ، وإنما تثبت بالنظر والاستدلال وأنتم⁽⁷⁾ تزعمون أن طريق القياس الشرعي : هو طريق القياس العقلي ، [وأن ما تعلمون به هذه العلة العقلية ، هو ما تعلمون به العلة الشرعية وأنهما موجبان]⁽⁸⁾ للحكم على طريقة واحدة ، فلم يجب أن يضاف أحدهما إلى معنى

(1) في ق ، م : وجبت .

(2) في الأصل : إلى الشرعي .

(3) ساقطة من : س .

(4) ساقطة من : س .

(5) في س : السمعي .

(6) في ق ، م : حسنة . وهو تصحيف .

(7) في س : فأنتم .

(8) ما بين القوسين غير واضح في : ق .

لا⁽¹⁾ يضاف إليه الآخر .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن كل دليل ، واعتبار⁽²⁾ ، وقياس يعلم به كون علة العقل علة للحكم العقلي : فإنه بعينه موجود في ثبوت علة الشرع ، وتعينها ، ووجوب تعلق الحكم بها ، وكونها جالبة له وذلك أن الذي نعلم به أن الحركة علة لكون⁽³⁾ المتحرك متحركاً : هو التقسيم ، وبذلك علمنا أن الشدة المطربة : علة لتحريم الخمر والنبذ .

وقد يستدل أيضاً على أن الحركة علة لكون الجسم متحركاً لثبوت الحكم بثبوت هذه العلة ، وعدمه بعدمها⁽⁴⁾ ، وبهذه الطريقة علمنا أن الشدة المطربة : علة لتحريم الشراب .

قالوا : وقد علم ببديهة العقل : أن كل مشتركين في صفة هي علة الحكم ، فواجب اشتراكهما في الحكم الواجب بتلك العلة ، ولا يجوز ورود الشرع بخلاف ذلك ، وهذا دليل قاطع على وجوب القياس من جهة العقل .

والجواب : أن هذا غلط ، لأجل أنه يستحيل وجود الجسم متحركاً بغير حركة ، وأن توجد حركة بجسم ولا يكون متحركاً ، ويستحيل ورود شرع بذلك . ويستحيل أن يقصر ذلك على جسم بعينه وقد⁽⁵⁾ أجمع الفقهاء : على أنه يجوز ورود الشرع بتحريم الخمر بعينها ولا

(1) في س : ولا .

(2) في ق ، م : اعتبار .

(3) في س : كون .

(4) في ق ، م : وعدمها لعدمه .

(5) في س : فقد .

يعلل (1) بشدة ولا غيرها ، ويجوز وجود (2) الشدة فيها ، ويرد الشرع بإباحتها . ويجوز أن تجعل الشدة علة لإباحتها ، ومن ادعى أنه لا بد من جهة العقل في (3) تحريم الخمر بالشدة المطربة وجب عليه الدليل (4) ، ولا سبيل له إليه .

جواب آخر : وهو أنه لا خلاف أنه ليست للخمر - عند تحريمها - صفة زائدة على ما كانت عليه قبل التحريم ، كما كان للمتحرك مع الحركة صفة لم تكن له قبل ذلك ، وليس معنى تحريمها أكثر من النهي عن (146 - ق) تناولها ، وليس كذلك الجسم ، فإنه يكون له بكونه متحركاً صفة لم يكن عليها (5) قبل ذلك .

جواب ثالث : وهو أنه قد ورد الشرع بتحليلها ، ثم ورد بتحريمها فكان (6) ذلك جائزاً في صفتها ، مع وجود الشدة فيها في الحالتين ويستحيل أن يرد شرع يكون المتحرك متحركاً للحركة ، ويكون الساكن ساكناً في وقت آخر للحركة ، وهذا ظاهر في الفرق بينهما .

والجواب عن قولهم : إن مآبه علم تأثير الحركة في كون الجسم متحركاً ، وتعلق الحكم بالحركة دون غيرها ، هو ما علم به تعلق تحريم التفاضل بالطعم ، والادخار : أن هذا غلط ، لأنه إنما (7) علمنا أن الحركة علة لكون المتحرك متحركاً ، بعد أن علمنا أن لنفسه صفة

(1) في س : تعليل .

(2) في س : ورود .

(3) في س : من . وهو تصحيف .

(4) في ق : من . وهو تصحيف .

(5) في س : لم تكن عليه . وهو تصحيف .

(6) في ق : وكان .

(7) في ق : إذا .

متجددة ، وأنه لا بد لها من موجب سوى نفس المتحرك ، وأنها غير الصفات التي لا توجب كون المتحرك متحركاً ، ولا طريق يعلم به وجوب تحريم الخمر ، كما لا يعلم⁽¹⁾ وجوب تحريم [لحم]⁽²⁾ الخنزير ، فإذا لم يجب ثبوت علة لذلك : لم يجب⁽³⁾ أن ينظر في أيّ العلل هي ، وإنما تطلب العلة بعد أن يرد الشرع بتحريمه لعلة غير معينة ، فحينئذ يثبتها بالتقسيم ، أو بالتأثير ، وليس كذلك الحركة ، فإننا نعلمها علة (126 - س) ونعلل كون المتحرك متحركاً [للحركة]⁽⁴⁾ من غير ورود الشرع .

والجواب عن قولهم : أنه قد علم ببديهة العقل أن كل مشتركين في صفة هي علة لحكم ، يجب⁽⁵⁾ اشتراكهما في الحكم الثابت بتلك العلة : [أنه]⁽⁶⁾ قول مسلم ، إلا أنه ليس في صفات المحلل والمحرم ، ما يوجب التحليل والتحريم ، ولو كان فيها ذلك : لأوجب التحليل والتحريم قبل ورود الشرع ، كما أن الحركة لما كانت موجبة لكون⁽⁷⁾ المتحرك متحركاً : أوجبت [ذلك دون ورود الشرع به]⁽⁸⁾ .

فإن قالوا : قد وجدنا السارق يسرق على وجه ما ، قدراً ما ، فيقطع ، والزاني يزني على وجه ما ، فيرجم : فوجب أن تكون تلك علل

(1) في ق : نعلم .

(2) ساقطة من : ق ، م .

(3) في ق ، م : يجوز .

(4) ساقطة من : ق .

(5) في ق : وجب .

(6) هذه اللفظة لم ترد في : س .

(7) في س : لكان . وهو تصحيف .

(8) ما بين القوسين ساقط من : س . وفي ق : دون ذلك ورد الشرع به . وهو تصحيف .

هذه الأحكام .

كما أننا لما وجدنا المتحرك متحركاً عند وجود الحركة به : علمنا⁽¹⁾ أنها علة ذلك الحكم .

فالجواب : أن هذا لو كان صحيحاً : لوجب أن يثبت هذا الحكم بالسرقة والزنا قبل ورود الشرع كالحركة ، وفي علمنا بإحالة ذلك : بطلان لما ادعيتموه .

وجواب آخر : وهو أننا لم نعلم أن الحركة علة لكون المتحرك متحركاً بمجرد تحركه⁽²⁾ عند وجود الحركة [به]⁽³⁾ ، وإنما علمنا أنها موجبة لذلك بالدليل المعدوم في مسألتنا .

فصل

في ذكر الدلالة على التعبد بالقياس من جهة السمع

[وفي ذلك أدلة من الكتاب ، والسنة ، والإجماع]⁽⁴⁾.

فالدليل على ذلك من الكتاب قوله - تعالى - : ﴿فَاعْتَبِرُوا يٰٓأُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾⁽⁵⁾ . والاعتبار عند أهل اللغة : هو تمثيل الشيء بغيره ، وإجراء حكمه [عليه]⁽⁶⁾ ، ومساواته به ، وقد روي عن ثعلب⁽⁷⁾ - رحمه الله - أنه

(1) في س : بها علما .

(2) في ق : الحركة .

(3) ساقطة من ق ، م .

(4) ما بين القوسين ساقط من : س .

(5) سورة الحشر 2 .

(6) ساقطة من : س .

(7) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني النحوي إمام الكوفيين في النحو واللغة المتوفى سنة 219 .

انظر إنباه الرواة : (1 / 138) ، وتاريخ بغداد : (5 / 204) ، وتذكرة الحفاظ : (2 / 214) ، ووفيات الأعيان : (1 / 84) وشنرات الذهب : (2 / 207) .

فسر قوله - تعالى - : ﴿فَاعْتَبِرُوا يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (1) : بأن المراد به القياس ، وأن الاعتبار هو القياس وهو ممن يعول عليه (2) في اللغة والنقل عن العرب ، وإنما سمي الاعتاض والفكر والروية اعتباراً : لأنه مقصود به التسوية بين الأمر وبين (147 - ق) مثله ، والحكم في أحد المثلين بحكم الآخر ، وبهذا يحصل الانزجار والاعتاض ، إذا علم نزول العذاب على مثل ذلك الذنب ، خافوا عند مواقعه من نزول ذلك العذاب فكأنه قال في الآية : اعلّموا أنكم إذا صرتم إلى الخلاف والشقاق ، ساوت حالكم حال بني النضير ، واستحققتهم من العذاب (3) مثل الذي استحقوه إلا أن [هذا] (4) اللفظ ورد عاماً في الاعتبار فوجب حمله على عموميه في الأمر بكل اعتبار إلا ما خصه الدليل ، وإن كان السبب الذي ورد (5) فيه : الأخبار (6) عن بني النضير (7) خاصة .

فإن قالوا : لو كان هذا قياساً : لكان منتقضاً ، لأنه جعل مشاققتهم للرسول ، علة لنزول العذاب بهم وتخريب الديار ، والجلاء عن الأوطان ، وقد فعل ذلك غيرهم : فلم يحل به شيء من ذلك .

(1) سورة الحشر : 2.

(2) عبارة ق ، م : على قوله .

(3) في س : العقاب .

(4) ساقطة من : ق ، س .

(5) في ق : يورد .

(6) في س : من الأخبار .

(7) هم قوم من اليهود أجلاهم رسول الله - ﷺ - عن المدينة في شهر ربيع الأول سنة أربع .
انظر الطبقات الكبرى لابن سعد (2 / 57) والقرطبي : (18 / 5).

فالجواب : أن⁽¹⁾ هذا قدح في ظاهر القرآن ، وليس بقدح في القول بالقياس ، لأنه إذا كان ظاهر الآية أمراً بالقياس ، وإثبات هذا الحكم بمن وجدت⁽²⁾ به هذه العلة ، ثم وجدنا هذه العلة موجودة مع عدم هذا الحكم : وجب علينا وعليكم طلب الموجب لذلك أو التوقف⁽³⁾ عنه ، وإذا لم نعلمه⁽⁴⁾ ، لم يقدح ذلك في صحة القياس .

وجواب ثان⁽⁵⁾ : أنه يحتمل أن يكون ذلك تعليلاً لنزول ذلك الضرب من العقاب ، على ضرب مخصوص من الجحد والعناد⁽⁶⁾ واعتقادات قارنت شقاقهم ، وليس كل شقاق واقعاً على ذلك الوجه فيستحق به مثل ذلك العقاب .

وجواب ثالث : وهو أنه يجوز أن يكون [تعالى - جعل ذلك علة لاستحقاق ذلك العقاب⁽⁷⁾ ، ولم يجعل⁽⁸⁾] ذلك علة لفعل العذاب بهم ، فيجوز أن (127 - س) يعفو عمن استحقه ، كما قال - تعالى - : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ ﴾⁽⁹⁾ فنص على أن القاتل عمداً مستحق للخلود في النار ، ثم قد يتفضل⁽¹⁰⁾ بالعفو عمن شاء .

(1) في ق : بأن .

(2) في س : لمن وجبت .

(3) في س : والتوقف .

(4) في س : يعلمه .

(5) في س : ثالث . وهو تصحيف .

(6) في س : والعماد . وهو تصحيف .

(7) في ق : العذاب .

(8) ما بين القوسين ساقط من : س .

(9) سورة النساء 92 .

(10) في س : تفضل .

[فإن] ⁽¹⁾ قالوا : فإن ⁽²⁾ هذه الآية وردت في سبب مخصوص : وهو شقاق بني النضير ، فلا يجب حملها على كل اعتبار .

فالجواب : أنه لا خلاف بيننا وبينكم في أن اللفظ العام : يحمل على عمومته ، ولا يعتبر بخصوص سببه ⁽³⁾ ، ولا يقصر عليه فما ادعيتومه [به] ⁽⁴⁾ غير سائغ لكم .

وجواب ثان : وهو أن كلام العرب مبني على كون أول الخطاب خاصاً وآخره عاماً ، وأوله عاماً ، وآخره خاصاً ، ويحمل كل لفظ من ذلك على خصوصه أو عمومته . قال الله - تعالى - : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ ⁽⁵⁾ إلى قوله : ﴿وَيُعَوْلُنَّ أَحَقَّ بَرْدِهِنَّ﴾ فأول اللفظ عام في كل مطلقة بائنة كانت أو رجعية ، وآخر الخطاب خاص في الرجعية ، واعتبر كل لفظ بمقتضاه ، دون سببه وما تقدمه .

ومنه قوله - تعالى - ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ ⁽⁶⁾ فأول اللفظ خاص بالنبي - ﷺ - وآخره عام فيه ، وفي أمته ، ولم يجز أن يخص آخر ⁽⁷⁾ اللفظ به ، لاختصاص أوله .

ومنه أنه - ﷺ - : سئل عن بئر بضاعة فقال : « خَلَقَ اللَّهُ الْمَاءَ طَهُورًا لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ » فورد آخر اللفظ عاماً وحمل على عمومته ، ولم يعتبر

(1) ساقطة من : س .

(2) في ق : فلائن .

(3) أي إذا كان الجواب مستقلاً . انظر التخصيص بالسبب ص 433 .

(4) ساقطة من : ق ، م .

(5) سورة البقرة : 226 .

(6) سورة الطلاق 1 .

(7) في س : أحد . وهو تصحيف .

باختصاص أول اللفظ بيئر بضاعة .

وكذلك قوله (148 - ق) تعالى - : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾⁽¹⁾ نزل في سارق [رداء]⁽²⁾ صفوان بن أمية ، أو في سارق المجن ، وحمل على عمومه . وحكم الظهار نزل في شأن سلمة بن صخر⁽³⁾ ، فحمل على عمومه ، ولم يعتبر باختصاص سبيه .

وحكم اللعان : نزل في شأن هلال بن أمية ، وحمل على عمومه ولم يقصر شيء من ذلك على سبيه .

وجواب ثالث : وهو انه لو جاز أن يقصر اللفظ على المعنى الذي ورد فيه ، ولا يحمل على عمومه : لجاز - أيضاً - أن يعتبر الوقت والموضع ، والصفة ، والحال⁽⁴⁾ ، فإن لم يجب هذا : لم يجب ما قلتموه .

وجواب رابع : [وهو]⁽⁵⁾ أنه لو وجب قصر ذلك على سبيه : لم يقع بذلك اتعاظ ولا ازدجار⁽⁶⁾ ولبطلت فائدة الآية ، وقصد الموعظة ، لأن السامع لذلك يقصره على شقاق مخصوص ، ونوع من الكفر مخصوص ، فليس يقع به الازدجار ، وهذا باطل باتفاق .

فإن قالوا : فإن هذه الآية لا دليل فيها ، لأنه قد نص على العلة ، وعندنا انه يجوز اعتبار العلة المنصوص عليها ، لأنها بمنزلة اللفظ العام

(1) سورة المائدة 40 .

(2) ساقطة من : ق .

(3) في س : صخر بن سلمة .

(4) في س : أن يعتبر الموضوع في الوقت والصفة والحال .

(5) ساقطة من : س .

(6) انظر المصباح : (1 / 269) .

في قوله - تعالى - : ﴿فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾⁽¹⁾ . لأنه إذا قال اقتلوا هذا لأنه شاق الله ورسوله : فإنه بمثابة أن يقول اقتلوا كل مشاق لله⁽²⁾ ورسوله ، فبطل أن يكون هذا من باب القياس .

فالجواب : [أنه]⁽³⁾ قد بينا وجوب حمل اللفظ على عمومه ، ولا يعتبر باختصاص ما قبله ولا بعده ببعض المعاني .

وجواب ثان : وهو أن قولكم : إن العلة المنصوص عليها بمنزلة الألفاظ العامة خطأ وغلط ، لأن العلة المنصوص عليها من باب⁽⁴⁾ القياس ، وذلك أنه إذا قال : اقتلوا هذا لأنه قد شاق الله ، ورأينا آخر قد شاق الله ، وورد الشرع بالقياس : حكمنا له⁽⁵⁾ بمثل حكمه لمساواته له في علة الحكم ، سواء كان هذا بنص على العلة ، أو دليل - من إشارة ، أو رمز ، أو ما يفهم منه القصد بوجه ولو لم يرد الشرع بإطلاق القياس : لما وجب قتله ، لأنه يجوز في العقل أن يقتل هذا بكفره⁽⁶⁾ ، ولا يقتل هذا مع كونه كافراً ، كما أنه قد نص لنا [على المنع]⁽⁷⁾ من ادخار لحوم الأضاحي ، لأجل الدافة ، ثم قد أجمعنا على أن ذلك مباح ، وإن دفت اليوم دافة مثل تلك الدافة

وكذلك أيضاً - فقد نص - ﷺ - على (128 - س) المنع من بيع

(1) سورة التوبة 5 .

(2) في س : شاق .

(3) ساقطة من : س .

(4) في س : مرتبا . وهو تصحيف .

(5) في س : وحكمنا .

(6) في ق : الكفرة . وهوة تصحيف .

(7) ساقطة من : ق .

الرطب بالتمر : بان العلة فيه نقصان الرطب إذا جف⁽¹⁾ ، ثم لم يعتبر ذلك في بيع الجلود بعضها ببعض وإنما ذلك لأنه يجب اعتبار النقص بالحفوف مع نوع⁽²⁾ مخصوص .

وكذلك يحتمل أن يكون [نصه]⁽³⁾ - تعالى - على الشقاق معتبراً بشقاق مخصوص ، وفي تلك الأعيان التي ورد الشرع فيها خاصة دون غيرها ، لأن الخطاب لم يتناول كل من وجد فيه شقاق ، فإذا ورد الشرع بإطلاق القياس ، والحكم للمثل بحكم مثله حمل عليه ، على حسب ما يدل عليه الدليل ، وليس كذلك قوله - تعالى - : ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾⁽⁴⁾ [فإن الخطاب يتناول كل عين من أعيان المشركين]⁽⁵⁾ ، على وجه ليس بعضهم أحق به من بعض ، فبان الفرق بين الأمرين .

فإن قالوا : ما أنكرتم أن يكون المراد بقوله - تعالى - : ﴿فَاعْتَبِرُوا يَتَأُولَى الْآبُصَنِ﴾⁽⁶⁾ ، الاعتبار العقلي لأجل قوله : ﴿يَتَأُولَى الْآبُصَنِ﴾ ، والأبصار والبصائر العقول ، ونحن نقول : إن الاعتبار العقلي واجب ، وقد أقررتم أن الاعتبار (149 - ق) الشرعي ليس من العقل في شيء ، ولا يدرك بالعقل إلحاق النبيذ بالخمير في التحريم ، ولا إلحاق الأرز بالبر في تحريم التفاضل ؟

فالجواب : أن من قال من القائسين : إن العقل يقضي بإلحاق النبيذ

(1) في س : خف . وهو تصحيف .

(2) في س : معنى .

(3) ساقطة من : س .

(4) سورة التوبة 5 .

(5) ما بين القوسين ساقط من : س .

(6) سورة الحشر 2 .

بالخمر ، والأرز بالبر : فقد تخلص من هذا السؤال ، ولزمكم استدلالاً بالآية .

وقد أجاب بعض شيوخوا عن ذلك : بأن الاعتبار العقلي ، يحتاج إليه في القياس الشرعي ، لمعرفة الأصل وصفاته ، ومعرفة العلة وتعلقها بالحكم ، والاستدلال عليها بالتأثير والتقسيم ، وتسليمها من سائر الاعتراضات ، فإذا سلمت له العلة : احتاج حينئذ إلى نظر آخر في جواز إلحاق الفرع [بالأصل]⁽¹⁾ وتسويته في الحكم .

[قال أبو الوليد - رحمه الله -]⁽²⁾ والجواب عندي فيه⁽³⁾ من وجهين :

أحدهما : أن الأبصار غير البصائر ، وأن الأبصار إنما هي الإدراكات بالعيون ، وأحدها بصر ، والبصائر العقول ، وأحدها بصيرة وإنما خص أهل الأبصار بالخطاب بهذه الآية : لأنهم هم الذين يدركون آثار فعل الله بهم من تخريب البيوت وقطع النخل والثمار ، فأكد بهذا الخطاب عليهم وجوب الاعتبار .

والجواب الثاني : أننا لو سلمنا أن الأبصار هي العقول ، لما كان لهم في هذا تعلق ، لأنه - تعالى - إنما خاطب العقلاء وهم المكلفون ، وغير المكلفين من البشر فلا يتوجه إليهم الخطاب باعتبار شرعي ولا عقلي ويسقط⁽⁴⁾ عنهم التكليف الشرعي ، لأجل أنه اشترط في خطابه

(1) ساقطة من : ق ، م .

(2) ما بين القوسين من : ق ، م .

(3) في س : فيه عندي .

(4) في ق ، م : ولا يسقط . وهو تصحيف .

العقلاء ، كما يسقط⁽¹⁾ فرض الصوم والصلاة ، وسائر الأحكام الشرعية ،
لما شرط في وجوبها ، وتوجه الخطاب بها : أن يكون المتعبد بها عاقلاً .
وهذا واضح في إسقاط ما تعلقوا به .

قالوا لا يصح أن يدلنا بهذه الآية على وجوب القياس في الأحكام
لأنه - تعالى - أمر بالاعتبار لقوم نزل بهم العذاب لمشاقة الرسول
ليزدجر من يريد مشاقة الرسول - ﷺ - بذلك مخافة أن يصيبه ما
أصابهم ، ولا يحسن أن يتصل بهذا : فإذا حرمت عليكم التفاضل في
البر ، فاعلموا أنني قد حرمت التفاضل في الأرز ، وإذا لم يحسن أن
يتصل ذكر القياس الشرعي بذكر شقاق الكفار وما نزل بهم من العقاب :
لم يجز أن يقال : إنه (125 - س) مقصود بالكلام ، لأن ما لا يحسن
التصريح به ، لا يسحن القصد إليه .

وقد أجاب بعض شيوخوا عن ذلك : بأن⁽²⁾ المقصود بالآية أن
مثلوا الشقاق لله ورسوله بمثله ، وخافوا به مثلما نزل⁽³⁾ ببني النضير في
مشاقة الله ورسوله ، واعلموا أنني إذا حكمت في تحريم بيع أو تناول
شراب لعله : فاعتبروا تلك⁽⁴⁾ العلة ، لتكونوا ممثلين⁽⁵⁾ الشيء بمثله ،
وحاكمين فيه بحكم المساوي له .

وأبين عندي في الجواب عن هذا : ما⁽⁶⁾ تعلقنا به من وجوب

(1) في ق ، م : كما لا يسقط . وهو تصحيف .

(2) في س : أن .

(3) في ق : أنزل .

(4) في ق : تلكم .

(5) في ق ، م : مماثلين الشيء .

(6) في س : وما . وهو تصحيف .

حمل الألفاظ على العموم ولا يقتصر⁽¹⁾ بها على أسبابها ، وقولهم : إنه لا يسحن أن يصل ذكر القياس الشرعي ، وحمل الأرز على البر بذكر عقاب الكفار على الشقاق : خطأ ، بل يصح أن يقول⁽²⁾ : اعتبروا يا أولى الأبصار لحكمي⁽³⁾ فيهم بهذا لأجل المشاقة ، أو⁽⁴⁾ اعتبروا لحكمي في سائر (150 - ق) ما أحكم به عليكم ، وأجعل فيه علامة للحكم ، فاحكموا في مثله بمثل حكمي ، فحرموا النيذ إذا حرمت الخمر إذا وجدت فيه⁽⁵⁾ علامة التحريم وإذا حرمت [التفاضل]⁽⁶⁾ في البر : فحرموه في كل⁽⁷⁾ ما وجدتم فيه علامة التحريم ، وهذا مما لا خفاء على أحد بصحته .

فإن قالوا : فأكثر ما في هذا أن يجوز لكم أن تحكموا في الشيء بحكم مثله ، إذا⁽⁸⁾ علمتم أنه قد جعل تلك⁽⁹⁾ الصفة التي تماثلونها علة لذلك الحكم ، و لا سبيل إلى العلم⁽¹⁰⁾ بذلك إلا بنص عليها ، ونحن نقول إن اعتبار العلة المنصوص عليها صحيح ، وإنما نختلف⁽¹¹⁾ في تسميتها قياساً ، فأما ما لا نص عليه من العلل : فلا سبيل إلى إثباته علة

(1) في ق : تقضي . وهو تصحيف .

(2) في ق ، م نقول .

(3) في س : بحكمي .

(4) في ق ، م : واعتبروا .

(5) في ق : وجد فيها .

(6) ساقطة من : ق .

(7) عبارة ق : فحرموا كل ما وجدتم .

(8) في س : فإذا .

(9) في م : تلکم .

(10) في س : الحكم .

(11) في ق : تختلف ، وغير معجمة في : س

لذلك الحكم .

فالجواب : أن ما قلتموه تخصيص للآية بغير دليل ، وذلك لا يجوز ، لأن الآية عامة في كل اعتبار ، إلا ما خصه الدليل ، فلا يجوز أن تحمله على الاعتبار للعلة المنصوص عليها .

جواب ثان : أنه لا فرق بين المنصوص عليه من العلل ، وبين غيرها في جواز⁽¹⁾ تعليق الحكم عليها ، لأن كل واحدة من العلتين ، مفتقرة في أجزائها على⁽²⁾ معلولاتها : إلى شرع ، ولولا الشرع لم يقدم على أجراء⁽³⁾ المنصوص عليها⁽⁴⁾ في معلولاتها ، كالمستبطة ، ولا فرق بين أن يقول لنا أصحاب الشرع : حرمت التفاضل في البر ، لأنه مطعوم مدخر للعيش غالباً ، وبين أن يقول : [حرمت]⁽⁵⁾ البر لمعنى فيه فاجتهدوا في طلبه ، فإذا غلب على ظنكم أن الحكم [معلق]⁽⁶⁾ ببعض أوصافه : ففرضكم تعليق الحكم على ذلك الوصف : الذي غلب على ظنكم تعليق الحكم عليه ، ويكل ذلك إلى اجتهدنا كما وكل إلى اجتهدنا [أن نقدر]⁽⁷⁾ أرش⁽⁸⁾ الجراحات ، وقيم المتلفات وقدر بعضها ، كأرش (الموضحة) والأصبع ، والسن ، وغير ذلك ، وكان الأمران جميعاً جاريين - في الشرع - على حد واحد ، ولم يجز أن يقال : إن ما

(1) في س : لجواز .

(2) في ق : في أجزائها في معلومتها .

(3) في ق : أجزاء . وهو تصحيف .

(4) في س : عليه .

(5) ساقطة من : س .

(6) في س : يتعلق .

(7) ساقطة من : س .

(8) في ق : بعض .

لا نص عليه ، لا سبيل إلى تقديره ، فبطل ما قالوه .

قالوا الذي يلزم بالآية من الاعتبار : أن يحكم للفرع بحكم الأصل ، ونحن نفعل هذا الاعتبار ، وقد علمنا أن الحكم لم يثبت في الأصل إلا بنطق ، فيجري على الفرع هذا الحكم ، فلا ثبت فيه حكماً⁽¹⁾ إلا بنطق ونص عليه .

والجواب : أنا لا نسلم أن تعليق الحكم بصفة الأصل طريقه النص فقط ، بل قد يثبت تارة بالنص ، وتارة بالاستتباط والبحث ولو لم نجد دليلاً على تعليق الحكم في الأصل : لم نقس عليه ، وليس معنى وصفنا له بأنه أصل : إلا أن نظرنا سبق في وصفه قبل نظرنا في وصف الفرع ، وهذا كما يقال⁽²⁾ : إن (130 - س) الحكم على العالم القادر الغائب ، بأنه عالم قادر للعلم والقدرة : فرع على الحكم للعالم القادر في الشاهد : أنه عالم قادر ، للعلم والقدرة ، وإذا ثبت ذلك : بطل قولهم : إن الحكم في الأصل لا يثبت إلا بنص .

وجواب آخر : وهو أنه إذا سلمتم أن الآية تعطي [وجوب]⁽³⁾ اعتبار الفرع بحكم الأصل وقياسه عليه : فقد سلمتم⁽⁴⁾ القول بوجوب قياس الفرع على الأصل ، وإن كنتم في الحقيقة - بما فسرتموه - غير قائلين ولكن [إلى]⁽⁵⁾ أن يبين⁽⁶⁾ لكم معنى الاعتبار .

(1) عبارة ، م : فلا يثبت فيه حكماً .

(2) في س : تقولوا . وهو تصحيف .

(3) ساقطة من : ق .

(4) في س : سلمت .

(5) ساقطة من : س .

(6) في س : تبين .

وجواب ثالث : وهو أننا لسنا نناظركم (151 - ق) في عين⁽¹⁾ قياس ، وعلة فتقولوا⁽²⁾ لنا : نحمل الفرع على الأصل ، في ألاّ ثبت فيه حكماً إلا بنص ، وإنما نناظركم في وجوب حمل الفرع على الأصل في الجملة ، فإن سلمتم ذلك ، انتقلنا إلى أعيان المسائل ، وكنتم مسلمين للقياس⁽³⁾ في الجملة ، ومنكرين لأنواع منه ، ونحن⁽⁴⁾ لا نقول بصحة جميع القياس ، وإنما نصحح منه ما دلّ الدليل على صحته .

وجواب رابع : أنكم إذا سلمتم حمل الفرع على الأصل في اعتبار النص عليه ، فلم كان ذلك أولى بالاعتبار من سائر الأحكام ؟ وما دليلكم عليه ؟ فلا تجدون⁽⁵⁾ إلى ذكر شيء سبيلاً .

وجواب خامس : وذلك أن ما ذكرتموه من الحكم في الفرع بحكم الأصل في اعتبار النص : ضد الاعتبار والقياس ، وذلك أننا إذا لم نجعل⁽⁶⁾ الفرع ملحقاً بالأصل بعلة جامعة بينها ثابتة بالنص ، أو الاستبطاء - بل توقفنا في حكم ذلك الفرع حتى يرد به النص - كان ذلك منعاً للقياس ، لأنه إذا ورد فيه النص : فقد صار أصلاً بنفسه وإلا فلم كان الأصل أولى بأن يكون أصلاً من هذا ؟ مع أن كل واحد منهما منصوص على حكمه ؟ وإذا ثبت ذلك : بان أن ما أدعوه من طلب النص في الفرع ، وتوقيف الحكم فيه إلى وروده : ضد الاعتبار ، فكيف تدعون⁽⁷⁾

(1) في ق : في غير . وهو تصحيف .

(2) في س : فيقولوا .

(3) في ق : القياس .

(4) في ق : فنحن .

(5) في ق : يجلدون .

(6) في س : يجعل .

(7) في ق : يدعون .

العمل بموجب الآية ؟

فإن قالوا : ليس⁽¹⁾ معنى الاعتبار ، إلا الفكرة والروية ، وليس هو من معنى حمل الأرز على البر في شيء .

فالجواب : أن أصل الاعتبار ما ذكرناه ، وإنما سمي التفكير والروية اعتبار : لأنه لا بد أن يطلب به علماً ما ، والوصول إلى معرفة حكم من الأحكام الدينية أو الدنيوية ، وذلك لا يحصل إلا على الوجه الذي ذكرناه ، ولذلك قال - تعالى - : ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾⁽²⁾ ولو لم تفد الفكرة⁽³⁾ والروية في النصوص ، أو العلوم الضرورية ، علم ما لم ينص على حكمه ، اعتباراً بما نص على حكمه ، وما نحن مضطرون إليه : لسقطت الفكرة والروية ، ولم يكن في استعمالهما وجه مقصود ، فثبت بذلك أن أصل الاعتبار : إنما هو مأخوذ من مقايضة أحد الشئيين بالآخر ، والحكم له بمثل حكمه .

ويدل على ذلك : ما روي عن ابن عباس - وهو من أهل اللسان أنه قال في وجوب تسوية عقل الأسنان وأن في مقدمها مثل الذي في مؤخرها ، وأن اختلفت منافعها : « كَيْفَ لَمْ يَعْتَبِرُوا الْأَسْنَانَ بِالْأَصَابِعِ عَقْلُهَا سَوَاءٌ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مَنَافِعُهَا »⁽⁴⁾ . ومنه قول زيد بن ثابت - في مناظرته عمر - رضي الله عنهما - في الجبد والإخوة - : « ضَرَبْتُ لَهُ الْأَمْثَالَ وَجَعَلْتُ أَعْتَبِرَهُ وَيَأْبَى أَنْ يُمَثَّلَ »⁽⁵⁾ . ومه سمي المكيال والمثال

(1) في س : أليس .

(2) سورة الحشر 21 .

(3) في س : يفد التفكير .

(4) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله : (2 / 92) ، وابن حجر في الفتح : (15 / 247) ، وانظر نصب الراية (4 / 343) .

(5) لم أتمكن من الاطلاع على لفظ هذا الأثر .

مقياساً للاعتبار بهما ، ويقال (1) عبّرت الدراهم إذا قابلتها بقدر من الأوزان وعبرت الرؤيا : حكمت لها بحكم مثلها . وعبرت عن كلام فلان : إذا أتيت من الألفاظ بما يماثل معنى قوله (130 - س) ، ويشاكلة (2) . وهذا أكثر من أن يحصى ، وأشهر من أن يخفى .

ومما يبين ذلك أنه لو قال : تعالى - مكان قوله ﴿فَاعْتَبِرُوا يٰٓأُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ (3) فتفكروا : لم تكن (4) فائدة قوله فتفكروا : إلا أن تحكموا لكل مشاق لله ورسوله بمثل عقاب بني النضير (125 - ق) فيقع بذلك الردع ، والزجر ، وإلا فلا معنى لهذا التفكير .

وجواب ثان : وهو أنه لو كان الاعتبار الفكرة (5) ، والروية : لم يمتنع أيضاً - أن يكون الاعتبار المقايسة فتحمل الآية على وجوب الاعتبارين جميعاً ، إذ لا تنافي بينهما . فثبت ما قلناه .

ودليل ثان من الكتاب : وهو قوله - تعالى - : ﴿تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ (6) .

وقوله : ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (7) .

فقد كلفنا تنفيذ الأحكام ، وأعلمنا أن جميع ذلك في الكتاب ، ولا يخلو أن يريد بذلك : أن جميعه في الكتاب نصاً وتصريحاً بالخطاب ،

(1) في ق ، م : ويقولون .

(2) انظر المصباح : (37 / 2) .

(3) سورة الحشر 2 .

(4) في ق : يكن .

(5) في س : الفكر .

(6) سورة النحل 89 .

(7) سورة الأنعام 39 .

[أو استنباطاً] (1) . [و لا يجوز أن يكون نصاً ، ولا تصريحاً بالخطاب] (2) لأننا نجد الصحابة قد اختلفت في مسائل كثيرة ولو (3) نص على جميعها في الكتاب : لما جاز أن تختلف فيه هذا الاختلاف ، ولو اختلفت [لم يثبت المخالف في ذلك ولرجع - عند الأدكار - إلى موجب القرآن ، كما رجع عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : إلى قول علي لما أن أراد أن يرجم التي أتت بولد لسته أشهر ، فقال له علي - رضي الله عنه - قال الله - تعالى - : ﴿ وَحَمْلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ (4) فرجع عمر إلى قول علي وأقربه ، ولم تمكنه] (5) مخالفته .

وأراد عمر - رضي الله عنه - أن يقصر مهور النساء على مقدار ما فقالت [له] (6) امرأة : [يا عمر لم تمنع النساء حقوقهن ؟ وقد] (7) قال الله - تعالى - : ﴿ وَءَاتَيْتُمُ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ﴾ (8) فقال : « كُلُّ النَّاسِ أَعْلَمُ مِنْكَ يَا عُمَرُ » (9) ورجع إلى قول المرأة ، وأخبر بذلك على المنبر لثلا يظن به استمراره (10) على ذلك .

وأبو الدرداء لما رأى معاوية يبيع سقاية ذهب بالذهب متفاضلاً :

(1) ما بين القوسين ساقط من : ق ..

(2) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م

(3) في ق : فلو .

(4) سورة الأحقاف 14 .

(5) ما بين القوسين ساقط من : س .

(6) ساقطة من : س .

(7) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(8) سورة النساء 20 .

(9) أخرجه أبو يعلى عن مسروق على ما في روح المعاني للألوسي : (4 / 233) وانظر

تفسير ابن كثير : (1 / 467) .

(10) في س : استمرار .

احتج عليه بالنص من حديث رسول الله - ﷺ - فلما راجعه معاوية وقال (1) ما أرى بهذا بأساً ، قال : « مَنْ يَعْذُرُنِي مِنْ مُعَاوِيَةَ أَخْبِرُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - ، وَيُخْبِرُنِي عَنْ رَأْيِهِ » (2) .

وقال الضحاك في المتعة [في الحج] (3) : « لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ جَهَلَ أَمْرَ اللَّهِ » . فقال له سعد : « يَثْسَ مَا قُلْتَ يَا بَنَ أَخِي قَدْ (4) فَعَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - وَفَعَلْنَاهَا مَعَهُ » (5) .

ولا يجوز أيضاً أن يكون الكتاب (6) قد تضمن النص على حكم اختلفوا فيه ، ويجعله جميعهم ، لأن ذلك يكون إجماعاً منهم على الخطأ . ولا يجوز - أيضاً أن يعلموا بنص الكتاب على الحكم ، ويسمعوا من يصرح بمخالفته ، ويحكم بغير ما أنزل الله : ولا ينكروا عليه ، لما أخبر الله عنهم به ، ووصفهم في محكم كتابه : [من] (7) أنهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، ولا منكر أشد من مخالفة نص الكتاب ، والحكم في الدماء والأموال ، والفروج : بغير الحكم الذي نص عليه .

فإذا بطلت هذه الأقسام كلها ، علم أنه أراد بذلك : حكمه عليها (8)

(1) في ق ، م قال وما .

(2) أخرجه بهذا الاسناد الشافعي في الرسالة (ص / 61) مع الجزء الأول من الأم .

(3) ساقطة من : ق .

(4) في ق : فعد . وهو تصحيف .

(5) أخرجه الترمذي على ما في تفسير القرطبي : (2 / 388) ومسلم على ما في نصب الراية : (3 / 102) .

(6) عبارة ق ، م : ولا يجوز أن يكون الكتاب أيضاً .

(7) ساقطة من : ق .

(8) في ق : علينا . وهو تصحيف .

بطلب [علة]⁽¹⁾ ما نص عليه ، وما له تأثير في الحكم ، ونسب ذلك إلى الكتاب ، لما تضمن الأمر به ، كما أنه لما أمرنا⁽²⁾ باتباع الرسول وامتنال أمره ، وامتنال ما أجمعت عليه الأمة ، والمصير إلى تقويم المقومين المتلفات ، والعيب والأرث واجتهاد الحكمين في جزاء الصيد واجتهاد الحاكم⁽³⁾ في نفقات الزوجات ، ومتعة المطلقات ، وأمثال ذلك مما أمرنا فيه باتباع رسوله ، والأخذ بقول⁽⁴⁾ أمته ، والرجوع إلى الأحكام⁽⁵⁾ والمقومين : كان ذلك كله مما بينه في الكتاب ، ولم يفرط فيه ، وأن لم ينص عليه بنص الكتاب ، فكذلك القياس ، (153 - ق) والاجتهاد في الأحكام لما⁽⁶⁾ كان قد أمر به : وجب أن يكون مما بينه في الكتاب⁽⁷⁾ ، وأن يكون الحكم بذلك [كله]⁽⁸⁾ حكم (132 - س) الله⁽⁹⁾ لا لأحد من خلقه لقوله - تعالى - : ﴿وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾⁽¹⁰⁾ . ولو لم نحكم بصحة القياس لكنا قد نسبنا إلى الباري - تعالى - التفريط في الكتاب لأحكام كثيرة لا ذكر لها في الكتاب ولا في السنة ولا في إجماع الأمة [مثل]⁽¹¹⁾ تقدير أروش⁽¹²⁾ الجنايات وتقويم المتلفات ، وقيمة مثل

(1) ساقطة من : ق ، م .

(2) في س : أمر .

(3) في ق : الحكم .

(4) في س : بأقوال .

(5) في س : الحاكم .

(6) في س : بما . وهو تصحيف .

(7) في س : في كتابه .

(8) ساقطة من : س .

(9) في س : حكما لله .

(10) سورة الكهف 26 .

(11) ساقطة من : ق .

(12) في س : أرش .

[الصيد المقتول في الحرم]⁽¹⁾ والعول في الفرائض ، والحرام في باب الطلاق ومقاسمة الجدة للأخوة⁽²⁾ وكذلك حكم ثوب طار في جب صباغ ، ودينار وقع في محبرة كاتب وإنسان نائم وقع في فيه دينار فابتلعه ، ومن بال في ماء دائم فلم يتغير هل يجوز لغيره الضوء به ؟ ووقوع الفأرة في الزيت ، والخل والمربى ، والعسل ، وغير ذلك من المائعات - غير السمن الذي [قد]⁽³⁾ نص عليه ، هل يمنع ذلك [من]⁽⁴⁾ استعماله؟ ويوجب تحريره؟

وكذلك إن وقع⁽⁵⁾ السنور والكلب ، وسائر الحيوان في السمن - وغير ذلك من المائعات - وموته فيه . وغير ذلك مما لا يحصر ولا يحصى مما لم ينص عليه في كتاب ، ولا سنة ، ولا أجمعت عليه الأمة وحكم فيه⁽⁶⁾ النافي للقياس برأيه واجتهاده ، من غير كتاب ولا سنة ولا إجماع للأمة ولا قياس صحيح . ولو لم نقل⁽⁷⁾ في ذلك كله بالقياس لكان قد فرط في الكتاب جميع هذه الأحكام - تعالى الله عن ذلك .

ومن نفاة القياس من يدعي أنه لا حكم ولا حادثة - إلا والله فيها

(1) ما بين القوسين ساقط من : ق .

(2) في س : الجدة ، الأخوة . وهو تصحيف .

(3) ساقطة من : ق .

(4) ساقطة من : ق .

(5) في س : ولغ .

(6) في س : فيها .

(7) في ق : يقل .

نص ، أو لرسوله .

وهذا تخليط ، ودفع للضرورة ، ويجب أن ينص عليهم بعض ما ذكرناه من ذلك .

والمتحذلق منهم يقرر⁽¹⁾ : بأن النص لم يحط بجميع أحكام الحوادث ، وأن منها عفواً مَسْكُوتاً عنه ومعنى ذلك أنه لا حكم لله⁽²⁾ فيه شَرِيعَ ، وأنه قد بين بالكتاب والسنة : انه لا حكم له فيما سكت عنه ، وأنه عفو .

وهذه الطائفة⁽³⁾ لا يخلو : أن تحكم في المعفو⁽⁴⁾ عنه بهواها⁽⁵⁾ وشهوتها ، أو لا تحكم فيه بشيء .

فإن حكمت بالهوى والشهوة : فقد زادت على الحال التي عابتها على القائسين ، لأن القائس لا يحكم بالقياس : إذا وجد⁽⁶⁾ النص فإذا عدمه لم يحكم عند عدمه : إلا بما يوجهه الدليل ، والاعتبار ، لا بما يوجهه الهوى والشهوة . فلا يجوز لمن هذه⁽⁷⁾ حاله : أن يعيب القياس عند عدم النص ، فأقل [عذر]⁽⁸⁾ القائس في ذلك أن يقول : أردت أن أحكم بهذا بعد أن دل⁽⁹⁾ الدليل على صحته ، وذلك أولى من أن يحكم

(1) في ق ، م : والحلق منهم يقررون .

(2) عبارة س : لا حكم ألا لله فيه شرع ولا معنى لزيادة « إلا » .

(3) في س : فلا .

(4) في س : أن تكون تحكم بالعفو . وهو تصحيف .

(5) في الأصل بهوائها وهو خطأ والصواب ما أثبتناه . انظر المصباح : (2 / 796) .

(6) في ق : ورد .

(7) في ق ، م : هذا .

(8) ساقطة من : ق .

(9) في س : يدل .

فيه بمجرد الهوى والشهوة . وقد قال الله - تعالى - : ﴿يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (١) .

وإن لم تحكم في المعفو عنه بشيء ، ورفضت ذلك : أدى ذلك إلى إبطال الأحكام ، ووقوع الحرب والقتال في استخراج الحقوق . وهذا باطل بإجماع .

ومنهم من قال : ما لم يرد نص في حكمه فَلِلَّهِ فيه حكم مبین يجب المصير إليه ، وهو إقراره على حكم العقل ، فإن كان ممن يقول بالإباحة ، أو الحظر ، أو الوقف : أقره على حكم الأصل .

وهذا يبطل فائدة قوله - تعالى - : ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (٢) [لأنه إذا حمل ما سكت عنه على حكم الأصل ، فلو لم ينص أيضاً على حكم حادثة (154 - ق) لكان غير مفرط في الكتاب من شيء] (٣) على هذا الوجه الذي ذكره ، وهذا يبطل المراد للآية من التبيين للناس . فبطل ما تعلقوا به .

فإن قالوا : إنما أراد بقوله - تعالى - : ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (٤) : ما كان في عهد الرسول - ﷺ - خاصة لا ما كان بعده (133 - س) ، لأن ما حدث بعده لم يكن موجوداً حين الخطاب وما ليس بموجود فليس بشيء ، فلما أخبر أنه لم يفرط في الكتاب من شيء : علمنا أنه أراد به الموجود دون المعدوم .

(1) سورة ص 25 .

(2) سورة الأنعام 39 .

(3) ما بين القوسين ساقط من : س .

(4) سورة الأنعام 39 .

فالجواب : أن هذا غلط ، لأن هذا التحكم منكم : يوجب [عليكم]⁽¹⁾ أن لا يكون في القرآن [إلا]⁽²⁾ بيان الأحكام الحادثة حين ورود هذه الآية ، دون ما تقدم قبلها ، وما تأخر عنها مما وجد في زمن النبي - ﷺ - . لأن ما وجد قبل ذلك من الأفعال - فقد عدم ، وما وجد بعد ذلك ، فهو معدوم قبل ذلك الوقت وكل ذلك فليس⁽³⁾ بشيء ، فإن⁽⁴⁾ لم يجب هذا : لم يجب ما قلتموه .

وجواب ثان : وهو أن الأمة مجمعة على [أن]⁽⁵⁾ المراد به الأحكام الحادثة إلى يوم الدين ، ولذلك أمرنا⁽⁶⁾ - تعالى - : بالرد إلى أحكامه عند التنازع فقال⁽⁷⁾ : ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾⁽⁸⁾ . وقال : ﴿فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ﴾⁽⁹⁾ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾⁽¹⁰⁾ .

وجواب ثالث : وهو [أنه]⁽¹¹⁾ لا يمتنع أن يوصف المعدوم بأنه شيء ، على معنى أنه إذا وجد كان شيئاً قال الله - تعالى - : ﴿إِنَّ زَلْزَلَةً

(1) ساقطة من : ق .

(2) ساقطة من : ق .

(3) في ق : ليس .

(4) في س : وان .

(5) ساقطة من : س .

(6) في ق : لو أمرنا . ولا معنى لزيادة « لو » .

(7) في ق : وقال .

(8) سورة الشورى 8 .

(9) ما بين القوسين ساقط من : ق .

(10) سورة النساء 58 .

(11) ساقطة من : س .

أَلْسَاعَةً شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴿١﴾ فوصفها بأنها شيء ، وأنها عظيم ، بمعنى [أنها] (٢) إذا وجدت كانت شيئاً عظيماً .

ومما يدل على وجوب القياس : قوله - تعالى - ﴿وَسَكَنْتُمْ فِي مَسْكَنَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمْ الْأَمْثَالَ﴾ (٣) .

فاحتج عليهم - تعالى - : بأن رأوا آثار من قبلهم ممن أصابهم العقاب بمثل فعلهم ، وجعل ذلك حجة عليهم ، ولو لم يكن القياس حجة قاطعة : لم يكن في ذلك توبيخ لهم ، ولا إقامة الحجة [عليهم] (٤) لأنهم كانوا يقولون : ليس إذا عاقبت هؤلاء بظلم : مما يجب أن نعلم به أننا إذا ظلمنا عاقبتنا ، ولما كان في ذلك حجة على الظالمين بإجماع المسلمين : ثبت أن القياس حجة ، ودليل شرعي .

فإن قيل : فإن هذا إنما ثبت في حقهم ، وقامت الحجة به عليهم : لأن رسلهم قد كانوا أخبروهم بأنهم إن ظلموا أصابهم مثل ما أصابهم (٥) .

فالجواب : أن هذا عدول عن الظاهر ، لأن ظاهر الكتاب احتجاج عليهم ، بأن لم يعتبروا بمن قبلهم ويحكموا على أنفسهم بمثل حكمهم إذا فعلوا مثل فعلهم ، لا بأن لم يصدقوا رسلهم ولا يجوز العدول عن الظاهر إلا بدليل .

(١) سورة الحج ١ .

(٢) ساقطة من : س .

(٣) سورة إبراهيم ٤٧ .

(٤) ساقطة من : ق .

(٥) عبارة ق ، م : مثل فعلهم . وهو تصحيف .

وجواب آخر : وهو أنه يجوز إثبات الحكم تارة بالنص وتارة بالقياس في عين واحدة ، فيجوز أن يستحقوا العقاب⁽¹⁾ على معنيين : على تكذيب النص ، وعلى مخالفة القياس .

ذكر الأدلة على القياس من جهة السنة

ومما يدل على صحة الحكم بالقياس ، واعتبار المعاني والأشباه قوله - ﷺ - لعمر - رضي الله عنه - حين سأله عن القبلة للصائم : « أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّمْتُ هَلْ كَانَ عَلَيْكَ مِنْ جَنَاحٍ ؟ قال : لا ، قال : فَفِيمَ إِذَا ؟ »⁽²⁾ (155 - ق) فأمره - ﷺ - : أن يعرف حكم القبلة في أنها غير مفطرة ، من حكم المضمضة لأنهما بيان فيما لو وقع : وقع به الإفطار ، وهما الشرب والإنزال .

ومن ذلك ما روي عن النبي - ﷺ - أنه قال للخشعية : « أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَيْلِكَ دَيْنٌ ، أَكُنْتَ قَاضِيَتَهُ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ قال : فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى »⁽³⁾ . وهذا أمر [منه]⁽⁴⁾ - ﷺ - بقياس وجوب قضاء دينه (134 - س) - تعالى على دين الخلق⁽⁵⁾ .

وقال - ﷺ - : « وَكُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ ادْخَارِ لُحُومِ الْأَصَاغِي ، فَادْخَرُوا » ثم قال : « إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ لِأَجْلِ الدَّافَةِ » فأخبر أن نهيه - ﷺ - يقع (1) في ق : العذاب .

(2) بهذا اللفظ أخرجه النسائي وابن حبان على ما في تخريج أحاديث البيضاوي لابن الملتن (172) وله طرق وألفاظ أخرى . انظر للوقوف عليها : تلخيص الحبير : (2/195) وانظر كتاب الفقيه والمتفقه : (1/192) .

(3) أخرجه البخاري : (25/59) ، وابن عبد البر في جامع بيان العلم : (2/96) ومسلم على ما في تلخيص الحبير : (2/157) ، وانظر الإحكام : (4/43) .

(4) ساقطة من : س .

(5) في س : الحق .

لمعنى يجب اعتباره ويزول الحكم بزواله ، وهذا تنبيه منه على تطلب معنى أوامره ونواهيه .

وقال - ﷺ - لما سئل عن بيع الرطب بالتمر : « أَيْنُقْصُ الرُّطْبُ إِذَا جَفَّ ؟ فقالوا : نعم . قال : فَلَا إِذَا » فعرفهم علة منع بيعه ، ونبههم على استنباط العلل (1) ، ولا يجوز أن يخفى عليه - ﷺ - أن الرطب إذا جف نقص وإنما أراد بذلك : تعليمهم (2) الاستنباط ، وإجراء الأحكام على الأشباه والأمثال ، وذلك أنه لما نهى عن بيع التمر بالتمر متفاضلاً ، ثم كان الرطب مما ينقص إذا جف : أعلمهم بذلك ، أن معنى نهيه - ﷺ - عن بيع التمر بالتمر متفاضلاً : موجود في بيع الرطب بالتمر ، وإن لم يتناوله لفظ النهى ، وهذا [من] (3) أدق القياس ، وأحسن الاستنباط .

وروت أم سلمة - زوج النبي ﷺ - أنه قال : « إِنِّي أَقْضِي بَيْنَكُمْ بِالرَّأْيِ فِيمَا لَمْ يَنْزَلْ بِهِ وَحْيٌ » (4) وقد صدق هذا الخبر الكتاب بقوله - تعالى - : ﴿ لَتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾ (5) ولا بد في الحكم بالرأي من النبي - ﷺ - [من قياس وتمثيل .

وكان عمر - رضي الله عنه - يقول : « أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ الرَّأْيَ مِنَ النَّبِيِّ - ﷺ - » (6) : كَانَ مُصِيبًا ، لِأَنَّ اللَّهَ - تعالى - كَانَ يُسَدِّدُهُ (7) ، وَإِنَّمَا هُوَ

(1) في س : من العلل .

(2) في س : تعليمه .

(3) ساقطة من : ق .

(4) أخرجه الآمدي في الإحكام : (3 / 78) وأخرجه أبو داود والشيخان بمعناه على ما في تفسير ابن كثير : (1 / 550) وانظر الإحكام (4 / 45) .

(5) سورة النساء : 105 / 4 . وانظر تفسير ابن كثير (1 / 550) .

(6) ما بين القوسين ساقط من : س .

(7) في س : سلده .

مِنَّا الظَّنُّ» (1) .

وتظاهرت الرواية عنه - ﷺ - أنه أمر سعد بن معاذ : أن يحكم في بني قريضة برأيه ، فحكم بأن تقتل (2) مقاتلتهم ، وتسبى ذراريهم وقال (3) - ﷺ - : « لَقَدْ حَكَمْتَ بِحُكْمِ اللَّهِ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ أَرْقَعَةٍ » (4) .

ومما يدل على ذلك : قوله - ﷺ - : « إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ : فَلَهُ أَجْرَانِ ، وَإِنْ اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ » (5) .

ومما يدل على ذلك : ما روي عنه - ﷺ - : أنه استشار (6) الصحابة في عقوبة الزنى والسرقة (7) فقالوا : الله ورسوله أعلم [فقال] (8) : « هُنَّ فَوَاحِشٌ وَفِيهِنَّ عُقُوبَةٌ » (9) . فلولا أنه وإياهم مأمورون بالاجتهاد والرأي : لم تجز (10) منه مشاورتهم ، وقد صدق ذلك بقوله - تعالى - :

(1) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم : (2 / 164) وانظر الإحكام لابن حزم (42 / 6) .

(2) في ق ، م : يقتل ، ويسبي .

(3) في س : فقال .

(4) أخرجه القسطلاني في المواهب : (2 / 135) وابن القيم في زاد المعاد .

انظر هامش المواهب : (4 / 7) والخطيب البغدادي في كتاب الفقيه والمتفقه : (1 / 195) .

(5) أخرجه ابن ماجة (2 / 776) والبخاري في كتاب الاعتصام وابن عبد البر في جامع بيان العلم : (2 / 72) ومسلم : (3 / 1342) .

(6) في س : أنه من استشار . وهو تصحيف .

(7) أي قبل أن ينزل عليه الوحي في ذلك .

(8) ساقطة من : ق .

(9) أخرجه مالك في الموطأ : (1 / 167) .

(10) في س : ييجز

﴿وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾⁽¹⁾.

ومما يدل على ذلك : ما روي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه كان يقول : « وَافَقْتُ رَبِّي فِي ثَلَاثٍ ، وَوَافَقَنِي فِي ثَلَاثٍ ، فِي أَسَارَى بَدْرٍ ، وَالصَّلَاةِ عِنْدَ الْمَقَامِ ، وَضَرْبِ الْحِجَابِ عَلَى الْأَزْوَاجِ »⁽²⁾ . وهذا نص منه - رضي الله عنه - أنه قال برأيه ، ونزل الوحي بموافقته ولو كان منكراً : لوجب أن ينزل الوحي بالإنكار عليه ، وقد قال في أسارى بدر : « يَا رَسُولَ اللَّهِ (156 - ق) ادْفَعْ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ مِنَّا أَقْرَبَ النَّاسِ إِلَيْهِ يَضْرِبُ عُنُقَهُ ، وَتَقَطَّعُ بِذَلِكَ شَافَةَ الْكُفْرِ ، فَهَؤُلَاءِ فَعَلُوا وَفَعَلُوا وَأَخْرَجُونَا مِنْ مَكَّةَ »⁽³⁾ فأنزل الله - تعالى - : ﴿ مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُشْخَبَ فِي الْأَرْضِ ﴾⁽⁴⁾ ، فقال : ﷺ - « لَوْ نَزَلَ عَلَيْنَا عَذَابٌ مِنَ السَّمَاءِ مَا نَجَا إِلَّا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ »⁽⁵⁾ .

وقال : « يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَوْ اتَّخَذْتَ مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى »⁽⁶⁾ فأنزل الله : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾⁽⁷⁾ . وقال : « يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ ضَرَبْتَ الْحِجَابَ دُونَ أَزْوَاجِكَ فَإِنَّهُ يُخَاطِبُهُنَّ ، وَيَطْرُقُ أَبْوَابَهُنَّ : الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ » فأنزل الله : آية (135 - س) الحجاب⁽⁸⁾ .

(1) سورة آل عمران : 159 .

(2) أخرجه ابن كثير (1 / 169) والقرطبي : (2 / 101) .

(3) انظر المواهب : (1 / 441) .

(4) سورة الأنفال : 68 .

(5) انظر المواهب : (1 / 442) وتفسير ابن كثير : (2 / 335) .

(6) انظر موافقات عمر في المواهب : (1 / 443) .

(7) سورة البقرة : 124 .

(8) سورة الأحزاب : 33 / 33 .

ومما يدل على ذلك : إقراره لأهل « مؤتة »⁽¹⁾ على تأمير خالد بن الوليد بأرائهم .

ومما يدل على ذلك : إقراره لأبي بكر على تقدمه للصلاة ، لما ذهب - ﷺ - إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم .

ومما يدل على ذلك : قوله - ﷺ - : « لَأَمْ عَطِيَّةٌ وَنِسَاءٌ مَعَهَا - غَسَلَنَ ابْنَتَهُ : « أَغْسَلْنَاهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكَ »⁽²⁾ . فرد الأمر - في ذلك - إلى اجتهداهن .

ومما يدل على ذلك قوله - ﷺ - : « لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَلُوهَا ، فَبَاعُوهَا وَأَكَلُوا أَثْمَانَهَا »⁽³⁾ فأجرى - ﷺ - أكل أثمانها : مجرى أكلها ، لأنه انتفاع بها ، وإن كان قد أخبر أن التحريم إنما ورد عليهم في أكلها ، دون بيعها ، فاعتبر المعنى دون الاسم المنصوص عليه ، ولهذا قال عمر - رضي الله عنه - لما أخبر أن سمرة⁽⁴⁾ باع الخمر من اليهود - لعنو⁽⁵⁾ - واحتسب ذلك من العشور المأخوذة من تجارتهم فقال : « قَاتَلَ اللَّهُ سَمْرَةَ ، أَمَا عَلِمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - قال : « لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَلُوهَا ، فَبَاعُوهَا وَأَكَلُوا

(1) هي قرية بأدنى البلقاء ، والبقاء دون دمشق . انظر طبقات ابن سعد : (2/128) .

(2) أخرجه مالك في الموطأ : (1/222) والبخاري : (3/370) ومسلم في كتاب الجنائز : (7/2) والخطيب البغدادي في كتاب الفقيه والمتفقه : (1/193) وبنسب الرسول هي زينب . انظر فتح الباري ، وشرح النووي لمسلم .

(3) أخرجه ابن ماجه : (2/1022) ومسلم : (3/1207) وأورده الآمدي في الأحكام : (4/54) وانظر الفتح الكبير : (3/14) .

(4) هو أبو عبد الرحمن سمرة بن جندب الفزاري توفي في خلافة معاوية سنة 58 .

انظر الاستيعاب : (2/563) وتهذيب التهذيب : (4/236) .

(5) لم ترد هذه الزيادة في : ق ، م .

أَثْمَانَهَا» فعابه عمر [بترك قياس تحريم ثمن الخمر عند تحريم شربها]⁽¹⁾ على تحريم ثمن الشحوم لتحريم أكلها ، وهذا هو نفس القياس .

فإن قيل : فقد روي في الخبر « إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمَ ثَمَنَهُ »⁽²⁾ فهذا اللفظ العام ثبت الحكم ، لا بالقياس .

قيل : الأولى أن يكون هذا من قول عمر ، وأدرجه الراوي ، ولو كان من قول الرسول - ﷺ - : لم يخفَ - في الظاهر - عن سمرة ، ولو خفي عنه : لا حتج به عليه عمر - رضي الله عنه ، ولم يحتج إلى الاحتجاج بالقياس .

ومما يدل على ذلك : ما روي عن النبي - ﷺ - أنه قال للذي أنكر لون ابنه - من الصحابة : « أَلَيْكَ إِبِلٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَمَا أُلْوَانُهَا ؟ قَالَ : حُمْرٌ ، قَالَ : فَهَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَأَنَّى تَرَى ذَلِكَ ؟ قَالَ : لَعَلَّ عِرْقًا نَزَعَهُ . قَالَ : فَلَعَلَّ هَذَا عِرْقٌ نَزَعَهُ »⁽³⁾ .

ومما يدل على ذلك : ما روي عن النبي - ﷺ - أنه أذن للناس - في بعض غزواته - في نحر إبلهم لشدة لحقتهم ، فلقوا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فردهم على النبي - ﷺ - وقال : « مَا بَقَاءُ النَّاسِ بَعْدَ إِبِلِهِمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَلَوْ أَمَرْتُ بِجَمْعِ أَزْوَادِ⁽⁴⁾ النَّاسِ وَدَعَوْتُ فِيهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَبَرَكْتَ »⁽⁵⁾ ففعل ذلك رسول الله - ﷺ - فتجاوز حد الإقرار

(1) ما بين القوسين ساقط من : ق .

(2) جزء من الحديث السابق المتقدم تخريجه ، وانظر الأحكام : (4 / 54) .

(3) أخرجه مسلم : (2 / 1137) والبخاري : (3 / 278) من حديث أبي هريرة والذي أنكر لون ولده هو ضمضم بن قتادة انظر سبل السلام (3 / 196)

(4) في : ق : افواد وهو تصحيف .

(5) أخرجه البخاري في كتاب الشركة : (6 / 55) فتح الباري .

له على الرأي ، إلى أن رجع إلى قوله .

ومن ذلك : ما روي عن النبي - ﷺ - أنه ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم ، وحانت صلاة العصر (1) فقال بلال لأبي بكر : «لَوْ صَلَّيْتَ بِالنَّاسِ» فقال نعم ، فجاء (157 - ق) رسول الله - ﷺ - فدخل في الصلاة فأشار إلى أبي بكر أن يثبت مكانه ، فتقهقر أبو بكر ، ورفع يديه بحمد الله - تعالى - على تلك الحال من رسول الله - ﷺ - ثم قال له - بعد أن فرغ من الصلاة : «مَا لَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ لَمْ تَثْبُتْ حِينَ أَمَرْتُكَ؟ فقال : «مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يَتَقَدَّمَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ -» (2) وهذا [كله] (3) حكم بالرأي في تقدمه للصلاة بغير أمر النبي - ﷺ - ، فلذلك (4) شكر الله - تعالى - حين أقر رسول الله - ﷺ - فعله ، ثم ترك أن يثبت في الموضع الذي أمره (136 - س) رسول الله - ﷺ - أن يثبت فيه ، تواضعاً للنبي - ﷺ - وإجلالا له .

وهذه الأخبار متواترة على المعنى ، على وجه يقطع به على الرسول - ﷺ - بالحكم بالرأي والاجتهاد والقياس وتنبيه أصحابه عليه ، وأمرهم به ، وإقرارهم على فعله ، هذا في زمنه ومع وجوده ونزول الوحي وتتابعه (5) ، فكيف به اليوم مع انختم الوحي ، وانقطاع ورود النص على الأحكام (6) ، مع ما يطرأ للناس ويحدث مما لم تتقدم فيه حادثة ،

(1) في ق ، م : الظهر .

(2) أخرجه مالك في الموطأ : (1 / 163) ومسلم في كتاب الصلاة باب تقديم الجماعة من يصلي بهم : (4 / 144) شرح النووي ، والبخاري (2 / 308) فتح الباري .

(3) ساقطة من : ق ، م . وعبارتهما : يحكم بالرأي .

(4) في ق ، م : ولذلك .

(5) في س : وتبلغه .

(6) عبارة ق ، م : وانقطاع ورود الأحكام .

ولو تتبعنا ما ثبت [من ذلك]⁽¹⁾ عن رسول الله - ﷺ - : لطال به الكتاب ولعلنا نفرده⁽²⁾ لذلك كتاباً إن شاء الله .

ومما يدل على ذلك أيضاً:⁽³⁾ الخبر المشهور الذي تلقته الأمة والعلماء - في سائر الأعصار - بالقبول و العمل بموجبه في إثبات القياس ، وإن كان مما طريقه العلم ، لظهوره واشتباره⁽⁴⁾ ، وانتشاره وهو [ما روي من]⁽⁵⁾ قوله - ﷺ - لمعاذ حين أنفذه إلى اليمن حاكماً : « بَمَ تَحْكُمُ ؟ قَالَ : بِكِتَابِ اللَّهِ . قَالَ : فَإِنْ لَمْ تَجِدْ ؟ قَالَ : فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - ، قَالَ : فَإِنْ لَمْ تَجِدْ ؟ قَالَ : أَجْتَهِدُ رَأْيِي ، قَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ لِمَا يَرْضَى مِنْ رُسُولِهِ »⁽⁶⁾ وفي روايات أخرى باللفاظ غيرها في معناها .

فإن قيل : فإن هذا الخبر⁽⁷⁾ من أخبار الآحاد التي لا توجب [العلم]⁽⁸⁾ ، فكيف يحتج به في إثبات أصل من أصول الدين ؟

فالجواب : أنه وإن كان من رواية آحاد ، أو منقطعاً ، أو مجهول الرواة : فإنه حين⁽⁹⁾ تلقته الأمة بالقبول ولم يعترض عليه أحد بالرد

(1) ساقطة من : س .

(2) في ق : أن نفرده .

(3) عبارة ق ، م : أيضاً على ذلك .

(4) في س : وانتشاره . وهو تصحيح .

(5) ساقطة من : ق ، م .

(6) أخرجه الترمذي : (1/ 394) وأحمد في مسنده : (5/ 230) والبيهقي (10/ 114)

والخطيب البغدادي في كتابه الفقيه والمتفقه : (1/ 188) وانظر أعلام الموقعين :

(1/ 207) والتبصرة (ص/ 425).

(7) عبارة س : فهذا الخبر .

(8) ساقطة من : س .

(9) في ق ، م : خبر

والإنكار ، ولا بأنه خبر واحد لم تقم به الحجة - فلو قدح فيه قاذح بذلك : لظهر وانتشر القدح . وإذا علمت روايته ، وقبول الأمة له وظهر أمره ، وانتشر - أغنى ذلك عن ذكر إسناده ، ولم يقدح في صحته ، جهل الرواة له ، كما لا يطلب في جواز المسح على الخفين إسناده ، وفي قوله - ﷺ : « لَا وَصِيَّةَ لِرَاثٍ » . « وَلَا تُنْكِحُ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتِهَا » (1) .

وقوله - ﷺ : « مَنْ كَذَبَ عَلَى مُتَعَمِّدٍ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » (2) وغير ذلك من الأخبار الظاهرة المتلقاة بالقبول .

فإن قالوا : فقد روى عبد الرحمن بن غنم (3) عن معاذ بن جبل : أن رسول الله - ﷺ - قال حين بعثه إلى اليمن : « إِذَا جَاءَكَ مَا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، وَلَا فِي سُنَّةِ رَسُولِهِ ، فَكُتِّبْ إِلَيَّ حَتَّى أَكْتُبَ إِلَيْكَ بِذَلِكَ » .

فالجواب : أن هذه الرواية ليست في الظهور ولا في الانتشار بمثابة روايتنا ، فتجب المقابلة بينهما .

وجواب آخر : وهو أن السلف (185 - ق) قد عملوا بموجب خبرنا ، وتلقوه بالقبول ، وأطرحوا خبركم ولذلك حكموا في الحرام (4) وأروش (5) الجنائيات ، وقيم المتلفات : بأرائهم ، فيجب إطرach خبركم .

(1) أخرجه مالك في الموطأ : (523 / 2) . والبخاري بحاشية السندي (245 / 3) ومسلم في كتاب النكاح : (1028 / 2) وله طرق أخرى .

(2) أخرجه البخاري في كتاب العلم : (112 / 2) كرماني .

(3) في س : عبد الرحمن بن عثمان ، والمثبت هو الصواب وهو عبد الرحمن بن غنم الأشعري كان مسلماً على عهد رسول الله ولم يلقه ، لازم معاذ لما بعثه رسول الله إلى اليمن ، كانت وفاة عبد الرحمن هذا سنة 78 . انظر الاستيعاب : (850 / 2) .

وأما عبد الرحمن بن عثمان فهو بن عمرو القرشي التميمي بن أخي طلحة بن عبيد الله ، قتل مع ابن الزبير بمكة . انظر المصدر السابق : (840 / 2) .

(4) أي في قول الرجل لزوجته أنت علي حرام .

(5) في س : وأروش .

وجواب ثالث : وهو أننا قد بينا ، أن زيادة الراوي الثقة : مقبولة وفي خبرنا زيادة الحكم باجتهاد الراوي : فيجب قبوله والعمل به .

وجواب رابع : وهو أنه قد روي عن عبد الرحمن بن غنم⁽¹⁾ عن معاذ بن جبل : أنه قال : « قُلْتُ لَمَّا أُنْفَذَنِي إِلَى الْيَمَنِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا اخْتَصِمَ إِلَيَّ فِيهِ أَوْ سُئِلْتُ⁽²⁾ عَنْهُ ، مِمَّا لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْكَ وَلَمْ⁽³⁾ أَجِدْهُ [فِي كِتَابِ اللَّهِ]⁽⁴⁾ ؟ قَالَ : « اجْتَهِدْ فَإِنَّ اللَّهَ إِنْ عَلِمَ مِنْكَ الصَّدْقَ ، وَفَقَكَ لِلْحَقِّ ، وَلَا تَقْضِينَ إِلَّا بِمَا تَعْلَمُ ، فَإِنْ أَشْكَلَ عَلَيْكَ شَيْءٌ فَقِفْ حَتَّى تَكْتُبَهُ أَوْ تَكْتُبَ إِلَيَّ فِيهِ »⁽⁵⁾ . وهذا تفسير للخبر الذي رويتم ، ويبين أن (137 - س) معناه : أن يكتب إليه إذا أشكل عليه الحكم ، ولم يعلم له وجهاً في القياس .

ذكر الدليل على صحة القياس من جهة الإجماع

ومما يدل على صحة [القياس]⁽⁶⁾ : علمنا ضرورة أن الصحابة اختلفت في أحكام كثيرة ، وظهر خلافهم فيها ، واشتهرت مناظرة⁽⁷⁾ بعضهم لبعض تشبيهاً⁽⁸⁾ ، كاختلافهم في توريث الأخوة مع الجد⁽⁹⁾ واختلافهم في الحرام ، وحد الشارب ، والعول ، والظهار ، وتمثيل كل

(1) في س : ابن عثمان .

(2) في س : وسئلت عنه .

(3) في ق ، م : وما لم .

(4) ساقطة من : س .

(5)

(6) ساقطة من : س .

(7) في ق ، م : مناظرتهم .

(8) لا يوجد بها نقط .

(9) عبارة ق ، م : الجد مع الأخوة .

واحد منهم ما ذهب إليه بأصل يشبهه . فمثل بعضهم قول الرجل : أنت حرام بالإيلاء ، وبعضهم بالظهار وبعضهم بالطلاق الثلاث ، وبعضهم باليمين⁽¹⁾ وإذا كان ذلك معلوماً من حالهم : لم يخل ما اختلفوا فيه من ثلاثة أوجه :

إما أن يكون على هذه الأحكام نص لا يحتمل التأويل ، أو ظاهر يحتمل التأويل ، أو⁽²⁾ لا يكون فيه نص جملة .

ويستحيل أن يكون فيها نص فيذهب على جميعهم ، لأن ذلك يكون إجماعاً منهم على الخطأ ، وأيضاً فلو كان فيه نص لا يحتمل التأويل : لوجب أن ينقل إلينا إذا لم يحصل الإجماع على موجهه ، لأن العادة مستقرة بتوافر الهمم على نقل ما هذا حكمه ، ولو جوزنا أن يكون فيه نص ولا ينقل مع وجود الاختلاف : لجوزنا أن تكون هاهنا شرائع وأحكام وصلوات قد نص عليها صاحب الشرع⁽³⁾ ، وقرآن كثير قد أنزل وإن لم يبلغنا شيء من ذلك ، وفي هذا إبطال الشريعة .

وأيضاً فلو جوزنا على الصحابة مخالفة النصوص - مع علمها بها : لكان ذلك قدحا في أديانها ووصفاً لها بغير ما وصفها الله به من أنهم : ﴿وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾⁽⁴⁾ .

ويستحيل - أيضاً - أن يكون فيه دليل من الظاهر يحتمل التأويل ، لأنه لو كان ذلك⁽⁵⁾ : لوجب في مستقر العادة : أن ينزع كل من خولف

(1) انظر هذه الأقوال وغيرها في تفسير القرطبي لقوله - تعالى - : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ﴾ الآية رقم 1 من سورة التحريم .

(2) في س : ولا .

(3) في ق : الشريعة .

(4) اقتباس من الآية 71 من سورة آل عمران .

(5) في ق : كذلك .

في ذلك إلى ذلك الظاهر ، ويأخذ به ، أو بعضهم ، لأن المستدل والمحتج ، إنما يحتج بما ثبت عنده به الحكم ، ولا يعدل عنه عند المناظرة وقصد إثبات الحق وإظهاره على ما ليس عنده ، ولا عند خصمه بدليل فلما رأينا كل من احتج منهم في شيء من ذلك على خصمه ومخالفه ، إنما احتج بالرأي والقياس : علمنا أنهم (159 - ق) أجمعوا على صحة القياس .

وأيضاً فإنه لو كان في الأحكام المختلف فيها نصوص وظواهر فعدلوا عن الاحتجاج بها إلى الاحتجاج بالقياس والتمثيل : لكان ذلك دليلاً على إجماعهم على القياس مع وجود النص والظاهر ، ولا يجوز أن يكون في الشريعة مسألة إجماع ظهر فيها من أقوال الصحابة : ما ظهر في هذه المسألة ، فإن لم تثبت هذه المسألة بإجماع : لم يثبت بذلك حكم أصلاً .

فإن قالوا : لا نسلم أن الصحابة قالت في ذلك بالقياس والرأي ، وإنما ذهب كل واحد منهم إلى ما ذهب إليه : بدليل خطاب⁽¹⁾ أو استصحاب حال ، وحمل مطلق على مقيد ، وتخصيص عام ، وضرب من الترجيح للظاهر ، فلا دليل لكم فيما ادعيتموه .

(1) في س : الخطاب ، واستصحاب .

فالجواب : أن هذا غلط ، لاعتراف⁽¹⁾ جملة الصحابة : بالقول بالرأي في ذلك ، والاحتجاج بالتمثيل عند المنازعة ، دون أن ينكر عليه منكر ، أو يغير عليه مغير ، مع ما كانت عليه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وأن بعضهم لا يقر بعضاً على [أيسر]⁽²⁾ أمر يغمضه⁽³⁾ عليه ، فكيف [يقر]⁽⁴⁾ بعضهم بعضاً على الحكم بغير ما أنزل الله ، والاحتجاج بما لا يحل الاحتجاج به في الدين .

وجواب (138 - س) آخر : وهو أنهم⁽⁵⁾ لو ذهبوا في هذه الأحكام إلى ما ذكرتموه ، من استصحاب الحال ، ودليل الخطاب والترجيح : لوجب أن يحتج به عند المنازعة والمناظرة ، ولا يحتج بالرأي ، والقياس الذي [ليس]⁽⁶⁾ - عنده - ولا عند خصمه - دليل لأن الاحتجاج عند الحاجة إلى إثبات الحق بما ليس بدليل عنده وبما يعلم هو وخصمه أنه لا تثبت به حجة : سفه وعبث ، ولا يظن بمن له عقل ، فكيف بمن يوصف بأنه أفضل الأمة ، وأنه خليفة رسول الله ، وأنه ثاني اثنين ، وأن الحق ينطق على لسانه ، وأنه إن يكن في الأمة محدث فهو ، وبمن⁽⁷⁾ يوصف بأنه أقضي الأمة فلمّا رأيناهم احتجوا فيها بالرأي والقياس : علمنا أن ذلك هو الدليل عندهم .

فإن قالوا : معنى قول القائل منهم : أقول برأيي : إنما معناه

(1) في س : لاختلاف .

(2) ساقطة من : س .

(3) انظر تاج العروس : (5 / 63) .

(4) ساقطة من : س .

(5) في س : أنه .

(6) ساقطة من : ق .

(7) في س : ومن .

بمذهبي وما اعتقد ، وقد يجوز أن يعتقد الشيء لنص⁽¹⁾ أو غير ذلك .

فالجواب : أن المذهب ليس برأي ، لأن الرأي هو : التفكير والاجتهاد في طلب الحكم ، وإن سمي المذهب رأياً فعلى ضرب من المجاز ، ومن قال : رأي أبي حنيفة ومالك ، فإنما أراد به [ما أدى]⁽²⁾ إليه اجتهاده واستنباطه . ومما يبين ذلك : أن كل واحد قال : أقضي في هذا⁽³⁾ الحكم برأيي . فأخبر أن الحكم صدر عن رأيه ، وأن الرأي هو دليله ، والمذهب ليس⁽⁴⁾ بدليل .

وأيضاً فإن مذهب فلان ، معناه : قول فلان . ولا يجوز أن يكون معنى قول القائل : أقول فيها برأيي [أي بقولي]⁽⁵⁾ ، لأنه بمنزلة أن يقول : أقول فيها بقولي وذلك خطأ .

وأيضاً فإنه إذا سئل ، فقد علم أنه لا يفتي إلا بمذهبه ومعتقده فلا فائدة لتكرار ذلك والنطق به ، وحمل الكلام على ما فيه فائدة أولى ، وذلك أن الحكم تارة يثبت بكتاب ، وتارة بسنة ، وتارة برأي وقياس ، فإذا (160 - ق) قال : « أقضي فيها برأيي » : أعلمهم أن هذا الحكم صادر عن قياس ، لا عن نص .

ومما يبين ذلك : أن القوم أبدوا هذا القول عن أنفسهم على وجه الاعتذار للناس ، والأخبار بأنهم لا يألونهم⁽⁶⁾ جهداً ، وإنما أفتوا بما هو

(1) في ق ، م : بنص .

(2) ساقطة من : ق .

(3) في س : بهذا .

(4) عبارة س : وأن المذهب فليس . وهو تصحيف .

(5) ما بين القوسين ساقط من : ق .

(6) في ق : يأتونهم . وهو تصحيف .

جهد رأيهم ، وليس في قول القائل : قلت هذا بمذهبي ومعتقدي : اعتذار .

ومما يبين ذلك : أنهم لو أرادوا⁽¹⁾ به المذهب : لم تكن فائدة في تخصيص هذه المسألة بالقول بالرأي لأن سائر المسائل إنما يقولون فيها بمذاهبهم .

دليل آخر على صحة القياس [من جهة الإجماع]⁽²⁾

ومما يدل على ذلك : ما ظهر من إجماع الصحابة في مسائل كثيرة - ذات عدد - على القول والحكم بالرأي . وذلك أنهم أجمعوا على إمامة أبي بكر بالرأي ، لقيام الدليل على بطلان القول بالنص على رجل بعينه ، وإنما ورد النص على أنها في قريش⁽³⁾ ، ولذلك قال أبو بكر للأَنْصار : « بَايَعُوا أَحَدَ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ : إمَّا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَوْ أَبَا عُبَيْدَ بْنَ الْجَرَّاحِ »⁽⁴⁾ . ولو كان منصوباً عليه : لم يقل ذلك .

وقال عمر لأبي بكر⁽⁵⁾ : « أَبْسُطْ يَدَكَ أَبَايَعُكَ »⁽⁶⁾ .

وقال عمر بعد البيعة : « رَضِينَا لِدُنْيَانَا مَنْ رَضِيَهُ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - لِدِينِنَا » .

وقال علي - رضي الله عنه - : « وَاللَّهِ لَا نُقِيلُكَ وَلَا نَسْتَقِيلُكَ ارْتَضَاكَ

(1) في س : أراد .

(2) ما بين القوسين ساقط من : س .

(3) من ذلك قوله - ﷺ - : « إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ لَا يُعَادِيهِمْ أَحَدٌ إِلَّا كَبَّهُ اللَّهُ عَلَى وَجْهِهِ ، مَا أَقَامُوا الدِّينَ » وقوله : « لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنْهُمْ أَثْنَانِ » .

انظر البخاري بحاشية السندي : (2/265) .

(4) انظر تاريخ الأمم الإسلامية : (1/168) .

(5) في س : لأبي عبيدة ، وهو تصحيف .

(6) انظر المصدر السابق : (1/168) .

رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - لِدِينِنَا ، أَفَلَا نَرْتَضِيكَ لِدُنْيَانَا » وهذا تصريح بالقياس ، ولو كان فيه نص : لذكروه ولا حتجوا به (1) ، كما احتجوا بقوله - ﷺ - : « الْأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ » (2) لِمَا خالفهم (3) الأنصار في ذلك .

فإن قال قائل : [فإن] (4) إمامة أبي بكر ، إنما تثبت بالإجماع ، والإجماع حجة .

فالجواب : (139 - س) أن هذا يقوي قولنا لأنه (5) إذا علمنا أن الأمة أجمعت (6) على ذلك دون نص : علمنا أنها إنما أجمعت بعد الخلاف عن الرأي والقياس ، وأن ذلك دليل وحجة صحيحة ، ولو لم يكن دليلاً وأجمعت عليه : لكان إجماعها خطأ .

فإن قالوا : فقد (7) سموه خليفة رسول الله ، وذلك يدل على نصه عليه .

فالجواب : أن الخلاف (8) في النص على الإمام ، أشد من الخلاف في القياس . وقد ذكرناه في الإمامة في أصول الديانات

وأيضاً فإنه يقال : خليفة رسول الله : بمعنى أنه يقوم بما كان إليه من تدبير الناس والحكم بينهم ، وإقامة الحدود ، واستيفاء القصاص .

(1) في س : واحتجوا .

(2) أخرجه من طريق علي : الحاكم في المستدرک ، والبيهقي في السنن الكبرى . ومن طريق أنس أحمد والنسائي على ما في الفتح الكبير : (1 / 504) وانظر كشف الخفا : (1 / 271) وفيض القدير (3 / 189 - 190) .

(3) في ق ، م : خالفهم .

(4) ساقطة من : س .

(5) في س : لأن .

(6) في س : مجتمعة .

(7) في ق : قد .

(8) عبارة س : أن هذا النص . وهو تصحيف .

ويقال خلف فلان فلانا : في العلم والفضل ، وإن لم ينص ذلك عليه ، ولكنه يسمى (1) بذلك : إذا قام بما كان من ذلك إلى الأول .

وقوله — تعالى — : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ (2) : مما يؤيد هذا التأويل الذي ذهبنا إليه .

ويحتمل أن يسمى - أيضاً (3) - خليفة رسول الله ، لاستخلافه إياه على الصلاة ، وكون ذلك دليلاً على تفضيله الموجب لإمامته .

ومما أجمعوا فيه - أيضاً - على الحكم بالرأي - قتال أهل الردة بعد مخالفة عمر ، والجماعة لأبي بكر في ذلك ، واحتجاج عمر عليه بقوله (4) - ﷺ - : « أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوا هَذَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا » فقال أبو بكر - رضي الله عنه - : « فَمِنْ حَقِّهَا إِيْتَاءُ الزَّكَاةِ كَمَا أَنَّ مِنْ حَقِّهَا : إِيْقَامُ الصَّلَاةِ (161 - ق) ، وَلَا أُفَرِّقُ بَيْنَ مَا جَمَعَ اللَّهُ ، وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَقْلاً مِمَّا كَانُوا يُؤْذُونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - لَقَاتَلْتَهُمْ عَلَيْهِ » (5) . فرجع جميع الصحابة إلى رأيه وقياسه ، و انقادوا لاستدلاله عليه بحمل الزكاة على حكم الصلاة ، وتفسير الخبر بالقياس على أصل مجمع عليه ، ولم يكن منهم أحد : (6) ينكر عليه حكمه بالقياس ، ولا استدلاله به ، ولو كان

(1) عبارة س : سمي .

(2) سورة النور 35 .

(3) عبارة س : أيضاً أن يسمى .

(4) عبارة س : في قوله .

(5) تقدم تخريجه .

(6) عبارة س : أحد منهم .

منكراً : لأنكروه ، ولم يصيروا إليه ، فلما أقروه عليه ، بل أخذوا⁽¹⁾ به والتزموه : صح أنه إجماعهم .

وقد استعمل بنو حنيفة⁽²⁾ في الجواب لأبي بكر عن هذا الدليل : مذهب النافين للقياس ، فلم يره أحد من الصحابة حجة لهم ، ولا انفصلاً من الدليل الذي ألزمهم أبو بكر - رضي الله عنه - فقالوا : « إن الله أمر رسوله بأخذ الصدقة منا دونك ، فقال : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾⁽³⁾ . وليست صلاتك لنا سكناً » فأوجبوا دفع الصدقة [إلى الرسول]⁽⁴⁾ المخصوص بالذكر ، دون من لم يذكر ، ولو قاسوا قياساً صحيحاً : لعلموا أن دفعها إلى أبي بكر : بمنزلة دفعها إلى رسول الله - ﷺ - ، [لأن رسول الله - ﷺ -]⁽⁵⁾ لم يأخذها لنفسه وإنما أخذها للفقراء ، وكذلك كان يفعل أبو بكر .

ومما أجمعوا عليه - أيضاً - رأياً واجتهاداً ، وفيهم أبو بكر - رضي الله عنه - القول بصحة عهد أبي بكر إلى عمر ، ورضى جميع الصحابة - رضي الله عنهم - بذلك ، وجعلهم العهد كالعقد سواء ، وإن لم يكن من الرسول - ﷺ - : نص في ذلك ، وقد صرح عثمان - رضي الله عنه - بذلك عند إملاء أبي بكر عليه العهد لعمر .

قال : « أَمَلَى عَلَيَّ أَبُو بَكْرٍ : « هَذَا مَا عَهِدَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَانَ

(1) في س : أصدق . وهو تصحيف .

(2) قبيلة من القبائل التي منعت الزكاة في عهد أبي بكر

(3) سورة التوبة 104 .

(4) ما بين القوسين ساقط من : س .

(5) ما بين القوسين ساقط من : ق .

آخِرَ عَهْدِهِ بِالدُّنْيَا ، وَتُ يُسَلِّمُ فِيهِ الْكَافِرُ ، وَيَبْرُ فِيهِ الْفَاجِرُ . وَأُغْمِي عَلَيْهِ
ثُمَّ أَفَاقَ ، فَقَالَ : مَنْ (140 - س) كَتَبْتَ ؟ قُلْتُ : عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ
قَالَ : أَصَبْتَ مَا فِي نَفْسِي ، وَلَوْ كُنْتُ كَتَبْتُ نَفْسَكَ : لَكُنْتُ لَهَا مَوْضِعاً⁽¹⁾ .
ولم يعترض عليه أحد فيما رآه ، واجتهد فيه من العهد إلى إمام بعده .

وقد صرح أبو بكر - رضي الله عنه - في خطبته : بأن ذلك منه
[على]⁽²⁾ وجه الرأي والاجتهاد فقال : « إِنِّي مُسْتَخْلِفٌ عَلَيْكُمْ عُمَرَ فَإِنْ
يَعْدِلْ فَذَلِكَ⁽³⁾ الظَّنُّ بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَأَنَا مِنْهُ بَرِيءٌ ، وَالْخَيْرُ
أَرَدْتُ⁽⁴⁾ .

وقال في خطبته : « إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَصْلُحُ إِلَّا لِلْقَوِيِّ فِي غَيْرِ
عُنفٍ ، وَاللَّيِّنِ فِي غَيْرِ ضَعْفٍ » . وهذا كله تصريح بتوليته على وجه
الرأي والظن .

فإن قيل : [فقد]⁽⁵⁾ خالف في ذلك ، طلحة بن عبيد الله وهو من
أجل الصحابة ، فقال لأبي بكر : « مَاذَا تَقُولُ لِرَبِّكَ ، وَقَدْ وَلَّيْتَ عَلَيْنَا فَظّاً
غَلِيظاً⁽⁶⁾ » .

فالجواب : أن هذا يدل على قول طلحة - رضي الله عنه - بالرأي ،
لأنه طالب أبا بكر - رضي الله عنه - أن يولي عليهم رءوفاً رحيماً⁽⁷⁾ ، وهذا
أيضاً لا تكون ولايته إلا بالرأي . ولو أنكر عليه⁽⁸⁾ الحكم بالرأي لقال

(1) انظر الطبقات الكبرى لابن سعد : (3 / 200) وأعلام الموقعين : (1 / 216) .

(2) ساقطة من : س .

(3) في س : فكذلك .

(4) انظر تاريخ الأمم الإسلامية : (1 / 196 - 197) .

(5) في ق ، م : قد .

(6) انظر الطبقات الكبرى لابن سعد : (2 / 274) .

(7) في س : رؤفاً رحماً ، وهو تصحيف .

(8) في ق ، م : عليهم .

له : « مَاذَا تَقُولُ لِرَبِّكَ (1) ، وَقَدْ وُكِّتَ عَلَيْنَا بِرَأْيِكَ ؟ » (2) ولم يفرق بين اللفظ الغليظ ، والرءوف الرحيم ، فهذا يبين : أن مذهب طلحة موافق لمذهب الجماعة في القول بالرأي .

ومما أجمعوا [عليه] (3) : حد شارب الخمر [ثمانين] (4) فإن عمر - رضي الله عنه - شاور الجماعة فلم يكن عند أحد منهم نص ولو كان عندهم نص : لم يسغ لهم كتمانهم عند (162 - ق) مسألة عمر لهم عن الحكم فيه ، فقال علي - رضي الله عنه - : « أَرَى أَنْ يُحَدَّ حَدُّ الْمَفْتَرِي » وقاسه عليه فقال : « لِأَنَّهُ إِذَا شَرِبَ هَذَى وَإِذَا هَذَى افْتَرَى ، وَإِذَا افْتَرَى : وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَدُّ » (5) ، ولم يكن أحد من الصحابة من ينكر عليه هذا القياس ولا يقول : لم يجلد حد المفتري ، وهو غير مفتر ، والنبي لم يخبر بذلك في كتاب ، ولا سنة ولم يجمع بينهما بهذه العلة التي جمعت بها بينهما . بل اتقادوا لها ، ورأوا أن الحكم بها فرضاً واجباً ، وحقاً لازماً لعدم النص في حكم هذه الحادثة .

فإن قالوا : فقد روي عن النبي - ﷺ - : أنه جلد شارب الخمر أربعين .

فالجواب : أن أحداً لم ينقل عنه - ﷺ - تقديره في حد شارب الخمر ، وإنما كان يضرب بالجريد والنعال كذلك رواه أنس في

(1) في س : برأيك . وهو تصحيف .

(2) انظر طبقات ابن سعد : (3 / 199) .

(3) ساقطة من : س .

(4) ساقطة من : س .

(5) أخرجه مالك في الموطأ : (2 / 842) وانظر الأحكام : (3 / 82) وأعلام الموقعين : (1 / 211) .

الصحيح ، وهذا قد⁽¹⁾ ألحقه بالحدود التي لا يقصر عنها ، ولا يزداد عليها ويضرب فيها بالسوط ، وقد كان يضرب على عهد رسول الله - ﷺ - : بالجريد والنعال والأردية ولذلك روي عن علي - رضي الله عنه - أنه قال : « مَا أَحَدٌ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ فَيَمُوتُ أَجِدٌ فِي نَفْسِي مِنْهُ شَيْئاً ، الْحَقُّ قَتْلُهُ : إِلَّا شَارِبَ الْخَمْرِ فَإِنَّهُ شَيْءٌ أَحَدُثُهُ ، أَوْ وَضَعْنَاهُ بِرَأْيِنَا »⁽²⁾ وقال : « إِنَّ النَّاسَ لَمَّا تَتَابَعُوا فِي شُرْبِ الْخَمْرِ : اسْتَشَارَ عُمَرُ - رضي الله عنه - النَّاسَ » وذكر القصة . ورجع علي⁽³⁾ في آخر عمره : فجلد أربعين .

وجواب آخر : وهو أن هذا الذي تدعونه يقتضي : مخالفة الجماعة لنص رسول الله - ﷺ - [و]⁽⁴⁾ ذلك يقتضي تضليلهم ، وتفسيقهم ، وقد نزههم الله عن ذلك ، وأخبر أنهم مبرءون مما يقوله النظام وطائفة فيهم . وقول علي : « مَا أَحَدٌ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ فَيَمُوتُ أَجِدٌ فِي نَفْسِي مِنْهُ شَيْئاً إلخ » إنما ذلك لترجيح القياس في نفسه بين الثمانين والأربعين ، وقد يجتذب الفرع الواحد أصلاً ، فيغلب على ظنه تارة إلحاقه بهذا ، وتارة إلحاقه بهذا فيجد في نفسه من الحكم بأحدهما في وقت يغلب (141 - س) على ظنه الحكم بالآخر ، ولا سيما في الدماء مع تحفظهم فيها ، واحترازهم من محرمها ، ولا يخرج⁽⁵⁾ بذلك القياس عن أن يكون حقاً متبعاً وفرضاً واجباً ، ولذلك قال : « الْحَقُّ قَتْلُهُ » فأخبر أن القول بالرأي ، مع هذا - حق وصواب ، وأن من قتل به ، فقد قتل بالحق ، ولو كان الرأي ، والقياس باطلاً : لقال الباطل قتله .

(1) في س : فقد .

(2) أخرجه البخاري (15 / 72) فتح ، وابن ماجه (2 / 858) .

(3) في س : ورجع عمر .

(4) ساقطة من : س .

(5) في ق : يحرم .

ومما أجمعوا على الحكم فيه بالقياس والاعتبار : قضاياهم في الجد ، ومقاسمته⁽¹⁾ الإخوة ، فإنهم صرحوا في ذلك بالتمثيل ، والمقايضة وكثرت مناظرتهم فيه . وكان علي⁽²⁾ وعبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - يذهبان أولاً - على ما روي - إلى أن الأخوة يرثون مع الجد ، وكان لا يورثهم عمر ، فضرّبا له مثلاً وقالوا : « سَالَ سَيْلٌ فَخَلَجَ مِنْهُ خَلِيجٌ ، ثُمَّ تَخَلَجَ مِنْ ذَلِكَ الْخَلِيجِ خَلِيجَانِ »⁽³⁾ ليرياه بذلك قوة قرابة الإخوة من الميت بالنبوة ، ثم رجع ابن عباس إلى توريث الجد ، وكذلك روي عن زيد⁽⁴⁾ أنه رجع إلى أن المال للجد ، وقال : « إِنْ حَالَ الْجَدُّ مَعَ الْإِخْوَةِ كَحَالِ ابْنِ الْإِنِّ مَعَ الْأَخِ ، فِي أَنَّهُ يَحُوزُ جَمِيعَ الْمِيرَاثِ ، وَلِذَلِكَ كَانَ يَقُولُ (163 - ق) ابن عباس : « أَلَا يَتَّقِي اللَّهُ زَيْدُ ابْنِ ثَابِتٍ [يَجْعَلُ ابْنَ الْإِنِّ ابْنًا ، وَلَا يَجْعَلُ أَبَا الْأَبِ أَبًا] »⁽⁵⁾ . وكان زيد بن ثابت ومن قال بقوله⁽⁶⁾ يقولون : لا ، [بل]⁽⁷⁾ يجب أن يكون الأخ أقوى ، لأنه مدل بينوة الأب ، وأنه مع ذلك يعصب غيره ، والجد يدلّ بأبوة ولا يعصب غيره ، فكان سبب الأخ أشبه بسبب ابن الابن من سبب الجد .

وقال زيد بن ثابت : « حاورت عمر في الجد والأخ محاورة شديدة فجعل يأبى ويقول : « أَيْكُونُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ »⁽⁸⁾ إني ، وَلَا أَكُونُ أَنَا أَبَاهُ »

(1) في س : ومقاسمتهم .

(2) في س : زيد وهو تصحيف .

(3) في س ، م : خلج .

(4) في ق ، م : على .

(5) انظر أثر ابن عباس في شرح الترتيب : (1 / 46) وجامع بيان العلم وفضله : (2 / 131) والأحكام : (4 / 56) .

(6) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(7) عبارة ، م : ابن ابني ابني .

(8) في ق : شجرة .

فضربت له في ذلك مثلاً بشجرة تشعب من أصلها غصن ، ثم تشعب من ذلك الغصن خوطان فقلت : فذلك الغصن يجمع الخوطين ، ويغدوهما دون الأصل ، ألا ترى يا أمير المؤمنين أن أحد الخوطين أقرب [إلى الآخر] (1) منه إلى الأصل (2) وهذه تمثيلات ، وتشبيهات ظاهرة وعمل بغير النص والدليل القاطع ، وقد صار إليه الجميع على اختلافهم من غير تناكر لذلك ، بل [كان] (3) كل يقول : [هذا] (4) هو الواجب عندي وفي جهد رأي .

ومما أجمعت الأمة على العمل به من طريق الرأي ، وإن كان المبتدئ به عمر بن الخطاب : إجماعهم على كتب المصحف (5) وجمع القرآن بين لوحين ، وقول عمر لأبي بكر : « أَرَأَيْتَ لَوْ جَمَعْتُهُ (6) » وذكره مقتل أهل القرآن باليمامة ، وأنه يخاف ألا يحضروا مشهداً إلا أصابهم مثل ذلك ، فيذهب القرآن وما عليك في ذلك (7) . ويأباه أبو بكر ويقول (8) : « كَيْفَ أَفْعَلُ مَا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - ؟ » (9) وإحضار زيد ابن ثابت وما ذكره - ﷺ - من كراهيته لما كلف من جمعه (10) وقوله :

(1) ما بين القوسين ساقط من : س

(2) انظر القرطبي (5 / 68) وأعلام الموقعين : (1 / 212).

(3) ساقطة من : س .

(4) ساقطة من : س .

(5) في س : المصاحف .

(6) أخرجه البخاري : (19 / 6) كرمانى ، وانظر أعلام الموقعين (1 / 210).

(7) في ق : ذلك .

(8) في ق : وقوله .

(9) انظر البخاري : (19 / 6) كرمانى .

(10) في ق ، م : من كراهيته مع أبى بكر لجمعه .

« فَلَوْ كَلَّفُونِي يَوْمَئِذٍ نَقْلَ جَبَلٍ تِهَامَةً : لَكَانَ أَهْوَنَ عَلَيَّ ⁽¹⁾ مِنْ ذَلِكَ » ⁽²⁾ .
حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ وَزَيْدٍ ⁽³⁾ وَجَمَاعَةٍ لَمَّا رَأَاهُ
عمر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَاتَّفَقُوا عَلَى صَوَابِ الْعَمَلِ بِهِ ، وَأَنَّهُ فَضِيلَةٌ عَظِيمَةٌ ،
وَحَسْمٌ لِمَادَةِ كُلِّ مَلْحَدٍ وَمَعَانِدٍ . فَاتَّفَقُوا عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ الْاِخْتِلَافِ فِيهِ .

وكذلك إجماعهم : على جمع عثمان له ⁽⁴⁾ على صحيفة أبي بكر
ومصحفه ، وأخذه جميع المصاحف التي كان فيها تأويل وتبديل ومقدم
ومؤخر وقراءة على المعنى ⁽⁵⁾ دون لفظ التنزيل ، إلى غير ذلك من
الفساد والتخليط . فكانت ⁽⁶⁾ هذه أيضاً - من فضائل عثمان
- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وبركة ⁽⁷⁾ رأيه .

ومن ذلك : ما روي أن عمر لما خرج إلى الشام ، وبلغ «سرغ»
بلغه أن الوباء (142 - س) وقع بالشام فتوقف وقال : « ادْعُوا لِي
الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ » فاستشارهم ، فاختلفوا عليه ، وقال بعضهم : « أَرَى
أَلَّا تَقْدِمَ بِبَقِيَّةِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ » .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : كَيْفَ نَفِرُ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ ؟ فَقَالَ : ارْتَفِعُوا عَنِّي ، ثُمَّ
دَعَا بِالْأَنْصَارِ فَاخْتَلَفُوا كَاخْتِلَافِ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ فَقَالَ : ارْتَفِعُوا
عَنِّي ، ثُمَّ دَعَا مَشِيخَةً ⁽⁸⁾ الْفَتْحِ فَلَمْ يَخْتَلَفْ عَلَيْهِ مِنْهُمْ اثْنَانِ ، وَقَالُوا :

(1) عبارة ق : على أهو .

(2) انظر البخاري (19 / 6) كرماني .

(3) في س : حين شرح الله صدر أبي بكر وجماعة .

(4) في ق : لهم وهو تصحيف .

(5) في ق : على المعتاد .

(6) في ق ، م وكانت .

(7) في ق ، م : وتركه رأيه .

(8) في س : بمشيخة .

« نَرَى (1) أَلَّا تَقْدِمَ بَقِيَّةَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ » فَأَمَرَ عمر فنَادَى فِي النَّاسِ : « إِنِّي مُصْبِحٌ عَلَى ظَهْرٍ ، فَأَصْبِحُوا عَلَيْهِ .

فَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ « أَفِرَارًا مِنْ قَدَرِ اللَّهِ - تَعَالَى - فَقَالَ عمر : لَوْ غَيْرَكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ نَعَمْ نَفَرْتُ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى قَدَرِ اللَّهِ أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ [إِسْلٌ] هَبَطْتُ وَادِيًّا لَهُ عُدُوتَانِ إِحْدَاهُمَا جَدْبَةٌ وَالْأُخْرَى خِصْبَةٌ ، أَلَيْسَ إِنْ رَعَتْ الْجَدْبَةُ رَعَتْهَا بِقَدَرِ اللَّهِ ، وَإِنْ رَعَتْ الْخِصْبَةُ رَعَتْهَا بِقَدَرِ اللَّهِ (2) فَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ « نَعَمْ » قَالَ : فَنَحْنُ نَفَرْتُ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى قَدَرِ اللَّهِ . وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ [بْنُ عَوْفٍ] (3) مُتَغَيِّبًا فِي بَعْضِ حَاجَتِهِ (4) [فَجَاءَ] (5) فَقَالَ « سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - يَقُولُ : « إِذَا سَمِعْتُمْ بِالْوَبَاءِ (6) فِي أَرْضٍ فَلَا تَقْدِمُوا عَلَيْهِ وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ » (7) .

وهذه قضية قد اتفق فيها جميع (8) الصحابة الحاضرين على القول [بالرأي] (9) ، ومثلها يشيع ويذيع (10) ، فلم ينكر ذلك عليهم منكر : فثبت بذلك إجماعهم على صحته .

(1) في ق : أرى .

(2) نص الأصل : « أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَتْ لَكَ وَادٍ لَهُ عُدُوتَانِ أَحَدَاهُمَا جَدْبَةٌ وَالْأُخْرَى خِصْبَةٌ أَلَيْسَ أَنْ رَعَى الْجَدْبَةَ رَعَاهَا (164 - ق) بِقَدَرِ اللَّهِ وَأَنْ رَعَى الْخِصْبَةَ رَعَاهَا بِقَدَرِ اللَّهِ ، فَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ . » ولم أقف على هذا اللفظ والمثبت من البخاري . انظر البخاري (4/15) حاشية السندي والموطأ : (2/895) .

(3) ساقطة من : س .

(4) في ق ، م حاجة .

(5) ساقطة من : س .

(6) في س : الوباء ، وفي الموطأ به .

(7) أخرجه البخاري في كتاب الطب ، باب ما يذكر في الطاعون ، ومسلم في كتاب السلام باب الطاعون ، والطيرة والكهانة ، ومالك في الموطأ (2/894) .

انظر جامع بيان العلم : (2/132) .

(8) في س : جماعة .

(9) ساقطة من : ق .

(10) في ق : يشنع ، ويرفع . وهو تصحيف .

ومما يدل على ذلك - أيضاً - : جعل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : الأمر شورى في الستة الرهط : عثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد وعبد الرحمن بن عوف⁽¹⁾ ، واختيار عبد الرحمن لعثمان - رضي الله عنه - أجمعين . وهذه⁽²⁾ الأمور كلها ظاهرة جلية وأمثالها مما يطول به الكتاب : يدل على إجماع الصحابة على صحة القول بالرأي .

فصل

ومما روي من القول بالرأي عن آحاد الصحابة :

[ما]⁽³⁾ روي عن أبي بكر - رضي الله عنه - [أنه]⁽⁴⁾ لما سئل عن الكلالة ، قال : « أَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي ، فَإِنْ يَكُنْ صَوَاباً فَمِنْ اللَّهِ ، وَإِنْ يَكُنْ خَطَأً فَمِنِّْي وَمَنْ الشَّيْطَانِ ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْهُ بَرِيئَانِ : الْكَالَلَةُ مَا عَدَا الْوَالِدَ وَالْوَلَدَ »⁽⁵⁾ .

وروي أيضاً عن أبي بكر - رضي الله عنه - : أنه ورث الجدة أم⁽⁶⁾ الأم ، ولم يورث الجدة من قبل الأب فقال له بعضهم - من الأنصار : « لَقَدْ وَرَثْتَ امْرَأَةً مِنْ مَيِّتٍ ، لَوْ كَانَتْ هِيَ الْمَيِّتَةُ : مَا وَرَثَهَا ، وَتَرَكْتَ

(1) هو أبو محمد عبد الرحمن بن عوف بن عبد بن الحارث بن زهره بن كلاب ... الزهري أحد العشرة المبشرين بالجنة ، روي عن النبي وعن عمر وعنه أولاده إبراهيم وحמיד وعمر ومصعب وأبو سلمة توفي على الأرجح سنة 32 . انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب (6 / 244) والإصابة (2 / 416) .

(2) في س : فهله .

(3) ساقطة من جميع النسخ .

(4) ساقطة من : س .

(5) أخرجه الطبري في تفسيره : (8 / 35) والخطيب البغدادي في كتابه الفقيه والمتفقه :

(1 / 199) وانظر الأحكام : (4 / 53) وإعلام الموقعين : (1 / 204)

(6) في ق : وأم .

امْرَأَةً لَوْ كَانَتْ هِيَ الْمَيِّتَةُ : وَرِثَ جَمِيعَ مَا تَرَكْتُ⁽¹⁾ » فأشرك - عند ذلك - بينهما في السدس .

وسوى - رضى الله عنه - بين الناس في العطاء ، فقال له عمر : « أَتَجْعَلُ مَنْ تَرَكَ دِيَارَهُ وَأَمْوَالَهُ وَهَاجَرَ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ : كَمَنْ دَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ كَرَهَا الْآنَ ؟ » فقال أبو بكر : « إِنَّمَا أَسْلَمُوا لِلَّهِ فَأَجُورُهُمْ عَلَى اللَّهِ وَإِنَّمَا هَذِهِ الدُّنْيَا مَتَاعٌ »⁽²⁾ . وهذا أيضاً من صحيح القول والاستدلال ، لأنه ليس العطاء عوضاً وثمناً للإيمان والهجرة ، ولما رجع الأمر إلى عمر : فاضل في العطاء ، تم فرض لنفسه يسيراً حين فرغ من الفرض لجميعهم ، وسجد - عند ذلك - وقال : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الْآنَ بَلَّغْتَنِي دَعْوَةَ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - » ورأى أنهم لو لم يكونوا مؤمنين :⁽³⁾ لم يكن لهم من المال شيء ، وأن للإيمان⁽⁴⁾ والجهاد مدخلاً في هذا الباب ، وأنه مما يجوز أن يكون زيادة في ثوابهم ، وإن كان من متاع الحياة الدنيا .

وروي عنه - رضى الله عنه - أنه قال : « أَقُولُ (143 - س) في الجد برأيه⁽⁵⁾ » . وقضي فيه بآراء مختلفة حتى روي⁽⁶⁾ عنه أنه قال : « مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَفْتَحَ جَرَائِمَ جَهَنَّمَ ، فَلْيَقُلْ فِي الْجَدِّ بِرَأْيِهِ⁽⁷⁾ »

وأراد أن يقضي في الجنين برأيه ، فذكر له قضاء رسول

(1) أخرجه مالك بمعناه في الموطأ : (513 / 2) وانظر الإحكام : (53 / 4) وأعلام الموقعين : (215 / 1) .

(2) انظر الإحكام : (53 / 4) .

(3) عبارة ق : من المؤمنين .

(4) في س : الأيمان .

(5) أخرجه البيهقي في السنن : (223 / 6) والآمدي : (81 / 3) .

(6) في ق ، م : يروون .

(7) انظر هذا الأثر في شرح الترتيب . (45 / 1) .

الله - ﷺ - فقال : « لَوْلَا هَذَا لَقَضَيْنَا فِيهِ بَرَأَيْنَا » [وَكِدْنَا أَنْ نَقْضِيَ فِيهِ بَرَأَيْنَا] (1) .

ولما لم يورث بنى الأب ، مع بنى الأم (2) ، قيل له : « هَبْ [أَنْ] (3) أَبَانَا كَانَ حِمَارًا » (4) . فرجع إلى التسوية بين الأخوة للأب والأم ، وبين الأخوة للأم .

وروي عنه أنه قال في أول خلافته : « أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ الرَّأْيَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - كَانَ مُصِيبًا ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ يُسَدِّدُهُ وَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الظَّنِّ وَالتَّكَلُّفِ » فزجر بذلك عن القول برأي (165 - ق) عن غير نظر واستقصاء في الاجتهاد .

وظهر عنه أنه قال : « قَاتَلَ اللَّهُ سَمْرَةَ ، أَمَا عَلِمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - قَالَ : « لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا [وَأَكَلُوا أَثْمَانَهَا] (5) » .

وكان من عمله المشهور بالرأي : جعله الشورى في الستة ، ووصية أهلها بما ذكره وقوله : « فَإِنْ تَأَخَّرَ طَلْحَةُ ، فَأَنْفَذُوا أَمْرَكُمْ وَلَا تَنْتَظِرُوهُ (6) » أكثر من ثلاث ، وإن انقسموا قسمين : فكونوا في القسم الذي فيه عبد الرحمن بن عوف ، وبايعوا من تختارونه . فإن خالف عليكم أحد

(1) ما بين القوسين ساقط من : س . وانظر حديث قضاء رسول الله في الجنين في الموطأ : (854 / 2) والبخاري في كتاب الطب ومسلم في كتاب القسامة وابن عبد البر في الاستيعاب : (336 / 1) وابن ماجه (882 / 2) والنسائي : (42 / 8) .

(2) في س : بنى الأب والأم ، وهو تصحيف .

(3) ساقطة من : س .

(4) أخرجه ابن كثير في تفسيره : (460 / 1) والآمدي في الإحكام (81 / 3) .

(5) ما بين القوسين ساقط من : س .

(6) في س : استظروا .

فاضربوا عنقه . وقدموا صهيياً للصلاة بكم⁽¹⁾ » فأجمعت الأمة على التصويب لرأيه في ذلك كله .

وكان من حكمه بالرأي : جلد أبي بكر والشهود على المغيرة بالزنى ، وإنما حكم بذلك قياساً على وجوب حد القذف ، وإن لم يرد بحد الشهود إذا قصرُوا عن الربعة : توقيف .

واستشارة عمر الناس في المرأة المعيبة التي أرسل إليها فأجهضت جنيناً فأشار عليه⁽²⁾ بعض الصحابة : ألا شيء عليه ، فقال علي : « إِنْ لَمْ يَكُونُوا اجْتَهَدُوا : فَقَدْ غَشُّوكَ ، أَوْ قَارَبُوكَ وَإِنْ⁽³⁾ كَانُوا اجْتَهَدُوا فَقَدْ أَخْطَأُوا » ثم قال : « أَمَّا الْمَأْتُمْ : فَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ عَنْكَ زَائِلًا وَأَرَى عَلَيْكَ الدِّيَّةَ⁽⁴⁾ . فجعل عمر الدية على عاقلته قياساً على الخطأ ، ولم يجعلها في ماله ولا بيت المال .

وروي عنه أنه قال لأبي موسى - وقد كتب في قصة - : « هَذَا مَا أَرَى اللَّهُ عُمَرَ ، فَقَالَ امْنَحْهُ وَآكُتَبْ : هَذَا مَا رَأَى عُمَرُ فَإِنْ يَكُنْ⁽⁵⁾ صَوَاباً فَمِنْ اللَّهِ ، وَإِنْ يَكُنْ⁽⁶⁾ خَطَأً فَمِنْ عُمَرَ⁽⁷⁾ .

ومما ظهر وانتشر : كتابه في العهد لأبي موسى : « الْفَهْمُ الْفَهْمُ فِيمَا تَلَجَّلَجَ فِي نَفْسِكَ⁽⁸⁾ مِمَّا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، وَلَا سُنَّةِ

(1) انظر تاريخ الأمم الإسلامية : (2 / 22) وطبقات ابن سعد (3 / 344).

(2) في س : إليه ، وهو تصحيف .

(3) في س : فان

(4) انظر هذا الأثر في الإحكام للآمدي : (4 / 55) وأعلام الموقعين (1 / 215).

(5) ف ق : يك .

(6) في ق : يك .

(7) أخرجه ابن حزم في الإحكام : (6 / 48).

(8) في ق : في صدرك .

[رَسُولِهِ] (1) ثُمَّ أَعْرِفِ الْأَشْبَاهَ وَالْأَمْثَالَ ثُمَّ قَسِ الْأُمُورَ بِأَشْبَهِهَا بِالْحَقِّ (2) .

وكتابه إلى أبي موسى أيضاً : « لَا يَمْنَعُكَ قَضَاءُ قَضِيَّتِهِ بِالْأَمْسِ فَرَأَجَعْتَ فِيهِ نَفْسَكَ فَهَدَيْتَ » (4) إِلَى رُشْدِكَ : أَنْ تَرْجِعَ إِلَى الْحَقِّ ، فَإِنَّ الرُّجُوعَ إِلَى الْحَقِّ : خَيْرٌ مِنَ التَّمَادِي فِي الْبَاطِلِ » (5) .

وأما عثمان - رضي الله عنه - : [فإنه] (6) روي عنه أنه قال لعمر : « إِنْ تَتَّبِعْ رَأْيَكَ فَرَأْيُكَ أَسَدٌ ، وَإِنْ تَتَّبِعْ رَأْيَ مَنْ قَبْلَكَ فَنِعْمَ ذَا الرِّأْيِ [كَانَ] » (7) .

وكان عثمان - رضي الله عنه - : يقضي في العيوب بالرأي ، وورث المبتوتة في المرض بالرأي والاجتهاد وروي عن علي أنه قال : « اجْتَمَعَ رَأْيِي وَرَأْيُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ فِي أُمِّ الْوَلَدِ إِلَّا تَبَاعَ ، قَالَ : « وَقَدْ رَأَيْتَ يَبْعُهُنَّ » فَقَالَ عبيدة السلماني : « رَأْيُكَ مَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ رَأْيِكَ بِإِنْفِرَادِكَ » (8) .

(1) ساقطة من : س .

(2) انظر جامع بيان العلم وفضله : (2 / 92) ، والإحكام للآمدي (4 / 54) وأعلام الموقعين : (1 / 58) .

(3) في ق : لأبي .

(4) في ق : وهديت .

(5) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم : (2 / 108) .

(6) ساقطة من : س .

(7) ساقطة من : ق ، والأثر أخرجه الآمدي في الأحكام : (3 / 82) وابن القيم في أعلام الموقعين : (1 / 215) .

(8) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم : (2 / 74) والشيرازي في البصرة (ص / 454) والآمدي في الإحكام : (4 / 54) وابن القيم في أعلام الموقعين (1 / 215) وعبيدة السلماني هو : أبو مسلم بن عمرو من أصحاب ابن مسعود ، وعلي رضي الله عنهم . انظر ترجمته في الاستيعاب (1 / 1023) وتهذيب التهذيب : (7 / 84) .

وروي أن عمر - رضي الله عنه - كان يشك في قود القتيل الذي اشترك فيه سبعة فقال له علي : « يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ نَفَرًا اشْتَرَكُوا فِي سَرَقَةٍ أَكُنْتَ قَاطِعُهُمْ ؟ قَالَ نَعَمْ . [قَالَ] (1) فَذَلِكَ » (2) يعني أنه مثله ثم قويت هذه المسألة بعد ذلك عند عمر (144 - س) وقال في جماعة قتلهم بواحد : « لَوْ تَمَالَأَ عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ بِهِ » (3) .

وقال في قضية : « أَقْضِي فِيهَا بِرَأْيِي ، فَإِنْ وَافَقَ قَضَاءَ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - فَذَلِكَ (4) ، وَإِلَّا فَقَضَائِي فَسَلْ » (5) رِذْلٌ (6) .

وأخبر - رضي الله عنه - أنه قاتل [أهل] (7) البصرة وصفين والنهروان : بالرأي ، والاجتهاد الذي أداه إلى ذلك ، وحلف أنه ما عهد إليه رسول الله - ﷺ - في ذلك عهداً ، وقال : « إِنَّمَا (166 - ق) هُوَ رَأْيِي رَأْيَانَاهُ » (8) .

وقال ابن مسعود في بروع (9) بنت واشق ، ولم يفرض (10) لها صداق : « أَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي فَإِنْ يَكُنْ صَوَاباً فَمِنْ اللَّهِ ، وَإِنْ يَكُنْ خَطأً فَمِنِّي »

(1) ساقطة من : ق .

(2) انظر الأحكام للأمدى : (4 / 55) وأعلام الموقعين : (1 / 213) .

(3) أخرجه مالك في الموطأ : (7 / 115) وانظر نصب الراية : (4 / 353) .

(4) في س : فذلك .

(5) في س : رحل ، وهو تصحيف .

(6) لم أقف على هذا الأثر فيما تحت يدي من المصادر .

(7) ساقطة من : س .

(8) لم أقف على هذا الأثر .

(9) في س : فروع وهو خطأ بل هي يروع بنت واثق الأشجعية . انظر الاستيعاب (4 / 1795) .

(10) في س : يعرض . وهو تصحيف .

وَمِنَ الشَّيْطَانِ» (1) .

وكان إذا أوصى بالقضاء لمن يليه أمره بالرأي ، وكان يقول : « لَا خَيْرَ فِي الْقَضَاءِ فَإِنْ يَكُنْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَقَضَايَا الصَّالِحِينَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ : فَاجْتَهِدْ رَأْيَكَ » (2) .

وأما معاذ : فخبره مع رسول الله - ﷺ - مشهور ، وقوله : « أَجْتَهِدْ رَأْيِي » .

وروي عنه : أنه دخل مع النبي - ﷺ - في صلاة كان سبقه النبي - ﷺ - ببعضها فافتتح الصلاة معه ثم قضى ما فاتته : فقال النبي - ﷺ - : « سَنَ لَكُمْ مُعَادَ سُنَّةٍ حَسَنَةً » (3) . وقد كانوا يبدعون بقضاء ما فاتهم ، ثم يدخلون مع الإمام .

وأما عبد الله بن عباس : فقد اشتهر قوله في دية الأسنان « كَيْفَ لَمْ يَعْتَبِرُوا بِالأَصَابِعِ دِيَّتَهَا وَاحِدَةً ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مَنَافِعُهَا » (4) .

وقال في العول : « مَنْ شَاءَ بَاهَلْتُهُ إِنَّ الْفَرَائِضَ لَا تَعُولُ وَالَّذِي أَحْصَى رَمْلَ لَاعِجٍ عَدَدًا مَا جَعَلَ اللَّهُ فِي الْمَالِ نِصْفًا ، وَنِصْفًا وَثُلَاثًا » (5) .

(1) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم : (2 / 73) وانظر الإحكام : (4 / 56) والتبصرة : (ص / 454) وانظر كتاب الفقيه والمتفقه (1 / 202) .

(2) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم : (2 / 75) وانظر الإحكام للأمدي : (4 / 56) (4 / 56) وكتاب الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي : (1 / 201) .

(3) لم أقف عليه .

(4) أخرجه ابن حجر في الفتح : (15 / 247) وابن عبد البر في جامع بيان العلم : (2 / 96) والشيرازي في التبصرة : (ص / 454) .

(5) العول - في اصطلاح - الفرضيين - زيادة في السهام نقص في الأنصباء والذي عليه الجمهور : صحته ولم يخالف في ذلك من الصحابة إلا ابن عباس قال في فريضة فيها زوج وأخت وأم : هذا الأثر . فأنظره في الفواكه الدواني : (2 / 249) وانظر الشرح الكبير لمختصر خليل (4 / 471) .

وروي عن النبي - ﷺ - : أنه نهى عن بيع الطعام قبل أن يقبض ، فقال ابن عباس : « وَلَا أَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ »⁽¹⁾ وقال : « أَرَى ذَلِكَ دَرَاهِمَ يَدْرَاهِمَ وَالطَّعَامُ مُرَجَّى »⁽²⁾ وهذا قول بالرأي والقياس وحكم بالذرائع .

ومن ذلك احتجاجه على الخوارج لما قالت : لا حكم إلا الله ورسوله « كَلِمَةُ حَقٍّ أُرِيدَ بِهَا بَاطِلٌ ، أَلَيْسَ اللَّهُ أَمَرَنَا أَنْ نَحْكُمَ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ وَأَنْ نَحْكُمَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ، فَالْحُكْمُ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْإِصْلَاحُ بَيْنَهُمَا أَوْلَى »⁽³⁾ . فقال ابن الكوا رئيس⁽⁴⁾ الخوارج وهو أول من بدأ بهذه [البدعة]⁽⁵⁾ - « إن هذا ممن قال الله - تعالى - فيه وفي قومه : ﴿ بَلَّ هُمْ قَوْمٌ خِصْمُونَ ﴾ »⁽⁶⁾ فرموه بالنشاب ، وأصروا على بدعتهم وروى ابن ذؤيب عن سعيد بن جبيرة⁽⁷⁾ : أن رجلاً سأل ابن عباس عن الوتر ، فقال ابن عباس - رضي الله عنه - : « رَأَيْنَا⁽⁸⁾ الله

(1) أخرجه البخاري : (2/ 16) سندي ، ومسلم : (3/ 1159) وابن ماجه : (2/ 749) وانظر نصب الراية : (4/ 33).

(2) أخرجه مسلم : (3/ 1160).

(3) انظر مناظرة ابن عباس للخوارج في : جامع بيان العلم (2/ 103-104) وأعلام الموقعين : (1/ 213-214) . وابن الكوى هو عبد الله بن أبي أوفى الشكري أحد القائمين بالفتنة على عثمان - رضي الله عنه - وبعد التحكيم خرج على علي ثم رجع إلى طاعته قبل وقعة النهروان . انظر ترجمته في تهذيب ابن عساكر : (7/ 278) والقواصم ، والقواصم : (ص/ 159) .

(4) في س : ورئيس .

(5) ساقطة من : س .

(6) الزخرف 58 .

(7) ساقطة من : ق .

(8) في س : أرايت .

يُحِبُّ مِنَ الْأُمُورِ سَبْعًا فَسَبْعُ سَمَوَاتٍ ، وَسَبْعُ أَرْضِينَ ، وَسَبْعَةُ أَيَّامٍ وَسَبْعَةُ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ ، وَسَبْعَةُ الطَّوَافِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَسَبْعُ حَصَيَاتٍ»⁽¹⁾ فكأنه يعني : أن الوتر سبع .

وكان ابن عباس يقول في الرجل يعقد على نفسه صوم التطوع ثم يبدو له فيفطر⁽²⁾ : « يَفْطِرُ إِنْ شَاءَ وَإِنْ أَمْسَكَ بَعْضَ الْيَوْمِ » ويقول : « هُوَ كَرَجُلٍ أَرَادَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِدِينَارٍ ، فَتَصَدَّقَ⁽³⁾ يَنْصَفُهُ وَأَمْسَكَ النَّصْفَ الثَّانِي » .

وأما زيد بن ثابت فقوله في الجدمع الإخوة مشهور . [و]⁽⁴⁾ روى أنه قال : للأُم مع الأب والزوج ثلث ما بقي « وقال [له]⁽⁵⁾ ابن عباس : « فِي أَيِّ كِتَابِ اللَّهِ وَجَدْتَ ثُلْثَ مَا بَقِيَ ؟ » فقال له زيد : أَقُولُ بِرَأْيِي وَتَقُولُ بِرَأْيِكَ »⁽⁶⁾ .

وهذا أبين شيء ورد عن الصحابة - رضي الله عنهم - فإن قيل : كيف يجوز أن يدعوا في ذلك إجماع الصحابة ، والصحابة عدد كثير وجمع⁽⁷⁾ غفير ، وإنما يروون⁽⁸⁾ ذلك عن آحاد منهم (145 - س) .
فالجواب : أننا نعلم من حال جميعهم : المصير إليه والقول به ،

(1) انظر ما جاء في الوتر من الأحاديث والآثار : في نصب الراية : (2 / 108 - 122) .

(2) في ق : يفطر .

(3) في س : فيتصدق .

(4) ساقطة من : ق .

(5) في س : قال ولفظ له : ساقط .

(6) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم : (2 / 58) والخطيب البغدادي في كتابه الفقيه والمتفقه : (2 / 202) .

(7) في س : جَمَّ

(8) في ق : تروون .

وإن لم نجد إسناداً يصل به القول إلى كل واحد منهم ، كما نعلم إجماع أصحاب الشافعي وأصحاب مالك وأصحاب أبي حنيفة على مسائل ينفردون (167 - ق) بها [وهم]⁽¹⁾ يجمعون عليها ، وإن لم يسند ذلك إلى [كل واحد منهم لكثرة عددهم . وكما نعلم إجماع الصحابة على أن الصلوات المفروضة خمس ، ولا يسند ذلك]⁽²⁾ إلى جميعهم ولعله ليس في مسألة من مسائل الإجماع مما تصل طرقه وتعلم أقوال أعيان⁽³⁾ الصحابة فيه وتشتهر شهرتها في هذه المسألة ، فبطل ما تعلقوا به ، وصح القول بالقياس لإجماع الصحابة على تصحيحه .

ذكر شبههم في نفي القياس

استدلوا بقوله - تعالى - : ﴿ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾⁽⁴⁾ .

وقوله - تعالى - : ﴿ تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾⁽⁵⁾ .

فإذا ثبت بهاتين الآيتين بيان⁽⁶⁾ جميع الحوادث : بطل العمل بالقياس ، مع وجود التنزيل .

والجواب : أن القياس من جملة ما يبين به الكتاب ، [و]⁽⁷⁾ الأحكام وأضيف الحكم بالقياس إلى الكتاب : لأن بالكتاب ثبت الحكم به ، كما أضيف الحكم بالسنة إلى الكتاب : لما ثبت الحكم بها بالكتاب

(1) ساقطة من : ق .

(2) ما بين القوسين ساقط من : س .

(3) في س : اعتبار . وهو تصحيف .

(4) سورة الأنعام 39 .

(5) سورة النحل 89 .

(6) في س : فان . وهو تصحيف .

(7) ساقطة من : ق .

وكما أضيف الحكم بالإجماع إلى الكتاب . ولا خلاف أنه لم يردْ بالآية أنه بين جميع الأحكام بنص الكتاب وإنما أراد [به] (1) أنه نص على بعضها ، وأحال على سائر الأصول : من السنة ، والإجماع ، والقياس واستصحاب الحال .

وجواب آخر : وهو أنكم تزعمون أن العمل بالقياس - في الدين - حرام ، فاتلوا علينا قرأناً بتحريم القياس ، وأن (2) ذلك قد بين بالكتاب وإلا لم يجب تحريمه ، والمنع من الحكم به ، على أننا بينا أن الآيتين دليل لنا على العمل بالقياس .

واستدلوا - أيضاً - بقوله - تعالى - : ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ (3) فمنع من الحكم بغير ما أنزل الله .

وقوله - تعالى - : ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ (4) .

والجواب : أن يقال لهم : فأنتم قد حكمتم في تحريم القياس بغير ما أنزل الله ، وإلا فاذكروا لنا فيه ما أنزل الله من النص بتحريمه .

وجواب آخر : وهو أن هذا الأمر إنما توجه إلى النبي - ﷺ - فلم قسم الحاكم من أمته عليه ، مع منعكم من القياس ؟ مع انه يجوز أن [يكون] (5) هو - ﷺ - : ممنوعاً من الحكم بالقياس ، لما في ذلك من التفسير عنه ، والإضلال لأمته ، ولا يمنع الحاكم من أمته من ذلك لعدم

(1) ساقطة من : ق .

(2) في س : قان .

(3) سورة المائدة 51 .

(4) سورة العنكبوت 51 .

(5) ساقطة من : س .

هذا المعنى [فيه] .⁽¹⁾

ثم يقال لهم : إن الحكم⁽²⁾ بالقياس حكم بما أنزل الله ، لأن القرآن الذي أنزل يتضمن الحكم به ، كما أن الحكم بالسنة والإجماع : حكم بما أنزل الله لما تضمن القرآن الحكم بهما⁽³⁾ .

وجواب رابع : وهو أنه قد قال - تعالى - : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾⁽⁴⁾ . فقد أمره أن يحكم برأيه ، وفيه إبطال تحريم القياس .

استدلوا : بقوله - تعالى - : ﴿ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾⁽⁵⁾ .

والجواب : أن اتباعنا للقياس - إذا ورد القرآن ، والسنة وإجماع الأمة بتصحيحه والحكم به - اتباع لما أنزل [إلينا]⁽⁶⁾ ، فدلوا على أن القرآن لم يرد به .

وجواب [آخر]⁽⁷⁾ : وهو أن الآية إنما حظرت أن نتبع ولياً من دون الله ، والقياس ليس ولياً⁽⁸⁾ من دون الله إلا أن تمنعوا من اتباع القياس : قياساً على المنع من الولي ، فلا بد (168 - ق) من دليل على صحة

(1) ساقطة من : س .

(2) في س : الحاكم ، وهو تصحيف .

(3) في ق : بها .

(4) سورة النساء 104 .

(5) الأعراف 2 .

(6) ساقطة من : ق .

(7) ساقطة من : س .

(8) في س : فليس وفي س : يولي

هذا القياس .

واستدلوا بقوله - تعالى - : ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾⁽¹⁾
 وقولـــــــــــــــــه : ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ (146 — س) بِهِ عِلْمٌ﴾⁽²⁾ .
 فهى - تعالى - أن يقال في الدين بغير علم .

والجواب : أننا لا نحكم إلا بعلم ، و لا نقف⁽³⁾ ما ليس لنا به علم
 لأنه إذا جعل [لنا]⁽⁴⁾ أمانة على الحكم فعلقنا ذلك الحكم على تلك
 الأمانة والعلامة التي جعلت لنا عليه : فما حكمنا بغير علم ، ولا قفونا
 ما ليس لنا به علم ، هذا على قول من قال من أصحابنا إن الحق في
 واحد ، ومن قال إن كل مجتهد مصيب قال : جعل الله⁽⁵⁾ على الحكم
 علامة في حق من غلب على ظنه .

فإذا قال لنا صاحب الشرع : إنني قد أودعت الأسماء التي أنص⁽⁶⁾
 على الحكم فيها معاني فمن غلب على ظنه تعلق الحكم ببعضها : كان
 ذلك فرضه ، ثم [إذا]⁽⁷⁾ علقنا الحكم⁽⁸⁾ ببعض تلك المعاني لغلبة الظن :
 فقد حكمنا بعلم ، كما أنه لو⁽⁹⁾ أمرنا بامتنال الخبر إذا غلب على ظننا
 صدق الراوي ، والحكم بشهادة الشاهدين إذا غلب على ظننا عدالتهما :

(1) سورة البقرة 169 .

(2) سورة الإسراء 36 .

(3) في ق : تقف .

(4) ساقطة من : س .

(5) ساقطة من : ق .

(6) في س : نص .

(7) ساقطة من : س .

(8) في س : الأحكام .

(9) في س : لما .

لم تكن حاكمين بغير علم ، وكان الحكم بشهادتهما حكماً بعلم .

وجواب آخر : وهو أنكم حكمتم في تحريم القياس بغير علم ، وقفوتم في ذلك بغير علم ، فدلوا على أن القياس من جملة ما حُظِرَ بهذه الآية .

استدلوا بقوله - تعالى - : ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ (1) .

وبقوله - تعالى - : ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ (2) .

وقوله : ﴿إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ (3) .

والجواب : إن حملتم هذه الآيات على عمومها : فظنكم بأن القياس [باطل] (4) من جملة ما حُظِرَ بها (5) .

وجواب ثان : وهو أن المراد بالآية : ظن الكفار الذي هو من غير أمانة ، وليس كذلك الحكم بالقياس فإنه ظن يتعلق بأمانة كالحكم بشهادة الشاهدين عند ظن عدالتهما .

استدلوا (6) بقوله - تعالى - : ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾ (7) .

قالوا : وأنتم تحرمون وتحللون ما [لم] (8) يحرمه الله ولم يحله

(1) سورة النجم : (28 / 53) .

(2) سورة الجاثية : (31) .

(3) سورة الحجرات : 12 .

(4) ساقطة من : س .

(5) في س : حظرتها .

(6) في س : واستدلوا .

(7) سورة النحل 116 .

(8) ساقطة من : س .

بطريق القياس ، ففسد القول بالقياس .

والجواب : أن هذا يلزمكم ، لأنكم تحرمون القياس بأرائكم ولم يحرمه الله - تعالى - ، وتصفون⁽¹⁾ الكذب بألستكم في قولكم قد حرمه الله ، وإلا فاتلوا علينا قرآنا بتحريمه ولا سبيل إلى ذلك .

وجواب ثان : وهو أن هذه الآية إنما نهى فيها⁽²⁾ على مثل فعلكم في تحريمكم المعفو عنه⁽³⁾ وتحليله بالهوى والشهوة من غير دليل . فأما القائس : فإنه لا يحلل ولا يحرم - إلا بدليل شرعي ، فليس بمفتر على الله الكذب .

واستدلوا - أيضاً بقوله - تعالى - : ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾⁽⁴⁾ فذمهم الله سبحانه على تمثيل البيع بالربا⁽⁵⁾ وقياسه عليه فدل على إبطال القياس .

والجواب : أن هذا خطأ لأننا [لا]⁽⁶⁾ نقول : إن كل قياس صحيح ، فتبطل جميع الأقيسة إذا بطل منها نوع .

ومما يدل على ذلك : أنه - تعالى - ذمهم على [هذا]⁽⁷⁾ التمثيل ، وقد مثل هو - تعالى - أمثلة [كثيرة]⁽⁸⁾ واستدل بأقيسة وذلك

(1) في ق : وواصفون .

(2) في س : منها . وهو تصحيف .

(3) في س : عليه .

(4) سورة البقرة 274 .

(5) ما بين القوسين ساقط من : س .

(6) ساقطة من : س .

(7) ساقطة من : ق .

(8) ساقطة من : س .

كقوله - تعالى - : ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾⁽¹⁾ فمثل النشأة الثانية بالأولى وحكم لها بحكمها .

وقال : ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّْا رِزْقًا (169 — ق) حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ثم قال : ﴿فَلَا تَضُرُّوهُ لِلَّهِ الْأَمْثَالُ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾⁽²⁾ .

فإذا ثبت ذلك : علمنا أنه إنما ذم⁽³⁾ على نوع من القياس غير صحيح ، أو على قياس يُعارضُ [به]⁽⁴⁾ نصاً معلوماً ، وهذا باطل باتفاق .

وجواب آخر : وهو أنه لو بطل جميع القياس لبطلان⁽⁵⁾ (147 — س) قياس الربا على البيع : لوجب أن يبطل [بذلك]⁽⁶⁾ أيضاً - إبطالكم لسائر أنواع القياس ، قياساً على إبطال قياس⁽⁷⁾ الربا على البيع ، فزال ما تعلقوا به .

فصل

فأما ما يتعلقون به من جهة الآثار :

(1) سورة يس 77 ، 78 .

(2) سورة النحل : 75 ، 76 .

(3) في ق : حرم .

(4) هذه الزيادة ، غير واردة في : س .

(5) في س : يبطلان .

(6) ساقطة من : ق .

(7) في س : القياس .

[قالوا]⁽¹⁾ فما روي عن النبي - ﷺ - أنه قال : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ أَنْتَزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ يَقْبِضُ الْعُلَمَاءَ فَإِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤَسَاءَ جُهَالًا فَأَفْتَوْا بِأَرَائِهِمْ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا »⁽²⁾.

قالوا ومن ذلك⁽³⁾ : راوية أبي هريرة عن النبي - ﷺ - أنه قال : « تَعْمَلُ هَذِهِ الْأُمَّةُ بَرْهَةً بِكِتَابِ اللَّهِ وَبَرْهَةً بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ وَبَرْهَةً بِالرَّأْيِ ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ فَقَدْ ضَلُّوا »⁽⁴⁾.

وروي عنه - ﷺ - أنه قال : « تَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى بَضْعٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً أَضَرُّهَا عَلَى أُمَّتِي قَوْمٌ يَقْسُونَ الْأُمُورَ بِرَأْيِهِمْ فِيحِلُّونَ الْحَرَامَ ، وَيَحْرِمُونَ الْحَلَالَ »⁽⁵⁾ . روي ذلك عنه عوف بن مالك الأشجعي .

وروي عنه - ﷺ - [أنه]⁽⁶⁾ قال : « أَكْذَبُ الْحَدِيثِ الظَّنُّ »⁽⁷⁾.

وروي معاذ بن جبل أنه قال [له]⁽⁸⁾ حين بعثه إلى اليمن : « إِذَا

(1) لم ترد هذه الزيادة في : س .

(2) أخرجه ابن ماجه : (20 / 1) وابن عبد البر في جامع بيان العلم : (133 / 2) والبخاري ، ومسلم وأحمد والترمذي ، على ما في الفتح الكبير : (350 / 1) .

(3) عبارة س : ومن ذلك قالوا .

(4) أخرجه أبو يعلى في مسنده على ما في الفتح الكبير : (32 / 2) وابن عبد البر في جامع بيان العلم : (134 / 2) والخطيب البغدادي في كتاب الفقيه والمتفقه : (179 / 1) وانظر نبراس العقول : (ص / 151) وتخريج أحاديث البيضاوي : (35 / 1) .

(5) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم : (74 / 2 ، 135) والخطيب البغدادي في كتاب الفقيه والمتفقه : (180 / 1) وانظر ترجمة عرف المتوفى سنة 73 في تهذيب التهذيب : (168 / 8) .

(6) ساقطة من : ق .

(7) انظر أعلام الموقعين : (229 / 1) وتفسير القرطبي : (331 / 16) .

(8) ساقطة من : ق .

جَاءَكَ مَا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، وَلَا فِي سُنَّةِ رَسُولِهِ ، فَكُتِبَ إِلَيَّ حَتَّى أَكْتُبَ إِلَيْكَ [فِي ذَلِكَ] (1) .

وروى واثلة بن الأسقع عن النبي - ﷺ - أنه قال : « لَمْ يَزَلْ أَمْرُ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُسْتَقِيمًا ، حَتَّى حَدَّثَ فِيهِمْ أَبْنَاءُ شُبَّانٍ ، فَأَقْتُوا بِأَرَائِهِمْ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا » (2) .

وروي (3) عنه - ﷺ - أنه قال : « لَا تُمَسِّكُوا عَلَيَّ شَيْئًا ، فَإِنِّي لَا أُحِلُّ إِلَّا مَا أَحَلَّ اللَّهُ ، وَلَا أُحَرِّمُ إِلَّا مَا حَرَّمَ اللَّهُ » .

وروى أبو الدرداء عنه - ﷺ - أنه قال : « الْحَلَالُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ ، وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ مِنْهُ » (4) إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ نَسِيًّا (5) .

وروى عمرو بن أبي عمرو مولى (6) المطلب بن حنطب قال قال رسول الله - ﷺ - : « مَا تَرَكْتُ شَيْئًا مِمَّا أَمَرَكُمُ [اللَّهُ] (7) بِهِ إِلَّا وَقَدْ أَمَرْتُكُمْ

(1) ما بين القوسين ساقط من : س .

(2) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم : (2/ 136) والخطيب البغدادي في كتاب الفقيه والمتفقه : (1/ 180) .

وأما واثلة بن الأسقع فهو أبو محمد بن كعب بن ليث ، بن عبد مناة المتوفى سنة 83 . انظر تهذيب التهذيب : (11/ 101) .

(3) في ق ، م : ورووا .

(4) في ق : عنه .

(5) أخرجه الترمذي ، وابن ماجه ، والحاكم في المستدرک عن سلمان على ما في الجامع الصغير : (2/ 425) قيص التقدير .

(6) في ق : عن والصواب أنه مولى المطلب بن عبد الله حنطب المخزومي . توفي عمرو بن أبي عمرو سنة 44 . انظر تهذيب التهذيب : (8/ 82) .

(7) ساقطة من : س .

به ، وَلَا شَيْئاً مِّمَّا نَهَاكُمْ عَنْهُ إِلَّا وَقَدْ نَهَيْتُكُمْ (1) عَنْهُ (2) .

وروي عنه - عليه السلام - أنه قال : « مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ : فَقَدْ أَخْطَأَ » (3) .

وفي (4) نظائر لهذه الأقاويل عنه ، وكلها نص منه على تحريم القول بالرأي ، والتحذير منه ، والتخطئة للقائل (5) به .

والجواب : أن أكثر هذه الأخبار لا يصح الاحتجاج بها فيما طريقه العمل ، فكيف فيما طريقه العلم واليقين ؟

ولا يصح أن يعارض بها (6) الأخبار التي روينها التي أكثرها مما اتفق الإمامان على تخريجها في الصحيح ، وذكر بعضها مالك في الموطأ - وهو مما اتفق الناس على صحته - ، وليس من أخبارهم مما ذكر في الصحيح إلا خبر عبد الله بن عمرو : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعاً » . وحديث عوف بن مالك ، وهذا قد بين فيه النبي المعنى ، وهو أن يسأل الجاهل (170 - ق) فيفتي بغير علم ، أو يتخذ حاكماً ومفتياً ، وهذه أشبه بحال من نفى القياس ، لأنهم قد حدثوا بعد الصدر الأول ، وبعد القرون التي أثنى النبي - صلى الله عليه وسلم - على أهلها ، وبعد أن ذهب أكثر العلماء من الصحابة والتابعين القائلين بالقياس وأول (7) من قال به

(1) في س : نهاكم .

(2) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (2 / 190) .

(3) أخرجه الجصاص في أحكام القرآن : (3 / 19) .

(4) في س : في .

(5) في ق : للعامل .

(6) في س : بهذه .

(7) عبارة ق : وبذلك أول .

من المبتدعة - بعد أن أفتت الصحابة - رضي الله عنهم - الخوارج : النظام وتبعه على ذلك داود بن علي⁽¹⁾، وهذا معنى خبر واثلة بن الأسقع : في ذكر الأبناء الشبان الذين أفتوا بأرائهم بغير علم ، فردوا الأدلة التي وضعت لهم على الأحكام ، وتركوا آثار من مضى قبلهم من ذوي العلم .

وجواب آخر : وهو أننا لو سلمنا أن أخبارهم في الصحة تجري مجرى أخبارنا وتزيد (148 - س) عليها⁽²⁾، وأنها متواترة على اللفظ والمعنى عن النبي - ﷺ - : لوجب أن نتناولها على وجه يصح معه استعمالها مع الأخبار التي روينها ، لأنه متى ورد خبران عن النبي - ﷺ - وليس أحدهما بناسخ للآخر : فلا بد أن يحملا على وجه يمكن استعمالهما عليه ، وذلك أن تحمل أخبارنا على تصحيح القياس الصحيح وتحمل أخبارهم على إبطال القياس الفاسد ، والقول بالرأي فيما فيه نص يخالفه فبطل احتجاجهم .

قالوا والذي يدل على ذلك : ما روي عن الصحابة من ذم الرأي ، والمنع من القول به وذلك أنه روي عن أبي بكر - رضي الله عنه - أنه قال : « أَيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي ، وَأَيُّ أَرْضٍ تُقِلُّنِي إِذَا أَنَا قُلْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ بَرَأْيِي ؟ »⁽³⁾ .

وقوله الظاهر : « أَقُولُ فِي الْكَلَالَةِ بَرَأْيِي ، فَإِنْ يَكُنْ صَوَاباً فَمِنْ اللَّهِ ، وَإِنْ يَكُنْ خَطَأً : فَمِنْهُ وَمِنَ الشَّيْطَانِ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْهُ »

(1) لا ينكر داود بن علي من القياس : إلا القياس الخفي ، وأما الذي ينكر القياس مطلقاً فهو ابن حزم . قال : « وأما نحن فلا نقول بشيء من القياس » انظر الإبهاج : (3 / 5 - 6) ، وجمع الجوامع (2 / 122) .

(2) في ق : علينا . وهو تصحيف .

(3) أخرجه القرطبي في تفسيره : (19 / 221) وابن كثير في تفسيره : (4 / 472) وابن حزم في الإحكام : (6 / 42) ، والآمدي في الأحكام : (3 / 83) .

بَرِيثَان» (1).

ومنه قول عمر - رضي الله عنه - : «إِيَّاكُمْ وَأَصْحَابَ الرَّأْيِ فَإِنَّهُمْ أَعْدَاءُ السُّنَنِ أَعْيَتْهُمْ الْأَحَادِيثُ أَنْ يَحْفَظُوهَا فَقَالُوا بِالرَّأْيِ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا» (2).

ومنه - أيضاً - قول عمر وعلي - رضي الله عنهما : «لَوْ كَانَ الدِّينُ (3) قِيَاسًا : لَكَانَ الْمَسْحُ بِبَاطِنِ الْخُفِّ أَوْلَى مِنْ ظَاهِرِهِ» قال علي : «وَلَكِنْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - يَمَسَحُ عَلَى ظَاهِرِهِ» (4).

قالوا : وقال عبد الله بن مسعود : «قُرَأُوكُمْ وَصَلَحَاؤُكُمْ يَذْهَبُونَ ، وَيَتَّخِذُ النَّاسُ رُؤُسَاءَ جُهَالًا يَقِيسُونَ مَا لَمْ يَكُنْ بِمَا كَانَ» (5).

وقال - أيضاً - : «إِنَّكُمْ إِنْ عَمِلْتُمْ فِي دِينِكُمْ بِالْقِيَاسِ ، أَحَلَلْتُمْ كَثِيرًا مِمَّا حَرَّمَ اللَّهُ ، وَحَرَمْتُمْ كَثِيرًا مِمَّا أَحَلَّ اللَّهُ» (6). ومن ذلك ما روي عن عبد الله بن عمر أنه قال : «اتَّهَمُوا الرَّأْيَ عَلَى الدِّينِ فَإِنَّمَا الرَّأْيُ مِنَّا : تَكْلُفٌ وَظَنٌّ ، وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا» (7).

وروي عنه أنه قال : «إِنَّ قَوْمًا يُفْتَنُونَ بِأَرَائِهِمْ لَوْ نَزَلَ الْقُرْآنُ لَنَزَلَ

(1) انظر تفسير ابن كثير : (460 / 1) والإحكام للآمدي : (81 / 3) وأحكام القرآن للجصاص : (16 / 3).

(2) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم : (135 / 2) والخطيب البغدادي في كتابه الفقيه والمتفقه : (181 / 1) والآمدي في الإحكام (83 / 3).

(3) في ق : الرائي وهو تصحيف .

(4) أخرجه أبو داود : (63 / 1) وابن حزم في الإحكام (43 / 6) والآمدي في الإحكام (83 / 3) والخطيب البغدادي في كتاب الفقيه والمتفقه (181 / 1).

(5) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم : (136 / 2) والخطيب في كتاب الفقيه والمتفقه : (182 / 1).

(6) أخرجه الخطيب البغدادي في كتاب الفقيه والمتفقه : (182 / 1) وانظر كشف الأسرار : (272 / 3) وأعلام الموقعين : (253 / 1).

(7) أخرجه الآمدي في الأحكام : (83 / 3).

بِخِلَافٍ مَا يُفْتَوْنَ» (1).

ومن ذلك : ما روي عن سهل بن حنيف أنه قال : « اتَّهَمُوا الرَّأْيَ عَلَى الدِّينِ ، فَلَقَدْ رَأَيْتَنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ وَلَوْ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَرُدَّ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - : لَرَدَدْتُهُ » (2).

وروي عن ابن عباس أنه قال : « إِيَّاكُمْ وَالْمَقَائِسَ ، فَمَا عُبِدَتْ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ إِلَّا بِالْمَقَائِسِ » (3).

وروي عن ابن عباس أنه قال : « إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْكُمَ فِي دِينِهِ بِرَأْيِهِ ، وَقَالَ لِنَبِيِّهِ - ﷺ - : ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْنَكَ اللَّهُ﴾ ، وَلَمْ يَقُلْ : بِمَا رَأَيْتَ » (4).

وروي سالم بن عبد الله قال : « كُنَّا يَوْمَ مَاتَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ مَعَ عَبْدِ (171 - ق) اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، فَقَالَ قَائِلٌ : مَاتَ الْيَوْمَ عَالِمُ النَّاسِ . فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : [الْيَوْمَ فَقَطْ !] (5) كَانَ عَالِمُ النَّاسِ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ حِينَ (6) فَرَّقَ الْفُقَهَاءُ فِي الْبُلْدَانِ فَتَهَاظَمُوا أَنْ يُفْتَوْا بِأَرَائِهِمْ وَحَبَسَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ بِالْمَدِينَةِ لِيُفْتِيَ النَّاسَ » (7).

وروي عن مسروق أنه قال : « لَا أَقِيسُ شَيْئًا بِشَيْءٍ أَخَافُ أَنْ تَزُلَّ

(1) أخرجه الآمدي في الأحكام : (83 / 3) .

(2) أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام : (55 / 25) كرماني .

(3) أخرجه الآمدي في الأحكام : (83 / 3) .

(4) انظر كشف الأسرار : (272 / 3) والأحكام للآمدي : (83 / 3) والآية 105 من سورة النساء .

(5) بياض في : س . .

(6) عبارة ق : حتى . وهو تصحيف

(7) لم أطلع على هذا الأثر فيما تحت يدي من المصادر .

قَدَمَ بَعْدَ ثُبُوتِهَا» (1).

والجواب : أنه (إذا ثبت بما قدمنا من الأخبار المشهورة الظاهرة) (2) عن كل واحد من الصحابة إجماعهم على القول بالقياس ، لم يقدح في ذلك هذه الأخبار التي أكثرها غير متصلة ولا مشهورة .

وجواب آخر : وهو أننا لو أجريناها في الصحة مجرى أخبارنا - وأعوذ بالله من ذلك - : لوجب أن تحمل على وجه يصح الجمع بينهما ، وهو أن في هذه الأخبار التي رويتها : المنع من الأقيسة التي لا يدل الدليل على صحتها وتعارضها النصوص ، وتحمل الأخبار التي رويتها : على تصحيح (149 - س) ما دل الدليل على صحته من القياس ، ونحن لا نقول : إن كل قياس يصح الاحتجاج [به وإنما] (3) يصح الاحتجاج [4] : بما دل الدليل على صحة علته .

ومما يبين هذا : أن كل من رويتم عنه خبراً في ذم القياس والمنع منه : علمنا من حاله القول بالقياس ، واستعمال الرأي في الأحكام ، والتمثيل للفروع بالأصول ، والكلام في المسائل التي لا نص فيها في كتاب ولا سنة ولا أجمعت الأمة على حكم فيها ، فثبت بذلك أنهم لم يريدوا بذلك إبطال القياس والرأي جملة ، وإنما قصدوا إبطال رأي (5) مخصوص .

(1) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم : (2 / 137) وانظر كشف الأسرار : (3 / 272) ، والإحكام : (3 / 83) .

(2) عبارة ق ، م : إنما ثبت بما قدمنا من الأخبار الظاهرة المشهورة .

(3) في س : وأن ما . والصواب ما أثبتناه .

(4) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(5) في س : الرأي .

ومما يدل على ذلك قول أبي بكر - رضي الله عنه - : « أَقُولُ فِي الْكَلَالَةِ بِرَأْيِي ، فَإِنْ يَكُنْ صَوَاباً فَمِنْ اللَّهِ ، وَإِنْ يَكُنْ خَطَأً : فَمِنِّي » . ومثله قول عمر ، وابن مسعود ، فينبوا : أن من الرأي صواباً هو منسوب إلى الله [لأنه]⁽¹⁾ هو الذي أمر به ومنه خطأ ومخالفنا يقول : إن جميع الرأي خطأ .

وقول عمر : « إِيَّاكُمْ وَأَصْحَابَ الرَّأْيِ » : محمول على هذا⁽²⁾ لأنه قد روي عنه مثل قول أبي بكر ، واشتهر عنه القول بالرأي بحيث لا يمكن جحده ولا إنكاره ، ويحتمل أن يريد عمر بالرأي الذي حذر منه : الرأي المخالف للنصوص ، ولذلك قال : « أَعَيْتَهُمُ السُّنَنُ أَنْ يَحْفَظُوهَا » ونحن نقول : أنه لا رأي لمن لا يحفظ السنن ، ويجوز أن يقول ذلك على سبيل الضبط لهذا الباب والتحرز⁽³⁾ فيه لئلا يقول كل واحد برأيه من غير اجتهاد ولا تمثيل صحيح ، كما نهى عن رواية الحديث ، فقال : « أَقْلُوا الْحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَأَنَا شَرِيكُكُمْ فِيهِ »⁽⁴⁾ .

وكان يأمر بذلك عبد الله بن مسعود - على حفظه ، وضبطه - حفظاً لهذا الباب ، ومنعاً من التهافت فيه⁽⁵⁾ .

وقول ابن مسعود : « [إِنَّكُمْ]⁽⁶⁾ إِنْ عَمِلْتُمْ فِي دِينِكُمْ بِالرَّأْيِ أَخْلَلْتُمْ كَثِيراً مِمَّا حَرَّمَ اللَّهُ » ، أراد به النهي عن العمل بالرأي مع وجود النص ، ولذلك قال : « حَرَّمَ اللَّهُ » فأثبت في ذلك حكماً لله بالتحريم ، وبين هذا

(1) ساقطة من : س .

(2) في س : على هذه الآية وهو تصحيف .

(3) في س : والتجوز .

(4) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم : (2/120) عن قرظه بن كعب .

(5) في ق ، م : به وهو خطأ .

(6) ساقطة من : ق ، م .

من قصده ، [أنه قال]⁽¹⁾ : « أَحْلَلْتُمْ كَثِيرًا مِمَّا حَرَّمَ اللَّهُ » ، ولم يقل : كل ما حرم الله ، وهذا يدل على أن من الرأي : ما لا يحل به ما حرم الله .

وقول ابن عباس : « إن الله لم يجعل لأحد أن يحكم في دينه برأيه » فإنه أراد به : الرأي الذي لا دليل معه ، ولا علامة [له]⁽²⁾ على الحق ، وهو مجرد الهوى والميل وهو مثل حكم (172 - ق) نفاة القياس في المعفو عنه - عندهم - بالشهوة والهوى ، دون دليل ، ولا قياس صحيح . ومنه قوله : « إِيَّاكُمْ »⁽³⁾ [و] الْمَقَاسِ فَمَا عُبِدَتِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ إِلَّا بِالْمَقَاسِ » لأن هذا من القياس الذي⁽⁴⁾ لا علامة عليه . وما روي عنه من القياس ، والفتوى بالرأي - في مسألة العول ، والجد مع الأخوة - أشهر واطهر من أن يخفى .

وقول مسروق : « لَا أَقِيسُ شَيْئًا بِشَيْءٍ أَخَافُ أَنْ تَزَلَ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا » ، فإنه [لورعه]⁽⁵⁾ : لم ير القياس والحكم به مع قيام غيره به . وقد ترك الحكم والفتوى : جماعة [من الصحابة]⁽⁶⁾ لقيام غيرهم به ، وتركوا الرواية عن النبي - ﷺ - تورعا .

فصل

وقد استدلوا على إبطال القياس : بأنه لا يستقيم ، ولا يتم إلا بثبوت أصل له ، وعلة ، ودلالة على العلة وفرع مسكوت عن حكمه .

(1) ما بين القوسين ساقط من : ق .

(2) ساقطة من : س .

(3) ساقطة من : س .

(4) في س : التي .

(5) ساقطة من : س .

(6) ما بين القوسين ساقطة من : ق .

قالوا : وقد أحاطت النصوص بجميع أحكام الحوادث فأغنى ذلك عن القياس .

والجواب : أن هذا خطأ لأن من الحوادث ما لم يرد فيه نص : كالجد ، والكلالة ، والحرام ، والعول ولذلك اختلفت الصحابة في أحكامها وفزعت⁽¹⁾ إلى القياس ، ولو وجدت النص لاستدلّت به .

وكذلك حكم دينار رجل وقع في محبرة رجل آخر ، فلا يقدر على إخراجه ، وثوب رجل وقع في قدر صباغ فتعلق به الصباغ (150 - س) . ويورد عليهم من المسائل التي لا نص فيها ما لا قبل لهم به ويطالبون بالنصوص فيها .

وجواب آخر : وهو أنه لا يمتنع أن يقول : تعبدتكم بالقياس فيما لم يرد فيه نص ، وإن كان عالماً بأنه⁽²⁾ لا حادثة ، إلا وفيها نص ، كما يجوز أن يقول : تعبدتكم بالصلاة بشرط دخول الوقت مع علمه بأن المكلف يموت قبل دخول الوقت .

وجواب ثالث : وهو أنه لا يمتنع أن يثبت الحكم تارة بالنص وتارة بالقياس الموافق للنص ، ويتعبدنا⁽³⁾ في إثبات الحكم⁽⁴⁾ بأيهما شاء المكلف أو بهما جميعاً ، كما يثبت الحكم تارة بالكتاب وتارة بالسنة .

علة لهم في القياس

قالوا ومما يدل على إبطال القياس : جمع الرسول - ﷺ - في

(1) في ق : وفرغت . وهو تصحيف .

(2) عبارة س : به لأنه لا حادثة .

(3) وتعبدنا .

(4) في س : الأحكام .

تحريم [الربا بين]⁽¹⁾ المكيل وما ليس بمكيل والمأكول وما ليس بمأكول ، فلو أراد جعل الأكل والكيل والوزن علة في تحريم البيع متفاضلاً : لم يجمع صفة منها وما يخالفها ، لأن ذلك يمنع القائس⁽²⁾ من تعليق الحكم على إحدى الصفتين دون الأخرى كما أنه لما ذكر أسماء متغايرة من الشعير والبر والتمر والذهب والفضة : لم⁽³⁾ يجعل اسماً منها علة للتحريم لما ذكرناه .

والجواب : أن هذا قياس لحكم⁽⁴⁾ الصفات على حكم الأسماء لإبطال القياس ، والقياس إذا قصد به إبطال القياس : كان باطلاً .

وجواب آخر : وهو أن قياسكم هذا لو صحَّ وسوغ لكم الاستدلال به : لم يفسد على القائسين إلا علة الربا فقط ، فمن أين لكم أن سائر علل القياس تبطل . لولا قولكم بالقياس الباطل ومنعكم من الصحيح ؟

وجواب ثالث : وهو أن النبي - ﷺ - جمع في خبر الربا بين المطعوم والمدخر للقوت والمكيل والموزون لتكون⁽⁵⁾ كل واحدة [من هذه الصفات]⁽⁶⁾ علة عند⁽⁷⁾ من أداه (173 - ق) اجتهداه إلى ذلك مع السبر⁽⁸⁾ والنظر في الأصول ، ويكون هذا فرضه عند من قال إن كل

(1) ما بين القوسين ساقط من : س .

(2) في س : القائسين .

(3) في س : ولم وهو تصحيف .

(4) في ق : حكم .

(5) في ق : ليكون .

(6) ما بين القوسين ساقط من : س .

(7) في س : عنده .

(8) في ق : التمييز . وهو تصحيف .

مجتهد مصيب ليغلظ الحجة ويثبت⁽¹⁾ المكلف على اجتهاده وإصابته ، وأنه - تعالى قد حكم بفضل العلماء وفضل الاجتهاد ، فقال : ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾⁽²⁾ .

وقال - تعالى : ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾⁽³⁾ . ولو نص على جميع الأحكام نصاً جلياً لا يخفى ولا يشكل على أحد : لم يكن للبحث والاجتهاد فضل ، ولا كان للعلماء مزية .

علة أخرى لهم

قالوا : قد ثبت أن الكتاب والسنة واردة بلسان العرب ومعهود تخاطبهم [قبل نزوله]⁽⁴⁾ ، وقد اتفق على [أن]⁽⁵⁾ القائل منهم لو قال : أعتقت سالماً لبياضه ، وأعتقت⁽⁶⁾ نافعاً لسواده : لم يلزمه بذلك عتق كل أسود وأيض من عبيده ، وإنما يلزمه عتق من نص عليه بالعتق فقط .

والجواب : أن هذا يلزم أكثر نفاة القياس ، ولا سيما فقهاؤهم فإنهم يقولون : إن النص على العلة موجب⁽⁷⁾ للحكم بها حيث وجدت وإن قوله : اقتل زيداً لأنه مشرك بمنزلة : ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾⁽⁸⁾ في وجوب الاستيعاب إلا ما خصه الدليل ، فلا يصح لها التعلق بهذه الشبهة ،

(1) في س : المحبة ، ويثبت . وهو تصحيف .

(2) سورة النساء 82 .

(3) سورة المجادلة 11 .

(4) ساقطة من : س .

(5) ساقطة من : س .

(6) في س : أو أعتقت .

(7) في س : موجبة .

(8) سورة التوبة 5 .

وكذلك القاساني والنهرواني في قولهما : يجوز القياس على العلة المنصوص عليها ، وعلى السبب الوارد عليه الخطاب ، نحو ما روي : أن ماعزاً زنى⁽¹⁾ فرجم .

وجواب ثان : وهو أن القائل إذا قال : أعتقت عبدي سالماً لسواده ، أو قال لو كيـله : اعتقه لسواده : فلم يبح له القياس (151 - س) وليس لو كيـله أن يتصرف في ملكه ، إلا بأمره ، والباري - تعالى - قد أمرنا بالقياس ، ولو لم يأمرنا به⁽²⁾ : لما جاز لنا القياس وإن نص على العلة ، فلمّا أمرنا بالقياس : وجب علينا امتثال أمره فيما نص عليه ، وفيما جعل عليه علامة بغير النص ، ولو أن القائل قال لو كيـله : أعتق سالماً لسواده ، ثم قال [له]⁽³⁾ أعتبر هذا المعنى في عبيدي وقس عليه : لوجب على الوكيل أن يعتق كل عبد أسود له . وهذا قول أبي بكر الصيرفي .

وقد قال جمهور القائسين : إنه إن علم - عند هذا القول⁽⁴⁾ قصده ، إلى عتق⁽⁵⁾ السودان من عبيده⁽⁶⁾ : عتقوا عليه ، وإن لم يذكرهم بلفظ ، وإن لم يعلم ذلك من قصده : اقتصر على الذي نصّ على عتقه ، وهذا جار على مذهب مالك - رحمه الله - فبطل ما تعلقوا به .

وجواب ثالث - على مذهب من فرق بينهما : أن قول القائل : أعتقت سالماً لسواده ، فإن العتق لا يقع لوجود السواد به ، وإنما وقع

(1) في س : رمى . وهو تصحيف .

(2) في ق : بالقياس .

(3) ساقطة من : ق .

(4) في ق ، م : عند هذا القول به .

(5) في س : إعتاق .

(6) عبارة س : رقيقه .

بإيقاعه⁽¹⁾ العتق واللفظ ، دون وجود الصفة فيه .

ويدل على ذلك : أنه إذا قال : أعتقت سالماً لأنه أسود ، نفذ⁽²⁾ عتقه ثم قال - بعد ذلك - : أردت به عتق كل عبد [لي]⁽³⁾ أسود : لم يعتقوا عليه عند من قال بهذا . ولو قال الباري - تعالى : حرمت عليكم الخمر للشدة المطربة ، ثم قال : أردت بذلك تحريم كل ما فيه الشدة المطربة لحرم كل ما فيه الشدة المطربة . فافترقنا .

وجواب رابع : وهو أن معقول (174 - ق) اللغة ومعهود التخاطب أن تعليق الحكم على العلة يفيد تعديه إلى كل ما وجدت العلة فيه ، لأن القائل لو قال : لا تأكل هذه الحشيشة لأنها سم : لفهم منه المنع من السم وكذلك لا تأكل العسل لحرارته ، ولا تأكل الرمان لبرده فإذا⁽⁴⁾ كان ذلك كذلك كان⁽⁵⁾ مفهوم التخاطب وعرفه يقتضي : عتق الأسود من عبيد من قال : اعتق عبيدي سالماً لأنه أسود ، ولكن منع الشرع منه وعلق الحكم بلفظ العتق ، والواجب الحكم بالقياس إذا لم يمنع منه شرع .

وأما إذا قال : اشتر هذا الثوب لألبسه أو هذا⁽⁶⁾ الطعام لأغتذي به : فإنه أيضاً لا يلزمه شراء كل ثوب ولا كل طعام . لما ذكرناه ، ولأنه قد علم من الأمر [أنه]⁽⁷⁾ إنما يريد من الثياب ما يكسوه فقط ، دون كل

(1) في س : بإيقاعنا .

(2) في س : بعد . وهو تصحيف .

(3) ساقطة من : ق .

(4) في س : فان .

(5) في س : وكان .

(6) في ق : وهذا .

(7) ساقطة من جميع النسخ .

ثوب في الأرض ، وإنما يريد من الطعام ما يغدوه فقط ، دون جميع الأطعمة .

وإنما يحمل ذلك على عادات الناس في تخاطبهم ، إلا أن يدلّ الدليل على العدول عن ذلك .

فإن قالوا : إذا قال : حرمت الخمر لشدتها ، فقد علم التحريم بالاسم ، والصفة جميعاً ، فلم تعلقون الحكم على الصفة دون الاسم ؟

فالجواب : أننا لا نقول : إن تحريم الخمر ، والتفاضل في البر : ثبت بالصفة والاسم ، وإنما ثبت بالنص على الاسم فقط ، لأنه [لو] ⁽¹⁾ لم يعلل : لثبت الحكم فيه ، وإنما تذكر العلة والصفة ، لأحد معنيين : أحدهما : مع فقد التعبد بالقياس . والأخرى مع ورود التعبد به .

فأما حين فقد ورود التعبد بالقياس : فإنه تراد ⁽²⁾ الصفة والعلة : ليثبت الحكم في الاسم بثبوتها ، ويزول بزوالها .

وأما حين التعبد بالقياس : فإنها تراد لهذا المعنى ، ولإلحاق ما وجدت الصفة فيه بالاسم في ذلك الحكم الذي علق عليها .

وجواب ثان : وهو أنه لو وجب اعتبار الاسم والعلة : لوجب إذا قال قائل : إنَّ زيداً إنما كان متحركاً للحركة : أن يفهم منه ثبوت هذا الحكم لزيد دون عمرو ، ويجوز أن يتحرك عمرو ولا يكون متحركاً . وهذا جهل ممن صار إليه : فثبت ما قلناه ، وصح أن قولنا : زيد متحرك للحركة : إنما (152 - س) جعلنا ذلك علة لكل من وجدت به الحركة ، وإن خصصنا زيداً بالذكر ، فكذلك إذا قال : حرمت الخمر

(1) ساقطة من س .

(2) في س : يراد .

لشدتها ، علم⁽¹⁾ أن الحكم يتعلق بالشدة فقط . فبطل ما تعلقوا به .

فصل

إذا ثبت التعبد بالقياس وأنه دليل شرعي : فإنه يصح أن تثبت به الكفارات والحدود والمقدرات [والأبدال]⁽²⁾ . هذا قول عامة أصحابنا [كأبي تمام ، وعامة]⁽³⁾ أصحاب الشافعي - رحمه الله -⁽⁴⁾ .

وقال بعض أصحاب أبي حنيفة - رحمه الله - : لا يجوز إثبات شيء من ذلك بالقياس . واختلفوا في جواز إثباته بالاستدلال⁽⁵⁾ .

والدليل على ما نقوله : أنه إذا ثبت من قولنا جميعاً : وجوب القياس في الأحكام الشرعية : وجب أن يحكم به حيث صحت علته وثبتت أمارته . كما⁽⁶⁾ أنه يجب إذا ثبت أن الكتاب والسنة حجة في الأحكام : كانا دليلاً حيث وجد أحدهما .

ودليل آخر : [وهو]⁽⁷⁾ اتفاقنا على أن خبر الواحد تثبت به الحدود والكفارات وإن كان طريقه غلبة الظن .

وكذلك - أيضاً - شهادة الشهود : تثبت بها⁽⁸⁾ الحدود وإن جوزنا

(1) في س : على . وهو وتصحيف .

(2) ساقطة من : ق .

(3) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(4) انظر جمع الجوامع : (2 / 122) والتبصرة (ص / 468) والإبهاج (3 / 22) .

(5) عبارة س : في جواز إثباتنا الاستدلال . وانظر مذهب الأحناف في هذه المسألة في تيسير التحرير : (4 / 103) وجمع الجوامع : (2 / 122) والإبهاج : (3 / 22) .

(6) في س : وكما .

(7) ساقطة من : ق .

(8) في ق : به .

عليهم الخطأ وتعمد الكذب : فكذلك يجب أن تثبت الحدود والكفارات والمقدرات (175 - ق) بالقياس ، وإن كان طريقه [إلى ذلك]⁽¹⁾ غلبة الظن . ولا سيما على قول من قال : إن كل مجتهد مصيب ، فإنه قد أُن من الخطأ في القياس ، وإن لم يؤمن في خبر الواحد الكذب والخطأ .

أما هم فاحتجوا : بأن الحدود هي للردع والزجر ، ومقدار ما يحصل به الردع والزجر : لا يعلمه إلا الله وكذلك الكفارات : فإنما هي لتغطية المأثم ، ومقدار ما يكون تغطية للمأثم : لا يعلمه إلا الله .

وكذلك المقدرات ، [والأبدال]⁽²⁾ : إنما هي مبنية على المصالح ، ولا يعلم مقدار ذلك إلا الله .

والجواب : أن اعتلالكم هذا يقضي بإبطال القياس جملة : وذلك أن العبادات مبنية على المصالح [عندكم]⁽³⁾ ، ولا يصح⁽⁴⁾ أن تعلم المصلحة في التحليل أو⁽⁵⁾ التحريم : فوجب⁽⁶⁾ أن يقف ذلك على النص فكل ما جئتم به في دفع هذا الاعتراض عن جملة القياس : فهو جوابنا عما سألتم .

وجواب آخر : وهو أنكم قد ناقضتم في ذلك : فأوجبتم القطع على ردء⁽⁷⁾ قطاع الطريق ، قياساً على مشاركة ردء السرية في الغنيمة .

(1) ساقطة من : س .

(2) ساقطة من : ق ، م .

(3) ساقطة من : س .

(4) في س : يصلح .

(5) عبارة ق : والتحريم .

(6) في س : فوقف ، وهو تصحيف .

(7) المراد بالردء : العون . انظر تاج العروس (1 / 69) .

وأوجبتم الكفارة على من أفطر بالأكل [في رمضان]⁽¹⁾ قياساً على المجامعة . وقدرتم خرق الخف بالربع ، وقدرتم الممسوح من الرأس بالربع ، وإن لم يكن في شيء من ذلك نص .

فإن قيل : الكفارة في رمضان واجبة بالإجماع ، وكذلك الحد في المحاربة ، وإنما ثبتت مواضعها بالقياس وذلك جائز ، وإنما الذي لا يجوز إيجاب ذلك في غير الباب الذي ثبت فيه ، كإيجاب الحد على المختلس ، والحد على اللاتط .

[قيل هو]⁽²⁾ وإن كان إيجاباً في الباب⁽³⁾ الذي ثبت فيه : إلا⁽⁴⁾ أن المانع عندهم من إيجاب ذلك بالقياس : هو أن مقدار المأثم وما يفتقر إلى الحد والردع والزجر لا يدرك بالقياس ، ولا يعلمه إلا الله ، وهذا موجود فيما ألزمناهم .

فإن قيل : لم نوجب⁽⁵⁾ ذلك بالقياس ، وإنما أوجبناه بالتشبيه⁽⁶⁾ ، والاستدلال بالأولى ، فإن⁽⁷⁾ مأثم الآكل أكثر من مأثم المجمع ، فإذا وجبت الكفارة في الجماع⁽⁸⁾ ، ففي الآكل أولى .

قيل لهم : لا يوجد الاستدلال بالأولى في إيجاب الحد على رء قاطع الطريق لأنه ليس بأكثر إثماً من المباشر .

(1) ما بين القوسين ساقط من جميع النسخ وقد أثبتاه من التبصرة (ص / 469) .

(2) عبارة س : في غير الباب .

(3) في ق ، م : لا . وهو تصحيف .

(4) في ق ، م : لا . وهو تصحيف .

(5) في ق ، م : توجب .

(6) في ق : بالشبه .

(7) في س : وأن .

(8) عبارة ق : بالجماع .

وجواب آخر : وهو أن مثل هذا موجود في اللواط - لأن إثمه أعظم من إثم الزنى [لأنه]⁽¹⁾ لا يستباح بحال ، وقد منعتهم من إيجاب الحد (153 - س) فيه قياساً على الزنا .

استدلوا : بأن القياس هو ردّ الفرع إلى أشبه الأصلين [به]⁽²⁾ . فيبقى الآخر شبهة تسقط الحد .

والجواب : انه لا يمتنع أن يجوز ردها إلى أصل واحد⁽³⁾ ولا يمنع⁽⁴⁾ ذلك من إثبات القياس للحد إذا غلب الظن على صحتها ، كما أننا نجوز كذب الشهود ، ولا يمنع ذلك من إثبات شهادتهم للحد إذا غلب على ظننا عدالتهم .

فصل

يجوز إثبات الأصول بالقياس⁽⁵⁾ .

وقال بعض أصحاب أبي حنيفة : لا يجوز ذلك⁽⁶⁾ .

والدليل على ما نقوله : أنه إذا ثبت بما قدمنا صحة القياس ، وأنه دليل شرعي : جاز أن نثبت به الأصول والفروع كأخبار الآحاد .

أما هم فاحتجوا : بأنه لو جاز أن تثبت الأصول بالقياس : لجاز أن

(1) ساقطة من : س .

(2) ساقطة من : س ، م .

(3) في س : آخر .

(4) في جميع النسخ : يمتنع ، وهو تصحيف .

(5) أي ابتداء الأحكام . انظر التبصرة : (ص / 471) .

(6) نسبته في التبصرة إلى أبي هاشم ، ونسبه ابن السبكي للجبائي ، وأبي الحسن الكرخي ، وما ذهب إليه الباقي هو منهج الجمهور .

انظر المعتمد : (2 / 809) ، والإبهاج : (2 / 22) .

تثبت صلاة سادسة وَحَجَّ آخر وزكاة أخرى بالقياس . وهذا باطل بإجماع .

والجواب : أنه لا يصح في ذلك قياس ، ولو صح فيه ⁽¹⁾ قياس : لقلنا به .

وجواب (176 - ق) ثان : وهو أن القياس إنما يصح الاستدلال به : إذا لم يمنع منه كتاب أو سنة أو إجماع ، وقد منع الإجماع من إثبات صلاة سادسة ، وحج آخر فلذلك لم يعمل فيه بالقياس ⁽²⁾ .

وجواب ثالث : وهو أنهم قد ناقضوا في ذلك فأوجبوا الوتر بالقياس .

فصل

في أقسام القياس

القياس على قسمين : قياس علة ، وقياس دلالة ⁽³⁾ .

وإنما فرقنا بينهما وإن كانا جميعاً في الحقيقة قياس دلالة ، وعلامة : لأن أحدهما علق الحكم فيه على العلامة تعليقه على العلة . وفي الآخر ⁽⁴⁾ : لم يعلق ⁽⁵⁾ به ، وإنما جعل بمنزلة الدلالة .

(1) عبارة س : في ذلك .

(2) في ق ، م : بالقياس .

(3) ذكر الآمدي في الإحكام : (3 / 64) هذا التقسيم للقياس باعتبار الوصف الجامع بين الفرع والأصل وذلك لأن الوصف الجامع إما أن يكون هو العلة الباعثة على الحكم في الأصل ، أو يكون دليلاً عليها ، فإن كان الأول فهو قياس العلة ، وإن كان الثاني فهو قياس الدلالة .

(4) في س : الأخرى .

(5) في ق : يعلل .

وذلك أن قول صاحب الشرع : صلوا لأن الشمس قد زالت قد(1)
 جعل زوال الشمس بمثابة العلة للصلاة ولو قال : إذا زالت الشمس
 فصل : لكان قد جعل ذلك علامة على وقت الصلاة ، ولم يجعل الزوال
 علة للصلاة .

فإذا ثبت ذلك فإن قياس العلة على ثلاثة أقسام : جلي وواضح ،
 وخفي(2) .

وإنما قسمناها على هذه القسمة : لاختلافها ، وتفاوتها في بيان
 عللها .

فالجلي [منها](3) : ما علمت علته قطعاً ، إما بنص أو فحوى
 خطاب أو إجماع أو غير ذلك .

والواضح : ما ثبت بضرب من الظاهر ، أو العموم(4) والخفي : ما
 ثبتت علته بالاستنباط .

وقال القاضي أبو بكر : القياس كله جلي ، قياس علة [كان](5) أو
 قياس دلالة ، وأنكر اختلاف هذه الألقاب والعبارة .

والذي ذكرناه : هو الصحيح ، وإن كانت هذه الألفاظ واقعة عليها
 بضرب من المواضع ، والاتفاق بين أهل الصناعة ، وأما المعنى
 فصحيح ، لأن كل ناظر في العلل يعلم أن العلة المنصوص عليها في
 قوله - ﷺ - : « إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ لِأَجْلِ الدَّافَةِ الَّتِي دَفَّتْ عَلَيْكُمْ » جلية

(1) في س : فقد .

(2) عبارة س : وخفي وواضح .

(3) لم ترد هذه الزيادة في س .

(4) في ق : والعموم .

(5) ساقطة من : ق .

لا يخفي على من سمع هذه المقالة : اعتبارها ، وأن علة تحريم الخمر التي تحتاج إلى الاستنباط : ليست⁽¹⁾ في ظهورها وبيانها ، وتحتاج⁽²⁾ من الاجتهاد في استنباطها والكشف عنها والدلالة عليها : ما لا تحتاج إليه العلة المنصوص عليها .

واستدل في ذلك القاضي أبو بكر - رحمه الله - : بأننا إذا قلنا : إن كل مجتهد مصيب ، وحكمنا بأن كل قياس يعتقد المجتهد صحته وَيَجْمَلُ به الفرع على حكم الأصل صحيح : وجب أن تكون كلها جلية . وهذا غير صحيح ، لأننا وإن سلمنا له ما ادعاه من أن كل مجتهد مصيب : فإنه يحتاج إلى الاجتهاد الكثير في استنباط العلة المستبطة . والتصحيح لها دون غيرها ، وإبطال ما سواها ثم يجتهد في حمل الفرع على الأصل ، وسلامته من اجتذاب (154 - س) أصل آخر بعلة هي أولى من هذه ، وفي العلة المنصوص عليها : لا يحتاج [إلا]⁽³⁾ إلى حمل الفرع على الأصل [فقط]⁽⁴⁾ فثبت أنها أجلى .

وأيضاً فإنه لا خلاف بين كل ناظر في الأصول : أن النبي - ﷺ - إذا قال : « إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ لِأَجْلِ الدَّافَةِ » أن العلة مفهومة جلية ، لا يحتاج إلى نظر في معرفتها ولا اجتهد وإذا قال : نهيتكم عن الخمر ، فإن علة التحريم خفية ، ويحتاج في استخراجها إلى استنباط ونظر دقيق . فبان الفرق بينهما .

(1) في جميع النسخ : ليس .

(2) في ق : ويحتاج .

(3) ساقطة من : س .

(4) ساقطة من : ق ، م .

وجواب ثالث : وهو [أنه]⁽¹⁾ وإن سلمنا أن كل علة يعتقد القائس صحتها : فإنها صحيحة في حقه إلا أن القائس يعلم أن بعض الأقيسة باطل⁽²⁾ في حقه ، فلا بد من أن ينظر⁽³⁾ في هذه (177 - ق) العلة : ليغلب على ظنه صحتها . وفي المنصوص عليها لا يحتاج إلى ذلك .

وجواب رابع : وهو أنه لا يمتنع أن نعتقد صحة جميع الأقيسة ويكون بعضها أجلى من بعض ، ألا ترى أن جميع الأدلة نعتقد صحتها وإن كان بعضها أظهر وأوضح من بعض .

فصل

فأما قياس الدلالة⁽⁴⁾ فعلى ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يستدل بحكم من أحكام الأصل⁽⁵⁾ موجود في الفرع ، على دخول الفرع في حكم الأصل⁽⁶⁾ ، وذلك مثل قولنا في سجود التلاوة : إنه نافلة - لأنه سجود يفعل على الراحلة في السفر : فوجب أن يكون نافلة كصلاة النافلة .

والضرب الثاني : أن يستدل بثبوت حكم يشاكل الحكم المختلف فيه في الفرع ، على إثبات الحكم المختلف فيه : نحو قولنا : إن كل شخصين جرى بينهما القصاص في الأنفس : فإنه يجرى بينهما القصاص في الأطراف كالرجلين .

(1) ساقطة من : س .

(2) في ق : باطلة .

(3) في س : في أن ينظر .

(4) في ق : الأدلة .

(5) في ق : الأصول .

(6) في ق : الأصول .

والثالث : قياس الشبه ، وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه . وهو ⁽¹⁾ مثل استدلالنا على أن العبد يملك : بأنه آدمي حي ، فجاز أن يملك كالححر .

وقد أنكر الاستدلال بهذا القياس : جماعة من المثبتين للقياس من أصحاب الشافعي ، وغيرهم . وأكثر شيوخوا على أنه صحيح ⁽²⁾ .

والدليل على ذلك : أن العلل الشرعية ، ليست بعلل في الحقيقة ، وإنما هي : علامات وأمارات بالمواضعة ، ولا فرق بين أن يجعل شبه الفرع بالأصل دلالة على إلحاقه [به] ⁽³⁾ في حكم من الأحكام ، وبين أن يجعل العلامة والدلالة علة .

ودليل ثان : وهو أننا ⁽⁴⁾ قد بينا أن قياس العلة وقياس الشبه : معناها واحد ، وإنما الفرق بينهما : أن الحكم معلق على أحدهما : على سبيل العلة ، وفي [القياس] ⁽⁵⁾ الآخر : على سبيل العلامة . ولا فرق بين أن يقول صاحب الشرع : العبد يملك لأنه مكلف كالححر فيخرج ذلك مخرج العلل ، وبين ⁽⁶⁾ أن يقول : هذا مكلف فوجب أن يملك كالححر ، فيخرجه ⁽⁷⁾ مخرج الدلالة والتشبيه بالححر ⁽⁸⁾ .

ومما يدل على ذلك : رسالة عمر — ﷺ — إلى أبي موسى

(1) في س : وهنا .

(2) انظر اللمع (ص / 56) .

(3) ساقطة من : ق .

(4) في س : أنا .

(5) لم ترد هذه الزيادة في : س .

(6) في ق : أو بين .

(7) في س : فنخرجه .

(8) في ق : بالعبد . وهو تصحيف .

الأشعري ، التي هي أصل في إثبات القياس لتلقي الناس لها بالقبول ، وإجماعهم على صحة العمل بها : « الْفَهْمُ الْفَهْمُ فِيمَا تَلَجَّلَجَ فِي نَفْسِكَ مِمَّا لَيْسَ فِي كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ ، ثُمَّ اعْرِفَ الْأَشْبَاهَ وَالْأَمْثَالَ ، فَقَسْ عِنْدَ ذَلِكَ عَلَى أَشْبَهَهَا بِالْحَقِّ » (1) .

أما هم فاحتج من نصر قولهم ، بأن قالوا : قد اتفق الكل على أن قياس العلة أقوى ، وأثبت من قياس الشبه ، وقد علم أن الصفة التي توجد لتعليل الحكم بها ، لو وجدت ، وعلم أنها ليست بعلة للحكم : لوجب إفسادها ، وانتقاض كونها علة ، ولم يجوز تعليق الحكم عليها : فكذاك إذا اعترف القائلون بوجود الحكم بغلبة (2) (155 - س) الأشباه أن تلك الأشباه ليست بعلة للحكم ولا له تعلق بها : لوجب (3) أن يحكم بفسادها .

والجواب : أنه لا فرق بين الموضعين ، ومتى (4) لم يدل الدليل على تعليق الحكم بتلك الأشباه : فلا يجوز تعليق الحكم بها كما أنه إذا لم يدل الدليل على تعليق الحكم بالعلة : لم يجوز تعليق الحكم بها ، وإنما ذلك بحسب الدليل فلا فرق بينهما .

واستدلوا على (178 - ق) ذلك : بأن ما من فرع إلا وهو يشبه الأصل من وجه ، ويخالف الأصل من وجه آخر ، وليس الجمع بينهما لأجل اشتباههما : بأولى من التفريق بينهما [لأجل (5) اختلافهما وهذا يؤدي

(1) انظر أعلام الموقعين : (1 / 86) .

(2) في ق : بعلة .

(3) في س : فوجب .

(4) في س : ومن : وهو تصحيف .

(5) في س : يقول .

إلى أن تثبت فيه الأحكام المتضادة .

والجواب : أن هذا غلط ، لأنه لا نقول : إنه بمجرد الشبه يحكم له بحكم الأصل ، وإنما يجب ذلك : إذا دلَّ الدليل على أن الجمع بينهما⁽¹⁾ لأجل الشبه أولى من التفريق بينهما لأجل الاختلاف ، وليس لأحد من محصلي من يقول بقياس الشبه : [من]⁽²⁾ يوجب حمل الفرع على كل ما بينهما شبه ، لأنه يشبه أصولاً كثيرة متضادة ، فثبت أن الجمع بينهما : إنما يكون بعد الدليل [المثبت لغلبة الظن . فبطل ما تعلقوا به]⁽³⁾ .

فصل

ذهب قوم من الفقهاء : [إلى]⁽⁴⁾ أن القياس لا يحتاج إلى أكثر من تشبيه الشيء بالشيء على ما يقع بالنفس دون اعتبار معنى زائد على ذلك يطلبه القائس⁽⁵⁾ وبه قال القاضي أبو بكر [والقاضي أبو جعفر]⁽⁶⁾ .

وذهب الجمهور - من أصحابنا وغيرهم - : إلى أنه يحتاج إلى دليل يدل على صحة العلة . [قال القاضي أبو الوليد]⁽⁷⁾ : وهذا الصحيح عندي .

(1) ما بين القوسين ساقط من : ق .

(2) ساقطة من جميع النسخ ، وقد زدناها لتوقف صحة العبارة عليها .

(3) ما بين القوسين ساقط من : س .

(4) ساقطة من : س .

(5) في ق : القياس ، وهو تصحيف . وانظر للمع : (ص / 59) .

(6) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(7) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م . وانظر ما يدل على صحة العلة من الكتاب والسنة والإجماع - في كتاب الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي : (210 / 1) واللمع لأبي إسحاق الشيرازي : (ص / 61) .

والدليل على ما نقوله : إجماع الأمة على وجوب الاجتهاد في الأحكام ، ولو كان ما قالوه صحيحاً : لبطل معنى الاجتهاد والبحث والنظر : ولكان العلماء ، والعامّة سواء . ولما اتفق الجميع على فساد ذلك : بطل ما ادعوه .

ودليل آخر : وهو أنه لا شيء من التشبيه المطلق ، إلا ويمكن عند التأمل : مخالفته ومقابلته⁽¹⁾ بما يقاومه ويضاده في تعليق⁽²⁾ الحكم عليه . استدلوأ : بأنه لم ينقل ، [ولم]⁽³⁾ يصح عند⁽⁴⁾ أحد ممن يثبت القياس بقوله تحرير علة ونصبها والحمل عليها ، وإنما شبهوا ومثلوا وقاسوا الأمور بعضها ببعض ، وصرحوا بذلك .

وقالوا : قد روي عن أبي بكر أنه قال : « أَقُولُ فِي الْكَلَالَةِ بِرَأْيِي » ، وروى عن ابن مسعود ذلك .

والجواب : أنه ذكر أنه يقول فيها برأيه ، ولم يذكر صفة قوله بالرأي ، و طريق اجتهاده ، وهذا كما تقول : فلان يقول بالقياس ، ولا تذكر طريق قياسه . وقد فسر أكثرهم ذلك : فقال : ابن عباس : « كَيْفَ لَمْ يَعْتَبِرُوا الْأَسْنَانَ بِالْأَصَابِعِ ؟ عَقْلَهَا سَوَاءٌ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مَنَافِعُهَا » . وقال : « أَلَا يَتَّقِي اللَّهُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ؟ يَجْعَلُ ابْنَ الْإِبْنِ ابْنًا ، وَلَا يَجْعَلُ أَبَا الْأَبِ أَبًا » . فبطل ما تعلقوا به .

(1) في س : ومقاومته . وهو تصحيف .

(2) في جميع النسخ التي تحت يدي : وتعليق . وهو تصحيف .

(3) ساقطة من : ق ، م .

(4) في س ، م : عن .

فصل

العلة الواقعة⁽¹⁾ : علة صحيحة⁽²⁾ ، وبها يقول : أصحاب مالك - رحمه الله - ، وأكثر أصحاب الشافعي .

وقال أصحاب أبي حنيفة : العلة الواقعة⁽³⁾ باطلة⁽⁴⁾ .

والدليل على ما نقوله : أن القياس أمانة شرعية : فجاز أن تكون خاصة وعامة ، ولا يخرجها عدم التعدي عن الصحة كالنص .

ودليل⁽⁵⁾ آخر : وهو أن العلل العقلية هي الأصل للعلل الشرعية ، ثم العلل العقلية لا تبطل بعدم التعدي : فكذلك الشرعية .

ودليل⁽⁶⁾ ثالث : وهو أن العلة تستببط بالدليل ، ثم تعدي بعد معرفتها بالدليل ، فعدم التعدي لا يبطلها بعد أن يدل الدليل على صحتها ، ولو لم يدل الدليل على صحتها قبل ذلك : لم يجز [أن تكون]⁽⁷⁾ علة متعددة كانت ، أو وافقة .

(1) يعبر عنها بعض الأصوليين بالقاصرة . وهي التي لم تتعد الأصل إلى الفرع . ومحل الخلاف في صحتها إذا كانت مستبطة ، وأما المنصوص عليها فإنه لا يعرف خلاف في صحة التعليل بها إلا ما نقله القاضي عبد الوهاب عن قوم من إنه لا يصح التعليل بها قال ابن السبكي : « ولم أر هذا القول في شيء مما وقفت عليه من كتب الأصول . انظر : التبصرة : (ص / 481) والأحكام والإبهاج : (3 / 94) وإرشاد الفحول : (ص / 183) .

(2) في س : صحة . وهو تصحيف .

(3) في س : الواقعة . وهو تصحيف .

(4) وبه قال بعض أصحاب الشافعي . وانظر الإبهاج : (3 / 94) ، والتبصرة : (ص / 481) وإرشاد الفحول : (ص / 183) .

(5) في س : دليل .

(6) في س : دليل .

(7) ما بين القوسين ساقط من : س .

احتجوا : بأن الموافقة لا تفيد شيئاً لأن حكمها ثابت بالنص ، وما (179 - ق) لا فائدة فيه : فلا معنى لإثباته .

والجواب : أن هذا يبطل بالعلة الموافقة المنصوص عليها فإن [هذا]⁽¹⁾ حكمها ، ومع ذلك فإنه لا خلاف في صحتها .

وجواب آخر : وهو أننا لا نسلم أنها لا تفيد ، فإنها [تفيد]⁽²⁾ معرفة علة الأصل ، وأنها غير متعدية إلى فرع ، فيمنع من قياس غيره عليه ، وربما حدث فرع يوجد⁽³⁾ فيه ذلك المعنى : فيلحق به . وهذه فوائد صحيحة .

فصل

يجوز أن يعلل الأصل بعلمين لحكم واحد وبه قال : [القاضي أبو محمد]⁽⁴⁾ وأكثر الفقهاء .

وزهب شلود منهم : [إلى]⁽⁵⁾ أن ذلك لا يجوز . [وقال القاضي أبو محمد : إنه مذهب شيوخنا المتقدمين .]⁽⁶⁾

والدليل⁽⁷⁾ على ما نقوله : أن العلل الشرعية ليست بعلة في

(1) ساقطة من : س .

(2) ساقطة من : س .

(3) في س : فيوجد .

(4) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م . وانظر إرشاد الفحول (ص / 183) والإحكام : (30 / 3) واللمع : (ص / 9) .

(5) ساقطة من : ق ، م .

(6) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م . وانظر المختصر : (2 / 221) والإحكام : (30 / 3) وإرشاد الفحول : (ص / 189) .

(7) في ق : فالدليل .

الحقيقة ، وإنما هي : أمارات وعلامات ، فإذا كان ذلك كذلك⁽¹⁾ ولم يستحل أن يدل على الحكم العقلي دليان وأكثر : جاز ذلك - أيضاً - في الأدلة الشرعية ، لأنها فروع للأدلة العقلية .

ومما يدل على ذلك : أنه قد يجوز أن يضع صاحب الشرع للحكم أمارتين ، إذا علم أنه قد يغلب على ظن المجتهدين : أن إحداهما هي⁽²⁾ العلة دون الأخرى ، ويفرض⁽³⁾ عليه إلحاق ما شارك الأصل فيها به . ويغلب في ظن آخر أن العلة هي : الوصف الآخر ، فيلزمه تثبيت الحكم بها ، ويختلف في ذلك فرضاهما .

استدلوا : بأن العلة الشرعية فرع للعلة العقلية ، ثم ثبت أن الحكم العقلي لا يجوز أن يعلل بعلتين⁽⁴⁾ : فكذلك الحكم الشرعي .
والجواب : أن من المتكلمين من جوز تعليل الحكم العقلي بعلتين .

فهذا على هذا الوجه غير مسلم . وأن سلمنا فالفرق بينهما : أن العلتين العقليتين : لا يخلو أن يكونا مثلين ، أو خلافيين . فإن كانا مثلين : استغنى بأحدهما عن الأخرى ، وإن كانا خلافيين : فلا يجوز أن يثبتا حكماً واحداً ، لأن العلة العقلية توجب حكماً⁽⁵⁾ لنفسها ، ومحال أن يكونا نفساهما مختلفين ويوجبا حكماً واحداً وليس كذلك العلل الشرعية فليست بعلل ، وإنما هي أمارات وعلامات ، وقد يجعل على

(1) في ق : كثيراً . وهو تصحيف .

(2) في ق : أحدهما هو .

(3) في ق : ونفرض .

(4) في ق : لعلتين .

(5) في ق : حكماً .

الحكم : علامات وأمارات مختلفة على وجه المواضعة فبان الفرق بينهما .

فصل

إذا ثبت ذلك : فالعلل على ضربين : مختلفة غير متنافية ومختلفة متنافية .

فأما المختلفة غير المتنافية : فإنها تنقسم قسمين :

أحدهما : أن تكون العلتان موجبتين لحكمين غير متنافيين مثل أن يكون الطعم علة لتحريم النساء في البيع والادخار والقوت : علة لتحريم التفاضل . فهذا لا خلاف⁽¹⁾ في جواز اجتماعهما في أصل واحد .

والضرب الثاني : علل مختلفة هي أمارات على حكم واحد ، نحو أن تقول في اعتبار النية في الطهارة : إن هذه طهارة تتعدى محل موجبها ، فافتقرت إلى النية كالتيمة ، ولأنها عبادة تبطل بالحدث : فافتقرت إلى النية كالصلاة ، فثبت هذا الحكم فيها بعلتين ، لأن هذه العلل إنما هي أمارات وعلامات ، ولا يمتنع أن يجعل لنا على الحكم علامتين وأكثر من ذلك ، ليقوى ظن المجتهد .

وأما المتنافيان : فمثل أن توجب إحداهما الحكم وتسقطه الأخرى⁽²⁾ . وذلك مثل أن يستدل على أن فرض التيمم إلى الكوعين لأن هذا حكم علق على مجرد اسم اليد على الإطلاق : فوجب أن يختص بالكوع كالقطع (180 - ق) في السرقة .

ويقول من رأى وجوب استيعاب اليدين إلى المرفقين فرضاً - من

(1) في ق : لا اختلاف .

(2) عبارة ق : أن يوجب أحدهما الحكم ، ويسقطه الآخر .

أصحابنا - إن هذه طهارة من حدث فلم يجز أن يقتصر فيها على الكوعين كالطهارة بالماء .

فمثل هاتين العلتين ، إذا وردتا : نظر في صحتهما فإن سلمتا مما يلزم العلل من أنواع النقوض والإبطال : رجحت إحداهما على الأخرى ، وإن تعذر ذلك : لم يجز تقديم (158 - س) إحداهما على الأخرى . وكان المكلف بالخيار في أن يأخذ بأيهما شاء .

فصل

يجوز أن يعلل الأصل⁽¹⁾ بعلتين : أحدهما متعديّة ، والأخرى واقفة . وبه⁽²⁾ قال : أكثر شيوخنا .

وذهب بعض أصحاب الشافعي : إلى أن ذلك لا يجوز .

والدليل على ما نقوله : أن العلل الشرعية ، أمارات [وعلامات]⁽³⁾ وأدلة ، فجاز أن يتفق الخاص والعام منها على إثبات حكم واحد ، كالنطق .

ودليل ثان : وهو أن الدليل على صحة العلل : هو النص أو الإجماع أو التأثير ، فإذا وجد⁽⁴⁾ الدليل على [صحة]⁽⁵⁾ العلتين جميعاً : حكم بصحتهما ، ولم يكن إبطال إحداهما بأولى من الأخرى .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بان العلة الواقعة والمتعدية

(1) في س : الأصلين . وهو تصحيف .

(2) في ق : بها . وهو تصحيف .

(3) ساقطة من : ق .

(4) في ق ، م : وجب وهو خطأ .

(5) ساقطة من : ق ، م .

متنافيتان ، لأن العلة المتعدية توجب حمل الفرع على الأصل ، والواقفة تمنع من ذلك ، فصارتا⁽¹⁾ كالعلتين المتنافيتين في الحكم .

والجواب : أننا لا نسلم أن بينهما تنافياً ، لأن العلة الواقفة لا تمنع من حمل الفرع على الأصل بغيرها وإنما تمنع [من]⁽²⁾ ذلك بنفسها ، والمتعدية تقتضي حمل⁽³⁾ الفرع على الأصل بنفسها لا بالواقفة : فلم يكن بينهما تناف .

وجواب آخر : وهو أن هذا يبطل بالنص عليهما .

احتجوا : بأن القول بالعلة⁽⁴⁾ الواقفة والمتعدية في أصل واحد يؤدي إلى تنافي الحكم في العكس ، ألا ترى أنك إذا عكست إحدى العلتين في الفرع : أوجب ضد حكم العلة الأخرى .

والجواب : أن العلل الشرعية إنما تقتضي وجود الحكم بوجودها ولا تقتضي انتفاءه بانتفائها : فلا يلزم عكسها ولا يؤدي ذلك إلى التنافي بين العلة المتعدية والواقفة .

فصل

يجوز القياس على أصل مركب . ومعنى التركيب : أن يقيس على أصل هو بعينه مسألة خلاف بين السائل والمسئول في نقيض الحكم الذي يريد⁽⁵⁾ إثباته

(1) في س : فصارت .

(2) ساقطة من : ق ، م .

(3) في س : فتقتضي بحمل . وهو تصحيف .

(4) عبارة س : بأن العلة .

(5) في س : تريد .

وذلك مثل أن يستدل المالكي على الحنفي في أن من نكح في العدة . حرمت عليه المنكوحة على التأييد وأن عقد النكاح بعد ذلك لا يبيحها : أن هذا عقد تقدمه وطء بنكاح في زمن عدة من غير الواطئ : [فوجب أن لا يصح]⁽¹⁾ ، كما لو عرى من الشهود . وصحة النكاح بغير شاهدين هي نفسها⁽²⁾ مسألة خلاف بينهما :

فعند الحنفي أن عقد النكاح إذا عرى من الشاهدين : بطل . وعند المالكي أنه يصح ، فقياس عليه في هذه المسألة وجعل المالكي علة التحريم : تقدم وطء النكاح في زمن عدة من غيره ، والعلة عند الحنفي : تعرى النكاح من الشهود .

إذا⁽³⁾ ثبت ذلك : فهذا عندنا قياس صحيح . وبه قال : جماعة من شيوخوا : كأبي إسحاق الشيرازي وغيره⁽⁴⁾ ، وقد رأيت ببغداد وغيرها : جماعة ينكرونه (181 - ق) كأبي الفضل المالكي⁽⁵⁾ ، وأبي منصور الطوسي⁽⁶⁾ . وقد ناظرت في هذه المسألة القاضي أبا منصور الطوسي في

(1) ما بين القوسين ساقط من : ق .

(2) عبارة ق : بنفسها .

(3) في س : وإذا .

(4) لم يذكر الشيخ أبو إسحاق هذه المسألة في التبصرة ، ولا في اللع وانظر الأحكام : (10 / 3) وإرشاد الفحول : (ص / 180) والمختصر (2 / 211) .

(5) هو محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن عمرو ، فقيه مالكي درس على القاضي أبي الحسن بن القصار ، والقاضي أبي محمد بن نصر ، وعنه أخذ الباجي ببغداد ، ولد سنة 372 وتوفي سنة 452 . انظر شجرة النور : (ص / 105) والديباج : (ص / 273) وترتيب المدارك (2 / 762) .

(6) إن أبا منصور هنا من كبار فقهاء وأصولي القرن الخامس ويغلب على الظن أنه شافعي المذهب وإن كانت كتب طبقات الشافعية الموجودة لم تسعنا بشيء عنه .

مجلسه «بمافارقين⁽¹⁾» وكان من حذاق المناظرين : فذكر عن أبي إسحاق الاسفراييني الأستاذ - رحمه الله - : أنه كان يمنع من ذلك .

والدليل على صحته أن العلل إنما تثبت بالأدلة عليها من النصوص والظواهر والتأثير . فمتى دل الدليل على صحة العلة : وجب قبولها كان فيها تركيب أو لم يكن .

ودليل آخر : وهو أن مخالفة السائل المسئول في علة الأصل : لا يقدح في صحة القياس ، لأنه ما من علة إلا والحكم فيها عند السائل يتعلق بغير الصفة التي يعلقه⁽²⁾ عليها المسئول إلا ما تتجه عليه الممانعة والقول بموجب العلة ولو اتفقا في علة ، (158 - س) الحكم : لارتفع⁽³⁾ الخلاف بينهما .

فإذا دل المسئول على تعلق الحكم بالمعنى⁽⁴⁾ الذي يعلقه عليه : لم يؤثر في صحة ذلك مخالفة السائل له في نفس علة الأصل .

ودليل ثالث : وهو أنهم قد سلموا أن التركيب في الفرع لا يبطل القياس ولا فرق بين الموضعين ،⁽⁵⁾ لأن ما منع صحة العلة في الأصل : منعها في الفرع ، وما لم يعترض على العلة في الأصل لم يعترض عليها في الفرع .

(1) قال ياقوت في معجم البلدان : (5 / 235) : « مبافارقين » بفتح أوله وتشديد ثانيه ، أشهر مدينة بديار بكر .

(2) في س : لعلقه ، وهو تصحيف .

(3) في ق : ارتفع .

(4) في ق : فالمعنى .

(5) في س : إلا .

فصل

يجوز القياس على أصل ثابت بالإجماع وبه قال شيخنا أبو إسحاق⁽¹⁾.

وقال بعض أصحاب الشافعي : لا يجوز ذلك⁽²⁾.

والدليل على ما نقوله : أن الإجماع أصل في إثبات الأحكام فجاز القياس على ما ثبت به كالنص ، ولأنه إذا جاز القياس على أصل ثبت بخبر الواحد وهو مزنون ، فبان يجوز القياس على ما ثبت بالإجماع وهو معلوم : أولى وأحرى .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن الأمة لا تشرع ، وإنما تجمع عن دليل ، فيجب طلب ذلك الدليل فربما كان نطقاً بتناول الفرع فيغني عن القياس ، وربما كان علة واقفة لا تتعدى موضع⁽³⁾ الإجماع فيمتنع⁽⁴⁾ القياس .

والجواب : أنه لا حاجة إلى النظر في الدليل⁽⁵⁾ الذي أجمعت عليه الأمة ، لأنه إن كان نطقاً يتناول الفرع : لم يمنع ذلك من القياس لأن أكثر ما يكون فيه⁽⁶⁾ : أن يكون قد استدل في المسألة بالقياس مع إمكان الاستدلال بالنص وذلك جائز .

(1) وابن السمعاني ، وحكاه ابن برهان عن جمهور أصحاب الشافعي .

انظر إرشاد الفحول : (ص / 180) والتبصرة : (ص / 476) واللمع (ص / 58) .

(2) انظر المصادر السابقة ، والإبهاج : (3 / 101) .

(3) في ق : موضوع .

(4) في ق : فيمنع .

(5) عبارة ق : في النظر إلى الدليل .

(6) عبارة ق : أكثر ما فيه .

وإن كان الدليل معنى لا يتعدى موضع الإجماع : لم يمنع أيضاً القياس ، لأن الإجماع عن معنى لا يتعدى ، لا يمنع أيضاً أن يكون هناك معنى آخر يتعدى [إلى]⁽¹⁾ الفرع ، فيقاس عليه لأنه لا يمتنع أن يعلل الأصل بعلمتين : إحداهما واقفة ، والأخرى متعديّة . وقد بيناه في بابه⁽²⁾ .

فصل

إذا ثبت الحكم في فرع بالقياس على أصل : جاز أن يجعل هذا الفرع أصلاً لفرع آخر يقاس عليه بعلّة أخرى . وبه قال : الشيخ أبو إسحاق الشيرازي⁽³⁾ ، وإليه ذهب الجعل البصري⁽⁴⁾ .

وقال بعض أصحاب الشافعي : لا يجوز ذلك ، وإليه ذهب أبو

(1) ساقطة من : س .

(2) انظر ص : 879 .

(3) أي في التبصرة ، وقد رجع عنه في اللمع حيث قال : « وأما ما ثبت بالقياس على غيره : فلا خلاف أنه يجوز أن يستبطن منه المعنى الذي ثبت به ، ويقاس عليه غيره ، وهل يجوز أن يستبطن منه معنى غير المعنى الذي قيس به على غيره ويقاس عليه غيره ؟ فيه وجهان : من أصحابنا من قال يجوز . ومن أصحابنا من قال لا يجوز وهو قول أبي الحسن الكرخي وقد نصرت في التبصرة جواز ذلك ، والذي يصح عندي أنه لا يجوز » .

انظر اللمع : (ص / 58) والتبصرة : (479) .

(4) هو أبو عبد الله الحسين بن علي البصري الملقب بالجعل معتزلي العقيلة ، حنفي المذهب ، ولد سنة 293 وتوفي سنة 369 .

انظر ترجمته في العبر : (2 / 351) وشذرات الذهب : (3 / 68) وتاريخ بغداد : (8 / 73) .

وما ذهب إليه الباجي هو مذهب الحنابلة ، وجمهور المالكية قال ابن رشد : « فإذا علم الحكم في الفرع : صار أصلاً وجاز القياس عليه بعلّة أخرى مستبطنة منه » .

انظر المقدمات : (1 / 22) والأصل الجامع للشيخ حسن السيناوي : (2 / 115) .

الحسن الكرخي (1).

والدليل على ما ذهبنا إليه : أن الفرع لما ثبت الحكم فيه بالقياس : صار أصلاً في نفسه (184 - ق) فجاز أن يستبطن منه معنى ويقاس عليه غيره كالأصل الثابت بالنص .

ودليل ثان : وهو انه إذا دلَّ الدليل على أن [العلة] (2) الثانية علة لذلك الحكم : وجب أن نصحح كونها علة له ، كالعلة الأولى ، ويكون ذلك بمنزلة علة متعددة وأخرى واقفة [ثبت] (3) بهما حكم واحد في الفرع الأول [الذي] (4) هو أصل القياس الثاني .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن العلة التي ثبت بها الحكم في الفرع : هو المعنى [الذي] (5) انتزع من (6) الأصل وقيس عليه الفرع ، وهذا المعنى غير موجود في الفرع الثاني ، فلا يجوز إثبات هذا الحكم فيه بالقياس على الفرع الأول .

والجواب : أنه ليس إذا لم يوجد في الفرع الثاني ما ثبت به الحكم في الفرع الأول - قياساً على أصله - مما يمنع قياسه عليه .

ألا ترى أن ما ثبت به الحكم في الأصل من النص : غير موجود

(1) أي من الحنفية وإليه ذهب ابن الحاجب وابن السبكي والآمدي .

انظر جمع الجوامع : (215 / 2) والإبهاج : (101 / 3) والمختصر : (209 / 2) وإرشاد الفحول : (ص 180) والإحكام : (8 / 3) .

وتيسير التحرير : (288 / 3) .

(2) ساقطة من : س .

(3) ساقطة من : س .

(4) ساقطة من : ق .

(5) ساقطة من : س .

(6) في س : منه .

فيما يقاس عليه ، ولا يمنع ذلك من صحة القياس [عليه]⁽¹⁾ . فكذلك هاهنا - يجوز أن لا يوجد في الفرع الثاني : معنى الفرع الأول الذي قيس به على الأصل ، ثم يصح القياس عليه .

استدلوا : بأنكم إذا عللتم تحريم النساء في بيع الحنطة بالحنطة : بأنه قوت ، ثم قسمتم عليه الملح ، ثم عللتم الملح بأنه مطعوم ، فقستم عليه الفواكه : أخرجتم⁽²⁾ الاقتيات عن أن يكون علة .

والجواب : أن هذا خطأ ، بل القوت علة لتحريم ذلك (159 - س) والطعم علة أخرى ، لأنه يجوز أن يثبت الحكم في العين الواحدة لعلل كثيرة مختلفة ، وقد بيناه ، وأن⁽³⁾ ذلك بمنزلة أن يثبت الحكم في عين واحدة لعلتين إحداهما واقفة والأخرى متعدية .

(1) ساقطة من : ق .

(2) في جميع النسخ : أخرجت .

(3) في س : وإنما

فصل

يجوز القياس على ما ورد به الخبر مخالفاً للقياس ، وبه قال :
القاضي أبو بكر [والقاضي أبو جعفر]⁽¹⁾ .

و ذهب ابن خويز منداد وابن نصر وأصحاب أبي حنيفة : إلى أنه
لا يجوز⁽²⁾ .

والدليل على ما نقوله : أن ما ورد به الخبر أصل يجب العمل به ،
فجاز أن يستبطن منه معنى يقاس عليه كما يجوز ذلك إذا لم يخالف
القياس .

ودليل آخر : وهو أن المخصوص من العموم يجوز القياس عليه ،
ولا يمنع منه عموم النطق⁽³⁾ فكذلك ما تخص به العلة يجوز القياس
عليه ، ولا يمنع [منه]⁽⁴⁾ عموم العلة لأن تخصيص العموم لا يمنع من
استصحاب العموم والتعلق به في غير ما ورد به التخصيص ، وتخصيص
العلة يخرجها عن أن تكون علة .

ودليل ثالث : وهو أن ما ورد به الخبر لو نص على تعليله ، جاز

(1) ما بين القوسين غير وارد في : ق ، م .

(2) أي إذا لم يرد الخبر معللاً ، أو مجمعاً على تعليله ، أو يكون هناك أصل آخر يوافقه ،
وآلا جاز القياس عليه .

وذهب الإمام الرازي والبيضاوي : إلى أنه يطلب الترجيح بين ذلك الأصل ، وبين غيره من
الأصول المخالفة له فيحلق الفرع بالراجح منها .

انظر اللمع : (ص / 58) ، والتبصرة : (ص / 477) .

والإبهاج : (3 / 104) ، وإرشاد الفحول : (ص / 181) .

وجمع الجوامع : (2 / 218) والمختصر : (2 / 211) .

(3) في ق ، م : النظر .

(4) ساقطة من : س .

القياس عليه ، فإذا ثبت تعليله⁽¹⁾ بالدليل : جاز القياس عليه لأن ما ثبت بالدليل بمنزلة ما ثبت بالنص .

احتجوا : بأن ما ثبت به قياس الأصول مقطوع به ، وما يقتضيه هذا القياس مضمون : فلا يجوز إبطال المقطوع به بأمر مضمون .

والجواب : أن هذا يبطل بتخصيص عموم القرآن بخبر الواحد والقياس فإنه إبطال مقطوع به بمضمون ويبطل بالعلة المنصوص عليها بخبر الواحد مخالفة للأصول . فإن هذا كله إبطال مقطوع به بمضمون ، ومع ذلك فإنه جائز صحيح .

وجواب آخر : وهو أن قولكم : مقطوع به في قياس الأصول غير صحيح ، بل هو مضمون .

وجواب ثالث : وهو أن هذا الخبر الوارد بخلاف⁽²⁾ ما تدعونه من الأصول ، [هو أحد الأصول]⁽³⁾ ، فيجب الرد (185 - ق) إليه والاعتبار به .

فصل

النفي⁽⁴⁾ عندنا - يصح أن يكون علة . وبه قال أبو إسحاق الشيرازي شيخنا⁽⁵⁾ .

(1) في ق : بعلة .

(2) في ق : يخالف .

(3) ما بين القوسين ساقط من : س .

(4) في س : المعنى وهو تصحيف . والمراد بالنفي : نفي صحة علة الحكم ، مثل تعليل عدم وقوع طلاق المكره بعدم الرضا ، وتعليل بطلان بيع الأبق ، بعدم القدرة على تسليمه .

انظر الإبهاج ، ونهاية السؤل : (89 / 3) .

(5) أي في التبصرة : (ص / 485) ، واللمع : (ص / 60) وبه قال البيضاوي وابن السبكي في الإبهاج : (89 / 3) .

وقال القاضي أبو حامد⁽¹⁾ من أصحاب الشافعي - : لا يجوز أن يكون علة⁽²⁾.

والدليل على ما نقوله : أن ما جاز أن ينص عليه في التعليل جاز أن يستتبط بالدليل ، ويعلق الحكم عليه كالأثبات .

ودليل آخر : وهو أنه إذا جاز أن يكون الحكم مرة إثباتاً ومرة نفياً : جاز أن تكون العلة - أيضاً - نفياً وإثباتاً .

احتجوا : بأن الذي يوجب الحكم وجود المعنى ، ولا يوجب الحكم عدم معنى ، كالأحكام العقلية .

والجواب : أن العلل العقلية علل موجبة ، وليست كذلك علل الشرع ، وإنما هي أمارات وعلامات ، ولا يمتنع أن يجعل صاحب الشرع عدم صفة : أمانة لإثبات حكم ، كما لو نص على ذلك .

احتجوا : بأن من شرط العلة أن يشترك فيها الأصل والفرع والاشتراك في النفي لا يصح .

والجواب : أننا⁽³⁾ لا نسلم ، فإن⁽⁴⁾ الاشتراك يصح في النفي كما يصح في الإثبات ، ومع ذلك فإن النفي يتضمن الإثبات . فبطل ما قالوه .

(1) أحمد بن عامر ، بن بشر بن حامد المروزي نسبة إلى مدينة مرو أشهر مدن خراسان . توفي رحمه الله سنة 362 .

ترجمته في وفيات الأعيان : (1/69) وطبقات ابن السبكي (3/12) وانظر الباب : (3/199) .

(2) وهو مذهب الأحناف على ما في تيسير التحرير : (4/2) واختاره الأمدي وابن الحاجب : انظر الإحكام : (3/14) وجمع الجوامع : (2/280) حاشية العطار ، والمنتهي (ص/124) .

(3) في س : أنا .

(4) في ق ، م : بأن .

فصل

عندنا أنه يصح أن يكون الاختلاف علة ، وبه قال شيخنا أبو إسحاق الشيرازي⁽¹⁾ .

وقد منع منه قوم من المتفهمة .

والدليل على ما نقوله : أن ما جاز أن يكون علة بالنطق جاز أن يكون علة بالاستنباط ، ولو قال صاحب الشرع : إن كل ما لم تجمع أمتي على تحريره ، واختلفوا في جواز أكله ، فإن جلده يطهر بالدباغ⁽²⁾ : لكان ذلك صحيحاً ، فكذاك إذا علق هذا الحكم عليه بالاستنباط .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن الاختلاف (160 - ق) " { حدث [بعد]⁽³⁾ موت رسول الله - ﷺ - والحكم ثبت في زمانه ، والحكم لا يجوز أن يتقدم على علته .

والجواب : أنه لا يمتنع أن يكون الاختلاف متأخراً عن زمن الرسول - ﷺ - وتثبت به الأحكام ، ألا ترى أن الإجماع حدث بعده - ﷺ - ويصح أن يحدث في عصرنا ويثبت به الحكم .

وجواب آخر : وهو أن معنى قولنا : أنه مختلف أنه يسوغ فيه الاجتهاد ، وهذا كان بعد [عهد]⁽⁴⁾ رسول الله - ﷺ - حتى ثبت له هذا الحكم ، فلم يتقدم على علته .

(1) لم أعثر على هذه المسألة في التبصرة ، ولا في اللمع ، فلعل الشيخ أبا إسحاق ذكرها في كتابة الملخص ، أو شرحه للمع .

(2) عبارة س : يطهره الدباغ .

(3) ساقطة من : م .

(4) ساقطة من : م .

فصل

يصح أن يجعل الاسم علة للحكم ، وبه قال : أكثر أصحابنا ، وبه قال : شيخنا أبو إسحاق⁽¹⁾ .

وقال بعض أصحاب الشافعي : لا يجوز ذلك⁽²⁾ .

وقال بعضهم : لا يجوز ذلك إذا كان الاسم لقباً ، ويجوز إذا كان مشتقاً .

والدليل على ما نقوله : أن ما جاز أن يعلق الحكم عليه نطقاً : جاز أن يستبطن ويعلق الحكم عليه كالصفات والمعاني .

ودليل آخر : وهو أن العلل الشرعية علامات وأمارات وليست بموجبة لأحكامها ، ولا يمتنع أن تجعل الأسماء علامة على أحكام في أعيان ، كما تجعل الصفات ، إذا لم يكن معناها إيجاب الحكم وإنما يكون معناها الدلالة على الحكم بضرب من المواضع .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن الأسماء لا تفتقر إلى الاستبطان ، فلا يجوز أن تجعل علة .

والجواب : أن هذا غلط لأن تعليق الحكم على الاسم (186 - ق) وجعل الاسم علة له ، يفتقر إلى الاستبطان كالصفات .

واستدلوا : بأن العلل لا تكون إلا حقيقة ، والأسماء تكون حقيقة ومجازاً .

والجواب : أن هذا يبطل بالكتاب والأخبار في كونها أدلة ، فإن

(1) انظر التبصرة : (ص / 483) وبه قال ابن السبكي في جمع الجوامع : (2 / 284) واختاره البيضاوي : (3 / 89) .

(2) وإليه ذهب الرازي . انظر الإبهاج : (3 / 89) .

الأدلة لا تكون إلا حقيقة ، والكتاب والأخبار يدخلها المجاز .
وتبطل⁽¹⁾ بالاسم إذا نص صاحب الشرع على تعليق الحكم به .
فبطل ما قالوه .

فصل

قياس التسوية عندنا صحيح . وقد أنكر صحته قوم من المتفهمة⁽²⁾ .
والدليل على ما نقوله : أن كل أمر جاز أن يثبت به الحكم من جهة
النطق : جاز أن يثبت به الحكم من جهة الاستبطاء ، ولما جاز أن يقول
صاحب الشرع : سوا في الطهارات بين الجامد والمائع في النية ، فما
اعتبرتم النية في جامده فاعتبروها في مائعه ، وما لم تعتبروا النية في جامده ،
فلا تعتبروها في مائعه : جاز - أيضاً - أن يقال : [الوضوء]⁽³⁾ أحد نوعي
الطهارة فوجب أن يستوي مائعتها وجامدها في اعتبار النية كغسل النجاسة ،
فيسوي بينهما في باب النية من جهة القياس والاستبطاء⁽⁴⁾ .

احتج من منع ذلك : بأن هذا قياس الشيء على ضده ، واستبطاء الحكم
مما يخالفه ، وإنما يقاس الشيء على مثله ، ويستفاد الحكم من نظيره .

والجواب : أن هذا غلط لأن هذا الحكم هاهنا : هو التسوية بين
الجامد والمائع في اعتبار النية ، لا إسقاط⁽⁵⁾ النية في أحدهما وإثباتها في

(1) في م : ويبطل .

(2) نسبه أبو إسحاق الشيرازي في التبصرة : (ص / 505) واللمع : (ص / 65) إلى بعض
أصحاب الشافعي . وانظر الإبهاج : (3 / 83) والإحكام : (3 / 114) .

(3) هذه اللفظة ساقطة من جميع النسخ ، وقد أثبتناها من التبصرة (ص / 505) .

(4) فتجب النية في الوضوء قياساً على التيمم ، كما لا تجب النية في إزالة النجاسة بالمائع
والجامد .

(5) في م : لإسقاطه .

الآخر ، وقد استوى في ذلك الفرع والأصل فليس فيه قياس الشيء على ضده ، ولا استفادة الحكم من خلافه . فبطل ما قالوه وما ذهبوا إليه من أن المقصود إثبات النية في الفرع وإبطالها في الأصل . وقوله : هذان حكمان متضادان ، غير صحيح ، لأن الاعتبار بما تتناوله العلة دون ما تؤول إليه ، والذي تتناوله العلة هو التسوية بين الفرع والأصل [وإنما] (1) ثبتت النية في الفرع بعد استقرار هذا الحكم الذي عللنا له (2) ، وهذا لا اعتبار به ، ألا ترى أن شهادة النساء تقبل في الولادة ويثبت بها النسب ، ولو تناولت شهادتهن النسب لم يثبت بها ، ففي مسألتنا مثله .

وجواب آخر : وهو أن ما قالوه يبطل بتصريح صاحب الشرع بهذا الحكم ، فإن هذا المعنى موجود فيه ومع ذلك فإنه جائز .

فصل

طرد العلة شرط في صحتها ، وليس بدليل على صحتها . وبهذا قال : القاضي أبو بكر والقاضي أبو الطيب وأبو إسحاق ، وأكثر شيوخنا (3) .

وذهب أبو الحسن بن القصار ، وأبو بكر الصيرفي : إلى أن الطرد دليل على صحة العلة (4) .

(1) في جميع النسخ التي تحت يدي « وإذا » ونظراً لعدم استقامة المعنى : أبدلناها « بإنما » والله أعلم .

(2) في م : به .

(3) انظر التبصرة : (ص / 488) ، والإبهاج : (3 / 55 - 56) وإرشاد الفحول : (ص / 193) وجمع الجوامع : (2 / 336) .

(4) قال القاضي أبو الطيب الطبري : « ذهب بعض متأخري أصحابنا أنه يدل على صحة العلية ، واقتدى به قوم من أصحاب أبي حنيفة » وقال الكرخي هو مقبول جداً ، ولا يسوغ التعويل عليه عملاً والفتوى به .

انظر إرشاد الفحول : (ص / 183 - 184) والمنخول : (ص 242) والأحكام : (3 / 61) .

والدليل على ما نقوله : أن طرد العلة لا يرجع إلا إلى تعليق المعتل للحكم بها أينما وجدت ، وذلك فعله وهو مخالف فيه ، وإنما يجب تعليق الحكم بها : إذا علم أنها علة بالدليل ومتى لم يعلم أنها علة ، لم يجب تعليق الحكم بها في موضع من المواضع ، وإذا ثبت ذلك : وجب تقدم العلم بكونها علة على جريانها وطردها .

ودليل آخر : وهو أن الطرد (187 - ق) والجريان في الفروع إنما يثبت بالعلة : إذا صح أنها علة في الأصل . ولهذا إذا قيل له : لم جعلت ذلك علة في الفرع ؟ قال : لثبوت الحكم به في الأصل ، فثبت كونها علة من الفرع بثبوتها في الأصل فإذا كان ذلك : لم يجوز أن يجعل الدليل على صحتها في الأصل ثبوتها في الفرع ، فيكون دليل صحتها في الفرع ثبوتها في الأصل ودليل صحتها في الأصل ثبوتها في الفرع ، كما أن شهادة الشاهدين لما تثبتت بتزكية المزكين : لم يجوز إذا جهل الحاكم حال⁽¹⁾ المزكين أن تثبت عدالتهما بتزكية الشاهدين ، فثبت⁽²⁾ عدالة الشاهدين بالمزكين وعدالة المزكين بالشاهدين ، فكذلك هاهنا⁽³⁾ .

دليل ثالث : وهو أن الطرد زيادة دعوى ، لأنه أدعى العلة في الأصل ، فلما طولب بصحة دعواه [دلّ عليه]⁽⁴⁾ أنها علة حيث وجدت ، فزاد دعوى على دعوى .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن عدم الطرد يدل على فسادها ،

(1) في م : حالة .

(2) في ق : تثبت . بسقوط الفاء .

(3) في م : هنا .

(4) في س : جعل الدليل على ذلك أن أدعى .

وهو النقض : فوجب أن يكون [وجود]⁽¹⁾ الطرد يدل على صحتها .

والجواب : أن عدم الطهارة يدل على فساد الصلاة ، ووجودها لا يدل على صحتها ، وعدم الحياة يدل على عدم العلم ، ولا يدل وجود الحياة على وجود العلم . [قبطل ما قالوه]⁽²⁾ .

استدلوا : بأن الطرد والجريان هو الاستمرار على الأصول من غير أن يرده أصل ، وهو شهادة الأصول لها بالصحة فوجب أن يدل على صحتها .

والجواب : أن هذا القدر لا يعلم به كونه علة ، لأنه قد يجرى ويستمر مع الحكم : ما ليس بعلة ، ألا ترى أن الحياة للعالم تجرى مع كونه عالماً وتطرد ، ثم لا تدل على كونها علة للعالم .

استدلوا : بأن العلة إذا اطردت عدم ما يفسدها ، وإذا عدم ما يفسدها حكم بصحتها ، لأنه ليس بين الصحيح والفاقد قسم ثالث .

والجواب : أننا لا نسلم انه يعدم ما يفسدها ، فإن عدم ما يصححها أحد ما يفسدها ، ثم تقلب فتقول : إذا لم يدل على صحتها فقد عدم ما يصححها ، فإذا عدم ما يصححها : وجب الحكم بفسادها لأنه ليس بينهما قسم ثالث .

(1) ساقطة من : م .

(2) ساقط من : م .

فصل

اختلف الناس في التأثير :

فذهبت طائفة : إلى أنه من شرط صحة العلة أن يتبين لها تأثير في [الحكم]⁽¹⁾ في موضع ما ، وهو أن ينفي الحكم لعدم العلة . وهذا قول أكثر شيوخوا ، وبه قال : أبو الطيب الطبري وأبو إسحاق الشيرازي⁽²⁾ .

وقال القاضي أبو بكر : إنه ليس معنى التأثير إلا أن يغلب على ظن المجتهد أن الحكم حاصل عند ثبوتها لأجلها⁽³⁾ { " دون شيء سواها ، وليس معناه انتفاء الحكم لانتفاء العلة [وبه قال القاضي أبو جعفر .

قال القاضي أبو الوالد - رحمه الله -⁽⁴⁾ والذي عندي في ذلك : أن التأثير دليل على صحة العلة وعدمه لا يدل على فساد العلة إذا دل على صحتها دليل آخر . وقد أشار إليه أبو إسحاق الشيرازي في الكلام على القياس⁽⁵⁾ .

والدليل على ذلك : أننا مجمعون على⁽⁶⁾ أن ما جاز أن يثبت بالنص : جاز أن يثبت بالاستنباط ، ولو نص لنا صاحب الشرع على

(1) ساقطة من : م .

(2) انظر التبصرة : (ص / 492) واللمع : (ص / 64) .

(3) ما بين القوسين جميعه ساقط من : س وأوله ص 890 عند قوله حدث بعد موت الرسول .

(4) ما بين القوسين غير وارد في : ق ، م .

(5) انظر اللمع : (ص / 64) ، والتبصرة : (ص / 492) والإبهاج مع نهاية السؤل : (3 / 73) ، وجمع الجوامع (2 / 307) .

(6) عبارة ق ، م : أننا قد أجمعنا أن .

علة ، ولم يبين لها⁽¹⁾ تأثير في موضع من المواضع : لوجب الحكم بصحتها وكذلك إذا دل الدليل على (188- ق) صحتها : وجب الحكم بصحتها ، وإن لم يبين لها⁽²⁾ تأثير .

ودليل آخر : وهو أن التأثير لو كان شرطاً في صحة العلة : لكان العكس شرطاً لأنه ضرب منه .

ودليل ثالث : وهو أنه لو زالت الأوصاف كلها وبقي الحكم : لصح ، فبأن⁽³⁾ يصح بقاؤه مع ذهاب بعضها أولى وأحرى .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن العلة هي المقتضية للحكم ، ولا تكون مقتضية له إلا أن يزول الحكم بزوالها في بعض المواضع ، ومتى لم يزل الحكم بزوالها في بعض المواضع : خرجت عن أن تكون مقتضية له .

والواجب : أن العلل الشرعية إنما هي علامات على الأحكام ، وليست بعلة موجبة ، وأما التأثير فدليل على صحتها لأنه يغلب على الظن كون الأوصاف علامة على الحكم ، وذلك لا يمنع عدم التأثير مع صحة العلة كالنص والظاهر والإجماع [والعموم]⁽⁴⁾ الذي كل واحد منها⁽⁵⁾ دليل على صحة العلة ، ثم قد يعدم ويدل على صحة العلة دليل آخر .

وقولهم : إنه إذا لم يَـبـيـن⁽⁶⁾ للعلة تأثير لم يعلم كونها مقتضية

(1) في س : لنا .

(2) في ق ، م : له .

(3) في ق : فيما .

(4) ساقطة من : ق .

(5) في جميع النسخ : منهما . وهو خطأ .

(6) في ق : يبين .

للحكم : غير صحيح ، لأنه [قد]⁽¹⁾ يعلم ذلك بالتقسيم والنص والظاهر والإجماع . فبطل ما قالوه .

فصل

لا تصح المطالبة بالتأثير في الفرع ، على مذهب من قال :
بوجوب التأثير . وبه قال : أكثر أصحاب الأصول .

وقال بعضهم : تجب المطالبة بذلك .

والدليل على ما نقوله : أننا⁽²⁾ قد دللنا على أن المطالبة بالتأثير غير
لازمة إذا دلّ دليل على صحة العلة .

ودليل آخر : وهو أن ثبوت ذلك الحكم في فرع آخر لعلّة أخرى
[جائز]⁽³⁾ ، لأن الحكم الواحد يثبت بعلة كثيرة . ألا ترى أن
التفاضل - عندنا يحرم في البر⁽⁴⁾ لعلّة الطعم والادخار للقوت غالباً ، وفي
الدنانير والدرهم لكونها⁽⁵⁾ قيماً للمتلفات وأصول الأثمان ، ثم نقيس⁽⁶⁾
الأرز على البر بالعلّة المتقدمة ولا يمنع من ذلك ثبوت هذا الحكم في
الدنانير ، والدرهم لغير هذه العلة .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن المقصود بالتعليل طلب [حكم]⁽⁷⁾

(1) ساقطة من : ق .

(2) في س : أنا .

(3) ساقطة من : ق .

(4) عبارة س : عندنا في البر يحرم .

(5) في س : لكونهما . وهو تصحيف .

(6) عبارة س : نقيس .

(7) ساقطة من : ق .

الفرع - لأن [حكم] (1) الأصل ثابت بالإجماع (2) فاعتبر التأثير فيه .

وهذا غير صحيح لأننا لا نسلم أن المقصود بتعليل الأصل طلب [حكم] (3) الفرع . بل المجتهد ينظر في علة الأصل ، ولم يخطر بقله - بعد - أن هناك فرعاً ، فإذا ثبتت له علة الأصل نظر : فإن تعدت إلى فرع عداها ، وإلا قصرها على (4) أصلها .

فصل

ثبوت العلة (5) مع عدم الحكم مفسد لها ، وهو نقض . هذا قول [جميع] (6) شيوخنا الذين بلغتنا أقوالهم [وبه قال أبو تمام البصري] (7) .

وقال بعض أصحاب أبي حنيفة : يجوز تخصيصها وليس ذلك بنقض لها ، وحكاها القاضي أبو بكر وأصحاب الشافعي عن [أصحاب] (8) مالك - رحمه الله - ولم أر أحداً من أصحابنا أقرب به ونصره (9) .

(1) ساقطة من : ق .

(2) في س : بإجماع .

(3) ساقطة من : ق .

(4) في ق : عن .

(5) أي المستتبطة . انظر التبصرة : (ص / 495) .

(6) ساقطة من : س .

(7) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(8) ساقطة من : ق ، م .

(9) نقله عن المالكية ابن السبكي في الإبهاج . والبخاري في كشف الأسرار ، والآملي في الأحكام : (21 / 3) . وفي المسألة أقوال أخرى فارجع إليها في الإبهاج : (3 / 59) وكشف الأسرار (32 / 4) وإرشاد الفحول : (ص / 196) ، والتبصرة : (ص / 495) وجمع الجوامع : (2 / 295) . . وشفاء الغليل : (ص / 260) فقد بلغت أقوال العلماء في كون النقض . قادحاً في العلية ، أو غير قادح : إلى خمسة عشر قولاً .

والدليل على أن وجود العلة مع عدم الحكم مفسد لها : قوله — تعالى — ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾⁽¹⁾ فجعل وجود (163 - س) الاختلاف : دليلاً على انه ليس من عند الله فإذا وجدت العلة من غير حكم ، فقد وجد الاختلاف ، فدل على أنها ليست من عند الله .

ومما يدل على ذلك : أنه لو كان وجود العلة مع عدم الحكم جائزاً (189 - ق) : لكان تعلق الحكم بالعلة في الأصل ، لا يوجب تعلقه بها في الفرع إلا بدليل مستأنف يدل على تعلقه بها لأنه ما من فرع يريد أن يثبت فيه الحكم للعلة ، إلا ويجوز أن يكون مخصوصاً ، وإذا افتقر ذلك إلى دليل : خرجت العلة عن أن تكون دليلاً على الحكم ، وفي ذلك إبطال القياس .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن هذه [أمانة]⁽²⁾ شرعية فجاز تخصيصها كالعموم .

والجواب : أن لفظ العام إنما كان دليلاً في استغراق الجنس لاقتضائه ذلك في كلام العرب ، لا لوجود طرده وكونه⁽³⁾ أمانة على الحكم ، ويجوز تخصيصه لجواز ذلك في كلام العرب ، وإنما ذلك كله بحسب مقتضى لسان العرب ، لأن النبي - ﷺ - خاطبنا بلغتهم ، وليس كذلك العلل والمعاني . فإن اللغة لا تقتضي طردها وعمومها ، وإنما أوجب ذلك : كونها علامة للحكم ، فإذا وجدت في بعض المواضع لا تدل على الحكم : لم تدل عليه أيضاً في غير ذلك الموضع .

(1) سورة النساء 81 .

(2) ساقطة من : س .

(3) في س : وكونها .

وجواب آخر : وهو أنه لا يمتنع أن يجوز ذلك في ألفاظ العموم ولا يجوز في العلل . ألا ترى أن المجاز سائغ في الألفاظ⁽¹⁾، وغير سائغ في العلل .

وجواب ثالث : وهو أن صاحب الشرع يجوز أن يذكر بعض العلة ، وهي اللفظ العام ، ويكل الباقي إلى اجتهاد المجتهد ليحصل له ثواب الاجتهاد ، ولا يقول⁽²⁾ : بهذا اللفظ يتعلق الحكم ، بل يطلق ذلك ، وليس كذلك المستدل ، فإنه ليس له أن يكل ذلك إلى اجتهاد السائل ، وإنما يقول : الحكم متعلق بهذه العلة فيقتضي ذلك وجوده [بوجودها]⁽³⁾ فإذا عدم مع وجودها : علم سهوه وغلطه وقلة اجتهاده .

استدلوا : بأن هذه علة شرعية فجاز تخصيصها كالعلة المنصوص عليها .

والجواب : أننا لا نسلم أن العلة الشرعية يجوز تخصيصها . ومتى وجدت مع عدم الحكم ، علم أنها بعض العلة ، غير أن إطلاقها يجوز - لأننا⁽⁴⁾ قد علمنا أن صاحب الشرع لا يناقض ، وليس كذلك المعلل منا⁽⁵⁾ فإنه يجوز عليه الخطأ في الشريعة ، فإذا ذكر بعض أوصاف العلة وأخل بالبعض : علمنا خطأه .

استدلوا : بأن العلل الشرعية غير موجبة للحكم بأنفسها وإنما صارت أمارات على الأحكام بقصد قاصد : فجاز أن يجعلها أماراة

(1) في ق : في ألفاظ .

(2) في س : غير معجمة وفي ق : نقول .

(3) ساقطة من : س .

(4) في س : لأننا .

(5) في ق : هنا .

للمحكم في عين دون عين ، كما جاز أن يجعلها أمانة للمحكم في وقت دون وقت .

والجواب : أن هذا غلط - لأنه إذا كانت العلة أمانة بقصد قاصد ، وجوزنا تخصيصها : لم نأمن أن يكون التخصيص يتناول موضع الخلاف ، فبطل حكم القياس .

وما ذكره من الأزمان غير صحيح ، لأن العلة لا تتناول الأزمان⁽¹⁾ ولا تقتضيها كاقضاء الأعيان التي ثبتت فيها الأحكام ، وإنما يتعلق الحكم بالأزمان⁽²⁾ لأنه لا يقع إلا فيها⁽³⁾ .

وجواب ثان :⁽⁴⁾ وهو أن الأحكام إذا تعلقت بالأزمان بعلة تقتضي إجراءاتها في جميعها : لم يجز تعلقها ببعض دون بعض ، مع تعلق الحكم بالعلة المجرية له في جميع (190 - ق) الأزمان ، فلا فرق بين الأعيان والأزمان⁽⁵⁾ .

استدلوا : [بأنه]⁽⁶⁾ إذا جاز أن يتصل بالمعنى ما يمنع النقض : جاز أيضاً أن يتأخر⁽⁷⁾ عنه (164 - س) كبيان المدة التي تتعلق⁽⁸⁾ بها العبادات .

(1) في س : بالأزمان .

(2) في س : بالزمان .

(3) في ق : فيه .

(4) في ق : ثالث . وهو تصحيف .

(5) عبارة ق : الأزمان والأعيان .

(6) ساقطة من : ق .

(7) في ق : يؤخره .

(8) في س : تعلق .

والجواب : أن المدة إذا تعلقت بها الأحكام لعللة اقتضت تعلقها بجميعها : لم يجز تخصيص تلك العلة فلا فرق بينها وبين الأعيان .

استدلوا : بأنه لما جاز وجود الحكم من غير علة : جاز وجود العلة أيضاً من غير حكم . ألا ترى أن العلل العقلية لما لم يجز فيها وجود العلة من غير حكم : لم يجز [أيضاً]⁽¹⁾ وجود الحكم من غير علة ولما جاز هاهنا أحدهما : وجب أن يجوز الآخر .

والجواب : أن وجود الحكم من غير علة لا يمنع كون العلة في الموضع الذي جعلت فيه علة ، ووجود العلة من غير حكم ، يمنع أن تكون بانفرادها علة حتى يضاف إليها وصف آخر .

وجواب آخر : وهو أن وجود الحكم من غير علة يدل على أن للحكم علة أخرى ، وثبوت [الحكم]⁽²⁾ بعللة لا يمنع ثبوته لعللة أخرى لأن العلة تخلف العلة في إثبات الحكم ، ووجود العلة من غير حكم : يدل على أنه ذكر بعض العلة ، وبعض العلة لا يخلف جميعها في إثبات الحكم فافترقا .

(1) ساقطة من : س .

(2) ما بين القوسين ساقط من : ق .

فصل

إذا استدل المستدل بعلة فنقضها عليه السائل فقال المستدل⁽¹⁾ : لا يلزم [هذا]⁽²⁾ النقض ، لأنه يستوي فيه الفرع والأصل : فإن ذلك غير صحيح ، وبه قال : عامة أصحابنا ، وأصحاب الشافعي⁽³⁾ . وقال أصحاب أبي حنيفة : هو جواب صحيح⁽⁴⁾ .

وقال بعض أصحاب الشافعي : إن كان صرّح بالحكم لم يدفع النقض ، وإن كان علل للتسوية⁽⁵⁾ ، فإنه يدفع النقض⁽⁶⁾ .

ودليلنا : أن النقض - وجود العلة مع عدم الحكم ، وهذا المعنى يوجد وإن [استوى]⁽⁷⁾ الأصل والفرع فيه : فوجب أن يحكم بالنقض .

ودليل آخر : وهو أن بيان وجود العلة مع عدم الحكم في موضع واحد يقتضي فسادها ، فبأن يقتضي ذلك⁽⁸⁾ إذا كان في الموضعين أولى وأخرى .

(1) في س : المستول .

(2) ساقطة من : ق ، م .

(3) انظر التبصرة : (ص / 499) والمنهاج في ترتيب الحجج : (68/ ب) فقد مثل لذلك بقوله : « مثل أن يستدل الحنفي في وجوب الأحاد على المطلقة البائنة : بأن هذه معتدة بائنة فلزمها الاحداد ، كالمتوفى عنها . فيقول المالكي ينتقض بالزمية ، فإنها معتدة بائنة ، ولا يلزمها الاحداد عندهم فيقول الحنفي : هذا ليس بنقض ، لأن الزمية يستوي فيها الأصل والفرع ، لأنها إذا كانت متوفى عنها لا يلزمها الاحداد عندي ، فإذا استوى الفرع ، والأصل في مسألة النقض : لم يلزم » .

(4) انظر المصليين السابقين وجمع الجوامع : (296 / 2) .

(5) في ق : لتسويته .

(6) انظر التبصرة : (ص / 499) .

(7) ساقطة من : س .

(8) في س : وأن . وهو تصحيف .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن قصد المعلل هو : التسوية بين الفرع والأصل وإذا أجرى⁽¹⁾ أحدهما مجرى الآخر : فقد⁽²⁾ سوى بين الفرع والأصل فيما ألزمه ، فلا يلزمه شيء .

والجواب : أن الذي يُقصدُ إيجاد الحكم لوجود العلة دون التسوية . فإذا وجدت العلة دون الحكم : قضي بطلانها .

وجواب آخر : وهو أنه لو قصد التسوية بين الفرع والأصل وثبت ذلك : لا فتقر إلى أصل آخر يردُّ إليه⁽³⁾ ما رام إثباته .

احتج من نصر القول الثاني : بأن المعلل إذا علّل للتشبيه أو التسوية ووجدت⁽⁴⁾ العلة في الأصل والفرع جميعاً - مع عدم الحكم : فقد صحَّ التشبيه ولم يوجد النقض .

والجواب : أنه إذا كان حكم العلة تشبيه الفرع بالأصل : فقد صار الأصل من تمام الحكم ، وبقيت العلة من غير أصل . ولا يجوز ذلك باتفاق .

فصل

ليس للمستدل أن ينقض علة⁽⁵⁾ السائل بما يقول هو به ولا يقول به السائل . هذه طريقة القاضي أبي الطيب ، وجميع شيوخنا

(1) في ق : وأجاء .

(2) في ق : وقد .

(3) في ق : عليه .

(4) في س : وجدت .

(5) في س : عليه . وهو تصحيف .

(191 - ق) بيغداد⁽¹⁾ .

وقال أبو عبد الله الجرجاني⁽²⁾ : له ذلك . وبه قال : بعض أصحاب الشافعي وأبو الحسن بن القصار⁽³⁾ وقال القاضي أبو بكر : له وجه .

ودليلاً : أن العلة حجة صحيحة على المسئول في الموضع الذي تنتقض⁽⁴⁾ به العلة ، كما هي حجة عليه في موضع الخلاف فكما لا يجوز له أن ينقضها بموضع الخلاف ، كذلك لا يجوز أن ينقضها بمثله .

ودليل آخر : وهو أن معنى قوله : إن هذه العلة تنتقض على أصلي⁽⁵⁾ : أن هذه ليست بعلة في هذا الموضع ، ولا في (165 - س) موضع آخر ، وذلك لا يمنع صحة الاحتجاج عليه بها ، كما لو استدلل عليه بخبر فقال : لا أقول به في موضع الخلاف ولا في موضع آخر .

احتجوا : بأنه لما جاز لِلْمَسْئُولِ في الابتداء أن يقيس على أصله فيقول : إن سلمت هذا الأصل بنيت عليه وإلا دلت [عليه]⁽⁶⁾ : جاز أن ينقض علي أصله فيقول : إن سلمت هذا انتقضت به العلة ، وإن لم تسلم : دلت عليه .

(1) انظر التبصرة : (ص / 503) والمسودة : (ص / 436) .

(2) هو محمد بن يحيى فقيه حنفي متقدم أخذ عن أبي بكر الرازي ، وعنه أخذ أبو الحسن أحمد بن محمد القلوري .

ترجمته في تاريخ بغداد : (3 / 433) ، والجواهر المضيئة : (2 / 143) .

(3) انظر التبصرة : (ص / 503) .

(4) في ق : تنقض .

(5) عبارة ق : بأصلي .

(6) ساقطة من : س .

والجواب : أن [هذا]⁽¹⁾ في الابتداء يجوز لأنه لم يلتزم الكلام في موضع بعينه ، وهذا قد التزم الكلام في موضع بعينه وتعين عليه⁽²⁾ نصرته . فلا يجوز أن ينتقل عنه إلى غيره .

يدل على ذلك⁽³⁾ : أن في الابتداء يجوز له أن يستدل بما شاء من الأدلة ، ولو استدللّ بدليل ثم أراد أن ينتقل [عنه]⁽⁴⁾ إلى دليل آخر : لم يجز .

قالوا : لأنه لما جاز أن ينقض على أصل السائل وحده : جاز أن ينقض على أصل المسئول وحده .

والجواب : انه إذا نقض على أصل السائل وحده ، بين⁽⁵⁾ فساد الدليل على أصله ، فلا يجوز أن يحتج بما يعتقد⁽⁶⁾ فساد هاهنا لم يبين فساد الدليل على أصله ، فلا يمتنع من العمل به .

[يدل على ذلك أن السائل لو نقض على المسئول بما لا يقول به المسئول : لم يلزمه ، ولو نقض عليه بما يفرد [به]⁽⁷⁾ المسئول لزمه ذلك ، وبطل احتجاجه بذلك الدليل]⁽⁸⁾ .

(1) ساقطة من : ق ، م .

(2) في ق : علته . وهو تصحيف .

(3) عبارة س : يدل عليه .

(4) ساقطة من : س .

(5) في س : وبين .

(6) في س : يعتقد .

(7) ساقطة من : س .

(8) ما بين القوسين ورد ذكره في ق ، م : في أول الفصل بعد قوله « وبه قال بعض أصحاب الشافعي ، وأبو الحسن بن القصار » والصواب إثباته هنا كما هو في : س .

فصل

الكسر سؤال صحيح وهو من أفقه⁽¹⁾ ما يجري بين المتناظرين ، وقد اتفق المحققون على صحته وإفساد العلة [به]⁽²⁾ ، ويسمونه⁽³⁾ : النقض من جهة المعنى⁽⁴⁾ .

ومتفقهم خراسان يقولون : ليس بصحيح ولا تفسد العلة به ولا يمنع من الاستدلال بها⁽⁵⁾ وقد كان أبو الفضل المالكي يذهب إلى ذلك في مناظرته كثير⁽⁶⁾ .

والدليل على ما نقوله : أن المقصود بالعلل : المعنى دون اللفظ ثم ثبت وتقرر أن النقض من جهة اللفظ لازم ، فبأن يكون لازماً من جهة المعنى أولى وأحرى .

ودليل [آخر]⁽⁷⁾ : وهو أن الناس قد اختلفوا في جواز تخصيص العلة ، ولم يختلف أحد من القائسين : في إفساد كل علة خالفت

(1) أي لتأديته إلى بيان الفقه : قال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في الملخص : « وأعلم أن الكسر سؤال ملبح ، والاشتغال به يؤدي إلى بيان الفقه .

انظر إرشاد الفحول : (ص / 198) .

(2) ساقطة من : س .

(3) في ق : وتسويه . وهو تصحيف .

(4) قال الشيخ أبو إسحاق في الملخص : « وقد اتفق أكثر أهل العلم على صحته ، وإفساد العلة به ، ويسمونه النقض من جهة المعنى » .

انظر إرشاد الفحول : (ص / 198) ، والإبهاج : (3 / 81) والمختصر : (2 / 269) والأحكام : (3 / 106) وجمع الجوامع : (2 / 303) .

(5) عبارة س : ولا يمنع الاستدلال بها .

(6) انظر إرشاد الفحول : (ص / 198) .

(7) ساقطة من : س .

الأصول .

ودليل ثالث : وهو أن القياس ذو أوصاف ، ويحتاج كل وصف منها في تعلقه بالحكم وكونه جالباً له : إلى دليل يخصه ، ويجعله بذلك الحكم أولى منه بسائر الأحكام ، وإلا لم يكن تعلق ذلك الحكم [به بأولى]⁽¹⁾ من تعلق سائر الأحكام [به]⁽²⁾ .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن الكسر لو كان يلزم : لما كان لتخصيص العلة وتمييزها بالأوصاف الخاصة معنى ، لأنه إذا كان السؤال يلزم خص أو عم⁽³⁾ : فليس في تكلف⁽⁴⁾ (192 - ق) الاحتراز معنى .

والجواب : أن فائدة تخصيص العلة بالأوصاف الخاصة ، الاحتراز من النقض الذي لا يجوز معه الفرق .

وجواب ثان : وهو [أن]⁽⁵⁾ النقض لما كان من جهة الألفاظ [وجب أن يكون التحرز منه من جهة الألفاظ ، والكسر لما كان من جهة المعنى : وجب أن يكون التحرز منه من جهة المعنى دون اللفظ]⁽⁶⁾ .

(1) لفظ « به » ساقط من : س ، والباء ساقطة من : ق .

(2) ساقطة من : س .

(3) عبارة : خصص ، أو عمم .

(4) في س : تكليف .

(5) ساقطة من : س .

(6) ما بين القوسين يوجد بدله في ق ، م : « كان فيه احتراز مما يلزم من جهة اللفظ ، وكما كان الكسر لازماً من جهة المعنى : وجب أن لا يرد من جهة الألفاظ » .

فصل

القلب سؤال صحيح يوقف الاستدلال بالعلة ، ويفسدها وإليه ذهب : القاضي أبو بكر [والقاضي أبو جعفر]⁽¹⁾ .

وكان القاضي أبو الطيب وشيخنا أبو إسحاق الشيرازي يقولان : هو معارضة⁽²⁾ .

وقد منع منه أصحاب الشافعي⁽³⁾ .

والدليل على ما نقوله : أن المستدل إذا علق حكماً على علة ، فعلق السائل عليها ضد ذلك الحكم : فقد أراه بطلان قياسه ، وأنه ليس بين تلك العلة وبين الحكم الذي علقَ عليها من التعلق (166 - س) : إلا ما بينها وبين ضدها . وهذا مفسد لها ، كالقول بموجب العلة .

أما هم فاحتجّ من نصر قولهم : بأن قلب العلة فرض مسألة على المستدل ، وذلك لا يجوز ، لأنه ليس للسائل أن يفرض على المستدل مسألة .

والجواب : أنا لا نسلم أنه فرض مسألة ، وإنما هو نقض وإبطال للعلة وتبيين أنه لا تعلق ولا اختصاص لها بالحكم الذي علق عليها السائل ، وهذا طريق صحيح في إبطال العلة .

استدلوا : بأن الوصف يؤثر في حكم المعلل ، ولا يؤثر في حكم

(1) ما بين القوسين غير وارد في : ق ، م .

(2) قال في التبصرة : (ص / 504) « القلب معارضة صحيحة » وانظر اللمع : (ص / 65) .

(3) انظر التبصرة : (504) واللمع : (ص / 65) وجمع الجوامع (2 / 311) وإرشاد الفحول : (ص / 199 / 200) والإبهاج : (3 / 82) .

القلب فلم⁽¹⁾ يصح .

والجواب : أن هذا ليس بصحيح ، لأننا إنما نصححه إذا تساوى الحكمان في تأثير العلة فيهما ، فأما إذا أثرت جميع الأوصاف في العلة المبتدأة ، ولم تؤثر⁽²⁾ في القلب : كانت معارضة لأن للمستدل أن يقول : عندي العلة جميعها ، ويرجح بين العلتين ، على ما يرد في ترجيح العلل .

فصل

قلب التسوية صحيح ، وإليه ذهب أكثر الأصوليين⁽³⁾ . وقال : أبو القاسم بن كج الدينوري⁽⁴⁾ : لا يصح⁽⁵⁾ .

والدليل على ما نقوله : أن الأصل ، والفرع في الحكم المعلق على العلة سواء وهو⁽⁶⁾ : التسوية بينهما في معنى من المعاني ، وإنما يختلفان في التفصيل ، فوجب أن يصح كما لو نص على ذلك صاحب الشرع .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن حكم القلب⁽⁷⁾ مجمل وحكم المستدل مصرح به ، والمصرح [به]⁽⁸⁾ أبدا يقدم على المبهم ، كما فعلنا

(1) في ق ، م : الغالب . وهو تصحيف .

(2) في س : يؤثر .

(3) انظر التبصرة : (ص / 505) ، واللمع : (ص / 65) ، والإيهاج (3 / 82) .

(4) هو أحد أئمة الشافعية في عصره : يوسف بن أحمد بن يوسف بن كج المتوفى سنة 405
انظر ترجمته في الوفيات : (65 / 7) وطبقات ابن السبكي : (5 / 359) واللباب :
(3 / 85) وطبقات الشيرازي (ص / 118) .

(5) انظر التبصرة (ص / 505) فقد نسبته إلى بعض أصحاب الشافعي ولم يصرح باسمه .

(6) في س : وهي .

(7) في س : الحكم الغالب . وهو تصحيف .

(8) ساقطة من جميع النسخ وقد زدناه من عندنا لتوضيح العبارة .

في ألفاظ صاحب الشرع .

والجواب : أن هذا تصحيح لقلب التسوية ، وإنما صرتم إلى الترجيح بينه وبين العلة المبتدأة بالحكم المبين ، وهذا خلاف ما تضمنتم نصره⁽¹⁾ .

وجواب ثان : وهو أننا لا نسلم أن الحكم مجمل ، بل هو مصرح به ، وهو تساوي الفرع والأصل في معنى من المعاني ألا ترى أنه لا يحتمل إلا ذلك ، والمجمل يحتمل معاني كثيرة ليس [هو]⁽²⁾ في أحدها⁽³⁾ أظهر منه في سائرهما .

فصل

لا يصح قلب القلب .

وقال بعض أصحابنا وأصحاب الشافعي : يقلب القلب .

والدليل على ذلك⁽⁴⁾ : أننا قد بينا : [أن القلب نقض والنقض لا يصح أن ينقض .

ودليل آخر : وهو أننا قد بينا⁽⁵⁾ أن القلب يفسد العلة ويخرجها عن أن تكون علة لذلك الحكم ، فإذا قلب القلب ، لم يزد على أن أتى بعلتين يتجه على كل واحدة منهما⁽⁶⁾ القلب فيفسدان جميعا به . كما

(1) في س : قصده .

(2) ساقطة من : ق .

(3) في س : أحدهما .

(4) عبارة : وذلك أننا .

(5) ما بين القوسين ساقط من : ق .

(6) في س : واحد منها .

لو استدل بدليل منتقض عليه ، فأتى بدليل آخر ، ينتقض بذلك النقض أيضاً ، فإنه ليس فيه ردٌ (193 - ق) للنقض ، ولا اعتذار منه : فكذلك في مسألتنا مثله .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بان هذه معارضة ويصح أن يعارض بدليل آخر من لفظها ، وهو قلبها فتكافأ العلتان ، وتبقى [علة⁽¹⁾] المستدل .

والجواب : أننا قد بينا أن القلب : إبطال للعلة⁽²⁾ وإخراج للعلة عن تعلق⁽³⁾ حكمها [بها]⁽⁴⁾ ، فبطل ما قالوه .

فصل

هذا إذا كانت أوصاف الدليل وأوصاف القلب قد تساوت⁽⁵⁾ في التأثير ، فأما إذا لم تؤثر⁽⁶⁾ بعض أوصاف الدليل في حكم العلة⁽⁷⁾ : فإنه يجوز أن تقلب ، لأننا قد بينا أنه⁽⁸⁾ معارضة يجوز أن تقلب كالدليل المبتدأ .

فصل

إذا عورض الدليل بمثله ، أو بما هو أقوى منه : بطل الاحتجاج به ، إلا أن يبين المسئول ترجيحاً لدليله على دليل السائل .

فإن استدل بكتاب فعورض بآية أخرى : وقف دليله بها ، وكذلك

(1) ساقطة من : س .

(2) في س : العلة .

(3) عبارة ق : تعليق .

(4) ساقطة من : س .

(5) في س : استوت .

(6) في ق : يؤثر .

(7) في ق : القلب .

(8) في ق : أنها .

إن عوررض بخبر متواتر .

فإن عوررض بخبر آحاد [لم يقف دليله ، وثبتت حجته .

فإن استدل بخبر فعوررض دليله بخبر آحاد⁽¹⁾ : [وقف دليله ، إلا أن يرجح بضرب من الترجيحات التي نذكرها بعد .

فإن عوررض بقياس : فقال أكثر أصحابنا : القياس مقدّم على أخبار الآحاد⁽²⁾ .

وقال أبو بكر القاضي : يتساويان فيقف الاحتجاج بهما ويرجع إلى طلب دليل آخر في الشرع⁽³⁾ .

[قال القاضي أبو الوليد⁽⁴⁾ :] والذي عندي أن الخبر مقدم على القياس ، وأنه لا يقف الاحتجاج بالخبر إذا عوررض بالقياس فإن عوررض [القياس]⁽⁵⁾ بالخبر بطل الاحتجاج به ، وقد نص على هذا⁽⁶⁾ القول أيضاً : القاضي أبو بكر⁽⁷⁾ في كتبه⁽⁸⁾ .

(1) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(2) نقل هذا المذهب عن المالكية معظم علماء الأصول فقد نسبته إليهم الأمدى في الأحكام :

(201/1) وابن السبكي في الإبهاج (214/2) وأبو إسحاق الشيرازي في التبصرة :

(ص/314) وأبو الحسين البصري في المعتمد : (655/2) وابن الحاجب في

المختصر : (72/2) والبخاري في كشف الأسرار : (378/2)

(3) انظر إرشاد الفحول : (ص/49) .

(4) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(5) ساقطة من : س .

(6) عبارة ق : على ذا .

(7) عبارة : أبو بكر القاضي أيضاً في كتبه .

(8) وهو مذهب جمهور العلماء : انظر إرشاد الفحول : (ص/49) والأحكام : (201/1) ،

وجمع الجوامع : (2/136) والتبصرة (ص/341) وفي المسألة أقوال أخرى فارجع

إليها في المصادر السابقة .

والدليل عليه : ما روي عن النبي - ﷺ - : أنه قال لمعاذ : « بِمَ تَحْكُمُ ؟ قَالَ : أَجْتَهُدُ رَأْيِي » فقال رسول الله - ﷺ - : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ لِمَا يَرْضِي رَسُولَ اللَّهِ » فرتب معاذ العمل بالقياس على السنة ، وأقره على ذلك رسول الله - ﷺ - وحمد الله على توفيقه للصواب . فثبت ما قلناه .

ويدل على ذلك : إجماع الصحابة فإنهم كانوا يتركون العمل للأخبار . ولذلك يروى عن عمر - رضي الله عنه - أنه ترك القياس في الجنين بحديث حمل [بن مالك]⁽¹⁾ بن النابغة وقال : « لَوْلَا هَذَا لَقَضَيْنَا بغيره » .

وروي عنه - رضي الله عنه - : أنه كان يقسم⁽²⁾ ديات الأصابع على قدر منافعها ، ثم ترك ذلك لما روي⁽³⁾ عنه - ﷺ - أنه قال : « فِي كُلِّ أَصْبَعٍ مِمَّا هُنَالِكَ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ »⁽⁴⁾ ولم ينكر عليه أحد .

وترك ابن عباس القول بالمتعة ، لحديث علي - رضي الله عنه - : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ »⁽⁵⁾ .

وقال علي : « لَوْ كَانَ الدِّينُ يُؤْخَذُ بِالْقِيَاسِ ، لَكَانَ بَاطِنُ الْخُفِّ

(1) ساقطة من : ق .

(2) في ق : يفسح . وهو تصحيف .

(3) في ق : لقوله .

(4) أخرجه من حديث أبي موسى : أبو داود ، والنسائي ، ومن حديث ابن عباس : الترمذي في كتاب الديات باب ما جاء في دية الأصابع ، ومن حديث عمر أخرجه البزار في مسنده . ومن حديث عمرو بن شعيب : أخرجه ابن ماجه في باب ما جاء في دية الأصابع على ما في نصب الراية : (4/372) .

(5) أخرجه مسلم : (2/1027) والبخاري : (3/246) وانظر نصب الراية : (3/178) .

أَوْلَى بِالْمَنْسُحِ مِنْ ظَاهِرِهِ ، وَلَكِنْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - يَمْسَحُ ظَاهِرَهُ »
فأخذ [به] (1) الصحابة من حديثه .

ومما يدل على ذلك : أن القياس يدل على قصد صاحب الشرع
من طريق الظن والاستنباط ، والخبر يدل على قصده من طريق
التصريح ، فكان الرجوع إلى التصريح أولى .

ومما يدل على ذلك : أن الاجتهاد في الخبر في عدالة الراوي فقط
(194 - ق) ، والاجتهاد في القياس في علة الأصل وتمييزها مما ليس
بعلة والاجتهاد في سلامتها مما يفسدها ويعارضها ثم في إلحاق الفرع
به ، لأن (2) من الناس من منع إلحاق الفرع إلا بدليل آخر ، والمصير
إلى ما يقل (3) فيه الاجتهاد : أولى لأنه أسلم من الغلط والسهو .

ومما يدل على ذلك : أنه لو سمع النص والقياس المخالف له من
رسول الله - ﷺ - لقدّم (4) ، لتقدم النص - فيما يتناوله (5) على القياس ،
فبأن يقدم على قياس لم يسمع منه - أولى . -

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن القياس فعل المستدل [وفي
العمل] (6) بالخبر رجوع إلى قول الغير ، وهو بفعله (7) أوثق منه بفعل
غيره ، فكان الرجوع إليه أولى ، ولهذا قدّمنا اجتهاده على اجتهاد غيره

(1) ساقطة من : س .

(2) ساقطة من : س .

(3) في س : يقبل وهو تصحيف .

(4) في م : لتقدم .

(5) في ق : تناوله .

(6) ساقطة من : ق ، م وفي س : وللعمل .

(7) في م : غيره . وهو تصحيف .

من العلماء .

والجواب : أنه لا فرق بينهما - لأنه يرجع في عدالة الراوي ومعرفة صدقه : إلى أفعاله التي شاهدها منه كما يرجع إلى المعنى الذي أودعه صاحب الشرع في الأصل ، فيحكم به في الفرع بل طريق معرفة العدالة أبين وأوضح ، لأنه رجوع إلى العيان والمشاهدة ، وطريق معرفة العلة بالفكر والنظر ، فكان الرجوع إلى الخبر أولى .

قالوا : الأصول إذا اتفقت (169- س) على إيجاب حكم : لم يحتمل إلا وجهاً واحداً ، وخبر الواحد يحتمل السهو ، فلا يجوز ترك ما لا يحتمل ، بما هو محتمل كنص القرآن والسنة : إذا تعارضا .

والجواب : أننا لا نسلم أنه لا يحتمل إلا وجهاً واحداً ، بل يحتمل أن يكون [فيه]⁽¹⁾ معنى آخر يثبت نقيض ذلك الحكم⁽²⁾ .

[ويحتمل أيضاً ذلك المعنى أن يعلق عليه غير ذلك الحكم دونه .]⁽³⁾ ويحتمل أيضاً أن يكون خطأ وسها في إلحاق هذا الفرع بسائر الأصول . وليس كذلك النص ، فإنه لا يحتمل التأويل ، وسهو الراوي فليس⁽⁴⁾ علينا تكليف فيه ، ويجب علينا العمل بما ينقله إلينا الراوي الثقة ، وليس علينا تكليف في سهوه وخطئه ، مع أن الظاهر صدقه وإصابته .

استدلوا : بأنه إذا اتفقت الأصول على شيء واحد دل ذلك على

(1) ساقطة من : س .

(2) عبارة ق ، م : يفرده بحكم .

(3) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(4) في ق ، م : ليس .

صحة العلة قطعاً و يقيناً ، فلو قبلنا⁽¹⁾ خبر الواحد في مخالفته : لنقضنا العلل ، وصحاب الشرع لا تناقض في علة فيجب أن يحمل الخبر على أن الراوي سها [فيه]⁽²⁾ ولهذا ردنا ما خالف أدلة العقول من الأخبار المروية في التشبيه ، لما أوجبت نقض أدلة العقول .

والجواب : أننا لا نسلم أن ثم علة مع مخالفة النص فيكون النص⁽³⁾ نقضاً لها ، فأثبتوا أنها علة ، ثم ادعوا نقضها⁽⁴⁾ .

وجواب آخر : وهو أنه يبطل به إذا عارضه نص كتاب أو خبر متواتر ، فإنه يؤدي إلى [نقض]⁽⁵⁾ علة الشرع - على زعمهم - ثم يقبل ، ويقدم القياس .

وعلى أن العلة الشرعية إذا خالفت النص زدنا فيها وصفاً فامتنع دخول النقض ، وليس كذلك العلل العقلية ، فإنه لا يمكن زيادة وصف فيها .

ولأن النص لا يجوز أن يرد⁽⁶⁾ بما يخالف أدلة العقول فلذلك حكمنا ببطلانه ، وليس كذلك في مسألتنا : فإنه يجوز أن يرد النص بخلاف القياس الشرعي .

(1) في ق ، م : قلنا .

(2) ساقطة من : س .

(3) في ق ، م النقض . وهو تصحيح .

(4) في س : نقضاً .

(5) ساقطة من : م .

(6) في ق ، م : يردها .

فصل

لا يجوز للسائل أن يعارض المسئول بعلة منتقضة على أصله .
ومن أصحاب الشافعي من أجاز ذلك⁽¹⁾ .

والدليل على ما نقوله : أنه إذا انتقضت (199 - ق) العلة - على قوله - فقد اعتقد بطلانها ، ومن اعتقد بطلان دليل : لم يجز أن يطالب الخصم بالقول به ، كالمسئول إذا ذكر علة منتقضة على مذهبه وغير منتقضة على أصل الخصم .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأنه لما جاز أن ينقض علة بما لا يقول [به]⁽²⁾ : جاز أن يعارضه بما لا يقول به .

[و]⁽³⁾ الجواب : أنه لا يمتنع أن يصح به النقض ولا تصح به المعارضة ، ألا ترى أنه يصح به النقض ، ولا يصح به [ابتداء]⁽⁴⁾ الاستدلال .

وجواب آخر : وهو أن الناقض لا يثبت حكماً [من جهته]⁽⁵⁾ بالنقض ، وإنما يبين فساد العلة على أصل من احتج بها وليس كذلك المعارض ، فإنه محتج بما عارض به مثبت به لمذهبه .

قالوا : السائل لا مذهب له إنما هو مسترشد فلا يعتبر بفساد ما عنده .

(1) انظر التبصرة : (ص / 503) .

(2) ساقطة من : ق .

(3) ساقطة من : م .

(4) ساقطة من : م .

(5) ما بين القوسين ساقط من : س .

والجواب : أن هذا دليل عليكم - لأنه إذا كان مسترشداً لم يجوز أن يسأل عما اشته عليه ، وهو قد علم فساد هذا الدليل ، فلا يجوز أن يلزمه .

وجواب آخر : وهو أنه إذا عارض غير مسترشد وإنما هو محتج⁽¹⁾ ومثبت لحكم وناصب لدليل [علته]⁽²⁾ : فلا يجوز أن يثبت بما يعتقد فساده .

فصل

إذا ثبت حكم القياس فإن أهل الأصول قد أوقفوا هذه اللفظة : على اللفظ المحرر ، على سبيل المواضعة بينهم ، وهاهنا أوجه من الاستدلال [بالقياس]⁽³⁾ ، لم يسموه قياساً ، وسموه استدلالاً ، وإن كان من جملة القياس في الأصول نحو : الاستدلال بالأولى وذلك مثل قولنا في وجوب الجزية على الوثني : (170 — س) إلى الجزية شرعها الباري - سبحانه - لتؤخذ من الكفار صغاراً لهم وإذلالاً ، وقد ثبت أن كفر الوثني أشد من كفر أهل الكتاب ، فإذا جاز أن يدل أهل الكتاب بأخذ الجزية : فبأن [يجوز ادلال]⁽⁴⁾ أهل الأوثان بذلك أولى ، وأحرى . وهذا قياس في الحقيقة لأنه قاس⁽⁵⁾ الوثني على الكتابي في وجوب أخذ الجزية وجعل العلة في ذلك الكفر .

ومن ذلك الاستدلال ببيان العلة : نحو أن يقول في قطع النباش :

(1) في ق : متحج . وهو تصحيف .

(2) ساقطة من : س .

(3) ما بين القوسين ساقط من : س .

(4) ما بين القوسين ساقط من : م وعبرة ق : فبأن يدل .

(5) في س : قياس . وهو تصحيف .

إن القطع شرع في السرقة للردع والزجر ، [وقد ثبت أن الأكفان تحتاج في حفظها إلى مثل ذلك من الردع والزجر]⁽¹⁾ : فوجب أن يقطع سارقها .

ومن ذلك الاستدلال بشهادة الأصول مثل أن يقول الحنفي : إن [الزوج]⁽²⁾ إذا قذف زوجته وطلقها : فلا لعان عليه ولا حد .

فيستدل المالكي على إبطال ذلك : بأن ما قاله يؤدي إلى إبطال قذفه⁽³⁾ ، وإهداره : إذا لم يوجب لعاناً ولا حداً ، وهذا خلاف الأصول لأن الأصول مبنية على أن من قذف عفيفة فلا بد من اللعان أو الحد .

فصل (4)

فأما الاستدلال بالعكس : فهو صحيح ، وقد منع منه جماعة من أصحاب الأصول . كأبي حامد الأسفراييني والقاضي أبي الحسن وغيرهما⁽⁵⁾ .

وعندي أنه دليل صحيح . والذي يدل عليه :

أننا قد دللنا على صحة العلة الواقفة ، والمتعدية فإذا بين المعلن أن العلة في منع أخذ عضو من الحيوان في حال حياته : أن الروح يحل ذلك العضو ، ودل⁽⁶⁾ على تعلق ذلك الحكم بهذه العلة : جاز له أن

(1) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(2) ساقطة من : م .

(3) في ق : قذف .

(4) هذا الفصل جميعه ساقط من : س .

(5) انظر الإبهاج (3 / 73) وإرشاد الفحول : (ص / 199) .

(6) في م : ويدل .

يستدل بذلك على أن الشعر لا يحله الروح ، لأنه لو حلته الروح : لمنع من أخذه حال الحياة كاللحم ، ولو جاز أن يحل الروح الشعر (196 - ق) وجاز أخذه في حال الحياة : لانتقضت العلة التي نصبها للمنع من ذلك .

ودليل آخر : وهو أن عكس العلة دليل على صحتها فلا يجوز أن يكون دليلاً على بطلانها . وذلك أننا لو قلنا في مثل هذه المسألة : إن هذا يجوز أخذه من الحيوان حال حياته لغير ضرر ، فلم يحله الروح كالبيض والريق والدموع عكسه اللحم ، لكان ذلك دليلاً على تعلق الحكم بهذه العلة⁽¹⁾ ومصححاً لها .

ودليل ثالث : وهو أن العلل الشرعية فرع على العلل العقلية ، وقد أجمعنا أنه يجوز في العقلية الاستدلال بالعكس فكذلك الشرعية . ولذلك قال - تعالى - : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾⁽²⁾ .

وقال - تعالى - : ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾⁽³⁾ .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن العلل تخلف بعضها بعضاً في ثبوت الأحكام الشرعية ، فإذا انتفت العلة : لم تدل على انتفاء الحكم لجواز ثبوت ذلك الحكم بغير تلك العلة .

والجواب : أن هذا ليس من الاستدلال بالعكس وإنما هو الاستدلال بعدم العلة ، وإنما الاستدلال بالعكس : أن يمنع التحريم مع علة الإباحة ، أو الإباحة مع علة التحريم ، مثل أن يقول : علة تحريم

(1) في ق ، م : الآية . وهو تصحيف فيما ظهر لي .

(2) سورة الأنبياء 22 .

(3) سورة النساء 81 .

أخذ عضو من الحيوان : أن الروح يحل ذلك العضو ، فيمنع إباحة أخذ ما يحله الروح من شعر أو غيره في حال حياته ، فإذا دلّ الدليل على أن علة الحظر ما ذكرناه ورأينا جواز أخذ الشعر في حال الحياة : علمنا أن علة التحريم معدومة فيه ، ولو لم تكن معدومة فيه : لما جاز أخذه في حال الحياة . وليس كذلك ما ذكرتم : من أن العلل تخلف بعضها بعضاً فإنه جائز ، وذلك مثل أن تقول : إن علة التحريم فيما ذكرناه : حلول الروح ونحن لا نمنع أن يثبت حكم التحريم مع عدم هذه العلة مع وجود علة أخرى ، ولا نمنع أن توجد الإباحة مع هذه العلة : التي دلّ الدليل أنها علة التحريم . فبطل ما قالوه⁽¹⁾ .

فصل

لا يجوز الاستدلال بالقرآن⁽²⁾ . هذا⁽³⁾ قول أكثر أصحابنا .

وذهب بعض أصحابنا إلى الاستدلال به⁽⁴⁾ ، وروى ابن المواز⁽⁵⁾ عن مالك الاستدلال به في قوله : « وقد جعل الله - سبحانه - الفساد قرين القتل في قوله - تعالى - : ﴿ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي

(1) ما بين القوسين جميعه ساقط من : س .

(2) في جميع النسخ : بالقرائن . وهو تصحيف . بدليل أمثله .

(3) في س : وهذا .

(4) في س : بها .

(5) هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن رباح الاسكندراني المعروف بابن المواز من الأئمة المشهورين في مذهب الإمام مالك ، تفقه بابن الماجشون ، وابن عبد الحكم ، من أشهر مؤلفاته كتابه الكبير المعروف بالموازية مولده سنة 180 وتوفي بدمشق سنة 269 وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته في المدارك : (3/ 72-74) وشجرة النور (ص/ 68) .

الْأَرْضِ⁽¹⁾ ، وقرنها بالمحاربة ، فأباح دمه بالفساد ، فللإمام أن يقتل المحارب وإن لم يقتل وهذا الاستدلال بالقران⁽²⁾ .

قال القاضي أبو الوليد - رحمه الله -⁽³⁾ : ورأيت ابن نصر يستدل به كثيراً ، وبه قال المزني⁽⁴⁾ .

والدليل على ما نقوله : أن كل واحد من اللفظين المقترنين له حكم بنفسه⁽⁵⁾ ، ويصح أن يفرد بحكم دون ما قارنه⁽⁶⁾ ، فلا يجمع بينهما إلا بدليل ، كما لو وردا مفترقين .

ودليل ثان : أن جمع العلة بين شيئين⁽⁷⁾ في حكم لا يوجب الجمع بينهما في سائر الأحكام إلا بدليل فبأن لا يوجب ذلك إذا لم يجمع بينهما بعلة - أولى وأحرى .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بقوله - ﷺ - : « لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرَقٍ »⁽⁸⁾ .

والجواب : أن هذا ورد في باب الزكاة ، وأن النصايين المجتمعين

(1) سورة المائدة 34 .

(2) في جميع النسخ القرائن وهو تصحيف .

(3) ما بين القوسين غير وارد في : ق ، م .

(4) هو إبراهيم إسماعيل بن يحيى ، بن إسماعيل ، بن عمرو بن إسحاق صاحب الإمام الشافعي - رضي الله عنه - قال في حقه : « المزني ناصر مذهبي » توفي - رحمه الله - سنة 264 . انظر ترجمته في وفيات الأعيان : (1/ 217) وطبقات السبكي : (1/ 93) وبهامش المصليين السابقين ثبت بمصادر ترجمته .

(5) في ق : نفسه .

(6) عبارة ق ، م : ما دون مقارنه . وهو تصحيف .

(7) في ق ، م : الشيائين .

(8) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة : (7/ 212) كرماني .

في ملك رجلين : لا يفرق بينهما ، ولا يجمعان⁽¹⁾ لنقص الصدقة ، ولذلك قال - ﷺ - : « لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرَقٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ » وعلى قولكم بدليل الخطاب : يجوز أن يفرق بينهما - لغير خشية الصدقة فبطل ما تعلقوا به .

وجواب آخر : وهو أن قوله - ﷺ - : « لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ » يقتضي أن يكون ثم مجتمع ، ولا نسلم (197 - ق) أنه إذا قرن⁽²⁾ بين الأمرين : قد جمع بينهما حتى يكون الجمع بدليل .

استدلوا بما روي عن أبي بكر - رضي الله عنه - أنه قال - في قتال مانعي الزكاة - : « لَا قَاتِلَ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ مَا جَمَعَ اللَّهُ » ولم يخالفه أحد ، فثبت أنه إجماع .

والجواب : أن المراد به الجمع بينهما في الإيجاب لأن الأمة مجمعة⁽³⁾ على الجمع بين الصلاة والزكاة⁽⁴⁾ في الإيجاب ، ولم يرد بذلك كل جمع ، يدل على ذلك : أنه لا يقاتل من فرق بين قوله - تعالى - : ﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾⁽⁵⁾ لما لم يجمع بينهما - تعالى - في الوجوب .

استدلوا بما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال في العمرة⁽⁶⁾ : « إِنَّهَا لَقَرِينَةُ الْحَجِّ فِي كِتَابِ اللَّهِ - عز وجل - قال

(1) في ق : يجتمعان .

(2) في ق ، م : فرق . وهو تصحيف .

(3) في س : مجمعة .

(4) في ق : الزكاة والصلاة .

(5) الأنعام : 142 .

(6) في ق ، م : يوم العمرة .

الله - تعالى - : ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾⁽¹⁾.

والجواب : أن قول ابن عباس ، قول واحد من الصحابة وقد خالفه جماعة منهم في ترك وجوب العمرة⁽²⁾ لهذا المعنى فلا يلزم .
 وجواب آخر : وهو أن ابن عباس أراد [بذلك]⁽³⁾ : مقارنتها للحج في الأمر بهما (171 - س) فلا يصح ما قالوه .

(1) البقرة 195 والأثر أخرجه البخاري في باب وجوب العمرة : (2 / 9) كرمانى .

(2) في ق ، م : العلة . وهو تصحيف .

(3) ساقطة من : ق ، م .



الكلام
في استصحاب الحال

فصل

في الكلام في استصحاب الحال

ويجب أن يقدم قبل الكلام في استصحاب الحال ، الكلام في حكم⁽¹⁾ الأشياء في الأصل . فالذي عليه أكثر أصحابنا : أن الأشياء في الأصل على الوقف⁽²⁾ ليست بمحظورة ولا مباحة⁽³⁾ .

وقال أبو الفرج المالكي : الأشياء في الأصل على الإباحة⁽⁴⁾ .

وقال أبو بكر الأبهري : الأشياء في الأصل على الحظر⁽⁵⁾ .

والدليل علي ما نقوله : أنه ليس في العقل حُسْنٌ حَسَنٌ وَلَا حَظْرٌ مَحْظُورٌ وَلَا إِباحَةٌ مُباحٌ ولا وجوب واجب ، لأنه لو كان كذلك⁽⁶⁾ : [لم يخل أن يعلم ذلك بضرورة العقل أو بدليله ولا يجوز أن يعلم ذلك بضرورة العقل ، لأنه لو كان ذلك كذلك]⁽⁷⁾ لوجب أن لا يختلف العقلاء فيها لأن ما علم بضرورة العقل : لا يتفق العدد الكثير والجم الغفير على إنكاره ، كما لا يجوز أن يتفقوا على إنكار [أن]⁽⁸⁾ السماء فوقنا والأرض

(1) ساقطة من : ق .

(2) عبارة م : أن الأصل في الأشياء على الوقف .

(3) بمعنى أن الحكم فيها متوقف على ورود الشرع . وبهذا قال : أبو إسحاق الشيرازي ، وأبو بكر الصيرفي ، وأبو علي الطبري ، وأبو الحسن الأشعري . وهو مذهب الجمهور .

(4) وإليه ذهب أبو حامد المروزي . انظر المصدرين السابقين .

(5) وإليه ذهب أبو علي بن أبي هريرة . انظر التبصرة : (ص / 559) ، والإبهاج : (1 / 90) وكتاب الفقيه والمتفقه : (1 / 217) واللمع (ص / 68) .

(6) عبارة ق ، م : لو كان ذلك كذلك .

(7) ما بين القوسين ساقط من : س .

(8) ساقطة من : س .

تحتنا ، ولما رأينا كثيراً من العقلاء - ينكرون⁽¹⁾ ما أدعوه من ذلك : بطل أن يكون معلوماً بضرورة العقل .

ويستحيل أن يعلم ذلك بدليل العقل لأنه لا دليل في العقل - عندهم - على حسن شكر النعمة وقبح الظلم وحظره ، وإنما يعلم ذلك - عندهم - بضرورة العقل . وإذا بطل أن يكون في العقل [عندهم]⁽²⁾ حَسَنٌ حَسَنٍ أو قَبِيحٌ قَبِيحٌ أو حَظَرٌ مُحْظَرٌ أو إِباحةٌ مباح : بطل أن تكون الأشياء في الأصل على الحظر أو على الإباحة .

ومما يدل على ذلك - أيضاً - إجماع المسلمين على أن الحاضر والمبيح والموجب : هو⁽³⁾ الله - تعالى - ولو كان العقل يوجب ويحظر ويبيح : لما جاز أن يوصف الباري - سبحانه - بأنه آمر ولا ناه ولا حاطر ولا مبيح ، وإن وصف بذلك : فإنما يوصف [به]⁽⁴⁾ مجازاً ، وكما أجمع المسلمون على أن الله - تعالى - هو الحاضر والمبيح والموجب والأمر والنهي : بطل أن يكون في العقل شيء من ذلك .

ومما يدل على ذلك : أن الأعيان ملك لله عز وجل له أن يمنع ، وله أن يبيح الانتفاع بها ، وله أن يوجب ذلك فقبل أن يرد الشرع : لا مزية لأحد هذه الوجوه على الثاني : فوجب التوقف (198 - ق) في الجميع .

ومما يدل [على ذلك]⁽⁵⁾ : أن العقل لو كان يوجب إباحة شيء من

(1) في س : ينكر .

(2) ساقطة من : س .

(3) في م : تقوى الله . وهو تصحيف .

(4) ساقطة من : ق ، م .

(5) ما بين القوسين ساقط من : س .

هذه الأعيان أو حظره : لما جاز أن يرد الشرع بخلاف ذلك ، لأنه لا يجوز أن يرد الشرع بخلاف ما يوجبه العقل ، ولما جاز ورود الشرع بالتحليل والتحريم : دلّ على أن العقل لم يبيح شيئاً ولم يحرمه .

فإن قال قائل : إن كان هذا دليلاً على إبطال القول بالحظر : وجب أن يكون دليلاً على إبطال القول بالوقف ، لأن الشرع لا يجوز أن يرد بخلاف ما يقتضيه العقل ، ولما جاز - عندكم - أن يكون على الوقف ثم⁽¹⁾ يرد الشرع بالتحليل ، أو التحريم⁽²⁾ : جاز أن يكون على الحظر ، فيرد الشرع فيه بالإباحة ، أو على الإباحة ، فيرد الشرع فيه بالحظر .

والجواب : أن القول بالوقف مخالف للقول بالحظر والإباحة لأن من قال : [أن]⁽³⁾ ذلك محذور أو مباح بالعقل : فقد أثبت له هذا الحكم بالعقل ، فيجب أن لا يرد الشرع بخلافه كما أنه لما ثبت بالعقل - عندهم - شكر المنعم⁽⁴⁾ : لا يجوز أن يرد الشرع بخلافه ، وليس كذلك الوقف - فإنما هو⁽⁵⁾ لعدم الدليل على الحظر والإباحة ، والتوقف لعدم الدليل : يجوز أن يرد عليه ما يزيل التوقف بالكشف عن الدليل .

احتج من قال إنها على الإباحة : بأننا إذا علمنا حصول الانتفاع بالشيء من غير ضرر فيه علينا ، أو على غيرنا في عاجل أو آجل : علمنا كونه مباحاً ، وحسن تناوله ، والانتفاع به ضرورة ، كما نعلم حسن

(1) في س : لم . وهو تصحيف .

(2) عبارة ق ، م : التحريم والتحليل .

(3) ساقطة من : ق ، م .

(4) في س : النعمة .

(5) عبارة ق ، م : فإنه .

الإنصاف والعدل ، وإنما تعرض الشبهة في جواز المنع : إذا لم يعلم إن كان [في] (1) (172 - س) الانتفاع به ضرر أو لا (2) ، فإن اعتقد صاحب الشبهة أن فيه ضرراً وأنه قبيح لكونه ملكاً لمالك غير مأذون له في تناوله : لم يعلمه - عند ذلك (3) حسناً ولا مباحاً .

والجواب : أننا قد بينّا أنه ليس في العقل حسن الإنصاف ولا العدل ، ولا قبح الظلم (4) ، وإنما يعلم حسن ذلك وقبحه بالشرع . فبطل ما عولوا عليه .

ثم يقال لهم من أين قلتم : إنه لا ضرر على (5) المتناول لها ؟ فإن قالوا : لو كان فيه ضرر لم يكن إلا مفسدة من جهة الدين وضرراً (6) فيه ، ولو كان ذلك كذلك : لوجب على الله - سبحانه - أن يعرفنا به وينهانا عنه ، وفي عدم ذلك دليل على أنه لا ضرر فيه .

قيل لهم فما أنكرتم على من قال : إنه على الحظر ؟ لأنه لو لم يكن فيه ضرر من مفسدة : لأذن لنا فيه الباري - سبحانه - فلمّا لم يأذن لنا فيه : علم أن في تناوله ضرراً ومفسدة في الدين ، وذلك يوجب كونه محظوراً .

وجواب آخر : وهو أنه لو كان ما قلتم صحيحاً : لوجب أن يكون كل من أعلمنا بان له في تناول ملكه منفعة عظيمة ، ولم يعلمنا أن في

(1) ساقطة من : ق ، م .

(2) في س : أم لا .

(3) في س : غير . وهو تصحيف .

(4) في ق ، م : ظلم .

(5) في ق : لا على . ولا معنى لزيادة لا .

(6) في جميع النسخ التي تحت يدي «ولطفاً» وهو تصحيف ظاهر .

تناوله مضره : أن يكون ذلك - منه - إذنا لنا في أخذ ملكه والانتفاع به وهذا باطل بإجماع .

استدلوا بأننا قد علمنا إباحة⁽¹⁾ انتفاعنا بما يصح نفعنا به ، ولا ضرر على أحد فيه ، كالتنفس في الهواء والمشى⁽²⁾ لضوء الشمس والقمر⁽³⁾ ، وما جرى مجرى ذلك .

والجواب : أننا لا نسلم أن شيئاً من ذلك معلوم إباحته بالعقل ، وإنما علمنا ذلك كله بالشرع . فبطل ما تعلقوا به .

وأيضاً فإنه لو كان ما ذكره صحيحاً : لاستحال تحريم الخمر ، وتحريم لحم الخنزير - على من لا مضره عليه فيه ، وفي إجماع المسلمين على تحريم (199 - ق) ذلك دليل على بطلان قولهم .

استدل من قال إنها على الحظر : بأنها ملك لله⁽⁴⁾ تعالى - ولا يجوز التصرف في ملكه إلا بإذنه⁽⁵⁾ فإذا لم يرد إذنه في التصرف فيها : كانت محظورة ممنوعة كأملك الآدميين .

والجواب : أن أملك الآدميين إنما حظر الانتفاع بها بالشرع ، وكلامنا قبل ورود الشرع ، ولا فرق بين الأمرين - عندنا - قبل ورود الشرع .

وجواب آخر : وهو أن أملك الآدميين حجة عليهم فإن ما لا ضرر

(1) في ق ، م : بإباحة .

(2) في ق : الميز .

(3) عبارة م : القمر ، والشمس .

(4) في س : الله .

(5) في م : يأذن .

على المالك فيه لا يمنع من الانتفاع به : كالمستظل⁽¹⁾ بظله والمستضيء بضوء سراجيه ، والمستشقق لعرف⁽²⁾ ثيابه ، فيجب أن يجوز الانتفاع بما هو لله ، لأنه لا ضرر عليه في ذلك .

جواب ثالث : وهو إن كان الانتفاع بهذه⁽³⁾ الأعيان لا يجوز لأنها ملك لله - تعالى - ولذلك لا يجوز الإقدام عليها من غير إذنه ، اعتباراً بأحكام الآدميين : فالناس عبيد الله - تعالى - فيجب أن لا يمنعوا من الانتفاع بما يحتاجون إليه من صلاح أبدانهم وأحوالهم اعتباراً بعبيد الآدميين ، حين لم يمنعوا من الانتفاع بأموال مواليتهم فيما يحتاجون إليه من صلاح أبدانهم وأحوالهم وستر عوراتهم ، وإن لم يجب هذا لم يجب ما قلتموه .

استدلوا : بأننا⁽⁴⁾ إذا أقدمنا على الانتفاع بهذه الأعيان : لم نأمن أن يعاقبنا الله - تعالى - على ذلك فيجب أن يجتنب ذلك خوفاً من العقوبة على فعله .

والجواب : أننا نقلب هذا فنقول : إذا لم نقدم عليه لم نأمن أن يعاقبنا⁽⁵⁾ على تركه ، فإن له أن يعاقب على الترك كما له أن يعاقب على الفعل ، فيجب أن نقدم على الفعل لأنه لم نأمن⁽⁶⁾ [من]⁽⁷⁾ حظر الترك

(1) في الأصل : كالاستغلال وهي صحيحة ، ولكنها لا تناسب ما بعلمها .

(2) في ق ، م : بعرف .

(3) في س : لهنه . وهو تصحيف .

(4) في س : بأننا .

(5) عبارة ق ، م : يقدم .

(6) عبارة س : لا يأمن

(7) ساقطة من : س ، ق .

والعقاب [عليه]⁽¹⁾ .

وجواب ثان : وهو أن هذا رد لقولكم ، [بالقطع]⁽²⁾ على أنها على
الحظر لأن دليلكم هذا يجوز الحظر ، وهذا خلاف ما بدأتهم بنصرتهم
(173 - ق)

(1) ساقطة من : س .

(2) ساقطة من : س .

فصل (1)

ذكر محمد بن خويز منداد - من أصحابنا - : أن معنى الاستحسان الذي ذهب إليه أصحاب مالك - رحمه الله - : القول بأقوى الدليلين⁽²⁾ ، مثل تخصيص بيع العرايا بالتمر للسنة الواردة في ذلك⁽³⁾ وتخصيص الرعاف دون القيء بالبناء للسنة الواردة في ذلك⁽⁴⁾ . وذلك أنه لو لم ترد سنة بالبناء في الرعاف : لكان في حكم القيء في ألا يصح البناء ، لأن القياس يقتضي تتابع الصلاة ، فإذا وردت⁽⁵⁾ السنة بالرخصة بترك التابع في بعض المواضع ، صرنا إليها وأبقينا الباقي على أصل القياس ، وهذا الذي ذهب إليه هو الدليل ، وإن كان يسميه استحساناً على سبيل المواضعة ، ولا يتمتع ذلك في حق أهل كل صناعة ، إلا أن هذا يحتاج إلى بيان وكشف :

وذلك أن القياس إنما اقتضى ترك البناء لشهادة⁽⁶⁾ أصول ترد إليها هذه الفروع⁽⁷⁾ ، [وتلك الفروع ثابتة بالشرع]⁽⁸⁾ والوارد في البناء من

(1) هنا الفصل والذي بعده ذكرنا في ق ، م : في باب القياس بعد قوله : فصل يجوز القياس على أصل مركب (182 - ق) .

(2) انظر الأصل الجامع : (60 / 3) والبحر المحيط : (171 / 3) .

(3) العرايا جمع عرية وهي أن يهب الرجل لآخر تمر نخلة ، أو نخلات ثم يشتريها منه بخرصها تمرا . فإن الأصل في هذا البيع المنع لنهي رسول الله - ﷺ - عن بيع التمر بالرطب إلا أنه أرخص في العرية . انظر السنة الواردة في ذلك : بداية المجتهد : (180 / 2) والبخاري : (20 / 2) سندي .

(4) انظر ما جاء من السنة في الرعاف في الموطأ : (1 / 82 - 86) المنقي .

(5) في ق : أوردت .

(6) في ق ، م : بشهادة .

(7) عبارة س : يصح أن يرد إليها هذا الفرع .

(8) ما بين القوسين ساقط من : س .

العرف قد أثبت أصلاً آخر ، فلا يخلو : أن يحمل الفرع المتردد بين هذين الأصلين على أولاهما [به]⁽¹⁾ فيخرج عن معنى التخصيص الذي ذكره ، أو يحمله على أكثر الأصول بأن تكون الأصول التي ادعى القياس عليها كثيرة .

فهذا إنما يكون القول بالاستحسان ضرباً من الترجيح على قول من رأى الترجيح بكثرة الأصول ، وهذا ليس ببعيد .

فصل

وهذا الذي ذكرناه في الاستحسان قول طائفة من أصحاب أبي حنيفة .

وقد روي عن بعضهم : أنه استحسان بغير حجة⁽²⁾ وذلك مثل ما روي عن أبي حنيفة ، وأصحابه أنهم قالوا : إذا شهد شهود على رجل بالزنى وكل واحد منهم⁽³⁾ شهد أنه كان في زاوية من البيت [غير الزاوية]⁽⁴⁾ التي شهد بها كل واحد [من]⁽⁵⁾ الباقيين ، قال أبو حنيفة : القياس ألا رجم [عليه]⁽⁶⁾ ، ولكننا⁽⁷⁾ نرجمه استحساناً . (182 - ق) .

(1) ساقطة من : س .

(2) انظر أقوال العلماء في صحة نسبة هذا النوع من الاستحسان إلى أصحاب أبي حنيفة ، أو نفيه عنهم : في رسالة الزميل الدكتور زين العابدين العبد محمد النور « رأي الأصوليين في المصالح المرسلة ، والاستحسان » (2 / 409) وما بعدها فقد جمع في ذلك جميع أقوال العلماء فأجاد ، وأفاد . والإيهاج : (3 / 132) ، والأصل الجامع : (3 / 60) .

(3) في س : منها . وهو خطأ .

(4) ما بين القوسين ساقط من : س .

(5) ساقطة من : م .

(6) ساقطة من : م .

(7) في ق ، م : ولكننا .

وهذا قول أن حمل على ظاهره منهم ، فهو [قول] ⁽¹⁾ بغير دليل ، ولا يصح الاحتجاج به ، ولا الحكم به ⁽²⁾ : لأنه حكم بما تشتهيه النفس وتميل إليه وتهواه - وهذا باطل بإجماع الأمة قبل حدوث القائل بهذا القول .

ومما يدل على ذلك أيضاً : انه لا فرق بين استحسان العامي والطفل والعالم : إلا من جهة الدليل ، وقد أجمعنا على أن استحسان العامي والطفل لا يجوز الحكم به - لأنه [حكم] ⁽³⁾ عن غير دليل ⁽⁴⁾ ، فكذا استحسان العالم إذا صدر عن غير دليل .

استدلوا بقوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ ⁽⁵⁾ .

والجواب : أن أحسنه هو الذي يكون معه الدليل .

وجواب آخر : وهو انه لو كانت هذه الآية محمولة على عمومها : لوجب أن يكون استحساننا لتحريم القول بالهوى والشهوة - عليكم - حسناً ، ولوجب إتباعه ، وهذا يبطل تعلقكم به .

استدلوا بما روي عن النبي - ﷺ - أنه قال : « مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ » ⁽⁶⁾ .

(1) ساقطة من : س .

(2) عبارة س : الاحتجاج ، ولا الحكم به .

(3) ساقطة من : س .

(4) في ق : الدليل .

(5) سورة الزمر : 16 وانظر القرطبي : (15 / 244) .

(6) هذا أثر موقوف على ابن مسعود ، أخرجه ابن حزم في الأحكام : (6 / 18) والبيزار والطبراني وأبو نعيم في ترجمة ابن مسعود من الحلية ، والطيالسي في مسنده : بلفظ : « إن الله - عز وجل - نظر في قلوب العباد فاخترار محمداً فبعثه برسالاته ، واتخذه بعلمه ، ثم نظر في قلوب الناس بعده ، فاختر له أصحابه فجعلهم أنصار دينه ووزراء نبيه - ﷺ - فما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ، وما رأوه قبيحاً فهو عند الله قبيح » . انظر هامش الأحكام لابن حزم (6 / 19) .

والجواب : أن المسلمين إذا رأوا شيئاً حسناً : كان ذلك إجماعاً وصواباً - لعصمة جميع المؤمنين وليس خلافاً معكم في نفس السحن ، وإنما اختلفنا في جهة الاستحسان ، فعندنا أن الأمة لا تجمع على حسن حسن إلا عن⁽¹⁾ دليل ، وإلا كان إجماعها خطأ ، فدلوا على أنها أجمعت على الحكم شهوة وميلاً⁽²⁾ إليه من غير دليل إن كنتم قادرين .

(1) في م : عند .

(2) عبارة ق : بشهوة ، و ميل .

فصل

ذهب مالك - رحمه الله - : إلى المنع من الذرائع وهي المسألة التي ظاهرها الإباحة ، ويتوصل بها إلى فعل المحظور ، وذلك مثل أن يبيع السلعة بمائة [دينار]⁽¹⁾ إلى أجل ويشتريها بخمسين نقداً . فهذا قد توصل⁽²⁾ إلى سلف خمسين في مائة ، بذكر السلعة .

وقال أبو حنيفة والشافعي : لا يجوز المنع من الذرائع⁽³⁾ .

والدليل على ما نقوله : [قوله - تعالى - : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا آنْظُرْنَا وَاسْمَعُوا﴾ (174 - س) وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ⁽⁴⁾ .

(1) ساقطة من : ق ، م .

(2) في ق ، م : يتوصل .

(3) الذرائع ثلاثة أقسام : قسم أجمع العلماء على المنع منه كالمنع من سب الأصنام عند من علم من حاله أنه يسب الله - تعالى - وذلك لنهي الشارع عن ذلك في قوله تعالى : ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام : 108] ونهي الشارع يجب إتباعه . وكحضر الآبار في طريق المسلمين إذا علم ، أو ظن وقوعهم فيها ، وكإلقاء السم في الأطعمة إذا علم أو ظن تناول المسلمين لها ، فهذا القسم لم يخالف فيه أحد من أهل العلم .

القسم الثاني : ما أجمع المسلمون على عدم المنع منه : وذلك كالمنع من زراعة العنب خشية بيع ثمره لمن يعصره خمراً ، وكالمنع من التجاور في البيوت خشية الزنا فإن هذا القسم لا يمنع لأنه لا يؤدي إلى المحظور في الغالب ، والأحكام تناط بالغالب .

القسم الثالث : ما اختلفوا فيه وهو ما يؤدي إلى المحظور غالباً مثل بيع الآجال . فهذا القسم منع منه مالك وأحمد وأبو حنيفة وأجازة الشافعي على ما في تهذيب الفروق : (3/ 274 - 277) وتنقيحات الفصول : (ص/ 448) والفروق : (3/ 268) وانظر الموافقات (2/ 358) وقواعد الأحكام لابن عبد السلام : (1/ 85) فإطلاق الباجي القول في ذلك غير سديد .

(4) سورة البقرة 2/ 103 .

وجه الدليل من الآية : أنه - تعالى - : نهى المؤمنين عن أن يقولوا للنبي - ﷺ - : راعنا لأن أهل الكفر كانوا إذا خاطبوا النبي - ﷺ - بهذا اللفظ أرادوا به سبه ، فمنع المؤمنين أن يخاطبوه بهذا اللفظ ، وإن كان لا يصح أن يريد به مؤمن شيئاً من ذلك . وهذا معنى الذريعة ، وهو العقد الذي يريد الفاجر أن يتوصل به إلى الريا فيمنع من ذلك الصالح وإن كان لا يريد به ذلك .

ودليل ثان : وهو قوله - تعالى - : ﴿ وَسَأَلَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرْعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبْلُوهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴾ (1) .

وجه الدليل من ذلك : ما ذكره أهل التفسير : من أن أهل « أَيْلَةَ » كان يحرم عليهم الاصطياد في يوم السبت ، وأبيح لهم في سائر الأيام ، فكانت الحيتان ترد في يوم السبت ولا تمتنع من متناول ، وتدخل المواضع المحظورة عليها ، ولا تظهر إليهم في سائر الأيام ، فقام رجل منهم فحظر عليها في يوم السبت بحظير منعها من الرجوع ، فلما كان في يوم الأحد اصطادها ، وجعل يشويها ، فعرف به أهل القرية فسألوه من أين لك هذا ؟ فأخبرهم بما صنع ، وقال : إنما حرم الاصطياد في يوم السبت ، وأنا لا أصطاد يوم السبت ، ولكني أحظر عليها ، و أتصيدا في يوم الأحد فقبل منه قوم وعملوا بمثل عمله ، فمسخهم الله قردة وخنازير . وهذا هو معنى الذرائع التي نمنعها ، والله أعلم وأحكم .

والدليل على ذلك - أيضا - : ما روي عن النبي - ﷺ - أنه قال : « لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا وَأَكَلُوا

أَثْمَانَهَا .

فوجه الدليل : أن التحريم علق على الآكل وكان معناه الانتفاع ، فلما باعوها وأكلوا أثمانها : كان ذلك بمنزلة أكلها .

وكذلك من باع عشرة دراهم بدينار ابتاعه من مبتاعه بعشرين درهماً : كمن باع عشرة دراهم بعشرين درهماً⁽¹⁾ .

والدليل - أيضاً - على ما نقوله : ما روي عن النبي - ﷺ - أنه قال : « دَعْ مَا يُرِيكَ إِلَى مَا [لَا] يُرِيكَ »⁽²⁾ .⁽³⁾

وهذا نهى عن ترك ما يريب ، وليس في الريبة أعظم مما ذكرناه .
فإن قيل : فإن⁽⁴⁾ معنى هذا - أن تدع ما يتهمك به الناس ويظنون بك السوء [به]⁽⁵⁾ .

فالجواب : أن هذا عدول عن الظاهر ، لأنه نهى المرتاب عن فعل ما يريبه هو لا ما يريب الناس منه .

ومما يدل على ذلك : ما رواه⁽⁶⁾ البخاري - حدثنا محمد بن كثير [قال]⁽⁷⁾ نا سفيان عن أبي فروة عن الشعبي ، عن النعمان بن بشير

(1) ما بين القوسين جميعه ساقط من : ق ، م .

(2) ساقطة من : س .

(3) أخرجه البخاري : (9/185) وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله : (2/83) الطبعة المنيرية .

(4) في ق : أن .

(5) ساقطة من : ق .

(6) في ق ، م : روى .

(7) ساقطة من : ق .

[قال] (1) : قال النبي - ﷺ - : « الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَةٌ فَمَنْ تَرَكَ مَا شَبَّهَ (2) عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ كَانَ لِمَا اسْتَبَانَ أَتَرَكَ ، وَمَنْ اجْتَرَأَ عَلَى مَا شَكَّ فِيهِ مِنَ الْإِثْمِ : أَوْشَكَ أَنْ يَوَاقِعَ (3) مَا اسْتَبَانَ ، وَالْمَعَاصِي حِمَى اللَّهِ - تعالى - مَنْ يَرْتَعَ حَوْلَ الْحِمَى يُوْشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ » (4) .

وقوله : « مَنْ تَرَكَ مَا شَبَّهَ (5) عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ » فهذا وإن كان لفظه لفظ الشرط والإخبار ، فإن معناه الأمر وذلك (6) أنه لا خلاف بين المسلمين - أنه يجب على الإنسان أن يفعل ما هو أبرأ لدينه .

ومما يدل على ذلك قوله - ﷺ - : « إِنْ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَى [وَأِنْ] (7) حِمَى اللَّهِ مَا حَرَّمَ (8) وَمَنْ حَامَ حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ [يَقَعَ فِيهِ] (9) »

(1) ساقطة من : ق .

(2) في ق ، م : أشبه

(3) في س : يوقع .

(4) انظر البخاري بشرح الكرمانى : (9/ 184) ومحمد بن كثير : هو أبو أيوب بن أبي عطاء الثقفي ، الصنعاني المتوفى سنة 216 . انظر ترجمته في تهذيب التهذيب : (9/ 415) . أما سفيان بن عيينه فهو محمد بن أبي عمران ميمون الهلالي الكوفي المتوفى سنة 198 . انظر تهذيب التهذيب : (4/ 117) .

وأما أبو فروة : فهو عروة بن الحارث الهذلي الكوفي . انظر ترجمته في تهذيب التهذيب : (7/ 178) وشرح الكرمانى : (9/ 184) .

وأما الشعبي : فهو أبو عمرو بن شراحيل بن عبد ، وقيل عامر بن عبد الله الحميري الكوفي المتوفى سنة 109 . انظر تهذيب التهذيب (5/ 65) .

وتقدمت ترجمة النعمان بن بشير .

(5) في ق ، م : ما اشتبه عليه .

(6) في ق ، م : وكذلك .

(7) ساقطة من : ق ، م .

(8) في ق ، م : ما حرم الله .

(9) ما بين القوسين ساقط من : س .

بخبر - وَيُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَ الرَّيْبَةَ⁽¹⁾ .

وإذا كان ذلك (183 - ق) : وجب أن يترك ما يضارع الحرام ويتوصل به إليه .

[ومما يدل على ذلك قوله - ﷺ - : «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ» ثم قال : «وَاحْتَجِي مِنْهُ يَأْسُودَةً»⁽²⁾ لما رأى من شبهه بعتبة ، فأثبت الولادة لزعة بحكم الفراش ثم غلب التحريم فقال لسودة : «وَاحْتَجِي مِنْهُ» والأخوة تثبت لها]⁽³⁾ .

[والدليل على ذلك ما روى أبو حميد الساعدي : أن النبي - ﷺ - استعمل (175 - س) ابن اللثية علي صدقات بني سليم فلما جاء إلى الرسول - ﷺ - وحاسبه قال : «هَذَا الَّذِي لَكُمْ وَهَذِهِ هَدِيَّةٌ أُهْدِيَتْ لِي» فقال النبي - ﷺ - : «فَهَلَّا جَلَسْتَ فِي بَيْتِ أَيْكَ وَأُمِّكَ حَتَّى تَأْتِيَكَ هَدِيَّتُكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا ، فَوَ اللَّهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا جَاءَ يَحْمِلُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْتُ بَيَاضَ إِيْطِيهِ ، أَلَا هَلْ

(1) جزء حديث أخرجه البخاري : (202 / 1) كرماني .

(2) أخرجه البخاري : (289 / 16) فتح الباري . وسودة : هي أم المؤمنين بنت زمعة بن قيس بن عبد شمس بن عبد ود القرشية . توفي عنها زوجها السكران بن عمرو فتزوجها الرسول - ﷺ - بمكة وهي أول امرأة تزوجها - ﷺ - بعد خديجة ، اختلف في تاريخ وفاتها فقيل توفيت في آخر خلافة عمر ، وقيل سنة 54 ورجحه الواقدي . انظر ترجمتها في الإصابة : (338 / 4) وانظر ترجمة والدها زمعة في الإصابة عند الحديث عن ابنه عبد : (433 / 2) .

وأما عتبة : فهو ابن أبي وقاص ، واسم أبي وقاص : مالك توفي عتبة في حياة رسول الله - ﷺ - بالمدينة . انظر ترجمته في تهذيب التهذيب : (107 / 7) .

(3) ما بين القوسين ساقط من : س .

بَلَّغْتُ» [(1) (2)] .

ومما يدل على ذلك : إجماع الصحابة ، وذلك أن عمر قال :
« أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ النَّبِيَّ - ﷺ - قُبِضَ وَلَمْ يُفَسِّرْ لَنَا الرَّبَّ وَالرَّيْبَةَ فَاتْرَكُوا
الرَّبَّ وَالرَّيْبَةَ » (3) بمحضر أصحاب النبي - ﷺ - ولم ينكر ذلك عليه
أحد .

وقالت عائشة - رضي الله عنها - : « أَبْلَغِي زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ أَنَّهُ قَدْ أَبْطَلَ
جِهَادَهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - إِنْ لَمْ يُتَبَّ » (4) [وذلك لما باع من أم ولده
عبداً بستمائة نقداً ، وكان اشتراه منها بثمانمائة إلى العطاء] (5) .

[وُسئِلَ بعض الصحابة عمن أسلم فوجد بعض سلمه ، فقالوا : خذ

(1) الحديث أخرجه البخاري في عدة مواضع من صحيحه في : باب هدايا العمال ، وفي باب
الزكاة ، وفي باب الجمعة ، وفي ترك الحيل ، وفي باب الهبة على ما في فتح الباري :
(287 / 16) .

وابن اللثبية بضم اللام وسكون التاء على الأفصح ، واسمه عبد الله ، واللثبية أمه . انظر المصدر
السابق .

وأما أبو حميد الساعدي : فهو المنذر بن أبي أسيد الأنصاري ولد في عهد رسول
الله - ﷺ - فسماه بالمنذر روي عن أبيه ، وروي عنه ابن الزبير وغيره ذكره ابن حبان في
الثقات .

انظر ترجمته في تهذيب التهذيب : (300 / 10) .

(2) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(3) أخرجه بن كثير : (329 / 1) ومعنى هذا الأثر أن الرسول لم يبين جميع الجزئيات التي
يجرى فيها الربا ، وأما القواعد الكلية فقد بينها الرسول - ﷺ - لأنه لا يعقل أن يترك بيان
القواعد الكلية لهذا النوع من التعامل الذي هو من أخطر المسائل في الإسلام .

(4) انظر ما كتبه صاحب تهذيب الفروق على هذا الأثر : (275 / 3) ونيل الأوطار شرح
منتقى الأخبار : (218 / 5) .

(5) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

سلمك ، أو رأس مالك⁽¹⁾ .

وروى البخاري نا موسى [بن]⁽²⁾ إسماعيل نا وهيب عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس ، أن رسول الله - ﷺ - : نهى أن يبيع الرجل طعاماً حتى يستوفيه ، قلت لابن عباس : كيف ذلك ؟ قال : « ذَلِكَ دَرَاهِمٌ يَدْرَاهِمٌ ، وَالطَّعَامُ مُرَجَّى »⁽³⁾ . وأيضاً فإن الشريعة مبنية على هذا ، ولذلك ردت⁽⁴⁾ شهادة الأب لابنه [والابن لأبيه]⁽⁵⁾⁽⁶⁾ والعدو على عدوه ، وأن كانوا بررة أتقياء لما يلحقهم من التهمة والريبة . فما في مسألتك من الريبة والاتهام لفعل الربا : اظهر ، وأبين مما ردت به شهادة الصالح الثقة لولده⁽⁷⁾ .

(1) ما بين القوسين ساقط من س . وعبرة ق : خذ سلمك أو رأس مال سلمك ، أو رأسمالك .

ولم أتمكن من العثور على هذا الأثر فيما تحت يدي من المصادر .
(2) ساقطة من : ق .

(3) أخرجه البخاري : (10 / 21) كرماني . وموسى ابن إسماعيل هو أبو مسلمة التنبوذي المتوفى سنة 223 . انظر تهذيب التهذيب : (10 / 334) .

وأما وهيب : فهو أبو بكر بن خالد بن عجلان الباهلي البصري صاحب الكرايسى المتوفى سنة 165 . انظر تهذيب التهذيب : (1 / 169)

و أما ابن طاوس : فهو أبو محمد عبد الله بن طاوس بن كيسان اليماني المتوفى سنة 123 . انظر تهذيب التهذيب : (5 / 267) .

(4) في م : رد .

(5) ما بين القوسين ساقط من : س .

(6) قال الشيخ خليل ابن إسحاق في مختصره معلداً من لا تجوز شهادته للمشهود له : « ولا متأكد القرب كآب ، وإن علا وزوجهما ، وولد وأن سفل » .

انظر الشرح الكبير : (4 / 168) .

(7) من أول الكلام على الاستحسان إلى هنا وارد في ق ، م ضمن كلامه على القسم الثاني من أقسام الأدلة : « معقول الأصل » .

فصل في حكم استصحاب الحال

اعلم أن [حكم]⁽¹⁾ استصحاب حال العقل دليل صحيح ، [وبهذا قال جمهور العلماء]⁽²⁾.

وقال أبو تمام البصري⁽³⁾ : ليس بدليل⁽⁴⁾

وهو [عندنا]⁽⁵⁾ : القسم الثالث من الأدلة الشرعية وذلك إنما يكون فيما يدعى فيه أحد الخصمين حكماً شرعياً ويدعى المسئول : البقاء على حكم العقل ، مثل أن يسأل الحنفي عن وجوب الوتر فيقول المالكي : ليس بواجب ، فيطالب بالدليل فيقول : الأصل براءة الذمة ، وطريق الوجوب⁽⁶⁾ الشرع وقد طلبت في الشرع فلم أجد موجباً ، ولو كان : لوجدت مع كثرة البحث والنظر ، فأبقى⁽⁷⁾ على حكم الأصل في براءة الذمة ، وبه علمنا أنه لا يجب على المسلمين صلاة سادسة ، ولا زكاة غير الزكاة المعهودة ، ولا صوم غير رمضان .
فإن قيل : فما أنكرتم من أن يعلم ذلك بالإجماع لا باستصحاب الحال .

(1) ساقطة من : ق .

(2) انظر الإبهاج مع نهاية السؤل : (3 / 111) وجمع الجوامع : (2 / 202) وكتاب الفقيه والمتفقه : (2 / 216) .

(3) وبه قال الحنفية . انظر الإبهاج : (3 / 111) وجمع الجوامع : (2 / 202) .

وقال القاضي أبو بكر : أنه حجة على المجتهد فيما بينه وبين الله . وقيل إنه لا يصلح حجة على الغير ولكنه يصلح لإبلاء العذر وهو المعمول به عند الحنفية . وقيل أنه يصلح للترجيح فقط .

انظر المصادر السابقة ، وتيسير التحرير : (4 / 276) والأصل الجامع : (3 / 56) .

(4) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(5) ساقطة من : ق ، م .

(6) في ق : لوجوب .

(7) في ق : فأنا .

فالجواب : أن هذا غير صحيح لأن الإجماع إنما حصل عن عدم الدليل ، لأن النطق في ذلك لا غاية له ولا نهاية وليس هذا بقول لأحد من أهل العلم ، وهذا دليل صحيح قد قال به جمهور الفقهاء . فأما استصحاب حال الإجماع - وذلك نحو استدلال الدودي في بيع أم الولد : بأننا قد أجمعنا على (200 - ق) جواز بيعها [قبل الحمل]⁽¹⁾ ، فمن ادعى بعد ذلك تحريم بيعها : وجب عليه الدليل ، لأن ولادتها بمنزلة الأمور الطارئة من هبوب الرياح ، ونزول المطر وغير ذلك مما لا يمنع بيعها .

[فهذا]⁽²⁾ غلط من الاستدلال : لأن الإجماع إنما حصل قبل الحمل ، فأما بعد الحمل فما حصل الإجماع .

وقد ذهب إليه المزني ، وأبو ثور⁽³⁾ وداود ، والصيرفي⁽⁴⁾ [وإليه ذهب محمد بن سحنون]⁽⁵⁾ من أصحابنا - لا أعلم من أصحابنا من قال

(1) ما بين القوسين ساقط من : ق .

(2) ساقطة من : س .

(3) هو إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي أحد أصحاب الشافعي البغداديين الذين رووا عنه مذهبه القديم ببغداد توفي سنة 240 وقيل 246 . انظر ترجمته في وفيات الأعيان (26 / 1) وطبقات ابن السبكي : (1 / 74) وتهذيب التهذيب : (1 / 118) .

(4) وبه قال ابن سريج ، وابن خيران ، واختاره الآمدي ، وابن الحاجب . انظر المختصر : (284 / 2) والإبهاج : (3 / 111) والتبصرة : (ص / 553) واللمع : (ص / 68) والمستصفي : (1 / 217) وكتاب الفقيه والمتفقه : (2 / 216) والإحكام 3 / 127 .

(5) هو أبو عبد الله بن الإمام عبد السلام بن سعيد التتوخي تفقه بأبيه وغيره من أئمة عصره من آثاره العلمية : المسند في الحديث ، وكتاب تفسير الموطآت ن وكتاب نوازل الصلاة وكتاب الزهد ، وألف في مسائل الجهاد عشرين جزءاً وغير ذلك كثير . ولد سنة 202 وتوفي سنة 256هـ .

انظر المدارك : (3 / 104 - 118) وشجرة النور : (ص / 70) وطبقات الشيرازي : (ص / 157) .

به غيره⁽¹⁾ .

وذهب القاضي أبو بكر والقاضي أبو الطيب والقاضي أبو جعفر وأكثر الناس من المالكيين والحنفيين والشافعيين إلى أنه ليس (176 - س) بدليل⁽²⁾ .

والدليل على ذلك أن الإجماع لا يتناول موضع الخلاف وإنما يتناول موضع الاتفاق ، وما كان حجة : فلا يصح الاحتجاج به في الموضع الذي لا يوجد فيه ، كألفاظ صاحب الشرع إذا تناولت موضعاً خاصاً : لم يجز الاحتجاج بها في الموضع الذي لا تتناوله⁽³⁾ .

ودليل آخر : وهو أن موضع الخلاف ليس بمستصحب حال الإجماع فيه دليل عقلي ولا شرعي ، وتقدم الإجماع عليه : لا يوجب الإجماع في موضع الخلاف ، كما أن تفسيق من خالف في موضع الإجماع وتكفيره : لا يوجب تفسيق من خالف في موضع الخلاف⁽⁴⁾ وتكفيره للحكم بمخالفته للإجماع .

أما هم فاحتجوا بقوله - تعالى - : ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَبَتْ﴾⁽⁵⁾ .

فدل هذا على أن ما ثبت لا يجوز نقضه .

والجواب : أن الآية تقتضي⁽⁶⁾ : منع [نقض]⁽⁷⁾ ما هو ثابت ، وما

(1) ما بين القوسين ساقط من : س .

(2) انظر الأصل الجامع : (3 / 56) .

(3) في س : لا يتناوله .

(4) في ق : الإجماع . وهو تصحيف .

(5) سورة النحل 92 .

(6) عبارة س : أنه لا يقتضي .

(7) هذه اللفظة ساقطة من جميع النسخ ولا تستقيم العبارة بلونها .

ادعوه من الإجماع في موضع الخلاف غير ثابت ولا تتناوله الآية ، فبطل ما قالوه .

استدلوا : بان الإجماع يقين⁽¹⁾ ، والخلاف شك ، فلا يجوز أن يزال اليقين بالشك . ولهذا قال - ﷺ - : « إِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْتِي أَحَدَكُمْ فَيَنْفُخُ بَيْنَ إِيْتِيهِ فَلَا يَنْصِرُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا ، أَوْ يَجِدَ رِيحًا »⁽²⁾ . فأمر بالبقاء على الأصل ، والبناء على اليقين . وكذلك هاهنا .

والجواب : أننا لا نسلم في مسألة الطهارة ، فإن⁽³⁾ في إحدى الروايتين : يجب عليه الطهارة إذا تيقنها⁽⁴⁾ وشك في الحدث . وإن سلمنا - فالفرق بينهما : أن الإجماع دليل ، أو صادر عن دليل ، (فأما الدليل : فمتعلق بمدلوله ، على الوجه الذي له كان دليلاً : فوجب⁽⁵⁾) أن يقصر على الموضوع الذي يتناوله فقط ، ولا يتعدى إلى موضوع لا تعلق له به ، فإذا تجاوزت موضوع الإجماع تيقنت خلوه من الإجماع . وليس كذلك في الطهارة ، فإن الطهارة رفع حدث ، وذلك أمر يستدام أوقاتاً كثيرة ، وأزماناً⁽⁶⁾ يتيقن فيها حكم الطهارة بعد انقضاء الطهارة ، فإذا شك في الحدث بعد ذلك : وجب عليه استدامة اليقين وأطراح الشك ،

(1) في س : يقيني .

(2) أخرجه المقلسي في العملة : (1 / 325) وابن ماجه : (1 / 171) والترمذي : (1 / 50) بمعناه .

(3) في ق : بأن .

(4) في ق ، م : تيقنها .

(5) عبارة س : فيما بين القوسين : فالدليل متعلق بمدلوله على الوجه الذي له كان دليلاً عليه يوجب .

(6) في ق : وأل ما . وهو تصحيف لا معنى له .

والطهارة يصح وجودها مع الشك فيها ، ولا يجوز الإجماع على حكم الحادثة : مع الخلاف فيها .

وجواب آخر : وهو أن ما قالوه باطل - لأن توهم الإجماع في موضع الخلاف : أمر مشكوك فيه ، لأنه يصح عنده أن يستصحب حال الإجماع ، ويصح أن يطرأ دليل يمنع من ذلك ، والخلاف أمر متيقن موجود مشاهد ، والتعلق⁽¹⁾ بالمشاهد الموجود أولى من المجوز .

هذا على أصلهم . فأما (210 - ق) على أصلنا : فإننا⁽²⁾ نتيقن تعرى موضع الخلاف من الإجماع ، فبطل ما توهموا به .

استدلوا : بأن ما أجمعوا عليه من الحكم - لا يجوز عليه الغلط ، والخلاف يجوز عليه⁽³⁾ الغلط ، فلا يجوز تقديم الخلاف على الإجماع ، كما تقول في ترك الإجماع بالقياس وخبر الآحاد .

والجواب : أننا لا نسلم أن موضع الخلاف يتناوله الإجماع ، ولو تناوله : لما كان⁽⁴⁾ فيه خلاف ولوجب القطع به وتضليل مخالفه ، ولوجب أن لا يطرأ دليل على خلافه برفع حكمه ، كما يستحيل ذلك في موضع الإجماع ، ولما أجمعنا على أنه يجوز أن يطرأ دليل من خبر ، أو غيره في موضع الخلاف بضد ما استصحبوه من حكم الإجماع : بطل ما تعلقوا به .

استدلوا بأن قول المجمعين حجة فوجب استصحابه كقول

النبي - ﷺ - .

(1) في س : فالتعلق .

(2) في س : فأنا .

(3) عبارة س : فيه .

(4) ما كان .

والجواب : أن قول النبي - ﷺ - إذا كان عاماً يتناول موضع الخلاف فلذلك اعتبرناه به ، وليس كذلك قول المجمعين فإنه لا يتناول (177 - س) موضع الخلاف فوزَّاهُ أن يقول الرسول - ﷺ - : « اقتُلُوا الْمُشْرِكِينَ » فإنه لا يجوز بذلك قتل المؤمنين لأن اللفظ لا يتناولهم ، كذلك إذا كان قول المجمعين يتناول موضعاً لم يتعده⁽¹⁾ بذلك الحكم - إلا بدليل .

استدلوا : بأن ما ثبت بالعقل من براءة الذمة : يجب استصحابه في موضع⁽²⁾ الخلاف ، فكذلك ما ثبت بالإجماع .

والجواب : [أنه]⁽³⁾ إنما وجب استصحاب براءة الذمم ، لأن دليل العقل في براءة الذمم قائم في موضع الخلاف : [فوجب استصحاب حكمه]⁽⁴⁾ ألا ترى أن [في]⁽⁵⁾ موضع الخلاف : الأصل براءة الذمة ، وإنما طريق اشتغالها⁽⁶⁾ الشرع ، كما كان ذلك في غير مسألة الخلاف ، ليس كذلك فيما عاد إلى مسألتنا فإن الإجماع ليس بموجود في موضع الخلاف ، فوجب طلب الدليل على إثبات حكم ما .

(1) في ق ، م : لا يتعده .

(2) في س : مواضع .

(3) ساقطة من : ق .

(4) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(5) ساقطة من : س .

(6) في ق ، م : استعمالها .

فصل في الحكم بأقل ما قيل

وهذا باب له تعلق بالإجماع ، وتعلق باستصحاب الحال وذلك إذا اختلف العلماء في إيجاب شيء فأوجب بعضهم قدرأ ما ، وأوجب سائرهم أكثر منه : كان ما أوجبه⁽¹⁾ أقلهم : إيجاباً مجمعاً عليه ، وما زاد عليه مختلف فيه ، والأصل براءة الذمة فيجب استصحاب حال الأصل ، فيما زاد على المجمع عليه ، حتى يدل الدليل على زيادة عليه وهذا (من باب استصحاب الحال) (2) .

فصل

ذهب الفقهاء والمتكلمون : إلى وجوب الدليل على النافي ، كما يجب على المثبت⁽³⁾ .
وذهب قوم من أصحاب داود⁽⁴⁾ ممن لم يحقق الكلام في هذا

(1) في س : أوجبهم . وهو تصحيف .

(2) عبارة ق ، م فيما بين القوسين : باب من استصحاب الحال . انظر جمع الجوامع : (204 / 2) والإبهاج : (3 / 115) فقد عزی القول بذلك إلى جمهور العلماء ومثل لذلك باختلاف العلماء في دية اليهودي ، فقال بعضهم كدية المسلم . وقال بعضهم نصف دية المسلم ، وقال بعضهم ثلث دية . فالثلث أمر متفق عليه بين الجميع . قال ابن السبكي : وبه أخذ الشافعي ، وأما المالكية فإنهم يوجبون في الكتابي - إذا كان غير حري - نصف دية المسلم والحنفية يوجبون فيه دية كاملة . انظر شرح الشيخ أحمد زروق ، وشرح ابن ناجي لرسالة ابن زيد القيرواني (2 / 232) والشرح الكبير لمختصر خليل : (4 / 268) وفتح القدير : (10 / 278) والأصل الجامع : (3 / 58) .

(3) وإليه ذهب جمهور علماء الأصول . انظر التبصرة : (ص / 557) ، واللمع : (ص / 70) ، والأصل الجامع : (3 / 85) والمنتهي : (ص / 163) .

(4) عزاه الشيرازي في التبصرة : (ص / 557) إلى بعض أصحاب الشافعي . وفرق بعضهم بين العقلیات والشرعیات فأوجبوا الدليل عليه في نفي العقلیات ، دون نفي الشرعیات . وجعل ابن السبكي الخلاف فيما إذا لم يدع علماً ضرورياً بانتفائه . انظر جمع الجوامع : (2 / 204) والإحكام : (4 / 190) واللمع : (ص / 70) .

الباب : إلى أنه لا دليل على النافي .

والدليل على ما نقوله : قوله - تعالى - : ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَىٰ ۚ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۚ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (1) . فطلب منهم الدليل على النفي .

والدليل على ذلك : أن النافي لا يخلو : أن يكون عالماً بانتفاء الشيء ، أو غير عالم به . فإن كان عالماً بانتفائه ، فلا يخلو أن يعلمه ضرورة ، أو بدليل .

فإن علمه ضرورة : وجب اشتراك العقلاء في العلم بنفيه ، كما نعلم (2) أنه لا نيلَ بحضرتنا (3) ، وأنا (4) لسنا على جناحي نسرٍ يطير بنا ، وغير ذلك (202 - ق) .

وإن كان يعلمه بدليل : وجب عليه أن يبين الدليل الذي علمه من جهته ، كما يجب ذلك على المثبت .

وإن لم يكن عالماً به : فلا يجوز له الإقدام على نفي ما لا يعلم نفيه ، كما لا يجوز للمثبت إثبات (5) ما لا يعلم إثباته .

ومما يدلُّ على ذلك : أن النافي يثبت حكماً ، وهو نفي المنفي وضد حكم إثباته ، فلو جاز أن يقال : أنه لا دليل عليه وهذا حكمه ،

(1) سورة البقرة 110 .

(2) في ق ، م : يعلمون .

(3) في ق : لا فيل .

(4) في س : وأنا .

(5) أن يثبت .

لجاز أن يقال : إنه لا دليل على المثبت ، وفي علمنا ببطلان ذلك : دليل على وجوب الدليل على النافي .

ومما يدل على [ذلك]⁽¹⁾ : أنه لو كان النفي يسقط الدليل : لوجب أن يسقط الدليل عمّن نفى حدوث⁽²⁾ العالم ، وعمّن نفى الصانع . وهذا جهل ممن صار إليه .

أما هم فاستدلوا : بأن المدعى للدّين يجب عليه البينة⁽³⁾ ، ولا بينة على المنكر ، فكذلك يجب الدليل على مدعى المذهب [دون من نفاه]⁽⁴⁾ .

والجواب : أن وجوب البينة على المدعى لم يجب⁽⁵⁾ عقلاً ، وإنما وجب⁽⁶⁾ شرعاً ، ولولا ورود ذلك لم يفصل العقل بين مدعي الحق ومنكره ، لأنه لا يعلم عين الحق .

وجواب آخر : وهو أن إعطاء الحق وتسليم الدين إلى الغريم يقع في جزء من الزمان غير مخصوص ، وهو [غير]⁽⁷⁾ دائم مستمر في جميع الأوقات ، فيمكن دافع المال والدين ألا يدفعه إلا بينة ، وليس كذلك عدم الدفع والقبض فإنه يجب أن يكون⁽⁸⁾ في جميع الأوقات ،

(1) ساقطة من : س .

(2) في س : حدث . وهو تصحيف .

(3) في س : الشهود .

(4) ما بين القوسين ساقط من جميع النسخ وقد أثبتناه من سياق عبارة الشيخ أبي إسحاق في التبصرة : (ص / 557) .

(5) في ق : تجب .

(6) في ق : وجبت .

(7) ساقطة من : س .

(8) في ق : تكون .

ويتعذر على المنكر (178 - س) إقامة البينة وتحصيل الشهادة على أنه لم يسلم إليه المدعى شيئاً في جميع الأوقات ، فلذلك افترقت حال المدعى والمنكر ، [و⁽¹⁾] ليس كذلك النافي والمثبت ، فإن كل واحد منهما إنما يعلم ذلك بدليل ، والدليل منصوب لنا فيه ومثبت وغير متعذر علينا علمه من حيث علمه النافي ، فيجب عليه ذكره .

وعلى أن تسمية البينة بينة : إنما هو مجاز واتساع ومواضعة ، وليست بدليل على صدق المدعى بدليل أننا نُجَوِّزُ عليه الكذب وقد قال جماعة ممن تلکم في هذا الباب : إن اليمين في جنبه المنكر بينة .

وهذا أيضاً ليس بصحيح ، وإنما [هو⁽²⁾] حكم شرعي لزمه .

استدلوا [على ذلك]⁽³⁾ : بأن المدعي للرسالة يجب عليه الدليل ، ولا يحتاج النافي لها إلى دليل .

والجواب : أن من ينكر النبوة إذا قطع بالنفي وقال : لست بنبي ، فإنه يجب عليه إقامة الدليل⁽⁴⁾ على نفيه . وإنما لا يجب عليه دليل ، إذا قال : لست أعلم صحة ما نقول⁽⁵⁾ ويجوز أن نكون نبياً ، ويجوز أن لا نكون [نبياً]⁽⁶⁾ ، لأن هذا شاك ، والشاك لا دليل عليه ، وفي مسألتنا قد قطع بالنفي فيجب أن يكون عليه دليل .

وأيضاً فقد قال جماعة من شيوخنا : إن منكر النبوة عليه الدليل ،

(1) ساقطة من : ق .

(2) ساقطة من : س .

(3) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(4) في س : الدلالة .

(5) في س : تقول ونكون . وهو خطأ .

(6) ساقطة من : ق .

ودليله : أن لا يظهر على يدي⁽¹⁾ مدعي الرسالة برهان ، فيقول : لو كنت نبياً ، لكان معك دليل على نبوتك ، لأن الله لم يبعث رسولاً إلا ومعه ما يدل على صدقه ، وإلا لم يصح تكليفنا بتصديقه⁽²⁾ ، فلمّا لم أر ذلك معك ، دلني على أنك لست بنبي لأن الأصل ألاّ يجب علىّ تصديقك ، فلا أعلم وجوب تصديقك إلاّ بدليل ، ولا طريق إليه إلاّ برهان يظهر معك ، وهذا من باب استصحاب حال العقل (203 - ق) .

استدلوا : بأن النافي لصلاة سادسة لا دليل عليه ، فكذلك في مسألتنا [مثله]⁽³⁾ .

والجواب : أنه لا بد في إثبات نفيها من دليل ، وإنما⁽⁴⁾ ينفي ذلك الإجماع والأخبار واستصحاب الحال . ولولا ذلك : لم يصح نفينا⁽⁵⁾ . فبطل ما قالوه .

(1) في ق : يد .

(2) في ق : تصديقه .

(3) ساقطة من : س .

(4) في ق : فأنما .

(5) لعلّ الصواب : نفيها .

فصل في حكم الاجتهاد

اختلف الفقهاء والمتكلمون في [حكم] ⁽¹⁾ فروع ⁽²⁾ الديانات ⁽³⁾ .

فروى جمهور أصحاب مالك - رحمه الله - : أن الحق في واحد ⁽⁴⁾ وذلك أنه سئل عن أصحاب النبي - ﷺ - فقال : « منخطى ومصيب » [وبه قال : أبو تمام] ⁽⁵⁾ .

وقال القاضي أبو بكر : [إن] ⁽⁶⁾ مذهب مالك ، أن كل مجتهد مصيب ⁽⁷⁾ . واستدل على ذلك : بأن ⁽⁸⁾ المهدي ⁽⁹⁾ أمره أن يجمع مذهبه في

(1) ساقطة من : س ، ق .

(2) في س : وقوع . وهو تصحيف .

(3) أي وأما الأصول فإن الحق فيها في واحد بإجماع من يعتد بإجماعه من المسلمين ، سواء كان مدرکها العقل ، كحدوث العالم ، وخلق الأعمال ، أو شرعياً لا يعلم إلا بالشرع ، كعذاب القبر والحشر . إذ لم يخالف في ذلك إلا عبيد الله بن الحسين العنبري .
انظر الإبهاج : (3 / 177) والمختصر : (2 / 293) واللمع (ص / 73) وجمع الجوامع : (2 / 227) ، وإرشاد الفحول : (ص / 229) .

(4) وبه قال جمهور العلماء وهو مذهب الأئمة الأربعة على الأصح .

انظر اللمع : (ص / 78) والإبهاج : (3 / 177) وجمع الجوامع : (2 / 228) والتبصرة : (ص / 526) وإرشاد الفحول : (ص / 230) .

(5) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م . وانظر القرطبي : (11 / 311) فقد نقل ذلك عنه . وانظر قول مالك في جامع بيان العلم : (2 / 81) .

(6) ساقطة من : ق ، م .

(7) وبه قال أبو الحسن الأشعري وابن سريج وأبو يوسف ومحمد انظر جمع الجوامع : (2 / 228) والتبصرة : (ص / 526) وإرشاد الفحول : (ص / 220) .

(8) في م : أن .

(9) هو محمد بن عبد الله المنصور بن محمد بن علي العباسي ثالث خلفاء بني العباس ولد سنة 127 - وتولى الخلافة بعده من أبيه سنة 158 وتوفي سنة 169 .

انظر وفيات الأعيان : (2 / 447) وشنرات الذهب (1 / 266) والأعلام : (3 / 924) .

كتاب يحمل عليه الناس ، فقال له مالك - رحمه الله - : « إِنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - قَدْ تَفَرَّقُوا فِي الْبِلَادِ ، وَأَخَذَ أَهْلُ كُلِّ نَاحِيَةٍ عَمَّنْ وَصَلَ إِلَيْهِمْ فَاتْرَكِ النَّاسَ [وَمَا هُمْ] ⁽¹⁾ عَلَيْهِ » ⁽²⁾ .

فلولا أن [مالكاً رأى] ⁽³⁾ أن كل مجتهد مصيب : لما جاز أن يقرّهم على ما هو الخطأ عنده .

وكل من لقيت من أصحاب الشافعي يقول : إن الحق في واحد وهو المشهور عنه . وبه قالت المعتزلة من البغداديين .

وقد روي عن أبي حنيفة الأمران جميعاً ، وكذلك فقد روى القولان ⁽⁴⁾ جميعاً عن أبي الحسن الأشعري ⁽⁵⁾ .

وقالت المعتزلة البصريون : كل مجتهد مصيب . وبه قال القاضي أبو بكر المالكي ⁽⁶⁾ [والقاضي أبو جعفر] ⁽⁷⁾ .

قال القاضي أبو الوليد - رحمه الله - ⁽⁸⁾ : [والذي أذهب إليه : أن

(1) ساقطة من : م .

(2) انظر ترتيب المدارك : (1 / 191 - 193) فقد ذكر أن هذا القول قاله مالك لأبي جعفر المنصور . وذكر أن مالكا ذكر نحوه للمهدي .

(3) ما بين القوسين ساقط من : س .

(4) في س : الأمران .

(5) انظر جمع الجوامع : (2 / 228) والإبهاج : (3 / 178) والأحكام : (3 / 148) وكتاب الفقيه والمتفقه : (2 / 85) واللمع : (ص / 78)

(6) هو أحمد بن جعفر بن مروان بن محمد القاضي الدينوري المعروف بالمالكي . ترجمته في الديباج (ص / 32) .

(7) انظر المصادر السابقة .

(8) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

الحق في واحد ، وأن من حكم بغيره : فقد حكم بغير الحق ، ولكننا لم نكلف إصابته ، وإنما كلفنا الاجتهاد في طلبه ، فمن لم يجتهد في طلبه فقد أثم ، ومن اجتهد فأصابه فقد أجر أجري : أجر الاجتهاد وأجر الإصابة للحق ومن اجتهد فأخطأ : فقد أجر أجراً واحداً لاجتهاده ، ولم يأثم لخطئه . وهذا أشبه بمذهب مالك - رحمه الله - (179 - ق) لأنه قال : « إذا خفيت دلائل القبله اجتهدوا في طلب القبله ، ويصلي كل إنسان منهم إلى حيث يؤديه اجتهاده إليه ، ولا يصلي أحدهما مؤتماً بالآخر إذا صلى مجتهداً إلى غير الجهة التي أداه اجتهاده إلى استقبالها » (1) .

والدليل على ذلك : قوله - تعالى - : ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾ (2) .

قال الحسن البصري : « حَمَدَ اللَّهُ سُلَيْمَانَ لِإِصَابَتِهِ ، وَأَثْنَى عَلَى دَاوُدَ لِاجْتِهَادِهِ ، وَكَوَلَا ذَلِكَ لَضَلِّ الْحُكَّامُ » (3) .

فوجه الدليل من الآية أنه قال : ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾ ، ولو كان داود مصيباً في اجتهاده لقال : فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ (4) ودَاوُدَ ، ولما كان حكم سليمان بأولى من حكم داود .

فإن قالوا : يحتمل أن يكون المراد بالآية أنهما مأموران بالاجتهاد

(1) لم أتمكن من العثور على هذا اللفظ لمالك في المدونة ولا في غيرها من كتب المالكية التي تحت يدي . وانظر في المسألة : الشرح الكبير : (1 / 225) ومقدمات ابن رشد : (1 / 112) والمنتقى شرح الموطأ : (1 / 338 - 341) .

(2) سورة الأنبياء 77 ، 78 .

(3) أخرجه القرطبي في تفسيره : (11 / 309) بمعناه .

(4) في ق : لسليمان .

فاجتهد كل واحد منهما ، وأداه اجتهاده إلى خلاف ما أدى الآخر اجتهاده ، ثم ورد النص بموافقة قول سليمان ، ونسخ [إباحة]⁽¹⁾ الاجتهاد .
 فالجواب : أن هذا التأويل بعيد ، وذلك أن معنى قوله : ﴿فَفَهَّمَهَا سُلَيْمَانَ﴾ : يقتضي أنه فهم معنى نظر فيه هو وداود ، فوصل سليمان إلى فهمه دون داود .

ولا يجوز أن يكون من جهة موافقة نص وارد بعد الاجتهاد ، لأنه [كان]⁽²⁾ يقول : فثبتنا (204 - ق) حكم سليمان لأنك [لا]⁽³⁾ تقول إذا ثَبَتَ حكم ملك ، وأقررت العمل به : فَهَمْتُ ملكاً ، وإنما تقول⁽⁴⁾ : « أثبتت حكمه وأوجبت امتثاله » .

ولا يجوز - أيضاً - أن يكون سليمان ينفرد بحفظ النص في ذلك ، لأنه لا يقال في مثل هذا : فهمه سليمان دون داود - ﷺ - ولا يجوز أن يقال : لم يفهم زيد كلاماً لم يسمعه ، ولم يبلغ إليه ، وإنما يقال : فهم زيد القضية دون عمرو ، إذا نظرا فيها فبان لزيد حكمها دون عمرو .

وجواب آخر : [وهو]⁽⁵⁾ أن النسخ لأحد الحكمين وإثبات الآخر ، لا يوصف الحاكم بالحكم المثبت : أنه فهم القضية ، [دون الآخر ، وليس نسخ الحكم الذي حكم به الآخر ، بمخرج الحاكم به عن أن يكون فهم القضية]⁽⁶⁾ إذا كان مصيباً حين الحكم ، لأن ذلك يخرج جميع

(1) ساقطة من : س .

(2) ساقطة من : س .

(3) ساقطة من : س .

(4) في ق : يقول .

(5) ساقطة من : س .

(6) ما بين القوسين ساقط من : س .

الأنبياء - صلى الله عليهم وسلم - الذين نسخت شريعتهم : عن فهم ما حكموا به . ويوجب - أيضاً - أن يقال في كل قضية قضى بها نبينا - ﷺ - ثم نسخت : لم يفهمها وهذا خلاف الإجماع .

دليل ثان : ومما يدل على ذلك ، ما روي عن النبي - ﷺ - أنه قال : « إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ ، وَإِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ » (1) .

وروي عنه - ﷺ - أنه قال لعمر بن العاص (2) : « احْكُمْ فَإِنْ أَصَبْتَ فَلَكَ أَجْرَانِ ، وَإِنْ أَخْطَأْتَ فَلَكَ أَجْرٌ وَاحِدٌ » وهذا نص على أن في المجتهدين مخطئاً ومصيباً .

فإن قالوا : [فإن] (3) هذا الخبر بأن يدل على [أن] (4) كل مجتهد مصيب أولى ، وذلك أن المخطئ لحكم الله والحاكم بغيره : لا يجوز أن يكون مأجوراً على الحكم بل أقصى حالاته أن يكون ذنبه مغفوراً .

فالجواب : أن يقال : لم قلت ذلك ؟ وما دليلك عليه وليس في العقل ما يمنع [منه] (5) ؟ وما أنكرت أن يكون مأجوراً على اجتهاده ،

(1) بلفظ المؤلف أخرجه الخطيب البغدادي في كتاب الفقيه والمتفقه : (2/ 60) والآمدني في الأحكام : (3/ 150) .

وأخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله : (2/ 72) وابن ماجه : (2/ 776) ومسلم : (3/ 1342) بلفظ « إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ إلخ » وانظر نصب الراية (4/ 63) والرسالة للإمام الشافعي : (ص / 494) .

(2) هو أبو عبد الله بن وائل بن هاشم القرشي ، اختلف في تاريخ وفاته فقبل سنة 43 وقيل 47 وقيل 48 وقيل 51 . انظر أسد الغابة : (4/ 117) وتهذيب التهذيب (8/ 56) . وانظر الرسالة للإمام الشافعي : (ص / 494) وكشف الأسرار : (4/ 22) .

(3) ساقطة من : س .

(4) ساقطة من : س .

(5) ساقطة من : م .

وغير أثم⁽¹⁾ على خطئه ؟

وجواب آخر : وهو أن الخبر يقتضي أن في الحكام من خطأ مثاباً ، ولا بد من أن يكون ما نقوله ، أو ردّ الخبر جملة ، وذلك غير جائز .

فإن قالوا : [إنما]⁽²⁾ أراد بذلك الحاكم يحكم بشهادة الزور أو بإقرار⁽³⁾ غير صحيح ، أو⁽⁴⁾ يكون المبطل من الخصمين ألحن بحجته ، فهذا يسمى من خطأ ، لأنه حكم بالمال لغير من هو له عند الله ، وله أجر لأنه حكم بحكم الله ، ولو حكم بالمال لمن هو [له]⁽⁵⁾ : لا يستحق أجرين : أحدهما لحكمه بحكم الله والآخر لأنه حكم بالحق (180 - س) لمن هو [له]⁽⁶⁾ عند الله .

فالجواب : أن جوابنا فيما سألت عنه ، مثل هذا ، وذلك أن من اجتهد في حكم الحادثة فأداه اجتهاده إلى غير الحق عند الله ، فإنه يؤجر أجراً واحداً لاجتهاده⁽⁷⁾ ، ولا أثم عليه في حكمه بغير الحق لاجتهاده . وإن اجتهد فحكم بالحق عند الله : أجر أجرين ، أجراً لاجتهاده ، وأجراً لإصابته الحق . وإذا احتمل [الحق]⁽⁸⁾ الأمرين : لم يجز أن يحمل الخبر على أحدهما إلا بدليل .

فإن قيل : لو أخطأ الحق لما جاز أن يؤجر على ذلك .

(1) في ق ، م : مأثوم .

(2) ساقطة من : س .

(3) في ق : وإقرار .

(4) في س : أن . وهو تصحيف .

(5) ساقطة من : س .

(6) ساقطة من : س .

(7) عبارة س : أجران أجراً لاجتهاد . وهو تصحيف .

(8) ساقطة من : س ، ق .

فالجواب : أن الأجر لم يحصل على خطئه الحق ، وإنما حصل على اجتهاده فيما أمر⁽¹⁾ بالاجتهاد فيه .

وجواب ثان : أن دَفْعُ المال إلى غير مستحقه والحكم له به : لا يجوز أن يستحق عليه أجراً ، ولا يجوز أن يوصف بأنه حكم الله ، ولا يوصف بأنه الحق عند الله ، فإن جاز لكم هذا - مع استحالاته - : فبأن يجوز⁽²⁾ لنا ما قلناه وليس فيه (205 - ق) وجه من وجوه الإحالة أولى وأحرى⁽³⁾ .

دليل ثالث : وهو إجماع الصحابة - رضي الله عنهم - على تسمية بعض المجتهدين مخطئاً ، وبعضهم مصيباً ، فروي عن أبي بكر - رضي الله عنه - أنه قال في الكلالة : « أَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي فَإِنْ يَكُنْ صَوَاباً فَمِنْ اللَّهِ وَإِنْ يَكُنْ خَطَأً فَمِنِّي » .

وقال ابن مسعود : « أَقُولُ بِرَأْيِي فَإِنْ كَانَ صَوَاباً فَمِنْ (4) اللَّهِ ، وَإِنْ كَانَ خَطَأً فَمِنِّي وَمِنْ الشَّيْطَانِ » .

وكتب أبو موسى عن عمر : « هَذَا مَا أَرَى اللَّهُ عُمَرَ » فأنكر عليه عمر وقال : « اكْتُبْ : هَذَا [مَا] (5) رَأَى عُمَرُ ، فَإِنْ يَكُ خَطَأً فَمِنْ عُمَرَ ... » .

وروي عنه - رضي الله عنه - أنه نهى على المنبر عن المغالاة في صدقات النساء ، فقالت امرأة : « لِمَ تَمْنَعُ النِّسَاءَ مَا جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ ؟ » وقد

(1) في ق : أمرنا .

(2) في س : لا يجوز . والصواب حذف « لا » .

(3) في س : أخرى وأولى .

(4) في ق : فمني ، وهو خطأ .

(5) ساقطة من : س .

قال الله - تعالى - : ﴿وَأَتَيْتُمُ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا﴾⁽¹⁾ ؟ فقال عمر : « امرأة قَالَتْ فَأَصَابَتْ ، وَأَمِيرٌ قَالَ فَأَخْطَأَ ، أَوْ نَاضَلَ فَضِلَّ » .

وروي عن عمر أنه شاور الناس في قصة المرأة التي أرسل إليها فأجهضت جنيناً فقال له الكل : « إنما أنت مؤدب لا شيء عليك » فناشد علياً ليقولن [ما]⁽²⁾ عنده فقال : « إِنْ لَمْ [يَكُونُوا]⁽³⁾ اجْتَهَدُوا ، فَقَدْ غَشَوْكَ ، أَوْ قَارُبُوكَ ، وَإِنْ كَانُوا اجْتَهَدُوا فَقَدْ أَخْطَأُوا ، أَمَّا الْمَأْتَمُ فَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ عَنْكَ زَائِلًا ، وَأَمَّا الدِّيَّةُ فَعَلَيْكَ » .

وروي عن ابن عباس أنه قال : « أَلَا يَتَّقِي اللهُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ يَجْعَلُ ابْنَ الْإِبْنِ ابْنًا وَلَا يَجْعَلُ أَبَ الْأَبِ أَبًا » .

وروي عن علي - رضي الله عنه - أنه قال لابن عباس أيام مقامه على تحليل المتعة : « إِنَّمَا أَنْتَ رَجُلٌ تَائِهٌ » ، وقالت عائشة - رضي الله عنها - « أَخْبِرِي زَيْدَ بْنَ أَرْقَمٍ أَنَّهُ قَدْ أَبْطَلَ جِهَادَهُ مَعَ رَسُولِ اللهِ - ﷺ - إِنْ لَمْ يُتَبَّ » .

وقول ابن عباس في العول : « مَنْ شَاءَ بَاهَلَّتْهُ » .

وهذا معلوم ضرورة من دين الصحابة .

فإن قالوا : إنما قولهم لمن خالفهم إنه أخطأ بمعنى أنه وضع الاجتهاد غير موضعه ، لا أنهم حكموا بغير الحق .

والجواب : أن هذا غير صحيح لأنه متى كان كل ما يغلب على ظنهم صحيحاً ، فلا يصح وضعهم الاجتهاد في غير موضعه ، إلا أن

(1) سورة النساء 20 .

(2) ساقطة من جميع النسخ .

(3) ساقطة من : س .

يجتهدوا فيما لم يبيح لهم الاجتهاد فيه ، وهذا يؤدي إلى التأثيم والتفسيق وما ينزهه⁽¹⁾ عنه الصحابة - رضي الله عنهم - فأما في مسائل الاجتهاد التي يطلب⁽²⁾ فيها - عندكم - غلبة الظن : فلا⁽³⁾ يصح وضع الاجتهاد في غير موضعه فإنه متى غلب على ظنه أن الحق في أمر من الأمور علم أنه قد وضع الاجتهاد موضعه ، فلا معنى لما قالوه .

فإن قالوا : معنى نسبة أحدهم [الآخر]⁽⁴⁾ إلى أنه أخطأ : إنما يعني⁽⁵⁾ عنده ، ولكنه مع ذلك مصيب للحق .

فالجواب : أنه لا يجوز أن أقول لمن أصاب الحق : أخطأت عندي وأنا أعتقد أنه مصيب للحق الذي أمر به (181 - س) ولا يجوز له أن يرجع إلى ما اعتقده أنا وأراه الصواب ، بل أصاب عندي وعند الله وعند نفسه .

وجواب آخر : وهو أن أبا بكر وعمر وعبد الله بن مسعود كلهم [كان]⁽⁶⁾ يقول في فعله : « وَإِنْ كَانَ خَطَأً⁽⁷⁾ فَمِنِّي » و لا يجوز أن يريدوا [به]⁽⁸⁾ : أنهم أخطأوا عند أنفسهم ثم يحكمون بما أداهم⁽⁹⁾ إليه اجتهداهم .

(1) في س : تنزه .

(2) في ق ، م : بطلت وهو تصحيف .

(3) في س : ولا .

(4) ساقطة من : س .

(5) عبارة ق : ألا انه وهي خطأ .

(6) ساقطة من : م .

(7) في ق : وإن كان خطأ لا يجوز . وهو خطأ .

(8) ساقطة من : ق ، م .

(9) في ق : أداه .

دليل رابع : ومما يدل على ذلك : إجماع السلف على صحة المناظرة ، فلو كان كل مجتهد مصيباً : لما صحت (206 - ق) المناظرة بين من يحرم عينا وبين من يحللها لأن فرض كل واحد منهما ما أداه اجتهاده إليه ، كما لا تصح⁽¹⁾ المناظرة بين الحائض والطاهر في وجوب الصلاة والصوم ، وكما لا تصح المناظرة بين المسافر والمقيم في جواز التقصير والفطر ، وكما لا تصح⁽²⁾ المناظرة بين الإمام والرعية في إقامة الحدود واستيفاء القصاص والأمر بما فيه المصلحة والطاعة ، ولما أجمعنا على صحة المناظرة بين كل مختلفين في حكم حادثة ، ودعوة كل واحد منهما الآخر إلى مذهبه ، وَرَدُّ الآخر لدليله⁽³⁾ على حسب ما يجري بين المتناظرين في مسائل الأصول التي الحق فيها في واحد - ثبت⁽⁴⁾ بذلك أن الحق في واحد من أحكام الفروع .

فإن قال قائل : إنه إنما حسنت المناظرة لأن المجتهد يُجَوِّزُ أن يكون في المسألة نص فيكشف له عند المناظرة .

فالجواب : أن هذا غير صحيح ، لأن من لا يغلب على ظنه عدم النص : لم يجز له عند أحد أن يستعمل القياس والاجتهاد ، وهذه حالة لم يستقر له بعد فيها مذهب⁽⁵⁾ يناظر عليه ، وإنما هو سائل مسترشد .

وجواب آخر : وهو أنه لو كان ما قلتموه صحيحاً : لوجب أن يسأل عن النص ، ولا يدخل مدخل المناظر وذلك أقرب له مما يريد ،

(1) في ق : يصح .

(2) في ق : يصح .

(3) في س : أدلته .

(4) في ق : يثبت .

(5) عبارة ق ، م : بعد فيها حال .

لأنه إذا سأله عن النص إن كان عنده علم أعلمه ، وإن لم يكن عنده علم : علم من حاله ذلك ، وإذا سأله عن المسألة مناظراً فيها : جاز أن يستدل [له بالقياس]⁽¹⁾ مع علمه بالنص ففي هذا عدول عن الغرض المقصود .

وجواب⁽²⁾ آخر : وهو ألا فائدة في توقفه⁽³⁾ للنص - أيضاً - فإن عندك أنه إن حكم بعد أن غلب على ظنه عدم النص : فقد حكم بالحق ، وإن كان ثم نص لم يبلغه مخالف لما حكم به . فبطل ما تعلقوا به .

فإن قال قائل : إنما حسنت المناظرة لأن المجتهد يجوز أن يكون المخالف له يعتقد أنه ليس على طريقة من الاجتهاد يسوغ [له]⁽⁴⁾ الحكم بها في الشرع ، ويظن المباحثة لمعتقد ذلك ستكشف⁽⁵⁾ له أنه غلط في الاجتهاد ، فهذا غرض صحيح في المناظرة ، لأن من أعتقد في طريق من طرق الاجتهاد أنه خطأ ، فإنه مخطئ .

فالجواب : أن هذا غير صحيح ، لأنه لو كان كما ذكرتم : لوجب⁽⁶⁾ أن يفرض الكلام في الطريق الذي يجوز أن يعتقد فيه الخطأ فهو أجلى للشبهة⁽⁷⁾ ولا يعدل إلى الكلام في الفروع⁽⁸⁾ وأحكام الحلال والحرام فإنه لا فائدة في الكلام في المناظرة في ذلك كما أننا إذا اختلفنا في أن كل مجتهد مصيب ، يفرض الكلام فيه ويخلصه من الكلام في الفروع

(1) ما بين القوسين ساقط من : س .

(2) في ق : ثالث .

(3) في ق م : توقعه .

(4) ساقطة من : ق ، م .

(5) في ق ، م سينكشف .

(6) في س : أوجب .

(7) في س : الشبهة .

(8) عبارة ق ، م : ولا يعدل في الكلام إلى الفروع .

ولا يعدل عنه إلى الكلام في النكاح بغير ولي ، وَيَعِ الْأَعْيَانِ الْغَائِبَةِ ولا تذكر المسألة المقصودة بوجه ، ولا تمر لنا ببال .

وجواب ثالث : [هو] (1) أن كل من جرت (2) بينهم مجالس مناظرة من الصحابة والتابعين وغيرهم علمنا أن مقصودهم كان نفس المسألة التي تكلموا فيها دون طريق (3) إثباتها (4) .

[أما هم فاحتج من نصر قولهم : أنه لا يجوز أن يكون لله - تعالى - في الحادثة حكم لم يشرعه للمكلفين ، وليس للفعل في العقل صفة (207 - ق) تمنع من كونه حراماً وحلالاً ، ولا يتغير شيء من صفاته النفسية بتحليله ولا تحريمه ، وإذا تثبت ذلك فلو كان الحق في واحد : لوجب لا محالة أن يفرض على المكلفين ، ولوجب أن يَنْصِبَ عليه دليلاً يعلم به ، لأن الكل من الفقهاء قد اتفقوا على أنه لا يجوز أن يكلف الله - تعالى - عباده فعلاً ثم لا يجعل لهم عليه دليلاً يتميز به مما نهى عنه ، فلو قلنا إن الحق في واحد لم يخل من أن تكون الأمة كلها قد أصابت ذلك الدليل ، وأدت الفرض بإصابته ، أو تكون كلها قد أخطأته أو يصيب الحق بعض الأمة ويخطئه بعضها .

فإن كانت كلها مصيبة : وجب في حكم الطاعة لله والإذعان للحق : اتفاقها عليه والعلم به وزوال اختلافهم فيه .

وإن لم يتفق ذلك من جميعها ، ووقع الخلاف فيه من بعضها :

(1) ساقطة من : ق .

(2) في ق ، م : حدث .

(3) في ق ، م : إثباتها دليل . ولا معنى لزيادة لفظة « دليل » .

(4) في ق ، م : طرق .

[وجِب⁽¹⁾] أن يكون ذلك البعض آثماً لعلمه بالحق وخلافه له .

وإن كان بعض الأمة من العلماء مصيباً لذلك الدليل القاطع على الحق : وجب لا محالة علمه به وتمييزه من الخطأ وأن يقطع بصحة مذهبه وتخطئة مخالفه ، كما يجب⁽²⁾ ذلك في مخالفة دليل التوحيد والثبوة .

والجواب أن يقال لهم : لم قلتُم إنه إذا كان الحق في واحد وجب على الباري - تعالى - أن يجعل لنا عليه دليلاً قاطعاً ، وأن يكلفنا إصابته وما أنكرتم أن يكون الحق في واحد ثم لا يجعل لنا عليه دليلاً قاطعاً وإنما يجعل لنا دليلاً يؤدي إلى غلبة الظن ، كما أن الحق في الحكم بشهادة العدل ، وإن لم يجعل [لنا]⁽³⁾ على معرفة ذلك دليلاً قاطعاً ؟ وكما أن القبلة هي مكة وأن لم يجعل لنا - في الغيم - عليها دليلاً قاطعاً ؟

وجواب آخر : وهو أن ممن يقول إن الحق في واحد من يقطع على أن الحق عنده ، وأن مخالفه - في ذلك - غير مصيب .

فإن قالوا : لو كان يقطع بتخطئة مخالفه : لوجب أن يحكم بتفسيقه وتأثيمه كما يقطع على تأثيم المخالف في أصول الديانات .

فالجواب : أن التأثيم والتفسيق حكم شرعي ولا يجب أن نشبهه إلا بدليل فما دليلكم على ثبوته ؟ وكيف يجب إذا فسقنا وضللنا المخطئ في أصول الديانات : أن نفسق المخطئ في فروعها ، ألا ترى أننا

(1) هذه اللفظة ساقطة من جميع النسخ . وقد أثبتناها من عندنا لتصحيح العبارة .

(2) في م : يوجب .

(3) ساقطة من : م .

نكفر⁽¹⁾ المخطئ في أصول الديانات في التوحيد وغيره ، ولا نكفر المخطئ في سائر المسائل .

وأيضاً فإن الفقهاء الاجلاء⁽²⁾ والأئمة : قد اختلفوا في أصول الفقه التي - عندك - توجب العلم والقطع : مثل اختلافهم في العموم والأمر وإن كل مجتهد مصيب ، وإن لم يوجب ذلك تفسيق من خالفنا في مسألة منها .

وجواب ثالث : وهو أن التكليف إنما حصل في الاجتهاد ، فلو فرط في الاجتهاد : لوجب التفسيق ، وليس كذلك الإصابة فإنه لم يكلفها .

استدلوا : بأن حال الصحابة وحال من مضى من علماء الأمة مشهور في تسويغ الخلاف في هذه الأحكام الشرعية ، وفي إقرار الأحكام بجمعها ، وإقرار العامة على الأخذ بكل قول منها ، فلو كان يعتقد أن الحق في واحد وأنه ما حكم به : لكان مخطئاً في ترك غيره يحكم بالخطأ ، وتسويغ ذلك له ، وهذا يوجب إجماع (209 - ق) الأمة على الخطأ من بين قائل وفاعل وراض به .

والجواب : أن بعضهم سوغ الخلاف لبعض ، وأقر العامة على الأخذ بحكم الآخر المخالف له : لأنه ليس قول بعضهم بأولى من قول الآخر . من حيث هو قول له ، فلو أنكر على المخالف له الحكم بقوله : لأنكر ذلك أيضاً عليه ، ولا سبيل إلى الإنفكاك من ذلك إلا بالنظر والاستدلال وتبيين كل واحد منهم وجه الصواب عنده ، وقد فزعوا إلى

(1) في م : تفكر وهو تصحيف .

(2) في م ، والجلء وهو تصحيف ظاهر .

ذلك في مسائل كثيرة عند اختلافهم . حتى قال ابن عباس : « أَلَا يَتَقَى اللَّهُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، يَجْعَلُ ابْنَ الْإِبْنِ ابْنًا وَلَا يَجْعَلُ أَبَا الْأَبِ أَبًا » .

وقال في العول : « مَنْ شَاءَ بَاهَلْتُهُ » .

وقالت عائشة : « أَبْلَغِي زَيْدَ بْنَ أَرْقَمٍ أَنَّهُ قَدْ أَبْطَلَ جِهَادَهُ مَعَ رَسُولِ

اللَّهِ - ﷺ - » .

وقول علي : « إِنْ كَانُوا لَمْ يَجْتَهِدُوا ، فَقَدْ غَشُّوكَ ، أَوْ قَارُبُوكَ ⁽¹⁾ ، وَإِنْ كَانُوا اجْتَهَدُوا فَقَدْ أَخْطَأُوا » .

وهذا مشهور بينهم ذائع شائع ، فإن بانّت المسألة لأحدهم في المناظرة : رجع إلى قول الآخر ، كما رجع ابن عباس في الحامل المتوفى عنها زوجها ، وعن إباحة المتعة .

ورجح أبو هريرة عن مسائل بان له الحق فيها . ورجح عمر [عن رأيه في ⁽²⁾ الجد] وإن ثبت ببيادي الخلاف فيه ، فكان للعامي أن يأخذ بقول أفهمهم عنده ، لأنه طريق إلى معرفة الحق ولا سبيل إلى الاجتهاد إلا في أعيان المفتين .

وجواب آخر : أن الذي فرض على كل واحد منهم الاجتهاد ولم يكلف إصابة الحق ، فإذا رأى غيره قد خالفه ، وعلم منه الاجتهاد : علم

(1) في م : قارنوك وهو تصحيف .

(2) ما بين القوسين ساقط من جميع النسخ ، وقد زدناه لأن العبارة لا تصح بدونه ومما يدل على صحة هذه الزيادة : ما رواه الشعبي قال : « أول جد ورث في الإسلام عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - مات ابن لعاصم بن عمر وترك أخوين فأراد عمر أن يستأثر بماله فاستشار عليا وزيدا في ذلك ، فضربا له مثلاً فقال : لولا أن رأيكما اجتمع ، ما رأيت أن يكون ابني ولا أكون أنا أباه » انظر الجامع لأحكام القرآن لأبى عبد الله القرطبي : (69/5) طبعة دار الكتب .

انه قد أدى فرضه ولم يمكنه⁽¹⁾ حمله على موضعه ، لأن ذلك أمر بالتقليد وهو لا يجوز ، وإنما يدعوه إلى مذهبه ويرشده إليه ويبين له وجه الصواب ، فإن لم يصبه لم ينكر عليه ولم يأمره بإصابة الحق مع علمه بأنه لم يكلف ذلك .

وجواب ثالث : وهو أنه لو سلم لكم ما قلتم : لم يكن في ذلك إجماع على خطأ لأن أحدهما قد أصاب الحق وقال للذي خالفه : إنك أخطأت وأنا على الحق وباقي الصحابة ساكت ، ولا يدل ذلك على الرضا عندك .

وأيضاً فإن إقرار بعضهم على الخلاف في مسائل قد اجتهد⁽²⁾ فيها : لا يكون إجماعاً على خطأ ، كما أن إقرار بعضهم لبعض على الصلاة إلى جهات مختلفة : لا يكون إجماعاً على الخطأ .

استدلوا : بأن الصحابة ومن بعدهم قد اجمعوا على أنه لا ينقض حكم الحاكم بخلاف ما أدى حاكم آخر اجتهاده إليه ، ولو كان باطلاً لوجب أن ينقض عليه .

والجواب : أن هذا غلط لأنه إنما لم ينقض عليه لأن الذي فرض عليه الاجتهاد في طلب الحق ، والاجتهاد قد وجد ، فلم ينقض بخلاف آخر باجتهاد آخر ، وإن كان يعتقد أنه مصيب للحق ، وأن الذي قبله مخطئ كما لا تجب الإعادة على من صلى باجتهاده إلى غير القبلة إذا بأن له ذلك : لأن الذي فرض عليه الاجتهاد . وكذلك⁽³⁾ لا ينقض حكم

(1) في م : يمكن .

(2) في ق : اجتهدوا .

(3) في ق ، م ، وذلك .

الحاكم إذا بان له فسق الشاهد بعد إمضاء الحكم ، وإن كانت العدالة مطلوبة .

وجواب آخر : وهو انه لو نقض على مخطئ حكمه بحكم آخر باجتهاده : لأدى ذلك إلى الأ (209 - ق) تستقر الأحكام لعلمنا أنه لا يتفق في العالم رجلا لا يختلفان في مسألة جملة ، فلو نقضنا حكم حاكم باجتهاد حاكم : لجاز أن يأتي حاكم آخر بعد هذا فيقضي بنقضه باجتهاد⁽¹⁾ ثالث وهذا حكم الذي يلي بعده إلى الأبد وهذا باطل باتفاق ، فبطل ما تعلقوا به .

(1) في ق : باختيار .

فصل في إبطال تقليد العالم للعالم

التقليد [هو] ⁽¹⁾ الرجوع في الحكم إلى قول المقلد من غير علم بصوابه ولا خطئه ⁽²⁾. والأمة في ذلك مفترقة على قسمين : علماء وعامة .

فأما العالم وهو الذي كملت له آلة الاجتهاد : فإنه لا يجوز له أن يقلد من هو مثله في العلم ولا من هو فوقه . خاف فوات الحادثة أو لم يخف . وبهذا قال : أكثر أصحابنا من البغداديين وإليه ذهب القاضي أبو بكر وأبو الطيب الطبري ، وجماعة أصحاب الشافعي وهو الأشبه بمذهب مالك ⁽³⁾ .

وذهب بعض أصحاب أبي حنيفة : إلى أنه يجوز للعالم أن يقلد عالماً . وبه قال أحمد بن حنبل وإسحاق ⁽⁴⁾ .

وذهب ابن نصر - من أصحابنا - وابن سريج من أصحاب الشافعي : إلى أنه لا يجوز للعالم أن يقلد عالماً إلا أن يخاف فوات

(1) ساقطة من : م .

(2) في ق : خطائه ، وهو تصحيف .

(3) وهو من مذهب جمهور علماء الأصول ، واختاره الإمام الرازي والبيضاوي والآمدي وابن الحاجب والقرافي وابن السبكي . انظر جمع الجوامع (2/ 231) والإبهاج مع نهاية السؤل : (3/ 188) .

وإرشاد الفحول : (ص/ 136) وكشف الأسرار (4/ 14) والأحكام للآمدي (3/ 166) واللمع (ص/ 71) وتنقيح الفصول (ص/ 443) .

(4) وبه قال سفيان الثوري . انظر اللمع : (ص/ 71) والإبهاج (3/ 188) وتنقيح الفصول (ص/ 443) وإسحاق هو أبو يعقوب إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن مطر الحنظلي المعروف بابن راهويه المروزي المولود سنة 161 وقيل 166 أحد الأئمة المشهورين ، وعالم خراسان في وقته المتوفى رحمه الله سنة 238 وقيل 237 ، انظر ترجمته في تهذيب التهذيب : (1/ 216) والأعلام : (1/ 95) وتهذيب تاريخ بن عساكر : (2/ 409) .

الحادثة فإنه يقلد عالماً غيره⁽¹⁾.

وقال محمد بن الحسن⁽²⁾: يجوز له أن يقلد من هو أعلم منه ولا يجوز أن يقلد مثله⁽³⁾. وأما العامي: فإن فرضه تقليد العلماء.

واختلف الناس في حكم العامي:

فقال أكثر الناس: فرضه تقليد العالم.

وأنكر ذلك شذوذ من المتكلمين⁽⁴⁾.

واختلف من رأى فرضه التقليد للعالم: فذهبت طائفة إلى أنه مخير في أعيان العلماء يأخذ بقول أيهم شاء.

وقال أبو العباس وأبو بكر القفال: يجتهد في أعيانهم ولا يأخذ إلا بقول أفضلهم. وسيرد بيان ذلك إن شاء الله.

(1) انظر الإبهاج: (2/188) واللمع: (ص/71) وتنقيح الفصول (ص/443).

(2) هو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني - ولاء - الفقيه الحنفي صاحب أبي حنيفة المتوفى سنة 189. انظر ترجمته في وفيات الأعيان: (4/184) والجواهر المضيئة (2/42) وطبقات الشيرازي (1/135).

(3) انظر اللمع (ص/71) والإبهاج (3/188)، وقيل يجوز له تقليد الصحابة دون غيرهم، وقيل يجوز له تقليد الصحابة والتابعين دون غيرهم، وقيل يجوز له التقليد فيما يخضه دون ما يفتي به وقيل يجوز التقليد للقاضي دون غيره. الإبهاج (3/188).

(4) نسبه القاضي عبد الوهاب إلى جعفر بن مبشر وجعفر بن حرب من المعتزلة.

انظر الإبهاج: (3/186) وجمع الجوامع (2/230) والمختصر (2/306) وتنقيح الفصول (ص/443).

فصل

صفة المجتهد : أن يكون عالماً بوضع الأدلة مواضعها - من جهة العقل وطريق الإيجاب وطريق المواضع في اللغة والشرع .
ويكون عالماً بأصول الديانات وأصول الفقه .

عالماً بأحكام الخطاب : من العموم والأوامر والنواهي والمفسر والمجمل والنص والنسخ وحقيقة الإجماع .

عالماً بأحكام الكتاب ، وإن لم يكن تالياً لجميعه .

عالماً بالسنة والآثار والأخبار وطرقها ، والتمييز لصحتها من سقيمها .

ويكون عالماً بأفعال رسول الله - ﷺ - وترتيبها .

ويعلم من النحو واللغة : ما يفهم به معاني كلام العرب .

ويكون - مع ذلك - مأموناً في دينه موثقاً به في فضله⁽¹⁾ .

فإذا كملت له هذه الخصال : كان من أهل الاجتهاد وجاز له أن يفتي ، وجاز للعامي تقليده فيما يفتيه فيه .

فإن قصر عن هذه الخصال : لم يكن من أهل الاجتهاد ولم يجز الرجوع إلى شيء من أقواله وفتاويه

لأنه إذا لم يكن عالماً بما شرطنا العلم به : لم يمكنه الاجتهاد ، وكان قوله تخميناً ، وذلك غير جائز وكان في ذلك بمنزلة العامة الذين

(1) انظر اللمع (ص/ 71) وكشف الأسرار (4/ 15) وانظر ما قاله الشافعي في شروط المفتي في أعلام الموقعين : (1/ 46) وانظر كتاب الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (2/ 125 - 160) وتنقيح الفصول (ص/ 437) .

يؤمنون بتقليد (210 - ق) العلماء وبفرض عليهم إتباعهم ، ولا يسوغ لهم الحكم باجتهادهم ، وما يغلب على ظنونهم .

فصل

إذا ثبت ذلك فإن⁽¹⁾ من حصلت فيه هذه الشروط : لم يجوز له أن يقلد غيره ، وكان فرضه : ما أداه إليه اجتهاده .

ومما يدل على [ذلك]⁽²⁾ قوله - تعالى - : ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾⁽³⁾ .

والمقلد⁽⁴⁾ قاف و متبع بغير علم .

وقوله - تعالى - : ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَنِ بِذَلِكَ﴾⁽⁵⁾ .

وقوله - تعالى - : ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْمُونَ﴾⁽⁶⁾ .

وقوله - تعالى - : ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾⁽⁷⁾ .

وقوله - تعالى - : ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾⁽⁸⁾ [قَلِيلًا مَّا] ⁽⁹⁾ تَذَكَّرُونَ .

(1) في حسم : فإنه .

(2) ساقطة من : م .

(3) سورة الإسراء 36 .

(4) عبارة ق : والمقلد هو قاف .

(5) سورة يونس 68 .

(6) سورة الأعراف 31 .

(7) سورة النساء 58 .

(8) ما بين القوسين ساقط من : ق

(9) سورة الأعراف 2 .

ومما يدل على ذلك من جهة السنة :

ما روي عن النبي - ﷺ - أنه قال : « نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتي فَوَعَاهَا فَأَدَاهَا كَمَا سَمِعَهَا فَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ لَيْسَ بِفِقْهِيهِ ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ » (1) .

فلو كان قد أطلق التقليد للعالم : لم يأمر بأداء قوله كما سمع منه ، وكان تقليد العالم الراوي في معناه وإن لم ينقل لفظه .

ومما يدل على ذلك : إجماع الصحابة ، وذلك أنهم اختلفوا في الجدل والعلل وغير ذلك من المسائل : فلم يقلد بعضهم بعضاً في الاجتهاد ، ولم يكن من علمائهم من له قول في ذلك إلا باجتهاد ومناظرة عليه .

فإن قالوا : فما حفظ عن طلحة ولا عن سعد ولا عن الزبير في شيء من ذلك قول .

فالجواب : أنهم لم يقلدوا (2) واحداً في قول له ، وإنما تركوا الاجتهاد في ذلك : اتكلاً على اجتهاد غيرهم وفتواهم ، لأنه (3) من فروض (4) الكفايات ، ولو احتج إليهم : لم يقلدوا غيرهم فيما يفتون به ويعملون به وَلَا جُتِّهْدُوا .

والدليل على ترك التقليد : أن قول القائل - الذي لم ينص الله على

(1) تقدم تخريجه .

(2) في ق : يقلد .

(3) في م : بأنه .

(4) في ق : فرض .

عصمته - إنني مصيب في اعتقادي وقولي ، لو كان دليلاً على صدقه وإصابته في اعتقاده : لوجب أن يكون كل قائل بذلك صادقاً مصيباً في اعتقاده ، وفي علمنا أنه يقول ذلك : من ليس بمصيب من اليهود والنصارى وسائر الفرق والمتبعدة - دليل على أن لا يكون دليلاً .

ومما يدل على ذلك : أن كل من لم يخبر الله - تعالى - بعصمته فجائز الخطأ عليه والزلل فيما يعتقده ويذهب إليه ، وجائز عليه الإصابة في ذلك كله ، وإذا ثبت ذلك : لم يأمن المقلد أن يكون ضالاً مخطئاً فلا يجوز له تقليده إذا لم يكن يأمن خطأه ولا يُقْضَى على ثبوت أحد المجوزين وانتفاء الآخر : إلا بدليل .

ودليل ثالث : أن المقلد لغيره في الدين والمذهب لا يخلو من ثلاثة أحوال :

إما أن يكون عالماً بصحة تقليده فيما قلده فيه ، أو عالماً بفساده ، أو شاكا فيه لا يعلمه صحيحاً ولا فاسداً .

فإن كان عالماً بذلك بتقليد آخر : كان السؤال عليه في الثاني كالأول ، وفي الثالث كالثاني إلى ما لا نهاية [له] ⁽¹⁾ . وهذا باطل بالإجماع .

وإن قال : علمت صحة ما قلدت فيه بدليل دلني على صحته . قيل له : فإنما علمت (211 - ق) صحة المذهب بالدليل لا بالتقليد ، فما وجه الحاجة إلى التقليد فيه ؟

وإن كان عالماً بفساده : فلا يجوز له التقليد في الفساد والخطأ .

وإن كان شاكا فيه : حصل منه الاعتراف بأنه يدين بما لا يدري

أحق هو أم باطل ؟ وذلك مما لا يحل ولا يجوز ، ولا يطمئن إليه ذو
تحصيل .

فإن قالوا : نعلم أنه على الحق والصواب لصحة دينه وأمانته وثقته .
قيل لهم : لا يخلو أن يكون معصوماً لا يجوز عليه الخطأ ، أو
غير معصوم يجوز عليه الخطأ ، ولا يجوز أن يقال إنه معصوم ، لأن
ذلك خلاف دين المسلمين .

وإن قالوا إنه يجوز عليه الخطأ مع صحة دينه وأمانته .
قيل لهم : فما أَمْنُكُمْ مِنْ وَقُوعِ الْخَطَا مِنْهُ فِي هَذَا الْاِعْتِقَادِ
وَالْمَذْهَبِ ؟

وجواب آخر : وهو انه يقال لهم . بماذا علمتم صحة دينه ؟

فإن قالوا : علمنا صحة دينه بالدليل⁽¹⁾

قيل لهم : فألا علمتم هذا الاعتقاد والمذهب بالدليل ؟ وهو أولى
بكم وأنتم إليه أحوج من استدلالكم على صحة ديانة زيد وعمرو ، وهذا
ظاهر فيما ذهبنا إليه .

أما هم فاحتج من ذهب إلى جواز تقليد العالم للعالم في فروع
الديانات بقوله⁽²⁾ تعالى — : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ
مِنْكُمْ ﴾⁽³⁾ .

قال : وهذا أمر عام بطاعة العلماء ، لأنهم أولوا الأمر فوجب دخول

(1) هنا انتهى السقط من : س والذي يبدأ من ص 969 عند قوله : أما هم فاضح من نصر
قولهم .

(2) في س : بقول .

(3) سورة النساء : 58 وانظر القرطبي (5/ 259) .

العامّة والعلماء فيه .

والجواب : أننا⁽¹⁾ إذا أجمعنا على أن أولي الأمر العلماء : وجب أن يكون المأمور باتباعهم غيرهم ، فصارت الآية دلالة لنا على المنع من تقليد العالم للعالم .

وقد قيل أولوا الأمر هم أمراء السرايا⁽²⁾ أمر بطاعتهم واتباعهم .
واستدلوا بقوله - تعالى - : ﴿ فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾⁽³⁾ .

ولم يرد لا تعلمون [شيئاً]⁽⁴⁾ أصلاً ، لأن هذه صفة من ليس بمكلف ، وإنما أراد : إن كنتم لا تعلمون حكم هذه الحادثة فإذا⁽⁵⁾ لم يتقدم من العالم علم هذه الحادثة : فهو داخل في المخاطبين بهذه الآية .

والجواب : أننا نحمل الآية على عمومها وظاهرها يقتضي نفي العلم عنه جملة⁽⁶⁾ إلا ما خصه الدليل من غير المكلفين ، فنحمله⁽⁷⁾ على نفي العلم بالنظر ونفي العلم بالحكم ، وليس إذا خصت الآية العامة مما يبطل الاستدلال بالعموم منها فيما لم يخص فيه .

وجواب ثان : وهو أن⁽⁸⁾ قوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾⁽⁹⁾ إنما

(1) في س : أنه .

(2) السرية في : س .

(3) سورة الأنبياء 21 / 7 وانظر القرطبي : (11 / 272) .

(4) ساقطة من : س .

(5) في س : فإن .

(6) عبارة ق : وظاهر ما يقتضي نفي العلم ، وهي عبارة مصحفة لا معنى لها .

(7) في ق : فيحمله .

(8) ساقطة من : ق ، م .

(9) سورة الأنبياء 7 .

أريد به : إن كنتم غير علماء ، وهذه صفة من لا يُحسِّنُ النظر وأما من يحسن [النظر]⁽¹⁾ : فهو من جملة من يعلم ، ولا يقال لمن جهل مسألة أو مسألتين : ليس بعالم ، وإنما يقال ذلك : لمن لم تكن⁽²⁾ له آلة الاجتهاد والاستدلال على الأحكام⁽³⁾ .

وجواب ثالث : وهو أنه - تعالى - قال : ﴿ فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾⁽⁴⁾ . وأهل الذكر [هم]⁽⁵⁾ العلماء ، وهذا يقتضي [أن يكون]⁽⁶⁾ المأمورون بالسؤال غيرهم⁽⁷⁾ ، فبطل ما تعلقوا به .

فصل

إذا ثبت ذلك : فإن فرض العامي الأخذ بقول العالم ، وإنما نسميه تقليداً على [سبيل]⁽⁸⁾ المجاز والاتساع (212 - ق) وإلا فهذا فرضه ، والذي إذا فعله : فقد أدى الواجب عليه⁽⁹⁾ .

(1) ساقطة من : س .

(2) في س : يكن .

(3) في ق ، م : الحكم .

(4) سورة الأنبياء 7 .

(5) ساقطة من : س .

(6) ما بين القوسين ساقط من : س .

(7) عبارة س : المأمور بالسؤال عنهم .

(8) ساقطة من : س .

(9) وبذلك قال القاضي عبد الوهاب البغدادي ونص عبارته « والذي نختاره : أن ذلك ليس بتقليد أصلاً ، فإن قول العالم حجة في حق المستفتي نصبه الرب تعالى - علماً في حق العامي ، وأوجب عليه العمل به ، كما أوجب على المجتهد العمل باجتهاده واجتهاده علم عليه » انظر الإبهاج : (178/3) .

ومما يدل على جواز أخذه بأقوال العلماء⁽¹⁾: علمنا بأن الناظر والمستدل يحتاج إلى آلات⁽²⁾ من علم أحكام الكتاب والسنة ، وأصول الفقه وأحكام الخطاب ، وفهم كلام العرب ، وغير ذلك من العلوم البعيدة المنال ، التي لا يصل إليها أكثر الناس مع النظر والاجتهاد ، وإن وصل إليها بعضهم : فبعد البحث والنظر والمعاناة العظيمة والانفراد لقراءة⁽³⁾ العلم ، والاشتغال عن كل مَعْنَى بِهِ ، ولو كلف العامة بهذا : لكان فيه قطع للحرث والنسل والتجارات والمعاش ، وما لا تتم أحوال الناس إلا به ، وهذا ممن لم يكلفه الله - تعالى - عباده بإجماع الأمة ، وإذا لم يكلف العامة آلات الاجتهاد ولن تقدر عليها ، وقد علمنا نزول الحوادث بها : فلا بد لها من الرجوع في ذلك إلى العلماء .

ومما يدل على ذلك : إجماع الصحابة وذلك أن كل من قصر منهم عن رتب⁽⁴⁾ الاجتهاد : سأل علماء الصحابة عن حكم حادثة نزلت ولم ينكر [ذلك]⁽⁵⁾ عليه أحد من الصحابة ، بل أفْتَوَهِ فيما سأل من غير نكير عليه ، ولا أمر له⁽⁶⁾ بالاستدلال . فثبت ما قلناه .

(1) أي خلافا لمن قال من المعتزلة : يجب عليه الوقوف على طريق الحكم ، ولا يرجع إلى العالم إلا لينبهه على أصولها وطريقة النظر فيها . انظر الإيهاج (3/ 186) واللمع (ص 71/ 2) والمختصر : (2/ 306) .

(2) في ق : آلاف . وهو تصحيف .

(3) في ق ، م : بقراءة .

(4) في ق ، م : دينه . وهو تصحيف .

(5) ساقطة من : ق ، م .

(6) في ق ، م : به وهو تصحيف .

فصل

ويجب على العامي : أن يسأل عمن يريد أن يستفتيه⁽¹⁾، فإذا أخبر أنه عالم ورع : جاز له أن يأخذ بقوله ولا يجوز أن يستفتي من لا يعرف أنه من أهل الفتيا .

والدليل على ذلك : إنكار السلف والخلف على من استفتى (183 - س) من ليس بعالم ، ومن استفتى من ليس من أهل هذا الشأن .

ومما يدل على ذلك : أن كل⁽²⁾ [من]⁽³⁾ لزمه الرجوع إلى قول غيره ، لزمه أن يعرفه ، ولذلك وجب على المكلف معرفة النبي - ﷺ -⁽⁴⁾ .

ويكفيه [في تعرفه]⁽⁵⁾ حال العالم : أن يخبره بذلك عودل يغلب على ظنه صدقهم ، كما يكفي العالم أن يعمل [بخبر]⁽⁶⁾ يخبره به عن النبي - ﷺ - من يغلب على ظنه صدقه فإن اتفق ألا يكون في المصر إلا فقيه واحد : كان فرضه الأخذ بقوله . وإن كان في المصر فقهاء جماعة ، وكان بعضهم أفضل من بعض : جاز الأخذ بقول أيهم شاء .

وقال جماعة من أهل الأصول : يجب عليه الأخذ بقول أفضلهم⁽⁷⁾

(1) انظر اللمع : (ص / 72) .

(2) في ق ، م : كان .

(3) ساقطة من : ق ، م .

(4) انظر اللمع : (ص / 72) .

(5) ساقطة من : س و في م : تعريف .

(6) ساقطة من : م .

(7) القائل بهذا الفقهاء وأبو العباس بن سريج ، انظر اللمع : (ص / 72) ، وجمع الجوامع :

(231 / 2) والمختصر : (2 / 309) .

وهذا ليس بصحيح .

والدليل على ما نقوله : أنا نعلم أن بعض الصحابة كان أفضل من بعض [وأعلم من بعض]⁽¹⁾ ومع ذلك فقد كان جميع فقهاءهم يفتي مع وجود من هو أفضل منه وأعلم ، وكذلك من بعدهم من الأعصار .

ومما يدل على ذلك : أنه يجوز للحاكم العمل⁽²⁾ بشهادة المفضول في العدالة والعلم - بما يتحمله ويؤديه من الشهادة مع وجود من هو أفضل منه ، فكذلك⁽³⁾ سبيل رجوع العامي إلى قول العالم مع وجود من هو أفضل منه [وأعلم]⁽⁴⁾ .

(1) ما بين القوسين ساقط من : س .

(2) عبارة ق ، م : أن يعمل .

(3) في ق ، س : وكذلك .

(4) ساقطة من : س .

فصل

فيما يقع به الترجيح بين⁽¹⁾ الأخبار .

الترجيح في أخبار الآحاد⁽²⁾ يراد [لقوة]⁽³⁾ غلبة الظن بأحد الخبرين عند تعارضهما⁽⁴⁾ .

والدليل على ذلك : إجماع السلف على تقديم بعض أخبار الآحاد على بعض ، من نحو تقديم أخبار نساء (213 - ق) رسول الله - ﷺ - على أخبار غيرهن لما يعتقد في بعض الرواة زيادة من الحفظ والضبط وغير ذلك من وجوه الترجيحات التي نذكرها بعد هذا .

فإن قال قائل : أليس لما كان المطلوب بالشهادة في الحقوق وغيرها الظن بصحة الشهادة ، لم يعتبر فيها بقوة الظن وغلبته ؟ فما أنكر من مثل ذلك في أخبار⁽⁵⁾ الآحاد ؟

فالجواب : انه قد يعتبر [مثل]⁽⁶⁾ ذلك في الشهادة كما يعتبر في الأخبار ، فلا فرق .

(1) في م : في .

(2) عبارة م : في الأخبار الآحاد .

(3) عبارة س : الغلبة .

(4) أي إذا لم يمكن العمل بكل واحد منهما ، فإن أمكن ولو من وجه دون وجه فلا يصار إلى الترجيح ، لأن العمل بالدليلين أولى من العمل بأحدهما وإسقاط الآخر أو إسقاطهما انظر الإبهاج : (3 / 140) وجمع الجوامع : (2 / 361) واللمع : (ص / 46) والقول بالترجيح هو مذهب الجمهور . وحكى القرافي في تنقيح الفصول عن بعضهم : إنكار الترجيح بين الدليلين المتعارضين ، وإنه يلزم التخيير بينهما ، أو التوقف .

انظر تنقيح الفصول : (ص / 430) وكشف الأسرار : (4 / 76) .

(5) في س : من .

(6) ساقطة من : س .

وجواب ثان : أنه لا يجوز اعتبار⁽¹⁾ الشهادة بالأخبار ، لأن الشهادة يعتبر فيها اللفظ والعدالة والحرية ولا تفتقر إلى معنى آخر ، والأخبار إنما⁽²⁾ المقصود منها : أن يقوى في النفس أن هذا حكم مشروع من النبي - ﷺ - [فلو أخبرنا عن النبي - ﷺ -]⁽³⁾ ألف امرأة عالمات فاضلات : أنهن سمعن منه خبراً أو رأيته⁽⁴⁾ يحكم بحكم ، وخالفهن رجلان لم يبلغا في العلم والفضل مبلغ النساء إلا أنهما [عدلان]⁽⁵⁾ لسبق إلينا صدق النساء ، ولغلب على ظنوننا : أن الرسول - ﷺ - حكم بما أخبرن به عنه ، فوجب أن يكون ذلك فرضاً ، لأننا لم نؤمر⁽⁶⁾ بالرجوع إلى أخبار الآحاد إلا مع عدم العلم .

وجواب ثالث : وهو أن الصحابة قد اجمعوا على الفرق بينهما على ما بيناه .

فصل

إذا ثبت ذلك فإن الترجيح يقع في الأخبار وذلك أن الخبرين إذا وردا وظاهرهما التعارض ، ولم يمكن الجمع بينهما بوجه ، ولم يعلم التاريخ فيجعل أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً : رجح⁽⁷⁾ أحدهما على الآخر بضرب من الترجيح ، وذلك يكون في موضعين : في الإسناد وفي المتن .

(1) عبارة س : أن نعتبر .

(2) في س : فإنما .

(3) ما بين القوسين ساقط من : ق وعبارة م : مثل أن يخبرن ألف امرأة .

(4) في س : ورأيته .

(5) ساقطة من : س .

(6) في ق ، م : لأنه لم يؤمر .

(7) في ق ، م : ورجح .

فأما الترجيح من جهة الإسناد فعلى أحد عشر ضرباً⁽¹⁾:

الترجيح الأول : أن يكون أحد الخبرين مروياً في قصة مشهورة متداولة معروفة⁽²⁾ عن أهل النقل ، ويكون معارضه منفرداً عن ذلك .

وذلك مثل : أن يستدل المالكي في أن (184 - س) الشهادة ليست بشرط في صحة النكاح : بما روى ثابت عن أنس في غزوة خيبر من أن النبي - ﷺ - أولم على صفية بإقسطٍ وتمر وسمن⁽³⁾ فقال الناس لا ندري أتزوجها أم اتخذها أو ولد ؟ فقالوا : إن حجبها فهي امرأته ، وإن لم يحجبها فهي أم ولد ، فلما ركب⁽⁴⁾ حجبها قال : فعرفوا أنه تزوجها ، ولو كان قد⁽⁵⁾ أشهد : لم يشكوا⁽⁶⁾ .

فيعارضه الشافعي بما روى سعيد بن أبي عروبة⁽⁷⁾ ، عن عكرمة

(1) عبارة ، ق ، م : فعلى أضرب .

(2) عبارة س : متعارفة .

(3) في س : وسمن وتمر .

(4) في س : ركبها وهو تصحيف .

(5) ساقطة من : س .

(6) أخرجه البخاري : (100 / 16) كرماني ، ومسلم : (1045 / 2) ، وابن سعد : (120 / 8) . وثابت هو أبو محمد بن أسلم البناني البصري المتوفى سنة 127 هـ صحب أنساً عشرين سنة يروى عنه الحديث . انظر : ترجمته في تهذيب التهذيب (2 / 2) وأما صفية : فهي أم المؤمنين بنت حبي بن أخطب . . . بن الخزرج ، وأما : برة بنت سمؤال من بني قريظة ، تزوجها سلام بن مشكم القرظي ، ثم فارقتها فتزوجها كنانة بن الربيع بن أبي الحقيق النضري فقتل عنها في غزوة خيبر ووقعت في سبي المسلمين فاصطفاها رسول الله ، فاعتقها وتزوجها ، في السنة السابعة من الهجرة وتوفيت سنة 52 في خلافة معاوية رضي الله عنه . انظر طبقات ابن سعد : (120 / 8) ونور اليقين (ص / 207) .

(7) في ق ، م : عن أبي عروبة . والصواب ما أثبتناه من : « س » وهو أبو النظر بن مهران البصري المتوفى سنة 156 وقيل 157 روى عن قتادة ، والحسن البصري ، والنظر بن أنس ، وغيرهم . وعنه الأعمش وشعبة وعبد الأعلى بن عبد الأعلى بن شراحيل القرشي وخلق كثير . انظر : تهذيب التهذيب : (63 / 4) .

عن ابن عباس : أن رسول الله - ﷺ - قال : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ ، (وَصَدَاقٍ) ⁽¹⁾ ، وَشَاهِدَيَّ عَدْلٍ » .

فيقول المالكي : خبرنا أولى لأنه مروي في قصة مشهورة معلومة وخبركم عار من ذلك .

وأيضاً فإن خبركم انفرد برفعه ⁽²⁾ عبد الأعلى بن حماد النرسي ⁽³⁾ ،

وأما عكرمة : فهو أبو عبد الله البربري مولى عبد الله بن عباس ، أصله من البربر كان لحصين بن أبي الحر العنبري ، فوهبه لابن عباس عندما ولى البصرة لعلي - كرم الله وجهه - روي عن مولاة وعلى بن أبي طالب وابنه الحسن وأبي هريرة وغيرهم ، روي عنه إبراهيم النخعي ، وأبو الشعثاء - جابر بن زيد - والشعبي وغيرهم ولم يذكر ابن حجر في التهذيب : ابن أبي عروبة فيمن روي عن عكرمة . توفي عكرمة سنة 107 وقيل 110 . انظر : تهذيب التهذيب : (263/7) .

(1) لم ترد هذه الزيادة في : «س» وقد استفرغت وسعي في البحث على لفظ هذا الحديث ، فلم أتمكن من العثور عليه ، بهذه الألفاظ الثلاثة ، لأحد من علماء الحديث - فيما تحت يدي من المصادر . وقد ذكره ابن رشد في المقدمات (ص/356) في معرض استدلاله على أن النكاح لا يكون إلا بصدقا ، قال : «وقال رسول الله - ﷺ - : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ ، وَصَدَاقٍ ، وَشَاهِدَيَّ عَدْلٍ » .

- وأورده ابن أبي زيد القيرواني في الرسالة (2/26) ولم يذكر أنه حديث ، ولكن ابن ناجي علق على ذلك بقوله : «فاعلم أن ما ذكره الشيخ من قوله : ولا نكاح ... إلخ : هو لفظ الحديث الوارد عن رسول الله - ﷺ - ولم يذكر الشيخ أحمد زروق : بأنه لفظ حديث .

وأما بدون لفظ الصداق : فقد أخرجه البيهقي في السنن عن عمران ابن حصين وعائشة ، على ما في الفتح الكبير : (3/403) وانظر فيض القدير : (6/438) ونصب الراية : (3/189) وبلفظ : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ وَشَاهِدَيْنِ » أخرجه الطبراني عن أبي موسى على ما في الجامع الصغير انظر : فيض القدير : (6/437) ونيل الأوطار : (6/134) والمقدمات : (ص/356) وبداية المجتهد : (2/16) والرسالة شرح بن ناجي (2/26) .

(2) في س : عند . وهو تصحيف .

(3) هو أبو يحيى بن نصر الباهلي البصري المعروف بالنرسي نسبة إلى نرس نهر بالكوفة . انظر : تهذيب التهذيب : (6/93) وقال صاحب اللباب : (3/306) قيل له النرسي : لأن جده نصر كان النبط إذا أردوا أن يقولوا : نصر ، قالوا نرس ، فبقي على ذلك .

وسائر الرواة وحفاظ أصحاب ابن أبي عروبة : يقفونه على عكرمة ،
ورواية الحفاظ أولى .

والضرب الثاني من الترجيح : أن يكون راوي أحد الخبرين أضبط ،
[وأحفظ] (1) .

و راوي الذي يعارضه دون (2) ذلك ، فيرجح خبر الحفاظ ،
الضابط (3) .

وذلك مثل أن (214 - ق) يحتج المالكي : بما روى مالك ، عن
نافع عن ابن عمر : أن رسول الله - ﷺ - قال : « مَنْ أَعْتَقَ شُرْكَاءَ لَهُ فِي
مَمْلُوكٍ أَقِيمَ عَلَيْهِ قِيمَةُ الْعَدْلِ ، وَأُعْطِيَ شُرْكَاءُهُ حِصَصَهُمْ ، وَأَعْتَقَ الْعَبْدَ ،
وَالَا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ » (4) .

(1) ساقطة من : س . وانظر : تنقيح الفصول : (ص / 422) .

(2) في س : أدون ، وهو تصحيف .

(3) انظر تنقيح الفصول : (ص / 422) والإبهاج مع نهاية السؤل : (3 / 146) .

(4) أخرجه البخاري : (3 / 80) سندي ومالك في الموطأ (2 / 772) ومسلم :
(2 / 1139) .

ومالك هو الإمام المشهور أبو عبد الله بن أنس ، بن مالك من أبي عامر ، الأصبحي نسبة إلى
ذي أصبح قبيلة كبيرة باليمن سمو باسم جدتهم أصبح اختلف في تاريخ ميلاده ف قيل 90
وقيل 93 وقيل 95 وتوفي بالمدينة المنورة سنة 179 وقيل 178 . انظر : ترجمته في
المندرك : (1 / 102) والديباج (ص / 17) وطبقات الشيرازي : (ص / 67) وتهذيب
التهذيب : (10 / 5) والانتقاء : (ص / 9) ووفيات الأعيان : (4 / 135) .

وأما نافع فهو أبو عبد الله مولى بن عمر ، أصابه في بعض مغازية كان رحمه الله من الثقة
المشهورين بالحفظ والإتقان ، توفي سنة 117 وقيل 120 وقيل 119 انظر : تهذيب
التهيب (10 / 412) ووفيات الأعيان : (5 / 367) .

فيعارضه الحنفي : بما روى [سعيد]⁽¹⁾ بن أبي عروبة عن قتادة عن النضر بن أنس ، عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة قال : قال رسول الله - ﷺ - : « مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا لَهُ فِي مَمْلُوكٍ أَوْ شِقْصًا فَعَلَيْهِ خَلَاصُهُ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ اسْتُسْعِيَ الْعَبْدُ فِي قِيَمَتِهِ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ »⁽²⁾.

فيقول المالكي : ما قلناه أولى - أن لم يكن له ملك⁽³⁾ لأنه رواه مالك ، وعبد الله بن عمر ، وموسى بن عقبة⁽⁴⁾ وهم حفاظ أئمة ، وخبركم رواه سعيد بن أبي عروبة وليس بحافظ لأنه قد تغير حفظه ، فكان حديثنا أولى .

والضرب الثالث : أن يكون رواية أحد الخبرين أكثر من رواية الخبر الآخر .

(1) ساقطة من : س .

(2) أخرجه البخاري : (80/2) سندي ومسلم : (1140/2) وابن ماجه : (844/2) والترمذي في كتاب الأحكام باب ما جاء في العبد بين رجلين فيعتق أحدهما نصيبه ، وأبو داود على ما في نصب الراية : (282/3) .

وأما قتادة : فهو أبو الخطاب بن دعامة ... اللوسي البصري الأكمه تابعي جليل ثقة توفي سنة 117 وقيل 118 انظر : ترجمته في تهذيب التهذيب : (85/8) ووفيات الأعيان : (85/4) وطبقات ابن سعد : (229/7) .

وأما النضر ابن أنس : فهو أبو مالك البصري تابعي ثقة ، وثقه ابن حبان وغيره . انظر : تهذيب التهذيب : (435/10) .

وأما بشير بن نهيك فهو : أبو الشعثاء السلولي اللوسي البصري ذكره ابن حبان في الثقات . انظر : ترجمته في تهذيب التهذيب (470/1) .

(3) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(4) ابن أبي عياش الأسدي المتوفى سنة 141 مشهود له بالحفظ والضبط .

انظر : تهذيب التهذيب : (36/10) .

وذلك مثل أن يستدل المالكي في الوضوء من مس الذكر بما روى مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة عن مروان عن بسرة عن النبي - ﷺ - قال : « مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلَا يُصَلِّي حَتَّى يَتَوَضَّأَ » (1) .

فيعارضه الحنفي : بما روى ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق بن علي الحنفي عن أبيه عن النبي - ﷺ - قال : « ... وَهَلْ هُوَ إِلَّا مُضْغَةٌ أَوْ بُضْعَةٌ [مِنْكَ] » (2) (3) .

(1) أخرجه مالك في الموطأ (1/ 42) والبيهقي في معرفة السنن والآثار : (ص / 27) والترمذي (1/ 55) وابن ماجه : (1/ 161) وأبو داود والنسائي على ما في نصب الراية : (1/ 54) .

وأما عبد الله بن أبي بكر : فهو أبو محمد بن محمد بن عمرو بن حزم المدني الأنصاري المتوفى سنة 135 وقيل : 130 انظر تهذيب التهذيب (5/ 164) .
وأما مروان : فهو أبو عبد الملك بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف الأموي المتوفى سنة 65 بعد أن ولي الخلافة بتسعة أشهر انظر : تهذيب التهذيب : (10/ 91) .

وأما يسرة : فهي بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبد العزى القرشية الأسدية بنت أخي ورقة بن نوفل ، وقيل بنت صفوان بن أمية ، والأول أرجح ، تزوجت المغيرة بن أبي العاص فولدت له عائشة فتزوجها مروان فولدت له عبد الملك ، وروى عنها مروان بن الحكم ، وعروة بن الزبير ، وسعيد بن المسيب ، انظر : ترجمتها في الأصابة : (4/ 252) .
(2) ساقطة من : س .

(3) أخرجه الترمذي : (1/ 57) والدارقطني ، على ما في التلخيص الحبير : (1/ 125) وأبو داود والنسائي وابن حبان على ما في نصب الراية : (1/ 60 - 61) .
وملازم بن عمرو : هو أبو عمرو بن عبد الله بن بدر السحيمي .
انظر : ترجمته في تهذيب التهذيب : (10/ 384) .

وأما عبد الله بن بدر : فهو ابن عميرة بن الحارث الحنفي السحيمي بضم السين نسبة إلى سحيم بطن من بطون بني حنيفة . انظر : تهذيب التهذيب : (5/ 154) واللباب : (2/ 107) .
انظر : ترجمه قيس بن طلق بن علي بن المنذر الحنفي اليمامي في تهذيب التهذيب : (8/ 398) .

فيقول المالكي : ما استدللنا به أولى ، لأنه رواه عن النبي - ﷺ - جماعة منهم : أم حبيبة⁽¹⁾ ، وأبو أيوب ، وأبو هريرة وأروى بنت أنيس⁽²⁾ وعائشة وجابر وزيد بن خالد⁽³⁾ وعبد الله بن عمر وقال أبو زرعة الرازي⁽⁴⁾ : حديث⁽⁵⁾ أم حبيبة صحيح .

وخبركم لم⁽⁶⁾ يروه إلا واحد ، فكان خبرنا أولى .

فصل

وقد ذهب بعض أصحابنا وأصحاب أبي حنيفة : إلى أنه لا ترجيح

(1) هي : أم المؤمنين رمة بنت أبي سفيان بن حرب ، وأمها صفية بنت أبي العاص بن أمية تزوجها عبيد الله بن جحش فولدت له حبة فكنيت بها ، تزوجها رسول الله بعد أن تنصر زوجها وهي بأرض الحبشة ، وخطبها لرسول الله - ﷺ - النجاشي . توفيت - رحمها الله - سنة 44 . انظر : طبقات ابن سعد : (8 / 96 - 101)

وأما أبو أيوب : فهو خالد بن زيد بن كليب النجاري الأنصاري المتوفى سنة 52 على الأرجح . انظر : الإصابة : (1 / 405) .

(2) لم يصرح علماء التراجم في نسبها بأكثر مما ذكره الباجي قال ابن حجر في الإصابة : ذكرها ابن منده ولم يصرح باسم أبيها ولها ذكر في الوضوء من جامع الترمذي ، انظر الإصابة : (4 / 226) .

(3) هو أبو عبد الرحمن الجهني الملقب صاحب لواء جهينة يوم الفتح اختلف في تاريخ وفاته والراجح أنه توفي سنة 78 بالمدينة انظر تهذيب التهذيب : (3 / 410) .

(4) في س : الراوي وهو خطأ والصواب ما أثبتاه من : « ق ، م » وهو عبيد الله بن عبد الكريم بن زيد بن فروخ المخزومي أحد الأئمة الحفاظ روى عن أبي عاصم وأبي نعيم ، وفيصة بنت عقبة ومسلم بن إبراهيم وأبي الوليد الطيالسي وخلق كثير - روي عنه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه ، وغيرهم . توفي سنة 264 وقيل 268 . انظر : تهذيب التهذيب : (7 / 30 - 34) .

(5) عبارة س : في حديث .

(6) في س : فلم .

بكثرة الرواة⁽¹⁾.

وهذا ليس صحيح⁽²⁾.

والدليل على ما نقوله : ما روي أن الجدة جاءت أبا بكر - رضي الله عنه - تسأله ميراثها ، فقال لها : « ما أجد لك في كتاب الله شيئاً ، ولا في سنة رسول الله - ﷺ - فقام المغيرة ابن شعبة فقال⁽³⁾ : « أشهد أن رسول الله - ﷺ - أطعمها السدس » . « فقال [له]⁽⁴⁾ أبو بكر : « من يشهد معك » ؟ فقام محمد بن مسلمة فشهد معه⁽⁵⁾ .

وخبر أبي موسى مع عمر في الاستئذان حيث طلب منه من يرويه عن النبي - ﷺ - (185 - س) فجاءه⁽⁶⁾ بأبي سعيد الخدري .

ولو لم يكن لكثرة العدد معنى : لم يطالب أبو بكر المغيرة - رضي الله عنهما - : بمن يشهد له ، ولم يطالب عمر أبا موسى بذلك مع كونه عنده ثقة مأموناً ولذلك قال له : « أَمَا إِنِّي لَمْ أَتِهَمْكَ » فثبت أن لكثرة العدد تأثيراً في الترجيح .

(1) نسبه ابن الحاجب ، والآمدي والشوكاني : للكرخي . انظر : الإحكام للآمدي : (3 / 176) ومختصر ابن الحاجب : (2 / 310) وإرشاد الفحول : (ص / 244) .

ونسبه ابن الهمام في التحرير لأبي حنيفة وأبي يوسف وقيد ذلك بما إذا لم يبلغوا حد التواتر . انظر : التقرير والتحرير : (3 / 32) قال البخاري في الكشف : (2 / 102) ولا يرجح أحد الخبرين على الآخر بأن يكون رواه أكثر من رواية الآخر عند عامة أصحابنا . وانظر : أصول السرخسي : (2 / 24) والتوضيح : (3 / 59) .

(2) جمهور العلماء على القول بالترجح بكثرة الرواة . انظر : المختصر : (2 / 310) والكفاية : (ص / 610) وتنقيح الفصول : (ص / 423) .

(3) عبارة س : فقال المغيرة بن شعبة .

(4) ساقطة من : س .

(5) أخرجه مالك في الموطأ (6 / 237) وابن ماجه (2 / 910) .

(6) في س : فجاء .

ودليل آخر : وهو أن الاثنين أضبط وأثقف⁽¹⁾ وأبعد من الخطأ من الواحد ، فيغلب على الظن صدقهما وكذلك قال تعالى : ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾⁽²⁾.

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن كثرة الرواة ما لم تنته إلى حد التواتر : لا يخرج عن أن يكون ظناً وخبر الواحد - أيضاً - ظن ، ولا يجوز أن يرجح أحد الظنين على الآخر .

والجواب : (125 - ق) [أن هذا يبطل]⁽³⁾ بأن يكون أحد الروايين أَثَقَّفُ فإنه يقدم على الآخر ، وإن لم يبلغ إيجاب العلم .

وجواب⁽⁴⁾ آخر : وهو أن كل واحد منهما لا يوجب إلا الظن إلا أن أحد الظنين أقوى ، فيجب المصير [إليه] .

واحتجوا⁽⁵⁾ : بأن الشهادة لا ترجع بكثرة العدد ، فكذلك الأخبار لا ترجع بكثرة العدد .

والجواب : أننا لا نسلم ، فإن ابن كنانة⁽⁶⁾ روى عن مالك الترجيح

(1) جاء في المصباح (91/1) مادة «ثقف» قوله : وثقف الحديث فهمه بسرعة . وانظر : مختار الصحاح : (ص/84) .

(2) سورة البقرة 2/281 .

(3) ما بين القوسين غير مقروء في : ق .

(4) بياض في : ق .

(5) ما بين القوسين بياض في : ق .

(6) هو : أبو عمر عثمان بن كنانة مولى عثمان بن عفان من فقهاء المدينة الذين لازموا الإمام مالكا ، كان يحضره مالك لمناظرة أبي يوسف عند الرشيد وهو الذي جلس في حلقة بعد وفاته . قال في حقه ابن كثير : لم يكن عند مالك أضبط ، ولا أدرس من ابن كنانة ، كان يغلب عليه الرأي ، ولم يكن عنده في الحديث حظ يذكر توفي - رحمه الله - بمكة سنة 186 وقيل 185 انظر : ترجمته في : ترتيب المدارك : (1/292) وكتاب التعريف ببعض الفقهاء من أصحاب مالك لابن عبد البر : (3/ب) مخطوط بمعهد المخطوطات التابع للجامعة العربية مصور عن النسخة الموجودة بمكتبة فيض الله رقم 2169 .

بكثرة الشهود وعدالتهم .

وإن سلمنا على رواية غيره : فالفرق بينهما أن الشهادة لا يرجح فيها بالضبط والحفظ ، فلم يرجح فيها بالكثرة بخلاف مسألتنا .

وجواب آخر : وهو أن الشهادة منصوص [عليها فلم يدخلها الاجتهاد ولا الترجيح ، وليس كذلك رواية الأخبار فليس منصوص⁽¹⁾] عليها ، فلذلك دخلها الترجيح والاجتهاد .

ومثال ذلك أن الدية لما كانت منصوصاً عليها : لم يدخلها الاجتهاد ، وقيمة العبد لما كانت غير منصوص عليها : دخلها الاجتهاد .

والضرب الرابع : أن يكون أحد الراويين يقول : سمعت رسول الله - ﷺ - والآخر يقول : كتب إلينا رسول الله - ﷺ - فيكون قول الذي سمع أولى .

مثل قول عكيم : « كتب إلينا رسول الله - ﷺ - قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ أَلَّا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيِّتَةِ بِأَهَابٍ وَلَا عَصَبٍ »⁽²⁾ .

(وروى عبد الله بن عتبة عن ابن عباس : أن رسول الله - ﷺ - مَرَّ

(1) ما بين القوسين ساقط من : س .

(2) أخرجه ابن ماجه : (2/ 1194) وأبو داود والترمذي في كتاب اللباس وأخرجه النسائي وابن حزم في المحلى على ما في نصب الراية : (1/ 70) وأخرجه أحمد والبيهقي وابن حبان على ما في سبل السلام : (1/ 30) وابن سعد في طبقاته : (6/ 113) .
وابن عكيم : هو أبو معبد عبد الله بن عكيم الجهني روى عن أبي بكر وعمر وحذيفة بن اليمان وعائشة .

روى عنه زيد بن وهب ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى ، وأبو فروة وغيرهم توفي بالكوفة في ولاية الحجاج بن يوسف . انظر : طبقات ابن سعد : (6/ 113) وتهذيب التهذيب : (5/ 324) .

بِشَاةٍ مَيِّتَةٍ كَانَتْ أَعْطَتْهَا مَوْلَاةٌ لِمَيْمُونَةَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - « هَلَّا أَنْتَفَعْتُمْ بِأَهَابِهَا » (1).

فقدما خبر ابن عباس لأنه سماع ، لأن السامع (2) أبعد من الغلط ، والمكتوب إليه أقرب إلى الغلط والتصحيح ، ولذلك لا يقوم كتاب زيد - عند الناس - بمعنى من المعاني مقام سماع ذلك منه (3).

والخامس : أن يكون أحد الخبرين متفقاً على رفعه إلى رسول الله - ﷺ - ، والآخر مختلف فيه ، فبعضهم يقول : هو موقف على الصحابة ، وبعضهم يقول : هو مسند .

مثل ما روى عبد الله بن يوسف عن مالك عن نافع عن ابن عمر : أن رسول الله - ﷺ - قال : « مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ : قَوْمُ الْعَبْدِ عَلَيْهِ قِيمَةُ الْعَدْلِ ، فَأَعْطِي شِرْكَاءَهُ حِصَصَهُمْ ، وَعَتِقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ » (4). هكذا رواه عبد الله بن

(1) في ق ، م : « وروى بن وعله عن ابن عباس : أنه قال : سمعت رسول الله - ﷺ - يقول : أيما أهاب دبغ فقط ظهر » وبهذا اللفظ أخرجه ابن ماجه : (2/ 1193) والنسائي في سننه والترمذي من حديث زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن وعله على ما في نصب الراية : (1/ 115) وانظر نيل الأوطار : (1/ 72). وما بالصلب أخرجه البخاري : (3/ 314) ومسلم : (1/ 276) وانظر : نيل الأوطار (1/ 72) ونصب الراية : (1/ 116).

وابن وعله : هو عبد الرحمن بن وعله بن يعفر بن سلامة بن شرحبيل تابعي روى عن ابن عباس وابن عمر . انظر : ترجمته في تهذيب التهذيب : (6/ 293).

وأما عبد الله بن عتبة فهو أبو عبد الله بن مسعود الهذلي المتوفى سنة 73 وقيل 74 انظر تهذيب التهذيب : (5/ 311).

(2) في ق ، م : السماع .

(3) انظر تنقيح الفصول : (ص/ 422) والكفاية : (ص/ 609).

(4) أخرجه البخاري (2/ 79) والمقدسي في العملة : (4/ 549) وأما عبد الله بن يوسف : فهو أبو محمد التيسبي أصله من دمشق ، ونزل تسنيس قرية بمصر قرب دماط روى عن مالك واليث بن سعد ويحيى بن حمزة الحضرمي توفي سنة 218 لظفر : تهذيب التهذيب : (6/ 86).

عمرو وموسى بن عقبة .

وقال أهل الكوفة : يستسعى العبد لما رواه النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي - ﷺ - قال : « مَنْ أَعْتَقَ شِقْصاً لَهُ فِي مَمْلُوكٍ فَعَلَيْهِ خُلَاصُهُ مِنْ مَالِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ : قَوْمَ الْمَمْلُوكِ قِيَمَةً عَدْلٍ ثُمَّ يَسْتَسْعَى الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ » .

وقد روى هذا الحديث : شعبة وهمام⁽¹⁾ ، وهما أحفظ من سعيد ابن أبي عروبة ، الذي روي عنه قتادة عن النضر ، ولم يرو بالاستسعاء⁽²⁾ (186 - س) وذكر همام⁽³⁾ : أنه من قول قتادة فقد منا حديث ابن عمر لأنه لم يقل فيه أحد : من قول الراوي وقيل في خبر قتادة : إن ذكر الاستسعاء⁽⁴⁾ من قوله .

والسادس : أن يكون الراوي [له]⁽⁵⁾ عن النبي - ﷺ - قد (166 - ق) [اختلفت الراوية عنه ، فمنهم من يروي عنه [أنه روى]⁽⁶⁾ إثبات الحكم ، ومنهم من يروي عنه [أنه روى]⁽⁷⁾ نفيه ، ولا يروي⁽⁸⁾ عن

(1) هو : ابن الحارث النخعي الكوفي المتوفى على الأرجح سنة 63 وقيل 65 . روى عن عمر وحذيفة والمقلد بن الأسود وعمار بن ياسر ، وغيرهم ذكره ابن حبان في الثقات ، وأبو الحسن المدائني في عداد أهل الكوفة .

انظر تهذيب التهذيب : (66 / 11) وطبقات بن سعد : (118 / 6) .

(2) في ق ، م : بالسعاية .

(3) في س : وذكرها أنه .

(4) في ق ، م : السعاية وانظر : تنقيح الفصول (ص / 422) .

(5) ساقطة من : س .

(6) ما بين القوسين ساقط من : س .

(7) ما بين القوسين ساقط من : س .

(8) في س : يمنع . وهو تصحيف .

الراوي الآخر إلا الإثبات أو النفي [فقط] (1) .

وذلك مثل أن يستدل المالكي في أنه لا نافلة بعد العصر : بما روى عمر عن النبي - ﷺ - أنه قال : « لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ » (2) .

فيعارضه الظاهري بما روى عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت « مَا دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - [قَطُّ] (3) بَعْدَ الْعَصْرِ : إِلَّا صَلَّى رَكْعَتَيْنِ » (4) .

فيقول المالكي : ما قلناه أولى لأنه روى عن عائشة ما ذكرتم ، وروى عنها : أن النبي - ﷺ - نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، فقد روى عنها : النفي والإثبات وعمر وميمونة (5) وأبو موسى : لم يرو عنهم إلا النفي فقط ، فكان الأخذ به أولى لأنه أبعد من الاضطراب (6) .

والسابع : أن يكون راوي أحد الخبرين هو صاحب القصة والمتلبس بها والآخر ليس كذلك ، فيكون خبر المباشرة أولى . نحو ما قالت ميمونة - رضي الله عنها - : « تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - بِسَرَفٍ

(1) ساقطة من : م .

(2) أخرجه الترمذي : (117 / 1 ، 119) والمقدسي في العملة : (75 / 2) وانظر نصب الراية : (151 / 1 - 152) .

(3) ساقطة من : م .

(4) أخرجه الترمذي (119 / 1) وانظر نصب الراية (251 / 1) .

(5) في س : وأبو ميمونة وهو تصحيف .

(6) انظر تنقيحات الفصول (ص / 423) .

وَنَحْنُ حَلَالَانِ بَعْدَمَا رَجَعَ⁽¹⁾.

فتكون روايتها أولى من قول ابن عباس - رضي الله عنهما : « تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ »⁽²⁾. لأنها أعلم بحالها ، وأعلم بوقت العقد .

والثامن : إطباق أهل المدينة على العمل بموجب أحد الخبرين ، فيكون أولى من خبر من يخالف عمل أهل المدينة ، نحو ما روى [عن⁽³⁾ أبي] محذورة في الأذان أنه : « اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »⁽⁴⁾.

وروى عنه من طريق آخر : « اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ [الله أكبر]⁽⁵⁾ . » فكان الأول أولى ، لأنه العمل المتصل بالمدينة .

(1) أخرجه القسطلاني في المواهب : (2/ 262) وابن حجر في الفتح (11/ 69) وأبو داود على ما في نصب الراية : (2/ 172) وسرف جبل على عشرة أميال من مكة على ما في الطبقات الكبرى لابن سعد ، أما ميمونة : فهي أم المؤمنين بنت الحارث بن حمزة بن يجير بن الهزم ، العامرية الهلالية وأما هند بنت عوف بن زهير بن الحارث ، تزوجها رسول الله - ﷺ - في السنة السابعة من الهجرة بعد رجوعه من عمرة القضاء وتوفيت - رحمها الله - بسرف سنة 53 على الراجح وقيل 63 . انظر : تهذيب التهذيب (12/ 453) فقد حكم فيه ابن حجر ببطان القول الثاني . وانظر : طبقات ابن سعد (8/ 132 - 140) .

(2) أخرجه القسطلاني في المواهب : (2/ 262) والبخاري في باب الحج ، وفي باب نكاح المحرم : (11/ 69) فتح . والدارقطني : (3/ 263) وانظر : نصب الراية : (3/ 171) .

(3) ما بين القوسين ساقط من : س .

(4) أخرجه مسلم (1/ 287) والترمذي : (1/ 123) وانظر : نصب الراية (1/ 257) .

(5) ما بين القوسين ساقط من : س . والحديث أخرجه ابن ماجه : (1/ 234) والشافعي وأبو داود والنسائي على ما في التلخيص الحبير : (1/ 196) .

وأبو محذورة : هو أوس ، وقيل سمرة وقيل سلمة ، وقيل سلمان بن معير . وقيل عمر بن لوذان الجمحي المكي المؤذن المتوفى سنة 59 وقيل 79 انظر : تهذيب التهذيب : (12/ 222) والإصابة (4/ 176) .

والتاسع : أن يكون أحد الراويين⁽¹⁾ أشد تقصياً للحديث ، وأحسن نسقاً له من الآخر ، فنقدم⁽²⁾ حديثه عليه .

وذلك مثل تقديمنا لحديث جابر في أفراد الحج⁽³⁾ ، على حديث أنس في القران⁽⁴⁾ ، لأن جابراً تَقَصَّى صفة الحج من ابتدائه إلى النهاية ، فدل ذلك على تهمة⁽⁵⁾ وحفظه وضبطه وعلمه بظاهر الأمر وباطنه ، ومن نقل لفظة واحدة من الحج ، يجوز أنه لم يعلم سببها⁽⁶⁾ .

والعاشر : أن يكون أحد الإسنادين سالماً من الاضطراب والآخر مضطرباً فيكون السالم من الاضطراب أولى .

وذلك مثل أن يستدل المالكي على المنع من النافلة بعد العصر : بما روى عن عمر عن النبي - ﷺ - أنه نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس .

فيعارضه الظاهري : بما روى عن عائشة أنها قالت : « مَا دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - قَطُّ بَعْدَ الْعَصْرِ : إِلَّا صَلَّى رَكَعَتَيْنِ » .

فيقال له : ما رويناه أولى لأن إسناده سالم من الاضطراب ، [وما رويتموه شديد الاضطراب]⁽⁷⁾ ، لأنه يروى [عن]⁽⁸⁾ عائشة ، ويروى عن

(1) في س : الروایتين ، وهو تصحيف .

(2) في س : فقدم .

(3) حديث جابر أخرجه ابن ماجه : (2 / 988) .

(4) أخرجه ابن ماجه : (2 / 989) .

(5) في س : نهمه .

(6) عبارة س : يجوز له ، أن لم يعلم سببها .

(7) ما بين القوسين : ساقط من : س .

(8) ساقطة من : س .

عائشة وعن أم سلمة غير هذا⁽¹⁾، وروي عنها : أنه نهى عن الصلاة بعد العصر .

وهذا يدل على اضطراب الحديث ، وقلة حفظ نافلة⁽²⁾، فكان الأخذ بما حفظ وضبط أولى .

" [والحادي عشر : أن يكون أحد الخبرين مسنداً والآخر مرسلأً ، فيكون المسند أولى ، لأن المسند ، لم يختلف في وجوب العمل به ، والمرسل قد اختلف (187 - س) الفقهاء في وجوب العمل به .

وذلك ما روى عكرمة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - : « أن بريرة أعتقت وكان زوجها عبداً أسود يقال له مغيث كان لبني فلان كأنني أنظر إليه يطوف وراءها في سكك المدينة ودموعه تجري على لحيته فقال رسول الله - ﷺ - للعباس : « يَا عَبَّاسُ أَلَا تَعَجُّبُوا مِنْ حُبِّ مُغِيثٍ بِرِيرَةَ وَبُغْضِ بِرِيرَةَ مُغِيثًا »⁽³⁾ .

فيعارضه الحنفي بما روى الأسود بن يزيد ، عن عائشة : « أن بريرة أعتقت فخيرها رسول - ﷺ - وكان زوجها حراً »⁽⁴⁾ .

فيقول المالكي : حديثنا أولى لأنه مسند ، وأما ما رويتموه من أنه

(1) حديث أم سلمة أخرجه البخاري ومسلم في كتاب المغازي على ما في نصب الراية (251/1) .

(2) في الأصل : حفظنا عليه . وهو تصحيف ظاهر .

(3) أخرجه البخاري : (3/274) سندي وابن ماجه (1/671) والترمذي في كتاب الرضاع باب ما جاء في الأمة تعتق ولها زوج ، وأبو داود في باب المملوكة تعتق وهي تحت حر وعبد والنسائي في كتاب القضاء باب شفاعة الحاكم للخصوم قبل الحكم . على ما في نصب الراية : (3/206) .

(4) أخرجه ابن ماجه : (1/670) والبخاري في كتاب الفرائض باب ميراث السائبة : (4/168) وانظر : نصب الراية : (3/205) وانظر ترجمة الأسود بن يزيد .

حر : فإنه من قول الأسود بن يزيـد ، وهو مرسل .
- كذلك قال البخاري ، وغيره من الحفاظ⁽¹⁾ .

فصل

وقد ذكر جماعة من الأصوليين⁽²⁾ ترجيحات من جهة الأسانيد غير صحيحة نحن نذكر منها⁽³⁾ ما يكثر ترداده⁽⁴⁾ ، ويبين بطلانه :
من ذلك أن يكون راوي أحد الخبرين يختص بالحكم ، وراوي ضده لا يختص به .

فذهب بعض أصحاب أبي حنيفة : إلى الترجيح .
مثل أن⁽⁵⁾ يروي الرجال حكماً من الحيض ، ويروي النساء ضده ، فيقدم - عندهم - خبر النساء في الحيض .

ومثل ما تروي بسرة الوضوء من مس الذكر ، ويروي طلق⁽⁶⁾ بن علي ألا⁽⁷⁾ وضوء من مس الذكر فيقدمون حديث طلق .

وهذا ليس بصحيح : لأن الراوي إذا كان ثبناً ثقة مأموناً : وجب

(1) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(2) من أول القوس الذي في ص 274 إلى هنا ساقط من : ق . عند الكلام على الترجيح السادس .

(3) في س : نذكرها .

(4) في ق : رداه ، وهو تصحيف .

(5) في م : مثال .

(6) بن المنذر بن قيس بن عمرو السحيمي الحنفي اليمامي ، وقد روى عن النبي - ﷺ - وعمل معه في بناء المسجد ، وروى عنه ابنه قيس وابنته خالدة وعبد الله بن بدر وعبد الرحمن بن علي ابن شيان ، انظر تهذيب التهذيب : (33/5) .

(7) في س : لا .

قبول خبره سواء كان ذلك مما يختص به أو مما لا يختص به ، ولذلك لا ترجح أخبار الأغنياء في الزكاة على أخبار الفقراء ، ولا أخبار ذوي الزرع⁽¹⁾ [في زكاة الزرع]⁽²⁾ على خبر من لا زرع له .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن من كان هذا من حكمه وفروضة : كان الظاهر تهممه⁽³⁾ به وحفظه [له وحرصه على حفظه]⁽⁴⁾ وإتقانه .

والجواب : أن هذا يبطل بما تقدم من خبر الغني والفقير في الزكاة .

وجواب آخر : وهو أن الأخبار لا يحفظها الرواة للعمل بها فقط ، وإنما تحفظها الرواة ليرووها وتنقل عنهم ، فيكون لهم أجر من عمل بها [بعدهم]⁽⁵⁾ وهذا : عمل يوجب اهتمام من كان من أهلها ومن غير أهلها : لحفظها ونقلها وضبطها ، ولذلك روى عن النبي - ﷺ - أنه قال : « نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتي فَوَعَاها ، فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا ، فَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ » .

فندب من ليس بفقيه إلى حمل المقالة ، ونقلها إلى الفقيه ، مع أنه لا يجوز له العمل [بها]⁽⁶⁾ .

(1) في س : الزرع .

(2) ما بين القوسين ساقط من : س .

(3) في س : تعمه - وهو تصحيف ظاهر .

(4) ما بين القوسين ساقط من : ق .

(5) ساقطة من : س .

(6) ساقطة من : ق ، م .

فصل

قد مضى الكلام في ترجيح الأخبار من جهة الأسانيد⁽¹⁾، والكلام هاهنا [في ترجيحات الأخبار]⁽²⁾ من جهة المتون، وذلك - أيضاً - على أضرب:

أولها: سلامة متن⁽³⁾ أحد الخبرين من الاختلاف والاضطراب، وحصول ذلك في الآخر. فيقدم ما سلم لفظه وأتقن⁽⁴⁾ حفظه على المضطرب، لأن الظن بصحة ما سلم من الاضطراب يقوى ويغلب، ويضعف في [النفس]⁽⁵⁾ ما اختلف لفظه، لأن اختلاف اللفظ⁽⁶⁾ يؤدي إلى اختلاف المعاني، ويدل على قلة ضبط الراوي وضعفه وكثرة تساهله في روايته.

فإن قيل: فيجب أن تكون رواية الزيادة في متن الحديث اضطراباً يوجب تقديم غيره عليه.

فالجواب: أنه لا يجب، لأنه في معنى خبرين منفصلين، لأن ما اتفقا عليه: لم يقع فيه اضطراب ولا اختلاف، وإنما تفرد⁽⁷⁾ أحدهما بزيادة على صاحبه، فكان ذلك بمنزلة انفراده بخبر آخر.

والثاني: أن يكون ما تضمن أحد الخبرين من الحكم منطوقاً به،

(1) في ق، م: الإسناد.

(2) ما بين القوسين ساقط من: س.

(3) في س: مثل. وهو تصحيف.

(4) في ق، م: وتيقن.

(5) ساقطة من: ق، م.

(6) في م: لفظه.

(7) في ق، م: انفرد.

وما تضمنه الآخر (188 - س) محتملا ، فيقدم⁽¹⁾ ما نطق فيه بالحكم .

وذلك مثل استدلالنا في وجوب الزكاة في مال الصبي : بما روي عن النبي - ﷺ - أنه قال : ﷺ [« وفي الرقة⁽²⁾ ربع العشر⁽³⁾ »] .

فيعارضه الحنفي بما روي عن النبي - ﷺ - أنه قال : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ : عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ وَالنَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفِيْقَ »⁽⁴⁾ .

فقدمنا خبرنا لأن فيه إيجاب⁽⁵⁾ (217 - ق) الزكاة في المال ، وخبرهم ليس فيه نفي الزكاة عن المال وإنما فيه نفي وجوبها عن الصبي ، وإنما تجب على ولي الصبي من أب أو غيره ، [فخبرنا أولى⁽⁶⁾] .

والثالث : أن يكون أحدهما مستقلاً مستغنياً عن الضمير فيه ، والآخر يفتقر إليه فالمستقل بنفسه أولى .

مثاله⁽⁷⁾ : أن يستدل المالكي في أن المحصر لمرض لا يتحلل دون

(1) في ق ، م : فنقدم .

(2) غير واضحة في : ق وساقطة من : م .

(3) جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب الزكاة باب زكاة الغنم (219/7) كرماني . والركة بتخفيف القاف : هي الفضة المضروبة . انظر : شرح الكرماني : (219/7) .

(4) أخرجه العسقلاني في بلوغ المرام : (3 : 180 - 181) وابن ماجه في كتاب الطلاق باب طلاق المعتوه والصغير والنائم : (1/658) وأبو داود في كتاب الحدود باب المجنون يسرق ، والنسائي في باب من لا يقع طلاقه من الأزواج والدرامي ، والطحاوي على ما في نصب الراية ، وهامشها (2/333) .

(5) ما بين القوسين غير واضح في : ق .

(6) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(7) في م : مثل .

البيت بقوله - : ﴿وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (1).

فيعارضه الحنفي بقوله - تعالى - : ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنْ أَهْدَى﴾ (2).

* [فيقول المالكي : آيتنا لا تحتاج إلى ضمير ، وآيتكم لا بد لها من ضمير يتم الكلام به ، وهو قوله - تعالى - ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ﴾ فتحللتُم ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنْ أَهْدَى﴾ ، وما لا يفتقر إلى ضمير أولى مما يفتقر إليه ، لأن المستقل بنفسه معلوم متيقن المراد منه ، والمحذوف منه ربما التيسر واختلف فيما هو مقدر فيه] (3) * فوجب تقديم المستقل [بنفسه لأنه لا يحتمل التأويل] (4).

والرابع : أن يستعمل الخبران في موضع الخلاف ، فيكون أولى من استعمال أحدهما وإطراح الآخر .

مثال [ذلك] (5) : أن يستدل المالكي في أن المرأة لا يصح أن تنكح نفسها [إلا بولي] (6) : بقوله - ﷺ - : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ » (7).

فيعارضه الحنفي بما روي عن النبي - ﷺ - أنه [قال] (8) : « الْأَيْمُ

(1) سورة البقرة 195 .

(2) سورة البقرة 195 .

(3) ما بين القوسين ساقط من : س ، م .

(4) ما بين القوسين غير وارد في : ق .

(5) ساقطة من : م .

(6) ما بين القوسين ساقط من : س .

(7) أخرجه ابن ماجه : (1 / 605) وأبو داود والترمذي على ما في نصب الراية (3 / 183) .

(8) ما بين القوسين ساقط من : س .

أَحَقُّ (1) بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا (2) .

فيقول له المالكي : ما قلناه أولى لأننا نحمل قوله - ﷺ - : « الأيمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا » (3) : على صحة [الإرادة دون] (4) العقد ، [ويحمل قوله - ﷺ - : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ » : عَلَى صِحَّةِ الْعَقْدِ] (5) فنستعمل (6) الخبرين جميعاً ، [فيكون أولى من اطراح أحدهما ، كالخاص والعام] (7) .

والخامس : أن يكون أحد العمومين متنازعا في تخصيصه ، والآخر متفقاً على تخصيصه ، فيكون التعلق بعموم ما لم يجمع على تخصيصه أولى ، وذلك مثل أن يستدل المالكي على تحريم الجمع بين الأختين بملك اليمين ، بقوله - تعالى - : ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ (8) .

فيعارضه الداودي بقوله - تعالى - : ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (9) .

(1) في ق ، م : أولى .

(2) أخرجه مسلم : (2 / 1137) ومالك في الموطأ (2 / 524) والترمذي في كتاب النكاح باب ما جاء في استثمار البكر والثيب ، وأبو داود في باب الثيب والنسائي في باب استثمار الأب البكر في نفسها على ما في نصب الرأية : (3 / 182) وانظر نيل الأوطار : (6 / 129) .

(3) في س : لا نكاح إلا بولي .

(4) ما بين القوسين ساقط من : س .

(5) ما بين القوسين ساقط من : س .

(6) في ق ، م فيستعمل .

(7) ما بين القوسين ساقط من : س ، م .

(8) سورة النساء : 23 .

(9) سورة النساء : 24 .

فيقول المالكي : ما قلناه أولى ، لأنه لا اختلاف في تخصيص عموم آيتكم بالأخوات والأمهات من الرضاع ، وتحريم ما نكح الآباء وحلائل الأبناء ، ولم يثبت تخصيص في قوله - تعالى - : ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ (1) بوجه ، فتخصيص ما قد اتفق على تخصيصه أولى ، وحمل العموم الذي سلم من التخصيص على عمومه أظهر .

وأيضاً فإن جماعة من القائلين بالعموم يقولون : [إنه إذا] (2) خص العموم فقد صار مجازاً ، فالتعلق بالحقيقة أولى من التعلق بالمجاز .

* [والسادس : أن يكون أحد الخبرين يقصد به بيان الحكم ، والآخر لا يقصد به] (3) بيان ذلك ، فيكون الأخذ بما قصد به بيان الحكم أولى .

وذلك مثل أن يستدل المالكي في طهارة جلود السباع (4) بقوله - ﷺ - : « أَيَّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَرَ » .

فيعارضه الحنفي بما روي عن النبي - ﷺ - : أَنَّهُ نَهَى عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ أَنْ تُفْتَرَشَ (5) .

فيقول المالكي : خبرنا أولى لأنه قصد به بيان حكم الطهارة ، وخبركم لم يقصد به ذلك ، بل يجوز أن يكون إنما نهى (6) عن ذلك لما

(1) سورة النساء : 23 .

(2) ساقطة من : س .

(3) ساقطة من : ق ، م .

(4) في ق : السالم وهو تصحيف .

(5) أخرجه المجد بن تيمية في منتقى الأخبار . وقال أخرجه الترمذي وأبو داود والنسائي : (70 / 1) نيل الأوطار .

(6) ساقطة من : س .

في (218 - ق) افتراشها من الخيلاء والسرف والتشبه بالأعاجم ، ويمكن أن يكون نهيها عن افتراشها تعبداً محضاً وإن كانت طاهرة ، فما قلناه أولى⁽¹⁾ ﷺ .

والسابع : أن يكون أحد الخبرين مؤثراً في الحكم والآخر غير مؤثر ، فيكون المؤثر أولى .

مثل أن يستدل الحنفي في إثبات الخيار للأمة إذا أعتقت تحت الحر : بما روي من تخيير بريرة وزوجها حر⁽²⁾ .

فيقول المالكي يعارضه (189 - س) بما روي من حديث عائشة وابن عمر وابن عباس : أن بريرة أعتقت وكان زوجها عبداً ، فخيرها رسول الله - ﷺ -⁽³⁾ وروايتنا أولى ، لأن العبودية تؤثر في الخيار وتختص به ، والحرية لا تؤثر في الخيار ولا تختص [به]⁽⁴⁾ عندنا ولا عندكم ، فالتعلق بالراوية المفيدة المؤثرة : أولى .

والثامن : أن يكون أحدهما ورد على سبب والآخر ورد على غير سبب ، فيقدم ما ورد على غير سبب [على الوارد في سبب]⁽⁵⁾ في غير سبب الخبر [الوارد على سبب]⁽⁶⁾ .

وذلك مثل أن يستدل المالكي في قتل المرتدة بقوله - ﷺ - : « مَنْ

(1) ما بين القوسين غير واضح في : ق .

(2) تقدم تخريجه وانظر نيل الأوطار : (6 / 162) .

(3) تقدم تخريجه وانظر نيل الأوطار : (6 / 162) .

(4) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(5) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

(6) ما بين القوسين ساقط من : س .

بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» (1).

فيعارضه الحنفي : بما روي عن النبي - ﷺ - : أنه (2) نهى عن قتل النساء والصبيان .

فيقول المالكي (3) : خبرنا أولى ، لأن خبركم وارد (4) على سبب وهو (5) أنه وجد - ﷺ - : امرأة حريية مقتولة ، فنهى عن قتل النساء ، والصبيان (6) ، وجماعة من الفقهاء يقولون : ما ورد على سبب يقصر على سببه .

ومن قال : لا يقصر على سببه قال : غيره أولى منه في غير سببه ، لأن معارضة الخبر الآخر له تدل على قصره على سببه .

والتاسع : أن يكون أحد الخبرين قد قضى [به] (7) على الآخر في موضع الخلاف ، فيكون أولى منه في سائر المواضع .

وذلك مثل أن يستدل المالكي في وجوب قضاء الفوائت في الأوقات المنهي فيها عن الصلاة : بما روي عن النبي - ﷺ - أنه قال : « مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ ، أَوْ نَسِيَهَا ، فَلْيَصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا » .

فيعارضه الحنفي : بما روي عن النبي - ﷺ - : « أنه نهى عن الصلاة

(1) أخرجه المجد ابن تيمية في منتقى الأخبار . انظر : نيل الأوطار : (202 / 7) .

(2) في س : أنها .

(3) ساقطة من : ق ، م .

(4) في ق ، م : ورد .

(5) في ق ، م : وذلك .

(6) أخرجه البخاري : (489 / 6) فتح الباري ، وانظر نيل الأوطار (212 / 7) .

(7) ساقطة من : ق .

- بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب الشمس»⁽¹⁾ .
- فيقول المالكي : خبرنا أولى : لأنه قد قضى به على خبركم في عصر يومه ، فثبت تقديمه عليه .
- والعاشر : أن يكون أحد الخبرين⁽²⁾ منقولاً بألفاظ متغايرة وألفاظ مختلفة ، فيكون أولى ممن روي بلفظ واحد من طريق واحد .
- وذلك مثل أن يستدل المالكي على صحة صلاة المصلي خلف الصف بما روي عن الحسن عن أبي بكرة أنه أحرم خلف الصف وحده ، ثم تقدم فدخل في الصف ، فقال له النبي - ﷺ - بعد فراغه من صلاته : «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تَعُدْ»⁽³⁾ ولم يأمره بالإعادة .
- وروي ابن عباس : أنه وقف عن يسار النبي - ﷺ - وصلت العجوز خلف أنس⁽⁴⁾ .

-
- (1) أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده والبيهقي في سننه من طريق معاذ بن عفراء ، على ما في نصب الراية : (1/ 253) وأخرجه البخاري : (1/ 110) سندي ، والمقدسي في العملة : (2/ 74) .
- (2) في جميع النسخ التي تحت يدي : المعنيين وهو تصحيف .
- (3) أخرجه البخاري : (5/ 144) كرمانى وأبو داود (1/ 157) وانظر نصب الراية (2/ 39) ونيل الأوطار (3/ 210) والمغنى : (2/ 234) .
- وأبو بكرة : هو نقيع بن مسروح ، وقيل ابن الحارث ابن كلدة الثقفي روى عن رسول الله - ﷺ - وعنه أولاده عبيد الله ، وعبد الرحمن ، وعبد العزيز وغيرهم توفي سنة 50 وقيل غير ذلك . انظر : تهذيب التهذيب : (10/ 469) والإصابة : (3/ 571) .
- (4) أخرج مسلم : (1/ 458) عن أنس بن مالك أن رسول الله - ﷺ - صلى به وبأمه ، أو خالته قال فأقامني عن يمينه ، وأقام المرأة خلفنا . وانظر : نيل الأوطار : (3/ 203) وأما الحديث الذي فيه ذكر العجوز فقد أخرجه الجماعة ما علنا ابن ماجه على ما في نصب الراية : (2/ 35) وانظر : نيل الأوطار : (3/ 207) .

فيعارضه الحنفي : بما رواه وابصة⁽¹⁾ بن معبد : أن النبي - ﷺ - رآه صلى⁽²⁾ وحده خلف الصف . فقال له : « أَعِدْ صَلَاتَكَ فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمُنْفَرِدٍ »⁽³⁾ .

فيقول المالكي : ما رويناها أولى ، لأنه ورد بألفاظ متغايرة مختلفة اللفظ (219 - ق) متفقة المعنى وهذا يمنع من تأويلها على غير هذا الوجه ، ويؤمن فيه⁽⁴⁾ الغلط والسهو والتحريف ، وما رويتموه منقول بلفظ واحد يحتمل التغيير والتحريف ، ويجوز عليه السهو والغلط .

والحادي عشر : أن يكون أحد الخبرين ينفي النقص عن أصحاب رسول الله - ﷺ - والثاني يضيفه إليهم فيكون الذي ينفيه عنهم أولى .

مثل⁽⁵⁾ أن يستدل المالكي في أن الضحك في الصلاة لا ينقض الوضوء بما روى جابر عن النبي - ﷺ - أنه قال : « الضَّحْكُ⁽⁶⁾ يَنْقُضُ الصَّلَاةَ وَلَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ »⁽⁷⁾ .

فيعارضه الحنفي بما روى عن أبي⁽⁸⁾ المَلِيح ، عن أبيه قال :

(1) عبارة س : روى الصبي وابصة .

(2) ساقطة من س : ؟ س .

(3) أخرجه أبو داود : (1 / 157) والترمذي على ما في نصب الراية : (2 / 39) وأخرجه ابن ماجه : (1 / 321) عن وابصة بلفظ « صلى رجل خلف الصف وحده فأمره النبي - ﷺ - أن يعيد صلاته » وانظر نيل الأوطار : (3 / 209) وأما وابصة بن معبد : فهو أبو سالم ابن عتبة بن الحارث بن مالك الأسدي . انظر الإصابة : (3 / 626) وتهذيب التهذيب : (11 / 100) .

(4) في س : فيها .

(5) في س : مثال .

(6) في م : الضحك في الصلاة ، ولم ترد هذه الزيادة في لفظ الحديث .

(7) أخرجه الدارقطني على ما في نصب الراية : (1 / 53) .

(8) ساقطة من : س .

(190 - س) بينما نحن نصلي خلف رسول الله - ﷺ - إذ أقبل رجل ضريير ، فوقع في حفرة فضحكنا منه ، فأمرنا رسول الله - ﷺ - بإعادة الوضوء والصلاة⁽¹⁾ .

فيقول المالكي : خبرنا أولى ، فإن⁽²⁾ خبركم فيه إضافة نقص وقسوة إلى الصحابة - رضي الله عنهم - بأن يشتغلوا عن الصلاة بالضحك من رجل تردى في بئر ، فهذا ضد⁽³⁾ ما كانوا عليه من الإقبال على الصلاة وضد ما وصفهم الله به من التراحم والتعاطف ، فقال : ﴿رَحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾⁽⁴⁾ .

فصل

وقد رجح بعض أصحابنا وغيرهم بمعان لا يصح الترجيح بها ، وأنا أذكر من ذلك ما يكثر ترداده .

من ذلك [أن يكون]⁽⁵⁾ أحد الخبرين مثبتاً لحكم والآخر نافياً له .

فذهب أبو الحسن بن القصار : إلى أن المثبت أولى من النافي ، وبه قال شيخنا أبو إسحاق⁽⁶⁾ .

وقال القاضي أبو بكر : «هما سواء» ، وإليه ذهب القاضي أبو

(1) أخرجه الدار قطني من حديث محمد بن إسحاق ... عن الحسن البصري عن أبي المليح ، عن أبيه على ما في نصب الراية : (1 / 49) وأبو المليح هو عامر وقيل زيد بن أسامة الهذلي . انظر : ترجمته في تهذيب التهذيب : (12 / 246) .

(2) في ق ، م : أن .

(3) ساقطة من : س .

(4) سورة الفتح : 29 .

(5) ساقط من : س .

(6) قال الشيخ أبو إسحاق في اللمع (ص / 47) «والتاسع أن يكون أحدهما إثباتاً والآخر نفياً ، فيقدم الإثبات ، لأن مع المثبت زيادة علم ، فالأخذ بروايته أولى» .

جعفر وهو الصحيح .

وذلك⁽¹⁾ مثل أن يستدل المالكي في القنوت : بما روي عن أنس أن رسول الله - ﷺ - كان يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا⁽²⁾ .

فيعارضه الحنفي بما روي عن ابن مسعود أنه قال : « إِنْ مَا قَتَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - شَهْرًا يَدْعُو عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ بَنِي سُلَيْمٍ ، فَقَالَ : عَصِيَّةٌ عَصَتْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، ثُمَّ لَمْ يَقْنَتْ بَعْدَ ذَلِكَ »⁽⁴⁾ .
قالوا : فكان⁽⁵⁾ قول أنس أولى .

وهذا ليس بصحيح : لأن كل واحد منهما مثبت وناف ، لأن النافي (أيضاً⁽⁶⁾) قد أثبت ترك القنوت والمثبت قد نفى ترك القنوت ، فلا يصح أن يقدم أحدهما على الآخر من هذا الوجه .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن المثبت معه زيادة علم ، والأخذ بالزائد أولى⁽⁷⁾ .

والجواب : أن هذا غلط ، بل كل واحد (منهما⁽⁸⁾) نفى ما أثبتته

(1) في س : وهذا .

(2) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ومن طريقه أخرجه الدار قطني في سننه ، وإسحاق ابن رواهويه في مسنده على ما في نصب الراية : (131 / 2) وأخرجه أحمد ، والطحاوي على ما بهامش المصدر السابق . وانظر : المغنى لابن قدامة (154 / 2) .

(3) في س : على حي من أحياء العرب بني سلم .

(4) أخرجه البزار في مسنده والطبراني في معجمه وابن أبي شيبة في مصنفه والطحاوي في الآثار ، على ما في نصب الراية : (127 / 2) وانظر المغنى لابن قدامة (155 / 2) .

(5) في ق : وكان .

(6) غير واردة في : س .

(7) انظر اللمع و (ص / 47) .

(8) ساقطة من : س .

الآخر ، ولا يجوز أن يقال : إن أحدهما أكثر علماً .

فصل : ولذلك كان مالك - رحمه الله - يُخَيَّرُ في مثل هذا مما تتعارض فيه الأخبار على هذا الوجه ، فيخير في هذه المسألة ، وفي رفع اليدين في الصلاة .

فأما إذا كان أحدهما يثبت حكماً ، والآخر مستصحباً لحكم العقل⁽¹⁾ ، على وجه يمكن ولا يكون النافي فيه كاذباً : فإنه يقدم المثبت حينئذ .

وذلك مثل أن يستدل المالكي على جواز الصلاة في البيت : بما روي عن بلال أن (220 - ق) النبي - ﷺ - صلى في البيت⁽²⁾ .

فيعارضه الحنفي : بما روي عن أسامة بن زيد من نفي ذلك⁽³⁾ .

فيقول المالكي : خبرنا أولى لأنه أثبت حكماً يجوز أن أسامة لم يره ولا علمه ، فيحمل قول كل واحد منهما على الصدق ، وذلك أولى من حمل خبر بلال على الكذب ، [مع دينه ، وفضله]⁽⁴⁾ .

(1) في س : الفعل وهو تصحيف .

(2) أخرجه المجد بن تيمة في منتقى الأخبار قال : (وعن ابن عمر أنه قال لبلال «هل صلى النبي - ﷺ - في الكعبة ؟ قال نعم ركعتين بين السارين عن يسارك إذا دخلت ، ثم خرج فصلى في وجهة الكعبة ركعتين» رواه أحمد ، والبخاري) انظر نيل الأوطار (2/ 156) .

(3) أخرجه مسلم من طريق ابن عباس على ما قاله الشوكاني في نيل الأوطار : (2/ 157) 158) وأما أسامة : فهو أبو محمد بن زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي مولى - ﷺ - ووجه وأمه : أم أيمن حاضنة النبي - ﷺ - ، روي عن النبي وعن أبيه وأم سلمة ، روي عنه أبناه الحسن ومحمد وأبو هريرة وابن عباس وغيرهم ، توفي بالمدينة سنة 54 وهو ابن 75 سنة وقيل غير ذلك . انظر : ترجمته في الإصابة : (1/ 31) وتهذيب التهذيب (1/ 208) .

(4) ما بين القوسين ساقط من : س .

فصل : قالوا ومن ذلك - أيضاً - أن يكون أحدهما حاضراً والآخر ميبحاً .

وذلك مثل أن يستدل الحنفي في المنع من بيع العرايا : بما روي عن النبي - ﷺ - : أنه نهى عن المزانة . والمزانة اشتراء التمر بالتمر (1) .

فيعارضه المالكي : بما روي عن النبي - ﷺ - أنه أرخص في العرايا أن تباع بخرصها تمرأ يأكلها أهلها رطباً فيما دون خمسة أوسق (2) .

فذهب ابن القصار ، وشيخنا أبو إسحاق : إلى تقديم الحظر على الإباحة (3) .

ومن أصحابنا من رأى تقديم الإباحة .

وقال القاضي أبو بكر : « هما سواء » وبه قال القاضي أبو جعفر .

قال القاضي أبو الوليد (4) : وهو الصحيح عندي .

والدليل على ذلك : أن الحظر والإباحة حكمان شرعيان ، يفتقر في إثبات كل واحد منهما إلى شرع ، فلا يجب أن يكون لأحدهما مزية على الآخر .

ودليل آخر : وهو أن من حرم ما أحل الله بمنزلة من أحل ما حرم

(1) النهي عن المزانية أخرجه البخاري : (2/55) سندي ومسلم : (3/1174) وانظر نصب الراية (4/12) .

(2) أخرجه البخاري : (2/55) سندي ومسلم : (3/1168) وانظر نصب الراية (4/13) .

(3) انظر اللمع : (ص/48) قال الشيخ أبو إسحاق : « والثاني عشر أن يكون أحدهما يقتضي الحظر ، والآخر الإباحة ، ففيه وجهان : أحدهما أنهما سواء .

والثاني : أن الذي يقتضي الحظر أولى ، وهو الصحيح لأنه أحوط » انتهى .

(4) ما بين القوسين ساقط من : ق ، م .

الله ، فلا يجب الإقدام على ذلك إلا بدليل ، كالتحريم .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن الحكم (191 - س) بالحظر أحوط للشرعية .

والجواب : أننا لا نسلم أنه أحوط للشرعية ، ولا فرق بين التحليل والتحريم في ذلك .

واحتجوا : بأن الأصول مبنية على تقديم الحظر على الإباحة ، بدليل أن الجارية بين الشريكين فيها ضرب من الإباحة وضرب من التحريم ، فغلب التحريم على الإباحة ، ومنع من الاستمتاع بشيء منها . وكذلك إذا اشتبهت أخت له من الرضاعة بامرأة له أخرى : حرمتا عليه ، وغلب الحظر على الإباحة .

والجواب : أن هذا غلط ، لأننا إنما⁽¹⁾ قلنا [إن]⁽²⁾ الإباحة مساوية للحظر : عند تساويهما ، ووجود دليل الحظر مساو⁽³⁾ لدليل الإباحة ، [و]⁽⁴⁾ في مسألتنا ليس للإباحة دليل ودليل الحظر ثابت ، وذلك أن الشركة تحرم الاستمتاع بالجملة ، وليس فيها سبب من أسباب الإباحة ، وإنما يوجد سبب الإباحة عند انفراد الملك .

وكذلك اشتباه الأخت بامرأة أخرى يحرمها ، وليس تمّ سبب من أسباب⁽⁵⁾ [الإباحة]⁽⁶⁾ ، فبطل ما قالوه .

(1) في س : لأنه .

(2) ساقطة من : س .

(3) في س : متساو .

(4) ساقطة من : س .

(5) في س : الأسباب .

(6) ساقطة من : س .

فصل

فيما يقع به الترجيح في المعاني

قد مضى الكلام في بيان ما يقع به الترجيح في الأخبار والكلام هاهنا فيما يقع به الترجيح في المعاني وذلك على ضرب⁽¹⁾.

الأول : أن تكون إحدى العلتين منصوفاً عليها ، والأخرى غير منصوص عليها فترجع المنصوص عليها .

وذلك مثل أن يستدل المالكي في تحريم النبيذ : بأنه شراب يسكر كثيره ، فحرم قليله كالخمر .

فيعارضه (221 - ق) الحنفي : بأن هذا شراب أعده الله لأهل الجنة : فوجب أن يكون من جنسه ما هو مباح كالعسل .

فيقول المالكي : علتنا⁽²⁾ أولى لأنها منصوص عليها . لأنه روي عن النبي - ﷺ - أنه قال : « مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ ، فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ »⁽³⁾.

وهذا نص عليها⁽⁴⁾ ، والعلة إذا نص عليها صاحب الشرع : فقد نبه على صحتها ، وألزم إتباعها ، وحكم بكونها [علة ، فكانت أولى مما لم يحكم بكونها علة]⁽⁵⁾.

والثاني : أن تكون إحدى العلتين لا تعود على أصلها

(1) عبارة س : على ثلاثة أضرب . وهو خطأ .

(2) في س : علمنا ، وهو تصحيف .

(3) أخرجه النسائي (268 / 8) وابن ماجه (1125 / 2) وعبد الرزاق في مصنفه على ما في نصب الراية : (301 / 4) كلهم من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . وله طرق أخرى أنظرها في نصب الراية (301 / 4) .

(4) في ق : علتنا .

(5) ما بين القوسين ساقط من : س .

بالتخصيص ، [والثانية تعود على أصلها بالتخصيص]⁽¹⁾ . فالتى لا تعود على أصلها بالتخصيص أولى وأحرى .

وذلك مثل أن يستدل المالكي في جواز التيمم بالجِصِّ والنُّورَةِ : بأن [هذا]⁽²⁾ نوع من الصعيد لم يتغير عن جنس الأصل ، فجاز التيمم به كالتراب .

فيعارضه الشافعي : بأن هذا ليس بتراب ، فلم يجز التيمم⁽³⁾ به كالحديد والنحاس .

فيقول المالكي : علتنا أولى لأنها لا تعود على أصلها بالتخصيص وهو قوله - تعالى - : ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾⁽⁴⁾ ، وقد قال أهل اللغة : «الصعيد وجه الأرض ، كان عليه تراب أو لم يكن⁽⁵⁾» . وعلتكم تخصص هذا الأصل ، فيخرج منه ما ليس بتراب ، والتعلق بالعموم أولى استنباطاً ونطقاً .

والثالث : أن تكون إحداهما موافقة للفظ الأصل ، والأخرى غير موافقة له ، فتقدم⁽⁶⁾ الموافقة .

وذلك مثل أن يستدل المالكي في أن المدبر لا يجوز بيعه لأنه مدبر لم يتقدمه دين يتعلق به ، فلم يجز بيعه ، أصله إذا حكم الحاكم

(1) ما بين القوسين ساقط من : ق .

(2) ساقطة من : س .

(3) في ق : الوضوء ، وهو تصحيف .

(4) سورة المائدة 7 .

(5) جاء في المصباح (1 / 364) : الصعيد وجه الأرض تراباً كان أو غيره .

قال الزجاج : ولا أعلم خلافاً بين أهل اللغة في ذلك .

(6) في س : فتقدم .

بتدبيره .

فيعارضه الشافعي بأن يقول : يجوز بيعه لأنه مدبر لم يحكم بتدبيره ، فجاز بيعه كما لو تقدمه دين يستغرقه .

فيقول المالكي : علتنا أولى لأنها موافقة لما روي عن النبي - ﷺ - أنه نهى عن بيع المدبر (1) .

والرابع : أن تكون إحدى العلتين مطردة منعكسة ، والأخرى مطردة (2) غير منعكسة ، فترجع المطردة المنعكسة .

وذلك مثل أن يستدل المالكي في أن غير الأب لا يجبر على النكاح لأن من لا [يتصرف في مال الصغيرة بنفسه] (3) لم يملك التصرف في بضعها كالأجنبي .

فيعارضه الحنفي : بأن ابن العم من أهل ميراثها ، فجاز له التصرف (192 - س) في بعضها كالأب .

فيقول المالكي : علتنا أولى لأنها مطردة منعكسة ، وعلتكم ليست منعكسة ، لأن الحاكم يزوج وأن كان من غير أهل ميراثها ، والعلة إذا اطردت وانعكست : غلب على الظن تعلق الحكم بها لوجوده بوجودها وعدمه بعدمها ، فكانت أولى .

والخامس : أن تكون إحدى العلتين تشهد لها أصول كثيرة والأخرى لا يشهد لها إلا أصل واحد ، فما شهدت لها (4) أصول كثيرة

(1) النهي عن بيع المدبر أخرجه الدارقطني مرفوعاً بلفظ « المدبر لا يباع ولا يوهب وهو حر من الثلث » انظر نيل الأوطار : (6/ 96) والتلخيص الحبير (4/ 15) .

(2) في س : غير مطردة . وهو تصحيف .

(3) ما بين القوسين ساقط من : ق .

(4) في جميع النسخ : شهد له .

أولى .

وذلك مثل أن يستدل المالكي على اعتبار النية في الوضوء : بأن هذه عبادة⁽¹⁾ فافتقرت إلى النية كالصلاة والزكاة والحج والتميم والصوم وغير ذلك من العبادات .

فيعارضه الحنفي : بأن هذه طهارة بالماء ، فلم تفتقر إلى النية كغسل النجاسة .

فيقول المالكي : علتنا أولى ، لأنها تشهد لها أصول (222 - ق) كثيرة ، وعلتكم لا يشهد لها إلا أصل واحد ، وما شهدت لها⁽²⁾ أصول كثيرة أولى ، لأن ذلك يقوي غلبة الظن ، وغلبة الظن إنما تحصل بكثرة الأصول ، فكلما كثرت شهادة الأصول : قويت غلبة الظن ، فكان ما قلناه أولى .

والسادس : أن يكون أحد القائسين ردّ الفرع إلى أصل من جنسه ، والآخر ردّ الفرع إلى أصل ليس من جنسه ، فيكون قياس من رد الفرع إلى أصله أولى .

وذلك مثل أن يستدل المالكي : بأن قتل البهيمة الصائلة لا يجب به ضمانها لأنه إتلاف لدفع جائز : فوجب أن لا يتعلق به ضمان المتلف ، كما لو صال عليه آدمي .

فيعارضه الحنفي : بأن من أبيع له إتلاف مال الغير دون إذنه لرفع الضرر عن نفسه : وجب عليه الضمان أصله إذا اضطر إلى أكله للجوع .

فيقول المالكي : قياسنا أولى ، لأننا قسنا صائلاً على صائلاً فقسنا

(1) في س : عبادات .

(2) في س : له .

الشيء على جنسه ، وأنتم قستم الصائل بمن أتلّف بغير⁽¹⁾ فعل من جهته ، فقستم الشيء على غير جنسه ، وقياس الشيء على جنسه : أولى من قياسه على مخالفه .

والسابع : أن تكون إحدى العلتين واقفة والأخرى متعدية فالمتعدية أولى من الواقفة .

وذلك مثل أن يقول المالكي : إن علة تحريم الخمر أنه شراب فيه شدة مطربة ، فيتعدى هذا إلى النبيذ .

فيقول الحنفي : [بل]⁽²⁾ علة التحريم كونها خمراً .

فيقول المالكي : علتنا أولى لأنها متعدية ، لأن - عندكم - أن الواقفة باطلة⁽³⁾ ، وعندنا وإن كانت صحيحة فإن المتعدية أولى منها فقد حصل الاتفاق على [تقديم]⁽⁴⁾ المتعدية عليها .

والثامن : أن تكون إحداهما لا تعم⁽⁵⁾ فروعها ، والأخرى تعم فروعها ، فتكون العامة أولى .

وذلك مثل أن يستدل المالكي : في أن من عدا الوالدين والمولودين والأخوة من الأقارب : لا يعتقون بالملك ، لأن من ملك من تجوز شهادته له : لم يجب عليه عتقه كالأجنبي .

فيعارضه الحنفي : بأن هذا ذو رحم ، فوجب أن يعتق بالملك

(1) في ق : لغير .

(2) ساقطة من : س .

(3) في س : باطل .

(4) ساقطة من : س .

(5) في س : يعم .

كالوالدين .

فيقول المالكي : علتنا أولى لأنها تعم فروعها ، وعلتكم لا تعم فروعها ، لأن البنت تعتق على الأم والابن على الأب : ولا توجد هذه العلة فيهم ، ولا توصف البنت بأنها ذات محرم [لأمها]⁽¹⁾ فكان ما قلناه أولى .

والتاسع : أن تكون إحدى العلتين عامة والأخرى خاصة فتكون العامة أولى .

وقال بعض أصحاب أبي حنيفة : « هما سواء⁽²⁾ » .

والدليل على ما نقوله : أن أكثرهما فروعاً تفيد من الأحكام ما لا تفيد الأخرى ، فكانت أولى .

ودليل آخر : وهو أن كثرة [الفروع]⁽³⁾ تجري مجرى كثرة الأصول ، فيجب أن تكون أولى .

أما هم فاحتج (193 - س) من نصر قولهم : بأنه لو تعارض لفظان عام وخاص : لم يرجح بالعموم⁽⁴⁾ .

والجواب : أنه لا يجوز اعتبار أحدهما بالآخر ، ألا ترى أنه إذا تعارض لفظان عام وخاص : قدم الخاص ولا يجب مثل ذلك في العلل .

وجواب آخر : وهو أنه إذا تعارض لفظ خاص وعام أمكن بناء

(1) ساقطة من : س .

(2) وبه قال بعض أصحاب الشافعي . انظر : التبصرة : (ص / 516) واللمع : (ص / 67) .

(3) ساقطة من : س .

(4) في ق : العموم .

أحدهما (223 - ق) على الآخر بخلاف العلل . فبطل ما تعلقوا به .

إذا ثبت ذلك - فمثاله أن يستدل المالكي على جواز التحري في الإناءين إذا كان أحدهما نجساً : بأن هذا جنس يجوز فيه التحري فوجب أن يجوز التحري [فيه]⁽¹⁾ في حال استواء المحذور والمباح ، أو زيادة أحدهما على الآخر كالثياب .

فيعارضه الحنفي : بأن هذين إناءان أحدهما طاهر ، والآخر نجس فلا يجوز التحري فيهما ، أصله إذا كان أحدهما بولاً والآخر ماء .

فيقول المالكي : قياسنا أولى لأنه عام في المياه والثياب وجهة⁽²⁾ القبلة ، وقياسكم⁽³⁾ خاص في إناء الماء⁽⁴⁾ ، فكان ما قلناه أولى .

والعاشر : أن تكون إحدى العلتين⁽⁵⁾ منتزعة من أصل منصوص عليه ، والثانية منتزعة من أصل غير منصوص عليه : فتكون المنتزعة من الأصل المنصوص عليه أولى .

وذلك مثل أن يستدل المالكي على أن ما غنمته الطائفة اليسيرة يخمس : بأن كل غنيمة لو تقدمها إذن الإمام خمست ، فإذا لم يتقدمها إذن الإمام : وجب أن تخمس كغنيمة الطائفة الكثيرة .

فيعارضه الحنفي : بأن هذا مال مأخوذ من غير غلبة ولا إذن الإمام ، فلم يجب تخميسه كالحشيش .

(1) ساقطة من : ق .

(2) عبارة ق : جهات .

(3) في الأصل وقياس . والصواب ما أثبتناه .

(4) في س : أبناء ، وفي ق ، م : في إناء في الماء وهو تصحيف .

(5) عبارة س : أن تكون العلة .

فيقول المالكي : علتنا أولى - لأنها منتزعة من أصل منصوص عليه وذلك قوله - تعالى - : ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾⁽¹⁾، وعلتكم منتزعة من أصل غير منصوص عليه ، فكانت علتنا [أولى]⁽²⁾ لاستنادها إلى النص .

والحادي عشر : أن تكون إحدى العلتين أقل أوصافاً ، والأخرى كثيرة الأوصاف : فتقدم القليلة الأوصاف . وبه قال أبو إسحاق⁽³⁾ .

ومن أصحاب الشافعي من قال : « هما سواء »⁽⁴⁾ .

ومنهم من قال : « الكثيرة الأوصاف أولى »⁽⁵⁾ .

وقد اضطرب في ذلك قول ابن القصار .

والدليل على ما نقوله : أن قلة أوصافها⁽⁶⁾ تدل على قلة معارضة الأصول لها ، [ومخالفتها لحكمها وكثرة أوصافها تدل على مناقضة الأصول لها ، فكانت القليلة الأوصاف أولى .

ودليل آخر : وهو أن قلة الأوصاف : توجب كثرة فروعها ، وكثرة الأوصاف تقلل فروعها⁽⁷⁾ فكانت القليلة الأوصاف أولى .

(1) سورة الأنفال : 41 .

(2) ساقطة من : س .

(3) قال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في التبصرة : (ص / 517) : « إذا كانت إحدى العلتين أقل أوصافاً من الأخرى : فالقليلة الأوصاف أولى » وانظر اللمع (ص / 67) .

(4) ذكر ذلك الشيرازي في التبصرة : (ص / 517) ، ولم يذكره في اللمع .

(5) حكاه الشيخ أبو إسحاق في اللمع : (ص / 67) عن بعض أصحاب الشافعي ولم يذكره في التبصرة .

(6) في ق ، م : أوصافه .

(7) ما بين القوسين ساقط من : س .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن كثرة الأوصاف تدلُّ على كثرة شبه الفرع بالأصل ، وكلما قوى شبه الفرع بالأصل : كان أولى .

وهذا غلط : لأنه لا يورد كثرة الأوصاف ليكثر شبه الفرع بالأصل ، وإنما يوردها احترازاً من النقض وتمييزاً لها مما يخالفها من الأصول ، ولذلك [لو] (1) لم يكن فيها احتراز : لم يوردها (2) ولم يعتبر كثرة شبه الفرع بالأصل .

وجواب آخر : وهو أن كل وصف من هذه الأوصاف يحتاج في إثباته إلى ضرب من الاجتهاد . وقد بينا أنه كلما استغنى الدليل عن كثرة الاجتهاد : دل ذلك على وضوحه . وبيانه وكان أولى .

إذا ثبت ذلك : فمثاله أن يستدل المالكي في أن الواجب بقتل (3) العمد القود فقط : بأن هذا قتل ، فوجب به (4) بدل واحد كقتل الخطأ .

فيعارضه الشافعي وبعض المالكيين : (224 - ق) [بأنه قتل مضمون] (5) تعذر فيه القود من غير عفو عن المال ، ولا عدم محل الاستيفاء : فوجب أن تثبت (6) فيه الدية من غير رضى القاتل ، كالأب .

فيقول المالكي : ما قلناه أولى - لأن علتنا أقل أوصافاً من علتكم ، والعلة إذا قلت أوصافها : دلَّ على شهادة الأصول لها ، [وقلة] (7) مخالفتها

(1) ساقطة من : س .

(2) في ق : نوردها .

(3) في ق : لقتل .

(4) في ق : له .

(5) ما بين القوسين غير مقروء في : ق .

(6) في س : ثبت .

(7) ساقطة من : ق .

عليها .

والثاني عشر : أن تكون إحداهما ناقلة والأخرى مبقية⁽¹⁾ [على حكم الأصل]⁽²⁾ ، فالمبقية أولى⁽³⁾ .

وذهب شيخنا أبو إسحاق⁽⁴⁾ ، وطائفة من أهل الأصول ، كأبي الحسن بن القصار وغيره : إلى أن الناقلة أولى⁽⁵⁾ .

والدليل على ما نقوله : أن الناقلة تعارضها المبقية ، ويشهد للمبقية دليل استصحاب حال العقل : فوجب أن تكون أولى من الناقلة التي لا يعضدها دليل آخر .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن هذين دليلاً تعارضاً ، فوجب أن يقدم الناقل منهما على المبقية : كالخبرين .

والجواب : أن هذا غلط لأن في الخبرين إذا تعارضاً على وجه ينقل كل واحد منهما لفظاً صريحاً عن⁽⁶⁾ المخبّر [عنه]⁽⁷⁾ : لم يقدم أحدهما على الآخر ، [وإذا أخبر أحدهما أن المروي عنه حكم بذا ، وروى الآخر لم يحكم بشيء : قدمنا من نقل الحكم لأن الآخر يجوز أن لا يحضر الحكم ، ويجوز أن يحضره وينساه ، ولا يجوز أن يظن

(1) في س : منفية . وهو تصحيف .

(2) ما بين القوسين ساقط من : س .

(3) وبه قال بعض أصحاب الشافعي انظر اللمع : (ص / 67) .

(4) قال الشيخ أبو إسحاق في التبصرة : (ص / 511) « إذا تعارضت علتان إحداهما ناقلة ، والأخرى مبقية على الأصل : فالناقلة أولى . وانظر اللمع : (ص / 67) .

(5) ومن أصحاب الشافعي من قال : هما سواء . انظر التبصرة : (ص / 511) .

(6) في س : على .

(7) ساقطة من : ق .

بالآخر [ذكره]⁽¹⁾ لشيء إن لم يسمع ، لأن هذا خارج عما جرت به العادة ، واستمر به العرف ، وليس كذلك فيما عاد إلى مسألتنا ، فإن كل واحد من المستبطين يدعي إثبات الحكم بعلة صحيحة عنده ، قد دلَّ على صحتها [الدليل]⁽²⁾ ، ولم ينافها شيء من الأصول فلم تكن إحدهما أولى من الأخرى ، فإذا عضدَّ إحدهما استصحاب حال العقل - وهو بمجرد دليل - وجب أن يكون أولى ، ولو قيل في هذا : إنما يسقطان ويرجع الدليل إلى استصحاب الحال : لم يبعد⁽³⁾ .

فصل

قد ذكرنا ما حضرنا مما يكثر به الترجيح⁽⁴⁾ (194 - س) مما يصح ويجب الاعتماد عليه ، وقد ألحق بذلك بعض أهل النظر وجوها من الترجيحات لا تصح . نحن نذكر - أيضاً - من ذلك ما يكثر ويتردد ونطرح ما يثقل ويبعد .

من ذلك : أن تكون إحدى علتين حاضرة ، والأخرى مبيحة ، فهما سواء⁽⁵⁾ .

وقال ابن القصار وأبو إسحاق وأبو الحسن الكرخي : « يقدم

(1) ساقطة من جميع النسخ . وهي ضرورة لعدم استقامة العبارة بدونها .

(2) ساقطة من : م .

(3) ما بين القوسين مكتوب في س بالهامش وأكثره غير واضح وقد كتب الناسخ في آخره : صح من الأم .

(4) بهذه الكلمة انتهت النسخة التي أحضرناها من مكتبة الأسكريال بأسبانيا وبقية النسخة مفقود .

(5) وبذلك قال بعض أصحاب الشافعي . انظر التبصرة (ص / 512) .

الحظر على الإباحة»⁽¹⁾.

والدليل على ما نقوله : أن الحظر والإباحة حكمان شرعيان ، وتحليل الحرام كتحريم الحلال ، فإذا تعارضت علة مبيحة وحاضرة وجب أن يساويا : إذ لا مزية لأحدهما على الأخرى .

فأما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن الحظر إذا اجتمع مع الإباحة : غلب الحظر على الإباحة كالجارية بين الشريكين .

والجواب على ما تقدم : أنه ليس بين الجارية بين الشريكين وجه من وجوه الإباحة ، بل الحظر قد تعرى من جميع وجوه الإباحة ، لأن الشركة حاضرة للاستمتاع ، فبطل ما قالوه (225 - ق) .

إذا ثبت ذلك فمثاله : أن يستدل الحنفي على أن الكلب إذا أكل من الصيد لم يجز أكله : بأن هذا كلب قد أكل من الصيد ، فوجب أن يحرم أكله ، كما لو تعمد إرساله من غير تسمية .

فيعارضه المالكي : بأن هذا جارح معلّم ، فلم يحرم أكله منه - كالبازي .

فيقول الحنفي : علتنا أولى من علتكم ، لأنها حاضرة وعلتكم مبيحة .

والجواب : أن هذا غلط ، لأن الحظر والإباحة حكمان شرعيان ، وليس أحدهما بأولى من الآخر ولا فرق بين من أحلّ ما حرم الله ، أو حرم ما أحلّ الله ، فبطل ما قالوه .

(1) قال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في التبصرة : (ص / 512) : « إذا كانت إحدى علتين تقتضي الحظر ، والأخرى تقتضي الإباحة : فالتى تقتضي الحظر أولى في قول بعض أصحابنا وهو قول أبي الحسن الكرخي . انظر للمع : (ص / 67) .

فصل

إذا كانت إحدى العلتين توجب الحدّ ، والأخرى تسقطه فهما سواء . وبه قال أبو إسحاق الشيرازي (1) .

وقال بعض أصحاب الشافعي : « المسقطة للحد أولى » (2) .

ودلينا : أن الشبهة لا تؤثر في إثبات الحد في الشرع والدليل عليه : أنه يجوز إثباته بخبر الآحاد والقياس مع وجود الشبه ، فإذا تعارض في ذلك دليان : وجب أن يكونا سواء كسائر الأحكام .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بما روي عن النبي - ﷺ - أنه قال : « ادْرَأُوا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ » (3) .

و « ادْرَأُوا الْحُدُودَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ، فَإِنَّ الْإِمَامَ لَأَنْ يُخْطِئَ فِي الْعَفْوِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يُخْطِئَ فِي الْعُقُوبَةِ » (4) .

والجواب : أن هذا إنما أريد به عند القصاص والاستيفاء ، ولهذا

(1) انظر التبصرة : (ص / 513) .

(2) انظر اللمع : (ص / 68) والتبصرة : (ص / 513) .

(3) قال الزيلعي في نصب الراية : (3 / 333) « غريب بهذا اللفظ ، وذكر أنه في الخلافات للبيهقي عن علي ، وفي مسند أبي حنيفة عن ابن عباس » .

وأورده السيوطي في الجامع الصغير بزيادة : « وأقيلوا الكرام عثراتهم ، إلا في حد من حدود الله - تعالى - » .

وقال : أخرجه بن عدي في جزء له من حديث أهل مصر والجزيرة عن ابن عباس ، وروى صدره أبو مسلم الكجي ، وابن السمعاني في الذيل عن عمر بن عبد العزيز مرسلًا ، ومسند في مسنده عن ابن مسعود : موقوفًا . انظر فيض القدير : (1 / 227) .

(4) أخرجه الترمذي : (2 / 438) بمعناه ، وابن أبي شيبة ، والحاكم في المستدرک ، والبيهقي في السنن على ما في الجامع الصغير : (1 / 226) فيض القدير . وانظر نصب الراية : (3 / 309) والتبصرة : (ص / 513) .

قال: «لأنَّ يُخْطِئَ فِي الْعَفْوِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يُخْطِئَ فِي الْعُقُوبَةِ» .

ويدل على الفرق بينهما: أنه يقبل في إثبات الحد: [خبر الواحد والقياس]⁽¹⁾، ولا يقبل في الاستيفاء إلا شهادة اثنين .

وجواب آخر: وهو إنما أراد - أن تكون الشبهة في السبب ، لا في نفس الحد ولذلك قال⁽²⁾: «من سرق مال ابنه لم يجب عليه الحد» ، لأن الشبهة قائمة في السبب . «ومن سرق من قبر كفنًا ، أو سرق ما لا يبقّي من الأطعمة: قطع ، لأن الشبهة قائمة في الحد لا في السبب⁽³⁾» .

استدلوا: بأنه لو تعارض سببان في ذلك: لسقط الموجب للحدّ ، وثبت المسقط له ، فكذلك الدليلان .

إذا ثبت ذلك - فمثاله: أن يستدل الحنفي أن المرأة إذا أمكنت مجنوناً من وطئها ، لا حدّ عليها: بأن هذه أمكنت من فعل ما لا يكون به زانياً ، فلم يجب عليها حد ، كما لو أمكنته من إيلاج إصبعه في قبلها . فيعارضه المالكي: بأن كل معنى لو سقط به الحد عن المرأة: لم يتعدّد ذلك إلى الرجل ، فإذا سقط به الحد عن الرجل ، لم يتعد إلى المرأة - كاعتقاد الشبهة .

فيقول الحنفي: ما قلناه أولى ، لأن علتنا مسقطة للحد وعلتكم مثبتة له .

(1) ما بين القوسين ساقط من جميع النسخ . وقد أثبتناه من التبصرة (ص / 514) .

(2) في جميع النسخ: «قال» ولعل صوابها قالوا . لأنّي لم أتمكن فيما تحت يدي من المصادر - من الاطلاع على حديث بهذا اللفظ .

انظر الحكم الفقهي في: الشرح الكبير (4/ 337) والقرطبي: (6/ 170) والمهذب: (2/ 281) .

(3) انظر المهذب: (2/ 278) وشرح ابن ناجي لرسالة ابن أبي زيد: (2/ 269) والشرح الكبير: (4/ 340) والقرطبي: (6/ 164) .

والجواب : أن هذا خطأ لأنه لو صح ما قلتموه : لوجب أن لا يثبت الحد بالقياس وخبر الآحاد وشهادة الشهود ، وكل ما طريقه الظن ، ولما ثبت بذلك الحد : بطل ما قالوه .

فصل

إذا كانت إحدى العلتين موجبة للعتق ، والأخرى غير موجبة له : فهما سواء - وبه قال أبو إسحاق⁽¹⁾ .

وقال بعض المتكلمين : « الموجبة للعتق (226 - ق) تقدم »⁽²⁾ .

والدليل على ما نقوله : أنه لا مزية للعتق في كونه شرعاً فكان التعارض⁽³⁾ فيهما ، كالتعارض في غيرهما .

أما هم فاحتج من نصر قولهم : بأن العتق مبني على التغليب والسراية ، ألا ترى أنه يسري إلى غيره ، فإذا وقع لم يلحقه الفسخ : فوجب أن يقدم ما يقتضيه ويوجبه ، على ما يخالفه .

والجواب : أن قوة العتق على الرق بعد الوقوع ، فأما في نفس وقوعه فلا فرق بينه وبين الرق ، فبطل ما قالوه .

إذا ثبت ذلك - فمثاله : أن يستدل الحنفي في أن الخال يعتق إذا ملكه ابن أخته : بأنه ذو رحم محرم : فوجب عتقه بالملك ، أصله الأب .

فيعارضه المالكي : بأن كل من جاز له أن ينكح ابنته : لم يعتق عليه . كابن العم .

(1) انظر التبصرة : (ص / 515) واللمع (ص / 67 - 68) .

(2) انظر المصدرين السابقين .

(3) غير مقروءة ، والذي ظهر لي أنها التعارض بدليل ما بعدها .

فيقول الحنفي : علتنا أولى - لأنها تقتضي العتق ، وهو مقدم .
والجواب : أن هذا يبطل بالطلاق لأنه مبني على التغليب والسراية ،
ولا ترجحون به .
وجواب آخر : وهو أن التغلب والسراية ، إنما تحصل بعد وقوعه ،
ونحن ننازع في وقوعه ، فبطل ما قالوه⁽¹⁾ .

(1) جاء في آخر «ق» : « كمل كتاب إحكام الفصول في أحكام الأصول للقاضي أبي الوليد
الباجي - رحمه الله - بتيسير الله - تعالى - وحسن عونه : في عشى يوم الخميس التاسع
والعشرين من شهر ربيع الآخرة عام إحدى وثمانين وستمائة ، على يد العبد الفقير لربه
المعترف بذنبيه محمد بن أحمد بن محمد بن أرقم النميري وفقه الله وتاب عليه ، والحمد لله
رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه الطيبين
الطاهرين وسلم أفضل التسليم .

وجاء في آخر «م» : « كمل كتاب إحكام الفصول في أحكام الأصول للقاضي أبي الوليد
الباجي - رحمه الله - بتيسير الله وحسن عونه في عشى يوم الجمعة الخامس والعشرين من
شهر الله صفر الخير عام أربعة وعشرين ومائة وألف على يد العبد الفقير لرحمة ربه :
عبد الله بن محمد بن عبد الجبار الشجماسي الأرناطبي كان الله في عونه .



فهارس عامة

- 1 - فهرس المراجع .
- 2 - فهرس الآيات القرآنية .
- 3 - فهرس الأحاديث والآثار .
- 4 - فهرس الأعلام .
- 5 - فهرس الموضوعات .

مراجع التحقيق

(1) . كتب التفسير :

1. أحكام القرآن للجصاص :

أحمد بن علي الجصاص المتوفى سنة 370 ط : / عبد الرحمن محمد تحقيق : محمد صادق قمحاوي .

2. أحكام القرآن لابن العربي :

أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي المتوفى سنة 543 ط : عيسى الحلبي تحقيق/ محمد علي البجاوي .

3. تفسير ابن كثير :

إسماعيل بن كثير القرشي المتوفى سنة 774 ط : عيسى الحلبي .

4. تفسير الألوسي . روح المعاني :

محمود الألوسي البغدادى المتوفى سنة 1270 المطبعة المنيرية .

5. تفسير الطبري :

أبو جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة 310 ط : بولاق .

6. تفسير الفخر الرازي . مفاتيح الغيث :

أبو عبد الله محمد بن عمر القرشي المتوفى سنة 606 ط : عبد الرحمن محمد .

7. تفسير القرطبي . الجامع لأحكام القرآن :

أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي المتوفى سنة 671 ط : دار الكتب ، والمصورة .

(2) كتب الحديث :

1. بلوغ المرام من أدلة الأحكام :

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة 852 مع شرحه
سبل السلام لمحمد بن إسماعيل الضنعاني المتوفى سنة 1182 ط : عيسى
الحلبي .

2. التلخيص الحبير :

أحمد بن علي بن حجر المتوفى سنة 852 ط : التجارية .

3. الجامع الصغير :

جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة 911 وشرحه :
فيض القدير لمحمد عبد الرؤوف المناوي ط : التجارية .

4. سنن أبي داود :

الإمام سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي المتوفى سنة 275 ط :
مصطفى الحلبي .

5. سنن ابن ماجه :

الإمام محمد بن يزيد المتوفى سنة 273 ط : عيسى الحلبي
تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .

6. سنن البيهقي :

الإمام أحمد بن الحسين بن علي البيهقي المتوفى سنة 485 ط :
حيدر آباد الدكن .

7. سنن الترمذي :

أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي المتوفى سنة 279 ط : المدني بالمدينة المنورة .

8. سنن النسائي :

أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب المتوفى سنة 303 ط : مصطفى الحلبي .

9. شرح الكرماني على صحيح البخاري :

الشيخ الكرماني ط : عبد الرحمن محمد .

10. صحيح البخاري :

الإمام أبو عبد الله محمد بن علي إسماعيل البخاري المتوفى سنة 256 بحاشية السندي ط : عيسى الحلبي .

11. صحيح مسلم :

الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري المتوفى سنة 261 ط : عيسى الحلبي تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي .

12. عمدة الأحكام :

الإمام تقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي المتوفى سنة 600 وشرحه وحاشيته ط : السلفية .

13. فتح الباري بشرح صحيح البخاري :

الإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة 852 ط : مصطفى الحلبي .

14 . الفتح الكبير في ضم الزيادات إلى الجامع الصغير :

الشيخ يوسف النبهاني ط : مصطفى الحلبي .

15 . الكفاية في علوم الرواية :

أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي المتوفى سنة 463 ط :
دار الكتب الحديثة .

16 . مسند الإمام أحمد :

الإمام أبو عبد الله بن حنبل المتوفى سنة 241 ت : دار
صادر - بيروت .

17 . مقدمة ابن الصلاح :

أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن المتوفى سنة 643 ط : حلب .

18 . مقدمة صحيح البخاري :

الدكتور عبد الغني محمد عبد الخالق . ط : الفجالة .

19 . منتقى الأخبار :

عبد السلام بن عبد الله - المجد بن تيمية وشرحه نيل
الأوطار - لمحمد ابن علي الشوكاني المتوفى سنة 1250 ط : مصطفى
الحلبي .

20 . الموطأ :

الإمام أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي المتوفى سنة 179 ط :
عيسى الحلبي تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي .

21. المنتقى شرح الموطأ :

القاضي سليمان بن خلف الباجي المتوفى سنة 474 ط : السعادة .

22. نصب الراية :

أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيعلي المتوفى سنة 762 .

مصور : المكتبة الإسلامية .

23. النهاية في غريب الحديث والأثر :

الإمام مجد الدين محمد الجزري ابن الأثير المتوفى سنة 606

ط : عيسى الحلبي تحقيق/ الطاهر أحمد الزاوي / محمود محمد

طناحي .

(3) كتب الأصول :

1. الإبهاج بشرح المنهاج :

تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي وولده تاج الدين

عبد الوهاب المتوفى سنة 771 ط : التوفيقية .

2. الأحكام في أصول الأحكام :

أبو الحسن سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد الأمدي

المتوفى سنة 631 ط : الحلبي وصبيح .

3. الإحكام في أصول الأحكام :

أبو محمد علي بن حزم الظاهري الأندلسي المتوفى سنة 456 ط :

السعادة تحقيق/ أحمد شاكر .

4. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول :

محمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى سنة 1255 ط :
المنيرية .

5. الإشارة في أصول المالكية :

سليمان بن خلف الباجي المتوفى سنة 474 ط : التلبيلى بتونس .

6. الأصل الجامع شرح نظم جمع الجوامع :

الشيخ حسن بن عمر السناوني ط : النهضة بتونس .

7. أصول البزدوي :

علي بن محمد فخر الإسلام البزدوي المتوفى سنة 482 مع
شرحه : كشف الأسرار لعبد العزيز بن أحمد البخاري .

8. أصول السرخسي :

أبو بكر محمد بن أحمد المتوفى سنة 490 ط : دار الكتاب
العربي .

9. الأنصاف :

أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني المتوفى سنة 403 ط : السنة
المحمدية .

10. البحر المحيط :

بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي المتوفى سنة 794 مخطوط
بمكتبة الأزهر رقم 20 .

11. التبصرة :

أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي المتوفى سنة 476
تحقيق/ دكتور محمد حسن هيتو . طبع استنسل .

12. التحرير :

كمال الدين محمد بن عبد الواحد المشهور بابن الهمام المتوفى سنة
861 مع شرحه تيسير التحرير لمحمد بن أمين المعروف بأمير بادشاه .
ط : مصطفى الحلبي .

13. تخرىج الفروع على الأصول :

شهاب الدين محمود بن أحمد الزنجاني المتوفى سنة 656 ط :
دمشق تحقيق/ محمد أديب صالح .

14. التعريفات :

الشرىف على بن محمد بن على الجرجاني الحنفي المتوفى سنة
816 ط : مصطفى الحلبي .

15. التقرير والتحرير على التحرير :

محمد بن أمير الحاج المتوفى سنة 879 ط : الأميرية .

16. تقريرات الشرييني على جمع الجوامع :

عبد الرحمن الشرييني ط : مصطفى الحلبي .

17. التلويح على التوضيح :

سعد الدين التفتازاني ط : الخيرية .

18 . التمهيد :

أبو بكر محمد بن الطيب الباقلائي المتوفى سنة 403 تحقيق
محمود الخضيرى ومحمد عبد الهادي ط : لجنة التأليف والترجمة
بالقاهرة .

19 . تنقيح الفصول :

شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المتوفى سنة 684 ط : دار
الفكر .

20 . التنقيح لصدر الشريعة :

عبيد الله بن مسعود ط : الخيرية .

21 . جامع بيان العلم وفضله :

أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري المتوفى سنة 463 ط : المنيرية
والعاصمة .

22 . جمع الجوامع :

عبد الوهاب بن علي تاج الدين السبكي - ط : الحلبي .

23 . الحدود :

سليمان بن خلف الباجي - تحقيق نزيه حماد - بيروت .

24 . حاشية البناني على الجلال المحلي :

عبد الرحمن بن جاد الله البناني ط : الحلبي .

25 . حاشية العطار على الجلال المحلي :

حسن بن محمد العطار ط : التجارية .

26. الرسالة :

الإمام محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة 204 ط : مصطفى الحلبي تحقيق/ احمد شاكر .

27. شرح تنقيح الفصول :

الشيخ أحمد حلولو ط : تونس .

28. شرح تنقيح الفصول :

شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المتوفى سنة 684 ط : دار الفكر .

29. شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع :

شمس الدين محمد بن أحمد ط : الحلبي .

30. شرح العضد على مختصر ابن الحاجب :

أبو عمرو عثمان المتوفى سنة 646 لعبد الرحمن بن احمد الأيجي ط : بولاق .

31. شفاء الغليل :

حجة الإسلام محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة 505 ط : الإرشاد بغداد .

32. الضياء اللامع على جمع الجوامع :

احمد بن عبد الرحمن بن موسى - حلولو - حجرية .

33. فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت :

عبد الأعلى محمد بن نظام الدين الأنصاري ط : بولاق .

34. كتاب الفقيه والمتفقه :

أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي المتوفى سنة 463 ط :
دار الكتب العلمية .

35. اللمع للشيرازي :

أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ط : مصطفى
الحلي .

36. المحصول للرازي :

محمد بن عمر بن الحسين المتوفى سنة 606 مخطوط : دار الكتب
المصرية رقم 130 والقسم الذي حققه الدكتور/ طه فياض استسل .

37. المستصفي :

حجة الإسلام محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة 505 ط :
بولاق .

38. مسلم الثبوت :

محب الدين بن عبد الشكور ط : بولاق .

39. مفتاح الوصول في علم الأصول :

أبو عبد الله محمد بن أحمد التلمساني المالكي ط : دار الكتاب
العربي .

40. منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل :

أبو عمرو عثمان بن الحاجب المالكي ط : السعادة والخانجي .

41. منتهى السؤل للآمدي :

سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي الآمدي ط : صبيح .

42. المتخول :

حجة الإسلام الغزالي ط : بيروت .

43. المعتمد في أصول الفقه :

أبو الحسن محمد بن علي البصري المتوفى سنة 436 ط : دمشق تحقيق/ محمد حميد الله .

44. مقدمات ابن رشد :

أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد المتوفى سنة 520 .

45. منهاج الأصول للبيضاوي :

عبد الله بن أبي القاسم بن عمر البيضاوي ط : الحلبي .

46. المنهاج في ترتيب الحجاج :

سليمان بن خلف الباجي ، مخطوط : بالمكتبة الوطنية / تونس .

47. الموافقات للشاطبي :

أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي المالكي المتوفى سنة 790 ط : الرحمانية تحقيق / عبد الله دراز .

48. نبراس العقول :

الشيخ عيسى منون ط : المنيرية .

49. نهاية السؤل :

جمال الدين بن عبد الرحيم الأسنوي المتوفى سنة 772 مع سلم

الوصول للشيخ محمد بن بخت المطيحي ط : السلفية .

(4) كتب الفقه :

الفقه المالكي :

1 . شرح الأمير على مجموعة مع حاشيته ضوء الشموع :

محمد بن عبد القادر الأمير المالكي المتوفى سنة 1232هـ ط : الشرقية .

2 . شرح الخرشي على متن أبي الضياء خليل بن إسحاق :

أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخرشي مع حاشية العدوي على الصعيدي . ط : بولاق .

3 . الشرح الكبير على مختصر خليل :

الشيخ أحمد بن محمد الدردير مع حاشية الشيخ محمد عرفة الدسوقي المتوفى سنة 1230هـ . ط : عيسى الحلبي .

4 . شرحا زروق وابن ناجي على رسالة ابن أبي زيد القيرواني :

الشيخ أحمد زروق وقاسم ابن ناجي ط : الجمالية .

5 . منح الجليل على مختصر خليل :

الشيخ محمد أحمد عيش ط : بولاق .

6 . مواهب الجليل على مختصر خليل :

محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحطاب ط : السعادة .

الفقه الحنفي :

1. رد المحتار على الدر المختار :

محمد بن أمين الشهير بابن عابدين ط : مصطفى الحلبي .

2. فتح القدير :

كمال الدين محمد بن عبد الواحد المتوفى سنة 861 ط : مصطفى

الحلبي .

3. المبسوط :

أبو بكر محمد بن سهل الحنفي المتوفى سنة 490

ط : السعادة .

الفقه الشافعي :

1. الأم :

الإمام محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة 204 ط : الأميرية .

2. المذهب للشيرازي :

أبو إسحاق إبراهيم بن علي المتوفى سنة 476

ط : عيسى الحلبي .

3. نهاية المحتاج :

شمس الدين محمد بن أحمد الرملي ط : الحلبي .

الفقه الحنبلي :

1. المغنى لابن قدامه :

أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامه المقدسي المتوفى

سنة 630 ط : اليوسفية .

الفقه العام :

1 . أعلام الموقعين لابن القيم :

شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم
الجوزية المتوفى سنة 751 ط : شقرون .

2 . بداية المجتهد لابن رشد :

محمد بن احمد بن رشد المتوفى سنة 595 ط : التجارية .

3 . تهذيب الفروق :

محمد بن علي بن الحسين المالكي ط : عيسى الحلبي .

4 . الفروق :

شهاب الدين احمد بن إدريس القرافي المتوفى سنة 684 ط : عيسى
الحلبي .

(5) كتب التراجم :

1 . الاستيعاب في معرفة الأصحاب :

أبو عمر يوسف بن عبد البر المتوفى سنة 363 ط : السعادة
والنهضة .

2 . أسد الغابة في معرفة الصحابة :

علي بن محمد بن عبد الكريم بن الأثير المتوفى سنة 630 ط :

3 . الإصابة في حياة الصحابة :

شهاب الدين احمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني المتوفى

سنة 852 ط : السعادة .

4. الأعلام للزركلي :

خير الدين الزركلي ط : العربية مصر .

5. الأغاني للأصبهاني :

أبو الفرج علي بن الحسين الأصبهاني المتوفى سنة 356 ط : دار الكتب المصرية .

6. أنباه الرواة للقفطي :

أبو الحسن علي بن يوسف المتوفى سنة 646 . ط : دار الكتب .

7. تاريخ بغداد :

أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي المتوفى سنة 463 ط : القاهرة .

8. تبين كذب المغتري :

علي بن الحسين بن عساكر ط : القدسي .

9. تذكرة الحفاظ :

محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة 748 ط : الهند ومصر .

10. ترتيب المدارك :

أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي المتوفى سنة 544

ط : بيروت تحقيق/ الدكتور أحمد بكير محمود .

11. تهذيب تاريخ ابن عساكر :

عبد القادر بن أحمد بن مصطفى المعروف بابن بدران المتوفى سنة 1346هـ : الترقى بدمشق .

12. تهذيب التهذيب :

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة 852 هـ : دار صادر - بيروت .

13. الديباج المذهب :

إبراهيم بن علي بن فرحون المتوفى سنة 799 ط : شقرون .

14. شذرات الذهب :

عبد الحي بن احمد بن العماد المتوفى سنة 1089هـ : القدس .

15. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية :

محمد بن محمد مخلوف المنستيري ط : دار الكتاب العربي (بيروت) .

16. الشعر والشعراء :

عبد الله بن مسلم بن قتيبة المتوفى سنة 276 ط : عيسى الحلبي تحقيق/ احمد شاكر .

17. طبقات الحفاظ :

جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة 911 ط : الاستقلال تحقيق/ علي محمد عمر .

18 . طبقات الشافعية الكبرى :

عبد الوهاب بن علي السبكي المتوفى سنة 771 ط : عيسى الحلبي
تحقيق/ طناحي وعبد الفتاح محمد الحلو .

19 . طبقات الشافعية :

أبو بكر بن هداية الله الحسيني المتوفى سنة 1014 هـ
ط : دار الآفاق الجديدة تحقيق/ عادل نويهض .

20 . طبقات الفقهاء :

أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي المتوفى سنة 476
ط/ دار الرائد العربي بيروت تحقيق/ إحسان عباس .

21 . قلائد العفيان :

الفتح بن خاقان ط : الجوائب بالاستانة .

22 . اللباب في تهذيب الأنساب :

عز الدين بن الأثير الجزري المتوفى سنة 630 ط : مكتبة المشى
(بغداد) .

23 . معجم الأدباء :

ياقوت بن عبد الله الحموي ط : دار المأمون .

24 . ميزان الاعتدال :

شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان المتوفى سنة 748
ط : عيسى الحلبي تحقيق/ علي محمد البجاوي .

25. وفيات الأعيان :

أحمد بن محمد بن إبراهيم المعروف بابن خلكان المتوفى 681
ط : دار صادر تحقيق/ إحسان عباس .

(6) كتب النحو :

1. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك :

الشيخ محمد الخضري الشافعي ط : عيسى الحلبي .

2. حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب :

مصطفى محمد عرفه الدسوقي المالكي ط : الأميرية .

3. شرح شواهد المغنى :

جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة 911
ط : البهية .

4. كتاب سيبويه :

أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المتوفى سنة 161 ط : بولاق .

(7) كتب اللغة :

1. الأساس :

جار الله محمود بن عمر الزمخشري ط : دار الشعب .

2. تاج العروس :

السيد محمد مرتضى الزبيدي

ط : دار ليبيا للنشر والتوزيع .

3. لسان العرب :

جمال الدين محمد بن جلال المعروف بابن منظور المتوفى سنة

711 ط : بيروت .

4. مختار الصحاح :

محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ط : الأميرية .

5. المصباح المنير :

أحمد بن محمد بن علي الفيومي المتوفى سنة 770 ط : مصطفى

الحلبي والأميرية .

ثانياً : فهرس الآيات القرآنية

(02) سورة البقرة

نص الآية	رقم الآية	مواضع ورودها
﴿خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾	29	418
﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾	43	327، 410، 453، 454، 455
﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذَنُّوْا بَقَرَةً﴾	67	410
﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ﴾	93	314
﴿يَتْلُوهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا أَنظَرْنَا وَأَسْمِعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾	103	940
﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ يُغْلِبْهَا﴾	105	610، 632، 633، 634، 635
﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ﴾	110	954
﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾	124	810
﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾	142	572، 658، 684، 689، 690
﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾	143	572
﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾	143	465
﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾	148	637
﴿وَلْيَبْلُغْكُمْ بَشْرٌ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ﴾	154	450
﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ﴾	158	744

نص الآية	رقم الآية	مواضع ورودها
﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾	169	844, 528
﴿الْوَصِيَّةُ لِلْأُولَادَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾	179	631
﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾	183	454, 453
﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾	184	609
﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾	188	328
﴿فَإِنْ أَحْصَيْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنْ أَهْدَى﴾	195	1008
﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾	195	731, 738, 926, 1008
﴿وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ أَهْدَى مُحَلِّهِ﴾	196	334
﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾	220	753, 752
﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾	221	378
﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾	226	787
﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾	228	753, 409
﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾	230	753
﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾	234	316
﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلَ الزَّيْنِ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزَّيْنِ﴾	274	846
﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزَّيْنِ﴾	275	454, 453, 427
﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الزَّيْنِ﴾	278	378, 386
﴿وَمَنْ تَرَضَّوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾	281	567
﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾	281	996

(03) سورة آل عمران

نص الآية	رقم الآية	مواضع ورودها
﴿وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾	71	817
﴿وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِطَارٍ يُؤْذِمَهُ إِيَّاكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤْذِمَهُ إِيَّاكَ﴾	74	733
﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾	97	453، 332
﴿وَاَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾	103	659
﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾	110	658، 571
﴿وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ﴾	142	307
﴿يَغْشَى طَآئِفَةً مِنْكُمْ وَطَآئِفَةٌ﴾	154	307
﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾	159	810، 293
﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾	173	404

(04) سورة النساء

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾	2	305، 298
﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَى وَتِلْكَ وَرَزَعٌ﴾	3	422، 307
﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾	5	303
﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾	11	408 403، 386
﴿وَالَّتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشِيرُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾	15	631
﴿وَأَتَيْنَهُنَّ إِحْدَهُنَّ قِطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾	20	965، 799

نص الآية	رقم الآية	مواضع ورودها
﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَتُكُمْ...﴾	23	462، 1009، 1010
﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾	24	1009
﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾	29	441
﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَايِبِ﴾	43	403، 463
﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾	58	805، 978، 981
﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾	59	279
﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾	81	415، 859، 900، 922
﴿فَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾	91	741
﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾	92	441، 786
﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْنَاكَ اللَّهُ﴾	104	843
﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْنَاكَ اللَّهُ﴾	105	808، 853
﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ﴾	114	279، 647، 652، 677، 708، 711، 715، 743
﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾	154	293، 313
﴿فَيُظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا...﴾	160	597
﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحْدٌ﴾	170	735

(05) سورة المائدة

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ﴾	4	462
------------------------------------	---	-----

نص الآية	رقم الآية	مواضع ورودها
﴿فَتَنِمُّوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾	7	1021
﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ﴾	34	923
﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾	38	458، 435
﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾	40	788
﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرَعَةً وَمِثَاجًا﴾	50	671، 603
﴿وَأِنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ يَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾	51	842
﴿بَلِّغْ مَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾	67	482
﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾	89	542
﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾	95	386

(06) سورة الأنعام

﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾	39	841، 804، 798
﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَيُهْدِيهِمْ أَقْتَدِهِ﴾	91	601
﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾	142	478، 455، 453 925، 482، 481

(07) سورة الأعراف

﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا تَذَكَّرُونَ﴾	2	978، 843
﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾	12	326
﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾	31	978
﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾	158	487
﴿وَسَأَلَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ﴾	163	941

(08) سورة الأنفال

نص الآية	رقم الآية	مواضع ورودها
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾	24	327
﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ...﴾	41	1027
﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَهُ أَسْرَى...﴾	68	810

(09) سورة التوبة

﴿فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾	5	334، 337، 454، 458، 789، 790، 859
﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾	28	767
﴿فَقَتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ...﴾	29	447، 753
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَتَأْخُذْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾	38	
﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾	81	747
﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾	104	824

(10) سورة يونس

﴿إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	10	305
﴿وَإِذَا تَنَلَّى عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَأَنْتَ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ﴾	15	632
﴿ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ﴾	46	309
﴿إِنَّ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾	68	978

(11) سورة هود

نص الآية	رقم الآية	مواضع ورودها
﴿إِنِّي أَعْظُمُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾	46	671
﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَيْكُمْ عَنْهُ﴾	88	430

(12) سورة يوسف

﴿وَسَلِّ الْقُرْيَةَ﴾	82	466، 314
-----------------------	----	----------

(14) سورة إبراهيم

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوِيمٍ﴾	4	468، 464
﴿وَسَكَنتُمْ فِي مَسْكِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ وَتَبَيَّرَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمْ الْأَمْثَالَ﴾	47	806

(15) سورة الحجر

﴿لَوْ مَا تَأْتَيْنَا بِالْمَلَكِ﴾	7	293
﴿فَسَجَدَ الْمَلَكُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾	30	390
﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾	42	442

(16) سورة النحل

﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾	38 39	500
﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾	44	425
﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّْا رِزْقًا حَسَنًا . . .﴾	75	847
﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾	89	841، 798، 425
﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَقَصَتْ غَزَالُهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ﴾	92	949

نص الآية	رقم الآية	مواضع ورودها
﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَّكَاتٍ آيَةً ۚ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنْزِلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾	101	596، 597، 630
﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾	103	470
﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾	116	845

(17) سورة الإسراء

﴿فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفِي﴾	23	733
﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ﴾	31	743، 749
﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَى﴾	32	328
﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا﴾	33	477
﴿وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾	34	751
﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾	36	507، 528، 671، 844، 978

(18) سورة الكهف

﴿اتَّخَذَ اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾	1	303
﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾	2	439
﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۚ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾	23 24	439
﴿وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾	26	801

(20) سورة طه

﴿وَأَقِمْ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾	13	602
﴿الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ حَلَقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾	50	309

نص الآية	رقم الآية	مواضع ورودها
﴿لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾	61	309
﴿إِنْ هَذَا إِلَّا لَسِحْرَانِ﴾	63	306
﴿. . . وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾	82	309
﴿فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾	90	324

(21) سورة الأنبياء

﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾	7	982، 983
﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾	22	922
﴿وَذَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ . . .﴾	77-78	405، 960
﴿فَفَقَّهُمْنَهَا سُلَيْمَانُ﴾	79	960
﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَرِدُونَ﴾	98	385
﴿إِنَّ الْأَذْيَبَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾	101	385

(22) سورة الحج

﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾	1	805
﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾	46	283

(24) سورة النور

﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾	2	386
﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾	4-5	444
﴿أُولَٰئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾	26	404

نص الآية	رقم الآية	مواضع ورودها
﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾	35	823
﴿وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا﴾	62	372
﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾	63	488، 325

(25) سورة الضرقان

﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ...﴾	68	369
---	----	-----

(26) سورة الشعراء

﴿فَاذْهَبَا بِبَابِئِنَّا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾	15	405
﴿إِنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْخَيْرَ فَأَنْطَلِقْ﴾	63	731
﴿يَلِسَانِ عَرَبٍ مُبِينٍ﴾	195	464

(28) سورة القصص

﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَجَجٍ﴾	27	601
--	----	-----

(29) سورة العنكبوت

﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾	14	388
﴿إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ﴾	31	409، 384
﴿إِنِّ فِيهَا لُوطًا﴾	32	
﴿إِنِّ فِيهَا لُوطًا قَالُوا نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا لَنَنْجِيَنَّهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا أَمْرَانَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَافِرِينَ﴾	32	410
﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾	33	305
﴿إِنِّ الصَّلَاةُ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾	45	314

نص الآية	رقم الآية	مواضع ورودها
﴿وَأَوَّلَ يُكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾	51	842

(33) سورة الأحزاب

﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾	21	490, 489, 488
﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ . . .﴾	35	450, 398

(36) سورة يس

﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾	32	306
﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا . . .﴾	38	303
﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾	77-78	847, 732

(37) سورة الصافات

﴿يَبْنِي إِلَهِي أَرَى فِي السَّمَاءِ أَنْيُّ أُنْخَلَقُ فَانظُرْ مَاذَا تَرَى قَالَ يَتَتَّبِعُ أَفْعَلُ مَا تُؤْمَرُ﴾	102	615, 613
﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنَدَيْنَاهُ﴾	103	307
﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ﴾	106	615
﴿وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾	107	616
﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾	147	302, 301

(38) سورة ص

﴿وَأَنطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ﴾	6	305
﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَضِيمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾	21	406
﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَىٰ دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ﴾	22	
﴿يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ﴾	25	803

نص الآية	رقم الآية	مواضع ورودها
﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغَوِّيَهُمْ أَتَمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُظْلِمِينَ﴾	82 - 83	442

(39) سورة الزمر

﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾	16	938
﴿وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾	45	598
﴿لَبِنَ اشْرَكَتْ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ﴾	62	671

(41) سورة فصلت

﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ ﴿٦٦﴾ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾	7-6	369
﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾	40	319
﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمًا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ ؕ أَعْجَمِي وَعَرَبِيٌّ﴾	42	469

(42) سورة الشورى

﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا﴾	5	469
﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾	8	805، 678
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	11	313
﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾	13	602
﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾	38	372

(43) سورة الزخرف

﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾	3	464
--	---	-----

نص الآية	رقم الآية	مواضع ورودها
﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾	58	839

(45) سورة الجاثية

﴿إِنْ نَنْظُرْ إِلَّا ظَنًّا﴾	31	845
-------------------------------	----	-----

(46) سورة الأحقاف

﴿وَحَمَلُهُمْ وَفُصِّلَتْ لَهُمْ تِلْكَ شَهْرًا﴾	14	799
--	----	-----

(48) سورة الفتح

﴿رَحْمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾	29	1015
------------------------	----	------

(49) سورة الحجرات

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾	6	576، 561
﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بِهِمَا﴾	9	406
﴿فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾	10	406
﴿إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾	12	845

(53) سورة النجم

﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾	28	845
--	----	-----

(57) سورة الحديد

﴿لَقَدْ يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾	29	310
-------------------------------------	----	-----

(58) سورة المجادلة

﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾	11	859
---	----	-----

(59) سورة الحشر

نص الآية	رقم الآية	مواضع ورودها
﴿فَاعْتَبِرُوا يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾	2	790، 785، 784، 279، 798
﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾	21	797
﴿مَنْ لَا يَكُنْ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾	7	767

(60) سورة الممتحنة

﴿فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكُفَّارِ﴾	10	637
---	----	-----

(62) سورة الجمعة

﴿... إِذَا تُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾	9	340
---	---	-----

(63) سورة التغابن

﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾	16	332
--	----	-----

(64) سورة الطلاق

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾	1	787، 409، 316
﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾	2	567
﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾	6	423

(65) سورة التحريم

﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾	4	406
--	---	-----

(74) سورة المدثر

﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ...﴾	46، 42	368
--------------------------------	--------	-----

(75) سورة القيامة

نص الآية	رقم الآية	مواضع ورودها
﴿وَإِذَا قُرْآنُهُ فَاتَّعَ قُرْآنُهُ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيِّنَاتِهِ﴾	18-19	480

(76) سورة الإنسان

﴿وَلَا تَطْغِ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾	24	301
--	----	-----

(77) سورة المرسلات

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ ﴿٤٩﴾ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾	49-48	325
--	-------	-----

(84) سورة الانشقاق

﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ ﴿٢١﴾ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُكْذِبُونَ﴾	22-21	300
---	-------	-----

(87) سورة الأعلى

﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾	5-4	314
--	-----	-----

(93) سورة الضحى

﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾	7	668
------------------------------	---	-----

(94) سورة الانشراح

﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٥﴾ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾	5-5	383
---	-----	-----

(112) سورة الإخلاص

﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	1	316
----------------------------	---	-----

ثالثاً : فهرس الأحاديث والآثار

نص الحديث موضع وروده

- 821 « أبسط يدك أبايعك »
- « أبلغني زيد بن أرقم أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله - ﷺ - إن لم يتب » 945
- « اتهموا الرأي على الدين وإنما الرأي منا تكلف وظن ، وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً » 852
- « اتهموا الرأي على الدين ، فلقد رأيتني يوم أبي جندل ولو أستطيع أن أرد أمر رسول الله - ﷺ - لرددته » 853
- 838 « أجتهد رأيي »
- « اجتهد فإن الله إن علم منك الصدق ، وفقك للحق ، ولا تقضين إلا بما تعلم ، فإن أشكل عليك شيء فقف حتى تكتبه أو تكتب إلى فيه » ... 816
- « احكم فإن أصبت فلك أجران ، وإن أخطأت فلك أجر واحد » 962
- 415 « أحلت لنا ميتتان ودمان »
- 1032 « ادروا الحدود بالشبهات »
- « ادروا الحدود ما استطعتم ، فإن الإمام لأن يخطئ في العفو خير له من أن يخطئ في العقوبة » 1032
- « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر » 809 ، 962
- 332 « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عنه فانتهوا »
- « إذا جاءك ما ليس في كتاب الله ، ولا في سنة رسوله ، فاكتب إلى حتى أكتب إليك بذلك » 815
- « إذا جاءك ما ليس في كتاب الله ، ولا في سنة رسوله ، فاكتب إلى حتى أكتب إليك في ذلك » 848

نص الحديث موضع ورودہ

- « إذا سمعتم بالوباء في أرض فلا تقدموا عليه وإذا وقع بأرض وأنتم بها
831 فلا تخرجوا فرارا منه » 807
- « أرايت لو تمضمضت هل كان عليك من جناح؟ قال لا » 807
- « أرايت لو كان على أيك دين ، أكنت قاضيته؟ قالت نعم قال فدين الله
807 أحق أن يقضى » 1018
- « أرخص ﷺ في العرايا أن تباع بخرصها تمرا يأكلها أهلها رطباً فيما
دون خمسة أوسق 826
- « أرى أن يحد حد المفترى » 839
- « أرى ذلك دراهم بدرهم والطعام مرجى » 712، 572
- « أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم » 337
- « اضربوه » 1014
- « أعد صلاتك فإنه لا صلاة لمنفرد » 855
- « أعيتهم السنن أن يحفظوها » 811
- « اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك ، إن رأيتن ذلك » 497، 493
- « أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ » 820
- « أقضي فيها برأيي » 855
- « أقلوا الحديث عن رسول الله وأنا شريككم فيه » 964
- « أقول برأيي فإن كان صواباً فمن الله ، وإن كان خطأً فمني ومن
الشیطان » 855
- « أقول في الكلاله برأيي ، فإن يكن صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأً فمني » 851
- « أقول في الكلاله برأيي ، فإن يكن صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأً فمني
ومن الشيطان والله ورسوله منه بريتان » 851

نص الحديث موضع وروده

- 874 « أقول في الكلالة برأيي »
- 964 « أقول فيها برأيي فإن يكن صواباً فمن الله وإن يكن خطأ فمني »
- 848 « أكذب الحديث الظن »
- « أكرموا أصحابي ، وخير الناس قرني ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم
ثم يفشو الكذب حتى إن الرجل ليحلف وما استحلف ويشهد وما
استشهد فمن سره بحبوة الجنة 660
- 828 « ألا يتقي الله زيد ابن ثابت [يجعل ابن الإبن ابناً ، ولا يجعل أبا الأب أباً] »
- 822 « الأئمة من قريش »
- 1009 ، 1008 « الأيم أحق بنفسها من وليها »
- « الإيمان بضع وسبعون خصلة ، أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله ، وأدناها
إمالة الأذى عن الطريق » 465
- « البكر بالبكر جلد مائة ، وتغريب عام ، والثيب بالثيب جلد مائة
والرجم » 631
- 739 « البينة على المدعي »
- 749 « التقاء الختانيين موجب للغسل »
- « الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهة فمن ترك ما شبه عليه من
الإثم كان لما استبان أترك ، ومن اجتراً على ما شك فيه من الإثم أو شك
أن يواقع ما استبان ، والمعاصي حمى الله - تعالى - من يرتع حول
الحمى يوشك أن يقع فيه » 943
- « الحلال ما أحل الله ، والحرام ما حرم الله ، وما سكت عنه فهو عفو منه
إن الله لم يكن نسياً » 849
- 915 « الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضي رسول الله »

نص الحديث موضع ورودہ

- « الخراج بالضمان » 434
- « الضحك ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء » 1014
- « الفهم الفهم فيما تلجلج في نفسك مما ليس في كتاب الله ، ولا سنة رسوله ثم أعرف الأشباه والأمثال ثم قس الأمور بأشبهها بالحق » 835
- « الفهم الفهم فيما تلجلج في نفسك مما ليس في كتاب ولا سنة ، ثم اعرف الأشباه والأمثال ، فقس عند ذلك على أشبهها بالحق » 872
- « ألك إبل ؟ قال نعم ، قال فما ألوانها ؟ قال حمر ، 812
- « الكلاله ما عدا الوالد والولد » 832
- « الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله » 1001
- « الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر [الله أكبر] . » 1001
- « الماء من الماء » 749
- « المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا » 431
- « الولد للفراش وللعاهر الحجر » 944
- « أمتي لا تجمع على ضلالة » 668
- « أمر بها داود - ﷺ - وهو ممن أمر نبيكم عليه السلام بالإقتداء به » .. 602
- « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها » 823 ، 477 ، 387
- « إن البرد لا ينقض الصوم » 680
- « إن الشيطان يأتي أحدكم فينفخ بين إيتيه فلا ينصرف حتى يسمع صوتا ، أو يجد ريحا » 950
- « إن الله إذا حرم شيئا حرم ثمنه » 812
- « إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث » 630

نص الحديث موضع وروده

- « إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من صدور الرجال ولكن يقبض العلم بقبض العلماء فإذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالا فأفتوا بآرائهم فضلوا وأضلوا » 848، 850
- « إن الله لم يجعل لأحد أن يحكم في دينه برأيه ، وقال لنبيه - ﷺ - ﴿لَتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْتِكَ اللَّهُ﴾ ، ولم يقل بما رأيت » 853
- « إن الناس لما تتابعوا في شرب الخمر استشار عمر - ﷺ - 827
- « أن بريرة أعتقت فخيرها رسول - ﷺ - وكان زوجها حرا » 1003
- « إن تولوها أبا بكر تجدوه قويا في دين الله ضعيفا في بدنه » 725
- « إن قوما يفتون بآرائهم لو نزل القرآن لنزل بخلاف ما يفتون » 852
- « إن هذا الأمر لا يصلح إلا للقوي في غير عنف ، واللين في غير ضعف » 825
- « إنفاذه ﷺ عثمان بن عفان إلى أهل مكة رسولا » 525
- « إنكم إن عملتم في دينكم بالقياس ، أحللتكم كثيرا مما حرم الله ، وحرمتكم كثيرا مما أحل الله » 852
- « إنما الأعمال بالنيات » 459، 735
- « إنما الولاء لمن أعتق » 735، 736
- « إنما قنت رسول الله - ﷺ - شهرا يدعو على حي من أحياء بني سليم ، فقال عصية عصت الله ورسوله ، ثم لم يقنت بعد ذلك » 1016
- « إنما نهيتكم لأجل الدافة التي دفت عليكم »
- « إنما نهيتكم لأجل الدافة » 768، 771، 807، 868، 869
- « أنه صلى بهم الظهر فقام في الركعتين الأولين لم يجلس ، فقام الناس معه حتى إذا قضى الصلاة وانتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس فسجد سجدتين قبل أن يسلم ثم سلم » 493

- نص الحديث موضع ورودہ**
- « أنه لم يزل يلبي حتى رمي جمرة العقبة » 540
- « أنه نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب الشمس » 1012
- « أنه نهى عن الصلاة بعد العصر 1003
- « إني أقضي بينكم بالرأي فيما لم ينزل به وحي » 808
- « إني مستخلف عليكم عمر فإن يعدل فذلك الظن به ، وإن لم يفعل فأنا منه بريء ، والخير أردت » 825
- « أي سماء تظلني ، وأي أرض تقلني إذا أنا قلت في كتاب الله برأيي ؟ » 851
- « إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن أعيثهم الأحاديث أن يحفظوها فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا » 855، 852
- « إياكم والمقاييس ، فما عبدت الشمس والقمر إلا بالمقاييس » 853
- « أيما إهاب دبغ فقد طهر » 1010
- « أينقص الرطب إذا جف ؟ قالوا نعم . قال : فلا إذا » 808، 433
- « أيها الناس إن الرأي من النبي - ﷺ - كان مصيبا ، لأن الله - تعالى - كان يسدده ، وإنما هو منا الظن » 834، 808
- « أيها الناس إن النبي - ﷺ - قبض ولم يفسر لنا الربا والريبة فاتركوا الربا والريبة » 945
- « بئس ما قلت يا بن أخي قد فعلها رسول الله - ﷺ - وفعلناها معه » 800
- « بايعوا أحد هذين الرجلين إما عمر بن الخطاب أو أبا عبيد بن الجراح » 821
- « بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا كما بدأ » 671
- « بم تحكم ؟ قال بكتاب الله . قال فإن لم تجد ؟ . . . » 915، 814، 428

نص الحديث موضع ورودہ

- « بينا نحن نصلي خلف رسول الله ﷺ إذ أقبل رجل ضريير ، فوقع في حفرة فضحكنا منه ، فأمرنا رسول الله ﷺ بإعادة الوضوء والصلاة... 1015
- « تأميره ﷺ لأبي بكر الموسم » 525
- « تحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » 738
- « تزوج رسول الله - ﷺ - ميمونة وهو محرم » 1001
- « تزوجني رسول الله - ﷺ - بسرف ونحن حلالان بعدما رجع » 1000
- « تعمل هذه الأمة برهة بكتاب الله وبرهة بسنة رسول الله وبرهة بالرأي ، فإذا فعلوا ذلك فقد ضلوا » 848
- « تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة أضرها على أمتي قوم يقيسون الأمور برأيهم فيحلون الحرام ، ويحرمون الحلال » 848
- « توليته ﷺ على الصدقات ، والجباية قيس بن عاصم ومالك بن نويرة والزبرقان بن بدر، وزيد بن حارثة ، وعمرو بن العاص ، وعمرو بن حزم ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبا عبيدة » 526
- « توليته ﷺ عمر على الصدقات » 525
- « توليته ﷺ معاذًا على جهة من اليمن » 525
- « جلد النبي - ﷺ - في الخمر وجلد أبو بكر أربعين ، وجلد عمر ثمانين » 589
- « حتى يفسو الكذب ، ويظهر الزور » 672
- « خبر أبي موسى في الاستئذان » 529
- « خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء » 433، 787
- « خير الناس قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » 572، 713
- « خيركم قرني ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يفسو الكذب حتى إن الرجل ليحلف وما استحلف ، ويشهد وما استشهد » 671

نص الحديث موضع ورودہ

- «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» 942
- «ذلك دراهم بدرهم ، والطعام مرجى» 946
- «راجع ربك فإن أمتك لا تطيق» 616
- «رأينا الله يحب من الأمور سبعة فسبع سموات ، وسبع أرضين ، وسبعة أيام وسبعة الطواف بالبيت ، وسبعة الطواف بين الصفا والمروة ، وسبع حصيات» 839
- «رضينا لدنيانا من رضىه رسول الله - ﷺ - لدينا» 821
- «رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يحتلم والنائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق» 1007
- «زادك الله حرصا ولا تعد» 1013
- «سألت الله ألا تجتمع أمتي على ضلالة فأعطانيها» 660
- «سمعت رسول الله - ﷺ - نهى عن ذلك» 522
- «سمعت رسول الله - ﷺ - يقول لها السكنى والنفقة» 423
- «سن لكم معاذ سنة حسنة» 838
- «سنوا بهم سنة أهل الكتاب» 520
- «صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته» 745
- «صلوا كما رأيتموني أصلي» 488
- «ضربت له الأمثال وجعلت اعتبره ويأبى أن يمثل» 797
- «عليكم بالسواد الأعظم ، وملازمة الجماعة ، فإن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد» 680
- «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي» 590، 589
- «فرب حامل فقه ليس بفقيه» 560
- «فعلته أنا ورسول الله - ﷺ - فاغتسلنا» 520

نص الحديث موضع وروده

- « فمن حقها إيتاء الزكاة كما أن من حقها إيقام الصلاة ، ولا أفرق بين ما جمع الله ، والله لو منعوني عقالا مما كانوا يؤدونه إلى رسول الله - ﷺ - لقاتلتهم عليه » 823
- « فهلا جلست في بيت أبيك وأمك حتى تأتيتك هديتك إن كنت صادقا ، فوالله لا يأخذ أحدكم منها شيئا إلا جاء يحمله يوم القيامة . ثم رفع يديه حتى رأيت بياض إبطيه ، ألا هل بلغت » 944
- « في الغنم الزكاة » 747
- « في سائمة الغنم الزكاة » 753 ، 748 ، 747 ، 741 ، 739
- « في كل أصبع مما هنالك عشر من الإبل » 915
- « فيما سقت السماء العشر » 412
- « قراؤكم وصلحائكم يذهبون ، ويتخذ الناس رؤساء جهالا يقيسون ما لم يكن بما كان » 852
- « كان فيما أنزل عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخ » 612
- « كتب إلينا رسول الله - ﷺ - قبل موته بشهر ألا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب » 997
- « كدنا أن نقضي فيه برأينا » 643
- « كل الناس أعلم منك يا عمر » 799
- « كلمة حق أريد بها باطل » 839
- « كنا نأخذ بالأحدث فالأحدث من فعله ﷺ » 494
- « كنا نبيع أمهات الأولاد - على عهد رسول الله - ﷺ - » 592
- « كنا نجامع على عهد رسول الله - ﷺ - ونكسل ولا نغتسل » 591
- « مات اليوم عالم الناس . فقال عبد الله اليوم فقط !! كان عالم الناس في خلافة عمر حين فرق الفقهاء في البلدان . . . » 853

نص الحديث موضع ورودہ

- « كنت بين جارتين - يعني بين ضررتين - فضربت إحداهما الأخرى بمسطح فألقت جنينا ميتا ، ففضى فيه رسول الله - ﷺ - بغرة » 519
- « كيف أفعَل ما لم يفعله رسول الله - ﷺ - ؟ » 829
- « كيف لم يعتبروا الأسنان بالأصابع عقلها سواء » 797
- « كيف لم يعتبروا بالأصابع ديتها واحدة ، وإن اختلفت منافعها » 838
- « لا أستطيع أن أنقض أمرا كان قبلي ، وتوارثه الناس ، ومضى في الأمصار » 408
- « لا أقيس شيئا بشيء أخاف أن تزل قدم بعد ثبوتها » 853
- « لا تجتمع أمتي على خطأ » 668, 660
- « لا ترفع الأيدي إلا في سبعة مواطن » 496
- « لا تزال طائفة من أمتي على الحق حتى يظهر أمر الله » 661
- « لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك » 710
- « لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم خلاف من خالفهم إلا ما أصابهم من لأواء » 661
- « لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه » 572
- « لا تقوم الساعة إلا على شرار خلقه » 672
- « لا تمسكوا علي شيئا ، فإنني لا أحل إلا ما أحل الله ، ولا أحرم إلا ما حرم الله » 849
- « لا تنكح المرأة على عمتها ، ولا خالتها » 386
- « لا ربا إلا في النسيئة » 540
- « لا صلاة إلا بطهور » 460

نص الحديث موضع ورودہ

- « لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس » 1000
- « لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل » 461، 460
- « لا ندع قول ربنا لقول امرأة » 423
- « لا نكاح إلا بولي ، وصادق ، وشاهدي عدل » 990
- « لا نكاح إلا بولي » 1009، 1008
- « لا وصية لوارث » 815
- « لا يزال على هذا الأمر عصابة على الحق لا يضرهم خلاف من خالفهم » 710
- « لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق خشية الصدقة » 925، 924
- « لا يفرق بين مجتمع » 925
- « لا يفعل ذلك إلا من جهل أمر الله » 800
- « لا يقضي القاضي وهو غضبان » 643
- « لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها » 423
- « لأزیدن على السبعين » 748
- « لأقاتلن من فرق بين ما جمع الله » 925
- « لأن يخطئ في العفو خير له من أن يخطئ في العقوبة » 1033
- « لأنه إذا شرب هذى وإذا هذى افتري ، وإذا افتري وجب عليه الحد » 826
- « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم » 422
- « لتركبن سنن من قبلكم شبرا بشبر ، وذراعا بذراع حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه » 672
- « لتركبن سنن من قبلكم » 673، 672
- « لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملوها ، فباعوها وأكلوا أثمانها » 941، 834، 811

نص الحديث موضع ورودہ

- 809 « لقد حكمت بحكم الله من فوق سبع أرقعة »
- 849 « لم يزل أمر بني إسرائيل مستقيما ، حتى حدث فيهم أبناء شبان ، فأفتوا بأرائهم فضلوا وأضلوا »
- 660 « لم يكن الله بالذي يجمع أمتي على ضلالة »
- 667 « لم يكن الله ليجمع أمتي على ضلالة »
- 383 « لن يغلب عسر يسرين »
- 699 « لو حدثتكم بكل ما سمعته من رسول الله ﷺ لقطعتم هذا البلعوم »
- 331 « لو راجعته ، فقالت : أتأمرني يا رسول الله ؟ ، فقال : « لا ، إنما أنا شافع »
- 813 « لو صليت بالناس »
- 852 « لو كان الدين قياسا لكان المسح بباطن الخف أولى من ظاهره »
- 915 « لو كان الدين يؤخذ بالقياس ، لكان باطن الخف أولى بالمسح من ظاهره ، ولكن رأيت رسول الله - ﷺ - يمسخ ظاهره »
- 519 « لو لم نسمع بهذا لقضينا فيه بغير هذا »
- 810 « لو نزل علينا عذاب من السماء ما نجا إلا عمر بن الخطاب »
- 326 « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك ، عند كل وضوء »
- 915 « لولا هذا لقضينا بغيره »
- 643، 834 « لولا هذا لقضينا فيه برأينا »
- 413 « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة »
- 995 « ما أجد لك في كتاب الله شيئا ، ولا في سنة رسول الله - ﷺ - فقام المغيرة ابن شعبه فقال « أشهد أن رسول الله - ﷺ - أطعمها السدس »
- 827 « ما أحد يقام عليه الحد فيموت أجد في نفسي منه شيئا ، الحق قتله إلا شارب الخمر فإنه شيء أحدثناه ، أو وضعناه برأينا »

نص الحديث موضع ورودہ

- « ما أسكر كثيره ، فقليله حرام » 1020
- « ما بقاء الناس بعد إبلهم يا رسول الله ، فلو أمرت بجمع أزواد الناس ودعوت فيها يا رسول الله ، وبركت » 812
- « ما تركت شيئا مما أمركم الله به إلا وقد أمرتكم به ، ولا شيئا مما نهاكم عنه إلا وقد نهيتكم عنه » 849
- « ما دخل علي رسول الله - ﷺ - قط بعد العصر إلا صلى » 1000، 1002
- « ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن » 938
- « ما لك دعوتك فلم تجب ؟ » 327
- « ما لك يا أبا بكر لم تثبت حين أمرتك ؟ فقال « ما كان لابن أبي قحافة أن يتقدم بين يدي رسول الله - ﷺ - » 813
- « ما من عبد يصيب ذنبا » 521
- « ماذا تقول لربك ، وقد وليت علينا فظا غليظا » 825
- « من أحيا أرضا ميتة فهي له » 543
- « من أصبح جنبا في رمضان فلا صوم له » 541
- « من أعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد عليه قيمة العدل ، فأعطي شركاؤه حصصهم ، وعتق عليه العبد ، وإلا فقد عتق منه ما عتق » 991، 998
- « من أعتق شقصا له في مملوك فعليه خلاصه من ماله ، وإن لم يكن له مال قوم المملوك قيمة عدل ثم يستسعى العبد غير مشقوق عليه » 999
- « من أعتق نصيبا له في مملوك أو شقصا فعليه خلاصه في ماله إن كان له مال ، وإن لم يكن له مال استسعى العبد في قيمته » 992
- « من بدل دينه فاقتلوه » 1011

نص الحديث موضع ورودہ

- « من ترك ما شبه عليه من الإثم » 943
- « من خرج عن الجماعة وفارق الجماعة قيد شبر مات ميتة جاهلية » 661
- « من سره بحبوحه الجنة فليلزم الجماعة ، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم ، فإن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد » 660
- « من شاء باهلتة إن الفرائض لا تعول والذي أحصى رمل لاجع عددا ما جعل الله في المال نصفاً ، ونصفاً وثلاثاً » 838
- « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » 377
- « من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربة الإسلام من عنقه » .. 669، 679
- « من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ » 850
- « من كذب على متعمداً فليتبوا مقعده من النار » 815
- « من مس ذكره فلا يصلي حتى يتوضأ » 993
- « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فإن الله يقول ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ » 1012، 602
- « من يعذرني من معاوية أخبره عن رسول الله - ﷺ - ، ويخبرني عن رأيه » 800
- « نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة » 423
- « نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها ، فأداها كما سمعها ، فرب حامل فقه ليس بفقيه » 1005
- « نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها ، فأداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع ، ورب حامل فقه ليس بفقيه » 586
- « نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها » 560
- « نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها فرب حامل فقه ليس بفقيه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » 979

نص الحديث	موضع وروده
« نهى ﷺ عن المزانية..... »	1018
« نهى ﷺ عن بيع المدبر..... »	1022
« نهى رسول الله - ﷺ - عن الجر الأخضر . قلت أنشرب في الأبيض ؟	
قال لا ».....	744
« نهى رسول الله - ﷺ - يوم خيبر عن متعة النساء ، وعن لحوم الحمر	
الأهلية ».....	915
« نهى عن استقبال القبلة واستدبارها لغائط أو بول..... »	429
« نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس..... »	1002
« نهى عن جلود السباع أن تفترش..... »	1010
« نهى عن قتل النساء والصبيان..... »	1012
« هذا ما عهد به عبد الله بن عثمان آخر عهده بالدنيا ، وقت يسلم فيه	
الكافر ، ويبر فيه الفاجر . وأغمى عليه ثم أفاق ، فقال من كتبت ؟ قلت	
عمر بن الخطاب قال أصبت ما في نفسي ، ولو كنت كتبت نفسك ... »	824
« هلا أخبرتها أنني أقبل وأنا صائم..... »	364
« هلا انتفعتم بإهابها »..... »	998
« هلا قلته وعمر حي..... »	699
« هن فواحش وفيهن عقوبة »..... »	809
« و لا تنكح المرأة على عمتها »..... »	815
« واحتجبي منه ياسودة »..... »	944
« وافقت ربي في ثلاث ، ووافقني في ثلاث ، . . . »..... »	810
« والثلاثة ركب . . . »..... »	681
« والله لا نقيلك ولا نستقيلك ارتضاك رسول الله - ﷺ - لدينا ، أفلا	
نرتضيك لدينا »..... »	821

نص الحديث	موضع وروده
« والله لأغزون قريشا »	439
« والماء طهور لا ينجسه شيء »	434
« وفي الرقة ربع العشر »	1007
« وقف أنس عن يسار النبي - ﷺ - وصلت العجوز خلف أنس »	1013
« وكنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي ، فادخروا »	807
« ولا أحسب كل شيء إلا مثله »	839
« ولكن رأيت رسول الله - ﷺ - يمسح على ظاهره »	852
« وهل هو إلا مضغة أو بضعة منك »	993
« يا رسول الله لو ضربت الحجاب دون أزواجك فإنه يخاطبهن ، ويطرق أبوابهن البر والفاجر »	810
« يا رسول الله ، لو اتخذت من مقام إبراهيم مصلى »	810
« يا عباس ألا تعجبوا من حب مغيث بريرة وبغض بريرة مغيثا » ... »	1003
« يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله »	561
« يد الله على الجماعة ولا يبالي الله شدوذ من شد »	660
« يفطر إن شاء وإن أمسك بعض اليوم »	840

رابعاً : فهرس الأعلام

(أ)

- إبراهيم النخعي.....538، 541
 إبراهيم عليه السلام.....613، 615
 ابن أبي عروبة.....989، 991، 992، 999
 ابن أبي هريرة.....479، 715
 ابن الزبيري.....385
 ابن الكوا.....839
 ابن اللبان.....315
 ابن اللثبية.....944
 ابن المنتاب.....330، 393، 486
 ابن المواز.....923
 ابن بكير.....479، 628
 ابن جرير الطبري.....723
 ابن جني.....294
 ابن خويز منداد.....312، 333، 336، 339، 345، 350، 357،
 367، 368، 372، 398، 405، 432، 434، 441، 442، 454، 479، 486
 491، 494، 506، 511، 533، 678، 715، 741، 887، 936
 ابن خيران.....486، 714
 ابن داود الظاهري.....761، 370
 ابن درستويه.....442
 ابن ذؤيب.....839
 ابن سريج.....384، 393، 479، 486، 628، 630، 637، 742، 750، 975، 976
 ابن طاوس.....946
 ابن عباس.....383، 408، 438، 439، 494، 521، 522، 534

- 540, 559, 602, 678, 679, 680, 684, 685, 699, 797, 828, 838
 839, 840, 853, 856, 874, 915, 925, 926, 946, 965, 972, 990
 997, 998, 1001, 1003, 1011, 1013
 ابن عمر 431, 521, 524, 529, 540, 991, 998, 999, 1011
 ابن كج الدينوري 911
 ابن كنانة 996
 ابن مسعود 855
 ابن نصر الذهلي 293, 339, 454, 738, 924
 ابن نصر 479, 887
 أبو إسحاق الأسفراييني 882
 أبو إسحاق الشيرازي 1015, 1018, 1027, 1029, 1030, 1032,
 1034, 333, 335, 339, 350, 357, 381, 454, 460, 480, 494, 539
 693, 738, 777, 881, 883, 884, 888, 890, 891, 893, 896, 910
 أبو إسحاق المروزي 480
 أبو الحجاج مجاهد بن جبر 542
 أبو الحسن الأشعري 741, 959
 أبو الحسن الرماني 292, 308
 أبو الحسن القصار 336, 384, 472, 486, 506, 620, 703, 741
 777, 893, 906, 921, 1015, 1018, 1027, 1029, 1030
 أبو الحسن الكرخي 355, 357, 365, 536, 885, 1030
 أبو الدرداء 522, 799, 849
 أبو الطيب الطبري 333, 335, 339, 350, 479, 693, 720, 723,
 738, 896, 893, 905, 910, 949, 975
 أبو الفرج المالكي 321, 330, 333, 416, 486, 506, 539, 628,
 741, 777, 929

- أبو الفضل المالكي (محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن عمرو) 881 ، 908
 أبو القاسم الأنماطي 642
 أبو المُنِيح 1014
 أبو الهذيل العلاف 511
 أبو أيوب الأنصاري 994
 أبو بكر ابن الجهم 539
 أبو بكر الأبهري 330 ، 409 ، 416 ، 480 ، 486 ، 506 ، 539 ، 703 ، 777 ، 929
 أبو بكر الباقلاني 295 ، 296 ، 317 ، 323 ، 325 ، 339 ، 341 ، 350
 357 ، 362 ، 365 ، 376 ، 392 ، 405 ، 413 ، 434 ، 442 ، 444 ، 448 ، 449
 460 ، 472 ، 477 ، 479 ، 486 ، 491 ، 499 ، 506 ، 539 ، 567 ، 579 ، 594
 600 ، 619 ، 620 ، 640 ، 676 ، 692 ، 693 ، 703 ، 714 ، 723 ، 727 ، 738
 742 ، 750 ، 751 ، 753 ، 766 ، 768 ، 869 ، 873 ، 887 ، 893 ، 896 ، 899
 906 ، 910 ، 914 ، 949 ، 958 ، 959 ، 975 ، 1015 ، 1018
 أبو بكر الصديق 371 ، 387 ، 423 ، 521 ، 525 ، 528 ، 531 ، 589
 590 ، 678 ، 714 ، 718 ، 725 ، 811 ، 813 ، 821 ، 822 ، 823 ، 824 ، 825
 829 ، 830 ، 832 ، 833 ، 851 ، 855 ، 874 ، 925 ، 964 ، 966 ، 995
 أبو بكر الصيرفي 341 ، 395 ، 409 ، 480 ، 613 ، 701 ، 715 ، 860 ، 893
 أبو بكر القفال 376 ، 404 ، 714 ، 742 ، 976
 أبو بكر بن الجهم 539
 أبو بكر بن فورك 341 ، 376 ، 384 ، 594
 أبو بكرة 835 ، 1013
 أبو تمام 325 ، 333 ، 335 ، 339 ، 384 ، 399 ، 405 ، 412 ، 422
 426 ، 472 ، 479 ، 506 ، 539 ، 588 ، 600 ، 607 ، 613 ، 620 ، 678 ، 686
 693 ، 703 ، 715 ، 718 ، 720 ، 723 ، 733 ، 741 ، 863 ، 899 ، 947 ، 958
 أبو ثور 402 ، 948

- أبو جعفر السمناني... 350، 357، 365، 376، 384، 392، 405، 413، 444،
 449، 460، 472، 477، 479، 487، 491، 499، 539، 600، 620، 640،
 693، 714، 723، 727، 738، 742، 751، 873، 887، 896، 910، 949،
 1018، 1016، 959
- أبو جندل 853
- أبو حامد الاسفراييني 921
- أبو حامد المروزي (أحمد بن عامر) 715، 889
- أبو حميد الساعدي 944
- أبو حنيفة.. 283، 312، 317، 345، 350، 355، 360، 372، 376، 399، 413،
 426، 444، 459، 462، 480، 506، 532، 534، 536، 539، 555، 588،
 591، 600، 613، 701، 704، 720، 723، 751، 820، 937، 940، 841،
 863، 866، 875، 887، 899، 904، 937، 959، 975، 994، 1004، 1025
- أبو زرعة الرازي 994
- أبو سعيد الاصطخري 479، 486
- أبو سعيد الخدري 522، 524، 529، 659، 995
- أبو سلمة بن عبد الرحمن 523، 683، 685
- أبو طلحة 522، 680
- أبو عبد الرحمن صاحب أبي الهذيل العلاف 511
- أبو عبد الله الأزدي 295، 296، 376
- أبو عبد الله الجرجاني 906
- أبو عبيد بن الجراح 522، 526، 610، 821، 831
- أبو علي الجبائي 531
- أبو علي الطبري 315، 479، 715
- أبو فروة 942
- أبو محذورة 1001

- أبو محمد بن نصر « عبد الوهاب » 323، 325، 330، 333، 335،
 362، 376، 384، 398، 405، 412، 422، 426، 429، 432، 441، 448
 449، 506، 514، 539، 613، 733، 741، 745، 767، 775
 أبو منصور الطوسي 881
 أبو موسى الأشعري « عبد الله بن قيس ابن سليم » 529، 532، 835،
 836، 872، 964، 995، 1000
 أبو هريرة. 493، 541، 659، 685، 699، 710، 748، 972، 992، 994، 999
 أبو يوسف 704، 705
 أبي بن كعب 327، 522
 أحمد بن حنبل 506، 511، 975
 أروى بنت أنيس 994
 أسامة بن زيد 540، 1017
 إسحاق بن راهويه 975
 إسحاق عليه السلام 613، 615
 إسماعيل بن إسحاق القاضي 321، 330، 434، 539
 إسماعيل عليه السلام 613، 615
 إسماعيل بن أبي أويس 706
 أشيم الضبابي 519
 الأسود بن يزيد بن قيس النخعي 683، 1003، 1004
 الأصم 778
 الأعشى 305، 466
 الأعمش 541
 أم حبيبة 994
 أم سلمة 364، 541، 808، 1003

- 811 أم عطية
 371 امرؤ القيس
 1016، 1002، 989، 826، 559، 522 أنس بن مالك

(ب)

- 662 باقل
 1004، 946، 942 البخاري
 541 البراء بن عازب
 837 بروع بنت واشق
 1011، 1003، 534، 330 بريرة
 1004، 993 بسرة بنت صفوان
 999، 992 بشير بن نهيك
 1017، 813، 705، 531 بلال
 322 البلخي

(ث)

- 784 ثعلب

(ج)

- 1014، 1002، 994، 592 جابر بن عبد الله
 686، 518، 515، 426، 381 الجبائي
 523 جبير بن مطعم
 715 جعفر بن أبي طالب
 884 الجعل البصري

(ح)

- 662حاتم الطائي
 660حذيفة بن اليمان
 1013, 960, 683, 539الحسن البصري
 684, 559.....الحسن بن علي بن أبي طالب
 532, 529.....الحكم بن أبي العاص
 715, 709, 563.....حمزة بن عبد المطلب
 915, 519.....حمل بن مالك

(خ)

- 523خارجة بن زيد
 811, 725.....خالد بن الوليد
 563خبيب
 406الخليل بن أحمد

(د)

- 607, 588, 419, 418, 416, 398, 371, 312.....داود الظاهري
 1002, 953, 948, 851, 761, 708, 693, 682
 961, 960.....داود عليه السلام

(ذ)

- 531, 530, 528, 497, 493.....ذو اليدين

(ر)

- 760الرازي
 524, 521.....رافع بن خديج

(ز)

- الزبرقان بن بدر..... 526
- الزبير بن العوام..... 704، 743، 832، 979
- زهير بن أبي سلمى..... 371
- زياد بن أبيه..... 662
- زيد بن أرقم..... 679، 972
- زيد بن ثابت 408، 521، 680، 797، 828، 829، 840، 853، 965، 972
- زيد بن حارثة..... 526، 715
- زيد بن خالد..... 994

(س)

- سالم بن عبد الله..... 683، 853
- سحبان وائل..... 662
- سعد بن أبي وقاص..... 704، 800، 832، 979
- سعد بن الربيع..... 709
- سعد بن معاذ..... 709، 809
- سعيد بن جبير..... 839
- سعيد بن المسيب..... 524، 539، 546، 547، 683
- سفيان الثوري..... 546
- سفيان..... 942
- سلمة بن صخر..... 435، 437، 788
- سليمان عليه السلام..... 960، 961
- سليمان بن يسار..... 524
- سمرة بن جندب..... 834

- سمرة 812, 811
 سهل بن حنيف 853
 سودة أم المؤمنين 944
 سيويه 450, 441, 440, 407, 406, 310, 308, 302, 294, 292

(ش)

- الشافعي 333, 323, 317, 315, 312, 307, 306, 304
 335, 339, 341, 355, 357, 362, 363, 372, 376, 394, 399, 416
 422, 426, 431, 441, 442, 444, 449, 460, 469, 472, 479
 480, 486, 506, 523, 532, 536, 546, 555, 567, 574, 576, 581
 582, 600, 613, 620, 628, 636, 686, 693, 695, 696, 701, 714
 715, 720, 733, 741, 741, 763, 841, 863, 871, 875, 879, 883, 884, 889
 891, 899, 904, 906, 910, 912, 919, 940, 959, 975, 989, 1021
 1022, 1027, 1028, 1032
 شريح القاضي 683
 شعبة 999, 546, 544, 527
 الشعبي 942
 الشيباني « سليمان بن فيروز » 744

(ص)

- صفوان بن أمية 788, 435
 صفية 989
 صهيب الرومي 835
 الصيرفي 948, 588

(ض)

- الضحاك 800، 519
 طلحة بن عبيد الله 979، 834، 832، 825
 طلق بن علي 1004، 339

(ع)

- عائشة « أم المؤمنين » 612، 541، 534، 529، 524، 489، 404
 1011، 1003، 1002، 1000، 994، 972، 965، 945، 744، 685، 679
 عاصم بن أبي الأفلح 563
 عبادة بن الصامت 704
 عبد الله بن عمر 994، 992، 853، 852، 659، 378
 عبد الملك بن الماجشون 442، 405
 عبد الأعلى بن حماد النرسي 990
 عبد الرحمن بن عوف 834، 832، 831، 526، 520
 عبد الرحمن بن غنم 816، 815
 عبد الرزاق 544
 عبد الكريم الجزري 564
 عبد الكريم المعلم 564
 عبد الله بن أبي أوفى 744
 عبد الله بن أبي بكر 993
 عبد الله بن الزبير 684
 عبد الله بن بدر 993
 عبد الله بن رواحة 715
 عبد الله بن عتبة 997

- عبد الله بن عمرو 850، 999
 عبد الله بن مسعود 659، 678، 683، 704، 837، 852، 855، 874
 964، 966، 1016
 عبد الله بن يوسف 998
 عبيدة السلماني 704، 836
 عثمان بن عفان 294، 371، 385، 404، 406، 408، 520، 525، 531
 712، 725، 824، 830، 832، 836
 عثمان بن مظعون 385، 715
 عروة بن الزبير 543، 559، 993
 عطاء بن يسار 524
 عطاء بن أبي رياح 542
 عكرمة « مولى بن عمر » 989، 991، 1003
 عكيم 997
 علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي 683
 علي بن أبي طالب 371، 520، 525، 577، 589، 662، 683، 703
 799، 821، 826، 827، 828، 832، 835، 836، 837، 852، 915، 965، 972
 علي بن الحسين 523
 عمر ابن عبد العزيز 542
 عمر بن الخطاب 321، 371، 387، 405، 415، 423، 429، 531
 519، 520، 524، 525، 528، 532، 541، 589، 590، 592، 659، 695
 710، 714، 745، 746، 797، 799، 807، 808، 810، 812، 821، 823
 826، 828، 829، 830، 831، 832، 833، 835، 836، 837، 852، 853
 855، 871، 915، 945، 964، 965، 966، 972، 995، 1000، 1002
 عمرو بن حزم 526

- عمر بن عوف 813، 811
 عمرو بن أبي عمرو 849
 عمرو بن العاص 962، 526
 عوف بن مالك الأشجعي 850، 848
 عيسى بن أبان 422، 402، 399
 عيسى عليه السلام 646

(ف)

- فاطمة بنت قيس 423
 فريعة بنت مالك 520
 الفضل بن عباس 541، 540

(ق)

- القاساني 860، 518، 515
 قتادة 999، 992
 القفال 479
 قيس بن طلق 993
 قيس بن عاصم 526

(ك)

- الكندي 760

(م)

- ماعر 860
 مالك بن أنس 433، 431، 405، 384، 368، 355، 341، 335، 280
 567، 566، 555، 546، 544، 539، 536، 527، 506، 486، 479، 448

- 585، 609، 613، 628، 640، 659، 695، 696، 701، 702، 703، 704،
 705، 706، 707، 738، 741، 820، 841، 850، 860، 875، 899، 923،
 936، 940، 958، 959، 960، 975، 991، 992، 993، 996، 998، 1017،
 526مالك بن نويرة.
 524مجاهد.
 976محمد بن الحسن.
 539محمد بن جرير الطبري.
 948محمد بن سحنون.
 523محمد بن علي.
 942محمد بن كثير.
 995، 694، 528محمد بن مسلمة.
 559محمود بن الربيع.
 778المريسي.
 948، 924المزني.
 856، 853، 722مسروق.
 544مسلم بن خالد الزنجي.
 709، 563مصعب بن عمير.
 849المطلب بن حنطب.
 915، 848، 838، 816، 815، 814، 525، 428معاذ بن جبل.
 799، 712، 522معاوية بن أبي سفيان.
 1003، 330مغيث.
 995، 835، 544، 531، 528المغيرة بن شعبة.
 993ملازم بن عمرو.
 946موسى بن إسماعيل.

- موسى عليه السلام 646، 629، 616
 موسى بن عقبة 999، 992
 ميمونة 1000

(ن)

- النابعة 441، 371
 نافع مولى ابن عمر 998، 991
 النظام: إبراهيم بن سيار 851، 827، 762، 761، 664، 662، 511، 508
 النضر بن مالك 999
 النضر بن أنس 999، 992
 النعمان بن بشير 942، 559
 نعيم بن مسعود 404
 النهرواني 860

(هـ)

- هشام بن عروة 542
 هلال بن أمية 788، 437، 435
 همام 999

(و)

- وابصة بن معبد 1014
 وائلة بن الأسقع 851، 849
 وهيب 946

(ي)

- يحيى بن سعيد القطان 527
 يعلى 746

خامساً : فهرس الموضوعات

القسم الثاني

18-5	الافتتاحية
19.....	عصر الباجي
23.....	تمهيد
27 - 24.....	الظاهرة السياسية
43 - 27.....	الظاهرة العلمية
43.....	المبحث الأول : في التعريف بالباجي
49 - 45.....	المطلب الأول : اسمه ونسبه
51 - 50.....	المطلب الثاني : مولده
55 - 52.....	المطلب الثالث : أسرته ونشأته
60 - 55.....	المطلب الرابع : طلبه للعلوم
63 - 60.....	المطلب الخامس : منزلته بين علماء عصره
.....	المطلب السادس : أدبه
63.....	تمهيد :
69 - 64	شعره :
91 - 69	نشره :
91.....	المبحث الثاني : في شيوخه وأقرانه وتلاميذه
107 - 93	المطلب الأول : شيوخه
115 - 107.....	المطلب الثاني : أقرانه
129 - 115.....	المطلب الثالث : تلاميذه
164-129.....	المبحث الثالث : في حياته بالأندلس بعد رجوعه من المشرق
134 - 131.....	المطلب الأول : ثروته وصلته بالحكام
134	المطلب الثاني : مناظراته
134.....	تمهيد :
158 - 134.....	المناظرة الأولى :

163 - 158.....	المناظرة الثانية :
165 - 164.....	المطلب الثالث : وفاته
166	المبحث الرابع : في بيان آثاره العلمية
181 - 166.....	المطلب الأول : آثاره العلمية بوجه عام
المطلب الثاني : في كتاب « إحصاء الفصول في أحكام الأصول »	
182.....	بوجه خاص
184 - 182.....	نسبته لمؤلفه :
188 - 184.....	نسخه :
188	مدى حاجته للتحقيق :
190 - 188.....	قيمه العلمية :
191 - 190.....	الكتب التي تأثر بها :
246 - 191.....	محتوياته على وجه الإجمال :
268.246	خاتمة البحث
276.269	فهرس المراجع

القسم الثاني

277	نص الكتاب :
279	المقدمة
فصل : في بيان الحدود التي يحتاج إليها في معرفة الأصول	
281	حد : الحد
281	حد : العلم
281	حد : العلم الضروري
282	حد : الاعتقاد
282	حد : الجهل
282	حد : الظن
282	حد : غلبة الظن
282	حد : الشك

282	حد : السهو
282	حد : العقل ، وبيان آراء العلماء في محله
283	حد : الفقه
283	حد : أصول الفقه
283	حد : الدليل
284	حد : الدال
284	حد : المستدل
284	حد : المستدل عليه
284	حد : المستدل له
284	حد : الاستدلال
284	حد : البيان
284	حد : الهداية
284	حد : النص
285	حد : الظاهر
285	حد : العموم
285	حد : الخصوص
285	حد : المجمل
285	حد : المفسر
285	حد : المحكم
286	حد : المتشابه
286	حد : المطلق
286	حد : المقيد
286	حد : التأويل
286	حد : النسخ
286	حد : دليل الخطاب
286	حد : الحقيقة

286	حد : المجاز
287	حد : الأمر
287	حد : الواجب
287	حد : المندوب
287	حد : المباح
287	حد : السنة
287	حد : العبادة
288	حد : الحسن
288	حد : القبيح
288	حد : الظلم
288	حد : الجائز
288	حد : الشرط
288	حد : الخبر
288	حد : الصدق
288	حد : الكذب
288	حد : التواتر
288	حد : الأحاد
289	حد : المسند
289	حد : المرسل
289	حد : الموقوف
289	حد : الإجماع
289	حد : التقليد
289	حد : الاجتهاد
289	حد : الرأي
289	حد : الاستحسان
289	حد : الذرائع

289	حد : القياس
290	حد : الأصل
290	حد : الفرع
290	حد : الحكم
290	حد : العلة
290	حد : العلة المتعدية
290	حد : العلة الواقعة
290	حد : المعتل
29090	حد : الطرد
290	حد : العكس
290	حد : التأثير
290	حد : النقض
290	حد : الكسر
291	حد : القلب
291	حد : المعارضة
291	حد : الترجيح
291	حد : الانقطاع

فصل : في بيان الحروف التي تدور بين المتناظرين

295 - 292	الكلام على : « ما »
296 - 295	الكلام على : « من » بفتح الميم
296	الكلام على : « أي »
296	الكلام على : « من » بكسر الميم
297	الكلام على : « إلى »
298	الكلام على : « حتى »
299	الكلام على : « أم »
299	الكلام على : « بل »

300.....	الكلام على : «أما» بفتح الهمزة
300.....	الكلام على : «أما» بكسر الهمزة
301.....	الكلام على : «أو»
302.....	الكلام على : «أين»
302.....	الكلام على : «متى»
302.....	الكلام على : «كيف»
303.....	الكلام على : لام الإضافة
304.....	الكلام على : «الباء»
304.....	الكلام على : «إن» المفتوحة المخففة
305.....	الكلام على : «إن» المكسورة المخففة
305.....	الكلام على : «إن» المكسورة المثقلة
306.....	الكلام على : «الواو»
308.....	الكلام على : «الفاء»
309.....	الكلام على : «ثم»
309.....	الكلام على : «لا»
310.....	الكلام على : «إذن»

باب

أقسام أدلة الشرع

311.....	تقسيم الأدلة
312.....	المجاز في القرآن
312.....	المذهب الأول : يوجد كثيراً
312.....	المذهب الثاني : لا يصح وجوده
312.....	أدلة المذهبين
315 - 312.....	بيان بقية المذاهب في المسألة «هامش»
315.....	فصل : في أقسام الحقيقة :
315.....	فصل : في أقسام المفصل - نص ، ظاهر -
315.....	النص : تفسير معناه

- 315.....مذاهب العلماء في وجوده
- 315.....المذهب الأول : يوجد كثيراً
- 316.....المذهب الثاني : لا يوجد النص أصلاً
- 316.....المذهب الثالث : يعزو جوده
- 316..... **فصل : أقسام المحتمل**

مسائل الأمر

- 317.....
- 317.....مسألة (1) : هل للأمر صيغة موضوعة له في اللغة
- 317.....المذهب الأول : للأمر صيغة في اللغة
- 317.....المذهب الثاني : ليس للأمر صيغة في اللغة
- 317.....أدلة الفريقين
- 321.....مسألة (2) : الإباحة ليست بأمر
- 321.....المذهب الأول : الإباحة أمر
- 322.....أدلة المذهب الأول
- 322.....أدلة المذهب الثاني ومناقشتها
- 323.....مسألة (3) : المندوب إليه مأمور به
- 323.....المذهب الثاني : ليس بمأمور
- 323.....أدلة المذهب الأول
- 325.....مسألة (4) : الأمر المجرد عن القرائن يدل على الوجوب
- 325.....المذهب الثاني : الوقف
- 330.....المذهب الثالث : يدل على الندب
-المذهب الرابع : أمر الله يدل على الوجوب ، وأمر الرسول على الندب.
- 330.....
- 325.....أدلة المذهب الأول : ومناقشتها
- 331.....أدلة المذهب الثالث : ومناقشتها
- 333.....مسألة (5) : الأمر بعد الحظر
- 333.....المذهب الأول : يدل على الوجوب
- 333.....المذهب الثاني : يدل على الإباحة

- 333 أدلة المذهب الأول
- 334 أدلة المذهب الثاني ومناقشتها
- 335 مسألة (6) : الأمر المجرد لا يقتضي التكرار
- 335 المذهب الثاني : يقتضي التكرار
- 336 أدلة الجمهور
- 337 أدلة المذهب الثاني ومناقشتها
- 339 مسألة (7) : الأمر المعلق على شرط أو صفة
- 339 المذهب الأول : لا يقتضي التكرار
- 339 المذهب الثاني : يقتضي التكرار
- 339 أدلة المذهب الأول
- 340 أدلة المذهب الثاني ومناقشتها
- 341 مسألة (8) : تكرار الأمر بالشيء
- 341 المذهب الأول : يقتضي تكرار المأمور به
- 341 المذهب الثاني : لا يقتضي تكرار المأمور به
- 341 المذهب الثالث : الوقف
- 342 أدلة المذهب الأول
- 342 أدلة المذهب الثاني ومناقشتها
- 343 تحرير محل النزاع
- 344 مسألة (9) : الواجب المخير
- 345 المذهب الأول : الواجب من الأفعال المخير بينها واحد لا بعينه .
- 345 المذهب الثاني : كلها واجبة
- 345 بقية الأقوال في المسألة « هامش »
- 345 أدلة المذهب الأول
- 347 أدلة المذهب الثاني : ومناقشتها
- 350 مسألة (10) : الأمر المطلق لا يقتضي الفور
- 350 المذهب الثاني : يقتضي الفور
- 350 أدلة المذهب الأول
- 352 أدلة المذهب الثاني ومناقشتها
- 355 مسألة (11) : الواجب الموسع

- 355.....المذهب الأول : جميع الوقت وقت للجوب
- 355.....المذهب الثاني : يجب بأول الوقت
- 355.....المذهب الثالث : يجب بالوقت الذي إذا تركه كان آثماً
- المذهب الرابع : الصلاة المفعولة في أول الوقت تطوع وهي تسد مسد
- 355.....الفرض
- 356.....أدلة المذهب الأول
- 356.....أدلة المذهب الثاني ومناقشتها
- 357.....مسألة (12) : لا يجب قضاء الفوائت إلا بأمر جديد
- 357.....المذهب الثاني : لا يسقط المأمور به بفوات الوقت
- 358.....أدلة المذهب الأول
- 358.....أدلة المذهب الثاني ومناقشتها
- 359.....مسألة (13) : الأمر بالشيء يقتضي أجزاء المأمور به
- 359.....المذهب الثاني : لا يقتضي الأجزاء
- 359.....توضيح الخلاف في المسألة «هامش»
- 359.....دليل المذهب الأول
- 359.....أدلة المذهب الثاني ومناقشتها
- 360.....مسألة (14) : الأمر بالفعل لا يتناول المكروه منه
- 360.....المذهب الثاني : الأمر بالفعل يتناول المكروه
- 360.....دليل المذهب الأول
- 361.....دليل المذهب الثاني ومناقشته
- 362.....مسألة (15) : إذا نسخ وجوب الأمر لم يجز الاحتجاج به على الجواز
- 362.....المذهب الثاني : يجوز الاحتجاج به
- 362.....دليل المذهب الأول
- 362.....دليل المذهب الثاني ومناقشته
- 363.....مسألة (16) : الأمر لا يدخل في أمره
- 363.....المذهب الثاني : يدخل
- 363.....أدلة المذهب الأول
- 363.....أدلة المذهب الثاني ومناقشتها

- مسألة (17) : إفراد النبي - ﷺ - بالأمر يدل ظاهره على اختصاصه به 364
- مسألة (18) : المسافر والمريض مخاطبان بالصوم 365
- المذهب الثاني : غير مخاطبين 365
- أدلة المذهب الأول 365
- أدلة المذهب الثاني ومناقشتها 366
- مسألة (19) : الحائض غير مخاطبة بالصوم 366
- المذهب الثاني : مخاطبة بالصوم 366
- دليل المذهب الأول 366
- دليل المذهب الثاني ومناقشته 366
- مسألة (20) : إطلاق لفظ الأمر يتناول العبد 367
- المذهب الثاني : لا يتناول العبد 367
- تحرير محل النزاع ، وبيان قول ثالث في المسألة « هامش »
- دليل المذهب الأول 367
- دليل المذهب الثاني ومناقشته 367
- مسألة (21) : الكفار مخاطبون بفروع الديانات 368
- المذهب الثاني : غير مخاطبين 368
- بيان بقية الأقوال في المسألة « هامش » 368
- أدلة المذهب الأول 368
- أدلة المذهب الثاني ومناقشتها 369
- مسألة (22) : إذا قال الصحابي : امرنا بكذا 370
- المذهب الأول : يحمل على الوجوب 370
- المذهب الثاني : لا يحمل على الوجوب حتى ينقل لفظ الأمر 370
- دليل المذهب الأول 371
- دليل المذهب الثاني ومناقشته 371
- مسألة (23) : الأمر يقع حقيقة على القول والفعل 372
- مذهب الجمهور ، حقيقة في القول مجاز في غيره 372
- بقية المذاهب في المسألة « هامش » 372
- دليل المذهب الأول 372

- 372..... أدلة الجمهور ومناقشتها
- 374..... مسألة (24) : الأمر بالشيء نهى عن ضده من جهة المعنى
- 374..... المذهب الثاني : الأمر بالشيء ليس بنهي عن ضده
- 374..... دليل المذهب الأول
- 374..... دليل المذهب الثاني :

مسائل النهي :

- 376..... النهي له صيغة تختص به
- 376..... ما تقتضيه صيغة النهي
- 376..... توضيح المسألة « هامش »
- 376..... أقسام النهي
- 376..... مسألة : النهي عن الشيء يقتضي فساد المنهي عنه
- 376..... المذهب الثاني : النهي لا يقتضي فساد المنهي عنه
- 377..... أدلة المذهب الأول
- 378..... دليل المذهب الثاني ومناقشته

ذكر العموم وأقسامه وأحكامه

- 380..... فصل : ألفاظ العموم
- 383..... مسألة (1) : يجب حمل ألفاظ العموم على عمومها إلا ما خصه الدليل
- 384..... المذهب الثاني : لا تحمل على العموم إلا بقرينة
- 384..... أدلة المذهب الأول
- 391..... أدلة المذهب الثاني ومناقشتها
- فصل : في بيان مذهب ابن المنتاب فيما يجب أن تحمل عليه ألفاظ العموم ، وأدلته ومناقشتها
- 393..... مسألة (2) : أسماء الجموع إذا تجردت عن الألف واللام لا تقتضي العموم
- 394..... المذهب الثاني : تقتضي العموم
- 394..... تحرير محل النزاع « هامش »
- 394..... دليل المذهب الأول
- 395..... دليل المذهب الثاني ومناقشته

- مسألة (3) : لا يحمل اللفظ العام على العموم ، إلا بعد أن يغلب على
الظن تعريه من قرائن التخصيص 395
- المذهب الثاني : يحمل على العموم بوروده 395
- دليل المذهب الأول 395
- أدلة المذهب الثاني ومناقشتها 396
- مسألة (4) : إذا كان الخطاب المطلق بلفظ الذكور : لم يدخل
فيه النساء 397
- المذهب الثاني : يدخلن فيه 398
- دليل المذهب الأول 398
- دليل المذهب الثاني 398
- مسألة (5) : العام بعد التخصيص مجاز في الباقي 399
- المذهب الثاني : لا يصير مجازاً وإن أبقي التخصيص منه واحداً ... 399
- المذهب الثالث : لا يصير مجازاً إلا أن يبقى منه أقل مما يطلق عليه
اسم الجمع واختاره الباجي 400
- أدلة الباجي 400
- أدلة المخالفين ومناقشتها 401
- مسألة (6) : يجوز أن يستدل باللفظ العام بعد التخصيص 402
- المذهب الثاني : لا يجوز الاستدلال به 402
- دليل المذهب الأول 402
- أدلة المذهب الثاني ومناقشتها 403
- مسألة (7) : يجوز تخصيص اللفظ العام إلى أن يبقى منه واحد
المذهب الثاني : يجوز تخصيصه إلى أن يبقى منه ثلاثة 403
- دليل المذهب الأول 404
- دليل المذهب الثاني ومناقشته 404
- مسألة (8) : أقل الجمع ثلاثة 405
- المذهب الثاني : أقله اثنان واختاره الباجي 405
- أدلة المذهب الثاني 405
- أدلة المذهب الأول ومناقشتها 407

- مسألة (9) : يرد أول اللفظ عاماً وآخره خاصاً 408
- مسألة (10) : يجوز تأخير التخصيص عن وقت ورود اللفظ العام 409
- المذهب الثاني : لا يجوز ذلك 409
- أدلة المذهب الأول 409
- أدلة المذهب الثاني ومناقشتها 410
- مسألة (11) : إذا تعارض عام وخاص بني العام على الخاص 412
- المذهب الثاني : بتعارض الخاص وما قبله من العام 413
- المذهب الثالث : إذا تقدم الخاص نسخه العام 413
- أدلة المذهب الأول 413
- أدلة المذهب الثاني ومناقشتها 414
- أدلة المذهب الثالث ومناقشتها 415
- مسألة (12) : إذا تعارض الخبران على وجه لا يمكن الجمع بينهما تركاً ورجع إلى سائر الأدلة ، فإن عدم الدليل في المسألة خبر المكلف في الأخذ بأيهما شاء 416
- المذهب الثاني : يأخذ بالخطر 416
- المذهب الثالث : يأخذ بالإباحة 416
- دليل المذهب الأول 416

باب

ففي أحكام ما يقع به التخصيص

- التخصيص بأدلة العقل 421
- المذهب الأول : يقع بها التخصيص 421
- المذهب الثاني : لا يقع بها التخصيص 421
- دليل المذهب الأول 421
- دليل المذهب الثاني 421
- مسألة (1) : تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد 422
- المذهب الأول : الجواز 422
- المذهب الثاني : عدم الجواز 422
- المذهب الثالث : ما خص بدليل جاز تخصيصه ، وما لا فلا . . 422

- 422 أدلة المذهب الأول
- 424 أدلة المذهب الثاني ومناقشتها
- 425 مسألة (2) : تخصيص عموم السنة بالقرآن
- 425 المذهب الأول : الجواز
- 425 المذهب الثاني : المنع
- 425 أدلة المذهب الأول
- 425 دليل المذهب الثاني ومناقشته
- 426 مسألة (3) : تخصيص العموم بالقياس
- 426 المذهب الأول : الجواز
- 426 المذهب الثاني : يجوز التخصيص بالقياس الجلي
- المذهب الثالث : يجوز التخصيص بالقياس أن خص العام بغير
- 426 القياس
- 426 أدلة المذهب الأول
- 427 أدلة المذهب الثاني ومناقشتها
- 429 مسألة (4) : التخصيص بفعل النبي ﷺ
- 430 مسألة (5) : التخصيص بتقريره عليه السلام
- 430 مسألة (6) : التخصيص بقول الصحابي
- 431 مسألة (7) : التخصيص بمذهب الراوي
- 431 المذهب الأول : لا يجوز التخصيص به
- 431 المذهب الثاني : يجوز التخصيص به
- 431 دليل المذهب الأول
- 432 مسألة (8) : التخصيص بالإجماع
- 432 مسألة (9) : التخصيص بعادة المخاطبين
- 433 مسألة (10) : التخصيص بالسبب
- 434 المذهب الأول : لا يجوز التخصيص به
- 434 المذهب الثاني : يجوز التخصيص به
- 434 أدلة المذهب الأول
- 436 أدلة المذهب الثاني ومناقشتها

مسائل الاستثناء

- 438
 438 **فصل : من شرط الاستثناء اتصاله بالمستثنى منه**
 438 المذهب الثاني : لا يشترط الاتصال
 438 دليل المذهب الأول
 438 دليل المذهب الثاني ومناقشته
 440 **مسألة (1) : أقسام الاستثناء**
 441 يجوز الاستثناء من غير الجنس
 441 المذهب الثاني : لا يجوز
 441 أدلة المذهب الأول
 441 دليل المذهب الثاني ومناقشته
 442 **مسألة (2) : استثناء أكثر الجملة**
 442 المذهب الأول : لا يجوز استثناء أكثر الجملة
 442 المذهب الثاني : يجوز ذلك
 442 أدلة المذهب الأول ومناقشتها
 443 دليل المذهب الثاني
 444 **مسألة (3) : الاستثناء المتصل بجمل من الكلام**
 444 المذهب الأول : يرجع إلى جميعها
 444 المذهب الثاني : الوقف
 444 المذهب الثالث : يرجع إلى الأخيرة
 444 دليل المذهب الأول
 445 دليل المذهب الثالث ومناقشته

المطلق والمقيد

- 447 **فصل : حمل المطلق على المقيد**
 449 المذهب الأول : لا يحمل المطلق على المقيد من جنسه
 449 المذهب الثاني : يحمل المطلق على المقيد من جنسه
 449 دليل المذهب الأول
 450 أدلة المذهب الثاني ومناقشتها

باب : ففي أحكام المجمل

- 453
فصل : ما اختلف في إجماله وعمومه من الآيات مثل « وأقيموا الصلاة » ونحوها
 453
 454 المذهب الأول : كلها مجملة
 454 المذهب الثاني : كلها مجملة إلا آية الربا
 454 المذهب الثالث : كلها من قبيل العام
 454 دليل المذهب الثاني ومناقشته
 455 دليل المذهب الثالث
 456 **فصل : في بيان الأسماء العرفية**
 457 **فصل : في بيان أوجه الاستعمال**
 457 **فصل : في بيان ما يجب حمل الألفاظ العرفية عليه**
 458 مسألة (1) : اختلاف العلماء في آية السرقة
 458 المذهب الأول : مجملة
 458 المذهب الثاني : عامة
 458 دليل المذهب الأول ومناقشته
 458 دليل المذهب الثاني
 458 مسألة (2) : اختلاف العلماء في قوله عليه الصلاة والسلام « إنما الأعمال بالنيات »
 460 المذهب الأول : مجمل
 460 المذهب الثاني : عام
 461 دليل المذهب الأول ومناقشته
 460 دليل المذهب الثاني
 462 مسألة (3) : اختلاف العلماء فيما علق فيه الحكم على العين
 462 المذهب الأول : مجمل
 462 المذهب الثاني : مفصل
 462 دليل المذهب الأول
 463 دليل المذهب الثاني ومناقشته

باب : في النقل من اللغة إلى الشرع..... 464

القول الأول : ليس في كلام العرب منقول من اللغة إلى الشرع 464

القول الثاني : يوجد في كلام العرب منقول من اللغة إلى الشرع 464

أدلة المذهب الأول 464

أدلة المذهب الثاني ومناقشتها 465

مسألة : هل يوجد في القرآن لفظ غير عربي ؟ 469

المذهب الأول : لا يوجد في القرآن لفظ غير عربي 469

المذهب الثاني : يوجد في القرآن ألفاظ غير عربية 469

تحرير محل النزاع « هامش » 469

أدلة المذهب الأول 469

أدلة المذهب الثاني ومناقشتها 470

فصل : إثبات اللغة بالقياس 472

المذهب الأول : لا تثبت اللغة بالقياس 472

المذهب الثاني : تثبت اللغة بالقياس 472

تحرير محل النزاع « هامش » 472

أدلة المذهب الأول 472

أدلة المذهب الثاني ومناقشتها 474

باب : في أحكام البيان

فصل : فعل الرسول لا يحتاج إلى بيان في صحة الامتثال 477

المذهب الثاني : يفقر إلى البيان 477

مسألة (1) : ما يقع به بيان المجمع 478

البيان بالفعل 478

المذهب الأول : يجوز بيان المجمع بالفعل 478

المذهب الثاني : لا يجوز البيان بالفعل 478

أدلة المذهب الأول 478

مسألة (2) : تأخير البيان 479

المذاهب في تأخير البيان عن وقت الخطاب 479

- 479 المذهب الأول : يجوز تأخيره
- 480 المذهب الثاني : لا يجوز تأخيره
- 480 أدلة المذهب الأول
- 481 أدلة المذهب الثاني ومناقشتها
- 482 مسألة (3) : بيان مجمل المتواتر بأخبار الأحاد
- 482 المذهب الأول : الجواز مطلقاً
- 483 المذهب الثاني : الجواز فيما لا تعم به البلوى
- 483 دليل المذهب الأول

باب

أحكام أفعال النبي ﷺ

- 485
- 485 ما يفعله عليه السلام - بياناً لمجمل
- 485 ما يفعله ابتداء مما لا قرينة فيه
- 485 المذهب الأول : يدل على الإباحة
- 485 المذهب الثاني : يدل على الندب
- 486 فصل : فيما فيه قرينة من أفعاله عليه السلام
- 486 المذهب الأول : يدل على الوجوب
- 486 المذهب الثاني : يدل على الندب
- 486 المذهب الثالث : الوقف
- 487 أدلة المذهب الأول
- 490 أدلة المذهب الثاني ومناقشتها
- 489 أدلة المذهب الثالث ومناقشتها
- 491 فصل : ما خرج عليه الفعل من شرط أو صفة ، شرط في صحته
- 491 فصل : مذاهب العلماء فيما خرج عليه الفعل من زمان أو مكان
- 491 المذهب الأول : ليس شرطاً في صحة الفعل
- 491 المذهب الثاني : هو شرط في صحة الفعل
- 491 أدلة المذهب الأول
- 492 أدلة المذهب الثاني ومناقشتها

مسألة : إذا تعارض الفعلان على وجه يمكن الجمع بينهما حملا على ما	493
يصح استعمالهما به	493
فصل : إذا تعارض الفعلان على وجه لا يمكن الجمع بينهما فإن جهل الأول	
والآخر تركا وعدل إلى سائر الأدلة	494
مسألة : تعارض القول والفعل على وجه لا يمكن معه الترجيح	494
المذهب الأول : يعدل عنها إلى سائر الأدلة	494
المذهب الثاني : يقدم الفعل	494
المذهب الثالث : يقدم القول	494
دليل المذهب الأول	494
دليل المذهب الثاني ومناقشته	494
أدلة المذهب الثالث ومناقشتها	495
مسألة : تقرير النبي - ﷺ - على الفعل يدل على الإباحة	497
باب : أقسام الأخبار	
اختلاف العلماء في حقيقة الخبر	499
المذهب الأول : الخبر الوصف	499
المذهب الثاني : ما دخله الصدق أو الكذب	499
المذهب الثالث : ما دخله الصدق والكذب	499
فصل : في أقسام الخبر من حيث الصدق والكذب	499
القسم الأول : صدق	499
القسم الثاني : كذب	499
مسألة : في أقسام الخبر من حيث التواتر والآحاد	500
خبر التواتر	500
خبر الآحاد	500
مسألة : هل يقع العلم بالخبر المتواتر ؟	500
المذهب الأول : يقع به العلم	500
المذهب الثاني : لا يقع به العلم	500
أدلة المذهب الأول	501
دليل المذهب الثاني ومناقشته	501

- 502..... مسألة : العلم الواقع بخبر التواتر ضروري
- 502..... المذهب الثاني : العلم الواقع به نظري
- 502..... أدلة المذهب الأول
- 503..... أدلة المذهب الثاني ومناقشتها
- 504..... **فصل : في ذكر صفات أهل التواتر المعتبرة في قبول خبرهم**
- 505..... **فصل : في بيان ما يفيد خبر الواحد**
- 506..... المذهب الأول : لا يفيد العلم
- 506..... المذهب الثاني : يفيد العلم
- 507..... أدلة المذهب الأول
- 507..... أدلة المذهب الثاني ومناقشتها
- 508..... **فصل : في بيان مذهب النظام فيما يفيد خبر الواحد ودليله ومناقشته....**
- 509..... مسألة : في بيان العدد الذي يحصل به التواتر
- 509..... المذهب الأول : ليس له عدد محصور
- 511..... المذهب الثاني : أقله خمسة
- 513..... مسألة : في ذكر الخبر الذي يقع العلم بمخبره بدليل
- 514..... مسألة : فيما لا يوجب العلم من أخبار الآحاد
- 515..... مذاهب العلماء في جواز ورود التعبد بخبر الواحد المسند
- 515..... المذهب الأول : يجوز ورود التعبد به
- 515..... المذهب الثاني : لا يجوز ورود التعبد به
- المذهب الثالث : يجوز ورود التعبد به عقلاً إلا أن الشرع
- 515..... لم يرد بذلك
- 515..... أدلة المذهب الأول وما ورد عليها من المناقشة ودفعها
- 518..... **باب : في وجوب العمل بخبر الآحاد**
- 518..... المذهب الأول : لا يجب العمل بخبر الآحاد
- 518..... المذهب الثاني : لا يجب العمل إلا بخبر اثنين فصاعداً
- 518..... المذهب الثالث : لا يجب العمل إلا بخبر أربعة
- 519..... المذهب الرابع : يجب العمل بخبر الآحاد مطلقاً
- 519..... أدلة المذهب الرابع وما ورد عليها من الاعتراضات ودفعها

- 519..... أدلة المخالفين ومناقشتها
- 532..... مسألة (1) : خبر الواحد فيما تعم به البلوى
- 532..... المذهب الأول : يجب العمل به
- 532..... المذهب الثاني : لا يجوز العمل به
- 533..... أدلة المذهب الأول
- 533..... دليل المذهب الثاني ومناقشته
- 534..... مسألة (2) : ترك الصحابي العمل بمرويه
- 534..... المذهب الأول : لا يمنع من وجوب العمل به
- 534..... المذهب الثاني : يمنع من وجوب العمل به
- 534..... دليل المذهب الأول
- 534..... دليل المذهب الثاني ومناقشته
- 535..... مسألة (3) : إذا روى الراوي الخبر فأنكره المروي عنه
- 536..... فصل : إذا نسى المروي عنه الحديث
- 536..... المذهب الأول : يقبل حديثه
- 536..... المذهب الثاني : لا يقبل
- 536..... أدلة المذهب الأول
- 537..... أدلة المذهب الثاني
- فصل : في ذكر المرسل ووجوب العمل به**
- لا يجب العمل بالمرسل إذا كان المرسل يرسل عن الثقات وغيرهم
- مذاهب العلماء في العمل بالمرسل إذا كان المرسل لا يرسل إلا عن
- 538..... الثقات
- 539..... المذهب الأول : يجب العمل به
- 539..... المذهب الثاني : لا يجب العمل به
- 539..... أدلة المذهب الأول
- 547..... أدلة المذهب الثاني ومناقشتها
- 552..... فصل : يجب العمل بما نقل من الحديث على وجه الإجازة
- 552..... المذهب الثاني : لا يجوز العمل به
- 553..... دليل المذهب الأول

- 553 دليل المذهب الثاني ومناقشته
- 555 **باب : في صفة العدالة**
- 555 المذهب الأول : لا يكفي في العدالة إظهار الإسلام
- 555 المذهب الثاني : يكفي في العدالة إظهار الإسلام
- 556 دليل المذهب الأول
- 556 أدلة المذهب الثاني ومناقشتها
- 558 **فصل : يجوز العمل بما سمعه الراوي طفلاً**
- 558 المذهب الثاني : لا يجوز العمل به
- 558 أدلة المذهب الأول
- 559 **فصل : يشترط البلوغ حال أداء الخبر**
- 560 **فصل : في ذكر ما لا يعتبر في صفة المخبر**
- 561 **فصل : في ذكر من لا يجب العمل بروايته**
- 561 **فصل : في بيان معنى الجهالة التي توجب رد خبر الراوي**
- 562 **فصل : في بيان ما تنتفي به الجهالة عن الراوي**
- 564 **فصل : في بيان ما تثبت به جهالة الراوي**
- 564 **فصل : في بيان العدد الذي يقع به التعديل**
- 566 **فصل : يصح التعديل والتجريح لأهل الحديث من المرأة والعبد**
- 566 **فصل : في ذكر ما يقع به التعديل من الألفاظ**
- 568 **فصل : هل يستفسر المزكي عن معنى العدالة ؟**
- 568 المذهب الأول : لا يجب استفساره
- 568 المذهب الثاني : يجب استفساره
- 568 دليل المذهب الأول
- 568 دليل المذهب الثاني
- 569 **فصل : هل يقع التعديل برواية الثقة ؟**
- 569 المذهب الأول : لا يقع بها التعديل
- 569 المذهب الثاني : يقع بها التعديل
- 569 دليل المذهب الأول
- 570 دليل المذهب الثاني

- 570 **فصل : عمل الراوي برواية المروي عنه تعديل له**
- 570 المذهب الثاني : ليس بتعديل
- 570 دليل المذهب الأول
- 571 **فصل : الصحابة كلهم عدول ولا يسأل عن عدالتهم**
- 571 المذهب الثاني : حالهم حال غيرهم غي وجوب السؤال عن عدالتهم
- 571 استيفاء الأقوال في المسألة « هامش »
- 571 أدلة المذهب الأول
- 573 أدلة المذهب الثاني ومناقشتها
- 574 **فصل : في ذكر التجريح وأحكامه**
- 574 مذاهب العلماء في استفسار المجرح
- 574 المذهب الأول : لا يستفسر المجرح عن المعنى المجرح
- 574 المذهب الثاني : لا بد من بيان المعنى المجرح عنده
- 574 دليل المذهب الأول
- 575 دليل المذهب الثاني
- 575 **فصل : هل الفسق على التأويل يجرح الراوي ؟**
- 576 المذهب الأول : لا يقع به التجريح
- 576 المذهب الثاني : يقع به التجريح
- 576 أدلة المذهب الثاني
- 577 أدلة المذهب الأول ومناقشتها
- 578 **فصل : اجتماع الجرح والتعديل**
- 580 **فصل : في صفة الرواية**
- 582 **فصل : يجوز للراوي أن يحدث بما أجزله**
- 584 **فصل : إذا تضمن الخبر معنيين فهل تجوز رواية أحدهما دون الآخر**
- 584 المذهب الأول : تجوز إذا كانا مستقلين
- 584 المذهب الثاني : لا تجوز مطلقاً
- 584 المذهب الثالث : تجوز مطلقاً
- 585 **فصل : هل تجوز رواية الحديث بالمعنى**

585	المذهب الأول : الجواز بشرط
585	المذهب الثاني : المنع
585	أدلة المذهب الأول
586	أدلة المذهب الثاني ومناقشتها
587	فصل : إذا قال الصحابي أمر رسول الله بكذا حمل على أنه سمعه
587	المذهب الثاني : لا يحمل على المسند إلا بعد أن يبين سماعه
588	دليل المذهب الأول
588	فصل : إذا قال الصحابي : أمرنا بكذا حمل على أنه أمر من الله ورسوله ...
588	المذهب الثاني : الوقف
588	أدلة المذهب الأول
589	أدلة المذهب الثاني ومناقشتها
590	فصل : إذا قال الصحابي : كانوا يفعلون كذا وأضاف الفعل إلى زمن الرسول ..
591	المذهب الأول : يجب القضاء بأنه مشروع وهو بمنزلة المسند
591	المذهب الثاني : ليس كالمسند
	فصل : في أحكام النسخ والمنسوخ
593
593	معنى النسخ لغة وشرعاً
593	معنى المنسوخ به ، والمنسوخ
595	فصل : من حكم النسخ والمنسوخ أن يكونا حكمين شرعيين
595	فصل : كافة المسلمين على القول بجواز النسخ
595	المذهب الثاني : النسخ غير جائز
595	أدلة المذهب الأول
598	أدلة المذهب الثاني ومناقشتها
600	فصل : هل شرع من قبلنا شرع لنا ؟
600	المذهب الأول : ليس بشرع لنا
600	المذهب الثاني : شرع لنا
601	أدلة المذهب الثاني ومناقشتها
603	أدلة المذهب الأول ومناقشتها

فصل : هل يدخل النسخ في الأخبار ؟ 606

606 المذهب الأول : لا يجوز نسخ الخبر

606 المذهب الثاني : يجوز نسخه

606 المذهب الثالث : لا يدخل النسخ نفس الخبر

606 تحرير محل النزاع « هامش »

606 أدلة المذهب الثالث

607 أدلة المذهب الثاني ومناقشتها

فصل : النسخ بالاثقل 607

607 المذهب الأول : الجواز

607 المذهب الثاني : المنع

608 أدلة المذهب الأول

608 أدلة المذهب الثاني ومناقشتها

فصل : نسخ التلاوة مع بقاء الحكم وعكسه 611

611 المذهب الأول : الجواز

611 المذهب الثاني : المنع

المذهب الثالث : لا يجوز نسخ التلاوة مع بقاء الحكم وإن جاز أن

611 ينسخ الحكم وتبقى التلاوة

611 أدلة المذهب الأول

611 أدلة المذهب الثاني

612 أدلة المذهب الثالث

فصل : نسخ العبادة قبل العمل 613

613 المذهب الأول : الجواز

613 المذهب الثاني : المنع

613 أدلة المذهب الأول

617 أدلة المذهب الثاني ومناقشتها

فصل : نقص بعض الجملة 618

618 المذهب الأول : ليس بنسخ لجميعها

618 المذهب الثاني : نسخ لجميعها

619 المذهب الثالث : التفصيل

- فصل : الزيادة في النص نسخ** 620
- المذهب الثاني : ليست بنسخ 620
- المذهب الثالث : التفصيل 620
- فصل : في بيان ما يقع به النسخ وما يدخله النسخ** 628
- نسخ القرآن بالسنة** 628
- المذهب الأول : الجواز 628
- المذهب الثاني : المنع 628
- المذهب الثالث : لا يجوز ذلك من جهة العقل 628
- المذهب الرابع : الجواز عقلاً ولكنه لا يوجد 628
- نسخ القرآن للسنة** 636
- المذهب الأول : الجواز 636
- المذهب الثاني : عدم الجواز 636
- نسخ المتواتر بالأحاد** 638
- المذهب الأول : المنع من ذلك عقلاً 638
- المذهب الثاني : جائز عقلاً إلا أنه لم يرد به شرع 638
- المذهب الثالث : جواز ذلك في زمن الرسول عليه السلام دون غيره 638
- فصل : إذا صاحبني نسخت آية كذا** 640
- المذهب الأول : لا يقع المسخ بقوله مطلقاً 640
- المذهب الثاني : إن ذكر الناسخ وقع به النسخ وإلا فلا 640
- المذهب الثالث : يقع النسخ به مطلقاً 640
- فصل : الإجماع لا ينسخ ولا ينسخ به** 641
- فصل : النسخ بالقياس** 642
- المذهب الأول : لا يجوز النسخ بالقياس 642
- المذهب الثاني : يجوز النسخ بالقياس الجلي 642
- المذهب الثالث : يجوز النسخ بكل ما يقع به التخصيص 642
- القول في الإجماع**
- 645
- الإجماع في كلام العرب** 645

- 645 **فصل : الإجماع حجة شرعية خلافاً للنظام**
- 646 يجوز الخطأ على الأمة عقلاً
- 646 المذهب الثاني : يستحيل إجماع الأمة على الخطأ عقلاً
- 646 أدلة المذهب الأول
- 646 أدلة المذهب الثاني
- 647 **فصل : الدليل على حجية الإجماع من الكتاب**
- 659 الدليل على حجية الإجماع من السنة
- 667 الاعتراض على الأدلة من السنة ودفعه
- 670 أدلة النظام ودفعها
- 674 **فصل : الإجماع لا يصدر إلا عن دليل**
- 676 **فصل : لا يعتبر بمخالفة العامة في الإجماع فيما لا يجب عليها معرفته ..**
- 676 المذهب الثاني : لا ينعقد الإجماع مع مخالفتهم
- 676 أدلة المذهب الأول
- 677 أدلة المذهب الثاني
- 678 **فصل : لا ينعقد الإجماع إلا باتفاق جميع العلماء**
- 678 المذهب الثاني : لا تقدر في الإجماع مخالفة الواحد والاثنين
- 679 أدلة المذهب الأول
- 679 أدلة المذهب الثاني
- 682 **فصل : يجوز أن يكون بعض العلماء المجمعين مقلداً**
- 682 **فصل : لا ينعقد الإجماع مع مخالفة التابعي المعاصر للصحابة**
- 682 المذهب الثاني : لا يعتبر بخلافه
- 682 أدلة المذهب الأول
- 684 أدلة المذهب الثاني
- 685 **فصل : لا يشترط في حجية الإجماع انقراض العصر**
- 686 المذهب الثاني : لا يصير الإجماع حجة إلا بانقراض العصر
- 686 أدلة المذهب الأول
- 689 أدلة المذهب الثاني ومناقشتها
- 693 **فصل : الإجماع السكوني حجة**

- 693 المذهب الثاني : ليس بحجة
- 698 أدلة المذهب الأول
- 698 أدلة المذهب الثاني
- 701 **فصل : إجماع أهل المدينة حجة فيما طريقه النقل**
- 701 **فصل : إجماع أهل كل عصر حجة**
- 708 المذهب الثاني : لا حجية في غير إجماع الصحابة
- 708 أدلة المذهب الأول
- 710 أدلة المذهب الثاني
- 714 **فصل : إجماع التابعين على إحدى قولي الصحابة**
- 714 المذهب الأول : يكون إجماعاً
- 714 المذهب الثاني : لا يكون إجماعاً وخلاف الصحابة باق
- 715 دليل المذهب الأول
- 719 دليل المذهب الثاني
- 719 **فصل : إذا اختلفت الصحابة في حكم على قولين لم يجز إحداث قول ثالث ..**
- 720 المذهب الثاني : يجوز إحداث قول ثالث وأقوال غير القولين السابقين
- 720 أدلة المذهب الأول
- 720 أدلة المذهب الثاني ومناقشتها
- مسألة : إذا قال الصحابة في مسألتين قولين متفقين وقالت طائفة أخرى بقولين متفقين مخالفين لقول الطائف الأخرى
- 722 **فصل : يصح الإجماع على الحكم من جهة القياس**
- 723 المذهب الثاني : لا يجوز
- 723 أدلة المذهب الأول
- 725 أدلة المذهب الثاني ومناقشتها
- 727 **فصل : هل يثبت الإجماع بأخبار الآحاد ؟**
- 727 المذهب الأول : يثبت بذلك
- 727 المذهب الثاني : لا يثبت بذلك
- 727 أدلة المذهب الأول

الكلام في معقول الأصل

- 731
 731 لحن الخطاب
 731 فصل : فحوى الخطاب
 731 فصل : الاستدلال بالحصر
 735 فصل : ألفاظ الحصر
 733 فصل : في حكم دليل الخطاب
 741 فصل : مفهوم الصفة
 المذهب الأول : تعليق الحكم على الصفة يدل على انتفائه عمن لم
 توجد فيه الصفة 741
 المذهب الثاني : لا يدل على انتفاء الحكم عمن عداه 742
 دليل المذهب الثاني 742
 أدلة المذهب الأول ومناقشتها 745
 مفهوم الشرط 750
 تحرير محل النزاع « هامش » 750
 المذهب الأول : لا يدل على انتفاء الحكم عمن انتفى عنه الشرط .
 المذهب الثاني : يدل على انتفاء الحكم عمن انتفى عنه الشرط 750
 أدلة المذهب الأول 750
 أدلة المذهب الثاني ومناقشتها 750
 فصل : مفهوم الغاية 751
 المذهب الأول : لا يدل على انتفاء الحكم عما بعد الغاية 751
 المذهب الثاني : يدل على انتفاء الحكم عما بعد الغاية 751
 أدلة المذهب الأول 751
 أدلة المذهب الثاني ومناقشتها 753

مسائل القياس

- فصل : تعريف القياس 757
 فصل : زعمت الفلاسفة أن القياس لا يصح ولا يتم من مقدمة واحدة 758
 فصل : التعبد بالقياس 760

- 761 المذهب الأول : جواز التعبد بالقياس
- 761 المذهب الثاني : لا يجوز التعبد به
- 761 المذهب الثالث : يجوز التعبد بالقياس من جهة العقل إلا أن الشرع لم يرد بإطلاقه
- 761 أدلة المذهب الأول
- 761 أدلة المانعين ومناقشتها
- 778 **فصل : في جهة العلم بوجوب التعبد بالقياس**
- 778 المذهب الأول : العلم بوجوب التعبد به السمع
- 778 المذهب الثاني : العلم بوجوب التعبد به العقل
- 778 أدلة المذهب الأول
- 781 أدلة المذهب الثاني ومناقشتها
- 784 **فصل : في ذكر الدلالة على التعبد بالقياس من جهة السمع**
- 784 الدليل الأول : الكتاب
- 807 الدليل الثاني : السنة
- 816 الدليل الثالث : الإجماع
- 832 **فصل : فيما روى من الآثار عن أحاد الصحابة في العمل بالقياس**
- 841 شبه نفاة القياس
- 841 الشبهة الأولى ما تعلقوا به الآيات ومناقشتها
- 847 الشبهة الثانية ما تعلقوا به من الأحاديث والآثار ومناقشتها
- 841 الشبهة الثالثة : إحاطة النصوص بجميع أحكام الحوادث
- 857 الشبهة الرابعة : الجمع بين المختلف
- 859 الشبهة الخامسة : فهم المعنى من اللغة
- 863 **فصل : إثبات الحدود والكفارات والمقدرات بالقياس**
- 863 المذهب الأول : يجوز إثباتها بالقياس
- 863 المذهب الثاني : لا يجوز إثباتها بالقياس
- 863 أدلة المذهب الأول
- 864 أدلة المذهب الثاني ومناقشتها
- 866 **فصل : يجوز إثبات الأصول بالقياس**
- 866 المذهب الثاني : لا يجوز إثباتها به

- 866 دليل المذهب الأول
- 866 دليل المذهب الثاني ومناقشته
- 867 **فصل : أقسام القياس من حيث هو**
- 868 **تقسيم قياس العلة**
- 870 **فصل : تقسيم قياس الدلالة**
- 871 **فصل : قياس الشبه**
- 875 **فصل : العلة الواقعة صحيحة**
- 875 المذهب الثاني : باطلة
- 875 أدلة المذهب الأول
- 876 دليل المذهب الثاني ومناقشته
- 876 **فصل : تعليل الأصل بعلمتين لحكم واحد**
- 876 المذهب الأول : الجواز
- 876 المذهب الثاني : المنع
- 876 أدلة المذهب الأول
- 877 دليل المذهب الثاني ومناقشته
- 879 **فصل : تعليل الأصل بعلمتين إحداهما متعدية والأخرى قاصرة**
- 879 المذهب الأول : الجواز
- 879 المذهب الثاني : المنع
- 879 أدلة المذهب الأول
- 879 أدلة المذهب الثاني ومناقشتها
- 880 **فصل : القياس على أصل مركب**
- 880 المذهب الأول : الجواز
- 881 المذهب الثاني : المنع
- 882 أدلة المذهب الأول
- 883 **فصل : القياس على ما ثبت بالإجماع**
- 883 المذهب الأول : الجواز
- 883 المذهب الثاني : المنع
- 883 دليل المذهب الأول

- 883 دليل المذهب الثاني ومناقشته
- 884 **فصل : القياس على فرع ثابت بالقياس**
- 884 المذهب الأول : الجواز
- 884 المذهب الثاني : المنع
- 885 أدلة المذهب الأول
- 887 **فصل : القياس على ما ورد به الخبر مخالفاً للقياس**
- 887 المذهب الأول : الجواز
- 887 المذهب الثاني : عدم الجواز
- 887 أدلة المذهب الأول
- 888 دليل المذهب الثاني ومناقشته
- 888 **فصل : التعليل بالنفي**
- 888 المذهب الأول : يصح أن يكون النفي علة
- 889 المذهب الثاني : لا يصح أن يكون النفي علة
- 889 أدلة المذهب الأول
- 889 أدلة المذهب الثاني ومناقشتها
- 890 **فصل : يصح أن يكون الاختلاف علة**
- 890 المذهب الثاني : لا يجوز التعليل بالاختلاف
- 890 دليل المذهب الأول
- 890 دليل المذهب الثاني ومناقشته
- 891 **فصل : يجوز أن يجعل الاسم علة للحكم**
- 891 المذهب الثاني : لا يجوز أن يجعل الاسم علة
- المذهب الثالث : لا يجوز إذا كان الاسم لقباً ويجوز إذا كان الاسم
- 891 مشتقاً
- 891 أدلة المذهب الأول
- 891 أدلة المخالفين ومناقشتها
- 892 **فصل : قياس التسوية صحيح**
- 892 المذهب الثاني : غير صحيح
- 892 دليل المذهب الأول
- 892 دليل المذهب الثاني ومناقشته

- فصل : طرد العلة شرط في صحتها وليس بدليل على صحتها 893
- المذهب الثاني : طرد العلة دليل على صحتها 893
- أدلة المذهب الثاني ومناقشتها 894
- فصل : اختلاف العلماء في معنى التأثير 896
- فصل : لا تصح المطالبة بالتأثير في الفرع 898
- فصل : ثبوت الحكم مع عدم العلة مفسد لها وهو نقض 899
- المذهب الثاني : يجوز تخصيصها وليس ذلك بنقض لها 899
- أدلة المذهب الأول 900
- أدلة المذهب الثاني ومناقشتها 900
- فصل : التسوية بين الفرع والأصل لا يدفع النقض 904
- المذهب الثاني : يدفع النقض 904
- المذهب الأول : إن صرح بالحكم لم يدفع النقض وإن علل بالتسوية 904
- دفع النقض 904
- فصل : ليس للمستدل أن ينقض علة السائل بما تقول هو به ولا يقول به 905
- السائل 905
- فصل : الكسر سؤال صحيح تفسد به العلة 908
- المذهب الثاني : ليس بصحيح ولا تفسد العلة به 908
- أدلة المذهب الأول 908
- أدلة المذهب الثاني ومناقشتها 909
- فصل : القلب سؤال صحيح يفسد العلة ويبطل الاستدلال بها 910
- المذهب الثاني : لا يفسد العلة 910
- دليل المذهب الأول 910
- أدلة المذهب الثاني ومناقشتها 910
- فصل : قلب التسوية صحيح 911
- المذهب الثاني : ليس بصحيح 911
- دليل المذهب الأول 911
- دليل المذهب الثاني ومناقشته 911

- فصل : لا يصح قلب القلب** 912
- المذهب الثاني : يصح أن يقلب القلب 912
- دليل المذهب الأول 912
- دليل المذهب الثاني 913
- فصل : إذا عورض الدليل بمثله أو بما أقوى منه بطل الاحتجاج به** 913
- مذاهب العلماء في معارضة القياس لخبر الواحد** 914
- المذهب الأول : يقدم القياس 914
- المذهب الثاني : يوقف الاحتجاج بهما ويرجع إلى طلب دليل آخر في الشرع 914
- المذهب الثالث : يقدم الخبر 914
- أدلة المذهب الثالث 915
- أدلة المذهب الثاني ومناقشتها 917
- فصل : لا يجوز للسائل أن يعارض المسئول بعلة منتقضة على أصله** 919
- المذهب الثاني : يجوز له ذلك 919
- دليل المذهب الأول 919
- أدلة المذهب الثاني ومناقشتها 919
- فصل : في بيان أوجه من الاستدلال** 920
- الاستدلال بالأولى** 920
- الاستدلال ببيان العلة** 920
- الاستدلال بشهادة الأصول** 921
- فصل : في الاستدلال بالعكس** 921
- المذهب الأول : يجوز الاستدلال بالعكس 921
- المذهب الثاني : يمنع الاستدلال بالعكس 921
- أدلة المذهب الأول 921
- دليل المذهب الثاني ومناقشته 922
- فصل : في الاستدلال بالقران** 923
- المذهب الأول : يجوز الاستدلال به 923
- المذهب الثاني : لا يجوز الاستدلال به 923

- أدلة المذهب الأول 924
أدلة المذهب الثاني ومناقشتها 924

الكلام في اصطلاح الحال

- حكم الأشياء في الأصل 929
المذهب الأول : الأشياء في الأصل على الوقف ليست بمحظورة ولا
مباحة 929
المذهب الثاني : الأشياء في الأصل على الإباحة 929
المذهب الثالث : الأشياء في الأصل على الحظر 929
أدلة المذهب الأول 929
أدلة المذهب الثاني ومناقشتها 931
أدلة المذهب الثالث ومناقشتها 933

فصل : في الاستحسان

- الاستحسان المقبول 936
فصل : في الاستحسان المردود 937

فصل : في لسان الذرائع

- 940
تحرير محل النزاع « هامش » 940
المذهب الأول : المنع من الذرائع 940
المذهب الثاني : جواز الذرائع 940
أدلة المذهب الأول 940

فصل : في حكم اصطلاح الحال

- 947
استصحاب حال العقل دليل صحيح 947

- 1008..... الترجيح الرابع : استعمال الخبرين في موضع الخلاف
- 1009..... الترجيح الخامس : الاختلاف في التخصيص
- 1010..... الترجيح السادس : بيان الحكم
- 1011..... الترجيح السابع : التأثير في الحكم
- 1011..... الترجيح الثامن : ورود الخبر على غير سبب
- 1012 الترجيح التاسع : قضاء أحد الخبرين على الآخر في موضع الخلاف
- 1013..... الترجيح العاشر : نقل أحد الخبرين بألفاظ متغايرة
- 1014..... الترجيح الحادي عشر : نفي أحد الخبرين النقص عن الصحابة
- 1015..... **فصل : إذا كان أحد الخبرين مثبتاً للحكم والآخر نافياً له فهما سواء**
- 1015..... المذهب الثاني : يقدم المثبت
- 1016..... دليل المذهب الأول
- 1016..... دليل المذهب الثاني ومناقشته
- 1018..... **فصل : إذا كان أحد الخبرين حاضراً والآخر مبيحاً**
- 1018..... المذهب الأول : يقدم الحاضر
- 1018..... المذهب الثاني : يقدم المبيح
- 1018..... المذهب الثالث : هما سواء
- 1018..... دليل المذهب الثالث
- 1019..... دليل المذهب الأول ومناقشته
- 1020..... **فصل : فيما يقع به الترجيح في المعاني**
- 1020..... المرجح الأول : النص على العلة
- المرجح الثاني : أن تكون إحدى علتين لا تعود على أصلها
- 1020..... بالتخصيص
- 1021..... المرجح الثالث : موافقة العلة للفظ الأصل
- 1022..... المرجح الرابع : أطوار العلة وانعكاسها
- 1022..... المرجح الخامس : شهادة الأصول للعلة
- 1023..... المرجح السادس : رد القائس الفرع إلى أصل من جنسه
- 1024..... المرجح السابع : تعدي العلة إلى محل الفرع

1024.....	المرجح الثامن : عموم العلة لفروعها
المرجح التاسع : أن تكون إحدى علتين عامة والأخرى خاصة فتقدم	
1025.....	العامة وقيل هما سواء
1026.....	المرجح العاشر : انتزاع العلة من أصل منصوص عليه
المرجح الحادي عشر : قلة أوصاف العلة فتقدم على كثيرة الأوصاف	
1027.....	وقيل هما سواء ، وقيل تقدم كثيرة الأوصاف
1029.....	المرجح الثاني عشر : إبقاء العلة على حكم الأصل / وقيل تقدم النافلة
1030.....	فصل : تعارض علتين أحدهما حاضرة والأخرى مبيحة
1030.....	المذهب الأول : هما سواء
1030.....	المذهب الثاني : تقدم الحاضرة
1031.....	أدلة المذهب الأول
1031.....	أدلة المذهب الثاني
1032.....	فصل : تعارض علتين أحدهما توجب الحد والأخرى تسقطه
1032.....	المذهب الأول : هما سواء
1032.....	المذهب الثاني : تقدم المسقطة
1032.....	دليل المذهب الأول
1032.....	أدلة المذهب الثاني ومناقشتها
1034.....	فصل : تعارض علتين أحدهما موجبة للعتق والأخرى مسقطة له
1034.....	المذهب الأول : هما سواء
1034.....	المذهب الثاني : تقدم الموجبة
1034.....	دليل المذهب الأول
1034.....	دليل المذهب الثاني ومناقشته
1037.....	الفهارس العامة
1039.....	فهرس المراجع
1058.....	فهرس الآيات القرآنية
1073.....	فهرس الأحاديث والآثار
1089.....	فهرس الأعلام
1103.....	فهرس الموضوعات

[illegible]

الصفحة الأولى من مخطوطة الاسكريال

وَسَالَىٰ

المغايبة

الصفحة الأخيرة من مخطوطة القرويين

الصفحة الأولى من مخطوطة القرويين

[illegible]

